قضاء النقض في المواد المدنية

1997: - 1941

عبد المنعم دسوهن

بالمكتب المعي عائدة النسين

الحاد الثالي



بسم الله الرحمن الرحيم قضاء النقض في المواد المدنية 1971 - 1992

في جزئين

المستشار عبد المنعم دسوقى رئيس المجموعة المدنية بالمكتب الغنى لمحكمة النقض

الجزء الأول: من أ إلى ش دفى مجلدين،

المجلد الثانى: تسوية الديون العقارية ، تضامن وتضامم ، تعويض ، تعليم ، تقادم مصقط ، تقادم مكسب ، تقسيم ، تموين ، تنظيم ، جامعة ، جبانات ، جمعيات ، جبسبة ، جبش ، حساب ، حراسة ، حصانة ، حكر ، حيازة ، خلف ، دخان ، دستور ، رد غير المستحق ، رسوم ، رهينه ، رهن ، ربي ، ربع ، شفعة ، شهر عقارى ، شبوع

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

، وأما الزبد فيذهب جفاء - وأما ماينفع الناس فيمكث في الأرض ، . صدق الله العظيم



المجلد الثاني

من تسوية الديون العقارية إلى شيوع

تسسوية الديون العقسارية

تسوية الديون العقارية

* ٣٩١٩ - ان للجنة تسوية الديون العقارية - وفقا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢ - اختصاصا نهاتيا في حصر ديون المالب التسوية الجائز تسويتها وتقدير قيمة العقارات التي يملكها ، واعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون ومحو البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من اصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط مدادها والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب النسوية فلا يجوز الطعن فيها امام اية جهة من جهات القضاء ، اذ بالنسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فنيرا نمته من كافة الديون الا من القدر الذي خصص لهم وبالشروط التي قررت لسداده . وهذا الأثر الذي ينزنب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلوين على التسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلوين على نقال ان كل حكم يصدر على خلاف هذا القرار يتعين نقضه وفقا للمادة ١١ من قانون محكمة النقض التي خلاله المادة ٢٦٤ من قانون المرافعات الحالي .

(الطعن رقم ٣٧ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢٤)

٣٢١ – أن القرار الصادر انتهائيا من لجنة تسوية الديون العقارية في حدود
 اختصاصها له حجية الاحكام الانتهائية فلا بجوز الطعن فيه امام المحاكم .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٦)

۱۳۹۳ - ان القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۳۹ الخاص بتسوية الديون المقارية اذ جمل من شروط قبول طلب تسوية الديون ان يكون المدين من غير التجار ، واناط بلجنة تسوية الديون المقارية المشكلة وفقا للمادة ۱۰ منه الفصل في قبول الطلب او رفضه فقد خولها بنك سلطة البت في توافر او عدم توافر هذه الشروط ، من ثم لا يصح القول بان هذه اللجنة اذا ما اعتبرت المدين طالب التسوية من غير التجار ويحق له الاستفادة من قانون التسوية رغم الاعتراض على ذلك تكون قد خرجت عن نطاق ولايتها ، كما لا يصبح القول بانه كان يتمين على اللجنة ان تحيل النزاع في هذا الخصوص عملا بالمادة ١٤ من القانون سالف الذكر . ذلك ان هذه المادة لا توجب الاحالة الا في حالات بينتها على سبيل الحصر ، وهي النزاع في وجود الدين او صحنه او طبيعته وليس منها المنازعة في صفة المدين اهو تاجر ام غير تاجر التي جعلها القانون شرطا من شروط قبول الطلب .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ١٧ ق جلسة ٢١/١٦)

المدينين الذين قبلت النسوية معهم حسانة في اموالهم ليس فقط بالنسبة الى الاموال المدينين الذين قبلت النسوية معهم حسانة في اموالهم ليس فقط بالنسبة الى الاموال التي كانت موضوع النسوية بل وفي كل مال اخر تؤول ملكينه اليهم عقب النسوية ايا ما كان مبب الملكية وذلك بالنسبة للديون السابقة على النسوية وإذن فعتى كان الواقع في الدعوى هو أن النسوية قد قبلت مع المدين فأن قرار لجنة النسوية وفقا للمادة المثار اليها يكون قد ابرأ نمته من الديون التي عليه للدائنين والتي استبعدتها اللجنة فأصبحت علاقته بهم بالنسبة لهذه الديون منتهية ولا يجوز لهم بعد ذلك ان يحصلوا بمقتضاها على الاختصاصات التي لوقعوها على عقار لمدينهم وإن كانت ملكيته قد آلت بعد التصوية .

(الطعن رقم ۲۲۰ سنة ۲۱ تي جلسة ۱۹۰۰/۱/۱۳)

٣٢٩٨ - قرار لجنة تسوية الديون العقارية بتخفيض الدين وتقسيمه لا يترتب عليه مقوط حق الدائن في ضمان خوله لياه اتفاقه مع المدين على الانتفاع بأطيان لهذا الاخير والاستيلاء من ربعها على القسط الذي يستحق له سنويا من الدين متى كان هذا الاتفاق قد ظل نافذا بين الطرفين برضاء المدين الى ما بعد صدور قرار اللجنة ومن ثم فان اعمال هذا الاتفاق لا محل للاعتراض عليه .

(الطعن رقم ١٣ سنة ١٩ في جلسة ١٩٠١/٢/١٩)

العقارية بعد أن المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لمنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية بعد أن نكرت أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلا التخفيض ، عقبت على نلك بقولها ، على أن التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل ، ومع صراحة هذا النص لا يصبح التحدى في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٠٥ من القانون المدنى من أنه ، يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين وله أن يتممك بجميع الارجه التي يحتج المدين بها عدا الارجه الخاصة بشخصه ، بل الواقع أن الشارع أذ أورد ذلك الحكم في المادة المتكورة مع قيام المادة ١٠٩ لنما قصد أن يمارض به اذ أورد ذلك الحكم في المادة المتكورة مع قيام المادة ١٩٠٩ لنما قصد أن يمارض بان عقد حكم هذه المادة التي كانت تحت نظره وفي حميابه ولا يصبح الاعتراض بان عقد الكفالة أنما هو عقد نابع للالتزام الاسلى فلا يقوم الا بقيامه ، ومع ابراء ذمة المدين من بعض الدين لا يكون للالتزام الاصلى بالنسبة الى باقى الدين وجود وأذن لا يكون لمنا مستقد من القانون فهو لمقد الكفالة وجود – لا يصبح لأن الرجوع على الكفيل هنا مستمد من القانون فهو قائم على اساس مستقل لا يتأثر بما يتأثر به الالتزام الاصلى .

۳۲۳ – ان القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۶۲ الخاص بتموية الديون العقارية انما
 اريد به مصلحة المدين لا غيره فهو وحده دون الكفلاء الذي يستفيد من المادة ۱۰ من نلك القانون فيما وختص بالفوائد .

(الطعن رقم ١٤ سنة ١٥ في جلسة ١٩/١١/٢٧)

٣٣٢١ – إذا تقدم احد المدينين المتضامنين الى لجنة تصوية الديون العقارية فقبلت طلبه وقررت تخفيض الدين فلا يجوز لورثة المدين الآخر ان يحتجوا بهذا القرار ولا ان يطعنوا فى الحكم الصادر على خلافه .

(الطعن رقم ٣٧ سنة ١٨ ي جلسة ١٩/١١/٢٤)

سائن للجنة لتسوية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ خاص بتسوية الديون المقارية و لا شأن للجنة لتسوية بالفصل في ملكية الافراد أذ يبين من نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٦ من القانون المذكور و الوارد في خصوص ما يترتب على قبول التسوية ان انه ليس من بينها اعتبار تقريرات المدين خاصا بملكية الإطبان موضوع التسوية أن لها حجية على الكافة وإذا كان قد نص بالمادة ١١ من القانون المشار اليه على انه يترتب على التسوية نهائيا حرمان البائع المدين من استعمال حقه في الفسخ فمقصود به حالات تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه كمشتر لعدم دفع الثمن ، وإذن فعتى كان النزاع في الدعوى لا يقوم على فسخ للعقد بسب عدم دفع الثمن ، بل انهسب على بطلان عقد البيع لصورية مصورية مطلقة فلا علاقة اذلك بموضوع التسوية وقانونها . (الطعن رقم ٢٤٦ مسة ٢٧ في جلسة ١٩/٩/١١/١٩)

٣٢٧٣ — إذا تراخى الدائن او مكت عن استعمال الرخصة التى وفرها له القانون فى حينها للإعتراض لدى لجنة تسوية الديون العقارية على حصر الديون وتقدير معتلكات المدين وتحرير قائمة التوزيع النهائية منقط حقه فى اثارتها واصبح قرار اللجنة نهائيا لا يجوز الطعن فيه امام أيه جهة من جهات القضاء ايا كان مبب الطعن ومبناه . ومن ثم فلا محل للقول بحصول غش أو تدليس من المدين لأن هذا القرا يكون قد فات أو أنه .

(الطعن رقم ٢١١ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٠٦/١١/١٠ س ٧ ص ٩٠٠)

\$٣٢٣ – المستفاد من عبارات القانون الخاص بتسوية الديون العقارية ان النسوية على الأراضى الزراعية والمبلنى الملحقة بها وليس سكن المزارع ملحقا بالعقار الذى شعلته التسوية مما يعتبر داخلا فيها ويحكم القانون سواء ذكر في طلب للتسوية أو لم يذكر .

٣٢٧٥ - متى كان الحكم الصادر بالدين سابقا على قرار التسوية وقائمة التوزيع النهائية فإن القرار الذى صدر في هذه التسوية يسرى عليه ويقف في سبيل أي إجراء من اجراءات التنفيذ.

(الطعن رقم ۲۱۱ سنة ۲۳ في جلسة ١٩٠٥/١١/١٥ س ٧ ص ٩٠٠)

العقارية الذي الغي القانون ٣ لمنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون ١٩٤٢ لسنة ١٩٤٤ على العقارية الذي الغي القانون ٣ لمنة ١٩٤٤ على ١٩٤٤ على ان على الدائنين السابق اعلائهم ان يقدموا في خلال ثلاثين بوما من تاريخ نشر هذا القانون (٤٣ لمنة ١٩٤٤) كافة البيانات المطلوبة والممتندات الخاصة بديونهم هذا القانون (٤٣ لمنة ١٩٤٤) كافة البيانات المطلوبة والممتندات المطلوبة مقط حقهم في التوزيع وإذا قدمت البيانات ولم تقدم الممتندات قللجنة تسوية الديون العقارية ان تقرر اعتبارهم من الدائنين العاديين ، واذ ورد هذا النص علما مطلقا ولم يرد في القانون الاخير رقم ١٧ لمنة ١٩٤٧ نص باستثناء الديون المضمونة برهن تأميني أيا لكات مرتبته من الديون التي تخضع النسوية طبقاً لأحكامه ، فإن مؤدى ذلك أن نص الماد للماد ١٨ مكرر مالف الذكر ينطبق على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة النسوية المداد م

بإخطارهم . (الطعن رقم ۳۳۰ سنة ۲۷ في جلسة ۲۳/۰/۲۲۳ س ۱۶ ص ۲۱۹)

٣٣٢٧ حمنتضى الجزاء الذى تغرضه المادة ١٨ مكرر من القانون ١٧ السنة ١٩٤٢ المضافة بالقانون ١٤٣ لمسئة ١٩٤١ على من يتخلف من الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينه عو استبعاد هذا الدين من التوزيع ويكون حكم الدائن فى هذه الحالة حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم ولم يصبهم نصيب فى التوزيع طبقا لأحكام القانون .

(الطمن رقم ٣٣٠ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ س ٤ ص ٧١٩)

٣٩٢٨ - تقضى المادة ٢٦ من القانون ١٧ اسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون المقارية يدرىء نمة المدين من كافة الدين المنة ١٩٤٤ بأن قرار لجنة تموية الديون العقارية يدرىء نمة المدين من كافة الدين التي تزيد عن ٧٠٪ من قيمة عقاراته حمسب قرار اللجنة لفاية يوم صدوره ويعتبر ذلك القرار منهيا لكل علاقة بين المدين وداننيه المعابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التموية . وقد قصد المشرع بذلك أن يصبغ على المدينين الذين قبلت اللجنة نهائيا تموية ديونهم حصانة في لموالهم ليس فقط بالنمية الى الاموال الذي كانت موضوع التموية بل وفي كل مال آخر تؤول ملكيته اليهم عقب التموية أيا كان سبب الملكية - ومن ثم فعا دام الدين معابقا على تاريخ تقديم طلب التموية فإن قرار اللجنة ومن ١٩٤٧

الذي صدر في هذه التموية يقف في سبيل كل اجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أيا كان طريق التنفيذ .

(العلمن رقم ٣٣٠ سنة ٢٧ ي جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ س ١٤ ص ٢١٩)

9 ٣ ٣ ٣ - مجال بحث ما اذا كان دين الدائنين يزيد او لا يزيد على الـ ٧٠٪ من فيمة عقارات المدين المخصصة التوزيع انما يكون امام لجنة تسوية الديون العقارية ، فإذا فوت الدائنون على الفصهم هذه الفرصة واصدرت اللجنة وفي حدود اختصاصها قرارها المتضمن استبعاد دينهم وانقضى ميعاد التظلم لديها في هذا القرار طبقا للمادة ٢٤ من القانون ١ ١ مسنة ١ ١ ٩٤٤ صار هذا القرار نهائيا وتكون له حجية الإحكام النهائية ويمتنع تبعا لذلك الجدل فيه امام المحاكم .

(الطعن رقم ٣٣٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ س ١٤ ص ٧١٩)

• ٣٧٣ – متى كان عقد الصلح والتصديق عليه من المحكمة مابقين على قرار لجنة تسوية الديون العقارية وكان المدينون قد تقدموا بالدين موضوع الصلح ضمن الدين التي طلبوا من اللجنة تصويتها وفقا لاحكام القانون وكان قرار اللجنة قد تضمن الفسل في امر هذا الدين باستبعاده من الترزيع فإنه لا يكون للصلح أثر على هذا القرار ما لم يثبت ان هذا الاتفاق (الصلح) قد ظل نافذا برضاء المدينين الى ما بعد صدور قرار اللجنة .

(الطعن رقم ٣٣٠ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢ س ١٤ ص ٧١٩)

٣٣٣١ – جرى ضناء محكمة النقض بأن للجنة تسوية الديون العقارية – وفقا لأحكام القانون رقم ١٢ السنة ١٩٤٢ المعنف بالقانون ١٤٣ اسنة ١٩٤٤ المعنف المقابل ١٩٤٠ المنف ١٩٤٤ المعنف المقابل التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الأخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من اصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط مدادها ، والقرارات التي تصدرها اللبغة في ذلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب النسوية فلا يجوز الطعن فيها لمام اية جهة من جهات القضاء اذ بالنسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فتبرأ نمنه من كافة الديون إلا بالقدر الذي خصص لهم وهذا الأثر الذي يترتب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها يسبغان على قرار اللجنة الصادر بهذه النسوية وفي حدود المختصاص اللجنة – طبيعة الأحكام الانتهائية ويجعلان لهذا القرار آثارها القانونية .

(الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٣٠ تي جلسة ١٩٦٥/٤/٨ س ١٦ ص ٢٠٩) . ١٩٩٠

٣٣٣٧ – يبين من مراحل التشريع التي مر بها تعديل المادة ٢٦ من القانون رقم ١٦ اسنة ١٩٤٦ انه قد قصد بهذا التعديل رقم ١٦ اسنة ١٩٤٦ انه قد قصد بهذا التعديل ان يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع ومنهيا لكل علاقة بين المدين وداتنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يمتنع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ ليس فقط على عقارات المدين التي انتفعت بالتسوية بل وعلى كل ما آخر تؤول ملكيته اليه بعد صدور قرار اللجنة .

(الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩١٥/٤/٨ س ١٦ ص ١٥٩)

"٣٣٣ - إذ تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ على انه و إذا نازع اجد الدائنين أو المدينين في وجود الدين أو صحفه ورأت اللجنة احالة هذا النزاع الى المحكمة توقف النظر في طلب التموية ، وتحيل اللجنة القضية الى المحكمة الى المحكمة في حالة المغازعة. الابتدائية المختصة - فإن مفاد ذلك أن إحالة الغزاع الى المحكمة في حالة المغازعة. في وجود الدين أو صحته ليس واجبا على اللجنة وإنما هو امر جوازي متروك لتقديرها فإذا لم تر اللجنة استعمال هذه الرخصة وحددت مقدار الدين ثم قررت استبعاده من التوزيع لأن صاحبه لم يصبه نصيب في هذا التوزيع طبقا لأحكام القانون ومضى ميعاد النظلم في قرارها هذا - وفقا للمادة ٢٤ من القانون ١٢ لمنة ١٩٤٢ - فإن هذا القرار يكون نهائيا لايجوز الطعن فيه امام أية جهة من جهات القضاء وتكون له قوة الأحكام الانتهائية وبالتالي يكون مانعا للمحاكم من نظر أي نزاع بشأن تحديد أو انشغال ثمة المدين به .

(الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٣٠ لئ جلسة ١٩٦٥/٤/٨ س ١٦ ص ٤٥٩)

94٣٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٣٣ لمنة ١٩٤٤ – وفقا لأحكام القانون رقم ١٧ لمنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لمنة ١٩٤٤ – لفتصلصا نهائيا في حصر ديون طالب التصوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وإعمال حكم القانون في تغفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر ، وتقدير نسبة ما يختص به كل من اصحاب الدين المخفضة على التوزيع وشروط سدادها ، والقرارات التي تصدر اللجنة في نلك كله لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء أيا كان مديب الطعن ومبناه ما دام أن القانون قد وفي للدائنين كافة الضمانات للاعتراض على حصر الديون وتقدير الممتلكات وتحرير قائمة التوزيع النهائية ، فإذا تراخى الدائن أو مكت على استعمال هذه الديون إلا بالقدر الذي المدائدين بدائنيه المنكورين تحديدا نهائيا فنبرأ نمته من كافة هذه الديون إلا بالقدر الذي

خصص لهم ، وهذا الأثر الذى يترتب على التسوية فى علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها بسبغان على قرار اللجنة الصادرة بهذه التسوية - وفى حدود اختصاص اللجنة - طبيعة الأحكام الانتهائية .

(الطعن رقم ٣٥٠ نسلة ٣٥ في جلسة ١٩٧٠/٣/١٠ س ٢١ ص ٤١٧)

بالقانون رقم ٣٩٣٧ - مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٧ اسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٤ النسة ١٩٤٤ حسيما يبين من مراحل التشريع التي مر بها التعديل ومن المناقشات البرلمانية التي دارت في مجلس النواب والشيوخ بشأن هذا التعديل ، أن يكون قرار اللجنة مبرنا لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في النوزيع والسابقة على تاريخ تقديم طلب التموية بحيث بمنتع عليم التنفيذ بديونهم تلك بأي طريق من طرق الننفيذ ليس فقط على عقارات المدين التي انتفعت بالتموية ، بل وعلى كل مال آخر تؤول ملكيته الله بعد صدور قرار اللجنة وانه ما دام الدين سابقا على تاريخ تقديم طلب التسوية فان هذا القرار يقف في سبيل كل اجراء من اجراءات التنفيذ على اموال المدين ايا كان طريق هذا التنفيذ .

٣٣٣٣ – إذا أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢ على المدين ان يقدم طلب التخفيض الى لجنة تصوية الديون العقارية مصحوبا ببيان نفصيلي بالديون العقارية والعادية يذكر فيه جملة الديون أصلا والقوائد معتمبة لغاية ١٩٤١/١٢/٢ ، كما اوجبت المادة الثانية من لائمة الاجراءات المسادرة تنفيذا للقانون المذكور على الدائن أن يقدم للجنة في خلال الخمصة عشر يوما التالية لاعلانه بتعديم طلب التصوية بيانا تقصيليا بديونه من راس المال وفوائد محتمية لغاية باعداريخ الذي وفوائده هذا التاريخ الذي وفوائده هذا التاريخ الذي حديثة المادتان السابقتان .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ كي جلسة ١٩٧٣/٢/٨ س ٢٤ ص ١٦١)

٣٣٣٧ – وقد جرى نص الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه و الى أن تفصل السنة ١٩٤٤ على أنه و الى أن تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب يدفع المدينون كل سنة لحساب هذه الاقساط مبلغا يعادل ٥٠٤٪ من قيمة العقارات حسب التقديرات الواردة في طلبانهم ، كما نصت المادة ٢٤ من ذات القانون على أن و تحدد الجنة المبالغ للدائنين بعد التسوية وشروط تصديدها طبقا لاحكام هذا القانون وتعد قائمة التوزيع وتعان للدائنين والمدين بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ولكل ذي شأن في خلال عشرة ايام من تاريخ تسليم الخطاب

المنكور أن يتظلم لدى اللجنة عن الخطأ المادى فى قائمة التوزيع . فإذا انقضى المبعاد المنكور اعتبر قرار اللجنة نهائيا ، ولا يجوز الطعن فيه امام اية جهة من جهات القضاء ، فإن مؤدى ذلك أن قرار اللجنة لا يعتبر نهائيا الا بعد مضى ميعاد النظلم فيه . (الطعن رقم ٨٤٤ لمنة ٣٩ في جلسة ١٩٧٣/٧/ مع ٢٠٥ ص ٢٠٠)

٣٤٣٧ مكرر - لم يحرم فانون تسوية الديون العقارية المدين من مداد دينه جميعه دفعة واحدة رغم تقسيطه . (الطعن السابق)

١٩٤٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ المسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية – وعلى ١٩٤٨ المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع منح لجنة تسوية الديون العقارات التي يملكها لختصاصا نهائيا في حصر ديون طالبي التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها ما يختص به كل القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من اصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط مدادها والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطمن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء إذ بالتسوية تتحد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا ، وهذا الاثر الذي يترنب على النسوية في علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها تصبغان على قرار اللجنة اللبنة المحكاء النهائية ويجعلان لها آثارها القانونية وكذلك فان قرار هذه اللجنة يضفى على أموال المدين الحصانة ليس فقط بالنسبة للأموال موضوع التسوية وانعا من مبل إجراءات التنفيذ عليها بالديون المابقة على تاريخ تقديم طلب النسوية والتي من مبل إجراءات التنفيذ عليها بالديون المابقة على تاريخ تقديم طلب النسوية والتي مدحد لأصحابها نصيب في التوزيم أيا كان طريق التنفيذ .

(ب) - المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٧ المصدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٢ منح المصدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ منح المبنة ١٩٤٤ منح المبنة المدين العقارية المقلوبية المتحالم بناول المتحالم المتحالم المتحالم المتعربة المتعربة من طبيعة وآثار قانونية ، مما يستتبع أن يكون لتلك القرارات أثر هذه الاحكام من اكتساب القوة التنفيذية فتحل بهذا المعنى في مدلول الأحكام التي عناها نص المادة ٨٠ من قانون المرافعات واعتبرها من السندات التنفيذية ، ومن ثم يجب إرفاق قرار تلك اللجنة بقائة منه شروط البيع اعمالا بنص المادة ٤١٥ من قانون المرافعات والا منصوص عليه في المادة ٢٠٠ من هذا القانون. الرافعات والا

(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨١/٣/١٨ س ٣٣ ص ٨٥١) ١٩٣٠

تضامن وتضامم

التضامن والتضامم الفرع الأول: التضامن

9 ٣٣٩ – إذا نص في عقد القرض المضمون برهن عقاري على شرط التضامن وعدم التجزئة بين المدينين ثم نزع داتن لأحد المدينين ملكية اطيان من الداخله في الرهن وسكت الدائن المرتهن عن استعمال حقه في الحصول على ثمن هذه الاطيان المرتهن المنزوعة ملكيتها باعتباره متقدما في الدرجة على نازع الملكية فان الدائن المرتهن لا يسأل عن هذا السكوت لاته مادام شرط التضامن وعدم التجزئة نافذا على المدينين فله الحق في اقتضاء دينه كاملا من جميع المدينين وهم وشأنهم في الرجوع بعضهم على بعض .

(الطنن رقم 60 استة 11 في جلسة 1947/17/19)

• ٣٧٤ — أن الشارع لم يقصد التسوية بين المدين المتضامان والكفيل المتضامان في الحكم الذي نص عليه بالمادة • ١١ من القانون المدنى من أن • مطالبة أحد المدينين المتضامنين مطالبة رصمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يصريان على باقى المدينين ، بل محل هذا الحكم ان يكون التضامان الذي يربط المتعبدين بمضهم ببمض ناشئا عن مصدر واحد ، واذن قمطالبة أي واجد من المدينين المتضامنين تسرى في حق مالار باقى المدينين ، كما أن مطالبة أي واحد من الكفلاء المتضامنين تسرى في حق مالار زملائه الاتحاد المركز والمصلحة اتحادا اتخذ منه القانون أساما الافتراض نوح من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم ومن ثم كان حكم المادة • ١١ ماريا فيما بين الكفلاء المتضامنين بعضهم وبعض وعض ، المدينين المتضامنين بعضهم وبعض وهما بين الكفلاء المتضامنين بعضهم وبعض وهما .

(فطعن رقم ١١ نستة ١٥ ي جلسة ١٩٤٦/١/١٧)

٣٧٤١ - إن المادة ١١٥ من القانون المدنى تنص على أنه إذا قام اهد المتضامنين في الدين بأدائه جاز له الرجوع على باقى المدينين معه كل بقدر حصته في الدين ومفاد هذا أن تضامن المدينين قبل الدائن لا يلزم عنه تضامنهم بعضهم قبل بعض ، فالحكم الذي يقضى باعتبار المدينين متضامنين فيما بينهم لكونهم متضامنين قبل الدائن يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

(الطعن رقم ۱۷ سنة ۱۰ ي جلسة ۱۹٤١/۲/۲۷)

٣٧٤٢ - للدائن أن بيرى، أحد المدينين المتضامنين من دينه ، وذلك ليس من شأنه ان يحول دون مطالبة المدين الآخر بما يخصه في الدين .

(للطعن رقم ١٧ لسنة ١٣ في جلسة ١٩٤٢/١/١٠)

٣٧٤٣ - پشترط لرجوع المدين المتضامن على المدين المتضامن معه أن يكون قد وفى لكثر من نصيبه في الدين ، وأذن فمتى كان الواقع أن الطاعن مدين بالتضامن مع المطعون عليه في عقد رهن وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت باسباب سائفة انه لم يوف من الدين المضمون بالرهن إلا أقل مما النزم به بمنتضى محضر الصلح المهرم بينه وبين المطعون عليه فان ما يزعمه من أن جميع الصلط الدين موضوع المسلح أصبحت واجبة الأداء لا منذ له من القانون .

(للطعن رقم ٧١ سنة ٢٠ ق جنسة ١٩٥٢/٢٥١)

78 8 - انه بمقتضى المادة 10 من القافون المدنى. لا يكون المدين المتضامن الذى اوفى الدين أن يرجع على احد من المدينين معه إلا بقدر حصته فى الدين . ثم انه وان كان يجوز المدين المتضامان الذى وفى الدائن بالدين أن يحل محله فى الضمانات التى كانت له كالرهون والاختصاصات المقارية فان هذا الحلول انما يكون بداهة بالقدر الذى يجوز له أن يطالب به كل مدين ، فإذا قضى الحكم بأن المدين المتضامان ليس له أن يرجع بشىء على مدين متضامان معه دفع اكثر من حصته فى المتضامان ليس له أن يرجع بشىء على مدين متضامان معه دفع اكثر من حصته فى المدين ، وبالتالى ليس له أن يدخل فى توزيع ثمن اطيانه التى نزعت ملكيتها وفاء لدين آخر عليها ، وانه لذلك لا تكون له صفة فى الطعن على تصرفات هذا المدين بطريق الصورية أو بغيرها من الطرق فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ۷۲ لسنة ۱۰ ي جلسة ۱۹٤١/۲/۲۷)

٣٤٤٥ - إذا المختلف لحد المدينين المتضامنين مع الدائن في مدى الابراه الصادر منه وفيما إذا كان يتناول الدين برمته فيمتفيد منه كلا المدينين او هو مقصور على المدين الاخر ، وعرضت المحكمة لهذا النزاع وكانت على بيئة من كل ما نيتنتد اليه المدين ، ثم خلصت من بحثها وموازنتها بين حجج الطرفين الى أن هذا الابراه خاص بلحد المدينين دون الآخر ، وكان ما ذهبت اليه من ذلك سائفا في تضير الإقرار وعقد شطب الاختصاص الصادرين من الدائن ولا يتجافى مع ما هو وارد فيهما فلا معقب عليها فى ذلك .

(الطبن رقم ١٣ نسنة ١٣ ي ونسة ١٩٤٣/١/١)

7 ٢ ٢ ٣ - إذا كان المحكم الصادر من المحكمة المختلطة في دعوى مطالبة بقيمة شبكات قد بنى على تصغية الحساب بين طرقيها على اساس ان الملاقة بينهما كانت في الواقع مباشرة وان اشتراك من اشتركوا فيها لم يكن إلا صوريا لخلق حلقة اتصال وهمية بين مدعى الدين منترا لقوائد فاحشة ، فإن المدين لا يصح اعتباره ممثلا لهؤلاء الذين سخرهم الدلان وهم لا يكون لهم اذا ما طالبهم الدلان بحق له قبلهم ان يتحدوه بالمواد ١٠٨ و ١١٠ و ١١٦ من القانون المدنى و ١٣٧ من القانون النجارى على زعم أنهم يستغيدون قانونا من الحكم الذي صدر في مواجهة المدين في الدعوى لاتهم كانوا ممثلين به فيها .

(الطعن رقم ۲۷ لسلة ۱۱ ي جلسة ١٩٤٢/٧/٥)

٧ ٣٧ ١ - إذا حصل لحد الشركاء في إجارة من وزراة الاوقاف على مخالصة من مأمور الاوقاف قرر انه دفع جميع المطلوب منه في الدعوى التي رفعت عليه ولتك فقد لفلاء من الحراسة والحجز والدعوى والضمانة ، وأعتبر هذا الشريك تلك المخالصة مبرئة له من المتضامن مع شركاكه في عقد الايجار في وفاه الباقي من لجرة الأطيان المؤجرة اليهم جميعا متضامنين بحميب نص المقد . ولكن المحكمة ذهبت الى انه لكي يكون للمخالصة هذا الأثر يجب أن يقيم الصادرة له المخالصة باعتبار أنه هو المتمملك بها - الدليل على أن من اصدرها يملك التنازل عن حق الوقف في استيفاء اجرة كل الاطيان المؤجرة فإن المحكمة تكون قد طبقت قواعد الاثبات تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ۱۷۱ لسنة ۱۷ في جلسة ۱۹٤٩/٤/١٤)

٣٣٤٨ – القول بحق المدين المتضامن في الرجوع على المدينين الآخرين بما دفعه عنهم ونزع ملكية ارضهم وشرائها بالمزاد لنفسه جهرا او بواسطة من يوكله او بصغره عنه خفية هذ القول محله ان يكون الوفاء من ماله الخاص.

9 4 4 9 - متى كان المدين المتضامن قد حل بحكم القانون محل الدائنين بمقدار ما عساه يكون قد دفعه زيادة عن نصبيه ويحق له الرجوع به على المدينين الآخرين فانه وان أمتنع عليه التنفيذ بها على مالهم مادامت محل نزاع إلا أنه لا يقبل طلب هؤلاء المدينين بشطب القيود والتمجيلات التى شماتها تصوية الدين قبل معرفة مقدار تلك الزيادة التى يحق للمدين المتكور الحلول بها محل الدائنين في القيود والتسجيلات المتكورة.

(المامن رقم ۲۱۵ استة ۲۱ ال واسة ۱۹۵۹/۲/۱۹ س ۷ من ۱۲۸)

• ٣٧٥ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهما بالتضامن فان كلا منهما يكون ممنقلا عن الآخر في الخصومة وفي مملكه فيها والطمن على ما يصدر فيها من أحكام . ولا مجال في هذا الوضع للقول بنيابة الممئولين بالتزام تضامني عن بعضهم البعض في اجراءات القصومة واعتبار الامتثناف االمرفوع من الآخر .

(الطعن رقم ۲۹۹ سنة ۲۲ ي جلسة ۱۹۰۸/۱/۲۲ س ۹ ص ۱۱۱)

٣٢٥١ - تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبي والايجابي منوط يفكرتين هما وحدة الدين ، وتعدد الروابط ومن مقتضى الفكرة الأولى في التضمان السلبي ان يكون كل من المدينين والمتضامنين ملتزما في مواجهة الدائن بالدين كلملا غير منقسم وللدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على أنغر أد أو البهم مجتمعين وأذا وجهها الى احدهم ولم يظح في استيفاء الدين منه كله او بعضه ظه ان يعود المطالبة المدينين الآخرين واي واحد منهم يختاره بما بقي من الدين كما ان له اذا ما طالبهم مجتمعين امام القضاء أن يتنازل عن بعضهم ويحصر مطالبته بحملة الدين في اجدهم او في بعضهم دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستنزال حصة من حصل التنازل عن مطالبته منهم . ومن مقتضى الفكرة الثانية ان كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التي تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن فاذا شابت رابطة احد المدينين المتضامنين بالدائن عيوب خاصة بها مع بقاء الروابط الآخرى منها التي تربط هذا الدائن بالمدينين الآخرين سليمة فإن عيوب رابطة منها لا تتعداها إلى رابطة أخرى وأذا زال الالتزام بالنسبة للمدين الذي اعترى رابطته الفساد فأن زوال هذا الالتزام لا يمس التزام المدينين الآخرين فيظل كل واحد منهم ملتزما قبل الدائن بالدين بأسره ويكون للمدين الذي تعييت رابطته وحده الحق في التمسك بالعيب الذي شاب رابطته ولا يكون له أن يطالب باستنزال حصة المدين الذي تعييت رابطته فهذه الحصة لا تستنزل مادام العيب قاصرا على رابطة دون غيرها - وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدني.

(الطمن رقم ۸۲ه سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۱/۳/۱۲ س ۱۲ مس ۲۳۶)

٣٧٥٢ – مفاد المادة ٤٨ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥٧ ان الشارع وضع التزاما على رب العمل الجديد - الذي آلت اليه المنشأة - بمعثوليته بالتضامن مع رب العمل المعابى قبل العمل . من مقتضى هذا الالتزام التضامني انه لا يتعين توجيه الطلب الخاص به ابتداء الى رب العمل المعابق .

(الطعن رقم ۱۶۵ سنة ۸۷ ی جلسة ۲۰/۰/۲۰۱ س ۱۳ ص ۲۱۷)

٣٧٥٣ – مؤدى الملدة ٥٠ من القانون ١٤ المنة ١٩٣٥ بعد تعديلها بالقانون ١٩٧٥ لمنة ١٩٣٥ بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لمننة ١٩٤٨ ان التضامن المنتازل والمتنازل اليهم المتعاقبين ، وإذا كان التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ، وقد التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۲۲۷ سنة ۲۸ في جلسة ۱۹۹۳/۱/۱۹ س ۱۴ ص ۸۳۴)

٣٧٥٤ - لم يقرر القانون التصامن في الالتزام بتمويض الصرر اذا تعدد المسئولون عنه الا عندما تكون ممشوليتهم عن عمل غير مشروع. واذن فعتى كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمساحلة الطاعنين و التابعين ، عن الضرر الذي لحق المصرور على أن الوزارة التي يتبعها الطاعنان مسئولة عن الضرر مسئولية تعاقدية كما أنها مسئولة عن اعمالهما بوصفهما تابعين لها مسئولية وصفها الحكم بانها مسئولية التابع المتبوع وان من شأن هذه المسئولية أن تلتزم الوزارة والطاعنان على مجرد وجود تماقد بين متبوعها وزارة التربية والتعليم – وبين المصرور وولى على مجرد وجود تماقد بين متبوعها وزارة التربية والتعليم – وبين المصرور ولم يكن لمرء يجمل الوزارة ملتزمة بتعويض الضرر الذي اصاب المصرور ولم يكن لماعنان طرفا في هذا التماقد ، وعلى قيام التضامن بين الطاعنين وبين الوزارة دون ان بسجل عليهما وقوع اى خطأ شخصى من جانبهما وبين ماهيته ونوعه فان هذا الحكم يكون قد بنى قضاءه بمسئولية الطاعنين على اساس فاسد .

(الطعن رقم ١٦ه سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٤/١١/١٢ س ١٥ ص ١٠٢٢)

فه ٣٧٥٥ – جرى قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدنى القدم بان مؤدى نص المادة ١١٠ منه ان مطالبة اى واحد من المدنيين المتضامتين تسرى في حق باقى المدنيين كما ان مطالبة اى واحد من التخلاء المتضامتين تسرى في حق سائر زمائه الاتحادهم في المركز والمصلحة اتحادا اتخذ منه القانون اساسا الافتراض نوع من الوكالة بينهم في مقاضاة الدائن لهم ومن ثم كان حكم المادة ١١٠ مىالف النكر مماريا فيما بين المدنيين المتضامتين بعضهم ويعض وفيما بين الكفلاء المتضامتين بعضهم ويعض وتكون مطالبة الدائن لبعض الكفلاء المتضامتين بالدين مطالبة منه للآخرين ويكون الحكم الصادر ضد هذا البعض حجة على باقى الكفلاء المتضامتين وقطعا لمدة التقادم بالنمبة لهم .

٣٧٥٦ -- إذا كان المحكم قد اعتبر الشركة الطاعنة (شركة التأمين) ملتزمة بالتمويض بموجب عقد التأمين بين الشركة المطعون ضدها الثانية ملزمة به نتيجة والفعل الضار ، فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضامه نمتهما في هذا الدين دون أن نتضامن إذ أن الالتزام التضامني يقتضي وحدة المصدر ٢ للطعن رقم ٣٠٩ سنة ٣١ في جلسة ١٩٩٦/٧/١٧ س ٧٧ ص ٣٧٩ ص

لحرالها الواردة بالتقنين المدنى الترضها القانون بين المتضامنين تقوم فى المورالها الواردة بالتقنين المدنى الحالى على ان كل مدين يمثل مائر المدينين المدنى المائي المتضامنين فيما ينقمهم لا فيما يضرهم ، وأنه وأن كان التقنين المدنى السابق يتضمن فيام هذه النيابة فيما ينقم وفيما يضر الاما يزيد من عبه الالقزام اعتبارا بان ما يتخذ في سبيل المحافظة على الانقزام وأستيقاته هو من نتائجه الطبيعية التي تسرى في حقهم ولو كانت ضارة بهم كما هو الشأن في قطع التقادم الا أن هذه النيابة المتبادلة على اختلاف معتها في القانونين لا تمتد حدودها في كل منهما الى ما يعتبر زيادة في عبه الانتزام على بعض المدينين المتضامنين بفعل الآخرين منهم ، كما أن المادة في على بعضر المدنى القديم أذ تنص على أن و ترك احد المدينين حقه في التمملك بمضى المدة لا يضر بالبافين ، فإن مؤدى هذا النص أن قرار أحد المدينين المتضامنين بالدين بعد أن اكتملت مدة سقوطه لا يسرى في حق البافين .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٧ ق طسة ١٩٦٦/١١/٢٧ س ١٧ ص ١٧٠٠)

٣٧٥٨ - التضامن بين المدينين لا بجوز افتراضه ويجب الا يكون محل شك في العبارة التي نضمنته ، فإذا لم يكن واضحا بجلاء فسرت المبارة لمصلحة المدينين لان الاصل هو عدم تضامنهم . ومؤدى ذلك مرتبطا بنص الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من القانون ٥٦ اسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقارات المبنية ان يكون مالك الارض التي اقيم عليها البناء المطالب بضريبته كغيلا منضامنا مع مالك البناء في اداء هذه الضرية باعتبار التزام مالك الارض تابعا الاتزام مالك البناء المدين اصلا بالضريبة .

(الطعن رقم ۲۹۸ منة ۳۳ ق جلسة ۱۹۲۸/۱/۹ س ۱۹ ص ۲۰)

٣٧٥٩ – إن المادة ١١٥ من القانون المدنى القديم أذ نصت على أنه و أذا أما احد المتضامتين في الدين بأدائه أو وفاته بطريق المقاصة مع الدائنين جاز له الرجوع على باقى المدينين كل منهم بقدر حصته و ققد أفادت بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يشترط لرجوع المدين المتضامن على المدين المتضامن معه أن يكون قد أوفى أكثر من نصيه في الدين .

(الطعن رقم ۱۶۹ سنة ۳۰ ی جلسة ۱۹۲۸/٤/ س ۱۹ ص ۲۸۹)

• ٣٧٦ - إن المائة ١/٣٨٧ من القانون المننى اذ نصت على انه و لا يجوز للصحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نضمها بل يجب ان وكون ذلك بناه على طلب المدين او طلب داننيه او اى شخص له مصلحة فيه ولم يتمسك به المدين و قد افادت بذلك ان إيداء الدفع بالتقادم المسقط قاصر على من له مصلحة فيه . ولا ينتج هذا الدفع أثره إلا في حق من تمسك به . وانه وان جاز المدين المتضامن طبقا للمادة ٢٩٢ من القانون المدنى ان يدفع بتقادم الدين بالنسبة الى مدين متضامن آخر بقدر حصة هذا المدين إلا انه اذا ابدى لحد المدينين المتضامنين هذا الدفع قان أثره لا يتعدى الى غير من المدينين المتضامنين الذا بدى حد المدينين المتضامنين هذا الدفع قان أثره لا يتعدى الى غير من المدينين المتضامنين الذين لم يتمسكوا به .

(الطعن رقم ۱۵۹ سنة ۳۰ ی جلسة ۱۹۹۸/٤/۲ س ۱۹ مس ۱۸۹)

۴۲٦٩ - الاصل في المسئولية التضامنية عن العمل الضار ان تقسم على المسئولين في إحداث الضرر الى حصص متماوية بين الجميع أو بنسبة خطأ كل منهم.

(الطعن رقم ۱۹۷ سنة ۳۰ في جلسة ۱۹۲۸/٤/ س ۱۹ س ۲۷۹)

۳۲۶۷ → لا يغترض التضامن و لا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغى أن يرد الى نص فى القانون او الى اتفاق صريح او ضمنى وعلى قاضى الموضوع اذا استخلصه من عبارات المقد وظروفه ان يبين إفائته هذه العبارات والظروف .

(الطعن رقم ١٨ منة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ س ١٩ ص ١٥٦٥)

٣٩٩٣ — إذا أقام الدائن دعواه بطلب الدين على المدينين المتضامنين مجتمعين وصدر فيها الحكم لصالحه ، فإن الاستثناف المرفوع من المحكوم عليهم بالتضامن لايتمدد بتمددهم ، والحكم الصائر برفض هذه الاستثنافات وتأييد الحكم الابتدائي ، انما هو بمثابة حكم جديد بذات حق الدائن الذي لا يتعدد بتمدد المسئولين عن الالتزام التضامني ، بل يقوم على وحدة المحل كما يقوم المدينون المتضامنون بمضهم مقام البعض في الاحتجاج على الدائن بأرجه الدفع المشتركة بينهم جميعا ، وينصب استثناف كل منهم على نفس طلبات الآخرين وهو ما يجعلها في حكم الاستثناف الواحد .

(الطعن رقم ٤٨٣ سنة ٣٦ في جلسة ١٩٧١/٤/٢٧ س ٢٧ ص ٤٩٠)

8 77 8 – من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهم بالتضامن كان كل منهم مستقلا عن الآخر في الخصومة كما انه من المقرر في قضائها في ظل قانون المرافعات السابق انه لا يجب اختصام جميع المحكوم عليهم بالتضامان في الطعن المرفوع من لحدهم.

(تطعن رقم ۱۱۹ سنة ۲۷ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۲/۲۸ س ۲۲ ص ۱۱۳۳)

٣٢٦٥ - لا ونال التضامن - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من
 استقلال كل من المتضامنين عن الأخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر
 فيها .

(الطعن رقم ٣٤١ سنة ٣٧ ق جنسة ١٩٧٢/٥/١٦ س ٣٣ ص ٩٣٣)

٣٣٦٦ - كفالة المدين وان كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته الا ان الانتزام الكفيل يظل بحمب الاصل - تابعا لمالتزام الاصلى ، فلا يقوم الا بقيامه ويكون للكفيل المتضامن وغير المتضامن ان يتممك قبل الدائن بكافة الدفوع المتعلقة بالدين .

(الطعن رقم ١٩٧٧ سنة ٣٧ ي جلسة ١٩٧٢/١٧/٢٨ س ٢٣ من ١٤٨٧)

۳۲۹۷ - الهيئة العلمة اشئون ممكك حديد جمهورية مصر هي طبقا لاحكام قانون انشائها رقم ٣٦٦ لمنة ١٩٥٦ والقرار الجمهوري رقم ٢١ لمنة ١٩٦٦ والقرار الجمهوري رقم ٢١ لمنة ١٩٦٦ والقرار الجمهوري رقم ٢١٠١ لمنة ١٩٦٩ هيئة علمة وليست مؤسسة علمة وإذا كان قانون انشاء الهيئة المنكورة. وإن نص على ان تكون لها ميزانية مسيقاة الا انه الحق هذه الميزانية بميزانية الدولة ولازم ذلك ان تتحمل الدولة ما قد يصييها من خسائر ويئول اليها ما قد تحققه الهيئة من ارباح ، مما يجعل وزير النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر كمسئول واحد ومن ثم فإن النمى على الحكم - اقضائه على وزير النقل والهيئة الذى ادى متضامنين بالتمويض عن الضرر الذى حاق بالمضرور نتيجة خطأ الهيئة الذى ادى الى انقلاب القطار - يكون غير منتج ولا جدوى منه .

(الطعن رقم ۱۹۲ منة ۳۷ في جلسة ۱۹۷۲/٥/۱۱ س ۲۳ من ۸۹۹ (

٣٩٦٨ - مفاد نص المادة ١٤ من القانون ١٤٦ لمنة ١٩٤٤ بغرض رسم ايلولة على التركات ، أن الديون التى شغلت بها ذمة المترفى تستبعد من وعاء الضريبة على التركات متى كانت ثابقة بمستندات تصلح دليلا عليه امام القضاء واذا كان الدائن أن يرجع على المدين المنضامن بالدين جميعه باعتبار أن ذمة المدين قد انشغلت بكل الدين ولا يستطيع أن يجزىء الوفاء وتبقى تركته من بعد وفاته مشغولة بهذا الدين ، شأنها في ذلك شأن المدين لو بقى حيا ، فإنه يتمين استبعاد هذا الدين باكمله من وعاء ضريبة التركات .

(للطمن رقم ۲۷۹ سنة ۳۰ بي جلسة ۲۱/۲/۲/۲۱ س ۲۶ ص ۳۰۷)

٣٢٦٩ – مقاد ما تنص عليه المدة ١٠٤٠ من القانون المدنى من ان كل جزء من العقار او العقارات المرهونة ضامن لكل الدين، وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ما لم ينص القانون او يقضى الانفاق بغير ذلك

ان الرهن الرصمى على العقار حق غير قابل للتجزئه ، معواه بالنسبة الى العقار المرهون او بالنسبة الى الدين المضمون ، فاذا انقضى جزه من هذا الدين بقى العقار المرهون ضامنا لما بقى من الدين ، فلا يخلص منه ما يقابل مانقضى من الدين .

۳۲۷۰ — النص في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٨ يدل على ان مسئولية المتنازل اليه عن دين الضريبة بالتضامن مع المتنازل انما تتولد عن التنازل فإذا ما ابطل هذا التنازل زال التزام المتنازل اليه بأداء الضريبة .

٣٢٧٩ – العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به وإذا كانت الشركة المطعون عليها الاولى لم تطلب الحكم على الطاعن والمطعون ضده الثاني بالتضامن ، وإنما اشارت في صحيفة افتتاح الدعوى الى أن ممشوليتهما تضامنية فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى رغم ذلك بالتضامن تأميما على أن المطعون عليها الاولى طلبت الحكم به في صلب الصحيفة ، ويكون ق خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

٣٧٧٣ – الدفع ببطلان تضامن الكفيل مع المدين في الوفاه بالدين المطالب به ، لا يجوز أثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

٣٢٧٣ - استناد الخصم الى الخطأ العقدى لا يمنع المحكمة من أن تبنى حكمها على خطأ تقصيري متى استبان لها توافر هذاالخطأ عند تنفيذ العقد . واذ كان الحكم المطعون فيه قد استبان من تقرير الخبير ان الطاعنين قد ارتكبا خطأ تقصيريا باتلافهم غراس المطعون عليهم مما تكون معه تلك الاعمال قد تجاوزت الاخلال بالالتزام التماقدى . فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى إعمال احكام الممتولية التقصيرية ، وقضى بالزامهما متضامنين بالتعويض بفير اعذار صابق ودون اعتداد بما اتفق عليه الطرفان بعقود الايجار ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٩٥٠ سنة ٢٩ تي جلسة ١٩٧٥/١٥/١ س ٢٦ ص ٩٤٢)

*۳۷۴ – التزام الكفيل – متضامنا كان او غير متضامن هو التزام تابع لالتزام المدين الإسلى . وذلك على خلاف المدين المتضامن مع مدينين اخرين فانه يلتزم التزاما اصليا مع صائر المدينين .

(الطعن رقم ١٩٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٠ س ٢٧ ص ١٩٧٦)

٣٧٧٥ – الشريك المتضامن يمال في امواله الخاصة عن كافة ديون الشركة فيكون مدينا متضامنا مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في نمة الشركة وحدها . ومن ثم يكون للدائن مطالبته على حدة بكل الدين .

(الطعن رقم ٦٦٠ سنة ٤١ ي جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ من ١٢٨٥)

٣٢٧٦ – لتن كان بجوز للمدين المتضامن ان ينفق مع غيره من المدينين المتضامنين على ان يتحمل وحده بكل الدين محل التضامن الا انه لا يجوز لغيره من المدينين المتضامنين الرجوع عليه بهذا الدين الا اذا كان قد وفاه بالفعل للدائن ولا يغنى عن ذلك صدور احكام نهائية عليه بهذا الدين طالما أنه لم يتم الوفاء به بالفعل تنفيذا لهذه الاحكام.

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/٥/٢ س ٢٧ ص ١٠٥١)

الهبة او النزول عنها او نفير نلك من التصرفات لا يؤثر وفقا للمادة ٨٥ من قانون الهبة او النزول عنها او غير نلك من التصرفات لا يؤثر وفقا للمادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في بقاء عقود استخدام عمال المنشأة قائمة وجعل صاحب العمل المبنيين عن تنفيذ الالتزامات المعمل المابقين عن تنفيذ الالتزامات المقررة قانونا الخاصة بالمدة السابقة على تحويل عقود العمل ومنها الوفاء بالاجور لان صلة العمال المتعاقد معه .

(الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٧/٣/١ س ٢٨ ص ٦١٢)

۳۲۷۸ – مفاد نص المادة ۱/۷۰۷ من القانون المدنى ان الوكلاء لا يكونون متضامنين فى النزاماتهم قبل الموكل الا اذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام . وكان الضرر الذى اصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعا .

(الطمن رقم ١٥٠ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٧/٥/٣ س ٢٨ ص ١١١٨)

٣٢٧٩ — النص في المادة ٧١٢ من القانون المدنى على انه و اذا وكل اشخاص متعددون وكيلا واحدا في عمل مشترك كان جميع الموكلين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك و مفاده انه اذا تعدد الموكلون في تصرف واحد كانوا متضامنين نحو الوكيل .

(الطعن رقم ۱۰۷۰ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/١/١٨ س ٣٠ ع١ ص ٢٩٣) ١٧٤٧ • ٣٧٨ - اذ كان الغصب في ذاته فعلا ضارا ، وكان الربع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعريض لصاحب العقار المفتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ١٦٩ من القانون المدنى انه اذا تمدد المسئولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، فإن الحكم إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين متضامنين بالربع يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٤٥ في جلسة ٨٠/٣/٤ س ٣١ ص ٧٠١)

۱ ۴۲۸ – مؤدي نص المادة ۲۰۰ من القانون المدنى ان الاصل في حالة تعدد الدائنين دون تضامن ان الالتزام ينقسم عليهم بحكم القانون كل بالقدر المتفق عليه او بالقدر الذي يعينه القانون ، ولا يستطيع كل دائن ان يطالب المدين الا بنصبيه او بطلب الفسخ لعدم الوفاه بنصبيه غيره إلا إذا لنصرفت نية المتعاقدين الى عدم تجزئة الصنفة .

(الطعن رقم ٤٨١ سنة ٤٩ ق جلسة ٨١/٤/١٨ س ٣٧ ص ١١٤٤)

٣٧٨٧ وأه المحكم الذي تقرره العادة ١٦٩ من القانون المدنى من انه اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في النزامهم بتمويض الضرر لا يرد إلا عند تعديد مسئولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين وذلك فيما بين مرتبي الفعل الضار الفسهم . وما دام المتبوع لم يرتكب خطأ شخصيا فإن مسئوليته بالنسبة لما إفترفه تلهمة هي مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة ولا يعتبر بالنسبة لهذا التابع مدينا متضامنا اصلا .

بب، - الالتزام بالتصامن في حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المراقعات يقصد به التصامن بين المدينين ، كما أن العبرة بالحكم فعلا بالتصامن أما إذا كان المدعى قد طلب الحكم به ولم تستجب المحكمة له قلا يتحقق موجب الاستثناء المقرر في الفقرة المشار اليه كما لا يجوز القياس وتبقى القاعدة المفتنة في الفقرة الأولى من تلك المادة من أنه أذا نعدد المحكوم لهم أو المحكوم عليهم جاز رفع الطعن من أو ضد البعض دون حاجة الى إدخال الآخرين ولا يغيد من الطعن إلا من رفعه ويعتبر الأخرون غير خصوم في الطعن ولا يجوز إدخالهم بعد مضى ميعاد الطعن ولا يجوز الاحتجاج منهم أو ضدهم بالحكم الصادر في الطعن .

(الطعن رقم ۹۲۶ سنة ۱۰ ق جنسة ۸۱/۱۱/۱۷ س ۳۲ ص ۲۰۳۱)

٣٧٨٣ - النص في المادة ٧٧٩ من التقنين المدنى على ان « التضامن بين الدائنين والمدينين لا يفترض ، وانما يكون بناه على اتفاق او نص في القانون ، ١٩٤٣ والنص في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٥ من ذات القاون على أن و يجوز الدائن مطالبة المدينين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفردين ... و يدل على أن التضامن لا يفترض ويكون مصدره الاتفاق أو نص القانون وأن كلا من المدينين المتضامنين ملتزم في مواجهة الدائن بالدين كاملا غير منقسم وللدائن أن يوجه مطالبته الى من يختاره منهم على أنفراد أو اليهم مجتمعين .

(للطعن رقم ۲۵۸ لسنة ۶۸ ای ولسة ۲۲/۵/۱۸ س ۳۳ می ۳۹۰)

٣٢٨٤ – التضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لا بنال من استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها.

(fifth that the think the think the think that the think that the think th

٣٢٨٥ – التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغى أن يرد الى نص فى القانون أو إلى إنفاق صريح أو ضمنى وإذا كانت العادة ١٩٦١ من التقنين المعنى تقضى بتضامن من المسئولين عن العمل الضار فى المتزامهم بتعويض الضرر إلا أن نكك مشروط بأن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الضرر الذى أسهم خطأ المسئولين فى إحداثه دون أن يكون فى الوسع تعيين من احدث الضرر حقيقة من بينهم أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم فى إحداثه .

(الطعلان ۹۸/۹/۱۸ لبنة ٤٠ ق جلسة ۸۲/۱/۱۸ س ۳۳ ص ۷۵۷)

٣٢٨٦ - في غير حالات التضامن وعدم النجزئة لا يقبل النعى على المكم بالنسبة لما قضى به في نفع غير متعلق بالنظام العلم لم يتمسك به الطاعن امام محكمة الموضوع وانما تممنك به خصم غيره.

(الطعن رقم ۱۱۸۰ نستة ٤٩ ي چنسة ۸۳/۲/۲۶ س ۳۶ من ۷۹۳)

٣٣٨٧ - مفاد نص المادة ٣٩٦ من القانون المدنى ان التضامن - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يفال من استقلال كل من المتضامنين عن الاغر في الخصومة وفي الطعن في الحكم المسادر فيها ولا مجال في هذا الوضع القول بنيابة المسئولين بالتزام تضامني عن بعضهم البعض في اجراءات الخصومة واعتبار الاستئناف المرفوع من احدهم بمثابة استئناف مرفوع من الآخر.

(الطعن رقم ۸۰۲ نستة ۵۰ ق جلسة ۸۳/۱۲/۸ س ۳۵ ص ۱۷۷۹)

٣٢٨٨ - من المقرر عملا بالمادة ٣٧٩ من القانون المدنى ان التصلمن لا يفترض ولكن ينبغى أن يرد الى نص فى القانون اولتفاق صريح أو ضمنى وعلى قاضى الموضوع اذا استخاصه من عبارات العقد وظروفه أن يبين كيف افادته هذه العبارات والظروف .

(الطعون ۱۶۹۸ ، ۱۹۷۱ ، ۱۹۷۱ سنة ۵۳ ي جلسة ۱۹۸۵/۹/۸ س ۳۱ ص ۶۸۹)

٣٢٨٩ – مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من القانون المدنى انه يجوز للدائنين المتضامنين مجتمعين او منفردين مطالبة المدين بالوفاء .

(الطعن رقم ۱۹۷۹ سنة ۵۵ في جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۷)

• ٣٢٩ - المقرر أنه أذا عين العقد المنشىء للالتزام المتعدد في طرفيه نصيب كل من الدائنين او المدينين ولم ينص على التضامن بين هؤلاء أو اولئك فإن الالتزام بكون قابلا للانقسام عليهم بحسب انصبتهم التي عينها العقد وكان الواقم في الدعوى حسما افسحت عنه الأوراق وسجله الحكم المطعون فيه ان عقد البيع محل النزاع صدر من الطاعن الأول والمرحوم ... وورد فيه اسم المرحومة ... ضمن فريق البائمين دون ان توقع عليه وتضمن بيع قطعة ارض شائعة تبين ان حقيقة مساحتها ١ فدان و ١٩ قيراط و ٤ سهم الى المطعون ضدهم كل بقدر حصته المنكورة في العقد وكذلك المرحوم الذي اشترى بصفته وليا طبيعيا على ابنتيه القاصرتين و من هذه المساحة حصة مقدارها ١٠ قراريط و ١٨ سهم وإذ كان العقد قد خلا من النص على التضامن في الالتزام بالبيع فان الالتزام يكون قابلا للانتسام على النائمين والمشترين كل بقدر حصته المعينة في العقد . متى كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب ان عقد البيع انصب على مساحة تملكها الخصمة المتدخلة في الدعوى من الأرض المبيعة مقدارها ٥ قراريط و ١٠ اسهم و ٦ سهم وكانت هذه الخصيمة لم يصدر منها بيم فإنه يتعين استبعاد هذا المقدار من حصص المشترين جميعا دون إلزام البائعين اللذين وافقا على البيع بتعويض المطعون ضدهم من المقدار المستبعد عينا ، طالما كان الالتزام بالبيع قابلا للانقسام ، ولا يغير من هذا النظر القول باتساع ملكية البائعين بما يفي بالمسلحة التي انصب عليها كلملة ، لما في الأخذ به من خروج على أحكام قابلية الالتزام المتعدد طرفيه للانقسام وافتراض قيام تضامن بين البائعين في التزامهم بالبيع وتنفيذه تنفيذا عينيا خلافا لما هو مقرر من أن التضامن لا يفتر ض و لا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد الى نص في القانون أو الى الاتفاق لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بعدم استبعاده المساحة التي تمتلكها الخصمة المتدخلة في البيع من الحصص المشتراه من ارض النزاع جميعها رغم تمسك الطاعنين بذلك في دفاعهم وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن حصص المطعون ضدهم كاملة قولا منه بأن ملكية البائعين تتسع لها ، مما لا يصلح ردا ، فانه بكون معيبا بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ۱۹۲۰ سنة ۹۷ ق جنسة ۱۹۹۰/۲/۸)

٣٣٩١ – النزام كل منهم بتعويض الضرر صواه كان خطأ ثابتا او خطأ مفترضا . تعدد مصدر الالنزام بالتعويض بأن كان أحد الخطأين عقديا والآخر تقصيريا . مؤداه تتضام نمتهما في هذا الدين دون ان تتضامن .

(الطعن رقم ۲۰۲۰ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۵)

٣٧٩٧ - تضامن الطاعنين قبل المطعون ضده في تنفيذ الالتزامات المترتبة على القضاء بضخ عقد البيع بالنسبة للمساحة موضع النزاع من شأنه ان يجعل موضوع الدعوى غير قابل للتجزئه ولا يحتمل القصل فيه غير حل واحد بالنسبة للطاعنين جميعا إذ لا يتصور ان تكون هذه الالتزامات سارية في حق البعض بحكم نهائي دون البعض الآخر مما مرداه أن نقض الحكم بالنسبة للمطعون ضدهم ثانيا وثالثا ومائمها وتلمعا ومنامها وتلمعا ومنامها وتلمعا ومناعها وتلمعا وسائما والمعادن شخصه المناعة المطاعنين .

(الطعن رقم ١٣١٠ سنة ٥٧ في جلسة ١٩٩١/١/٣)

٣٧٩٣ - التصالحان لا يفترض ولا يؤخذ بالنظن ولكن ينبغي أن يرد ألى نصر في القانون أو التفاق صريح أو صمنى ، ويتعين على الحكم الذي يرتب المعدولية التضامنية أن يبين في غير غموض الأساس الذي أستند الله في ذلك ، فالحكم الذي يلزم جميع المحكوم عليهم بالتضامن دون أن يبين سنده في ذلك يكون خاطئا القصور المبياء .

(الطعنان ۲۱۸/۹۶۱ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۹۱/٤/۲۸)

٣٤٩٤ – ويما أن التزام المطعون عليهم من الثالث ألى الاغير مع الطاعنين قبل المطعون عليها الاول والثاني هو التزام بالتضامن فأن نقض الحكم لصالح الطاعنين يستتبع نقضه بالنسبة المطعون عليهم من الثالث ألى الاغير وأو لم يطعنوا فيه .

(الطحان ۲۱۸/۱۶۱ سنة ۲۰ ای واسة ۱۹۹۱/۱/۱۹۱)

₱₹٩٩ — اذا استند المطعون ضده الأول في طلباته قبل الطاعن الى احكام المسئولية التقصيرية باعتباره مرتكب الفعل الضار ، واستند في طلباته الموجهة الى المطعون ضده الأخير الى وثيقة التأمين ، فيكون مصدر التزام كل منهما مختلفا عن مصدر التزام الآخر ويكونان متضامنين في آداه التعويض ويترتب عليه مئي تحققت شروط مسئولية كل منهما وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة — ان يكون كل منهما مسئولا عن كل الدين ويمنطيع الدائن التنفيذ به كله قبل أيهما ، ويتوقف رجوع من يوفى منهما بكامل الدين على الآخر على ما قد يكون بينهما من علاقة .

(الطعن رقم ۱۹۱۶ سنة ٥٦ في جلسة ١٩٩١/٥/١)

الفرع الثاني: التضامم

٣٢٩٦ - مقتضى التضامم نتيجة تعدد مصدر الدين مع بقاء محله واحدا^(١) ، انه بجوز للدائن ان يطالب اى مدين بكل الدين ولا يجوز للمدين الذى دفع الدين ان يرجع على مدين آخر بذات الدين لاتعدام الرابطة بينهما ولاته اتما دفع عن نفسه.

٣٩٩٧ – متى كان الحكم قد اعتبر الطاعنة بمقتضى الاقرار الموقع منها والذى تعهدت بمداد جميع دين البنك قبل زوجها ، مدينة منضمة للى زوجها المدين الاصلى ورتب على ذلك جواز مطالبة البنك الدائن لأى منهما بكل الدين ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه إذ ليس في القانون ما يمنع من مسئولية مدينين متعدين عن دين واحد فيكرن هؤلاء المدينون متضامنين في هذا الدين دون ان يكون هناك تضامن بينهم ويكون كل منهما مسئولا عن كل الدين ويستطيع الدائن التنفيذ به كله قبل أيهما .

(الطعن رقم ٨٩ سنة ٣٤ في مِنسة ٢١/٣/٢١ س ١٩ من ١٩٥)

٣٩٩٨ – إذ كان الثابت في الدعوى ان المطعون ضده الثاني أقام دعواه امام محكمة أول درجة ضد المطعون ضده الأول بطلب فسخ العقد المحرر بينهما والمؤرخ ١٩١٨ والزامه برد مقدم الثمن الذي قبضه بالإضافة الى مبلغ ١٩١٦ ح كتعريض له عن الكسب الذي قاته من جراء عدم تنفيذ العقد المشار اليه ثم اختصم الطاعنين بصفقهما والمطعون ضدها الثالثة بمقتضى صحيفة طلب فيها الزامهم مع المطعون ضده الاول بالمبلغ المطالبات به بطريق التضامن والتضامم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حصل هذه الطلبات بأنها دعوى ضمان فرعية ورتب على ذلك الزامهم بما قضى به على المطعون ضده الاول يكون قد اخطأ فهم الواقع في الدعوى بما ترتب على المحكمة ومخالفة القانون .

(الطعين ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧١ أسنة ٣ في طِسة ٢٠/٣/٥٨ س ٣٦ ص ١٨٤)

٣٢٩٩ – معنى التضامم نتيجة تعدد مصدر الدين مع بقاء محله واحد انه يجوز للدائن ان يطالب كل مدين بكل الدين ولا يجوز للمدين الذى دفع الدين ان يرجع على مدين آخر بذات الدين لاتعدام الرابطة بينهما ولأنه انما دفع عن نفسه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان ممئولية الطاعن تمتند الى ممئوليته عن فعل الغير المقرره

⁽۱) راجع نقض جلسة ۱۹۹۱/۲/۱۷ الطعن رقم ۳۰۱ لسنة ۳۱ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ۱۷ ص ۳۲۹ .

بنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى ومن ثم يكون مسئولا عن تابعه السائق -- عن نمويض المسئون المنظر و قشنى نمويض المسرر بالتضامن معه وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقشنى بالزامهما بالتمويض بالتضامم مع اختلاف الأثر القانوني المترتب على كل منهما على النحو السائف ليضاحه فاته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئها في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ۲۰۲۰ سنة ۵۰ ي جنسة ۲۰۲۰/ ۱۹۹۰)

تعويسض

تعويسض

القصل الاول: استحقاق التعويض والمسئول عنه

الفصل الثاني : تقدير التعويض في صوره المحتلفة

القرع الاول :الضرر المادى والادبى

القرع الثاني : الضرر المحقق والاحتمالي

القرع الثالث : الضرر المقترض

الفرع الرابع : الضرر المباشر متوقع الحصول وغير متوقع الحصول

القرع الخامس : وجوب بيان العناصر المكونة للضرر

الفرع السادس: التعويض عن تفويت الفرصة

الفرع السابع: التعويض عن الفصل التصفى

الفرع الثامن : عن اصابات العمل

الفرع التاسع : عن الوفاة أثناء العمل ويسبيه

القرع العاشر: عن اعمال الإدارة المخالفة للقواتين واللواتح

الفرع الحادى عشر: عن نزع الملكية ومقابل التحسين

القرع الثاني عشر: سلطة محكمة الموضوع

الفرع الثالث عشر: الفوائد والتعويض

الفرع الرابع عشر : من قضاء الدائرة الجنائية

القصل الثالث : الشرط الجزائي (إحالة)

القصل الرابع: اختصاص القاضى الجنانى الاستثنائي في دعاوى التعويض عن ارتكاب جنحة أو مخالفة

الفصل الخامس: دعوى التعويض وتقادمها اذا كانت ناشنة عن العمل غير المشروع

الفصل السادس: مسائل متنوعة

القصسل الأول

استحقاق التعويض والمسنول عنه

• ٣٣٠ - متى كان الحكم قد أسس قضائه بالتعويض على ان خطأ تقصيريا جميما قد وقع من المجلس البلدى واستند فى ذلك الى ثبرت إهمال المجلس فى عدم وضع الخيش المقطرن البلك حول وصلة المياه الخاصة بمنزل المشترك عند تركيبها لحمايتها من التآكل وإلى إهماله كذلك فى عدم تعهده هذه الوصلة والمواسير الاخرى بالكشف عليها فى الوقت المناسب وعدم تداركه ما قد يصبيها من تلف بتقادم المهد عليها مع علمه مقدما باحتمال حصول هذا التآكل وخطئه فى تقدير هذه الاحتمالات جميمها مما ترتب عليه تآكل الماسورة فعلا وتسرب المياه لمنزل المشترك وتصدح بنائه - وكان الحكم قد بين رابطة السببية بين هذا الغطأ التقصيرى الذى وقع من المجلس البلدى وما اصاب المشترك من ضرر فإن الحكم لا يكون قد أغطأ فى

(الطعن رقم ٨ لمنة ٢٣ تي جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٥ س ٧ ص ٨٥٧)

1 • ٣٣٠ - إذا كان الممول قد طلب الحكم له بالتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الارباح الاستثنائية عليه وفيما تم بناء على ذلك من الجراءات الحجز على بضاعته وبيمها وغلق محله وضياع رأس ماله وأسمه وشهرته بمبب تلك الاجراءات وكان الحكم قد قد التمويض تقدرا جزافيا واكتفى ببيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوز عليها وبالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه دون أن يحقق مقدار ما بيع وما لحق الممول من خمالا من جراه البيع كما قضى بعد ذلك الممول بتمويض عن غلق المحل مقدرا بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه عن منوات ازيد مما طلبه دون أن بثبت الحكم أن هذا الاغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز فان الحكم يكون قد جاء قاصر البيان ويتعين نقضه .

(للطمن رقم ۲۲۲ لسنة ۲۳ ی جلسة ۱۹۵۷/۲/۲۱ س ۸ مس ۱۹۰)

٣٣٠ ٢ - إذا كان يبين من اسباب الحكم المطعون فيه أن لخلال مورث الطاعنين بالتزامه بتصليم كميات من الأرز عينا إصتمر حتى ارتفع ثمنها وقت رفع الدعوى عن الثمن المنفق عليه في العقد وكان هذا الإخلال العمدى على الصورة التي اوردها الحكم من شأنه أن يوجب الزامه بالتضمينات ما كان منها متوقعا أو غير متوقع وقتا لأحكام المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٣١ ، من القانون المدنى القديم الذي يحكم واقمة

الدعوى ، لما كان ذلك فلا اسلس لما ينعاه الطاعنون على المحكم المطعون فيه من أنه خالف قاعدة المسئولية التعويض على الته قاعدة المسئولية التعويض على المشرر المتوقع دون غير المتوقع ، وانه لم يعتد في تقديره لقيمة التعويض بقيمة الانتزام بالتنفيذ العيني في الوقت المحدد إتفاقاً .

٣٠٠٣ – إذا كانت محكمة الموضوع قد اسست قضاءها بر فض طلب التعويض الموجه للمطعون عليها الثالثة والمطعون عليها الاولى وزارة الصحة – بالتضامن عليها ان المطعون عليها الاولى وزارة الصحة – بالتضامن عليها ان المطعون عليها الثالثة لم تخالف مقتضى المقد المبرم ببنها وبين الطاعن وانها فد النزمت في تصرفها في خصوص النشر - نصوصه – وانها إذ توقفت عن النشر لم تكن الا في حدود الحق المخول لها واثبتت من الناحية الأخرى اخلال الطاعن المالانذ المالة على عاتقه طبقا المقد المنكور فحصبها نلك التأسيس القضاء برفض دعوى التمويض المقلمة من الطاعن ولم يكن عليها بعد ذلك أن تتقصى وقوع ضرر للطاعن أو تلتفت لما ساقه من المائيد لاتبات هذا المضرر . إذ المعاملة بالتمويض لا تقرم على الضرر . فحسب بل يتمين كذلك ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين ، وقد نفى الحكم المطعون فيه وقوع خطأ منه كما اثبت من جهة أن الدائن (وهو الطاعن) قد اخل بالتزامه فكان عدم تنفيذ الالتزام بالنشر نتيجة ايضا خطئه .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ س ٩ ص ٨٧٤)

شرط الاعذار:

\$ ٣٣٠٠ - إذا كانت الطاعنة قد نعت على الحكم المطعون فيه مخالفته مقتضى المادنين ١٥٧ ، ١٥٧ من التقنين المدنى فيما توجبانه من اعذار المدين كشرط لامنحقاق التعويض . فإن نعيها بكون غير منتج ولا مصلحة فيه ما دام قد قضنى لها بالتعويض فعلا واقتصر طعنها على طلب زيادة مبلغ التعويض المقضى به تبعا لتحديد التاريخ الذى يثبت فيه المجز عن توريد باقى القدر المبيع ويتمين فيه الشراء على حصاب العطون عليه .

٣٣٠٥ إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدى بنص المادة ١٨٠ من القانون المدنى ، لما النعى عليه بأنه لم يكلف المطعون عليه بأثبات اى خطأ او سوء نية أو إساءة المنعمال للحق من جانب الطاعنة إكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع

المطعون عليه مع ان ذلك لا يؤدى الى نسبة اى خطأ للطاعن فإنه فى غير محله ، ذلك ان استناد الحكم فى قضائه بالتعويض على الطاعنة الى عدم ثبوت المبرر لديه فى فصل المطعون عليه يتحقق به خطؤها الموجب لمسئوليتها دون ما حاجة بعد ذلك الى اثبات سوء نيتها او إساءة استعمالها لحق الفصل .

٣٠ ٣٣ – لما كان الضرر من اركان المسئولية وكان ثبوته شرطا الإزما لقيام هذه المسئولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت فى دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه اى ضرر من فصله للاسباب التى استندت اليها فى هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمعيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوبا بقسور يبطله .

(الطّعن رقم ۲۲۸ لسلة ۲۰ في جلسة ۱۹۳۰/۱/۲ س ۱۱ من ۲۰)

المصرى كعملة محظورة قطعيا وفقا لنصوص قانون المعتوردة من المعودان الى القطر المصرى كعملة محظورة قطعيا وفقا لنصوص قانون الجمارك وان كان ذلك جائزا بعد تشويهها ، إذ ننزل في هذه الحالة منزلة المبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركي بالفئة المقررة في القانون ، ولا يقبل من جانب المستوردين او الوسطاء الدفع بالجهل بما أوجبته القوانين الجمركية في هذا الصند وبالتالي تأسيس دعوى التعويض قبل مصلحة الجمارك على ان الافراج عن البضاعة المعتوردة دون تحصيل الرسم المستحق عليها ينطوي على غطأ موجب للتعويض . وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على اغفال مصحلة الجمارك تحصيل الرسم المستوردين اذ ان البضاعة المستوردية لا يعلوا الى مرتبة الخطأ الموجب تعويض المستوردين اذ ان تقصير موظفي المصلحة في اقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد اضر بحق الخزانة المامة وحدها فإنه لا يكون قد فرق بين التقصير الجميم والتقصير اليسير بل نفي عن واقعة عدم تحصيل الرسوم مظنة اعتبارها خطأ أو تقصيرا في حق الطاعنين .

(الطعن رقم ٥ استة ٢١ ق جنسة ١٩٦١/١/١ س ١٢ مس ١٠٠)

4 ° ٣٩ - تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب اكثر من الزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت ان هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه الحاق ضرر استثنائي بالدائن وذلك وفقا للمادة ٣٣١ من القانون المدنى التي جاءت تطبيقا للقواعد العامة وتقنينا لما جرى عليه القضاء في ظل القانون الملفي وإذن فعتى كان الحكم المطعون فيه الزم الطاعنة بالدين على اساس معمر الدولار يوم الاستحقاق ١٩٥٨

وبالغرق بين السعر يوم الاستحقاق والسعر يوم صدور الحكم الابتدائي علاوة على فوائد التأخير بمثابة تعويض عن التأخير في الوفاء دون ان يستظهر سوء نية الطاعن فإنه يكون مشويا بالقصور .

٣٣٠٩ -- متى كان للحكم المطعون فيه بعد ان قرر القاعدة الفانونية الصحيحة المنطبقة على الواقعة قد اقام مسئولية المطعون ضده عن الاعتداء على حق المؤلف على اساس من المسئولية التقصيرية - فلا تتربب عليه ان اغفل مناقشة نظرية الاثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الاسس التي اقام عليها التعويض .

(للطعن رقم ۲۷۱ لسنة ۲۰ ی جلسة ۲۱/۱۰/۲۱ س ۱۲ ص)

• ٣٣١ - لايمتحق التمويض الا بعد إعذار المدين ما لم ينص على غير ذلك (م ٢١٨ مدنى) فإذا كان الثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه ان الطاعنة د المشترية ، لم تمذر المطعون عليهم (البائع والصامنين) بالوفاء عند حلول الاجل المحدد لتوريد القطن وكان المقد المبرم بين الطرفين قد خلا من النص على اعفاء من الاعذار وهو إجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فيه ، فإن الطاعنة لا تكون على حق في المطالبة بهذا التعويض .

(الطَّمَن رقم ٢٢٤ لمنة ٢٦ ق جلسة ٣/٥/١٩٦٧ س ١٣ ص ٥٨٣)

٣٣٩٩ - مؤدى نص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ ان المنافة الى الدكريتو الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ ان التمويض العادل الذي يمنح لملاك العقارات الخارجية عن خط التنظيم هو مقابل منعهم من اجراء البناء ولم يتحدث هذا القانون ولا القانون رقم ١١٨ للسنة ١٩٤٨ المعدل له عن اى تعويض آخر يدفع لملاك هذه العقارات .

(إلطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٢/٦/١٤ س ١٣ ص ٨٠٨)

٣٣١٢ – لا تعتبر و المصادرة ، التي كانت تقضي بها اللجان الجمركية في مواد التهريب الجمركي بمثابة و عقرية جناتية ، بالمعنى المقصود في قانون العقربات بل هي من قبيل التعويضات المدنية لمسالح الخزينة ، وإذ نصت المادة ٣٥ من اللاتحة الجمركية على ان اللجنة الجمركية نختص بتوقيع عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من اللاتحة المذكورة على البضائع المهرية المقرر عليها رسوما جمركية فقد دل ذلك على أنه لا يشترط المحكم بالمصادرة الجمركية في مواد التهريب ان تكون المضبوطات تحت يد الجمرك فعلا – قياما على ما هو مقرر في قانون

المقويات من ان المصادرة لا تكون الااذا كانت الاثنياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة وينبنى على ذلك انه اذ ما تعذر ضبط الاثنياء المهرية التى نقرر مصادرتها يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون . (الطعن رقم ١١٣ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩١٣/١٣/١٣ س ١٣ ص ٢١١)

٣٣٩٣ – الحكم السادر بالنفقة يدوز حجية مرققة فيرد عليه التأميير والتبديل كما يرد عليه الاسقلط بسبب تفيير دواعيها . فإذا كان الثابت من الاوراق ان مع اعتناق الطاعن (الزوج) الاسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس العلى وجود فيما جاوز مدة السنة بعد ايقاعه الطلاق ، وكان الثابت ايضا ان المطعون عليها (الزوجة) قد استوفت حقها في هذا الشصوص فإنه لا يكون لها بعد ذلك ان تتحدى بقيام حق النفقة سالف الذكر كسبب لطلبها التعويض عن طلاقها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعتبر ان ايقاع الطاعن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي اسقاط حكم النفقة فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٣/١/٣٠ س ١٤ ص ١٨٩)

٣٣٩ - المقصود من المادة ٤٦٨ من القانون المدنى التي تقضى بأنه ، إذا حكم للمشترى بابطال البيع وكان يجهل ان المبيع غير مملوك للبائع قله ان يطالب بتمويض ولو كان البائع حسن النية ، هو تقرير حق المشترى الذي حكم له بابطال البيع في التعويض متى كان حسن النية ، واذ جعل المشرع مناط حسن نية المشترى البيع في التعويض متى كان حسن النية ، واذ جعل المشرع مناط حسن نية المشترى عالما وقت شرائه بأن البائع فه لا يملك المبيع وبأنه يستحيل عليه اذلك نقل الملكية اليه ، ومن ثم ينتفي حسن النية عن المشترى لمجرد علمه بأن سند البائع له عند بيع ابتدائي لم يسجل اذ في هذه الحالة لا يستحيل على البائع نقل الملكية اليه بل ان انتقالها يكون ممكنا بمجرد تسجيل البائع عقد الملكية ولا يعنى عدم تسجيل العقد عيها فيه ، ذلك ان عقد البيع غير المممجل عقد منتج لجميع اثاره ومنها التزام البائع بنقل الملكية اللهشترى وبتسجيله تنتقل البه الملكية فعلا متى كان البائع مالكا للمبيع .

(الطعن رقم ١٩٥٠ نستة ٢٩ في جلسة ١٩٦٤/٦/١١ س ١٥ من ٨١٤)

٣٣٩٥ – مقتضى الحكم بإخلاء المستأجرين من البناء وتسليمه الى المؤجر الا يكون للمستأجر حق في الانتفاع بالبناء من تاريخ صدور هذا الحكم . وإذ قضى الحكم للمستأجر بتعويض مقابل حرمانه من هذا الانتفاع بعد هذا التاريخ فإنه يكون مخالفا للقانون. ١٩٥٨ / ١٩٩٤ من ١٩٠٥ عن ١٩٠٨)

مصلحة مالية للمضرور . فإذا كان الثابت الاحيث يكون هناك إخلال بحق او مصلحة مالية للمضرور . فإذا كان الثابت ان المطعون ضده قد اقام دعواه على اساس وجود حق الارتفاق بالرى لأرضه على ارض الطاعنين ونلك عن طريق مسقاة تمر في ارضهم لدى أطيانه فقاموا بهدم هذه المسقى مما نرتب عليه تلف زراعته وهو ما طالب بالتعويض عنه في الدعوى . وكان الطاعنون قد انكروا على المطعون ضده حق الارتفاق الذي ادعاه . فإنه يتعين على محكمة الموضوع التحقق من وجود حق الارتفاق الذي ادعى الما بالتعويض فإذا المتحكمة قضاءها بالتعويض على ما ذهبت اليه في الحكم المطعون فيه من أقامت المحكمة قضاءها بالتعويض على ما ذهبت اليه في الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده الدق على المن الطاعنين طبقا للمادة ٣٣ من الملكون ضدي المعنى والمادة التاسعة من لاكحة الترع والجسور والمادة ٩٧٠ من القانون المدنى والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لمنة ٩٥٣ في شأن الري والصرف ونلك رغم اختلاف هذا الحق عن حق الارتفاق الذي جعله المدعى اساسا لطلب التعويض وذلك من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما فإنها بذلك تكون قد غيرت اساس الدعوى من تلقاء نفسها ويذلك صار حكمها مشويا بالقصور ومخالفا للقانه بن .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣١ في جنسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ١٠٤٣)

٣٣٩٧ − حق المجرى لا يتقرر وفقا للمادة ٣٣ من القانون المدنى الملغى والمادة ٨٠٩ من القانون المدنى القائم والمادة التامعة من لاتحة النرع والجسور لمجرد ما أوجبه القانون في هذه المواد على مالك الارض من المساح بأن تعر في ارضه المياه لرى الاطيان البعيدة عن مورد الماء بل يجب لذلك ان يقدم صاحب الارض الذي يرى انه يستحيل او يتعذر عليه رى ارضه ريا كافيا والذي تعذر عليه التراشنى مع مالك الارض الى يعر بها المجرى ، بطلب الى المحكمة او جهة الادارة المنتصة لتقرير هذا الحق له بيان الكيفية التي يكون بها انشاء المجرى وتحديد التعويض الذي يدفعه مقابل نقرير هذا الحق لا يكون الا مقابل تعويض عادل .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٠/١١/١١ س ١٦ ص ١٠٤٣)

٣٣٩٨ – بطلان الاجراء لا يمنتبع حتما المصاملة بالتعويض الا اذا ترتب عليه لمن وقعت المخالفة في حقه ضرر: بالمعنى المفهوم في المصنولية التقصيرية ومن ثم لا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من فانون المرافعات الذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الاجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع إذ ان الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الاجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض.

9 ٣٣١٩ - حق المضرور في التعويض إنما ينشأ أذا كان من أحدث الضرر أو تمبد فيه أخل بمصلحة مشروعة المضرور في شخصه او في ماله مهما تنوعت المسائل التي يستند اليها في تأييد طلب التعويض فيجوز للمضرور رغم إستناده الى الخطأ النقدي واو لأول مرة امام محكمة الاستناف كما يجوز لمحكمة الموضوع رغم نلك أن تستند في حكمها بالتعويض الى الخطأ العقدى متى ثبت لها تواقره لأن هذا الاستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض بعبير من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر نغييرا لمببب الدعوى او موضوعها مما لا تملكه المحكمة من نلقاء نفسها (١).

(الطعن رقم ۱۵۹ لسنة ۳۰ في جلسة ۱۹۹۸/٤/۲ س ۱۹ عص ۱۸۹)

و ٣٣٧ - رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول يلزم بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر المفير بعمله غير المشروع اثناء وجوده بالمدرسة وتقوم هذه المسئولية على خطأ مفترضا لمصلحة المضرور هو الأخلال بواجب الرقابة ولا يستطيع رئيس المدرسة، وهو مكلف بالرقابة أن يدرأ مسئوليته الا اذ اثبت أنه قام بواجب الرقابة او اثبت أن الضرر كان لايد واقعا حتى ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى له من حرص وعنابة، ولما كانت ممئولية رئيس المدرسة لا ترتفع بمجرد اختيار مشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ اثناء وجودهم بالمدرسة بل تقوم - وعلى ما سلف البيان الى جانب مسئولية هؤلاء المشرفين بناء على خطأ مفترض في واجب الرقابة بوصفه قائما بادارة المدرسة .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٥/٣/١١ س ٢٦ ص ٥٤٠)

٣٣٣١ – النص فى المادة ١/٧١٥ من القانون المعننى يدل على انه وان كان للموكل ان يعزل الوكيل فى اى وقت الا انه فى حالة الوكالة بأجر يحق للوكيل ان يرجع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله اذا كان فى وقت غير مناسب او بغير عثر مقبول .

(الطعن رقم ٣٦٨ نسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ س ٣٦ ص ٩٥٤)

۳۳۲۲ - مفاد نص المادة ۲۷۲ من القانون المدنى على ان الحق فى التعويضر عن المنرر الاببى مقصور على المضرور نفسه فلا ينقل الى غيره الا ان يكون هناك اتفاق بين المضرور و المسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره او ان يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض . اما الضرر الادبى الذى اصاب نوى المتوفى فلا بجوز الحكم بالتعويض عنه الا للازواج والاقارب الى الدرجة الثانية .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤ س ٢٦ ص ١٣٥٩)

 ^() هذه المبادى، تقررت فى الحكم اتصادر فى الطعن ١٥٣ لمنة ٣٠ بذات الجلسة .
 و نفصر ١٩٦٦/١/٢٧ – طعن ٢١٩ لسنة ٣١ ق . مج المكتب الطنى السنة ١٧ رقم ٢٤ ص ٨٣ .

٣٣٧٣ – الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على مائر العقود الملزمة للجانبين فإذا لم يقم احد المنصالحين بما أوجبه الصلح فى ذمته من النزامات جاز للمتعاقد الآخر ان يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل .

(الطعن رقم ٤٤٨ اسنة ٤١ تي جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠ س ٢٦ س ١٧٣٠)

9 ٣٣٧٤ - القانون رقم ١١٦٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لافراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئي بمبب العمليات الحربية فعقد الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان انواع المعاشات والمكافآت ثم فصل في الباب الرابع احكام التأمين والتأمين الاضافي وتعويض المصابين بمبب الخدمة باصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد في المادة ٥٠ مقدار التأمين الاضافي الذي يدفع المورثة الشرعيين أذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بمبب الممليات الحربية أو لحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٠ أو كانت بمبب الخدمة ، وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها الى التعويض المستحق طبقاً لاحكام المانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، أذ أن هذا الحق يظل مع ذلك فاتما وفقا لأحكام القانون المدنى أذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري الا لنه لا يصح للمضرور أن يجمع ببن التعويض .

(الطعن رقم ٨٣٠ لمنة ٣٤ في جلسة ٢١/٥/٧١ س ٢٨ هن ١٩٣٠)

٣٣٧٥ – مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير مشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وتقوم على فكرة الضغان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فاذا أوفي المتبرع التعويض كان له ان يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لائه المسئول عنه وليس مسئولا معه وهذه القاعدة هي التي قنها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدنى التي تقضى بان للمسئول عن عمل الفير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الفير مسئولا عن تمويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة ان يستحدث المنبوع دعوى شخصبة جديدة يرجع بها على تابعه .

(الطعن رقم ۸۷۱ لسنة ٤٣ في جنسة ١٩٧٩/٥/١ س ٣٠ ع٢ ص ٣٠٧)

٣٣٧٦ - للمتبوع عند وفاته بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدنى والتي ليمنت الا ١٣٥٩ تطبيقا للقاعدة العامة في الداول القانوني المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من القانون المذكور والتي تقضي بان الموفي يحل محل الدائن الذي استوفي حقه اذا كان الموفي منزما بوفاء الدين على المدين واذا كان المدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى ان يتمسك في مواجهة الدائن ، ان يتمسك في مواجهة الدائن ، فان من حق التابع ان يتمسك فيل المنبوع الذي اوفي بالتعويض عنه المضرور ببنقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثي المقرو في المادة ١٧٧ من القانون المدنى بدعوى التعويض الضرور القانون المدنى بدعوى التعويض الضرو وبالشخص الممنول عنه اكثر من ثلاث سنوات دون ان يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض على الساس ان رفعه الدائن ويقالم التابع ، وانما على حق الدائن الأصلى الذي انتقال الي المنبوع في الرجوع على التابع ، وانما على حق الدائن الأصلى الذي انتقال الي المنبوع جملوله محل الدائن و المضرور و فيه والذي يطالب به المنبوع تابعه ، ذلك بأن المنبوع حين يوفي التعويض للدائن المضرور وفيه يحل محل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من دفوع .

(الطعن رقم ٨٧١ لمنة ٤٣ في جلسة ١٥/٩/١٠ س ٣٠ ع١ ص ٢٠٧)

عليها في المادة ٣٣٤ منني التيزع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٣٤ منني التي تقضى بانه اذا اقام الغير بوفاه الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه - وهذه الدعوى سواه كان اساسها الاثراء بلا سبب او الفضالة فان المتبوع لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد اوفي التعويض للدائن المضرور بعد ان كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة التابع لان هذا لم يفد شيئا من هذا الوفاه . وليس المتبوع ان يرجع على تابعه بالتعويض الذي ادعاه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٥٨٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين، ونك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع للكفيل بهذه الدعوى اذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لإعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصحلة الدائن المصرور وحده .

(للطعن رقم ۸۷۱ لمبنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ س ٣٠ ع١ مس ٣٠٧)

٣٣٢٨ - مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى انه تتحقق مسئولية المتبوع عن التابع ادا ارتكب التابع في حالة تأدية وظيفته أو بسببها خطأ احدث ضررا ولما الكان مصدرالحق في التعويض هو العمل غيرالمشروع الذي اتاه المسئول ويترتب هذا الحق في نمة المنبوع من وقت وقرع الضرر المترتب على ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ ، وتقوم مسئولية المتبوع في هذه الحالة على واجب الاشراف والتوجيه للتابع

فإن العبرة في تحديد المتبوع العمشول عن خطأ التابع هو بوقت نشوء الحق في التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه الضرر الواجب لهذا التعويض، ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع التي رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ في ولسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٣٠ ع٣ من ٢٥٧)

المحكمة - أن المشرع قد وضع قاعدة عامة ، تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال المحكمة - أن المشرع قد وضع قاعدة عامة ، تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة أثناء صير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الاحكام الرفتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الاحكام التي تصدر في شق في الموضوع متى كانت قابلة المتنفذ الجبرى أو إذ كانت علمة هذا الاستثناء هي أن انتظار الحكم المنهى الخصومة بيضر بالمحكوم عليه ، أذ يتمرض فورا الاستثناء إجراءات التنفيذ الجبرى ، فإنه لا يصرى الا بالنسبة لشق الحكم القابل المتنفذ الجبرى خون غيره ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بتقرير مبدأ استحقاق التعويض لا يكون قابلا للاستثناف استقلالا ، وأنما يستأنف مع الحكم الختامي المنهى المعصومة كلها ، وإذا استؤنف مع هذا الحكم الاخير ، فإن استثنافه يكون في الميعاد ، وأذ قضى الحكم المطون فيه بسقوط الحق في استثنافه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/١٢/٢ س ٣١ من ١٩٨٠)

٣٣٣٠ – من المقرر قانونا وفي قضاء هذه المحكمة أن المضرور - هو او ناتبه او خلفه - هو الذي بثبت له الحق في طلب التعويض ، اما غير المضرور فلا بمنطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصبه ، ولا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤمسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة في هذه الجلة أن تجييه ألى هذه الطلب لان مثل هذه الجهة لم يصبها أي ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض وتكون الدعوى في هذه الحالة غير مقبولة .

(الطعن رقم ۲۹۱ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٢/١/١٤ س ٣٣ ص ١١٢)

٣٣٣١ - من المقرر أن الحق في التعويض يقبل التجزئه من مستحقبه .
 (الطعن رقم ٧٩٧ اسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

٣٣٣٧ – المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التعويض الموروث مستقل عن التعويض الذي يلحق المضرور الوارث شخصيا . ٣٣٣٣ - إذ نص المشرع في المادة ١٦٣ من القانون المدنى على ان و كل خطأ مبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض، فقد رتب الالتزام بالتعويض على كل خطأ سبب ضررا للغير وان عبارة النص في صيغة علمة بما يجعلها شاملة لكل فعل او قول خاطى، سواه أكان مكونا لجريمة معاقبا عليها ، ام كان لا يقع تحت طائلة العقاب ويقتصر على الاخلال بأي واجب قانوني لم تكفله القوانين العقابية بنص خاص، ومؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب عليها البحث فيما أذا كأن الفعل أو القول المنسوب للممثول - مع تجرده من صفة الجريمة - يعتبر خروجا على الالتزام القانوني المغروض على الكافة ، بعدم الاضرار بالغير دون سبب مشروع ، فلا يمنع انتفاء الخطأ الجنائي من القول او الفعل المؤمس عليه الدعوى المدنية من توافر الخطأ المدنى في هذا القول لو ذلك الفعل ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على عدم وجود ركن الخطأ فيما اسنده المطعون ضده الى الطاعن لمجرد ان هذا الامناد لا يشكل جريمة ، بما مؤداه أن الخطأ لا يتوافر في حق المطمون ضده الا أن يكون مكونا لجريمة جنائية ، فإنه يعد تخصيص من الحكم لعموم نص المادة ١٦٣ من القانون المبنى بغير مخصص ، وهو الامر الذي حجب محكمة الاستثناف عن استظهار ما اذا كان هناك خطأ مدني ضار يمتوجب مساطة المطعون ضده بالتعويض عنه أم لا ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٠ ي جلسة ١٠٢/١٩٨٥)

٣٣٣٤ - الاصل أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق الا بمنطوق الحكم و لا تلحق بالبيابه الا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفه مسريحة ضمنية حتمية مبواء في المنطوق او في الاسباب التي يقوم المنطوق بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن مطالبة المطعون ضده الارل الطاعن بالتعويض المعنى امام المحكمة الجنائية كان مبناها المسئولية عن الاعمال الشخصية طبقا المادة ١٦٣ من القانون المدنى، ولم تتناول تلك المحكمة وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بحث طلب التعويض على أي أساس اخر ، وقضت برفض الدعوى المنتية استنادا الى انتفاه ركن الخطأ في حق الطاعن ، فإن نظى لا يحول دون مطالبته لمام المحكمة المدنية باعتباره ممسؤلا عن المضرر الذي لحدثه نابعه بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى لاختلاف السبب في كل من الطلبين ، ولا ينال من ذلك ترجيه اعلان من المطعون ضده الاول الى الطاعن اثناء محاكمته الطلبين به ولا ينال من ذلك ترجيه اعلان من المطعون ضده الاول الى الطاعن اثناء محاكمته المنابي بهذا المنب يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ۲۲۴ نسنة ۵۳ ق جنسة ۱۹۸۲/۱۲/۲

القصل الثاني تقدير التعويض في صوره المختلفة

الفرع الاول: الضرر المادى والاديى

مسائل عامة

التعويض عن العدول عن الخطبة

الفرع الثاني: الضرر المحقق والاحتمالي

الفرع الثالث: الضرر المقترض

الفرع الرابع: الضرر المياشر متوقع الحصول وغير متوقع

الفرع الخامس: وجوب بيان العناصر المكونة للضرر

الفرع السابس: التعويض عن تفويت الفرصة

الفرع السابع: التعويض عن الفصل التعسفى الفرع الثامن: التعويض عن أصابات العمل

الفرع التاسع : التعويض عن الوفاة أثناء العمل ويسببه.

الفرع العاشر: التعويض عن أعمال الادارة المخالفة للقوانين واللوائح الفرع الحادي عشر: التعويض عن نزع الملكية ومقابل التحسين.

الفرع الثاني عشر: سلطة محكمة الموضوع

الفرع الثالث عشر الفوائد والتعويض

الفرع الرابع عشر: من قضاء الدائرة الجنائية

القصل الثاني تقدير التعويض

اللهرع الأولى : الضرر المادي والأثبي

مسائل عامة:

٣٣٣٥ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضور متغيرا تمين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار اليه عند الجكم.

> (الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٣ في جنسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٧٨٣) (تلطعن رقم ۲۰۵ لسنة ۵۳ ق جنسة ۲/۱/۱۹۸۲)

٣٣٣٦ - إذ كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد اطرحت للأمباب السائغة التي نكرتها الارقام التي اوردها الطاعن في الكشف المقدم منه تحديدا من جانبه التعويض الذي يرى نضه مستحقا له - وتولت هي بما لها في هذا الخصوص من سلطة التقدير - تحديد مقدار التعويض الذي رآت ان الطاعن يستحقه - مبينة في حكمها ان المبلغ الذي قدرته هو عن جميع ما تكبده من ضرر مادى وأدبى ، وانه تعويض عن جميع ما تكبده من مصروفات وما ناله من مناعب - فعميها ذلك ليستقيم فضامها .

(الطعن رقم ۲۹۹ لسنة ۲۰ ق چنسة ۱۹۰۹/۱۲/۳ س ۱۰ من ۲۰۰)

٣٣٣٧ - لا يعيب الحكم انه ادمج الضرر المادي والأنبي معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منها ليس هذا التخصيص بالازم قانون. (الطعن السابق) (الطعن رقم ١٤٤ تستة ٩٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٧)

٣٣٣٨ -- الاصل في المماطة المننية وجوب تعويض كل من أصيب يضرر، يمنوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أنه إذا كان الضرر أدبيا وناشئا عن موت المصاب فإن اقرباءه لا يعوضون جميعهم عن الضرر الذي يصبيهم شخصيا إذ قصر المشرع في المادة ٢/٢٢٢ التعويض على الازواج والاقارب الي الدرجة الثانية ، والزم ذلك أن المشرع إن كان قد خص هؤالاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر الأنبي ولم يكن ليحرمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى إن توافرت شروطه .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ س ١٩ ص ١٣١)

٣٣٣٩ – إذا تمبيت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يميق الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يميق كل سبب نتيجته وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلا لكنت الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحميما ينطور اليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي مبيبه لمورثهم لا من الجروح التي احنثها به فحمب وإنما ايضًا من الموت الذي أنت اليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقا على كل انمان إلا أن التعجيل به اذا خصل بفعل فاعل يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا معققا اذ يترتب عليه فوق الآلام الجسيمة التي تصاحبه حرمان المجنى عليه من الحياة وهي اغلى ما يمتلكه الاتسان باعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره والقول بأمتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يعوت عقب الاصابة مباشرة وتجويز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الاصابة يؤدى الى نتيجة يأباها العقل والقانون هي جمل الجاني الذي يقسو في اعتدائه حتى يجهز على ضحيته فورا في مركز يفضل مركز الجانى الذي يقل عنه قسوة وإجراما فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت وفي ذلك تحريض للجناة على ان يجهزوا على المجنى عليه حتى يكونوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض .

(الطعن رقم ٢٥٢ نستة ٣١ في جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ س ١٧ ص ٣٣٧)

۳۳۴۰ – المضرر الأدبى الذي يلحق بالزوج والاقارب - هو ضرر شخصى مباشر – قصر الشارع وفقا لنص العادة ۲/۲۲۷ مننى الحق في التعويض عنه على الزوج والاقارب الى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب (الزوجة).

(الطعن رقم ۲۸۱ نستة ۳۱ ق جلسة ۱۹۹۹/۳/۲۷ س ۱۷ ص ۱۳۳)

۱ ۳۳۴۱ – متى كان الطاعن لم يتمسك المام محكمة الموضوع بطلب التعويض عن ضرر ادبى ، و كان ما يثيره فى هذا الشأن ينطوى على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع و لا يصمح تقديمه لاول مرة المام محكمة النقض ، فإنه يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٧/١/٢٧ س ١٨ مس ١٣٨٦)

٣٣٤٤ [ذا تعبيب وفاة العضرور عن فعل ضار من الفير فإن هذا الفعل لا بد أنت يعبق العوت ولو بلحظة ويكون العضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحميما يتطور هذا الضرر ويتفاقع ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فلي ورثته يتلقونه عنه في تركته، ويدق لهم بالنالي مطالبة المسئول بجبر الصرر المادى الذي سببه لمورثهم الموت الذي ادى اليه الفعل الصار باعتباره من مضاعفانه.

(الطعن رقم 101 لمبتة 91 ق جلسة ١٩٨٢/١/١٢) (الطعن ٤ لمبتة ٤٣ برجال القضاء، جلسة ١٩٧٤/٣/٧ س ٢٥ ص ٩٠)

٣٣٤٣ - إذا كان الثابت أن مورث المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها قد أقام الدعوى يطالب بحقه في التعويض عن الضرر الادبي الذي لحقه بوفاة ابنته ثم توفي اثناء سير الدعوى ، فأن هذا الحق بنتقل الى ورثته وإذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها التي انتصبت خصما عن باقي الورثة طالبة الحكم للتركة بكل حقها ، وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حميب أنصبتهم الشرعية فأن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(الطّعن رقم ٨٧ لسنة ١١ في جلسة ١٩٧٥/١١/٤ س ٢٦ ص ١٣٠٩)

9 ٣٣٤ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وان يكون الضرر محققا بان يكون قد وقع بالفعل او يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، فإن اصاب شخصا بالتبعية عن طريق ضرر اصاب شخصا اخر فلايد ان يتوافر لهذا الاخير حق او مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بها ضررا اصابه ، والعبرة في تحقق الضرر المادى للشحص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت ان المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وداتم وان فرصة بالاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الاساس اما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض .

(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٥/١)

(الطعن رقم ۲۰۸ اسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۴/۱/۲۹ س ۳۰ ص ۱۱۳۰) (الطعن رقم ۲۲۳ اسنة ۶۲ ق جلسة ۱۹۷۲/۲/۱۰ س ۲۷ ص ۲۵۲)

٣٣٤٥ – التعويض عن الضرر الادبى عملا بنص المادة ١/٢٢٦ من القانون المدنى لا ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طالب الدلئن به امام القضاء. فإذا كانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به امام القضاء قبل وفاته ، فإنه لا ينتقل الى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به .

(الطلب ٣ لسنة ٤١ في رجال القضاء - جلسة ١٩٧٧/١٣/٢ س ٢٨ ص ١١٣) ١٣٦٦ ٣٣٤٦ – الوالد ملتزم بحكم القانون بالنفاق على اوالاه في سبيل رعايتهم واحسان تربيتهم فلا يصح اعتبار ما ينفقه في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض.

(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦ س ٣٠ ع٢ ص ٣٦١)

٣٣٤٧ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وان يكون الضرر محققا بان يكون قد وقع بالفعل او يكون وقوعه في المستقبل حتميا فان اصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر اصاب شخصا لخر فلابد ان يتوافر لهذا الاخير حق او مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بهاضر را اصابه.

(الطعن رقم ١٣٤ نسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٩/٣/٣٧ س ٣٠ ع١ ص ٩٤١)

٣٣٤٨ – المبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هي شبوت ان المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كنت محققة وعندنذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بالتعويض على هذا الاماس ، اما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض .

(الطعن رقم ٢٢٧٥ نسنة - • ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ س ٣٣ ص ٢١٦)

(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٥٦ قى جنسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٨ في جلسة ٢٩٩٠/٣/٦٩)

(الطعن رقم ١٣٤ لمنة ٥٠ في جلسة ١٩٧٩/٣/٣٧ س ٣٠ ع١ ص ٩٤١)

٣٣٤٩ – إذا كان الصرر المادى الذى أصاب المضرور هو الموت بأن اعتدى شخص على حياته فعات فى الحال فإنه يكون قد حاق به عند وفاته متمثلا فى حرمانه من الحياة وينتقل الحق فى جبره تعويضا الى ورثته .

(الطَّعَنَ رَقَمَ ١٤٦٦ لَمَنَةُ ٤٨ قَ جِنْسَةُ ١٩٨٠/١/٢٣ مِن ٣٩ ص ٢٥٠٠)

• ٣٣٥ - طلب التعويض عن الضرر المادى نتيجة وفاة شخص اخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت ان المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته على نحو ممنتمر ودائم وان فرصة الاستمرار كانت محققة . لما كان ذلك ؛ وكان الثابت منه مدونات الحكم المطعون فيه انه أقاء قضاءه على ما شهد به شاهدى المطعون ضدها الاولى من ان مورثها المجنى عليه كان يعولها حال حياته وان معاشها الشهرى عن زوجها لم يكن يكفى نقائها ، فإن الحكم المطعون فيه قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره على اسباب سائعة تكفى لحمله .

(الطعنان ۱۹۰۰/۱۹۶۷ لسنة ٤٨ في جلسة ۱۹۸۰/۳/۲۷ س ۳۱ ص ۹۳۷)

٣٣٥١ (أ) – مفاد النص في المادة ٢٧٧ من القانون المعنى ان الحق في التعويض عن الضرر الاببي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل الى غيره الا ان يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره او يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا امام القضاء مطالبا بالتعويض أما الضرر الاثبي الذي اصاب ذوى المغرفي فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للازواج والاقارب الى الدرجة الثانية .

(ب) إذ كان الثابت ان المرحوم زوج المطعون ضدها الثالثة كان قد طالب بالنعويض عن الضرر الادبى الذى لحقه بوفاة شقيقه المجنى عليه فى الجنحة رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٧ روض الفرج ابان نظرها لمام المحكمة الجنائية ، فإنه إذ ترفى من بعد ذلك انتقل حقه فى التعويض الى ورثته وضمنهم زوجته المتكورة دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية باعتباره تاركا لدعواه المدنية ذلك ان المورث قد نممك بحقه فى التعويض قبل وفاته والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات - مواء المعابق او الحاتى - لا يمس المحق المرفوعة به الدعوى به من جديد .

أ - ب (الطعن رقم ۲۰۳ نستة ٤٣ في جلسة ١٩٨١/٤/١ س ٣٣ ص ٢٠٠٣)

٣٣٥٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط للحكم بالتعويض عن الصرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وان يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل او يكون وقوعه في المستقبل حتميا ، ولا يلزم المدين في المسئولية المقدية في غير حالتي الغش والخطأ الا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد .

(الطعن رقم ۸۲۰ استة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۶/۳/۲۹ س ۳۰ ص ۸۷۸) (الطعن رقم ۱۹۸۶/۱۳ ستة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۶/۳/۲۰ س ۳۰ ص ۷۷۷)

٣٣٥٣ – من المقرر انه يكفى فى تقدير التعويض عن الضرر ان يكون مواسيا للمضرور ويكفل رد اعتباره وهو ما يتوافر بما يراه القاضى مناصبا فى هذا الصدد تبعا لواقع الحال والظروف الملابصة وذلك دون غلو فى النقدير ولا اسراف ، ولو كان هذا التقدير ضئيلا مادام يرمز الى الغاية منه ، ويحقق النتيجة المستهدفة به .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ قى جلسة ١٩٨٥/١/٨)

\$ ٣٣٥ – ولئن كانت العبرة في تقدير قيمة الضرر هي بقيمته وقت الحكم بالنعويض وليست بقيمته وقت وقوعه إذ يلتزم الممشول عن الخطأ بجبر الضرر كاملا ولا يكون التعويض كافيا لجبره إذا لم يراع في تقديره قيمة المضرر وقت الحكم – ١٧٦٨ ما لم يكن المضرور قد اصلح الضرر بمال من عنده فلا يكون له عنبئذ أن يرجع بفير ما دفعه فعلا مهما تغيرت الاسعار وقت الحكم ، الا انه لما كان تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حماب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان البين من الحكم الابتدائم المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فين انه اقام قضاءه بالتعويص على ما ورد بتقرير الخبير من حماب التعويض على أساس الغرق بين ثمن الأرص ~ بالجمعية وقت التخصيص الحاصل في عام ١٩٦٨ وثمنها بالسوق وقت إعداد التقرير في عام ١٩٨١ ، بينما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض ما طلبه المطعون صده الاول من حماب التعويض على أساس الفرق بين ثمن الارض بالجمعية وقت تخصيصها وثمنها بالسوق في الوقت ذاته على إن هذا القول يتجاهل الأهداف التعاونية التي انشئت الجمعية لتحقيقها بقصد مصلحة الاعضاء دون تحقيق الربح - وهو ما يتأدى منه انه رفض اعتبار الغرق بين سعر الجمعية وسعر السوق عنصرا من عناصر الضرر - فإنه يكون قد اقاقم قضاءه في شأن تعيين عناصر الضرر على أساسين متناقضين تماحث بهما اسبابه في هذا الخصوص وهو ما يعجز محكمة النقص عن مباشرة سلطتها في التحقق من صحة تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحك المطعون فيه لهذا السبب.

(الطعن رقم ۲۸ استة ۵۱ في جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۳)

المضرر ركن من اركان المسئولية وثبوته شرط لازم لقياسه تبعا لذلك ، يستوى هو المضرر ركن من اركان المسئولية وثبوته شرط لازم لقياسه تبعا لذلك ، يستوى هو البجاب التعويض عن الضرر ان يكون هذا الضرر ماديا او ادبيا ولا يقصد بالتعويض عن الضرر الاتجي وهو لا يمثل خسارة مالية محو هذا الضرر وإزالته من الوجور إذ هو نوع من الضرر لا يمحي ولا يزول بتعويض مادى وكان يقصد بالتعويض ان يستحدث المضرر لا يعمى ولا يزول بتعويض مادى وكان يقصد التعويض المسئور المديى ، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم الى جانبها كمب يعوض عنها ، وليس هناك من معوار لحصر لحوال التعويض عنه الضرر الادبى اذ كل ضرر يؤذى الاتسان في شرفه واعتباره او يصبب عاطفت عن الضرر الادبى اذ كل ضرر يؤذى الاتسان في شرفه واعتباره او يصبب عاطفت حق ثابت للمضرور كالاعتداء على حق الملكية ولذا قان اتلاف سيارة معنوك وحرمانا من ثمرته من شأنه ان يعدث لصاحب هذا الحق حزنا وغما واسى وحرمانا من ثمرته من شأنه ان يعدث لصاحب هذا الحق حزنا وغما واسى وحورمانا من ثمرته من شأنه ان يعدث لصاحب هذا الحق حزنا وغما واسى وحورمانا من ثمرته من شأنه ان يعدث لصاحب هذا الحق حزنا وغما واسى وحود المشرر الادبى الذى يموغ التعويض عنه ، لما كان ننك وكان الحكم المضعون فيه قد التزم هذا النظر في بيان التعويض عن الضرر الادبى فأورد بأسابه ان

المطعون ضده فضلا عما اصابه من ضرر مادى قد حاق به ضرر ادبى يتمثل فيما ألم به من هم وحزن لتحطيم سيارته وضياع مصدره رزقه فإنه يكون قد خلص صحيحا الى كفاية واقعة إنلافه مال معلوك للمضرور يتعيش مفه لتحقيق الضرر الأدبى ووجوب التعويض عفه .

(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۸۰ في جلسة ۲۰۸/۲/۱۹

٣٣٥٦ – الضرر المادى الذى يجوز النعويض عنه وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية يتحقق اما بالاخلال بحق ثابت للمضرور يكفله القانون او بالاخلال بمصلحة مالية له . ولا ريب أن حق الانسان في سلامة جمده يعد من الحقوق التي يكفها له القانون وجرم التمدى عليه ، فائلاف عضو أو احداث جرح أو أصابة الجمس بأى اذى اخر من شأنه الاخلال بهذا الحق ويتحقق بمجرده قيام الضرر المادى ، فإذا ما ترتب على الاعتداء عجز للمضرور عن القيام بعمل يرتزق منه وتأثير على قدرته في اداء ما يتحقق به كذلك قيام الضرر المادى .

(الطعن رقم ۲۹۶ نستة ۹۹ ي جنسة ۲۹۱/۱/۱۹۹)

ب - التعويض بسبب العدول عن الخطبة

المسئولية التقسيرية بان يكون هذا العدول قد لازمته افعال خاطئة في ذاتها ومسئقلة المسئولية التقسيرية بان يكون هذا العدول قد لازمته افعال خاطئة في ذاتها ومسئقلة عنه استقلالا تاما ومنسوبا لأحد الطرفين وان ينتج عنه ضرر مادى أو أدبى للطرف الآخر فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليها عن ضمخ الخطبة على ما ورد فيه من ان الطاعن اقدم على ضمخ الخطبة لغير ما مسبب موى طمعه في مال والد خطيبته لرفضه أن يخص ابنته بنصيبها من ماله حال حياته ، وأعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا المسبب عدولا طائشا ليس له مموغ يقتضيه ورتبت عليه المحكمة عدول الطاعن لهذا المديب عدولا طائشا ليس له مدوغ يقتضيه ورتبت عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض ، وأن سبب العدول على هذا النحو لاصقا بالعدول ذاته ومجردا عن اى فعل خاطىء ممنقل عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون أذ قضى للمطعون عليها بالتعويض .

(الطعن رقم ٢٦٨ لمنة ٢٠ في جلسة ٢٨/٤/٢٨ س ٢١١ من ٢٥٩)

٣٣٥٨ - استطالة امد الخطية في الزواج والاحجام عن اتمامه ثم العدول عن الخطية ، كل ذلك أمور لا تغيد منوى العدول عن التمام الخطية ، كل ذلك أمور لا تغيد منوى العدول عن الخطية - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقس - لا يعد مبيا موجيا للتعويض مهما استطالت مدة الخطية الا اذا اقترن هذا العدول بافعال الحرى مستقلة عنه الحقت ضررا باحد الخطييين .

. ١٧٧ (الطعن رقم ١٧٤ نستة ٢٧ في جلسة ١١/١١/١٥ س ١٣ مس ١٠٣٨)

الفرع الثاني - الضرر المحقق والاحتمالي

9779 - لا يعيب الحكم أنه فيما قرره استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والندب للمراقبة في الامتحانات طالعا أن نظره في هذا الخصوص بني كما هو مفهوم من اسبابه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع .

(الطعن رقم ۲۹۹ لسنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۹۹/۱۲/۳ س ۱۰ ص ۷۵۰)

٣٣٩٠ - إن الضرر العوجب للتعويض يجب أن يكون ضررا محققاً بمعنى أن يكون ضررا محققاً بمعنى أن يكون قد وقع أو أن المحرد وقع أن التحويض عنه لا يستحق الا أذا وقع فعلا وأد كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم على أساس أن الطاعن مازال تحت يده حكم المديونية رغم الوفاه ويستطيع التنفيذ به على أموالهم أذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناطئاً للضرر المحكوم بالتعويض عنه محقق الحصول فإن الضرر الناشيء عنه يكون ضررا احتماليا لا يصبح التعويض عنه بالتالى فإن فضاء الحكم بالتعويض عنه هذا الضرر يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣ س ١٦ مس ٧٠٠)

٣٣٦١ – التعويض كما يكون عن ضرر حال فإنه يكون ليضا عن ضرر مستقبل متى كان محقق الرقوع فإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية الى ان هنم المبنى امر محتم ولا محيص من وقوعه ، فانها إذ قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على اساس وقوع هذا الهدم لا تكون قد قدرته عن ضرر حال وانما عن ضرر مستقبل محقق الوقوع.

(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۲۴ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۰ س ۱۲ س ۷۳۱)

۳۳۳۲ – مُلغاه.

٣٣٦٣ – من المقرر - وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة - انه يشترط للحكم بالتعويص عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وان يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل او يكون وقوعه في المستقبل حتميا والعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت ان المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت فاته على نحو مستمر ودائم ، وان فرصة الاستمرار على نلك كانت محققة وعندنذ يقرر القاضى ما ضاع على المصرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بالتعويض ، لما كان نلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد في تقديره التعويض المحكوم به للمطعون عليها الاولى على ما اصابها من ضرر مادى على القول بأنها كانت تعتمد في معيشتها على ابنها المجنى عليه دون أن يبين المصدر الذي استقى منه نلك ، ودون أن يمتظهر ما أذا كان المجنى عليه مالف النكر قبل وفائه كان يعول فعلا واللته على وجه مستمر ودائم ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تعليق القانون وعليه القصور في التمبيب .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٥٠ ي جلسة ١٩٩٠/٣/٢)
(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٥٠ ي جلسة ١/٣/-١٩٩٠)
(الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ٤٠ ي جلسة ١/٣/١/١٩٠ س ١٩٠ ص ٥٤٨)
(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ي جلسة ١/١/١/١٨ س ٢١ ص ١٧٩)
الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٧ ي جلسة ١/١/١/١٨ س ٢١ ص ١٧٩)

\$ ٣٣٩ - متى كان البلتع لمحل تجارى بما فيه من بضائع قد تعهد في المقد بألا ينجر في البضائم التى يتجر فيها المشترى في ذات الطريق الذى يقع فيه المحل المبيع ولكنه مع ذلك قد خالف هذا الشرط واخل بواجب الضمان مما يعد تعرضا للمشترى في بعض المبيع من شأنه ان ينقص من قيمته التى كانت حمل اعتبار عند التعاقد - ونقص قيمة المبيع على هذه المصورة هو بذاته الضرر الذى اصاب المشترى من تعرض البائع وهو ضرر مفترض بحكم واجب الضمان الملتزم به البائع بتحقق بمجرد الاخلال بهذا الواجب إذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذى حصل التعرض فيه من جانب البائع .

(الطعن رقم ۲۷۶ لمنة ۲۲ في جلسة ۱۹۹۲/۳/۸ س ۷ مس ۲۹۱)

الفرع الرابع - الضرر المباشر متوقع الحصول وغير متوقع الحصول :

٣٣٦٥ – إذ كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه وهو بمبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض اتبع المعايير التي تتطلبها المسئولية العقدية ، وكان تقدير التعويض على هذا اسلس أخف منه على اساس المسئولية التقصيرية ذلك انه طبقا لنص العادة ٢٧١ من القانون المدنى يقتصر

التعويض في المسئولية التفسيرية فيكون التعويض عن أي ضرر مباشر سواه كان متوقعا او غير متوقع . وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تغيير التعويض الذي الزمه به على اسلس المسئولية العقدية دون التفسيرية فإن هذا النعى - بفرض صحته - يكون غير منتج اذ لا يتحقق به الطاعن الا مصلحة نظرية بحنة لا تصلح أساسا للطعن .

٣٣٦٩ – لئن كان اساس التمويض الذي يستحقه المستأجر في حالة تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو المسئولية العقدية التي تقضي قواعدها بتمويض الضرر. المباشر المتوقع العصول الا اته اذا كان المؤجر قد ارتكب غشا او خطأ جسيما فيعوض المستأجر عند ثذ عن جميع الاضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة العصول.

(الطمن رقم ۲۰۰ استة ۳۰ ی جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۱۱ س ۱۳ ص ۱۰۱۸)

٣٣٦٧ - بجب لاعتبار الضرر متوقعا ان يتوقعه الشخص العادى فى مثل الظروف الخارجية التى وجد فيها المدين وقت التعاقد ، ولا يكفى توقع سبب الضرر فحصب بل يجب ايضا توقع مقداره ومداه، وإذ كان لا يمكن للناقل العادى أن يتوقع مقدار الكسب بلذى قد يفوت الوزارة الطاعنة نتيجة فرضها السعر الجبرى فى حالة تلف البضاعة او فقدها لانه لا يستطيع الإلمام بالأسعار الجبرية التى تفرضها فى البلاد للتي ترسل اليها معفده وما يطرأ عليها من تفيير ، فإن الناقل لا يكون مسئولا عن فوات هذا الكسب وإنما يمال فقط عما فات الطاعنة من كسب بصبب زيادة معر البضاعة التائفة او الفاقدة فى السوق الحرة فى ميناه الوصول على سعر شرائها .

٣٣٦٨ – المدين في المسئولية العقدية لا يلزم في غير حالتي الغش والخطأ الجميم الا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التماقد ، وذلك عما بالمادة ٢/٢٢١ من القانون المدنى والضرر المترقع يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي بمعنى انه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات .

- Alaha - 4444

 ٣٣٧ - التعويض في المسئولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر متوقعا كان هذا الضرر او غير متوقعا ويقوم الضرر المباشر وفقا للمادة ١/٢٢١ من القانون المدنى على عنصرين اساسين هما الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذى فائه .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ مس ١٢١٠)

98٧٩ - البين من نصوص المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٧٢ من القانون المدنى ان الاصل في المساملة المدنية ان التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ ويستوى في ذلك الضرر المادى والادبى ، على ان يراعى القاضى في تقديره التعويض الظروف الملابسة للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض. عن الضرر الادبى .

(الطعن رقم ۱۳۹۸ استة ۵۰ ی جلسة ۱۹۸۰/۱/۸) (الطعن رقم ۱۹۳۶ استة ۶۹ ی جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۳ س ۳۶ مس ۱۸۸) (الطعن رقم ۳۲۶ استة ۳۹ ی جلسة ۱۹۷۲/۶/۸ س ۳۳ مس ۲۷۰)

المسئولية المقدية على المادة ٢٢١ من القانن المدنى يقتصر التعويض في المسئولية المقدية على الضرر المباشر متوقع المحسول ، ويشمل التعويض مالحق الدائن من خمارة ما فاته من كمب ، ولا يمنع القانون أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كمب مادام لهذا الأمل اسباب مقبولة ، فنك أنه إذا كانت الفرصة لمرأ محتملا فإن تفويقها لمر محقق يجب التعويض عنه وأن تقدير التعويض يعتبر من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضى الموضوع الا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض وكان المحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى ثبوت أخلال الهيئة الطاعنة بالتزاماتها المقدية بما يوجب مسئوليتها فألزمها بتعويض الاضرار التي لحقت بالمطعون ضده من جراه هذا الخطأ والمتمثلة كما أورد في مدوناته - في ادائه للاشتراك دون مقابل ، وتعذر

الاتصال به كطبيب يحتاج في تعامله مع مرضاه للاتصال التليفوني في كل وقت من الاوقات واذ كانت هذه الاضرار لا تخرج عن كونها اضرارا مادية مباشرة متوقعة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين عناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه و لا يعنيه بعد ذلك ان قدر التعويض جملة .

(الطعن رقم ۳۸۸ لسنة ۵۷ ق جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۲)

٣٣٧٣ - المدين في المصنولية العقدية يلزم طبقا للمادة ٢٢١ من القانون المدنى بتعويض الضرر المباشر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ويشمل الضرر ما لحق الدائن من خسارة ما قاته من كسب وهو يكون كذلك اذا كان قد وقع بالفعل او كان وقرعه في المستقبل حتميا .

(الطعن رقم ۳۸۹ لسنة ۵۷ ق جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۰)

- ٣٣٧٤ - البين من نصوص المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢١ من القانون المننى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في المساءلة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ على ان يراعى القاضى في نقدير التعويض الظروف الملابسة المضرور ، وتقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابسة عند تقدير التعويض الجابر له ممللة ، موضوعية تمنقل بها محكمة الموضوع وحميها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض على قوله، وحديث أنه فيما يتعلق بالمببين الثاني والثالث من أسباب الاستثناف والذي ينعى بهما الممنأنف بصفته على الحكم المستأنف المفالاة في تقدير قيمة التعويض الأدبي والمورث وكانت المحكمة ترى مناسبة العبلغ المقضى به باعتباره جابرا الاسترار الذي يتعين معه الاشرار الذي المببين من اسباب الاستثناف ، وكان البين من هذه الاسباب ان التخام راعى في تقدير التعويض المقضى به الظروف الملابسة والضرر المهاشر الذي الحكم راعى في تقدير التعويض المقضى به الظروف الملابسة والضرر المهاشر الذي المطعون ضدهما وأقام فضاءه على اسباب مناشة تكفى لحمله وتواجه دفاع الطاعن ومن ثم يكون هذا النعي على غير اساس .

(الطعن رقم ۱۷۳۸ نستة ٥٦ في جنسة ٢٣/٥/٢٣)

الفرع الخامس - وجوب بيان العناصر المكونة للضرر

۳۴۷۵ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اشار بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنمه الى ما تكبيته المدعية - قبل العدول عن خطبتها - من نفقات ومصاريف تجهيز دون ان يعنى بليضاح نوع تلك الننفقات ومقدارها والدليل على ثبوتها او بنقصى الضرر الذى اصابها ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور معا سنة حد نقضه .

(تلطعن رقم ۱۷٤ نستة ۲۷ ي چلسة ۱۹۹۲/۱۱/۱۰ س ۱۳ مس ۱۰۳۸)

٣٣٧٦ – تميين للمناصر المكونة الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعريض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطون فيه قد فضي بالتعريض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور اسبابه مما يستوجب نقضه .

(الطعون أرقام ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ثمنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٣/٤/١١ س ١٤ ص ٩٠٠

٣٣٧٧ - لا وجه لتضرر الطاعن من تقدير التعويض على أسامى هدم المنزل مادامت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود ملطتها التقديرية الى أن إصلاح العيب الموجود في اسلس المبنى - وهو ما كان يقتضيه الحكم بالتنفيذ العيني - يتكلف اضعاف ما انتهت المحكمة الى القضاء به من تعويض .

(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۴۰ ي جلسة ۱۹۲۰/۱/۱۰ س ۱۲ ص ۹۷۱)

٣٣٧٨ - متى كان للحكم المعطون فيه (الصادر بندب خبير) لم يقطع فى وقوع الخطأ من جانب الطاعن (المدين) فى تنفيذ النزامه ، ولم يقم ضابطا مصددا يتخذ اسلما لتقدير الضرر ، وكان تعقيق عناصر التعريض لا يفيد بذاته استنفاد مناقضة ركن الخطأ أو رفض ما عسى ان يكون الطاعن قد عرضه من استعداده التنفيذ العرض ، فإن النمى على الحكم فى ذلك هو مما لا يجوز النظر فيه .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٦/١/٧ س ١٧ ص ١٣٣٣)

٣٣٧٩ (أ) - تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضى الموضوع مادام لا يوجد فى القانون نص يلزمه بانباع معايير معينة فى خصوصه .

 ب - المحكمة أن تدخل في عناصر التمويض ما ضاع على المطمون ضده من مرتبات وعلاوات لو أنه بقى في الخدمة إلى من المنتين ذلك أنه وأن كان المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف وقد حيل بينه وبين اداته بالفصل الا أن ذلك لا يمنع 1873 المحكمة م أن تقدر له تعويضا عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل .كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما فات المطعون ضده من فرص الترقي وما كان ميحصل عليه من معاش ذلك أن تغويت الفرصة على الموظف في الترقية الى درجة أعلى من درجته بمبب إحالته الى المعاش بغير حق قبل انتهاه مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه لان الفرصة إذا كانت أمرا محتملا قان تغويتها امر محقق ولا يعنع القانون من أن يحصب في الكسب الفائت وهو عنصر من عناصر التعويض – ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل اسباب مقبولة .

ج - ملطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تفولها أن تنخل في حسابها
 جميع عفاصر الضرر ومفها ما يصيب المضرور بميب طول أمد التقاضي .

 د - متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذى قضى من اجله بالتعويض وناقش كل عنصر منها على حدة وبين وجه احقية طالب التعويض فيه فإنه لا يعيب الحكم بعد ذلك انه قدر التعويض من الضرر العادى والضرر الادبى جملة بفير تفصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التفصيص بالازم قانونا .

(1-c)(1440) (14 س 14 سنة ۲۷ ق جلسة 1477/17 س 14 من ۲۷۳)

٣٣٨ - تقدير التعويض متى قامت أمبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع
 معايير معينة فى خصوصه هو من مناطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه من محكمة
 النقض فى ذلك متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه لحقية طالب التعويض فيه .

(الطمن رقم ۲۱۰ استة ۳۵ ق جلسة ۱۹۲۷/۱۲/۲۸ س ۱۸ مس ۹۶۳)

978 - متى استظهرت محكمة الموضوع ما أثاه المؤجر (لطاعن) من اعمال أبت الى حرمان المستأجر (المطعون ضده) من الانتفاع بالعين المؤجرة خلال مدة معينة وتعتبر إخلالا منه بالتزاماته وقضت للمطعون ضده المستأجر على هذا الأساس بتعويض يوازى اجرة هذه العين في تلك المدة اعتبار بأن هذه الاجرة تمال الانتفاع الذى حرم منه لان الاجرة هي مقابل الانتفاع ولما رأته المحكمة في حدود سلطتها التقديرية من ان تلك الاجرة تمثل التعويض الكافي لجبر الضرر الذي لحكم فني بتعويضه.

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ س ١٩ ص ١٩٥٠)

٣٣٨٧ - تقدير التمويض متى قامت اسبابه ولم يكن فى القانون نص يازم بانباع معايير معينة فى خصوصه وهو من سلطة قاضى الموضوع ولا تثريب عليه إن هو قدر قيمة التعويض المستحق للمستأجر عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة بقدر الاجرة خلال المدة التي حرم فيها المستأجر من هذا الانتفاع ما دام القاضي قد رأى في هذه الاجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشيء عن هذا الحرمان .

٣٣٨٣ - تقدير التعويض بعد من المسائل الواقعية التي يمنقل بها قاضي الموضوع من بين العناصر المكونة له .

٣٣٨٤ – انه وان كان تقدير التعويض عن الضرر هو مما يستقل به قاضى الموضوع الا انه اذا قدم له طالب التعويض دليلا مقبولا على احد عناصر الضرر الذي يطالب بالتعويض عنه ورأى القاضى إطراح هذا الدليل وتقرير التعويض على خلافه فإنه يتعين عليه ان يبين صبب عدم أخذه به وإلا كان حكمه مشويا بالقصور.

٣٣٨٥ – إذا أوضح الحكم في أسبابه عناصر الضرر الذي لحق المطعون عليه بمبب خطأ الطاعن وبين وجه لحقيته في التعويض عن كل عنصر منها فانه لا يعييه تقدير تعويض إجمالي عن تلك العناصر ، إذ لا يوجد في القانون نص يلزم اتباع معايير معينة في خصيوصه .

٣٣٨٦ - وإن كان تقدير التعويض عن الضرر مما يستقل به قاضى الموضوع لما تقدير عناصر العضر الداخلة في حصاب التعويض فانه مما يخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٩ أسنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ص ٥٠٠)

٣٣٨٧ – القانون لا يمنع من إن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملاً فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

٣٣٨٨ – من المقرر في قضاه هذه المحكمة انه لا يعيب الحكم ان يدمج المسررين المادى والادبى معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام الحقيقة الراقعة وهي ان كل عنصر من هذين

العنصرين كان له حسابه في تحديد نقدار التمويض المقضى به و من ثم اذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، ورأت محكمة الاستثناف عدم الاحقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين . فقد وجب عليها عندلذ أن تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف.

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

(الطعن رقم ۱۷ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ س ٢٩ ص ١٩٧٤ والطعن ٨٦١ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ س ٣٠ ع٢ ص ٣١٨)

9٣٨٩ - إذ كان الثابت من الحكم أن حرمان المطعون عليه من استعمال الشقة موضوع النزاع انما كان بصبب اغتصابها بواسطة الطاعن فلا على الحكم ان هو ادخل في تقدير التعويض المقضى به مقدار الاجرة التي دفعها المطعون عليه لهذه الشقة في المدة التي حرم فيها من الانتقاع بها .

(الطعن رقم ٢٧٢ لمنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ س ٢٩ ص ٨٢٧)

• ٣٣٩ – المقرر أن تقدير التعويض هو من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما نراه مناسبا مستهدية في تلك بكافة الظروف والملابسات في الدعوى فلا عليها إن قدرت التعويض الذي رأته مناسبا دون ان تبين او ترد على ما اثاره الطاعن من ظروف وانه اذا لم يكن التعويض مقدرا بالاتفاق او بنص في القانون فإن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقديره دون رقابة عليها من محكمة النقض ويحسب الحكم ان يكون قد بين عناصر المضرر الذي يقدر التعويض عنه . وانه لا يعيب الحكم متى عرض لكافة العناصر المكرنة للضرر قانونا والتي يجب ان تنخل في حساب التعويض ان ينتهى الى تقدير ما يستحقه المضرور من تعويض عنها .

(الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٨ س ٣٤ ص ١٩٨٣)

9٣٩١ - لما كان دمج الضررين اللذين لحقا بالرارث عند القضاء بالتعويض عنهما بعد تخصيص لمقداره عن كل منهما ، لا يحول دون قيام حقيقة ان كل عنصر منهما كان له حمايه في تحديد مقدار التعويض المقضى به فإذا نقض الحكم لعدم جواز القضاء بالتعويض عن احد هذين العنصرين وجب على محكمة الاحالة ان تخصم ما ترى ان يقابله من مقدار التعويض المقضى به وإلا كان قضاؤها مخالفا للقانون ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٩١ أسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨)

٣٣٩٣ – من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقش الله يتعين على محكمة الموضوع ان تبين في حكمها عناصر الضرر الذي أقامت عليها قضائها بالتعويض ، كما أنه من المقرر أبضا ان تعيين العناصر المكونة قانونا الضرر والتي يحق ان بنخل في حماب التعويض من مماثل القانون التي تضضع لرقابة محكمة النقض.

(الطعن رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹ ق جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹۱) (الطعن رقم ۱۹۹ لسنة ۹۱ ق جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۹۱) (الطعن رقم ۱۹۹۱ لسنة ۹۱ ق جلسة ۱۹۸۹/۱۹/۱۹) (الطعن رقم ۲۰۲۸ لسنة ۹۱ ق جلسة ۱۹۸۹/۱۹/۱۱) (الطعن رقم ۱۹۱۱ لسنة ۹۱ ق جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۱۳ س ۳۹ ص ۲۷۷) (الطعن رقم ۱۹۹۸ لسنة ۹۱ ق جلسة ۱۹۸۵/۱/۱۹ س ۳۱ ص ۱۹۸۸)

PT99 − المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة − انه يتعين على محكمة الموضوع ان تبين في حكمها عناصر الضرر الذي اقلمت عليها قضاءها بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مبالغ التأمين أساسا للحكم بالتعويض وتحجب عن بيان عناصر الضرر ما اعتصم به الطاعن من ان المصنع كان مغلقا لم يبدأ نشاطه بعد وان بعض البضائع لم تعتد اليها النيران وكان مبلغ التأمين بختلف في مصدره القانوني عن التعويض الذي يجب ان يستند الى عناصر مستمدة من اصول ثابته ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد عابه الفساد في الاستدلال والتصور في التمبيب .

(الطعن رقم ۲۱۳۳ استة ۲۰ في جلسة ۱۹۹۱/۰/۱۰)

\$ ٣٣٩ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص خطأ الطاعن وأعمل سلطته في تقدير التعريض المقضى به للمطعون ضدهما اخذا بالظروف الملابسة إذ ام يلزمه القانون باتباع معايير معينة في تقديره وان له ان يدمج الضررين المادى والادبى معا وتقدير التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما وكان ذلك بأسباب ساتفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتكفى لحمل قضائه معا يضحى معه نعيه بسبب الطعن على غير اساس.

(الطعن رقم ٢٣٤٧ أسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩١/١/١٢)

\$ ٣٣٩ هكرر - لما كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لا يعيب الحكم ان يتمج الضررين المادى والانبى معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ولا يحول دون قيام الحقيقة الواقعه هى ان ١٣٨٠

كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم اذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالزامه بأداء تعويض عن أضرار مادية وادبية ولم يكن هذاالحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض مادية ولم يكن هذاالحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ورأت محكمة الاستئناف عدم الإحقية في التعويض بالنميز للنقصرين فقد وجب عليها عندنذ أن تخصم ما يقابل ذلك المنصر من التعويض المقضى به ابتدائيا وهر ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن القرار الذي صدر به الحكم المستأنف ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها أو أن تصويض عنيها أو أن تسويء مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام هو برفعه أو تزيد من مقدار التعويض عن العنصر الأخر لمخالفة ذلك لقاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه .

(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٩ في جلسة ١٩٩١/٧/١٠)

9794 مكررا- من المقرر انه يجب على محكمة الموضوع ان تبين في حكمها عناصر الضرر التي اقامت عليها قضاءها بالتمويض وهي من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض كما لا يعيب الحكم انماج المضررين المادى والابيي تقدير التمويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقدار كل منهما اذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .

(الطعن رقم ۲۷۱۰ استة ۵۰ الى جلسة ۱۹۹۱/۷/۲۶)

القرع السائس - عن تقويت القرصة

بسبب إحالته الى المعاش بفير حق قبل إنتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي بسبب إحالته الى المعاش بفير حق قبل إنتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه . وإذا كانت الفرصة أمرا مجتملا فإن تغويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحصب في الكسب الفائت – وهمو عنصر من عناصر التعويض – ما كان المضرور يأمل الحصوول عليه من كسب مادام لهذا الأمل اسباب مقبولة ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في مبيل رفض طلب التعويض أن تغويت فرصة لحتمال ترقية الطاعن لا يدخل في تغرير الضرر المدادي الذي اصابه من جراء فصله من الخدمة قبل بلوغ من المعاش لأنه مجرد احتمال ولا يصح أن ينبني عليه حق فأن هذ القول بنطوى على خطأ في القانون . ولا ينال من ذلك أن تكون الترقية تتم بالأختيار دون التقيد بالأفدمية وإنها من الإطلاقات الني تماكها الجهات الرئيسية للموظف إذ محل ذلك أن يكون الموظف إذا محل ذلك أن يكون الموظف إذا محل ذلك أن يكون الموظف إذا في الخدمة .

(الطعن رقم ٣٠٠ نستة ٢٦ في جلسة ١٩٦٧/٣/٧٩ س ١٣ ص ٩٣٠)

٣٣٩٩ – ليس في لقانون ما يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه أذا كانت الفرصة أمرا محتملاً فإن تغويتها أمر محقق .

(الطعن رقم ۱۱۸۰ لسنة ٤٨ ق طبية ۱۹۸۱/۱۱/۱۷ س ٣٧ ص ٢٠٤٤) (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق طبية ٢٩/١٤/١٩٥٩ س ٢١ ص ٧٧٠)

٣٣٩٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا كانت لفرصة أمراً محتملا فان تغويتها امر محقق ، ولا يعنع القانون من أن يحمس في الكسب الفائت ما كان المضرور بأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل اسباب مقبولة وكان المحلمون فيه قد ذهب الى وصف تفويت الفرصة على الطاعنين في رعلية البنهم لهما في شيخرختهما بانها احتمال ، فخلط بذلك في الرعاية المرجوة من الابن لأبويه وهي امر محقق ، ولما كان الثابت في الارراق أن الطاعن الاول قد بلغ من الشيخوخة وأنه لحيل إلى المعاش قبل فوات خمسة أشهر على فقد ابنه الذي كان طالبا في الثانوية العامة ويلغ من العمر ثمانية عشر عاما الأمر الذي يعث الأمل عند ابويه في أن يستظلا برعايته ، وأذ افتقداه فقد فانت فرصنهما بضباع المناها . فأن الدكم المعلمون فيه أذ استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٧٩/٥/١١ من ٣٠ ع٢ عس ٣٦١)

٣٣٩٨ – مناط النعويض عن الضرر المادى الناشىء عن تفويت الغرصة ان تكون هذه الغرصة قائمة وان يكون الأمل في الافادة منها له ما يبرره .

(الطعن رقم ۱۳۸۰ نسلة ۵۲ في جلسة ۱۹۸۳/۵/۲۸ س ۳۶ مس ۱۰۹۳)

٣٣٩٩ – إذا كان الحرمان من الغرصة حتى فواتها هو ضرر محقق ولو كانت الافادة منها أمرا محمّملا وكان الثابت ان الطاعنين اقاموا الدعوى بطلب التمويض عن الضرر المادى الناشىء عن امتناع المطعون ضده عن طبع مؤلفهم وحبس اصوله عنهم خلال المنوات المقام بشأنها الدعوى بما ضبع عليهم فرصة تمويقه خلال تلكه المدة وهو ضرر محقق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التمويض على سند من ان هذا الضرر إحتمالي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٣٧ لمسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ س ٣٦ ص ٤٠٣)

• • 44 - مُلفاد.

١ • ٣٤ - اذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان تفويتها أمر محقق ، ولا يمنع القانون أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الامل اسباب معقولة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فهه قد اقام

قضاءه بتعويض المطعون ضدهما الأولين عن عنصر الضرر المادى على قوله ولما كان الثابت من الاوراق ان المجنى عليه الشاب نجل المستأنفين الاول والثانية كان يبلغ من العمر ٢٦ سنة ويعمل ملاحظ انشاءات الامر الذي يبعث الامل عند ابويه في ان يستظلا برعايته في كبرهما واذا افتقداه فقد فانت فرصتهما بضياع املهما وهو ما ترى معه المحكمة تقدير هذاالكمب الفائت بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.. وكان ما اورده الحكم من اسباب على فوات فرصة المطعون ضدهما في رعاية ابنهما لهما بوفاته هو استدلال سائغ له اصله الثابت فيالاوراق ويكفى لحمل قضائه بالتعويض عن الضرر المادى فان النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ۱۹۸۱ نسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۹۱/۵/۲۳) (الطعن رقم ۳۶ نسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۳۰) (الطعن رقم ۲۳۳ نسنة ۵۰ ق جلسة ۲۹۹۰/۳/۲۹)

القرع السابع - عن القصل التصفى

٧ . ٣٤ - إذا كان الحكم قد أثبت تعسف الشركة المطعون عليها في فسل الطاعن من عمله لمجرد رفعه دعوى المطالبة بما يعتقد انه من حقه واعتبر الحكم ان هذا الفصل التعسفي خطأ ورتب عليه مسئولية الشركة المطعون عليها عن تعويض الطاعن عن الهضرر ثم قدر الحكم التعويض في حدود حقه المطلق في التقدير على هدى العناصر التي اشار اليها هو والحكم الابتدائي والتي تستوجب المادة ٣٩ من القلاون رقم ٣١٧ منة ٥٢ مراعاتها عند التقدير فإن ما ورد في الحكم بتضمن الرد الكافي على ما نمي به الطاعن عليه من القصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ۱۷۶ نستة ۲۰ في جنسة ۱۹۰۹/۱۲/۳۱ س ۱۰ ص ۸۹۹)

٣٤٠٣ – متى كان الحكم قد اورد ضمن بياناته ما يكشف عن نوع العمل ومدة خدمة العامل وظروف الاستغناء عن خدماته فان في ذلك ما يدل على أنه راعى هذه المناصر في تقدير التعويض.

(الطَّعَن رقُم ٤٠٠ لسنة ٣٠ ي جلسة ١٩٦٤/١/٢٤ س ١٥ ص ١٨٦٣)

4 . ٣٤ - منى كان الحكم المطمون فيه قد اقام قضاءه برفض دعوى التعويض عن فسخ عقد العمل على توافر مبرر انهاء المقد ادى الشركة المطمون عليها فنلك حسبه ولا يكرن عليه بعد ذلك ان يتقصى وقوع ضرر الطاعن او ان يلتفت لما سافه من اسانيد لاثيات هذا الضرر.

(الطعن رقم ٤٩١ استة ٣٤ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٤ س ٢٣ ص ٤٧٧)

۳٤٠٥ - تستوجب المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٩٩٥٩ عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٧٢/٥/١٣ س ٢٣ من ٨٩٤)

٣٤٠٦ - بجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير المحدد المدة وقفا لما تنص عليه المادتان ٢٩٤٥ من القانون المدنى والمادة ٧٧ من قانون العمل رقم ١٩٠١ ان يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الاخر ، ويتمين لاستعمال اى من المتعاقدين هذه الرخصة ان يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقا بثلاثين يوما بالنسبة للعمال المعينين بلجر شهرى وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الأخرين ، فاذا لم تزد المهلة لزم من نقض منهما المقد ان يؤدى الى الطرف الأخر تعويضا معاويا لأجر العامل عن مدة المهلة او الجزء المباقى منها مما مفاده اعتبار عقد الممل منتهها باللاغ الرغبة فى إنهائه من احد طرفيه الى الاخر وانه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية الا مجرد التعويض على التفصيل السابق .

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ س ٢٤ ص ٣١٦)

٣٤٠٧ – التعويض عن مهلة الإخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أسامهما القانوني فالتعويض الاول التزام فرضة القانون على من يفسخ العقد غير المحدد المدة دون مراعاة المهلة التي يجب ان تمضى بين الإخطار والفصل سواء اكان الفسخ بمبرر أو بغير مبرر واما التعويض الثاني فهر مقابل الضرر الذي يصبب العامل نتيجة فصله بغير مبرر ولذك أجاز المشرع الجمع بين التعويضين في المادة ٤٧ من قانون المعل رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ وفي المادة ٢/١٩٥ من القانون المعنى .

(تطعن رقم 201 لسنة 70 في جلسة 1976/17/1 س 20 من 1237) القرع الثامن – عن إصابات العمل

4. 9% - التزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون إصابات العمل وإن كان لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقا لاحكام القانون المدنى اذا وقع بسبب خطئه الجميم إلا ان هذين الالتزامين متحدان فى الغاية وهى جبر الضرر جبرا مكافئا له ولا يجوز ان يكون زائدا عليه ، إذ ان كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الفير دون سبب .

(للطعن رقم ۲۰۸ نستة ۲۹ في جلسة ۱۹۲۵/۲/۲۰ س ۱۹ مس ۸۲۸)

* * * * * * مقاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ اسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل ان التزلم رب العمل بدفع التمويض المضرور مصدره القانون إذ جعله ممثولا عن اداء تعويض محدد وأحله محل العامل في حق هذا الأخير بالنسبة لهذا المبلغ قبل الشخص الممثول ومن ثم لا يكون رجوع رب العمل على المسئول بما لصغير المنافق المضرور ممئتدا الى ضرر اصابه هو باعتباره رب العمل ويختلف عن الضرر الذي اصاب العامل بحيث يستوجب تعويضا آخر خلاف ما يقتضيه العامل ، انه به مسئول اذا الفسر الذي العامل ويترتب على ذلك ان المسئول اذا أوفى العامل بالتعويض الكامل الجابر المضرر فقد برئت نمته وصار لا محل ارجوع رب العمل عليه لما اذا دفع رب العمل التعويض العامل ، فأنه يحل محله في اقتضاء ما دفعه من الممئول وانما يتعين عليه اخطار الممئول بالامتناع عن الوفاء المضرور حتى لا يعوض العامل مزتين عن ضرر واحد فإن هو اهمل هذا الاخطار وأوفى المسئول التعويض العامل التعويض مرتين عن ضرر واحد وليس ارب العمل إلا الرجوع على المسئور الذي اقتضى التعويض مرتين .

(الطعن رقم ۲۱ استة ۲۱ في جلسة ۱۹۷۱/۲/۱۱ س ۲۲ ص ۲۹۰)

• ٣٤١ - تطلبت المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لمنة ١٩٥١ الإمكان رجوع العلم على صاحب العمل بالتعويض فيما يتعلق باصابات العمل أن يكون خطؤه جميرها وقد وردت العبارة في هذا النص بصيغة عامة مطلقة بما يجعلها شاملة تكل فعل خاطىء معواه لكان مكونا لجريمة يعاقب عليها أم أنه لا يقع تحت طائلة العقاب طائما أنه خطأ جميم.

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ ي جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ س ٢٤ ص ١٣٨٩)

٣٤١١ – النزلم رب للعمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون اصابات العمل لا يمنع من النزلمه بالتعويض عن الحادث طبقا لاحكام القانون المدنى اذا وقع بصبب خطله المديم.

(الطعن رقم ۲۰۲ استة ۲۷ ي چلسة ۱۹۷٤/۱۲/۳۱ س ۲۰ مس ۲۰۱۹)

٣٤١٧ – ما تؤديه الهيئة العامة التأمين والمعاشات للعامل أو ورثته بمبب إصابات العمل أنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعريض عن الفعل الضار بمبب الخطأ الذي يرتكبه العملول وليس ثمة ما يعنم من الجمع بين الحقين .

(الطعن رقم ۹۷۹ لمنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ س ٣١ ص ٩٣٠)

٣٤١٣ - تنصر المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ المنة ١٩٥١ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - المقابلة المادة ٤١ من القانون رقم ٩٣ المنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية على ان المتزم المؤسسة ٥٠ مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتنفيذ أحكام هذا الفصل - تأمين اصلية العمل - حتى ولو كانت الاصابة تقتضى معدولية شخص الحر خلاف صلحب العمل وتحل المؤسسة قانونا محل المؤسن عليه قبل نلك الشخص المعدول بما تكلفته ٤ فان مقتضى ذلك أن تنفيذ المؤسسة لالتزامها المنصوص عليه في الفصل الاول في تأمين اصابات العمل لا يخل بما يكون المؤمن لله العامل او ورثته - من حق قبل الشخص المعطول فيمتوى اذن ان تكون الاصابة نتجت عن مخاطر العمل او عن عمل غير مشروع .

(الطمن رقم ۲۱-۱۹۷۸ استة ۲۷ في ماسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۷ س ۲۴ من ۱۹۹۸)

\$ 1 9 9 - نصت المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمل غير مشروع متى كان واقعا حالة تأدية وظيفته وكلنت مسئولية ذاتية وانما هى فى حكم مسئولية الكنيل المتضامن وكفائته ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون فانه لا يجدى التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ اسنة ١٩٥٩ المقابلة المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٣ اسنة ١٩٥٩ المقابلة المادة ١٩٥٩ من القانون رقم ٩٣ المنة ١٩٥٩ المقابلة المادة المعمل أن يتممك ضد المؤسسة باحكام أى قانون لفر - ولا تجيز له ذلك أن مجال تطبيق لمادة هو عند بحث ممثولية رب العمل الذاتية .

(الطمن السلبق)

٣٤١٥ – إذ كان العامل – او ورثته – يقتضى حقه فى التعويض عن اصابة العمل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى دفعت اليها بينما يتفاضون حقهم فى التعويض قبل المسئول عن الفعل العنار بمعبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول قليس ثمة ما يمنع من الجمع بين العقين .

(الطعن المابق)

٣٤١٦ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة – انه وان كان العصول المؤمن عليه على حقوقه التي كفلها قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٣ لمنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبته رب العمل بالتعويض الجابر لما حلق به من ضرر استنادا الى المسئولية التقصيرية اذا كان مبب الضرر هو الخطأ التقصيري متى كان جبيما إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير التعويض خصم الحقوق

التأمينية من جملة التعويض الذي يستحقه لان الفاية من النزام رب العمل بالتعويض هي جبر الضرر متكافئا معه وغير زائد عليه لان كل زيادة تعتبر الثراء على حساب الغير دون سبب .
الغير دون سبب .
(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥١ ي جلسة ١٩٨٥/٣/٧)

رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على ان و يجوز للمصاب أو السندة ١٩٧٥ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على ان و يجوز للمصاب أو السندة ١٩٧٥ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على ان و يجوز للمصاب أو السندةين عنه النميك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق طبقا لأى قانون آخر كما يجوز لهم ذلك ايضا بالنمية لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه، مما عفاده أنه يجوز للمصاب أو المستحقين عنه الجمع بين التعويض عن الضرر الذي تدبيه فيه صاحب العمل بناه على قواعد المسئولية التقسيرية لاختلف كل من الحقين عن الاخر ، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما ملف بيانه في الرد على السبب الأول - قد اثبت توافر الفعل المكون لخطأ الطاعنة متمثلا في تقاصبها عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل ملامة مورث المطعون ضدهم اثناء عمله رغم توقع خطورة من ينشأ عن ذلك مما ادى الي تحرك مبكينه الماكينة تجاهه وانز لاقها لتصطدم به ، وتحدث اصاباته التي أودت بحياته فإن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعنة عن التعويض التكميلي للأضرار الناشئة عن خطئها بكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ۱۰۰۸ لبنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۹/۱۱/۹) (الطعن رقم ۲۸۵۷ لبنة ۸۵ ق جلسة ۹۹۰/۱۹۹۱)

٣٤١٨ – لما كانت مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون ٧٩ لمنة ١٩٧٥ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مناطر رجوع المصرور بالتعويض على صاحب العمل أن بثبت المصنور ان الصابة العمل أو الرفاة قد نشأت عن خطأ شخصى من جانب صاحب العمل يرتب مسئولية ذاتية عن هذا التعويض وهو مالا محل معه لتطبيق لحكام الممنولية المفتوضة الراردة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى وأن مناط الجمع بين التعويض الذي يكفله قانون التأمين الاجتماعي والتعويض الذي يمتحقه المصرور طبقا لقويص الدي يقانون التأمين الاجتماعي والتعويض الذي يمتحقه المصرور طبقا لتعويض الاخير أنه تعويض تكميلي وليس تعويضا كاملا فيضعم من التعويض هي جبر الكامل الحقوق التأمينية التي حصل عليها المصرور لأن الفاية من التعويض هي جبر المخافظ معه وغير زائد عليه – إذ أن كل زيادة تكون إثراء على حساب المضرور جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه – إذ أن كل زيادة تكون إثراء على حساب المضرور دون مبب – لما كان ذلك وكان المحكم المطمون فيه قد اسمي قضاءه بالتعويض

على تطبيق لحكام لمسئولية المفترضة المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى وان ثبت بمحضر ضبط الراقعة وجود خطأ من جانب الشركة الطاعنة في عمل الاحتياطات اللازمة للمحافظة على حياة المورث دون ان يبين وجه الدليل الذي استدن به من ذلك المحضر على ثبوت هذا الغطأ وفوع الاحتياطات التي قصرت الشركة في عملها ودون ان يمحص ما دفعت به الشركة من ان الحادث وقع بخطأ من العامل وحده ودون ان يكثف في قضاءه عما اذا كان التمويض الذي قضني به كاملا لم روجي في تقديره خصم قيمة الحقوق التأمينية التي تم صرفها للمطمون ضدهما حتى بين من ذلك أنهما لم تحصلا على حقوق أزيد مما حاق بهما من اضرار فإنه يكون قد خالف القانون .

```
(الطعن رقم ۲۰۱۰ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۲/۰/۰۲)
(الطعن رقم ۲۰۱۰ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۲/۰/۰۲)
(الطعن رقم ۲۷۱ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۲)
(الطعن رقم ۲۸۹۷ لسنة ۷۰ ق جلسة ۲۹۰/۱/۱۲)
(الطعن رقم ۲۲۹۷ لسنة ۷۰ ق جلسة ۲۹۸/۱۱/۲۲)
(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۷۰ ق جلسة ۲۹۸/۲/۲۲)
(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۹۸/۲/۲۲)
```

٣٤١٨ مكرر - يدل النص في المادة ٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لمنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة النزاع - على ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في باب تأمين اسابات العمل لا يخل بحق المؤمن عليه في اللجؤ الى القضاء للحصول على تعويض تكميلي من صاحب العمل إذا كان التعويض المقرر له بمقضى قانون التأمين الاجتماعي غير كاف لجير الضرر الذي لحق به بمبب الاصابة أيا كان درجة خطأ مصاحب العمل أي دون الااتفات الى جمامة الخطأ او بماطته .

(الطعن رقم ٤٧٣ استة ٥٦ في جنسة ٢٩/٧/٢٣)

الفرع التاسع - عن الوفاة أثناء العمل ويسببه

٣٤١٩ - تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشا استثنائيا للمطعون ضدها لفقدها زوجها أثر حادث وهو يؤدى واجبه لا يمنعها من مطالبة الوزارة قضائيا بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقا لقواعد القانون المدنى عما لحقها من أضرار متى كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهما لا يكفيان لجبر جميع هذه الأضرار على أن يراعى القاضى عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من النزام الوزراة هو جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه .

(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/٣/٢٠ س ١٦ ص ٢٩٦)

• ٣٤٣ – متى كانت تسوية المعاش المطعون ضده تعت استنادا الى احكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ اسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن اسابته. اثناء عمله فان هذه النسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذي يستحقه عن اسابته طبقا لأحكام القانون المدنى.

(الطعن رقم ۱۸۱ نسنة ۳۳ في جلسة ۱۹۳۷/۳/۲ س ۱۸ ص ۳۱ ه)

دعاوى التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة

٣٤٢١ - القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافأت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئى او بسبب العمليات الحربية فعقد الفصل الثانى من الباب الثانى لبيانه انواع المعاشات والمكافأت ثم فصل في الباب الرابع لحكام التأمين والتأمين الاضافي وتعويض المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد في المادة ٦٥ مقدار التأمين الاضافي الذي يدفع للورثة الشرعين إذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى العالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها ألى التعويض تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها ألى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المصرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه إذ أن هذا الحق يظل على ذلك قائما وفقا للمصرور أن يجمع بين التعويضين .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨١/١١/١٧ س ٣٧ ص ٢٠٤٤)

القواعد التي تنظم المعاشات والإعانات والقروض عن الخمائر في النفس والمال القواعد التي تنظم المعاشات والإعانات والقروض عن الخمائر في النفس والمال نتيجة الأعمال العربية - ونص على إختصاص اللجان التي تشكل طبقا لاحكامه نمعاينة وحصر الأضرار في هذه الاحوال واجاز، صرف معاشات أو قروض عن الأضرار الداجمة عنها ولا تحول نصوصه بين المضرور الذي صرفت له إعانة تعويضية وبين المطالبة بحقه في التعويض الكمل الجابر للضرر الذي لحقه إذ ان هذا الحق يظل قائما وفقا لأحكام القانون المدنى إذا كانت مبيب الضرر الخطأ التقصيري إلا انه لا يصح للمضرور ان يجمع بين تعويضين فيراعي القاضي عند تقدير التعويض في هذه الحالة ما صرف من إعانة تعويضية .

(الطعن رقم ١٩٨٠ لبينة ٤٨ في جلسة ١٩٨١/١١/٣٠ س ٣٧ مس ٢٠٩٨)

والمكافأت والتأمين والتمويض لا فراد المسنة ١٩٦٤ القواعد التي تنظم المعاشات والمكافأت والتأمين والتمويض لا فراد القوات المصلحة عند الوفاة أو مجز الكلى أو الجزئي بمبب العمليات الحربية أو كانت الوفاة بسبب الخدمة وهي احكام يقتصر لطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذاالقانون ولا تتعداها التي التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحق في التعويض الكامل الجابر المضرر الذي لحقة أذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لأحكام القانون المدني إذا كان مبب الضرر الخطأ التقصيري إلا أنه لا يصبح للمضرور أن يجمع بين التعويضين فيتمين على القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش أو تعويض من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار إذ أن الغاية من التعويض هو جبر المضرور جبرا متكافئا معه وغير زائد

عليه · (الطمن رقم ۸۰۷ نستة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۳/۱۳/۸ می ۳۶ می ۱۷۷۹) (الطمن رقم ۵۰۵ نستة ۵۹ ق جلسة ۱۹۸۳/۲/۷ می ۳۳ می ۱۹۷۲)

9874 – إذ كان القانون رقم ٤٤ لمنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات او اعانات او مروض عن الخصائر في النفس والمال نتيجة للاعمال الحربية المعدل بالقانون رقم ١٤ لمنية ١٩٩٠ يقضى في مائته الاولى بان تشكل لجنة او اكثر بقرار من وزير الشنون الاجتماعية في كل محافظة نقع بها خصائر في النفس او المال نتيجة للأعمال الحربية وتنص المائة الثانية على ان و تختص هذه اللجان بمعاينة وحصر الأضرار وتقدير الخمائر الناجمة عن الاعمال الحربية التي نقع على النفس بالنمية للمدنيين وعلى الأموال الخاصة و وتنس المائة التلمعة على ان و لا يجوز الطعن بأي

وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت في القرارات التي تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون ، وكان الحظر الوارد في هذه المادة قد الغي بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في يعض القوانين واصبحت بنلك قرارات تلك اللجان خاضعة لرقابة القضاء الاداري على ما جاء في المذكرة الايضاحية لهذ القانون وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنين طلبنا الى اللجنة المشار اليها تقدير الخسائر التي لحقت بهما لانهبار منز لهما نتيجة للأعمال الحربية فقررت ان هذا الانهبار يرجع الى هبوط التربة أسفله وكانت اللجنة بذلك قد استنفدت ولايتها في هذا الشأن فإن دعوى الطاعنتين للمطالبة بالتعويض عن انهيار منزلها نتيجة الأعمال الحربية تكون في كيفها القانوني السليم طعنا في قرار اللجنة تختص بالفصل فيه محكمة القضاء الاداري طبقا للمادتين ١٠ ، ١٣ من قانون مجلس الدولة المسادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ لما كان ذلك وكانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على ان وعلى المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها إن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ؛ وكان الحكم المطعون فيه رغم قضائه صحيحا بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى قد رفض القضاء بإحالتها الى المحكمة المختصة على مند من أن الاختصاص بها معقود للجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يكون قد خالف القانون و اخطأ في تطبيقه ،

(الطعن رقم ٢١ه اسنة ٥٦ ق جلسة ٢١/٢/٢٨١١)

9879 – النص في المادة الأولى من القانون رقم ، 9 لمنة 1970 الخاص بالتفاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة يدل على ان هذا القانون انما يقتصر نطاق تطبيعة بالنسبة لفقة ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم على ما ورد بنصوصه من قواعد وأحكام تتعلق بهم وإذا كانت المواد من ٥٠ وحتى ١٥ التي انتظمها الباب الرابع من هذا القانون قد حددت قواعد استحقاق هذه الفئة لمكافأة نهاية الخدمة العسكرية ومنح ومعاشات المجندين في حالات الاستشهاد وحالات الاصابة والوفاة والفقد بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وما في حكمها من الحالات التي وردت في المادة ٣١ منه ، مما مؤداه أن هذه القواعد لا تشمل التعويض المستحق للمنتفعين من هذه الفئة طبقاً لأحكام القانون المنفى أو تمتد اليه ولا تحول دون مطالبة في هذا الصدد قائما محكوما بقواعد القانون المذعى والما حاق به من ضرر أذ يخلل حقه في هذا المصدد قائما محكوما بقواعد القانون المذعى طالما كان الضرر ناشئا عن خطأ من تنصيرية مردها إهمال وتراخ من تاجعى المطعون ضده في العاميرة ماتحاد المهنولية التعصيرية مردها إهمال وتراخ من تاجعى المطعون ضده في العبادرة باتحاد الجراءات

علاجه من مرضه إثر الابلاغ عنه وهو أساس مفاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ مالف الذكل محاكم القضاء الدعوى تبعا لذلك محاكم القضاء العنادي لا يدخل في إختصاصها الفصل في المنازعات المتعلقة بهذه المسئولية ويكون الحكم المطعون فيه إذ خلص الى القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ۲۷۰ استة ۵۷ في جلسة ۲۹/۹/۹/۲۹)

٩٤ ٣٤ - مجال إعمال الاجراءات التي نصت عليها المادة ٨٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ لاتبات الاصابة رتحديد نمبنها ودرجة العجز ونوعه إنما يقتصر على الدعاوى التي يرفعها احد المنتفعين بلحكام هذا القانون ويمنتذ فيها إلى إحدى الحالات الواردة فيه دون تلك التي يرفعها هذا المنتفع بطلب التعويض طبقا لأحكام المسئولية التقصيرية الواردة في القانون المدنى والتي تطبق في شأنها القواعد العامة في الاتبات .

(الطعن رقم ۲۷۰ استة ۵۷ ئ جلسة ۲۹۸۹/۱/۲۹)

٣٤٣٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا اشتملت الدعوى على طلب التمويض المادى أو الادبى عن اصابة اثناء العمل أو على مصروفات علاج بمبيب ما لحق المضرور من ضرر ألم به بمبيب الحائث فإن هذه الطلبات تخرج عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمكافأت والمعاشات العسكرية ويكون الاختصاص بنظرها للمحاكم المدنية ذات الولاية العامة .

(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۸۰ ق جلسة ۱۹۹۱/۲/۱ دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى

٣٤٢٨ (أ) — لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد خلت من اى نص يتعلق باختصاص جهة قضائية اخرى بالحكم فى دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهو مبلغ مالى محدد لا تعتبر منازعة ادارية يختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية العامة .

ب - إذ كان الثبات سبب وفاة الجندى مما يتطلب اجراءات خاصة نص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فإن المحاكم ملزمة بتطبيق قوانين الدولة على الواقع في القضايا التي تختص بنظرها ولها في سببل نلك مراقبة الخصوم في اثبات الواقعة واثبات التخلص منها طبقا لما تقضى به القوانين في هذا الصدد ولا يعوق اختصاصها بنظر الدعوى ان يكون إثبات حالة ما يتوقف عليه الحكم فيها مرهونا بإجراءات قانونية معينة مىواء كانت هذه الاجراءات قد اتخذت ام لم تتخذ في كنت كانت هذه الدعوى طبقا للقانون .

(الطَّعَن رقم ۲۶۷ لمئة ٤٩ في جلمة ١٩٨٢/١١/٢٨ س ٣٣ عن ١٠٥٣) ١٩٩٧٠

الاختصاص ينظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أجد أقراد القوات المسلحة بسبب الخدمة او العمليات الحربية

٣٤٢٩ - تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لمنة ١٩٦٤ على انه لا يجوز لكافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة احد الأفراد الفاضعين لأحكامه عندما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب المدمة او العمليات الحربية ، ومفاد ذلك ان الحظر من نظر دعاوى التعويض الذي نصت عليه المادة المنكورة يقتصر على الدعاوى التي تستند الى الحالات المنصوص عليها في ذلك القانون ولا يتعداها الى غيرها من دعاوى التعويض التي ترفع طبقا لأحكام القاتون المعنى ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان التقادم الثلاثي المتصوص عليه في المادة ۱۷۷ من القانون المدنى. (الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٨٧/٩/٢ س ٣٣ مس ١٦٤٢)

اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة

• ٣٤٣ - بيين من المراحل التشريعية للقانون رقم ٧١ لمنة ١٩٧٥ وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ومن تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الامن القومي والتبعية القومية عنه انه رؤى باصداره أن تكون اللجان القضائية بمثابة القضاء الادارى العسكرى بالمقابلة للقضاء الجنائي العسكرى وينك إعمالا للمادة ١٨٣ من النستور التي تنص على أن بينظم القانون المسكري ويبين اختصاصه في حدود المباديء الواردة في النمتور ، لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعنين لا تعد من قبيل المنازعات الادارية فهي ليست بطلب الغاء قرار اداري أو التعويض عنه بل هي مطالبة منهما بالتعويض استنادا الى احكام المسئولية التقصيرية المبين احكامها في القانون المدنى فان مؤدى ذلك أن ينحسر عنه اختصاص اللجان القضائية لضياط القوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ٧٥ المشار الله .

(الطعن رقم ١٩٨٤ نسلة ٥٠ ي ولسة ١٩٨٤/٣/٢٩ س ٣٠ ص ٨٧٨)

الفرع العاشر - عن أعمال الادارة المخالفة للقواتين واللوائح

٣٤٣١ - الالتزام بالتعويض عن قرار ادارى مخالف للقانون بالمنع من البناء عن سنوات لاحقة لرفع دعوى التعويض يعتبر التزاما لحتماليا ومن ثم فلا يسرى التقادم بالنصية له إلا إذا انقلب الى النزام محقق بوقوع الضرر الموجب له والمنجدد في كل علم نتيجة للقرار الادارى المذكور . وبيدأ النقادم بالنسبة اليه منذ تحققه إذ من هذا القاريخ يصبح التعويض مستحق الاداء عملا بنص النقرة الأولى من المادة ٣٨١ 1744

مدنى - وانه وان اشترك طلب هذا التعويض مع التعويض العرفوعة به الدعوى أصلا من حيث المصدر باعتبارهما ناشئين عن قرار إدارى مخالف للقانون فإن مثل هذا الاتحاد في المصدر لا ينفى عنهما انهما طلبان مستقلان من حيث احكام التقادم فلا يعتبر قطع التقادم بالنمبة لاحدهما قطعا له بالنمبة للاخر .

(الطعون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٣/٤/١١ س ١٤ ص ١١٠)

المخالفة للقرانين واللواتح وفقا لنص المحاكم العادية بالتعويض عن اعمال الادارة المخالفة للقرانين واللواتح وفقا لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٧ لمنة ١٩٤٩ بنظام القضاء هي بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقق وقوعها إذ أن وقوع المخالفة فعلا القضاء هي بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقق وقوعها إذ أن وقوع المخالفة فعلا انما هو شرط للمعنولية لا للاختصاص . واذ كان طلب الشركة الطاعنة الحكم لها بمبلغ معين بصغة تعويض لها عما لحقها من ضرر بمبب حرمانها من الاعانة بقرار بمبلغ معين بصغائفة لقوانين واللواتع – هذا الطلب لا يهدف الى وقف أو تأويل القرار الاداري الصادر برفض صرف الاعانة اللهها ، كما أن الفصل في موضوع نظك الطلب لا يقتضي التمرض لهذا القرار بتعطيل أو تأويل أذ يقتصر الأمر على تحرى ما أذا كان القرار المنكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللواتح أو بالموافقة لها وما أذا كان في حالة تحقق المخالفة قد أصر بالمدعية فإن الحكم المطعون فيه يومن يعلب تعويض عن اجراء اداري مدعي بوقوعه مخالفا للقوانين واللواتح قد أغطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۸۷ لسنة ۲۹ ي جلسة ۱۹۳۳/۱۷/۲۱ س ۱۶ ص ۱۲۲۲)

* (الطعن رقم ٥٧ نسلة ٢١ في جلسة ١٩٦٥/٤/٧ س ٧٧ ص ١٩٤٤)

٣٤٣٤ – أنه وأن كان قرار لجنة الطمن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون من القانون من ١٠١ من هذا القانون من القانون رقم ١٠٤ لمنية ١٩٣٩ يمتبر وفقا للمادتين ٥٣ و ١٠١ من هذا القانون من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا ولو طعن فهه لمام المحكمة الابتدائية ، الا أن

تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا بجرى على مسئولية طالب التنفيذ لأن إياحة تنفيذها قبل ان تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وان شاء تربص حتى يحوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه فإذا اختار استعمال هذه الرخصة واقدم على تنفيذه وهو يعلم أنه معرض للالغاء اذا ما طعن فيه فإنه يتحمل مخاطر هذا التنفيذ فإذا الغي الحكم او القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد إن ثبت أن الحق ليس في جانبه إن يرد إلى خصمه الذي جرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه وأن يعيد الحال الي ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعا لذلك برد اليه الثمار التي حرم منها . ويعتبر الخصم سيء النية في حكم المادتين ١/١٨٥ و ٩٧٨ من القانون المدنى منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الاعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بالغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة اعلان للحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقا للمادة ٩٦٦ من القانون المدنى ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالطمن في قرار لجنة الطعن قبل ان تباشر اجراءات التنفيذ الاداري على عقار المطعون ضده وانه قضى في هذا الطعن بتخفيض الضريبة المستحقة على المطعون ضده فانها تعتبر مبيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها وتلتزم لذلك بريعه عن المدة من تاريخ هذا الاستلام الى تاريخ رده الى المطعون ضده ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفا للقانون(١).

(الطمن رقم ١١٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧ س ٢٠ ص ٥٠٨)

٣٤٣٥ – وان كانت المبالغ التى حصلت عليها المنشأت المنكوية من حوادث ٢٦ يناير منة ١٩٥٧ هو تعويض أنته الحكومة اليها لإصلاح ما اصابها من أضرار بمبب تلك العوادث وإعادة الصولها الى ما كانت عليه فتحل بذلك محل الأصول التى دمرتها الحريق ولا تغضع بهذه المثابة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية إلا أن ذلك مشروط بأن يمتخدم التعويض بأسره في إحلال اصول جديدة محل الاصول التى هلكت واعادة المنشأت التى ما كانت عليه .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ في جنسة ١٩٧٧/٣/١٥ س ٢٢ ص ١٩٤١)

⁽١) الطَّعَن رقم ١٠ لمنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٣ مجموعة المكتب الغني س ١٨ من ١٠٨٤)

الفرع المادي عشر - عن نزع الملكية والتحسين

٣٤٣٦ - يقدر ثمن العقار في حالة نزع الملكية دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة لو الني يمكن ان تنشأ من نزع الملكية ، اما اذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي منه لمالك على انه إذا زائت أو نقصت قيمة الجزء لم تنزع ملكينه بسبب اعمال المنفعة العاملة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذ النقصان على الا يزيد المبلغ الواجب اسقاطه أو اضافته في اى حال على نصف القيمة التي يستعقها المالك ، وعملا بالمانتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٩٤ لمنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لمنة ١٩٣١ ويستوى في ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان تكون الحكومة قد اتبعا الأجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها ذلك أن المانتين ١٣ و ١٤ مالفتي الذكر إنما تقرران حكما عاما في تقدير التعويض .

(الطعن رقم ٤٧ نسنة ٢٧ ي ونسة ١٩١٣/١٠/١٠ س ١٣ ص ٩٤٣)

٣٤٣٧ - نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون مباشرا اذا ما انبعت القواعد والاجراءات التي ينظمها القانون وقد يكون بطريق غير مباشر إنما تنفيذا للمرسوم الاجراءات التي ينظمها القانون وقد يكون بطريق غير مباشر إنما تنفيذا للمرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية - ونلك بالاتفاق مع إسحاب الشأن - واما بضم المحكومة عقار مملوكا لاحد الافراد الى المال العام دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية وأن يستنبع هذا الطريق غير المباشر ، نزع ملكية العقار بالفعل ونقل حيازته الى الدولة فإنه يتحقق بذلك حكمه ويتولد عنه - اسوة بالمصورة العالمية المباشرة - جميع ما يرتبه القانون من حقوق ، ومن ثم يكون حصول الاستولاء الفعلى من الحكومة على ارض وإدخالها في الطريق العام كافيا بذاته المطالبة بتعويضه عن ذلك ولو لم يصدر مرصوم بنزع الملكية .

(الطعن رقم ۱۱۶ نستة ۲۷ ق جلسة ۱۹۱۳/۱۱/۱۰ س ۱۳ من ۱۰۲۱)

٣٤٣٨ - تنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية المنفعة العامة رقم ٥ لمنة ١٩٠٧ (التي يقابلها نص العادة ١٩٥ من ٥٧٥ لمنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون السابق) على انه اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكينه بسبب اعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة او النقصان على الا يزيد المبلغ الواجب اسقاطه أو إضافته في اي حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك . ولما كان في ورود هذا النص بصفة عامة ومطلقة تدل على ان ما قصد اليه الشارع من عبارة ، زيادة القيمة » الواردة به هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحدين بمبب اعمال المنفعة العامة مواء كان هذا التحدين قاصرا على هذا الجزء

أو كان شاملا لعقارات اخرى لم يؤخذ منها شيء لأعمال المنفعة العامة فلا محل المقول بأن ما عناه النص هو المنفعة المقسورة على المالك المنزوعة ماكيته وحده والتي لا يشترك معه فيها أخرون إذ في هذا التفسير تخصيص للنص بما لا تحتمله عبارته . ومن ثم فالحكم المطعون فيه اذ رفض خصم ما طرأ من زيادة القيمة على الجزه الذي لم تنزع ملكيته من ارض المطعون عليه تأسيما على ان المنفعة التي عادت من اعمال نزع الملكوة كانت عامة ولم تقتصر على الجزه المنكور ، يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ۲۷۰ لسنة ۲۷ في جنسة ۱۹۹۳/۱/۱۷ س ۱۹ مس ۱۹۹)

٣٤٣٩ - يبين من نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العلمة أن المشرع في سبيل توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وصيانة حقوق ذوى الشأن قد حرص على ان يتم الاتفاق على التعويضات المستحقة عن نزع الملكية او تقديرها بمعرفة اهل الخبرة في حالة عدم حصول الاتفاق و ايداع هذه التعويضات على نمة مستحقيها في ميعاد قصير عقب نزع الملكية وقبل الاستيلام الفعلى . وإذا كان مقتضى إحكام هذا القانون أنه لا يجوز لنوى الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية عند عدم الاتفاق عليه الا ان هذا الخطر مشروط بان تكون جهة الإدارة قد انبعت من جانبها الاجراءات التي اوجب القانون اتباعها لتقدير التعويض في هذه الحالة فإذا لم تلتزم هذه الاجراءات واستولت فعلا على العقار المنزوعة ملكيته ولم يحصل انفاق بينها وبين المالك على التعويض الممستحق عن نزع الملكية ثم انقضت المواعيد التي حددها القانون للانتهاء من اجراءات تقدير التعويض في حالة عدم الاتفاق عليه دون أن يصل الى المالك أي اخطار من الخبير يمكن ان يتحقق به علمه بان جهة الادارة نازعة الملكية قد سلكت فعلا الطريق الذي الزمها القانون اتباعه لتقدير التعويض في تلك الحالة فانه يكون لهذا المالك ان يلجأ الى المحكمة المختصة ويطلب منها تقدير هذا التعويض بذات الوسيلة التي عينها القانون وهي تقديره بمعرفة أهل الخبرة .

(الطعن رقم ۱۳۸ نستة ۲۹ ق جلسة ۱۹۲۳/۱۱/۲۱ س ۱۶ ص ۱۰۷۳)

• ٣٤% – لمحكمة الموضوع إن تقدر التعويض الذي يستحقه المالك مقابل ريع ارضه التي استولت عليها الحكومة جبرا عنه واضافتها الى العنافع العامة بغير اتباع الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية – على الوجه الذي تراه المحكمة مناسبا ، فتحكم بهذ التعويض مبلغا متجمدا او في صورة فائدة تعويضية وهي فيما نفعله من نلك وفي تحديدها لسعر هذه الفائدة لا تخضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ي جلسة ١٩٦٥/١/٧ س ١٦ ص ٤٤)

٩٤٤١ – إذا كان الحكم المطعون فيه قد رخص فى أسبابه للطاعن المنزوعة ملكية فى صرف المبلغ المودع الذى اعتبره يمثل الفيمة الحقيقة للأرض المستولى عليها متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون وهى الشهادة التى تمتوجب المادة الثامنة من القانون رقم ٥ لمسنة ١٩٠٧ تقديمها لامكان صرف التعويض المستحق عن نزع الملكية فلا مصوخ بهد ذلك لتقضاء بالالزام طالما أنه لم يثبت امتناع الجهة المودع الديها المبلغ عن صرفه .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٥/١/٧ س ١٦ ص ١٤)

٧ . ٣٤ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ المنت ١٩٣١ انه بجب مراعاة ما يكون قد ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ المنة ١٩٣١ انه بجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب اعمال المنفعة العامة من نقص او زيادة بخصمه او اضافته الى ثمن الجزء المعتولى عليه بحيث لا يزيد الملبغ الراجب خصمه او اضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك فاذا تبين ان تقدير ثمن الجزء المستولى عليه لم يراع فيه ما طرأ من نقص او زيادة على قيمة الجزء الذي لم تنزع مكيته اعمالا لحكم المادة ١٤ المشار اليها فانه يتعين على المحكمة ان تمتكمل تحقيق هذا العنصر بالطريق الذي رسمه القانون .

(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٣ س ٢١ مس ١٥)

٣٤٤٣ – مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٦ لمنة ١٩٤٧ والمادة ٥٤ من المرصوم بقانون ٩٥ لمنة ١٩٤٥ ان استيلاء وزارة التربية والتعليم على عقار عملا بالمنطة المخولة لها بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يرتب في نمتها عند انتهاء الاستيلاء لأى سبب من الأسباب . التزاما قانونيا برد هذا العقار الى صاحبه بالحالة التي كان عليها وقت الاستيلاء ، فإن الخلت بهذا الالتزام وجب عليها تعويض ملك العقار عما اصابه من صور يسبب هذا الالخلال.

(الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢ س ٢١ ص ١٩٧)

\$ 4.4% – وإن كان لا يجوز لصاحب الشأن طبقا لأحكام القانون رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٥٤ الالتجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التعويض الممتحق عن نزع الملكية إلا ان هذا الحظر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – مشروط بان تكون الجهة نازعة الملكية قد تنبعت من جانبها الاجراءات التى أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض فان لم تلتزم هذه الاجراءات فى المواعيد التى حددها القانون كان لصاحب الشأن ان يلجأ الى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٧٣/١/٤ س ٢٤ مس ٣٦)

المالك خلال متين يوما من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي لقيمة العقار ان يختار المالك خلال متين يوما من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي لقيمة العقار ان يختار حدى الطرق المبينة فيها لاداء مقابل التحصين وتنص المادة الثانية عشرة على أنه وإذا لم يختر المالك احدى طرق الاداء المبينة في المادة السابقة يكون مقابل التحصين لم يختر المالك الخوال وبالشروط الاتية ، ثم عددت المادة المذكورة أحوالا من بينها حالة التقدير النهائي لقيمة العقار او جزء منه جاء فيهاانه في حالة زيادة نصف الغرق بين التقدير النهائي لقيمة العقار قبل التحصين يكون مقابل التحصين عبارة عن نصف الغرق بين التقدير النهائي لقيمة العقار قبل التحصين وبين الثمن ، ومفاد ما نص عليه في المادة على الاحوال الواردة فيها مملق على قوات ميماد الاختيار المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة دون ان يختار المالك اداء مقابل التحسين باحدى طرق الاداء المنصوص عليها فيها ، وهذا المبعد يهذأ من تاريخ هذا الإعلان .

(الطعن رقم ۲۲۲ نسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥٠٠ س ٢٦ ص ١٢٨٣)

" ٣٤٤٩ - مفاد نصوص المواد السائمة والسابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٥ بثنان فرض مقابل تحصين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة ان القانون ناط باللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة منه ولاية الفصل في الظعون التي يرفعها ذو الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وان قرار هذه اللجنة هو قرار ادار نهائي صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي .

(الطعن رقم ٩٧ه لمنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/١٠/٢١ س ٢٧ ص ١٤٧٦)

۷۶۴۷ - الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الادارية النهائية سواء صدرت من الادارة او من الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، عدا ما يرى المشرع بنص خاص اعطاء القضاء العادى ولاية نظره وذلك بمفهوم المادتين ٨ و ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لمنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظله قرار لجنة الطعون في مقابل لتحسين المطلوب الفاؤه .

(الطعن رقم ٩٥٨ نسنة ٤٢ في هياسة ٢٩٠/١٠/٢١ س ٢٧ ص ١٩٤٨) ١٩٤٨ – القانون وليس العمل غير المشروع – وهر مصدر الانتزام بالنعويض عند الاستيلاء على العقار دون اتباع الاجراءات القانونية لنزع العلكية للمنفعة ١٩٩٩ العامة ، ولا ينال من ذلك ان هذه المحكمة قد وصفت هذا الاستيلاء في بعض احكامها بأنه يعتبر بمثابة غصب إذ أن ذلك كان بصدد تحديد الوقت الذي نقدر فيه قيمة المقار لبيان مقدار التعويض الذي يستحقه مالكه واقامة الاعتبارات التي تبرر تقدير قيمته وقت رفع الدعوى لا وقت الاستيلاء عليه او في مقام تبرير احقية مالك العقار المستولى عليه بهذه الصورة في المطالبة بريمه من تاريخ الاستيلاء وحتى صدور مرسوم نزع الملكية أو الحكم نهائيا بقيمته بناه على طئب صلحبه، أو في مقام صدور قرار ادارى بالاستيلاء صدر من شخص لا مطلة له اطلاقاً في اصدراه مشويا بعذالفة صبارخة للقانون بما يجرده من صفته الادارية ويضور معه الاستيلاء على هذا الدع غصنا واعتداء مادنا.

(الطعن رقم ۱۳۱ تستة ۲۲ في جنسة ۱۹۷۷/٤/۲۷ س ۲۸ مس ۱۰۹۷)

4849 - اشتراط الخبير لاتقاص مقابل التحمين - عن الجزء الذي لم تنزع ملكيته - من قيمة التمويض المصنحق للمطمون ضدهم اعفاء باقى ارضهم من هذا المقابل مستقبلا ينفق مع غاية كل من القانونين ٧٧٥ لمسنة ١٩٥٤ ، ٧٧٧ لمسنة ١٩٥٥ الاول بشأن نزع الملكية للمنفقة العامة والثاني بشأن فرض مقابل تحمين - وهي تحميل الملاك بمقابل التحمين الذي يطرأ على عقارتهم بمبيب اعمال المنفقة العامة ولهذا نصبت المادة ١٣ من القانون الاخير على ان و للمجلس البلدي المختص في جميع الاحوال ان يحصل مقابل التحمين عن طريق خصمه مما يستحق في نمته لذوي الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة او التحمين ، الأمر الذي لا يسوغ معه بعدنذ تحصيل هذا المقابل مرة اخرى.

(الطمن رقم ١٣١ نسنة ٤٣ في طِسة ١٩٧٧/٤/٧ س ٢٨ ص ١٠٦٧)

• ٣٤٥ – مفاد نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٧ و ٣١ من القانون رقم ٢٧٢ لمنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على المقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة انه في حالة امتناع المالك عن اختيار احدى الطرق الثلاث المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون للوفاء بمقابل التحسين في خلال منتين يوما من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي لقمية المقار فقد رأى المشرع انه في حالة التصرفات الناقلة لملكية المقار ان يكون مقابل التحسين هو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة المقار قبل التحسين وبين ثمن بيمه الا ان ذلك مشروط بان يزيد ثمن البيع على تقدير اللجنة لقيمة المقار بعد التحسين .

المحكمة - خول المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجنة القصل في المعارضات اخصاصا قضائيا هو القصل في المعارضات الخصوصات المصلحة نازعة الملكية وذي الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية أما المحكمة الابتدائية فتغنص وفقا لنص المادة ١٤ من القلبون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بنظر الطعون التي تقدم البها من المصلحة القائمة باجراء نزع الملكية أو من اصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان وبالتالي فانها لا تملك القضاء بالالزلم بلداء هذا التعويض قان فعلت كان قضاؤها بالالزلم مجاوز المختصاصها وقابلا للاستئناف وقتا للقواعد المامة وفي المواعيد المقررة في قلون المرافعات أما قضاء المحكمة بتقدير التعويض فهو وفي المواعيد المقررة في قلون للعرافعات المقضاء بالداء ١٤ أنفة الذكر .

(الطعن رقم ۱۷۹ لسنة ۵۲ ق جنسة ۱/۱۹۸۳ س ۳۶ ص ۱۹۰)

٣٤٥٧ - تغتص المحكمة الإبتدائية - وعلى ما جرى به قضاه المحكمة وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٧٧٥ لمنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارات المنفعة العامة أو التحسين بنظر الطعون التي تقدم اليها في قرارات لمجان الفصل في المعارضات الصلارة في شأن مساحة العقارات المنزوعة ملكيتها والتعويضات المقررة عنها فولايتها إذن مقصورة على النظر فيما اذا كان قرار اللجنة قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له وحكمها في هذا الشأن يكون نهائيا غير قابل الطعن فيه بالاستئناف ما لم تقض المحكمة الابتدائية في طلبات جديدة لم يسبق طرحها على لجنة الفسل في المعارسة أو بسم قبول الدعوى دون أن نقول كلمتها في القرار المطعون فيه لمامها في المدياد القانوني والمسادر من اللهنة في طلبات كانت مطروحة عليها فأن وصف النهائية لا يلحق حكمها بصدوره في غير حدود النطاق الذي رسمه القانون المذكور المحكمة الابتدائية ومن ثم يكون قابلا الطعن فيه بالاستئناف وفي القواعد العلمة في قانون المرافعات .

(الطمن رقم ۲۳۷ تبنة ۶۹ ق يطبة ١٩٨٤/١/٤ س ۳۰ ص ۱۲۹)

٣٤٥٣ - لا تجيز نصوص القانون رقم ٧٧٥ لمنة ١٩٥٤ لصلحب الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التمويض الممتحق عن نزع الملكية الا أن ذلك مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد انبعت من جانبها الاجراءات التى أوجب عليها القانون اتباعها وإلا جاز لصلحب الشأن أن يلجأ مباشرة الى المحكمة المختصة بطلب التمويض المستحق له .

(الطَّنْ رقم ۲۳۲ لِسَلَّة ٤٩ في جلسة ١٩٨٤/١/٤ س ٢٥ ص ١٢٩)

\$ 9 \$ 9 - مفاد نص العادة ١٦ من القانون ١٩٥٤/٥٧٧ انه يجوز اللجهة نازعة الماكية الاستيلاء على العقار قبل صدور قرار نزع العلكية المنفعة العامة وذلك تمهيدا لنزع ملكية وجعل المشرع لعالكي العقار في هذه الحالة الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء عليه ، وقصد المشرع بذلك وققا لما جاء بالمذكرة الايساعبة لهذا القانون التيمير على المصالح العامة القيام بتنفيذ المشروعات فورا فتحقق الشرات المقصودة دون أن يلحق العلاك أي ضرر كما قصد المضرع إزالة السعوبات التي كانت تعانيها المصالح العامة من عدم القيام بتشغيل المشروعات في الموادرة الها .

(الطعن رقم ۲۹۳ لسلة ٥٠ في جلسة ١٩٨٤/١/١٠ س ٣٠ ص ١٨٩)

و 4 99 - مقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٧٥٧ لمنية ١٩٥٤ أن يكون الفصل في المعارضات الخاصة بالتمويضات معقودا للجنة - برئاسة قاض وحضوية اثنين من الموظفين الغنيين - لحدهما من مصلحة الممسلحة والثاني عن المصلحة طالبة نزع الملكية وإذ أورد الحكم أن طلب التعويض من تاريخ الاستيلاه الفعلي تختص به لجنة التمويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٧٥ لمنية ١٩٥٤ الممثل ولبست المحاكم العانية فأن النمي عله بما ورد باسباب الطعن يكون على غير اساس . (الطعن رقم ٢٩٠٧ مسة ١٩٥٤)

٣٤٥٦ - المقرر بنص المادة ٣٤ من دمتور سنة ١٩٧١ أن الملكية الخاصة مصونة فلا تنزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون كما نصت ٨٠٥ من القانون المدنى على انه لا يجوز ان يحرم لحد من ملكه الا في الاحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي رسمها ويكون ذلك مقابل تعويض عادل ونصت المادة الاولى من القانون رقم ٥٧٧ لمنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العلمة او التحسين على أن يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لاحكام هذا القانون ومؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مصدر التزم الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك هو القانون وليس العمل غير المشروع وذلك سواء التزمت تلك الجهة الإجراءات التي رسمها قانون نزع الملكية او التغتت عنها اذ ان نزع الملكية دون لتخاذ الاجراءات القانونية يؤدى الى الاستيلاء على ملك صاحب الشأن ونقل حيازته للدولة التي تخصصه للمنفعة العامة فيتفق في غايته مع نزع الملكية باتخاذ الاجراءات القانونية ومن ثم فيستحق نوو الشأن جميع ما يرتبه قانون نزع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض بعادل الثمن يتقاضونه من اداراة نزع الملكية لتحديد المسلحة التي ناط بها المشرع الغيام بكافة الاجراءات اللازمة لتحديد مسلحة العقار وتعيين ملاكه وتقدير التعويض المستحق لاصحابه عن نزع ملكيته وسداده اليهم.

١٣٠٢ (الطعن رقم ١١٧٩ لسلة ٥٣ في جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ س ٣٥ من ١٠٦٨)

٣٤@٧ - اذ كان القانون رقم ٧٧٥ اسنة ١٩٥٤ قد الزم الجهة المستفيدة من نزع الملكية بمداد التمويض الى جهة حكومية اخرى انتولى بدورها مداده الى مستحقيه فانه يكون في نفس الوقت قد دل على ان المنزوع ملكيته لاحق له في مطالبة الجهة المستفيدة من نزع الملكية بشيء من التمويض وانتما يتقاضاه بنص القانون من ادارة نزع الملكية التابعة لهيئة المسلحة والتي يمثلها رئيس مجلس ادارتها احمالا لنس الماشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣٣ م لمنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية المصاحة .

(الطعن رقم ۱۱۷۹ نستة ۵۳ ق جنسة ۱۹۸۴/۱/۱۷ س ۳۰ ص ۱۰۹۸)

٣٤٥٨ - النص في المادة ١٩ من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة على أنه إذا زانت أو نقست قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب اعمال المنفعة العامة في غير مشروعات التنظيم داخل المدن - وجب مراعاة هذه الزيادة وهذا النقصان بحيث لا يزيد المبلغ الولجب اضافته أو اسقاطه عن نصف القيمة التي يستحقها المالك مقابل نزع الملكية وفي المانة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تعسين بمبب اعمال المنفعة العامة على أنه يفرض في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والاراضى التي يطرأ عليها تحسين بسبب المنفعة العلمة ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصيه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب عند تقدير التعويض في غير مشروعات التنظيم داخل المدن - مراعاة ما قد يكون طرأ على قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته بسبب اعمال المنفعة العامة من نقص أو زيادة بخصمه أو أضافته الى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد العبلغ الواجب خصمه أو أضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك المنزوعة ملكيته ، يستوى في ذلك أن تكون الاجراءات القانونية في نزع الملكية قد أتبعت أو لم تتبع ومواء كان العقار المستولى عله جزءاً من ارض مبنية او معدة لبناه او جزءا من اطيان زراعية لان نص الملاة ١٩ مىالفة النكر انما يقرر حكما عاما في تقدير التعويض ، وأن مقابل التحسين الذي بفرض على العقارات المبنية والاراضي التي يطرأ عليها تحمين بمبب اعمال المنفعة العامة في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية وفقا للمواد السادسة والسابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يتم تقديره والطعن في القرارات الصادرة بفرضه بمعرفة اللجان المختصة المنصوص عليها في هذا القانون طبقا اللاجرءات التي رسمها وفي العواعيد التي حددها ومؤدى نلك ان لكل من القانونين سالفي النكر نطاقه ومجال إعماله الذي يختلف عن الاخر ويستقل باحكامه لما كان ذلك وكان الواقع 18.8

الثلبت في الدعوى أن الغبير المنتنب أورد بتقريره أنه يترك المحكمة أمر تقدير مقابل التحمين أو خصمه باعتباره مسألة قانونية واكتفى في تقدير ثمن المتر المربع من أرض النزاع بمبلغ ٣٠ جنيه بالقول في عبارة عامة أنه الدخل في اعتباره مقابل التحمين طبقا لما عاد من صفع على باقى ملك المعلمون عليهم وكان الحكم المعلمون فيه قد ذهب الى تقدير التمويض باعتبار أن سعر المتر المربع ١٠٠ جنيه دون أن يبين مدى خضوع الارض المنزوع مليكتها لأي من القانوني أنفي البيان وأنما رفض طلب الطاعنين خصم مقابل التحمين من مبلغ التمويض المحكوم به على ما أجراه من قول أنه طلب بأجراه مقلصة قضائية لا يجوز أبداؤها الا بدعوى أصلية أو بطلب عارض ولا نقبل ثائرته لاول مرة أمام محكمة الاستثناف فأنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معيها بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا دون حاجة لبحث في تطبيق القانون معيها بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا دون حاجة لبحث

(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٩ كي طسة ١٩٩١/١/٢٧)

الفرع الثاتي عشر - سلطة محكمة الموضوع

٩: ٩٠ ٣٤٥ - تقدير التمويض عن الضرر الذي يلحق العامل نتيجة فصله بغير مبرر هو من ملطة محكمة الموضوع .

• ٣٤٦ - متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب التعريض عن بصاعة حصل الاستيلاء عليها وبغوائد مبلغ التعريض وتبين من اسباب الحكم أن محكمة الموضوع فدرت التعريض الذي يمتحقه صلحب البضاعة بسبب ما ضاع عليه من كسب وما لحق به من خسارة كما قدرت الفوائد عن الثمن والتعريض والمجت المبلغين دون تفصيل ثم قضت بهما فإنه لا يكون هناك محل النمى بأن المحكمة لم تحكم له بالفوائد عن التعريض.

٣٤٦١ – جرى قضاء محكمة النقض بانه كلما كان الضرر متغيرا تعين على النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار اليه عند الحكم .

٣٤٦٧ – إن تقدير التعويض عن الضرر امر متروك لرأى محكمة الموضوع طالما انها تعتمد في ذلك على اساس معقول .

(الطعن رقم ٢١٠ استة ٢٤ تي جلسة ١٩٥٨/١١/١ س ٩ ص ٢٧٧)

٣٤٦٣ – تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه هو من المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب عليها فيه .

(الطعن رقم ۲۳۰ استة ۲۰ ق جلسة ۱۹۰۸/۱۱/۱۳ س ۹ ص ۱۸۸) (الطعن رقم ۲۲ استة ۲۰ ق جلسة ۱۹۰۹/۲/۷۰ س ۱۰ ص ۲۰۰)

4% صنى كانت محكمة الموضوع وهى فى مبيل تقدير التعويض عن الفصل التصنفى قد استظهرت من اوراق الدعوى ومستداتها وظروفها وملابساتها نوع المعل الذي كان بياشره الطاعن (العامل) لدى الشركة المطعون عليها (رب العمل) واجره الاصلى وملحقاته ومدة خدمته فيها وظروف فسخ الحقد المهرم بينهما والتحاق الطاعن بعمل آخر، وتولت بعد ذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت أنه يستحقه على ضوء هذه العناصر مجتمعة وكان تقدير التعويض عتى قامت اسبابه من منطقة قاضى الموضوع دون معقب فإن النمى على الحكم فى شأن هذا التقدير يكون جدلا موضوع الا بجوز إثارته اعلم عمكمة التقضى .

(للطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤ س ١٤ ص ١٩٥)

● ٣٤٩ - متى طرح الاستئناف لمرفوع من والد المصاب بطلب زيادة مبلغ التمويض المحكوم به مع الاستئناف المرفوع من الطاعنة المتضمن طلب تعديله التعويض المحكوم به الدائث فإن محكمة الاستئناف في الحائث فإن محكمة الاستئناف في هذه الحالة لا تكون مقيدة بحدود العبلغ المحكوم به ابتدائيا ويكون من حقها نبعا لما لها من ملطة مطلقة في تقدير التمويض أن تقرر الحكم الابتدائي على تقديره ولو أحتير أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب والمطمون عليه الثاني تليم الطاعة خلافا لما أرتاه ذلك الحكم من مسئولية المطمون عليه الثاني تليم الطاعة خلافا لما أرتاه ذلك الحكم من مسئولية المطمون عليه الثاني والد المصرور عليه الثاني

(الطعن رقم ۱۲۳ استة ۲۸ في جلسة ۱۹<u>۹۳/۱۹</u>۹ س ٤ ص ۱۹۳)

٣٤٦٦ - مراعاة الظروف العلايمة في تقدير التعويض لمر يدخل في سلطة قاضى العوضوع بلا معقب عليه في ذلك .

(تطنن رقم ۱۰۰ تسنة ۲۹ ق جنسة ۱۹۹۴/۴/۳۰ س ۱۹ ص ۱۳۳)

٣٤٦٧ – متى كان الحكم قد بين عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضده فان تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضى الموضوع م دام لا يوجد فى القانون نص يازم بانتباع معايير معينة فى خصوصه .

(الطمن رقم ۲۰۳ استة ۳۰ ای جلسة ۲۹/۵/۵۱ س ۱۹ من ۲۰۰) ۱۳.۵ ٣٤٦٨ - إن محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب التعويض فان تقدير مبلغ التعويض للجابر لهذا المسترر هو مما تستقل به مادام لا التعويض في القانون نص يلزم بلتباع معايير معينة في خصوصه ولا يترتب عليها اذا يوجد في القانون نص يلزم بلتباع معايير معينة في خصوصه ولا يترتب عليها اذا على حدة وبينت وجه احقية طالب التعويض فيه أو عدم احقيته فإذا كان الحكم الابتدائي قد اوضح في اسبابه التي اقرها الحكم المطمون فيه وأخذ بها - عناصر السرر الذي لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعنة وبين وجه احقيتهم في التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستثناف وقد رأت أن مبلغ التعويض المحكرم به لا يكفي في نظرها لجبر هذه الاضرار فرفحته الى مبلغ أكبر لما صرحت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسبا لجبر تلك الاضرار فإن في هذا الذي ذكرته ما يكفي لتعليل مخالفتها لمحكمة أول درجة في تقدير التحويض .

(للطمن رقم ٣٤٦ لسلة ٣٠ في جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨ س ١٦ من ٩٣٩)

٣٤٩٩ – يقدر التمويض بقدر المضرر والذوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره طالما أنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص يلزم بانتباع معايير معينة في خصوصه فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتمويض عن فسخ العقد وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التمويض أو مقداره عند لخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فوه أذ قدر مبلغ التمويض بالعملة المصرية - لا بالدولار الأمريكي الذي اتفق على الوفاه بالثمن على اساسه - لا يكون قد خالف التاذون .

(الطعن رقم ٤٠٧ أسنة ٣٠ ق ولسبة ١٩٥٥/١١/٧ س ١٦ ص ٩٤٤)

• ۴٤٧ – وإن كان بجوز لمحكمة الموضوع ان تقضى بتعويض إجمالى عن جميع الاضرار التي حاقت بالمضرور الا ان ذلك مشروط بان تبين عناصر الضرر الذي قضت من لجله بهذا التعويض وان تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طلب التعويض فهه أو حدم أحقيته .

(الطمن رقم ۲۶۲ استة ۳۱ ق جلسة ۱۹۳۰/۱۲/۹ س ۱۹ من ۱۲۴۶)

٣٤٧١ - تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى المعوضرع ولا يخضع فيها الرقابة محكمة النقض ما دام اعتمد في قضائه على اساس معقول.

(الطَّعَنَ رَقِم ٢١٠ لَسِنَة ٢٣ في جِنْسَة ١٩/٥/١٩٦٩ س ١٧ من ١٢٠١ ، جِنْسَةَ ٧/١٩٨٤/٥/س ٣٥ من ١١٩٧) ٣٤٧٧ - تقدير التعويض من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضى الموضوع الا بإيضاح عناصر الضرر الذي من لجله قضي بالتعويض.

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١١/٨ س ١٧ س ١٦٦٩)

٣٤٧٣ – تعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب بشرط ان يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببنل جهد معقول .

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٧ ي جلسة ١٩٦٦/١١/٨ س ١٧ مس ١٦٦٩)

\$ ٣٤٧٥ – متى كان التعويض المطلوب عن الخطأ - التقصيرى او العقدى مما يرجع الى تقدير القاضى المطلق فإنه لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب فى معنى المادئ ٢٧٦ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ۲۲۷ استة ۲۲ في جلسة ١٩٦٦/١٢/٧ س ١٧ ص ١٨٠٧)

٣٤٧٥ – الأجر من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به .

(الطَّعَن رقم ۲۲۷ لسنة ۳۲ ق جلسة ۱۹٦٦/۱۲/۷ س ۱۷ ص ۱۸۰۲)

٣٤٧٦ - المجادلة في تقدير الحكم لمقابل التعطيل عن الانتفاع بالعين المؤجرة واقحام قانون الاصلاح الزراعي خارج نطاقه انما هي مجادلة تنصب في الحقيقة على تقدير التعويض الذي يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه فيه .

(الطعن رقم ٩٣ نسنة ٣٤ ي جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ س ١٨ ص ١٦٥٩)

٣٤٧٧ - تغدير التمويض هو مما يمتقل به قاضى الموضوع ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة في هذا الفصوص وانه وان كان القانون لا يمنع من ان يحسب في الكسب الفائت باعتباره من عناصر التمويض ، ما كان المضرور يأمل المصول عليه من كسب الا ان ذلك مشروط بان يكون للأمل اسباب مقبولة.

(الطعن رقم ٢١ تستة ٢٧ ي جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٧ عن ٨٢٨)

۳٤٧٨ - تفاضى للموضوع متى انضخ البيع بمبب استحقاق المبيع ووجب على البائع علاوة البائع على البائع على البائع على البائع على على البائع على على على على النص مع التصنيف على الشمن أو أن يحتسب عليه الثمن بالفوائد التي يعوض بها على المشترى ما خمره وما حرم منه من الارباح المقبولة قانونا بمبب نزع الملكية والاستحقاق وليس على الفاضى أذا اجرى الفوائد التعويضية على البائع أن يتبع لحكام فوائد التأخير المشار عليها في المادة ١٢٤٤ من القانون المدنى القديم .

(الطِعن رقم ۲۰۰ تستة ۲۷ ی جلسة ۱۹۷۲/۲/۲۹ س ۲۳ ص ۲۹۱)

٣٤٧٩ - تقدير الصرر ومراءاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

> (الطعن رقم ۱۹۶۶ لسنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۸/۱۷۷) (الطعن رقم ۱۹۷۶ لسنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۷۷/۶/۸ س ۲۳ مس ۲۷۰)

• ٣٤٨ - تقدير التمويض هو من الحلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا لجبر الضرر مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملابسات في الدعوى فلا عليها أن هي قدرت التمويض الذي رأته مناسبا دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من هذه الظروف .

> (الطعن رقم ۲۲۵ آسنة ۳۲ ی جلسة ۱۹۷۷/۲/۸ س ۲۳ ص ۱۰۷۰) (الطعن رقم ۲۷۰۷ آسنة ۵۰ ی جلسة ۲۹۰/۲/۱۲)

٣٤٨٩ – تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مماثل الواقع التي يمنقل بها قاضى الموضوع ولا معقب عليه من محكمة النقش في ذلك مادام قد بين عناصر الضرر ووجه احقية طالب التعويض فيه .

(الطعن رقم ۳۷۷ لسنة ۳۸ ی جلسة ۱۹۷۳/۱/۱۵ س ۲۶ ص ۹۹۹) (الطعن رقم ۲۱۸ لسنة ۳۸ ی جلسة ۱۹۷۶/۲/۲۸ س ۲۰ ص ۳۸۹)

٣٤٨٧ - مُلفاه.

٣٤٨٣ – الغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض بتعويض الاضرار الناشئة عنه ولا تتقيد المحكمة بحكم العادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى عند قضائها بالريع لصاحب الارض المغتصبة مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الربع بمثابة تعويض .

﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٢٧٤ لَمَنَّةً ٢٨ فَي جِلْسَةً ٥/٣/٤/٢ مِن ٢٥ ص ٢١٤)

٣٤٨٤ -- لا يلتزم القاضى في تقديره التعويض عن الإثراء بلا سبب بحكم العادة
٣٣ من قانون الاصلاح الزراعي .

(الطعن رقم ٢٩٩ لمنة ٣٨ في جلسة ١٩٧٤/٣/٥ س ٢٥ من ٤٩٤)

٣٤٨٥ – الربع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار وتقدير التعويض متى قامت اسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير في خصوصه ، هو من سلطة قاضى الموضوع ولا تثريب عليه أن هو قدر

قيمة التعويض الممتحق لصاحب الارض عن حرمانه من الانتفاع بارضه بقدر الأجرة خلال المدة التي حرم فيها من هذا الانتفاع ما دام ان القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العائل الجابر المضرر الناشيء عن هذا الحرمان .

(الطعن رقم ٣٣٩ نستة ٣٩ ق جلسة ١١٠/١٠/١٠ س ٢٥ ص ١١٤٢)

٣٤٨٦ – تقدير التعريض منى قامت اسبابه ولم يكن من المقد او القانون نص يوجب انباع معايير معينة فى تقدير هو من سلطة قاضنى الموضوع بشهر رقابة من محكمة النقض .

(الطعن رقم ۱۲۱۱ لسنة ۹۹ ی جلسة ۱۹۸۵/۲۳ س ۳۵ می ۳۸۹) (الطمن ۲۰۱ ، ۲۱۳ ، ۲۱۴ لسنة ۳۱ ی جلسة ۲۸/۳/۵۷ س ۳۲ می ۹۲۸)

٣٨٧ – تقدير التعويض إذا لم يكن مقدرا في المقد أو بنص في القانون من سلطة قاضى الموضوع التامة فلا معقب عليها من محكمة النقض وبحسب المحكم أن يكون قد بين عناصر المضرر الذي يدر التعويض عنه وله في سبيل ذلك أن يستنبط القرائن المائمة من أوراق الدعوى .

(الطعين ٢٠١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ تُستَة ٢٩ بي عِلْسَة ٢/٣/٩/٩٧ س ٢٦ ص ٦٦٠)

٣٤٨٨ - وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع الا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب ن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي تفضع لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٩ه نستة ٤٠ ي جلسة ٢٠/٥/١٩٧٩ س ٢٦ من ١٠٧٨)

٣٤٨٩ – لئن كان تقدير الضرر وتحديد التعويض الجابر له هو من الحلاقات قاضى الموضوع الا ان شرط ذلك ان يكون قد اعتمد فى قضائه على اساس سليم .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٠ ي جلسة ٢٢/٥/٢٧ س ٧٧ مس ١١٥٣) _

 ٣٤٩ – الفصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه بتعويض الاضرار الناشئة عنه ولا تتقيد المحكمة بحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعي عند قضائها بالربع لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار وذلك باعتبار هذا الربع بمثابة تعويض.

(الطعن رقم ٢١٦ نستة ٤٣ ي جلسة ١٩٧٦/١١/٩ س ٢٧ ص ١٥٤٠)

١ ٩٤٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لكافة العناصر المكونة للضرر فانونا والتى يجب ان تدخل فى حساب التعويض ثم انتهى الى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عن المضررين المادى والادبى فلا يعيبه ادماجهما معا وتقدير التعويض عنهما جملة .

(الطَّمَن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٠ ي جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ س ٢٧ من ١٦٧٨) ١٣٠٩ ٣٤٩٧ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض مسألة موضوعية بستقل بها قاضى الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص بلزمه بانباع معايير معينة في خصوصه .

(الطعن رقم ۱۳۹۸ استة ۵۰ ی جاسة ۱۹۸۵/۱/۱۸) (الطعن رقم ۱۹۱۷ استة ۵۰ ی جاسة ۱۹۸۵/۵/۲۰ س ۳۵ ص ۱۳۹۱) (الطعن رقم ۲۷۰ ، ۶۸۷ استة ۳۹ ی جاسة ۱۹۷۷/۱۳/۳۰ س ۲۷ ص ۱۸۵۷)

" 49.9" - البين من ملحق العقد المؤرخ انه نص في البند الخامس منه على المند التعريض الذي تلتزم به النسركة الطاعنة وحدداه بشن شراء الجبن مما مؤداه ان تلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت مسئولية الشركة الطاعنة عن التلف الذي اصاب الجبن ما لم بالقضاء به عند ثبوت مسئولية الشركة الطاعنة عن التلف الذي اصاب الجبن ما لم مبالغا فيه واذ كان المعلمون فيه قد انتهى الى ان الشركة الطاعنة قد أخلت بالتزامها بالحفظ ولم تبدل في مبيل ذلك عناية للشخص العادي وأعتبرها مسئولة عن التعويض فانه كان يتعين عليه عند تقدير التحويض عن الجبن التالف - ان يلتزم في ذلك بالثمن الذي دفعه الاخير للحصول عليه بحماب التعويض المتفق عليه مقدما واذ خاف الحكم المطعون فيه ذلك رغم اشارته في مدوناته الى نص البند الخاص فانه كان منافضه قد اخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٩ ي جلسة ١٩٨٤/٢/١ س ٣٥ ص ٣٨٩)

\$ 4.9 ك - ولتن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان تقدير قيمة التعويض هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع الا ان مناط ذلك ان يكون هذا التقدير قائما على اسلس سائغ ومردود الى عناصره الثابتة بالاوراق ومبرراته التي يتوازن بها أساس التعويض مع العلة من قرضه بحيث ييدو متكافئا مع الضرر غير زائد عليه . لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات العكم المطعون فيه انه التزم هذا النظر وذلك بالنسبة لتقدير قيمة التعويض الادبى المقضى به لكل من المطعون ضدهما الاول والثانية فان النعى بالمبالغة في التقدير في هذا الشق من الحكم بكون على غير اساس .

(الطعن رقم ۱۱۱۱ استة ۵۰ في جلسة ۱۹۸٤/۱۱/۲۷)

٣٤٩٥ – لما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى تأييد نقدير محكمة الدرجة الاولى لمبلغ التعويض الى ان الشرف لا يقوم بمال وان اهانة الشرف لا تزول ، وان مبلغ التعويض الذى يقضى به يعتبر رمزيا فان مفلد ذلك ان الحكم المطعون

فيه وضع في اعتباره ان ما نال الطاعن من ضرر يجل عن التمويض بالمال وان حمابه وفقا لما تقضى به المادة ١٧٠ من القانون المدنى ليس بالأمر اليسير فان كان لا مناص من تقديره بما يرمز اليه به ، فان المبلغ الذى يقضى به مهما كانت قيمتة يظل رمزيا .

(الطعن رقم ۱۳۹۸ نسنة ۵۰ في جلسة ۱۹۸۰/۱/۸

٣٤٩٦ – المقرر في قضاه هذهالمحكمة ان تقدير الضرر بمراعاة الفلروف الملابمية وتحديد التمورف المبلطة الملابمية وتحديد المبلطة التقويض الجابر له هو من مماثل الواقع مما يدخل في حدود المبلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام مباثغا ومستندا التي ادلة مقبولة مستمدة من عناصر تؤدي الهم من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ۲۷۱۵ استة ۵۸ في جنسة ۲۷۱/م/۱۹۹۱) (الطعن رقم ۲۲۲۱ استة ۵۲ في جنسة ۲۱۹۸/۳/۱۹)

٣٤٩٧ — متى كانت محكمة الاستئناف قد اقتصرت على تعديل مبلغ التعويض المقضى به لا تكون مازمة بذكر الاسباب التى اقتضت هذا التعديل ويعتبر ما لم يشمله التعديل من الحكم المستأنف كأنه محكوم بتأييده فتبقى اسباب محكمة اول درجة قائمة بالنسبة له ولو خلا الحكم الاستئنافي من احالة صريحة عليها .

(الطمن رقم ۲۷۱۵ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۹۰/۵/۲۷) (الطمن رقم ۲۳۸۱ لسنة ۵۲ ق جلسة ۱۹۸۲/۲/۳۰)

٣٤٩٨ – نقدير التعويض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملابسات في الدعوى وان تمديل محكمة الاستثناف مبلغ التعويض فقط يوجب عليها نكر الاسباب التي اقتضت هذا التعديل .

(الطعن رقم ١٩٥٠ نستة ٥٦ ي جلسة ١٩٩٠/٦/٢٧)

٣٤٩٩ - إذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لايميب ان يدمج المضروبين المادي والادبي مما ويقدر التعويض بغير تخصيص لمقداره عن كل من المخروبين المادي والادبي مما ويقدر التعويض بهير تخصيص لمقدار عن كل من الا ذلك لا يحول دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهي ان كل عنصرين من هذين العنصيد مقدار التعويض ومن ثم إذا استأنف المحكوم ضده حكما يقضى بالزامه بلداء تعويض عن اضرارا ملاية وادبية ولم يكن هذا الحكم قد هدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ورأت محكمة الاستثناف عدم الاحقية في التعويض بالنمية لاحد هذين المنصرين فقد وجب عليها عندئذ ان تخصم ما يقابل هذا العنصر من المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف.

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥٦ في طسة ٢٠/١/١٩٩٠)

• • • • • مفاد ما نصت عليه المانتان ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و الم ١٠٢ من قانون الانبات و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للاسلس ونسبته الى فاعله فإذا فسلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها وينعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائية على المسابق لم وإذا كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على الساسه هو بذاته الذي نشأ عنه التلف الخيات فإن المحكمة اليه المطعون ضده الأول في المطالبة بالتعويض عن هذه التلفيات فإن المحكم الجنائية بالملكور اذ قضى بادائه الطاعن لثبوت الخطأ في جانبه يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون المسابق المعادي بهذا الفعل المكون ونسبته الى فاعله ويحوز في شأن هذه المعكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه وإذ أمام المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه وإذ المتارة المتحرة المتلاقة وكون قد اختار المتحرة المتارة وكون قد اختار المتحرة المتارة وقائدة وكون قد اختار صحيح القانون .

(الطعن رقم ۱۹۱۴ استة ۵۰ ق جلسة ۱۹۹۱/۱۹۹۱)

٩ • ٣٥ – المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تقدير التعويض هو من اطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسبا مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملابسات في الدعوى فلا عليها ان هي قدرت التعويض الذي رأته مناسبا دون ان تبين او ترد على ما أثاره الطاعن من ظروف وانه اذا لم يكن التعويض مقدرا بالاتفاق لو بنص في القانون فإن لمحكمة الموضوع السلطة الثامة في تقديره دون رقابة عليها من محكمة النقض ويحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه .

(الطعن رقم ۱۹۱۱ نسنة ۱۰ ق جنسة ۱۹۹۱/۰/۱ المفرع الثالث عشر الفوائد والتعويض :

٣٥٠٢ – يبين من الاعمال التحضيرية للمادة ٢٧٦ من القانون المدنى ان المشرع قصد من ايراد عبارة و وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، المذكورة في هذه المادة منع سريان الفوائد المنصوص عليها فيها على التمويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية بها . واذ كان يبين من الحكم المطمون فيه

انه قسى بالمبلغ المحكوم به للطاعنة على اسلس انه تمويض تستحقه عن الغمارة التى لحقت بها بسبب نقصير المطعون عليهما المدم استلامها بذرة النقاوى التى كانت لدى الطاعنة فى الميعاد المناسب – فإن يكون قد اقام النزام المطعون عليهما بذلك المبنغ على اساس المسئولية عن العمل غير المشروع وهو الاساس الصحيح الواجب إقامة مسئوليتهما عليه ويكون قضاؤه بالفوائد من تاريخ صدوره غير مخالف للقانون.

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ س ١٤٣٣ ص ١١٣٩)

٣٠٠٣ – مقاد نص المادة ٢٧٦ من القانون المدنى والاعمال التحصيرية لهذه المادة عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلم المقدار وقت رفع الدعوى كالتمويض عن العمل غير المشروع و والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار ان يكون تحديد مقداره قائما على أمس ثابنة لا يكون محها القضاء سلطة رحبة في التقدير و وعدم جواز القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة التمويض عن العمل غير المشروع يقتضي تطبيق العكم ذاته على التعويض المستحق من عدم تنفيذ الالتزام بمعناه الدقيق ايا كان مصدره كلما كان تقدير التمويض غن ناجع ملكية ارضه للمنفقة العامة هو مما يضضع لملطة القاضي التقديرية المباحث عن نزع ملكية ارضه للمنفقة العامة هو مما يضضع لملطة القاضي التقديرية البلحة ، فإن تحديد الطاعن لما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي قصده القانون وانما يصدق عليه هذا الوصف بصدور المكم النهائي في الدعوى باعتبار انه الناريخ الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ١٩٥٠)

\$ • 90 - مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدنى انه يشترط للحكم بالتمويض التكميلي بالإضافة الى الفوائد ان يقيم الدائن الدليل على تتوفر امرين لولهما حدوث ضرر استثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه وثانيها سواه نية المدين بان يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه وهر عالم بما يحدثه ذلك لدائنه من الضرر .

(الطعنان رقم ٧٠٠ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٧١/١٢/٣٠ س ٧٧ ص ١٨٥٧)

• ٣٥٠٥ - التعريض المطلوب عن الخطأ التقصيرى او التعدى اذا كان مما يرجع فيه الى تقدير القاضى فإنه لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى قصده المشرح في المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وانما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

القرع الرابع عشر من قضاء الدائرة الجنائية

٣٥٠٦ - إن المعاش الخاص المقرر الرجال الجيش بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ أمنة ١٩٣٠ عند إصابتهم بعمل العدو أو بسبب حوادث في وقائع حريبة او في مأموريات أمروا بهالا بخل فيه للتعويض الذي يمتحقه صاحب المعاش قبل من يكون قد سبب له الاصابة عن عمد أو تقصير منه، وذلك لاختلاف الاساس القانوني للاستحقاق في المعاش وفي التعويض . اذ المعاش مقرر به بقانون خاص ملحوظ فيه ما تقتضيه طبيعة الاعمال العسكرية من الاستهداف للمخاطر وبذل التضحيات في سبيل غاية اشرف من الغايات فهو بهذا الاعتبار - فيما يزيد على ما يستحقه المصاب على اساس مدة خدمته وما استقطع من راتبه - ليس الا مجرد منحة مبعثها التقدير لمن أقدم على تحمل التضحيات في خدمة بلده دون التفات الى مصدر هذه التضمحيات ان كان فعلا مستوجبا لمساءلة لحد عنه او كان غير ذلك مما لا يمكن ان يسأل عنه احد ، اما التعويض فالمرجع فيه الى القانون العلم الذي يوجب على كل من تمبب بفعله في ضرر غيره أن يعوضه عن هذا الضرر جزاء تقصيره فيما وقع منه ، وتقديره موكول القاضي يزنه على اعتبار ما خسره المضرور وما فات عليه من فائدة بخلاف المعاش لم يلاحظ فيه ان يكون تعويضا عن الاضرار الناشئة عن اصابات فإن الاصابة اذا كانت ناشئة عن فعل مستوجب لمساءلة فاعله مدنيا فلا يجوز ان يحسب للمعاش حساب في تقدير التعريض المقتضى دفعه عنها للمصاب ولو كانت الحكومة هي المازمة بالتعويض مهما كانت صفتها في ذلك ولا يصح اذن في هذا الصند القول بأن أعطاء التعويض عن الأصابة مع ربط المعاش من أجلها فيه جمع بين تعويضين عن ضرر واحد.

(الطعن رقم ٧٠ اسلة ١٧ ي جلسة ١٩٤١/١٢/٨)

٧٠٠٧ - إن المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لاحد موظفيها طبقا لقانون المعاشات رقم ٥ لمنة ١٩٢٩ كتعويض عن الاصابة التي لحقته وأقعدته عن مواصلة العمل في خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر المضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لاحكام القانون المدنى لذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ تمال عنه الحكومة الا انه لا يصع للمضرور أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متحدان في الفاية وهي جبر الضرر جبرا متكافئا له ولا يجوز أن يزيد عليه .

(الطمن رقم ۱۲۰۷ استة ۲۶ ق جلسة ۲۳/۳/۱۹۹۹)

٩٠٠٣ - أن تقدير حصة كل ممن اشتركوا في إحداث الضرر يجب - بحسب الاصل - ان يكون المناط فيه مبلغ جسامة الخطأ الذي ساهم به فيما اصباب المضرور من ضرر اذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الاخطار على هذا الاساس. اما اذا كان ذلك ممتنط فاته لا يكون ثمة من سبيل الا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذي تسبيرا فيه.

(الطعن رقم ۱۰۷۲ استة ۱۱ في جلسة ۱۹٤١/٥/۱۹)

٩ • ٣٥ - إن الممول عليه ادى جمهرة علماء القانون ان الضرر المادى والضرر الادبى موان في ايجاب التعويض لمن اصاصبه شيء منهما وأنه اذا كان الضرر الادبى متعذر التقويم خلافا للضرر المادى فكلاهما خاضع في التقوير لملطان المحكمة .

فمتى رأت فى حالة معينة ان الضرر الأدبى يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الاذعان لرأيها ، إذ لا شك فى ان التعويض المادى يساعد ولو بقدر على تخفيف الالم عن نفس المضرور .

(الطعن رقم ۲۴۰۰ نستة ۲ ي جلسة ۱۹۳۲/۱۱/۷)

• ٣٥١ – إنما يطلبه المدعون بالحق المدنى من التعويض عما اصابهم من التعويض عما اصابهم من النظر بسبب الجرائم الواقعة على نويهم وما تقضى به المحاكم من ذلك لا ينظر فيه البنة الى ما سبق ان قدره هؤلاء لدى لجنة الاعفاء بل العبرة فيه هى بالطلبات الختامية امام محكمة الموضوع ولا ينظر في تقدير هذا التويض الى أنصباء طالبيه في العيراث ، بل المعول عليه في ذلك هو ما اصاب كلا منهم من الضرر المادى والأدبى ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما تقدره من ذلك في حدود الطلبات الختامية التي شعت لها .

(الطعن رقم ۱۴۰۳ استة ٦ ي جلسة ١٤/٥/١٩٣١-)

1019 – ما دامت المحكمة قد ادانت المتهم في أنه تسبب في قتل المجنى عليه فذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة المطالبة بالتعويض عنه وتقدير التعويض من ملطة محكمة الموضوع واذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قليمة مالية فان المحكمة تقضى بما تراه متاسبا وقتا لما تتبينه من مختلف عناصر الدعوى ومتى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها فيه امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٣ في طسة ١٩٤٣/٣/١)

٣٩١٢ – متى ما اثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها أن تقدر التعويض الذى نراه بنفسها ولا يتحتم عليها أن تمتعين بخبير في كل الاحوال أذا هي لم تر الاستعانة به ، وتقديرها هذا موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ۱۱۹۸ استة ۱۷ ي جلسة ۱۹۶۷/۱۱/۱۰)

٣٥١٣ — اذا كان الظاهر مما أورده الحكم ان المحكمة قد راعت في تقدير التمويض الذي قضبت به على المتهم جسامة الضرية التي انت الى كمر ساق المجنى عليه (ضابط بوليس) ودعت انتقاه الى عمل اقل شأنا من عمله الاول ، كما راعت المصاريف التي انفقها في العلاج فليس في هذا اي خطأ . واذ كانت هي قد قالت في حكمها و انها راعت في تقدير التمويض ان يكون مواسيا طالما انها لا تستطيع أن تجمله أسيا ، فذلك ليس معناه انها قصنت ان تعطى المحنى عليه تعويضا عن ضرر ولم يكن محققا بالفعل، بل الظاهر أنها قصنت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتمويض الى ما بجمله معناويا للضرر الحقيقي الذي اصاب المجنى عليه فانها تراعى في تقديره ان يكون بحيث بخفف عنه ما قاساه من الام وما اصابه من اضرار مادية وابيية بسبب الاصابة، ولا تثريب عليها في شيء من ذلك.

(الطعن رقم ۱۳۱۸ استة ۱۰ في جلسة ۱۹۴۰/۱۰/۱۹

\$ 401 – إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغا على مبيل التعويض عما اصاب ابنه القاصر من ضرر بمبب جنايتي هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المنهم . ولم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجريمتين فان المحكمة اذا رأت ان جناية هتك العرض هي التي ثبتت وان التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنمبة للضرر الناشيء عنها ، لا تكون مخطئة اذا ما قضت بالمبلغ المطلوب .

(نطعن رقم ۱۹۹۰ نستة ۱۶ في جنسة ۱۹۴۰/۱۱/۲۰)

9010 - إنه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور من الفمل الضار ولا يصبح ان يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه او درجة غناه ، كان ادخال المحكمة جمامة الخطأ ويمار المسئول عنه في العناصر الذي راعتها عند تقدير التمويض عينا يستوجب نقض الحكم اذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقضي فيه بما تراه مناصبا وفقا لما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى بحيث اذا ما استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه الا أنه اذا ما اقحمت المحكمة في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عند تقديره فأن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفا للقانون ويكون لمحكمة النقض ان تممل على تصحيحه فتستبعد من التعويض المقضى به ما ترى ان محكمة الموضوع تما دخلته في تقديره على ذلك الاساس الخاطيء .

(الطعن رقم ١٩١١ استة ١٨ ي جلسة ١٩٤٨/١٢/٢)

٣٩٩٦ - متى كان تقدير النمويض عن الضرر المدعى غير محتاج الى عناصر متصلة بموضوع الدعوى مما يجب ان تمحصه محكمة الموضوع كان لمحكمة النقس حق هذا التقدير.

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ١٩ ي جلسة ١٩٤٩/١٧/١٧)

القصسل الرابع

اختصاص القاضى الجنائى الاستثنائى فى دعاوى التعويض عن ارتكاب جنحة أو مخالفة

٣٥١٧ - يكفى لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم فى دعاوى التعويض عن الضرر الناشىء عن رتكاب جنحة او مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجزيمة ، واختصاصها هذا ينعقد ولا يعنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلا أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائى .

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٠ تي جلسة ١١٠/١١/١٧ س ١١ ص ٧٠٠)

4010 - القول بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة 21 من قانون المرافعات في خصوص دعاوى التعويض عن الضرر الناشيء عن ارتكاب جنعة أو مخالفة لا ينطبق إلا في شأن من نسبت الله المخالفة أو الجنعة مردود بان طلب التعويض لا يتغير وصفه والدعوى به - على المتهم أو من مسئول عنه أو عليهم معا - هي دعوى تعويض عن ضرر ناشيء عن ارتكاب جنعة أو مخالفة في جميع الإحوال ومن ثم تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فيها مهما تكن قيمة الدعوى والقول بغير نلك بنبى عليه تقطيع أوصال الطلب الواحد وتوزيعه بين مختلف المحاكم.

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ س ١١ ص ٩٧٠)

9014 - إذا كان الضرر المطلوب تعويضه في دعوى المطعون عليهم الثلاثة الاول ناشئا عن أتلاف سيارتهم أو هي واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة أتلاف المنقول باهمال (11) ، فإن القعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر وانما ظرفا ومناسبة له، ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية إذ قضت في موضوع الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها لأن شرط اختصاصها ان يكن التعويض ناشئا عن فعل يعتبر طبقا لقواعد القانون الجنائي جندة أو مخالفة .

(الطعن رقم ١٤٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ س ١١ عن ٧٠٠)

⁽١) قبل تمديل القانون وتجريم هذا الفعل .

القصل الخامس

دعوى التعويض

• ٣٥٢ – لما كان نص المادة ٧ من القانون رقم ١٤٨ لمنة ١٩٤٤ عاما مانعا من قبول الدعوى التي ترفع بمبيب تطبيق احكامه ويحول دون ممناعلة الحكومة فإن دعوى التعويض التي ترفع بمبيب تطبيق احكام هذا القانون وانقاص معاش موظف كان قد ترك خدمة الحكومة ، هذه الدعوى نكون غير مقبولة.

(الطعن رقم ۲۲۹ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۵۱/۲/۹ س ۷ ص ۱۹۸)

۱ ۴۵۲۱ – الدعوى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن ان تكون دعوى مسئولية عادية اساسها الفعل الضار فيحق لكل من اصابه ضرر من المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تعويض ما أصابه من ضرر من جرائها على كل من شارك في احداث هذا الضرر متى توافرت شروط تلك الدعوى وهى الخطأ والضرر ورابطة السببية بين النطأ والضرر .

(الطعن رقم ٢٣٦ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٢/١/١٤ س ٧ ص ٧٢٣)

عن كونها دعوى يهدف بها الى تعويضه عما اصابه من الضرر الناشىء عن مخالفة عن كونها دعوى يهدف بها الى تعويضه عما اصابه من الضرر الناشىء عن مخالفة القانون باحالته على المعاش قبل الأوان وبغير حق فاتجه فى شعلر منها الى تقدير التعويض بمبلغ معين من النقود على اساس ما فانه من مرتب الرتب التى حرم من الترقية اليها بسبب احالته على المعاش على ما يقضى به القانون واتجه فى شعلره الاخر الى طلب تعويض ما اصابه من ضرر بسبب عدم ريط معاشه على اساس الرتبة التي كان يجدب أن يرقى اليها لو أنه بقى فى الخدمة فان الدعوى بهذه المثلبة لا تندرج تحت حكم المادة ٢٦ من العرصوم بقانون رقم ٥٩ لمنة ١٩٣٠ بالمعاشات المسكرية التي لا تعنى معوى المنازعات الخاصة بربط المعاش على مقتضى القواعد المامة المقوط الحق فى رفع الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٣ تي جنسة ١٩٥٧/٥/٣٠ س ٨ ص ٥٥٤)

٣٥٢٣ – القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ويراءة المتهم بلحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة الى المحكمة المدنية لما يستلزمه الفصل فيها من اجراءات تحقيق طويلة هو قضاء ضمني بأن تلك التعويضات هي تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية .

(الطعن رقم ٧٩ سنة ٣٧ ي جلسة -١٩٧٢/١/٢٠ س ٢٣ ص ٩٧ }

2 70 7 - إذ كانت الطاعنة لم تستأنف الحكم القاضى بااز لمها بأن تدفع للمطعون ضده قرشا واحد كنعوبض رمزى ، وإنما استأنفه المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبلغ التعويض وهذا هو الذي كان مطروحا على محكمة الاستثناف دون غيره ، فأن نلك الحكم يكون قد حاز حجية الشيء المقضى به في ثبوت أركان المسئولية عن المعلى غير المشروع مما يمتنع معه على الطاعنة أن تتممك بانها لم تقصد الإضرار بالمطعون ضده شخصها .

(الطعن رقم ٣٣٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٣/٤/ س ٣٣ ص ٢٧٠)

9 ٣٠ ٣ - يتمين على محكمة الموضوع في كل حال ان تقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض عما اصابه من ضرر قبل من احدثه او تسبب فيه انما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبيعة المسئولية التي استند اليها المضرور في تأييد طلبه ، أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك لان هذا الاستناد يعتبر من ومائل الدفاع في دعوى التعويض التي يتعين على محكمة الموضوع ان تأخذ منها ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عليها ، وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ولا يعد ذلك منها تغييراً للمبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه من تلقاء نضها .

(الطعن رقم ٨٩ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ س ٢٤ ص ١٢٤٣)

٣٥٢٦ – إذ كانت محكمة الموضوع قد طبقت خطأ احكام المسئولية التقسيرية دون قواعد المسئولية الناطبيق ، فانه يجوز لمن تكون له مصلحة من الخصوم في إعمال هذه القواعد ان يطعن في الحكم بطريق النقض على اساس مخالفته للقانون ، ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع الى وجوب تطبيق تلك القواعد لالتزامها هي باعمال احكامها من تلقاء نفسها ، ولا يعتبر النعي على الحكم بذلك ابداء لسبب جديد مما لا تجوز إثارته لأول مرة امام محكمة النقض نلك ان تحديد طبيعة المسئولية التي يتولد عنها حق المصرور في طلب التعويض يعتبر مطروحا على محكمة الموضوع ، ولو لم تتناوله بالبحث فعلا .

(الطعن رقم ٨٩ سنة ٣٨ ق جنسة ١٩٧٣/١٢/١١ س ٢٤ من ١٢٤٣)

۳۹۷۷ – مؤدى حكم المادة ٥٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٤٠٦ من القانون المدنى المطابقة لنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم المادد فى المواد الجنائية لا تكون له حجية فى الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين

الجنائية والمعنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله وان الحكم الجنائي السائد بالبراءة اذا كان مبنيا على ان الفعل لا يعاقب عليه القانن سواء كان نلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر قإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه امام المحكمة المدنية وبالتالى فإنه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما اذا كان هذا الفعل مع نجرده من صفة الجريمة ، قد نشأ عنه ضرر يصح ان يكون اساسا للتعويض .

(الطعن رقم ١١٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ س ٢٥ ص ٧٧٩)

للمحكمة الجنائية لأن هذا الفعل غير مؤثم قانونا (١) ، كما انها اذا وفعت المحكمة الجنائية لأن هذا الفعل غير مؤثم قانونا (١) ، كما انها اذا وفعت المحكمة المدنية كان مصيرها الحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية ، ولازما المفصل في كليهما فيتحتم اذلك على المحكمة المدنية ان توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل في تلك الممائلة من المحكمة الجنائية عملا بما تقضى به المادة ١٠٤ من القانون الاثبات من وجوب نقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم كان فصله فيها صروريا وما نقضى به المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية من ان ما يفصل فيها الحكم الجنائي فيها يتعلق بوقوع الجريمة ونمبتها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا .

(الطعن رقم ۲۷۶ سنة ۲۹ في جلسة ۱۹۷۰/۱/۲۳ س ۲۱ من ۲۲۲)

٩ ٣ ٩ ٣ -- الحكم برفض طلب التمويض المؤقت في الادعاء المدنى امام المحكمة الجنائية تأسيما على عدم توافر شروط المسئولية التقسيرية بحوز حجية تمننع معها المطالبة باى تعويض أخر على ذات الاساس لان هذا الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة في الموضوع.

(الطعن رقم ۲۸۷ سنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۷۷/۱/۲۸ س ۲۸ مس ۲۵۲۴)

• ٣٥٣ – مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٢٠١ من قانون الاثبات ان الحكم الجنائى نقتصر حجيته امام المحاكم المدنية على الممائل الني كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهى خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ومن ثم فإن استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالادانة ذلك ان تقرير الحكم قيام هذه

⁽۱) قبل تجريم هذ الفعل

المساهمة من المجنى عليه ونفيها لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى والقاضى غير مازم ببيان الاسباب التي من اجلها قدر عقوبة معينة طالما المدنى يستطيع أن يؤكد دائما أن المنصر نشأ عن فعل الفتهم وحده دون غيره وأن يلزم بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرز أن المجنى عليه أو الفير قد ساهما في احداث الضرر كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الفير قد أسهم في احداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي ثمة خطأ في جانبه يراعى ذلك في تقدير التعويض إعمالاً للمادة ٢١٦ من القانون المدنى الذي تنص على انه و يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو الا يحكم بتعويض ما أذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه .

(الطعن رقم ٤٩٩ نستة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١ س ٣٨ ص ١٧٣٨)

٣٥٣١ – اذ كان الطاعن بصغه ليس مدينا متضامنا مع تابعه ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بمنقوط الدعوى بالتقادم ، كما ان واقعة النزاع ليست من ضمن حالات عدم القابلية لتجزئة المنصوص عليها قانونا ولم يوجب القانون اختصام التابع والمتبوع معا في دعوى التعويض عن العمل غير المشروع فإنه لا تتربب على الحكم المطعون فيه إذا التفت عن ادخال التابع المدخل امام المحكمة اول درجة .

(الطعن رقم ٩٧٤ لمسنة ٤٥ في جلسة ١٩٨١/١١/١٢ س ٣٧ ص ٢٠٣١)

٣٩٣٧ – من المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – ألا تكون للاحكام حجبة الا اذا نوافرت في الحق المدعى به شروط ثلاثة اتحاد الخصوم وحددة المحكام حجبة الا اذا نوافرت في الحق المدعى به شروط ثلاثة اتحاد الخصوم وحددة الموضوع والمحل والمبب ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون الممائلة المقضى فيها ممائلة اسامية لا تتغير ويشرط ن يكون الطرفان قد ناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيها يدعيه بالدعوى اللفنية – لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم السائد في الدعوى مى ... قد رقم المؤيد بالاستثناف رقم ... ان المدعية وفي هذه الدعوى هي ... قد اقامتها ضد المطعون ضده والطاعنة وطلبت فيها الحكم بالزامهما متضامنين تيجة خطأ المطعون ضده وإعمالا لنص المادة ١٣٠ منفي وأساس مسئولية الطاعنة خطأها عن عمل تابعها بالمادة ١٧٤ منفي أما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع عن عمل تابعها بالمادة ١٧٤ منفي أما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع بها المنبرع وهو في حكم الكفيل المتضمن على تابعه عند وفاته للمضرور وبالتالى فإن الدعويين يختلفان في الخصوم والمبب .

٣٩٣٣ – إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه الم محكمة أول درجة مطالب بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتعويض وبعد أن قدم الخبير المنتدب تقريره طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مؤقتا وقد اجابته محكمة أول درجة الى طلبه هذا فأقام استئناف فرعيا مطالبا زيادة مقدار النعويض الى الم٧٢٤,٧٠٢ جنيه ، فلا مراء في أن طلب هذه الزيادة يعتبر طلبا جديدا ذلك أن التعويضات التي اجازت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المطالبة بريادتها استثناء أمام محكمة الاستثناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يدر زيادتها عما صدرت به في الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة نتيجة نقافم الاضرارة المطالبة بها الطفرة (قلطانة بها الطفرة عليها ما يدر وعليها المبررة المطالبة بها 1840 من ١٩٨٤)

٣٥٣٤ - لما كان الثابت من الحكم الاستثنافي السابق ان محكمة الاستثناف قضت في الاستئناف المقابل من المطعون ضدهما الاولين بطلب زيادة التعويض برفضه وهو قضاء عليهما لمصلحة الطاعنين لم يطعن عليه بالنقض فيحز حجية الأمر المقضى فيه ، كما قضت في الاستثنافين الأصليين المرفوعين من الطاعنين بتعديل التعويض المحكوم عليهم به بالتضامن فيما بينهم بانقاصه من ٢٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠ جنيه وهو ايضا قضاء على المطعون ضدهما الاولين لمصلحة الطاعنين ثم يطعن عليه بالنقض فيحوز حجية الامر المقضى كما أن الطعن بالنقض السابق المرفوع من الطاعن في الطعن الاول الماثل كان في خصوص مسئوليته عما حكم عليه به من تعويض تحدد مقداره بمبلغ ٧٠٠ جنيه وقد نقض في خصوص تقادم المسئولية وتقدير التعويض بمبلغ ٧٠٠ جنيه ولا يتعداه الى زيادة في تقدير التعويض المناسب للضرر الذي قدرته مجكمة الاستئناف بمبلغ ٧٠٠ جنيه ورفضت ما زاد عليه لمصلحة الطاعنين على المطعون ضدهما الاولين بقضاء لم يطعن فيه المحكوم عليهم (الطاعنون) ولم يك مطروحا على محكمة النقض في الطعن السابق ولا مترتبا على نقض الحكم في رفض الدفع بالتقادم لما كان نلك وكانت محكمة الاحالة قد انتهت بالحكم المطعون فيه الى رفض الدفع بالتقادم والى ثبوت مسئولية الطاعنين المترتبة على نقض الحكم السابق قيما قضى به من رفض الدفع بالتقادم فإنه ما كان لها ان تتجاوز الحد الأعلى لمقدار التعويض الذي تحدد بقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى .

(الطعنان رقم ٤٠٨/٢٩٦ نسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١/٣٣ س ٣٤ ص ٢٨٢)

۴۵۳٥ – إذ كانت مسئولية المطعون ضدهم عن تعويض الطاعن عن اصابته الناشئة عن حادث وقع من السيارة المملوكة للمطعون ضدهما الثالث والرابع بقيادة ۱۳۷۳ المطعون ضده الثانى هى نضبها موضوع التأمين المعقود بين المطعون ضده الأول المؤمن لديه والمطعون ضدهما الثانى والثالث كمؤمن لهما تأمينا يضطى هذه المسئولية مما يجعل الموضوع المحكوم عليهم فيه بالحكم الابتدائى موضوعا واحدا لا يقبل التجزئة فإن قعود المطعون ضدهم من الثانى الى الرابع عن استثنافه وقوات ميعاد الامتئناف بالنسبة لهم لا يؤثر على شكل الاستئناف المرفوع صحيحا من المطعون ضدها الأولى ولما كانت هذه الأخيرة قد اختصمت فيه المطعون ضدهم المذكورين فإنهم يعتبرون اطرافا فيه ويستفيدون من الحكم الصادر لزمياتهم المطعون ضدها الأولى ، كما وان الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٦٨ من قانون المرافعات سائفة الذكر صريحة فى أن كلا من الضامن وطالب الضمان يستقيد من العلم المرفوع من ايهما في الدعوى الأصلية إذا انحد داعهما فيها ، ولما كانت المطعون ضدها الأولى صامنة متضامنان مع المطعون ضده الاخير في مسئوليتهما عن الحادث وهما بدورهما متضامنان مع المطعون ضده الاخير في الانتزام بها فإن المطعون ضده الاخير والثالث يستقيدون من الحكم الصادر المطعون ضده الاخير المتعدد وهو تخفيض التعويض الى الحد المناسب المادة الداسة الماسات النصاط النانون المناسب المناسبة الم

(الطعن رقم ۱۳۰۹ نستة ٤٩ في جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧ س ٣٤ ص ٨٨٠)

" " " اذ كان يبين من الحكم الابتدائي الذي لحال اليه الحكم المطعون فيه انه عرض لكافة العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب ان تدخل في حماب التعويض ثم انتهى الى تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض عنها جملة وكان الحكم المطعون فيه اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به فإن وجوب التسبيب لا ينصب إلا على الجزء الذي شمله التعديل فقط ويعتبر الجزء بتأبيده لم يشمله وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كأنه محكوم بتأبيده وبقى امباب حكم محكمة أول دحة قائمة .

(الطعن رقم ۸۰۷ نستة ۵۰ ي جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۸ س ۳۶ مس ۱۷۷۹)

۳۵۳۷ – الحكم بالتعويض المؤقت – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – متى حاز قوة الأمر المقضى وان لم يحدد الضرر فى مداه أو التعويض فى مقداره – يحيط بالمسئولية التقصيرية فى مختلف عناصرها ويرسى دين التعويض فى أصله ومبناه مما تقدم بين الخصوم حجيته إذ بها تستقر المساحلة وتتأكد الدينونه أيجابا وسلبا ولا يسوخ فى صحيح النظر ان يقصر الدين الذى ارساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمز اودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين استكمالا له وتعيينا لمقداره فهى بهذه المئابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى فهات عفوانا للحقيقة .

١٣٧٤ (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠٠ في جنسة ٢٩/٤/٤/١٩ س ٣٠ ص ١١٣٠)

٣٥٣٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على تعديل التعويض المقضى به فلا يكون مازما إلا بنكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل وما عدا يعتبر مؤيدا وتبقى اسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٠ في جلسة ٢٠/٥/١٩٨٤ س ٣٥ من ١٣٦١)

٣٥٣٩ - استخلاص علم المضرور يعدوث الضرر والشخص المسئول عنه هو من المماثل المتعلقة بالواقع والتي يمتقل بها قاضي الموضوع الا أن لمحكمة النقض ان تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها ان تؤدى عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها . (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ س ٣٥ ص ١٤٢٦)

• ٣٥٤ - مفاد ما نصت عليه المائنان ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المننية امام المحكمة المننية متى كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل ونسبيته الى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية ان تعيد بحثها ويتعين عليها ان تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن يتهمة الاصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وان المحكمة قضت بادانته وصار هذا الحكم باتا ، واذ كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوي الجنائية على اساسه هو بذاته الذي نشأ عنه اتلاف السيارة - والذي يستند اليه المطعون الاول في المطالبة بالتعويض عن هذه التلفيات فان الحكم الجنائي المذكور أذ قضى بادانة الطاعن لثبوت الخطأ في جانبه يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأمياس المشترك بين الدعوبين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ويحوز في شأن هذه المسألة المشتركة حجية الشيء المحكوم فيه امام المحكمة المدنية وتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها ان تخالفه او تعيد بحثه واذ اعتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الجنائي في هذا الخصوص فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضعى النعي عليه بهذا السبب على غير اساس.

(الطعن رقم ١٩١٤ نسنة ٥٦ ق جنسة ١٩٩١/٥/١)

تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع

 ١٩٥٤ - عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولا خمسة حيث خص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلا عنوانه العمل غير المشروع ثم قسم 1770

هذا الفصل الى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثاني للمسئولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسئولية عن عن الاشياء مما مفاده ان احكام العمل غير المشروع تنطبق على انواع المسئولية الثلاث . وإذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسئولية المدنية فقد أورد نص المادة ١٧٢ من لقانون المدني عاما منبسطا على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، واللفظ متى ورد عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومه واثبات حكمه قطعا لجميع افراده ومن ثم تتقادم دعوى الممئولية عنَ العمل الشخصيي ودعوى المسئولية عن الاشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم في المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول فانونا عنه ولا يؤثر في ذلك كون المسئولية الاولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي تترتب عليه المسئولية والتي لا يتأثر تقادم دعواها يطريقة إثبات الخطأ فيها، ولا وجه للتحدي بورود نص المادة ١٧٢ في موضعها من مواد المسئولية عن الأعمال الشحصية للقول بقصره على تقايم دعوى تلك المسئولية اذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لاحكام العمل غير المشروع عرض لها في قسمين رئيسين أفرد أولهما للمسئولية عن الاعمال الشحصية مضمنا إياه القواعد العامة للمسئولية ومنها النقادم وأفرد ثانيهما لأحوال المسئولية عن عمل الغير والممئولية الناشئة عن الاشياء ولا مراء في ان القواعد العامة تنطيق على جميع انواع المسئولية .

(الطعن رقم ٧ نسنة ٣٠ ق جنسة ١٩٦٤/١١/٥ س ٩٠ ص ٢٠٠٧)

و تصقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقشاء ثلاث منها بأنه البوم الذي علم فيه المصرور بحدوث النسرر ويشخص المسئول عنه و تسقط هذه الدعوى البوم الذي علم فيه المصرور بحدوث الضرر ويشخص المسئول عنه و تسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمص عشرة مننة من يوم وقوع العمل غير المشروع و فان المراد في كل حال بانقضاء خمص عشرة مننة من يوم هذا التصرو وبشخص الدينوي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاه ثلاث منوات من يوم هذا العلم ينطوى على ننازل المصرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته معا بيستتبع مقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المصرور وترتيب حكم المقوط في حالة العلم الظنى الذي لا يحيط بوقوع الصرر او المخص المسئول عنه (١) – واستظهار الحقيقة في العلم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى. (الطعن رقم ١٩١٧)

^()) نقض ۱۹۱۸/۱/۱ - الطعن ۷۳۱ سنة ۲۳ ق مج المكتب القني لسنة ۱۷ رقم ۱۹۰ ص ۱۱۷۰

٣٥٤٣ - دعوى التعويض عن اخلال رب العمل بالنزامه بدفع الأجور هي من الدعارى الناشئة عن عقد العمل وتخضع لحكم المادة ١٩٨ من القانون المدنى ولا المحل للتحدى في هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع لأن المادة ١٩٨ مسالفة الذكر تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٧ من القانون المدنى التي تقضى بأن تتقادم دعوى التعويض النائمئة عن العمل غير المشروع بعضى ثلاث منوات من اليوم الذي يعلم فيه المصرور ومحدثه أو بمضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع.

(الطعن رقم ٤٦٢ اسنة ٣٥ في جنسة ١٩٧٢/١/١٩ س ٢٣ ص ٦٧)

\$ 90.4 – المراد بالعام ببدء مريان التقادم الثلاثي المستحدث بنص المادة ١٧٧ من القانون المدني هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث منوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقانون .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/٥/٥/١ س ٢٦ ص ١٠١٧)

عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المصرور بالضرر الحادث وشخص من احدثه فإذا لم يعلم بذلك فان تلك الدعوى المصرور بالضرر الحادث وشخص من احدثه فإذا لم يعلم بذلك فان تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع ، وإذا علم المصرور ومحدثه وكان العمل الصار يستتبع قيام دعوى جنائية آلى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بمقوط الدعوى الجنائية فإذا كانت الدعوى الجنائية ألم جانب الدعوى المدنية وإذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت في المريان من اليوم الذي علم فيه المصرور بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ولم يشأ المصرور ان يطالب بالتعويض المدني امام المحكمة الجنائية ولا يعود التقادم الثلاثي إلى المريان الإ عند صدور الحكم النهائي المحاكمة الجنائية أو عند انتهاء المحاكمة لأي سبب لخر ويكون للمصرور بعد ذلك وقبل ان كتمل مدة التقادم الثلاثي ال مدنية بالتعويض الما المحاكم المدنية بالتعويض الما المحاكم المدنية التكام مدة التقادم الثلاثي ال يعود المدنية بالتعويض الما المحاكم المدنية .

⁽ الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ س ٢٦ ص ١٠٦٨)

7051 - لتن كان استخلاص علم المصرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسئل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضى الموضوع الا المحكمة النقض ان تبسط رقابتها متى كانت الإسباب التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها ان تؤدى عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ، ٥ اسنة ٣٩ ق وطسة ١٩٧١/١٧ من ٧٧ ص ١٩٤٧)

٧٥٤٧ – يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا فلا تحد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه للتقادم الا فى خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تفاير الحقان أو تفاير مصدرهما فالطلب الحاصل باحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الاخر .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤ س ٢٧ ص ١٧٤٩)

٣٥٤٨ – تنص المادة ١/١٧٧ من القانون المعنى على انه و تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر بالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، مما مفاده أن المناط في بدء سريان مدة التقادم طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه لا باليوم الذي تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائية .

(الطعن رقم ٤٣٢ اسنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤ س ٢٧ ص ١٧٤١)

9019 - النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أنه
تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء
المقد ... يدل على ان المشرع اخضع لهذا التقادم الحولى الخاص الدعاوى الناشئة
عن عقد العمل فقط اما التعويض عن اصابات العمل وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩
لمنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل فليس ناشئا عن عقد العمل بل هو تعويض قانوني
رسم الشارع معالمه ووضع له معياراً يدور ويتحرك مع الاجر والاصابة وما ينجم
عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم .

(الطعن رقم ۱۸۸ نسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/٢/٢٧ س ٢٨ عن ٧٧٠)

• ٣٥٥ - متى كانت الطاعنة - هيئة النقل العامة لمدينة الاسكندرية - قد تصكت أمام محكمة الموضوع بأن أساس مسئولية المطعون عليه فائد سيارة الهيئة هر إخلاله بالانتزامات التي تغرضها عليه وظيفته وهي التزامات ناشئة عن القانون

مباشرة، وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو
تقادم استثنائي خاص بدعوى النمويض الناشئة عن الممل غير المشروع فلا يسرى
على الانتزامات الذي تنشأ مباشرة من القانون وانما يسرى في شأن هذه الالتزامات
على الانتزامات الذي تنشأ مباشرة من القانون وانما يسرى في شأن هذه الالتزامات
خاص يقضى بتقادم اخر واذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة
١٩٧٢ المشار اليها بالنمبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة امناء المخازن وارباب
المهد للواجبات المغروضة عليهم في المادة ١٩٠ مكرر من القانون رقم ١٢٠ المنة
١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٧٣ لمنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن
والمشتريات التي تبناها القانون المنكور فان هذه الدعوى التمويض المرفوعة من
واذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ونسب دعوى التمويض المرفوعة من
الطاعنة ضد قائد سيارتها عن التلفيات التي لعدتها بالسيارة نتيجة خطئه – إلى الممل
غير المشروع فاجرى عليها التقادم الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ١٧٧ مالفة
غير المثوو قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٠ ي جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ س ٢٨ مس ٩٨٧)

100 — مقاد نص الفقرة لاولى من المادة ١٧٧ من التقنين المدنى ان التقادم الثلاثي المشار اليه والذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا بيداً في المبريان الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر ويشخص المصلول عنه باعتبار ان انقضاه ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول مما يستنبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم المنوط في حالة العلم الطني والذي لا يحبط بوقوع الضغر و او داد كو ترتيب حكم المنوط في حالة العلم الطني والذي لا يحبط بوقوع الضغر و او داد كو شخص المنطول عنه .

الضرر او بشغص المسئول عنه . (الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ١٠٠ ق جنسة ١٩٧٨/٦/٥ س ٢٩ ص ٤١٠١)

٧٠٥٧ - لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدنى فيما تنص على فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة منة اذا صدر به حكم حائز لقوة الامر المقضى تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبته ويكون له قوة الامر المقضى فيه ما يحصنه واذ كان الحكم بالتعويض المؤقت وان لم يحدد الضرر فى مداه يعرض المعتولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما برميه غير ممين المقدار مما يرتبط بالمنطوق اوثق ارتباط فتمتد اليه قوة الامر المقضى به ومتى توافرات لاصل الدين هذه القوة فهى يظاهر النص حميه فى استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ولو لم يكن قابلا بعد التنفيذ الجبرى وليس يسوغ فى صحيح النزاد المتعادم المتعادم المتعادم المتعادم المتعاد النقادم الطويل

ان يقصر الدين الذي ارماه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له ودلالة عليه بل يمند الى كل ما يسع له محله من عناصر تغييره ولو بدعوى لاحقه لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين استكمالا له وتعيينا لمقداره فهى بهذه المثابة فرع من اصل تخضع لما يخضع له ، وتثقادم بما يتقادم به ومنته خمس عشرة سنة فرع من اصلة والطعن ١٠٦١ من ١٩٣٠ من ١٣٤٠ والطعن ١٠٦١ العلمان رائطهن رقم ١٩٤٩ لسنة ١٤٥٠ من ١٩٧٩ من ١٤٥ من ١٩٥٠)

٣٥٥٣ - المراد بالعلم في نص الفقرة الاولى من المادة ١٧٢ من القانون المنفى لبدء سريان النقادم الثلاثي لدعوى النعويض الناشئة عن العمل غير المشروع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المميثول عنه واعتبار أن انقصاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة النقائم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر او بشخص المستول عنه واذ كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائغا وكان لا وجه للتلازم الحتمى بين تاريخ وقوع الضرر وصدور حكم جنائي ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بحدوث الضرر وبهذا الشخص المنثول عنه ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملابسانها الى عدم توافر هذا العلم لدى المطعون عليها الاولى قبل مضى ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وأقام الحكم قضاءه على اسباب تكفى لحمله ومن ثم كان ما يثيره الطاعن - من عدم اشارة الحكم الى تاريخ وقوع الحانث او تاريخ الحكم الجنائي او تاريخ بدء التقادم الثلاثي وبعدم قبول انتفاء علم المطعون عليها بالضرر وبالمسئول عنه او بصدور الحكم الجنائي والتصديق عليه الى ما قبل ثلاث سنوات سابقة على اقامة الدعوي ، مما كان عليها عبى الباته - لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير مكمة الموضوع للائلة ، وهو ما لا يجوز امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ۱٤٩٤ لمنة ٤٩ تي جلسة ١٩٨١/٣/١٧ س ٣٣ ص ٨٤٠)

* ٣٥٥٠ - المادة ٤٥ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ منع الادعاء بالحقوق المدنوة المام المحاكم العسكرية ومن ثم سريان النقائم الثلاثي المسقط لدعواهم لا يبدأ الا من تاريخ الحكم النهائي في الجنحة المنكورة وبإدانة الجاني .

لما كان ذلك وكان التماس إعادة النظر في أحكام المحلكم العمدكرية يعرض على ملطة اعلى من السلطة التي صدقت على الحكم بديلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في احكام المحاكم العادية كما اشارت الى ذلك المذكرة الايضاحية لقانون الاحكام العمدكرية المشار اليه وكان الحكم العمادر في الدعوى الجنائية لم يصبح نهائيا تنقضي به الدعوى الجنائية باستيفاء طرق الطعن فيه الا من تاريخ رفض المنطة العمدكرية المختصة الطعن المرفوع عنه الالتمامي فإن مديان التقام لا يبدأ الا من اليوم التالي لهذا التاريخ على ما ملف بيانه.

(الطعن رقم ١١٨٠ تسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ س ٣٤ ص ٢٠٤٤)

 ٣٥٥٥ – إذ كان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده الاول بعد أن رقع الدعوى رقم مدنى كلى الاسكندرية وقضى فيها بجلسة ١٩٧٣/٣/٦ بوقفها حتى يصبح الحكم الجنائي نهائيا اقام الدعري رقم مدنى كلى الاسكندرية بصحيفة جديدة لم يشر فيها الى الدعوى الاولى ويقرار معافاة مستقل فانها وإن اتفقت مع الدعوى السابقة في موضوها - وهو تعويض رافعها عن قتل ابنته بخطأ الطاعنة الثانية - التي قضى بادانتها عنه ، الا أنه الخل في الدعوى الاخيرة خصمين أخرين هما الطاعن الأول والمطعون ضدها الثانية وطالب بتعويض يخالف في مقداره التعويض السابق طلبه في الدعوى الاولى ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه أن هو أنزل على الدعوى الأولى الوصف القانوني الصحيح بأنها دعوى جديدة وليست تجديدا للدعوى الاولى الموقوفة ونهج في ذلك نهجا مغايرا لقضاء الحكم المستأنف بمحكمة الاستئناف من سلطة مراقبة الحكم المنكور من حيث سلامة التطبيق القانونم لواقعة النزاع المطروحة عليها نتيجة لرفع الاستثناف وفهم الواقع في الدعوى واعطائها تكييفها القانوني الصحيح ، وإذ لم يرتب الحكم المطعون فيه اثر على رفع الدعوى الاولى بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المننى في دعوى التعويض الثانية وبالتالي فلم يرى محلا للفصل في دفاع الطاعنين امام محكمة الاستثناف - بانقضاء الخصومة في الدعوى الاولى بمضي المدة اعمالا للمادة ١٤٠ من قانون المرفعات فانه يكون قد التزم صحيح القانون (الطمن رقم ١٣٩٩ لمنة ٤٧ ق جلسة ٨١/١١/٢٨ س ٣٣ هن ٢١١١)

٣٥٥٦ – مفاد النص في المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان نعييب الاحكام لا يكون الا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون واذا توفر سبيل الطعن وضيعة صاحب الشأن فلا يلزم إلا نفسه ويعتبر الحكم عنوانا للحقيقة وحجة على الكافة ولذا فان الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وان كان من النظام

العام ويجرز إثارته في آية حالة كانت عليها الدعوى وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إلا أن تلك لا يتأتى الا عند الطعن الحكم الجنائي يطرق الطعن المقررة قانونا فاذا اصبح الحكم الجنائي نهائيا لقوات مواعيد الطعن فيه فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت ولا يبقى إلا تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو مقوطها بالتقادم وبالتالي فلا يكون هناك مجال للدفع بسقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٥ من فانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ۱۳۹۹ نسنة ٤٧ ي جنسة ٨١/١١/٢٦ س ٣٣ من ٢١١١)

سمند عرب حبائية الى جانب دعوى التمويض المدني انه إذا كان العمل الضار يستتبع دعوى جنائية الى جانب دعوى التمويض المدنية ، فان الدعوى المدنية لا يستتبع دعوى جنائية الى جانب دعوى التمويض المدنية عن الدعوى الجنائية بان اختار المضرور لطريق المدنى دون الطريق الجنائية بالنقائم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي بادانة الجاني او عند انتهاء المحاكمة بسبب أخر، فأنه يترتب على ذلك عودة صريان تقادم دعوى التعويض بمدنها الاصلية وهي ثلاث منوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٦ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقو في التعويض.

(الطعن رقم ۱۳۹۹ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/١١/٧٨ س ٣٣ من ٢١١١) (الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٨ س ٣٣ من ٢٠٤٤) (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٨/٤/١ من ٣٣ من ٢٠٠٣)

POON − المقرر في قضاء هذهالمحكمة أن استخلاص على علم المضرور وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا ومن شأنه أن يؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها المحكم وأن التقادم المنصوص عليه في المقرة الاولى من المادة ١٧٦ من القانون المدنى لا بيداً في المسريان الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه اعتبار أن انقضاء ثلاث منوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المصرور عن هق التعويض الذي فرضه القانون على المصئول مما يستتبع على تنازل المصرور عن هق التعويض الذي فرضه القانون على المصئول مما يستتبع سقوط دعوى التمويض بمضى مدة التقام ولا وجه لافترض هذا التنازل من جانب المسئول عنه .

(الطعن رقم ۳۷۹ لمنة ۵۱ ق جلسة ۸۶/۵/۲۹ س ۳۷ ص ۱۹۷۱) (الطعن رقم ۱۳۹۹ لمنة ۷۱ ق جلسة ۸۱/۱۱/۲۱ س ۳۲ ص ۲۱۱۱ ، جلسة ۸۳/۲/۱ س ۱۳۳۷ ۲۶ 909. – إذ كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدنى – فيما تنص عليه فترتها الثانية – من تقادم الدين بخمس عشرة منة إذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقسنى تستبدل النقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبته ويكون له من قوة الأمر المقسنى فيه ما يحصنه ، وإذ كان الحكم بالتعويض المؤقت وعلى ما جرى به قضناء هذه المحكمة – وإن لم يحدد الضرر في مداه – بفرض المسئولية التقسيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق اوثق ارتباط فتمند البه قوة الامر المقضى ومتى توافرت بتقادمه القصير واو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى وليس يموغ في صحيح النظر أن يقتصر الدين الذي ادماه الحكم على كما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمند الى كل ما يتسع له محله من عناصر تديره ولو بدعوى لاحقه لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكمله بتعيين مقداره ، فهي بهذه المنابة فرع من اصل تخضع لما يخضع بذات الدين يستكمله بتعيين مقداره ، فهي بهذه المنابة فرع من اصل تخضع لما يخضع

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/١٢/٢٤ من ٣٣ ص ٣٣٩٨)

1971 - إذ كانت المادة ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقين ما لم يكن قد انخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة وكان الثابت أن دعوى التعويض 1977

المائلة نشأت عن ججريمة اتهم فيها ... واقيمت الدعوى الجنائية ضده قبل ان تسقط وحكم استئنافيا ببراعته في ١٩٧٧/٣/١٦ على اساس ان المسئول عن الجريمة هو مسائق السيارة المؤمن عليها لدى الطاعفة وبذلك يكون هذا الأخير متهما اخر في الجريمة التي تعدد المتهمون فيها وقد انقطعت مدة التقادم بالنسبة للمتهم الأول ولم يستأنف سريانها إلا في ٢/٧٧/٢/١ ويترتب على ذلك انقطاع مدة التقادم بالنسبة للمتهم الاخر فلا يستأنف سيرها إلا في التاريخ المنكور ، والثابت ان دعوى التعويض المائلة رفعت في ١٩٧٧/٣/٢/١ فبل مضى ثلاث سنوات من ١٩٧٧/٢/١ فلم تكن الدعوى الجنائية قد سقطت باعتبارها في مادة جنحة لا تسقط إلا بمضى ثلاث سنين الحكم المتعويض لا تسقط بالتقادم إلا بسقوط الدعوى الجنائية فان الحكم الصادر بسقوطها بالتقادم يكون مخالفا القانون .

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٩ في جلسة ٨٣/٢/١ س ٣٤ ص ٤٠٤)

وفى المادة ٧٦ النص فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على انه وفى المادة ١٧٢ من القانون المدنى على أن يدل على اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص فى الفترة المحدده بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم العبينه لها – ومن بينها جريمتا السب والقنف – هو فى حقيقته مجرد قيد وارد على حرية النيابة العامة فى استعمال الدعوى الجنائية يترتب على تخلفه عدم قبول الدعوى الجنائية التي ترفع عن هذه الجرائم والدعوى المدنية التي ترفع عن هذه الجرائم والدعوى المدنية التي لا تصفط إلا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم المضرور فيه بالضرر الحادث وبشخص من احدثه فاذا لم يعلم بذلك فانها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع .

(الطعن رقم ٢١١ نسنة ٤٨ في جلسة ٨٣/٣/٢٤ س ٣٤ ص ٧٤١)

" " " " المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرة الأولى من المدنى المقرة الأولى من المدنى المدنى ان التقادم الثلاثي المشار اليه والذي تسقط به دعوى التحويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في المديل الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المصنرور بوقوع الصرر ويشخص المديل عنه باعتبار ان القضاء ثلاث منوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوى على تنازل المصنرور عن حتى التعويض الذي فرضه القانون على المسئول بما يستتبع مقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد اعتد في بدء سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى من تاريخ صدور حكم محكمة النقس الذي قضى بمقوط حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره تاريخ العلم عن الحكم الذي قضى بمقوط حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره تاريخ العلم عن الحكم الذي قضى بمقوط حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره تاريخ العلم

الحقيقي الذى أحاط به الطاعن بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه حاله كون أن قوة الأمر المفضى – تثبت للحكم النهائي قوة الأمر المفضى – على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة – تثبت للحكم النهائي ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وإن طعن فيه بالفعل بما كان الازمه أن يكون بدء احتساب مدة النقائم الثلاثي المشار البه من تاريخ صدور الحكم النهائي من محكمة الاستثناف بمقوط حق الطاعن في لخذ العقار المبيع بالشفعة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ٢٤٦٢ لمنة ٥٠ ق جلسة ٢٠٨٣/٦/٩ س ٣٤ ص ١٤٠٣)

٣٥٦٤ – المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التقادم في دعاوى التعويض بيدأ من تاريخ تحقق الضرر له إذ من هذا التاريخ الموجب له يصبح التعويض مستحق الأداء عملا بنص المادة ٣٨١ من القانون المدني.

(الطعن رقم ٧٤٨ أسنة ٥١ في جنسة ٢٩٨٤/٩/٢١)

٣٥٦٥ – من المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – ان دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملا بالمادة ١٧٢ مبنى وأن التقادم يوقف اثناء محاكمة المسئول جنائيا الى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها . ومن المقرر ايضا في قضاء هذه المحكمة – انه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم ان يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق المطالب به حيث لا تعد صحيفة الدعوى بحق ما قاطعه للتقادم الا في خصوص هذا الحق وبالنسبة لنفس الخصم ذلك أن الأصل في الاجراء القاطع للتقادم أن يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه بحيث إذا تغاير الحقان أو تغاير مصدرها فإن الطلب الحاصل باحدها لا يكون قاطعا للتقادم - بالنسبة الى الحق الاخر ، كما ان الأصل في الأثار التي تترتب قانونا على اجراءات التقاضي انها نسبيه بين اطراف الدعوى بصفاتهم التي اتخذوها بحيث لا يتعدى الآثر المترتب على الدعوى في قطع التقادم كلا من طرفيها اي من رفعها ومن رفعت عليه ، وكان من المقرر ايضا ان الحق في التعويض يقبل التجزئه بين مستحقيه وان دعوى التعويض عن الضرر الشخصي المباشر تختلف عن دعوى التعويض عن الضرر المورث موضوعا وسيبا وان انتظامها معا في دعوى واحدة لا يفقد كلا منها استقلالها .

(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٥ في جنسة ١٩٨٤/١١/٦)

٣٥٦٦ - المادة ١٧٢ من القانون المبنى قد جرى نصبها بأن و تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتمقط هذه الدعوي في كل حال بانقضاء خمس شرة منة من يوم العمل غير المشروع على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء العواعيد المنكورة في الفقرة السابقة فان دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، مما يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه أذاكان العمل غير الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية وأن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال مدة المحاكمة الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي بادانة الجاني او عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب أخر فانه يترتب على ذلك سريان التقادم الثلاثي ، ويكون للمضرور قبل ان تكتمل مدة التقائم ان يرفع دعواه المدنية بالتعويض امام المحكمة المدنية ، لما كان ذلك و كان مؤدى نص المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية - ان الدعوى الجنائية في مواد الجنع تنقضي بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي او بالجراءات الاستدلال اذا اتخنت في مواجهة المنهم او اذا اخطر بها بوجه رممى ، وكان اعلان المتهم اعلانا قانونيا هو شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى، فإذا مضت مدة التقادم دون اتمام هذا الاعلان ترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥١ في جنسة ٢٧/٥/٥٨١)

المعرب عن المقرر في قصاء هذه المحكمة ان دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المسرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملا بنص المادة ١٧٦ من المسئور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملا بنص المادة التي تدوم فيها القانون المدني وأن سريان التقادم بالنمية المضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية لمدبب أخر فانه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية لمدتها الأصلية على الماس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا فانونيا في معنى المادة ١٢٣٨/ من القانون المدني بتعذر معه على المصرور ثلاث بالتعويض كما أنه من المقرر ان الدعوى الجنائية تمقط في مواد الجنع بمرور ثلاث المعودات وأن المدة الممقطة للدعوى الجنائية تنقطع بصدور حكم بعدم قبول الدعوى المصورة لرفعها من غير صفه ، ولما كان الحكم الجنائي في الجندة رقم ٢١٢٧ سنة

19AY المعادي الذي قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفه صدر في الاحراب المعادي الذي قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية في ١٩٧٧/١/٣٥ ومن هذاالتاريخ بيداً نقادم شعوى المدنية ، ولما كان الثابت من الأوراق ان دعوى التعويض المقامة من المطعون ضده لم ترفع إلا في ١٩٨٠/٥/١ اى بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ سقط الدعوى الجنائية فان حقه في اقامتها يكون قد سقط بانتقادم واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الدعوى المدنية بالتقادم فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٠ في جلسة ٢٠/١/١٩٨٥)

٣٥٦٨ - النص في المادة ١٧٢ من القانون المدنى على انه ، ١ - تسقط بالتقائم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص الممثول عنه وتعقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ٣ - على أنه أذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المنكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية. وفي الفقرة الاولى من المادة ٣٨٢ من القانون المنكور. على انه ، لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع البيا ، يدل على انه اذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا انفصلت الدعويان بان اختار المضرور الطريق المنني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشيء عن الجريمة فان مريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الجق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما فإذا انقضت هذه الدعوى بصدور حكم نهائي فيها بادانة الجاني او سبب اخر من اسباب الانقضاء كمقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض الى السريان من هذا التاريخ على اساس أن بقاء الحق في رفع الدعوي الجنائية أو تحريكها او السير فيها قائما يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى يسالف البيان مانعا يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في المطالبة بحقه في التعويض -

و النصر في الفقرة الاولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى على ان اسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المصرور بحدوث الصرر وبالشخص الممئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من وقوع العمل غير المشروع ، يدل على ان المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثي المشار الله وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع المسرو وبشخص الممئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث منوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المصرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المصرور و ترتيب حكم المقوط في حالة العلم النظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص الممئول عنه .

(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٦/٢/٤)

و ۳۵۷ – الأثر الكاشف للحكم ببطلان العقد الذى برند بهذا البطلان الى يوم صدور ذلك المقد وإن كان يزبل العقد في خصوص النزامات طرفيه التعاقدية منذ ابرامه إلا انه لا أثر لذلك في خصوص بدءسريان تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع الذى ادى للحكم بهذا البطلان لأن العبرة في بدء سريان هذا التقادم ليست بافتراض وقوع الضرر وعلم المضرور به وبالمسئول عنه منذ ابرام العقد فياسا على ذلك الأثر الكاشف للحكم بالبطلان بل أن العبرة في ذلك - وعلى ما جرى به نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - هى بوقوع الضرر فعلا وبالعلم الحقيقى به نوب والمسئول عنه وهو ما لا يتحقق بالفعل الا يوم صدور ذلك الحكم.

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)

المحر المقرر بنص المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية أنه و اذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحام المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها، ولما كان المشرع قد أطلق لفظ الدعوى الوارد بهذا لنص ولم يخصصه أو يقيده بأى قيد ، وكان الحكم بتملق لفظ الدعوى الوارد بهذا لنص ولم يخصصه أو يقيده بأى قيد ، وكان الحكم بتملق فيه بشأن وقوع الفعل المكون للأسلس المشترك بين الدعويين والوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله - وهو ما نصت عليه المادة ٢٥٦ من ذلك القاون - فان الوقف المشار اليه يكون عند تعدد المتهمين بارتكاب هذا الفعل - واجبا حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية بالنسبة لجميع هؤلاء المتهمين وإذا كان قيام هذه الدعوى بالنسبة لبعضهم - ومد يقابيق المادة ٢٨٣ من القانون المدنى - مانعا قانونيا يتعذر

معه على المضرور أن يرفع دعواه على الباقين أو أحدهم أمام المحكمة المدنية للمطالبه بحقه فى التعويض عن ذلك الفعل فان نقادمة هذه الدعوى لا يسرى فى حقه حتى يصدر فى الدعوى الجنائية حكم بات بالنمبة لهم جميعا.

(الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٧ في جلسة ١٩٨٩/١١/٧)

عضوية منافسه وإنما لم أمطعون ضده لم يلجأ الى المحاكم للطعن في قرار صحة عضوية منافسه وإنما لمجأ مطالبا بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من اخطاء ثم تعطيل عرض التحقيق الذي اجرته محكمة النقض على المجلس في وقت منامس ، وكان لمحكمة الموضوع استخلص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية ببنه وبين الضرر وتقدر التعويض المناسب وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص الخطأ في اختيجة عملية الفرز و اعلان النتيجة التي انتهت الى نجاح منافس المطعون ضده رغم لحقية الاخير في ذلك وكان هذا الاستخلاص مممتما من التحقيق الذي أجرته محكمة النقض كما استظهر المحكم من الأوراق تراخى رئيس اللجنة النتي أجرته محكمة النقض كما استظهر المحكم من الأوراق تراخى رئيس اللجنة نتيجنه على المجلى في عرض من البحيد، على المجلى في عرض نتيجنه على المجلى في وقت مناسب حتى استنفد وقتا طويلا استطال الى تاريخ حل المجلس اي بعد اكثر من سبعة شهور من تاريخ احالة التحقيق اليه ورتب على ذلك ما انتهى اليه من حق المطعون ضده في تعويضه عن الاضرار التي لحقت به في ما انتهى اليه من حق المطعون ضده في تعويضه عن الاضرار التي لحقت به في اسباب نكفى لحمله .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٥٨ في جلسة ٢٨/٢/٢٨)

۳۹۷۳ – تقادم دعوى التعويض بمدنها الاصلية الى السريان على اساس ان رفع الدعوى الجنائية بكون في هذه الحالة مانما قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٧ لا من الفانون المدنى ويتعذر معه على المضرر المطالبة بحقه في التعويض سواء اجيز للمضرور الحنصاء الملتزم بالتعويض امام المحاكم الجنائية او لم يجز له القانون ذلك ، لما كان ذلك وكان الثابت من الشهادة المرفقة بالحافظة المقدمة من الطاعنة في المطالبة من نيابة شمال القاهرة ان الحكم في النعوى الجنائية سند الطاعنة في المطالبة بياتعويض – صدر غيابيا بتاريخ ٥/٤/١٩/١ – ولم يتم اعلانه او المعارضه فيه بالتعويض حصوره تنتهى في ٥/٤/١٩/١ و من هذا التاريخ الاخير بين أمريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدنها الأصلية وإذ لم يلتزم الحكم الا بمضى فيه هذا الناريخ الأخير بيان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدنها الأصلية وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا الناريخ الأخير صدوره التعاليا من تاريخ الشغيارا من تاريخ التقام الدعوى الدخيرة الحكم الدعوى الدولين من تاريخ إنقضاء الدعوى

الجنائية الصادر فيها هذا الحكم ورتب على ذلك قضاؤه بسقوط دعوى النعويض بالنقادم يكون قد خالف القانون وألهطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

♦ ٣٩٧٤ - لما كانت المادة ٣٨٥ من القاون المدنى فيما تنص عليه فقرتها الثانية من نقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حاز لقوة الامر المقضى مفاده استبدال النقادم الطويل بالنقادم القصير الدين متى عززه حكم يثبته وتكون له قوة الامر المقضى فيه ما بحصنه و اذ كان الحكم بالتعويض المؤقت - وان لم يحدد الضرر في مداه او التعويض في مداه ومبناه مما تقوم بين الخصوم حجيته وهي المناط وويرسى دين التعويض في مداه ومبناه مما تقوم بين الخصوم حجيته وهي المناط لا بسوغ في صحيح النظر ان يقصر الدين الذي ارساه الحكم على ما جرى به لا بسوغ في صحيح النظر ان يقصر الدين الذي ارساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يعتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يعتد الى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقه لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين اما تقديم على ما يخضع ما وتتقادم بما تتقادم به ومدته خمس عشرة منة .

ص ۳۵۷۰ – مؤدى نص المادة ۱۷۲ من القانون المدنى ان دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالحادث ويقف على شخص من احدثه فاذا لم يعلم بالضرر او لم يقف على شخص من احدثه فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ولكن تسقط دعوى المضرور على أى حال بانقضاء خمس عشرة مئة على وقوع العمل غير المشروع وإذا استتبع على أى حال بانقضاء خمس عشرة مئة على وقوع العمل غير المشروع وإذا استتبع العمل الهضار قيام دعوى جنائية الى جانب الدعوى المدنية وكانت الدعوى الجنائية .

```
(الطعن ۲۴۰۶ اسنة ۵۱ ق جلسة ۱۹۹۰/۱۹/۱۳)
(الطعن رقم ۱۳۲۸ اسنة ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۳)
(الطعن رقم ۱۳۲ اسنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۲/۲۶)
```

٣٥٧٦ – الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر فى مواد الجنح هو على حقيقته حكم غيابى ومن ثم يعتبر من إجراءات المحلكمة التى تقطع تقادم الدعوى الجنائية ولأ ننقضى به وتبدأ مدة النقادم من ناريخ صدوره .

```
(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٩٠/١١/٧)
```

الركون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتخذاً بين نفس الخصوم بحيث اذا تغاير الون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتخذاً بين نفس الخصوم بحيث اذا تغاير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الاثر واذكان الثابت من الاوراق أن حكم التعويض المؤقت في الدعوى المدنية المقامة امام محكمة الجنح بالتبعية الدعوى الحنائية قد صدر قبل مرتكب العمل الضار دون شركة التأمين - الطاعنة - فإنه لايكون حجة عليها ولا تتغير مدة تقادم دعوى التعويض قبلها بصدور ذلك الحكم واذكان المطعون ضدهم التسعة الأول قد اقاموا ضد الطاعنة والمطعون ضده العاشر الدعوى رقم ٢٣٥٥ المسئة ١٩٨٣ الجيزة الابتدائية وطلبوا في صحيفتها المودعة بتريخ موت المورث ثم عداوا طلباتهم في ١٩٨٥/١/١٥ باضافة طلب التعويض نتيجة موت المورث وكان هذا الحق الاخير يغاير الحق في التعويض عن المضرر الشخصي الموروث وكان هذا الحق الاخير يغاير الحق في التعويض عن المضرر الشخصي فانه لا يكون لصحيفة افتتاح الدعوى من اثر في قطع التقادم بالنسبة له واذ خالف المامورة فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ۲۴۲۱/۱۲/۲۷ استة ۹۹ ق جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۲۷)

٣٧٧٨ – افرد المشرع في القانون الممنى الفسل الثالث من الباب الاول من الكتاب الاول للعمل غير المشروع – كمصدر للالتزام – بفروعه الثلاثة وهي المسئولية عن الاعمال الشخصية وعن عمل الغير وعن الاشياء واذ اورد المشرع نص الماد١٧٦ بين نصوص هذا الفصل متعلقاً بتقادم دعوى المسئولية المدنية بثلاث سنوات فان هذا النص – وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة – يكون عاما ومنبسطا على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بفروعه دون غيره من مصادر الالتزام التي أفرد لكل منها فصلاً خاص تسرى أحكام المواد الواردة به عن الالتزام الناشئة عنه .

(الطعن رقم ١٣٦٩ اسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩١/١/٣١)

٣٥٧٩ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن المطالبة لقضائية التي نقطع التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة امام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فان صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما لا نقطع النقادم الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه التي تجب بوجوبه اوتسقط بمقوطه ، فأن نفاير الحقان او تغاير مصدرهما فأن رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة الآخر وكانت الدعوى التي يرفعها من حاق به ضرر شخصى من وفاة المجنى عليه تخلف في موضوعها عن الدعوى التي يرفعها ورثة المجنى عليه بطلب التعويض الموروث وأذ نشأ حق المورث فيه بمجرد اصابته وأصبح جزء من تركته بعد وفاته فان رفع الدعوى بطلب التعويض عن الضرر الشخصى المباشر ليس من

شأنه قطع النقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الموروث.

(الطعن رقم ٣١٦ نسنة ١٠ في جلسة ١٩٩١/٢/٥)

• ٣٥٨٠ – النص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٧ من التقنين المدنى يدل على ان انتقادم النشري المدنى يدل على ان انتقادم النشري المشار اليه بهذا النص لا يبدأ في المدريان الإمن تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المصرور بوقت الصرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاه ثلاث منوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المصرور عن حق النعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المصرور وترتيب حكم المحقوط في حالة العلم الطنى الذي لا يحيط بوقوع الصرر أو بشخص المحتول عنه.

(الطعن رقم ٢١٢٩ نسنة ٥٦ في جلسة ١٩٩١/٣/١٤)

١٩٨٩ – استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه ان يعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع إلا أن لمحكمة النقض ان تبسط رقابتها متى كانت الاسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدى عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه اذ قرن علم الطاعن بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الحادث – رغم انتفاء التلازم الحتمى بينهما ولم يعن ببيان العناصر التي استخلص منها اقتران العلم بتاريخ وقوع الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

(الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٩١/٢/١٤)

٣٥٨٧ – المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان دعوى التعويض النائمة عن العمل غير المشروع تسقط بالنقادم بانقضاه ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المصرور بحدوث الصرر وبالشخص المسئول عنه عملا بالمادة ١٧٧ من القانون المدنى ويقف سريان مدة التقادم الناء محاكمة المسئول جنانيا الى ان يصدر في الدغاوى الجنائية حكم بات في موضوعها فعندنذ يعود سريان التقادم .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩١/٦/١٩)

تقادم دعوى التعويض عن جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية:

٣٩٨٣ - تقدير قيام المانع من المطالبة بالدق والذي يعتبر سببا لوقف سريان النقائم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى هو من المسائل الموضوعية الني يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على اسباب سائفة واذ كان الحكم المعطعون فيه قد اسس ما ارتأد من وقف دعوى النعويض عن الاعتقال دون مبب - في الفترة من تاريخ الافراج عن المطعون عليه في ١٩٦٦/٦١ عتى ثورة التصحيح في ١٥/١٥/١٩ على اسباب سائفة تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها - وكان الذي قرره الحكم لا يقوم على علم قضائه الشخصى بل يقوم على الظروف الهامة المعروفة للجميع عما كانت تجتازه البلاد الشعب في الفترة السابقة على ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ الذي يكون على غير اساس.

(الطعن رقم ١٠٩٧ لمنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٩/٢/١٠ س ٣٠ ع١ ص ٣٩٩)

ان شخص او حبسه او حجزه بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفي غير المشخص او حبسه او حجزه بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على نوى الشبهة يعاقب بالحبس او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ، واذا كان ما نصت عليه المادة ٥٧ من المستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المننية الناشئه عنها بالتقادم ، أنما هو صالح بذاته للاعمال من يوم المعنائية والدعوى المننية الناشئه عنها بالتقادم ، أنما هو صالح بذاته للاعمال من يوم المعنائية المستورد دون حاجة الى من تشريع آخر أنني في هذا الخصوص . إذ أن تلك الموضوع لم تعرض للفصل في دمنورية القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٧٣ اذ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٥٠٠ من قانون العقوبات ليمت من بين الجرائم التي نص عليها ذل المائة نهن بين الجرائم التي نص عليها ذلك القانون ، فأن النحي بكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ س ٣٠ ع١ ص ٣٩ه)

٣٥٨٥ – إذ كان الحكم المطعون فيه بعد ان استخلص ان النقائم بالنسبة لدعوى المطعون عليه – بالتعويض القبض عليه وحبسه بغير حق – قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة النصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ وان عودته للسريان لا تكون إلا من هذا الناريخ واذ لم تكن مدة النقائم قد اكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١٩٧١/٩/١١ فلا نسقط تلك الدعوى بالنقائم إعمالاً لنص الماذة ٥٠ منه .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ س ٣٠٠ ع١ ص ٣٠٠)

القصبل السانس

مسائل متنوعة

٣٥٨٦ – إذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة والتي أورد الحكم المطعون فيه نصبها قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة في النزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأي حق مترتب على فصله من الخدمة مهما كان المبيب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض يكون قد انجو ف عن المعنى الظاهر لعبارات تلك المخالصة ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ نستة ٣١ تي جلسة ١٩٦٧/٢/١٠ س ١٣ عس ٢٤٦)

٣٥٨٧ – إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين (البائع) قد نفذ بعض الأعمال التي النزم بها وتخلف عن توريد باقي الاقطان المتفق عليها للمشترى فان تقصيره في هذا الشأن يكون تقصيرا جزئيا يبيح للقاضي – على ما جرى به قضاء محكمة النقض – أن يخفض النمويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتنامب مع مقدار الضيقي الذي لحق الدائن مما يدخل تقديره في ماطان محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٣٣٩ استة ٧٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٧ س ١٣ عس ١٣٣٨)

٣٥٨٨ – إذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه هو تعويض إتفاقي نص في العقد على استحقاقه عند تأخير البائم في تعليم أية كمية من الأقطان المبيعة بون أن يحدد الاتفاق معرا معينا للفائدة عنه أو مبدأ لمروانها فان الحكم المطعون فيه إذا قضى بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ بمعر ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية يكون قد أعمل نص المادة ٢٧٦ من القانون المدنى ولم يخالف القانون أو يخرج عن نصوص العقد .

(الطعن رقم ۳۴۰ نستة ۲۷ ق چنسة ۱۹۹۲/۱۲/۲۷ س ۱۳ ص ۱۲۴۱)

9009 – مفاد نص المادة ٢٧٦ من القانون المدنى والأعمال التحضيرية لهذه المادة أن نمرى الفوائد من الريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى و والمقصود بكون محل الانتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير و ولما كان ما بسنحقة المائك مقابل نزع ملكية المنفعة العامة يعتبر تعويضا عما ناله من الضرر بسبب حرمانه من ملكه جبرا عنه المنفعة العامة وهذا التعويض هو مما يكون للقاضى سلطة واسعة في تقديره فإن تحديد المائك ما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجمله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي يقصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائي في الدعوى .

(الطعن رقم ۳۳۰ استة ۲۹ ق چلسة ۱۹۲۶/۲/۲۰ س ۱۰ مس ۸۷۸)

و 99% – إذا كان الحكم الاستثنافي بندب خبير اتصغية الحساب بين طرفي الدعوى قد قطع في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من جانب البنك الطاعن لاتخانه إجراءات باطلة في بيع الأسهم المرهونة وبمسئوليته عن تمويض الضرر الاتخانه إجراءات باطلة في بيع الأسهم المرهونة وبمسئوليته عن تمويض الضرر الذي لحق المطعون ضده مقيدا في تقرير مسئولية بعد ذلك على تقدير مبلغ التعويض المستحق للمطعون ضده مقيدا في تقرير مسئولية البنك الطاعن بما قضي المحكم الأول ، فإن هذا الحكم الأول يكون قد فصل بصفة تعليث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه ومن ثم يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا نصل المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات الاشتماله على قضاء في الموضوع ، فإذا كان هذا الحكم قد صدر في ١٩٥٩/١/٩٥ افإن ميعاد الطعن بالنقض يكون بالتطبيق لنص المادئ المادة على المنافق الموضوع ، فإذا كان المادة المادة المادة كان الطاعن لم يطعن فيه إلا مع الحكم الأخير المسادر في الاستثناف في ١٩٥٩ فإن حقه في الطعن الحكم الأخير المسادر في الاستثناف في ١٩٥٩ مرافعات ،

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ س ٢١ ص ٧٧٠)

9991 - البناء أو الفراس أو غيرها من التحصينات التي يستحدثها المستأجر في العقار بعلم المؤجر ودون معارضته وإن كان المشرع قد نص في الفقرة الأولى من المادة 97 مدنى على التزام المؤجر بأن يرد المستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنقله في هذه التحصينات أو ما زلد في قيمة العقار إلا أنه جعل هذا الالتزام مشروطا بألا يكون هناك اتفاق يقضى بغير ذلك (1).

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٤ في جنسة ١٧/١١/١٤ س ١٨ ص ١٩٥٩)

٣٩٩٣ – إخلال المستأجر بالتزامه برد العين عند انتهاء الإيجار إذا هو حال بفعله دون تمكين المؤجر في الانتفاع بها دون عائق يجعله – بمقتضى نص المادة ٥٩٠ مدنى – مازما بأن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

(الطعن رقم ٩٣ لبنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ س ١٨ ص ١٦٩٩)

 ⁽١) رابع نقض جلسة ٢٩/٥/٢٦ الطعن ١٤٨ أسنة ٣٣ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢٨ م. ١٧٥١ .
 ١٧٥٥ .

٣٩٩٣ – ممثولية الناقل تتمثل في أن يسلم البيضاعة الى المرسل اليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن ، وأن يلزم بتمويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فانه من كسب طبقا لما يتوقعه الشخص المعتاد .

(الطعن ١٥ لسنة ٣٦ قي جلسة ١٩٧٠/٢/٣١ س ٢١ ص ٣٨٠)

\$ 909 - مسئولية الناقل البحرى تتمثل في أن يقوم بتسليم البضاعة الى المرسل اليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند النسعن ، والا التزم بتعويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب طبقا لما يتوقعه الشخص المعتلد .

(الطعن ٢٠٦ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٧٠/١٢/٨ س ٢١ من ١٢٠٨)

٣٥٩٥ – تفضى المادة ٢٢١ من القانون المدنى بأن يشمل التعويض ما لحق الدان من خسارة وما فاته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام، ومقتضى ذلك – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن الذاقل يكون مسئولا من هلاك البضاعة أو فقدها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذي ينتج من بيمها في ميناء الوصول بالسوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب ، دون السعر الذي تفرضه وزارة التعوين للبيع .

(الطعن ٢٥٠ أسنة ٣٦ في جلسة ١٩٧١/٢/٤ س ٢٢ ص ١٧٧)

٣٩٩٦ - المالك لحصة مقدارها ثلاثة ارباع ارض الشائعة ، له الحق في ادخال تغييرات اساسية في الغرض الذي اعدت له هذه االارض في سبيل تحسين الانتفاع بها وفقا لأحكام المادة ٨٢٩ من القانون المدنى ، ويكون البناء الذي يقيمه على نفقته لتحقيق هذا الغرض داخلا في حدود حقه في ادارة المال الشائع ، وهو بياشر هذا المعق بوسفه أصيلا عن نفسه وناتبا عن مالك الربع الباقي ، وتكون اجارته نافذه في حق بوض المالك ، كما يكون له الحق في قبض الأجرة واقتضاء التعويض الناشيء عن تلف البناء لحصاب جميع الشركاه .

(الطعن ۲۱۰ لسنة ۳۱ في جلسة ۱۹۷۱/۳/۱۸ س ۲۷ س ۳۲۲)

٣٥٩٧ – مفاد نص البندين أ و ب من المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ المنة ١١٦ من القانون أن المشرع جمل ١١٦٥). ونصوص المواد ٢٧، ٦٩ ، ١١٧ من ذات القانون أن المشرع جمل اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ المنكورة قاصرا على منح التمويض

 ⁽١) بشأن معاشات وتعويضات القراعد المصلحة بصبب العمليات الحربية .

فى حالة وقوع الضرر فى النطلق للمحدود الذى رممه بالمادة ٦٧ سالفة النكر، ولا يتعداه الى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون العام .

(الطعن ١٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٣ ص ٢٦٦)

٣٩٩٨ – الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون المدة ١٩٥٦ من القانون ١٤٥٠ من القانون ١٤٥٠ منه ١٩٥٦ وهي رصم النظر وضعف رصم الإشغال هي عقوبات مالية تنطوى على عنصر التعويض و لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية أما الإزالة – في حكم هذا القانون – فهي من قبيل الجزاءات الجنائية إذ بهدف منها المشرع الى ازالة ثر الفحل المجرم قانونا كجزاء على انتهاك لحكام القانون وتتحقق فيها بذلك الصفة المقابية .

(الطعن ٢٢٦ استة ٣٩ في جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ٢٦٦)

٩ ٩٩٩ – عقد وكالة المحامى بأجر . الاتفاق فيه على استحقاق الوكيل مبلغا. معينا كنمويض اتفاقي إذا ما عزل من الوكالة دون مبرر . غير مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق بعد شرطا جزائيا حدد مقدما قيمة التمويض .

(الطعن ٥٤٠ استة ٤٢ ي جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ س ٢٦ ص ١٧٥٧)

• • ٣٦٠ - النص في المادة ١٥٧ من القانون المدنى على أنه في و العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتماقدين بالتزامه ، جاز للمتماقد الآخر بعد اعذار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويمات أن كان له مقتض ، يدل على أن الفسخ أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويمات الفسخ الذي مرده خطأ أحد المتعاقدين فإن هذا الطرف لا يلزم برد ما حصل عليه فقط وإنما يلزم فوق ذلك بتعويمان الطرف الآخر عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك الفسخ .

(الطعن ٥٨ استة ٤٤ تي جلسة ١٩٧٨/١/١٩ س ٢٩ ص ٢٦٠)

1 • ٣٩ - النعى بأن للمطعون عليه - الذي قمنى له بالتمويض قبل الطاعن الاغتصابه شقة النزاع - عيادتين أخريين علاوة على شقة النزاع خلافا للقانون رقم الاغتصابه شقة النزاع حكوا للقانون رقم ٥٣٧ أمنية ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الاسنان وان له مسكنا في منطقة أخرى على خلاف العظر المنصوص عليه في قانون ايجارات الاماكن رقم منطقة اخرى على خلاف العظر المناسوس عليه في قانون ايجارات الاماكن رقم الشقة المنكورة وحرمان المطعون عليه من الانتفاع بها ، واذ قرر الحكم المطعون غيه أن هذا الاعتذاء يعتبر خطأ يستحق المطعون عليه التمويض عنه قانه يكون قد أصاب صحيح القانون . ويكون النعى عليه بالقصور لعدم الاد على دفاع الطاعن غير منتج .

(الطعن رقم ۲۷۷ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٩/٨/٣/١ س ٢٩ مس ٨٩٧)

٧٠ ٣٤٠ - النص في المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات على أنه و إذا قضت مجكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلا عن مصادره الكفالة كلها أو بعضها ، وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالنعويض للمدعى عليه في الطعن و في المادة ٩٩٦ منه على أنه ، إذا قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة أو برفضها حكم على الطالب بغرامة لا نقل عن خممين جنبها ولا تزيد على مائتى جنبه مع التعويضات إن كان لها وجه ، يدل على أن طلب التعويض عن دعوى المخاصمة لدى محكمة المخاصمة وعن يدل على أن طلب التعويض عن دعوى المخاصمة لدى محكمة المخاصمة وعن المحكمتين بنظر هذا الطلب هو اختصاص اهنافي لا يملب المحكمة المختصمة أصلا طبقاً للقواعد العامة اختصاصها بنظره متى اقام صاحب الشأن الدعوى ابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة .

(الطعن رقم ٤٦١ لسلة ٤٨ في جلسة ٨٣/٣/٢٤ س ٣٤ ص ٧٤٦)

٣٠٠٣ – إذ كان النص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أنه ، إذا رفع القاضى دعوى تعويض على طالب الرد أو قدم ضده بلاغا لجهة الأختصاص زالت صلاحيته للحكم فى الدعوى وتمين عليه أن يتخلى عن نظرها ، يبل على أنها اوردت حالة من حالات عدم المسلاحية ولم تتعرض مطلقا لحق القاضى فى طلب التعويض أو منقوطه ، فإن الحكم المطمون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطمون ضده الأول فى رفع دعوى التعويض بتركه اجراءات الرد تسير فى طريقها المرسوم ويكون قد الزم صحيح القانون .

(الطعن ٤٦١ لسنة ٤٨ في جلسة ٨٣/٣/٢٤ س ٣٤ ص ٧٤٦)

\$ ١٣٠٠ - ١ - مؤدى نصوص المانتين ٢٠ و ٢/٧١ مكررا من القانون رقم ١٩٧١ لمنة ١٩٥٩ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ١٤٠٣ لمنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ١٩٢١ والمانتين ٧٣ و ٨٠ من القانون رقم ١٩٠١ باصدار قانون العمل والمادة ٢/٢ من مواد اصداره المصافة بالقانون ٧٢٧ لمنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٧١٧ لمنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل الفردى ، أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بخروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية المسادر به القانون رقم ٩٦ لمنذ ١٩٥٩ قبل بلوغه من المنين ، وكانت الاشتركات المسددة عنه تقل عن ستين اشتراكا شهريا ولم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين مضافا إليها المدة المابقة ٤٤٢ شهرا ، فإنه يستحق بجانب تعويض الدفعة الواحدة مكافأة على اشتراكه في التأمين محموبة طبقا للمادة ٣٧ من المرسوم عن مدة خدمته السابقة على اشتراكه في التأمين محموبة طبقا للمادة ٣٧ من المرسوم

بقانون رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥٢ المشار إليه في المدة الصابقة على العمل بالقانون رقم ١٩٥١ في ١٩٥٩/٤/١ وطبقاً للمادة ٣٧ من هذا القانون في المدد التالية وذلك إذا كان انتهاء خدمة العامل بمبب انقضاء مدة العقد المحدد المدة ، ويستحق تلنى المكافأة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٩١ لمنة ١٩٥٩ طبقا للمادة ٨٠ من هذا القانون في حالة استقالته من عمله وكانت مدة خدمته قد بلغت خمس منوات ولم تبلغ عشر منوات دون تفرقة بين مدة خدمته السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين مدة خدمته اللاحقة على العمل بهذا القانون ، لأن حكم رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين مدة خدمته اللاحقة على العمل بهذا القانون ، لأن حكم رقم ٩١ لسنة من مواد اصدار هذا القانون مقصور على للمادة ٣٧ منه دون غيرها .

 ب - تقدير كفاية المستندات المطلوبة لمصرف مكافأة نهاية الخدمة وتعويض الدفعة الواحدة من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيله قاضى الموضوع بغير رقابة عليه إذا أقيم أسباب سائفة تكفى لحمله .

ج. – مفاد نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٩٧ المسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ المستقد المهيئة ١٩٦٦ أنه إذا أستحق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال الأجل المحدد بالمادة من تاريخ تقدمه إليها بطلب الصرف مؤيداً بالمستندات ، فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا إليها ١٨٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر إجه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفخ هذا التعويض أن يكون المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت المحكمة النزام الهيئة به لأنه طالما أن الحق المؤمن عليه أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر إن هي لم تف به في الميعاد .

د - لما كان ما دعا الشارع إلى تقدير هذا الدق - التعويض الاضافى - للمؤمن عليه إنما هو رغبته الأكيدة في سرعة صرف هذه المعقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة أساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد ألزم الهيئة بأداء جزاء مالى إن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ، فإن هذا الجزاء لا بعد فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٣٦ من القانون المندى لاختلاف كل منهما عن الآخر مصدر ا وسيبا و لا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من هذا القانون .

۱ - د (الطعن ۲۱۸ اسلة ٤٤ ي جلسة ١٩٨٣/٤/٤ س ٣٤ ص ٨٨٩)

٣٠٠٣ - مؤدى نص العادة ١٣٢ من قانون الاحكام العميكرية الصادر برفم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والعادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ نسنة ٢٧ بانشاء محكمة الثورة أنه يترتب على الحكم العمادر على الطاعنين بالاشغال ١٣٤٩

الشاقة من محكمة النورة لمخالفة المادة ١/١٣٨ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ٦٦ المشار اليه طردهما من الخدمة، وإذ رفض الحكم المطعون فيه القضاء للطاعنين بالتعويض عن فوات التدرج في الرتب الوظيفية في الفترة السابقة على قرارى العفو باعتبار أن ذلك كان عقوبة تبعية لعقوبة الأشغال الشاقة المقضى بها عليهما من محكمة الثورة وهي محكمة ذات سيادة ولأحكامها حجية فإن النعى عليه بمخالفة القانون في ذلك يكون على غير أساس.

(الطمن رقم ٨٧٥ لسنة ٥٠ ي جلسة ١٩٨٤/٣/٧٩ س ٣٠ ص ٨٧٨)

٣٠ ٣٦ - القانون رقم ٦٣ منة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء إذ نص في المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على استحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضا عما يصيبهم من أضرار نتيجة اقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وخول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض واخطارهم بقرارها في هذا الشأن بكتاب موصير عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز لنوى الشأن الطعن في القرار الصادر لعدم استحقاق تعويض أو في مقداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار بكتاب موصبي عليه مصحوب بعلم الوصول . وكان يبين من هذه النصوص أنه وان كان لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن اقلمة هذه المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الادارية قد التزمت بالاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها في هذا الشأن فاذا لم تلتزم هذه الاجراءات التي حددها القانون كان لصاحب الشأن أن بلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق .

﴿ الطَّعَنِّ رِقْمَ ١٦٧٧ لَمَنَّةً ٥٠ فِي جِلْمَنَّةً ١٩٨٧/١٢/٩)

٣٦٠٧ - الشارع بل بما نص عليه في المانتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الاولية أو الادارية لان هذه كلها ليمت علنيه إذ لا يشهدها غير الخصوم ووكلائهم ، فمن ينشر وقائم هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو ما يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإجالة إلى المحاكمة فانما ينشر ذلك على مسئوليته - وأن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص ، وأن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة رغم عدم انطياقه على واقعة الدعوى لم يخرج عن هذا الأصل إذ يدل نص المادة الخامسة منه على انه ولئن كان للصحفى الحق في نشر ما يحصل عليه من أنباء أو معلومات أو احصائيات من مصادرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون النشر في حدود القانون ، كما أن النص في المادة الثامنة من ذات القانون على أنه و يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التعقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة وتلتزم الصحف بنشر بيانات النيابة العامة وكذلك بنشر منطوق الأحكام او القرارات التي تصدر في القضايا التي تناولتها بالنشر اثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التي نقام عليها وذلك اذإ صدر القرار بالحفظ أو صدر الحكم بالبراءة ويدل على أن الشارع وإن أجاز للصحف تناول قضايا في مرحلة التعقيق الابتدائي أو الاولى بالنشر والزامها في هذه الحالة بنشر بيانات النيابة عنها ومنطوق القرارات التي تصدر فيها وموجز كاف للأسباب التي نقام عليها اذا ما صدر القرار بالعفظ - إلا أن مراد الشارع لم يتجه الى تقرير هذا الحق على إطلاقه بل حظر على الصحيفة نشر ما تتولاه سلطات التحقيق بما يؤثر على صالح التحقيق أو على مراكز من يتناولهم التحقيق ، ومن البديهي سريان هذا الحظر اذا تضمن النشر انتهاك محارم القانون ، يؤكد ذلك ما نصب عليه المادة الأولى من القانون المشار اليه من أن و الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع ... وذلك في إطار المقومات الاساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وما نصت عليه المادة السادسة من أن ويلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الاساسية المنصوص عليها في الدستور ، - لما كان ما تقدم - وكان الثابت من الأوراق أن الصحيفة التي يمثلها المطعون عليه نشرت ما تناوله محضر جمع الاستدلالات من ضبط واتهام للطاعن وهو ما يتحقق به قيام الخطأ في جانبها ويجعلها ممئولة عن تعويض الضرر الذي ينتج من جراء هذا النشر.

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٠ قي جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)

٣٦٠٨ – استحقاق التعويض العادل للشخص الذى توصل الى الاختراع ، مناطه عدم وجود اتفاق ببنه وبين من كلفه عن الاختراع عملا بالعادة السابعة من اللغنراع المعدل بالقانون رقم ١٩٥٠ ألمنة ١٩٤٥ ألمنة ١٩٥٠ .

(الطعن رقم ١٤٩٨ نستة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)

٩ . ٣٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى طلبات التعويض عن القرارات الإدارية رهين بأن تكون هذه الدعاوى مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرارات إدارية مما نص عليه في البنود التسعة الأولى من العادة الماشرة من القانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة ، ويكون مطلب التعويض فيها جبرا المضرر الذي أصاب الغير بسبب عبب هذه انقرارات ، سواء تعلق هذا العيب بالاختصاص أو بالشكل أو المخالفتها المقانون واللوائح أو الخطأ في تطبيقها ونأويلها أو اساءة استعمال السلطة كما أن مناط اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الادارية تطبيقا للبند نعير من نص المادة آنفة الذكر هي أن تكون المنازعات الادارية تطبيقا للبند نعير فيه جهة الادارة عن إدارتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام ، أما المنازعات الذي تتعلق بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تتعلق بالإرادة دون أن تكون تنفيذا مباشرا لقرارات إدارية ، أو الذي ينسب إلى موظفيها إرتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم ، فلا نعد من المنازعات الإدارية التي تحكمها المادة الماشرة من قانون مجلس الدولة في أي بند من بنودها ولا يختص بالتالي القضاء الإداري باغبار هاصاحبة الولاية العامة بالغصل في كافة المنازعات عدا المنازعات الادارية ما استثنى بنص خاص إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢٤ اسنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القصائية .

ولما كان النابت بالأوراق أن المطعون صده أقام دعواه بطلب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقت به نتيجة خطأ الطاعن الثاني بصفته مديرا لإدارة المحث الجنائي بصيدية أمن المنيا ، والمتمثل فيما أثبته في التقرير الذي حرره وأسند فيه على غلي علاقة آئمة بزوجة أحد غيل على علاقة آئمة بزوجة أحد تجار المخدرات ، وأن حائد السرقة الذي حرّر هذا التقرير بمناميتة وقع انتقاما لهذه العلاقة ، ومن ثم فإن هذا الخطأ المؤسس عليه طلب التعويض يعتبر من قبيل الأعمال المادية المتارة ، إذ هو لا يتعلق بقرار إداري ولا شأن له بتصرف قانوني لجهة المسئولية عن الخطأ التصري الذي وقع من موظف أثناء تأدية ويمبيها بما المسئولية عن التعويض وقا انس المادة ١٦٦ من القانون المعنى مساطة متبوعة أيضا عن التعويض بحكم كونه كغيلا متضامنا عملا بنص المادة ١٧٤ من المانون المدنى معاطة المالمعون فيه إذ تصدى الفصل فيها وقضى بالتعويض تطبيقا لقواعد الممئولية المقررة في القانون المدنى قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه بمخالفته القانون والمنفي قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه بمخالفته القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

۱۰ ۲ ۳ اذ کان الثانت من دردانت ۱۹۰۷ استهٔ ۸/۲/۱۹۹۰)

الطاعنين متضامنين بالتعريض المقضى به على مند من مسئوليتهما عن أعمال تابعهما "متمثل في تعذيب المطعون ضده الأول أثناء فترة اعتقاله ، وهذه المسئولية التي تحكمها قواعد القانون المدنى تختص بنظرها محاكد القضاء العادى باعتبار أن الخطأ المؤسس عليه قضاء التعويض يعد من قبيل الأعمال المادية الضارة ولا شأن له بقرار الاعتقال ذاته ، ومن ثم لا يكون صحيحاً ماة يثيره الطاعنان من نعى في هذا الصدد .

٣٦١٩ – مؤدى نص المادة ٤٥١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ان الحكم الجنائي تقنصر حجيته أمام المحاكم المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهي خطأ المنهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر كما أن القاضى المدني يستطيع ان يؤكد دائما أن الشرر نشأ من فعل المتهم وحده أو ان يقرر ان المجنى عليه أو الفير قد أسهم في لحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي هذا أو ذلك ليراعي ذلك في تقدير التعويض إعمالا لنص المادة ٢١٦ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٩٥٠ نسنة ٥٦ قي جلسة ٢٠/٦/٢٧)

المنتى - مناد المواد ٢٧١٤٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٤٣١ من القانون المنتى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضا ما يكون ما ملحقاتها التي لا تكتمل منفعتها المقصودة من الإيجار إلا بها ، وبأن تحديد ملحقات العين المؤجرة حميما يبين من نصوص من الإيجار إلا بها ، وبأن تحديد ملحقات العين المؤجرة حميما يبين من نصوص الاتفاق وظروف التمادي من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءها على أسباب تكفي لحمله ، وإذ كان ذلك ، وكان يستوى في إستعمال المستأجر العين المؤجرة بطريقة ضاره بمسلامة المبنى أن يكون هذا الامنعمال داخل العين المؤجرة ذاتها أو مستطيلا منها إلى ما يتصل بها ويؤثر فيها ، وكان التجاء المؤجرة على نحو يضر بملامة المبنى لا يحول دون طلبه فسخ عقد اليجارة تطبيقاً لأحكام قانون إيجار الأماكن الولجب التطبيق متى توافر مبرره ، وكان الحكم المعطون فيه بعد أن انتهى مناتها إلى اعتبار معلح المنزل الذي تسبب الطاعن في الإضرار بمعلامة من ملحقات العين المؤجرة التي تتصل به ويؤثر الاستعمال طفي سلامة المبنى إعتد بحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم الضار لها على سلامة المبنى إعتد بحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم الضار لها على سلامة المبنى إعتد بحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم الضار لها على سلامة المبنى إعتد بحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم الضار لها على سلامة المبنى إعتد بحجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم

1907 لمنة 1907 جنوب للقاهرة ، – القاضى بتعويض للمطعون ضده عن الأضرار التي سببها استعمال الطاعن للسطح بطريقة ضارة بسلامة العيني – في ثبوت الإضرار به "حوجب لاخلاته من العين المؤجرة وفقا لأحكام المادة 2/1۸ من القانون 197 لسنة 1941 انرجب النطبيق على الواقعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه .

٣٦١٣ – للمصروفات القضائية واتماب المحاماء تمثل نفغات فعليه تكيدها المحكوم له في تلك الدعوى فنحتير من قبيل التمويض وتأخذ حكمه في حلول المتبوع في كل ما وفي به من التمويض محل الدائن المضرور ومن ثم يكون للطاعن أن يرجع على تابعه المطمون ضده الاقضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول .

(الطعن ٩٦٠ اسنة ٨٥ ق جلسة ٩٦٠/١٢/٢٧)

٣٦١٣ - هكرر المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا طبقت محكمة الموضوع خطأ أحكام المسلولية التقسيرية دون قواعد المسلولية الولجية التطبيق فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذ يتمين عليها - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن تتقسى من تلقاه نضبها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي التمويض وأن ننزله على الواقعة المطروحة عليها لأن تحديد طبيعة المسلولية التي يتولد عنها حق المضرور في طلب التمويض بعتر مطروحاً عليها .

(الطعن رقم ۲۰۹۱ نستة ۵۷ ق جلسة ۲۰۹۱/۱/۳)

\$ ٣٩١٩ - يدل النص في المادة ٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لمنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة النزاع - على أن تنفيذ الهيئة العامة المتأمينات الاجتماعية لاتتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين اصابات العمل لا يخل بحق المؤمن عليه في اللجوء إلى القضاء للحصول على تعريض تكميلي من صاحب العمل إذا المؤمن عليه في اللجوء إلى القضاء للحصول على تعريض تكميلي من صاحب العمل إذا كان التعريض المقرر له بمقتضى قانون الأنأمين الاجتماعي غير كاف أجير الضرر الذي لحق به بسبب الاصابة أيا كان درجة خطأ صاحب العمل دون التفات إلى جمامة الفطأ أو بماطنة .

(الطعن رقم ۲۷۴ نسنة ٥٦ في جنسة ۲۹۱/۱/۹۹۱)

٣٦١٤ – مكرر لما كان التمبين وإعادة التعبين في الوظائف في ظل نظام العاملين بالفسل العاملين القامل العاملين القامل العاملين القامل ال

تعليسم

تعليم

٣٦١٥ – مؤدى المادة ١١ من قانون التعليم الحر رقم ١٠ اسنة ١٩٣٤ ونصوص القرارات الوزارية الصادرة بالاستناد اليها ان العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وبين المدارس الحرة في خصوص الإعانة بمختلف انواعها ليست علاقة عقدية وانما هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين والقرارات الصادرة في هذا الشأن من ثم فانه يجب الرجوع الى هذه القوانين واللوائح في الأتزعة التي تثور بين الوزارة وبين اصحاب تلك المدارس بسبب الإعانة .

(الطعن رقم ۲۷۱ نستة ۲۹ في چلسة ۱۹۱۱/۱۱/۱۱ س ۱۹س ۸۰۵)

٣١٩١٩ - يبين من القرارين الوزراين رقمي ٥٧١٨ ، ٥٧١٩ الصادرين في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ واللذين ينظمان اعانة الكفاية أن هذه الاعانة انما نقررها الوزارة للمدرسين من اصحاب المؤهلات ولا ينخل شيء منها في ثمة صاحب المدرسة أو تلظرها ، وأن دور ايهما فيها لا يعد دور الرسوط بين الوزارة وبين المدرسين الذين تقررت لهم الاعانة من الوزارة وتم تعيينهم بموافقتها فيتملم صاحب المدرسية أو ناظرها في نهاية كل شهر مبلغ الاعانة المقررة لهؤلاء المدرسين ويقوم بدور بتسليمها اليهم وإذا كان الأمر كذلك فلا يكون للوزارة أن تطالب صاحبة المدرسة أو ناظرها برد ما تكون قد دفعته من هذه الاعانة متى ثبت أنه قام بتسليمها لأصحابها من المدرسين المقررة لهم الاعانة لأنه في هذه الحالة تبرأ ذمته بهذا التمليم ولا يكون من المدرسين المقررة لهم الاعانة لأنه في هذه الحالة تبرأ ذمته بهذا التمليم ولا يكون قد استولى النفسه على شيء حتى يطالب برده كما لا يمكن تأسيس مطالبته الرد على وقوع خطأ من جانبه لعدم استيفاء هؤلاء المدرسين شروط استحقاق اعانة الكفاية ذلك أن الأمر في تقريرها إلا بعد التحقق من استيفاء المدرسين المعانين شروط استحقاقاها .

(الطعن رقم ۲۷۱ لسنة ۲۹ی جلسة ۱۹۹۶/٤/۱۱ س ۱۰ مس ۸۰۵ (

٣٩١٧ - بيين من القرارات الوزارية والنشرات الصادرة في شأن اعانة الاستيفاء وإعانة الاستيفاء وإعانة الاستيفاء وإعانة الاستيفاء وإعانة التمويض عن الصحائية أن المرزارة لا تقررهما إلا بعد التحقق من قيام موجبهما ، وإنه ليس في تلك القرارات ما يخول الوزارة في حالة المخلال صاحب المدرسة أو ناظرها بالانتزامات المغروضة عليه المحق في استرداد ما تكون قد دفعته فعلا من هذه الاعانة ، وإنما يقصر حقها في هذه العالة على منع الإعانة أو وقف صرفها حتى يفي صاحب المدرسة أو ناظرها بالتزاماته .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ في في جلسة ١٩٦٤/١/١١ س ١٥ من ٨٠٤)

٣٩١٨ - توجب الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لمنة المودة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة وكذلك المادة ٢٧ من اللاكمة التنفيذية للقانون المذكور ، على ادارة المدارس الخاصة اتناع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة النربية والتعليم في شأن تنظيم المدارس الخاصة ، وإذا تمسكت الطاعنة في دفاعها امام محكمة الموضوع بأنها تحمل شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى وتعتبر بذلك حاملة لمؤهل تربوى بيبح لها الممل بالمدرسة كمدرسة الشفال طبقا لمنشور وزارة التربية الصادرة منة ١٩٥٩ كما تمسكت بالكتاب الدورى رقم طبقا لمنشور وزارة التربية الصادرة منة ١٩٥٩ كما تمسكت بالكتاب الدورى رقم قبل انهاء المغد وهو دفاع جوهرى قد يتغير معه وجه الرأى في الدعوى ، وقد خلا الحكم الابتدائي الذي احال الحكم المطعون فيه الله في امبابه من الرد على هذا الدفاع كانت يكون مشويا بالقسور .

(الطعن رقم ٣٦٨ تستة ٣٦ - جلسة ١٩٦٥/٦/٩ س ١٦ ص ٧١٧)

19 19 7 - بيين من الفقرة السادسة من المادة 19 من القرار الوزارى رقم 10 السادر في 10 مارس منة 1909 تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم 10 المنة 1904 بشأن تنظيم المدارس الحرة ، ان وزير التربية - ويتفويض من المشرع - اوجب على ادارة المدرسة الحرة ان تعد لاكحة داخلية تنظيم شفون العمل بها وتحدد حقوق العاملين فيها بحيث تكون اجورهم مماثلة لماهيات نظراتهم في المدارس الحكومية على الأكل ، وهي ذات الاحكام التي كانت تتضمنها الفقرة السابعة من المادة ١٩٥٠ من القرار رقم ١٩٥٢ المسادر بتاريخ ١٩٥٤/١٥٤ بتنفيذ الحكام القانون رقم ١٩٥٣ لمنذ ١٩٥٥ الخاص بتنظيم المدارس الحرة والذي استبدل به القانون رقم ١٩٥٠ لمنة ١٩٥٨ - وهي احكام ملزمة على ادارة المدارس الخاصة مراعاتها والعمل بها - وهي احكام المرابعة على ادارة المدارس الخاصة مراعاتها والعمل بها - والمدارس المحرة بها في منذ الحكم المطعون فيه بما قررته المدارس الخرة بها هو متبع في شأن مدرسي الوزارة ان ما نص عليه من استثارة المدارس الحرة بما هو متبع في شأن مدرسي الوزارة لا يرتفع قانونا الى مرتبة الالزام بما هو متبع فعلا بمدارس الحكومة..، قأنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ي جلسة ٢٠/١/١٩١٥ س ٢٦ عس ٧١٧)

٣٩١٩ - حكور لما كان محل القرار الادارى هو المركز القانوني الذي تتجه ارادة مصدر القرار الى احداثه وذلك بانشاه حالة قانونية أو تعديلها أو الغائها فإن قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص - برفض تجديد الاستيلاء على احدى المدارس ١٩٥٨

وتسليمها للمالك الظاهر لا يعتبر قرارا اداريا إلا بالنسبة لعدم تجديد الاستيلاء اما امره يتسليمها الى المالك الظاهر فلا يعدو أن يكون عملا ماديا قصدت به الى مواجهة الحالة النلجمة عن رفع يد مديرية التعليم عن ادارة المدرسة ومن ثم فان تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الإداري المنكور وتختص به المحاكم العادية .

• ٣٩٧ - تمتير المدرمية الخاصية منشأة خاصية ، لاتها على ما المصحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لمنة ١٩٥٨ مؤسسة غير حكومية تقوم أصلا بالتربية والتعليم وإن كانت تخضم ارقابة وزراة التربية والتعليم وتغتبشها في العدود والقود المبينة بالقانون المنكور ولاتحته التنفينية .

(الطعن رقم ٤٤٠ استة ٢٧ ق واسة ١٩٧٣/٣/١ س ٢٤ ص ١٣٠)

٣٦٢١ - ما تطلبه المشرع في صاحب المدرسة الخاصة من صفات ومؤهلات لا علاقة له بأموال المدرسة التي تقبل ان يعهد بادارتها الى الغيرُ والحكم بفرض الحرامية عليها ليس من شأته وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بما له من حقوق أو بما فرضه عليه القانون رقم ١٦٠ لسنة ٩٥٨ من واجبات او رتبه على مخالفتها من جزاه -

(الطعن رقم ٤٤٠ نستة ٣٧ في جلسة ١٩٧٣/٢/١ س ٢٤ ص ١٣٠)

٣٤٧٧ - أو حيث المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٠ لمنة ١٩٥٨ والمادة ١٩ من لائحته التنفيذية ان تبين اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة التي تتقاضي مصروفات نظام تعيين الموظفين والمؤهلات المطلوب توافرها فيهم والمرتبات التي يمنحونها عند التعيين .

٣٩٧٣ – يقضى القانون رقم ٥٨٣ أمنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم المدارس الحرة في مادئه الأولى بخضوع هذه المدارس لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة به كما يوجب في مادته الثالثة أن يكون مبنى المدرسة سليما مستوفيا الشروط الصحية وتجيز العادتان ٤٩ ، ٥٤ من ذلك القانون اتخاذ اجراءات معينة بشأن المدرسة ، منها اصدار قرار بغلقها إداريا اذإ خالف احكامه واحكام القرارات المبادرة تنفيذا له .

⁽ الطنن رقم ۱۳۳ استة ۲۸ ي جلسة ۱۹۷۲/۱۲/۱۱ س ۲۶ ص ۱۲۰۰ (

٣٩٧٤ – إذا كان قد ثبت صدور قرارات ادارية بفلق المدرسة الحرة مؤقنا وتعطيل التعليم فيها وجرد اثانها فان الأضرار المطلوب التعويض عنها والمتمثلة في الاساءة الى سمعة صاحبها وفوات كمبه من المدرسة وتلف بعض منقولاتها ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الادارى دون غيره -

(الطعن رقم ۱۳۳ نسنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۷۳/۱۲/۱۱ س ۲۶ ص ۱۲۵۰)

٣٩٢٥ - مؤدى الفقرات الاولمي والثانية والرابعة من المادة ٢١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص والمائتين ٣٨ ، ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار من وزير التربية والتعليم رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ أن العشرع حعل الملاقة بين اصحاب المدارس الخاصة والجهة القوامة على التربية والتعليم علاقة تنظيمية تحكمها القواعد الادارية وليست تعاقدية وان اعانة الايجار المشار اليها في القانون واللائحة التنفينية ليست حقا مكتسبا لاصحاب المدارس الخاصة التي نتبع نظام المجانبة وانما هي منحة من جهة الأدارة مقيدة تعطى لهم ، المرد فيها إلى تقدير كل من مديرية التربية والتعليم والمجالس المحلية استهدافا لاستمرار السير بمرفق التعليم حميما يتطلب صالح العمل وطبقا لما تسمح به موارد الدولة ، وتحديد الشروط اللازمة لمنح الاعانة لا يفير من طبيعتها الاختيارية المنصوص عليها صراحة ، بل يؤدى إلى مجرد تقيد سلطة الجهة المختصة في منحها، بمعنى أنه قيد يرد على ارادة المنح لا أرداة الخيرة المخولة لها ، ولئن كان منح اعانة الايجار او منعها هو في الأصل من الملائمات التي تترخص الإدارة في تقديرها بلا معقب عليها ، الا أنه لما كان الاختصاص الذي تناشره الادارة انما تزاوله على مقنضي القوانين واللوائح، وفي حدود الغاية التي استهدفتها تلك التشريعات نصأ وروحاً فيتعين عليها التزام هذه الغاية ولا تجاوزها إلى سواها ، وإلا شاب تصرفها عيب الانحراف بالسلطة بحيث يفسد الاختيار ويفسد ما اتخذ على أساسه من قراد.

(الطمن رقم ١٣٧٠ اسنة ٤٤ في جنسة ١٩٧٨/٥/٢٤ س ٢٩ مس ١٣١١)

تقبادم مسقيط

التقيادم المسقط

القصل الأول : بدء التقادم .

القصل الثاني : مدة التقادم وتغيرها وحسابها .

١ - في الدعاوي .
 ٢ - في الدفوع .

٣ - في الفوائد .

ة - في الضرائب والرسوم .

٥ -- في الأفعال الجمركية .

٢ - في الريام .

٧ - في الالتزامات الناشئة عن السند الانتي.

٨ ~ في الايرادات المرتبة .

٩ - في الاستحقاق في الوقف.

١٠ في العلاقة بين الملتزم بادارة مرفق عام والمنتفع .
 ١١ في التعويض عن أعمال الادارة المخالفة للقانون .

الفصل الثالث : قطع التقادم

١ - قطع التقادم بوجه عام .

ب - الإجراءات القاطعة للتقادم.

١ - المطالبة القضائية .

٢ - الاقرار .

٣ - التنب

٤ - المطالبة الجزئية .

شطب الدعوى والحكم برفضها .

٦ - الإخطار بربط الضريبة والإحالة إلى لجنة الطعن.

٧ - التدخل والطلبات العارضة ،

٨ - طلب التوزيع في النظام القضائي المختلط.

٩ - إجراءات نزع الملكية في ظل قانون المرافعات المختلط.

القصل الرابع: وقلف التقادم.

الفصل الخامس: أثر التقادم على البطلان المتعلق بالنظام العام. الفصل السادس: النزول عن التقادم.

القصل السايع : مسائل متتوعه .

الفصل الأول بدء التقادم

٣٩٣٦ - إن مدة سقوط الحقوق بعدم استعمالها لا يصح أن تبدأ إلا من اليوم الذي يكون فيه استعمال الحق ممكناً . فالحكم الصادر في ٨ من رمضان سنة ١٩٤٧ الذي لم يحصل إعلانه إذا قرر الطاعن بالطعن فيه في ١٥من سبتمبر سنة ١٩٤٣ الموافق ١٥ من رمضان سنة ١٣٦٧ يكون طعنه مقبولا شكلا إذ أن محكمة النقض الموافق ١٥ من رمضان سنة ١٣٦٧ يكون طعنه مقبولا شكلا إذ أن محكمة النقص لم تنشأ إلا في ١٤ من ذي الحجة سنة ١٣٤٩ ولم يكن الطاعن يستطيع استعمال حق الطعن إلا ابتداء من هذا التاريخ ، وما دام نقريره بالطعن قد حصل قبل مضى خمس عشرة سنة هلالية على اليوم الذي نشأ فيه حقه في الطعن فإن التقرير يكون قد حصل قبل سقة ط حقه .

(جلسة ١٩٤٥/١/١١ طعن رقم ١٢٦ سنة ١٣ قي)

(جلسة ١٩٣٨/٢/٣ طعن رقم ٧١ سنة ٧ ق)

٣٩٣٨ - ناريخ استحقاق الدين المضمون لا نبدأ به مدة النقادم إلا في علاقة الدائن مع مدينه وضامنه، أما حق الضامن في الرجوع على المدين فإنه لا ينشأ إلا من تاريخ وفائه للدين المصمون بشرط أن لا يكون الدين الأصلى قد مقط بالنقادم . ومن تاريخ نشوء هذ الحق للضامن نتيجة وفائه للدين تبدأ مدة النقادم بالنسبة لمدينه المصمون .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ طعن رقم ٧٧ سنة ٢٢ ق)

٣٩٧٩ – إن دين الموكل قبل موكله لا تبدأ مدة تقادمه إلا من تاريخ انتهاء الوكالة وتصفية الحساب ببنهما ، إذ هذا الدين قبل ذلك احتمالى لا يلحقه السقوط والدائن المرتهن رهن حيازة يعتبر قانونا وكيلا عن صاحب العين المرهونة في إدارتها واستغلالها وقبض ربعها ، وعليه أن يقدم للراهن حسابا مفصلا عن ذلك فمبدأ مدة تقادم دينه قبل الراهن هو بعينه العبدأ بالنسبة للوكيل مع الموكل .

(جنسة ١٩٣٨/٢/١٧ طعن رقم ١٤ سنة ٧ قى)

و ٣٩٣٠ - إذا كان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم الاستئنافى لأسبابه حين قضى بقبل الدفع بسقوط حق المدعى في طلب حساب الرقف الذى كان يديره المدعى عليه بمسفئه وكيلا عنه قد أقام قضاءه بذلك على أساس ما أورده المدعى في عريضة دعواه من أن توكيله المدعى عليه إنما كان بسبب سفره إلى خارج القطر ، وما استخلصه استخلاصا سائغا من المستندات المقدمة الى المحكمة من أن هذه الوكالة قد انقضاء المحودة المدعى من الخارج، وعلى أن دعوى الحساب إنما رفعت بعد انقضاء الوكالة ببأكثر من خمس عشرة منة هلالية ، وأن الخطابات المقدمة من المدعى للاستدلال بها على أن المدعى عليه لم ينقطع عن مباشرة إدارة الوقف بصفته وكيلا لا يدل ما ورد بها على استمرار الوكالة ، وذلك بعد أن أورد بعض عباراتها وفسرها تضيراً تحتمله وينفى المعنى الذى يقول به المدعى ، ثم أيد هذا الحكم استثنافياً لأسبابه ، فلا يعيب الحكم الاستئنافي أنه لم يورد مضامين خطابات جديدة قدمها المدعى إلى محكمة بيها انها تر فيها ما يفيد استمرار الوكالة .

رُّ جِئْسة ٢١/١٠/٢١ طعن رقم ٦٠ سنة ١٧ تي)

٣٩٣٩ - إن احتساب مدة سقوط دعوى المطالبة بتعديل معاش الموظف يجب أن يكون من تاريخ الأمر الصادر بالإحالة إلى المعاش لا من تاريخ السركي الذي لذي يتوب من تتوبة مترتبة على هذا الأمر . ولا فرق في ذلك بين المعاش الذي يكون مستحقا أثناء مدة التقادم والمعاش الذي يستحق بعد انقضاء تلك المدة. فإن استحقاق المعاش في كلتا الحالتين مرجمه واحد هو الأمر الصادر بالإحالة إلى المعاش ، وهذا الأمر بطبيعة الحال غير متجدد ، فكل الآثار المترتبة عليه يجب أن يكون حكمها واحداً من جهة التقادم .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٣٦ طعن رقم ٢٨ سنة ١٢ ق)

٣٩٣٧ ــ بيدأ ميعاد تقادم دعوى ممئولية أمين النقل وفقاً لنص العادة ١٠٤ من قانون النجارة من اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه النقل .

(جنسة ١٩٠٤/١/٧ طعن رقم ١٢٠ سنة ٢١ ق)

للمشترى على الباتع ما يحدد وقت نشوه هذا العق أو وقت عقد البيع أم وقت التعرض للمشترى على الباتع ما يحدد وقت نشوه هذا العق أو وقت عقد البيع أم وقت التعرض الفعلى ، فإن المادنين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدنى قد نصنا فقط على إلزام البائع بأن يمكن المشترى من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة والمادة ٣٠٤ توجب على البائع إذا حصل تعرض للمشترى أن يرد اليه الثمن مع التضمينات. أما النصوص الأخرى فلا نتضمن سوى الأحكام التي نراعى في تعيين الثمن وتقدير التضمينات ، وإذ كانت الحقوق لا وإذن ففقه القانون هو الذي يرجع إليه في تحديد هذاالوقت ، وإذ كانت الحقوق لا ينشأ إلا من وقت منازعة الفير المشترى في البيع ، ولهذا تواضع الفقه على أن مو الرجوع على البناء بالضمان مادام لم يحصل لمه تعرض فعلى ، وبالتالي لا تبدأ مدة التقادم في دعوى الضمان إلا من وقت هذا التعرض فعلى ، وبالتالي لا تبدأ مدة التقادم في دعوى الضمان إلا من وقت هذا التعرض فعلى ، وبالتالي لا تبدأ مدة التقادم في دعوى الضمان إلا من وقت هذا التعرض .

٣٩٣٤ - لما كانت الفقرة الأولى من العادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لمئة ١٩٣٩ ننص على أنه ٩ يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا

القانون بمضى خمس سنوات ، وقد عدلت مدة السقوط الى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ۱۹۳۸ ، ۱۹۳۹ ، ۱۹۶۰ بمقتضى القانون رقم ۲۹ لسنة ۱۹٤۷ – وكان لم يرد في هذا النص تحديد لمبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة فانه يتعين - وفقا للاحكام العامة للقانون - أن لا تبتدىء مدة سقوط الحق في المطالبة بهذا الدين إلا من تاريخ وجوبه في نمة المدين - فاذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فميعاد سقوطه بالتقادم إنما بيداً من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ولما كان الممول لا يعتبر مدينا للخزانة العامة إلا من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة لها إذ من هذه اللحظة تشتغل بها نمته ويجوز مطالبته بها قضاء ، وكانت الواقعة المنشئة للضريبة تولد مع ميلاد الايراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على ايرادات القيم المنقولة ، وضع الايراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح المحمل بالضربية تحت تصرف المعول هو وحده الذي يجعل الدين واجبا في نمته ومستحق الأداء للخزانة العامة ، ولا عبرة في هذا المقام بالتواريخ التي تصدر فيها قرارات التوزيع إذ لم يقترن بها وضع الايراد تحت تصرف صاحبه ، وكذلك لا عبرة بالتاريخ الذي يتم فيه قبض ذلك الايراد فعلا إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه - لأنه في الحالة الأولى لا يكون الايراد في متناول صاحبة وفي الحالة الثانية يكون الايراد في متناول صاحبة من يوم وضعه تحت تصرفه ولا عبرة بتاريخ قبضه • فعلا ، لما كان ذلك يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه من أن الضربية المتنازع فيها تستحق من تاريخ قرار الجمعية المعمومية للشركة المطعون عليها بتوزيع حصص الأرباح للمساهمين وإن كان صحيحا فيما يختص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه من تاريخ هذا القرار إلا أنه مخالف للقانون فيما يختص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين ابتداء من تاريخ لاحق وهو التاريخ الذي يعتبر فيه هذا المبلغ موضوعا تحت تصرف المساهمين مما كان يتمين معه على المحكمة أن تجعله مبدأ لميعاد التقادم المسقط لحق المطالبة ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص .

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٥ طعن رقم ٢٠٥ سنة ٢١ ق)

لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الشركة المطلبة بدين الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الشركة المطعون عليها بالابرادات الخاضعة للضريبة أى من وقت ورود القرارات المقروض على المطعون عليها تقديمها ، هذا القول مردود بأن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لمسنة ١٩٣٩ إذا أرجبت على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب القرارات التي تصدر ما مجلس الادارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من ناريخ صدورها لم توقع عن عانق مصلحة الضرائب واجب حصر الممولين وفحص حالاتهم لتقدير أرباحهم أو إبراداتهم ثم ربط الضريبة عليهم عملا بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور الأمر توزيع الأرباح قصد أن يجعل من هذا الاخطار مصلحة الضرائب بقرارات توزيع الأرباح قصد أن يجعل من هذا الاخطار مبدأ لمقوط الحق في اقتضاء الضريبة ، إذ هو لا يعدو أن يجعل من هذا الاخطار مبدأ لمقوط الحق في اقتضاء الضريبة ، إذ هو لا يعدو أن يجول وضها تحت تصرف المساهمين .

(جنسة ١٩٥٣/٦/٢٥ طعن رقم ٢٠٥ سنة ٢١ ق)

٣٩٣٩ - التقادم المسقط لحق الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلتها منه مصلحة المضراتب بغير حق وفقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لمنة ١٩٣٩ لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه بالضريبة التي ربطت عليه اذ من هذا التاريخ فقط يتحقق علمه بمبلغ الضريبة الواجب عليه أداؤها ومقدار ما أخذ منه بغير حق .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٢٥ طعن رقم ٢٠٤ سنة ٢١ ق)

٣٦٣٧ – يبدأ ميعاد التقادم القصير الذي نقرره العادة ١٠٤ من قانون التجارة في دعوي مسئولية أمين النقل من التاريخ الذي يجب أن يتم فيه النقل .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٢٢ في جلسة ٢١/٥/٢٩٥١ س ٧ عن ١٤٢) ١٣٦٧ ٣٦٣٨ – مؤدى المادتين ٤٨ من القانون رقم ١٤ المنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لمنة ١٩٥٣ و ٥٨ من ذات القانون أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضربية عن أرياحه الا بعد مضى شهرين من انتهاء منته المالية ، وأنه إذا توقفت المنشأة عن العمل ولم تخطر مصلحة الضرائب بذلك فإن عن أرباحها الا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية ، وبالتالي فان التقادم المسقط لدين عن أرباحها الا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية ، وبالتالي فان التقادم المسقط لدين كان النوقف يرجع الى وفاة الشريك المتضامن فإنه لا يعتد في صدد تحديد بدء التقادم بناريخ التوقف المنزيب على الوفاة مادامت لم تخطر به المصلحة ولا يؤثر في ذلك أن تكون المصلحة ولا يؤثر في ذلك أن تكون المصلحة قد علمت بالوفاة في تاريخ لاحق الشهرين التالين لانتهاء السنة المالية .

(الطعن رقم ٣٣١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٠٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٣٤)

تحديد ناريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فانه ينمين وفقا للأحكام العامة للقانون لم نديد ناريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فانه ينمين وفقا للأحكام العامة للقانون الا تبندىء مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ تحقيق وجوبه في نمة المعدين من دين الضريبة فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فميعاد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط . ولما كانت مصلحة الضرائب وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٩٩ (قبل تعديلها بالقانون ١٩٥٣ سنة ١٩٥٦) لا تستطيع مطالبة المعول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضى شهرين من تاريخ انتهاء المائة أو قبل أول مارس من كل منة فان التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ ، واذن لتقديم الإقرار وأضاف لمدة التقادم المحتمية على هذا الأساس مدة وقف التقادم المغررة بالقانون رقم ١٩٨٩ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطا في تطبيق القانون أو شابه قصور في التحبيب .

(الطعن رقم ۲۲۹ سنة ۲۱ تي جلسة ١٩٦١/١٢/٢٠ س ١٢ ص ٧٩١)

• ٣٦٤ – دعوى التعويض التي يرجع بها المالك الحقيقي على البائع لملكه في حالة عدم إمكانة استرداد المبيع من المشترى بيدا سريان التقادم بالنسبة لها من وقت البيع الذي صدر من البائع للمشترى (في ظل القانون المدنى القديم) إذ أن هذا البيع هو العمل غير المشروع الذي سبب المشرر المطالب بالتعويض عنه .

- (الطعن رقم ۱۹۱۳ سنة ۲۱ في جلسة ۱۹۹۲/۱۹۱۱ س ۱۳ ص ۲۰۹) ۱۳۹۸ ٣٩٤٩ – يعتبر التعويض عن الفعل الضار مستحق الأداء من يوم وقوع العمل غير المشروع ويسقط جميعه بالتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة تبدأ من يوم وقوع العمل غير المضروع.

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التعويض المطالب به (في سنة ١٩٥٢) أساسه خطأ الطاعن في احتفاظه بالملكينتين المملوكتين للمطعون عليه الأول بغير حق منذ سنة ١٩٣٧ وأن هذا التعويض عن المدة السابقة على سنة ١٩٣٧ قد سقط بمضى خصص عشرة سنه من تاريخ الفعل الضار عملا بالمادة ٢٠٨ من القانون المدنى الملغى الذي يحكم واقعة النزاع - وهو تقرير صحيح في القانون - إلا أنه خلص مع نلك الى القضاء بالتعويض عن ذلك الفعل المدة اللاهمة استنادا إلى أنه لم يمض على استحقاقه أكثر من خمس عشرة سنة فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم 18 سنة ٢٦ في جلسة ١٠/٥/١٠ س ١٣ ص ١٤٢)

٣٦٤٧ - فى خصوص الضريبة على الأرباح التجارية لا تستطيع مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة على أرباحه إلا بعد مضى شهرين من انتهاء سنته المالية ، وفى حالة توقف المنشأة عن العمل وعدم اخطار المصلحة به فان موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير إذ يمتنع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة إلا بعد شهرين من انتهاء سنته المالية ، وبالتالى فان التقادم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ دون اعتبار لتوقف النمشأة عن العمل حتى ولو كان التوقف راجعا لوفاة الممول مادامت المصلحة لم تخطر به ، علم مصلحة الضرائب بالوفاة لا يغنى عن الاخطار الذى أوجبه القانون مؤيدا بالوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة .

(الطعن رقم ۲۰۷ سنة ۲۹ ي جلسة ۱۹۹۱/۱۱ س ۱۹ ص ۲۹۱)

٣١٤٣ - وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤٢ اسنة ١٩٤٤ على أنه و يفرض رسم على أيلولة التركات يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافى نصيب الوارث ، ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٦ على أنه ونستقال الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم، كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٩ المنة ١٩٥٢ على أنه بتغرض على التركات ضريبة نعتبر مستحقة من تاريخ الوفاة وتحسب على صافى قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالاضافة إليه وتسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٦٢ السنة على ١٩٥٤ فإنها بنلك تكون قد دلت على أن الوفاة هي الواقعة المنشئة لرموم الأيلولة

والضريبة على التركات باعتبارها سبب الأبلولة والحانث المؤثر في انتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة العامة بتحققه كما دلت على أنه من تاريخ نشوء الحق في رسوم الايلولة والضربية على التركة - وهو تاريخ الوفاة - بيداً تقادمها . والقول بأن رسم الابلولة والضربية على التركات لا تتكامل عناصر ها ويتكامل الالتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومن ثم لا يبدأ تقادمها إلا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء ، مردود بأن الأصل في الضرائب والرسوم أن يبدأ سريان تقادمها من تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لها أو من ههاية السنة التي تستحق عنها، وفقا للفترة الأولى من المادة ٣٧٧ من القانون المدنى ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ومن أنواع الضرائب المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩. لمنة ١٩٤٩ - الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على المهن الحرة والضريبة العامة على الايراد - ما لا تتكامل عناصرها ويتكامل الالتزام بها فور تحقق الواقعة المنشئة لها ومع ذلك لم ينص القانون على أن يبدأ تقادمها من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء وإنما إلتزم في شأنها القواعد العامة في تقادم الضرائب والرسوم – هذا وبالرجوع إلى القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بيين أنه خول مصلحة الضرائب سلطة اتفاذ الإجراءات التحفظية على التركة من تاريخ الوفاة بل أجاز لها ، أن تأمر عند الاقتضاء باتخاذ ما تراه من التدابير التحفظية لصيانة حقوق الخزانة العامة بما في ذلك وضع الاختام ، وأن ، تتولى بنفسها موجودات التركة سواء بالاتفاق مع أصحاب الشأن أو من غير معاونتهم ، وفي حالة قيام نزاع على صفة الوارث ، و أن تطلب وضع أعيان التركة تحت الحراسة القضائية ، وجعل ميعاد التقادم لا يبدأ إلا من التاريخ الذي تصبح فيه رسوم الأيلولة والضربية على التركة واجبة الاداء -مع قيام هذه السلطة – من شأنه ترك زمام السقوط بيد مصلحة الضرائب بحيث يسعها أن تتراخى ما شاءت في حصر أعيان التركة وتقديرها وإعلان الورثة ومن في حكمهم بهذا التقدير وبمقدار الرسم المستحق على كل منهم وهي مطمئنة الى عدم سقوط حقها مهما طال الزمن ، وفي ذلك تعطيل للمحكمة التي توخاها الشارع من التقادم ولحقوق ذوى الشأن في التركة قبل الافراج عنها من غير مبرر ولا ضرورة تقتضيه.

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨ س ١٦ ص ٥٠٤)

\$ ٣٩ هـ تقضى المادة ٣٧٧ من القانون المدنى بأنه ، ينقام بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بفير حق وييداً سريان التقادم من يرم دفعها، ومؤدى صريح هذا النص أن التقادم في هذه الحالة يبدأ من يوم دفع الرسوم المطالب بردها ودون توقف على علم الممول بحقه في الرد . وحكم هذه المادة يعتبر استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧٧ من القانون المدنى

والتي تقضى بأن سقوط دعوى استرداد ما دغع بغير حق بثلاث سنوات بيداً من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد .

(الطعن رقم ٩٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٤ س ١٧ ص ٤٢٥)

٣٩٤٥ – جرى فضاء محكمة النقض على أن التفادم المسقط - سواء في ظل التفنين المدنى القديم أو القائم - لا بيدأ سريانه الا من الرقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، مما يستتبع أن النقادم ، لا يسرى بالنسبة الى الالتزام المعلق على شريط موقف ، الا من وقت نحقق هذا الشريط .

(الطعن رقم ٢٠٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩ س ٢٣ من ٢٦١) . .

٣٦٤٩ - مؤدى نص المادتين ٢٥١ ، ٢٥٤ من القانون المدنى أن ميعاد سقوط دعاوى ضعان المهندس المعمارى والمقاول بيداً من ناريخ التهدم الفعلى الكلى أو الجزئى في حالة عدم انكشاف العيب الذي أدى اليه ، ومن تاريخ انكشاف العيب دون انتظار الى تفاقمه حتى يؤدى الى تهدم المبنى واضعطرار صلحبه الى هدمه .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٣١ س ٢٤ ص ٨٥٣)

٣٦ % - المراد بالعلم ببدء سريان التقادم الثلاثي المستحدث بنص العادة ١٧٢ من القانون المدنى هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسلول عنه باعتبار أن انقضاء الثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على نفازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على العلمزم دون ارائته مما يستنبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم.

(الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/٥/٥/١ س ٣٣ ص ٢٠١٧)

٣٦٤٨ - تنص المادة ١/١٧٦ من القانون المدنى على أنه ، تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المصرور بحدوث الضرر وبالشخص الممئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء حمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، مما عقله أن المناط في بده سريان مدة التقادم طبقاً لهذه المادة هو علم المضرور بوقوع الضرر ويشخص الممئول عنه لا باليوم الذي تحدد فيه قيمة الضرر بصفة نهائذة .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٤ . س ٧٧ ص ١٧٤١)

٣٩٤٩ - جهل المطعون ضدهم بمحدث الضرر هو قيد النيابة الحادث جنحة ضد مجهول من الجمعية التعاونية للبنزول الطاعنة فان علمهم بان الطاعنة مسئولة مسئولة ممسئولية مباشرة عن خطئها الشخصى باعتبارها حارسة على انبوبة البوتاجاز وتكون قائمة على افتراض طلى لا يصلح لبدء مريان التقادم بمقتضاه.

(الطعن رقم ٩٧٣ سنة ٥٥ في جنسة ٢٩/١٢/١٩)

• ٣٦٥ - اذ كانت العادة ٣٥٥ من القانون المدنى فيما ننص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمص عشرة منة إذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير منى عززه حكم بثبته ويكون له من قوة الأمر المقضى فيه ما بحصنه ، وكان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان لم يحدد الضرر في مداه بعرض للمسئولية التقسيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرميه غير معين المقدار مما يرتبط بنماوق أونق ارتباط فتمند اليه قوة الأمر المقضى ، ومنى توافرت لأصل الدين بنماوق أونق ارتباط فتمند اليه قوة الأمر المقضى ، ومنى توافرت لأصل الدين لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى، ولا يسوغ أن يقصر الدين الذي ارماه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلاله عليه ، بل يمند الى كل ما يتسع له محله من عاصر تقديره ولو بدعوى لاحقه لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين بهستمنين مقداره ، فهى بهذه المثابة فرع من أصل تخضع له وتنقادم به ومنه خمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ۱۳۰ ص ۶۳ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۹) (الطعن رقم ۱۹۵۲ ص ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۳/۳/۳) (الطعن رقم ۱۹۸۱ ص ۶۹ ق جلسة (۱۹۸۳/۵/۱

1999 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٧٢ القانون المنفى أن النقائم الثلاثي المشار اليه والذي تسقط به دعوى التمويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المصرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن العقيقي الذي يحيط به المصرور بوقوع الضرو وبشخص المسئول عنه باعتبار أن القضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوي على تنازل المصرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول بما يمنتبع صقوط دعوى التعويض بمضى مدة النقائم - لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في بدء سريان النقائم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧/١/ من القانون عن الحكم الذي قضى بدقض الطمن المرفوع منه عن الحكم الذي قضى بسقوط حقه في أخذ العقار المبيع بالشغعة باعتبار تاريخ العلم الحقيقي الذي أحاط به الطاعن بوقوع الصرر وبشخص المسئول عنه ، حالة كون أن قوة الأمر المقضى - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة تثبت للحكم النهائي ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقاص وأنه طعن فيه بالفعل - بما كان لازمة أن يكون بدء احتصاب مذة التقائم الثلاثي المشار اليه من تاريخ صدور الحكم النهائي من محكمة الاستئناف بمقوط حق الطاعن المشار اليه من تاريخ صدور الحكم النهائي من محكمة الاستئناف بمقوط حق الطاعن المشار اليه من تاريخ صدور الحكم النهائي من محكمة الاستئناف بمقوط حق الطاعن

فى أخذ العقار العبيع بالشفعة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . و الطعن رقم ۲۵۲۷ س ۵۲ ق جلسة ۱۹۸۳/۱/۹

٣٩٥٧ – مفاد نص المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى ان المناط في بدء سريان التفالم لهذه المدنول عنه ، التفادم طبقاً لهذه المدنول عنه ، والعلم المعول عليه في هذا الشأن – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هو العلم المعقى الذي يحيط بوقوع هذا الضرر وبشخص المسئول عنه باعتيار أن انقضاء تلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المصرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يمنتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم . ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المصرور وترتيب حكم مدة التقادم . ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المصرور وترتيب حكم المسئول عنه .

(الطعن رقم ۲۰۹۳ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۲/۳/۲۷) (الطعن رقم ۱۹۸۳/۳۸ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۸/۳۸)

القصل الشاني

مدة التقادم وتغيرها وحسابها ا - مدة التقائم .

- ب تغير مدة التقادم. ج - حساب مدة التقادم .
 - ١ في الدعاوي .
 - ٢ في النفوع .
 - ٣ في الفوائد .
- ٤ في الضرائب والرسوم .
 - في الأفعال الجمركية .
- ٦ في الربع -
- ٧ في الالتزامات الناشئة عن السند الانتي .
- ٨ في الايرادات المرتبة .
 - ٩ في الاستحقاق في الوقف .
- ١٠ في العلاقة بين الملتزم بادارة مرفق عام والمنتفع .
- ١١ في التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقانون -

الفصل الشانى مدة التقادم وتغيرها وحسابها

أ - مدة التقادم بوجه عام:

٣٩٥٣ – تسقط دعوى المطالبة بثمن الأرض المنزوعة ملكيتها للمنافع العامة مصنى خدس عشرة منة هلالية .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٢٥ طعن رقم ٨٤ سنة ٤ ق)

\$ ٣٩٥٠ - إن أحكام فانون نزع الملكية لا تجعل ثمن ما ينزع ملكيته وبيعة لدى الحكومة على نمة صاحبه ، بل هى تكلف الحكومة بدفعه إلى صاحبه عند الاتفاق عليه أو بايداعه على نمته عند الخلاف وحصول تقريره بواسطة خبير الدعوى حتى تستيطع الاستيلاء على العين المنزوعة ملكيتها. وهذا التكليف لا يرتب على الحكومة سوى النزام فانونى بالإيداع ، والشأن فيه كالشأن في كافة الالتزامات بحيث لو استولت على الأرض بغير أن تفي به فمن وقت استيلائها عليها يتولد حق المالك في مطالبتها بالإيداع أو الدفع له مباشرة وحقه هذا ككل الحقوق التي تسقط بعدم المطالبة بها في المدة القانونية .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٢٥ طعن رقم ٨٤ سنة ٤ ق)

٣٦٥٥ – إذا كانت صيغة العقد أنه وديعة موضوعها مبلغ من المال فانه لا يكون عقد وديعة نامة بل هو عقد وديعة ناقصة وأفرب إلى عارية الاستهلاك منه إلى الوديعة . وكل ما يكون للمودع فيه هو المطالبة بقيمة ماله . وهذا حق شخصى يسقط كمائر الحقوق الشخصية بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الالقزام بالرد.

(حِنْسَةُ ١٩٤٠/١/١١ طَعَنْ رَقَمَ ١٣٨و ٥٠ سَنَةً ٩ قي)

٣٦٥٦ - متى كان الحكم قد استخلص بالائلة السائغة التى أوردها أن حقيقة الدعوى هى المطالبة بالتعويض مقابل ما فات المشترى من ربح بسبب عدم تنفيذ عقد البيع ونسليم المبيع وليست مطالبة برد وديعة وأن الحق محل الدعوى مما

يخضع للنقادم المسقط شأن سائر الحقوق العادية وأن هذا النقادم قد تم فإنه يكون فى غير محله النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون .

(جنسة ١٩٥٤/١٢/١٦ طعن رقم ٢٣٠ سنة ٢١ ق)

بالترم به كل من المتعاقدين بأن يعطى للآخر شيئا مقابل ما أخذه منه . وبيني على يلتزم به كل من المتعاقدين بأن يعطى للآخر شيئا مقابل ما أخذه منه . وبيني على نلك أن كل متقايض يعتبر باتما ومشتريا في وقت واحد ولهذا نصت المادة ٢٦٠ من القانون المدنى على أن القواعد المختصة بعقد البيع تجرى كذلك في المقايضة إلا ما استحق أحد البدلين في عقد المقايضة أناه استحق أحد البدلين في عقد المقايضة فانه يجب الرجوع في ذلك إلى أحكام ضمان الاستحقاق المقررة في موضوع البيع . وقد نص القانون في المادة ٢٥٩ من على أن المقايض الذي يستحق عنده البدل يكون مضراً بين أن يرفع على من تعاقد معه دعوى بالتضمينات أو دعوى الفسخ مع استرداد القيض الذي أعطاه . ولم يخالف الشارع في هذا الصدد أحكام الضمان التي سنها في البيع إلا بما أورده في الشق الأخير من المادة ٢٥٩ المنكورة متعلقا بغير المتعاقدين فقط. وذلك بنصه على جواء المطالبة برد ذات العين المعلمة من المقايض ولو كانت تحت يد الفير إذا كانت عقارا ولم يكن قد مضى خمض سنوات من تاريخ المنتحفاق . المتعاقدين كما في البيع، ولا نسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق .

(جلسة ١٩٣٧/١/٧ طعن رقم ٣٩ سنة ٦ قى)

المورث في وفاء المورث المدين مع الدائن على أن بحل محل المورث في وفاء باقى الدين وفوائده وتصغية المطلوب من أصل وملحقات وتعيين رصيده وكيفية وفاء هذا الرصيد ، واستخلص الحكم من ذلك ومن غيره من وقائع الدعوى وظروفها أنه حصل بمقتضى ذلك الاقرار استبدال للدين الذي كان في نمة المورث بدين آخر في نمة المورث بدين آخر في نمة الوارث ، فلا معقب عليه في ذلك . وإذا اعتبر الحكم بناء على هذا التقرير مجموع ما اتفق الوارث على ادائه أصلا رأس مال ، وأجرى عليه فوائد التأخير المنفق عليها فلا مخالفة في ذلك القانون وإذا اعتبر الحكم الفوائد السابقة على تاريخ الاقرار جزءاً من الأصل المتفق على أدائه بهذا الاقرار فلا يسقط حتى المطالبة بها مع هذا الأصل إلا بالتقادم الطويل .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٣١ طعن رقم ٤٠ سنة ١٢ ق)

٣٩٥٩ - إن الحقوق النائشة عن عقد الإيجار التي تسقط المطالبة بها بمضنى المدة المنصوص عنها في المادة ٢١١ من القانون المدنى هي فقط المتعلقة بدين الأحدة.

وإنن فالدعوى الني يقيمها المستأجر على المؤجر بما أوفاه بالنيابة عنه مما هو ملتزم به كالأموال الأميرية هي من دعاوى الحقوق العادية التي لا تسقط المطالبة بها إلا بمضى المدة الطويلة (خمس عشرة منة).

(جلسة ۲۸ / ۱۹۳۷/۱ طعن رقم ۱۷ سنة ۷ ق)

٣٦٦ - الحقوق التي تسقط المطالبة بها بمضى خمس سنوات مبيئة في الماد ٢١٦ من القانون المدنى وهي المرتبات والقوائد والمعاشات والأجر . فما يجنيه الخاصب من غلة العين المفصوبة مما يعتبر إلزامه برده في مقام التعويض عن حرمان صاحبها منها لا تسقط المطالبة به بمضى هذه المدة .

(جلسة ١٩٣٨/٢/١٧ طعن رقم ١٤ سنة ٧ ق)

سبط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات على أن الفوائد والأجر الغ. يمتط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات ثم عطفت على ذلك قولها وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة ، قد ذلت بهذا على أن العبرة في الدين الذي يخضع لهذا النوع من التقادم فهي بكونه مما يتكرر ويستحق سنويا أو بمواعيد أقل من سنة ويكون تكراره أو أستحقاقه دورياً مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات . فالديون التي يشملها نسس بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات . فالديون التي يشملها نسس بستحق مرة و احدة فلا يدخل في حكمها وإنن فإذا كان الثابت من وفاتع الدعوى أن يستحق مرة و احدة فلا يدخل في حكمها وإنن فإذا كان الثابت من وفاتع الدعوى أن الكبيالة المطالب بقيمتها حررت عن أجرة سنة وفوائد متجمدة صفيت ، واستبدل بهما مبلغ واحد وهو المبلغ الوارد بالكمبيالة ، فإن هذا يكون قد زالت عنه صفة الدورية و المتجدد فلا يسقط الحق فيه بمضى مدة الخمس المنوات المنصوص عليها في المادة ٢١١ المنكورة .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ طعن رقم ٩ سنة ١٣ ق)

٧٩٩٣ - إذا كانت المحكمة قد ارتكنت فى قضائها للمدعى على المدعى عليه برد ما استلبه بطريق الغش على ما حصلته من فهم الواقع فى الدعوى والتحقيقات المتعلقة بها من أنه قد استعمل أساليب الغش حتى استخلص لنفسه من المدعى بالا وجه حق و لا مسوغ المبلغ الذى ألزمته برده ، فإن ذلك كاف وحده لصحة قضائها دون حاجة لبحث وتكييف العلاقة القانونية التى توسل بها الخصم إلى التدليس الذى ارتكبه ، وإذن فلا يقبل الدفع بسقوط هذه الدعوى لمضى خمس سنين على اعتبار أن المعاملة بين المدعى والمدعى عليه إنما كانت تجارية لأن الغش الذى أثبتت المحكمة وقوعه يهدم كل اعتبار لهذه المعاملة .

(جلسة ١٩٣٩/٣/٢٣ طعن رقم ٨٨ سنة ٨ ق)

والمماشات والأجر هي مما يسقط الحق في المادة ٢١١ على أن المرتبات والفوائد والمماشات والأجر هي مما يسقط الحق في المطالبة به بعضي خمس سنوات، وإذ عطف على هذه الأنواع قوله و وبالجملة كافة ما يستحق دفعة سنوياً أو بعواعيد أقل من سنة و قد على بناك على أن مناط الحكم في النوع من التقادم هو كون الالتزام مما ينكرر ويستحق سنوياً أو بعواعيد أقل من سنة ويكون تكرار واستحقافه دورياً مما ينوه المنزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات . فإذا أقر المستأجر في عقد الإيجار أنه إذا أزرع أكثر من ثلث الأرض قطنا أو كرر الزراعة القطنية فيما سبقت زراعته قطنا يكون ملزما بمثل الأجرة ، وجعل لنظارة الوقف حق خصم ما يجب من ذلك التعويض من كل مبلغ دفعه أو يدفعه المستأجر ، ووقع الاتفاق على أن يسرى هذا الحكم ويتكرر في سنى الإيجار ، فإن الظاهر من هذا العقد أن الطرفين أنزلا التعويض المذكور منزلة الأجرة قدراً واستحقاقا وتكراراً . وصف كونه مقدرا تقدير الأجرة ومستحقا استحقاقها ودائرا معها عن مدة الايجار فقد جاز وصف كونه مقدرا اتقدير الأجمرة ومستحقا استحقاقها ودائرا معها عن مدة الايجار فقد جاز وصف كراء مقدرا التقدير المتصدى سقوط الأجر .

(جلسة ١٩٣٦/٢/١٧ طعن رقم ٧٠ سنة ٥ قي)

٣٩٦٤ – متى كان منصوصاً فى عقد الإجارة على أن المستأجر يستبقى من الأجرة المستحقة عليه مبلغاً معينا ليدفعه فى الأموال الأميرية المقررة على العين المرجرة فهذا النص لا يخرج العبلغ المستبقى عن طبيعته وهى أنه دين أجره سبب

الالتزام به عقد الإجارة . وتفصيصه ليدفع الأموال الأميرية لا يعد تبديلا للالتزام . وإذن فعدة السقوط المقررة له هي خمص سنوات عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدنى .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٣٠ طعن رقم ٤٠ سنة ٩ قى)

٣٦٦٥ - لما كان استبدال الدين يتم باحلال التزام جديد مكان التزام قديم بنية التجديد، وكان الطرفان قد حرصا في الإقرار موضوع الدعوى على نفي نبة الاستبدال نفياً تاما فنصا على ذلك صراحة في صلب الاتفاق كما نصا على استبقاء وصف الدين كدين إيجار وهو سبب الالتزام الأصلى وما أعقبه من إحراءات قضائية وما صحبه من تأمينات ، وكان من شأن بقاء سبب الالتزام الأصلي أن يظل وصف دين الاجرة قائما بما لايؤثر فيه التعهد بالوفاء الذي إقترن به الاقرار مادام أن هذا الأقرار لم يغير من طبيعة الدين أو يتضمن إستبدال دين جديد به و لا يترتب علم مجرد زوال صغتى الدورية والتجدد عن بين الاجرة أن يصبح بينا عابيا خاضعا للتقادم الطويل كما يذهب الحكم ذلك بأن الدورية والتجدد هما- صفتان الاصقتان بدين الأجرة وهما مفترضنان فيه ما بقي حافظا لوصفه ولو تجمد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح في الواقع مبلغاً ثابتا في الذمة لا يدور ولا يتجدد - لما كان ذلك فإن التقائم الخمسي هو الذي يسرى عليه من تاريخ استحقاقه المنصوص عنه في الأقرار ويكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على حصول استبدال في دين الإيجار وعلى أن هذا الدين أصبح خاضعاً للتقادم الطويل قد مسخ الاتفاق موضوع النزاع وأخطا في تطبيق القانون ، أما قول الحكم في تفسير الاتفاق المشار اليه بأن ما قصد بنفي نية الاستبدال فيه إنما كان الغرض منه استبقاء التأمينات المتفق عليها في عقد الإيجار الرسمي فهو خروج عن صريح لفظه لا تسوغه الحجة التي قال بها الحكم .

(جلسة ١٩٥٣/٣/١٩ طعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٠ ق)

٣٩٦٦ - إذا قضيت محكمة النفض بسقوط حق الوقف العنظرة عليه بأجر وزارة الأوقاف في مطالبة المستأجر بالتعويض المترتب على مخالفته لشروط عقد الإيجار بزرعه زراعة صيفية تزيد على ما هو متفق عليه وذلك على أساس أن هذا التعويض ليس شرطا جزئيا فلا يسقط الحق فيه إلا بمضى مدة الخمس عشرة سنة المقررة اسائر الحقوق ، بل هو النزام تابع للإيجار فيأخذ حكمه ، ولذلك يسرى عليه حكم المادة ٢١١ من القانون المدنى ، فيسقط الحق في المطالبة به بمضى خمس سدوات – إذا قضى بذلك ثم رفع الناظر الجديد دعوى على الوزارة يطالبها بالتعويض شدى بستحفه الوقف قبل المستأجر وقضى من قبل بسقوطه ، فحكمت المحكمة برقص دعو أساس أن توانى الوزارة عن مطالبة المستأجر بالتعويض حنى سكف الحق فيه لا يستوجب مسئولية عليها عن تعويض الضرر الذي أصاب الوقف من نلك لأن هذا الضرر لم يكن نتيجة مباشرة اسكوتها أكثر من الخمس السفوات عن المطالبة بل كان منشؤه الخلاف على تضير شرط من شروط عقد الإيجار تحتمل عن المطالبة بل كان منشؤه الخلاف على تضير شرط من شروط عقد الإيجار تحتمل المناطئة على الحديص مهما كان محتاطا ، فإن هذا الحكم يكون خاطئاً لأن الأمر هنا لم يكن الخلاف في تضير بند نتحتمل ألفاظ العقد ، بل الخلاف في فهم أحكام القانون المنطقية على العقد .

(جنسة ۱۰۱ سنة ۸ ق)

٣٦٦٧ - يسقط دين الضريبة العقارية بمضى ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من آخر السنة التي استحق فيها هذا الدين ، سواء بيم العقار المستحق هذا الدين بسببه أو بقي ملكاً للمدين . ذلك أن دين الضربية هو دين شخصي ثابت في ذمة المدين . وامتياز الحكومة على العقار المستحق هذا الدين بسببه ليس إلا ضمانا للوفاء به وبيع الضمان أو هلاكه ليس من شأنه أن يؤثر في خصائص الدين المضمون . ذلك أنه إذا بيع الضمان فان ذلك لا يحول دون استيفاء لدين من أموال الدين الأخرى قبل سقوطه بالنقادم ، والأصل أن النص التشريعي يدور مع علته وجوداً وعدماً ، وتحققت الحكمة منه أو تخلفت . وتبعاً فانه يكون في غير محله ما تحدت به الطاعنة من أن المادة ٨ من الأمر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ قد وردت بشأن الحجز الادارى ، وأن الغاية منها هي غل يد الحكومة عن مباشرة هذا الحجز بعد انقضاء المدة المنصوص عنها فيها فلا تحول دون اقتضاء دينها بالوسائل الأخرى ونبعاً فانه إذا بيع العقار المستحقة الضريبة بسببه تصبح المادة ٨ المذكورة غير ذات موضوع ، ويصبح دبين الحكومة متعلقاً بثمن العقار ، وخاضعاً من حيث سقوطه لمدة التقادم الطويلة . هذا التحدي في غير محله لأن السقوط المنصوص عنه في العادة ٨ المذكورة وارد على الحق في المطالبة بالأموال الأميرية وليس مقصوراً على اجراءات هذه المطالبة وطرق اقتضاء الدين . وقد اكد هذا المعنى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتحديد مدة سقوط حق المطالبة بالضرائب والرسوم ، وقد ألغى بالمادة الثانية
 منه بالمادة ٨ من الأمر العالى الصادر في ٣٦ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن الحجز الادارى .

٣٩٦٨ - يشترط لتطبيق حكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لمنة ١٩٣٩ التى تقضى بمقوط حق المعول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى منتنين فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٤٠ ، ٤٧ ، ٧٥ من هذا القانون أن يكون المبلغ الذي حصلته مصلحة الضرائب دفع من المعول باعتباره ضريبة ، وأن يكون تحصيله قد تم بغير حق وإذن فعنى كانت مصلحة الضرائب إذ حصلت من المعول الضريبة المقررة على أرباحه الاستثنائية في منتى ١٩٤٠ و ١٩٤١ إعمالا لنص القانون رقم ١٠ لمنة ١٩٤١ الماري وقت ذلك إنما حصلتها بحق إستنادا الى نص القانون المتكور، وكان من شأن تطبيق القانون رقم ٨٧ لمنة ١٩٤٣ أن يكون له حق استرداد ما دفع ، فلا يصح أن يواجه بحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٩ من القانون برقم ١٩٤٠ بل يصبح حقه دينا عاديا ولا يمقط الحق في اقتضائه إلا بمضى مدة المقرط المقررة في القانون المنذي .

(جلسة ٢٢/٥٥٥/١ طعن رقم ١٤٤ سنة ٢٢ ق)

٣٢٦٩ – حدد المشرع في العادة ٣٧٦ من القانون المدنى تقادم حقوق أصنحاب المهن الحرة ومنهم المحامون بخمس سنوات ، ثم نص في العادة ٣٧٩ على أن يبدأ سريان التقادم في الحقوق العضار اليها من الوقت الذي يتم فيه الدائنون تقدماتهم ولو امتمروا يؤدون تقدمات أخرى ، وعلة ذلك على ما جاء بالأعامال التحضيرية أن الديون التي يرد عليها التقادم المذكور تترتب في الغالب على عقود نقضى نشاطا معنمرا أو متجددا ، يجعل كل دين منها قائما بذاته رغم استعرار نشاط الدائن وتجدده ، فيسقط بانقضاء مدة التقادم متى اكتمات ذائية ، وأصبح مستمق الأداء ، وذلك ما لم يثبت قيام ارتباط بينها يجعلها كلا غير قابل المتجزئة ، وأصبح مستمق الأداء ، وذلك ما لم يثبت قيام ارتباط بينها يجعلها كلا غير قابل المتجزئة .

ب - تغير مدة التقادم:

سنطات قانون قديم وثم تتم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مداها فالقانون الجديد مسلطات قانون قديم وثم تتم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مداها فالقانون الجديد هو الذي يسرى ، وتدخل المدة التي انقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التي فرها القانون الجديد . وبناء على ذلك فالقيم الذي انتهت مدة قوامنه ولم يكن قد مضى على انتهائها مدة الخمس عشرة سنة (المسقطة للحق في رفع الدعوى عليه بتقديم حساب عن مدة القوامة) قبل صدور العرسوم بقانون الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والذي جعل سقوط كنا الحق بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة – هذا القيم يسقط حق المحجور عليه في مطالبته بتقديم حساب عن مدة قوامته متى انقضت خمس سنوات من تاريخ انتهاء القوامة القوامة قبل رفع الدعوى .

(جلسة ١٩٣١/١١/٣٦ طعن رقم ٣ سنة ١ ق)

٣٩٧٩ – الأصل في انقطاع النقادم أنه لا يغير مقدار المدة التى حددها القانون لزوال الالتزام ما لم يرد نص على غير ذلك أو يصدر حكم بالدين أو يحصل تجديده. وعلى ذلك فأنه ، فيما عدا الأحوال التى يقضى فيها القانون بتبديل مدة التقادم ، إذا انقطع النقادم بإفرار المدين يكون الحكم في تبديل المدة بسبب الاقرار منوطأ بما يستخلصه فاضى الموضوع من واقع الدعوى عن المقصود باثبات الالتزام في سند جديد – هل هو من قبيل تجديد الدين أو لا ، فاذا تبين له ما ينفي نية التجديد وأقام قضاءه على أسباب مستماغة فلا معقب عليه فيه ، وكذلك إذا ما ادعى الدائن تجديد الدين بدخوله في حماب جار بينه وبين مدينه فإن المعول في هذا أيضاً يكون على ما يحصله فاضى الموضوع من الوقائع المطروحة عليه من وجود الحساب الجارى أوعده .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٣ طعن رقم ١٣٩ سنة ١٧ ق)

٣٦٧٧ – إن مطالبة المدين واستصدار حكم عليه بالدين لا تغير مدة النقادم بالنسبة للكفيل المتضامن إذا كان لم يطالب ولم يحكم عليه معه .

(جلسة ١٩٤٠/٦/٦ طعن رقم ٢٣ سنة ١٠ ق)

جـ - حساب مدة التقادم:

(١) في الدعاوي :

٣٣٧٣ – إذا رفعت دعوى المصنولية على أمين النقل بعد المددة المحددة في المادة ١٠٤ من القانون التجاري وتممك أمين النقل بالتقادم القصعير الذي تقرره هذه المادة ١٣٨٧ فعلى العرسل إذا أراد أن يتفادى الحكم بسقوط حقه بهذا التقادم أن يقيم هو الدليل على أن ضياع البضاعة كان مرجعه غشا أو خيانه وقعت من جانب أمين النقل أو عماله إذا أن مسئولية أمين النقل في هذه الحالة ليمت مسئولية تعاقدية بل مسئولية خطئية قوامها الخطأ المدعى به عليه .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥١ س ٧ ص ٦٤٣)

٣٦٧٤ - منى تبين أن الدعوى رفعت بطلب قيمة التأمين البحرى المستحق عن نلف البضاعة بسبب احتراقها بعد تغريفها في الصنادل فدفعها المؤمن لديه بعدم قبولها طبقاً لنص المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ نجارى بحرى لعدم الاحتجاج خلال ثمان وأربعين ماسعة من استلام البضاعة ورفع الدعوى في ٣١ يوما من تاريخ الاحتجاج وأن الدعوى لم ترفع إلا بعد حوالي عشرة شهور من تاريخ انتهاء المفاوضة - وكان الحكم لم يعن ببحث تاريخ انقطاع المفاوضة وتحقيق وقوعه بصورة جازمة صريحة مستمدة من أوراق الدعوى وهي و فعن أسمين من شروط نقادم مستمدة من أوراق الدعوى وهي و فعن أسمين ٢٠٠ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى الدعوى وسقوطها المستفاد من نص المادنين ٢٧٥ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى مما يعجز محكمة النقض عن الفصل في الدفع لعدم وضوح تلك العناصر أمامها ،

(الطعن رقم ۲۰۹ سنة ۲۳ في جنسة ۱۹۵۷/۱۲/۲۵ س ۸ ص ۸۹۳)

٣٩٧٥ – لا يجوز النصبك لأول مرة أمام محكمة النقض بسقوط الحق في طلب الربع بمضي خمس عشر سنة ، و لا بأن الربع لا يستحق إلا من تاريخ رفع الدعوى الملكية عن الأعيان المطالب بربعها إذا كانت الدعوى قد أوقفت حتى يبت في النزاع القائم حول الملكية .

(الطعن رقم ٣٨٣ سنة ٢٣ ي جلسة ١٩٥٨/١/٢٣ س ٩ ص ٩٣)

٣٩٧٩ - متى كانت مبالغ المعاش التى استولى عليها الطاعن قد دفعت وشأ الحق في طل القانون المنفى الملغى واستمر هذا الحق قائما الى ناريخ المعل بالقانون المدنى الجديد فإن الدعوى باستردادها لا تسقط إلا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق ، أى المدتين أقصر .

(الطعن رقم ٢٨ه نسنة ٢٥ تي جلسة ١٩٩١/٥/٤ س ١٢ ص٤٣٧)

٣٩٧٧ - نص المادة ١٧٦ من القانون المدنى الذي استحدث تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويص الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذي علم

هيه العضرور بحدوث الضرر وبالتنخص العملول عنه ، هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم وقد ورد في خصوص الحقوق التي نتشأ عن العمل عير العشروع فلا يجوز نطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالنزاء ما لم يوجد نص خاص يقصى بنلك .

(الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٣/٤/١١ س ١٤ ص ٥٠٠)

عنى الوكيل بالعمولة أو على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بمبب ضياعها أوتلفها تسقط بعضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإرساليات التى تحصل ضياعها أوتلفها تسقط بعضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإرساليات التى تحصل في داخل القطر المصرى .. وذلك مع عدم صرف التظر عما يوجد من الفش والخيانة ، أن القانون قد قصر الاستثناء الوارد في هذا المدادة على حالتى الغش والخيانة فلا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما في هذا الشأن . وإذ كان المحكم وأخيانة فلا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما في هذا الشأن . وإذ كان المحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن الطاعن تمسك بأن ما وقع من مصلحة المسكة الحديد أن يقول كلمنه في وصف الوقائع التي صح كديه وقوعها من المطعون عليهما وما إذ كانت هذه الوقائع مما يسرى علي التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ المذكورة أو يتناوله الاستثناء الوارد فيها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة المذكورة أو يتناوله الاستثناء الوارد فيها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة ملكمة تطبيق القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون معيها بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤ ص ١١٥١)

٣٩٧٩ - إذ كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة مبناها بطلان الأتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٤٧ وكان هذا البطلان - أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون - بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ، فان هذه الدعوى يصبح رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء العلاقة الإيجارية مادام يسقط الحق في رفعها بالنقادم ولا يصبح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن نزولا منه على الحق المطالب به لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمنيا يقع باطلا ولا يعتد به .

(الطعن رقم ٣٩٥ لمنة ٢٧ ق ١٩٦٤/٥/١٤ جلسة ١٠٦ س ١٥ ص٦٦٣)

• ٣٩٨ – عقد المشرع لمصادر الالتزام فصول خمسة حيث خصص الفصل الشاد منها للمصدر الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلا عنوانه العمل غير المشروع تم قسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع رصد القرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثاني للمسئولية عن عمل الغير والفرع الثالث لمسئولية عن الاشياء ، معا مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تتطبق على أنواع المسئولية المسئولية عن

الثلاث وإذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى الممئولية المدنية فقد أورد نص العادة ١٧٢ من القانون المدنى عاما منبسطا على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل عير المشروع بصفه عامة ، واللفظ متى ورد عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومه وإثبات حكمه قطعا لجميع أفراده ، ومن ثم تتقادم دعوى المسلولية عن العمل الشخصي ودعوى المسلولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانونا عنه . ولا يؤثر في نلك كون المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي تترتب عليه المسئولية والتي لا يتأثر تقادم دعواها بطريقة اثبات الخطأ فيها. ولا وجه للتحدي بورود نص المادة ١٧٢ في موضعها من مواد المسئولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره على تقادم دعوى تلك المسئولية إذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن العشرع حين عرض لأحكاء العمل غير المشروع عرض لها في قسمين رئيسيين أفرد أولهما للمستونية عن تأعمل الشخصية متضمنا إياه القواعد العامة للمسئولية ومنها التقادم وأفرد ثانيهما لأحوال المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء ولا مراء في أن القواعد العامة تنطيق على جميع أنواع المسئولية . المسئولية (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ ي جلسة ١٩٦٤/١١/٥ ي س ١٥ ص ١٠٠٧)

۳۹۸۱ - إن مفاد نص المادة ١٠٤ من القانون النجارى خضوع دعوى المعلولية المرتبة على خلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة عن عقد النقل للتفادم المبين المرتبة على خلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة عن عقد النقل للتفادم المبين المعدولية التقصيرية فان الدعوى تمتند في هذه الحالة إلى الفعل الضار ويكون أسامها المعدولية التقصيرية وتتقادم أن بالات القطن- معل عقد النقل- قد سرقت أو بددت من أحد تابعى الطاعن- أن بالات القطن- معدولية هذا الأخير على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليست مسئولية تماقديه بل مسئولية نقصيرية قوامها الخطأ المدعى عليه به ومن ثم تخضيع في تقادمها إلى الحكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى التي تقضى بتقادم دعوى في تقادم الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الصرر وبالشخص العمدول عنه . وإذ قضى الدعوى هي خمس غير من شة يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم 170 لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠ ق ٨٨.بس ١١٦٠)

٣٩٨٧ - مدة التقادم لا تتغير بصدور الحكم بالدين طبقا المادة ٧/٣٨٥ من القانون المدنى - كصريح هذا النص - إلا بالنسبة لمن يعتبر الحكم حجة عليهم وله فوة الأمر المقضى قبلهم .

(الطعن ١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ س ٩ ص ٣٢٧)

٣٦٨٣ – لنن كانت دعوى البطلان عن عقد باطل أبرم في ظل القانون المعنى القنيم لا أتر للتقادم فيها مهما طال الزمن ، الا أنه إذا لحقها القانون المعنى الجديد فإنها تحقط بمصى خمس عشرة سعة من وقت سريانه طبقا للمادة ١٤١ من هذا القانون .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٨ س ٢٠ ص ٧٧٥)

بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل عبر المشروع بانقضاء ثلاث منوات بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل عبر المشروع بانقضاء ثلاث منوات من اليوم الذي علم فيه المصرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ، فانه يحكمه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدنى التى تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقى منها أقصر من المدة التى قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المراقعات السابق التى تقضى بعدم مريان القوانين المعدلة للمواعيد المرافعات منى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

(الطعن ١٣٦ لسنة ٣٥ تي جلسة ١٩٦٩/١٠/٢١ س ٢٠ ص ١١٣٤)

٣٦٨٥ – لا يجوز للبائع طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٦ ٤ من القانون المدنى أن يتمسك بمدة السنة لتمام التقادم إذا ثبت أنه تعمد اخفاء العيب غشا منه ، وقد الحق المشرع حالة تخلف الصفة بالعيب الخفى وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان ، بأن جعل للمشترى الرجوع على البائم في هذه الحالة بدعوى ضمان العيوب الخفية .

٣٦٨٦ - النقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٢٧٢ من القانون المدنى
هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . فلا
يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون . وإنما يسرى في شأن نقادم
هذه الالتزامات النقادم العادى المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى
ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر .

(الطعن رقم ۱۷۸ نسنة ۳۱ ی جلسة ۱۹۷۱/۶/۰ س ۲۷ س ۹۶ والطعن رقم ۸۹ · ۱۳۸۹ نسنة ۳۸ ی جلسة ۱۹۷۳/۱۲/۱۱ س ۲۶ من ۲۹۳) ٣١٨٧ - نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى الذى استحدث تقادم ثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المصرور بحدوث الصرر وبالشخص المسئول عنه وهو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم، قد ورد فى خصوص الحقوق التى تتشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام فى القانون المدنى، وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيفه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى الا اذا وجد نص خاص يقضى بنلك.

(الطعن ٤٧ لسنة ٣٧ ي جلسة ١٩٧١/٦/١٠ س ٢٣ من ٧٥٧)

٣٦٨٨ – التقادم الوارد في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى والتي تقضي بأن «الدعاوى المتعلقة بتمليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بمسنة» انما شرعه لحماية الناقل البحرى من المطالبات المتأخرة بشأن تمليم البضاعة رغبة من المشرع في إنهاء المنازعات التأشئة عن عقد النقل البحرى خشية ضياع معالم الاثبات ، ومن ثم فلا يسرى هذا التقادم على غير الدعاوى الموجهة ضد الناقل البحرى والناشئة عن اخلالة بالتزامه بالتسليم .

(الطعن ٣٣٩ لمنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٥/١/٢٣. س ٢٦ ص ١٢٤٧)

٣٩٨٩ - مفاد نص المادة ٥٠٤ من القانون المدنى أن الالتزام بضمان العيوب الخفية يسقط بمضى سنة من وقت تسلم المشترى للمبيع ، غير أنه إذا تعمد البائع اخفاء العيب عن غش منه فلا تسقط دعوى الضمان فى هذه الحالة الا بمضيى خمس عشرة سنة من وقت البيع .

(الطعن ١٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ س ٢٣ ص ١٣٤٥)

 ٣٦٩ ~ بطلان بيع الوفاء بطلانا مطلقاً . سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد عملا بالمادة ١٤١ من القانون المدنى .

(الطعن ١٣١ لسنة ٤١ تي جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥ س ٢٣ ص ١٤٧٧)

1991 - النص في المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أن يسقط حق المحامى في مطالبة موكله بالاتعاب عند عدم وجود سند بها بعضمي خمس سنوات ميلادية من تاريخ إنتهاء التوكيل ليس الا تطبيقا للقواعد العامة في التقادم المسقط، والمنصوص عليها في المواد ٢٧٦، ٣٧٩، ٣٨١ من التقنين المدنى وعلى ذلك فان مدة القادم المنصوص عليها في هذه المادة تسرى من الوقت الذي يتم فيه المحامى العمل المنوط به بمقتضى التوكيل الصادر اليه على تقدير أن حقه في الاتعاب يصبح مستحق الأداء من هذا الوقت.

(الطعن ١٧١ لسنة ٤١ تي جنسة ١٩٧٥/٤/٠ . س ٢٦ ص ٢٧٤)

٣٦٩٧ - النص في المادة ١٨٧ من القادون المدنى على أن و تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشر سنة اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق ، مقتضاه أن الحق في الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر المدتين أما بانقضاء ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة منة من يوم قيام الالتزام أي من يوم الوفاء به ،

(الطعن ٤٣٢ لسنة ٤١ ي جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠ . س ٣٦ ص ١٦١٨) .

(الطعن ١٥٩ لسنة ٤ في جلسة ١٩٧٦/١/١٤ . ص ٢٧ ص ٢١٧)

\$ ٣٩٩٤ - دعوى الفسخ لا تخصع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة
١٨٧ من القانون المدنى . ولا تتقادم الا بخمس عشرة مسنة وطالما يكون للدائن -
المشترى - أن يرفع هذه الدعوى ، فانه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على
الفسخ ومنها رد الثمن . اذ لا يكون هذا مستحق الاداء وممكنا المطالبة به الا بعد
تقد به الفسخ .

تقرير الفسخ . (الطعن ٢٥٦ لسنة ٤٣ تي جلسة ١٩٧٧/١/١١ س ٢٨ ص ٢١١)

قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية لا تسقط الا يستنبع قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية فان الدعوى المدنية بأن اختار المضرور الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فان صريان التقام بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية فاذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نها بها بالدائة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فانه يترتب على نلك عودة سريان نقادم دعوى التعويض المدنية منتها الأصلية وهي ثلاث سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

١٨١٨ (الطعن ٤٠٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ . س ٢٨ ص ١٨١٥)

٣٦٩٦ - إقلمة الدعوى ضد مصلحة الجمارك بطلب رد قيمة البضائع المصادرة . سقوطها بالتقام بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

(الطعن ٢٧٦ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٦٠/١٣/٢٠ . س ٢٧ ص ١٩٦٩)

۳۹۹۷ – إذ أورد المشرع نص العادة ۱۷۷ بين نصوص الفصل الثالث من الناب الأول للعمل غير المشروع متعلقا بنقادم دعوى المسئولية المدنية بثلاث سنوات فإن هذا النص – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – يكون عاما ومنبعطا على نقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بفروعه دون غيره من مصادر الالتزام التي أفرد لكل منها فصلا خاصا تسرى أحكام المواد الواردة به على المنتزامات الناشئة عنه ، ولما كان الثابت أن طلب المطعون ضدهما للتعويض مبنى على اخلال الطاعنين بالتزاماتهم العقدية اعمالا للشرط الجزائي المنصوص عليه فيها ، وكان مصدر هذا الالتزام هو العقد ، فإن الحكم المطعون فيه اذ استبعد نطبيق المادة ١/١٧٢ من القانون المدنى على دعوى المطعون ضدهما يكون قد التزم صحيح العانون .

(الطعن ٤٣ لمبنة ٤٩ ق جلسة ٨٣/١/١١ س ٣٤ ص ١٦٦)

٣٩٩٨ – ١ – النص فى المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على أنه دفى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض ، يدل على أن انقضاء الخصومة يكون بسبب عدم موالاة اجراءاتها مدة ثلاث سنوات ، وأن هذه المدة تعتبر مبعاد تقادم مسقط لاجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع التداعى الذى يخضع فى انقضائه المعروعيد المعروة في القانون المدنى ، ويسقط الحق فيه بالنزول صريحا أو ضمنيا .

٢- إذا كان تقادم الخصومة من شأنه أن يلغى آثار ذات أهمية نشأت عن الإجراءات التى اتخذت فيها وقد يؤثر في حقوق للخصوم نعلق مصيرها بهذه الإجراءات، فقد وجب اخضاع سريانه الرقف والاتقطاع تطبيقا للمبادىء العامة الأساسية في شأن التقادم المسقط، وهي مبادىء مقررة كأصل عام في التشريعات الاجرائية أسوة بالتشريعات الموضوعية، والإجراء القاطع لمدة تقادم الخصومة هو الاجراء الذي يتخذ في الخصومة ذاتها وفي مواجهة الخصم الآخر قصدا الى استئناف السير فيها، والما وقف مدة هذا التقادم فيتحقق بقيام مانع مادى يتمثل في وقرع حدث يعد من قبيل القوة القاهرة ويستحيل معه على الخصم موالاة العبير في الخصومة أو مانع قانوني يحول دون مباشرة اجراءات الخصومة ومواصلة العبير فيها .

٣ - سقوط الخصومة وفقا لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات هو جزاء فرضه الشارع على المدعى الذي تسبب في عدم السير في الدعوى بغطه أو امتناعه مدة سنة ، فمناط إعمال الجزاء هو الاهمال أوالتراخي أو الامتناع عن السير بها حائل ، فاذا قام مانع قانوني أوقفت المدة حتى يزول المانع اذ لا يكون ثمت اهمال يصح اسناده الى المدعى كذلك فان انقضاء الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو تقادم مسقط للخصومة يخضع في مريان منته الوقف إذا وجد مانع قانوني يمتنع سببه نظر الخصومة والسير في اجراءاتها .

٣٦٩٩ - إذ كان النص في المادة ٦٩٨ فقرة أولى من القانون المدنى على أن و تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت أنتهاء العقد الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الايراد فان المدة فيها لا تبدأ الا في الوقت الذي يملم فيه رب العمل الى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد ، يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة للتقادم المسقط في شأن الدعاوي الناشئة عن عقد العمل تقضي ببدء هذا التقادم من وقت انتهاء العقد ، واستثنى من هذه القاعدة دعاوى معينة رأى فيها أن العامل قد لا يتمنى له العلم بمستحقاته وقت انتهاء العقد - وهي الدعاوي المتعلقة بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الايراد - فجعل بدء سريان تقادمها من الوقت الذي يسلم فيه صاحب العمل الى العامل بيانا بما يمتحقه بحسب آخر جرد قاصدا من ذلك تحقق علم العامل بمستحقاته قبل أن بيدأ سريان تقادم هذه الدعاوي ، واتخذ المشرع من البيان الذي يسلمه صاحب العمل الى العامل قرينه على توافر هذا العلم حتى ولو كان ما تضمنه هذا البيان محل منازعة من جانب العامل ، و لازم نلك أن تحقق علم العامل بمستحقاته بالنسبة لهذه الدعاوى أيا كان مصدره وقت انتهاء العقد أو بعده يوجب بدء سريان تقائمها من تاريخ هذا العلم - لما كان ذلك وكان فرق الأجر الذي يطالب به المطعون ضده باعتبار المتوسط الشهرى لعمولته الذي التزمت الطاعنة بضمه الى اجره سبق تحديده بواقع ٦٨٢ ، ٢١٢ جنيها شهريا بموجب تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٢٧٩٤ منة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة والذي على أساسه عدل المطعون ضده طلباته بمقتضى الاعلان المؤرخ ١٩٧٣/٤/١ بما مؤداه أن علم المطعون ضده بمتوسط عمولته الذي يطالب به في الدعوى الحالية تحقق وقت انتهاء عقد عمله لدى الطاعنة الحاصل في ١٩٧٤/٨/٢١ فيبدأ من هذا التاريخ التقادم المسقط للدعوى بالتطبيق لأحكام المادة ٦٩٨ من القانون المدنى التي تقدم بيانها لما كان ما تقدم وكان المطعون ضده لم يرفع الدعوى الافي ١٩٧٦/٦/٢١ بعد مضى أكثر من سنة على

ثاريخ علمه سالف الذكر فتكون قد سقطت بالتقادم ،وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يضحى مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/١٣/١٩)

٢ - في الدفوع:

 • ٣٧٠ - إنه وإن كانت دعوى البطلان العطلق تسقط بمضى خمس عشرة سنة إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم ابدا ذلك أن العقد الباطل يظل معدوما فلا ينقلب مع الزمن صحيحا وانما تتقادم الدعوى به فلا تسمع بعد مضى المدة الطويلة ، أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم لأنه دفع والدفوع لا تتقادم فإذا كان الحكم قد انتهى الى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا فان ذلك يكفى لتقرير نتيجته اللازمة قانونا وهي عدم تقادم الدفع بهذا البطلان بغير حاجة للاشارة الى ذلك صراحة أو الرد على ما يتمسك به الدائن في هذا الصدد.

١ • ٣٧ - الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد لمضى أكثر من خمس سنين هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ء

(الطعن ٢٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٧٠/٤/٩ س ٢١ ص ٥٨٧)

(الطعن ١٠٤٨ لسنة ٤٧ تي جلسة ١٠٢/١١/٢٨ س ٣٣ ص ١٠٥٩)

٣ ، ٣٧ - الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي يجوز إبداؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستثناف والنزول عنه لايفترض ولا يؤخذ بالظن .

٣٧٠٣ - الحكم بتبول الدفع بالتقادم هو قضاء في أصل الدعوى به الالتزام ، ولازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى . ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهي اليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم . وبين قضائه في منطوقه بتأبيد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى .

(الطعن رقم ۲۹۸ لسنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۳/۲ س ۲۲ ص ۲۲۳)

\$ • ٣٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وإذا ما أريد التمسك بنوع من أنواع التقادم فينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحتمل الإيهام ولا يغني عن ذلك التمسك بنوع آخر من أنواع النقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه. وإذ كان البين من مدونات الحكم المطون فيه أن الطاعنة دفعت بمقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالتعويض المطلع المائة ١٨٠ من القانون المدني على أساس تكييف الدعوى بأنها دعوى تعويض عن الإثراء بلا سبب فإذا كانت المحكمة وهي بسبيل إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح بما لها من سلطة فهم الواقع فيها قد قطعت بعدم صحة هذا التكييف بقولها • أن الدعوى لم تقع على نظرية الإثراء بلا سبب وإنما قامت نتيجة حرمان المستأنف عليه • المطعون ضده • من ربع أطيان معلوكة له بسبب تصرف خاطي المهنئة العامة للإصلاح الزراعي، وقضت برفض الدفع بالتقادم الوارد في ألماذة ١٨٠ من القانون المدنى فلا عليها بعد هذا أنها لم تبحث مدى إنطباق تقادم أخر منصوص عليه في مادة أخرى لم تتسمك به الطاعنة أمامها لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه . المالا المنائة ١٩٠١ من العادة ١٩٠٨ من القانون المدني قلا عليها بعد هذا أنها لم تبحث أمامها لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه . المالا المنائة ١٩٠١ من العادة ١٩٠٨ من القانون المدنة أخرى لم تتسمك به الطاعنة أمامها لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه . المقان ١٩٠٨ من القانون المدنة أخرى لم تتسمك به الطاعنة أمامها لأن لكل تقادم المؤلف ١٩٠٤ من العلق المؤلفة ١٩٠٤ من العقون ١٩٠٨ من القانون المدنة ١٩٠٨ من المؤلفة ١٩٠٨ من القانون المدنة ١٩٠٨ من القانون المدنة أخرى لم تسمه ١٩٠٨ من القانون المدنة ١٩٠٨ من القانون المدنة أخرى لم تسمه ١٩٠٨ من القانون المدنة أخرى لم تسمه ١٩٠٨ من المؤلفة ١٩٠٨ من القانون المدنة أخرى لم تسمه ١٩٠٨ من المؤلفة ١٩٠

9 * ٣٧٠ - ١ - مفاد نص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى أن حسب محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شر انطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من إنقطاع إذ أن حصول الانقطاع بحول دون إكتمال مدة التقادم ، مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة - ولو من تلقاه نضها - أن تقرر بإنقطاع التقادم إذا طالتها أوراق الدعوى بقيام معبه والمقرر أن نقديم عريضة أمر الأداء، يعتبر

٧ - مفاد نص المادة ٣٨٧ - ١ من القانون المدنى أن إيداء الدفع بالتقادم الممقط مقصور على من له مصلحة فيه ، ولا ينتج هذا الدفع أثره إلا في حق من تمسك به . وأنه وإن جاز للمدين المتضامن طبقاً للمادة ٣٩٧ من القانون المدنى أن يدفع بتقادم الدين بالنمية إلى مدين متضمامن آخر بقدر حصة هذا المدين . إلا أنه إذا أبدى أحد المدينين المتضامنين هذا الدفع، فإن أثره لا يتعداه الى غيره من المدينين المتضامنين الذين لم يتمسكوا به .

۱ - ۲ (الطعن ۹۷۷ استة ۵۰ ق جنسة ۸۱/۱۲/۲۸ س ۳۲ ص ۹۶۵۳)

٣٠٠٦ – المقرر وفقا للمادة ٧/٣٨٥ من القانون المدنى أن من شأن صدور حكم نهانى بالدين أن لا يتقادم الحق فى اقتضائه إلا بمرور خمس عشرة منة من وقت صدوره لمن يعد هذا الحكم حجة عليه ومن ثم فإن الحكم المطمون عليه ١٣٩٧ إذا طرح دفع الطاعنين بتقادم الدين المنفذ به بالتقادم الخمسى اعتباراً بأن مدة تقادمه هي خمسة عشر عاماً بعد أن صدر به حكم حاز قوة الأمر المقضى يكون موافقا لصحيح القادون ولا يعييه ما ورد بأسبابه من تقرير خاطىء في الرد على الدفع بالتقادم الخمسي إذ لمحكمة النقض أن تقصاء بما يصلح رداً له دون أن تنقضه.

(الطعن ٢٤٣٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٤٣١)

٣ - في الفوائد:

٧ • ٧٧ - الفوائد من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها منويا ويسقط المحق في المطالبة بها طبقا لنص المادة ٢١١ من القانون المدنى القديم والمادة ٢١١ من القانون المدنى القديم والمادة ٢١١ من القانون المدنى القديم والمداد من القانون المدنى المديد والحكم بغوائد تستحق الأداء في تاريخ لاحق لصدور الحكم لا يحيل مدة التقائم الخاص بهذه الفوائد من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة لما يلازم الفوائد المحكوم بها في مثل هذه الحالة من صفتى الدورية والتجدد فاذا كان سنويا فان هذه الفوائد لم تفقد - على ما مبيق - صفتى الدورية والتجدد في المائة الصادر بها بل ظلت محتفظة فيه بهائين السفتين ذلك أنه لم يقضى بها مبلغا معينا الصادر بها بل ظلت محتفظة فيه بهائين السفتين ذلك أنه لم يقضى بها مبلغا معينا الحكم المتكور لا يغير التقادم الخاص بهذه الفوائد ولا يحيله من خمس منوات الي خمس عشرة سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادم خمس عشرة سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادن متعينا الخمسي واذ قضي الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون قد خالف القانون متعينا نقضه .

(المطعن رقم ٥ سنة ٢٥ في جلسة ٢٩/٣/٢١ س ٢٩٩)

٣٧٠٨ – إذا كانت القوائد قد أنمجت في رأس المال وتم تجميدها باتفاق الطرفين فأصبحت بذلك هي ورأس المال كلا غير منقم فقتت بذلك صفة الدورية والتجدد اللتين يقوم على أساسهما التقادم الخمسى، فإنها لا تخضع لهذا النوع من التقادم ولا تتقادم إلا بانقشاء خمس عشرة منة .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٣ س ١٥ مس ١١٠٦)

٩ - ٣٧٠ - مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٨٠ من القانون المدنى أنه إذا سقط الحق بالنقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة النقادم الخاصة بهذه الملحقات .

(الطمن ١٩٤ نسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ . س ٧٧ من ١٩٧٩) ١٩٩٣

ء - في الضرائب والرسوم:

• ٣٧١ - القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر منة ١٩٤٩ أنه ما لم بنص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحتسب بالتقويم الهجرى ، واذن فانه لما كانت المادة ٢٤ من القانون ١٤ لمينة ١٩٣٩ قد نصت على أنه و بيقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدنى بمضى خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمصى منتين ، ولم تذكر هذه المادة أن الخمس منوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية وكانت الرسوم المطالبة بها في واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدنى الجديد فان هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجرى .

(الطعن رقم ١١١ سنة ٢٥ ق جنسة ٩٥٩/١٢/٣ س ١٠ ص ٧٢٧)

٣٧١٩ — التقادم في الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الرفاء وإنما يقوم على عدم ارهاق المدين واثقال كاهله بتراكم الديون عليه وإذن فليس في القانون ما يمنع من التممك بتقادم الرسوم المطالب بها رغم المفازعة في الالتزام بها والامتناع عن دفعها.

(الطعن رقم١١١ سنة ٢٥ تي جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ س ١٠ ص ٧٢٢)

. ٣٧١٣ – الرصم الذي تعنيه المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ منة ١٩٥٩ – الذي ينقادم بثلاث منوات بالتطبيق لحكم المادة ٢٧٧ مدنى - هو المبلغ الذي تستحقه الدولة مقابل ترخيصها باجراء أي عمل من الأعمال المبينة فيها داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ، وهو بختلف عن مقابل الانتفاع الذي يمتحق للدولة عن جزء من الأملاك العامة بغير ترخيص الذي لا يتقادم الا بالمدة الطويلة كما أنه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسي .

(الطعن رقم ٣١ه لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ س ١٣ ص ٢٠٦)

٣٧١٣ - تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لمنة ١٩٣٩ على أن ، تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع العبينة بعد الأرياح والفوائد المتفرعة عن الأسهم والصندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية ، كما تنص المادة ٣٧٥ من التقنين المدنى في فقرتها

الأولى على أن و يتقادم بخمس سنوات ، كل حق دورى متجدد ، ولو أقر به المدين ، فإذا كان البنك الطاعن قد حجز تحت يده جزءا من ارباح الكوبونات أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها فإنها تزول إلى الحكومة إذ أن هذه المبالغ لا تخرج عن كونها جزءا من الفائدة المعنوية ولا تتغير طبيعتها بمجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمقوط الحق في المطالبة بهذه المبالغ بالتقادم فإنه لا يكون قد خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ تي جلسة ١٩٦٣/١٢/١٣ س ١٤ ص٢٣٢)

\$ ٧٩١٤ - تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على أنه ، يجب على أصحاب المحال أو يوردوا في اليوم النالي لكل حفلة إلى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية جميع المبالغ المتحصلة من الضريبة على الدخول أو أجور الأمكنة ، كما تنص المادة ١٩٣٦ على أنه ، يجب على المستغلين تكملة كل فرق بالنقض بين المستحق من الضريبة وبين المودع بخزانة وزارة المالية وذلك في ظرف ٤٢ ساعة من تاريخ الإخطار الذي يرمل إليهم ذلك ، ومفاد ذلك أن ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية التي يبدأ صريان النقادم فيها من نهاية المنة التي تستحق فيها وبالتالي فانه طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ والمادتين ٧٣٧ فقرة أولي و ٢٨٨ من القانون المعنى القائم يسقط الحق في المطالبة بالمستحق من ضريبة الملاهي بمضى ثلاث منون ميلادية من تاريخ استحقاقها .

(الطعن رقم ۱۰۵۰ لسنة ۲۸ ق جلسة ۱۱۹۳/۱۱/۲۸ س ۱۶ ص ۱۰۹۸)

۳۷۱۹ منی کانت مدة التقادم قد اکتمات قبل العمل بالقانون رقم ۱۶۲ اسنة ا۱۹۰۳ الذي عدل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمص سنوات بدلا من ثلاث فان هذا القانون لا ينطبق ولا يؤثر في اكتمال التقادم بمضى ثلاث سنوات .
الطعن رقم ۱۱۲۷ لسنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۲۹/۱۳۷۹ س ۱۳ ص ۱۲۱۰)

٣٧١٦ – القاعدة بحمب مفهوم المادة ٧ من القانون المدنى أن النصوص المجيدة المتعلقة لا تسرى على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل المنصوص الحديدة فاذا كانت مدة التقادم – وفقا للمادة ٢٤/٣٧٧ من القانون المعنى قد اكتملت بالنصبة لجميع المبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٦ لمستناد موجود على المستناد المستناد يقد التقادم من المستحدث الوارد في عجز المادة الثانية منه والذي يقضى ببدء التقادم من

تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد إذا ظهر هذا الحق بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل .

٣٧٩٧ - تقضى المادة ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بأن تقادم الضربية بيدأ من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة ٤٨ من ذلك القانون .

الضرائب والرسوم على أن متقادم بغس سنوات الضرائب والرسوم المستعقة الضرائب والرسوم على أن متقادم بغس سنوات الضرائب والرسوم المستعقة للدولة أو لأى شخص اعتبارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول ، وتنس المادة ٢٧٧ من القانون المدنى على أن ، ... يبدأ سريان التقادم فى الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التى يستحق عنها ... ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة فى القوانين الخاصة ، وإذ خلا القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ابجار الأراضى الزراعية والقانون رقم ١٩٣٣ الناص بضريبة الأطيان من تحديد تاريخ بدء التقادم فى الضريبة العقارية فانه يتحتم الرجوع فى ذلك الى القواعد المامة .

(الطعن ١٠٠ لسنة ١٥ ي جلسة ١٩٧٨/١١/٢١ س ٢٩ ص ١٧٢٦)

في الأفعال الجمركية:

٣٧٩٩ - الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية والقوانين الملحقة بها بتهريب البصائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص لا تعد من قبيل الأفعال الجنائية التي يتحدد سقوط الدعوى التي ترفع عنها بالمدد المقررة في المواد الجنائية طبقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات وقانون الاجراءات الجنائية الذي أعقبه وإنما ينطبق على هذه الأقعال أحكام تقادم الانترام المقررة بالقانون المعنى إذ أن ما يستهدفه المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار اليها هو مجرد الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير إصرار بالخزانة العامة .

١٣٩٦ (الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٥ ي جلسة ١٠/١٠/١٠٩١ س ١٠ ص ٢٢٦)

٦ - في الربع:

• ٣٧٣ - النزام الحائز سىء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التي تسقط بالنقادم الخمصي ومن ثم فلا بنقادم إلا بانقضاء خمصة عشرة سنة طبقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى التي قننت ما كان مقررا في ظل القانون المدنى الملغى . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعنة سيئة النية ووضع يدها على جزء ، الأملاك العامة ، بغير ترخيص ومعنولة بالتللى عن رد الثمرات - وأن النزامها في هذا الصدد لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة ، فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣١ م اسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٤ س ١٣ ص ٢٩٦)

1 ٣٧٧٩ - ننص المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدنى على أنه و لا يسقط الربع المستحق في نمة الحائز سيىء النية ولا الربع الواجب على ناظر الوقف أداؤه للمستحقين إلا بانقضاء خمس عشرة منة و ، وأنه وإن لم يرد في القانون المدنى القديم نص عن مدة تقادم الاستحقاق في الوقف بالذات إلا أن حكمه في ذلك لا يختلف عما سنة القانون المدنى الجديد في هذا الخصوص ، لأن ناظر الوقف يعتبر - وعلى أي حال - وكيلا عن المستحقين فان قبض غلة الوقف كانت أمانة تحت يده لحسابهم فلا يسقط حقهم في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ۱۶۰ نسنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۲٤/۱/۱۳ س ۱۹ ص ۹۲)

٣٧٧٧ حا− إذ نص المشرع في العادة ٧/٣٧٥ من التقنين المدنى القائم على أن الربع المعمنحق في نمة الحائز سيء النية لا يسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة فقد دل على أن تذكم العادة ١٧٧ من القانون العدنى لا يسرى على النزام الحائز معيىء النية برد الثمار .

ب - متى انتهى الحكم إلى اعتبار الطاعنين مديىء النية فى وضع يدهم على جزء من الأملاك العامة فإن ذلك يقتضى إعتبارهم مسئولين عن جميع ثماره التى قبضوها والتى قصروا فى قبضها . ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من التقنين المدنى القائم التى قتنت ما كان مستقرا وجرى قضاء محكمة النقض فى ظل التقنين الملغى من عدم إنطباق التقادم الخمسى فى هذه الحالة .

١ - ب (الطعن ٢١٥ لسنة ٣٣ في جلسة ٢٧/٤/٧٧ س ١٨ ص ٨٧٩)

" ٣٧٣٣ - لا يسرى النقائم الخممي المنصوص عليه في المائة ٣٧٥ من القانون المنبلغ المنبلغ المنبلغ المنبلغ المنبلغ المنبلغ المنبلغ المنبلغ عن المنبلغ عبارة التوكيل لحساب موكله ويمتنع عن أدانها له ، ولو كانت هذه المبالغ عبارة عن ربع عقار اللموكل وكل الوكيل في تحصيله وإنما يتقائم حتى الموكل في مطالبة الوكيل بهذه المبالغ بخمس عشرة سنة ولا يسرى النقائم بالنسبة لهذا الحق مادامت الوكالة قائمة ولم يصف الحساب بينهما .

(الطعن ١٩٢ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٠/١١/٣٠ س ١٨ ص ١٧٧٩)

٧ - في الالتزامات الناشئة عن السند الإثني :

\$ ٣٧٣ - إذا كانت محكمة أول درجة قد اعتبرت السند تجاريا بالنسبة للمدين وحكمت بقوجيه يمين الاستيثاق إليه ثم عادت فقصت في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين في مطالبته بقيمة المند - « لانقضاء أكثر من خمس سنوات من اليوم التالي لاستحقاقه وبين المطالبة الرسمية بقيمته ، - ولم يستأنف الطاعنون هذا الحكم فيما انتهى اليه من ذلك ، فإن جميع العمليات التي تجرى عليه - من ضمان أو ينظهير - وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للنقادم الخمسي حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة ذلك أن الالتزامات التي تنشأ عن السند الإنفي أو تنفرع عليه إنما يسرى في شأنها نوع واحد من التقادم هو التقادم الخمسي أو النقادم العادى تبعا لطبيعته وعلى حساب الأحوال بذلك تستوى مراكز جميع الملتزمين فيه .

(الطعن رقم ٧١ه استة ٢٥ ق س ١٣ من ١٣٩)

٣٧٧٥ - يتعين للقول بأن حق الطاعن قد سقط في مطالبة مدينه الأصلى بقيمة السند لتقادمة بخمس سنوات من تاريخ استحقاقه وفقا للمادة ١٩٤ من قانون التجارة أن يثبت أن المند موقع عليه من تاجر أو حرر بمناسبة عملية تجارية وأن يدفع المدين بهذا التقادم .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ ي جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠ س ٢١ ص ٢٠١)

٣٧٣٦ - مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة أن المقصود بيوم حلول الدفع المنصوص عنه في هذه المادة هو الوقت الذي يمنطيع فيه الدائن المطالبة بدينة ، واذا كان الدائن في الأوراق المستحقة الدفع عند الاطلاع يستطيع المطالبة بالدين من يوم انشائها الذي يعتبر تاريخ استحقاقها الفعلى ، فان مدة تقادم الدعوى المتعلقة بتلك الاوراق تبدأ من اليوم التالي لانشائها .

(الطعن رقم ۲۸ استة ۳۱ ق جلسة ۱۹/۰/۱۹۰۱ من ۲۹ (اس ۱۰۳۸) ۱۳۹۸

٨ - في الايرادات المرتبة:

۳۷۳۷ - إذ كانت المبالغ التى تصرفها وزارة المالية لأصحاب المرتبات المقررة فى الأوقاف الملفاة قد فقدت صفتها باعتبارها استحقاقا فى الوقف وذلك بمجرد إلغاء تلك الأوقاف ، وكانت الحكومة قد رأت تعويض أصحاب تلك المرتبات برصد مبالغ شهرية لهم بقيمة ما كانوا يستحقونه أصلا فى تلك الأوقاف ، فإن هذه المبالغ التى بجرى صرفها شهريا تعتبر فى حكم الايرادات المرتبة فتتقادم بخمص منوات عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدنى القديم ، ومن ثم فإن الحق فى المطالبة بالغروق المتعلقة بهذه المبالغ يتقادم أيضا بهذه المدة .

(الطعن رقم ١٥٤ نسنة ٢٩ تي جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ س ١٥ ص ١٤٢)

٣٧٣٨ – النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المعنى على أن
بنقادم بخمس سنوات كل حق دورى ولو أقر به المعين كأجرة المهانى والأراضى
الزراعية ومقابل الحكر . وكالفوائد والايرادات المرتبة والمهايا والأجور
والمعاشات ، يدل على أن الضابط فى هذا النوع من النقادم الخمسى هو كون الالتزام
مما ينكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الدق بطبيعته مستمرا لا
ينقطع مما ينوه الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .

(الطعن ٨٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/ . س ٧٨ ص ٩٤٨)

المادة ٣٧٣٩ - لا ببدأ سريان التقادم إلا من وقت استحقاق الدين وفقا لصريح نص المادة ٣٨١ من القانون المدنى فاذا كان الدين يستحق الاداء على اقساط دورية فلا يبدأ سريان التقادم بالنصبة لها إلا من وقت حلولها ولا يتوقف سريان التقادم بالنصبة إلى أية دفعة منها على سريانه بالنصبة إلى الدفعات الأخرى إذ أن كل قسط يعتبر دينا قائما بذاته مستقلا بالنسبة إلى التقادم وإلى مبدأ سريانه وذلك على نحو ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى فاذا اشترط حلول الأقساط جميعها عند التأخير في دفع قسط منها وتحقق هذا الشرط فان التقادم لا يسرى بالنسعة للأقساط الباقية إلا عند حلول مواعيدها الاصلية لأن اشتراط حلولها عند التأخر في دفع أي قسط أيما هو شرط في مصلحة الدائن فلا يضاربه بتقديم ميعاد سريان التقادم

(الطعن ۸۳۸ نسنة ٤٣ تي جلسة ،٨٢/٣/٣ س ٣٣ ص ٣٤٧)

• ۳۷۳ - إذ كان من المقرر قانونا بالمادة ۳۸۱ من القانون المدنى أنه لا يبدأ سريان التقادم المسقط أصلا إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء فإذا كان الدين مؤجلا فإن هذا التقادم لا يسرى إلا من الوقت الذي ينقضني فيه الأجل ،

وكان كل قسط من الدين المقسط مستقلا في تاريخ استحقاقه عن غيره من الأقساط " فمن ثم لا يمرى النقادم بالنسبة لكل قسط إلا من وقت استحقاقه . (الطعن ١٥٠ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٤/١/٩ من ٢٤ صر ١٩٠١)

٣٧٣٩ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يترتب على مجرد زوال صفتى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح دينا عاديا خاضعا التقادم الطويل نلك أن الدورية والتجدد هما صفتان لصيقتان بين الأجرة وهما مفترضتان فيه ما بقى حافظا لوصفه ولو تجمد بانتهاء هذه الايجار وأصبح في الواقع مبلغا ثابتا في الذمة لا يجر و لا بتجدد .

(الطعن ۳۷۷ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/١٢/٩ س ٣٥ ص ٢٠٠٧)

٣٧٣٧ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الضابط فى التقادم الخمسى للحقوق الدورية هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الاداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو نزك بفير مطالبة مدة نزيد على خمس سنوات واذ كان الثابت فى الدعوى أن الارباح المستحقة للمطعون ضدهم عدا الأخير - تم قبضها من جانبهم ثم أودعت بحمهاتهم الجارية فإنها تصير بذلك دينا عاديا فى نمة الطاعنة لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرجه من عداد الحقوق الدورية التى تخضع لحكم المادة ٣٧٥ سائفة البيان.

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٥٠ في جلسة ٢٩٨٦/١٢/٢٩ نقش جلسة ١٩٧٧/٤/١ س ٢٨ عس ٩٤٨)

٣٧٣٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في المادة ١/٢٧٥ من القانون المدنى على أن و يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري يتجدد ولو اقر به المدين كأجرة المبانى والاراضي الزراعية ... و يل على أن مناط خضوع هذا الحق التقادم الخمسي هو اتصافه بالدورية والتجدد وان يكون بطبيعته مستعرا لا يتقطع وان هذا التقادم يسرى على الحقوق المتبلقة بالاجرة والناشئة عن عقد الإيجار وفي العلاقة بين طرفيه - المؤجر والمستأجر - بحيث اذا تجردعن وصفه وعن مصدره وخرج عن طبيعته لا يسرى عليه هذا التقادم . لما كان ذلك وكان الثابت أن مطالبة الطاعنين عن طبيعته لا يسرى عليه هذا التقادم . لما كان ذلك وكان الثابت أن مطالبة الطاعنين المطعون عليهم من المشهر من المطعون عليهم المحمد المشترين) فأن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتقادم هذا الحق اعمالا لحكم المادة (المشترين) فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتقادم هذا الحق اعمالا لحكم المادة

الاستحقاق النين وفقا لمصيط إلا بدوقا المحكمة أنه لا يبدأ سريان النقادم المسقط إلا من وقت استحقاق النين وفقا لمصريح نص المادة ٣٨١ من القانون المدنى . فإذا كان النين يُستحق الاداء على أقساط دورية فلا يبدأ سريان التقادم بالنسبة إليها إلا من وقت حلولها ، ولا يتوقف سريان التقادم بالنسبة إلى أية دفعة منها على سريانه بالنسبة إلى الدفعات الأخرى ، إذ أن كل قسط يعتبر دينا قائماً بذاته مستقلاً بالنسبة إلى التقادم وإلى مبدأ سريانه وذلك على نحو ما صرحت به المنكرة الإبضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى ، فإذا اشترط حلول الأقساط جميعها عند التأخير في دفع قسط منها وتحقق هذا الشرط فإن التقادم لا يسرى بالنسبة للأقساط الباقية إلا عند حلول مواعيدها الأصلية ، لأن اشتراط حلولها عند التأخر في دفع أي قسط إنما هو شرط في مصلحة الدائن فلا يضاربه بتقديم مبدأ سريان التقادم .

(الطعن رقم ١٣٥١ نسنة ٥٥ ي جنسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

٣٧٣٥ – مؤدى نصوص المواد ١/٣٧٥ ، ١/٣٨١ ، ٣٨٦٠ من القانون المدنى أن الأجر وهو من الحقوق الدورية المتجددة بنقادم بخمس سنوات وأن النقادم لا يبدأ سريانه الا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الاداء كما أنه لا ينقطع الا بالمطالبة القصائية بالنتبيه وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن بقبول منه في نفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به للتمسك بحقه أثناء المدير في إحدى الدعارى .

(الطعن ١٢٦٩ لسنة ٥٥ ي جلسة ١٢٦٩/ ١٩٩١)

٩ -- في الاستحقاق في الوقف:

٣٧٣٣ - من المقرر شرعا أن المستحق في الوقف هو كل من شرط له الوقف نصيبا في الغلة أو سهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا وإذا كان الثابت من الحكم القاضي بالزام المطعون عليها بأن تدفع لمورث الطاعنين معاشا شهريا مدى حياته من وقت تركه الخدمة في الوقف ، أن المورث يستحق المعاش الذي يطلبة عملا بصريح شرط الوقف بكتاب وقفه ، فان المعاش المحكوم به المورث المتكور - وإن كان في صورة مرتب شهرى معين المقدار يعتبر إستحقاق في الوقف فلا يتقادم الحق فيه - إلا بانقضاء خمس عشرة منة من تاريخ الاستحقاق .

٣٧٣٧ – مفاد النص المادة ٣٧٥ من لاتحة نرئيب المحاكم الشرعية أن الدعاوى التي يمنع من سماعها مضى ثلاث وثلاثين سنة هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا تنخل في نطاقها الدعاوى التي يرفعها

المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه اذ هي من قبيل دعوى الملك المطلق التي يمنع من سماعها مضى خمس عشرة منة .

(الطعن ٢٢ لسنة ٤٤ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٧٦/٤/١٤ . س ٧٧ ص ٥٠٤) ١٠ - في العلاقة بين الملتزم بإدارة مرفق عام والمنتقع :

بع عند تطبيق الاسعار على العقود الغربية يكون قابلا التصحيح فإذا وقع الاتحراف أو غلط وقع عند تطبيق الاسعار على العقود الغربية يكون قابلا التصحيح فإذا وقع الاتحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالعرفق العام كان له الحق في استكمال ما المقررة . ويكون باطلا كل اتفاق يخالف ذلك . ويسقط الحق في الحالين بإنقضاء منة من وقت قبض الأجور التي لا تتفق مع الأسعار المقررة ، ومفاد هذا النص أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم والمنتفع وأن حكم التقادم المنصوص عنه في المادة المذكورة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا طبق حكم المادة المحدد على العلاقة بين المنتفع بالتيار الكهربائي والمجلس البلدي وهو لا يعد ملتزما – يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٩٣ نسنة ٢٧ ق جنسة ١٩٦٢/١١/٨ س ١٣ ص ١٠٠٠)

١١ - في التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقانون :

٣٧٣٩ - نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام في التقادم وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام، لما كان ذلك وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة فى هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع فإن مساطة الادارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادى.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٨ س ١٢ ص ١٨)

• ٣٧٤ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الإلتزام وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالا مادية، ومن ثم فإن مساعلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تمقط إلا بالتقادم العادى .

﴿ الطَّعَنَ رَقِم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٧٧ في جلسة ١٩٦٣/٤/١١ بي ١٤ عن ٢٠٠)

الفصل الشالث قطع التقادم

- ا قطع التقادم بوجه عام .
- ب الإجراءات القاطعة للتقادم .
 المطالبة القضائية .
 -
 - الاقرار .
- التنبيه ،
- الاخطار بربط الضربية والإجالة الى لجنة الطعن.
 - التدخل .
- اجراءات نزع الملكية في ظل قانون المرافعات المختلط.
- اجراءات فرح المسلية في عن المون العراضات المسلم طلب التوزيع في النظام القضائي المختلط .

ا - قطع التقادم بوجه عام:

1 ٣٧٤ - إن الشارع على ما هو مفهوم من المادتين ٨٦ و ٢٠٥ من القانون المدنى قد أوجب أن يتوافر في الرقة التي تنقطع بها مدة التقادم معنى العللب الواقع فعلا للمحكمة بالمحق المراد استرداده في التقادم المملك أو المراد القضاؤه في التقادم المبرىء من الدين ، ولا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق قاطعة للمدة إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابع وإذن فالدعوى المرفوعة من المدين ، ببراءة نمته لا تنقطع بها مدة التقادم بالنصبة الدين .

(چنسة ۱۹۳۸/۱۱/۱۷ طعن رقم ۱۹ سنة ۸ ق)

٣٧٤٧ - إن رفع الدعوى من المدين ببراءة نمته من الدين لاتقضائه بالتقادم ينافي اعتباره مسترفاً بالدين اعترافاً يقطع مدة التقادم التي لم تكن قد تكاملت . كما أن تمسك الدائن بدينه في تلك الدعوى ليس هو التنبيه الرسمي المنصوص عليه في المادة ٨٢ من القانون المدنى ، وهو لا يفني عن التنبيه ولا عن التنفيذ ، لأنهما وحدهما اللذان يصلحان لقطع مدريان التقادم على الدين .

(چنسة ۱۹۴۲/۱/۱۷ طعن رقم ۱۱ سنة ۱۰ ق)

٣٧.٤٣ - إن المدين إذا رفع دعوى براءة نمته من الدين فإن نلك لا يعتبر منه
 اعترافاً بالدين ينقطم به التقادم .

(جنسة ١٩٣٨/١١/١٧ طعن رقم ١٩ سنة ٨ ق)

\$ 47.2 - المفهوم من نص المائتين ٨٦ و ٢٠٠٥ من القانون المعنى أن الشارع فد اشترط أن يتوافر في الورقة التي نقطع مدة التقادعود demande en Justice معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة ، الجازم بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك أو بالحق الذي يراد المتصارة في التقادم المبرىء من الدين ، ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطمة إلا في خصوص هذ الحق أو ما التحق به من توابعه ، ما يجب لزوما بوجويه أو يمقط كذلك بمقوطه ، فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما قالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنمبة للحق الآخر .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢٤ طعن رقم ٣٣ سنة ١ ق)

 طلب الإعفاء . كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الرمسى - اذ يشترط في هذا التنبيه أن يكون على يدد محضر وبناء على صند واجب التنفيذ ، وليس كذلك الحال فيه . واذن فلا بعاب على الحكم ألا بعد طلب الإعفاء من الرسوم قاطما للمدة ولو كان الفصل في هذا الطلب قد تأخر أمام اللجنة حتى فاتت مدة التقادم ولم يتسن لذلك رفع الدعوى في الوقت المناسب ، فان صاحب الحق ، وهو المطالب بالمحافظة عليه ، قد كان عليه أن يبلار بتقديم طلبه حتى يفوت عليه الوقت.

٣٧٤٦ – ان القانون لا يعتبر مجرد الإنذار قاطعا لمدة التقادم .

٣٧٤٧ - ان طلب فتح التوزيع لا يوجه قبل المدين ، فهو اذن لا يقطع مريان التقادم ، وانما الذي يقطعه هو التنبيه الموجه الى المدين بالدفع قبل بدء السير في اجراء البيع الثاني على نمة المشترى المتخلف عن الدفع .

(جلسة ١٩٣٨/٢/١٧ طعن رقم ٨٤ سنة ٧ ق)

٣٧٤٨ -- متى كان المقرر في القضاء المختلط وجوب اعلان المدين باجراءات التوزيع ولدى المحاكم المختلطة صبح اعتبار بخول الدائن في التوزيع مطالبة منه بالدين قاطعة للتقادم. وإذن فعتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الإشكال واستعرار التنفيذ على أساس عدم سقوط الدين المحكوم به بالتقادم أقام قضاءه على الملافين نشأت في ظل القانون المختلط وهو الذي يحكمها معا يتحتم معه على المحكمة أن تستهدى في قضائها بعا جرت عليه أحكام المحاكم المغتلطة في شأن النزاع القائم بين الطرفين وأن هذا القضاء قد استقر على أن بخول الدائن في شأن النزاع القائم بين الطرفين وأن هذا القضاء قد استقر على أن بخول الدائن هذه المحاكم كان يتحتم اعلان المدين باجراءات التوزيع واعلاته بالحضور للاطلاع على القائمة المؤقئة وأنه لا محل لاتباع قضاء المحلكم الوطنية في هذا الشأن لأن أساس هذا القضاء هو أن المدين لا يعلن بالتوزيع المفتوح أمام المحاكم المذكورة فان أساس هذا الحكم هو تطبيق صحيح للأحكام الواجب انباعها في هذا الخصوص .

٣٧٤٩ - إذا كان يبين من الحكم الابتدائي أن الطاعنين أخلا بالاتفاق فأنذرتهما المطعون عليها في الوزيع الحاصل المطعون عليها في الوزيع الحاصل

بالمحكمة المختلطة بكامل دينها في سنة ١٩٣٧ وظلت اجراءات التوزيع حتى ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأعلنتهما بتنبيه سنة ١٩٤٥ وأعلنتهما بتنبيه عقارى في ٤ من يوليو سنة ١٩٤٠ و وكانت المحكمة لم تعن ببحث أثر ذلك كله في مدة التقادم الخمسي التي ابتدأت في المريان من تاريخ الاتذار وما إذا كانت هذه المدد انقطمت أم لم تنقطع مع ما يترتب على ذلك من أثر في الدعوى فان الحكم المطون فيه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

(چلسة ١٩٥٣/٣/١٩ طعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٠ ي)

• ٣٧٥ - الأصل في الآثار التي تترتب قانونا على اجراءات التقاضى أنها نسبيه بين طرفى الدعوى بصفاتهم التي اتخذوها . فالأثر المترتب على رفع الدعوى من قطع التقادم لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه . فاذا أحال الدائن أجنبيا بدينه فرفع هذا الأجنبي الدعوى بالدين أمام المحكمة المختلطة فقضت بعدم اختصاصها على أساس أن التحويل صورى ، فاستأنف الحكم ، ثم تنازل عن الاستثناف وطلب شطب الدعوى ، فحكمت المحكمة بالشطب ، ثم رفع الدائن الاصلى الدعوى بدينه أمام المحكمة الأهلية فدفع المدين بمتوط الحق في المطالبة بالدين بعضى المدة ، فان رفع الدعوى أمام المحكمة المختلطة لا يمكن أن يتعدى أز روافعها الأجنبي فيقطع التقادم بالنسبة لغيره .

(جلسة ١٩٣٩/٤/٩ طعن رقم ٩٣ سنة ٨ ق)

٣٧٥١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر الخطاب الموصى عليه المرسل من مصلحة الضرائب إلى المعول قاطعا لعدة التقادم أقام قضاءه على أن التقادم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز وأن الخطاب الموصى عليه لا يعتبر تنبيها بالدفع ، نلك لأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت في المادة ٤٨ ما يعتبر تنبيها في التشريع الضرائبي فقالت إن تسديد الضريبة بالكامل واجب من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الورد الى الممول على النموذج رقم ٤ ضرائب ولم تبلغ مصلحة الضرائب هذا النموذج للشركة المطعون عليها إلا بعد أن أنقضت مدة العشر سنين التي لم يكن من شأن الخطاب الموصي عليه قطعها ، ولثن قررت المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الاعلان العرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يكون له قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية فان المقصود هو تسهيل مأمورية مصلحة الضرائب في كافة إعلاناتها بهذا الطريق بدلا من إعلانها على يد محضر ولكن يجب قبل ذلك أن يستوفي هذا الاعلان شكله الذي حدده القانون ، وما دام أن القانون قد افترض أن التنبيه لا يكون إلا بصدور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب فان اجراء آخر لا يحل محله وكل ما في الأمر أن المادة ٩٦ أجازت ارسال هذا التنبيه بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول ، اذ قرر الحكم ذلك فانه لم يخالف القانون .

٣٧٥٣ – ان ما ورد بالمادة ١١٠ من القانون المدنى (القديم) من أن (مطالبة أهد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية ، وإقامة الدعوى بالدين يمريا على باقي المدينين) هو استثناء من الأصل الذي من مقتضاه أن انقطاع النقائم المترتب على المطالبة الرسمية بالدين لا يتعدى أثره من وجه اليه الطلب. ومن ثم وجب أن يلتزم في تضيرها ما ورد به صريح نصبها ، وأن تحصر آثار النيابة المتباتلة المفترضة قانونا بين المدينين المتضامنين في حدود التزامهم الأصلي كمقتضى النص . فلا يجوز أن يسوى في حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامين لأن تصامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا، بل بيقي النزامه تبعيا وان كان لا يجوز له التمسك بالزام الدائن بمطالبة المدين بالوفاء أو التنفيذ على أمواله أولا وينبنى على كون التزام الكفيل تابعا لالتزام المدين أنه ينقضى حتما بانقضائه ولو كان النقائم قد انقطع بالنسبة للكفيل ، ولا فرق في هذا الحكم بين الكفيل المتضامن والكفيل غير المتضامن ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه أذ قضى بالزام الطاعن بالدين أسس قضاءه على أن الدين المطالب به حق وفاؤه في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، وأن الدعوى رفعت على الضامن المتضامن في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أي قبل سقوط حق المطعون عليها الأولى في المطالبة به وعلى أن رفع الدعوى على الضامن المتضامن يقطع مدة التقادم بالنسبة له وللمدين على السواء ، لأن مطالبته بالدين تعتبر مطالبة لهم يترتب عليها أثرها فتقطع العدة بالنسبة اليهم جميعا عملا بالمادة ١١٠ منفي (قديم) . فإن ما قرر هذا الحكم يكون خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه في هذا الخصوص ،

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٤ طعن رقم ١٢١ سنة ٢٠ ق)

۳۷۵۳ _ وضع يد الراهن على العين المرهونة بوصفه مستأجرا نها من المرتهن أو زوال يده عنها لا أثر له في قطع التقادم أو تحديد بدء سريانه فيما بينه وبين دائنه من حقوق .

(جلسة ١٩٤٠/١١/٢٣ طمن رقم ٢١٤ سنة ١٨ ق)

٣٧٥٤ _ إعلان أحد نظار الوقف بصحيفة الدعوى المرفوعة من دائن الوقف بالمطالبة بدينه يقطع تقادم الدين ، لتوجيهها إلى من يملك بالانفراد وفاء الدين عن الدقف .

(جنسة ١٩٤٩/٣/١٧ طعن رقم ١٩٢ سنة ١٧ ق)

٣٧٥٥ - إنه بناء على المادتين ٢٠٥ و ٨٦ من القانون المدنى ينقطع التقادم المسقط بالتكليف بالحضور للمرافعة أمام المحكمة . ومن المقرر أن الانقطاع الحاصل بهذا المبيب يمتد طول الوقت الذي يمتفرقه سير الدعوى ، بمعنى أن حق المدعى يبقى بمأمن من كل صبب للمقوط يكون أسلسه مضى الزمن ، متى كان لم

يمضى بين أى إجراء من إجراءاتها والذى يليه ، ولا على آخر إجراء حاصل فيها ، المدة اللازمة للتقادم المسقط ، لأن كل إجراء من إجراءات الدعوى إنما هو جزء منها متصل بها . ودعوى نزع الملكية التي ترفع بموجب حكم صدر بالمديونية نقطع النقادم السارى لمصلحة المدين بهذا الحكم ، ويظل النقادم مقطوعاً ما بقيت الدعوى قائمة .

فإذا صدر الحكم بالدين ثم رفع المحكوم له دعوى نزع الملكية ضد المدين وطلب الدائن بعد صدور الحكم بنزع الملكية تعيين يوم للبيع فعين لذلك يوم ، وتأجل البيع عدة مرات النشر ، ثم استبعدت القضية من الرول لعدم دفع مصاريف النشر وظلت مستبعدة حتى طلب الدائن تعيين يوم للبيع فعين، ولما لم يحصل نشر قررت المحكمة وقف الدعوى عملا بالقانون رقم ١٥ لمبيع 1 الخاص بحماية الثروة العقارية الغ ، فإن طلب الدائن تعيين جلمعة للبيع ، وتعيين القاضى جلمة بناء على هذا الطلب ، وتداول الدعوى في الجلمات إلى أن استبعدت من الرول ، ثم طلب الدائن تعيين على الطلب باحالة الدعوى لنظرها أمام قاضى البيوع بالمحكمة التي نقل الاغتصاص اليها ، ثم عرض هذا الطلب على قاضى البيوع بالمحكمة المختصة وتعيين جلمة بناء على هذا الطلب، ثم طلب الدائن تعيين يوم للبيع بعد وقف الدعوى عملا بقانون حماية الثروة العقارية – كل أولتك لا شك في أنه من إجراءات دعوى عز عالملكية التي يترتب على حصولها قيام الدعوى ومنع معقوطها بالتقادم مادام لم يعض بين أي إجراء منها والذي يليه ولا على آخر إجراء معقاطة للدعوى .

(جلسة ٢/١/١٩٤٥ طعن رقم ٦٧ سنة ١٤ ي)

٣٧٥٣ - إذا كانت المحكمة مع تسليمها برفع الدعوى التي لم تقيد لم تفرق بين التقادم المسقط للحق نفسه وانتقادم المسقط للدعوى المرفوعة بشأنه فاعتبرت أن قطع التقادم الخمسي الذي ينشأ عن رفع الدعوى لا يستمر إلا لمدة التقادم المسقط للحق ذاته فإنها نكون قد أغطأت. إذ أن لكل من تقادم الحق ونقادم الدعوى هكماً خاصاً . فالتقادم الخمسي ينقطع برفع الدعوى ويظل هذا الانقطاع مستمراً مادام سببه قائماً . وإذ كان سبب الانقطاع هو الدعوى فيهي التقادم المسقط لها ومدته خمص عشرة سنة فيهي التقادم منقطما الي أن تسقط هي بالتقادم المسقط لها ومدته خمص عشرة سنة طبقاً لحكم المادة ٨٢ من القادن المدنى ، وما دامت هذه المدة لم تنقض فيهي أثر الانقطاع قائما . فإذا تحركت الدعوى في أثثاثها فيكون تحريكها صحيحا لعدم سقوط الحق المرفوعة به .

(جلسة ١٩٤٤/١١/٢٣ طعن رقم ١٠ شئة ١٤ قي)

استثناف الحكم الصادر فيها ، فحق الاستثناف حق مصنوع الدعوى ومقوط الحق فى استثناف الحكم الصادر فيها ، فحق الاستثناف حق مصنقل بذاته لا يجوز ربطه بسقوط الحق الأصلى ، والحكم لا يتقادم إلا بعضى خمس عشرة منة من تاريخ صدوره . وإذ كان يترتب على اعلان صحيفة الدعوى بطلب الفوائد انقطاع التقادم بالنسبة اليهة فان أثر هذا لاتقطاع يمتد إلى أن يصدر الحكم النهائي في الدعوى ، وينيني على ذلك أن مضى المدة من تاريخ صدور الحكم الابتدائي حتى تاريخ استثنافه مهما طلل ما دام باب الاستثناف ماز إلى مقتوحا - لا يترتب عليه مقوط الحق في استثنافه ، كما أن الحق في استثناف ماز إلى مقتوحا بحكم انقطاع المدة بعريضة الدعوى الانتدائية . كما أن الحق في القوائد التي يقضى بر فض الدفع بسقوط حق الاستثناف ماز إلى الفوائد التي لم يقض بها الحكم الابتدائي استثاد إلى أنه مادام باب الاستثناف ماز إلى مفتوحا فتعتبر لا يقص بها الحكم الابتدائي المقتوط الحق المطالب به بخمس منوات ، إذ القاعدة العامة أن الدعوى المنافرة مام القضاء يحفظ حقوق المدعى بأن يقطع سريان مدة التقادم فنستبدل بالمدة التي كانت مارية من قبل المدة الطويلة المقررة لمقوط جميع الحقوق - هذا الحكم صحيح في القانون ولا غبار عليه .

(جلسة ١٩٠١/١١/١٥ طعن رقم ١٣٩ سنة ١٩ ي)

٣٧٥٨ – النقائم الذي يقطعه رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يظل منقطعا طوال المدة التي تمنقرفها الدعوى المقامة ثم يعود الى المريان من جديد من يوم صدور الحكم النهائي بعدم الاختصاص . ويحتفظ التقادم الذي يبدأ في المريان بعد الانقطاع بصفات التقادم الذي قطع ويبقى خاضعا لنفس القواعد التي تحكمه .

٩ ٣٧٥٩ - دعوى الملكية التي يوجهها البائع على المتعرض هي غير دعوى الصفان التي يوجهها المشترى على البائع فمباشرة إحدى الدعوبين لا يقطع سريان المدة بالنصبة للدعوى الأخرى .

 ٣٧٦ - فيما يتعلق بآثار قطع المدة لا يعتبر البائح ممثلا للمشترى في الدعاوى اللاهقة للتاريخ المثابت بعقد البيع .

٣٧٣٩ - متى كان الحكم إذ انتهى في تكييفه للمحرر المدعى بقطعه التقادم بصبغته المدونة على حكم الدين إلى أنه إقرار لا مخالصة بناء على الاعتبارات الساغة التي أوردها وإلى أن هذا الإقرار لا يكون حجة على الغير إلا بثبوت تاريخه وفقا للمادة ٣٩٥ مدنى فأنه لا تجوز المجدالة في هذا التكييف والقول بأن المحرر مخالصة يجوز اعفاؤها من قيد ثبوت القاريخ لأنه مواء اعتبرته المحكمة إقرار يتحتم ثبوت تاريخه لأمكان نفاذه في حق الفير أو اعتبرته مخالصة ولكنها لم تر - بما لها من خبرة - من ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعفائها من شرط ثبوت التاريخ فلا معقب على تغيرة الأن نلك مما يمنقل به قاضى الدعوى ولا سبيل البه لدى محكمة النقس.

٣٧٦٢ – الأصل في الاجراء القاطع للتقادم أن يكون متعلقا بالعق العراد اقتضاؤه، ومتخذا بين نفس الخصوم، بحيث اذا تغاير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الاثر.

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٧٢/١/١٩ س ٢٣ ص ٢٧)

٣٧٦٣ - لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٧ س ٢٣ ص ٢١١)

١٩٧٣ – تعتبر اجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في العادة الثالثة من القانون رقم ١٩٥٦ لمنذ ١٩٥٣ مكملة للاجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يستوى في نلك ما ورد منها في القانون المدنى أو في القوانين الخاصة ومن ثم فان أعلان قائمة الرموم القضائية يعتبر قاطعا للتقادم وفقاً لحكم العادة الثالثة سالفة الذكر.

(الطعن ١١٥ لسنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٧/٣/١ س ٢٨ ص ٨٦٠)

٣٧٦٥ - الحجز الذي ينقطع به التقادم طبقا لنص المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى
 هو الذي يوقعه الدائن ضد مدينه ليمنع به التقادم الذي يهند دينه بالمقوط .

(الطعن ٤٣٨ لسنة ٤٣ ق يجلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ . س ٢٨ ص ٨١٢)

٣٧٣٩ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه جسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتفادم حتى ينعين أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع اذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم بما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ، ومن ثم فالمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن نقرر بانقطاع النفادم إذا طالعتها أو راق الدعوى بقيام سببه .

(الطعن ۲۰۱ استة ٤٤ في جلسة ١٩٧٨/٢/١٦ . س ٢٩ مس ٧٧٣)

ب - الإجراءات القاطعة للتقادم:

(١) المطالبة القضائية:

۳۷۹۷ – المفهوم من نص المانتين ۸۲ ، ۲۰۵ من القانون المنني القديم أن الشارع قد شرط أن يتوفر في الورقة التي نقطع مدة النقادم معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده في النقادم المملك أو المراد انقضاؤه في التقادم المعرىء من الدين . فإذا كان الواقع أن مصلحة الأملاك (المطعون عليها الأولى) أقامت دعوى سنة ١٩٦٦ ضد الطاعن بطلب تثبيت ملكيتها إلى قدر معين من الأطيان قضى فيها ابتدائيا برفضها ولما استأنقته قضى في ۱۷ فيراير سنة ١٩٦١ بإلغاء الحكم المسائلة في بتثبيت ملكيتها القدر الذي تدعيه فر فع الطاعن التماسا عن هذا الحكم المسائد لها حتى أقام الطاعن دعواه المائلة على المطعون عليهما في ٩ فيراير سنة ١٩٤٧ بطلب تثبيت ملكيته لهذا القدر المقضى فيه لمصلحة الأملاك مؤسسا دعواه على اكتمال تقادم جديد إثر صدور حكم محكمة الاستثناف في ١٧ فيراير ١٩٣١ – فإن هذا التقادم لا ينقطع إلا بعمل جازم من قبل مصلحة الأملاك التي يمرى التقادم ضدها . وإذ كان الالتماس مرفوعا من الطاعن فإنه لا يكون له أثر في قطع هذا التقادم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف هذا النظر يكون قد أخطا في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۱۱۸ سنة ۲۰ في جنسة ۱۹۵۹/۱/۲۰ س ۱۰ ص ۲۸۵)

٨ ٣٧٦ - متى كان تقديم طلب الأتحاب إلى مجلس النقابة من المحامى أو الموكل إعلانا بخصومة فإنه تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم فى مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٥١ نستة ٢٦ ي ١٩٦١/٦/٨ س ١٢ ص ٣٣٠)

٩٧٩٩ - يشترط في المطالبة القضائية التي نقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فلا تعد صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجويه أو يسقط كذلك بسقوطه فإن تفاير الحقان أو تفاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر أنه إذ رفعت الدعوى - التي من شأنها قطع التقادم - فإن هذا الرفض يزيل أثرها في قطع التقادم ويعتبر الانقطاع كأنه لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في سريانه .

(الطعن رقم ٢٥٦ نسنة ٢٦ في جلسة ٢٧/٤/٢٦س ١٣ ص ٢٠٠)

• ٣٧٧ - الحكم ببطلان صحيفة الدعوى يترتب عليه زوال أثرها في قطع التقادم.

(الطعن رقم 49 اسنة 71 ق جلسة ١٩٦٢/١/٧ س ١٣ ص ٧٧٤)

۳۷۷۱ – الحكم برفض الدعوى يؤدى إلى إلغاء صحيفتها وما يكون قد نرتب عليها من الآثار ومنها قطع التقادم .

(الطعن رقم ۲۷۹ نستة ۲۷ ق جلسة ۲۲/۱۲/۱۳ س ۱۳ ص ۱۱۳۹)

٣٧٧٢ – القضاء في الدعوى الأصاية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم العبنى عليها كأن لم يكن .

(الطعن رقم ٣٦٦ سنة ٢٧ جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢ س ١٤ ص ٧٧٦)

٣٧٧٣ - المطالبة أمام القضاء المستعجل بتمليم صورة تنفيذية من المند التنفيذي وإن كانت تمهد للتنفيذ إلا أنه لا يستنفج منها المطالبة الصريحة بالحق المهدد بالمقوط ولا تنصب على أصل الحق ، إذ هي تعالج صعوبة تقوم في معيل صاحب الحق الذي نقد منده التنفيذي فلا أثر لها في انقطاع سير التقادم .

(الطعن رقم ١٥١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٩ س ١٥ ص ١٠٥٠)

\$ ٣٧٧٤ - الرسم المغروض على أساس الإنتاج الفعلى يستحق للمجلس البلدى - وفقا لقرار وزارة السحة المسادر في ٥ لبريل سنة ١٩٤٩ - بمجرد حلج أية كمية من القطن وفي اليوم الذي يتم فيه حلجها ومن ثم فلا يعتبر هذا الرسم من الرسوم السفوية التي يبدأ سريان التقادم بالنسبة لجها ومن ثم فلا يعتبر هذا الرسم من الرسوم تنص عليه المادة ٣٧٧ من القانون المدنني . وإذ كان الرسم يستحق بمجرد حلج القطن تنص عليه الممنتحق على حلج أية كمية من القطن يكون دينا مستقلا عن الرسم المستحق على كمية أخرى حلجت في يوم قال ومن ثم فان المطالبة القصائية برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا تقطع التقادم بالنسبة للرسم المدفوع عن الكمية الأخرى إذ ولو أن مصدر الرسم في الحالين هو القرار الوزاري القاضي بفرضه إلا أنهما لا يعتبران دينا واحدا حتى يقال بأن المطالبة بجزء من هذا الدين نقطع التقادم بالنسبة لباقي الممنحق منه .

(الطعن ٩٣ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٦/٦/٢٤ س ١٧ ص ٤٢٠)

■ ۳۷۷۳ – إعلان المدعى عليه بعريضة الدعوى يعتبر مطالبة قضائية ينقطع بها التقادم طبقا للعادة ٣٨٣ من القانون المدنى . فاذا كان الطاعن قد تممك أمام محكمة الموضوع بانقطاع تقادم دعواه بالمطالبة القضائية في دعوى سابقة فقد كان على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع بما يستتبعه من بحث ما تم في الدعوى الأولى وتأثيره على إعلان صحيفتها باعتبار هذا الإعلان إجراء قاطعا للتقادم فاذا أغفلت محكمة الاستئناف ذلك ولم تقل كلمتها في هذا الدفع فان حكمها يكون مشوعا بالقصور ولا يقدح في ذلك ما تممك به المطعون ضده أمام محكمة النقض من أن إعلان الدعوى الأولى قد انعدم أثره في قطع التقادم لعدم قيد ذلك الدعوى خلال سنة من تاريخ الجلمية الأولى المبيئة في ورقة الإعلان معا تعتبر معه الدعوى كأن لم تكن قانونا بحكم المادة كان المطعون ضده لم يقدم ما يلل على تمسكه أمام محكمة الموضوع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لم تكن لم تكن لم تكن لم تكن لم تكن له تكن لم تكن .

(الطعن ٣٤٨ نسنة ٣١ ق جلسة ١٦/٤/١٤ س ١٧ مس ١٩٨)

٣٧٧٦ - قيام الدائن بالتنبيه أو الحجز على المدين لنزع ملكية عقاره وإن كان يعد بذاته إجراء قاطعا للتقادم المعقط لحقه في نمة مدينه بيداً بموجبه سريان التقادم من جديد ، إلا أن الحكم بالغاء قائمة شروط البيع لبطلان مند التنفيذ أو بطلان حق الحاجز في التنفيذ به يمنتبع حتما بطلان التنبيه الذي أعلن دون مند صحيح يخول الحق في التنفيذ بمقتضاء فلا يكون للتنبيه أثر في قطع التقادم .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٣٢ في جنسة ١٦/١١/٢٢ س ١٧ عس ١٧٠٠)

٣٧٧٧ – دعوى الحراسة القضائية إنما هي إجراء تحفظى مؤقت لا يمعن موضوع الحق ، فهي بذلك لا تعد من إجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التنبيه أو الحجز في قطع التقادم .

(الطعن ۱۹۸ نسنة ۳۲ ي جلسة ۱۲/۱۱/۲۲ س ۱۷ ص ۱۷۰۵)

٣٧٧٨ - عدم منازعة المدين في دعوى الحراسة ووضع أمواله نعت يد الحارس والترخيص له في اقتضاء حق الدائن من ريعها لا ينطوى على إقرار ضمنى بالحق، نلك أن المدين لا يترك أمواله بارادته تحت يد الحارس حتى ينمسب إليه ما يتضمن هذا الإقرار ، وإنما هو يلتزم بذلك تنفيذا لحكم الحراسة . كما أن مطالبة الحارس بتقديم كشف الحملب لا يمكن اعتبارها بالتالي ونتيجة لما تقدم إقرارا ضمنيا بالحق قاطعا للتقادم .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٣٧ ي جنسة ١٩٦٢/١١/٢٢ س ١٧ ص ١٧٠٥)

۱۰ منص المادة ۷۰ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ۱۰ سنوط السنة ۱۹۲۷ في فقرتها الثالثة على أن و تعتبر الدعوى قاطعة لمدة النقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد اداء الرسم كاملا ، أما باقى الآثار التي تترتب على رفع الدعوى غلا تمرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها ، ومؤدى ذلك أنه متى كانت بيانات الصحيفة صحيحة وكاملة وفقا لما تقتضيه المادة ۱۷ فإنه يترتب على تقديمها إلى قلم المحضرين مع أداء الرسم المقرر كاملا انقطاع التقادم أو السقوط ولو كانت إجراءات إعلان هذه الصحيفة مشوية بالبطلان .

 ۳۷۸ - الحجز الإدارى الموقع ضد الموفى عن الدين لا يقطع مدة التقادم بالنسبة للمدين .

(الطعن ٢٦٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩/٢/٢٩ س ١٩ ص ٤٤٣)

٣٧٨٩ - مجرد تحرير مشارطة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته مدة التقادم ، لأن المشارطة ليست إلا اتفاقا على عرض نزاع معين على محكين والنزول على حكمهم ، ولا تتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور أمام هيئة التحكيم وإنما يمكن أن يحصل الانقطاع نتيجة للطلبات التي يقدمها الدائن المحكمين أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن نمسكه بحقه ، لأن قانون المرافعات نظم إجراءات التحكيم على نحو يماثل اجراءات الدعوى العادية والزم المحكمين والخصوم بانباع الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصل اعفاء المحكمين منها صراحة ، كما أوجب صدور الحكم منهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي .

(الطعن ۷۷ استة ۳۶ في جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ س ٢٠ ص ٢١٠)

٣٧٨ ٢ - التكليف بالوفاء السابق على طلب أمر لا يعتبر تنبيها قاطعا التقادم وانما هو مجرد إنذار بالدفع لا يكفى لترتيب هذا الأثر ، والمقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٤٠٠ من قانون العرافعات السابق الذى يوجب المشرع اشتماله على اعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين .

ب - رفع المدين معارضة في أمر الأداء لا يقطع التقادم لأن المعارضة إجراء
 صادر من المدين وليس من الدائن ، وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا
 ينقطع التقادم بإجراء صادر من المدين الا اذا كان ما صدر منه يعتبر اقرار صريحا

أو ضمنيا بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصدق على المعارضة المرفوعة من المدين في أمر الأداء اذ هي تتضمن إنكار الحق الدائن لا إقرارا به .

حد - إذا كان بطلان أمر الأداء - الذي قضت به محكمة المعارضة - يرجع الى عدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الدين المطالب بصدار الأمر بأدائه ، فان هذا البطلان لا يمتد لطلب أمر الأداء الذي هو بديل ورقة التكليف بالمضور ويبقى لتقديم هذا الطلب أثره في قطع التقادم.

د - يترتب على الحكم ببطلان أمر الأداء والغائه زوال ما كان لهذا الأمر من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبنى عليه كأن لم يكن .

 المادة ١٠٠٠ من قانون المرافعات السابق ننص على أنه يترتب على ترك الخصومة الغاء جميع اجراءاتها بما في صحيفة الدعوى . وان ما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصائرة باجراءات الإثبات ، وينطبق أيضا في حالة الحكم بترك الخصومة ، باعتبار أن هذه الأحكام ليس لها كيان مستقل بنواتها ولا تعدو أن تكون مجرد اجراءات في الخصومة تقوم مادامت الخصومة قائمة وتزول بزوالها ، فإن مقتضى ذلك هو أنه وقد قضى في المعارضة في أمر الأداء باعتبار الطاعن (الدائن) تاركا دعواه فإن هذا الحكم يترتب عليه الغاء طلب أمر الأداء المعارض فيه وزوال أثره في قطع التقائم ، كما يترتب عليه سقوط الحكم بنئب خبير لتصفية الحساب بين الفريقين على أساس أنه من الاحكام الصادرة في الخصومة .

أ - هـ (الطعن ٢٣٥ لمنة ٣٥ في جلسة ٢٩/١٠/٢١ س ٢٠ ص ٢١٣٨)

٣٧٨٣ - مفاد نص المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لمنة ١٩٦٢ ، أن مدة التقادم أو الصقوط تنقطع بتقديم صحيفة الدعوى الى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملا.

(الطعن رقم فده لسنة في جلسة ١٩٧٠/١/٢٠ س ٢١ ص ١٣٩)

٣٧٨٤ – مفاد نص المادة ٦٩ من قانون المر افعات السابق أن الدعوي لا تعتبر مرفوعة الا باعلان صحيفتها إلى المدعى عليه ، وأن أداء الرسم عنها وتقديم صحيفتها الى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجردا لا يعتبر رفعا لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه في المادة ٧٥ من قانون المر افعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، ومؤداه أن الدعوى لا تعتبر مرغوعة وتنتج آثارها الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه وأنه استثناء من هذا الأصل جعل المشرع تقديم الصحيفة لقلم المحضرين قاطعا لمدة التقادم أو السقوط. (الطعن رقم ٢٣٩ لمنة ٣٦ في جلسة ١٩٧٠/١٢/١ س ٢١ ١٢٢٧ والطعن رقم ٣ لمنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ س ٢٢ ص ٦٦٦)

٣٧٨٥ – حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالنقادم حتى يتعين عليها – وعلى ما جرى به فضاء محكمة النقض – أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع اذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نضها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى تقيام سببه .

٣٧٨٦ – المطالبة القضائية لا تقطع النقادم طبقا للمادة ٣٨٦ من القانون المدنى الا اذا نمت باجراء صحيح بحيث اذا كانت صحيفة الدعوى باطلة لعيب في الشكل فلا يترتب عليها أي أثر ولا تقطع النقادم .

٣٧٨٧ – يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة له الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط كذلك بمقوطه ، فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنصبة للحق الآخر .

٣٧٨٨ – الطلب المقدم الى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم ولو انتهى الأمر الى قبوله لا يعد من الاجراءات القضائية التى تقطع النقادم اذ ليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وإنما مجرد التماس بالاعفاء من الرموم فحسب ، كما أنه ليس فيه معنى التنبيه الذى يقطع النقادم لأنه يشترط في هذا التنبيه أن يشتمل على اعلان المدين بالسند التنفيذى مع تكليفه بالوفاء بالدين .

٣٧٨٩ - إذ نصت المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى على أن النقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة فقد دلت على أن المقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينه بالحق قضاء وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصدور الحكم بلجبار المدين الممتنع عن التنفيذ على الوفاء بما التزم به .

• ٣٧٩ - المطالبة القضائية التى تقطع مدة التقادم هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه . ولما كانت مطالبة البنك الطاعن من القضاء بتمليمه صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء السابق صدوره لصالحه على المطعون ضدهما - وإن كانت تمهد للتغفيذ به - الا أنها لا تمنير مطالبة صريحة بالحق المئيت في أمر الاداء والمهدد بالمعقوط ، ولا تنصب على أصل الحق بل هي تعانج صعوبة نقوم في معبل الطاعن الذي فقد الصورة التنفيذية الأولى من أمر الاداء المشار اليه . فالحق في امتلام صورة تنفيذية ثانية يغاير الحق الصادر به الإمر ، ومن ثم فلا أثر لهذه المطالبة في انقطاع مدة التقادم .

(الطعن ١١٠ لسنة ٤٦ تي جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ س ٣٠ ع ٢ ص ٢٣٢)

٣٧٩١ - نقضى المادة ٣٨٥ من القانون المدنى بأن النقادم ينقطع بأى عمل يقوم به الدائن للتممك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى والمقصود بهذا النص هو الطلب الذي يبديه الدائن في مواجهة مدينه أثناء السير في دعوى مقامة ضد الدائن أو تدخل خصما فيها ، ويبين منه تممكه ومطالبته بحقه المهدد بالسقوط .

(الطعن السابق)

٣٧٩٢ - صحيفة الدعوى العرفوعة بحق ما ، لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا إذا وجهت إلى المدين الذى ينتفع بالتقادم أو إلى من ينوب عنه ، فلو وجهت إلى من ليست له صفة في تمثيله فإنها لا تقطع التقادم ، وتصحيح الدعوى بتوجيهها إلى الممثل القانوني للخصم لا ينسحب أثره في قطع التقادم إلى تاريخ رفع الدعوى ، ذلك أن تصحيح الصفة يجب أن يتم في الميعاد المقرر والا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى وبمدد التقادم .

(الطعن ٢٠٤ اسنة ٤٤ في جلسة ٨١/١٢/٢١ س ٣٧ ص ٢٣٧٤)

٣٧٩٣ - النقابم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى إنما ينقطع بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالحجز و التكليف بالوفاء السابق على رفع الدعوى لا يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنبيها قاطعا للتقادم ، وإنما هو مجرد انذار بالدفع لا يكفى لمترتب هذا الأثر ، إذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات السابق الذي يسرى على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات الحالى ، والذي يوجب المشرع المتماله على اعلان المدين بالمند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين .

۴۷۹ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية أي الطلب المقدم فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك أو بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المبرىء من الحق أو ما الحق به من توابعه مما يجب ازوما بوجوبه أو يسقط كذلك بمقوطه .

(الطعن ۱۷۲۲ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٤/٤/١٧ س ٣٥ص ١٠٢٧)

۳۷۹۵ – من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، عملا بالمادة ١٤٣ من قانون المرافعات أنه بيترنب على حكم الترك الغاء جميع جزاءات الخصومة وزوال أثر رفع الدعوى فى قطع التقادم .

(الطعن ٣٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨٤/١١/٢٩ س ٣٥ ص ١٩٥٨)

٣٧٩٦ - مناط قيام الأثر الذي يرتبه الشارع على اجراء قانوني معين هو مطابقة هذا الاجراء أصلا لما اشترطه القانون فيه ، ومن ثم فان انقطاع النقادم المعتربت على المطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني يستلزم صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا ، وهو ما لايتحقق الا بصدور حكم نهائي فيها باجابة صاحبها الى طلبه كله أو بعضه ، أما انتهاؤها بغير ذلك فانه يزيل أثرها في الانقطاع ويصبح التقادم الذي بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .

(الطعن رقم ۱۸۰۸ س۵۰ ق جلسة ۲/۲/۲۱)

٣٧٩٧ - النص في المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن ينقطع النقادم بالمطالبة القصائية ولو رفعت الدعوى الى المحكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في نظيس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن التممك بحقه أثناء المدير في أحد الدعلوى يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد أقضائ و ولهذا فان صحيفة الدعوى المتضامة المطالبة بحق ما لاتقطع التقادم الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فان رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للحق الآخر - لما كان ذلك وكانت الدعوى التي ير فمها من حاقه به ضرر شخصى مباشر من وفاة المجنى عليه تختلف في موضوعها عن الدعوى التي ير فمها انتقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الشخصى المجاشر ليس من شأنه قطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الموروث .

٣٧٩٨ – مفاد النص في المادتين ٣٨٥ ، ٣٨٤ من القانون المدنى على أن التقادم
ينقطع بالمطالبة القضائية وباى عمل يقوم به الدائن للتممك بحقه أثناء المبير في اهدى
الدعاوى أو إذا أقر المدين بحق الدائن أقرارا صريحا أو ضمنيا – يدل على أن
المقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينه مطالبة صريحه جازمة بالحق
قضاءا وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصدور الحكم بلجبار المدين على الوفاء بما
التزم به ، كما أنه يشترط في الاجراء القاطع للنقادم إذا صدر من الدائن أن يكون
في مواجهة مدينه للتممك بحقه قبله وذلك أثناء المبير في دعوى مقامة من الدائن
أو من المدين وتدخل الدائن خصما فيها . أما إذا صدر الاجراء من المدين فيشترط
ان يتضمن اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن .

(الطعن رقم ١٥١٥ نسنة ٥٥ ق جنسة ١٩٨٨/٤/٧)

٣٧٩٩ - القاعدة في الاجراء القاطع للتقادم أن الأثر المنرتب على رفع الدعوى والحكم فيها بالنسبة لقطع التقادم أو - استبدال مدنه لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه .

(الطعن ٣٨٥ نسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

• ۳۸۰ – المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا تُضيى برفض الدعوى التى من شأنها قطع التقادم في فطع التقادم واعتبار الانقطاع كأن لم يكن والتقادم الذى كان قد بدأ قبل رفعها ممتمراً .

(الطعن ١٦٥٧ لسنة ٥٦ لى جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

٣٨٠١ – المطالبة القضائية التي تقطع النقادم بجب أن ترفع من الدائن الذي
 يسرى النقادم ضده وأن توجه إلى المدين الذي يسرى النقادم لصالحه .

(الطعن ١٩٩١ استة ٦٠ في جلسة ١٩٩١/٣/٢١) (الطعن ١٩١٥ استة ١٥ في جلسة ٧ /١٩٨٨/٤)

٣٨٠٧ إذ كان مناط خصوع الحق التقائم الخمسى وفقا لصريح نص النقرة الاولى من المادة ٣٧٥ من القانون المعنى هو اتصافه بالدورية والتجدد اى أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية أيا كانت منتها وان يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطم سواء كان ثابنا أو تغير مقداره من وقت لآخر . ولما كان بدل طبيعة العمل وبدل غلاء المعيشة وبدل الاعصاب ومقابل ساعات العمل الإضافية تعتبر طبقا لذلك من الحقوق الدورية المتجددة وكانت أسباب قطع التقادم قد وردت على مبيل العصر في المانتين ٣٨٥ ، ٣٨٤ من القانون المعنى وليس من بينها مطالبة الدائن غير القضائية ومنازعة المدين له فيها ، وإذا التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فان النعى يكون على غير الماس .

٣٨٠٣ – وإن كانت المدة التي نصت عليها المادة ١٠٤ من قانون النجارة هي ٣٨٠٣ من قانون النجارة هي مدة تقادم يجري عليها أحكام الانقطاع وأحكام التنازل إلا أن شرط ذلك أن يكون الاقرار المدعى به كسبب للانقطاع أو التنازل قد تضمن اعترافا بحق صاحب البضاعة في التعويض وبالمسئولية عن فقدها – على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولا يعد كذلك الكتاب المرسل من أمين النقل إلى المرسل إليه إذا كان مفاده الوحد ببحث شكوى المرسل إليه وتحرى حقيقة الأمر فيها .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٢٢ في جلسة ٢١/٥/١٩٥١ س ٧ ص ٦٤٢)

۵ . ۳۸ - متى كان الدائن قد رفع الدعوى يطالب بدينه واستخلص الحكم إدماج الدائن دينا لمدينة في نمته في الحماب الذي أوضحه في عريضة دعواه ومن طلبه استنزال هذا الدين مما له في نمة المدين - أن نلك يعتبر إقرارا من الدائن من شأنه قطع مدة التقادم دين مدنه في نمته فان نلك يكون استخلاصا موضوعيا مائغا ولا مخالفة فيه القانون .

(الطعن ٢٥٤ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٨/١/٢ س ٩ ص ٢٤)

• ٣٨٠ – لمحكمة الموضوع حق تضير الورقة المتنازع على دلالتها تضيرا لا يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوى يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عباراتها في أعملت أثر هذا الإقرار على إقرار ضمنى من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الإقرار في قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا وجه للتحدى بما نصبت عليه المادة ٣٧٥ من القانون المدنى من أنه يتقادم بخمص منوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين لأن هذه المادة منقطعة الصلة عن دين الضريبة .

(الطعن رقم ۲۲۹ سنة ۲۲ في جلسة ١٩٦١/١٢/٢٠ س ١٦ ص ٢٩٦)

٣٨٠٦ – الإقرار هجة قاصرة على المقر . ومن ثم فإقرار بعض الورثة بالدين الثابت في نمة مورثهم لا يترتب عليه قطع التقام بالنسبة لمن عداهم .

(الطعن رقم 400 لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/١/٧ س ١٣ ص ٢٧٤)

٣٨٠٧ – إقرار الوارث حجة قاصرة على المقر ، ومن ثم فلا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين.

(الطعن رقم ۲۰۱ نسنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۲۶/۱۱/۱۹ س ۱۰ مس ۱۰۰۰)

٩٨٠٨ – بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في إعترافه بالدين محل النزاع وفيما يترتب على ذلك من الأثر في قطع النقادم هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع ارقابة محكمة النقس.

، ١٤٧ (الطعن رقم ٥١١ اسنة ٢٦ لي جلسة ١٩٦٤/١١/١٩ س ١٥ ص ١٠٥٠)

9 • ٣٨٠٩ - يشترط في الإقرار القاطع للتقادم أن يكون كاشفا عن نية المدين في الاعتراف بالدين . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت ما احتواه طلب التسوية من خاط بين الديون ومن القول في أكثر من موضع أن الديون مسددة وميته - اعتبرت هذا ليما وغموضا في الإقرار يجعله غير كاشف عن نية المدين في الاعتراف بالدين وهو ما يلزم توافره في الإقرار القاطع للتقادم ، فإن هذا التعليل السائع يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ويكون التعي بالقصور على غير أساس. .

(الطعن ١٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦١/١١/١١ س ١٥ ص ١٠٠٠)

• ٣٨٩ – إقرار المدين صراحة أو ضمنا بحق الدائن من الأمباب القاطعة للتقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٤ من القانون المدنى. ولذ كانت المحكمة لم تلتفت إلى تمسك الطاعنة بهذا ولم ترد عليه وعلى المستند المقدم منها في شأنه رغم أنه دفاع جوهرى لو صمح قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التمبيب.

(الطعن ٢١٣ نسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ س ١٨ ص ١٨٦٦)

9811 - ينقطع النقائم - على ما جرى عليه فضاء محكمة النقض - فى ظل القانون المدنى المجدد - إذا أقر المدين القانون المدنى المجدد - إذا أقر المدين الدين خزانة المحكمة انمة الدائن بحق الدائن إقرارا صريحاً أو ضمنيا . وإيداع المدين الدين خزانة المحكمة انمة الدائن يتضمن إقرارا من الأول بحق الثانى وبالتالى يقطع التقائم ويظل أثر هذا الإيداع فى قطع التقائم مستمرا طوال مدة الإيداع ولا ينتهى هذا الأثر إلا بمسحب المودع لوديعته إذ فى هذا الوقت فقط ينتهى الإقرار بالحق ويبدأ نقائم جديد .

(الطعن ١٣٥ نستة ٣٤ تي جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٦٢)

٣٨١٧ ─ أ – إذا كانت مشارطة التحكيم لا تعتبر في ذاتها إجراء قاطعا للتقادم ، إلا أنها إذا تضمنت اقرارا من المدين بحق الدائن كما لو اعترف بوجود الدين واتحصر النزاع المعروض على التحكيم في مقدار هذا الدين فان التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب هذا الإقرار صريحا كان أو ضعنيا وليس بسبب المشارطة في ذاتها .

ب - لا يجوز قانونا النزول عن النقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق الا
 باكتمال مدة المتقادم ، وإنما يجوز النزول عن المدة التى انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع
 من النزول إنما يقطع التقادم على أسلس اعتباره اقرارا من المدين بحق الدائن .

أ - ب (الطعن ٧٧٠ استة ٢٤ في جلسة ١٩/١/٣٠ س ٢٠ ص ٢١٠) وبير

٣٨١٣ - بيان دلالة الورقة المسادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع وفيما بترتب على ذلك الأثر من قطع التقادم هو من المسائل الموضوعية التي تخضع لرقابة محكمة الموضوع.

> (الطعن ۱۱۷ لسنة ۵۱ في جلسة ۲۷/٥/٥/۲۳) (الطعن ۲۸۱ لسنة ۳۹ في جلسة ۲۰/۵/۱۲/۱۲ س ۲۲ من ۲۰۰۳)

\$ ٣٨١ - يشترط فى الاجراء القاطع التقادم اذا صدر من الدائن أن يكون فى مواجهة مدينه للتعميك بحقه قبله وذلك اثناء السير فى دعوى مقامه من الدائن أو من المدين وتدخل الدائن خصما فيها ، اما اذا صدر الاجراء من المدين فيشترط أن يتضمن اقرارا صريحا أو ضمنيا بحق الدائن .

(الطعن ١٥١٠ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٨/٤/٧)

و ٣٨١ - لذن كان مودى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدنى أنه إذا أقر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا أو ضمنيا فان من شأن هذا الاقرار أن يقطع التقادم ، الا انه لما كان المقصود بالاقرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو اعتراف شخصى يحق عليه لآخر بهدف اعتبار هذا الحق ثابتا في نمته واعفاء الأخر من اتفاقه فأنه يشترط في الاقرار القاطع التقادم أن يكون كاشفا عن نيه المدين في الاعتراف بالحق المدعى به.

(الطعن ۲۰۳۸ نستة ۵۷ ق جلسة ۱۹۹۰/۴/۲) (الطعن ۹۶۳ نستة ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۸/۳/۲۲)

٣ - التنبيه :

٣٨١٦ - الأصل طبقا للقواعد العلمة في القانون المدنى العلقي أن التنبيه الذي يقول على مدخل حمد على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وإنن فلما كان الأمر العالى الصائر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المحنل بالأمر العالى الصائر في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذي أحال إليه القانون رقم ٤٤ السنة ١٩٨٩ الذي أحال إليه القانون رقم ٤٤ النقي السنة ١٩٩٩ بنقرير رسم الدمغة في العادة ٢٥ منه قد نص على أن يشتمل التنبيه الذي يمبق الحجز على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العضور أو الرسوم ومقدا المبالغ المستحقة ويعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة إلى صاحب العقار ... الخمام مؤداه أن التنبيه الذي يمبق المطالبة بأداء رسم الدمغة لا يكفى فيه أن يكون بخطاب عادى مرمل بطريق البريد ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الخطابات التي أرسائها مصلحة الضرائب (الضرائب عليها) إلى الشركة الطاعنة

والتى اعتبرها الحكم المتكور قاطعة لتقادم الرموم المطالب بها بموجبها قد استوفت الشكل والأوضاع التى نص عليها الأمر الهالى السالف الذكر ، فان الحكم المذكور فيما رتبه على الخطابات المنكورة من أثر في قطع تقادم الرموم المطالب بها يكون قد خالف القانون – ولا يغض من ظك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون رسوم الدمغة رقم ٢٢٤ اسنة ١٩٥١ من جواز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم يكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ذلك أن هذا النص مستحدث ولاحق لواقعة الدعوى فلا يصرى عليها ، كما وأن الخطاب الموصى عليه الذي يكون له أثر في قطع تقادم الضريبة أو الرسم يجب – على ما جرى به قضاء محكمة النقض – أن يستوفى الشكل الذي

(الطعن ١١١ سنة ١٥ ي جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ س ١٠ ص ٧٧٧)

المدنى القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٩ من التقنين المدنى الجديد - إلا بالتنبيه الذى المدنى القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٩ من التقنين المدنى الجديد - إلا بالتنبيه الذى يصدر من الدائن الذى بيده المدند التنفيذى لمدينه أو بالحجز عليه أو بالإقرار الذى يصدر من المدين بحق الدائن صريحا كان ذلك الاقرار أو ضمنيا . ومن ثم فإن إدعاء ذلك الدائن بصورية عقد بعيع صادر من مدينه لآخر ورفعه دعوى بطلب الحكم بهذه المصورية والقضاء بنئك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحصب القانون ، ولا يشغع في إعتبار دعوى الصورية قاطعة التقادم القول بأنها ليمت من قبيل الإجراءات التحفظية وأنها أقوى منها لأنها إنما تمهد للتنفيذ ذلك لأن دعوى الصورية شأنها كشأن باقل الدعاوى والطرق التي قررها الشارع في القنين المدنى للمحافظة على الضمان العالم للدائنين ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التي تكفل ببيانها قانون المرافعات ولا يمكن إعتبارها - مع التسليم بأنها تمهد للتنفيذ - بمثابة التنبيه القاط للتقادم وهو ذلك المتبيد الذى نص عليه قانون العرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ . ونتيجة لما تقدم فاي عدم رفع تلك الدعوى لا يمكن إعتباره إقرارا ضمنيا قلطعا للتقادم .

(الطعن ٤١ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/٣/١٣ س ٩ ص ١٨٧)

٣٨١٨ – الحكم في معارضة العدين في تنبيه نزع العلكية ، بالغاء هذا التنبيه يترتب عليه اعتبار، كأن لم يكن وزوال ما كان للتنبيه من أثر في قطع التقادم .

(الطعن رقم ۲۷۹ لسنة ۲۷ ق جلسة ۱۹۹۲/۱۲/۱۳ س ۱۲ ص ۱۱۳۱)

٣٨٠٥ - متى كان حكم ببطلان التنازل الصادر من المطعون عليهم إلى آخر عن دينهم المنفذ به قبل تنبيه نزع الملكية المعلن منهم للطاعنتين ، وكان للحكم المذكور حجيته على الطاعنتين لصدوره في دعوى كان مورثهما طرفا فيها ، فإن 184٣

مقتضى هذا الحكم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حصول التنازل ويصبح المطمون عليهم هم وحدهم أصحاب الحق في المطالبة بالدين واتخاذ إجراءات التنفيذ ضد المدينين ، وبالتالى يكون تنبيه نزع الملكية الموجه منهم إلى الطاعنتين صحيحا ومنتجا الأثره في قطم نقادم الفوائد .

(الطعن رقم ١٣١ نسنة ٢٩ ي جلسة ١٩٦٤/٣/ س ١٥ ص ٢٨٠)

٣٨١٩ - إعلان المند التنفيذي متى تضمن التنبيه بالوفاء يعتبر إجراء قاطعا للتقادم.

(الطعن ٢٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٣ س ١٥ ص ١٩٠٦)

م ٣٨٧ - المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو التنبيه المنصوص عليه في قانون المرافعات العلقي بالمادتين ٣٨٤ أهلى و ٤٣٧ مختلط وفي قانون المرافعات القائم بالمادة ٤٦٠ والذي يوجب المشرح اشتماله على إعلان المدين بالمند التنفيذي مع تكليفه بوفاء الدين . وإذ كان الإنذار الذي وجهه الطاعنون الى المطعون عليها فد تضمن إعلائها بصورة رممية بمبيطة من الحكم الصادر بالزام مورثتها بالدين مع أخبار المطعون عليها بوقوع المقاصة القانونية بين هذا الدين الذي أحيل الى الطاعنين تنبيها قاطعا للتقادم لاته علاوة على أنه لا يشتمل على إعلان الصورة التنفيذية للحكم بالمسادر بالزام مورثة المطعون عليها بالدين فانه لا يتضمن تكليف المطعون عليها بالوفاء بل إن كل ما ينطوى عليه هو مجرد إخطار المدينة بمبق انقضاء دينها الذي في منتهم وديونهم قبلها نتيجة لوقوع المقاصة بين الدينين ولا يحمل الاخطار بانقضاء فينها الذي معنى التكليف بأدائه .

(الطعن رقم ٥ نسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ سنة ١٢٤٨)

٣٨٢١ - من المقرر قانوناً أن الذى يقطع التقادم هو إعلان السند التنفذى المتضمن التكليف بالوفاء ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فيكفى أى عبارة بذاتها تدل على تصميم صاحبها على هذا التكليف.

(الطعن ١٩٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ س ٢٣ ص ١٩٠٠)

المطالبة الجزئية :

٣٨٧٣ – ليس فى اعتبار المطالبة الحاصلة من الدائن بجزء من المبلغ المبين بمند الدين قاطعة للتقادم بالنسبة لباقى قيمة النمند مخالفة للقانون ، مادام أن هذه المطالبة الجزئية قد دلت فى ذاتها على قصد الدائن فى التممك بحقه فى باقى الدين وكان الثابت أن الحقين غير متفايرين بل يجمعهما فى ذلك مصدر واحد .

۱۹۲۸ (الطعن رقم ۱۰۲ سنة ۲۰ ق جنسة ۱۰/۱۲/۱۹۹۰ س ۲۰۱ ص ۲۰۷)

٣٨٩٣ – المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنمبة لباقى هذا الحق ما دام أن هذه المطالبة الجزئية تدل فى ذاتها على قصد صاحب الحق فى التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متغايرين بل يجمعهما فى ذلك مصدر واحد .

٣٨٧٤ – من المقرر في قضاء النقض أنه ليس في اعتبار المطالبة بجزء من الحق قطاء التقادم بالنسبة لباقيه ما يخالف القادن طالم أن المطالبة الجزئية دلت على التمسك بالحق جميعه الناشئء عن مصدر واحد .

(الطعن ٣١ استة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ س ٢٩ ص ١٩٠٠)

٥ - شطب الدعوى والحكم برفضها:

٣٨٧٥ – إذا كان قد قضى بشطب دعوى في ٢٠ من أكتوبر منة ١٩٤٥ فإن هذا القرار لا يترتب عليه إعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون العرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة منة أشهر دون أن يطلب المدعى السير فيها ، وذلك لصدور هذا القرار في ظل قانون العرافعات القديم المعمول به حتى ١٤ أكتوبر منة ١٩٤٩ مما يترتب عليه أن تظل الدعوى منتجة لكافة آثارها المنطقة بقطع التقادم بالرغم من شطبها مادام أنه لم تتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولا بها في ذلك القانون .

(الطعن ۱۰۲ نستة ۲۰ في طسة ۱۹۹۹/۱۲/۱۰ س ۱۰س ۲۰۹)

٣٨٣٦ – من المقرر أن الحكم برفس الدعوى يزيل أثرها في قطع التقادم فيمتبر الانقطاع المبنى عليها كأن لم يكن والتقادم الذي كان قد بدأ قبل رفعها مستمرا في السريان .

نی اسریان . (الطعن ۴۸۱ استة ۳۸ ق جلسة ۱۹۷۴/۱۲/۲۸ . س ۲۰ ص ۱۹۰۲)

٣ - إخطار الممول بريط الضريبة والإحالة إلى لجنة الطعن :

٣٨٧٧ - لم يكن أى من النمونجين ١٩ ، ٢٠ صراتب - في الفترة المابقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - يتضمن إخطارا من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو بريطها إذ أن إختصاص المأمورية كان منحصرا في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية على النمونجين المنكورين بغية الوصول الى اتفاق بكون أسلما بربط الضريبة فإذا تعذر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة ابتداء لربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر المنذ الذي تستمد منه المصلحة حقها 1500

في مطالبة المعول باداء الصريبة ، من ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم بهذا المدنية من القانون رقم بهذا المدنية المدنية

(الطَعْنُ رَقِم ٤٧٥ سنة ٢٠ في جِلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ س ١١ ص ٦٩)

٣٨٧٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٤ اسنة ١٩٠٠ لم يكن أي من النمونجين ١٩ ، ٢٠ ضرائب يتضمن إخطار من العأمورية للمعول بتحديد عناصر الضريبة أو بربطها . وأن ما نعت عليه العادة الثانية من العرسم عانون رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٧ من أن التقادم ينقطع باخطار المعول بعناصر ربط الضريبة أو بربطها في الفترة ما بين يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر منة ١٩٥٧ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٥٢ لمنة ١٩٥٠ . وأما في الفترة السابقة فإن الإجراء القاطع للتقادم يتمثل في إخطار المعول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الإتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

(الطمن رقم ١٤٠ نسنة ٢٨ ق جنسة ١٩٦٧/٥/٢١ س ١٤ ص ٩٦٧)

٣٨٢٩ – إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا تعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي نصت العادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنها نقطع النقادم ومن ثم فلا تجرى مجراها ولا تقلس عليها .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٨ ي جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢ س ١٤ ص ٩٦٧)

۳۸۳ وقا للفقرة الثانية من المادة ۹۷ مكررة من القانون رقم ۱۶ استه ۱۹۳۹ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ۴۶۳ اسنة ۱۹۳۹ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ۴۶۳ اسنة ۱۹۳۹ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليه في القانون المدنى، وفقا للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۴۶۹ المنة ۱۹۷۹ يعتبر قاطعا المتقادم إخطار الممول في المدة من أول ينابر سعة ۱۹۶۸ إلى آخر ديممبر سنة ۱۹۹۷ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقا للمواد م ۶۷ و ۶۷ مكررة ، ۷۷ من القانون رقم ۱۶ المنت في ۱۹۳۹ وإذ كان الثابت في

الدعوى أن المطعون عليه لم يخطر بعناصر ريط الضريبة ولا بربطها وفقا لما استقر عليه رأى المصلحة وكان النص في المادة ٩٧ مكر من القانون رقم ١٤ المسنة ١٩٣٩ على أن تنقطع مدة التقادم بالإحالة إلى لجان الطعن هو نص مستحدث لا يسرى على الحالات السابقة على تاريخ العمل به في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، فإن الخلاف القائم بين مصلحة الضرائب والمطعون عليه إلى لجنة الطعن في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من شأنه قطع مدة تقادم الضريبة المستحقة .

(نقض ٢٧/٥/٢٢ الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة السنة ١٤ مس ٩٦٧)

٣٨٣٩ - مكرز أعتبرت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن الضرائب والرسوم واعلانات شأن الضرائب والرسوم واعلانات المطالبة والاخطارات - وقد استقر قضاء محكمة النقض - على أن إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٨ ضرائب هو مما ينقطع به تقادم الضريبة .

(الطعن ٣ لسنة ٤١ تي جلسة ١٩٧٦/١/٢٢ س ٢٧ ص ٢٨٤)

٣٨٣٢ – إنتاج الاجراء القاطع للتقادم أثره . شرطه وجوب أن يصل الى علم الممول بتسليمه اليه أو ناتبه أو اعلانه به . الاعلان بكتاب موصى عليه مع علم الوصول . كفايته لترتب اثره .

> (الطعن رقم ۲۰۱ استة ۵۰ ی جلسة ۱۹۹۰/۲/۰) (الطعن رقم ۱۰۸۰ استة ۵۰ ی جلسة ۱۹۹۰/۱/۰۱

٣٨٣٣ - مؤدى ما نصبت عليه المادتان ٣٨٤/٣٨٣ من القانون المدنى والفقرة الاولى من المادة الثلاثة من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٣ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولو رفعت أمام محكمة غير مختصة وبالتنبيه المنصوص عليه في المادة ٥٨١ من قانون المرافعات والذي يشتمل على اعلان المطالبات تطالب بها تنبيها قاطعا للتقادم اذا ملم احداها الى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو امل اليهمة الدائنة بحقها في الضرائب او الرموم التي تطالب بها تنبيها قاطعا للتقادم اذا ملم احداها الى الممول أو من ينوب عنه قانونا لا يعد ايهما قاطعا للتقادم الا في خصوص الحق بوصفه له وما التحق به من نوابعه مع علم الروسول ، الا ن تلك المطالبة وهذا التنبيه مع مع الإيجب بوجويه ويسقط بسقوطه فاذا تفاير الحقان أو تفاير مصدرهما فان الطلب الحاصل لاحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنمية الى الحق الأخر كما يقف هذا التقادم طبقا للماده ١٨/٣/٢ من القانون المدني اذا طرأ ما يحول بين الدائن ومطالبته بذات الحق .

(الطعن ۳۲۷ استة ٥٠ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٩) (الطعن ٢٠٩٩ استة ٥٠ق جلسة ١٩٩٠/١/١٩) (الطعن ٢٣٤٧ استة ٨٠ق جلسة ١٩٩٠/٢)

1114

٧ - التبخل والطلبات العارضة:

٣٨٣٤ – لم يستحدث المشرع بالمادة ٣٨٣ من التقيين المدنى حكما جديدا وإنما فن ما استقر عليه القضاء في شأن الأعمال القاطعة للتقادم وغايته من قوله ، إن أى عمل يقوم به الدائن للتممك بحقه أثناء السير في احدى الدعاوى يعتبر قاطعا للتقادم ، أن تشمل الأعمال القاطعة للتقادم الطلبات العارضة المقدمة من الدائن إذا كان مدعى عليه ونلك بالتطبيق للمادة ١٥٣ مر افعات ، وتدخله في دعوى سبق رفعها بالتطبيق للمادة ١٥٣ مر افعات .

(الطعن رقم ١٤ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/٣/١٣ س ٩ مس ١٨٨)

٣٨٣٥ – يشترط لاتقطاع التقادم بتدخل الدائن في دعوى أن يتمسك فيها بحقه في مواجهة العدين .

(الطعن رقم ٥١١ نسنة ٢٠ ي جلسة ١٩٦٤/١١/١٩ س ١٥ ص ١٠٥٠)

٨ - طلب التوزيع في النظام القضائي المختلط:

٣٨٣٦ - تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بجزء من أموال المدين وإن كان يعتبر في حكم المطالبة القضائية في النظام القضائي المختلط - لإعلان المدين كان يعتبر في حكم المطالبة القضائية في النظام القضائي المختلط - لإعلان المدين في - ومن ثم يكون قاطعا للتقام ألا أنه بجب القول بالنتهاء هذا الانقطاع كما هو المطال كانت القائمة المؤقتة التي استبعاد دين الدائن قد أعلنت له ولم ولي الاستبعاد نهائيا الانقطاع ينتهي بفوات ميعاد المناقضة وصيرورة هذا الاستبعاد نهائيا وتبدأ مدة تقادم أخرى من هذا التاريخ و لا محل للقول بأن الانقطاع يستمر بالنسبة لمثل هذا الدائن بعد استبعاد دينه حتى صدور القائمة النهائية أو صدور أمر القاضي بتسليم قوائم الصرف للدائنين الآخرين .

(الطعن رقم ١٦٤ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٧ س ٨ عن ٦٦)

٣٨٣٧ – إنه وإن كان تقدم الدائن فى التوزيع مطالبا باختصاصه بجزء من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم فى النظام القصائي المختلط على أساس أن المدين يمان به الا أن الأثر المترتب على هذا الانقطاع ينتهى بقفل التوزيع ولا اعتداد بتاريخ ١٩٧٨.

صرف ما لخنص به الدائن في التوزيع ذلك أن إجراءات الصرف ليس من شأنها امتداد أثر انقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع ، إذ هي لا تعدو أن نكون إجراءات إدارية بحنه تجرى بين قلم الكتاب وبين الدائن وليس المدين طرفا فيها .

(الطعن رقم ۲۰۲ لسنة ۲۸ في جلسة ۳۰/٥/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٦٩)

٩ - إجراءات نزع الملكية في ظل قانون المرافعات المختلط:

٣٨٣٨ – وإن كان صحيحا في ظل قانون المرافعات المختلط أن إجراءات نزع الملكية تقطع التقادم بالنسبة إلى ديون كل الدائنين المقيدة حقوقهم ابتداء من الوقت الذي ينضمون فيه إلى ذلك الإجراءات عن طريق إعلانهم بها ، إلا أن انقطاع التقادم بهذا السبب لا يمند إلا للوقت الذي تكون فيه إجراءات نزع الملكية قائمة ، وهي لاتكون كذلك إذا مضى بين أي إجراء منها والذي يليه أو مضى على آخر إجراء منها مدة التقادم المسقط .

(الطعن رقم ٥ لمنة ٢٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٢٤٨)

القصسل الرابسع وقف التقادم

٣٨٣٩ - انتقادم يقف كلما استعال على صاحب الحق - ماديا أو قانونا - ان يطالب بحقه ، فهو يقف بالنصبة الى كل صاحب حق حالت بينه وبين المطالبة بحقه ، فهو يقف بالنصبة الى كل صاحب حق حالت بينه وبين المطالبة بحقه القاهرة أو انقضاء الدين القضاء ونعم من المطالبة بدينه ما بقى مبيب الانقضاء قائما . فاذا باع المدين الدائن عينا أداء لدينه ثم حكم ببطلان هذا البيع فان تقادم الدين يقف الى صدور الحكم بالبطلان وإذ أقر البائع (المدين) للمشترى (الدائن) باجازة البيع بعد ذلك ثم قضى ببطلان هذه الإجازة نهذه الإجازة تقف التقادم الى أن يقضى ببطلانها ويجب في حماب تقادم هذا الدين إسقاط مدتى الوقف المذكورتين .

(جنسة ١٩٤٦/١/٣ طعن ١٣٧ سنة ١٤ ق)

• ٣٨٤ - النزاع على عقد أمام القضاء من شأنه وقف مدوان التقادم على الالتزامات المترتبة على هذا العقد لاتقطاعه متى كان لم يتوافر صبب من أمباب الاتقطاع القانونية . الا أن المحكم وإن كان قد أخطا إذ اعتبر مدة النزاع في العقد أمام القضاء قاطعة للتقادم لا واقفة له فإن هذا الخطأ لا يضيره إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة تطبيقاً لأحكام وقف التقادم .

(چلسة ١٩٠٣/١/٢٢ طعن رقم ٢٧٧لسنة ٢٠ ق)

٣٨٤١ – متى كانت المورثة قد أوصت بكل أملاكها العقارية والمنقولة لبناتها ومن بينهن المطعون عليها وأقرت في عقد الوصية لهن بديون فانه يحمس الحكم ليستقيم فضاؤه برفض الدفع بمعقوط حق المطعون عليها في المطالبة بدينها لمضى عشرة سنة بين تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به تقريره أن قيام الوصية

كان مانعا بستحيل معه للمطعون عليها المطالبة بالدين موضوع الاقرار حتى فصل نهائها ببطلانها متى كان ثابتا بالحكم أن المقرة أوصت بما أوصت للمطعون عليها في مقابل دينها وتقدير المانع في هذه الحالة مركول أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها متى اعتمدت على أسباب سائفة .

٣٨٤٢ – إن اعتبار علاقة الزوجية مانعة من المطالبة بالحق أو غير مانعة من الأمور الموضوعية التي تختلف في الدعارى بحسب ظروفها . والقضاء فيها لا يخضم لرقابة محكمة النقض .

٣٨٤٣ - متى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردها أن الوقف لم يكن شاغرا ثم أردف نلك بقوله أن الفقه والقضاء جريا على أن شغار الوقف وخلوه من النظر لبس من الموانع القانونية التي تمنع مريان التقادم عليه ، فأنه يكون في غير محله مانعاه الطعن على الحكم من اغفال دفاعه في هذا الخصوص كما أنه ليس فيما أورده أية مخالفة للقانون .

\$ ٣٨٤ - إذا قررت المحكمة أن قيام النزاع بين الموكل والوكيل على عنصر من المطالبة بتقديم الحساب ويقف مدة من عناصر الحماب بينهما لا يعتبر عائقاً يمنع من المطالبة بتقديم الحساب ويقف مدة تقادم دعوى طلبه ، واستدلت على ذلك بأن الوكيل مبق له تقديم الحساب في قضية أخرى عن مدة سابقة قبل تصفية ذلك النزاع ، فلا يكون حكمها مخالفاً للقانون .

● ٣٨٤٥ – قيام النزاع على الملكية لا يعتبر مانعا من مديان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به المالك الحقيقي على البائع لملكه "عند عدم إمكان استرداد المبيع من المشترى لأن هذا النزاع لم يكن ليحول دون المطالبة به ولو بطلب احتياطي في دعوى الملكية ، فضلا عن أن دين التعويض يستحق من الوقت الذي يتحقق فيه الضرر بالبيع ولا يمنع من هذا النظر احتمال وقف دعوى التعويض حتى يفصل في النزاع على الملك .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٢/٤/٢١ س ١٣ ص ٥٠٦)

٣٨٤٦ - مؤدى نص الملاة الأولى من القانون رقم ١٨٩ اسنة ١٩٥٠ أن يقف التقادم المستط لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ - بسختها ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنتولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ولعموم نص هذه المادة يلحق حكمها في وقف التقادم كافة المبالغ التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب بوصفها ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنتولة وعلى الأرباح الاستثنائية وبدأ تقادمها ولم يكتمل . ولا يغير من هذا النظر أن يكون للغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالدة بالضريبة عنها قبل نهاية منة ١٩٥٠ .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٢٨ ي جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠ س ١٤ ص ٣٧)

٣٨٤٧ - وإن كانت المائنان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى تشترطان لقبول دعوى المسئولية التي يرقعها المؤمن له على المؤمن بخصوص تلف البضاعة أن يقوم المؤمن له بعمل احتجاج في ظروف ثمان وأريعين ساعة من تاريخ تسلم البضاعة على أن يتبع ذلك برفع الدعوى في خلال واحد وثلاثين يوما من تاريخ هذا الاحتجاج، إلا أنه من المقرر أن المفاوضات الدائرة بين الطرفين توقف ميعاد رفع الدعوى ، ولا يستأنف الميعاد سيره إلا من تاريخ حبوط المفاوضات بإفصاح المؤمن بشكل قاطع جازم عن عدم مسئوليته عن تلف البضاعة .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٩ في جنسة ١٩٦٤/٣/٢١ س ١٥ مس ٤١٨)

٣٨٤٨ – القاعدة الصحيحة في احتصاب مدة التقادم ألا تحصب المدة الني وقف سيره في خلالها ضمن مدة التقادم وإنما تعتبر المدة العابقة على الوقف معلقة حتى يزول سبب الوقف فإذا زال يعود صريان المدة وتضاف المدة السابقة إلى المدة الملاحقة .

(الطَّعَنَ رَقُمَ ١٠٤ لَمِينَةُ ٢٩ في جلسةَ ١٩٦٤/١١/١٠ س ١٥ عن ١٠٥٠)

9 4 . ٣٨ - مؤدى المواد الأولى والثانية والسائمة عشرة من الأمر العسكرى رقم 4 لمنة 1901 أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد مقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى مرت أو تصرى ضد و المعتقلين والمراقبين ، مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنقتع فى حقهم خلال فنزة الحراسة ويحيث تعود فتمتأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال مبيب الوقف طبقا للأحكام المقررة فى القانون ، ولا وجه للقول بأن المادة السائمة عشرة إنما أو يد بها مد مواعيد 1848 سقوط الدق ومواعيد الإجراءات خلال فترة الحراسة وبالنسبة للحراس وحدهم لا بالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة ، إذ هو تخصيص للنص بغير مخصص وليس له ما يبرره وفي السوابق التشريعية المماثلة – الأوامر المسكرية والقرارات الوزارية المكملة له – بالنسبة للرعابا الإيطاليين وغيرهم النين وضعوا تحت الحراسة في ظروف مشابهة ما ينفيه – وإذ كان نلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت في أول يوينه سنة ١٩٥٧ بينما قرار اللجنة كان قد أعلن إلى الحارس المام في ١٦ فبراير ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك أنه أجرى ميعاد سقوط الدق في رفع الدعوى من تاريخ إعلان قرار اللجنة للحارس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٥٣ أسلة ٢٩ ي جلسة ١٩٢٥/٢/٣ س ١٦ ص ٢٣٩)

• ٣٨٥ - لا يعتبر ندب مصلحة الشهر العقارى خبيرا انتخير الرسوم إجراء قاطعا للتقادم لأنه ليس موجها إلى المدين حتى يقطع التقادم لمصلحة الدائن كما أنه لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات تقدير الرسوم وهو بعد لا يعتبر من أسباب قطع التقادم الواردة على مبيل الحصر في المادتين ٣٨٥ ، ٣٨٤ من القانون المدنى . كما أن رفع المعارضة في تقدير الخبير لا يعتبر إجراء قاطعا للتقادم . إذ فضلا عن أنها ليست من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ من القانون المدنى انها إجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم بلجراء صادر من المدين إلا إذا كان هو صادر منه يعتبر إقرار اصبريحا أو ضمنيا بحق الدائن . ولما كانت هذه المعارضة تتضمن إنكار الحق الدائن لا إقرارا به فانها لا تقطع التقادم وإنما تعتبر موقفة لمريان التقادم عند حصاب مدنه باعتبارها مانما يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه حسيما نقضى المادة ٣٨٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٤٢ نسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٩ س ١٦ ص ١٢١)

٩٨٥٩ – الجهل بالحق في استرداد ما دفع بغير حق لا يمنع من سريان التقادم ومن ثم فإن هذا الجهل لا يمكن أن يكون من الموانع التي يترتب عليها وقف التقادم بعد سريانه طبقا للمادة ٣٨٦ من القانون المدنى .

(الطمن رقم ٩٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٤ س ١٧ ص ٤٢٥)

٣٨٥ - تقدير قيام المانع الأدبى من المطالبة بالدق - الذي يعتبر سببا لوقف مريان التقادم للفترة الأولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى - وإن كان من مسائل مريان التقادم للفترة الأولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى - وإن كان من مسائل مريان التقادم التقانون المدنى - وإن كان من مسائل التقادم التقانون المدنى - وإن كان من مسائل التقانون المدنى - وإن كان من المسائل التقانون المدنى - وإن كان من المسائل التقانون المدنى - وإن كان من المدنى - وإن كان من المسائل التقانون المدنى - وإن كان من المسائل التقانون التقانون المدنى - وإن كان من المسائل التقانون المدنى - وإن كان من المسائل التقانون المدنى - وإن كان من المدنى - وإن كان من التقانون المدنى - وإن كان من المسائل التقانون المدنى - وإن كان من المدنى - وإن كان كان - وإن كان كان - وإن كان - وإن كان - وإن كان - وإن كان

الواقع الذي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع إلا أنه إذا أورد هذا القاضى أسباب لإثبات قيام هذا المانع أو نفيه فإن هذه الأسباب تمتد إليها رقابة محكمة النقض . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض إعتبار علاقة الزوجية مانعا أدبيا لمجرد تحرير منذ بالدين بمقونة أن تحريره بخالف المألوف بين الزوجين وكان تحرير سند بالحق المطالب به ليس من شأنه أن يؤدى عقلا إلى النتيجة التي أنتهي إليها الحكم إذ أنه لا يخالف المألوف بين الزوجين ولا يدل بحال على وقوع أي تصدع في علاقة الزوجية التي تربطهما كما أن هذا التسبيب ينطوى على مخالفة المقانون لما يترتب على الأخذ به من تخصيص للمانع الأدبى الذي يقف به مريان النقادم بالحالة التي لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتا بالكتابة وهو تخصيص لا أصل له في القانون ولم يرده الشارع ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور وبمخالفة المانون

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٧ ي جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ س ١٧ ص ١٨٦٠)

٣٨٥٣ – مفاد نص المادة ١/٣٨٤ من القانون المدنى – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبيا بمنع من المطالبة بالحق، ويدخل تقدير المانع من صريان التقادم فى سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصا سائفا.

(الطعن رقم ۲۷۲ نستة ۳۱ في چلسة ۱۹۷۱/۳/۱۱ س ۲۲ ص ۳۰۰)

\$ ٣٨٥ - العانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ويكون ناشئا عن تقصيره لا بوقف سريان النقادم.

(الطعن رقم ٤٦٢ أسنة ٣٠ في جلسة ١٩٧٢/١/١٩ من ٦٣ من ٦٧)

٣٨٥٥ - مُلغاد.

٣٨٥٦ – اعتبار قيام عقد العمل بين العامل ورب العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبته بحقه ، هو من العمائل الموضوعية التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مينيا على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٣٩٣ نسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س ٢٢ ص ٦٦٣)

٣٨٥٧ – رفع الدعوى الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . مانع قانوني يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن اتلاف السياره الناشىء عن ذات الخطأ . أثره وقف سريان تقادم هذه الدعوى الأخيرة .

(الطعن رقم ۲۷۶ نستة ۲۹ ق جلسة ۱۹۷۵/۱/۲۳ س ۲۲ ص ۲۲۳)

٣٨٥٨ – مفاد ما نصت عليه المادة ٢١ من الأمر العسكرى رقم ٥ لمسنة ١٩٥٦ من أنه و تعد مواعيد معقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تعرى هند الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة ، أن هذه المواعيد لا تجرى أو تتفتح في حق هؤلاء الأشخاص خلال فترة الحراسة إلا أنها تبدأ أو تعود فتستأنف مبيرها بمجرد إنهاء هذه الحراسة.

(الطمن رقم ٣٦ه لمنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٤ س ٢٦ ص ١٥٤٩)

٣٨٥٩ - المفاوضات التي تدور بين الناقل والمرسل اليه بشأن تصوية النزاع بينهما حول المسئولية عن تلف البضاعة ، وان كانت تصلح سببا لوقف تقادم دعوى المسئولية المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من القانون التجاري متى كان يستفاد منها قيام المانع من المطالبة الا أنها لا تصلح سببا لقطع التقادم ، إذ لا ينقطع التقادم الا بالأسباب الواردة في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدنى ، وليس من بينها المفاوضات بين الدائن والمدين .

(الطعنان ۱۸۸ ، ۱۹۳ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ س ١٩٥٢)

• ٣٨٩ – النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٦ من القانون المدنى على أنه ولا يمرى النقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ... ، مغاده وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرع نص بصنفة عامة على وقف مديان التقادم اذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، ولم ير المشرع ايراد الموانع على مديل الموصد بل عمم الحكم لتمشية مع ما يقضى به المقل .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٧ س ٢٨ مس ١٣٧٨)

٣٨٦١ – حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها العدة بما يعترضها من وفف أو انقطاع اذ أن حصول شيء من ذلك يحول دون أكتمال مدة النقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الوقف أو الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نضمها أن تقرر وقف التقادم اذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام صببه .

(الطعن رقم ٣٥٠ نسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٧/١/٧ س ٢٨ عس ١٣٧٨)

٣٨٦٢ – تقدير قيام المانع الوقف لسريان النقادم موكول أمره الى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٧/١/٧ س ٢٨ عس ١٩٣٨)

٣٨٦٣ - تنص العادة ٣٨٦ من القانون المدنى على أنه و لا يمرى التقادم كلما وجد مانم يتعذر ممه الدانن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، وصلة القرابة مهما كانت درجتها . لا تعتبر في ذاتها مانما أدبيا ، بل يرجم في ذلك الى ظروف كل دعوى على حدة نستخلص منها محكمة الموضوع - بما لها من مطحة تقديرية - فيام أو انتقاء المانع الأدبى ، دون معقب عليها في ذلك ، متى أقامت استخلاصها على أساب مائفة لها أسل ثابت بالأوراق.

(الطعن رقم 112 نسنة 20 في جلسة 144/2/١٧ س ٢٩ ص 1010)

٣٨٦٤ - تقدير قيام ألمانع من المطالبة بالدق والذي يعتبر سببا اوقف سريان التقادم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٦ من القانون المدنى ، هو من المسائل الموضوع بقير التوبية التي يستقل بها قلضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على

سياب سائفة . (الطعن رقم ١٠٩٧ اسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٣٠ ١٤ ص ٣٩٠)

٣٨٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام وقيد الدعوى الجنائية قبله لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والمكافأة وبالذالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالنقادم وفقا للقواعد العامة في القانون .

(الطمن رقم ٩١٢ نسنة ٤٤ ق جنسة ١٩٧٩/١١/٢٥ س ٣٠ ع ٣ من ٦٢)

٣٨٦٦ ~ تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف النقام عملا بالمادة ٣٨٧ من القانون المدنى يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لنقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على محكمة النقض .

(الطعن رقم ۱۴۱۷ استة ۲۷ ق جلسة ۱۹۷۰/۱۲/۲۹ س ۳۰ ع۱ عس ۴۱۸) . (الطعن رقم ۹۲ه استة ۳۰ ق جلسة ۱۹۷۲/۳/۲۰ س ۲۲ ص ۹۲۱)

٣٨٦٧ - المشرع انشأ المصرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن عليه بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٧ اسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من الممنولية المدنية الناشئة عن تلك الحوادث ، ونص على أن تخضع هذه الدعاوى للتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ٢٥٧ من القانون المدنى للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، وهذا التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نسرى في شأنه القواعد العامة بوقف مدة التقادم عن فعلهم فإن الجريمة نكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية وانقطاعها ، فاذا كان القمل المشروع الذي يستند اليه المصرور في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على

مرتكبها سواء أكان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولا عن الحقوق المنتبة التي يرفعها المضرور على المؤمن ولازمه للفصل في كليهما فيمتبر رفع الدعوى الجنائية ملعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبه المؤمن بحقه مما ترتب عليه العادة ٣٨٦ من القانون المدنى وقف مدريان التقادم ما يقى المانع المدن التي نقل فيها الدعوى الجنائية وعلى المضرور قبل المؤمن يقف مدرياته طوال المدن التي نظل فيها الدعوى الجنائية وعلى المضرور قبل المؤمن يقف مدرياته طوال حكم نهائي فيها بادانة الجاني أو لاتقضائها بعد رفعها لمدبب آخر من أسباب الانقضاء ولا يعود مدريان التقادم الا من تاريخ هذا الانقضاء ولما كان الحكم الغيابي القاضي بأدانة مقترف جريمة الجناعة لا تنقضي به الدعوى الجنائية أذ هو لا يعدو الا أن يكون من الاجراءات القاطعة لمدة الثلاث منوات المقررة التقلم الدعوى طبقا للمانتين عليه ولم يتخذ اجراء تل له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى نتقضى بعضى عليه ولم يتخذ اجراء تل له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى نتقضى بمضى ثلاث منوات من تاريخ صدوره ومنذ هذا الانقضاء يزول المانع القانوني الذي كان شدف صدوران ومنذ هذا الانتهناء يزول المانع القانوني الذي كان منبا أفي وقف مديان نقادم دعوى المضرور المدنية قبل المؤمن .

(الطعن رقم ۱۲۷۸ س ٤٩ ي جلسة ١٩٨٣/١/٢٧)

مه الله المائة المائة ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا تمدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنمية لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنمية الباقين ما لم تكن قد اتخذت ضدهم لجراءات قاطعة المدة ، وكان الثابت أن دعوى التعويض المائلة نشأت عن جريمة أتهم فيها ... وأقيمت الدعوى الجنائية ضده قبل أن نمقط وحكم استثنافها ببراعته في ١٩٧٧/٢/١ ويترتب على ذلك انقطاع مدة التقادم بالتمية الاخر فلا تستأنف ميرها الا في التاريخ المنكور والثابت أن دعوى التعويض المائلة رفعت في ١٩٧٧/٣/٢ وقبل معنى ثلاث سنوات من ٢١/٧٧٢/١ في مدن الدعوى الجنائية قد مقطت باعتبارها في مادة جنحة لا تسقط الا بمضى ثلاث منور الدعوى الجنائية قان المحنى المائد معول الدعوى الجنائية قان الحكم الصادر بمقوطها بالتقادم يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ۶۹ س ۶۹ ق جلسة ۱۹۸۳/۲/۱

٣٨٢٩ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان رفع الدعوى الجنائية يعتبر مانعا قانونيا في حكم المادة ٣٨٧ من القانون المدنى ، يتعذر معه على الطاعنين مطالبة المطعون بحقهم فى التعويض عن مقتل مورثهم خطأ، مما لازمه وقف نقادم دعوى التعويض لحين الفصل نهائيا فى قضية الجنعة ماللة الذكر. • ٣٨٧ - النص في الفقرة الأرلى من العادة ٣٨٧ من القانون العدني يدل وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية القانون العدني ، وجرى به قضاء هذه المحكمة على أن العشرع نص بصفة علمة على وقف سريان التقادم إن كان ثمة مانع أدبباً ، ولم ير العشرع ايراد العوانع على مبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، والمانع من المطالبة الذي يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن ، وقد يرجع إلى ظروف عامة يتعذر معها عليه المطالبة بحقه ، ونقرير ذلك مما تستقل به محكمة العوضوع ، ولها أن تقرر قيام المانع ولو نضمن التشعريع نصاً يجون ما دامت قد أقامت قصاءها بذلك على أسباب مائفة .

(الطعن ٧٧ه استة ٤٩ي جلسة ٨٣/٥/١٧ س ٣٤ ص ١٢٢٣)

بستعيل معه الى الدائن أن يطالب بحقه عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع
يستعيل معه الى الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبياً .
ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل العصر بل عمم الحكم لتمثيه مع ما يقضى
به العقل ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم
على ما إنتهى إليه من أن صلة القربي بين الطاعنة وابن شقيقها المطعون عليه وإقامة
هذ الأخير خارج البلاد واستيلاء جهة الاصلاح على الأرض المبيعة فنزة من الزمن
تعتبر مانعا يتعذر معه مع المطعون عليه المطالبة بحقه فى القوائد ، وكان التعامل
بين الطرفين بالكتابة ليس من شأنه أن ينفى وحده قيام المانع في علاقة المطعون عليه
بخالته الطاعنة ، لما كان ما تقدم وكان تقير فيام المانع الموقف لمريان التقادم موكولا
أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمنت على أمباب سائغة ، وكان ما
استغلصه الحكم المطعون فيه من قيام مانع لوقف التقادم مائغا ويكفى لحمله فإن النعى
عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(الطعن ۱۱۶۰ استة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۹۸۸) (الطعن ۲۸۱ استة ۵۱ ق جلسة ۲۰/۱۲/۱۸ س ۳۰ مس ۱۹۸۷)

٣٨٧٧ - مؤدى نص المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية أن الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضي بمضى ثلاث منوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو بلجراءات الاستدلال اذا اتخنت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمى، وكان أعلان المتهم اعلانا قانونيا هو شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى، فاذا مصت مدة التقادم دون اتمام هذا الاعلان ترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية .

- (الطعن ٨٦١ س ٥١ ق طسة ٢٧/٥/٥٨)

سيمته في المادة ١٧٧ من القانون المعنى على أنه اذا كان العمل الضار يستتهم قيام دعوى جنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية وكانت الدعوى الجنائية لم نسقط بعد انقضاء المواعيد المبينه في القعرة الأولى من المادة مبالفة النكر فان الدعوى المدنية لا نسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فاذا انقصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية فاذا انقصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي المطالبة بالتعويض فان سريان التقادم بالنسبة المضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية بصنور حكم نهائي فيها بأدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بصنيب آخر على أساس أن رفع الدعوى الجنائية بكون في هذه الحالة مانما قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى - يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض فاذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها بالتقادم انقضت تلك الدعوى من تاريخ هذا الانقضاء ويزول المانع القانوني آنف البيان ويعود صريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدنها الأصلية وهي ثلاث صنوات .

* ٣٨٧٤ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى على أنه المدرى النقائم كلما وجد مانع يتمذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، مفاده وعلى ماورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرع نص المانع أدبيا ، مفاده وعلى ماورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن المشرع نص بعضة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، ولم يرد المشرع ايراد الموانع على مبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، لما كان نلك وكان أن صلة القربى بين الطاعنة وأبن شفيقها المطمون عليه وإقامة هذا الأخير خارج أن صلة القربى بين الطاعنة وابن شفيقها المطمون عليه وإقامة هذا الأخير خارج مانعا يتعذر معه على المطمون عليه المطالبة بحقه في الفوائد ، وكان التعامل بين الطاعنة ، لما كان ما تقدم وكان تقدير قيام المانع في علاقة المطمون عليه أمره الى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمنت على اسباب سائخة ، وكان ما أمرة السباب سائخة ، وكان ما أمنخلصه الحكم المطمون غير أساس.

٣٨٧٥ - مكرر النص في الفقرة الاولى من المادة ٣٨٦ من القانون المدنى على أنه لا يمرى النقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً يدل وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى وجرى به قضاء هذه المحكمة ، على أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إن كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ولم ير المشرع ايراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل والمانع من المطالبة الذي يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه أسباب تعلق بشخص الدائن قد يرجع إلى ظروف عامة يتعذر معها المطالبة بحقه وفي هذا النطاق فإن الجهل باغتصاب الحق قد يكون من الأسباب الموقفة للتقادم اذا لم يكن ناشئا عن اهمال صاحب الحق ولا تقصيره ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا في منكرتي دفاعهما المقدمتين لجاستي ١٩٨٦/١١/٣ ، ١٩٨٧/٢/٢ أمام محكمة الاستئناف رداً على دفع المطعون ضده الأول بانقضاء دعواهما بالتقادم فإن هناك سببا لوقف التقادم في مواجهتهما يتمثل في جهلهما بصدور حكم ايقاع البيم الذي نزع ملكيتهما للأرض محل النزاع جبراً دون إهمال أو تقصير منهما - وكان من شأن بحث هذا الدفاع الجوهري أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد بمدوناته أن أحدا من الطاعنين لم يتممك بوجود سبب من أسباب وقف التقائم وانتهى الى القضاء بسقوط حقهما في اقامة دعوى بطلان حكم مرسى المزاد بالتقادم لمضى أكثر من خمسة عشر منة من تاريخ الحكم المنكور وقبل رفعها ، يكون قد خالف الثابت في الاوراق مما أدى الى حجبه عن بحث دفاع الطاعنين في هذا الشأن والرد عليه وهو ما يعبيه ويوجب نقضه .

(الطعن ١ نسنة ٥٨ في جلسة ٩١/٧/٤)

القصل الخامس أثر التقادم على البطلان المتعلق بالنظام العام

٣٨٧٦ - إن المقد المشوب ببطلان أصلى متعلق بالنظام العام هو في نظر القانون لا وجود له ، ولما كان التقادم لا يصمح إلا ما كان له وجود فان مثل هذا المقد لا ينقلب صحيحاً مهما طال عليه الزمن . ومن ثم لا يكون ألبته للتقادم أثر فيه ولمساحب الشأن دائما أبدأ رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه . وإذن فالحكم الذي يقضى بمقوط الحق في رفع دعوى بطلان عقد الهبة مع تمنايعه بأنه باطل بطلانا أصلياً متعلقا بالنظام العام يكون مخالفاً للقانون .

(چلسة ١٧٤/١٧) طعن رقم ١٧٤ سنة ١٥ قي)

۳۸۷۷ – لقد جرى قضاء محكمة النقض بأن العقد مشوب ببطلان أصلى منعلق بالنظام العام هو فى نظر القانون لا وجود له . ولما كان التقادم لا يصحح إلا ما كان لم وجود وكان العقد الذي يتمسك به الطاعن هو عقد بيع يخفى رهنا فأن مثل هذا العقد لا ينقلب صحيحاً مهما طال الزمن ومن ثم لا يكون التقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائما أبداً رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بمقوط الحق فى رفع الدعوى ببطلانه عقد البيع المذكور لم يخالف القانون . أما تحدى الطاعن بنص العادة ١٤١ من القانون المدنى الجديد فلا يجديه لأنه تشريع جديد لا يسرى على واقعة الدعوى .

(جلسة ۱۷۱/٤/۱۷ طعن ۱۷۱ سنة ۲۰)

۳۸۷۸ – التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التصبك به أمام محكمة الموضوع ، واذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتصبكوا أمام محكمة الموضوع بتقادم دعوى البطلان ، فانه لا يقبل منهم التممك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ٩٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٩ س ٢٨ ص ١٨١٠)

القصل السابس النزول عن التقادم

٣٨٧٩ – انتقادم فى المسائل الجنائية من النظام العام ذلك أنه يقوم على افتراض نميان الحكم ، وأنه ليس من المصلحة إثارة نكريات جريمة طواها النسيان فاذا انقضت مدنه دون تنفيذ العقوبة المحكوم بها سقطت ولا يجوز قانونا بعد ذلك تنفيذها ويتعين على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه المحكوم عليه ولا يغير من ذلك أن يكون قد تنازل عن التمسك بانتقادم أو قبل تنفيذ عقوبة الفرامة بعد مشوطها ما دام المستوط فى هذا الخصوص بختلف عن التقادم فى المدين حتى بنتج أذه .

(چلسة ۲۲ /۳/۲۱ طعن رقم ۲ سنة ۲۲ ق)

• ٣٨٨ - استغلاص النزول عن التقادم المسقط بعد ثبوت الدق فيه مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان هذا الاستغلاص سائفا فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن سكرت المطعون عليه عن إيداء الدفع بالتقادم وقت توقيع العجز تحت يده لا يفيد النزول عن حقه في التمسك بالتقادم فإن هذا الاستغلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون ولا تكون مجادلة الطاعن في هذا الخصوص إلا جدلا موضوعيا أمام محكمة النقض .

(الطعن ۱۹۸ لسنة ۳۷ ی جلسة ۲۷/۳/۳۰ س ۲۲ ص ۹۷۰) (الطعن ۳۶۹ لسنة ۳۹ ی جلسة ۲۰/۳/۵۱ س ۲۲ ص ۳۲۹) (الطعن ۱۹۸ لسنة ۵۱ ی جلسة ۲۷/۵/۵۱)

٣٨٨١ – أنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم محمل النزول الضمنى عنه وقتا للظروف ، الا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمدا من دلالة واقعية نافية لمشيئة المتمسك به.

(الطعن ٣٦١ نسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٠ س ٢٩ ص ١٣٨)

٣٨٨٧ – مؤدى نص المادة ٣٨٨ من القانون المدنى أن النزول عن التقادم بمالار أنواء عمل قانونى من جانب واحد يتم بمجرد ارادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الدق فيه . ولما كان النزول عن التقادم لا يخضع لأى شرط شكلى فكما يقع صراحة بأى تعبير عن الارادة يفيد معناه ، فانه بجوز أن يكون ضمنا يستغلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابمات المحبطة التى تظهر منها هذه الارادة بوضوح لا غموض فيه ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضى الموضوع هو الذي يقدر ما اذا كان يستقى من موقف المدين ما يمنفاد منه حتما نزوله عن الدفع بالتقادم بما لا معقب عليه مادام استخلاصه سائفا .

٣٨٨٣ ~ النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ من القانون المدنى على أنه الا يجوز النزول على أنه الا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ... ، يدل على أن كل اتفاق يتمهد بمقنضاه المدين بعدم التممك بالتقادم يقع باطلا متى تم هذا الاتفاق قبل انقضاه مدنه ، وأن لا يجوز ترك ميداً سريان النقادم لاتفاق يعقد بين الدائن والمدين.

٣٨٨٤ - مؤدى نص المادة ٣٨٨ من القانون المدنى - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز قانوناً النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، ولا يثبت هذا الحق إلا بإكتمال مدة التقادم ، والنزول عن التقادم هو عمل قانونى يتم بإرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ولا يخضع لأى شرط شكلى فكما يقع صراحة يجوز أن يكون ضعنياً مستخلص من دلالة واقعية نافية لمثنينة التعملك به . ومتى صدر هذا التنازل كان بلتا لا يجوز الرجوع فيه ومن وقت صدوره ببدأ تقادم جديد تكون مدته مماثلة لمدة التقادم الأصلى .

۳۸۸۵ – لذن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة – أن النص فى المادة ٣٨٨ من القانون المدنى على أنه لا يجوز النزول عن النقادم قبل ثبوت الحق فيه ... وإنما يجوز لكل شخص يملك النصرف فى حقوقهم أن ينزل قبل ولو ضمنا عن النقادم بعد ثبوت الحق فيه يدل على أن النزول عن التقادم بسلار أنواعه عمل قانونى من جانب واحد يتم مجرد إرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ، وأن النزول عن التقادم لا يخضع لأى شرط شكلى فكما يقع صراحة بأى تعبير عن الارادة بفيد معناه ، فان يجوز أن يكون ضمنا يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابسات

المحيطة التي تظهر منها هذه الارادة بوضوح لا غموض فيه إلا أن الارادة الضمنية لا نستخلص إلا بعد واقع لا يدل الا عليها ولا يحتمل إلا انصراف الذية إلى التعبير عنها ضمنا أما إذا كان هذا الواقع يدل على أكثر من احتمال فلا يمكنه استخلاص الارادة الضمنية منه لأنه ترجيح لأحد الإحتمالات على الأخر بغير مرجح ، ولما كان رفع الدعوى بطلب الملكية بمبب الميراث باعتباره الأيسر سبيلا في كيفية الباتها لا يمكن اعتباره بذاته دالاً على توافر الارادة الضمنية على التتازل عن التمسك بأى مبب آخر لكسبها ومنها اكتسابها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة الملكية .

(الطعن ۱۵۷۷ أسنة ٥٠ في جلسة ١٤/١٢/٣٠ س ٣٥ ص ٢٣١٥)

القصل السابع مسائل منوعة في التقادم المسقط

٣٨٨٦ – إنه لما كانت المادة ٢٠٨ من القانون المدنى لا تنطبق ، كما هو صديح نصبها ، إلا على الديون أو التمهدات فان حكمها لا يسرى على الرهن الرمسى الذى هو حق عينى ، بل الذى يسرى عليه هو حكم المادة ٨٨ التي أورد فيها القانون بيان أحوال زوال الحقوق العينية ، ولما كان الرهن بحسب طبيعته لا يمكن اكتسابه بوضع اليد لأنه حق تبعى لا يتصور له وجود إلا ضمانا لدين والديون لا تكتسب بوضع اليد ، فالاستثناء المنسوس عليه في المادة ٢٠ من القانون المدنى المختلط ليس الا تقريرا لما هو مقرر فاغفاله في المادة ٢٠ من القانون المدنى الأهلى لا يمكن أن يغيد أن هذا القانون جاء على خلاف القانون المختلط مجيزا اكتساب الرهن بوضع يغيد أن هذا القانون عم الاستعمال ليس من أسباب زوال الحقوق العينية الواردة على سبيل الحصر في المادة ٨٨ فإن حق الرهن المحفوظ وفقا للقانون لا يمكن أن يسقط بمضى المدة استقلالا عن الدين المضمون به .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٥ طعن رقم ١٩٧ سنة ١٣ ي)

٣٨٨٧ - يشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه النزاما طبيعيا أن لا يكون مخالفا النظام العام ولما كان التقادم في المماثل الجنائية يعتبر من النظام العام فانه إذا تكاملت منته لا يتغلف عنه أي النزام طبيعي واذن فعني كان الحكم قد قرر أن دفع الغرامة من المحكوم عليه بعد سقوطها بالتقادم يعتبر بمثابة وفاء لدين طبيعي لا يصبح استرداده فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون -

(جلسة ١٩٥٥/٢/٥٤ طعن رقم ٢ سنة ٢٢ ق)

٣٨٨٨ – لما كانت الغرامة المحكوم بها فى قضية أهراز مواد مخدرة تعتبر وفقا لنص المادة ٢٢ من قانون المقربات عقربة أصلية فانه يمرى عليها أحكام التقادم المنصوص عنها فى المادة ٢٧٧ من قانون تعقيق الجنايات التى كانت تحكم واقعة الدعوى .

(جلسة ١٢/١/٥٥٥ طين رقم ٦ سنة ٢٢ لي)

٣٨٨٩ - الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالقوائد لمضى أكثر من خمس سنين هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النفس.

(الطعن ۲۰۸ لسنة ۲۶ في جلسة ۱۹۵۸/۱۲/۶ س ۹ ص ۲۱۷)

« ٣٨٩ – الفوائد من الحقوق الدورية المتجددة التي يستحق دفعها سنويا ويسقط الحق في المطالبة بها طبقا ننص العادة ٢٧٥ من القانون المدنى القديم والمادة ٢٧٥ من القانون المدنى القديم والمادة ٢٧٥ من القانون المدنى القديم والمادة من القانون المدنى القديم والمادة المستحق الأداه في تاريخ لاحق لصدور العكم لا يحيل مدة التقادم الخاص بها في مثل هذه الحالة من صفتى الدورية والتجد فاذا كان الواقع في الدعوى أن حكما صدر بعيلغ معين وفوائد هذا العبلغ بواقع كذا في المائة منويا فإن هذه القوائد لم نفقد – على ما سبق – صفتى الدورية والتجد في المائة منويا فإن هذه القوائد لم نفقد على ما مبق المستحق الدورية والتجد في الحكم الصادر بها بل ظلت محتفظه فيه بهائين الصفتين ذلك أنه لم يقض بها مبلغا معينا وإنما قضى بها في مواعيد استحقاقها اللاحقة لصدور الحكم سنة فسنة ومن ثم فان الحكم المذكور لا يغير التقادم الخاص بهذه الفوائد ولا يحيله من خمص سنوات إلى خمس عشرة سنة وإنما يظل التقادم الخاص بها رغم صدور ذلك الحكم هو التقادم الخصص وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون قد خالف القانون متعينا فنضه .

(الطعن رقم ٥ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٠٩/٣/٢٦ س ١٠ ص ٢٦٩)

9 799 - وإن كانت الشريعة الاسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتقضى ببقاء الدق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه إعمالا لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالدق الذى مضت عليه المدة ، وحدم المساع ليس مبنيا على بطلان الدق وإنما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها قصد به قطع التزوير والعيل ، ولما كان المنع من السماع في هذه العسورة لا أثر له على أصل الدق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع له على أمد المحال فواعد التقادم الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون في هذا المجال مدل لإعمال فواعد التقادم

الواردة بالقانون العدني – ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه بكون مخالفا للقانون .

(الطعن ٣٣ لسنة ٢٨ ي جلسة ١٩٦١/٢/٣٠ س ١٢ ص ٢٠٠)

٣٨٩٢ - مؤدى قاعدة ، أن لا تركة إلا بعد صداد الدين ، أن تركة المدين تنشغل بمجرد الوفاة بحق عينى لدائنى المتوفى يخول لهم تتبعها واستيفاه ديونهم منها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث قد تصرف اليهم مادام أن الدين قائم دون أن يكون لهذا الوارث حق الدفع بانقسام الدين على الورثة . أما إذا كان الدين قد انقضى بالنسبة إلى أحد الورثة بالتقادم فإن لهذا الورث - إذا ما طالبه الدائن قضائيا - أن يدفع بانقضاء الدين بالنسبة اليه . كما لا تمنع المطالبة بالدين من تركة المدين المورث من مريان التقادم بالنسبة إلى بعض ورثة المدين دون البعض الآخر الذين انقطع التقادم الدين من حل الالتزام بطبيعته قابلا للانقسام .

(الطعن 49 استة ٢٦ على جلسة ١٣/١/٧ س ١٣ عن ٧٧٤)

٣٨٩٣ - الدفع بالتقادم دفع موضوعي ، والحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى
تستنفد به المحكمة ولايتها على النزاع وينبني على استثنافه أن ينقل النزاع برمنه -
دفعا وموضوعا - إلى محكمة الاستئناف لكى ننظر فيه على أساس ما يقدم لها من
أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الدفع والموضوع فإنه لا يكون قد أخل
بحق الطاعنين في الدفاع أو شابه عيب يبطله ذلك أنه ليس على محكمة الموضوع
أن تلفت الخصوم إلى وأجبهم في الدفاع ومقتضيانه .

(الطعن رقم ٥٩ سنة ٢٨ في جنسة ٢٠/٣/٢٠ س ١٤ ص ٣٢٠)

٣٨٩٤ - متى كان الدفع بالتقادم الممتط ممتنعا قانونا فان النعى على الحكم خطأه فيما اعتبره قاطعا للتقادم يكون غير منتج اذ لم يكن الحكم بحاجة إلى البحث في انقطاع التقادم مادام الدفع بالتقادم لا تجوز إثارته أصلا .

(الطعن رقم ۲۸ نستة ۲۸ في جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۸ س ۱۶ عن ۲۹۸)

• ٣٩٩٥ – التنازل الذى يتضمن ابراء الدائن مدينه من إلتزام ما انما هو وسيلة من وسئل انقضاء الاانزامات ، وإذ كان التقادم المسقط هو وسيلة أخرى من وسائل انقضاء الاانزام دون الوفاء به ، فانه لا يمكن أن يرد على مثل هذا التنازل ، ومن ثم فانه متى صدر الننازل نهائيا فانه ينشىء مركزا قانونيا ثابتا ولا يتقادم أبدا ويحق للمنازل إليه أن يطلب في أى وقت إعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ومن بينها ابطال ما انخذه المنتازل من إجراءات بالمخالفة لتنازله.

(الطعن ٤٣٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٣١)

٣٨٩٦ – بناء النقادم المصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة ، وتقديرها ما إذا كان المدين قد صدر منه ما ينقض قرينة الوفاء هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع.

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦ س ١٥ ص ١٠٨٢)

٣٩٩٧ – متى كانت المطعون ضدها - وارثه المدين - قد تنازلت عن الدفع بالجهالة واقتصرت على التممنك بالدفع بتقادم الدين وانتهت إلى استعدادها لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة فان - الدائنة - إذا لم تطلب توجيه اليمين في هذه الحالة وقضت المحكمة بمقوط الديون بالتقادم فلا وجه لتمييب حكمها في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٤/١١/٢١ س ١٥٩ ص ١٠٨٢)

٣٨٩٨ لو صبح الرأى القاتل بأن دعوى بطلان المرافعة (المقابلة لدعوى سقوط الخصومة في القانون القائم) يمكن أن ترد على إجراءات التنفيذ العقارى في ظل قانون المرافعات المختلط فانه من المقرر على أى حال أنه لا يترتب على عدم حصول الخصم على حكم ببطلان المرافعة منع مديان مدة التقادم المسقط بل يعتبر التقادم ماريا ابتداء من تاريخ الإجراء الذى انقطع به .

(الطعن ٥ لينة ٣٠ في جلسة ٢٠/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٧٤٨)

٣٨٩٩ – الحجية التي تثبت للحكم بعدم نقادم الدين لعدم اكتمال العدة هي أن الدين يعتبر قائما ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم ، ومن ثم فان هذه الحجية لا نكون مانعا من صدور حكم آخر بتقادم الدين متى اكتمنت مدة النقادم بعد صدور الحكم السابق .

• ٣٩٠ – مفاد العادة ٣٨٧ من القانون المدنى أن للدائنين استعمال حق مدينهم في التممك بالتقادم ليصلوا بذلك إلى إيعاد الدائن الذى تقادم حقه عن مشاركتهم في قممة أموال المدين ويشترط لا ستعمال الدائن حقوق مدينه وفقا للمادة ٣٧٥ مدنى أن يكون دينه في ذمة المدين محقق الوجود على الأقل ، فإن كان ذلك الدين محل نزاع فإنه لا يعد محقق الوجود إلا إذا فصل القضاء بثبوته .

(الطعن رقم ٥ استة ٣٠ ق جاسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٧٤٨)

٩ • ٣٩ - القضاء برفض الدفع بمقوط الدق بالتقادم ، لا تنتهى به الخصوصة كلها أو في شق منها ، ولا يجوز الطعن عليه وفق المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات المابق الا مع الحكم الصادر في الموضوع ، مما مؤداه أنه يعتبر مطروحا على المحكمة الاستنافية .

(الطعن ٨٧ نستة ٣٥ ق جلسة ١٠/١/١٠١ س ٢١ ص ٢٧١)

٧٠ ٣٩ - اليمين التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفي الى المدين المتعملك بالتقادم هي يمين حاسعة ، شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القريفة القانونية التي يرتكز عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في هذه العادة ، وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة هذا التقادم حتى اذا خلفها المدين أو ردها على الدائن فرفض ، أنتج التقادم أثره ، أما اذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة ، لأنه لا يكون للتكول معنى في هذه الحالة سوى عدم القيام بالوفاء فلا ينقضي الدين الصرفي بالتقادم ، والمحكمة ملزمة بالأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو نكول أو رد ، باعتباره صلحا تعلق عليه نتيجة الفصل في الدعوى.

(الطعن ٤٥ لسلة ٣٦ في جلسة ١٩٧٠/٤/٧ عن ٢٧٠)

٣٩.٣ - طلب ندب خبير بصفة احتياطية لا يعد اقرارا ضمنيا بالحق بالمعنى
 الذي يتطلبه القانون ولا يدل على نفى مشيئة - الخصم - فى التعمك بالتقادم .

(الطعن ١٧٣ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٠١)

ع و ٣٩ - مُلغاه.

ه ، ۲۹ – مُلفَاه.

٩٩ • ٣٩ - متى كان الدفع بمغوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم لم يكن مطروحا أمام محكمة أول درجة الإبدائه فى مذكرة استبعدتها المحكمة لتقديمها دون تصريح فى فنرة حجز الدعوى للحكم ، وكان الطاعنان لم يتمسكا بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية، فلا على الحكم المطعون فيه أن هو أغفل الفصل فى هذا الدفع الذى لم يكن مطروحا عليه .

(الطعن ٤١٨ لبنة ٤٣ تي جلبية ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ص ١٥٣٠)

۲۹۰۷ - مُلفاه،

٨ • ٣٩ - أذ كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم وهو قضاء في اصل الدعوى ينقضي به الالتزام فإن لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى اليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم وبين قضائه من منطوقه برفض الدعوى .

(الطعن ٧٠ نسنة ٤٤ في جلسة ٣٠/٥/٣٠ س ٢٨ ص ١٣٢٣)

٣٩٠٩ - مُلغاه،

• ٣٩٩ - موضوع دعوى براءة الذمة - من الدين - يختلف طبيعة ومصدرا عن موضوع دعوى الالزام برده ، إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعى فى الدعوى الأولى موقفا ملبيا يقتصر فيه على مجرد انكار الدين دون أن يرقى الى حد المطالبة بفي حين أن دعوى الالزام هى دعوى ايجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك - وهو ما يتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق ما ننص عليه المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على رفع المطعون ضده دعوى براءة الذمة قطع التقادم بالنمبة للحق المطلوب رده في دعوى الالزام فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ٢٨٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/٣/٧٧٨ س ٢٨ مس ٢٨٨)

٣٩ ١٩ - الوديعة إذا كان موضوعها مبلغا من المال، فإنها لا تكون وديعة تامة بل تعنبر وديعة ناقصة ، وأقرب الى عارية الاستهلاك منها الى الوديعة ، ويكون كل ما للمودع هو المطالبة بقيمة ماله ، وهذ حق شخصى يمدى فى شأنه التقادم المعنقط .

(الطس ٤١٦ لسنة ١٥ ي جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ س ٢٩ من ١٠١٥)

تقادم مكسب

تقادم مكسب

الفصل الأول: تعريف الحيازة المكسبة للملكية .

الفصل الثاني : صفات الحيازة .

الفرع الأول الظهور

القرع الثاني : الهدوء .

القرع الثلك : الاستمرار .

القرع الرابع :عدم الغموض .

الفرع الخامس: نية التملك.

الفصل الثالث: الحيازة العارضة.

القصل الرابع: تغيير الصقة.

القصل الخامس: أعمال التسامع.

الفصل السادس: اكتساب الحصة الموروثة أو الشائعة بالتقادم.

القصل السابع: تملك أموال الدولة الخاصة بالتقادم.

القصل الثامن: تملك الوقف بالتقادم.

القصل التاسع: الخلف الخاص للحائز العرضي.

الفصل العاشر: قطع التقادم.

القصل الحادي عشر: وقف التقادم.

القصل الثاني عشر: سريان القانون الجديد على التقادم.

القصل الثالث عشر: التقادم الخمسي.

القرع الأول: المبب الصحيح.

القرع الثاني : حسن النية .

القصل الرابع عشر: تملك البائع العقار الذي ياعه بالتقادم.

القصل الخامس عشر: التنازل عن التقادم.

الفصل السادس عشر: اثبات التقادم.

القصل السابع عشر: عدم تعلق التقادم بالنظام العام.

الفصل الثامن عشر: سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض.

القصل التاسع عشر: مسائل منوعة.

التقادم المكسب

الفصل الأول تعريف الحيازة المكسية للملكية

٣٩١٣ - الأصل أن وضع اليد لا اعتبار له قانونا الا بالنصبة لمن أراد حيازة المال لنضبه وحازه بنية تملكه والأصل في الحيازة أنها دخول المال في مكنة الحائز وتصرفه فيه التصرفات المانية القابل لها . غير أنه إذا كان المال من نوع ما يكون الاستيلاء عليه منشئا للملك لا ناقلا له إما لكونه غير مملوك أصلا لأحد أه لكونه سبق فيه الملك لأحد ، فإن مجرد بخوله في مكنة من أستولى عليه لا يكفي قانونا لاعتبار هذا المستولى منتويا التملك ما لم يكن قد أجرى فيه من الأعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على قيام هذه النية لدية . فتسوير هذا النوع من المال أو المرور به لا يكفى وحده في ثبوت حيازته أو وضع اليد عليه . وأما الأموال التي نتلقى ملكيتها عن مالكها بسند معتبر قانونا ، فإن الحيازة فيها ووضع اليد عليها يثبتان لمتلقيها بمجرد تسلمها بالحالة التي هي عليها ، والتسلم يعتبر تاما متى وضعت تحت تصرفه بحيث يمكنه الانتفاع بها بدون مانع ولو لم يتسلمها بالفعل . ومتى اكتسبت الحيازة واليد على هذا الوجه فإنهما يبقيان لمن اكتسبهما حافظين خصائصهما مفيدين أحكامهما مادام لم يعترضه من يعكرها عليه أو يزيلها عنه ويسكت هو المدة التي تستوجب بمرورها يد المعترض حماية القانون . فإذا كان الثابت أن الأرض المتنازع عليها فضاء ، وليمت من الأراضي التي لم يمبق فيها الملك لأحد ، بل هي من الأراضي التي تلقيت الحيازة فيها بالتخلية من ملاكها المتعاقدين . فيكفى في ثبوت وضم اللهد عليها القيام – مع عدم المنازع – بإنشاء حدود لها والمرور فيها ودفع الأموال المستحقة عليها. وإنن فالحكم الذي لا يكتفى في ثبوت وضع اليد عليها بهذه المظاهر، بل يشترط تسويرها على الأقل بكون حكما مخطئا في تكييف وضم اليد ويتعين نقضه .

(چلسة ١٩٣٩/٥/١١ طعن رقم ٤ سنة ٩ ق)

٣٩١٣ – لا يكفى فى تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن نفيير النية بقعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإتكار المناطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوفتية مزمع إنكار الملكية على صاحبها واستثثاره بها دونه ، فإذا كان الرهن التأميني الذى لا يتجرد فيه الراهن عن الحيازة ولا يقترن بأى مظهر خارجي يتبين منه نية الفصدب لا يتم به تغيير صفة الحيازة في التقادم المكسب على النحو الذى يتطلبه القانون كما أن وضع يد الواقف الحيازة في التقادم المكسب على النحو الذى يتطلبه القانون كما أن وضع يد الواقف المحدد ا

المستحق في الوقف والناظر عليه حتى وفاته وضع يد وفتى وكذلك يكون وضع يد أو لاده من بعده مشويا بالوقتية ولو كان بنية التملك ومن ثم فان رهن الواقف أو أحد أو لاده عين الوقف رهنا تأمينيا لا يتم به تغيير صفة الحيازة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل إيجابي ظاهر.

(الطعن رقم ١٧٥ نستة ٢٦ ي جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ س ١٢ ص ٨٣٩) `

\$ ٣٩ ١٩ - من مقتضى عقد الحكر أن للمحتكر إقامة ما يشاه من المبانى على الأرض المحتكرة وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق الحكر ، كما أنه له أن يحدث في المبانى زيادة وتعديلا ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما ينصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر ، وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته . ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقنية لا تكميه الملك إلا إذا حصل تغيير في سبب حيازته يزيل عنها صفة الوقنية ، ولا يكفى في ذلك مجرد تغيير الحائز الوقنى لنيته بل يجب أن يقترن تغير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به المالك الحق بالاتكار الماطع والمعارضة العلنية ويذل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقيقة مزمع إنكار الملكية على صحيبها والاستثنار بها دونه .

(طعن رقم ۲۱۸ نستة ۲۹ ق جلسة ۱۹۳۴/۲/۲۰ س ۱۰ ص ۲۴۴)

٣٩١٥ – متى كانت المنازعة التى أثارها المائك الأصلى للعقار تجاه حائزه لاحقة لإكتمال مدة التقادم الطويل المكمئة لملكية الحائز فإنه لا يعتد بها .

(الطعن ٢٦٦ لسنة ٣٣ تي جلسة ١٨٧/٢/٧ س١٨ عس٢٠٦)

٣٩١٦ – وضع المشترى يده المدة الطويلة المكسبة للملكية مبب يكفى بذاته
 لكمب الملكية ولا يمنع من قيامه وجود عيب فى سند ملكية البائع له أو كونه سىء النية .

(الطعن ٩٩ لسنة ٣٣ ق نطسة ٢/٧/١ س ١٨ عس ١٤٦٨)

٣٩ ٩ ٧ - وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته مسبب الملكية ممنقلا عن غيره من أسباب اكتمابها(١) ويعفى واضع البد الذى بتممك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة مندها .

(الطعن ١٥ لسنة ٣٤ في جنسة ١٩/٤/٩ س ١٩ ص ٧٤١)

 ⁽١) تَفْضُ ١٩٦٣/١/٧ - الطمن رقم ١٣٤٩ لمنة ٧٧ ق مجموعة العكتب الفني - المنة ١٤ رقم ١٢ من ١٩١١ . ونقش ١٩٦٤/١/٧ - الطمن ٥٠٠ لمنة ٢٩ ق المجموعة المابقة - المنة ١٩٠٥ ق المجموعة المابقة - المنة ١٥٥ ق ١٨٥ من ١٨٥٠ .

اليه المروب من المقرر أنه إذا كسب الحائز ملكية عين بالتقادم فإن الملكية تنتقل إليه بأثر رجعى من وقت بده الحيازة التي أدت إلى التقادم فيعتبر مالكها طوال مدة النقادم بحيث لو رتب المالك الأصلى خلال هذه المدة أو ترتبت ضده خلالها حقوق عينية على العين فإن هذه الحقوق متى أكتملت مدة النقادم - لا تسرى في حق الحائز ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبعد أن قضى بملكية الطاعن للمنزل محل النزاع بوضع اليد عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية التي بدأت في ١٩٣٧/٤/١ ، وأكتملت في منة عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية التي بدأت في ١٩٣٧/٤/١ ، وأكتملت في منة باشرتها مصلحة الضرائب ضد المدين على نفس المنزل خلال مدة النقادم الإقتضاء فيمة ضربية الأرباح التجارية المستحقة عليه عن المنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٩ ،

(الطعن ٧٠ لسلة ٣٢ في جلسة ١٩/٦/٤ س ٢٠ ص ٨٥٨)

٣٩١٩ - يشترط في النقادم المكسب - وفقا لما تقضى به المادتان ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدنى - أن تتوافر لدى الحائز الحيازة بعنصريها حتى تكون حيازة قانونية صحيحة، ومن ثم فإن وضع اليد لا ينهض بمجرده سببا للتملك ولا يصلح أساسا للتقادم إلا إذا كان مقرونا بنية التملك وكان ممتمرا هادنا ظاهرا غير غامض .

(الطعن ٢٠٠ لسنة ٢٠ ي جلسة ١٩/١/١٠ س ٢٠ ص ١٠٣)

• ٣٩٢ – اذ تقضى المادة ١/٣٨٨ من القانون المدنى بأنه لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المددة التي عينها القانون ، فانه لا يجوز أن يترك تعديد مدة التقادم لمشيئة الأفراد ، ويحظر كل تعديل اتفاقى في مدة التقادم المقررة في القانون .

(الطعن رقم ٢٤ه تستة ٣٠ في جنسة ١٩٧٠/٢/٣ س ٢١ ص ٢٢٢)

۴٩٣٩ – وإن كانت الملكية حقا دائما لا يسقط أبدا عن المالك، إلا أن من حق الغير كمب هذه الملكية اذا توافرت له الحيازة الصحيحة بالشرائط التي استلزمها القانون .

(الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ۳۱ في جلسة ۱۹۷۰/٥/۱۱ س ۲۱ ص ۸۰۳)

٣٩٧٧ – وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته سببا لكسب العلكية مستقلا عن غيره من أسباب اكتسابها .

١٤٥٦ ﴿ الطعن ١٩٥٧ أسلة ٢٩ في جلسة ١٩٧٥/١/١٤ س ٢٦ ص ١٩٥٢)

٣٩٣٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في الحيازة المكمية الممتوفى الحيازة المكمية للملكية بالتقادم الطويل أن يتوفر وضع البد الفعلى المصنوفي لعناصره القانونية من ظهور وهدوه واستمرار بحيث ينفي عنه شبهة النزاع والمعوض والابهام أو مظنة التسامح وأن تقترن هذه الحيازة بنية التملك وأن تستمر مده خميمه عشر منه .

(الطعن ٥٨ نسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٨) (الطعن ٥٨ نسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

الفصل الثانى صفات الحيازة

الفرع الأول : الظهور . الفرع الثاني : الهدوء .

الفرع الثالث : الاستمرار وضم حيارة السلف إلى الخلف.

القرع الزابع : عدم الغموض .

القرع الخامس: نية التملك.

القرع الاول

صقة الظهور

2 ٣٩ ٣٤ - إن تحقق صفة الظهور في وضع اليد أو عدم تحققها هو مما يدخل في تحصيل فهم الواقع في الدعوى فإذا كان الحكم قد أقيم على أسباب مبرره لقضائه فلا مبيل عليه لمحكمة النقض ، وإذن فإذا كانت المحكمة قد استخلصت ، من كون المدعى قد قدم إلى المجلس المحلى طلبي إدخال الكهرباء والماء في المنزل محل الدعوى مصرحا في كلا الطلبين بأن المالك هو شخص آخر غيره ، أن نية تملكه للمنزل لم تكن إلى أن وقع هنين الطلبين إلا نية مستتره ، ورتبت على ذلك أن وضع يده لم يكن ظاهراً على النحو المطلوب قانونا؛ فحكمها بذلك لا معقب عليه .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٦ طعن رقم ٣٥ سنة ١٦ ق) (جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٤ ص ١٣٦٨)

● ٣٩٣ – لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التحقق من ثبوت وقائع الدعوى وفي تقديرها ،مجردة عن أي اعتبار آخر أو مضافة اليها الظروف التي اكتنفتها ، واستخلاص ما قصده أصحاب الشأن منها ، فإذا كان التملك بمصبى المدة يقتضى قانونا الظهور بمظهر المالك فهي التي تستخلص هذه النبة بحسب ما يقوم باعتقادها من وقائع الدعوى وملابساتها . وعلى ذلك فإذا استنتجت المحكمة من الوقائع أن انتفاع واضع اليد إنما كان مبناه التسلمح الذي يحدث بين الجيران فذلك لا يخرج عن حدود ملطتها ولا رقابة عليها فيه لمحكمة النقض .

(چنسة ۱۹۳۱/۱۲/۱۰ طعن رقم ۱۳ سنة ۱ ي)

٣٩٢٦ – الحيازة التي تصلح أساسا لتملك المنقول أو العقار بالتقادم ، وان كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكوته فيه على محمل التسامح ولا يحتمل الخفاء أو اللبس في قصد التملك بالحيازة ، كما تقضى من الحائز الاستمرار في استعمال الشيء بحمب طبيعته ويقدر الحاجة الى استعماله ، الا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين ، وإنما يكفى أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها ، ولا يجب على الحائز أن يستعمل الشيء في كل الأوقات دون انقطاع ، وإنما يكفى أن يستعمله كما يستعمله المالك في العادة ، وعلى فترات متقاربة منتظمة .

(الطعن رقم ۳۸۷ اسنة ۳۷ ق جلسة ۱۹۷۳/۲/۸ س ۲۶ ص ۱۷۰) (الطعن رقم ۳۷۷ اسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹/۸/۱۱/۱۱ س ۲۹ ص ۱۷۰۱)

الفرع الثاتي

الهندوء

٣٩٢٧ - إن مجرد المنازعة القضائية لا ينفى قانونا صفة الهدوء عن الحيازة . فإذا اعتبر الحكم أن صفة الهدوء الواجب توافرها لاكتساب الملكية بالتقادم قد زالت عن الحيازة لمجرد أن منازع الحائز رفع عليه الدعوى باسترداد حيازة العين ثم رفع الدعوى باسترداد حيازة العين ثم رفع الدعوى باستحقاقها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣٩٢٨ – إذا غصب شخص اطيانا وحكم عليه برد حيازتها فعيازته اياها من وقت تقديم الشكرى الادارية ضده إلى وقت تنفيذ الحكم الذي صدر عليه لا تعتبر حيازة هادئة فلا يصح التعميك بها في دعوى منع التعرض قبل صاحب البد الذي حصل له تعرض جديد من الفاصب والذي توافرت في وضع يده الشروط القانونية .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٢٥ الطعن رقم ٤٦ سنة ١٢ قي)

٣٩٣٩ – پشترط القانون في الحيازة التي تؤدى إلى التملك بالتقادم أن تكون مائلة (م ٧٦ منني، قديم ١/٩٤٩ جديد) وتعتبر الحيازة غير هادئة إذا بدنت بالإكراه فاذا بدأ الحائز وضع يده هادئا فأن التعدى الذي يقع أثناء الحيازة ويمنعه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التي تظل هادئة رغم ذلك . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن هناك نزاعا أو تعكيرا متواصلا للحيازة دون أن يبين متى بدأ هذا التعكير وهل كان مقارنا لبدء الحيازة أو تاليا لبدنها وأثره في استمرار الحيازة فانه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه ه

٣٩٣٠ – المقصود بالهدوء الذي هو شرط للحيازة المكسبة للملكية ألا تقترن الحيازة بالإكراء من جانب الحائز وقت بدنها فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئا ، فإن التعدى الذي يقع أثناء الحيازة ويمنعه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التي نظل هادئة رغم ذلك .

(الطعن ٣٣٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٧ س ١٦ ص ٧٧٣)

(الطمن ٥٥٧ لمنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٤ س ٢٦ ص ١٥٢) . ١٩٤٠) . ١٩٤٠

٣٩٣١ – مجرد توجيه إنذار إلى الحائز من منازعة لا ينفي قانونا صفة الهدوء عن الحيازة.

(الطعن رقم ٣٣٦ نسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١/١/ س ١٦ ص ٧٧٧)

٣٩٣٧ – وضم اليد واقعة لا ينفي صفة الهدوء عنها مجرد حصول تصرف قانوني على العين محل الحيازة ولا يعد هذا التصرف تصرفا قاطعا للتقادم.

> (الطعن ١٥ نسنة ٣٤ في جلسة ١٨/٤/٩ س ١٩ س ٧٤١) ٣٩٣٣ - مُلفاه

٣٩٣٤ - المقصود بالهدوء الذي هو شرط للحيازة المكسبة للملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا تقترن الحيازة بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها ، فإن بدأ الحائز وضع يده هادئاً فإن التعدى الذي يقع أثناء الحيازة ويمنعه الحائز لا يشوب تلك الحيازة التي نظل هائلة رغم نلك ، لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في هذا الخصوص على أن هناك نزاعاً يشوب حيازة الطاعن للأرض استناداً إلى مجرد توقيع الحجز ، وكان الطاعنون قد اتخذوا من هذا الحجز موقف المدافع عن حيازتهم مما لا يصبح معه القول بأن حيازتهم كانت معبية لهذا السب ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر مجتزئاً في ذلك بالقول بأن حيازة الطاعنين للأرض آنفة الذكر فقدت شرط الهدوء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

> (الطعن ١٠٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/١/٨ س ٣٢ مس ١٧٥٤) ٣٩٣٥ - الحيازة لا تكون غير هادئه الا بدأت بإكراه . (الطعن ٤٨٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٣/١/١ س ٣٤ ص ١٢٠) الفرع الثالث

٣٩٣٦ - حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل ، فلهذا أن يستند البها عند الحاجة .و إذن فمتى ثبتت الحيازة للمستأجر في مواجهة المتعرضين له وربت اليه بحكم نهائي فإن المؤجر يعتبر مستمراً في وضع يده مدة الحيازة التي لمستأجره .

الاستمر ار

حيازة لحماب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به حيازة لحماب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به فانونا ، ومن ثم يعتبر الأصيل مستمرا في وضع يده حيازة الوكيل وتحميب له هذه المدة في التقادم المكتب الساري لمصلحته . وإذ كان مجرد ثبوت أن الوكيل عن مرث الطاعنين - إيان وضع يده على عقار موكله - كان وكيلا أيضا عن المطعون عليه الذي ينازعهم في ملكية هذا العقار ، ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى إسقاط مدة حيازة الوكيل لمعقار محل النزاع نيابة عن مورث الطاعنين من مدة التقادم الساري لمصلحة هذا المورث ، بل لا يكون هذا الإسقاط إلا إذا شاب حيازة المورث للعقار بواسطة وكيله عيب من العبوب التي تنقدها أثرها في كمب الملكية بالتقادم وهي الاكراه والخفاء واللبن أو الغموض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يكشف عن فيام أحد هذه العبوب حين رفض طلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة يكون قد انطوى على قصور وخطأ في القانون .

(الطعن رقم ۲۷۰ نستة ۲۸ في جلسة ١٩٦٣/٦/٦ س ١٤ ص ٧٩٧)

٣٩٣٨ – إذا كان البين من الأوراق أن مصلحة الأملاك إذا استلمت العقار بعد رسو مزاده على مصلحة الضرائب إنما سلمته باعتبارها الجهة الحكومية التى تتولى إدارة أملاك الدولة ، فانها في وضع يدها عليه تقوم مقام مصلحة الضرائب وتكون العبرة بحمىن أو موء نية هذه المصلحة الأخيرة .

(الطعن ۱۱۶ لسنة ۳۰ في جلسة ۲۹/۳/۲۷ يس ۲۰ في ۵۰۸)

٣٩٣٩ - حيازة النائب تعتبر حيازة الأصيل . فله أن يستند اليها عند الحاجة . فمتى ثبت وضع اليد الفعلى للمستأجر ، فإن المؤجر يعتبر مستمرا فى وضع يده بالحيازة أن تؤدى الميه، والحيازة على هذا النحو ظاهرة لا خفاء فيها ولا محموض .

٩٩٤ – كف الحائز عن استعمال حقه في بعض الأوقات لمبب قهرى لا يفيد
 أن الحيازة متقطعة ولا يخل بصفة الاستعرار

(الطعن رقم ۳۸۷ لسنة ۳۷ ی جلسة ۱۹۷۳/۲/۸ س ۳۵ ص ۱۷۰)

ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف:

٩٤٤١ - يجوز المشترى باعتباره خلفا خاصا البائع له أن يضم إلى حيازته حيازة منه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من أثار ومنها التعلق بالتقادم المكسب .
٩٤٦٧ (الطعن ٢٧٨ لسنة ٣٤ في جلسة ٢٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٤٠٤)

الطاعن والبلتعين له إذ كان شراء المطعون ضده لعقار بعقد بيع مسجل لا يسرى فى حق الطاعن والبلتعين له إذا ثبت أن البلتع المطعون ضده لم يكن مالكا لما باعه بسبب أن أسلف الطاعن كانوا قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الباتع للمطعون ضده لا يملك ما باعه وأنه وأسلافه قد وضعوا اليد على العقار محل النزاع للمطعون ضده لا يملك ما باعه وأنه وأسلافه قد وضعوا البد على العقار محل النزاع للمطعون المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الحكم المطعون فيه إلا إقلصر في خصوص الرد على دفاع الطاعن – على القول بوجود المسجل الصادر للمطعون ضده وبأن مدة وضع يد الطاعن ومدة وضع يدهم ، يكون الملكية بالتقادم دون أن يحقق الحكم وضع يد أسلاف الطاعن ومدة وضع يدهم ، يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن ۲۷۸ نستة ۳۱ ق جلسة ۲۸/۲/۲۹ س ۱۹ ص ٤٤)

٣٩ ٤٣ - الأصل في الحيازة أنها لصاحب البد ، يستقل بها ظاهرا فيها بصفته صاحب الحق ، ويتعين عند ضم مدة الحيازة السلف الى مدة حيازة الخلف ، فيام رابطة قانونية بين الحيازتين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على ضم مدة حيازة المطعون عليه الى مدة حيازة سلفه ، ورتب على ذلك تقريره ، بأن المطعون عليه قد استكمل المدة اللازمة لنملك العقار موضوع النزاع بمضى المدة الطويلة المكتبة للملكية دون أن يبين الرابطة القانونية التي تجيز ضم مدة الحيازتين ، فأنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ من ٧٧ ص ١١٠٧)

\$ 9.8 - الأصل في الحيازة أنها لصاحب اليد ، يمنقل بها ، ظاهرا فيها بصفته صاحب الحق ، ويتعين عند ضع مدة حيازة الملف الى مدة حيازة الخلف ، قيام رابطة فانونية بين الحيازتين .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ يين ٧٧ ص ١١٠٧)

٣٩٤٥ – قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف لا تسرى الا اذا أراد المتممك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له ، أو غير من تلقى الحق ممن باع له ، بحيث اذا كان السلف مشتركا ، فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يستغيد من حيازة سلفه لاتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه من هذا السلف .

(الطُّمَنُّ زَقَم ١٣٠ لمنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/٢/٢٧ على ٧٧ ص ٤٨١)

٣٩٤٩ – من المقرر أن المشترى باعتباره خلفا خاصنا الباتع أن يضم الى حيازته حيازة سلفه فى كل ما يرتبه القانون على الحيازشين آثار ومنها التملك بالتقادم المكتب ، وأنه ليس ثمة ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين اليه وتكون حيازته فى هذه الحالة امتدادا لحيازة سلفه الباتع له كما أنه من المقرر كذلك أن على مدعى التملك بوضع اليد أذا أراد ضم مدة ملفه الى منته أن يهدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويثبت أن سلفه كان حائزا حيازة توافرت فيها الشروط القانونية .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٣٠ س ٢٧ ص ١٤٦٢)

المادة الماد

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨ س ٢٩ ص ٦١٥)

الحائز الى غيره اذا اتفقا على ذلك وكان في استطاعة من انتقل الحيازة من الحائز الى غيره اذا اتفقا على ذلك وكان في استطاعة من انتقلت اليه الحيازة أن يسيطر على الحق الواردة عليه الحيازة ولو لم يكن هناك تصليم مادى للشيء موضوع هذا الحق، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٠٥ من القانون المذكور على أنه ويجوز للخلف الخاص أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من الله، ومفاد هذا أن أدعاء الشلف الخاص الملكية بالتقادم الطويل المدة بضم مدة الحيازة منفه يقتضى انتقال الحيازة الى الخلف على نحو يمكنه معه السيطرة العالمية على الشيء ولو لم يتسلمه تصلما ماديا مع توافر الشرائط القانونية الأخرى الكسب الملكية بوضع اليد مدة خصمة عشرة عاما ، يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعى العالمية أو في وضع يد ملفه أو بالاشتراك بينهما .

(الطعن رقم ٤٤٧ أسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢١ س ٣٠ ع ٢ هن ٢٠٣) ٠

٩٩٤٩ - للمشنرى باعتباره خلفا خاصا اللباتع أن يضم إلى حيازته حيازه سلفه فى كل ما يرتبه القانون على الحيازة من أثار ومنها التملك بالتقادم المكسب الا أنه على مدعى التملك فى هذه الحالة إذا أراد ضم مدة حيازة سلفه إلى مدة حيازته أن يبدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويثبت أن سلفه كان حائزا حيازة توافرت فيها الشروط القانونية .

(الطَّعَنَّ رَقِّمِ ١٤٩٩ اسْنَة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ س ٣٤ ص ٦٩٠)

• 94 - المطالبة القضائية لا تقطع إلا التقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه غيه الما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول لم يكن خصما في الدعوى رقم .. وأنه ركن في كسب ملكيته للمنزل موضوع النزاع إلى وضع يده منفردا عليه دون وضع يد أسلاقه ، فإن هذه الدعوى لا تقطع التقادم الساري لشملحة المطعون ضده الأول .

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ س ٢٤ ص ١٨٨٠)

السلف إلى مدة حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بها أن يحتج بها قبل السلف إلى مدة حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بها أن يحتج بها قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق معن باع له ، بحيث إذا كان السلف مشتركا ، فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يفيد من حيازة سلفة لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ، إلا أنه لما كان من المجترر في قضاء هذه المحكمة أن مقتضى القضاء بصورية أحد المقدين كان من المجترر في قضاء هذه المحكمة أن مقتضى القضاء بصورية أحد المقدين الصادرين ثمن السلف صورية مطلقة ألا يكون ثمة وجود في الحقيقة إلا للعقد الأخر ومن ثم فلا يكون ثمة ما يحول قانوناً دون ضم مدة حيازة صاحب هذا العقد إلى مدة حيازة سلفه .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٩ س ٢٦ ص ١٦٧)

صرح به في اسبابه - على دعامتين مستقلتين أحدهما عن الأخرى اولاهما أن التقادم صرح به في اسبابه - على دعامتين مستقلتين أحدهما عن الأخرى اولاهما أن التقادم لا يتحقق بضم المدد الا اذا تعاقبت الحيازة بين السلف والخلف والثابت من تقرير خبير الدعوى أن المطعون ضدهما الثالث والرابع - الباتعين لمورث الطاعنين - لم يضعا يدهما على الأرض موضوع التداعى ، والدعامة الثانية أن ضم حيازة السلف لا تسرى قبل المطعون ضدها الأولى وهي متلقية حقها عن المطعون ضد الثاني البائع للبائعين لمورث الطاعنين . لما كان ذلك ، وكانت قاعدة ضم حيازة السلف الى حيازة الخلف لا تصرى إذا اراد المتممك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له او غير من نلقى الحق ممن باع له بحيث اذا كان السلف مشتركا فلا يجوز للحائز الأتساب الملك بالتقادم أن يستغيد من حيازة سلفه لاتمام مدة الخصمة عشر سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من نلقى حقه عن هذا السلف وكان الثابت مما اورده الحكم المطعون ضدهما الثالث المطعون فيه ان مورث الطاعنين قد اشترى ارض النزاع من المطعون ضدهما الثالث والزيخ الاعتبران قد اشفرياها والزيخ الاعتبران قد اشفرياها المولى ضدها الاولى بناريخ الاعتبران قد اشفرياها الافيران قد اشفرياها المطعون ضدها الاولى

حقها فان الطاعنين لا يحق لهم التممك قبل المطعون ضدها الاولى بضم مدة وضع يد السلف المشترك و المطعون ضده الثانى و الى مدة وضع يدهم وليس لهم ان يستفيدوا الا بمده وضع يدهم وحده والتى بدأت من ١٩٦٧/١٢/١ ومن ثم فان التقادم لا يكون قد اكتمل حتى تاريخ رفع الدعوى سنة ١٩٩٧ أذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون واذ كانت هذه الدعامة يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ قى جلسة ٢/٢/٢٨٧)

٣٩٥٣ – الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادع على خلاف سنده الا اذا تغيرت صفة حيازته أما بقعل الفير وأما بفعل من الحائز يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك ولا يكفى فى تغيير الحائز صفة وضع بده مجرد تغيير نبيته بل يجب أن يكون تغيير النبة بفعل ايجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالاتكار الماطع والمعارضة العانية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقنية مزمع أنكار الملكية على صاحبها واستئثاره بها نونه .

(الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠)

4.0% - المقرر في فضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاجازة ضم الخلف الخاص حيازة ملي الخلف الخاص عبارة ملية المقرر في فضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاجازة شم المادة 9.0 من المادة 9.0 من القانون المدنى أن لا يكون هذا السلف مالكا وقت تصرفه فيه الى خلفه ، أما اذا كان السلف مالكا له فعلا بأنى طريق من طرق الملكية فانه بيقى هو المالك له دون كان السلف الذي لا يتملكه منه الا بتسجيل سنده أو بالنقادم الناشىء عن حيازته هو الخاصه به المعتوفية لاركانها ومنتها .

(الطمن رقم ۸۱۷ أسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحائز العرضي لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده الا اذا تغيرت صفة حيازته أما بفعل لغير وأما بغمل منه معارضه ظاهرة لحق الملك ، كما أن أنتقال الحيازة بالميراث لا يمكن اعتباره مغيرا للسبب لان الحيازة تنتقل بصفاتها الى الوارث الذي يخلف مورثه في النزامه بالرد بعد أنتهاه السبب الوقتي لحيازته العرضية، ولا تكون للوارث حيازة ممنتقلة مهما طال الزمن ولو كان يجهل أصلها أو سببها، ما لم تصحب هذه الحيازة مجابهة صريحة ظاهرة في معارضة حق الاصيل في الملك ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استخلص من اقراري الطاعنة السادسة ومورث مورث الطاعنين أن الأخير كان حائزا لعين النزاع بطريق النيابة عن صحكمة وحدوث وهي صفة تحول دون اكتماب الملك بالتقادم ، وكان من حق محكمة

الموضوع الالتفات عما أثاره الطاعنون من أثروه الافرارين سالفي الاثنارة وتعتبرهما مشخودين طالعا أنهم لم يعظموا الهمعيل الذي رسفه المشرع في العواد من 29 الى ٥١ من قانون الاثبات للادعاء بالتزوير ، وما دامت لم تر من ظروف الدعوى وفقا المادة ٥٠ من ذات القانون ما وشير الني تزويرهما ، ولم يتعرض لما أورده الخبير في تقريره عن مدة الحيازة وما قدمه الطاعنون من مستندات فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۱۷٤۲ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٥/٥/٢٥)

المدة الطويلة ثبوت قيامه ممتوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر يوما يستوى أن تكون المدة الطويلة ثبوت قيامه ممتوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر يوما يستوى أن تكون كلها في وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتهما عن الخمسة عشر عاما . ومقتضى ذلك أن مدعى النمك بوضع اليد إذا أراد ضم مدة سلفه إلى مدته فعليه أن يثبت أمام محكمة الموضوع أن سلفه كان حائزا حيازة توافرت فيها الشروط القانونية من ظهور واستمرار وهدوه مقارنة بنبت النمك بلا انقطاع عن حيازته التى كانت ممتوفية لتلك الشروط أيضا .

(الطمن رقم ۲۸۱ لسنة Γ_0^{α} ق جلسة $\Gamma^{\alpha/1}/\Gamma^{1}$)

(الطعن رقم ٢٤٨٣ اسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٥) ُ

الفرع الرابع عدم الفموض

٣٩٥٨ – المرور في أرض فضاء لا يكفى وحده لتملكها بوضع اليد مهما طال أمده لأنه ليس إلا مجرد انتفاع ببعض منافع العقار لا يحول دون انتفاع الغير به بالمرور أو بفتح المطلات أو بغير ذلك ، ولا يعبر عن نية التملك بصمورة واضحة لا غموض فيها .

(جلسة ١٩٤٥/١/١١ مُعن رقم ٢٤ سنة ١٤ ق)

٣٩٥٩ - الحصة الشائعة في عقار كالنصيب المفرزز من حيث أن كليهما يصح أن يكون محلاً لأن يحوزه حائز على وجه التخصيص والانفراد . ولا فارق بين الاثنين إلا من حيث أن حائز النصيب المفرز تكون يده بريئه من المخالطة ، أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين ، والمخالطة ليست عبياً في ذاتها ، وإنما العبيب فيما ينشأ عنها من غموض وإيهام فإذا اتفق المشتاعون ووقف كل منهم في ممارسته لحيازته عند حصته مراعيا حصة غيره كما لو اغتصب أثنان فأكثر عقاراً وحازوه شائعاً بينهم جاعلين لكل منهم حصة فيه ، جاز أن يتملكوا بالتقادم سواء أشتركوا في حيازته المادية أم ناب في هذه الحيازة بعضهم عن يعض. هذا إذا لم يكن المالك المقار يد عليه وخلصت الحيازة لغاصبيه . أما إذا كان للمالك يد على العقار فالفرض أن اجتماع يده مع يد الغير يؤدي إلى مخالطة من شأنها أن تجعل يد هذا الغير غامضه ، فضلا عن إمكان حمل سكوت المالك على محمل التسامح . لكن هذا الفرض ينفي مظنه التسامح من جانب المالك إذا كان الغير الذي يزاحمه في ملكه قد استطاع أن يحوز حصة شائعة في عقاره حيازة استقرت على مناهضة حق المالك ومناقضته على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح ، فعندنذ تكون الحيازة صالحة لأن تكون أساسا لتملك الحصة الشائعة المحوزة بالتقادم.

٣٩٢ - وضع اليد على العقار استنادا الى عقد بيع صورى صورية مطلق.
 مظهر من مظاهر ستر الصورية . لا اثر له في كسب الملكية مهما طالت منته .

(الطبن رقم ٥٥١ اسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣ س ٧٧ ص ٧٧٨)

الفرع الخامس نبة التملك

٣٩٣٩ - إن القانون في صدد التقادم لا يشترط في وضع البد أن يقصد به عصب منك الفير بن أن يكون بصفة مالك ، سواء أكان واضع البد يعتقد أن يده هي على ملك نفسه أم على ملك غيره ، فمن الخطأ القول بأن نية التملك تكون منعتمة إذا كان واضع لفيد لا يعلم أن العين التي تحت يده معلوكه لغيره وأن يده عليها هي باعتقاد أنها ملكه .

٣٩٦٧ – لمحكمة الموضوع السلطة النامة في النعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى ، وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، ما دامت هذه العناصر مدونة في حكمها ونفيد عقلا تلك النتيجة للتي امتفادتها .

(جلسة ١٩٢٥/١٢/٥ طبين رقم ٣١ سنة ٥ ق)

٣٩٦٣ – إذا كان ما أورَّده الجكم من أسباب يفيد أن المحكمة أستخلصت من القرائن التي أوريقها أن عقد البميع الذي استندت إليه زوجة البائع في منازعة المشترين من زوجها هو عقد صوري اصطفع لمعاونة زوجها في عدم تمكين المشترين من الانتفاع بالأطيان مشتر اهم مما ينفي أن يكون لدى واضع البد نية التملك وأن ادعاء روجة البائع وضع البد على الأطيان موضوع النزاع هو ادعاء غير صحيح، وكانت هذه القرائن من شأنها أن نؤدي الى ما انتهت اليه في حكمها كان النعي عليه بالقصور على غير أساس.

٣٩٣٤ – إذا كان الحكم قد أنتهى إلى ما قرره من نفى مليكة حائز الأرض موضوع النزاع بأسباب موضوعية سائفة فإنه لا يكون هناك محل النعى عليه بالخطأ في فهم أثر القرينة المستفادة من الحيازة المنصوص عليها في المادة ٩٦٤ مدنى ، ذلك أن الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك يجرز نفيها .

٣٩٩٥ - متى كانت المحكمة قد حصلت أن وضع اليد على العين المتنازع عليها كان بطريق الإتابة ، فأنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إجراء تحقيق وضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة لانعدام الجدوى من إجابة هذا الطلب ، إذ أن وضع البد مهما طال أمده لا ينتهى بصاحبه إلى كسب الملكية مادام أنه بطريق الإتابة عن المالك .

(الطمن رقم ٢٦٤ مينة ٢٢ ق جلعة ٢٦/٤/١٩٥٥ س ٧ مس ٥٤٥)

٣٩٦٦ - متى كانت محكمة الموضوع قد أوضعت فى أسباب حكمها أنه دم نكن لمدعى الحيازة ولا لمورثه حيازة مقترنة بنية التملك مستندة فيما استندت إليه إلى أن المورث كان يستأجر أرض النزاع فإن فى هذا ما يعتبر ضمنيا على ما يتمسك يه مدعى الخيازة من تملكه تلك الأرض بالتقادم الطويل والتقادم القصير مع السبب الصحيح وحمن النية .

(الطبن رقم ۲۱۸ سنة ۲۶ ق جلسة ۱۹۸۰/۱/۲۶ س ۹ س ۲۲۰)

٣٩٦٧ – إذا أقر المضترى فى ورقة الضد بأن ملكية الأطيان التى وضع البد عليها باقية للمنصرف ومن حقه أن يمنزدها فى أى وقت شاء فإن وضع يده فى هذه الحللة مهما طالت منته لا يكسبه مليكة هذه الأرض لأن القانون يشترط فى الحيازة النى تؤدّى إلى كسب الملكية بالتقادم أن تقترن بنية النملك .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق تبلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ س ١٨ ص ٨٥٠)

٣٩٣٨ - ليس ثمة محل لبحث مدة وضع اليد منى إنقهى الحكم صحيحا إلى انتفاء نية التملك مما يفقد التملك بوضع اليد ركنا من أركانه القانونية .

(الطمن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ س ١٨ ص ٨٥٠)

٩٩٩٩ – إذا كان لمحكمة الموضوع استخلاص نية التملك في وضع اليد أو نفيها بحسب ما يقوم باعتبارها من وقائع الدعوى وملابساتها. إلا أنه يجب أن يكون استخلاصها مقاما على إعتبارات مقبوله .

(الطعن رقم ٦٥ أسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٩ س ١٩ مس ٧٤١)

• ٣٩٧ - ان نبة التملك - وهي عنصر معنوى - تدل عليها وتكشف عنها أمور ومناهر خارجية يترك تقديرها لمحكمة الموضوع في ضوء التحقيقات والادلة التي تقوم عفيها الدعوى - ولها في حدود منطقها الموضوعية - أن تستخلص ثبوتها من عدمه دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا له اصول ثابته في الأوراق - واذن فعتى كان الثابت أن الخبير قد عجز عن تبين هذه النبة فعرضت المحكمة لاستكشافها. وخلصت التي ثبوتها من واقع ظروف الدعوى وما قدم فيها من مستندات وما قام به الخبير من أعمال ، فأن ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للديل وهو مانتحسر عنه رقابة محكمة النفض .

(الطعن رقم ٥٥٣ لمنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١١ س ٢٨ مس ٤٩١)

٣٩٧٩ – من الواجب توافر نيه التملك لمن بيغي حماية يده بدعوى منع التمرض ، ولازم ذلك أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي منع الشارح. تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني . (الطعن رقم ٤١٨ استة ٤٤٤ جلسة ١٩٧٧/١/١ س ٨٦ ص ١٦٣٩)

٣٩٧٧ - نية النملك - وهي العنصر المعنوى في الحيازة - ندل عليها أمور ومظاهر خارجية يترك تقديرها لمحكمة الموضوع التي يكون لها أن تستخلص ثبوتها من عدمه دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا .

(الطعن رقم ٨٣٨ استة ٤٩ ي جلسة ٨٤/٣/١٣ ش ٣٥ اس ١٦٥)

عناصره يكنى وحده كمبب لها دون ما حلجة الى مصدر آخر من مصادر اكتسابها ، وكانت عناصره يكنى وحده كمبب لها دون ما حلجة الى مصدر آخر من مصادر اكتسابها ، وكانت العيازة بعنصريها المادى والمعنوى تتوفر لدى الحائز من مجرد وضع يده المادى على المقار وظهوره عليه بمظهر المالك باستعماله فيما يستعمله فيه مالكه ولجسابه ولو كان ذلك على غير سبب من القانون يسوغ له ذلك أصلا ، وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى أن الطاعن هو الذى يضع يده على عقار النزاع ويستعمله لحسابه فيما أحد له عن طريق تأجيره من نبع الملك لديه لمجرد عدم تقديمه للسبب القنون الذى يستند اليه فى وضع اليد فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد فى قضاله بنفى هذه النبة لدى الطاعن على هذا التقرير رغم فساده فى هذا التصدد ودون أن يناقش عقدى البيع اللذين استند اليهما فى استظهار نبة الملك لدية فى هذا المسجل ثانيهما فى المسجل ثانيهما فى الإمرام على المسجل ثانيهما فى المدعوى فإن المحكمة – المحرر أولهما فى ١٩٣٢/٥/٢٠ والمسجل ثانيهما فى الذرى في الدعوى فإن الحكم يكون مضويا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الامندلال بما الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون مضويا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الامندلال بما الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون مضويا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الامندلال بما

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

٣٩٧٤ - مجرد اقامة المشترى دعوى سابقة على البائع له بصحة ونفاذ عقد البيع المسادر له منه لا يستخلص منه حتما افراراه بالحق القاطع الدلالة على النزول عن مدة وضع اليد السابقة في كسب الملكية بالتقادم أو عدم توافر شروط وضع اليد المكسب الملكية بالتقادم الطويل ، لما ينطوى عليه رفعها من رغبة في اقتضاء الحق بالوسيلة التي وجدها أيسر سبيلا المغربا ، ولا يعنى ذلك منه النزول عن السبل الاخرى في اقتضاء ذات الحق ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن بشأن عدم توافر نية التملك لدى المطعون عليه الرابع - بالبناء على ما نقدم - لا يستند الى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه ان ينفير به وجه الرأى في الدعوى ، فان اغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصورا مبطلاله .

(الطمن رقم ۱۹۷ اسنة ۵۰ ق جلسة ۲۰/۵//۱۹) (الطمن رقم ۳۰۲۸ اسنة ۸۰ ق جلسة ۲/۱//۱۹)

القصل الثالث

الحياة العارضة

٣٩٧٥ – القاعدة التي تقررها المادة ٧٨ من القانون المدنى صديحة فى أن لا سبيل لمن وضع يده بعبب وقتى معلوم غير أسباب التعليك المعروفة إلى أن يكسب لا هو لا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلمل التوريث وطال الزمن .

٣٩٧٣ - إذا كان وضع يد المورث بمنب معلوم غير أمباب التمليك فإن ورثته من بعده لا يتملكون العقل بمضى العدة ٧٩ من القانون المدنى ولا يؤثر في نلك أن يكونوا جاهلين حقيقة وضع اليد ، فإن صفة وضع اليد المورث تلازم العقال اليد إلى الوارث فيخلف الوارث مورثه في النزامه برد العقار بعد انتهاء السبب الوقتى الذى وضع اليد بموجبه ولو كان هو يجهله. وما دام الدفع بجهل الوارث صفة وضع يد مورثه لا تأثير له قانونا فان المحكمة لا تكون ملزمة بالتمرض له في حكمها .

٣٩٧٧ – إن المادة ٧٩ من القانون المدنى إذا كان قد نكر فيها أنه ، و على ذلك فلا تحصل الملكية بوضع البد للمستأجر والمنتفع والمودع عنده والمستمير ولا لورئتهم من بعدهم ، فهذا الذكر ليس واردا بها على سبيل العصر ، بل واضح أنه على سبيل التمثيل فقط .

٣٩٧٨ – وضع يد الناظره ، بصفتها ناظرة على أعيان مهما طال زمنه لا يكسبها ملكيتها ، لأنها لم تضع يدها إلا بصفتها وكيله عن جهة الوقف ، ويد الوكيل لا تؤدى إلى الملكية إلا إذا تفيرت صفتها .

٣٩٧٩ - إن المادة ٧٩ من القانون المدنى صريحة فى أنه لا مبيل لمن وضع يده بمبب وقنى معلوم غير أسباب التمليك المعروفة إلى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن . وحكم هذه المادة يسرى على الواقف المستحق وعلى الناظر على الوقف وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم فلا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده بها يغير به قانونا .

• ٣٩٨ - إن القاعدة التي تقررها المادة ٧٩ من القانون المدنى صديحة في أنه لا سببل لمن وضع يده بصبب وقتى معلوم غير أسباب التمليك المعروفة إلى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل النوريث وطال الزمن . وحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى يسرى على الواقف المصتحق للوقف وعلى الناظر عليه وعلى ورثته من يعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ولا يستطيع أيهم أن يمتلك المين بالمدة الطويلة الا بعد أن يغير صفة وضع يده.

٣٩٨٩ -- سواء أكان التحكير قد تم بعقد شرعى على يد القاضى الشرعى أم كان قد تم بعقد عرفى من ناظر الوقف فقط دون توسيط القاضى الشرعى فإن المحتكر لين الم فق أية الصورتين أن ينازع ناظر الوقف فى الملكية مؤسسا منازعته على مجرد وضع يده ما دام هو لم يستلم العين إلا من ناظر الوقف ، ولم يضع يده عليها إلا بسبب التحكير ، مسنوفيا هذا التحكير شروط صيفته أو غير مسنوف ، بل عليه أن يذعن إلى كون الحيازة القانونية هى لناظر الوقف الذى سلمه العين . ثم إن كان له وجه قانونى فى ملكية تلك العين غير وضع يده بسبب التحكير فله أن يداعى ناظر الوقف من بعد ويستردها منه . وشأن المحتكر فى ذلك كثان المستأجر والمستعير والمودع لديهم وكل متعاقد آخر لم يضع يده على العين إلا بسبب وقتى من هذا القبل .

(چلسة ١٩٣٥/١٠/٢٤ طعن رقم ٤ سنة ٥ ق)

٣٩٨٢ – الاقرار بالاستحكار مانع من تملك الأرض المحكرة ، مهما طالت مدة سكرت المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى .

(چلسة ۱۹۳۲/۱/۲ طعن رقم ۱۱ سنة ۲ ق)

٣٩٨٣ - مُلقاد.

٣٩٨٤ - ليس للمحتكر أن ينازع ناظر الوقف في الملكية مؤسسا منازعته على مجرد وضع يده مادام هو لم يستلم العين ولم يضع يده عليها إلا بصبب التحكير شأن المحتكر في ذلك كشأن المستأجر والمستعير والمودع لديهم وكل متعاقد أخر لم يضع يده على العين إلا بسبب وقتى من هذا القبيل .

(جنسة ١٩٣١/٤/٢٣ طعن رقم ٧٦ سنة ٥ ق)

" و المحمولة المحمولة المحمولة المستحكار المسلمة أرض من وقف أرض من وقف أخر والتزم بدفع أجره حكرها فأن يده نكون عارضه وقنية لا نؤدى الى اكتساب الملك وإقراره هذا يسرى على نظار وقفه المستحقين فيه ، لأنهم إنما يستمدون الملك وإقراره هذا يسرى على نظار وقفه المستحقين فيه ، لأنهم إنما يستمدون بأن المحتكر قد غير سبب وضع يده من محتكر إلى غاصب بامتناعه عن دفع الحكر وسكوت المحكر عن المطالبة به قول مخالف للقانون ، لأن تغيير سبب وضع اليد لا يكون إلا بفعل إيجابى ظاهر في الخارج بجابه حق المالك بالاتكار المسلم والمعارضة العلنية له ، والامتناع عن دفع الأجره - ولو كانت أجره حكر - مهما طالت منته هو موقف سلبي لا تتبين منه نية الغصب فلا يمكن أن يتم به تغيير سبب وضع البد ، وسكوت المحكر عن المطالبة بالأجرة لا يمكن أن يترب عليه من الأثار من سقوط المحق فيما زاد منها على أجرة الخمس السنوات السابقة على المطالبة .

(چلسة ۱۹٤٥/۲/۱ طعن رقم ۱۲۸ سنة ۱۳ ق)

٣٩٨٦ – حيازة الدائن المرتهن للعين المرهونة هي حيازة عارضة لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/١٦ طعن رقم ٢٧٧ سنة ٢١ قي)

٣٩٨٧ – متى كان عقد البيع يخفى رهنا فان بطلانه سواء باعتباره بيعا أو رهنا لا يغير من حقيقة الواقع فى شأنه وهو أن نية الطرفين فيه قد انصرفت الى الرهن الا الى البيع ومن ثم فان وضع يد المرتهن لا يكون بنية التملك بل يعتبر عارضاً فلا يكسبه العلك مهما طال عليه الزمن .

(چلسة ۱۹۰۲/٤/۱۷ طعن رقم ۱۷۱ سنة ۲۰ ق)

۳۹۸۸ – متى كان المدعى عليه قد تمسك بأن العقد الذي يستند عليه المدعى في إثبات ملكيته للمقار موضوع النزاع هو عقد بيع وفائي يخفى رهنا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بملكية المدعى لهذا العقار أقام قضاءه على أن مورثه قد اشتراه من مررث المدعى عليه بعقد بيع منجز ناقل للملكية وأن المدعى ومورثه من قبل وضع يد مستوف جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد . يشير إلى الاقرار المقدم من المدعى عليه والصادر من مورث المدعى في تاريخ تحرير عقد الشراء والذي يعتبر بمثابة ورقة ضده يقر فيها المورث المنكور بأن البيع فرفائي، وكان نكييف عقد البيع مقرونا بالاقرار المشار اليه مما قد يتغير به وجه الرأى في الدعوز في خصوص التملك بالتقادم – فان الحكم أذا أغفل هذا الدفاع الجوهرى يكون معيا بعيب القصور .

٣٩٨٩ – (أ) إذا كانت محكمة الموضوع قد قضت ببطلان عقد البيع الوفائي لما ثبت لديها من أنه كان مقصودا به الحقاء رهن فتكون نية المتماقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا الى البيع ، كما يكون وضع بد المشترى وقاء هو بمببب الرهن دون أى سبب آحر .

(ب) أن ما نقضى به المادة ٣٣٩ من القانون المنتى (القديم) من بطلان عقد البيع الوفائى اذا كان مقصودا به اخفاء رهن لا أثر له على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير صببه وجعله بنية التملك متى كان هذا السبب معلوما وهو الرهن ، أما الاعتراض بأن المادة تقضى ببطلان المقد صواء باعتباره بيما أو رهنا مما ينفى أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد على العين فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه المتعاقدان بصرف النظر عما يرتبه القانون من أثر ببطلان العقد باعتباره من .

(ج) لا يغير ذلك أن يكون وضع يد المشترى وفاء على العقار المتنازع عليه كان بموجب محضر تمليم نفاذا لحكم صادر في الدعوى التي رفعها والقاضي بفسخ عقد الإجبار المبنى على الصادر منه الى البائع والتصليم، عتى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبنى على عقد البيع الوفائي الذي قضى ببطلاته ومن ثم قانه يكون غير صحيح في القانون ما قررته المحكمة من أن المشترى وفاء جابه البلتي ينية التملك في الدعوى المشار اليها كما يكون وضع يد المشترى على العقار موضوع الدعوى غير مقترن منذ بدايته بنية التملك وانما هو وضع يد عارض بمبب الرهن ولا يكمبه الملكية مهما طال الزمن وفقا للمادة ٧٩ من القانون وضع يد عارض بمبب الرهن ولا يكمبه الملكية مهما طال الزمن وفقا للمادة ٧٩ من القانون موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

(جلسة ١٩٠١/١٠/١٩ طعن رقم ١٧١ سنة ٢٠ ي)

حكمها الى أن سبب ملكية المحكمة قد انتهت من الأدلة والقرائن التى أوردتها فى حكمها الى أن سبب ملكية المطعون عليها للأطيان محل النزاع هو - فضلا عن المبراث والشراء اللذين أشارت اليهما فى حكمها - وضع اليد المدة الطويلة من مورث المطعون عليها وورثته من بعده ، ثم كانت بعد ذلك - فى سبيل الفصل فى دفاع الطاعن بأنه كسب ملكية هذه الأطيان بالتقادم ، وفى رد المطعون عليها بأن وضع يده لم يكن بصفته مالكا وإنما كان بصفته وكيلا عن الورثة - قد بحثت صفة الطاعن فى وضع يده فعرضت للوكالة التى أدعتها المطعون عليها وقالت بقيامها ، فان ذلك كان لزاما على المحكمة التحقق مما إذا كان وضع يد الطاعن هو بصفة الملك فيكون دفاعه صحيحا أم بصفة الوكالة فيكون رد المطعون عليها هو الصحيح فاذا هى انتهاء على الأدلة والقرائن التى أوردتها فى حكمها الى تقرير عجز الطاعن عن اثبات صفة الملك فى وضع يده فليمن فى هذا الذي أجرته أية مخالفة المقانون عن اثبات صفة الملك فى وضع يده فليمن فى هذا الذي أجرته أية مخالفة المقانون .

تمسك به الطاعنون من أنهم تملكوا أرض النزاع بالنقادم الطويل بما يتحصل في أن تمسك به الطاعنون من أنهم تملكوا أرض النزاع بالنقادم الطويل بما يتحصل في أن يد مورثهم على هذه الأرض قبل عقد الصلح العبيرم في ١٩٣٦/١/٢٥ كانت يدا عارضه لا تكسب الملكية بالنقادم إذ أن وضع يده عليها كان بوصفه دائنا مرتهنا . وأن مورثه المطعون ضدهم اتخذت الإجراءات لنزع ملكية أرض النزاع وأنه وإن أعادت البيع على نعته وانعقنت الخصومة بينها وبينه فانقطعت بذلك مدة وضع يدهم على الأرض ورسا عليها المزاد في ١٩٣٨/١/١٨ قبل مضى خمس عشرة منة من على الأرض ورسا عليها المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ قبل مضى خمس عشرة منق من تاريخ عقد الصلح وانفسخ بذلك حكم مرسى المزاد الصادر للطاعنين ممثلين في الوصى عليهم وأصبح لمورثه المطعون ضدهم ولهم من بعدها باعتبارهم خلفها العام أن يحتجوا بما لحكم مرسى المزاد من أثر قاطع للنقادم . وأن صحيفة افتتاح الدعوى في طالب فيها المطعون ضدهم بريع الأرض باعتبارها ملكا لهم قد أعلنت للطاعنين في المناذ أن فمنخ حكم مرسى المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ فإن دعواهم إكتساب الملكية أرض منذ أن فمنخ حكم مرسى المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ فإن دعواهم إكتساب ملكية أرض منذ أن فمنخ حكم مرسى المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ فإن دعواهم إكتساب ملكية أرض منذ أن فمنخ حكم مرسى المزاد في ١٩٣٧/١/١٨ فإن دعواهم إكتساب ملكية أرض النقادم نكون على غير أساس ، فإن هذا الذي حصله الحكم صحيح في القانون .

(الطعن ۳۷ لسنة ۲۶ في جلسة ۱۷/۱/۱۳ س ۱۸ ص ۱۲۰۲)

٣٩٩٧ – من مقتضى عقد الدكر – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – أن للمحتكر اقامة ما يشاء من المبانى على الأرض المحكرة ، وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق الحكر ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما ، يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكل ، ويتنقل عنه هذا الحق الى ورثته ، ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .

٣٩٩٣ - الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده الا اذا تغيرت صفة حيازته اما بفعل الفير ، وإما يفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك .

\$ ٣٩٩٤ – الحائز بطريق النيابة عن صاحب الأرض اذا قام عليها منشآت دون انن من صاحبها ، فان مجرد اقامتها لا يعتبر بذاته تغييرا لسبب الحيازة ومعارضة لحق المالك بمبب جديد ، بل ان القانون يرتب للمالك الحق في أن يطلب استبقاء هذه المنشآت اذا لم يكن قد طلب ازالتها في ميعاد منة من يوم علمه باقامتها .

(الطعن السابق)

٣٩٩٥ – انتقال الحيازة بالميراث لا يمكن اعتباره مغيرا المبب ، لأن الحيازة تنتقل بصغاتها الى الوارث الذى يخلف مورثه فى التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقتى لحيازته العرضية ، ولا تكون للوارث حيازة مستقلة مهما طال الزمن ولو كان بجهل أصلها أو سببها . ما لم تصحب هذه الحيازة مجابهة صريحه ظاهرة .

(الطعن السابق)

٣٩٩٦ – الحائز لجصاب غيره لايستطيع أن يكسب بحيازته العرضية حق ملكية العين بالتقادم الا اذا تغيرت صفة حيازته وتحولت من حيازة عرضية الى حيازة أصلية .

(الطعن ٩٩٠ لسنة . ٤٠ ل جلسة ١٩٧٥/٥/١٣ س ٢٦ ص ٩٩٧)

٣٩٩٧ - مُلغاه،

۴۹۹۸ – وضع يد المشترى على العين العبيمة بعد فسخ العقد استنادا الى حقه فى حبسها لحين استرداد الثمن . حيازة عرضية . عدم صلاحيتها لكسب الملكية بالتقادم .

(الطعن ٢٩ اسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠ س ٢٨ ص ٨٣٠)

٩٩٩٩ - لا يكفى فى تغيير الجائز صفة وضع يده لإكتساب الملكية بالنقادم - مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على اعتزامه إنكار الملكية على صاحبها واستثثاره بها دونه عملا بنص المادة ٢/٩٧٧ من القانون المدنى .

(الطعن ۱۸۸۸ لسنة ۶۹ ق جلسة ۲۹/۲/۱۹ س ۳۳ س ۸۰۰) (الطعن ۲۰۹ لسنة ۲۲ ق جلسة ۲۰/۷۷ س ۲۸ ص ۲۷)

القصل الرابع

تغيير الصفة

• • • 5 - وضع اليد بمبيب وقتى معلوم غير أسباب التمليك لا يعتبر صالحا للتمسك به إلا إذا حصل تغيير في سببه يزيل عنه صفة الوقتية وهذا التفيير لا يكون إلا بلحدى اثنتين : أن يتلقى ذو اليد الوقيتة ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هر أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقيتة مالك العين مجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه مزمع إنكار الملكية على المالك والاستثثار بها دونه .

(جِلْسَةُ ١٩٣٢/٤/٢٣ طَعَنَ رَقَمَ ٧٦ سَنَةً ٥ قي)

١٠٠٥ ع - وضع اليد بسبب وقتى معلوم غير اسباب التمليك المعروقة لا يعتبر صالحا للتممك به إلا إذا حصل تغيير في هذا السبب يزيل عنه صنفته الوقتية والمفهوم من قواعد التملك بمضى المدة الطويلة ومن باقى الأصول القانونية أن هذا التغيير لا يكون إلا باحدى الثنين : أن يتلقى نو البد الوقتية ملك العين عن شخص للتصرف فيها أو أن يجابه نو البد الوقتية مالك العين مجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه مزمع إنكار الملكية على المالك والاستثثار بها دونه وإذن فالواقف الذى هو مستحق للوقف أو ناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده إلا بصفة وقتية باعتبار أنه منتفع أو مدير لشئون العين يمكن أن يكون وضع يده إلا بصفة وقتية باعتبار أنه منتفع أو مدير لشئون العين بالنيابة عن جهة الوقف . فحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى يميرى بداهة عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم على النحو الديالف الذكر .

(جلسة ۲۸ /۱۹۳۰ طعن رقم ۳۲ سنة ؛ ق)

٢٠٠٧ — تغيير الصفة فى وضع البد لا يكون إلا بعمل مادى أو قضائى مجابة لصاحب الحق . وإنن فإذا باع المحتكر العين دون أن يشير فى العقد إلى أنها محكرة فذلك منه لا يعد تغييراً فى الصفة لأنه لم يحصل فى مواجهة الوقف .

(جِلْسَةُ ١٤/٥/١٤ طَعَنْ رَقِم ٢٣ سَنْةُ ١١ق)

٣٠٠٥ - إن انفساخ عقد التحكير لعدم دفع الأجرة ثلاث سنين أمر إذا كان الشرعيون فرروه فما ذلك إلا ابتغاء مصلحة الوقف دون مصلحة المحتكر فالذى يتحدى به هو جهة الوقف إن ارادته، أما المحتكر فلا يقبل منه التحدى بذلك فى صدد تمعكه بنفيير صفة وضع اليد الحاصل ابتداء بسبب التحكير للعلة المذكورة فإن

صفة وضع اليد تبقى على حالها غير متفيره . مثل المحتكر فى ذلك كمثل المستأجر المعدد لله المعدد المعدد

(جلسة ۲۱،/۲۱، ۱۹۳۵/۱،/۲۱ طعن رقم ۱ سنة ٥ ي)

\$ • • \$ - وضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية ، ولا يقبل من المحتكر التحدى بانفساخ عقد التحكير انعدم دفع الأجرة في صدد تمسكه بتغيير صفة وضع بده الحاصل ابتداء بسبب التحكير ، بل مهما انفسخ عقد التحكير للطة المنكورة قان صفة وضع البد نبقى على حالها غير متغيره.

(جلسة ١٩٣١/٤/٢٣ طعن رقم ٧١ سنة ٥ ق)

• • • ٤ - مجرد وضع يد أولاد الواقف على العين بنية الملك عقب قسمة أجروها بينهم ثم مجرد تصرفهم بالبيع لأولادهم المستحقين بعدهم فى الوقف ، لا شيء فيهما يمكن فانونا اعتباره مغيرا لمبب وضع يدهم الذى لا يخرج عن الوراثة أو عن الاستحقاق فى الوقف . فاذا أدخلت محكمة الموضوع مدة وضع يد أولاد الواقف فى مدة الثلاث والثلاثين سنة بغير أن يكون فى الدعوى ما يصح اعتباره قانونا أنه قد غير وضع يدهم الأصلى الذى كان هو الوراثة أو الاستحقاق فى الوقف فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق المائدة ٧٩ من القانون المدنى ، ويكون حكمها متعين النقض .

٩٠ . ٤ — قيام واضع اليد بطريق النيابة عن غيره بهدم المبانى المقامة في العين واقامتها من جديد لا يجتبر بذاته تغييراً أسبب وضع يده ومجابهة للممالك بالسبب الجديد ولا يترتب على وضع اليد كمب الحائز بتلك الصفة ملكية العقار بالنقادم مهما طال الزمن .

(جلسة ٢١/٣/١ طعن رقم ٢٢٧ سنة ٢١ ق)

٧ - ٥ - ٧ - لا يكفى فى تفيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن تفيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإتكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزمع إنكار الملكية على صاحبها واستئثاره بها دونه، فإذا كان الرهن التأميني الذى لا يتجر فيه الراهن عن الحيازة ولا يقترن بأى مظهر خارجي يتبين منه نية الفصب لا يتم به تغير صفة الحيازة ولا يقترن بأى مظهر خارجي يتبين منه نية الفصب لا يتم به تغير صفة

الحيازة في التقادم المكسب على النحو الذي يتطلبه القانون ، كما أن وضع يد الواقف المستحق في الوقف والناظر عليه حتى وفاته وضع يد وقتى وكذلك يكون وضع يد أو الاده من بعده مشوبا بالوقتية ولو كان بنية التملك ومن ثم فإن رهن الواقف أو أحد أولاده عين الوقف رهنا تأمينيا لا يتم به تغيير صفة الحيازة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل إيجابي ظاهر .

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ س ١٢ ص ٨٣٩)

٨٠٠٥ - الأماس التشريعي للتملك بالتقادم الطويل - على ما جرى به قضاء هذه محكمة - هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد فعتى امتوفى وضع اليد الشروط القانونية التى تجعله سببا مشروعا للتملك جاز لصاحبه - أيا كان - التملك . ولا يحول دون ذلك النزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم سبب قانوني للتملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب امتقرار التعامل ويستطيع غير العالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يتملك .

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ في جلسة ١٢/١//١٢ س ١٢ ص ٨٣٩)

9 • 8 - إذا كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لنبقي على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن ينصرف فيها أى نوع من أنواع التصرفات ، ويأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه ولمستحقين فيه والمستخبرين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلمل توريثهم ، لا يقبل من أيهم أن يجحد الوقف أو بدعى ملكية لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبديته ، إلا أن مناطح حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة - على ما تقضى به قواعد القانون المدنى - هو أن يظل وضع يده بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندند وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال. أما إذا تغيرت صفة الحيازة تغييرا يزيل عنها صفة الوفيتة ويكون نلك أما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك (م ٢٩ مدنى قديم و ٩٧٣ مدنى) فإن الحائز في هذه الحائة ولو كان واقفا أو ناظرا على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف ، متى توافرت لدية شروط وضع اليد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له لمدة وناثر و وثنه .

(الطعن رقم ۱۲۰ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۱۱/۱۲/۱۸ س ۱۲ من ۸۳۹) - راجع الدادة ۹۷۰ منتی وتقض جلسة ۱۹۳۱/۶/۲۳ الطعنین رقسی ۲۱، ۲۱ س ۵ ق ه. ۱۹۶۸ (الطعن ۲۹ اسنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۷۲/۶٫ س ۲۰ ص ۲۳۲) • 1 • 3 - من مقتضى عقد الحكر أن للمحتكر إقلمة ما يشاه من المبانى على الأرض المحتكرة وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق الحكر ، كما أن له أن يحدث فى المبانى زيادة وتعديلا ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا ناما ينصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر ، وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته . ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك إلا إذا حصل تغيير في سبب حيازته يزيل عنها صفة الوقتية ، ولا يكفى في ذلك مجرد تغيير الحائز الوقتى انيتة بل بجب أن يقترن تغيير النية بغعل إيجابي ظاهر يجابه به مالك الحق بالاتكار الماطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا البد الوقتية مزمع إنكار الملكية على صاحبها والاستثنار بها دونه .

(الطعن رقم ۲۱۸ استة ۲۹ ق جلسة ۱۹۳۶/۲/۳۰ س ۱۹ ص ۲۶۶)

٩٠١١ - مُلغاد،

۲۱۰۶ – مُلغاد،

١٠١٣ - مُلغاه.

\$ 1.5 - وضع اليد بسبب وقتى مطوم غير أسباب التمليك لا يعتبر صالحا للتمسك به الا اذا حصل تغيير في سببه يزيل عنه صفة الوقنية ، وهذا التغيير لا يكون الا باحدى النتين ، أن يتلقى نو اليد الوقنية ملك العين من شخص من الاغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه نو اليد الوقنية مالك العين مجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه مزمع الكار الملكية على المالك والاستثثار بها دونه ، وهو ما تقضى به المادة ٢/٩٧٧ من القلنون المدنى .

(الطعن ٤٠٣ لمنة ٤٠ لى جلسة ١٩٧١/١١/٢٣ س ٢٧ ص ١٦٢٧) (الطعن رقم ٣٨٤ لمنة ٣٧ لى جلسة ١٩٧٢/١٧/١١ س ٣٣ ص ١٤٥٠)

١٥ - حصول الحائز العرضى على ترخيص باسمه لادارة الماكينة محل
 النزاع ، لا يعد في ذاته تغييرا لصفة الحيازة أو معارضة لحق المالك .

(الطمن ١٩٧٩ أسنة ٤٧ ق جنسة ١٩٧٧/١/٤ . س ٢٨ ص ١٤٨)

٩ ٩ ٩ ع. بجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء عقد قسمة المهارأة من حائز بسبب وقتى معلوم الى حائز بقصد التملك ، اذا جابه هذا الحائز باقى الملاك المشتاعين بما يغيد القاطع في التملك .

(الطعن رقم ۲۷ سنة ۳۱ ق جلسة ۱۹/۹/۱۹۰۰ س ۳۱ ص ۲۸۸) (الطعن رقم ۷۹ سنة ۶۸ ق جلسة ۲ /۱۹۸۱ س ۳۲ ص ۱۳۸۸) (الطعن رقم ۷۷ نستة ۱۱ ق جلسة ۱/۱۱/۱۹۸۷ س۳۵ ص ۱۸۰۳)

الفصل الخامس أعمال التسامح

١٠ \$ - إذا استنتجت المحكمة من علاقة الابن بأبيه أن انتفاع الأب يملك ابنه كان من قبيل التسامح فيده عارضه لا تكسبه الملكية بمضى المدة فلا رقابة عليها لمحكمة النقض لكون ذلك من التقديرات الموضوعية التي لا شأن لمحكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٥/١/١١ طعن رقم ٤ سنة ١٤ ي)

٩١٠ ٤ – متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن نمسك في كافة مراحل التقاضي بأن المطلات المشار اليها في طعنه لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاق المطل والنور والهواء لأتها مفتوحة على أرض فضاء ومتروكه من طريق التسامح وأن التسامح لا يكسب حقاء وكان هذا الدفاع من شأنهلو ثبت أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى وكان الحكم خلوا من التحدث عنه. فإنه يكون قد شابه قصور بيطله في هذا الخصوص.

(جلسة ۲۰ /۱۱/۲۰ طعن رقم ۲۰۹ سنة ۲۰ يي)

القصل السادس

اكتساب الحصة الموروثة أو الشائعة بالتقادم

٩٠١ \$ - ليس في القانون ما يحرم على الوارث أن يتملك بالتقادم نصيب من ورثوا معه ، فهو في ذلك كأى شخص أجنبي عن التركة يتملك متى أستوفى وضع يده الشرائط الواردة في القانون ، وهي الظهور والهدوء والاستمرار ونية التملك . والبحث في تحقيق هذه الشرائط متروك لقاضي الدعوى لتعلقه بالموضوع . ولا شأن لمحكمة النقض معه إذا هو قد أقام قضاءه في ذلك على ما يكفى لنبريره .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢٤ طعن رقم ٢٧ سنة ١٠ ق)

• ٧ • ١ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن وضع اليد على عقار مبيع على الشيوع يصلح لأن يكون سببا لكسب الملكية متى توافرت شروطه . وإذن فمتى كانت الطاعن ينعى بالقصور على الحكم المطعون فيه لعدم رده على ما دفع به من أنه لا يحق لمورث الغريق الثانى من المطعون عليهم أن يكسب الملكية بالتقادم الخمسى لأن البيع الصادر له كان على الشيوع، وكان يبين من الحكم أنه اعتمد فى قضائه على أن مورث الغريق الثانى من المطعون عليهم وضع يده مدة خمس سنوات على الأطيان محل النزاع وإن الطاعن لم يدع وضع يده عليها وإنما سلم بوضع يد خصمة ، فيكون الحكم قذ أثبت وضع الدد الضمنى الكافى على على الطاعن فى هذا الخصوص .

(جلسة ١٤٤٠ /١٩٥٢/١١/٢٠ طعن رقم ١٤٤ سنة ٢٠ ق)

9 7 9 8 - العيازة في عنصرها المادي تقتضي السيطرة الفعلية على النمىء الذي يجوز التعامل فيه ، وهي في عنصرها المعنوى تستلزم نية اكتساب حق على هذا الشيء ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب الا على حصة شائعة في أجزاء المال المشترك إلى أن تتميز بالفعل عند حصول القمسة ، فإن هذه الحصة يصبح - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والإنفراد بنية امتلاكها . ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز ببد مالك المقاب بها يؤدى إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عبيا في ذاتها وإنما العبد فيما بن غموض أو أبهام وأنه إذا استقرت الحيازة على مناهضة حق المالك ومناقضته بما لا يترك مجالا الشبهة الغموض أو مظنه التسامح فإن الحيازة تصلى عنطنة لتملك الحصة الشائعة بالتقادم (١).

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ في جلسة ١٧/٢/٧ س ١٨ ص ٢٠٦)

⁽۱) راجع نقش ۱۹۶۱/۱۰/۱۰ الطَّمَّن رقم ۱۲۰ نسنة ۱۰ مجموعة الربع قرن ص ۶۶۱ القاعدة ۷ ۱۶۸۶

أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية امتلاكها ولا أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية امتلاكها ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدى إلى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة لينت عبيا في ذاتها ، وأنما العيب فيما ينشأ عنها من عموض أو ابها ، فاذا أستطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة أحد شركائه المشتاعين حيازة نقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستعرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فانه يكسب ملكيتها بالتقادم .

(الطعن رقم ۱۲۷ نسنة ۳۱ ق طسة ۲۱/۵/۱۹ س ۲۱ س ۲۱۸)

٣٣ - ١ احصة الشائعة كالنصيب المفرز يصح كلاهما أن يكون محلاً لأن يحون محلاً لأن يحوزه على وجه التخصيص والانفراد ولا فارق بينهما الا من حيث أن الحائز النصيب المفرز تكون يده بريئة من المخالطة. اما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين ، وليست هذه المخالطة عيبا في ذاتها ، وانما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وابهام ، فإذا انتفت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقي المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالا لشبهة الفموض أو مظنة التسامح ، فإن الحيازة تصلح لأن تكون أساسا لتملك الحصة الشائعة بالتقادم.

(الطعن رقم ۱۳۳ لسنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۷۰/۱/۹ س ۱۲ ص ۹۹۸)

4 * 4 * ع. يشترط وفقا للمادة ٢/٤٨٦ من القانون المدنى حتى تتحول قسمة المهايأة المكانية الى قسمة نهائية أن تدوم حيازة الشريك للجزء المغرز من المال الشائع مذة خمس عشرة سنة ، وأن لا يكون الشركاء قد انتقوا مقدما على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ۲۹۳ لسنة ۳۱ في جلسة ۲۱/۱/۲۱ س ۲۷ ص ۱۳۲)

٠٢٠ - مُلقاه.

٣٩ . ١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمالك على الشيوع إذا وضع للده على جزء مفرز من العقار يوازى حصته ، الحق في حماية وضع بده وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ما له أن يطلب قسمة العقار أو يرجم على واضع اليد بما يقابل الانتفاع.

(الطعن رقم ۲۶۱ نسنة ۳۹ ق جلسة ۲۵/۱۲/۳ سي ۲۵ ص ۱۳۲۶)

المرافعات السابق انداره بدفع التنفيذ العقاري الذي أوجبت المعادة ٢٧٦ من قلنون المرافعات السابق انداره بدفع الدين أو تخلية العقار هو – كما عرفته المادة ٢/١٠٦٠ من القانون المدنى – كل من انتقلت اليه بأى سبب من الأسباب ملكية العقار المرهون أو أى حق عينى آخر عليه قابل للرهن دون أن يكوزن مسئولا مسئولية شخصية عن الدين، ما مؤداه – وعلى ما قررته الأعمال التحضيرية القانون المدنى – أن الوارث لا يعتبر حائزا المعقار المرهون من المورث لأن المبدأ القاضي بألا تركة الا بعد سداد الديون من شأنه ألا يجعل ملكية العقار المرهون تنتقل اليه من المورث الا بعد مداد الدين المضمون وزوال الرهن .

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣٩ ي جلسة ٧٤/١٠/٢٣ س ٢٠ ص ١١٥٣)

٩٣٠ على الوارث أن يتملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة اذ هو في ذلك كأى شخص على الوارث أن يتملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة اذ هو في ذلك كأى شخص أجنبي عن التركة يتملك بالتقادم متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة وأنما على ما تدعية المطعون ضدها من أنها تملكت المنزل موضوع التداعى – والذي كان من بين تركة مورث الطرفين أصلا – بوضع اليد المدة الطويلة المكمية للملكية فأن الحكم المطعون فيه أذ أقام قضاءة على أن مدة التقادم المكميب خصمة عشر عاما يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ۲۰۰ نستة 22 ق چلسة ۲۰/۲/۱۰ س ۳۰ ع ۲ مس ۹۳۰) (الطعن رقم ۲۲۸ نستة ۳۱ ق چلسة ۲۰/۲/۱۱ س ۲۲ مس ۲۸۲)

٧٩ ع - العصة الشائعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يصح أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ولا يحول دون ذلك أن تجتمع يد الحائز مع يد مالك العقار بما يؤدى الى المخالطة بينهما إذ أن هذه المخالطة ليمت عيبا في ذاتها بل فيما قد ينشأ عنها من غموض وابهام ، فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة باقي شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة هق الملاك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاء أو

مظنة التسامح واستمرت هذه العيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكتسب مايكتها بالنقادم.

```
(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة 21 ق جلسة ۲۹/۳/۱۳ س ۳۰ ص ۲۰۰)
(الطعن رقم ۱۷۹۳ لسنة ۵۱ ق جلسة ۲۰۱۸/۸۱)
(الطعن رقم ۲۷۷۳ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۰/۳/۸۱)
(الطعن رقم ۱۷۰۸ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۰/۵/۸۱)
(الطعن رقم ۸۰ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۰/۱/۲۹)
```

• ۴ • ۴ • ا بيس في القانون – على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – ما يمنع الوارث من أن يتملك بالتقادم نصيب غير من الورثة اذ هو في ذلك كأى شخص أجنبى عن النزكة يمثلك بالتقادم متى استوفى وضع بده الشرائط الواردة بالقانون .

```
( الطعن رقم ٥ اسنة ٥١ جلسة ١٩٨٦/٤/١٦ )
( الطعن رقم ١٩٦٠ اسنة ٥٨ في جلسة ٢/٥/١٩٩٠ )
```

القصل السابع تملك أموال الدولة الخاصة بالتقادم الطويل المدة

4 ° ° 8 - الأراضي غير المنزرعة التي لا مالك لها تعتبر ملكا للدولة ملكية خاصة (م٧٥ من القانون المدنى القديم وم 4٧٤ من القانون الحالى) ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الأموال العامة إذ أنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم . وينبنى على ذلك أن تلك الأراضى - كغيرها من أموال الدولة الخاصة - كانت تخضع لقواعد التقادم المكسب - شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد - حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لمنة ١٩٥٧ اذى أضاف للمادة ٩٣٠ من القانون المدنى الحالى حكما جديدا يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أي حق عيني عليها التقادم .

(الطعن رقم ۱۲۷ نستة ۲۷ في جلسة ۱۲/۱۱/۸ س ۱۳ ص ۱۹۸۱)

٣٧ . ٤ - يعتبر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشئا لحكم مستحدث ولا أثر على ما تم مستحدث ولا أثر على ما تم مكتبة بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به . وقد أكدت نلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقولها أن ليس له أثر رجعى بالنسبة لما اكتب فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره .

(الطَّعَن رقم ۱۲۲ لسنة ۲۷ في جلسة ۱۳/۱۱/۸ س ۱۳ ص ۹۸۱)

9 ° ° ° الما كان الفرض الذى من أجله خصصت الجبانات المنفعة العامة ليس مقصور على الدفن وحده بل يشمل أيضا هفظ رفات الموتى وينبنى على ذلك أن الجبانات لا تفقد صفتها كمال عام بمجرد ابطال الدفن فيها وإنما بانتهاء تفصيصها للمنفعة العامة واندثار معالمها وآثارها كجبانة ومن تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل فى عداد الأملاك الخاصة ، فإن الحكم المطعون فيه إعتبر أرض الجبانة قد فقتت صفتها كمال عام من تاريخ بطال الدفن فيها وجمل هذا التاريخ بداية لجواز تملكها بوضع البد فإنه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٠ في جلسة ٢٠/١/١ س ١٦ عن ٧٤٨)

٣٤ ع - وضع الله على الأموال العامة مهما طالت منته لا يكسب الملكية الا اذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، بمعنى أنه لجواز تملك الأموال العامة بالتقادم يجب أن يثبت أولا انتهاء تخصيصها للمنتفعة العامة ، اذ من تاريخ هذا الانتهاء 14AA فقط تدخل في عدادا الإملاك الناصة فتأخذ حكمها ، ثم يثبت وضع اليد عليها بعد نلك المدة الطويلة المكمية للملكية بشرائطها القانونية .

١٩٠٥ - من العقور قانونا عملا بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى أن الأرض
 المملوكة للدولة ملكية خاصة لا يجوز نملكها أو كسب حق عينى عليها بالتقادم .

٢٥٠١ - مُلفاد،

تخصيصها للمنفعة العامة إلا أن استطراق الأراضي المعلوكة للأفراد ليس من شأنه تخصيصها للمنفعة العامة إلا أن استمرار هذا الاستطراق المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كسب الدولة لملكيتها بالتقادم وتخصيصها للمنفعة العامة بمجرد اكتمال هذه المدة وإذ كما الطاعنان قد تممكا أمام محكمة الاستئناف بأن الأرض محل النزاع قد استعملت كممر مستطرق أبعمو فة الأهالي دون تمييز مدة تزيد على خصمة عشر سنة سابقة على شراه المطعون مده الأول لها معا يؤدى إلى كسب الحكومة ملكيتها بوضع اليد المدة الطويلة وتخصيصها للمنفعة العامة بمجرد أكتمال هذه المدة فان الحكم المطعون فيه إذ لم يواجه هذا الدفاع بما يصلح ردا له وأقام قضاءه على أن الأرض محل النزاع ليس مملوكة للدولة ولا يؤي من الأشخاص الاعتبارية العامة ولم تنزع ملكيتها أو تنتقال ملكية المين المتنازع عليها فإنه يكون معيها بالقصور في التسبيب معا محو انتقال ملكية المين المتنازع عليها فإنه يكون معيها بالقصور في التسبيب معا

١٤٧ - مؤدى نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المجدلة بالقانون رقم ١٤٧ المنة ١٤٧ - وعلى ما جرى بعد قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز اعتبارا من

تاريخ العمل بهذا القانون تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كمعب أى حق عينى عليها بالنقادم إلا أن يكون هذا التملك قد تم أو أكتمل بالنقادم المكسب له قبل العمل بهذا التعديل .

(الطعن رقم ٣٠٣٦ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩١/١/٣٣)

القصل الثامن

تملك الوقف بالتقادم

الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأى الاموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات، وبأن الواقف وذريته و ناظر الوقف والمستحقين فيه والمستخوبين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلمل تورّثيثهم، لا يقبل من أيهم أن يجحد الوقف أو يدعى مكينه لأتهم بجميعا مدينون له بالوفاء لأبديته، إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفه – على ما تقضى به قواعد القانون المدنى – هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد موقت مانع من كمب الملكية بالتقادم مهما طال . أما إذا تغيرت صفة الحيازة تغييرا يزبل عنها صفة الوقتية ويكون ذلك إما بغمل الغير وإما بغمل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك (م٧٧ مدنى قديم و ٧٧٧ مدنى) فإن الحائز في هذه الحائة ولو كان واقفا أو نظرا على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف، متى توافرت لدية شروط وضع البد المكسب للماك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له مدة ثلاث وثلاثين سنة .

(الطعن رقم ١٢٥ نسنة ٢٦ في جلسة ٢٨/١٢/٢٨ س ١٢ ص ٨٢٨)

• ٥ • ٥ • صلكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة بل إنها تبقى لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده تلك المدة وضع يد مستوف مجموع الشارائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد . ومن ثم فوضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية صببه معلوم وهو ليس من أسباب التمليك .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١/١٠ س ١٤ ص ٨٤)

1.9.9 - ملكية الرقف قبل المعل بالقانون المدنى الحالى في ١٩٤٩/١٠ ، لا تسقط الدعوى بها بمجرد الاهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة ، بل أنها تستمر لجهة الوقف ما لم يكتمبها أحد بوضع يده مدة ثلاث ثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المقورة قانونا لاكتماب الملكية أو الحق العينى بوضع اليد ، وذلك قبل الغاء الرقف بالقانون رقم ١٨٠ لمننة ١٩٥٢ والى أن حظر المشرع اطلاقا نملك أعيان الأوقاف الغيرية ، أو تُرتيب حقوق عينية عليها بالتقادم ، بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى الحالى بالقانون رقم ١٩٥٧ المنة ١٩٥٧ .

(الطعن رقم ٢٤٠ نسبة ٣٠ ق جلسة ٢٠/٧/٣ إس ٢١ ١ ص ٢٢٧)

القصل التاسع الخلف الخاص الحائز العرضي

٧٠٥٠ – الحائز المرضى كالدائن المرتهن وان كان لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته ، إما بفعل الغير أو بفعل منه بعنبر معارضة ظاهرة لحق المالك ، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى فى حق خلفه الخاص كالمشترى من الدائن المرتهن ، لأبة فى هذه الحالة إنما يبدأ حيازة جديدة تختلف عن الحيازة العرضية التى كانت للبائع له .

(جلسة ١٩٥٤/٢/١٨ أطعن رقم ٤٥١ نسنة ٢١ ق)

الفصسل العاشس قطع التقادم

* ٠٥٣ – إن القانون لا يعتبر مجرد الاتذار قاطعا لمدة التقادم .

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٨ الطعنان رقما ٣١ سنة ١ ق ٢ سنة ٢ ق)

₹ ● . № الطلب المقدم للجنة العماعدة القصائية للاعفاء من الرسوم ليس من الأجراءات القصائية التي نقطع التقادم ، إذ هو ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة المر فوعة أمامها الدعوى ، وإنما مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم يقتضي استدعاء الخصم بالطريق الادارى للحضور أمام اللجنة لمسماع اقواله في طلب الاعفاء . كما أنه ليس فيه معنى التنبية الرسمى ، إذ يشترط في هذا التنبيه أن يكون على يد محضر وبناء على صند واجب التنفيذ . وليس كذلك الحال فيه وإذن فلا يعاب على الحكم ألا يعد طلب الاعفاء من الرسوم قاطماً للمدة ، ولو كان الفصل في هذا الطلب قد تأخر أمام اللجنة حتى فانت مدة التقادم ولم يتسن لذلك رفع الدعوى في الوقن المناصب ، فإن صاحب الحق ، وهو المطالب بالمحافظة عليه ، قد كان عليه أن يبادر بتقديم طلبه حتى لا يؤوت عليه الوقت .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٣٦ طعن رقم ٢٨ سنة ١٢ ق)

♦ 8. ٤ - المفهرمن منو نص المائتين ٨ و ٥٠ ٢ من القانون المننى أن الشارع قد المثرط أن يتوافر في الورقة التي تقطع مدة التقادم (Demande en justic) معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة ، الجازم بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك ، أو بالحق الذي يراد اقتضاؤه في التقادم المبرىء من الدين ، ولهذا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعة إلا في خصوص هذا الحق أو ما التحق به من توابعة . مما يجب لزوما بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه ، فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما ، فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنمبة للحق الآخر .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢٤ طعن رقم ٣٣ سنة ١ ق)

٢٠٥٦ - وضع يد الأجنبي على العين لا يكون قاطعا للتقادم المدعى به إلا إذا كان منا الحيازة لحصاب نصه . فاذا كان هذا الأجنبي قد عرض على دى الشأن في وضع الد بعويضا عن مدة حيازته ، فإن وضع يده على العين يكون أشبه ما يكون بالاستمرار في وضع اليد السابق وإذن فالحكم إذا اسقط من مدة التقادم المدة التي

استولت فيها السلطة الصنكرية البريطانية على الأرض المتنازع عليها مقابل نعويض نفعته اذى الليد ، بانيا ذلك على أن هذا الاستياراء يقطع التقادم لأنه كان بفعل من أجنبى نيس بينه وبين ذى اليد اتفاق يجعله نائبا عنهه فى وضع اليد – هذا الحكم يكون مخطئاً منعيذ نقصه . "

(جنسة ١٩٣٢/١٢/٣ طعن رقم ٥٥ سنة ٢ ي)

٧٠ ٤ - ان القانون المدنى الأهلى قد نص فى المادة ٨١ منه عن التملك بمضى المددة على أنه و إذا انقطع النوالى فى وضع اليد فلا نحمب المددة السابقة على انتماعه و ، كما نص فى المادة ٨٦ على انه و ننقطع المددة المقررة للتملك بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص أجنبى . وتنقطع المددة المذكورة ايضا إذا طلب المالك استرداد حقه بان كلف واضع اليد بالحضور للمراقعة أمام المحكمة أو نبه عليه بالرد تنبيها رسميا الخ و وانقطاع المددة فى الحالة الأولى يعرف بالانقطاع الطبيعى ، للانقطاع الطبيعى ، ولقانون المصرى لم ينص على تحديد مدة للانقطاع الطبيعى أن نكون مدة الانقطاع زائدة على سنة ، وما ذلك منه إلا بالقياس على دعوى وضع اليد التي يشترط لوفعها ألا يكون قد مضى أكثر من سنة على غصب العين المطلوب استردادها مما يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد استردادها مما يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد استردادها مما يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد استردادها مما يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد استردادها مما يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد استردادها معا يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد المناسبة على عصب العين المطلوب المتردادها مما يغيد أن الانقطاع الذي يستمر طوال هذه المدذ يكون واجباً الاعتداد المدرد المدالي التي المتحدد المدرد الدخلة المدرد ال

على أن القانون المصرى ما دام قد حدد فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ مرافعات أهلى القبول دعوى إعادة وضع اليد نفس المدة التى حددها القانون الفرنسي فقد دل بنك على انه قد قصد هو الآخر إلى أن الحكم باعادة وضع يد الحائز يزيل عنها شائبة الانقطاع فتكون العيازة رغم ما كان قد طرأ عليها مستمرة لها كل نتائجها . هذا ويجب فى الانقطاع الطبيعي ، فضلا عن شرط المدة ، أن يكون زوال الحيازة بغفل شخص أجنبي و لا يكفي انتلك مجرد منع الحائز من الانتفاع بشخصه بالعين، بل بجب أن يكون واضع اليد الجديد منتفعا بالعين بشخصه بالعين، بل بجب أن يكون واضع اليد الجديد منتفعا بالعين من شمرات العين التي كان يحوزها ومن منافعها . فاذا عين البنك العقاري حارسا على أرض للمخافظة على حقوق الدائنين ، وتملم هذه الأرض ، وارتفعت يد مالكها عنها فان نلك لا يصبح اعتباره قطعا للتقادم ، لأن وضع يد البنك على الأرض بهذه الصفة لم يكن ملحوظا فيه أن ينتفع بها البنك لنفسه بل ليحصل غلنها ويستوفى منها المالك .

(جنسة ۲۹/۲/۲۹ طعن رقم ۷۱ سنة ۹ ق)

 ١٠٥٨ = فيما يتعلق بآثار قطع المدة لا يعتبر الباتع ممثلا للمشترى في الدعاوى اللاحقة للتاريخ الثابت بعقد البهم .

(جلسة ١٩٣٣/٤/٢٨ الطعنان رقما ٣٦ سنة ١ بي و ٦ سنة ٢ بي)

(جاسة ٢٨/٤/٢٨ الطعنان رقما ٣٦ سنة ١ و٦ سنة ٢ قي)

و 9 9 8 - إذا كان المدعى قد تمعك بوضع يده المدة الطويلة المكسبة الملك على القدر المبيع له بمقتضى عقد عرفى ثابت لتاريخ قبل سنة ١٩٢٤ حتى انتزعه من تحت يده مشتر آخر بمقتضى عقد معجل، وبقع هذا المشترى الآخر بانقطاع التقادم المدعى به بوضع الأطيان المتنازع عليها تحت الحراسة الدين عليها للبنك ، فأخنت محكمة الاستثناف بهذا الدفع ، واعتبرت الحراسة قاطعة للتقادم على أساس أنها لم تكون لحصاب المشترى الأول، بل كانت لمصلحة البنك ولحصاب البائح، ومع ذلك لم تبين في حكمها سبب وضع الأطيان تحت الحراسة ولا الإنزاع، ولا تاريخ النقراف ولا تاريخ هذا الانتزاع، ولا تاريخ انتهاء الحراسة ، ولا تاريخ الغرض منها ، ولا الكيفية التى جرى عليها الحصاب بين المشترى الأول والبائع لمعرفة ما إذا كان البائع حاسب هذا المشترى على ما استحق له هو من أقساط النمن على ما استحق له من غلة العين مدة الحراسة لم تخرج العين من يدن المؤرف الواقعية لا مما قد يدل على صحة ما ادعاه المشترى من أن هذه الحراسة لم تخرج العين من تستطيع معه محكمة النقس أن تراقب الحكم فيما كيف به الحراسة ، وتقف على صحة ما ارتاة فيها من اعتبارعا قلطعة للتقلام .

(جنسة ١٩٣٨/٢/٢٤ طعن رقم ٨٦ سنة ٧ ق)

4.70 - النقائم الذي يقطعه رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يظل منقطما طوال المدة التي تستغرفها الدعوى المقامة ثم يعود إلى السريان من جديد من يوم صدور الحكم النهائي بعد الاختصاص . ويحتفظ النقائم الذي يبدأ في السريان بعد الاختصاص تعد الانقطاع بصفات النقائم الذي يقطع ويبقى خاضعا لنفس القواعد التي تحكمه .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٣ طعن رقم ٢٥ سنة ١٥ ق)

٩ * • ١ القطاع النقادم العكسب للملكية بالمطالبة القضائية يظل فائدما حتى يقضى في الدعوى بحكم نهائي فيدأ نقادم جديد منذ صدور هذا الحكم .
(الطعن ٢٨٠ لسنة ٤٢ ق چلسة ١٩٧٦/٣/١٠ . س ٢٧ ص ١٤١)

٩٣٠ ٤ - ١ - من العقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم الذي يراد استرداده ، ولا تعتبر صحيفة الدعوى بحق ما قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه ويسقط بمنقوطه .

٧ - قيام الاستحقاق في الوقف الأصلى حين نفاذ القانون رقم ١٨٠ لمنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء الوقف على غير الخيرات ، هو أساس تملك المستحق في أعيان هذا الوقف بمقدار نصيبه طبقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون المذكور ، فقد أصبح ذلك الاستحقاق هو أساس هذه الملكية التي تجب بوجويه وتسقط بمقوطه، وبالتالي يكون رفع الدعوى بطلب ثبوت الاستحقاق في الوقف إلى وقت إلفائه قاطما للتقادم المكسب للملكية بالنسبة لنصيب رافع الدعوى قبل خصومه فيها والمطالبة القضائية بقدر من غلة الوقف الأهلى تنطوى ضمنا على طلب ثبوت الاستحقاق في هذا الوقف .

١ و ٧ (الطعنان ١٩٠٠ ، ١٦٠٠ نسنة ٤٨ ق جلسة ٢٧/٥/٢٨ س ٣١ ص ١٤٧٦)

\$ 7.8 - إن كان يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المكسب أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد استرداده ، فإن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعد قاطعة الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه ما يجب برجويه ويمقط بمقوطه ، فإذا تغلير الحقان أو تغلير مصدرهما فإن الطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ضد مورث المعلمون عليهم بطلب تثبيت ملكيتهم للقدر موضوع النزاع الحالي ثم عدلوا طلباتهم الى طلب بطلان حكم مرسى المزاد بالنسبة لهذا القدر ، وهو ما يفيد نزوله عن الطلبات الواردة بصحيفه الدعوى ، وكان الحق مي موضوع تلك الطلبات المعدلة يغاير الحق في ملكية الحصة موضوع النزاع الحالي والمدعى اكتمابها بالتقادم، فإنه يترتب على ذلك التعديل زوال إثر الصحيفة في قطع التقادم ويعتبر الانقطاع كأن لم يكن والتقادم الذي قد بدأ قبل و فعها مستمرا في مويانه .

(الطعن ١٧٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨٠/١٢/١٨ س ٣١ ص ٢٠٥٣)

القصل الحادى عشر وقف التقادم

• 10 * الجهل باغتصاب الحق قد يكون من الأمباب الموقفة للتقادم إذا لم يكن ناشئاً عن إهمال صاحب الحق ولا تقصيره . فإذا كان الحكم قد نفى عن صاحب الحق كل إهمال أو تقصير من جانبه في جهله باغتصاب ملكه ، فإنه لا يكون مخطئا إذا اعتبران مدة التقادم لا تحتمب في حقه إلا من تاريخ علمه بوقوع الغصب على ملكه .

(جنسة ١٩٥٤/٤/٢٢ طعن رقم ٧ سنة ١٧ ق)

• ٣ • ٤ • مكرر - لا فرق فى حكم المادة ٨٤ من القانون المدنى القديم بين نوعى التقادم المكتب للملكية سواء أكان بمضى خمس منوات أو بمضى مدة أطول بل يصرى حكمها على التقادم المكتب إطلاقا .

(جنسة ۱۹۰۱/۱/۱۰ طعن ۱۱۹ سنة ۲۱ ق)

٩٦٠ ٤ - إن التقنين المدنى الحالى وإن قضى بالمادة ٢/٣٨٠ منه بأن التقادم الذى تزيد منته على خمص سنوات لا يصرى فى حق من لا تتوافر فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب بمثله قانونا فلا يقع وقف التقادم لمصلحته إذا كان له من يمثله إعتبارا بأن النائب يحل محل الأصول فيتمين عليه أن يتولى أمر المطالبة عنه ، إلا أن التقنين المدنى القديم كان يقضى فى المادة ٥٠ منه بأن هذا التقادم لا يسرى فى حق عديم الأهلية أو ناقصها على وجه الإطلاق فيقع الوقف لمصلحته ولو كان له نائب يمثله قانونا .

(الطّعن ٢٤٤ نسنة ٣٤ في جنسة ١٠/١٠/١٧ س ١٨ مس ١٥٢٧)

٩٠٩٠ - متى كان المال المتنازع عليه أرضا زراعية أو معدة للبناء فهو بطبيعته مما يقبل الاتضام ، وبالتالى يجوز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر إذا توافرت شرائط التقادم بشأنه .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ تي جلسة ١٩/٢/٤ س ٢٠ عس ٢٣١)

الفصل الثاني عشر سريان القانون الجديد على التقادم

٩٠٦٨ - إن مضمى العدة المكمبة للملكية أو المسقطة للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم يتم ثم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مداها فالقانون الجديد هو الذى يصرى ، وتدخل العدة التى أنقضت تحت سلطان القانون القديم فى حساب العدة التى قررها القانون الحديد .

(جلسة ١٩٣١/١١/٢٦ طعن رقم ٣ سنة ١ ق)

٩٦٥ كا إذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المعنى القديم والقانون المائي القديم والقانون المائية من المائة المائية على المائية على العمل إعمال، نص القانون المدنى القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بنصوص القانون المدنى الحالى .

(الطعن ١٤٤ نستة ٢٤ ي جلسة ١٠/١٠/١٧ س ١٨ ص ١٩٢٧)

• ٧٠ \$ — استقر قضاء محكمة النقض على أن تقضى المدة المكسبة الملكية أو المعسبة الملكية أو المعسبة الملكية أو المعسبة العداد المعسبة الماكية و الذي يصرى وتدخل المدة التي انقضت تحت شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذي يصرى وتدخل المدة التي انقضت تحت سلطان القانون القديم في حماب المدة التي قررها القانون الجديد ، وقد نصبت الفقرة الأولى من المادة المعلبعة من القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن تصرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كن تقادم لم يكتمل .

(الطعن رقم ۲۲۳ نسنة ۳۷ بی جلسة ۱۹۷۲/۳/۲۳ س ۲۳ ص ۵۰۰) (الطعن رقم ۱۹۹۹ نسنة ۲۹ بی جلسة ۲۳/۳/۱۹ س ۳۶ ص ۲۹۰)

القصل الثالث عشر

التقادم الخمسي

القرع الأول : السبب الصحيح .

الفرع الثاني : حسن النية .

القرع الثالث : مسائل متتوعه في التقادم الخمسي .

القرع الأول

السبب الصحيح

(جلسة ١٩٤٧/٢/٧٧ طعن رقم ١٤١ سنة ١٠ ق)

(چلسة ١٩١/١/٢٧ طعن رقم ١٩١ سنة ٢١ ق)

٧٣ - عنى كانت المحكمة اذ قررت أن الأطيان محل النزاع لا تدخل فى متناول عقود الطاعنات كما يثبت من تطبيقها بمعرفة الخبير ورتبت على ذلك نفى الادعاء باكتماب ملكيتهن للزيادة التى يضعن بدهن عليها بالتقادم القصير مع السبب المسحيح وحمن النية فانها لم تخالف القانون إذ السبب المسحيح فى تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانونى يستند إليه واضع اليد فى حيازة العقار ويجعل وضع لده حلالا سليما من شبهة الغضب الأمر الذى لم يتوافر فى سند الطاعنان .

(جلسة ١٩٥٧/٥/٢٩ طعن رقم ١١٥ سنة ٢٠ ق)

۵۷۴ - السبب الصحیح فی معنی المادة ۷۲ من القانون المدنی هو کل نصرف قانویی یمنتد إلیه واضع الید فی حیازته للعقار ویکون من شأنه نقل الملك لو آنه صدر من مالك أهل للتخدرف - ولما كان محضر التملیم الرسمی الذی يتسلم و ۱۹۰۰ - ۱۹۰ - ۱۹۰ - ۱۹۰ - ۱۹۰ -

بمقتضاه الراسى عليه العزاد الأطيان التي رسا عليه مزادها ليس تصدفا ، فإن الحكم لا يكون مخطفا في عدم اعتباره سبباً صحيحاً ولا في قصره هذا الاعتبار على حكم رسو العزاد ذاته .

•٧٥ ٤ – العراد بالسبب فى تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانونى يمنند إليه واضع اليد فى حيازته للعقار ، ويجعل وضع يده عليه حلالا سليما من شبهة الفصب فى نظره واعتقاده هو . والعراد بكون السبب صحيحا فى هذا الباب هو أن يكون بطبيعته ناقلا للملك لو أنه صدر من مالك أهل للتصرف . ولهذا يصلح العقد الباطل بطلانا نصبيا ، وكذا الفقد المعلق على شرط فاسخ مدة قيام هذا الشرط ، لأن يكون سببا صحيحا لتمليك المشترى على أساسه العقار بوضع اليد ، فبيع الشريك على المشاع جزءاً مفروزا محددا يصلح إنن لأن يكون سببا صحيحا لتملك المهيع على المتقادم ، متى توافر عند المشترى حمن النية .

(چلسة ١٩٣٢/٦/١٦ طعن رقم ١٨ سنة ٢ ق)

۳۷٦ \$ – إذا باع المشتاع جزءاً مغروزا محدداً في الملك الشائع فبيعه يصلح لأن يكون سببا صحيحا يمتلك به المشترى ما بيع بوضع اليد عليه خمس سنوات متى توافر لدية حصن النية .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٢٣ الطعن رقم ٥٨ سنة ١١ ق)

١٠٧٧ عـ إذا ظهر عجز فيما اختص به أحد الشريكين في الأطيان ، ثم تبين أنه هذا العجز يتخل فيما باعه ورثه الشريك الآخر على الشيوع من نصيب مورثهم بمقتضى عقد بيع تلاه عقد ضممة اختص بموجبه المشترى بالأطيان المجاورة لنصيب ، ثم رفع هذا الشريك دعوى على المشترى طلب فيها تثبيت ملكية الى ما ظهر في نصيبه من العجز فقضت المحكمة باعتبار المشترى مالكا بالتقادم الخممس للجزء الذي وجد ناقصا من أرض المدعى بوضع يده عليه من وقت إجراء القسمة ببينه وبين البائمين له لفاية رفع الدعوى إذ وضع يده قد توافرت فيه الشروط القانونية وكان يستند الى مبب صحيح هو عقد القسمة وعقد البيع المابق عليه فإنها لا تكون قد الفنون في قولها بتوافر السبب الصحيح ، ولا يكون في حكمها نجهيل لهذا المبيب . لأن ما قصدته واضح وهو أن عقد البيع الناقل للملكية قد صدر على الشيوع فأكمله وتممه عقد القسمة الذي حدد الأرض المبيعة .

واعتبار عقد البيع الصادر المشترى مبيا صحيحا بالنسبة الى المجز صحيح، لأن الباتعين له وإن كانوا ملكا لما بأعوا فإنهم بالنسبة المقدار الذى أدخاره فى المبيع من نصيب الشريك يعتبرون بائمين ما لا يملكون فيكون عقد البيع الصادر منهم مبيا صحيحا فى حكم المادة ٧٦ من القانون المدنى.

إلا أنه من الواجب عند اعتبار هذا العقد كذلك أن يغرق بين ما هو داخل فعلا فيه فيعتبر مبيعاً من غير مالكه وضع المشترى عليه يده بحمن نية، وبين ما يكون زائدا على المقدار المبيع فيكون وضع يد المشترى عليه حاصلاً بطريق الاغتصاب لا ممتندا الى معبب صحيح فلا يصح أن يتملكه المشترى الا بالتقادم الطريل.

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢٤ طعن رقم ١٤٥ سنة ١٤ ق)

٥٠٧٨ - لا يصمح اعتبار عقد القمعة سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمعى ، ذلك أن القسمة وفقا للمادة ٢٥٧ من القانون المدنى القديم والمادة ٨٤٣ من القانون المدنى الجديد تعتبر مقررة للحق لا منشئة له ، ويشترط في السبب الصحيح أن يكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من المالك الحقيقي لا تقريره .

(جلسة ١٩٥٤/٤/٢٩ طعن رقم ٥٧ سنة ٢١ ي)

8 • ٧٩ - لا يصلح الإرث أن يكون سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى .

﴿ جِلْسَةَ ١٩٠٤/١٢/١٦ طَعَنَ رَقِم ٢٧٧ صَنَّةَ ٢١ ق)

• ٨ • ٤ - لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضح اليد به على المائك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسي سواء فيما قبل قانون التسجيل الجديد وفيما بعده . أما اشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضم اليد فلا نزاع فيه قانونا .

(چلسة ۱۹۳۳/٤/۲۸ طعن رقم ۵۰ سنة ۳ ق)

۱۸۹ ع حمتى كان البائع للمشترين المتزاحمين بمقودهم واحدا فلا وجه لتمسك أحدهم فى وجه الآخرين بتملك العبيع بالتقادم القصير المدة .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٧ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٧ ق)

۱۸۷ ع. متى كان عقد البيع صادرا من مالك فإنه لا يصلح مبيا صحيحا لتملك المشيرى بالتقادم الخمسى . فإذا أغفل الحكم دفاع المشترى بأنه تملك الأطيان المتازع عليها بالتقادم الخمسى فلا إخلال فى ذلك بحق جوهرى له يمكن أن يؤثر علي المكتم أو بيعه .

(الطعن ٧١ سنة ٢٤ في جلسة ٢٧/٣/١٩٥١ س ٩ ص ٢٤٣)

** ** ** استقر تعضاء المحكمة على أنه إذا باع الشريك المشتاع جزءا مغروزا محدودا فإن بيعه بصلح لأن يكون صببا صحيحا يمتلك به المشترى ما بيع بوضع اليد عليه خمس سنوات متى توافرت حسن النية -ذلك أن هذا البيع ينقل الملك بطبيعته ولذاته وبصرف النظر عن كون البائع مالكا البيع كله أو بعضه .

(الطعن ١٦٨ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/١٠/١١ س ٩ ص ١٩٥٥)

٤٠٨٤ - إذا كان الواقع في الدعوى أن عقارا رسى مزاد على الطاعنين فغازعهم المطعون عليه في شأن ملكية جزء منه تأسيسا على أنه يمثل جهة وقف وأن الواقف حصل على حكم ضد العدينة العنزوع ملكيتها قبل تسجيل حكم مرسى المزاد قضى بتبعية بجزء من العين المنزوع ملكيتها له فإن هذا الحكم يكون حجة على الراسي عليهم العزاد - ذلك أن الراسي عليهم المزاد بوصفهم خلفا خاصا للمدينة تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم مرسى المزاد ويعتبرون ممثلين في شخص البائعة لهم في الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - ولا يعول دون هذا التمثيل إلا أن يكون حكم مرسى المزاد قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية حزم من العين لجهة الوقف ولا عبرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتدائيا قبل تسجيل حكم مرسى المزاد - لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائيا ، ولا عبرة بعدم تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى ولا بعدم تسجيل الحكم ذلك لأن تمسك الراسي عليهم المزاد بحكم مرسم المزاد - وهو لم يصدر إلا بعد أن قضى بتبعية جزء من العين لجهة الوقف -يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لم ينشيء للمتصرف إليهم - وهم المشترون بالمزاد - أي حق في الملكية بالنسبة لذلك الجزء إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرده الحق العيني ولا يمكن أن يؤدي الى كسب الملكية إلا بالتقائم الخمسي إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النبة .

(الطعن رقم ۱۷۲ سنة ۲۶ من جلسة ۱۹۰۹/۱/۲۲ س ۱۰ ص ۲۸)

 المحه 8 - السبب الصحيح هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم فاذا كان الثابت أن عقد البيع الصادر للما من وكيل عن المالك للأطيان المبيعة فانه لا يتأتى في للطاعنين - إنما صدر لهما من وكيل عن المالك للأطيان المبيعة فانه لا يتأتى في هذا المقام الإستناد إلى وجود صبب صحيح وانما يتعين في هذا المجال اعمال ما تقضى به الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بالنيابة في التماقد وباثار الوكالة فيما تقرره هذه الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بننفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ومن أنه إذا خرج عن حدودها وأبرم عقدا باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصيل الا اذا أجاز التصرف.

(الطعن رقم ٢٧٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٢ س ١١ ص ٣٩١)

• ٨٧ ٥ - صدور الحكم ببطلان قرار إنهاء الوقف وتتضى اعتبار الإنهاء عديم الأثر ينبنى على ذلك أن صفة الوقف تظل لاصقة بالمعار الموقوف ولم تزل عنه وبالتالي يكون التصرف الحاصل فيه بالبيع قبل الحكم ببطلان قرار الإنهاء قد وقع باطلان مطلقا ولا يصلح صببا صحيحا في التملك بالتقادم الخممي .

(الطعن رقم ١٦١ سنة ٢٧ ي جلسة ١٢/١٢/٢٣ س ١٣ ص ١١٢٤)

٨٨ ع _ يشترط فى السبب الصحيح الذى يصلح سندا للتملك بالتقادم المكسب الخمسى أن يكون تصرفا قانونيا صادرا من شخص لا يملك الحق الذى يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجدية التمسك بهذا السبب وهذه القاعدة قررتها صراحة المادة ١٩٦١ من القانون المدنى الحالى وقررتها من قبل محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم رغم عدم النص عليها صراحة فيه .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٧٨ س ١٤ ص ٣٩٨)

١٨٠٥ - العبيب الصحيح اللازم توافره التملك بالتقادم الخمسى هو على ما تنص عليه المادة ٣/٩٦٩ من القانون المدنى و سند يصدر من شخص لا يكون مالكا لشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم . ويجب أن يكون معمدلا طبقا للقانون و والمتصرف الذى لا يعد مالكا في المعنى المقصود بهذا النص هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه ، وعلة ذلك أن التملك بالتقادم القصير المدة إنما شرع لحماية من يتعامل بحمن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا يخوله منده حقا في الحصول على الملكية ، ومن ثم فإن البائع إذا كان سنده عقدا غير مسجل صادرا له من المالك الحقيقي فانه لا يكون الممشترى أن يتعملك بنملك المبيع بالتقادم الخمعي لأن البائع الحقيقي فانه لا يكون الممشترى أن يتعميك بنملك المبيع بالتقادم الخمعي لأن البائع

وإن كان لا يعتبر ماتكا إلا أنه يستطيع الحصول على الملكية بتسجيل العقد الصادر له من المالك أو بمطالبة المالك مطالبة قضائية بتنفيذ التزامه عينا بنقل الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر بعد ذلك.

• ٩ • ٤ - بشترط فى المببب الصحيح الذى يصلح سندا للتملك بالتقادم الخمسى أن يكون نصر فا قانونيا صادرا من شخص لا يكون مالكا للحق الذى براد كسبه بالتقادم أن فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديه التمسك بهذا التقادم(١).

(الطعن رقم ۱۷۳ سنة ۳٤ ق جلسة ۱۹۲۷/۱/۲۹ س ۱۸ ص ۱۹۲۷)

٩٩ • \$ - التملك بالتقادم الخمعى يستئزم أن يكون السبب الصحيح الذي يستند إليه الحائز سندا صادرا من غير مالك فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المماحة الزائدة في أرض الطاعنين لا يشعلها عقد البيع الصادر إليهم من البائع لهم فلا يمكن اعتبار هذا المقد سببا صحيحا بالنسبة لهذه المساحة وإنما يعتبر الطاعنون غاصبين لها ولا يستفيدون من التقادم الشمسي .

(الطعن رقم ٣١٩ سنة ٣٣ ي جنسة ١٨/٥/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٣٠)

* 9.9 * - نصت الفقرة الأولى من المادة 9.7 من القانون المدنى الجديد على أنه ، اذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عينى عقارى ، وكانت مقترنه بحسن نية ومستندة في الوقت ذاتع الى سبب صحيح ، فان مدة النقادم المكسب نكون خمس سنوات ، كما نصت الفقرة الثالثة منها على أن ، السبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبة بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون ، ومن ثم فلا تؤدى الحيازة المستندة الى عقد بيع ابتدائى الى كسب ملكية العقار الذي وقعت عليه بالتقادم الخمسي .

(الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٣ س ٧٠٠)

* 4 * 3 - لما كان واضع اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكية وكان الحكم المطعون ملكية وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما أورده في أسبابه - قد نفى عن الطاعنة تملكها المنزل المتخذه بشأنه

⁽١) هذه القاعدة فقد قررها القانون العدني القائم في العادة ٩٦٩ منه وقررتها محكمة النفس من تمل في طل القانون القدم رغم جدم النص عليها صواحة فيه (راجع نفس ١٩٤٧/٢/٢٧ هي الحلمو رفم د ١٠٠ لسنة ١٥ ق وتقدر ١٩٢٣/٣٢٨ التقي س ٤ جي ٣٩٨ ونفض ١١ يناير سفة ١٩١٥ م ١٩٠٠ م ٥٠٠٠

لجراءات البيع بوضع اليد المدة القصيرة على اعتبار أن عقدها غير المشهر لا يصع اعتباره سبب صحيحا التملك بالتقادم الخمسى لما يشترطه القانون في السبب الصحيح من أن يكون سندا مسجلا من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي وكانت الطاعنة لم تدع اكتسابها بمضى المدة الطويلة ، فإن الحكم المطعون فيه أذ لم يعتد بوضع بد الطاعنة على هذا المنزل مثار النزاع لعدم توافر شروط اكتسابها ملكيته بالتقادم ، كما نفى عنها صفة الحائز في مفهوم المادتين ١٠٦٠ من القانون المدنني ، ٢٠٩ من القانون المدنني ،

(الطعن رقم ١٦١ سنة ٣٩ تي جنسة ١٩٧٤/٤/٣٠ س ٢٥ ص ٧٨٤)

\$ 9.8 - النص في الفقرة الثالثة من المادة 919 من القانون المدنى على أن السبب الصحيح الذي تكسب به ملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية هر الإسبند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا المشيء الذي يراد كسبه بالتقائم، يدل على أنه منى كان البائع للمشترين المنزاحمين بعقودهم واحدا فلا وجه لنمسك أحدهم في وجه الآخرين بتملك المبيع بالتقادم الخمصى.

(الطعن رقم ۲۸۸ سنة ٤٨ ي جلسة ٢٢/٦/٨ س ٣٣ ص ٢٢٢)

• ٩ • ٥ • المدب الصحيح للتملك بوضع اليد مدة خمس سنوات مع توافر شرط حسن النية - هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون .

(الطعن رقم ۸۷۸ س ۵۱ في جلسة ۱۹۸۵/۱۱/۲۷)

99.3 - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السبب الصحيح في تملك المقار بالتقادم الخمصي - على ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة 919 من القانون المدنى - هو كل تصرف قانوني يستند اليه واضع اليد في حيازته المقار يكون من شأنه نقل الملك إن صدر من مالك أهل المتصرف أذا كان التصرف بيعا وجب أن يكون البائع في تصرفه مضيفا الملك الى نفسه رغم أنه غير مالك ، اما اذا صدر البعم منه بصفته نائبا عن المالك وتبين عدم نيابته عنه أو كان نائبا ولكنه نجاوز حدود الوكالة فإنه لا يتأتى في هذا المقام الإستناد الى قيام السبب الصحيح وإنما يتعين في هذا المجال إعمال ماتقضى به الأحكام الخاصة بالنيابة في التعاقد وبآثار الوكالة .

القرع الثاتى

حسن النية

٩ • ٩ • حسن النية الذي يقتضيه التملك بالتقادم الخمسي هو اعتقاد المتصرف البه اعتقاداً تاما حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه ، فإن كان هذا الاعتقاد بشويه أندى شك أمتنع حسن النية ، وحسن النية مسألة واقعية يستقل بتقديرها فاضلى الموضوع ، فإذا كان الحكم إذ نفى حسن النية عن المشترى قد اتخذ من اهماله تعرى ملكية بائمه قرينة أضافها إلى القرائن الأخرى التي أوردها واستخلص من مجموعها أنه لم يكن حسن النية فلا سبيل عليه لمحكمة النقس .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٩ طعن رقم ١٤٨ سنة ١٦ ق)

٩٨ على ال سوء النية المانع من أكتماب الملك بالتقادم الخمسى مناطه ثبوت علم المشترى وقت الشراء بأن البائع اليه غير مالك لما باعه فمجرد علم المشترى بعدم نقل تكليف الأطيان المبيعة بمقتضى عقد ممبحل الى اسم البائع لبائمه لا يكفى فى الدلالة على سوء النية لأنه وحده لا يدل على ان المشترى كان يعلم أنه يشترى من غير مالك، إذ يجوز أن يعتقد أن البائع له مالك رغم علمه بتكليف المبيع على غيره . فإذا أسمى الحكم سوء النية على ذلك كان معيا وتعين نقضه .

(جنسة ١٩٣٦/١١/٠ شعن رقم ٣٣ سنة ٦ قى)

٩٩ \$ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اشترط لإمكان التملك بالتقادم الخمصي أن يكون واضع اليد الذي اشترى من غير مالك حسن النية وقت تلقى الحق ، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون وليس فيما أوردته المادنان ٧ و ١٣ من قانون النسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٣٣ ما يغير من هذا النظر .

(جنسة ١٩٥٣/١٠/١٥ طعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٠ ق)

 ١٩٠٥ - ان قاضى الموضوع مطلق السلطة فى استخلاص سوء النية من نصوص العقد ومن الظروف الملابسة لتحريره ، ولكن ما يستخلصه من ذلك يخضع
 لرقابة محكمة النقض من جهة مطابقته للتعريف القانونى لمىوء النية

(جلسة ١٩٣٦/١١/٥ طعن رقم ٣٣ سنة ٦ ق)

۱ - ١٥ - متى كانت المحكمة إذ اعتبرت أن مورث الغريق الثانى من المطعون عليهم قد تملك الأطيان محل النزراع بالتقادم أقامت قضاءها على أن حسن النية يغترض دائما في التقادم الخمسى وهو لا يشترط لدى من يدعى الملك سبب صحيح وبوضع ٧ - ١٥ - ١٥

اليد خمس سنين إلا عند التعاقد وإن المورث المذكور قد اشترى الأرض المتنازع عليها من المالك الطاهر ، وأن قول الطاعن بأن خصمة لا يمكن أن يكون حمن النية لأن منذ الباتع له وهو حكم صادر من المحمكة المختلطة لا يشمل الأطيان المبيعة عردود بأن مجرد الاطلاع عليه لا يكفى التحقق من عدم أشتماله على الأطيان المبيعة بأن الأمر اقتضى ندب عدة خبراء ويحث طويل الموصول إلى هذه النتيجة فإن هذا الذي قررته المحكمة لا مخالفة فيه المقانون في شقة الأول ، كما لا يشوبه قصور في شقة الأول ، كما لا يشوبه قصور في شقة الثانى ذلك أن استخلاص المحكمة لحسن نية مورث الفريق الثانى من المطعون عليهم وقت شرائه وعدم تعويلها على دفاع الطاعن بأن خصمه كان مىء المناه على الذي قراء على الأمباب التي أوردها هو استخلاص موضوعي سائغ .

٧ • ٢ • ٣ بكفي لاستفادة نازع الملكية الذي رسا عليه مزاد العقار المنزوعة ملكية من التقادم الخمسي تذرعه بجهله حقيقة هذه الملكية أو أن أحد لم ينه إليه ذلك بل واجبه هو البحث والاستقصاء وراء هذا البيان وإلا كان تقصيره مما يتمارض مع حسن النية ولا يجوز له أن يغيد من تقصيره.

(الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٩/٥/٢١ س ٦ ص ٦٦١)

۲۰۱۶ - مُلغاد،

\$ • 1 \$ - أذا كان المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى قطعة الأرض المتنازع عليها لم يقم قضاءه هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن الذى أسسه على تملكه المقار بالنقادم الخممى بغرض أن البائع ثبه غير مالك بمقوله أنه أشتراه بحسن نية ومضى على شرائه لم أكثر من خمس صنوات - بل استند بجانب ذلك إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم ورتب غلى ذلك وعلى ما استخلصه من باقى ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له لاغتيال حق المطعون عليهم ، فان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق مندى تمليك المطعون عليهم على الأرض المنتازع عليها .

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٢٥ تي جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ س ١١ ص ٨٤)

١٠٥ - حمن النية يفترض دائما ما لم يقم العليل على العكس ، ومناط سو
 النية المانع من اكتماب الملك بالتقادم الخمصى ثبوت علم المتصرف اليه وقت تلقى
 ١٥٠٨

الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه ، وإذ كان عدم ذكر سند ملكية الباتع للطاعنين وتعهده بتقديم سند الملكية للمشترين ليس من شأن أيهما أن يؤدى عقلا إلى ندوت علم الطاعنين بأن البائع لهما غير مالك ، فإن الحكم المطعون فيه أذ أمس ثبوت سوء النبة على ذلك يكون معيلا بالقصور .

١٠٠١ - سوء النية المانع من التملك بالتقادم الخمصي مناطه ثبوت علم المشترى وقت الشراء (١) بأن إليائع له غير مالك لما باعه فإذا استدل الحكم المطعون فيه على سوء نية المطاعن (المشترى) بأنه كان على صلة بالمالك الحقيقي في سنوات لاحقة لتاريخ الشراء فإن استدلاله يكون فاسدا إذ يجب أن يثبت سوء نية الحائز وقت الشراء حتى بهندم عليه التمالك بالتقادم الخمصي .

١٠٧ - حسن النية مفترض دائما لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على العكس .

١٩٠٨ – مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى أنه پشترط لحسن النية أن يجهل الحائز أنه يشتدى على حق الفير ولا يخالجه أى شك فى هذا كما يجهل ألا يرتكب خطأ جسيما فى جهله بأنه يعتدى على حق الفير.

٩ • ١ ٤ - لقاضى الموضوع منطقة تامة فى استخلاص حسن النية وسوئها من نطاقها فى الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها متى كان استخلاصه قائما على أسباب سائفة وكافية لحمل قضائه .

 ۱۹۱۶ – من المقرر في القانون المدنى القديم وقفه المشرع في المادة ۲/۹۱۹ من القانون المدنى الجديد أن حسن نية المشترى من غير مالك لا يشترط توافره الا عند تلقى الحق.

^(1) راجع نقض ١٩٦٤/٤/٣٠ مجموعة المكتب الغني س ١٥ ص ٦١٤ .

أنه كان حمن النية وقت أن أقام هذه المنشآت على أرض مملوكة لفيره ، يفترض فيه أنه كان حمن النية في تطبيق المادة أنه كان حمن النية في تطبيق المادة ٢٩٥ من القانون المدنى أن يعتقد البانى أن له الحق في إقامة المنشآت ، ولا يلزم أن يعتقد أنه يملك الارض ، فإذا ادعى ملك الأرض أن البانى سى النية فعليه حسيما تقضى المادة ٢٩٤ من القانون المدنى أن يقيم الدليل على البانى كان يعلم وقت أن أقام المنشأت أن الأرض مملوكه لفيره وأنه أقلهها دون رضاء مالك الأرض مماكه لفيره وأنه أقلهها دون رضاء مالك الأرض .

٩ ٩ ٩ ع - حمن النية الذي يقتضيه التملك بالتقادم القصير هو اعتقاد المنصرف اليه اعتقادا تلما حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه فاذا شاب هذ الاعتقاد أنني شك أمتنع حسن النية .

(الطعن رقم ٤٠٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣ س ٢٧ ص ١٦٢٧) (الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ س ٣٥ ص ٢٨٠)

٣ ١٩ ٩ - لئن كان لقاضى الموضوع السلطة التامة في أستخلاص حمن نبة واضع اليد - في التملك بالتقادم القصير - من نصوص العقد ومن الظروف الملابسة لتحريره ، إلا أنه يتعين أن يكون استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل قضائه .

(الطعن رقم ٤٠٣ أسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٦/١١/٢٣ س ٢٧ ص ١٩٧٧)

\$ 11\$ - حسن النبة الذي يقتضبه التملك بالنقادم الخمسي هو اعتقاد المتصرف اليه اعتقادا مليما تاما حين التصرف أن التصرف مالك لما يتصرف فيه - فاذا شاب هذا الاعتقاد أدنى شك أمتنع حسن النبة ولقاضى الموضوع السطلة التامة في استخلاص حسن النبة وسوئها من مكانها في الدعوى وما يستشفه من ظروفها وملابساتها إلا انه يتمين أن يكون استخلاصه قائما على أسباب سانغة كفيلة بحمل قضائه.

(الطعن رقم ٥٨ لمنة ٥١ ق جلمة ١٩٨٩/٥/١٩٨) (الطعن رقم ١٠٩٨ لمنة ٢٠ ق جلمة ١٩٨٦/١/٢٣)

> الفرع الثالث مسائل منتوعة في التقادم الخمسي

 ١١٥ – ان الدفع باكتساب الملكية بالتقادم الخمسى لا يتعلق بالنظام العام وينبغي النمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحتمل الابهام ولا يغنى عنه التمسك بالتقادم الطويل لان لكل منهما شروطه وأحكامه ، اذ كان ذلك وكانت الاوراق قد خلت مما يغيد تمسك الطاعنون تملكهم أرض العقار رقم ٣ بالتقادم الخمسى أمام محكمة الموضوع حتى تحقق هذا الطلب وتقضى فيه وهي لا تملك أن تقضى به من تلقاء ففسها فان النعى على الحكم بعدم اعماله أحكام التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٩٦٩ من القانون المعنى يكون سببا جديدا يخالطه واقع لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطبن رقم ١٠٨ لسنة ٥٠ ق جنسة ١٩٨٣/٦/١٦)

١١١٦ - الحيازة التي يعدد بها في اكتساب الملكية بالتقادم الخمسي هي الحيازة التي تجتمع مع السبب الصحيح وتستمر الى خمس سنوات ، فإن بدأت الحيازة قبل قيام السبب الصحيح يلحقها عيب ما ، فإن التمسك بهذا العيب الذي اعترى الحيازة في تاريخ سابق على قيام هذا السبب لا يكون منتجا ولا مجديا طالما كان المعول عليه في نطاق التقادم الخمسي هي الحيازة منذ أن تجتمع بالتصرف المبجل الصادر من غير مالك فيكون عندئذ هو سببها الصحيح الذي يركن اليه الحائز في حيازنة ويتمكن بمقتضاه من التملك ان اقترنت حيازتة بحسن النية وقت تلقى الحق تطبيقا لما تقضى بها المادة ٩٦٩ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بعيوب شابت حيازة الشركة المطعون ضدها بعد قيام المب الصحيح ، وحتى انقضاء مدة المنوات الخمس ، وانما اقتصر دفاعهم على إظهار عيب في الحيازة التي كانت سابقة على نشوء السبب الصحيح بمقولة أن سندها هو قرار محافظ اسيوط في سنة ١٩٧٠ الذي جاء متجردا من الشرعية ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفاع بما أورده بأسبابه من أن مدة السنوات الخمس المقررة للتقادم لا تبدأ في المبريان إلا من وقت اجتماع السبب المحيح والحيازة معا وأنه لو كانت الشركة المطعون ضدها قد وضعت يدها بناء على قرار الاستيلاء في عام ١٩٧٠ إلا أن قيام السبب الصحيح وهو عقد البيع المسجل الصادر من غير مالك في سنة ١٩٧١ قد انضم الى الحيازة في هذا العام والتي اقترنت بحسن النية عند تلقى الحق وظلت قائمة متْصلة تُحتى انقضت الخمس سنوات ولم يرفع الطاعنون دعواهم إلا في عام ١٩٧٩ ، وإذ كان هذا الذي خلص اليه الحكم يوافق مع صحيح القانون ويحمل رداً سائغاً ينطوى على عدم الاعتداد بما قد يكون لحق الحيازة من عيب الغصب في تاريخ سابق على قيام السبب الصحيح مادام هذا السبب أصبح دون غيره سند الحيازة الخمس سنوات التالية ، ومن ثم فإن النعى الذي يثيره الطاعنون دعواهم إلا في عام ١٩٧٩، وإذ كان هذا الذي خلص اليه الحكم يتوافق به هو مقرر حيفي قضاء هذه المحكمة - تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٦٥

من القانون المدنى والفقرة الثانية من المادة ٩٦٩ من هذا القانون من أن حسن النية يفترض دائما ما لم يقم الدليل على العكس وأن مناط سوء النية المانع من اكتساب الملك بالتقائم الخممي هو ثبوت علم المنصرف اليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما يتصرف فيه ، والفصل في توافر حسن نية الحائز وانتفاء سوء نيتة من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها ولا يخضع حكمه لرقابة محمكة النقص متى كان استخلاصه سائغاً ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض في امبابه الى توافر حسن نية الشركة المطعون ضدها في حيازتها والرد على دفاع الطاعنين الذي تمسكوا فيه بسوء النبة فقرر إن حسن النية يجب توافره وقت تلقى الحق وهو مفترض دائما ما لم يقم الدليل على العكس ولا يطلب من الحائز اثبات حسن نينة وبحث اثبات سوء النية يقع على عانق من يدعى أنه المالك الحقيقي ثم أردف الحكم قائلا «إن الثابت «ن الأوراق أن الشركة المستأنف عليها قد اشترت أرض النزاع بعقد مسجل صالح لكسب الملكية بوضع اليد عليها مدة خمس سنوات متتالية مادامت حيازتها للعقار مقترنه بحسن النية ومستندة الى السبب الصحيح و هو العقد المسجل الذي ورد به أن البائعة لها تملكت ما باعته الشركة بعقد مسجل بدوره برقم ٣٢٣٣ في ١٩٤٦/٦/٢٥ مما يجعلها تعتقد وقت تلقيها الحق وعند تمجيل السند أنها تشترى من مالك وقد انتقلت اليها الملكية على هذا النحو بالتسجيل ... ولم يقدم المستأنفون دليلا على عكس ذلك سوى القول بوجود جهاز للقضايا بالشركة به عدد من العاملين في حقل القانون ولا يكفى نلك لنفى حسن النية عن الشركة .. ، وإذ كان. هذا الذي استخلصه الحكم المطعون فيه هو استخلاص سائم له أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم فإن النعى بهذا الوجه ينحل إلى جدل في ممالة تخضع لملطة محكمة الموضوع القديرية بما تنصر عنها رقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

و المبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا لشيء أو صاحبا أن و السبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا لشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كمبه بالنقادم ويجب أن يكون مسجلا طبقا القانون و أن بيع ملك الغير يصلح لان يكون سببا صحيحا لكمب ملكية العقار بالتقادم الخمسي متى كان هذا البيع مسجلا و و يغير من ذلك أن يكون البائع فيه غاصبا أو مستندا في تصرفه الى عقد قابل للإبطال أو باطل أو معدوم ، لان المشرع لم يجعل من سند البائع ركنا أو شرطا لاعتبار التصرف سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسي ولكتفي بأن يكون التصرف ذاته صادرا من غير مالك ، ومن ثم فان الحكم بإبطال مند الملك أو بطلاته أو انعدامه

لا يستنبع أى أثر على مند المحائز ولا ينال من صلاحيته لان بكون مببا صحيحا نذلك التملك ولما كان ذلك وكان مناط موء النية المائع من اكتساب الملك بالنقادم الخمسى ثبوت علم المنصرف اليه وقت تلقى الحق بأن المتصرف غير مالك لما ينصرف فيه أو قيام أدنى شك لديه فى ذلك ، وتقاضى الموضوع السلطة النامة فى استخلاص حسن نية المتصرف اليه أو موئها بشرط أن يكون استخلاصا سائفا . لما كان ما نقدم وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على ان عقد المشترى الثانى لا يصلح لأن يكون صببا صحيحا لابتنائه على تصرف معدوم هو عقد المشترى لأرل - وهو تبرير غير صحيح على ما صلف بيانه ... فأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه فساد فى الاستدلال .

(الطعون أرقام ٣٠٤ ، ١٥٣ ، ١٩٧ نسنة ٥٥ تي جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)

1118 - مؤدى نص المائة 919 من القانون المننى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملكية العقار تكتب بوضع اليد عليه مدة خمس سنوات متثالية متى كانت الحيازة مقترته بحمن نية وممنتنة في ذات الوقت إلى سبب صحيح ، والسبب الصحيح هو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلا. لما كان ذلك وكانت الطاعنتان قد تمسكنا أمام محكمة الاستئناف بتملكهما العقار المشغوع به بالتقادم الخمسي المكسب تأسيسا على حيازتهما له مدة تزيد على خمس سنوات مقترته بحسن النحيس مناوات مقترته بحسن النحيس مناوات مقترته بحسن دفع بطلان عقد ملكية ملفهما فإن اغفال الحكم المطعون فيه تحصيل هذا الدفاع الجوهري الرد هيله يجعله مشويا بالقصور .

﴿ الطَّعَنَّ رَقِّمَ ١٩٧٤ لَسَلَّةً ٥٩ فَى عِلْسَةً ١٩٩٠/٧)

القصل الرابع عشر تملك البائع العقار الذي باعه بالتقادم

9 1 1 3 — الأماض النشريعي للتملك بالتقادم الطويل هو قيام قرينة قانونية قاطعة عنى وافر صبب مشروع التملك لدى واضع اليد . فالقول بأن تمسك البائع باكتساب ملكية العقار بوضع اليد عليه المدة الطويلة بعد بيعه وانتقال ملكيتة إلى المشتري يعتبر ملكية العقار بوضع الي يتفق وواجب الضمان المغروض عليه قانونا هو قول مخالف المتنون ، وإذن فاذا كان الحكم قد اقام قضاءه على مجرد إن ضمان البائع استحقاق المبيع مانع لمه من اكتماب ملكيته بوضع اليد بعد بيعه مهما طالت مدته ، ولم يبحث في هل وضع يد البائع في هذه الحالة استوفى الشروط القانونية التي تجعله مبيا في مل وضع يد البائع في هذه الحالة استوفى الشروط القانونية التي تجعله مبيا مشروعا للتملك أو لم يستوفها ،فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين نقضه .

(جلسة ۱۹٤٩/۱۲/۸ طعن رقم ۱۷۰ سنة ۱۷ ق)

• ١٩٤٥ - إن الأساس التشريعي للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة فانونية فاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد ، وهذا لا يصح معه القول بأن واجب الضمان المغروض على مدعى التملك بوضع اليد بموجب اقرار صادر منه نزل فيه لمنازعه في الملكية عد قدر من الاطيان يدخل في الأطيان المتنازع عليها مانع له ابدا من كمب ملكية هذه الاطيان بوضع اليد المدة الطويلة ، متى كان وضع اليد المذكور قد استوفى شروطه القانونية .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٠ طعن رقم ٢٢ سنة ٢٠ ق)

1 1 9 - عقد البيع صواء كان مسجلاً أو غير مسجل يلزم البلغ بأن يمكن المشترى من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادنة ، أما عدم نسجيل المشترى عقد شراكه فلا يترتب عليه مقوط حقه في الضمان لأن التزام البائع به هو من الالتزامات الشخصية التي نشأ عن عقد البيع بمجرد انعقاده والتي تنتقل من البائع الي ورثته فيمنتع عليهم مثله منازعة المشترى فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع الا اذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المدة الطويلة المكسبة الملكية .

(الطعن رقم ١٠ نستة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٦ . س ٢١ ص ١٩٨٠)

الفصل الخامس عشر التنازل عن التقادم

عليها بوضع اليد خمص منوات بصبب صحيح وبحصن نية ، وقضت المحكمة للمدعى عليها بوضع اليد خمص منوات بصبب صحيح وبحصن نية ، وقضت المحكمة للمدعى بتثبيت الملكية بناء على ما أستخلصته من اعتراف المدعى عليه بعد تكامل مدة التقادم في أوراق صادرة منه بملكية المدعى ، فقيام الحكم على هذا الاعتراف يغنيه عن الرد على الدفع بالتقادم ، إذ هذا الاعتراف هو بمثابة التنازل عن الحق في النملك بالتقادم، ومثل هذا التنازل بنتج أثره سواء أكان التقادم طويلا أم كان قصيرا وفقا للمادة ، ٨ من القانون المعنى.

(جلسة ١٩٦٤/٤/١١ طعن رقم ٦٣ سنة ١٥ ق)

الفصل السادس عشر اثبات التقادم

۱۹۴۳ – نما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتا بكافة صرق الإنبات . وكان القانون لا يشترط مصدرا معينا يستقى منه القاضى الدليل فانه لا حرج على المحكمة إذ هى أقامت قصاءها فى هذا الخصوص على ما استخاصته من أوراق أو ممنتدات تعليك أو حتى من اقوال وردت فى شكوى إدارية .

(حِنْسَة ١٩٠٣/٢/١٩ طَعَنَ رَقَم ٢٥٧ سَنَة ٢٠ قي)

\$ 9 \ 8 \ - متى كان النزاع بين الطرفين قد دار على التملك بوضع البد المدة الطويلة وهو واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق لتتخذ منها ما قد تفيده من دلالة على ثبوت وضع البد أو نفيه فليس فيما تجرية المحكمة من ذلك مخالفة لقواعد الإثبات .

(جلسة ٢٠/٥/١٩٥١ طعن رقم ١٩٥٥/١٨٥ ع.)

١٢٥ - لا تتريب على المحكمة إن هي استمنت من كشف التكليف فرينة على وضع بد المدعى تعزز بها أقوال الشهود بعد أن تبين أن مستندات المدعى يكتنفها المموض وأن مستندات المدعى عليهم لا تنطبق على الأرض موضوع النزاع . ومن ثم يكون القول بأن المحكمة أهدرت عقود المدعى عليهم استنادا إلى كشف التكليف هو قول غير صحيح .

(چلسة ۱۹۰۱/۲/۱۹ طعن رقم ۲۱۰ سنة ۱۸ ق)

1 * 1 * 9 - إذا كان النزاع بين طرفى الخصومة يدور على وضع اليد فهذه واقعة مادية للمحكمة أن ترجع في تحريها إلى ما بين يديها من عقود وأوراق ، وهي إذ تفعل ذلك إنما تفعله لتستمد من هذه العقود والاوراق ما قد تفيده من دلاله على ثبوت وضع البد أو نفيه ، أما وصف هذه العقود وتكييفها التكييف القانوني المؤثر في حقوق أصحابها ، فهو إذ كان غير مطروح على المحكمة للفصل فيه ولا قيمة له فيما هي بصدده فخطؤها فيه لا يقدح في ملامة الحكم .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/١٠ طعن رقم ١٢٠ سنة ١٥ ق)

1 . 1 . 2 النعى على الحكم بأنه أخطا في تطبيق القانون ، إذ هو لم يعتبر أن وحود تفطره للصرف تتوافر فيها شروط وضع الليد القانونية من ظهور واستمرار

وهدوء ونية التملك – هذا النعى يكون في غير محله منى كان الحكم قد أثبت أخذا بنقرير الخبير أن هذه القنطرة قد هدمت من زمن بعيد .

(جلسة ١٩٥١/١/٤ طعن رقم ٤ صنة ١٩ ي)

١٩٧٨ حتى كان الواقع هو أن مورث المطعون عليهم وابنته المطعون عليها الاولى اقاما دعواهما على الطاعنين يطلبان تثبيت ملكيتهما لاطيان تأسيما على أن مورثتهما اشترت من والدنها جزءا من هذا الاطيان بعقد مسجل وان الباقى آل إلى مورثتهما عن والدنها بطريق الميراث وكانت محكمة أول درجة إنما أحالت الدعوى على التحقيق بناء على ما أدعاء الطاعن الاول من أنه تملك الارض موضوع النزاع بوضع اليد عليها هو ومورثه من قبل المدة الطويلة المكسبة للملكية ولما نبين المحكمة بعد سماع شهود الطرفين أن يده وكنلك يد مورثه من قبل إنما كانت يدا عارضة بالنبابة عن مورثه الطلعون عليهم بطلباتهم وكان الحكم المطعون غيه قد أقام قضاءه على هذا الاساس وإنما أشار الى كثوف التكليف وأوراد المال وإلى انتقال تكليف جزء من الاطيان لاسم مورثه الملعون عليهم وقت أن كان مورث الطاعنين عمدة البلدة الواقعة فيها الاطيان مورث الطاعنين عمدة البلدة الواقعة فيها الاطيان موضوع النزاع باعتبارها قرائن تعزز وضع يد المطعون عليهم ومورثتهم ووالدتها من قبل بنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية فليس في هذا ما يخالف القانون .

(جلسة ١٩٥١/١١/١٩ طعن رقم ١١٦ سنة ١٩ ي)

18 1 ق - وضع اليد المكسب للملك هو وضع اليد الفعلى المستوفى عناصره القانونية . فإذا كانت المحكمة قد قضت بالملكية لمدعيها تأسيما على وضع يده المكسب لها ، واستخلصت وضع اليد من مجرد أن عقد البيع الذى صدر للمدعى قد ذكر فيه رفع يد البلاع عن المبيع ونقل التكليف إلى اسم المشترى ، ومع أن هذا ليس من شأنه أن يفيد بدائه حصول وضع اليد الفعلى ولا توافر أركاته المكونه له ، ثم كانت المحكمة من جهة أخرى لم تتعرض للرد على دلالة الأحكام التى قدمت إليها لإثبات صورية ذلك المغتذ زاعمة أن اثبات الصورية لا يكون إلا بالكتابة في حين أن الطاعن بالصورية وارث والوارث يعتبر من الغير بالنصبة الى تصرفات المورث المضارة به ، فحكمها يكون مشوباً بالقصور في النسبيب .

(چلسة ١٩٤٦/١٢/٥ طعن رقم ١٣٤ سنة ١٥ ق)

• 8 ١٣٥ – من القصور أن يكتفى الحكم فى إثبات وضع اليد للمدعى بأقوال البائع لم من غير أن يأتي بما يؤيد هذه الأقوال. ومن القصور كذلك ألا ينكر الحكم فى إلمات نية المشترى إلا أن منازعة فى الملكية لم يقدم الدليل المقتع على سوء 101/.

النبة دون أن يتحدث عن الأحكام والمستندات التي قدمت لإثبات ذلك ، فإن هذا إيهام وغموض ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد محصت المستندات التي قدمت لها وقدرتها ،

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٣ طعن رقم ٥٨ سنة ١١ ق)

٩٣١ ٤ - إذا ادعى المشترى أنه تملك العقار بوضع اليد مع حمن النية والسبب الصحيح فلا يحتاج إثبات سوء نيته عند الشراء الى دليل معين، بل هذا جائز بجميع طرق الأثبات القانونية ومنها القرائن ، وقد تكون هذه وحدها كافية في الإثبات فإذا كان من يدعى سوء نية المشترى قد ساق القرائن القائمة في الدعوى الدالة على صحة دعواه وكانت هذه القرائن دالة فعلا على سوء النية فإنه يكون من القصور أن يكتفي الحكم في رده على ذلك القرائن بمجرد القول بأن ظروف الحالة ندل على أن المشترى حين اشترى كان يعلم أنه يشترى من المالك الحقيقي .

(جنسة ١٩٤٥/١/٢٥ طعن رقم ١٣ سنة ١٤ ق)

٤٩٣٣ – إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة ليست حقا لطالبها يتحتم على المحكمة إجابته إليها متى طلبها ، بل لها أن ترفض هذا الطلب إذا رأت أن اجابته غير منتجة وأن لديها من الاعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى حتى مع التسليم بصحة الوقائم المطلوب إثباتها . وهذا التصرف من جانبها داخل في حدود سلطتها الموضوعية وليس فيه أي خروج على القانون .

* ١٣٣ - المحكمة ليست ملزمة باجابة طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة المكبية للملكية متى كانت قد اقتنعت من المستندات المقدمة اليها أن لا حلجة الى هذا الإجراء . (جلسة ٢١/٥٩/١٥٩ طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢١ ق)

\$178 - إحالة الدعوى على التحقيق الإثبات وضع اليد المدة الطويلة ليست حقا للخصوم يتحتم على المحكمة إجابته بل إن لها أن ترفض هذا الطلب متى رأت أن أجابته غير منتجة وأن لديها من العناصر ما يكفي للفصل في هذا الادعاء .

(جلسة ٢١/٥/٢٩ طعن رقم ١١٥ سنة ٢٠ ق)

180 - اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز فانونى يأتى نتيجة لأعمال مادية خاصة متى بينت وفصلت أمكن أن يمتفاد منها TOTA الحصول عليه . فالواجب على المحكمة عندما يدعى لديها باكتماب الملك بوضع اليد المدة الطويلة أن تطلب إلى المدعى بيان نلك الوقائع لتنظر فيما إذا كانت متعلقة بالادعاء ومنتجه لصحته ، حتى إذا رأت ذلك أمرت بتحقيقها مع تبيينها فى الحكم نبيينا يعرف منه خصوم الدعوى ماذا عليهم إثباته أو نفيه . والشأن فى ذلك كالشأن فى كافة ماة تحيله المحكمة من المسائل على التحقيق إذ كلها تقتضى البيان والتفصيل عملا بالمادئين ٧٧٧ و ١٧٨ مرافعات . ومخالفة ذلك تجعل الحكم معيبا متعينا نقضه .

۱۳۹ ع – إذا قضيت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق بناء على طلب الطرفين ليثبت كل منهما ما يدعيه من تملكه الأرض موضوع النزاع بالتقادم الطويل المدة وبعد أن انتهت المحكمة من مصاع شهود الطرفين رجحت أقوال شهود المدعى عليهم . فليس فيما أجرته مخالفة لقواعد الإثبات .

(چلسة ١٩٥١/٣/٢٩ طعن رقم ٢١٠ سنة ١٨ ق)

9 ° 7 ° لين تقدير أفلة الدعوى والوقائع المؤنية إلى كمنب الملكية بمضمى المدة الطويلة – ذلك مما تمنقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت فيه على أمبياب سائغة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى أنتهت إليها .

(چلسة ١٩٥١/١٣/٦ طعن رقم ٨ سنة ٢٠ ق)

٤١٣٨ – كل ما تثبته محكمة الموضوع بشأن صفة وضع اليد واستعراره أو انقطاعه ، وتقديرها لما يتعمك به الخصوم فى ذلك من الأوراق أو الأفعال كل ذلك هو من الأمور الموضوعية التى لا مبيل إلى طرحها على محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٣/٣/٢ طعن رقم ٨٠ سنة ٢ ق)

9 ٣٩ ٤ - لمحكمة الموضوع الحق في تقدير قيمة وضع اليد قبل تاريخ العقود المقدمة المتدليل على تملك الأرض المتنازع عليها ومن بعد تاريخها، من ناحية استمراره المدة القانونية المكسبة الملكية أو عدم استمراره، ونقدها في هذا هو مصادرة لها في حقها القانوني، .

(جلسة ١٩٣٥/١٠/٢١ طعن رقم ١ سنة ٥ ق)

• 118 - لا يجوز الاعتداد في اثبات وضع اليد بالحكم الصادر من محكمة الاشكال في هذا الصند ذلك لأن هذا القضاء بوصفه قضاء ممتعجلا لا يتعرض للملكية وليس من حقه إلا أن يتحصمها بالقدر اللازم للفصل في الطلب الوقتي المستعجل الذي يطلب منه ويقضى فيه بما لا يعس العوضوع .

1 1 1 2 - وضع البد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات من أى مصدر يمنقى القاضى منه دليله ولو كان هذا المصدر اقوالا وردت فى شكرى إدارية - على ما جرى به فضاء محكمة النفض . ما جرى به فضاء محكمة النفض . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٩ س ١٠ ص٧٠)

٧ \$ 1 \$ - على الحكم المثبت للتملك أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مغرونا بنية التملك ومستمراً وهادناً وظاهراً ، وبيين بما فيه الكفاية الوقائم التى تؤدى إلى توافرها بحيث بيين منه أنه تحراها وتحقى من وجودها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بما فيه الكفاية الوقائم التى أنت إلى توافر شروط وضع اليد المثبت للتملك بالنقائم ، وهى نية التملك والاستمرار والهدوء والظهور ، بحيث يبين منه أنه تحراها المتحقق من وجودها ، أو يعرض لدفاع الطاعنين القائم على أن مورث المطعون عليهم الثلاثة و الأول كان يضع اليد ابتداء على العين موضوع النزاع لإدارتها بالنيابة عن باقى الملاك أو يبين أن هذا المورث قد جابة شركاء مجابهة ظاهرة وصريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير فضائلية تمن جازمة على أنه ينكر عليهم ملكينهم ويقصد إلى الاستثنار بها من دونهم ، وكان الحكم الابتدائي قد خلا من شيء من ذلك ،

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٨) (الطعن ١٨٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨١/٢/١٩ س ٣٧ مس ٥٠٥)

٣٤ ٢ ٤ - إذ كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها القانونية دون رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، الا أن ذلك مشروط بأن تكون الأمباب التي أقامت عليها قضاءها مائغة .

(الطعن رقم ٤٨٩ نسنة ٥٠ في جنسة ١٩٨٣/١/١ س ٣٤ ص ١٢٠)

\$11\$ – من المقرر قانونا أن العيازة المادية قرينة على الحيازة القانونية ما لم يثبت خصم الحائز عكس ذلك .

(الطعن رقم ٨٩٩ نستة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١/٦ س ٣٤ ص ١٢٠)

180 - وضع اليد المكسب للملكية واقعة مادية مما يجوز اثباته بكافة الطرق ، فإن للمحكمة أن تعتمد في ثبوت الحيازة بعنصريها المبينين بالمادتين ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدخى على القرائن التى تستنبطها من وقائع الدعوى مادام استخلاصها سائفا ولا مخالفة فيه للثابت بالاوراق ، فلها أن تعتمد في ذلك على تقارير الخيراء ولو كانت مقدمة في دعاوى أخرى ما دامت مضمومه الى ملف الدعوى واصبحت من أوراقها التى تناضل الخصوم في شأن دلالتها وأن تأخذ ضمن القرائن الجمينةادة من الاوراق - بما تطمئن الهرائ الشهود الذين ممعهم هؤلاء الخبراء

دون حلف يمين ، وان تستند الى ما قضى به فى دعوى اخرى دون ان تتوافر لهذا القضاء هجية الاحكام فى الدعوى المطروحة عليها متى كان ذلك بحسبانه قرينة ندعم بها قضاءها . وهى لاتتقيد بقرينة من هذه القرائن دون اخرى ، ولها ان تطرح مالا تطمئن أليه، فلا عليها وهى بصند بحث كسب الملكية بالتقادم إن هى استبعنت القرينة المستفادة من تكليف الاطيان باسم حائزها اذا وجدت فى أوراق الدعوى ما تطمئن ممه الى انه لم يكن يحوزها حيازة أصلية لحساب نضمه ، ولا ان تتقيد بتسجيل عفد ما دام قد ثبت لها انه صدر من غير مالك لأن ذلك ليس مبيا بذاته لكسب الملكية، كما أنها لا تلتزم بتمقب الخصوم فى شتى مناحى دفاعهم والرد على كل قرينة غير على قرينة غير مائن المتعدن اليها مادامت قد اقلمت قضاءها على الاسباب الكافية لحمله ، ولا ان تجبيب طلب احالة الدعوى الى التحقيق مادامت قد وجدت فى اوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطعن رقم ۱۰۸۸ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٥/٢٤ س ٣٠ ص ١٤١٠)

١٤١٤ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استطراق الارض العملوكة للافراد العدة اللازمة لكسب المولة لملكيتها بالتقادم الطويل يترتب عليه كسب الدولة لملكيتها بالتقادم.

(الطعن رقِم ١٠٥٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

٧٤٤٧ - مفاد المادنين ٩٦٨ ، ٧٣٨٨ من القانون المدنى ان أثرا للتقادم باكتساب المجازة ملكية الشيء أو الحق محل الحيازة محل الحيازة لا يقع تلقائيا بقوة القانون ، وإنما يتوقف قيام هذا الأثر على ارادة الحائز فإن شاء تمسك به وإن شاء تنازل عنه صراحة أو ضعنيا.

· ﴿ الطَّمَانُ رَفُّنا ١٧٨٣ ، ١٩٦٥ س ٥٢ ي جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩)

أُ 8 أ 8 - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الحائز في التنفيذ العقاري - عملا بالنقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون المرافعات والغفرة الثانية من المادة عملا بالنقرة الأولى من المادة عيد الرهن ملكية العقار المرهون أو حقا عينها عليه بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يكن عسنولا شخصيا عن الدين المضمون بالرهن وكان مجرد تسجيل صحيفة يحوى صحة التماقد لا شأن له بنقل الملكية العقارية من البائع الى المشترى اذ لا يتعالى المشترى اذ لا المشترى الذ المشترى الدين المستويد بمنطوقة في هامش تسحيل الصحيفة ويكون ثبوت الملكية المشترى المحكم أو بالتأشير بمنطوقة في هامش تسحيل الصحيفة ويكون ثبوت الملكية المشترى

من وقت إشهار ذلك الحكم وليس من تاريخ تسجيل الصحيفة . كما أن اعتبار تسجيل صحيفة . على صن ترتبت لهم بعده حقوق على دعوى صحة ونقاذ البيع حجة على صنور الحكم ترتبت لهم بعده حقوق على ذات المبيع ، يتوقف على صدور الحكم فملا بصحة المقد والتأثير بمنطوقة في هامش ذلك التسجيل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى انتفاء صفة الحائز عن الطاعنة الاولى على ما ثبت من أنها لم تسجل عقد شرائها كما لم يصدر لصالحها حكم بصحة عقد البيع المتكور ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أسلس .

(الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٣ في جلسة ٢١٨٦/٢/٢٧)

189 - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه اذا كسب الحائز ملكية عين التقادم فان الملكية تنتقل اليه بأثر رجعى فان الملكية تنتقل اليه بأثر رجعى منذ وقت بده الحيازة التي أدت الى التقادم فيعتبر مالكا لها طوال مدة التقادم بحيث لو رنب المالك الاصلى خلال هذه المدة أو ترتبت ضده خلالها حقوق عينية فان هذه الحقوق متى اكتملت مدة التقادم لاتسرى فى حق الحائز .

(الطعن رقم ۱۰۲۲ استة ٥٤ في جلسة ٢٠/١/٨٨)

• 8 1 0 - متى كان مدار النزاع هو التملك بوضع البد ، فلا محل للمفاضلة بينه وبين التملك بمند ولو كان هذا السند مصجلا ، ذلك لان وضع اليد المدة الطويلة اذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته صببا تكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب أكتسابها .

(الطعن رقم ١٠٢٢ السنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠)

101\$ - العبرة في وضع اليد بما يثبت قيامه فعلا فإذا كان النزاع بخالف ما هو ثلبت من الأوراق فيجب الأهذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه فمن ثم لا تتريب على محكمة الموضوع إن هي عولت في ثبوت واقعة وضع يد الطاعنين بدون مند على مصلحة بن طب أب التي تدخل في ملكية المطعون ضده على ما ثبت لديها قيامه من الواقع كما حصلته من تقرير الخبير ولو كان مخالفا لما تضمنه اقرار الأخير المقررخ ١٩٦١/١١/١ من وضع يده على المقدار الذي يملكه من أرض النزاع ، لما كان ذلك فإن الذعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

107 - إقامة العشترى على البلام له دعوى سابقة بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له منه لا يستخلص منه حتما اقراره بالحق القاطع الدلالة على النزول عن مدة وضع اليد الصابقة في كسب الملكية بالتقادم او عدم توافر شروط وضع اليد المكية بالتقادم الطويل لما ينطوى عليه رفعها من رغبة في اقتضاء الحق بالوسيلة التي وجدها أيسر صبيلا من غيرها ولا يغني ذلك منه النزول عن السبل الأخرى في اقتضاء ذات الحق.

(الطعن ١١٨١ لسنة ٥٠ تي جلسة ١١٨٢)

الفصل السابع عشر عدم تعلق التقادم بالنظام العام

107 ك - إن النقادم في العمائل العدنية ليس من النظام العام ، فعلى مدعى النطاف ومنع البد إذا أراد ضم مدة سلفة الى مدتة أن يبدى هذا الطلب أمام محكمة المه ضوع ، ويثبت أن سلفة كان حائزا حيازة توافرت فيها الشروط القانونية من طهور واستعرار وهدوه ولم يطرأ عليها انقطاع أو إقرار الخ ، أما التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقش ففير جائز .

(جلسة ١٩٤٠/١/١١ طعن رقم ٢٤ سنة ١٤ ي)

\$ 9 8 \$ - الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وينبغى التعميك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام . ولا يضنى عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى كما لا يغنى عنه التعميك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل نقادم شروطه وأحكامه .

(الطعن ٣١ مسلة ٢٦ في جلسة ٢٢/٥/٢٤ س ١٣ ص ٧٠٦)

بينت مدد التقادم ومبدأ سريانه وأسباب الوقف والانقطاع ، وإن القانون المدنى التى عنب مدد التقادم ومبدأ سريانه وأسباب الوقف والانقطاع ، وإن القانون المدنى – فى خصوص التقادم – لم يجتزىء فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل نناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العلم كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة الموظفين والضرائب والرسوم ، ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدوئة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تضمع لقواحد التقادم المواددة فى القانون المدنى ما أم يوجد تشريع خاص يقسى بغير ذلك . ولما كانت العادة ٢٨٧ من القانون المدنى بما ننص عليه من أنه يجوز للمحكمة أن تقسمي بالتقادم من تلقاء من تلقاء النصل نضيها بل يجب النمسك به من كل ذى مصلحة ، قد أنت بحكم عام ودلت على أن نشار ملاحلة إلا إلا يعتبر متعلقا بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل فإن الطاعنة (وزارة المالية) إذ لم تتمسك بالنقادم أهام محكمة الموضوع فلا يصح لأول مرة أماء محكمة النقش .

﴿ الطَّعَنَ رَقَّمَ ١٧ تُستَةً ٢٧ ق عِلْسَةً ١٠٧٨ س ١٣ ص ١٠٧٨ ﴾

(الطعن ١٠ لسنة ٢٩ في جلسة ٢٩/١١/٢٩ س ١٣ ص ١٠٨)

10V ع - الدفع باكتساب الملكية بالتقادم الخصمى لا يتعلق بالنظام العام وينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام ولا يغنى عنه التمسك بالتقادم الطويل لأن لكل منهما شروطه وأحكامه .

(الطّعن ١٠٨ لسنة ٥٠ في جلسة ١٠٨٦/٦/١٦)

\$10.4 - يتعين على ما جرى به قضاء هذا المحكمة الإكتساب الملكية بالتقادم أن يتمسك به صاحب الشأن في إكتسابها بعبارة واضحة لا تحتمل الإبهام وأن يبين نوع النقادم الذى يتمسك به لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

(الطعن ١٩٥٧ لسنة ٥١ ي جلسة ١٩٠/١/٢٠ س ٢٦ ص ١٣٣)

\$109 – نزول الحائز عن حقه في التمسك بالتقادم المكسب بعد ثبوت الحق فيه. جائز صرائجة أو ضمنا. م ٢٨٨ مدني.

(الطمن رقم ۱۱۹۲ استة ۵۸ ی جنسة ۱۹۷۰ (الطمن رقم ۱۹۹۰ / ۱۹۹۰) (الطمن رقم ۱۱۹۲ استة ۸۸ ی جنسة ۲۹/۱۸۱۹۲ / ۲۹ مجموعة الربع قرن ص 64۵ قاصد۲۹)

القصل الثامن عشر

سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض

محكمة النقض هو التغرقة بين ما إذا كان قطع مدة التقادم يكون مناط خضوعها لرقابة محكمة النقض هو التغرقة بين ما إذا كان قطع مدة التقادم مترتبا على اعتراف واضع اليد أو المدين بالحق المطالب هو به اعترافا يجب الرجوع في استفائته إلى فعل مادى مختلف على دلالتها الصريحة أو التضعنية كذلك وبين ما إذا كان قطع المدة مترتبا على ورقة الطلب المقدم المحكمة بالحق المطلوب استرداده أو اقتضاؤه . ففي الصورة الأولى يكون حكم قاضي بالحق المطلوب استرداده أو اقتضاؤه . ففي الصورة الأولى يكون حكم قاضي الموضوع مبينا على ما استنتهه هو من الأفعال أو الأوراق المقدمة المتنازع على دلالتها المقلوة ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك . أما في الصورة الثانية فما دلم النزاع بين خصوم الدعوى قائما على ما يكون لورقة الطلب من الأثر القانوني في قطع مدة التقادم وعلى متى تكون الورقة قاطعة ، وفيم تكون ، أي على ما اشترطه في قطع مدة التقادونية . فيكون فصل الشرائط القانونية . فيكون فصل المحكمة في ذلك فصلا في ممائة قانونية تخضع فيه لمراقبة محكمة النقض .

(جنسة ۱۹۳۱/۱۲/۲۶ طعن رقم ۳۳ سنة ۱ ق)

١٩١٩ - الحكم القاضى بالتمليك بالتقادم يجب أن يبين فيه مظهر وضع اليد ومنته ومبدؤه حتى يعلم ان كانت العناصر القانونية للتملك بالتقادم متوافرة أم لا . فاذا هو خلا من بيان هذه العناصر كان حكما ناقصا متعينا نقضه .

(چلسة ۱۹۳۳/۱۱/۲۳ طمن رقم ۲۷ سنة ۳ ي)

٩٩٦٤ - بجب أن يبين في الحكم العناصر الواقعية لثبوت حق الارتفاق المدعى الكتمايه بالتقادم من وضع ذي اليد يده بصفته مالكا ظاهرا مستمرا ، المدة الطويلة المكسبة للحق وإلا وجب نقشه .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٢٦ الطعن رقم ٧٠ سنة ٣ ق)

١٩٣٣ - يجب على القاضى في ادعاء التملك بالتقادم أو دعوى منع التعرضِ أن يعرض في حكمه لأركان وضع اليد المكسب للملك فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت هذه الأركان أو تنفيها ، وذلك ليتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه. فإذا لم يفعل تمين نقض حكمه لقصور أميابه.

\$178 - قاضى الموضوع وان ازمه أن يبين أركان وضع اليد الذى أقام عليه حكمه العثبت الملك بالتقادم فإنه غير ملزم أن يورد هذا البيان على وجه خاص ، فلا عليه إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان ببحث ممنقل متى بان من مجموع ما أورده حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

(چنسة ۱۹۵۱/۳/۲۹ طعن رقم ۲۱۰ سنة ۱۸ ي)

8130 – إن قاضى الموضوع وإن ازمه أن يبين فى حكمه أركان وضع اليد الذى أفام عليه قضاءه بالتملك بالتقادم ، فأنه غير ملزم بأن يورد هذا البيان على نحو خاص فلا عليه إذا لم يتناول كل ركن من هذه الأركان ببحث ممنقل منى بان من مجموع حكمه أنه تحراها وتعقق من وجودها .

(جلسة ۱۰/۱۰/۱۰/۱۰ طمن رقم ۱۲۰ سنة ۱۵ ی) (الطمن ۲۸۲ لسنة ۳۳ ی جلسة ۱۹۲۸/۱۱/۱۲ س ۱۹ مس ۱۳۲۹)

9 1 9 9 - متى كان الحكم قد حرص على بيان استيفاء وضع يد المطعون عليهم على العين موضوع النزاع أركانه القانونية وأنه بدأ من وقت شرائهم لها حتى تاريخ رفع دعواهم أى آكثر من خمس عشر سنة وقد ساق في ذلك أدلة من شأنها أن تزدى الى ما انتهى اليه منها سواء أكانت خاصة بشهادة الشهود أم بما استنبطه من قر الت أخرى بينها ، وكان مبنى ما نعته الطاعنة على هذا الحكم أنه قام على أسباب ميهمة معنطرية ناقصة لأته لم بيين في ايضاح كاف ثبوت وضع يد المطمون عليهم المدة الطويلة المكمية للملكية بصفة ظاهرة مستمرة وينية التملك ، كذلك لم يبين بدء مدة وضعة اليد ونهايتها - فإن الطعن يكون على غير اسلس إذ هو لا يعدو أن يكون جد موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

(چنسة ١٩٥٠/١٢/٧ طعن رقم ٨ سنة ١٩ ي)

١٩٧٧ - يجوز إثبات وضع اليد ومنته بالقرائن التي يستقل قاضى الموضوع باستباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو استند إلى أقوال الشهود الذين ممعهم خبير الدعوى بغير يمين كترينة أضافها إلى قرائن أخرى فصلها وهى في مجموعها تؤدى إلى النتيجة التي انتهى اللها.

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٧ جنسة ١٩٦٢/١١/٨ س ١٣ ص ١٨١)

١٩٨٨ ع. منى كان الحكم المعلمون فيه قد استظهر - بصدد التدنيل على تعليك المعلمون عليه بالنقادم المكسب الطويل المدة أركان وضع اليد المملك من حيث المعلمور والاستمرار والهدوء ونية التملك وأثبت توافرها وكان استخلاصه هذا سائخا المعلم

من شأته أن يؤدى فى مجموعه إلى التنيجة التى انتهى إليها فلا مبيل للجدل فى نلك أمام محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعى . ولا عبرة بما يثيره الطاعن من بطلان عقد رهن الأعيان محل النزاع الذى اتخذ الحكم من حصوله قرينة على وضع البد الخاهر بنية النملك على تلك الأعيان نلك أن الحكم لم يكن بصدد ممالة تتعلق بصحة المعتد أو بطلانه ، كما أن بطلان العقد - بفرض تحققه - ليس بذى أثر فى قيام هذه القرينة وصحة الامتدلال بها فى المقام .

(الطعن رقم ۲۶۹ نستة ۲۷ في جلسة ۱۹۹۳/۱/۱۷ س ۱۶ ص ۱۱۱)

\$179 — حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتمين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع ، أذ أن حصول الانقطاع يحول دون دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاه نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام مبيه .

(الطعن رقم ٢٤ لمنه ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٣ س ١٥ ص ١١٠٦)

 ١٧٠ - وضع اليد المكسب الملكية بمضى المدة الطويلة من مسائل الواقع التي يمتقل بتقديرها قاضى الموضوع.

(الطعن رقم ۲۱ لسنه ۳۱ ی جلسة ۱۹۲۰/۱۱/۹ ی ۱۹۷ ص ۲۰۰۱)

۱۷۱ ع - تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي أنتهت إليها .

(الطعن رقم ٣٢٩ لسنه ٣١ في جلسة ١٦/٢/٢٤ س ١٧ ص ٤٣٤)

١٧٣ ع - وضع اليد واقعة مادية يجوز إثبانها بكافة طرق الاثبات ومن ثم فإن المحكمة لا تتقيد في إثبانها بطريق معين من طرق الاثبات .

(الطعن رقم ۲۷۶ لسنه ۳۲ في جلسة ۲۹/٤/۲۸ س ۱۷ س ۹۳۸)

1973 - إذا كانت محكمة الموضوع لم تدلل على اقتناعها بعدم صدة دفاع الطاعنين بتملكهم المقار محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة بأكثر من قولها بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد دون أن تبين كيف ثبت لها ذلك ومصدر هذا الثبوت ومن قولها يأن الأرض محل النزاع كانت بورا لا تصلح للزراعة حتى أقام الطاعن - أخيرا - مبان عليها مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير البناء عليها - وهو ما تممك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف – فان الدكم المطعون فيه يكون قد خلا مما يصلح ردا على طلب الطاعن الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وبذلك يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٥ لمبنه ٣٤ ق جلسة ٢٧/٦/٣٩ س ١٨ ص ١٤٥٠)

١٩٧٤ - مُلغاه،

8179 - تحدث محكمة الموضوع - وهي بصند الفصل في حقيقة ما انتواه المتصرف من تصرفه بالمقد محل النزاع - عن وضع يد المنصرف إنما يكون من حيث إنه قرينة من القرائن التي يستدل بها على أنه قد قصد أن يكون نمليك المتصرف له مضافا إلى ما بعد موت المتصرف وبهذا فلم يتخل له عن الحيازة التي ينخلي له عنها لو كان التصرف منجزا ومن ثم فلا يكون على المحكمة في هذه الحالة أن تبحث أركان الحيازة القانونية وشروطها إذ هذا البحث لا يكون لازما إلا إذا كانت بصدد الفصل في حيازة بالمعنى الذي يستوجبه القانون في دعاوى الحيازة أو كسب الملك

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنه ٣٤ في جلسة ١٩/١/٢ س ٢٠ ص ٢٢)

1913 – لتن كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ، ولا محل لطرح ما نقرره محكمة الموضوع بشأنها على محكمة النقض ، إلا أنه يجب أن يعرض الحكم المثبت للنملك بالتقادم المدروط وضع اليد فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى نوافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، وإذ لم يرد بالحكم المطعون فيه ما يغيد تحقق هذه الشروط فانه يكون مشوبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۳۰۵ نسته ۳۰ ی جلسة ۲۰/۱/۱۰ س ۲۰ ص ۹۰۳)

١٩٧٧ - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلا فإذا كمان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه .

(الطعن رقم ١٦٢ نسته ٣٥ ي جلسة ١٩/١٢/١٦ س ٢٠ ص ١٢٦٧)

۱۷۸ - لمحكمة الموضوع أن تمتنل على نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائى أو ادارى من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دام ما استنبطته مستمدا من أوراق الدعوى ومستخلصا منها استخلاصا سائغا ويؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٢١١ نسته ٣٦ تي جلسة ٢١/١٢/١١ ، س ٢١ ٪ ص ١٣١٩)

١٧٩ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى ، وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضما لرقابة محكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونه في حكمها ، وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنه ٣٧ ي جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣ ص ٤٨٧)

 ١٨٥ – العبرة – في الحيازة – بالحيازة الفعلية ، وليست بمجرد تصرف فانوني قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة .

(الطعن رقم ۲۸۷ نسته ۳۷ في جلسة ۱۹۷۳/۳/۸ س ۲۶ ص ۱۷۵

۱۸۹ - تعرف حقيقة نية واضع اليد عند البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقريره ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان قضاؤها مبنيا على مقدمات من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التي أنتهت اليها .

(الطعن رقم ۲۸۱ تسته ۳۷ ق جلسة ۱۹۷۳/۳/۱۰ س ۲۶ ص ۴۳۰)

۱۸۲۶ – مُلغاه،

*\$184 - يتعين على القاضى أن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تثبت أركان وضع اليد المكسب للملكية أو تتفيها .

(الطعن رقم ٧٠٠ نسته ٤٣ ق جنسة ١٩٧٨/١/٣ س ٢٩ ص ٦٦)

\$ 1 . 8 - لما كان من المقرر ان وضع اليد المكسب للملكية بمضى المده الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع ظه أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامه طالما كان استخلاصه سائفا.

(الطعن رقم ١٩٧٩ استه ٤٤ في جلسة ١٩٧٩/١/٤ س ٣٠ ع ٢ ص ١٩٠٩)

فعده – من المقرر قانونا وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (١) أنه يتمين على الحكم المثبت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مقرونا بنيه التملك مستمرا هادنا وظاهرا فيين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها إلا أن قاضى الموضوع غير ملزم بأن يورد هذا البيان على وجه خاص فلا عليه إن لم يتناول كل ركن من هذه الأركان ببحث مستقل متى بان من مجموع ما أورده فى حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

(الطعن رقم ٤١١ لمنه ٤١ ق جلسة ٨٠/١٢/١١ س٣١ ص ٢٠٢٠)

81٨٩ – تقدير أنلة الدعوى والوقائع المؤدية إلى كسب الملكية بمضمى المدة الطويلة مما تستقل به محكمة الموضوع متى اعتمدت فيه على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي أنتهت إليها .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنه ٥٠ تي جلسة ٨٠/١٢/١٨ س ٣١ ص ٢٠٥٣)

* ١٩٨٧ - العيارة التى تصلح أساسا لتملك العقار أو المنقول بالتقادم تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة حق المالك على نحو لا يحمل سكوته فيه على محمل التسامح ولا يحتمل الخفاء أو اللبس في قصد النملك بالحيارة كما تقتضى من الحائز الاستعرار في استعمال الشيء بحسب طبيعته ويقدر الحاجة إلى استعماله ، ولمحكمة الموضوع السلطة التامة في التحقق من استيفاء الحيارة للشروط التي يتطلبها القانون ، ولا سبيل لمحكمة النقش عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ۱۷۰ لسنه ۵۰ ی جلسة ۸۰/۱۲/۱۸ س ۲۱ ص ۲۰۵۳)

١٩٨٨ وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يمنقى منه دليله . ولمحكمة الموضوع الملطة المطلقة في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونة في حكمها وتغيد عقلا النتيجة التي استفادتها .

(الطعن رقم ١٧٠ نسته ٥٠ في جلسة ١٠/١٢/١٨ س ٣١ من ٢٠٥٣)

⁽١) الطمن ٢٠٥ نستة ٤٠ في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٣ السنة ٢٧ ص ١٦٢٧

١٠٠٤ - ١ - حق الملكية حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الاستعمال مهما طال الزمن ، ومن ثم فإن الحكم المقرر لهذا الحق لا يسقط بالتقادم وينتج أثره ولو لم ينفذ ، ولا يجوز الحراحه إلا إذا توافرت لدى المحكوم ضده بعد تلريخ الحكم شروط وضع الهد على المقار المدة الطويلة المكسبة للملكية .

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه منى صدر الحكم وحاز قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المنافشة في المسلئة التي فصل فيها بأى دعوى تاليه يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يصبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه رفض دعوى الطاعن كمب ملكية الأرض محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة إستناد إلى أن حجية الحكم الصادر في الدعوى ... بتثبيت ملكية قبل صدوره ... بتثبيت ملكية قبل صدوره المحكم المنكور في ١٩٦٨/ ١٩٠٩ ، وأن التقادم انقطع برفع تلك الدعوى وظل كذلك حتى تاريخ للحكم فيها ، وأن مدة النقادم لم تكتمل من هذا الناريخ حتى صدور القانون رفع ٥٠ لمنذ ١٩٧٠ والذي منع تملك الأدوات المعلوكة للوحدات الاقتصادية النابعة للمؤمسات العامة ومنها الشركة المطعون عليها ، بالتقادم ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير الملى .

١-٢ (الطعن رقم ١٤٤ نسته ٤٧ في جلسة ٨٠/١/٢٩ س ٣١ من ٣٦٠)

 ١٩٤٥ - يكفى للتملك بالتقادم أن تتوافر الحيازة المستوفية لشرائطها المدة التى نص عليها القانون مواء استند الحائز إلى سبب فى وضع يده أم تحررت يده من سبب بيرر حيازته .

(الطعن رقم ۶۸۹ لسنه ۵۳ ق جلسة ۸۳/۱/۱ س ۳۶ ص ۱۲۰)

1913 — وضع اليد واقعة مادية تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعنين لانتفاء الدليل عليه وأقام قضاءه على ما استخلصه سائفا من القرائن التي أوردها من أن المطعون ضده الأول قد وضع يده على المنزل موضوع النزاع بنية تملكه منذ منة ١٩٤٤ وحتى سنة ١٩٦٤ فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ۲۲۹ نسته ۵۰ ی جلسة ۸۳/۱۲/۲۱ س ۳۶ ص ۱۸۸۰)

۱۹۹۷ - لما كان ما خلص إليه الحكم من أن المطعون ضده الأول قد وضع يده على العقار كله بنية تملكه مدة جاوزت ١٥ منة يكفى وحده لحمل قضائه بتثبيت ملكيته ، فإن ما استطرد إليه الحكم بعد ذلك من تقريرات – محل النعى بهذا السبب – يكون منه استطراد زائدا عن حاجة الدعوى إذ يقوم الحكم بدونه ومن ثم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون – أيا كان وجه الرأى فيه – غير منتج .

﴿ الطَّعَنَّ رَقَّمَ ٢٣٩ أَسْتُهُ ٥٠ فَي جِنْسَةُ ٢٢/١٢/٢٨ س ٣٤ ص ١٨٨٠)

العقار بوضع اليد المدة الطويلة ان بستمر وضع يد الحائز لمدة خدس عشرة سنة العقار بوضع اليد المدة خدس عشرة سنة مقرونا بنية التملك وان يكون مستمرا وهادنا وظاهرا وانه يتمين على الحكم المثبت للتملك بالنقادم ان يعرض للشروط السالفة ويبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى التملك بالنقادم ان يعرض للشروط السالفة ويبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى الى توافرها بحيث يبين منه انه تعراها وتحقق من وجودها . لما كان ذلك وكان المكم المقار المعلمون فيه قد أقام قضاءه بر فض دعوى الطاعن على ان البائمه له غير مالكه للمقار المبيع رغم تسجيل عقد مشتراها على سند مما اورده الخبير بتقويره من أن المطعون ضدها الثانية تضع البد على المقارية صلار بأسمها دون ان يعرض الحكم لبيان تاريخ الصادر من جهة المضرائب المقارية صلار بأسمها دون ان يعرض الحكم لبيان تاريخ بدء حيازة المعلمون ضدها الثانية لمقار النزاع أو يتحقق من مدى توافر شروط وضع بدء حيازة المعلمون ضدها الثانية لمقار النزاع أو يتحقق من مدى توافر شروط وضع بلاء المعالم الأمرة المنطقة الإدامة المعام والتى لا يجوز الاتفاق على خلافها ونقا لحكم الفترة الاولى من المادة المام والتي لا يعوز الاتفاق على خلافها ونقا لحكم الفترة الاولى من المادة التنبين القنون والقسور في التسبيد .

(الطعن رقم ۱۳۳۹ سنة ۵۰ جنسة ۸٤/۱/۲۶ س ۳۹ ص ۲۹۸) (الطعن رقم ۲۷۷ سنة ۳۰ جنسة ۲۰/۱/۹۸۸)

\$19.5 – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أنه إذا كان مدعى الملكية قد عدل عن إدعائه الملكية بالعقد إلى إدعائه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة فإنه لا يجوز للمحكمة ان تقضى له بهذه الملكية بناء على العقد مع تنازله عن التمسك به .

914 = المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد المدة الطويلة اذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سبب اكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب كسب الملكية ، لما كان ذلك فانه لا على الحكم المطعون فيه ان هو قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير والمطعن بالجهالة على عقود البيع المشار اليها لائه من العبث تكليف الخصوم باثبات ما كان منتجا نتيجة ما في موضوع الدعوى .

(الطمن رقم ۱۱۵۲ سنة ۵۰ جلسة ۹۸۸/۲/۱۰)

1913 - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع العبرة فيه بوضع اليد الفطى المستوفى عناصره القانونية لا بما يرد بشأنه في محرر أو تصرف قانوني قد يطابق أو لا يطابق الواقع وكل ما اشترطه القانون لكسب الملكيه به هو قيامه مستوفيا لشرائطه مدة خمس عشرة منه يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعى الملكية أو بالاشتراك بينه وبين صلفه .

1948 - التمسك باكتساب الملكية بالتقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - ينطلب من محكمة الموضوع التحقق من استيفاء الحيازة - بعنصريها المادى والمعنوى - لشروطها القانونية ، وهو ما ينمين معه على الحكم المثبت للتملك بهذا السبب أن يعرض لشروط وضع اليد وأن ينثبت من أن الحيازة كانت مقرونه بنبه التملك ومستمره وهادئه وظاهره ، وأن يبين بما فيه الكفايه الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

(الطعن رقم ۲۰۲۶ لسته ۵۲ ق جلسة ۱۹۹۰/٥/۲۹)

١٩٨٨ – المقرر طبقا لنص المادة ٩٦٨ من القانون المدنى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة –أن وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته مبيبا لكمب الملكية ممنقلا عن غيره من أسباب اكتمابها ، ويعفى واضع اليد الذي يتممك به من تقديم الدليل على مصدر ملكيته وصحة مندها .

١٩٩٤ – المقرر في قضاه هذه المحكمة أن وضع البد المدة الطويلة اذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته صببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب اكتسابها وأنه ليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب أن يستدل بعقد شرائه غير المسبحل على انتقال حيازة العين اليه وتكون حيازته في هذه الحالة امتداد الحيازة مله البائم له .

و ٥ ٣ ٤ - التعلك بوضع اليد المكسبة للملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه
 المحكمة - واقعة مادية متى توافرت شرائطها القانونية تعتبر بذائها صببًا قانونيًا

⁽١) الطِّين رقم ١٧١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٧ .

مستقلا للمتملك يسرى على الكافة مما مقتضاه أن يعنى الحكم باستظهار أركان وضع البد المؤدى لكسب الملكية بهذا السبب من حيث الظهور والهنوء والاستمرار خمسة عشر عاما بنية التملك ويبين بما فيه الكفاية الوقائع المؤدية اليه بحيث يبين منه أنه نحراها وتحقق من وجودها إثبانًا ونتيًا .

(الطعن رقم ١٥٠٠ لسنه ٦٠ تي جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

١٠ ٤ ٢ - وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في التحقق من استيفاء الحيازة الشروطها القانونية دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض الا إن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب التي أقامت عليها قضاؤها سائفة .

(الطعن رقم ۲۲۹۱ لسنه ۵۰ تی جلسة ۱۹۹۱/۵/۳۰)

1 * * * * محرر - المقرر في قضاء محكمة النقض أن وضع اليد واقعة مادية تستثل منتقبرها محكمة الموصوع بغير معقب من محكمة النقض طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما ورد بنقرير الخبير المنتنب أمام محكمة الاستثناف الذي اطمأن اليه. من أن أيا من الطرفين أوالبائعين لكليهما لم تكتمل له مدة وضع اليد المكسبة للملكية وشروطها من ظهور واستمرار وهدوء وعلى الأخص الطاعنين من تاريخ عقد شرائهما ، وكان ما أقام عليه الحكم قضاءه سائفا ، وله أصله الثابت بالأوراق وكافيا لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النمى عليه بما ورد بهذا السبب لا يعدو أن يكون حدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى وهو ما تستقل به دون تثريب عليها من محكمة النقض ومن ثم فهو غير مقبول .

(الطعن رقم ۱۹۹۸/۷/۱۱ استه ۵۰ ی جلسة ۱۹۹۱/۷/۱۱)

الفصل التاسع عشر

مسائل متنوعة

٢٠٧ ع – القضاء بالملك لواضع اليد العدة الطويلة المكسبة للملكية لا يحتاج الى استظهار الصبب المشروع الذى يستند إليه فى وضع يده .

(جنسة ۲۱/۱۰/۱۹۰۱ طعن رقم ۲۰۵ سنة ۲۱ ق)

٣٠٤ - متى كان مدار النزاع هو التملك بوضع اليد وليس المفاصلة بين عقدين
سادرين من بائع واحد أحدهما مسجل والآخر غير مسجل ، وكان الحكم إذ قضى
سادرين من بائع واحد أحدهما مسجل والآخر غير مسجل ، وكان الحكم إذ قضى
ستغلصه من وضع يدهم عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية وكان مبنى ما نعته
الطاعنة على هذا الحكم من قصور أنه أغفل الرد على ما أثارته من أن عقد المطعون
عليهم غير مسجل وأن الملكية لم ننتقل اليهم بل بقيت للبائع لهم حتى انتقلت منه إليها
بنسجيل عقد البيع الصادر لها منه قبل انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ عقد
المطعون عليهم - فان الطعن يكون على غير أساس ، نلك أن التملك بوضع اليد
هو واقعة متى نوافرت شرائطها القانونية فانها تكون بذانها سببًا للنملك وتسرى على
الكافة .

(جِلْسَة ١٩٥٠/١٣/٧ طَعَن رَقّم ٨ سَتَة ١٩ ق)

\$ * * * > إذا لم يكن العقار المطلوب نزع ملكينه مملوكا للمدين فلا تنتقل الملكية فيه الى المشترى لا بحكم مرسى المزاد ولا بتسجيل هذا الحكم . فإذا كان قد رسا عليه المزاد لم يضمع يده على العقار المنزوعه ملكيته فإن صدور حكم مرسى المزاد لا يحرم غيره من اكتساب ملكية هذا العقار بمضمى المدة القانونية متى توافرت له الشرائط القانونية .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٨ طعن رقم ٣١ سنة ١١ قي)

٤٢٠٥ - لا تناقض بين الادعاء بأن الأطيان موضوع النزاع تدخل فى عقد تمليك مدعى الملكية وبين تقريره بأنه وضع اليد عليها توهما منه أنها تدخل فيما بيع إليه بمقضى هذا المقد فاكتمب الملك بمضى المدة الطويلة المكتبة للملكية .

وإذن فمتى كان الحكم إذ رفض تحقيق وضع اليد واكتساب الملكية بمضى المدة الطويلة أقام قضاءه على أن المدعى تناقض واضطرب في دفاعه إذا استند تاره على عقد تمليكه وأخرى على وضع اليد المدة الطويلة مما يشعر بعدم جدية ادعائه فأن ١٩٣٩ هذا الذى فرره الحكم لا يكفى لحمله ولا يسوغ اطراح دليل له اثره فى الدعوى مما يجعله قاصر البيان .

(جلسة ١٩٥٤/١٣/٢٣ طعن رقم ٢٨٠ سنة ٢١ ي)

يده ٢٠٠٦ المشترى بعقود عرفية ثابته التاريخ إذا تملك ما اشتراه بوضع يده المدة الطويلة المكسبة وحدها للملك فلا يحتج عليه من صاحب الاختصاص المسجل المأخود على العقار المشترى باعتباره معلوكا لأحد ورثة البائع . فإذا عولت محكمة الموضوع على ما ثبت لديها من أن المشترين بعقود عرفية ثابنة التاريخ من المورث قد ملكوا ما اشتروه بوضع اليد المكسب للملكبة بالمدة الطويلة ، واستفنت بهذا عن البحث في أمر تسجيل الاختصاص الذي أخذ ضد أحد ورثة البائع والمفاضلة بينه وبين العقود العرفية وفقا لمواد التسجيل القديمة فإنها لا تكون قد خالفت القانون في

(جلسة ١٩٣١/١٢/٣ طعن رقم ١٢ منة ١ قي)

٧٠٠٧ - إن المحتكر ليس في الواقع سوى مستأجر وليس بين عقد الإجار وعقد التحكير من فارق سوى كون المحتكر له حق البقاء والقرار ما دام يدفع أجرة مثل الأرض المحكرة . وهذا الفارق لا شأن له في صفة وضع يده من جهة كونه مؤقنا أو غير مؤقت ، بل إن أقصى ما ينتج عن هذا الفارق هو أن للمحتكر حق الانتفاع العيني بالأرض ، والمنتفع لا يملك بالمدة لوروده صراحة في نص المادة ٧٩ من القانون المعنني .

(چلسة ١٩٣٥/١/٣١ طعن رقم ١ سنة ق)

4 ° 7 ° 8 - إن كل ما اشترطه القانون لكسب الملكية بوضع اليد هو ثبوت قيامه مستوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعى الملكية أو في وضع يد مدعى الملكية أو في وضع يد سلقه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع منتيهما عن الخمسة عشر عاما دون حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما ويغير حاجة الى النظر في عقود ملكيتهم و لا يهم أن تكون هذه العقود مسجلة أو غير مسجلة رسمية أو عرفية كما لا يهم أن تقدم هذه العقود إلى المحكمة أو لا تقدم لسبب أو لآخر .

(جنسة ١١/١/١/١٩٥٠ طعن رقم ١١٧ سنة ٢٢ ق)

٩٠ ٤ ٩ - إذا وضع شخص يده على عقار مرهون العدة الطويلة المكسبة للملكية فإن تملكه للمقار لا يستتبع حنما انقضاء الرهن بل يكون للدائن المرتهن الحق في نزّع ملكية للعقار وقاء لدينه ولا يصمح القول بأن وضع البد على ذلك العقار المدة.

الطويلة يكسب ملكية العقار وملكية الرهن إذ هذا يؤدى إلى إهدار حق الداتن المرتفق. الذى كفله نص المادة ٥٠٤ من القانون المدنى من إستيفاء دينه بالأولوية والتقدم على الداننين الآخرين من ثمن ذلك العقار فى أى يد يكون ، كما أن فيه إجازة لممقوط حق الرهن إستقلالا عن الدين المضمون به مع أنه تابع له لا ينقضى إلا بانقضائه .

(الطعن رقم ۲۸۸ لسنه ۲۲ ق جلسة ۱۹۵۹/۳/۸ س ۷ ص ۳۰۱)

• ٤٩١٥ – متى انحصر النزاع بين الورثة في دعوى تثبيت الملكية في أن كلا منهم يتممك بوضع بده على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وكان الحكم إذ قضى برفض الدعوى قد أقام قضاءه - لأسباب ساتفة - على أن وضع بد أحد الورثة المتنازعين لم يقم عليه دليل مقنع فإنه لا يغيد هذا الوارث التممك أمام محكمة النقض بإقرار عن تصبح جميع أطيان التركة بعد وفاة المورث الأصلى لم يتمسك هو به أمام محكمة الموضوع ، كما لا يغيده مطالبة باقى الورثة بتقديم عقد بيع صورى ادعوا بوجوده للتدليل على بقاء أرض النزاع على ملكية المورث الأصلى ولا التمسك بالاعلامات الشرعية الخاصة بالتوريث مما لا يخرج كله عن كونه جدلا موضوعيا فيما لا يرد على مقطع النزاع وهو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

(الطعن رقم ٢٢٠ أسنه ٢٢ في جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ س ٧ ص ١٢٩)

1918 - إذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبتثبيت ملكية المطعون عليهم الى قطعة الأرض المتنازع عليها لم يقم قضاءه على هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن - الذي أسمه على تملكه للعقار بالتقادم الخمسى مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن - الذي أسمه على تملكه للعقار بالتقادم الخمسى بخرض أن البائم له غير مالك بمقولة إنه اشتراه بحمن نية ومضى على شرائه له كثر من خمس منوات - بل استند بجانب نلك إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم ورتب على نلك وعلى ما استخلصه من باقى ظروف الدعوى سوه نية الطاعن وتواطئه مع البائع له لاغتيال حق المطعون عليهم ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفه فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق مندي تمليك المطعون عليهم على الأرض المتنازع عليها .

(الطعن رقم ١٨٥ نسته ٢٥ في جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ س ١١ ص ٨٤)

7 1 7 \$ - إن الأساس التشريعي للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك ادى واضع اليد . وليس في القانون ما يمنع البائع من كسب ملكية العين العبيعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع إذا ما توافرت لدية الشروط القانونية لهذا التملك وهو ما يتحقق به قيام السبب المشروع . ومن ثم فان القول بأن تممك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا 1878 يتغق ووأجب الضمان المفروض عليهم قانونا هو قول مخالف القانون .

(الطعن رقم ۱۲۷ لسله ۲۱ ق جلسة ۲۱/۱۰/۲۱ س ۱۲ من ۲۱۶)

* ٢٩٣ - الأصاص التشريعي للتملك بالتقادم الطويل - على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - هو قيام قرينة قانونية قاطمة على توافر صبب مشروع التملك لدى
واضع اليد فعتى أمنوفي وضع اليد الشروط القانونية التي تجعله سببا مشروعا جاز
لصاحبه - أيا كان - التملك . ولا يحول دون ذلك النزامه بضمان التعرض أو بالوفاه
للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم صبب قانوني للتملك لاعتبارات ترجع إلى
وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يتملك بهذا
السبب لأنه ليس في القانون ما يحرمه من ذلك .

(الطعن رقم ١٢٠ لمبنه ٢٦ في جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ س ١٢ مس ٨٣٩)

\$ ٧٩٤ - متى كان الطاعن قد تمعك أمام محكمة الموضوع بأن مورثه زرع أرضه المجاورة لأطيان الوقف المنصولة بحراسة المطعون عليه ، حديقة وأقام حولها منذ خمسة عشر عاما - أشجارا على بعد يزيد عَن تعتر من حد الجار ، وأنه كذلك من حكمب الحق بمعنى المدة الطويلة وليس للمطعون عليه أن يتضرر بعد ذلك من أمداد جنور تلك الأشجار في أرضه الملاصقة أو ارتفاع فروعها فوقها بدعوى أنه قد ترتب على ذلك ضرر بأرضه وتلف بزراعته بعد فوات هذه المدة وكان المحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع إلا بأن الضرر لم يحدث عند بداية الزرع وانما تعرج على توالى السنين بعد مرور الخمس سنوات الأولى فانه يكون قد أغفل البحث في هذا الدفاع الا بأن الصرفوعة بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة وعلى سقوط الدق في التعويض بالتقادم ، وهو دفاع جوهرى يترتب على القصور في الدد عليه بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٤٣ أسنه ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/١٠/١٠ س ١٣ ص ٩٣٩)

919 3 - لا شأن لنصوص الأمر العالى الصادر في 9 سبنمبر سنة ١٨٨٤ الخاص بنقرير الشروط التي تعطى بموجبها الأراضي غير المنزرعة - التي تعنبر ملكا للدولة - والمادتين ٨ و ٥٠ من التقنين المدنى الملفى بامكان تملك هذه الأراضى بالتقادم إذ اقتصرت نصوص الأمر العالى سالف الذكر على بيان الشروط التي تعطى بها الحكومة تلك الأراضى لمن يمتصلحونها حتى تنتفع الدولة بما تفرضه عليها من الضريبة من بعد ، فهى إنما تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضى من الدولة إلى الأفراد بطريق النماقد ، وأما المادة ٥٧ من القادن المدنى القديم التي تنص على أنه لا يجوز وضع الليد على الأراضى ي ولا بإذن الحكومة وضع الليد على الأراضى الغير منزرعة المعلوكة شرعا و للميرى ، إلا بإذن الحكومة

فيتها لا تعنى بوضع اليد سوى وضع اليد المجرد عن المدة والمعروف فى اصطلاح القانون بالاستيلام الذى يترتب عليه التملك الفورى وليس وضع اليد المعلك بعضى المدة . ويؤكد هذا النظر أولا - أن المشرع فى القانون المدنى القديم أورد ضمن أمباب كمب الملكية وضع اليد ، ومضى المدة الطويلة باعتبار كلا منهما مبب ممنقلا عن الأخر وأن لكل منهما أحكاما خاصة وقد وربت فى المادة ٧٥ سالقة الذكر ضمن أحكام الهاب الخاص بالتملك بوضع اليد ، ثانيا - أن اقتضاء العصول على إذن الحكومة فى حالة التملك بالتقادم كما يشترط الأمر العالى فى وضع اليد - إنما المارض مع ما يوجبه القانون على من يريد التملك بهذا المبب من أن يظهر بمظهر المالك طوال المدة التى يتطلبها القانون لوضع بده ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون عليه وسلفه فيه قد أقام قضاءه على توافر الشروط القانونية فى وضع بد المطعون عليه وسلفه فيه قد أقام قضاءه على توافر الشروط القانونية فى وضع بد المطعون عليه وسلفه أن الم يستظهر الشروط التي يتطلبها الأمر المالى ملاف الذكر أو تعليها المادتان ٨ و ٧٥ من القانون المدنى القديم .

(الطعن رقم ۱۲۲ لسنه ۲۷ ی جلسة ۱۹۹۲/۱۱/۸ س ۱۳ می ۹۸۱)

٣١١٤ – كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سببا قانونيا مستقلا للتملك فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على التملك بالتقادم المكسب دون أن يستند إلى العقد المدعى بصورته فلا حاجة للخوض في بحث تلك الصورية ويكون ما أورده الحكم في هذا الشأن تزيدا منه يستقيم الحكم بدونه .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنه ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٧ س ١٤ مس ١١١)

بطلان عقد البيع باعتباره هبه سافرة لم تتم في شكل رسمى فان أحد الموهوب لهم بطلان عقد البيع باعتباره هبه سافرة لم تتم في شكل رسمى فان أحد الموهوب لهم قد وضع يده الأركان القانونية قد وضع يده الأركان القانونية التى تجعله سببا لكسب الملكية ، فإن مؤدى ذلك أنه قد تملك تلك الأعيان بالتقادم المكسب لا بالمقد الباطل ومن ثم فإذا كان عقد قسمة تلك الأعيان قد لحقه البطلان الامتناده إلى عقد الهبة الباطل إلا أنه إذا تضمن بيعا من والد الموهوب له لحفيده عن نصيبه الميراثي في تلك الأعيان التي لم نؤل ملكينها للبائع أو لمورثة بصبب عقد الهبة الباطل وإنما بمبب آخر غير مترتب عليه ولا صلة له به ، فإن هذا البيع لا يمتد الها المطلان بل بيقى صحيحا باعتباره عقدا مستقلا وإن كان واردا في عقد القسمة المنكور .

(الطعن رقم ٢٤٩ تسته ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٧ س ١٤ ص ١١١)

(الطعن رقم ٥٠٠ لسته ٢٩ ئي جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥ س ١٥ ص ٨٩٠) -

9 8 7 9 - يلتزم الباتع بضمان عدم التعرض للمشترى في الاتفاع بالبيم أو منازعته فيه . وهذا الالتزام مؤبد بتولد عن عقد البيع ولو لم يكن هذا العقد مشهرا وينتقل من البائع إلى ورثته فيمنتع عليهم - مثله - منازعة المشترى فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع البد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذ كان الطاعنون (ورثة البائم) قد دفعوا دعوى ورثة المشترى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورثهم من مورث الطاعنين - بمقوطها بالتقادم لرفعها بعد أكثر من خمس عشرة سنه من تاريخ صدور هذا المقد ، فإن هذا الدفاع يعد من قبيل المنازعة الممتدمة قانونا على الطاعنين بمقتضى إلزام مورثهم بالضمان ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ۲۱۱ لسنه ۲۸ في جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۱ س ۱۶ مس ۳۰۰)

۴۳۴ على منى انتقلت الملكية من البائع إلى ورثة المشترى من تاريخ تمدجيل الحكم الصائد لصالحهم بصحة ونفاذ عقد البيع غان هذه الملكية لا تمنقط أبدا عن المالك ، كما أن دعوى الامتحقاق التي تحميها لا يرد عليها النقادم المسقط وللمالك أن يرفعها ضد أي شخص لامترداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا الملك . وينبني على ذلك أنه إذا طالب المشترى - الذي انتقلت إليه ملكية المبيع - البائع باسترداد المبيع . فلا يجوز دفع هذه الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من خمم عشرة منذ دون المطالبة بالملكية .

(الطعن رقم ۲۸ استه ۲۸ ی جلسة ۱۹۹۳/۳/۲۸ س ۱۶ ص ۳۹۸)

9 ٣٩ ٤ ــ ليس لورثة الباتع دفع دعوى المشترى بتثبيت ملكيته وتسليم المبيع ، بالتقادم استنادا إلى عدم تسجيل عقد البيع أو الحكم الصادر بصحته مدة نزيد على خمص عشرة سنه ذلك أن البائم بلتزم قانونا بضمان عدم التعرض للمشترى في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . وهذا الالتزام أبدى يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع الى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشترى فيما كمبه من حقوق بعوجب العقد الا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم من تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين الصبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

(الطعن رقم ۲۸ تسته ۲۸ ق طسة ۱۹۹۳/۲/۲۸ س ۱۶ ص ۳۹۸)

\$٣٣٧ - مادام أن عقد الطاعن بغضل عقد المطعون عليه لأمبقيتة في التمحيل فأن الملكية تكون قد انتقلت - في الظاهر - إلى الطاعن بالمقد فاذا ادعى المطعون ضده أنه كسب هذه الملكية بالتقادم فهذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر فعليه عبد إثباتها ومن ثم يكون خطأ تأسيس القضاء برفض دعوى الطاعن على مجرد إثباتها ما هو غير مكلف قانونا باثباته .

(الطعن رقم ٢٣٠ لبيته ٣٠ ي جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٩٢٩)

٣٣٣ = حيازة الوكيل لعقارات موكلة التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر حيازة لحصاب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازة بما تتغير به قانونا، ومن ثم يعتبر الأصيل مستمرا في وضع يده مدة حيازة الوكيل وتحسب له هذه المدة في التقادم المكسب السارى لمصلحته . وإذ كان مجرد ثبوت أن الوكيل عن مورث الطاعنين – إبان وضع يده على عقار موكله – كان وكيلا أيضا عن المطعون عليه الذي ينازعهم في ملكية هذا العقار ، ليس من شأنه أن يؤدى بذاته إلى إسقاط مدة حيازة الوكيل للعقار محل النزاع نيابة عن مورث الطاعنين من مدة التقادم السارى لمصلحة هذا المورث ، بل لا يكون هذا الاسقاط إلا إذ شاب حيازة المورث للعقار بواسطة وكيله عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهي الاكراه والففاء والليس أو الفموض ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يكثف عن قيام أحد هذه العيوب حين رفض طلب الطاعنين الاحالة إلى التحقيق قصور وخطأ في القانون .

(الطعن رقم ۲۴۰ استه ۲۸ ی جلسة ۲/۱/۱۹۳۳ س ۱۶ مس ۲۹۲)

377\$ — وضع اليد على الأموال العامة لا يكمب الملكية إلا إذا وقع بعد إنهاء تخصيصها للمنفعة العلمة إذ أنه من تاريخ هذا الانتهاء فقط تنخل في عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للمكلية بشرائطها القانونية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بمقتضى القانون رقم ١٤٧ صنة ١٩٥٧().

(الطعن رقم ٥٠٩ استه ٢٤ تي جلسة ١٩٦٩/١/١٤ س ٢٠ ص ٨٨)

⁽ ۱) تقض ۱۹۰۱/۶/۲۱ الطمن ۲۸۶ لبنته ۳۷ ی مجموعة الکتب القتی البنتة ۱۷ من ۹۰۸ وتقش ۱/۱۰-۱/۹۲۰ تطمن ۴۶۷ لبنتة ۳۰ ی البنتة ۱۳ من ۹۷۸ .

♦ ٤٣٠ - التن كان الحكم الذى يصدر ضد الباتع فيما يقوم على المقار المبيع نزاع يعنبر حجة على المشترى الذى سجل عقد شراته بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحديقة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشترى يعتبر ممثلا في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له ، إلا أن البائع لا يعتبر ممثلا للمشترى في الدعوى التي لم يكن ماثلاً فيها بشخصة وترفع على البائع بشأن ملكية المقار موضوع البيع ولو تناولت العقد المبرم بينهما طالما أن المشترى يستند في ملكيته إلى وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ذلك أنه متى توافرت في وضع البد شرائطه القانونية فإنه يعد مبيا يكفى بذاته لكسب المكلمة مستقلا عن عقد البيع ولو تم فلا ينقطع هذا التقادم المكسب بالحكم الصادر في تلك الدعوى .

(الطعن رقم ۱۹۲ تسنه ۳۰ ی جلسة ۱۹۲۹/۱۲/۱۱ س ۲۰ ص ۱۲۲۷)

٤٢٣٦ – عقد البيع غير الممبط وان كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع المي المشترى الا أنه بولد في ذمة البائم التزاما بتلميم المبيع ، ويترتب على الوفاء بهذا التزام أن يصبح المبيع في حيازة المشترى ، وله أن ينتفع به بجميع وجوه الانتفاع ومنها البناء على صبيل البقاء والقرار .

(الطعن رقم ۲۴۰ استة ۳۹ ق جلسة ۱۹۷۱/٤/۷ س ۲۳ ص ۴۶۳)

۲۳۷ = واضع اليد الذي يحق له طلب منع بيع العقار هو من اكتسب ملكيته بالنقادم الطويل أو القصير قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .

(الطمن رقم ۱۹۱ لسنة ۲۹ ي جلسة ۱۹۷٤/۶/۳۰ س ۲۰ ص ۸۸۷)

٤٣٣٨ - كسب الملكية له أسباب حددها القانون ، ليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في المعجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على المقارات .

(الطعن رقم ١٥٥٣ أسته ٤٠ ي جنسة ١٩٧٦/١١/٧ سنه ٧٧ ص ١٤٩٩)

27°4 - الحيازة التي تصلح أساسا لتملك المنقول أو المقار بالتقادم وإن كانت تقتضى القيام بأعمال مادية ظاهرة في معارضة هق المالك على نحو لا يحمل مدكوته فيه على محمل التسامح ولا يحتمل الخفاء أو اللبن في قصد التملك بالحيازة، كما تقتضى من الحائز الاستمرار في استعمال الشيء بحسب طبيعته وبقدر الحاجة الى استعماله . الا أنه لا يشترط أن يعلم المالك بالحيازة علم اليقين . أنما يكفي أن تكون من الظهور بحيث يستطيع العلم بها .

(الطَّمَنَ رَقِّم ٩٣٧ لَسَنَه ٤٥ في عِلْسَةَ ١٩٧٨/١١/١٦ س ٢٩ ص ١٩٧٨)

٤٧٤ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كسب
 الحائز ملكية عين بالتقادم ، فإن الملكية تنتقل إليه لا من وقت إكتمال التقادم فحسب
 الحائز ملكية عين بالتقادم ، فإن الملكية تنتقل إليه لا من وقت

بل تنتقل إليبه بأثر رجمى منذ وقت بدم العيازة التي أدت إلى التقادم فيعتبر ماتكا لها طوال مدة النقادم بحيث لو رتب المالك الأصلى خلال هذه المدة أو ترتبت ضده خلالها حقوق عينية على العين ، فإن هذه الحقوق متى اكتملت مدة النقادم لا تسرى في حق الحائز .

١ ٤٧٤ - من أحكام البيع المقررة بالمادة ٤٣٩ من القانون المدنى أن البائع ورثته بلنزمون بضمان عدم التعرض للمشترى فى االإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيما كسب من حقوق بموجب عقد البيع اللهم إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع ووفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شروط وضع البد على العين المبيعة العدة المؤيلة المكسبة للملكية .

(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٧ في جلسة ٨١/٦/٢٥ س ٣٣ ص ١٩٣٩)

٧٤٢ حملكية المقار تظل معقودة لصاحبه الى أن يملكها منه غيره بطريق من طرق كسب ملكية ولا يقبل منه قبل ذلك محاولة كسب ملكية مال هو في ملكينه فعلا ، ومن ثم فان من باع العقار الذي يملكه لا يجوز له التحال من التزاماته الناشئة عن هذا البيع بحجة معاودته اكتساب ملكيته من المشترى بطريق التقادم الا بعد أن تكون الملكية قد انتقلت من ذلك البائع الى هذا المشترى فعلا وليس قبل ذلك .

(الطعن رقم ١٣٩٦ س ٥١ ق نولسة ١٩٨٥/١/٢٤)

* ٤٣٤ - يتمين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاكتماب الملكية بالتقادم أن يتمسك به صاحب الشأن في اكتسابها بعبارة واضحة لا تحتمل الابهام وان يبين نوع التقادم الذي يتممك به لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

(الطعن رقم ١٩٥٧ س ٥١ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٠)

\$ ٢ ٤ ٤ - ترتيب الأثر الرجمى لبطلان عقد البيع وان كان يقتضى اعتبار ملكية المبيع لم تنتقل من البلتع الى المشترى بصبب العقد الا أن ذلك لا يمنع المشترى أو الغير من كسب تلك الملكية بمبيب آخر من أسباب كسب الملكية اذا تحققت شرائطها القادونية . (الطعن رقم ١٩٧٧ س ٥ و جلسة ١٩٨٥/٥٢٢)

8723 - التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت شرائطها القانونية ، فانها -وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة - تكفي بذاتها سببا لكسب الملكية ، وليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين اليه ، ولو كان بهذا العقد عيب أو حكم ببطلانه ، لأن مؤدى ذلك أنه قد تملك الأعيان بالتقادم المكسب لا بالعقد الباطل . (الطعن رقم ۱۱۷ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۰/۵/۲۲)

٣٤٦ - أن تكسب الملكية أسبابا حددها القانون ليس من بينها قيد اسم شخص في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات ، وأن وضع البد المدة الطويلة إذا تو افرات شرائطه القانونية بعد بذاته مبيا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسباب اكتسابها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في ثبوت ملكية المرحوم ... مورث الطرفين المنزل محل النزاع على ما جاء بتقرير الخبير من ورود اسمه بالكشوف الرسمية المستخرجة من مصلحة الضرائب العقارية ولم يعن بناء على ذلك بتحقيق ملكية البائعة لهما .. لهذا المنزل ، كما حجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعنتين بتملك البائعة لهما له بوضع اليد المدة الطويلة المكمية للملكية ، وهو دفاع جوهري لو صبح لتغير به وجه الرأى في الدعوى ، بمقولة أن حقوق الارث لا تتقادم الا بمضى ثلاث وثلاثين سنة طبقا لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، وهو قول لا يواجه دفاع الطاعنتين ، ذلك أن المقصود من هذه المادة أن حق الارث يسقط بالتقادم ولا يجوز مماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين منه ، وليس في القانون ما بمنم الوارث من أن يتملك بالتقائم نصيب غيره من الورثة اذ هو في ذلك كأى شخص أجنبي عن التركة يتملك بالتقادم متى استوفى وضع بده الشرائط الورادة بالقانون ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التمييب والضاد في الاستدلال مما يمتوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦)

8 * \$ * - أسهاب كسب الملكية قد حددها القانون على سبيل الحصر وليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على المقارات فهذا القيد لا يعدو أن يكون قرينه بمبطة على الملكية قابلة لأثبات العكس.

(الطعن رقم ۲۶ س ۵۳ کی جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۹)

٨ ٤ ٢ ١ - لما كان مفاذ المادتين ٩٦٨ ، ٢/٣٣٨ من القانون المدنى أن أثر التقادم باكتساب الحائز ملكية الشيء أو الحق محل الحيازة لا يقع تلقائيا بقوة القانون وانما يتوقف قيام هذا الأثر على ارادة الحائز فإن شاء تمسك له وأن شاء تنازل عنه صراحة أو ضمنا لما كان ذلك وكان الثابت - وعلى ما ملف بيانه بالرد على الوجه الاول من هذا المبيب - إن الطاعنة قد قبلت بمقتضى محضر الجرذ المذكور استلام 1010

الارض محل النزاع بوصفها وصية على المطعون ضد الثاني تأسيسا على أنه المالك لها بالميراث عن والدته وهو ما يعد منها تنازلا عن التقائم المدعى باكتماله قبل ذلك المحضر ، وإذ عول الحكم المطعون فيه على دلالة هذا المحضر في رفضه الإدعاء بتملك الطاعنه لتلك الأرض بالتقادم الطويل يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة في هذا الخصوص ،

(الطعنان رقما ۱۷۸۳ ، ۱۹۲۰ لسنة ۹۰ ي چنسة ۲۹/۹/۹۸۹)

٤٢٤٩ – من المقرر في قضاء محكمة النقض أن وضع اليد المدة الطويلة اذا توافرت فيه الشروط القانونية بعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من أسياب كسبها . (الطعن رقم ١٩٩٧ لينة ٥٣ ق جنسة ١٩٨٦/٦/٢٤)

. ٤٧٥ - لنن كانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع دعوى استحقاق مآلا يقصد بها تنفيذ التزامات البائم التي من شأنها نقل ملكية المبيع الى المشترى تنفيذا عينيا والمصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، مما مفاده أن الملكية ما زالت على نمة البائع ، ولا يجوز للمشترى أن يتممك قبل البائع له بتملك المبيع بالتقادم بضم مدة وضع يد صلفه الى مدة وضع يده هو ، غير أنه يستطيع أن يتمسك به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له ، فلا تناقض بين طلب المشترى قبل البائم به بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه وقبل غيره بتملكه العقار المبيع بالتقادم . (الطعن رقم ٢٥٠ نسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

٢٥٩ ٤ - النص في المادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات على أنه و أذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن مبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة كل طلب على حدة ، أما إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلى فتقدر قمتها بقمة هذا الطلب وحده و بدل على أنه إذا تعددت الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبئةة من أحدها أو أثر من آثار و فانها تعتبر مندمجة في نك الطلب ونقدر قيمة الدعوى بقيمة هذا الطلب وحده ، لما كان ذلك وكان لا نزاع مستقل حول العقد المطلوب عدم ميريانه وكان مناط الاعتداد بقيمة اليناء المقام على أرض مطلوب تثبيت ملكيتها و فقا لنص المادة ٢/٣٦ من القانون المشار اليه ، أن يكون مطلوبا إزالة هذا البناء وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الاول أقام الدعوى بطلب تثبيت ملكنته للأرض الزراعية المبينة بها استنادا الى تملكه لها بالتقادم وعدم سريان عقد البيم المؤرخ ٥/١/٥/١ المتضمن بيم المطعون عليه الثاني للطاعن ذات المعاحة ،

فى حقه ، استنادا الى هده الملكية ، وكان طلب تثبيت الملكية يؤدى حتما الى عدم صريان ذلك العقد فى حق طالبها فان هذا الطلب يعتبر مندمجا فى طلب تثبيت الملكية فتقدر الدعوى بقيمة الاطيان موضوعه وحدها .

٢٩٢٤ – الإقرار بالملكية وإن كان يعتبر من التصرفات المقررة للملكية وليس منشئا لها ، أي أنه إخبار بملكية مابقة ليس هو سندها بل دليلها ، فيكون هذا التصرف الإقراري حجة على المقر في مواجهة المقر له إلا أنه لا تلازم بين الإقرار بالملكية في ذاته باعتباره تصرفا قانونيا يجوز الاحتجاج به فيما بين طرفيه بشأنها وبين وضع اليد على الأعيان محل هذه الملكية ، باعتبار وضع الله واقعة مادية يجوز الثباتها بكافة طرق، الاثنات القاندنية .

(الطعن رقم ۱۳٤۲ استة ٥٠ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)



تقسيم

\$70\$ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أن نص المادة التاسعة قاطع في الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية ، وأن المقصود من اعتبار الطلب مقبولا في حالة ما إذا انقضت مدة المئلة الأشهر المحددة للفصل فيه ولم تبلغ الملطة القائمة على أعمال التنظيم مقدمه موافقتها أو رفضها - على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الثامنة - المقصود بذلك هو أن تعتبر موافقة هذه السلطة كأنها قد حصلت . وهذه الموافقة الاعتبارية لا يمكن أن يكون لها من أثر أكثر مما للموافقة الصريحة التي تبلغها السلطة للمقسم خلال مدة المبتة الأشهر المشار إليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، والتي لا يترتب عليها صوى اعتبار مشروع التقسيم المقدم من المقسم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغنى عن وجوب صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث الآثار التي رتبها القانون على صدوره وبالتالي فلا يرتفع بها الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الواردة في المادة العاشرة ، لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جعل جواز التصرف والبناء في تلك الأراضي مرهونا بصدور القرار الوزاري ذاته وبايداع صورة رسمية منه الشهر العقاري . ولئن كانت المادة العاشرة المنكور لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها ، إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضاه -ترتيب هذا الجزاء وان لم يصرح به واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا . يؤكد ذلك تقرير البطلان صراحة في المادة الحادية عشرة جزاء على مجرد إغفال تضمين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري سالف النكر حتى ولو كان هذا القرار قد صدر بالفعل قبل حصول التصرف وهي صورة أهون بكثير من صورة وقوع التصرف قبل صدور ذلك القرار .

(الطعن رقم ۳۰۳ لسنة ۲۹ بي جلسة ۱۹۲۵/۲۱۹ س ۱۹ ص ۳۲۰) (الطعن رقم ۲۵۶ لسنة ۲۷ بي جلسة ۱۹۷۷/۲/۲۰ س ۲۳ ص ۱۰۲۰) ، (الطعن رقم ۳٤۱ لسنة ۵۵ بي جلسة ۱۹۸۸/۵/۲۲

378 بم اورد بأمكام البرنامج الخاص بنتفيذ المرافق العامة العلمق بقرار التقسيم ، من أن تنفيذ المرافق بكون على حساب المقسم ، لا يتصل بالنظام العام ، التقسيم ويجوز الانتفاق على ما يخالفه ، يدل على ذلك ما تقضي به العادة ١٣ من قانون التقسيم رقم ٥٧ لمنة ، ١٩٤ من أنه يجوز تمجيل عقد البيع عن قطمة أرض من الأرامينيي

المقسمة ولو لم تتم أعمال المرافق العامة اذا دغع المقسم أو المشترى المبالغ التي تخص هذه القطعة في أعمال المرافق العامة ، وما تقضيي به المادة ١٤ من هذا القانون من عدم جواز اقامة أي مبنى على قطعة أرض من أراضي التقييم الا اذا دفع المقسم أو المشترى الى السلطة المختصة نصيب تلك القطعة في تكاليف المرافق العامة .

(الطعن رقم ۱۸۹ لسنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۷۰/۱۲/۲۹ س ۲۱ ۲ مس ۱۲۹۱)

٥ ٢٥٥ - مُلفاد،

النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٩ على أن تصري الضريبة كذلك على أرباح و الأشخاص والشركات الذين يجرون نقسيم أراضى البناء العملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك م أعمال التمهيد ، معلوكة لنفس الشخص أن المشرك المه ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك م أعمال التمهيد فيها ثم يبيعها بالله المالية ، وأن يقوم صاحب الأرض بأعمال التمهيد فيها ثم يبيعها بالقعل سواء تم البيع في أوقات منتلقة أو رفعة واحدة دون أن يشترط الاحتراف في القاتم بهذا العمل ، ويؤكد ذلك أن التشريع الفرنسي الصادر في ٧٧ من ديسمبر منة ١٩٢٤ الذي استقيت منه هذه أن المنادة أخصه هؤلاه العمولين لضريعة الارباح التجارية ولو لم يكونوا معترفين لعمليات تقسيم أراضى البناء استنادا الى طبيعة هذه العمليات وطول الوقت الذي لعنظرقه وكثرة ما ينفق فيها من أموال في مبيل اعداد الاراضي وتنظيمها ، ولهذه الاعتبارات تعمد المشرع المصدى اغفال شرط الاعتباد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المنكورة في حين أنه استلزم توافره حال شراء العقار بقحد بيعه المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المنكورة في حين أنه استلزم توافره حال شراء العقار بقحد بيعه المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٨٣ في جلسة ١٩٧٠/١/٢٢ .س ٢٦ ص ٢٢٢)

\$ 70 \$ - مؤدى نص المادنين التاسعة والعاشرة من القانون ٥٧ لمنة 19.6 بنقسيم الاراضى المعدة البناء المعدل بالقانون رقم ٢٩٧ لمنة ١٩٥٣ يدل على أنه يترتب على مجرد صدور القرار بالموافقة على النقسيم الحاق الطرق وغيرها من الترتب على مجرد صدور القراد بالموافقة على النقسيم الحاق العامة ، وأن جواز التصرفات - البيع والتأجير والتحكير - التي عناها الشارع مرهون بشروط ثلاثة أولها - صدور القرار بالموافقة على النقسيم وثانيها - ابداع الشهر المقارى صورة

مصدقا عليها منه وثالثها - إيداع قائمة الشروط ، لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة لم ننص على الجزاء المترتب على مخالفة أى شرط من الشروط الثلاثة التى عديتها فإنه يتعين للوقوف على نوع هذا الجزاء وببان مدى تعلق كل شرط منها بالنظام العام، واذ كان مقتضى حظر التصرف قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم هو حظر عام أخذا بما أوضحته المذكرة الإيضاحية ودعت اليه الاعتبارات التى أقصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام مقتضاه ترتيب البطلان المطلق وان لم يصرح به لما فيه من مصادرة بالحاق الطرق وغيرها من المرافق العامة بأملاك الدولة العامة وهو ما يمس التخطيط العمراني أما حظر التصرفات التى تتم بعد صدور القرار بالموافقة على التقسيم وقد تحقق بصدوره المسالح العام بالموافقة على التقسيم وقد تحقق بصدوره المسالح العام الذي تحقق وانما هو حظر قصد به حماية المصالح فهو حظر لا يتعلق بالصالح العام الذي تحقق وانما هو حظر قصد به حماية المصالح الخاصة للأغيار معن له حق أو تلقى حقا على العقار المتصرف فيه حتى يكون على بينة قبل إقدامه على ابرام التصرف ومقتضاه أن يكون التصرف قابلا للبطلان لمصلحة من شرع الحظر لمصلحة اذا ما تمسك به وليس منهم بائع العقار .

(الطَّعَن رقم ٢٠٥ لمنة ٤١ في جلسة ١٩٧٥/١٧/١٠ سنة ٢٦ ص ١٦١٤)

870 - نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ على أن ا يلحق بالمنافع المامة بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنتزهات المنشأة في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ ... ، يدل على أنه يشترط في الشوارع والطرق والميادين والمنتزهات التي تلحق بالمنافع العامة بدون مقابل أن تكون داخله في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ .

(الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ١٥ في جنسة ١٩٧٨/١٣/١٤ سنة ٢٩ ص ١٩٣٣)

1908 - إذ كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لمينة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٧٢ لمينة ١٩٥٠ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم، كما حظرت إقامة مباني عليها قبل صدور هذا القرار، وكان هذا الحظر – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام مما مقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته ، واعتبار البطلان في هذه الحلة بطلانا مطلقاً يجوز لكل ذي مصلحة أن يتممك به ، ومن ثم فإن التحدي بأن الحظر لا يشمل بيع البناء في هذه الحالة لا وحه له لاتحاد العاة.

• ٣٧٦ - ١ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن قيام المطعون ضده بالوفاه بعدة اقساط من ثمن شقة النزاع بعد اعتماد التقسيم وتوالى قبول الطاعن منه هذا الوفاه بعلى على المرام البيع مرة اخرى بذات الشروط فانعقد بنلك بينهما عقد جديد توافرت له اركانه وشرائط صحته ، وهو استخلاص مائخ له سنده من الواقع المعروض ويكفى لحمل قضاءه فى هذا الخصوص فان النمى عليه بالفساد فى الاستدلال لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا تتحمير عنه رقابة محكمة النقض .

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المائتين التاسعة والعاشرة من القانون رقم ٥٢ امنة ١٩٥٠ انه وان كان حظر القانون رقم ٥٢ امنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢٣٧ لمنة ١٩٥٣ انه وان كان حظر التصرف هو حظر يتعلق بالمسالح العام فيترتب على مخالفته البطلان ، الا ان حظر التصرفات التي تتم بعد صدور القرار بالموافقة على التقسيم وقبل ايداع الشهر العقاري صورة منه مصدقا عليها ومن قائمة الشروط لا يتعلق بالصالح المام وانما قصد به المصالح الخاصة للقير ممن له حق او تلقى حقا على العقار المتصرف فيه حتى يكون على بينه منه قبل اقدامه على ابرام التصرف ومقتضاه ان يكون التصرف قابلا للإبطال لمصلحة من شرع الحظر لحمايته اذا ما تمسك به وليس منهم بائع المقار .
المقار .
١ (الطعن رقم ١١٠٠ السنة ٤٤ ق جلسة ٥٣/١٧/١ من ٣٣ من ١٨٧٢)

المشرة من القانون ٥٧ المترتب على مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة المشرة من القانون ٥٧ لمنة ١٩٤٠ من التصرف والبناه في الاراضي غير المقسمة - هو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية ، دعت اليه الاعتبارات التي المسمحت عنها ، كلها اعتبارات تتملق بالنظام ألعام وهو ما يقتضى - وعلى ما جرى به فضناه هذه المحكمة - ترتيب الجزاء على مخالفة هذا الحظر ولو لم يصرح به ، واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا ، يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ، ولا ينال من ذلك ما أورده القانون ١٩٥٠ لمنة 1٩٨١ من وقف تنفيذ الإحكام والقرارات الصادرة بالغرامة أو بازالة أو هدم أو تصحيح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لتانون رقم ١٩٥١ لمنة ، ١٩٨١ هذا أن هذا الالقاء قاصر على احكام الازالة أو الغرامة فقط ، دون ما عداها من الآثار الاخرى ومن بينها حظر التصرفات والبناء في الاراضي, غير المقسمة وما يستنبعه من جزاء البطلان .

(الطَّمَّ رقم 110 أسنة ٥٢ في جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

8777 – النص في المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لمنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء على أنه ، في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئه لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو

للتمكير الإقامة مبان عليها متى كانت إحدى القطع غير متصلة بطريق قائم، وفى المائدة المائرة منه أن ، يحظر بيع الأراضى المقسمة أو تأخيرها أو تحكيرها قبل صدور للعرسوم المشار اليه فى المائة السابقة ... ، ينل – وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة – على أن تجزئه الأرض المعدة للبناء إلى عدة قطع لا يعتبر تقسيما ولا يخضع لأحكام قانون التقسيم إلا إذا كان المقصود منها هو عرض هذه القطع للبيع أو للمبائلة أو للتأجير أو للتحكير ، فإن كانت اغير هذا الغرض خرجت من نطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم فإنه لا يعد تقسيما بالمسنى المنقدم ببانه تجزئه قطمة الأرض بين مالكيها ليقيم كل منهم سكنا عليها أو ليقيم مالك القطمة عدة مبان عليها ، لها كان ذلك وكان البين من الأوراق أن القصد من عقد القسمة موضوع الدعوى هو إنهاء حالة الشيوع بين أطرافه ، مالكي العقار على الشيوع ، ومن ثم فلا مجال لنطبيق القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٤٠ على واقعة النزاع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التهى صحيحا إلى ما تقدم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٠/١٠/٢٣)

٣ ٢٩٣ على بين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٥ لمنة ١٩٨١ في شأن الأبنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء ، أنه لم يعرض لأحكام البطلان المنصوص عليه في القانون رقم ٥٦ لمنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء مواء بتصحيحه أو اغتماد التقسيمات المخالفة له ، وأنما هدف الى الابقاء على المباني التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون وعدم ازالتها حتى يعاد تفطيط المناطق التي أقيمت فيها ويتم إعداد مساكن جديدة لقاطنيها ، فمنع إصدار قرارات أو أحكام بالزالة أو بهدم أو بتصحيح الابنية المخالفة لهذا القانون ، وأوقف تنفيذ اصدار منها خلال خمص منوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لمنة ١٩٨١ مستواها وعدم ازالة ما يتعارض منها مع التخطيط الجديد إلا بعد اعداد مساكن جديده المناها .

(الطعن رقم ١٢٠٣ نستة ٥٠ ي جلسة ١٤/٠/١٩٨١)

\$٣٦٤ – النص في المادة ٣٣ من القانون – رقم ٥٧ لمنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه و ولا يسرى القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملكه كله أو بعضه موضوع كل نقسيم صدر به مرسوم » يدل أن شرط عدم خضوع مثل هذا التقسيم القانون أن يكون موضوع نظام خلص صدر به مرسوم من الجهة المختصة بذلك .

 ٢٦٠ - المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي. المعدة للبناء - والذي حكم واقعة النزاع - قد عرفت التقسيم بأنه كل تجزئه لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير الاقامة مدان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم ، مما مفادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع أوجب لاسباغ وصف التقسيم على الارض أن تجزأ الى عدة قطع وأن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود العبينة. بالمادة المذكورة وبغرض إنشاء مبان عليها وإن تكون إحدى هذه القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص من عقد البيع المطلوب بصحته وقضاؤه ومن كتاب نائب المدير العام للتخطيط لشئون تقسيم الأراضي إلى أن الارض المباعة تقع ضمن تقسيم مما عناه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وإن قرارا لم يصدر باعتماد هذا التقسيم من الجهة المختصة وهو استخلاص سائغ وله اصله الثابت في الاوراق وينخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التقديرية وفيه الرد الضمني المسقط لما اثارته الطاعنة في هذا الشأن وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ المشار الله قد حظرت بيع الاراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم كما حظرت اقامة مبان عليها قبل صدور هذا القرار وهو حظر من النظام العام جزاؤه البطلان ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان عقد البيع محل الغزاع الصادر من المطعون ضده للطاعنه قبل أن يصدر قرار باعتماد مشروع التقسيم الذي وضعه البائع ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه على غير أساس.

(الطعن رقم ۲۸۹ لسنة ۵۳ في جلسة ۲۲/۱۹۸۷)

(الطعن رقم ٩٩٨ أسنة ٤٠ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

١٩٦٦ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٣٥ مكرر ب من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٧ المضافة بالقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٧ المضافة بالقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٧ جواز الحكم بانهاء عقد ايجار الارض الزراعية واخلاء المستأجر بناء على طلب المؤجر في حالة صدور قرار بتقسيم الارض الؤجرة من السلطات المختصة مقابل النعويض المنصوص عليه فيها.

(الطعن رقم ٢٥٤ استة ٥٣ في جلسة ١٩٨٧/٥/١٤)

۲۲۷ - مُلغاه،

٣٦٦٨ - المقرر بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣ لمنة ١٩٨٢ باصدار قانون

التخطيط العمواني أنه يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة غيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضية أو في شطر منه إلا بعد أن يودع بمكتب الشهلا العقاري صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم ومرفقاته وشهادة من الجهة الادارية المختصة بشرائون التخطيط والتنظيم نتبت إتمام تنفيذه المرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللاتحة التنفيذية أو آدائه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللاتحة التنفيذية أو آدائه العرافق العامة المنكورة أو تقديمه ضمانا مصرفيا بتكاليف ننفيذها ، وأن الجزاء المترتب على مخالفة الحظر الصريح - من التصرف والنباء - في الأراضي المقسمه هو حظر عام دعت اليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتيب هذا الجزاء واعتبار البطلان في هذه الحالة محلقاً بجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به .

(الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

٢٣٩ - مُلغاد.

* ٢٧٠ عاد نص المادتان الأولى والعاشرة من القانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدد للبناء أن تطبيق أحكام هذا القانون بما فيها حكم حظر بيع الأراضى الوارد في نص المادة العاشرة منه يستلزم أولا توافر الشروط التي أوجبها المشرع في المادة الأولى وافسحت عنها المنكرة الايضاحية لإسباغ وصف التقسيم على الأرض وتتمثل في أن تجزأ الأرض إلى عدة قطع وأن يكون المقسود من التجزئه التصرف فيها بأحد المقود المبينة بهذه المادة وأن تكون إحدى هذه القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم ، ويجب أن تتوافر هذه الشروط مجتمعه بحيث على الأقل لا تطل على طريق قائم ، ويجب أن تتوافر هذه الشروط مجتمعه بحيث قصده المشرع فلا محل لتطبيق أحكام هذا القانون ، كما يغدو حكم الحظر الوارد عن البيع منحسراً .

(الطعنان ١٩٥٠ ، ٧٩٥ نسته ٥٠ في جلسة ١٩٨٩/١/١٢)

87۷۱ – يشترط لإمباغ وصف انتصيم على الأرض الذى حظر المشرع النماءه أو تعديله أو النصرف بالبيع في قطعة أرض من أراضيه تطبيقا لأحكام المواد ١٠ ، ١٠ من القانون رقم ٣ لمنة ١٩٤٠ قبل الفائه بالقانون رقم ٣ لمنة ١٩٨٧ فبل الفائه بالقانون رقم ٣ لمنة ١٩٨٧ بلصدار قانون التخطيط المعراني أو إعمالا لأحكام المواد ١١ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٢ من هذا القانون المعارى بعده أن تجزأ قطعة الأرض إلى أكثر من قطعتين ، فإذا لم تكن

التجزئه كذلك انتقى وصف التصيم الذى عناه المشرع بهذه الأحكام فيغدو حكم العظر الوارد بها عن التصرفات بما فيها البيع منعمرا . لما كان ذلك وكان عقد البيع محل النزاع قد انصب على حصة شائعة من أرض زراعية في مساحة أكبر مما لا تحقق معه شرط التجزئة على نحو مال قصده المشرع ، فمن ثم فإن هذا البيع يكون بمنأى عن الحظر الوارد بنلك الأحكام وجزاء البطلان المترتب على مخالفتها .

(الطعن رقم ۱۹۲۰ نستة ۵۷ ي جلسة ۱۹۹۰/۲/۸)

٤٧٧٢ - مُلغاه.

الأراضى المعدة للبناء قبل الغائه بالقانون رقم ٥٣ الهنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء قبل الغائه بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ - يدل على أن المقصود بالحظر الذي عناه المشرع بهذا النص هو التصرفات في الأراضى المقسمة بالبيع أو النأجيز أو التحكير قبل صدور قرار الموافقة على التقسيم من وزير الشئون البلدية قاطع الدلالة في إنصراف حكم الحظر الوارد به بشأن الأراضى المقسمة قبل صدور قرار الموافقة على تقسيمها من الجهة الادارية المختصة إلى التصرفات المبينة به بيان حصر دون سواها كما لا يندرج تحت هذا الحظر حيازة أراضى التقسيم فينا للمائمة أو محددة مغرزة من أراضى التقسيم قبل صدور الموافقة على التقسيم حيازة شائمة أو محددة مغرزة من أراضى التقسيم قبل صدور الموافقة على التقسيم حيازة الحصة المبيعة له . وكسب ملكيتها بالتقادم الطويل إذا استمرت حيازته لها مدة خمس عشرة سنه واستوفت سائر شرائطها القانونية رغم حيظر التصرف له بالبيع وما قد يترتب عليه من بطلان ، وهذا النظر يتفق مع المفهوم الصحيح للتملك بالتقادم الطويل المنصوص عليه في المادة مجم من القانون المدنى .

(قطعن رقم ۱۳۸۶ نستة ۵۱ ق جنسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۰)

\$ 474 - إذ كان عقد البيع موضوع التداعى مبرما في 1977/٢/٢ في ظل القانون ٥٢ المنة ١٩٧٢/٢/٢ في ظل القانون ٥٢ المنة ١٩٤٥ - بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على العقد - وإذ حظر هذا القانون في العادة العاشرة منه - التصرف في الاراضى المقمسة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الابضاحية دعت اليه الاعتبارات التي أقصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام من مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة

ترتيب هذه الجزاء وإن لم يصرح به واعتبار هذا البطلان في هذه الحالة مطلقا بجوز لكل ذي مصلبحة أن يتمسك به وأذ لم يصدر قرار بتقسيم الأرض موضوع عقد البيع فأن العقد يكون باطلا ، لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣ لمنة ١٩٨٧ باصدار قانون التخطيط العمراني الذي الفي القانون ٥ لمنة ١٩٤٠ ذلك أنه فضلا عن أن القانون الجديد لا يسرى على عقد البيع موضوع الدعوى باعتبار أن البطلان قد تعقق في ظل احكام القانون القديم فأن مفاد نص المادة الثانية من مواد اصدار قانون التخطيط المعراني رقم ٣ لمنة ١٩٨٧ أنه بجوز اتخاذ الإجراءات لتقسيم الأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ الى ٢٦ الرادية بالفصل الثالث في شأن التقسيم وهي تتضمن ذات الحظر على التصرف في الأراضي المقسمة الوارد في المائدة العاشرة من القانون الملغي .

(الطعن رقم ۱۱۷۱ نسنة ۵۱ قي جلسة ۱۹۹۰/۱۱/۱۸)

1709 - إذ كانت العبرة ابتداء في تحديد مدى خضوع الأرض لقانون نقسيم الأراضي بما وضعته أحدامه في نثث من قراعد وما حددته من ضوابط وهي أحكام آمرة ومتعلقة بالنظام العام وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ اسنة ١٩٤٠ - الذي ينطبق على واقعة النزاع - قد بينت ماهية النقسيم فنصت على أن (تطلق كلمة الذي ينطبق على كل تجزئه لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير الإقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير منصله بطريق فائم) . وكان النص في المادة التأميم من ذات القانون قاطع الدلالة على أن الموافقة على انتقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية - الذي حل محله المحافظ - ينشر في الجريدة الرمعية وأن المنزع رتب على هذا القرار آثارا هامة لا يغني عن وجوب صدور قرار باعتماده ولا يقوم مقامة في إحداث الآثار التي رتبها القانون على صدوره وبالتالي فلا يرتفع بها العظر من التصرف في الأراضي المقسمة الواردة في المادة العاشرة لأن نص هذه المادة صريح في أن المشرع جمل جواز التصرف في تلك الأراضي مرهونا بصدور قرار بالموافقة على التقسيم وبايداع صورة رميمية منه الشهر المقارى .

(الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٩٠/١٢/٢١)

۲۷۷٦ = مفاد نص المادتين الأولى والماشرة من القانون رقم ٥٧ المنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة البناء – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بأن تطبيق

أحكام هذا القانون بما فيها حظر بيع الأراضي الواردة في نص المادة العاشرة منه والمتعلق بالنظام العام يمتلزم أولا نوافر الشروط التي أوجبها المشرع في المادة الأولى واقصحت عنها المذكرة الايضاحية الإمباغ وصف التصيم على الأرض، وتتمثل في تجزئه الأرض إلى عدة قطع ، وأن يكون المقصود من التجزئه التصرف فيها بأحد العقود المبينة بهذه المادة ، وأن تكون إحدى هذه القطع على الأقل على للما على طريق قائم ، ويجب أن تتوافر هذه الشروط مجتمعه بحيث إذا تخلفت كلها أو بعضها بما لا يتحقق معه إنشاه تقسيم أو تعديله على النحو الذي قصده المشرع فلا محل لتطبيق أحكام هذا القانون ، كما يغدو حكم الحظر الوارد به عن البيم منحسرا . وإذ كان الثابت من الرجوع إلى عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦/١٠/١ معلُّ النزاع أنه تضمن أن البيم ورد على مساحه ١٧٠ منهما من أرض زراعية بحوض ضمن القطعة رقم ٧ الأصلية ومشاعا في القطعتين رقمي ١١٥ ، ١١٧ وأن ملكية الباتعة للطاعنه بمرجب العقد المسجل ٢١٢٩ فيها في ١٩٧٥/١/١٣ هي ملكية شائعة . فإن البيع بهذا الوصف يكون منصبا على حصة شاتعة وليس على قدر محدد مفرز الأرض فلا يتحقق به شرط تجزئه الأرض إلى عدة قطع الذي يستلزمه القانون سالف الذكر لاسباغ وصف التقسيم وتطبيق حكم حظر البيع الوارد به وبتخلف هذا الشرط يخرج البيع عن نطاق هذا القانون فلا يلحقه البطلان المترتب على مخالفه احكامه . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معييا بالخطأ في تطبيق القانون.

17٧٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدي نص المادنين التاسعة والمشرة من القانون ٥٧ لمنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المحدة للبناء المحدل بالقانون رقم ٢٧٧ لمنة ١٩٥٣ الذي يحكم واقعه النزاع انه يترتب على مجرد صدور القرارات بالموافقة على التقسيم إلحاق الطرق وغيرها من المرافق العامه التي عددتها المادة التاسعة بأملاك الدولة العلمه وإن حظر التصرف ببيع الاراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وققا لحكم المادنين مالقتي المتكر حظر عام يرتب البمللان - المطلق أخذا بما اوضحته المذكرة الايضاحية لهذا القانون ودعت البه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالنظام المام ويجوز لكل ذي مصلحه أن يتمنك به وأن موافقة الملطه القائمة على التنظيم على طلب التقسيم ليس لها من أثر موى اعتبار مشروع التقسيم المقسم موافقا لاحكام القانون ولكنها لا نفني عن وجوب صدور القرار باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في أحداث الأثار التي رتبها القانون على صدوره ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء

في الاراضي المقسمة الوارده في العائد العاشرة من القانون آنف البيان . لما كان نلك وكان الواقع الثابت في الدعوى بما لا خلاف عليه بين الخصوم ان عقد البيع موضوع التداعي أبرم في ١٩٧٩/١/ وقبل صدور قرار محافظ رقم في ١٩٠١/١/ باعتماد تقسيم ارض الباتعين الطاعنين ونشره في الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٠٧//١/ فان هذا البيع يكون باطلا بطلانا مطلقا لا يصحمه صدور هذا القرار في تاريخ لاحق على انعقاده ولا مبق موافقه الجهة القائمة على اعمال التنظيم على مشروع وطلب التقسيم المقدم قبل ابرامه .

> (الطعن رقم ۵۰۱ استة ۵۰ في جنسة ۱۹۹۱/۱/۲۷) (الطعن رقم ۲۳۰۵ استة ۸۰ ي جنسة ۱۹۹۰/۱۰۱/۱)

> > ٨٧٧٨ - مُلفاه.

٢٧٩ ٤ ~ حظر التصرف ببيم الأراضي المصمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقميم كنص المانتين التأميعة والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لمينة ١٩٤٠ يتقميم الأراضي المعدة للبناء - المعدل بالقانون رقم ١٢٢ رقم ١٩٥٣ - المنطبق على واقعة الدعوى هو حظر عام يرتب البطلان المطلق أغذا بما أوضعته المنكرة الايضاحية لهذا القانون ودعت اليه الاعتبارات التي افصحت عنها وكلها اعتبارات نتعلق بالنظام العلم ، ويجوز أكل ذي مصلحة أن يتممك به ، ومن المقرر أيضا أنه اذا بني القاضي حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما اثبته أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلا ، لما كان ذلك وكان البين من منونات الحكم المطعون فيه أنه استدل على اعتماد التقسيم الذي تقع ضمنه أرض النزاع موضوع عقدي البيع المؤرخين ١٩٧٢/١/٥٠ ، ١٩٧٢/١/٢٢ من موافقة ثجنة الاسكان والموافق عليه في 1977/7/77 ومجلس مدينة المنصورة في ١٩٧٦/٦/٢٤ ومجلس محلي مركز المنصورة في ١٩٨١/٤/١ والمجلس الشعبي المعلى لمحافظة الدقهاية في ١٩٨٠/٤/١ ومن مد التصبيم بالمرافق العامه والتزام الجهة المختصة باعتماد التصبيم ببحث التقسيم واعتماده خلال شهرين من تاريخ تقديمه لها وكان هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه لا يقطع بصدور قرار من الوزير المختص بالموافقة على ذلك التقسيم ويخالف ما ورد بتقرير الخبير المنتنب في هذا الخصوص ، فإن الحكم يكون معيبا بما يمتوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أمياب الطعن -

﴿ الطَّمَنُ رَقِمَ ١٩٢٦ لَمِنَةً ٥٠ في جِلْمَةَ ١٩٩١/٥/٢٣)



تمويسن

الفصل الأول: القرارات التموينية: - عدم رجمينها:

- مسائل علمة :

القصل الثاني: الاستيلاء:

القصل الرابع:

- شائل علمة :

المعارضة في قرارات لجان التقدير
 وولاية المحكمة بنظرها .

القصل الثالث: التسعير الجيرى:

- مبائل عامة :

اللجنة العليا للتموين ولجنة الحديد .

مسائل متنوعة :

القصــل الأول القرارات التموينية

عدم رجعية هذه القرارات

٤٢٨٠ - الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجمي إلا ما
 استثنى بنص خاص . ومن ثم فلا محل للقول بسريان قرار وزير التموين الصادر
 في ١٩٤٦/٢٧٣٦ على الماضي إمقولة إنه جاء تقريرا للراقع .

(للطمن رقم ۲۳۴ لبنة ۲۳ ق وشية ۱۹۵۸/۱/۲ س ۹ ص ۲۰

مسائل عامة

والمنسوجات بليجاد التوازن بين الكميات اللازمة للامتهلاك المحلى من الغزل والمنسوجات بليجاد التوازن بين الكميات اللازمة للامتهلاك المحلى من الغزل والمنسوجات القطنية وبين ما تنتجه مصانع النسيج الآلية والأتوال اليدوية ، وتدبير ما قد بيدر من عجز في الإنتاج بلستيراد الكميات اللازمة من الخارج . وإنشاء نظام لتوزيع الغزل والمنسوجات الوطنية ، وتيمير إمداد النساجين وتجار الكوزئة والمستهلكين بالكميات اللازمة لهم ، وخولتها المحق في أن تعبد النظر في المقود فيد التنظر في المقود فيد التنظر في المعرد فيد التنظر في المحصول على التنفيذ التي يكون النساجون قد أبرموها ببيع مصنوعاتهم ، وأن نقرر عند الاقتصاء إلغاءها فرزًا بلا تعويض ويغير إعلن سابق ، وذلك تمكينا لها من المحصول على الكميات الملازمة للتوزيع ، وإذن فالتصرف في توزيع الغزل هو من اختصاص تلك اللجنة . وعلى ذلك فقرار وزارة التموين صحب الترخيص من حامله تنفيذًا لقرار متلك اللجنة لا مخالفة فيه المقانون .

(چشمة ۱۹۴۷/۱/۰ طعن رقم ۱۷ سنة ۱۹ ق)

على أن البطاقات والتراخيص الفاصة ٣٤ من المرسوم يقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنصى على أن البطاقات والتراخيص الفاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية لا يجوز التنازل عنها كما أنه عملا بالمادة السابعة من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين بتنظيم وسائل التصرف في المنسوجات بمقتضى السلطة المخولة لم في المادة ٣٦ من المزسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يحظر على تجار الجملة أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من الأقمشة لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك بأن قرر صحة تجار العاملة على أن يتنازل أحدهما للآخر عن حصة

مما خصه فى توزيع الأقمشة الشعبية مع أنه اتفاق بلطل يحرمه القانون لاعتبارات متصلة بالنظام العام من حيث العظر على تجار الجملة ببيع الأقمشة إلا إلى من تعينهم وزارة التموين لضمان تصريفها إلى المستهلكين ، وكان قضاؤه بمسئولية الطاعن عن التعويض مبنيا على إمتناعه عن تنفيذ الاتفاق الذي عقدم مع المطعون عليهما مع أن التعويض لا مبرر له لاتعدام أساسه القانوني ولاينتائه على اتفاق غير جائز قانونا — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فهه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

(چلسة ۱۹۰۳/٤/۳۰ طعن رقم ۹۸ سنة ۲۱ ق)

27۸۴ – إن العرسوم بقانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۳۹ الخاص بالتخزين لم يكن يحظر على أصحاب المصانع وتجار الجملة التخزين بصفة مطلقة وإنما قيده بشروط نص عليها منها ألا يتجاوز المخزون ما هو لازم لحركة صناعتهم أو تجارتهم في خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر ، وهذا ما لم يحصل صاحب المصنع أو التاجر من وزارة التجارة والصناعة على ترخيص صابق أومع مدى .

وعلى ذلك فإذا امتنع الحكم عن نطبيق أحكام عقد من العقود بمقولة إنها نتمارض مع الشروط المقررة في المرسوم بقانون المنكور دون أن يتحدث عن هذه الشروط ليبين وجه تعارضها مع نصوص العقد ، فإنه يكون باطلا لمدم قيامه على أساس قانوني .

(حِلسة ١٩٤٩/٣/٢٤ شعن رقم ١٣١ سنة ١٧ ق)

1948 - إن نص المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٥٣٧ لمنة 194٤ الفاص بتداول الشاى صريح في أن صافي الريح من عملية الشاى يدفع الى التجار المستوردين ، وإذن فمتى كان الواقع هو أن الطاعنة - وهى من التجار المستوردين - أقامت دعواها تطلب إلزام المطعون عليه الأول بصفته رئيما للجنة توزيع الشاى بتقديم كشف حساب تقسيلي معزز بالمستندات من يوم انشاه المكتب مثبت فيه ايرادات المكتب من حصابة المصمة عشر مليما التي كان يستقطعها من قد العملية عن كل أفة من الشاى ، فإن المحم إذ قضى بعدم قبول الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ الطاعنة باعتبارها من التجار المستوردين الذين يعود البيم بهذا النص الصريح صافى الربح من عملية توزيع الشاى ، ذات صفة في مطالبة المطعون عليه الأول بتقديم حساب عن حصيلة المبلغ سالف الذكر ، وهذا الأخير إذ كان قد استمر بعد صدور القرار التنظيمي المشار اليه ونشره في الجريدة الرمسوية يستولى على خمسة عشر ملهما عن كل أقة من الشاى وفقا القوار الأول الصادر من

وزير التموين فمي ١٩ من لكتوبر سنة ١٩٣٤ فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون على نمة مصروفات المكتب وتحت الحساب .

(جلسة ١٩٠١/٢/٢٩ طعن رقم ٣١ سنة ١٩ ي)

٥ ٢٨٥ - مُلغاد،

خولت وزير التموين أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا التدابير المن وزير التموين العليا التدابير الى يراها لتموين البلاد بالمواد الفذائية وغيرها المحقيق العدالة في توزيمها بما في نلك المواد التي يرى الاستيلاء عليها ويشرف على توزيمها . فإن مفاد ذلك - مرتبطا بما أورده المشرح في اللباب الثاني من المرموم بقانون المشار إليه بشأن الأحكام الخاصة باستفراج النقيق وصناعة الخبز هو - وعلى ما جرى به قضاه محكمة التقس - تغويل وزير التموين أن يتغذ وحده بموافقة لجنة التموين العليا هذه التدابير ولا يكون لموظفي الوزارة أو المصالح التابعة لها مناطة اتخاذ شيء منها كما لا بجوز للوزير نضعه إصدار قرارات باتخاذ تلك التدابير أو بعضها إلا بموافقة اللجنة المشار

(الطعن رقم ۱۸۰ لمنة ۳۳ ق جلسة ۱۹/۳/۵ س ۱۹ مس ۴۸۸) (الطعن رقم ۲۲۰ لمنة ۳۳ ق جلسة ۱۹۱۸/۲/۸ س ۲۱ مس ۲۶۳)

الفصسل الثانسي

الاستيلاء

ا - مسائل عامة :

874٧ - القول بأن شرط عدم قبول أية دعوى الفرض منها الطعن بطريق مبشر أو غير مباشر على اجراء انتقذ بمقتضى السلطة القائمة على الأحكام العرفية عملا بالمرموم بقانون رقم 11٤ لمنة 19٤٥ هو أن يكون الاجراء صادرا وفقا لما تبيحه القوانين . هذا القول مردود بأن أهم ما رغب المشرع في همايته بالمرموم بقانون سالف الذكر هي تلك الأوامر والتدايير الفلطئة التي تتطوى على مجاوزة السلطة والافتتات على الحقوق وإذن فيتي كان الواقع في الدعوى هو أنه صدر أمر عمري بالاستيلاء على بضاعة ثم صدر أمر آخر بالافراج عنها فان الطعن في هذا الأمر الأخير بأن الملكم المسكري ما كان يملك إصداره لأن ملكية البضاعة قد زالت عن صاحبها وانتقلت الى غيره سواء بصدور أمر الاستيلاء أو بتسليم هذا الغير البضاعة فلا يجوز للحاكم المسكري أن يرد هذه الملكية لصاحبها الأصلى لأن الملطة التي أسبفها القانون على الحاكم المسكري في هذا الخصوص هي أن ينزع الملك عن الافراد جبرا لا أن يملكم ضرا مالا يريدون تملكه . هذا الطعن لا مبيل لمماعه لاته يدخل ضمن ما نهى عنه المرسوم بقانون سالف الذكر .

(چلسة ۱۹۰۰/۱۲/۲۱ طعن رقم ۱۲ سنة ۱۸ ق)

١٩٤٥ المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ من أكتوبر منة ١٩٤٥ بشأن عدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية نص في مانته الاولى على ألا تسمع أمام المحلكم أية دعوى يكون الفرض ما العرفية مسواء أكان هذا الطعن مباشرة أم من طريق المطالبة على إجراء الاحكام العرفية مسواء أكان هذا الطعن مباشرة أم من طريق المطالبة على ما استخلصه من أن الأمر العسكرى السادر بالاستولاء على بضائمها التي ضبطت في إحدى جرائم التموين تمهيدا لبيمها للجمهور بالاسعار التي وضعتها لجنة ضعدي أسعار البستار والمعرف فيه بالنسبة تتحدي أسعار البضائع ووافق عليها وزير التجارة مما لا يجوز الطعن فيه بالنسبة على الاستولاء على بضائع المائة منافع التي هديرا الطعن فيه بالنسبة على الاستولاء على بضائع الطاعنة بل تناول أيضا تحديد الاسعار التي تباع بها وهي الاسعار التي وضعتها لها الاسعار التي وضعتها لها الاستولاء على وضعتها لها لهنة المنافقة بل تناول أيضا تحديد الاسعار التي وضعتها لها لهنة التسعير مما يفيد أن العلكم العسكرى قد اعتمد هذه هذه الاسعار التي وضعتها لها لهنة التعمير مما يفيد أن العلكم العسكرى قد اعتمد هذه هذه

الاسعار وجعلها عنصرا من عناصر أمره الذي اصدره عملا بالسلطة المغولة له بمقتضى الاحكام العرفية ، فإن النمي على المكم انه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى يكون على غير اساس لأن الطعن في جميع ما احتواه الامر أمام المحاكم بطريق مباشر أو غير مباشر غير جائز ، وذلك مواه أكان هذا الطعن موجها إلى أمر الاستولاء أم كان مقصورا على الاسعار التي حددت فيه للبضائع .

(جلسة ١٩٠١/١١/١٦ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٨ ي)

2 ٢٨٩ - الذي يبدو من نص العرصوم بقانون رقم ١٩٤٤ لمنة ١٩٤٥ بشأن عدم فيرل الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية ومقصود الشارع منه أن ما حرم الطعن فيه أمام القضاء إنما هي تصرفات السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية ومندوبيها التي تكون مستنده إلى قانون الاحكام العرفية أما الاجراءات التي أتخذت تنفيذا لهذه النصرفات من الموكل اليهم أمر التنفيذ فإن المرموم المذكور لا يحميها وإذن فهو لا ينطبق على الدعوى المؤسسة على ان وزارة التموين – وهي بسبيل تنفيذ القوانين والاوامر العسكرية الخاصة بننظيم إنتاج المنسوجات وتوزيع الغزل اللازم الإنتاجها – قد خالفت هذه القوانين والاوامر . فإذا فقضت المحكمة في هذه الدعوى بعدم الاختصاص كان قضاءها خاطئا وصبح الطعن

(جلسة ١٩٤٧/١/٥ طعن رقم ١٧ سنة ١٦ ق)

• ٤٩٩ - إن القرار الوزارى رقم ٦٣ منة ١٩٤٣ الصادر بإضافة جميع المواد والاصناف التي تضبط في جرائم التموين إلى الجدول المحلق بالمرموم بقانون رقم ١٠١ منة ١٩٣٩ وإغضاعها التممير الجبرى بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في ذلك المرموم قد صدر بمقتضى السلطة المغولة لوزير التجارة بالمادة الثانية من المعرموم بقانون رقم ١٠١ لمنة ١٩٣٩ المعدل بالاوامر المسكرية رقم ١٠١ و ٣٥٠ لم و ٣٩٠ منه ١٩٤٠ و ١٩٥٠ من المربق غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض عن آثاره وذلك عملا بالمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤٠ منة ١٩٤٥.

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٦ طعن رقم ١٣٨ لسنة ١٨ ق)

لم يعد لها وجود إذ استهاكت وعرض على صاحبها تسلم بديل عنها ومن ثم وجب القضاء بقيمتها تنفيذا لقرار لجنة تقدير التمويضات ، ذلك لان هذا الادعاء بعيد عن متناول المرسوم بقانون سائف الذكر وإذن قمتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البضاعة المستولى عليها لما نزل موجودة بمخازن شركة الاستيداع وأنه لما صدر أمر بالافراج عنها حرر كتاب لمالكها بأن يتسلمها من محل ليداعها فرفض فان في هذا الذي أثبته الحكم ما يوجب القضاء برفض دعوى صلحب البضاعة .

(حِلسة ١٩٠٠/١٢/٢١ طعن رقم ١٦ سنة ١٨ ي)

المصادرة الدرا العسكرى رقم ٢٥٦ إنما يرخص لوزير المالية في مصادرة المسائع التي يمتوردها أصحابها قبل العصول على إذن بذلك . فإذا كانت وزارة المسائع قبل العصول على إذن بذلك . فإذا كانت وزارة المالية في كتابها إلى وزارة التموين للاستيلاه على بضائع استوردها صاحبها بغير إذن استيراد لتوزيعها قد أشارت إلى هذا الامر وأوردت في كتابها هذا كلمتي والمصادرة والاستيلاء ، فذلك ليس معناه أنها قد أعملت الرخصة المخولة لها قانونا بالمصادرة وإلا لما كان هناك معلى لان تطلب إلى وزارة التموين الاستيلاء على المصادرة وإلا لما كان هناك معلى لاحقها بأملاك الدولة بغير حاجة إلى إجراء أخر يصدر من وزارة التموين . فضلا عن أن المصادرة تقضى أمرا صريحا بها . وأن فالمحكم الذي يستظهر من هذا الكتاب معنى المصادرة يكون قد مسخ معناه وخصوصا إذا كان وزير التموين بناء على هذا الكتاب قد أصدر أمرا استند فيه إلى أحكام القانون التي تجيز الاستيلاء وإلى ملطته في إعمال هذه الأحكام بوصفه منتدا لذك من لجنة التموين الماليا ونقذ هذا الامر بالاستيلاء على البضائع والتصرف فيها لذك أن أد أمر بالمصادرة - السلطة في منع التمويض الذي يقدره أو ألا بمنع شيئا إطلاقا .

(جلسة ٤/٥/٥١٠ طعن رقم ١٢٩ سنة ١٨ ق)

299% - متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام دعواه على المطعون عليهما وطلب فيها قيمة ثمن تكلفة البضائع التى استولى عليها المطعون عليه الثاني (وزير التموين) وكان الخبير قد اعتمد تقدير الطاعن لثمن التكلفة وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ثمن التكلفة هو ثمن المثل وقت الاستيلاه فأن النعي عليه الخطأ في تطبيق المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ يكون على غير اساس متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أنه ادعى لدى محكمة الموضوع ثمنا للمثل وقت الأداء مزيد على الثمن الذى قال إنه ثمن التكلفة .

\$ \$ \$ \$ 9 \$ — لا يصنع أن يدخل اعتبار الربع أبا كان سببه في تقدير ثمن المثل و فقا للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم \$ 9 لمننة \$ 1979 ، وإنن فعتى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بثمن تكلفة البضائع التي استولى عليه المطعون عليه الثاني وكان كل ما طلبه الطاعن أكثر من هذا الثمن ووصف هو نفسه بأنه مجرد ربح مسموح له بوصفه تأجر جملة وبوصفه ناجر تجزئه لا حق له فيه قانونا ، فإن النمي على الحكم أنه أخطأ في الاسناد إذ تكر أن الخبير ندب لمعرفة ثمن البضاعة وقت الأداه في حين أن مأموريته الحصرية في تحقيق ما إذا كان ثمن شراء البضاعة يتفق مع معر المثل في المحق المصرية وقت شرائها – هذا النعي يكون غير منتج .

(ولسة ١٩٠١/٥/٢٤ طعن رقم ١٨٩ سنة ١٩ ق)

الذى طلبه عما لمقه من ضرر بسبب تقدير بضائمه التى استولى عليها المطعون عليه الذى استولى عليها المطعون عليه الأول (وزير النجارة) بدلا من الثانى بمعرفة لجنة التسعيرة النابعة للمطعون عليه الأول (وزير النجارة) بدلا من عرض الأمر على لجنة التعويضات وفقا للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لمنية ١٩٣٩ . متى كان الحكم إذ قضى بذلك قد أقام قضاءه على أن عدم عرض الأمر على اللجنة المشار اليها لا يستوجب تعويضا لأنه إجراء شكلى وأنه ما دام المرجع النهائي في التقدير حسب المادة الماشرة من هذا المرسوم بقانون هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول دعوى الطاعن تصحيح الوضع وهذا يغيد انتفاء الضرر الذى هو أساس التعويض ، فإن النعى عليه القصور في التصبيب يكون على غير أساس .

(چلسة ١٩٥١/٥/٢٤ طعن رقم ١٨٩ سنة ١٩ ق)

٣٩٩ إلى إذا رفعت دعوى على وزارة الدفاع بالزامها بمبلغ معين على أنه قيمة الآلات التي استولت عليها من المدعى عملا بأمكام قانون التدابير الاستثنائية رقم ٩٦ لمنة ١٩٣٩ ، فدفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى لكونها من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في هذا القانون ، فقضت المحكمة برفض الدفع ، وقضت في الموضوع بعد منافشة تقرير اللجنة الذي كان قد صدر في أثناء النظر في الدعوى بالزام الوزارة بنفع مبلغ قدرته ، ثم لما استأنفت الوزارة هذا الحكم طالبة إلقاءه فيما قضي به من الاختصاص ، وعلى صبيل الاحتياط تعديل المبلغ الذي حكم به ، فقضت محكمة الاستثناف بالنمبية الى الموضوع اعتبار بان الدعوى بعد صدور قرار لجنة ويعدم جواز استثنافه بالنمبية الى الموضوع اعتبار بان الدعوى بعد صدور قرار لجنة التقدير ومرافعة الخصوم في موضوعه قد أصبحت بمثابة معارضة في هذه العمارضة والقانون المذكور ينص على اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه العمارضة والقانون المذكور ينص على اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المعارضة والقانون المذكور ينص على اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المعارضة والمحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المعارضة والمعارضة والمعارضة المعارضة والمعارضة والمحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المعارضة والمعارضة والمعار

بحكم غير قابل للطعن - فهذا الحكم يكون قد استند الى أسباب لا تؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها ، إذ أن تكييف هذه الدعوى بأنها معارضة بناه على استمرار طرفيها فيها بعد صدور قرار لجنة التقدير وتناول المحكمة له بالبحث بعد مساع دفاع الخصوم في موضوعه ، في حين أن الثابت بالحكم ان الوزارة كانت تدفع بعدم الاغتصاص وظلت متمسكة بهذا الدفع في جميع مرلحل النزاع ولم تبد دفاعها في موضوع التقدير الا على مبيل الاحتياط - ذلك لا يؤدى الى اعتبار الدعوى معارضة في أمر التقدير إذ مناقشة الموضوع احتباطها ليس من شأنها أن تغيد التنازل عن الدفع الأصلى بعدم الاغتصاص ، وخصوصا مع التمليم بأن الاختصاص المعين في القانون سابق الذكر متعلق بالنظام العام .

(حِنْسة ١٩٤٨/٢/١٩ الطعن رقم ٧٩ سنة ١٩ يي)

\$٣٩٧ - الاستيلاء المقصود في معنى العواد ٤٤ ، ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها ربعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته .

(الطعن رقم ۲۳۴ منة ۲۲ في جلسة ۱۹۵۸/۱/۳ س ۹ ص ۳۰) (الطعن رقم ۲۴۸ سنة ۲۸ في جلسة ۱۹۹۳/۱۷/۱۲ س ۱۴ ص ۱۱۳۹)

4٩٩٨ عسمتى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل الدستور الملغى اقتضاء جزء من ثمن الحديد المستولى عليه لتفطيه مصاريف توزيع تدعيها وأستندت في اقتضاء هذه الحصيلة على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لمنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه الحصيلة قانون بحدد أساسها ووعاءها الملزمين بدفعها وطريقة تحصيلها فإن نقلك يكون نوعا من الصدرية أو الرسوم المغروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح وقا المادة ١٩٤٤ من الدستور الملغى ويجوز لكل ذي مصلحة أن بتمسك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قاتم على مند تشريعي مليم لصلة ذلك بالنظام العام - ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لمنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٨٩ لمنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ٩٦ لمنة ١٩٤٥ والماح علما على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو الموجودة بالنوائر الجمركية أو الكميات التي يتم استيرادها

ممنقبلا فهو استيلاه مجرد ولم يقترن بالتلسيم الفطى للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور نوى الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنطيعيا قصد به تحقيق العدالة فى النوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فى هذه السلمة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه .

(الطعن رقم ٣٣٤ سنة ٢٣ في جنسة ١٩٥٨/١/٢ س ٩ ص ٥٠٠)

9 * * * • مؤدى نصوص القرارين الوزاريين رقسي 3 • • اسنة 1920 و 11 السند 1927 أن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك المائلي أصبح من تاريخ الممل بالقرار رقم 11 اسنة 1907 في 1907/9/2 غير خاصع للاستيلاه المنصوص عليه في القرار رقم 2 • • اسنة 1920 والذي يجعله مملوكا للحكومة ، ولما كانت هذه السلعة نصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه فإنهم يتلقون ملكيتها كمشترين ويكون لهم التصرف فيها كمالكين ولا ينفى ملكيتهم لهذه السلعة فرض معرجبري لها عند تداولها بالبيع لأن فرض مثل هذا القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية ويقائه .

(الطعن رقم ۱۹۳ سنة ۲۷ ق جنسة ۱۹۹۲/۱۲/۱۳ س ۱۳ هي ۱۹۳۰)

و و ۴۷ - مُلغاه،

9 " \$ " \$ " كان قرار وزير التموين رقم ٥ • ٥ لمنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٩٥٥ لمنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ قد تضمن الاستيلاه استيلاها علما على جميع ما يوجد من بذرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها في الممنتقبل سواه أكانت تجارية أو للتقاوى وسواه أكانت في المحالج أو في شون البنوك أو في المحال التجارية أو في حيازة الأفراد أو الهيئات بأية صفه كانت ، فإن تقرير الاستيلاه مجردا على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراءا تنظيم تداول البذرة ومنع المصارية فيها بعد تحديد معرها والكميات الواجب صرفها وليس من شأن هذا الامتيلاه أن ينقل ملكية البذرة أو حيازتها إلى الحكومة ، ويؤكد نلك صدور قرارات بعد نلك القرار بتنظيم تداول هذه البذرة وبيان كيفية التصرف فيها وتحديد أمعارها ، وفرض مثل هذه القيود على التصرف في البذرة وتحديد معر جبرى لا ينغيان ملكية صاحبها مثل هذه القيود على التصرف في البذرة وتحديد معر جبرى لا ينغيان ملكية صاحبها

لها إذ أن تقييد حق الملكية بقيود فانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة المصلحة العامة أمر جائزا وقد أفرت ذلك العادة ٨٠٦ من القانون العدني .

(الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤ ص ١١٣٩)

الحكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته وإنما يشترط - على المكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته وإنما يشترط - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها ويكون ذلك بجردها جردا وصغيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مممجل فإذا لم تتوافر هذه الشروط فإن قرار الاستيلاء لا يحدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المصارية في الملعة وتحديد الكميات الواجب صرفها منها وليس من شأن مثل هذا القرار نقل ملكية السلعة أو نقل حيازتها إلى الحكومة ولا تملك الحكومة بموجبة ومجرده انقضاء حصيلة من ثمن السلعة فإن فعلت عدت الحصيلة التي تستولى عليها نوعا من الضريبة أو الأرسوم المغروضة بغير الطريق القانوني .

ولا يصح الاتفاق على فرض هذه الحصيلة لمخالفة ذلك النظام العام إذ الضريبة لا نفرض بالاتفاق .

(الطمن رقم ٣١٧ لمنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ س ١٩ مس ١٠٥٩)

المراقع المراقع المراقع المواد عن المواد عن و 20 وما بعدها من المرسوم بقناه ما المرسوم بقناه المدتمة - أنما هو الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم أو بعد دعوتهم للحضور هذه المحكمة - أنما هو الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . ولما كان قرار وزر التموين رقم ٢٩٠٤ اسنة ١٩٥٠ قد تتضمن الاستيلاء استيلاء على جميع ما يوجد من الأقطان المبينة به لدى التجار والشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس ، فان تقرير الاستيلاء على هذا النحو لايعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في توزيع تلك الأقطان على المصانع المحلية طبقا للأسس والقواعد الى تضعها وزارتا التموين والتجارة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد معرها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية تلك الاقطان أو حيازتها إلى الحكومة ، ويتالى فان ملكينها تظل لمالكها حتى يحصل الاستيلاء عليها بالمعنى القانوني ولا يغني عنه ارسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك العودعة لديها إلى وزارة التموين الرسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك العودعة لديها إلى وزارة التموين الرسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك العودعة لديها إلى وزارة التموين المراكبة المراكبة التعوين المودعة لديها إلى وزارة التموين المراكبة الأسلام التعوية الديها الله وزارة التموين المراكبة الإسلام بيان عن تلك الأقطان من البنوك العدم المودعة لديها الله وزارة التموين المودعة لديها المودعة لديها المودعة لديها المودعة لديها المودعة لديها المودعة لديها للهودية لديها بعد المودية لديها بعد المودية لديها للهودية لديها بعد المودية لديها بعد المودية لديها لهودية لديها بعد المودية ال

^(°) نقض ۱۹۰۸/۱/۲ مجموعة المكتب الفني س ۹ مس ۳۰ و ۱۱/۱۰/۲۱ س ۱۲ مس ۸۱۰ مل ۸۱۰ مل ۱۹۲۱ مل ۱۹ مس ۱۹۱۰ مل ۱۹۲۱ ۱۹۱۲/۱۲/۱۲ مل ۱۳ مس ۱۱۳۰ و ۱۹۲۲/۱۲/۱۲ مل ۱۹۳۵ مل ۱۹۲۹ و۱۱/۱۱/۲۱ مل ۱۹۳۱ مل ۱۹۰۹. من ۱۰۰۹ ونقش ۱۹۲۸/۱۲/۱۷ مل ۱۹۳۱ مل ۱۹۳۹ ونقش ۱۹۲۸/۱۲/۱۸ مل ۱۳ همل ۱۹۸۸.

ب - المستفاد من نص المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لمسنة ١٩٥٠ أن اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وترزيع كميات القطن على المصانع المحلية طبقا للأسس والقواعد التي تضمها وزارتا التموين والتجارة وبالأسسار التي يعينها وزير التموين لا يكون إلا بعد تمام استلام تلك الأقطان استلاما فعليا وهو ما أهسحت عنه المادة الأولى من القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥١.

جـ - لم يتضمن القرار رقم ۲۸۶ لسنلا ۱۹۰۰ والقرارات الأخرى المعدلة له
 التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلى .
 ١ - جـ (الطعن رقم ۷٧٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩/١/١٦ س ٧٠ ص ١٢٠)

ب - المعارضة في قرارات لجان التقدير وولاية المحكمة بنظرها:

\$ ٣٠٠ -- يبين من مطالعة نصوص المواد ٤٣ إلى ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ صنة ١٩٤٥ أن المعارضة في قرارات لجان التقدير ليست معارضة بالمعنى المتعارف عليه في قانون المرافعات وإنما هي طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له إجراءات متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق أحكام موضوعية هي المنصوص عليها في ذلك المرسوم بقانون ويكون حكمها باتا غير قابل لأي طحن فلا تسرى عليها أحكام المعارضة المقررة في قانون المرافعات بل أحكام التشريع الاستثنائي الذي نظم هذا الطريق من الطعن والذي لا يمكن بأحكامه الخاصة أن يتسم لغيره من الأحكام فمناط اختصاص المحكمة في شأنه هو الفصل فيه دون مواه ، وولاية المحكمة بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة تقدير التعويض لا يتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرا قد صدر من اللجنة في حدود اختصاصها وعدم مجاوزة هذا الاختصاص ثم النظر إذا كان هذا القرار قد صدر بموافقة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ أم بمخالفته - بعكس الحال في الدعوى المبتنئة أو دعوى التعويض الأصلية فإن ولاية المحكمة عليها مطلقة والنصوص القانونية التي تحكمها متغايرة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في أمر المعارضة وحكم في نفس الوقت يقبول دعوى التعويض الأصلية التي رفعت أثناء النظر في قضية المعارضة وأقحمت عليها بكون قد خالف القانون -

(الطمن رقم ١٩١ سنة ٢٤ في جاسة ٥/٢/١٩٥١ س ١٠ ص ١٢٨)

9.99 - مفاد نصوص المادة 1 ، 22 ، 24 ، 43 من المرسوم بقانون رقم 90 لمنة 1940 الخاص بشئون التموين المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 747 لمنة 1907 أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالمسالح العام أن يبيح فى ظروف استثلابة معينه الاستيلاء على أية مصلحة علمة أو خاصة أو مصنع أو محل

صناعة أو عقار أو منقول ... واشترط لذلك أن يعوض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاه ، وحدد الطريقة التي بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير فغص بها اللجان التي يصدر بها وزير التموين قرار بانشائها على أن يحصل التقدير وفقاً للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذي يتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يعصل هذا الطعن بطريقة المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفسل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها بكون انتهائيا وغير قابل للطمن بأي طريقة من طرق الطمن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلقة بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة في لجان التقبير - وهي القرارات إدارية - يعتبر إستثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ وجمل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوي التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الاحكام وفتح لباب تقدير التعويض بغير الطريق ً والقواعد التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٤٥ مما يؤدي إلى اهدار أحكامه

ب- ان تخويل اللجان المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين دون غيرها ملطة تغير التمويض الممتحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء دوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم من الضرر الناشيء عن تأخر تشكيلها أو تأخرها في إصدار قراراتها وذلك على أماس المسئولية التأخير بغير التحصيرية إذ ترافرت الشروط اللازمة لتحقق هذه المسئولية إذ يمتبر هذا التأخير بغير مصوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسئولية فاعلة عن الضرر المستبيب عنه .

١ - ب (الطعن رقم ٢٠٠ سنة ٤١ ي بطسة ١٠/١١/١٠ س ٣٣ من ٨٨٧)

۲۰۹۱ – مُلفاد. ۱۹۷۳

الغصسل الثالث التسعير الجبرى

ا - مسائل عامة :

٧٠٠٧ - الأمعار التي تضعها لجان التصعير وفقا لأحكام المرصوم بقانوزن رقم امنة ١٠١ الخلص بتحديد أقسى الأمعار للأصناف الفذائية ومواد الحاجبات الأولية العبينة بالجدول الملحق به ومن بينها جميع العواد ، والأصناف التي تضبط في جريمة من جرائم التعوين ولا يشملها للآن التصعير الجبرى - وقد أضيفت بقرار وزير التهارة رقم ١٩٤٣ - هذه الأمعار منزمة للكافة ، وفي مخالفتها جريمة . وليس في نصوص العرسوم بقانون سالف الذكر ما يجيز المعارضة فيها أمام المحلكم ولو أنه قد وكل إلى لجنة عليا ملطة النظر في الشكاوى التي تقدع عن جداول الأمعار التي تضعها هذه اللجان . وإذن قاذا كان أساس دعوى الطاعنة هو معارضتها في الأمعار التي وضعتها لجنة التصمير ليضائعها أساس دعوى الطاعنة هو معارضتها في الأمعار التي وضعتها لجنة التصمير ليضائعها التي ضبطت في جريمة من جرائم التعوين ، كانت دعواها غير مقبولة من هذه الناحوى .

(جلسة ١٩٠/١١/١٦ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٨ ي)

4 ° 8 - إذا صدر أمر استيلاء على بضاعه مسعرة تسعيرة جبرية وجب تغدير قيمتها على حسب التسعير الجبرى حتى ولو كان من حصل الاستيلاء على بضائعه يمتها على حسب التسعير الجبرى حتى ولو كان من حصل الاستيلاء على بضائعه يمتهن مهنة التوريد للسغن ذلك لأن الواقعة لا تقوم على تغدير ثمن بدع تم على ظهر معنيئة راسية في المياة الإقليمية مما لا محل معه للخيهض في بحث ما إذا كان عقد البيم في هذه الحالة بخضع لقانون المحل أو لقانون علم السغينة ، وإنما تقوم على تصرف لا جدال في أنه وقع في الأراضى المصرية وهو الاستيلاء ، وهذا التصرف يحكمه القانون المصرى الذي حدد سعرا جبريا لنوع البضاعة المذكورة دون ما نظر لاك اعتبار آخر مثل ثمن الشراء أو احتمال بيع البضاعة خارج الأراضى المصرية .

4 * 4 * « محل للقول بأن التسعير الجبرى خاص بالبيوع المحلية وأنه لا يصرى على صاحب البضاعة إذا كان مورد للسفن وغير مجبر على البيع في السوق المحلية .

4 8 9 - إذا قشنى ببراءة متهم من تهمة حبس خمور عن التداول بقصد التلاعب في الأسعار فإنه لا تلازم بين هذا الحكم وبين عدم التزام المتهم ببينمها بالمسعر الجبرى لاختلاف الموضوع في كل من الواقعتين ولأن تحديد ثمن شراء هذا النوع من السلع أمر مقرر بنمس الشارع ولا يفيد الحكم الصادر بالبراءة تحلل صاحب الخمور من النزام البيع بالسعر القانوني مما ينتقي معه التحدي بحجية هذا الحكم في شأن تحديد ثمن الخمور إذا تم الاستبلاء عليها وبيمها بعد صدوره.

(الطعن رقم ١٠ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٤ س ٨ ص ٧٣٣)

و ۴۹۱ سمتى كانت لجنة التمعيرة قد قررت في ظل الدمنور الملغى فرض مبلغ معين عن كل أقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة في جدول التسعيرة الجرية تمتولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . فإن هذا القرار يكون باطلا لمخالفة لذلك الدمنور حتى ولو صدر قرار اللجنة تنفيذا لقرار من مجلس الوزراء إذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رمم ، ولا يقدح في ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٥٠٥ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين بالامتيلاء على القرار الوزارى رقم ٥٠٥ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين بالامتيلاء صدر الزيت المعجود بالمعلسر في حميم بلاد القطر المصرى اذ أن هذا الاستيلاء صدر وصفى بحضور نوى الشأن فيه أو بعد عودتهم بخطاب مسجل طبقا للمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٦ فهو لا يعدو أن يكون لجراءا تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المعتولكين ومنع المضارية في هذه المبلعة ، وليس من مأنه نقل ملكية الزيت الى الحكومة فلا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه وإلا كان ذلك نوعا من المضريبة المرسومة بغير الطريق الدمتورى الصحيح طبقا للمادة ١٩٢٤ من الدمتور الملغى .

(الطعن رقم ۲۰۰ سنة ۲۳ في چلسة ۱۹۵۸/۱/۲ س ۹ ص ۲۸)

۴۳۱۴ – إذ لا تملك وزارة التموين فرض زيادة في السعر الجبرى للقمع أو زيادة تكاليف إنتاج الدقيق وكان البيع بأكثر من السعر الجبرى جريمة بعاقب عليها القانون ولو كان المشترى قابلا للزيادة في السعر ومن ثم فإن قبول صاحب المطحن للزيادة في أجرة النقل الذي فرضتها وزارة التموين لا يعتد به لمخالفته للقانون .

(الطعن رقم ۲۱۰ سنة ۳۳ في جلسة ۱۹/۲/۸ س ۱۹ ص ۲۶۳)

ب - اللجنة العليا للتموين ولجنة الحديد:

#173 – إن قرار اللجنة العليا للتموين الصلار بتاريخ ١٠/١٧ سنة ١٩٤٥ وكنلك قرار لجنة الحديد الصلار في ١٩٤٥/١٠/٢٤ بشأن تحديد أسعار الحديد ١٩٧٨ الممنتول*ى عليه بقرار وزير التموين رقم ٧٣ لمنة ١٩٤٥ – هذان القراران لم يصدر* أيهما ممن هو مختص بلصداره وهو وزير التموين دون غيره وذلك وفقا للفقرة الساصة من العامة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ .

(الطعن رقم ۲۳۶ سنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۵۸/۱/۲ س ۹ ص ۳۰)

\$ 4 * 4 * اليس من شأن تعثيل رئيس اتحاد التجار المستوربين في لجنة الحديد أن يلزم التجار بآراء أو مقترحات للجنة في خصوص تحديد أسعار الحديد المستولى عليه .

(قطعن رقم ۲۳۴ سنة ۳۲ ي چلسة ۱۹۵۸/۱/۲ س ۹ ص ۳۰)

وتحديد أسعاره فلا يتحداه إلى تحصيل فروق أسعار على تنظيم تداول الذيت وتحديد أسعاره فلا يتحداه إلى تحصيل فروق أسعار على سلعة ليست معلوكة لها فإذا كانت وزارة التعوين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية قد حديث في ظل الدستور الملغى مسعرا لبذرة القطن يازم به الباتع وأضافت إليه زيادة نقتضيها عن كل طن من الذيت يسلم إلى المصابن فإن هذه الزيادة لا تعد جزءا من الثمن وإنما هي فرض على المشترى لا مصلحة للباتع فيه ليس لوزارة التعوين سند من القانون في تحصيلها لحماب الحكومة ولو استهدفت من ذلك تفطية ما تتحمله من بدع الزيوت المخصصة لشئون التعوين بأقل مما تتكلفه فعلا – ذلك أنها لا تملك فرض رصوم ضرائب على المسئور الملغى الذي كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة لا تجبز إنشاه ضربية أو المستور الملغى الذي كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة لا تجبز إنشاه ضربية أو تعديلها أو إلفاؤها إلا بقلنون ولا تكليف الأهالي يتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون. ولم يخول القائمون على اجراء الأحكام العرفية وقنذاك سلطة فرض ضربية أو زمم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للمكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ جنسة ١٩٥٩/٥/٢١ س ١٠ ص ٤٤١)

٣١٩ ـ القرارات المحددة الأسعار الجبرية تطبق بأثر فورى بحيث تسرى الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعة من السلع قبل صدورها دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من خصارة نتيجة فوض تلك الأسعار .

(الطعن رقم ٣٤٨ سنة ٢٨ جلسة ١٩٦٢/١٢/١٢ س ١٤ مس ١١٣٩)

٣٩٧٥ ــ ليس من بين السلطات المغولة لوزير التموين بمقتضى المرسوم بقلنون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المذكور سلطة تحديد أجور نقل القمح المسلم من وزارة ١٩٧٨ لتموين الأصحاب المطلعن أو تحديد السعر الجبرى له أو الدقيق وإنما وقد ورد ذكر الحبوب والفلال بأنواعها والدقيق ومشتقاته في الجدول رقم (1) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لمنة ١٩٤٥ الفاص بشفون التصعير الجبرى ومن ثم فإن وضع أسس تحديد أسعارها – بما في ذلك تكاليف الإنتاج التي تدخل فيها أجور انقل يكون – على ما تضنى به المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون – من اختصاص اللجنة العليا المنصوص عليها في تلك العادة والتي يصدر بتأليفها قرار من مجلس الوزراء . كما يكون تحديد الأمحار الجبرية للفلال والدقيق على الأمس التي تضمها تلك اللجنة من المتصاصها أو اختصاص لجان التسعير المحلية المنسسوس عليها في المادة الأولى من المرسوم بقانون دقم ١٩٥ الذي الدون على محل المرموم بقانون رقم ١٩ الدي المنس تعيين الأمحار الجان التسمير المحلية كما أختى على اختصاص هذه اللجان أسس تعيين الأسعار للجان التسمير المحلية كما أبقي على اختصاص هذه اللجان أسس تعيين الأسعار للجان التسمير المحلية كما أبقي على اختصاص هذه اللجان التسمير المحلية كما أبقي على اختصاص هذه اللجان التسمير المحلية بالجدول الماحق ومن بينها الفلال والحبوب والدقيق ومشتقاته .

ب - متى تحدد السعر "لجرى القمح الذى يتسلمه أصحاب المطاحن من وزارة التموين والدقيق الذى ينتجه هؤلاء من هذا القمح وروعى عند وضع أمس تحديد أسعار الدفيق بواسطة اللجنة العليا المشار إليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٩ أو أسنة ١٩٤٥ إحتساب مبلغ أريمين مليما في تكاليف الأنتاج نظير أجرة نقل الإردب من القمح من طون بعيدة عن مطاحنهم تصرف لهم وزارة التموين ما زاد من أجرة نقله على هذه الأريمين عن مطاحنهم تصرف لهم وزارة التموين ما زاد من أجرة نقله على هذه الأريمين الذى فرضته على أصحاب المطاحن بمنتشورها المسادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الذى فرضته على أصحاب المطاحن بمنشورها المسادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لأن ذلك يؤدى إلى زيادة في المسعر الجبرى لبيم القمح بغير الطريق القانوني المشار اليه بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ كما يؤدى إلى زيادة في أجرة نقل القصح وهو ما لا تملكه وزارة التموين بغير الرجوع إلى نلك اللجنة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في عدم اعتداده بمنشور الوزارة سالف الذكر لعدم مشروعيته .

: - ب (الطمن رقم ٢٦٠ استة ٣٧ جنسة ٨/٢/٨ س ١٩ م*ن ٢٤٣*)

الفصل الرابع

٨٣١٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف الملاقة بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية الممكر لمواجهة حاجة الاستهلاك القعلى على أن تصرف من المقادير التي تستورد فعلا ، فإن من شأن هذا التكييف ألا يتعلق حق الشركة في تلك الزيادة ، إلا من يوم تعقيق حاجة الاستهلاك الفعلى للمصنع معا ينتفي معه القول بتعلق حق الشركة بذات الكمية العستوردة - واتمفصصة لذلك - وقت وصولها .

(الطعن رقم ۳۹۸ سنة ۲۷ جلسة ۱۹۹۳/۱/۱۰ س ۱۶ ص ۹۳)

٣٩٩ - ا - تحديد سعر جبرى لسلعة معينة وفرض قيود على حرية مشترى هذه السلمة في التصرف قبها بقصد تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فيها ، لا ينفى ملكية مشترى السلعة لها .

ب - نقيد حق الملكية بقيرد اتفاقية أو قانونية تنظمها تشريعات خاصة مراعاة المصلحة العامة ، أمر جائز لا يؤثر على بقاه حق الملكية وقيامه (١) مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو تكييف الملاقة بين وزارة التموين وأصحاب مطلحن الحبوب على أساس أن يعتبر العقد الذي يريطهما عقد ببع ناقل لملكية الحبوب لأصحاب المطاحن الذين يقومون بطحنها لحمابهم وييمها دقيقا بالمسعر الجبرى . قاذا انتهت عمليتهم بريح أو خسارة فانهم يتحملون نتيجتها .

١ - ب (الطعن رقم ٥٦ سنة ٣٥ جلسة ١٩/٢/٤ س ٢٠ ص ٢٤٢)

⁽١) نقش ١٩٦١/١٢/٢١ – الطعن ٤٤٦ أسنة ٢٥ ق مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ القاعدة ١٣٧ عن ٨١٨ -



تنظيم

القواعد القانونية:

• ٤٣٧ - ايس في نصوص قرار بلدية الأسكندرية الصادر في 1 فبراير منة ١٩٠٥ ولا في المرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بأحكام التنظيم نص يجيز لطالب الترخيص بالبناء عند عدم اعتراض البلدية على طلبه أو سكوتها عن اعطائه ترخيصا في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقديم طلبه أن يمضى في إقامة بنائه دون حرج بل المستفاد من هذه النصوص أن البناء إذا أقيم في هذه الحالة بعوز للبلدية أن تتخذ الاجراءات الادارية وتمنع متابعة الأشغال فضلا عن تعريض صاحب البناء المعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ والهدم أو سد الطريق أو راحاء المكان لحالته الأسلية الاشار إليها في المادة ١٥ من دكريتو التنظيم.

(جلسة ١٩٥٥/١١/٣ طعون ارقام ١٣١ و ٣٧٧ سنة ٢٣ و ٣٧سنة ٢٣ ي)

4 ٣٣١ ع - منى كان الحكم قد قرر بأنه لا يجوز لأحد أن يتعرض لطالب لبناه في اقامة بنائه بعد أن صدر حكم باعتبار امتناع البلدية عن اعطائه ترخيصا بالبناء عملا مخالفا القانون ، فإن هذا الذى قرره الحكم فضلا عما فيه من تعرض القضاء للقرار الادارى بالالفاء أو التأويل أو التضير حميما كان يوجبة نص المادة ١٥ من لاتحة ترتيب المحلكم الأهلية فإن حكم القضاء باعتبار القرار الادارى مجرد توجيه لجهة الادارة لما يجب عليها أن تتخذه في خصومة لا يمكن أن يقوم حكم القاضى مقام القرار الصديح الواجب على الادارة اتخاذه .

(چنسة ۱۹۰۵/۱۱/۳ طعون ارقام ۱۳۱ و ۳۷۷ و سنة ۲۲ و ۷۳ سنة ۲۳ ق)

بخصوص أحكام مصلحة التنظيم والمادة الرابعة عشرة منه المعدلتين بالقانون رقم بخصوص أحكام مصلحة التنظيم والمادة الرابعة عشرة منه المعدلتين بالقانون رقم ماد لمنة ١٩٤٨ وما أفصحت عنه منكرته التضيرية أن مالك البناه الذي تصدر من السلطة القائمة على اعمال الننظيم قرار بهدم بنائه على اعتبار أنه آيل السقوط لا يلزم بهدمه لمجرد صدور هذا القرار لأن هذا يتنافى مع حقه في الدفاع عن ملكه بالمنازعة في صحة هذا القرار أمام القضاء حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه جبرا على نفقته – والقول بالتزام المالك باتخاذ التابير الاحتياطية لمجرد صدور القرار ينطوى على تمليم بصحته وأيلولة البناء للسقوط . فاذا الحكم المطمون فيه إذ قضى برفض دعوى إنهيار منزل المطمون عليها قد أمام قضناءه على هذا النظر وعلى أن حالة البناء لم تكن تقضى اتخاذ هذه التدابير ،

وكان مؤدى ما تقدم نفى المملولية التقصيرية عن المطعون عليها فان النمى على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٩١ سنة ٢٠ جلسة ١٩٧٦/٢/١ س ١٢ ص ١٩٤)

٣٣٣٣ – مؤدى نصل الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مكرر من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٥ المصافة إلى التكريتو الصادر في ٢٦ أغسطس منة ١٨٨٩ أن التعويض العادل الذي يمنح لملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم هو مقابل منمهم من إجراء البناء ولم يتحدث هذا القانون ولا القانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٤٨ المعدل له عن أي تعويض آخر يدفع لملاك هذه المقارات.

(الطعن رقم ٢ سنة ٢٧ جلسة ١٩٦٢/١/١٤ س ١٣ ص ٨٠٨)

\$ 877 - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم 107 لمبنة 192 في شأن تنظيم البناء أنه متى شرع صاحب الشأن في خلال سنة من تاريخ منح الترخيص في أعمال البناء التالية لأعمال الحفر ، فإن الترخيص لا يسقط ويظل سارى المفعول دون حاجة الى تجديد . (الطحن رقم 100 مستة 80 جلسة 1/1/1/10 س 11 ص 200)

٣٣٥ - مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، مرتبطا بباقي أحكام القانون المنكور وما أوضحته منكرته الايضاحية ، أن السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة الضرورة القصوى التي تهدد البناء بالاتهيار العاجل أن تأمر بهدمه بعد موافقة اللجنة المشار اليها بالمادة سالفة الذكر، مما مؤداء أن المشرع أراد الخروج عن الأصل العام بالنسبة لقرارات الهدم التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى فلم يجعل للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر عن امتناع نوى الشأن عن تنفيذها اختيار أبل علق جو از تنفيذها على صدور حكم من القضاء في هذا الخصوص . وإذ أجازت المادة الثانية فقرة (د) من القانون رقم ١٢١ لمنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن ، للمؤجر أن يطلب اخلاء المؤجر إذا ثبت أنه أصبح آيلا للمقوط ويخشى منه على سلامة السكان ، وأوجبت المادة ١/١٥ على المؤجر أن يقدم طلب الاخلاء الى المحكمة الابتدائية المختصة طبقا للاجراءات التي رسمها نلك القانون للحصول على حكم بالاخلاء ، وكان المشرع قد أخضع قرارات الهدم لرقابة المحكمة الجنائية ، وعلق تنفيذها على صدور حكم من تلك المحكمة باجراء الهدم . ونلك على خلاف الأصل العام الذي يقضي يغروج الأمر الادارى عن رقابة المحاكم ويقابليته للتنفيذ المباشر فأن مؤدى هذه الأحكام أنه ليمن للملطة القائمة على التنظيم أو لملك المقار - إذا كان هو الذي استصدر قرارا من هذا السلطة بهدمه على اعتبار أنه أيل للمقوط - تنفيذ هذا القرار بمجرد صدوره باخلاء المقار من الممكان والقيام بهدمه فعلا ، وإنما يجب على أى منهما حتى يستطيع تنفيذ ذلك القرار أن يتخذ الإجراءات التي رصمها القانون على الرجه المعالف البيان .

(الطعن رقم ٩٧ه لسنة ٣٥ ي جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ س ٢١ ص ٩٢٤)

2773 - ناط القانون رقم 20 اسنة 1907 في شأن تنظيم المبانى في مادته الأولى بالبهة الادارية المختصه بشئون التنظيم سلطة الترخيص للأفراد باقامة المبانى أو توسعتها أو تدعيمها أو هدمها ، كما حظر القيام بأي عمل من الأعمال المذكورة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك منها ومن ثم فان رفض الجهة الادارية الترخيص بعمل من تلك الأعمال التي عددها القانون يعتبر قرارا اداريا صدر من هذه الجهة الادارية المختصة في حدود سلطتها يقصد احداث أثر قانوني .

(الطمن رقم ٨٧ نستة ٨٧ بي - جلسة ١٩٧٣/٣/٧٧ س ٢٤ س ٤٧٠)

197٧ والمعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الموريدة الرمسية بناريخ 197٧ والمعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الموريدة الرمسية بناريخ على أن المستور بالمنة ١٩٧٧ تنص القانون العالى رقم ١٩١٠ لمنة ١٩٧٧ تنص على أن المحتصل ، ومع عدم الاخلال بلحكام قانون نزع المحافظ بعد موافقة المحتص ، ومع عدم الاخلال بلحكام قانون نزع المحكية وخطر من وقت التنظيم ، ويعوض أصحاب البناه أو التعلية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، ويعوض أصحاب الشأن تعويضا عادلاً أما أعمال الترميم لازالة الخال وأعمال البياض فيجوز القيام بها ، مما مفاحه أنه انا صدر قرار من المحافظ باعتماد على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار اجراء أعمال البناء أو التعلية في الاجزاء البارزة عن خط أعمال البناء أو التعلية في الاجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق أعمال البناء أو التعلية في المجزاء البوراء على خط القانون – فقد نص المشرع على الزام الادارة بتعويض اولى المثأن تعويضا عادلا في حالة الحظر من البناء أو التعلية القانون – فقد نص المشرع على

(الطعن ١٦٠ اسلة ٤٣ في جلسة ١٩٧٧/٤/١ س ٢٨ عس ١٩٥٨)

= 3 =

جامعة _ جبانات _ جمعيات _

*





جامعــة

٤٣٢٨ - يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٢ لمنة ١٩٤٢ بانشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول أن شروط القبول في الكليات لا تقررها الجامعة وحدها وإنما تتقرر بمرسوم ، كما يبين من نص المرسوم الصلار في ١٦ مبتمير من سنة ١٩٤٢ بشأن قبول الطلاب في كليات جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول الذي صدر تنفيذا لنص المادة المنكورة أنه لم يجمل التقدم إلى الكشف الطبي ولا النجاح فيه شرطًا في القبول. ولأن كان للجامعة أن تضم - بغير استصدار مرسوم - إجراءات تتظيمية في سبيل تتفيذ أحكام المرسوم الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ فاتها لا تملك تحت هذا المبتار أن تضم شروطًا أغرى للقبول ليست واردة في هذا المرسوم ، فلها أن تعدد موعدًا لتقديم الطلبات إذ هذا الاجراء يقتضيه وجوب تعرف عدد الراغبين في الالتحاق من بين من تتوافر فيهم شروط القبول لتقبل منهم بحسب ترتب درجاتهم العدد الذي يملأ المحال الخالية ، فهو إجراء تنظيمي بحت لا دخل له في شروط القبول بحيث أن من بتخلف عن تقديم طلبه في الميعاد لا بعد فاقدا لشرط من شروط القبول بل يعتبر متخليًا عن استعمال هقه ، وليس الكشف الطبي من قبيل الاجراءات التنظيمية التي تملكها الجامعة ، إذ هو غير لازم لتنفيذ أحكام المرسوم ، لأن قبول الطلبات وفقا لهذه الأحكام لا يتطلب لذاته إجراء كشف طبي . فاذا اشترطته الجامعة للقبول فانها نكون متجاوزة حد الاختصاص التنظيمي الذي لها ، ولا يكون لها قانوبًا أن ترتب على التخلف عن التقدم إليه في الميماد الذي يحدد اعتبار الطالب فاقدًا لشرط من شروط القبول.

(مِنْسَةُ ١٩٤٨/٦/٢١ طَمِنَ رَقَمَ ٥١ سَنَةُ ١٧ ق)



جبانسات

جبانات

2779 - الفرض الذي خصصت من أجلة الجبانات للمنفعة المامة ليس بمقصور على الدفن وحده بل يشمل أيضًا حفظ رفات الموتى بعد دففهم ، وينبني على ذلك أنها لا نفقد صفتها العامة بمجرد ابطال الدفن فيها ، ولا يجوز نملكها بوضع البد إلا بعد زوال تخصيصها وانتثار معالمها وآثارها .

(جلسة ١٩٥٥/١/١٧ طعن رقم ٣٣٦ سنة ٢١ ي)

• ٣٣٥ - إن القانون إذ أخرج الأملاك العامة من دائرة العماملات بنصبه على عدم جواز تملكها بوضع اليد أو بيمها أو النصرف فيها إلا بقانون أو أمر إنما جعل هذه الحصانة لتلك الأموال طالما هي مخصصة المنفعة العامة ، فاذا مازال هذا التخصيص لسبب من الأسباب خرجت بذلك من دائرة الأملاك العامة ودخلت في عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها ويصح إذن تملكها بوضع اليد المدة المكسبة للملك ، وإذن فوضع اليد على أرض جبانة يكسب الملكية متى كان قد وقع بعد زوال تخصيص الجبانة للدفن وانتثار معالمها وآثارها .

(چلسة ١٩٣٩/١١/٢٣ طعن رقم ١٧ سنة ٩ ق)

977 على نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرموم الصادر في ١٠ فيراير منة ١٩٧٤ بشأن الجبانات الكائنة بمفح جبل المقطم المخصصة ادفن موتى المسلمين وتعيين حدودها لا يخرج مجموعة المساكن المشار اليها في هذا النص من نطاق الجبانات وإنما يخرجها فقط معا هو مخصص للدفن . وذلك المتوصل لإمهال أصحاب تلك العباني التي كانت إقامتها من قبيل التمامح ريثما تتلاشي مع الزمن فخطو منها هذه المنطقة الجبانات – التي لا يجوز صحيا أن تكتنفها مساكن الأحياء . وهذا الفرض الذي رمى اليه الشارع قد كشف عنه نص المادة الماممة من لاتحة الجبانات الصادرة في ٤ مارس منة ١٩٧٦ الذي حرم تجديد تلك المساكنة أو ترميمها فالمنازل التي تكتنف المقابر حول مسجدي الإمام الشافعي والإمام الليثي تنطبق عليها لاتحة الجبانات التي صدرت وفقًا وتنفيذا للقانون رقم ١ لمنة ١٩٧٦ .

(جنسة ١٩٣٩/١/١٥ طعن رقم ١٨ سنة ٨ ق)

2977 - إذ تقسي العادة الساحمة من لائحة جبلنات العملمين بمدينة القاهرة الصادرة في ٢٩٢٨ ، على أن جميع المبلني الصادرة في ٢٩٢١ ، على أن جميع المبلني الموجودة داخل حدود الجبلنات - التي أخرجها المرسوم بقانون المؤرخ الموجودة داخل حدود الجبلنات - التي أخرجها المرسوم بقانون المؤرخ المرادع بذلك يكون قد أصفى صفة المال العام على المنطقة الواقعة حول مسجدى الإمامين الشافعي والليشي ومنها المبلني الداخلة في نطاقها وذلك بحكم تخصيصها للجبانات وحظر تجديد أو ترميم ما بداخلها من المبلني .

(الطمن رقم ۱۱۸ استة ۲۷ ی جلسة ۲۷/۱۰/۲۸ س ۱۳ من ۹۲۸)

- إذ كان الغرض الذى من أجله خصصت الجبانات المنفعة العامة ليس بمقصور على الدفن وحده بل يشمل أيضا حفظ رفات الموتى وينبنى على ذلك أن الجبانات لا تفقد صفتها كمال عام بمجرد ابطال الدفن فيها وإنما بانتهاه تخصيصها المنفعة العامة واندثار معالمها كجبانة ومن تاريخ هذا الانتهاه فقط تدخل عداد الأملاك الخاصة ، فإن الحكم المطمون فيه إذ اعتبر أرض الجبانة فقدت صفتها كمال عام من تاريخ ابطال الدفن فيها وجمل هذا التاريخ بداية لجواز تملكها بوضع البد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ في جنسة ١٠/١٠/١٠ س ١٦ ص ٧٤٨)

\$٣٣٤ هـ مفاد نصوص المادتين ١ ، ٢ من المرسوم الصادر في ١٩٣٤/٢/١٠ أن المشرع قد والمادة السائمة من لائحة الجبانات للمسلمين المؤرخة ١٩٣٦/٣/٤ أن المشرع قد أخرج الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغوله بمجموعات مساكن مما هو مخصص للدفن وإن كان قد أبقاها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة وذلك توصلاً لإمهال أصحاب تلك المباني ريثما تتلاشي مع الزمن بعد أن حرم تجديدها وترميمها فتخلوا منها منطقة الجبانات التي لا يجوز صحيا أن تكنفها مساكن الأحياه . وإذا استدل الحكم المطمون فيه على انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بزوال تنصيصها للدفن واندثار معالمها وآثارها كجبانة وانتشار العمران فيها مع أنها لم تكن مخصصة للدفن ولم يكن العمران طارتًا ولا نتيجة لانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة العامة قلن هذا الاستدلال يكون فاسدًا .

(الطعن رقم ۱۲۲ نستة ۳۱ في جلسة ۱۹/۱۱/۹ س ۱۹ عن ۱۲۰۳)

975 - لما كانت وزارة الداغلية هى التى استصدرت فى ١٩٧٤/٣/٧ المرسوم الذى قرر إنشاء الطريق الموصل إلى جبانة موضوع النزاع وجعله ب من المنافع العامة ، وكان قد أشير فى ديباجية هذ المرسوم إلى ديكريتو ١٨٩٤/١/٢٩٩ ١٩٩٨. بشأن نقل الجبانات المصرة بالصحة المصومية وإلى الأمر العالى الصادر في المرازات الصحة وقت صدور هذا المرسوم تلبعة لوزارة الدخلية وتسمى بإسم مصلحة الصحة العمومية مصدور هذا المرسوم تلبعة لوزارة الداخلية وتسمى بإسم مصلحة الصحة العمومية ثم فصلت عنها وحولت إلى وزارة بالعرسوم الصادر في ١٩٣٦/٤/٧ وكان وزير السححة قد أصدر في ١٢٢/٧/٢١ وكان وزير وجعل من اختصاصها الإشراف من الناحية الصحية على شئون معينة من بينها الجبانات وذلك في جميع القرى والمدن عدا القاهرة ثم صدر مرسوم في ١٩٤٨/٢/٧ بإنشاه مصلحة الصحة الصحية أصبحت هي بإنشاه مصلحة الصحة الصحية أصبحت هي الخبانات على المطريق الموصل إلى الجبانة فضلا عن إشرافها على الجبانة .

(الطعن رقم ۲۹۸ لسنة ۳۵ في جلسة ۱۹/٥/۱۴ س ۱۹ من ۱۹۶)

٣٣٦ع - النص في المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٥ لمنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات والمراد الاولى والسادمة والثامنة والتاسعة من لاتحته التنفيذية المسادرة شأن الجبانات والمراد الاولى والسادمة والثامنة والتاسعة من لاتحته التنفيذية المسادرة بقرا وزير الصحة رقم ٤١٨ لمنة ١٩٧٠ ، يدل على أن الجبانات سواء كانت مخصصة لدفن موتى المسلمين أو من عداهم على اختلاف مللهم وطوائفهم ، تعتبر المحالم المدلمية الاشراف عليها وادارتها على النحو الذي ببنته اللائحة التنفيذية آنفة النادر ، وهو ذات ما كان مقررا من قبل قي ظل العمل بلائحة الجبانات المسادرة بتريخ ١٩٧٠/١٠/٣ والتي عهد الى مصلحة العمدة العمومية بالاختصاصات المتطقة بانشاء الجبانات وتعديلها واعطاء التراخيس بالدفن استثناء في أماكن غير الجبانات كالمصاحد والكنائس وغيرها من الأماكن المعدة للعبادة ، وكذلك في ظل الحمل بدكريتو ١٩٧٢/٢/١ بتقرير عوائد لمصلحة الصحة الممكورة في هذا الخصوص مما يغيد أن الجبانات جميعها كانت تعتبر قبل صدور القانون رقم ٥ لمنة الخصوص ما يغيد أن الجبانات جميعها كانت تعتبر قبل صدور القانون رقم ٥ لمنة الخصية .

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/٥/٥١ س ٣٥ ص ١٢٢٨)

8٣٣٧ - المادة الاولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٨٥٣/٥/١٤ بلائحة ترتيب والهنصاصات مجلس الاقباط الارثونكس العمومي المعدل بالقانون رقم ١٩ أسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٤٨ قد قضت بأن يشكل مجلس عمومي لجميع الأقباط بالقطر المصرى للنظر في كافة مصالحهم الداخلة في دائرة الهتصلصاته التي حددتها العواد من ٨ الى ١٩ من ذات اللائحة والتي تتعلق بالاوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموما وبمدارسهم التي تخصيع لتغتيض نظارة المعارف ويكالتسهم ويشتون فقراتهم ويصرف ما يلزم لدفن المعدمين وتربية أيتامهم ويمطبعتهم والنظر فهما يحصل بين أبناه العلة من الدعارى المتعلقة بالاحوال الشخصية ، وقد خلت هذه الاختصاصات مما يخول هذا المجلس حق انشاء جبائت لدفن الموتى من الاقباط أو ادارة تلك المخصصة لدفن موتاهم أو الاشراف عليها بأية صورة من صور الاشراف الدينى أو الادارى ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٧٣ بتشكيل لجان لجبانات المسلمين بالبلاد التي بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الامكندرية لعدم مدريان أحكامها على هذه المدينة الاخيرة والتي تقع بها المقابر محل النزاع .

(الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٤٩ ي جنسة ١٩٨٤/٥/١ س ٣٠ ص ١٩٢٨)

2774 - مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥ منة ١٩٦٦ في شأن الجبانات والمواد الأولى والمادمة والثامنة من الاعته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ اسنة ١٩٧٠ ، ان الجبانات تعتبر أموالا عامة مادامت بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ اسنة العده المامة وأن المجالس المحلية حصرها والاشراف عليها وادارتها على النحو الذي بينته اللائحة التنفيذية آنفة الذكر وهو ذات ما كان مقررا من قبل في ظل العمل بالاعمة الجبانات الصادرة بتاريخ ٢٠/١/١٠ مركناك في العمل بدكريتو ١٨٨٧/١٠ ما يفيد أن الجبانات جميعها كانت تعتبر قبل صدور القانون رقم ٥ لمنة ١٩٦٦ من الأموال العامة تشرف عليها الدولة ممثلة في أجهزتها المتقيدة المختصة .

(الطعن رقم ۲۰۹۱ س ۵۱ في جلسة ۸٥/٣/٧٨)

٣٣٩ ٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الجبانات – في ظل الممل بأحكام القانون رقم ٥ لمنة ١٩٦٦ بشأن الجبانات ولائحة الجبانات لمنة ١٨٧٧ ودكريتو سنة ١٨٨٧ – تعتبر من املاك الدولة العامة ، ولا نزول عنها هذه الصفة او بزوال – تخصيصها بقرار أو بالفعل .

(الطمئان رقما ۱۷۹۱ ، ۱۸۹۰ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۵/۵/۲۰)



جمعيات

الفصل الأول: عضوية الجمعية وشخصيتها الاعتبارية:

- عضوية الجمعية . -- الشخصية الاعتبارية للجمعيات .

رناسة مجلس ادارة الجمعية.

طانفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

مسائل عامة . - اعقاء الجمعيات من الضرائب .

- تملك الأراضي الزراعية . - تملك الأراضي

- تصفية حسابات الجمعيات التعاونية.

- حل وتصفية الجمعية التعاونية للتسويق

- الجمعيات التعاونية الزراعية .

الجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

الصناعي .

القصل الثاني :

القصل الثالث:

القصل الرابع :

الفصسل الأول

عضوية الجمعية وشخصيتها الاعتبارية

اولاً: عضوية الجمعية:

• \$٣٤ - إن قانون الجمعية هو دون غيره الذي يرسم طريق كسب عضويتها وما يتعارض مع هذه العضوية وهو وحده الواجب الاتباع في هذا الخصوص . فإذا كانت واقعة الحال أن مدرسي جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية الذين حضروا جمعيتها العمومية واشتركوا في إصدار قراراتها لم تتوافر لهم شروط عضويتها كما أن هذه العضوية حظرت عليهم - وقتا لنصوص قانون الجمعية فإنه لا يحق لهم حضور الاجتماع أو الاشتراك في إصدار قرارات .

(تنطعن رقم ٢٣ سنة ٢٣ في جنسة ١٩٥٢/١٢/١٣ س ٧ ص ٢٩٠) ثانيا : الشخصية الاعتبارية للجمعيات :

٣٤١ - متى ثنت للمؤسسات الاجتماعية الشخصية الاعتبارية فإنه وفقا للقواعد العامة - تكون هذه الشخصية مستقلة عن شخصية الأعضاء المشتركين فيها وتكون جنسيتها مستقلة كذلك عن جنسيتهم فعادام الطاعن قد سلم بالشخصية الاعتبارية للمؤسسة الاجتماعية المرفوعة عليها الدعوى (نادى سبور تنج) وكان هذا النادى قد أسس في المملكة المصرية وفيها موطنه وميدان نشاطه فإن جنسيته تكون حتما مصرية وتكون المحاكم الوطنية هي المختصة بنظر الدعوى التي ترفع عليه . على أن ولاية المحاكم المختلطة أصبحت بعد اتفاقية مونترو مقصورة على الاجانب التابعين للدولة الموقعة على الاتفاق المنكور أو التابعين للدول اتى ينص عليها المرسوم والذين تقوم بينهم الدعوى فعلا بقطع النظر عن المصالح الأجنبية التي تمسها الدعوى بطريق غير مباشر ، ولم يستثن من هذا الأصل الا ما ورد في المادة ٣٤ من الاتحة تنظيم المحاكم المختلطة خاصا بالشركات المصرية التي يكون للأجانب فيها مصالح جدية وما جاء بالمادة ٣٥ منها خاصا بمماثل تقالس الاشخاص الخاضعين لو لاية المحاكم الوطنية إذا كان أحد الدائنين الداخلية في الاجراءات أجنبيا ، وما جاء بالمادة ٣٦ منها خاصا بالرهن العقارى لصالح أجنبي ولما كانت هذه النصوص قد وربت على خلاف الأصل فإنه لا يصبح القياس عليها أو التوسم في تضيرها . وبذلك تكون الخصومة بين نادى مبورتنج وبين المطعون عليه خاضعة لولاية المحاكم الوطنية ومن اختصاص هذه المحاكم دون غيرها .

(الطعن رقم ۱۹۳ ق استة ۱۸ ق جنسة ۱۹۰۰/٤/۲۰)

٣٤٢ - يقضى القانون رقم ٣٨٤ لمنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤمسات الخاصة في مادته السابعة بأن الشخصية الإعتبارية للجمعية لا تثبت إلا إذا شهر نظامها ، ومن ثم فإن اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة لا بثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلافة الجمعية الدامجة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام هذه الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى ، وإلى أن يتم الشهر لا يثبت الاستخلاف بين الجمعيتين في الشخصية الاعتبارية وتبقى هذه الشخصية الموسقة بالجمعية التي كانت لها أصلا .

(الطعن رقم ۲۰۴ نسنة ۲۹ في جلسة ۱۹۲۲/٥/۱۲ س ۱۰ ص ۲۸٦)

٣٤٣٤ - الجمعيات التعاونية تعتبر من الاشخاص الاعتبارية الخاصة وقراراتها لا تعدو أن يكون تعبيرا عن إرادتها الخاصة ، ومن ثم فإن منازعاتها المدنية والتجارية مع عملاتها تندرج تحت نطاق اختصاص جهة القضاء العادى ذات الولاية العامة طالعا قد خلا قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ سنة ١٩٦٤ من نص يقيد هذا الاصل العام .

(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦ س ٣٠ ع ٢ ص ١٢٧)

\$ 3 8 8 - مؤدى نص المواد ١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٣٣ من القانون ٥١ المينة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية أن الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية مما مقتضاه أن تكون لها عملا بالمادة ٥٣ من القانون المدنى نمة مالية مستقلة كما أن لها حق التقاضي ونائب يعبر عن إرادتها ، لما كان نلك وكان الثابت أن المطمون عليه الثالث وقت وقوع الحادث كان تابعا للجمعية النعاونية الزراعية فتكون مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع طالما كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفتة أو بسببها وفقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، لما كان ما تقدم وكان يشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ، ومن ثم فإنه لا يغير من ذلك ما نصت عليه العادة ٥٢ من القانون رقم ٥١ لمينة ١٩٦٩ من أن تباشر الدولة سلطتها في الرقابة على الجمعيات التعاونية الزراعية بواسطة الوزير المختص ، لأن ذلك لا يفقد الجمعية السالفة الذكر شخصيتها الاعتبارية . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد حكم محكمة أول درجة بصدد ما تضمنه من رفض الدفع المبدى من الطاعن - وزير الزراعة بصفته - بعدم . قبول الدعوي لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة له وما نرتب على ذلك من إلزامه بأداء مبلغ التعويض المقضى به فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطمن رقم ١٨٥١ نسنة ٤٩ ي طِسة ٨٠/١٢/٩ س ٣١ ص ٢٠١٦)

٣٤٦ - طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥١ لمنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التماونية الزراعية ، الذي يحكم واقعة النزاع ، فان الجمعية النعاونية الزراعية جماعة شعبية تكون من الاشخاص العشتغلين بالزراعة أو الذين لهم مصالح مباشرة مرتبطة بها أو المنتجين في المجالات المتصلة بها في المنطقة التي تباشر الجمعية فيها نشاطها ، ووفقًا للمادة (١٣) من ذات القانون ، فإن الجمعية تكتسب الشخصية الاعتبارية بشهر عقد تأسيسها وملخص نظامها الداخلي ، كما أن موارد الجمعية أولها حسيما جرى به نص المادة ١٨ من القانون ، هو رأس المال ويتكون من عدد غير محدود من الأسهم ولكل جمعية مجلس ادارة يدير شئونها طبقا لنص المادة (٣٠) وينتخب مجلس الادارة في أول اجتماع له من بين اعضائه رئيسا ، وتقضى المادة (٣٣) بأن يكون لمجلس ادارة الجمعية جميع السلطات اللازمة لمباشرة الإعمال التي تتصل بنشاطها عدا ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية ، و إن بتو لي محلس الادارة بوجه خاص أمورا من بينها الإشراف على شئون الجميعة ونشاطها ومتابعة مير العمل فيها وتعيين العاملين بها والرقابة عليهم ، مما مفاده أن الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية على النحو الذي سلف بيانه ، ومما مقتضاه عملا بالمادة ٥٣ من القانون المنني ، فإن لها نمة مالية مستقلة ، كما أن لها حق التقاضي ونائب يعبر عن إرائتها .

(الطمن رقم ١٩٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٩ س ٢١ ص ٢٠١٦)

978 - النص في المواد ٢٦ ، ٣٥ من قانون الجمعيات التعاونية ، ٢٧ من القانون ٣٧ المنة ١٩٦٤ يدل على أن الجمعيات التعاونية - تعتبر من الأشخاص الاعتبارية ويمثل كل منها مجلس ادارتها ولها نمتها المالية الممنقلة ، ولا يغير من نلك ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٩ لمنة ١٩٦٩ بنقل تبعية وحدات الصناعية إلى المحافظات من تبعية والمحمويات الصناعية إلى المحافظات من أن (تنتقل تبيعية الجمعية الطاعنة إلى مجلس محلى دمياط) نلك أن قرار رئيس الجمهورية مالف البيان قد اكتفى بجعل هذه الجمعية تابعة المحافظة فهي تبعية قاصرة على مجرد الإشراف الذي لا يفقد الجمعية شخصيتها الاعتبارية ولانمتها المالية المستقلة عن نمة المحافظة ، وقد أكنت المنكرة الايضاحية لقانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لمنة ١٩٧٥ حين أقصحت عن التغرقة بين سلطة الوزير المخولة للمحافظ

بالنمسة للمرافق العامة الانتاجية والاقتصادية فقط على ما منصوص عليه في المادنين ٢٨ - ٢٩ من ذلك القانون .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٨ في جلسة ٢٣/١/٢٧ س ٣٤ ص ٣١٤)

275 - النص في العادنين ٢ ، ٣ من قرار وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية رقم ... المتضمن حل وتصفية الجمعية التماونية العامة للتمويق الصناعي على أن و تشكل لجنة تصفية الجمعية المنكورة من مندوب عن وزارة الخزانة رئيسا ، مندوب عن وزارة التموين والتجارة الخارجية ، مندوب عن وزارة البترول والثروة المعدنية ٤ ، و تخول اللجنة جميع الملطات اللازمة لمباشرة مهمتها ، يدل على أن هذا القرار لم يعهد بالتصرف إلى رئيس اللجنة منفردا وإنما عهد بذلك إلى اللجنة بما مةداه وجوب صدور التصرفات منها بكامل هينتها .

(الطعن رقم ١٦١١ نسنة ٥٠ ي جلسة ٨٤/١/٧ س ٣٥ ص ١٩٧٣)

النصر في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون التعاون الاستهاكمي الصنادر به القانون رقم ١٩٧٩ اسنة ١٩٧٥ على أن « يمثل مجلس الادارة الجمعية لدى الغير وأمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيما ، يدل على أن مجلس ادارة الجمعية الخاضعة لأحكام هذا القانون هو الأصيل وصاحبة الصفة في تمثيلها أمام القضاء وأن مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق إنما يكون بوصفه نائباً قانونيا عن مجلس الادارة إلا أن هذه النيابة ليس في نصوص ذلك القانون ما يجعلها تحول بين الأصيل وبين مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أي من اعضائه . (الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٨/١٩٨١)

• 40% – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الجمعية التعاونية الزراعية طبقا للقانون رقم 10 لمنة 1919 بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مما مقتضاء عملاً بالمادة ٥٣ من القانون المدنى ان لها نمة مالية جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠٥ المستقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠٥ المستق 197٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للاكتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها في بنوكاً مستقلة في المحافظات في ١٩٦٣/ ١٩٦٤ ، أصبحت فروع بنك التسليف الزراعى في المحافظات بنوكاً مستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للاكتمان الزراعى والتعاونى والتي حلت محل المركز الرئيسى للبنك وأصبح بنك المحافظة دون المؤسسة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات المخاصة

الفصل الثانى رئاسة مجلس إدارة الجمعية

۴ 8 9 3 - إذا كان كل من الطاعن والمطعون عليه يتنازع صفة رياسة مجلس إدارة الجمعية ويدعيها كل منهما لنفسه وينكرها على خصمة وهي بذاتها مدار الخصومة القائمة بينهما فان تجاهل الطاعن لها في توجيه الطعن هو أمر تقتضيه طبيعة الخصومة ، ولا محل للدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إنه وجه إلى غير ذي صفة .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٣ ي جلسة ١٩٥٦/١٢/١٣ س ٧ ص ٩٦٧)

القصل الثالث طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية

۴۳٥٢ — متى كانت نصوص الاحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية خالية من جواز تقرير الإحالة على المعاش صواء من مجلس الإدارة أو من الجمعية المعرمية إلا في الحالات المبينة باللائحة كان على المجلس والجمعية العمومية النزام نصوصها إلا أن تعدل نصوص اللائحة تعديلا يجيز للمجلس أو للجمعية العمومية تقرير معاش في غير تلك الحالات .

(الطعن رقم ٨٣ سنة ٢٤ في جلسة ٨٠/٣/١٠ س ٩ ص ٢٥٠)

٣٥٣ ٤ - متى كان الحكم قد انتهى فى تضيره لنصوص لاتحة طائفه رؤساء البوغاز بالاسكندرية الى أن حالات الإحالة على المعاش قد بينتها وحددتها المادة الرابعة عشرة من اللائحة وأن المادة ٤١ منها إنما وردت فى بيان من يملك تقرير الإحالة فقررت أنه مجلس الإدارة فان هذا التضير هو ما توجى به نصوص المادتين المذكورتين ولا محل للنعى على الحكم بالخطأ فى التضير أو بضمخ النعاقد .

(الطمن رقم ٨٣ منة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/٤/١٠ س ٩ ص ٢٥٠٠)

\$905 - لا يجوز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة فى المادة الرابعة عشرة من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية لأن القول بجواز القياس يتعرض مع ثبوت ورود هذه الحالات عنى سبيل الحصر .

(الطعن رقم ٨٣ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/٤/١٠ س ٩ ص ٣٠٠)

4°00 سنتى كان لم يسبق النمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما ورد بالمادة ا ٤ فقرة ١١ من لاتحة طائفة رؤماء البوغاز بالاسكندرية من تخويل مجلس الإدارة منح الاعانات دون قيد يفيد اطلاق حقه في تقرير المعاش فانه لا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٨/٤/١٠ س ٩ ص ٣٥٠)

الفصل الرابع مسائل عامة

القواعد القانونية:

٣٥٩ عـ متى كان يبين من قانون الجمعية التماونية أن كل ما اسنده إلى مجلس الأدارة من أعمال نص عليها أو غيرها من المسائل الهامة مشروط بتقديمها إلى الجمعية العمومية ، ومن ثم لا يكون من اختصاص رئيس مجلس الادارة اصدار منشورات متممة لقرارات الجمعية العمومية أو مفسرة لها بما يعتبر تعديلا لها وخروجا على صريح مدلولها ومناقضا لمشتملاتها وإلا كانت باطلة ، ولا يجوز للاعضاء التعميك بها قبل الجمعية لمخالفتها لقانون الجمعية التى هم أعضاء فيها وليموا أجانب عنها ومغروض علمهم بقانونها .

(جلسة ١٩٠٠/٢/١٠ طعن رقم ١٩٨ سنة ٢١ قي)

اعفاء الجمعيات من الضرائب:

2004 – إذ نصت العادة 1/٧٢ معدلة من القلاون رقم 1٤ لمدة 1979 في شأن ضريبة المهن غير التجارية على أنه و تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نضاط لا يخضع لضريبة أخرى ، ومع ذلك يعفى من أدائها الجماعات التى لا ترمى الى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي ... فإن مفاد ذلك أن المشرع أخضع النشاط الذي تمارسه الجماعات ويكون مؤديا الى الربح للضريبة على الأرباح غير التجارية ولم يستثن من ذلك الإ الجماعات التي ترمى الى نشاط اجتماعي أو علمي أو رياضي في حدود ذلك النشاط ، فإذا تعدى نشاطها هذه الحدود الى نشاط آخر بخضع بطبيعته لضريبة المهن غير التجارية انتفى عنها هذا الإعام، النشاط .

(الطعن رقم ۱۹۱ سنة ۳۸ ي جنسة ۱۹۱/۱۱/۷۷ س ۲۰ ص ۱۹۳۲)

تملك الأراضي الزراعية :

40 ممناد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى ، والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٥ السنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما في حكمها ، أنه يحظر على الأجانب سواه أكانوا أشخاصا طبعيين أم اعتباريين أن يتملكوا الأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بأى سبب من أبيباب كسب الملكية . ولا يعتد بتصرفات الأجنبي الصلارة الى أحد المصريين 1730

الا اذا كانت ثابقة التاريخ قبل يوم ١٩٣١/١٢/٢٣ ، وإذا جاء النص بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاما مطلقا فلنه يشمل الجمعيات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع استثناء هذه الجمعيات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للقلسطينيين ، يؤيد هذا النظر أن المشرع استثنى بعد ذلك هذه الجمعيات من تطبيق أحكام المرموم بقانون رقم ١٨٧ اسنة ١٩٩٢ بالاستمرار في القيام سنة ١٩٩١ بشروط خاصة حتى تتمكن الجمعيات المنكورة من الاستمرار في القيام بنشاطها فنص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٧١ على أنه استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٧ السنة ١٩٧٠ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ المنة ١٩٧٦ بخطر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما في حكمها يجوز للجمعيات الخيرية التي كانت تملكها في ذلك التاريخ من الأراضي الزراعية وما في حكمها بالمساحات التي كانت تملكها في ذلك التاريخ من الأراضي الزراعية وما في حكمها الأراضي البور الصحراوية بعد استبعاد ما مبيق لها التصرف فيه من هذه الأراضي قبل العمل باحكام هذا القانون ، ويصدر بتحديد الجمهورية .

(الطعن رقم ۱۰۱ سنة ٤٢ ق جنسة ١٩٧٧/٤/ س ٢٨ ص ٨٨٠) تصفية حسابات الجمعيات التعاونية :

\$709 — النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات على أن د ، يدل على أن الحمايات المنوية للجمعية التعاونية لا تكون نهائية الا بتصديق الجمعية العمومية عليها .

> (الطعن رقم ١٣٤٥ س ٤٩ ق طسة ١٩٨٣/٩/١ س ٣٤ ص ١٣٩٨) هل وتصفية الجمعية التعاونية للتسويق الصناعي :

• ٣٦٥ - النص في المادتين ٢ ، ٣ من قرار وزير الصناعة البنرول والثروة المعننية رقم المتضمن حل وتصفية الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعي على أن رتشكل لجنة تصفية الجمعية المذكورة من مندوب عن وزارة الخزانة رئيسا ، مندوب عن وزارة البترول والثورة المعارجية ، مندوب عن وزارة البترول والثروة المعننية ، ، و تفول اللجنة جميع الملطات اللازمة لمباشرة مهمتها ، يدل على أن هذا القرار لم يعهد بالتصرف الى رئيس اللجنة منفردا وانما عهد بنلك الى اللجنة بما مؤداء وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها .

(الطعن رقم ١٩١١ س ٥٠ ي جلسة ١٩٨٤/١ س ١٩٨٥)

الجمعيات التعاونية الزراعية:

1971 - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 1717 لمنة 1977 ، أورد في الباب بالجمعيات التعاونية قبل تعديله بالقانون رقم 19 لمنة 1979 ، أورد في الباب الخامس الأحكام المتعلقة بأدارة الجمعيات التعاونية ونص المادة 70 على أن و تضغيع الجمعيات التعاونية وميناتها لرقابة الجمهة الادارية المختصة ، وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعيات والتحقق من مطابقتها للقوانين ... ، ثم صدر القرا الجمهوري رقم 1871 لمنة 1970 بتحديد هذه الجهة الادارية ، ويقضى في مانته الجمهوري رقم 1871 لمنة 1970 بتحديد هذه الجهة الادارية ، ويقضى في مانته الأوظى بأن تتولى وزارة الاصلاح الزراعي مهمة الرقابة على الجمعيات التعاونية الهيئات القائمة بادارة تلك الجمعيات ، مما مؤداه أن وزير الاصلاح الزراعي طبقا لهيئات القانون هو صاحب الملطة الفعلية في الرقابة والنوجه على الجمعيات التعاونية الزراعية بما يجعل هذه الجمعيات تابعة للوزارة المنكورة بالمعنى المقصود في المادة .

(الطعن رقم ۱۳۸ سنة ££ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١ س ٢٨ ص ١٩٩٢)

2777 - النص في المادة ٥٢ من القانون رقم ٥١ لمنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية على الجمعيات التعاونية التعاونية الزراعية بواسطة الوزير المختص .. فأن ذلك لا يفقد الجمعية شخصيتها الاعتبارية ولا يعفيها من النزاماتها بمسئوليتها الناشئة عن أحكام التعاقد والقانون .

(الطعن رقم ١٤٣ سنة ٥١ في جنسة ٢٧/م/١٩٨٤)

273 - لما كان النص في المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ١١ المنة الإولى من مواد اصدار القانون رقم ١١ المنة الإولى من مواد المحالين المعالين ١٩٧١ على مريان احكام النظام المرافق ، والمادة الأولى من القانون رقم ١٦ المعنف الاقتصادية التلبعة لها ، وكان المعرافق له على العاملين بالمؤمسات العامة والوحدات الاقتصادية التلبعة لها ، وكان فضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الجمعيات المعاونية تعتبر في حكم القانون رقم ١٠ لمنة ١٩٧١ من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤمسات العامة بصريح نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لمنة المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢ لمنة التعاونية الزياعة المن مغاد ذلك الاعتداد بمند الخدمة المعلون بالجمعيات التعاونية الزراعية في حصاب المدد الكاية اللازمة للترقيه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ في المادة (١٨) منه .

الجمعيات التعاونية لبناء المساكن:

\$ 373 \$ - 1 - إذا كانت الجمعية التعاونية لبناء المملكن لم تعلن - وقت إبرامها عقد المقاولة - إنها تتعاقد مع المقاول نبابة عن أعضائها وكان لا يوجد في نصوص العقد ما يفيد وجود نبابة صريحة أو ضمنية ببنها وينبهم فإن أثر العقد ينصرف إلى الجمعية وليس إلى أعضاء فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم قبول دعوى أحد أعضاء الجمعية قبل المقاول لرفعها من غير ذى صفة ، على أن العقد قد أبرم في حدود نبابة الجمعية عن اعضائها وإن ما ينشا عنه من حقوق والنزمات بضاف إليهم فإنه يكون قد استخلص من العقد ما لا يمكن أن يؤدى إليه مداول عباراته وقد جره ذلك إلى خطئه في تكييف العلاقة القانونية بين الجمعية ما وأعضائها في ترتيب آثار العقد .

ب – متى كان إعمال آثار عقد المقاولة وفقا للقانون يؤدى إلى اعتبار الجمعية التماونية وحدما صاحبة الحق في مطالبة المقاول المتماقد معها بتنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا المقد ويتعويض الأضرار الناتجة عن الإخلال بتلك الالتزامات فإنه لا يجوز قبول دعوى أحد أعضاه الجمعية بطلب هذا التعويض إلا إذا ثبت أن حق الجمعية في طلبه قد انتقل إليه بما ينتقل به هذا الحق قانونا إذ لا تقبل الدعوى إلا من صاحب المعق المعلوب المحكم به ولا يكفى لإعتبار هذا العضو مالكا للحق وذا صفة في التداعى بشأنه مجرد إقرار الجمعية له بهذا الحق إذ يجب ثبوت أنه اكتسبه باحدى اللطرق المقروة في القانون لكسبه .

ب (الطعن رقم ۲۷۷ نسنة ۳۷ ق جلسة ۲۹/۱۲/۲۳ س ۱۷ ص ۲۰۱۱)
 ا تطعن رقم ۳۳ ق بسنة ۳۶ چلسة ۲۹/۱۶/۳۱ س ۲۰ ص ۲۹۳)

973% - الحظر الوارد بنص المادة ٩ من امر نائب الحاكم العسكرى رقم ٤ منة ١٩٧٦ الذي كان مباريا وقت تعاقد الطاعن مع المطعون ضدها الأولى ينصرف إلى الأراضي والوحدات السكنية المخصصة للعضو من الجمعية التي ينتمي اليها بوصفه عضوا تعاونيا أي أن المنع يرد أساسا على ما خصص للعضو عن طريق الجمعية مواه اكان هذا التغصيص ينصب على أراضي للبناء أو وحدات سكنية ، واخ كان الثابت أن التصرف بالبيع الصادر من الطاعنين الى المطعون ضدها الأولى لم يشمل قطعة الأرض أو جزء منها المخصصة لهم من الجمعية النعاونية المطعون ضدها الأولى ضدها الثانية وإنما ورد على جزء من العباني التي اقامها الطاعنون على تملك الارض ومن ثم فان ما ورد بنص المادة ٩ من الامر العسكرى رقم ٤ منة ١٩٧٦ لا ينطبق على واقعة الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر يكون قد اصاب صحيح القانون .

1114

المساكن لرجال القضاء والنبابة والفقرة ٣٥ من النظام الأساسي للجمعية التعاونية لبناء المساكن لرجال القضاء والنبابة والفقرة (د) من المادة الساسية من العقد المبرم بين تلك الجمعية والطاعنين المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٦ انهما تضمنا شرطا مانعا من التصرف وهو شرط وضع أساسا لمصلحة الجمعية ذاتها ولا يجوز لغيرها التمسك بالبطلان لمخالفته ننص المادتين سالفتي الذكر لأن البطلان هنا على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز وعلى ما جرى التعميك به إلا من شرع لمصلحته وإذ كان ذلك وكانت الجمعية المطعون ضدها الثانية لم تتمسك بهذا البطلان بل قامت معتلة ني مجلس ادراتها بجلسة ١٩٨٠/١/١/ باجازة البيع الصادر من الطاعنين الى المطعون ضدها الاولى بتاريخ ١٩٨٠/١/١ فلا يقبل من الطاعنين الى المطعون ضدها الاولى بتاريخ ١٩٧٠/٦/١١ فلا يقبل من الطاعنين التمسك ببطلان هذا المقد .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٠ ي جنسة ١٩٨٧/٢/١٩)

الجمعية المطعون ضدها على أن «تزول العضوية إذا التحق العضو بجمعية تعاونية للجمعية المعلعون ضدها على أن «تزول العضوية إذا التحق العضو بجمعية تعاونية لنفس الغرض في نفس العنطقة أو في منطقة أخرى ، أن حظر الالتحاق بجمعية أخرى انفس الغرض مقسور على العضو نفسه ولا يشعل أفراد أسرته ، ولا يغير من نلك أن العادة ١٣ من هذا النظام تحظر على العضو وزوجته وأولاده القصول على أكثر من قطعة أرض واحدة من أراضي الجمعية لان هذا الحظر الحصول على أراضي الجمعية ذاتها ، كما لا يغير منه أيضا أن العادة ١٥ من النظام المشار إليه توجب أن تحرر بين الجمعية والعضو الذي يشمله التوزيع عقد بيع يتضمن النص على شروط خاصة منها وحلول الورثة محل مورثهم إذا توفي قبل لنقلل الملكية بشرط إختيار من يمثلهم لدى الجمعية أخرى وكان الحكم المطعون فيه قد على ألا يكون أحد اولئك الورثة ملتحان على الإيكون أحد القصر على تطبيق ضاءه على اعتبار عضو الجمعية وزوجته وأولاده للقصر وحده واحده في تطبيق نص المادة المشار اليها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه . (الطعن رقم 1747 لمنية ٧٥ ق. جلسة ٢٠١٠/١٩٨٩)

(الطعن رقم ۱۲۸۳ لسنة ۵۷ ق جلسه ۱۲۸۲/۲۸۳۱)

٣٦٨٥ – وإن تضمنت لأنحة النظام الأماسي للجمعية التماونية لبناء المساكن – المطعون ضدها الثانية – نصا لا يجيز القصر فيها التنازل عن العقار المخصص له لغير الجمعية إلا أن نصوص القانون رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥٦ المنطبق على واقعة الدعوى وكذلك نصوص القرار الوزاري رقم ٣٣ لمنة ١٩٥٧ الصادر باللائحة للتنفيذية للقانون خلت من نص يرتب البطلان على التصرفات التي نتم بالمخالفة للائحة النظام الأساسي للجمعية ، ومن ثم يجوز للجمعية وللأعضاء بالاتفاق معها مخالفة هذا الحظر .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٣ في جلسة ٢٩٨٩/٦/٢٩)

٤٣٦٩ - من المباديء الدستورية المقررة أن احكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تتعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات وما ترتب عليها من آثار ، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها عملا بمبدأ عدم رجعية القوانين وإذ كان الثابت من الأوراق والممثلم به من الخصوم أن اتفاق التنازل موضوع النداعي الذي انعقد بتاريخ الثامن من اغسطس سنة ١٩٧٢ وتضمن نزول الطاعن من الممكن المخصص له من الجمعية التعاونية لبناء المساكن - المطعون ضدها الثانية - الذي ينتمي إلى عضويتها فان هذا الاتفاق يخضع في نشأته وكافة آثاره التي ترتبت عليه فور انعقاده لأحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والذي كان ساريا عند ابرام هذا الاتفاق ، وهو اتفاق لم يرد في نص في ذلك القانون يحظره فيكون قد انعقد صحيحا ولا يسرى على هذا الاتفاق ما يكون قد ورد بالقانون رقم ١٠٩ صنة ٧٥ الخاص بالتعاون الاستهلاكي أو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ في شأن التعاون الاسكاني من حظر لمثل ذلك الاتفاق إذ لا يمتد هذا الحظر إلى اتفاقات انعقدت صحيحة طبقا لما كان يحكمها من قانون مايق اعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين وهو الأمر الذي اكنته عبارة المائة المبائسة من القانون رقم ١٤ لمنة ١٩٨١ التي اخرجت من نطاق تطبيق الحظر الذي استحدثته التصرفات التي انعقدت قبل نفاذ القانون مادام قد ثبت تاريخها قبل العمل بأحكامه .

(الطعن رقم 209 استة 200 جلسة 1٩٨٩/١/٢٩)

٣٣٧ - إذ كانت الجمعيات التماونية للبناء والإسكان ، طبقا لنص المادة ١٦ من قانون التعاون الاسكاني رقم ١٤ لمنة ١٩٨١ - المنطبق على واقعة النزاع - منظمات جماهيرية تعمل على توفير المساكن لأضمانها وتضع لنفسها خطة نشاطها عن كل سنة مالية تحدد هي وصيلة تنفيذها وفقا لنص الفقرة المابعة من المادة ١٨ من هذا القانون فإن هذه الجمعيات تكتسب بمجرد شهرها الشخصية الاعتبارية وطبقاً لنص المادة ٣٩ منه يكون لكل جمعية مجلس ادارة يدير شئونها ويمثلها لدى الفير ومُفاد هذا كله أن الجمعية المعلمون ضدها الثانية لها شخصيتها الاعتبارية ويعقلها ومُفاد هذا كله أن الجمعية المعلمون ضدها الثانية لها شخصيتها الاعتبارية ويعقلها ومُفاد هذا كله أن الجمعية المعلمون ضدها الثانية لها شخصيتها الاعتبارية ويعقلها ومُفاد هذا كله أن الجمعية المعلمون ضدها الثانية لها شخصيتها الاعتبارية ويعقلها المنابعة ا

في تصريف شئونها رئيس مجلس ادارتها وأنها تعمل لحساب نضبها وليس لحساب الهيئة الطاعنة وأنها المسئونة عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير . وعلى ذلك فلا الهيئة الطاعنة وأنها المسئونة على التخالط المعنى يمكن القول بوجود أية سلطة فعلية للهيئة الطاعنة في رقابة وتوصية على تلك الجمعية طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ المسئة ١٩٨١ تقوم بها علاقة التبعية بينهما بالمعنى المقصود بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، ولا يغير من ذلك أن تكون نصوص قانون المتعاون الاسكاني قد منحت الهيئة الطاعنة قسطًا من الرقابة على تلك الجمعيات بأن جمعلت لها سلطة متابعة خططها من خلال التقارير التي يقدمها الاتحاد التعاوني لهوجعلت لها حق التقنيش التوجيه ومراجعة القرارات العسائرة منها ، وخولت لها بقرار معسب أن توقف ما يصدر منها من قرارات معمنة لأحكام القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذًا له ، وأباحث لها أن تقترح على الاتحاد التعاوني إسقاط العضوية عن الحد اعضاء مجلس الادارة في حالات محدة وذلك على نحو ما ورد بنص المواد مد اعضاء مجلس الادارة في حالات محدة وذلك على نحو ما ورد بنص المواد التحقق من مراعاة تلك الجمعيات للاشتراطات التي يتطلبها قانون إنشائها وعدم خروحها عن الغوض الذي أنشائت من أحله فحمد .

(الطعن رقم ۲۹۲۲ لسنة ٥٨ في جلسة ٢٩/١/ ١٩٩٠)

27٧٩ - النص في المادة السليعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أن و لا يجوز أن تكون الجمعية حقوق ملكية أوأية حقوق أخرى على عقارات إلا بالقدر الضرورى لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، ه مؤداه أن الجمعيات أن تتملك - بعد انشائها المعقارات اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، لما كان ذلك وكان المطعون فيه ق رفض دفاع العلاعتين المبين بهذا المبيب بما جاه فيه من أن و البين من مند إنشاء هذه الجمعية والاحتها الأسلمية أن من بين اغراضها فتح الفصول وإقامة إنشات طبيه للملاج الفيرى ودار للمناسبات ومركز التنظيم والأسرة ومن ثم يكون من عقها المان عليها ، فإن من حقها المان عليها ، فإن من حقها الماني عليها ، فإن

(الطعن رقم ٢١٦٠ اسنة ٥٨ في جلسة ٢٨/٥/٢٨)



بنسية

- القصل الأول: اثبات الجنسية ٠
- الفصل الثانى: جنسية التأسيس المصرية
 - القصل الثالث: الجنسية الأجنبية ·
- القصل الرابع: أجراءات دعوى الجنسية ٠
- القصل الخامس: اكتساب الجنسية المصرية
 - الفصل السادس: التجنس بجنسية أجنبية ·
 - الفصل السابع: مسائل منوعة .

جنسية القصل الأول اشات المنسة

إثبات الجنسية

السلطات الأجنبية المختصة بالشهادات الرسعية التى تصدر من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة . ويعتبر ذلك دليلا أوليا لإثبات الجنسية ما لم يظهر ما يناقضها إذ أنها تصدر من واقع مسجلات ولا تعطى إلا بعد أن تكون السلطة التى أعطتها قد قامت بعمل التحريات الملازمة التأكد من صحة ما جاء بها ولا يتمارض هذا مع نص المادة ۲۷ من قانون الجنسية ذلك أن المقصود بهذه المادة هو وضع قرينة تخفف على وزير الداخلية وبالتالى على القضاء مهمة الفصل في مسائل الجنسية ولكنها قرينة تقوم على الافتراض ونسقط متى ثبتت الجنسية على وجه قانونى ظاهر . وإنن فعنى كان المحكم قد استند في اثبات جنسية أحد الرعابا اليونانيين قبل وفاته الى شهادة صادرة من القصاية اليونانية والى موافقة الحكومة المصرية على ما ورد فيها فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ما دام لم يقدم ما ينقض الدليل المستمد من تلك الشهادات ولم يثبت أن هذا الشخص تخلى عن جنسيته اليونانية قبل وفاته .

(الطعن رقم ۱۷۳ لسنة ۲۲ في جلسة ۱۹۹۱/۱/۱۲ س ۷ من ۹۹) (الطعن رقم ۱ لسنة ۲۵ في أهوال شخصية جلسة ۲/۳/۲۸ س ۷ من ۳۹)

٤٣٧٣ – تقدير كفاية الأبلة لإثبات الجمعية يدخل في سلطة محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٤ نستة ٢٠ في جنسة ١٠/١/١٦ س ٧ من ٧٤)

\$٣٧٤ - ليس ثمة ما يمنع قانونا في مصر من الأغذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأنلة أخرى مثبتة للجنمية سواء أكانت تلك الجنمية هي الجنمية الوطنية أو الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الأقليم .

(الطعن رقم ۱ نستة ۲۰ ق أحوال شفسية جلسة ۲۰/۲/۲۸ س ۷ ص ۲۹۰) (الطعن رقم ۱۶ نستة ۲۰ ق أحوال شفسية جلسة ۲/۱۲/۱۹ س ۸ ص ۹۳۰)

8٣٧٥ - الاستناد في ثبوت الجنسية إلى أحكام صادرة من المحاكم القصابة يتصف فيها المتنازع على جنسيته بجنسية معينة هو استناد سليم إذ أن هذا الاتصاف لا يخرج عن كونه مظهرا من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة.

(الطعن رقم ۱ استة ۲۰ في أحوال شخصية جلسة ۱۹/۲/۲۰ س ۷ ص ۳۹۰) ۱۹۹۷ - 2773 — متى كان الثابت من شهادات الجنسية الصادرة من القتصاية البونانية أن المتنازع على جنسية من أصل بوناني وكانت لا تخالف اتفاق ١٨٥٥/٣/٢٣ المعقود بين دولتى اليونان والباب المالى ، واتفاق ١٨٦٤/٣/٢٩ بين بريطانيا واليونان واتفاق ١٨٦٤/٣/٢ الممقود بين دولتى مصر واليونان والنصريح المشترك الصادر في ١٩٠٣/٥/٢٨ من ممثلى الحكومنين بشأن هذا الاتفاق فأنه يكون الشهادات المذكورة حجبتها في نفي الحنسية المصرية .

(الطعن رقم ١ نسنة ٢٠ تي أحوال شخصية جلسة ٢٠/٢/٢٨ س ٧ ص ٣٩٠)

4 ۳۷۷ ع - إذا كان الحكم قد استند إلى شهادات من القنصلية اليونانية وكتب من وزارة الخارجية في إثبات قيام الحالة الظاهرة المشخص المتنازع بشأن جنسيتة فإن هذا الاستناد أمر متملق بتقدير الدليل في الدعوى مما تسنقل به محكمة الموضوع مادام تقديرها يستند إلى أسباب سائغة .

(الطعن رقم ١٤ نسنة ٢٢ في أحوال شخصية جنسة ٢٠/١٢/١٩ س ٧ ص ٩٣٠)

٣٧٨ على مفاد نص المانتين ١٩، ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٠٠ الخاص بالجنمية أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنمية ليس من شأنها ان تكسبه الجنمية المصرية ، وإنما هي دليل ليست له حجية قاطعة بجرز إنبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق التي تراها المحكمة المختصة بالفعل في النزاع ، وأن المشرع إنما قصد أن يغرض على صاحب الشأن الاتنجاء إلى وزارة الداخلية إذا هو أراد الحصول على دليل لاتبات الجنمية ، ولم يستلزم لاختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية أو بتقديم طلب الحصول عليها ، وهي تقضى في دعرى الجنمية على أساس ما يقدم لها من أدلة كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر فيه إحدى حالاتها التي نص عليها قانون الجنمية ، ولا يوجد في نصوص القانون رقم ١٦٠ لمنة ١٩٠٠ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء الى القضاء مباشرة بطلب الاعاء قرار وزير الداخلية برفض اعطاء الشهادة الدالة عليها خلال المحدد الطلب الالغاء وزير الداخلية برفض اعطاء الشهادة الدالة عليها خلال المحدد الطلب الالغاء أو بدا انقضائه .

(الطعن رقم ۱۹۷ نسنة ۳۷ ی جلسة ۲۰/۵/۱۹ س ۲۱ س ۸۷۳) (الطعن رقم ۲۵۸ نسنة ۵۳ ی جلسة ۸۲/۱۱/۲۷)

الفصل الثانى جنسية التأسيس المصرية

9743 - اعتبار الطوائف المبينة بالفقرات الأربعة الأولى من المادة الأولى من المادة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى المسادر في 77/٢٠/ ١٩٠٠ الذي يحيل على تطبيق أحكامه المرسوم بقانون رقم ١٩ منة ١٩٢٩ اعتبار هذه الطوائف من المصريين مقيد باستثناء هو شرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة مؤداه ألا يكونوا من رعايا اللول الأجنبية أو تحت حملينها ، ولا يغير من اعتبار هذا الشرط قيداً أن الأمر العالى المشار إليه قد أورده على صور استثناء إذ قصد الشارع من ذلك أن يمبغ على الرعايا المصريين فحصب جنمية التأميس المصرية بشرط التوطن دون أن يدعيها من الأجانب من ثبتت جنمية الأجنبية أو من كان في حماية دولة أجنبية إذ ليس لهذا أو لذلك أن يدعى الجنمية المصرية حتى لو ثبت توطنه واستمرار إقامته بمصر هو وأصوله في الزمن المنصوص عليه بالأمر العالى المذكور والقوانين اللاحقة له .

(الطعن رقم ١ نسنة ٢٠ ق أحوال شقصية جلسة ١٩٥١/٣/٢٨ س ٧ ص ٣٩٠)

۴۳۸۰ – الخروج من جنسية التأسيس المصرية القائمة على التوطن بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا محله ، أن تكون هذه الجنسية ثابته غير منتقيه وهي لا تثبت إلا بمراعاة شرط انتفاء الجنسية الأجنبية فإن ثبتت الجنسية الأجنبية فلا مجال القول بالجنسية المصرية المؤسسة على التوطن ولا بالخروج منها .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ كي أجوال شخصية جنسة ١٩٥١/٣/٢٨ س ٧ ص ٣٩٠)

(الطبن رقم ۱ استة ۲۰ ی أموال شخصية جنسة ۱۹۰۱/۳/۲۸ س ۷ عی ۳۹۰) ۱۹۷۷ .

الفصل الثالث الجنبية الأجنبية

27٨٧ المعقود بين بريطانيا واليونان قد المعقود بين بريطانيا واليونان قد تقرر فيه ضم الجزر الأيونية إلى اليونان فأصبح بهذا الضم مواطنو تلك الجزر يونانى الجنسية إذا لم يختاروا جنسية أخرى سواء أكانوا مقيمين بنلك الجزر أم بالخارج.

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٠ في أحوال شخصية جلسة ١٩٥٦/٣/٢٨ س ٧ ص ٢٩٠٠)

٣٨٣ - الاتفاق المؤرخ ١٨٥٥/٣/٣٣ المعقود بين دولتي اليونان والبلب المالى والوارد به أنه لا يجوز لإحدى الدولتين أن تغنصب رعايا الدولة الأخرى إنما لا ينصرف إلى من كانت ثابتة جنسيتة اليونانية أو العثمانية .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ ق أحوال شخصية جنسة ١٩٥٢/٣/٢٨ س ٧ ص ٣٩٠)

8 * * * * * * اين مؤدى و اتفاق المختارين و المعقود بين الحكومتين المصرية واليونانية منه من المصرية واليونانية منه من المعارية منه ألى المونانية منه ألى المونانية منه المنهم من الولايات التى ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا واليونان منة ١٩١٣ والبرونوكول رقم ١ الملحق بها - أن الحكومتين المصرية واليونانية قد اتفقتا على أن اختيار الأب للجنمية اليونانية ينميجب أثره إلى ابنائه القصر وعلى أن يكون لهؤلاء القصر حتى اختيار الجنمية العثمانية خلال ثلاث منوات من بلوغهم من الرشد .

(الطعن رقم ١٤ لمنة ٢٥ في أحوال شخصية جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩ س ٨ ص ٩٣٠)

\$٣٨٥ – إن اتفاق المختارين المعقود بين الحكومتين المصرية والهونانية سنة 1910 قد عرف الأشخاص الذين يعتبرون بأصلهم من الولايات التي ضمت إلى اليونان بمقتضى معاهدة أثينا بين تركيا والهونان سنة ١٩١٣ بأنهم هم الذين ولدوا أو ولد آباؤهم في تلك الأقاليم .

(الطعن رقم ١٤ نستة ٢٠ في أحوال شخصية جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩ س ٨ ص ٩٣٠)

٤٣٨٦ - تشمل الجنمية البريطانية وفقا لقانون الجنمية البريطاني العمادر في ١٩٤٨ جميم رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

(الطعن رقم ١١ نسنة ١٥ ي أحوال شفصية جلسة ١٩٥٨/٥/١ س ٩ ص ٤٢٥)

القصل الرابع

إجراءات دعوى الجنسية

\$478 - إذا كانت الدعوى متعلقة بالجنسية وطعن على الحكم بأن المحكمة لم تتبع الإجراء الذي اقتضئة المادتان ٩٩ ، ١٠٧ مر افعات من وجوب أن تكون النيابة العامة آخر من يتكلم فإنه لا جدوى من بحث ما يدعى به من بطلان لعدم اتباع هذا الإجراء متى كانت النيابة لم تطلب الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت.

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٠ ي أحوال شخصية جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩ س ٨ ص ٩٣٠)

27٨٨ - أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية نتملق بالحنمية كما أوجبت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على المحكمة أن تتبلق على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما نتطلبه من بيانات ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأية في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ورتب الشارع البطلان على مخالفة كل من هذين النصين ، وهو بطلان متملق بالنظام العام ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإذ صدر الحكم المطمون فيه في منازعة متعلقة بالجنمية وقد خلا من بيان رأى النيابة في الدعوى واسم عضو النيابة الذي الرأى فيها يكون قد وقع باطلا متمينا نقضه .

(الطعن رقم ١٥٣ نسنة ٢٧ في جنسة ١٩٦٢/١١/١ س ١٣ مس ٩٦٠)

٩٣٨٩ – توجب المادة ٩٩ من قادين المرافعات تدخل النيابة في كل دعوى نتعلق بالجنمية وإلا كان العكم بلطلا . وإذ كانت هذه المادة لم تغرق بين حالة وأغرى بل أطلقت النص ، فيستوى في هذا أن تكون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى جنمية أو رفعت بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد اثيرت فيها مسألة أولية من مسائل الجنمية نقتضى تدخل النيابة في الدعوى .

(الطمن رقم ١٠٠ نستة ٢٩ ي جلسة ١٩٦٢/١٢/٢ س ١٤ من ١٢٣٥)

و ٣٩٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القضاء هو المختص بالفصل فى المنتص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن أحكام قانوع الجنسية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٠٩ الذى كان يتضمن بنص المانتين ٢٠ ، ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٠٠ وهو وضع لم يتغير بصدور هذا القانون الذى جاء خاليا من النص على نحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق لحكامه . يؤكد ذلك أن القانون رقم ١٩٤٧ في شأن تنظيم

مجلس الدولة لا يتضمن أى منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفسل في دعاوى الجنسية حتى صدور القانون رقم ٥٥ لمنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة الثامنة على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفسل في دعاوى الجنسية وهو نص مستحدث ، ولا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة امام جهات قضائية أخرى وأصبحت بمقضى احكامه من اختصاص بمجلس الدولة ، ونظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا عملا بالمادة الثانية من.

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٧ جنسة ١٩٧٠/٥/١ س ٢١ ص ٨٧٣)

٣٩٩ - ١ - النص في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه و تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية سابعاً : دعاوي الجنسية بدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالغصل في كافة منازعات الجنسية أيا كانت صورتها أي سواء كانت في صورة دعوى أصلية بالجنسية أيا كانت صورتها أي سواء كانت في صورة دعوى أصلية بالجنسية أم في صورة طعن في قرار إداري صادر في الجنسية ، أم في صورة ممالة أولية في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على القضل في تلك المسألة ولوع كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادى في حدود إختصاصه وأثير النزاع في الجنسية ، وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى ، إذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعاداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة في ممالة الجنسية ، وإذ قصر الخصم في إستصدار حكم نهائي في هذه المماثلة في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفسل في الدعوى بحالتها ، أما إذا رأت أن وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر الفصل فيه بمعرفة مجلس الدولة أغظت المسألة وحكمت في موضوع الدعوي على أساس ما ثبت لديها من و قائعها في شأن الجنسية ، و ذلك عملا بالمادة ١٦ من اقانون رقم ٣٤٦ لمنة ١٩٧٢ في شأن الملطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات -

٧ – من المقرر أن الدفع بعدم الإختصاص الولائي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتطقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، فلا يسقط الحق في إبدائه والتمميك به حتى ولو تفازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقس إن تلم يمبق طرحه على محكمة الموضوع ، كما يجوز لمكمة النقس أن تثيره من تلقاء نضبها ، لما كان ذلك وكان الفصل في جنمية الطاعن ممألة أولية تخرج عن نطاق الإختصاص الولائي للمحاكم ، وتدخل في إختصاص مجلس الدولة وحده طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ المنة ١٩٧٧ ، وكان النزاع على جنمية الطاعن

نزاعاً جدياً يتوقف على الفصل فيه الفصل في الدعوى ، فإن العكم المطعون فيه إذ فصل في هذه المماللة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وخرج بقضائه عن الإختصاص الولائي المحكمة ، ولما كان هذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاه نفسها عملا بالحق المخول لها في المادة ٢/٢٥٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٠٦٩ استة ٥٠ في جلسة ١١/٥/١٨ س ٣٢ من ١٤٨٤)

٣٩٢٤ – الأحكام التي تصدر في مصائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون الجنسية رقم ٨٧ اسنة ١٩٥٨ .

(الطعن رقم ٤٤ لمنة ٤٩ ق احوال شخصية جلسة ٨٣/٦/٢٨ س ٣٤ ص ١٥٠٧)

٣٩٣ – مفاد نصوص قرانين الجنسية المتعاقبة حسيما بيين من نص المادة ٢٠ مِن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٦ لمنة ٥٨ بعد ذلك ، وأخيرا المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٧٥ ، أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية بناء على طلب الجنمية انما هي دليل فرضه القانون على صاحب الشأن إذا اراد الجمول على اثبات الجنسية له حجيته القانونية ونظل هذه الحجيه قائمة حتى يقوم الدليل على اثبات ما يخالفها بأى طريق من الطرق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد المبابه بالحكم المطعون فيه قد ارتكن الي هذه الشهادة المؤرخة ١٩٧٨/٥/٦ الصادرة من مصلعة وثائق المغر والهجرة والجنسية والتي تغيد تمتع المطعون ضده بالجنسية المصرية بالتبعية لوالده ، فحسب المحكمة ذلك في اثباتها له مادام لم يقدم الى المحكمة ما يناقضها ، ويكون تعييب الحكم في شأن الارتكان الى الشهادة الضوئية الأخرى المؤرخة ١٩٧٨/٣/٢٤ - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج، وإذ خلص المكم المطعون فيه الى ثبوت الجنمية المصرية للمطعون ضده وفقا لشهادة الجنمية المشار اليها وهي من الأدلة المقررة قانونا فانه لا على المحكمة إن لم توقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات إذ أن هذا الوقف وعلى ما يبين من نصمها - جوازى لها حسيما تستبينه من جدية المنازعة في العسألة الاولية أو عدم جديتها ومتروكاً لتقديرها بما لا يجوز معه النعي على الحكم لعدم استعمال المحكمة لهذه الرخصة ، ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

(الطعن رقم ٩٤٨ نسنة ٥٣ قي جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧)

القصل الخامس

اكتساب الجنسية المصرية

\$ \$ \$ \$ \$ - مدة التوطن بمصر قبل أول يناير منة ١٨٤٨ لا يشترط توافرها كلها في الشخص نفسه وإنما يجوز أن تتسلسل من الآياء إلى الأبناء ، وينبغى على ذلك أنه متى كان عدم دخول الآياء في الجنسية المصرية يرجع لعدم توافر شرط امتداد الإقامة فيهم بمبب الوفاة وكانت إقامة الابن ممتدة إلى التاريخ الذي يستلزمه القلنون لاعتباره مصريا ، فإن مدة توطن الابن تضم إلى مدة توطن أبيه وهو ما أكده المشرع بالنص في القانون رقم ٣٩١ لمنة ٦ على ضم مدة إقامة الآياء إلى مدة إقامة الانتاء .

(طعن ٨٦ سنة ٧٧ ي جلسة ١٩٦٤/٤/١ س ١٠ ص ٤٨٦)

8990 - لا يشترط لثبوت الجنسية المصرية بالنسبة للمتوطنين في القطر المصرى قبل أول بناير منة ١٨٤٨ استعرار الإقامة حتى تاريخ نشر القانون رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٩٩ ، حيث لم ينص القانون على ذلك ، ولأن اشتراط استعرار الإقامة فيه إلى تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة لمن ورد نكرهم في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يجمل هذه الفقرة نافلة يغنى عنها إعمال حكم الفقرة الثائثة منها ، كما أنه لا يتصور أن يكون المشرع قد جعل المتوطنين الأصليين في مصر في مركز أمواً من الرعايا العثمانيين من ناحية أحقية كل منهم في الدخول في الجنسية المصرية فلمنظرة في الأولين الإقامة بعصر عن قبل سنة ١٩٤٨ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ إلى ١٠ مارس منة ١٩٢٩ منذ ١٩١٠ الى ١٠ مارس منة ١٩١٩ المندون المناس

(طعن ۸۷ سنة ۲۷ ي طسة ۱۹٦٤/٤/١ س ۹۰ ص ٤٨٦)

٤٣٩٦ – النصوص الواردة في العرسوم بقانون رقم ١٩ لمنة ١٩٧٩ بشأن الجنسية هي المند للمراكز القانونية التي تحققت في ظلها رغم النص على إلغائها في القانون رقم ١٦٠ لمنة ١٩٥٠ وإلغاؤها إنما يكون بالنسبة للمستقبل فقط.

(الطعن ٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١/١٩٦٤/١ س ١٥ ص ٤٨٦).

القصل السادس التجنس بجنسية أجنبية

المجاورة المتابعة المتابعة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في المرام على أنه و يعتبر كل شخص مقيم بالديار العثمانية عثمانيا ويعامل كذلك المرام على أنه و يعتبر كل شخص مقيم بالديار العثمانية عثمانيا ويعامل كذلك الى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصفة رمسية و والمقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة أي أقليم من أقاليم الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت ومنها مصر والا في لبنان ثم غادرها إلى مصر سنة ١٩٠٧ وظل مقيما بها إلى أن توفى منا ١٩٠٨ فانها لبنان ثم غادرها إلى مصر سنة ١٩٠٧ وظل مقيما بها إلى أن توفى منا ١٩٠٦ فانها تكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض قد ألحقت بالجنسية العثمانية وتيقى على هذه الجنسية حتى بعد وفاة زوجها ، ولما كانت المتوفاة قد طلت مقيمة في مصر ومعافظة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادرة منا المعربية المعربية المعربية بحكم القانون دون حاجة إلى طلب منها (م ٢/١ من قانون من المذكور) ومتى ثبتت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع فلا تنطبق عليها أحكام المترداد الجنسية التسادر في سنة ١٩٧٩ مبني الرجوه وفي جميع الأحوال إلا اذا رأت الحكومة المصرية نظل قائمة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا اذا رأت الحكومة المصرية استقاط هذه الحنسية العنصورية العنسية المتحومة المصرية العناط هذه الحنسية المتصرية العنسية المتحومة المصرية المتقاط هذه الحنسية المتحومة المصرية والتقاط هذه الحنسية المتحومة المتحومة

(طعن ۳ سنة ۳۱ في جنسة ۱۹۹۳/۱/۳۰ س ۱۹ ص ۱۹۷)

الفصل السابع

۴٩٩٨ - الجنسية هي من المعانى المفردة المسيطة التي لا تحتمل التغليط ولا التحليط ولا عثمانية مصرية ولا عثمانية التراكب. والقانون الدولي ما كان بعرف شيئا اسمه جنسية عثمانية قرنسية قرنسية قرنسية قرنسية جزائرية ولا اسمه جنسية الجليزية اسكتلاندية ، وذلك بأن الجنسية فرع من السيادة (Souveraineté) ولازم من لوازمها ، وللميادة وحدانية يهدمها الاشراك

(جلسة ١٩٣٥/٥/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٥ ي)

۴٣٩٩ — الجنسية المصرية بمقتضى قانون الجنسية رقم ١٩ لمنة ١٩٧٩ مقررة بحكم القانون منى توافرت شروطها وليمت من إطلاقات الحكومة حتى يصبح القول بأن الفصل فيها هو فصل في أمر من الأمور المتعلقة بسيادة اللهلة. فاذا نازعت وزارة الداخلية شخصا في جنسيته المصرية كان له أن يلجأ إلى المحلكم لتقضى له بثبوت جنسيته لقوام مصلحته في الدعوى (١).

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥ طعن رقم ١٨ سنة ١٨ ق)

* • * \$ 2 - لا يجوز في صدد موضوع الجنمية المصرية التحدى بالمادة الثالثة من القوبات الصادر في سنة ٩٠٤ لأن المصريين في عرف قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ لأن المصريين في عرف قانون العقوبات لا يقتصر الحال فيهم على مكان مصر من العثمانيين ، بل انهم هم كافة مكان مصر من عثمانيين مصريين أصليين وعثمانيين آخرين وأجانب غير عثمانيين معن ليس لدولهم اتفاقات تجعلهم غير خاضعين اسلطة المحاكم الأهلية . كذلك لا بجوز في هذا الصند التحدى بالأمر العالى الصادر في ٩٠ أبريل سنة ١٩٨٧ الشامل للاكحة المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة ولا بالأمر العالى الصادر في ٩٠ يونيه منة ١٩٠٠ وعنوانه في نسخته العربية هو و دكريتو بشأن من يعتبرون مصريين ٤ ولا بالمادة العاشرة من لاكحة المستخدمين الملكيين الصادر بها أمر عال في ٢٤ يونيه منة ١٩٠١ ولا بقانون القرعة المكتمرية الصادر في ٤ نوفهير منة ١٩٠٧ افإن صفة تنك القوانين أنها قوانين تقرر أهلية (Capacité) خاصة للعثمانيين الذين توافر فيهم المقانون الذين توافر فيهم

⁽١) راجع نقشن جنائي ٩١٣ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/١٤ -

شروط خلصة أو تقرر تكليفا خلصا على العثمانيين الذين تتوافر فيهم شروط خلصة . فكل شخص من العثماني الجنسية لا تتوافر فيه تلك الشروط . الخاصة فلا تحصل له تلك الأهلية الخاصة ولا يلتزم بهذا التكليف الخاص مهما يكن قد استوطن مصر استبطانا لم يبلغ في منته حد المشروط .

(جلسة ١٩٣٥/٥/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٥ ق)

١ . \$ \$ - الأجنبية التى تزوجت من عثمانى من أهل مصر ، ثم طلقت منه قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مواه أبقيت على الجنسية العثمانية التي التختت بها أم اختارت الرفوم لجنسيتها القديمة يتمين لاعتبارها مصرية الجنسية أن تتوافر فيها الشروط الواردة بالمحواد ١ و ٧ و ٣ و ٧ من قانون الجنسية المصرية الأول الصادر في منة ١٩٣٦ أو المادة الأولى من قانون الجنسية المصرية الثاني الصادر في ١٩٣٩ . فإذا لم تتوافر فيها تلك الشروط فانها لا تعتبر مصرية الجنس .

(جنسة ١٩٣٥/٥/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٥ يي)

لا • \$ \$ - الأصل فى الحق المكتمب هو بقاؤه ما لم يظهر كامبه الرغبة فى العدل عنه . فالمراة الأجنبية التى تزوجت من عثمانى من أهل مصر أو من غير هم فالتعقب بالجنمية العثمانية حتى بعد طلاقها ولا ترتد بمجرد الطلاق إلى أصل جنميتها التى كانت قبل الزواج .

(جلسة ١٩٣٥/٥/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٥ قي)

٣ . 8 \$ - العرأة الأجنبية الجنسية متى نزوجت من عثمانى من أهل مصر أو من غيرهم فانها تفقد جنسيتها الأصلية وتلحق بالجنسية العثمانية ، إلا أن مجرد زواجها ولن كان يكسبها جنسية زوجها فانه لا يصيرها من فورها كمثل زوجها تماما فيما يتعلق بأهليتة المقررة في قوانين بلده ، لأن اكتسابها جنسية زوجها شيء واكتسابها تلك الأهلية شيء آخر لا يمكن أن يحصل لها إلا إذا توافرت فيها شروط تلك الأهلية .

(چلسة ١٩٣٥/٥/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٥ ي)

\$ 6 \$ 2 ك إن المشرع إذ أوجب لدخول ولد الأجنبي الذي بولد بالمملكة المصرية في الجنسية المصرية بمقتضى المادة السابعة من قانون الجنسية رقم 1 المسنة 1979 شروطا منها أن يتنازل عن جنسيته الأصلية وأن يقرر اختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه من الرشد فقد دل بذلك على أن هذين الشرطين مستقل أحدهما عن الآخر ، وأنه لابد من توافرهما معا . فلا يغنى تقرير الطالب اختيار الجنسية 197

المصرية عن تقديمه ما يثبت سبق تنازله عن جنسيته الأصلية وقفا للأرضاع المقررة في قانون هذه الجنسية ، فإذا كان هذا الشخص قد قرر صراحة في الطلب المقدم منه الى وزارة الدلخلية لمنحه الجنسية المصرية أنه لم يتخذ أي إجراء المتنازل عن جنسيته الإيطالية و ظل محتفظا بهذه الجنسية زمنا بدليل استخراجه جواز سغر الطاليا بعد تقدم طلبه ، فإن شرطا من شروط كسب الجنسية المصرية وفقا للمادة . السابعة السائة الذكر يكون قد تخلف ، فلا يجوز اعتباره مصريا بمقتضى هذه المادة .

وتحدى هذا الشخص بأنه ما دام قد أعطى بناء على طلبه شهادة الجنسية المصرية من وزير الداخلية ولم يصدر مرموم باسقاطها عنه في خلال خمص سنوات من ذلك من وزير الداخلية ولم يصدر مرموم باسقاطها عنه في خلال خمص سنوات من ذلك التاريخ وقفا للمادة ١٠ من قانون الجنسية ، فلا مناص من اعتباره مصريا ولو كانت الشهادة قد صدرت بطريق الخطأ . لا يقبل ، ذلك لأن المادة العاشرة المشار اليها إنما تنظروط المقررة قانونا ثم تبين فيما بعد أنه تضمن تقريرات كانبة أو وقائم غير صحيحة انبني عليها كمب الجنسية المصرية ، ففي هذه المعالة يجوز اسقاطها عنه بمرسوم نذكر فيه الأسباب بشرط ألا يكون قد مضى على كسب الجنسية أكثر من خمص سنوات ، وهي حالة تغتلف عن حالة من لم يدخل الجنسية المصرية أصلا بحكم القانون إذا انعدم في شأنه منذ البداية شرط من الشروط التي يتطلبها القانون من وزارة الداخلية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية ، واشهادة المعطأة له من قانون الجنسية لا تعدو كرنها قرينة على الجنسية يجوز اثبات عكسها بأي طريق من الطارق التي تراها المحكمة .

(چلسة ۲۵/۵/۱۹۰ طعن رقم ۱۸ سنة ۱۸ ق)

8.00 - لم يحظر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالآحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة استخدام الأجانب ، بل أجازت المادة // من هذه اللائحة أن يعين الأجنبي في الشركات التابعة للمؤسسات العامة اذا كان يتمتع بجنسية احدى الدول التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل . وذلك استثناء من شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة للتعيين في هذه الشركات ، وأخذا بهذا المبدأ نصت المادة ٥/٥ من اللائحة المذكورة على أن خدمة العامل تنتهي بفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أو انتفاء شرط المعاملة بالمثل العامل تنهي المدان ٣٥ ، ٣٦ من قانون العمل رقم ٩١ السنة ١٩٥٩ .

من قضاء الدائرة الجنائية :

لا • 28 - إن ما جاء بالمادة ٧٢ من قانون الجنسية من أن • كل شخص يسكن الأراضي المصرية يعتبر مصريا ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسية على الرجه الصنحيح • ذلك إنما أراد به الشارع المصرى وضع قرينة تساعد وزير الداخلية ، شجهة القضاء على الفصل في مسائل الجنسية ، ولكنها قرينة قوامها الافتراض ، فتسقط بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانوني ظاهر .

٧ - ١٤ - إذا كانت محكمة الموضوع قد تحدثث عن بعض المستندات التي تمسك بها المنهم في اثبات هويته الأجنبية ولم تر الأخذ بها ، ولكن كان ظاهرا من سياق حكمها أنها كانت متأثرة في ردها عليها بالنظر الخاطيء الذي ذهبت إليه ، وهو أو وزارة الخارجية هي وحدها صاحبة القول الفصل في مسائل الجنمية ، فجاء بحثها للمستدات المذكورة بحثا مطحيا . فإن حكمها يكون مشويا بالقسور في هذه الباحية .

(جلسة ١٩٤٤/٢/١٤ الطعتان رقما ١١٥ و ٤٩٧ سنة ١٤ ق)

(جنسة ١٩٤٤/٢/١٤ الطحان رقم ١١٥ ، ٤٩٢ سنة ١٤ ق)

4 * \$ \$ - الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم تفضى فيها على أساس ما يقدم لها من أدلة . ومنى أقامت حكمها في ذلك على ما يؤدى إليه فلا تجوز مجادلتها أمام محكمة النقش .

• 133 - الجنسية المصرية إنما تثبت يحكم القانون لمن تتوفر فهه إحدى الحالات التي نص عليها قانون الجنسية والمحكمة هي المختصة أخيرا بالفصل في توافرها دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية . وإذن فإذا كان الحكم إذ جمل اعتماده في نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلا عليها وأن الملف الخاص به في تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، من غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانونا - فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ۲۸ / ۱۹۵۲/۱۰/۲۸ طعن رقم ۸۷۳ سنة ۲۲ ق)

جيش

١٤١١ – مؤدى الفقرة و هـ ، من الأمر العسكرى الخصوصي رقم ١٩٤ منة ١٩٥٢ أن إحالة الضابط إلى الاستيداع لمضي ثلاث سنوات في رتبة الأمير الاي دون نرقية جوازية وأن إعامته من الاستيداع وترفيته إلى رتبة أعلا عند خلو محل يسمح بذلك أمر جوازى أيضا .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ٢٤ ي جلسة ٣ ايريل سنة ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٧)

٧ 19 3 - خولت المادة المائمة من المرسوم الصادر في ٧٧ من مارم سنة العنباط في العيش الاختصاص باقتراح تعيين الضباط وترقيتهم وإحالتهم الى الاستيداع أو المعاش أو رفتهم أو إعادتهم إلى الفنمة وكذلك ردّ أقدميتهم . فإذا كانت تلك اللجنة قد استعملت حقها فاقترحت عدم ترقية ضابط في الاستيداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى الخدمة العاملة فإنها لا تكون قد خرجت عن حدود إختصاصمها وتكون قد مارست حقها المخول لها قانونا ، وإذ كانت اللجنة قد رأت بعد أن قررت نلك أن تقترح مكافأة هذا الضابط بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشم على أسلس هذه الرئبة إن هو طلب ذلك فاستجاب إلى هذا الاقتراح فلا يصح القول بأن طلبه صدر نحت تأثير الإكراء أن يشترط في الفعل الذي يعد من قبيل الإكراء أن يكون غير مصروع .

(الطعن رقم ١٠٠ منة ٢٤ في جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٣٧)

٣ 1 2 2 - لجنة الضباط بالجيش ليست ملزمة قانونا بإحالة الضباط إلى اللجنة الطبية فإن كانت قد رأت اتخاذ هذا الإجراء للاسترشاد بنتيجته وهي في سبيل النظر في أمر إعادة ضابط إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستيداع فإنها تكون قد رأت الاستئناس برأى اللجنة الطبية ولا عليها إذا هي أخنت برأى الأقلية في اللجنة الطبية .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ٢٤ جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٣٧)





حساب

القصل الأول : تقديم الحساب للمجالس الحسبيه واعتماده .

القصل الثانى : دعوى الحساب أمام محاكم الأموال الشخصية .

القصل الثالث: الخطأ أو الغش في الحساب.

القصل الرابع: مسائل منوعة.

القصل الأول

تقديم الحساب للمجالس الحسبية واعتماده

\$ 1.3 ك ان المادة الثالثة من العرسوم بقانون الصادر في ١٣ اكتوبر سنة المراق المبدر الم

(جنسة ١٩٣٥/١٢/٥ طعن رقم ٤٣ سنة ٥ ي)

(الأ على الله المجلس الحميس قد اعتمد نهاتيا الحساب المقدم من وصمى القصر ، ولم يطعن في هذا الحساب - لا أمام المجلس الحميس ولا أمام المحاكم - بالخطأ أو الغش أو غير ذلك مما ينصب على جوهر الحساب أو الظروف التي تم فيها اعتماده فلا يجوز بعد ذلك مطالبة الوصى بتقديم الحساب أمام المحاكم . ولكن إذا كان المجلس الحسيل لم يعتمد الحساب نهاتياً بل قرر إعادة النظر فيه ، ولم يتم تنفيذ ذلك القرار بمبب بلوغ القصر من الرشد ، فان لهؤلاء القصر ان يطالبوا وصبهم أمام المحاكم بتقديم حساب عن وصابته .

(جلسة ١٩٣٧/٤/١ طعن رقم ٥ سنة ٧ ي)

١٩٤١ - ليس للمجلس الحسبي بعد أن ينظر عمل الوصني ويجيزه ، أو يقحص الحساب ويعتمده أن يرجع عما قرره مالم تظهر أسباب جديدة تسوغ ذلك .

(چلسة ١٩٤٠/١٢/٢١ طمن رقم ٤٩ سنة ١٠ ق)

لقاصر أو للمحجوز عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية والقوامة للقاصر أو للمحجوز عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية والقوامة بعد انتهائهما وانتهاء مأمورية المجلس الحميى ، كدعاوى تصحيح أرقام الحماب أو المسئولية عما يكون وقع فى أفلام منه بعينها من التدليس أو التزوير مما أشير اليه فيما تقدم ، وكدعاوى طلب الحساب فى صورة ما إذا كان الوصى أو القيم قد امتنع عن تقديم أى حساب للمجلس على الرغم من تتبيه المجلس عليه ومعاقبته بسبب عدم قيامه بهذا الواجب وغير ذلك ، أما فى صورة ما إذا قدم متولى شأن عديم الأهلية الحساب وفحص المجلس الحسبى هذا الحساب واعتمده فلا يجوز التحدى بهذه المعاد.

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٥ طعن رقم ٤٣ سنة ٥ ي)

A 1 8 8 _ إذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب حساب عن مدة وصابة فرفضت المحكمة الدعوى قاتلة إنها غير ذات موضوع ، استناداً إلى عدم تقديم دليل من جانب المدعى على صحة ما ادعاه من غش وخطأً في أقلام الحساب السابق اعتماده من المجلس الحميى ، فليس في ذلك القول ما يناقض كون الدعوى مرفوعة بطلب حساب ، لأن هذا الحساب إذ كان من قبل محل نظر المجلس الحسبى واعتمده فلا تعود المطالبة به من جديد جاتزة إلا أن تكون المطالبة منصبة على تصحيح ماوقع في الممليات الحسابية من خطأ مادى أو على أقلام بعينها من أقلامه لكونها مشوية في الممليات الحسابية من خطأ مادى أو على أقلام بعينها من أقلامه لكونها مشوية بخطأً و تدليس .

(جنسة ١٩٤٧/١١/٢٠ طعن رقم ١٩٨٨ نستة ١٩ ي)

9133 - إن ملينار عادة من أن قرارات المجالس الحسبية في مسائل الحساب تحوز قوة الشيء المحكوم فيه أو الاتحوز إنما هو إثارة بحث لا محل له ، ذلك بأن المجالس الحسبية لا تصدر أحكاما بالمازومية حتى يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه أو لا يكون وإنما هي عقب فحصها للحساب إذا ما قررت اعتماده فإن اعتمادها يكون تتميما لاتفاق رسمى بين عديم الأهلية ، الحالة هي محله بقوة القانون من جهة ، وبين وليه من جهة أخرى . وهذا الاتفاق هو وحده الذي يحتج به كل طرف من طرفيه على الآخر ككل المقود والاتفاقات . أما نتيجة هذا الاتفاق إذا كانت موجبة لدين على عديم الأهلية أو على وليه فان هذا الاتفاق إذا كانت موجبة لدين على عديم الأهلية أو على وليه فان هذا الاتفاق .

(حِلسة ١٩٣٥/١٢/٥ طعن رقم ٢٢ سنة ٥ ي)

القصل الثانى دعوى الحساب أمام محاكم الأحوال الشخصية

• ٢ \$ \$ - مفاد نص المادة ١٠٠٨ من قانون المرافعات أن لمحاكم الأحرال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه اختصاصا أصيلا في نظر الحساب تنفرد به مانعا لأى جهة أخرى من نظره ظها في مبيل الفصل في الحساب الذي يقدمه النائب عن عديم الأهلية مالأى محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله إذا دفعت الدعوى أمامها بأى دفع . إذ ليست مهمتها قاصرة على مناقشة أرقام الحساب وتمعيصها بل تتناول أيضا كل دفع يتمسك به المدعى عليه ومعا وراه حسم الخصومة أو تحديد مسئوليته أو لأى مبيب آخر .

(الطعن رقم ٨ لسنة ١٥ ق - وأعوال شخصية، ١٩٥٦/٢/٢٩ س ٧ ص ٤٤٠)

9 * \$ \$ - إذا كان المؤجر قد اعترض أمام محكمة الموضوع على تقرير الخبير المنتدب لتصفية الحماب بينه وبين المستأجر في خصوص مبالغ معينة استبعدها الخبير واستدل المؤجر على وجهة نظره في هذا الاعتراض بما قدمه من مستندات ولم يشر الحكم إلى هذا الدفاع وسكت عن الرد عليه فإنه يكون قد شابه في هذا الخصوص قصور يبطله .

(قطعن رقم ۸۶ لسنة ۲۳ ی - جلسة ۲۹۰۷/۱/۳۱ س ۸ مس ۱۱۸)

القصل الثالث الخطأ أو الغش في الحساب

* 4 * 7 * - أن معنى الفلط في دعوى الغلط المحسوس يقتضى حتما بصفة عامة أن يكون المتعاقد قد صدر منه الرصنا وهو غير عالم بحقيقة الشيء المرضى عنه ، بحيث لو كان عالما بحقيقته لما رضى فاذا كان المدعى لم يدع عدم علمه بالحقيقة ، بل ادعى أنه استكره على التوقيع وأثبتت المحكمة أن دعوى الاكراء مختلفة فتوقيعه بهذه المثابة لا يجعل له أدنى وجه للرجوع في شيء من الحساب بل هو مرتبط به تمام الارتباط ودعواء غير جائزة السماع .

(چلسة ١٩٣٥/١١/٧ طعن رقم ٢٧ لسنة ٥ ق)

على من أقره غافلا عنها والغش والتدليس هى عيوب تضد الحصاب ولا تجعله حجة على من أقره غافلا عنها ولو كان بالفا رشيدا . فمن واجب القاضى إذا طعن لديه بعيب من هذه العيوب أن يستمع للمطعن ويحققه متى قدم له من الشواهد ما يترجح معه لديه أنه مطعن جدى ثم يقضى بما يظهره التحقيق . كما أن من واجبه عند رفضه تحقيق هذا المطعن أن يبين العلل التي توجب هذا الرفض . فاذا اعتمدت المحكمة الحساب بغير أن تحقق المطاعن الجرهرية الموجهة اليه والحاضرة أنلتها أمامها ، ولم تبين الأمباب التي دعتها لعدم الاعتداد بتلك المطاعن كان حكمها باطلا لخلوه من الأمباب ،

(جنسة ١٩٣٤/٦/١٤ طعن رقم ٧٤ نستة ٣ لي)

\$ * \$ * \$ - دعوى الفلط المحموس الميطل للمشارطة بحمب المادة ٥٥٥ لايجوز توجيهها ضد المقاس والحساب المعتمدين في مقاولة من المقاولات متى كانت في حقيقتها ليمت موى دعوى لإعادة المقاس أو الحساب برمته من جديد . لكن دعوى وقوع هذا الفلط في مقاس بعض أجزاء خاصة معينة من الأعمال الكلية التي قام بها المتعهد قد نقبل ويؤمر بتحقيقها ، غير أن هذا لايجوز إلا إذا كانت الظروف والدلائل تشهد بأنها دعوى جدية أما اذا رأت المحكمة أنها غير جدية بل هي منازعة اعتماقية يراد بها الرجوع فيما تحقق وتم الاتفاق عليه فالمحكمة في حل من عدم قبول تجقيقها .

و و و الخطأ في ذات الأرقام المثبتة بحساب المقاولة (erreure de calcu) بحور طلب تصحيحه متى كان هذا الغلط ظاهراً في الأرقام الثابتة في كشف الحساب المعتمد من قبل ، أو متى كانت أرقام هذا الكشف قد نظلت خطأ من ورقة أخرى معترف بها ، أو كانت غير مطابقة لأرقام أخرى ثابتة قانونا . أما طلب إعادة عمل حساب نلك المقاولة من جديد ، فإن القانون يأباه ، لأن عمل المقاس والحساب النهاشي عن المقاولة بعد إتمامها مادام عملا متفقا عليه في أصل عقدها ، فإن هذا الاتفاق متى نفذ بعمل المقاس والحساب فعلا ، ووقع عليه بالاعتماد فقد انقضت مسئولية كل عاقد نفذ بعمل المقاس والحساب من جديد بعد عده وأصبح هو ونتيجته ملزما للطرفين . وعدم إمكان إعادة الحساب من جديد بعد عمله مرة أولى إذا كان لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين المصرية كما ورد النص عنه بالمادة ٤١٥ من قانون المرافعات الفرنسي ، إلا أنه أمر مفهوم بالضرورة من أصول القانون التي تعنم تقاضي الالتزام مرتين .

(جلسة ١٩٣٥/١١/٧ طعن رقم ٢٧ لسنة ٥ قي)

٣٩ \$ \$.. لكى يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره بجب أن يثبت أنه كان عالم بنفسيلات الحساب ، فإذا كان التوقيع على ورقة مجملة نكر بها أن رصيد الحساب السابق معين فليس فى هذا ما يدل على أن العوقع كان ملما بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد .

(الطَّعَنَانَ رقمًا ١٩٦ لَسنَةُ ٢٧ في و ٥٠ لَسنَةُ ٢٣ في - جِلْسَةُ ١٩٥٧/٢/١١ من ٨ من ٢٤١)

٧٣ \$ 2 - لا يجوز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ربع خطأ ماديا حسابيا إذ هذا السبب لا يندرج تحت أسباب الطعن بالنقض التي رسمها القانون .

(الطعن رقم ۲۹۶ لسنة ۲۳ ي - جلسة ۲۱،۱/۱۰/۳۱ س ٨ ص ٧٦٣م

(الطعنان رقم ۲۰۰ ، ۲۰۷ اسنة ۲۳ ق – جلسة ۱۹۵۷/۱۱/۱۹ س ۸ عس ۸۱۸)

98 99 - إذا كان الحكم قد قضى لأحد الطرفين في دعوى حساب بمجموع مبلغين على أنهما رصيد حسابه في نمة الطرف الآخر ، مع أن هنين المبلغين لايمثلان إلا رقمين من أرقام الحساب المتعددة - فإن الحكم يكون قد أخطأ فيما انتهى إليه من اعتبار الرقمين اللذين أوردهما الرصيد النهائي للمحكوم له إذ كان على المحكمة أن تحل هذين الرقمين محل الرقمين المقابلين لهما في الحساب لتنتهى إلى النتيجة الصحيحة لأن الحساب في هذه الصورة يكون كلا لا يقبل التجزئة .

(الطعنان رقمی ۲۰۰ ، ۲۰۷ استة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۵۷/۱۱/۱٤ س ۸ ص ۸۱۴)

ه ٣٠ ٤ ٤ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الخطأ والغش والتدليس عيوب تضد الحساب ولا تجعله حجة على من أقره غافلا عنها ، فمن واجب القاضي إذا طمن لديه بعيب من هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه متى قدم له من الشواهد ما يترجح معه لديه أنه مطعن جدى ، ثم يقضى بما يظهره التحقيق .

(نطعن ۷۹ نسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۰/۲/۲۰ س ۳۱ ص ۸۷۸)

القصل الرابع مسائل منوعة

1879 – إذا قدم شخص كشف حساب عن إدارته للاطيان المشتركة بينه وبين آخر ، مشتملا على إيراد ومنصرف ، فاعتمدته المحكمة بعد بحثها هى أو بعد مراجعة خبير عينته ، فان اعتمادها له وقضاءها بأن صافيه بلزم هذا الطرف أو ذاك معناه أن كل قلم من أقلام المصروفات أو الإيرادات التى انتجت الصافى المقضى به قد تناوله بحثها وأنها قدرت ماقام عليه من النزاع فمحسته وأصبح فى نظرها بعد هذا التمحيص خالياً من النزاع فاعتمدته وجعلته من أسس فضائها ، وإذن فالقول فى مثل هذه الصورة بأن مقدم الحساب يكون عمل مقاصة لنفسه بين الذى وجب عليه مما لا نزاع فيه وبين الذى وجب عليه مما لا نزاع فيه وبين الذى يدعيه مما فيه نزاع هو قول غير مقبول .

(جلسة ١٩٣٤/٥/١٧ طعن رقم ٨٧ لسنة ٣ ق)

٣٣٧ عليه الدفائر والملاع طالبى المدعى عليه الدفائر والملاع طالبى الحساب عليها لا يعفيه من واجب تقديم الحساب الموئيد بالمستندات مادام لا يوجد بين المطرفين انفاق على الاكتفاء بالدفائر فإن هذا الحكم لا يكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/١٨ طعن رقم ٨٦ نستة ٣ ق)

4.4 إذا كان الثابت من جميع طروف الدعوى ووقائمها أن زيداً قد أدار الأطيان التي اشتراها بكر بإذن شغوى صدر منه في حضرة أحد أبنائه (عمرو) مقابل أجر معين ، وأنه لما توفي بكر عند منتصف السنة الزراعية استمر زيد بتكليف من عمرو وحده في إدارتها لنهاية تلك السنة ، ولم يقل عمرو إنه كان وكيلا عن اغتيه الوارثين الأخربين حين كلف زيداً بالاستمرار في إدارة الأطيان ، ولم تدع هاتان الاختان أنهما وكلتا أخاهما عنهما ، فلا يجوز اعتبار زيد وعمرو مسئولين بالتضامن عن نتبجة إدارة الاطيان ، بل يسأل زيد وحده عن هذا الحساب قبل كل من الورثة .

(جنسة ١٩٣٨/٢/٢١ طعن رقم ٧٠ لسنة ٧ لي)

\$4 \$ \$ - النمى على الحكم بالخطأ فيما قرره من أن الرهن التأمينى انقلب إلى رهن حيازى هو نعى غير منتج فى دعوى الحمالب التى تقوم على أسلس ماهو ثابت من أن المدين أناب الدائن فى تحصيل ربع العين المرهونة فالدائن بوصفه نائبا ملزم

بتقديم حسلب عما أنيب فيه ولا جدوى بعد هذا من البحث في أثر هذا الاتفاق على الرهن التأميني وهل يحيله إلى رهن حيازى أو لا يحيله .

(چلسة ١٩٥٤/١٢/١٦ طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢١ ق)

8 * 9 * من المقرر أنه لكى يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالما بتفصيلات الحساب فإذا كان التوقيع على ورقة مجملة ذكر فيها أن رصيد العساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على أن الموقع كان عالم التحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد (\).

(الطعن ٧١٠ اسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٥ س ٣١ ص ٨٧٨)

⁽۱) نقض ۱۹۷۷/۱/۲۱ مجموعة المكتب القنى – المنة ۲۸ ص ۳۳۱ . نقش ۱۹۵۷/۲/۲۱ مجموعة المكتب القنى – لمنة A ص ۳۶۱ .

حراسسة

حراسية

أولا: الحراسة القضائية:-

الفصيل الأول: الضرورة الداعية للحراسة أو الفطر الموجب لها. الفصل الثاني: تعيين الحارس.

الفصل الثالث : سلطة الحارس وواجباته .

الفصل الرابع: تنفيذ الحراسة .

الفصل الخامس: توقيت الحراسة.

الفصل السادس: استبدال وعزل المارس.

الفصل السابع: أجرة الحراسة.

الفصل الثامن : دعوى الحراسة والحكم الصادر فيها .

ثانيا: الحراسة الادارية:

١ - الحراسة على أموال الأجاتب:

أ - الحراسة على أموال رعايا ابطاليا .

ب - الحرامية على أموال رعايا الرايخ الألماني .

ج - الحراسة على أموال رعايا البريطانيين والغرنسيين .

٢ - أثر العراسة الإدارية .

٣ - طلب إلغاء فرض الحراسة .

٤ - سلطات العارس العام .

٥ - تصرفات الفاضع للعراسة .

٦ - حق الدائن في الرجوع على الخاضع للمراسة .

٧ - رقع المراسة ،

٨ - مسائل عامة في الحراسة الادارية .

ثالثًا : الحراسة القانونية :

١ - الحراسة على الوقف .

٢ - الحراسة على العقار العنزوعة ملكيته .

رابعا: مسائل منوعة:

أولا: الحراسة القضائية

الفصل الأول : الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها . الفصل الثاني : تعيين الحارس .

الغصل الثالث: سلطة الحارس وواجياته.

القصل الرابع: تتفيذ الحراسة.

القصل ألخامس: توقيت الحراسة.

الفصل السادس: استبدال وعزل الحارس.

القصل السابع : أجرة الحراسة .

القصل الثامن : دعوى الحراسة والحكم الصادر قيها .

الفصــل الأول

الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها

48.٣٦ – إن تقدير الضرورة الداعية الى الحراسة وتقدير الطريقة المؤدية الى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يدخل في رقابة محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٩/١/١ طعن رقم ٣ سنة ٩ ق)

٤٤٣٧ - إن تقدير الخطر الموجب وضع الأموال المتنازع عليها تحت الحراسة هو من المماثل الموضوعية التي لا رقابة فيها لمحكمة النقض على قاضي الموضوع.

(جنسة ١٩٤٣/١/١٧ طعن رقم ١٩ سنة ١٣ ق)

8 7% - لما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر العوجب لها هو - على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، وكانت الأسباب التى أقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للمادتين ٢٧٠ ، ٧٧٠ فقرة ثانية من القانون المدنى اللتين أجزازنا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظي إذا ما تجمع لدى صاحب المصلحة في منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التى امتندت اليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسبيب يكون على غير أصاص .

(جلسة ١٩٥٣/١/٣٠ طعن رقم ٩٩ سنة ٢١ ق)

25 % - تقدير المحكمة للخطر المبرر للحراسة من ظاهر مستندات الدعوى هو تقدير موضوعي لا معقب عليه وإذن فعتى كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين وتبين منها جدية ادعاء المطعون عليها بأنه تجمع لديها من الأسباب ما تخشى منه خطرا عاجلا من بقاء الأطيان موضوع النزاع تحت ليد الطاعن فإنه إذ قضى بوضع هذه الأطيان تحت الحراسة لا يكون قد خالف القانون .

(چلسة ١٩٠٤/٢/٢٠ طعن رقم ٢١٠ سنة ٢٢ ق)

• \$45 - متى كان الحكم المطعون فيه - وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة المطلوبة كالنزاع والخطر الموجبين لفرضها وتقدير مند الحائز للأعيان المراد وضعها نحت العراسة - قد رأى للأسباب السائفة التى أوردها انتفاء ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة وانتهى في قضائه إلى رفض الطلب ، فان ذلك يعتبر تقديراً موضوعياً بما يمنقل به قاضى الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ١٩٠٥/٧/٧ طعن رقم ١٤٣ سنة ٢٣ ي)

المحضوعية التى تقدرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الاجراء الموضوعية التى تقدرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الاجراء التحفظى المؤقت على أسباب تؤدى إلى النتيجة التى رتبتها ، وإذن قعتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرض الحراسة القضائية على أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها قد رأى ان الغطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال تعت يد الطاعن الأول بوصفه شريكا مديرا المشركة مع احتدام الخصومة بيثه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدها إلى أن يبت بحكم نهائى من جهة الاختصاص فى النزاع مما يقتضى إقامة حارس ، وكان الحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأويل والتفيير وإنما اقتصر على استعراض وجهتى نظر الطرفين فيه لينبين مبلغ الجد فى النزاع ، فإن النمى عليه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

(چلسة ١٩٠١/١/٧ طعن رقم ٤٣ سنة ٢٠ ق)

المنتازع عليها تحت الحراسة كما خولتها أن نمهد بهذه الحراسة لأحد أطراف المنتازع عليها تحت الحراسة كما خولتها أن نمهد بهذه الحراسة لأحد أطراف الخصومة . والقول بأن الحراسة يجب الا تتناول الأطيان التي آلت إلى طالب الحراسة من خصمه بعقود غير مسجلة مردود بأن حكم القانون هو أن البيع ينعقد صحيحاً بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ، ولا فرق بينهما سوى أن نقل الملكية في المقد غير المسجل يتراخى إلى الوقت الذي يتم فيه التسجيل فعلا . ومن أثار هذا الاتمقاد الصحيح أن من حق المشترى أن يطالب البائع بالتسليم على اعتبار أنه النزام شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضاً أن يكون للمشترى ، إذا ما خشى على العين من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع ، أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المدادة 193 المذكورة إذ النزاع على كل حال منصب على العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة .

١٩٥٢ (طِسة ١٩٥٣/١/١٧ طعن رقم ١٩ سنة ١٣ ق)

على أموال الشركة استنادا إلى ما تجمع لديها من أسباب معقولة تعسست معها الغطر على أموال الشركة استنادا إلى ما تجمع لديها من أسباب معقولة تعسست معها الغطر الماجل من بقاء المال تحت يد حائزه ، وكان تقدير الجد في النزاع وتوافر الغطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقديم المحكمة العوضوع ، متى كانت الأسباب التي جعلتها قواما لقضائها بهذا الإجراء الوقتي تودي إلى النتيجة التي رتبتها الأسباب التي جعلتها أنها لم تتناول عقد تصغية الشركة المبرم بين الشركاء بالتأويل وانتصير كما ذهب اليه الطاعن إما اقتصرت على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجد في النزاع وكان ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد طت و أصبحت لا وجود لها اعمالا لأحكام المقد الآنف نكره مردود بأن شخصية الشركة تبقي قائمة بالقدر اللازم للتصغية وحتى تنتهى هذه التصغية . فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في القانون والقصور في التصبيب يكون على غير أساس .

(جلسة ۲۱۰/۲۰/۳۰ طعن رقم ۲۱۰ سنة ۲۱ ي)

\$ \$ \$ \$ \$ - إن تعيين حارس قضائى على أموال الشركة هو [جراء وقتى قد نقتضيه ظروف الدعوى وليس فيه معنى العزل للشريك المنتنب للادارة بانفاق الشركاء ولا مخالفة فيه لنص المادة ٥١٦ من القلنون المدنى .

(طسة ٥/٩٧٥ معن رقم ٢٠٠ سنة ٢٠٥ م)

• \$ \$ \$ \$ — لما كان الجرد إجراء تحفظيا الغابة منه المحافظة على حقوق الطرفين المنازعين باثبات ما تكثفت عنه أوراق الشركة وما هو ثابت في السجلات المامة من حقوق أو دبهين أو ملوصل إلى علم الحارس من أى طريق كان لمعرفة الحقوق المائية التي تصلح عنصرا التصغية ، وليس من شأنه الاضرار بأى من الطرفين إذا أنه لا يقتضى البحث في مند حق كل منهما ، وكان الحكم قد أثبت من ظاهر عقد تصغية الشركة أن كافة الديون والنمامات غير الواردة في الكثف الملحق بالمقد والتي ققد نظهر في المستقبل هي من حقوق الشركاء ولا ينفرد بها الطاعن لما كان ذلك كان ما يعيه الطاعن على الحكم إذ كلف الحارس بجرد أموال الشركة والبحث عن أموالها ، وهو إجراء تحفظي بحت على غير أساس .

(جلسة ٢١٠ / ١٩٥٢/١ طعن رقم ٢١٥ سنة ٢١ ق)

1883 - لا يوجد في القانون ما يمنع إقامة حارس قضائي على الاعيان الموقوفة ، فإن الحراسة إنما هي من الإجراءات الوقتية التي تقتضيها الضرورة عند قيام المصومة أمام المحلكم ، وهي لاتمس حقوق المتخاصمين إلا ريثما تنهي الغصومة ونقرر حقوق المتخاصمين وتصفى تبعاتهم بالحكم الصلار فيها . على أن الضرر الذى قد ينجم عنها لا يمس أصل الحق لاته مؤقت ، وتضمينه موفور لمن تحمله .

(جلسة ١٩٣٩/١/١ طعن رقم ٣ سنة ٩ ق)

٧٤٤٧ – متى كانت محكمة الموضوع قد انتهت بحق إلى رفض طلبات الطاعن الموضوعية ، فإن بحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية على السينما - لا يكون له محل .

(الطعن ٩٦٩ نسلة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

4 \$ \$ \$ - من المقرر وفقا لنص المادة ٣٠٠ من القانون المدنى أن القضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، والبيع ينعقد المحتولة بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الاتعقاد المسحيح أن من حق المشترى أن يطالب البائع بالتسليم على اعتبار أنه إلتزام شخصى وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا أن يكون للمشترى إذا ما خشى على العين المبيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة آنفة الذكر .

٩ ٤٤٤ - لا بخضع لرقابة محكمة النقض تقدير قيام الخطر العاجل وهو الشرط العام في الحراسة ، لا تقدير الطريقة العؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض ، فهذه من مصائل الواقع بيت فيها قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض .

(الطعن ٢٩ اسنة ٤٨ الى – جلسة ١٩٨١/٣/٢٦ بن ٣٣ ص ٩٦٠)

• 8.8.8 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير نوافر النزاع الجدى والخطر الموجبين للحراسة من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(قطعتان ۱۹۸۰ ، ۱۹۸۰ نستة ۵۰ ق - جلسة ۲۸/۲/۱۸۸۹ س ۳۲ ص ۱۹۲۳)

١٤٥٩ - تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحبها أن تقيم قضاءها بهذا الاجراء التحفظي على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

* 4.20 - موت احد الشركاء المتضامنين في شركة التضامن استمرار باقى الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى . ودون ان يكون منفقا في عقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة يجيز لهؤلاء الورثة طلب وضع اموالها تحت المحراسة القضائية حتى تبت محكمة الموضوع في تعيين مصف لها وتصغينها متى تجمعت لديهم من الاسباب المعقولة ما يخشى معها وجود خطر عاجل من بقاء المال تحت يد حائزيه إذ أن شخصية الشركة لا تنتهى بوفاة الشريك المتضامن بل تبقى بالقدر اللازم للتصغية وحتى انتهانها .

(الطمن ٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/٩/١٩٩٠)

القصل الثاني تعيين الحارس

#250 - اختيار المدعى عليه (الطاعن الاول) حارسا لملامته وللاعتبارات الاخرى التي أوردها الحكم في صدد تبرير اختياره لا يتعارض بحال مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله معنولا عن إدارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى حتى تتقضى الحراسة بزوال مببها ومن ثم فان النعى على الحكم التنافض في هذا الخصوص يكون على غير أسلس.

(چلسة ۱۹۰۱/۱/۷ طعن رقم ۲۲ سنة ۲۰ ی)

\$25\$ - المطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرشح لتعيينه هارسا إنما يقع عب، إثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها ، إذا كان هو المدعى أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها ، ومن ثم فلا تتريب على الحكم المطعون فيه إن هو التغت عن دفاع الطاعن - المدعى عليه - الذي أثار بصنده اعتراضا على شخص المطمون ضده الأول - المدعى - في إسناد الحراسة إليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه .

(قطعن ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ من ١٩٠)

\$600 — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار في إنتفاعه وطلب الأغير تعيين حارس قضائي لإدارة الأطيان وإيداع غلتها خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لا تعتبر أنها رفعت عن الأطيان المؤجرة بوصفها تحت الحراسة القضائية لأن الحارس ينوب عنه هو وغيره من المتازعين في دعوى الحراسة .

(قطعن ۱۱۲۶ استة ٤٧ ي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٠ س ٢٧ من ١٤١)

403 سمن المقرر في قضاء النقض أنه إذا عين الحكم أكثر من حارس على الأعيان المشمولة بالحراسة وحظر عليهم أن ينفرد أيهم بأي عمل ثم أجر أحدهم هذه الأعيان فإن جهة العراسة لا تتحمل نتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستأجر حسن النيد ، وأنه إذا توفى أحد الحراس المتعدين الغير مأذون لهم بالإنفراد فإن وفاته وإن لم يترتب عليها سقوط الحراسة إلا أنها توقف صلاحيتهم وسلطتهم في القيام بأعمال الإدارة حتى يقرر القاضي ما يراه في شأنهم .

١٩٥٠ (الطعن ٩٠٠ لسنة ٤٦ ق – جلسة ٩/٥/١٩٨١ س ٣٧ ص ١٤٠٧) `

القصل الثالث

سلطة الحارس وواجباته

\$8.9 – للحارس على مال موقوف من السلطة في إدارة شنون الوقف ما لناظره فهو يملك التحدث عن شئون الوقف إلا أن يحد الحكم الذي أقامه من مهمته ، وإذن فمتى كان الحكم قد قرر أن عقد الإيجار السادر من ناظر الوقف بعد إقامة حارس عليه لا يحاج به الوقف ، فإن ما قرره هذا الحكم لا يخالف القانون .

(چلسة ١٩٥٤/٤/١٥ طمن رقم ١٣٩ سنة ٢١ ي)

1828 - إن وضع الأعيان الموقوقة تحت الحراسة القضائية ليست له في القانون قواعد خاصة يرجع إليها لمعرفة مهمة العارس ومدى سلطته في إدارة شؤون عن الفضرورة . فالحكم الصادر بالعراسة هو وحده الذي يبين مداها ومبلغ حدها من الضرورة . فالحكم الصادر بالعراسة هو وحده الذي يبين مداها ومبلغ حدها من سلطة الناظر صاحب الولاية الشرعية على الوقف وإذن فلا سبيل إلى القول بقبول أو بعدم قبول مقاضاة النظار وحدهم دون العراس إلا على أسلس ما يكون وارداً في حكم الحراسة خاصاً بمهمة العارس ، فإذا كان الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى المرفوعة على نظار الوقف لعراس على الوقف دون أن يبين مدى سلطتهم ، وهل إلى الحكم المسلور وحدهم بمقتضى الحراس على الوقف دون أن يبين مدى سلطتهم ، وهل الحراسة يمثلون الوقف دون النظار في كل شئونه ، أم أن مهمتهم محصورة في نطاق معين بحيث يبقى النظار صفة تمثيل جهة الوقف أصلياً ، ودون أن يبين كيف أن الخصومة القائمة من نتيجتها المسلس بإدارة العراسة بحيث يجب توجيهها للعراس ، فلا شك في أن قصور الحكم عن هذا البيان يعيبه ويجعل النتيجة الذي وصل البها فلا ممتندة إلى ما يبررها .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٢٩ طعن رقم ٧١ سنة ١٢ ق)

١٤٥٩ – (أ) متى قضى باقامة حارس قضائى على أعيان وقف وخوله الشكم الذى أقامه إدارة هذه الأعيان فانه يصبح بمثلبة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصغة فى تمثيل الوقف أمام القضاء ولا يملك التحدث فى شئون ادارة الوقف سواه .

(ب) يترتب على مجرد صدور حكم في مواجهة الناظر بإقامة حارس على نصيبه
 في الوقف أن نفل يده عن إدارة هذا النصيب دون حاجة إلى أي إجراء آخر

وانن فعنى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن استأجر من الناظر السابق حصنه فى الوقف بعد أن قضى فى مواجهة هذا الأخير بوضعها تحت الحراسة القضائية ولما لم يتمكن الطاعن من وضع يده على العين العوجرة نظرا لوجودها فى حيازة آخرين مستأجرين من الحارس أقام دعواه على العوجر بصفته ناظرا للوقف يطالبه بالمبلغ الذى قبضه منه من الايجار وبالتعويض المنصوص عليه فى العقد وقد انتهت هذه الدعوى بتحرير محضر صلح بين الطاعن وبين الناظر صدقت عليه المحكمة وتعهد فيه المؤجر بصفته ناظرا على الوقف بأن يدفع إلى الطاعن المبلغ المطلوب وفوائده وكان ذلك أثناء قيام الحراسة القضائية على الوقف فان هذا الصلح لايعتبر حجة على الوقف أجنبيا عنه لا يحتب به هو اعتبار صحيح لامخالفة فيه للقانون .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٩ طعن رقم ٦٨ سنة ١٩ ق)

• \$ \$ \$ \$ - المحارس على مال موقوف من السلطة ما الناظر عليه ، فهو يملك التحدث عن شئون الوقف إلا أن يحد الحكم الذى أقامه من مهمته . فإذا كان الحكم الذى أقام الحارس لم يقيده فى الإدارة فإنه يكون له - كناظر الوقف مسلطة الترخيص بغير إذن من القاضى فى إحداث بناء فى الوقف ليكون لجهة الوقف متى كان فى ذلك مصلحة تعود على الوقف أو على المستحقين وللمأذون فى إحداث عمارة بوقف متهدم أن يرجع فى غلة الوقف بما أنفق ، ولا يعتبر ذلك من قبل الاستدانة على الوقف فعتى كان الحكم قد استند إلى أسباب مموغة فى تقريره أن ترخيص الحارس فى البناء كان لمصلحة الوقف والمستحقين وبناء على ذلك ألزم الوقف بمصاريف البناء الذى أحدث فى الوقف لمحدثه فإنه لايكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٥٠/١/١٩ طعن رقم ٢٩ سنة ١٨ ق)

\$ 233 هـ متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن الأول قد أسس قضاءه على أن صفته كحارس قد زالت بعد رفع الدعوى تبعاً لانتهاء الحراسة وعلى أن العقار المطالب بريعه قد وقع بمقتضى حكم القسمة فى حصة الطباعن الثانى وانه لذلك يعتبر معلوكا له ابتداء من قيام حالة الشيوع ظه دون غيره حق المطالبة بريعه عن تلك المدة فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك لأن الطاعن الأول كان يطالب بريع هذا العقار عن المدة التى كان معيناً فيها حارماً على اعيان التركة وأن صفته فى رفع الدعوى لم تكن محل نزاع من أحد طرفى الخصومة بل قرر المطعون عليه فى عريضة استثنافه أن فى تمته للطاعن طرفى الخصومة بل قرر المطعون عليه فى عريضة استثنافه أن فى تمته للطاعن

الأول بهذه الصفة مبلغاً من النقود عن ربع المقار الذى كان يشغله مدة الحراسة ولأن الطاعن الثانى وهو الذى آلت البه بمقتضى القسمة ملكية هذا العقار فد تدخل فى الدعوى منسماً إلى الطاعن الأول فى طلباته . أما وقوع هذا العقار فى نصيب الطاعن الثانى بمقتضى القسمة فليس من شأنه أن يحول دون مطالبة الطاعن الأول للمطعون عليه بالربع مقابل انتفاعه بالعقار فى مدة الحراسة لأن الحارس مسئول عن لمحساب عن إدارته لأعيان التركة بما فيها هذا العقار عن مدة حراسته .

٧ ٣ ٤ ٤ ٤ - متى كان الحكم الذى أقام الحارس قد ألزمه بأن يقدم إلى صاحب العين حساباً عن إيرادها ومنصرفها مشفوعاً بما يؤيده من المستندات ، فإن تقديمه هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاما فلنونيا فضلا عن كون الحارس مكلفاً فلنوناً بتقديم الحساب .

وإذن فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه فى الدعوى على قاعدة أن كشف حساب الحارس ، مجرداً عن المستندات المؤيدة له ، يعتبر إفراراً لاتجوز تجزئته ، وتأسيساً على هذه القاعدة قال ما يفيد أنه اعتبر الحساب صحيحاً حتى يقدم الدليل على عدم صحته معفياً الحارس بذلك ضمناً من تقديم المستندات المؤيدة للمبالغ التى صرفها بمقولة إنها ديون وفاها ، فهذا الحكم يكون غير صحيح فى القانون .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٢٥ طعن رقم ٩ سنة ١٧ ق)

#837 – إن إقامة أحد الورثة حارساً على النركة لايمنع من الحكم عليه شخصياً بريع حصة وارث آخر ثم تنفيذ هذا الحكم على مال الحراسة الذي لم يخرج عن كونه معلوكا لجميع الورثة .

(چلسة ۱۹۵۶/۱۲/۷ طعن رقم ۱۰۰ سقة ۱۳ ق)

\$73 هـ إذا كان المالك قد تممك بأن الحارس تأخر في جنى القطن إلى أن نزل ثمنه وأيد قوله هذا بالمستندات التي قدمها وبما قرره الخبير المعين في الدعوى ، ومن ذلك اعتمدت المحكمة السعر الذي باع به الحارس القطن دون أن ترد على ما تممك به المالك ، فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

و28% - تنص المادة ٧٣٣ من القانون المعنى على أنه بيحدد الاتفاق أو الحكم القانسي بالحراسة ما على الحارس من إلتزامات وماله من حقوق وسلطة وإلا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة كما أن مؤدى نص المادة ٧٠٧/٧ من ذات القانون أن الحراس إذا كانوا متعددين ولم يرخص في انغرادهم بالعمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لايحتاج فيه إلى تبادل رأى - فإذا كانت المصومة قد انعقدت بين الطاعنين والمطمون عليهما في النزاع المائل بوصف هذين الأخيرين حارسين على محلج ، وكانت المحكمة قد كافتهما بتقديم صورة من سند الحراسة للوقوف على مدى سلطة كل منهما وتكنها لم يقدما ما يدل على جواز انفراد أي منهما بالمحكم له ، فإن إعلان المطمون عليه الأول في الطعن بصفته حارسا على المحلج بلحم يكون لازما لقبول الطعن - وإذ كان إعلائه بتقرير الطعن قد وقع باطلا - فان ذلك يستنبع بطلان تقرير الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن في محله .

(الطعن رقم ۲۲۸ لسنة ۲۱ في - جلسة ۱۹۵۹/۱/۲۰ س ۱۰ مس ۵۵۰)

المحدد المحدد المنارع في المادة ٤٠٥ مكررا من قانون المرافعات على جوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع البد وقصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في نأديله دون حالتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات ، إنما أراد بذلك التخصيوس ما يكون من مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع البد بالذات دون ما يكون متعلقا بما قد يقع في سائر الدعاري . فإذا كان الحكم العلمون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى (دعوى منع الدعارى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الذي وفع الدعاوى المعرضوعة تحت العينية العقارية أيا كان نوعها حتى لو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحينية العقارية أيا كان نوعها حتى لو كانت متعلقا بموضوع وضع البد بالذات الحراسة ، فإن الطعن على الحكم بالنقض لا يكون متعلقا بموضوع وضع البد بالذات

(الطمن رقم ۲۴۲ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۹۲/۱۲/۱ س ۱۳ ص ۱۰۹۸)

٧٣٤ = متى كان التوكيل قد صدر صحيحا من الجارس الخاص على الشركة بماله من صفة في تمثيلها وقت صدوره ، فإن انتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لايؤثر في صحته لأنه يعتبر صادرا للوكيل من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . ولا يبطل الإعلان كونه قد تضمن اسم الحارس كممثل الشركة طالبة الإعلان بعد زوال سفته في تمثيلها برفع الحراسة عنها ذلك أن الإعلان متى وجه من الشركة فانه لا يعييه ماوقع فيه من خطأ في اسم الممثل العقيقي لها وقت إجرائه .

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٧٧٠ ق – جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ س ١٤ ص ٧٣٧)

1878 - استحدثت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى القائم بما أوجبته على الحارس - مأجورا كان أم غير مأجور - من أن بينل عناية الرجل المعتاد في المحافظة على أموال الحراسة وفي إدارتها حكما جديدا لم يكن له مقابل في القانون المحافظة على أموال الحراسة وفي إدارتها حكما جديدا لم يكن له مقابل في القانون تنظيما كاملا ولم يورد في شأن الحراسة غير مادتين مقتضبتين تخللتا النصوص المتعلقة بالوديعة . وإذ كان الحارس منوطا به حفظ الشيء كالوديع وإدارته كالوكيل فانه لذلك يسرى على الحراسة في ظل القانون المعنني القديم أحكام الوديعة وأحكام الوكالة في ذلك القانون وبالقدر الذي ينفق مع طبيعة الحراسة ، ومن هذه الأحكام ما كانت تقرره المادتان ٥٨٥ و ٢١٥ من أن كلا من الوديع والوكيل لا يسأل إلا عن تقصيره الجميم إذا كان بغير أجر ، أما إذا كان مأجورا فيسأل عن تقصيره البسير ، ومن ثم فإن الحارس غير المأجور لا يكون معئولا في حكم القانون المعني القديم إلا عن تقصيره الجميم .

(الطمن رقم ۲۹۹ استة ۲۹ ی - جلسة ۱۹۹۵/۱۷ س ۱۰ ص ۹۹۷)

٩٤٦٩ – تخويل الحارس الذي يقوم بالإدارة حق التقاضي فيما ينشأ عن تلك الأعمال من منازعات باعتباره نائبا قانونيا – لا يقتضي سلب هذا الحق من الأصيل الذي يبقى له الحق دائما في ممارسة ماهو مخول للنائب مادام لم يمنع من ذلك .

(قطعن رقم ۲۰۸ نستة ۲۰ ق – جلسة ۲۷/ه/۱۹۹۹ س ۱۹ ص ۱۹۳)

\$4 - متى كان المورث قد اختصم في دعوى فان الحكم الصادر فيها تكون
 له قوة الأمر المقضى بالنسبة للحارس على تركته إذا اختصم في دعوى تالية بهذه
 الصفة .

(تطعن ۱۵۰ تسنة ۲۶ ق – جلسة ۱۹۹۷/۱/۱۰ س ۱۸ عس ۱۲۸۵)

4 8 91 - متى كان مفاد نص المادة ٧٣٥ من القانون المدنى أنه يجوز للحارس أن يجرى أعمال التصرف برضاء ذوى الشأن ، فإن تدخل المستحقين في الوقف منضمين إلى الحارس القانوني على الوقف في طلبانه في دعوى تثبيت الملكية التي أقامها بصغته من شأته أن يزيل العيب الذي شاب تمثيله لهم ويزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها في حق الخصوم على السواء مند بدايتها .

(الطعن ١٤٠٠ لسنة ٣٤ ق ~ جلسة ١٩٦٨/١١/٣١ س ١٩ من ١٤٠٧)

٤٧٧ 3 - (أ) من المقرر فى القانون المدنى العلفي والفائم أن الحارس القضائى يلزم بإدارة العال العوضوع تحت الحراسة القضائية وتقديم حساب عن هذه الإدارة ورد العال عند انتهاء الحراسة إلى صاحبه ومن ثم فإن هذه الالنزامات تقع على عانق ناظر الوقف الذى يعين حارسا قضائيا على الأطلان المتنازع عليها .

ب - إلتزام الحارس القضائي بحفظ المال المعهود إليه حراسته وإدارته ورده لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وبتقديم حساب عن إدارته له ، هذه الالتزامات جميعا مصدرها القانون فلا تتقادم إلا بمضى خمس عشرة سنة طبقا للأصل العام المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المدنى القديم ولا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٧ من القانون المدنى القائم . وإذا كانت الدعوى بطلب إلزام الحارس القضائي بتقديم حساب عن مدة الحراسة وبالزامه بدفع فاتض ربع العين التي كانت تحت الحراسة فإن التزامه بذله فاتض عشرة سنة .

أ - ب (الطعن ٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨/١٠/٢٤ س ١٩ مس ١٢٦٧)

* 84٧٣ – ما تطلبه المشرع في صاحب المدرسة الخاصة من صفات ومؤهلات لا علاقة له بأموال المدرسة التي تقبل أن يمهد بادارتها التي الفير ، والحكم بفرض الحراسة عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بما لم من حقوق أو بما فرضه عليه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ من واجبات أو ما رتبه على مخالفتها من جزاء .

(الطعن ١٤ نستة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ س ٢٤ ص ١٣٠)

\$482 — ملطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٢٣٤ من القانون المدنى تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكنفي بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية ، وهذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصييها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضا أن يتفادى في شأنها ما قد يعتريها من اضرار باتخاذ ما تستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية في صددها ، وطبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس يقتضي أن ترفع منه أو عليه - دون العالك للمال - كافة الدعاوي المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته .

(الطعن ٧٠٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ س ٢٩ ص ١٧٤٤)

989 - النص فى المادة ٢/٧٢٤ من القانون المدنى على أن ويلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال ، ويجب أن يبذل فى كل ذلك . عناية الرجل المعتاده يبدل على وجوب بذله عناية الرجل المعتاد فى إدارة الأموال الخاضعة لحراسته وحفظها ولو زادت على عنايته فى شئونه القصوصية ، مما يلزمه بتحصيل أجرة الأطيان الموضوعة تحت حراسته فى مواعيدها ، ولا يجوز له أن يحتج على المطعون عليهم بأنه لم يحصل شيئا من أجرة هذه الأطيان فى مواعيدها .

(الطعن ٧٧٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢ س ٣١ ص ٣٤٠)

يده 243 - الهارس القضائي مازم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاصعة للحراسة والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضي فيما بنشأ عن هذه الأعمال من منازعات وهو إذا كان لا يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من إيراد الأعيان الخاصعة لحراسته ، إلا أنه بإعتباره وكيلا عن ملاكها بعد مسئولا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقسيره في إدارتها يسيراً كان هذا التقسير أو جميما تبعأ لما إذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر ، وإذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاصعة للحراسة أو عن غلتها دون صدور حكم قضائي فيمواجهته أو إذن كتابي من ملاكها يعتبر خروجاً عن حدود سلطته كحارس فإنه يكون مسئولا عن تعويض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم .

(الطعن ١٤٨ نستة ٥٠ ق - ولسة ١٩/٣/١٩ س ٣٢ ص ٨٨٨)

النصر في المادة ٧٣٣ من المادة ٧٣٣ من القانون المدنى على أن العكم القاضي بالحراسة هو الذي يحدد ما على الحارس من إلتزامات وماله من حقوق وسلطة وإلا تطبق أحكام الوديعة والوكالة ، وكانت المادة ٧٠١ قد نصت على أن «الوكالة الواردة في الفاظ عامة ... لا نخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدنة على ثلاث سنوات ... كما نصت المادة ٥٠٩ على «أنه لا يجوز لمن لا يملك الاحق الإدارة أن يعقد إيجار تزيد مدنه على ثلاث سنوات الا بترخيص من الملطة المختصة ...، ونصت المادة ٧٣٥ على أنه لا يجوز للحارس في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بترخيص من الشضاء ، يدل على أن نباية الحارس تتحدد بما ينص عليه القانون من أحكام في هذا التصادة على من حليه القانون من أحكام في هذا

الصدد ، وأن سلطة الحارس تضيق أو تقمع بالقدر الذي يحدده الحكم القاضى يتعيينه وأنه إذا جاوز الحارس هذا النطاق المحدد في الحكم أو في القانون فإنه يكون قد خرج عن حدود نيابته .

(الطعن ١٩٠٠ لسنة ٤٦ ق - طسة ١٩٨١/٥/١ س ٣٣ ص ١٤٠٧)

85٧٨ - النص في المادة ١٠٨ من القانون المعنى على أنه ولا يجوز الشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصيل؛ والمادة ٢٠٦ على أنه وليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه، مؤداه منع الحارس قانوناً من إستغلال أموال الحراسة لصالحه بتأجيرها لنفسه.

(الطعن ١٩٠٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١ س ٢٢ ص ١٤٠٧)

9889 - الحارس يلتزم إعمالا لنص المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى - بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها وبادارة هذه الأموال ويتعين عليه أن بيذل عناية الرجل المعتاد ، فإذا لم يبذل هذه العناية ونجم عن ذلك ضرر ، كان مسئولا عن تعويض ذلك الضرر حتى ولو أثبت أن العناية الأقل التى بنلها فعلا هى العناية التى ببنلها في حفظ مال نفسه فإنه ملزم ببنل عناية الرجل المعتاد ولو كان هذه العناية نزيد على عنايته الشخصية .

(الطعن ١٣١٨ تسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨٠ س ٢٣ ص ١٩٩٢)

* 8 \$ 4 كالحارس القضائي ينوب عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت
 حراسته نوابة قانونية .

(الطعن ۳۰ لسنة ٤١ ي - جلسة ٢٠/١٢/١٣)

1889 - طبقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى يلتزم الحارم بالمحافظة على الأموال المعهودة البه وبادارة هذه الاموال . وان بينل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد ومن ثم فان النزام الحارص بالمحافظة على المال وادارته هو النزام ببنل عناية وقد وضع المشرع معيارا الهنادة العناية الرجل المعتاد وسواء كانت الحراسة بأجر أو كانت بغير اجر فان الحارس ملزم ببنل هذه العناية ولو كانت تزيد على عنايته الشخصية فاذا نزل عن عناية الرجل المعتاد ونجم عن ذلك ضرر كان معنولا عن التعويض عن التصرر كله ولا يختلف الحال عن المنورة المنابع في شأنها ببعض النصوص عن الذى لم ينظم أحكام الحراسة تنظيما كاملا بل اكتفى في شأنها ببعض النصوص

التى وردت فى ثنايا النصوص التى نظمت احكام الوديعة وليس من بينها ما يحدد معيار العناية التى يجب على الحارس ان بيذلها ولكنه باعتبار أن الظروف هى التى تغرض الحارس على اصحاب الشأن فيطلب منه أن يحافظ على المال ويديره ادارة حمنه وان بينل فى ادارته وفى المحافظة عليه عناية الرجل المعتاد .

منتدبا من خبراء وزارة العدل – انما يستعد سلطنه من الحكم الذي يقيمه وليس بناء على توجيهات أو أوامر صادرة من وزارة العدل ويلتزم بحفظ المال المعهود اليه على توجيهات أو أوامر صادرة من وزارة العدل ويلتزم بحفظ المال المعهود اليه حراسته وادارته ورده لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة ويقديم حساب عن ادارته له مما مقتضاه انه يعتبر وكيلا عن أصحاب الشأن في دعوى الحراسة فهو يقوم بادارة الاموال محل الحراسة بصفته وكيلا لحسابهم وأن الحارس في قيامه بهذا العمل لا يكون نابعا لوزارة العدل طالما انه لا يقوم به لحسابها وانما لحماب أصحاب الشأن في دعوى الحراسة ومن ثم فان ما يقع منه من اخطاء خلال ذلك العمل لا تمثل عنه وزارة المدل طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى .

(الطعن ۲۰۲ لسنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٨٤/١/١ س ٣٠ ص ٢٠٢)

84.7 هـ بصبح الحارس القضائي نائبا عن أصحاب الحق فيما يتعلق بالمال الموضوع تحت الحراسة وتكون له مباشرة اجراءات التقاضي عنهم دون ما حاجه لذكر اسمائهم اذ يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وتصبح له هذه الصفة فور صدور الحكم بتعيينه .

(الطمن ١٦٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

\$ 8 8 8 - متى كان الحكم الذى أقام الحارس قد الزمه بأن يقدم إلى صاحب العين حسابا عن ايرادها ومنصرفها مشفوعا بما يؤيده من مستندات فإن تقديم هذا الحساب يكون على هذا الوجه التزاما قانونيا ، فضلا عن كون الحارس مكلفا قانونا بتقديم الحساب ، لما كان ذلك فإن توقيع مصلحة الضرائب الحجز على ريع حصة الطاعنين في المقار الايمفي الحارس المطعون عليه من الالتزام المذكور .

 و في المادة ٧٣٥ على أنه ولا يحوز للجارين في غير أعمال الإدارة ان يتصرف الا برضاء نوى الثأن جميما أو بترخيص من القضاء، ، بنل على أن الحرامية محرد اجراء تحفظي مؤقت ينوب فيه الحارس عن نوى الشأن في مباشرة اعمال حفظ الأموال المعهودة اليه حراستها ، واعمال ادارة هذه الأموال وما تستتبعه من اعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة بحيث تكون له وحده - دونهم - الصفة في مباشرتها والتقاضي بشأنها ، اما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الاخرى ومافى حكمها التي تعلو عن مستوى أعمال الحفظ والادارة لتعلقها بأصل نلك الأموال ومقوماتها . أو لما قد يترتب عليها من اخراج جزء من المال أو انشاء أى حق عينى عليه فلا يكون الحارس صفة في مباشرتها أو في رفع الدعاوي منه أو عليه بشأنها ، بل نظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم كاملة في القيام بها مالم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من القضاء ، لما كان ذلك وكانت اجراءات ربط الضريبة التي تستحق على التركة ورسم الأبلولة الذي يستحق على أنصبة الورثة والمنازعة فيها هي من الأعمال التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والادارة -لتعلقها بعناصر التركة ومقوماتها وتقدير أصولها وخصومها وتحديد صافيها قبل اللولتها الى الورثة فانه لا تكون للحارس القضائي على التركة صفة في تمثيل الورثة في تلك الإحراءات.

(الطعن ٤٩٧ نسنة ٤٩ تي - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧ س ٣٠ ص ١١٢٣)

القواعد القانونية الأمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التغازل عنها ، وقد الزم المشرع مصلحة الفصرائب النزامها وقرر وجها من المصلحة في اتباعها وقد الزم المشرع مصلحة الفصرائب النزامها وقرر وجها من المصلحة في اتباعها ورنب البطلان على مخالفتها ، وإذ كان النزام المصلحة باعلان النموذج ٨ تركات الي كل من ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول هو من الإجراءات الأساسية التي أوجب المشرع على المصلحة اتخاذها لكى تنفتح به مواعيد السير في باقى الجراءات حصر التركة وجرد عناصرها وتقدير أموالها في مواجهة مكل من ذي الشأن ، فإن توجيه الاعلان المشار اليه الى الحارس القضائي على النركة هو على ما سلف بيانه - لا صفة له في تمثيل الورثة في هذه الاجراءات يكون عديم على ما سلف بيانه - لا صفة له في تمثيل الورثة في هذه الاجراءات يكون عديم الاترفى هذا الشأن ، ولا يملك الحارس القضائي التنازل عن التمدك بهذا الاتحدام لتعلقه بالنظام العام على نحو ما سلف ، ومن ثم فإن القول بصدور هذا التنازل ضمنيا كان وجه الرأى فيه . يكون غير منتج .

(الطعن ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جاسة ١٩٨٤/١٢/١٧ س ٣٥ ص ٢١٢٣)

** ** ** ** ** الحارس الذي قام بآداء مأموريته لا يسأل الا عن صافى الايراد الفعلى الناتج عن ادارته للمال المشمول بحراسته بما يقتضى التحقق من الأصول والخصوم النعلية لحساب دارته واذكان الطاعن قد تممك بوجوب فحص ما أودعه ملف دعوى العراسة من كشوف حساب والمستندات المؤيدة لها الدالة على حقيقة ما حصله من ايراد وما انفقه من مصاريف فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل دفاع الطاعن وقام فضاءه على ما قدره الخبير جزافا من ربع متوقع محسوب على اماس متوسط القيمة الايجارية للفدان يكون فضلا عن خطئه في نطبيق القانون معييا بالقصور .

(الطعن ١٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤)

المال الموضوع تحت الحراس القضائي بصبح بمجرد تميينه نائبا عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه المثابة مازم بالمحافظة على الأعيان التى تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بادارتها وهو اذا كان صاحب الصفة في التقاضي فيما ينشأ عن هذه الاعمال من منازعات باعتباره نائبا عن ملكها وكان الأصل وفقا لنمس المادة ١٠٥ من القانون المدنى ان ماييرمه النائب في حدود نيابته ينصرف الى الأصيل إلا أن هذه النيابة تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير للإضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فان التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى هذا الأخير .

(الطعن ۱۷۸۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲۰)

4 6 8 على المادة ٧٣٧ من القانون المدنى اذ الزمت الحارس بأن يقدم الى ذوى الشأن كل سنه على الأكثر حسابا بما تسلمه وبما أنفقه معززا بما يثبت نلك من مستندات فقد دلت على العبره في محاسبة الحارس عن ربع الاعيان المعهود اليه ادارتها انما هي بما تسلمه فعلا من هذا الربع وبما انفقه من مصروفات ولو عن مدة معابقة على تسلمه تلك الأعيان .

(الطعن ١٥١٥ لسلة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٧)

• 8 \$ 8 - الحراسة القضائية اجراء تدفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء باجراء يدفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء باجراء يدفع التنفيذ المادى فى ذاته وانما هو تقرير بنوافر به صفة قانونية للحارس لاداء المهمه التي تناطبه فى الحد الذي نص عليه الحكم ، وابراز هذه الصفه ووضعها موضع التنفيذ بالنصبة للعقار ليس إلا عملا حكميا ليس له كيان مادى ، فلا يجوز للحارس انتزاع الاعيان الموضوعه تحت الحراسة والتي يضع اليد عليها الشريك على

الشيوع بسند قانونى من قبل فرص الحراسة ، كما ان العراسة لا تؤثر في حق هذا الشريك في التصرف أو الانتفاع بهذه الحصه فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس(١).

(الطعن ١٠١٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

1933 - الحارس القضائي يلتزم إعمالا أنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى بالمحافظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وبادارة هذه الأموال بمراعاة طبيعتها وانظروف المحيطه بها وما تتطلبه من اعمال لرعايتها باذلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد . إلا ان العبرة في محاسبته أنه لا يمنال الا عما قبضه بالفعل من ربعها او قصر في قبضه .

(الطعن ۸۷ نسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۹۱/۳/۲۱)

⁽١) نقض جلسة ٢٠/١٠/٣٠ الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢١ ق مجموعة الربع قرن حد ١ ص ٢٠ قاعدة ٢٠ .

نقض جلسة ١٩٥٥/٢/١٠ (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٢٥ ق مجموعة الربع قرن هـ ١ ص ١٩٥ قاعدة ٢١).

القصل الرابع تنفيذ الحراسة

٧ 8 % ٢ - الحراسة إجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء باجراء يحتمل التنفيذ المادى في ذاته إنما هو تقرير بنوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به في الحد الذي نص عليه الحكم، وإيراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملا حكميا ليس له كيان مادى فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضع اليد على العقار مادام مستأجرا بعقد لا شبهة في جديته لبعض الأعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل ، بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق من المستاجر .

(جلسة ٢١/١٥٥/١/١٠ طعن رقم ٣٦ سنة ٢٢ ق)

* 4.9.9 — الحارس القضائي يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه ، وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر ، وإذن فللحارس بمجرد صدور الحكم بإقامته أن يقاضى عن العين الموضوعة تحت حراسته ولو لم يكن حكم الحراسة قد أعلن قبل رفع الدعوى .

وإذا كان القانون لا يوجب إعلان الأحكام إلا توسلا للتنفيذ الجبرى فلا يكون إعلان حكم الحراسة إلى المحكوم عليه واجباً إلا إذا أريد تنفيذه بتسلم الأعيان محل الحراسة ، أما القول بأن الحراسة القضائية وديمة فلا تتعقد قانوناً إلا بتسليم الأعيان موضوع الحراسة إلى الحراس فمردود بأن الحراسة القضائية إن كانت تشبه الوديعة في بعض صورها في حالة وقوع الحراسة على منقول فقط فإن هذا لا يجعلها وديعة في طبيعتها ولا في كل أحكامها .

(جنسة ۱۹۶۸/۶/۲۲ طعن رقم ۲۴ سنة ۱۷ ق)

\$ \$ \$ \$ \$ ك اما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الإشكال في تنفيذ حكم الحراسة أقام قضاءه على أسباب جاءت قاصرة في الرد على ما تمسكت به الممتشكلة من حيازتها لجزء من الأطيان موضوع الحراسة بمقتضى عقد ايجار صحيح وعلى ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن ينزع هذه الأطيان من تحت يدها تنفيذا الحكم الحراسة بل كل مايخوله هذا الحكم من حقوق قبلها هو أن يستولى منها على الأجرة المنفق عليها في مواعيد استحقاقها ، وكان ماقرره الحكم المطعون

فيه من أن حكم الحراسة يعتبر حجة على المستشكلة بوصفها مستأجرة وانها كانت ممثلة في دعوى الحراسة في شخص المؤجر لها وأن ما ترمى إليه من وراء الإشكال إنما هو احترام عقد الإيجار الصادر لها من أحد خصوم دعوى الحراسة وأن هذا لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأطيان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس للاطيان لا يضبع على المستشكلة أي حق لها – هذا القول لا ييرر القضاء برفع بد المستشكلة عن الأطيان المؤجرة لها لا يصمح إلا إذا تناءى لمحكمة الإشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة تراءى لمحكمة الإشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة البحث الذي كان مدار النزاع بين الخصوم في الدعوى – لما كان ذلك فإن هذا الحكم بكون قاصر الديان قصور أ يستوجب نقضه .

(جلسة ۲۱ ۱۹۵۳/٤/۱۹ طعن رقم ۲۱۸ سنة ۲۱ ق)

الذرام بتقديم حساب والقضاء لهم بما يظهر أنه في ذمته ، ثم انضم دائنهم البهم في بالزامه بتقديم حساب والقضاء لهم بما يظهر أنه في ذمته ، ثم انضم دائنهم البهم في طلب تقديم الحساب ، ثم ننازل المدعون عن دعواهم بعد تصالحهم مع الحارس ، وتصلك الدائن بالسير في الدعوى لأن من مصلحته الاستمرار في نظرها على اعتبار أن المراسة إنما فرضت على أعيان الوقف وفاء لدينه ، ثم حكم بوقف الفصل في المعوضوع إلى أن يفصل نهائيا في النزاع القائم بشأن انقضاء الدين، وكان هذا الحكم قد بني على التنازع على وجود الدين بنفي حق الدائن في مطالبته الحارس بإيداع صافى ربع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة ، وعلى أن تنازل المدينين عن دعوى الحساب المرفوعة منهم على الحارس لتصالحهم معه لا يجعل للدائن صفة في مطالبة الحارس بالايداع ، فهذا الحكم يكون مخالفا للقانون . إذ متى كان تعيين الحارس الإدارة أعيان الوقف وإيداع صافى ربعها خزانة المحكمة سببه النزاع في انقضاء الدين فلا يمكن أن يكون هذا النزاع نفسه سببا في تعطيل تنفيذ حكم الحراسة بوقف الدين له في محاسبة الحارس ومطالبته بالإيداع ، ثم إن للدائن بماله من شأن في الحراسة حقا المدين مع الحارس .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٢٤ طعن رقم ٩٥ سنة ١٦ ق)

٢٩٩٦ – الحراسة تشتمل الشيء الاصلى المتنازع عليه وتوابعه مبواء نص على هذه التوابع في الحكم صراحة أو لم ينص لان دخولها تحت الحراسة مع الشيء المتنازع عليه انما يحصل بقوة القانون وإذ كان النزاع حول تبعية الثمىء للأموال محل الحراسة يتعلق بتحديد ما للحارس من سلطات وما يقع على عانقه من النزامات فانه يكون وحده صاحب الصفة فى الدعاوى التى ترفع حسما لهذا النزاع تبعا لما تلقيه عليه المادة ٧٣٤ من التقنين المدنى من الالتزام بالمحافظة على الأموال المعهودة الله حراستها .

(الطعن ٢٥ لسنة ٤٧ ل - جلسة ١/١/١/١٠ . س ٣٠ ع ٢ ص ٩١٠)

48 \$9 — الحارس القضائي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر ، ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نيطت به وفي الدعاوى المنعققة بها .

(الطعن ۱۹۳ لسنة ٤٧ ي - جلسة ١٩٨١/٢/٣١ س ٣٧ ص ٢٠٠٣)

ما 2 \$ - سلطة الحارس القضائي وفقاً لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها ، بإذلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالمناية التي يتوخاها عادة في شنونه الشخصية ، وكان هذا الإنزرام الملقى على عانق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضاً أن يتفادي بشأنها ما قد يعتريها من أضرار بإتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صددها ، وكانت طبيعة هذا الإلتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكماً أو قعلا في حوزة الحارس يقتضي أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانه الداخلة في علمائة هم

(الطعن ٨٩ لسلة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١١ س ٣٧ مس ١٩٨١)

٩٩ \$ 3 -إذا كانت العراسة القضائية ليست بعقد وكالة لأن القضاء - لا إنفاق نوى الشأن - هو الذي يفرضها فإن العارس يصبح بمجرد تعيينه ، ويحكم القانون ، نائباً إذ يعطيه القانون سلطه في حفظ وإدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند إنتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته لها ونيابته هذه نيابة كانونية من حيث المصدر الذي يحدد نطاقها إذ ينوب عن صاحب المحق في المال الموضوع تحت الحراسة وتثبت له هذه الصغة بمجرد صدور حكم الحراسة .

﴿ الطُّعَنَ ١٣١٨ تُسْتُهُ ٤٨ ق - عِلْسَةُ ١٩٨١/١/١٥ س ٢٣ ص ١٩٥٢) - ١٩٧٩ ﴿

• • 20 - الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائبا نيابة فضائية عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة . الا أن هذه النيابة قاصرة على ما يتعلق باعمال ادارة المال واعمال المحافظة عليه وما يندرج تحت فاصرة على ما يتعلق باعمال ادارة واعمال الدفظ دنك من اعمال التصرف التي تدخل بطريق التبعية في اعمال الادارة واعمال الحفظ لا تعتد نيابة الحارس القضائي مباشرتها الا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء أو بأذن ممن يثبت أن صاحب الحق الذي ينتقى له أهليته الكاملة في هذه الاعمال لأن الحراسة لاتعزله عنها ولا تغل يده فيها ويكون صاحب الحق في القيام بها بنفسه أو بمن بنيه فيها ومؤدى ذلك أن الحارس الضائي لاتكون له صفة عن صاحب الحق في دعوى بيع المال جبرا ولا في الاجراءات المتعلقة بها وإذا حكم عليه بايقاع البيع فان الحكم لايمدرى على صاحب الحق .

(الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٨ في - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٢)

9.03 – الحراسة القصائية لا تبيح للحارس إلا أعمال الإدارة في نطلق المهمة الموكولة إليه بموجب الحكم وكان فرضها لا يمس حق أصحاب الأموال في اتخاذ كافة الأعمال المنصلة بها والتي لا تنخل في مهمة الحارس وسلطته إذ لا أثر لها على الأهلية المدنية لهم في هذا النطاق ، وكانت الدعاوى العينية وكافة الدعاوى المنطقة بهذه الأموال – محل الحراسة – عدا تلك الخاصة بالإدارة والحفظ تفرج عن نطاق مهمة الحارس القضائي فلا يمثلها فيها .

(الطمن ١٣٥٧ لسلة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ س ١٣٤٢)

٧ . 20 - العارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه نائباً عن صاخب الحق في المال الموضوع تعت العراسة وهو بهذه العثابة ملزم بالمحافظة على الاعيان التي تعت يده الخاضعة للعراسة والقيام بادارتها وهو اذا كان صاحب الصفة في التقاضي فيما ينشأ عن هذه الاعمال من منازعات باعتباره نائبا عن ملاكها وكان الاصل وفقا لفيما ينشأ عن هذه و ١٠ من القانون المعنى ان ما ييرمه النائب في حدود نيابته ينصرف الى الاصيل الا ان هذه التيابة تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير للاضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تعت العراسة فان التصرف على للاضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تعت العراسة فان التصرف على ان العقد الذي ابرمه المطعون ضده الاوراق أن الطاعن استند في طلبه على ان العقد الذي ابرمه المطعون ضده الاول بوصفه عارسا قضائيا قد تعرر بطريق النش والتواطؤ بين طرفيه اضراراً به باعتباره على و ١٠٠٠

قائمة وحاله فى اقامة دعواه بحيث تعود عليه فائدة عملية إذا ما حكم له فيها فان الحكم المطعون فيه إذ إعتبر دعوى الطاعن فى هذا الخصوص من الدعاوى الخاصة بحفظ المال الموضوع تحت الحراسة وإدارته مما لا يجوز رفعها من مالك المال وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الطاعن بصورية العقد محل الدعوى فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن ۱۷۸۸ استة ۵۳ قى – جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲۰)

٣ • ٤٥ - الحراسة القضائية هي وضع مال يقوم في شأنه نزاع او يكون الحق فيه غير ثابت ويتهده خطر عاجل في يد امين يتكفل بحفظه وادارته ورده ، مع تقديم حساب عنه الى من يثبت له الحق فيه وهي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة اجراء وقتي تدعو الله الضرورة ويستمد وجوده منها ، وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصفى ولا تتعارض معها لمغايرة سلطة كل منهما في جوهرها لسلطة الآخر .

(الطمن ۱۰۵۳ نستهٔ ۵۸ ی – جلسة ۱۹۹۰/۹/۲۸) (نقش جلسة ۱۳/۱۰ مجموعة الربع قرن جد ۱ من ۵۱۷ قاعدة ۹) (نقش جلسة ۱۳/۱۰/۲۰ مجموعة الربع قرن جد ۱ من ۵۱۷ قاعدة ۱۰)

الفصل الخامس توقيت الحراسة

\$ • 6 \$ - ان الحراسة اجراء تعفظي وقتي تدعو اليه الضرورة فهو يوقت بها ويستمد منها صبب وجوده وإذن فعتى كان الحكم قد بين مأمورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرفي الخصوم ، وكان لازم نلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكول إلى الحارس ، وكانت مأمورية الحارس تختلف عن مهمة المصفى ولا تتعارض معها . إذ سلطة كل منهما تغاير في جوهرها سلطة الآخر . فان ما يعييه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت العراسة . أو أنه أمر بهذا الاجراء مع قيام التصفية . لا مبرر له قانونا .

(جلسة ۲۰/۱۰/۲۰ طعن رقم ۲۱۵ سنة ۲۱ ق)

الفصــل السادس استبدال وعزل الحارس

• • • • • متى كانت المحكمة إذ لم تعول على المطاعن التى وجهها الطاعن التى وجهها الطاعن التى وجهها الطاعن الحارس أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى رتبنها عليها إذ لم تجد فيها فى حدود سلطتها الموضوعية وبالقدر اللازم للفصل فى الدعوى ما يبرر استبدال الحارس الذى عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الاوفى فى الشركة فانه لا محل للنمى على حكمها بالقصور فى هذا الخصوص .

(حِنْسَة ٢٠/١٠/٣٠ طَعَنْ رَقَم ٢١٥ سِنَة ٢١ ق)

٩٠ 8 - متى كان الواقع هو أن الطاعنين الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى يطلبون عزل المطعون عليه من الحراسة على السيارة موضوع النزاع تأسيسا على أنه خالف الحكم القاضى بتعيينه إذ انفرد بقبض بعض مبالغ من ايراد السيارة واستبلحها لنفسه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ استبعد البحث فى الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتى طعن أحد هؤلاء الطاعنين فيها بالتزوير . قرر أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى فى الدعوى ما يؤسسها عليها الطاعنون من أن المطعون عليه قبض مبالغ من الشركة المستفلة للسيارة ولم يوزعها على أصحاب الحق فيها مستدلين على مائذ به الكشف الصادر من هذه الشركة وهو ما أخذ به الحكم الابتدائى وخلا الحكم المطعون فيه من المطعون فيه من المطعون فيه من التحدث عنه ، قان هذا الحكم يكون قاصرا قصوراً يستوجب نقضه المطعون فيه من التحدث عنه ، قان هذا الحكم يكون قاصرا قصوراً يستوجب نقضه لزوم هذا الديان (¹) .

(طبية ١٩٥١/١/٧ طعن رقم ٢٦ سنة ٢٠ ق)

^{. (}١) مذهوظة : صدر هذا الحكم من قاضى الأمور المستمجلة بعد تلريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، أي القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

الفصل السابع أجرة الحراسة

٧٠٠٤ — من الجائز أن يكون تقرير أجرة الحراسة القضائية باتفاق بين أصحاب الشأن لاحق للحكم القاضى بغرضها حتى ولو كان هذا الحكم قد نص على أن تكون بغير أجر . ذلك أن للغصوم في الأحكام الصادرة في المواد المدنية أن يتفقوا على خلاف ما قضت به .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ طعن رقم ١٩٦ سنة ١٩ ي)

 ١٤٥٠٨ - إن أجر الحارس القضائي الذي يقرر سواء بحكم أو باتفاق بين أصحاب الشأن يظل ساريا حتى يلغي أو يعدل بحكم أو اتفاق جديد .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٤ الطعن رقم ١٩٦ سنة ١٩ ي)

٩٠٥٥ - إذا كانت عبارة الإقرار الصادر من المستحقين في الوقف واضحة الدلالة على سريان أجرة الحراسة مادامت الطاعنة قائمة بادارة الوقف بوصفها حارسة عليه وليس فيها أي نص يفيد ترقيت الأجرة لمدة معينة قبل انقضاء هذه الحراسة فإن اعتبار المحكمة هذا الإقرار غير مازم الموقعين عليه طوال مدة قيام الحراسة ذلك يكون خطأ في تطبيق قادين العقد لما فيه من تحريف لعبارته الواضحة وخروج عن ظاهر مدلولها .

(جلسة ١٩٣/١/٢٤ طعن رقم ١٩٩ سنة ١٩ ي)

الفصل الثامن دعوى الحراسة والحكم الصادر فيها

• 1 • 2 - الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة على أطيان المورث ، لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هى كل ما كان يملكه عند الوفاة ، لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ، ولا يعتبر فاصلا فيه .

(الطعن ١٤ لسنة ٢٩ في - الحوال شخصية، - جلسة ١٩٧٣/٢/١٤ س ٢٤ ص ٤١٠)

١٩ ٥٩ - دعوى الحراسة ليمنت بالدعوى الموضوعية فهي لا نمس أصل الحق ولا تعتبر فاصلة فيه .

(الطعن ٢٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٧٤ س ٢٦ ص ١٩٨١)

٧١٤ - دعوى الحراسة القضائية هي اجراء تحفظي مؤقت لا يمس موضوع الحق فهي بذلك لا تعد من اجراءات التنفيذ ولا نقوم مقام التنبيه أو الحجز في قطع التقادم - المكمب للملكية - والقضاء برفض الدعوى يؤدى الى الغاء صحيفتها وما يكون قد ترتب عليها من آثار.

(الطعن ٨٧٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤ س ٢٠ ع ٢ ص ٩٣٩)

(الطعن ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤ س ٣٣ ص ٩٣٩)

\$ 918 - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة المبادار قانون المحكمة العليا بتضير 1971 بإصدار قانون المحكمة العليا أن المشرع اختص المحكمة العليا بتضير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التضيير التي تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء ، وهي في ذلك لاتنشىء حكماً جديداً بل تكشف عن حكم القانون بتضير 13٧٧

نصوصه وتبين قصد المشرع منه ، وبذلك يكون لقرارها ذلت قوة النص الذى انصب عليه التفسير ، ولا يغير من ذلك أن المشرع نص بالمادة ٣١ من القانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، على أن تكون الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دمنورية القوانين ملزمة لجميع جهات القضاء ولم يشر إلى قرارات النفسير ، رغم أنه أزجب نشر منطوق تلك الأحكام وقرارات نفسير النصوص القانونية بالجريدة الرسمية ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا قد نصت على أن لقرارات النفسير ذات القوة الملزمة ، وهو ما أشارت إليه المنكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٧٠ تعليقا على المادة ٣٦ منه ، وكان من مقتضى اختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم على المادة ٣٦ منه ، وكان من مقتضى اختصاص المحكمة العليا بالتفسير بحيث لا يقبل من أية جهة قضائية أن تبحث تلك الشروط أو تناقضها توصلا إلى التحلل من القوة الملزمة لقرار التفسير .

(الطعن ٢٤٦ أسنة ٤٩ ق -- جنسة ١٩٨١/٣/٢٤ س ٣٣ ص ٩٣٩)

و 2010 - إذ كانت المحكمة العليا قد أصدرت قراراً بتفسير نص المادة العاشرة القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ نشر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر بتاريخ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ نشر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧ ، مقتضاه أن المادة العاشرة التي انصب عليها التفسير تقضي في الأخوامر المحكمة المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها بنظر المنازعات في الأوامر الصادرة من المدعى العام الإشتراكي بمنع التصرف في الأموال أو إدارتها ، فلا يجوز التعلل بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من أن أمر المدعى الاشتراكي بالمنع من التصرف في الأموال أو إدارتها يمتبر كأن لم يكن بغوات سنين يوماً على صدوره دون تقديم الدعوى لمحتمة الحراسة ، للقول بانعدام الأمر يغوات هذا الميعاد ، ومن ثم يسوغ للقضاء العادى الفصل في منازعة متعلقة بهذا الأمر ، لأن هذه المحكمة بما لها من ولاية مقردة قانوناً هي صاحبة الولاية دون غيرها في القضاء باعتبار هذا الأمر كأن لم

(الطعن ٢٤٦ لسنة ٤٩ في - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤ س ٣٣ ص ٩٣٩)

\$917 حالحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة القضائية على أعيان تركة المورث لا يعتبر حجة على أعيان تركة المورث لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكة عند الوفاة ، لأن هذا الحكم لا يعم أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه .

٨٧٠) (الطعن ٦٩ استة ٨٥ ق - واسة ١٩٨١/٢/٢١ س ٣٧ ص ٩١٠)

• التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٧ من القانون المدنى هو نقادم إستئناتي خاص بدعوى التمويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الإلتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون والتي تجرى عليها في شأن نقادمها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر و وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز نطبيق نص المادة ١٧٢ من القانون ما يجيز نطبيق نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى وما بعدها فإن هذه المواصد للواجبات المغروضة عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى وما بعدها فإن هذه الدعوى لا تسقط إلا بالتقادم العادى .

(الطعن ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨٠ س ٣٧ ص ١٩٩٨)

٩٩١٥ – دعوى الحراسة .. وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ليست بالدعوى الموضوعية ، فهي لا تعمل أصل الحق ولا تعنبر فاصلة فيه ، وتقدير أوجه النزاع والفسرورة الداعية للحراسة أو الغطر الموجب لها من العمائل الموضوعية التي نمنقل محكمة الموضوع بتقديرها ، وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدى الى النتيجة التي رتبتها .

(الطعن ٧ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٥/١/٣٠)

9 1 9 2 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضى الأمور المستعجلة يمتنع عليه أن يمس أصل الحق في الإجراء المؤقت الذي يأمر به ، وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه بفرض الحراسة القضائية محمولا على قيام النزاع الجدى حول صحة وقيام عقدى القسمة فإن تكليفه الحارس بترزيع صافى ريع الأموال محل الحراسة على الخصوم طبقاً لأتصبتهم الشرعية في التركة ينطوى على إهدار لمقدى القسمة واعتبار أن الأموال محلهما تركة شائعة بين الورثة وهو ما يمس أصل الحق بما يعيه بمخالفة القانون .

(الطمثان ١٤٨٠ ، ١٩٢٥ استة ٥٤ لي - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٩٢٩)

ثانيا: الحراسة الادارية

١ - الحراسة على أموال الأجانب:

- أ المراسة على أموال رعايا ايطاليا .
- ب العراسة على أموال رعايا الرايخ الألماني .
- جـ الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين .
- د العراسة على أموال رعايا دولة الاتحاد السويسري .
 - ه الحراسة على أموال الرعايا اللبنانيين .
 - ٢ أثر الحراسة الادارية .
 - ٣ طلب إلغاء فرض الحراسة .
 - ٤ سلطات الحارس العام .
 - ٥ تصرفات الخاضع للحراسة .
 - ٦ حق الدائنين في الرجوع على الخاصع للحراسة .
 - ٧ رفع الحراسة .
 - ٨ منازعات الحراسة الادارية .
 - ٩ مسائل عامة في الحراسة الادارية .

١ - الحراسة على أموال الأجانب:

أ - الحراسة العامة على أموال رعايا ايطاليا .

ب - الحراسة العامة على أموال رعايا الرابخ الألمائي .

ج - الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين .

د - الحراسة العامة على أموال رعايا الاتحاد السويسرى .

ه - الحراسة العامة على أموال الرعايا اللبنانيين.

أ - المراسة العامة على أموال رعايا ايطاليا:

المطهون عليها في ٢٠ من الواقع هو أن الطاعن قد أقر في كتاب صادر منه إلى المطهون عليها في ٢٠ من أعسطس سنة ١٩٤٠ وفي كتاب مرسل منه إلى الحارس علي أمواله في ٢ من فبراير سنة ١٩٤١ بأن المطهون عليها مكثت تعمل بمكتبه منذ خمسة عشر عاما ويأنه قدر لها مكافأة عن سنى خدمنها بمبلغ معين وصرح لها بقيضه من إيراده في أي وقت تشاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ما ورد في كتابي الطاعن السالف نكرهما غير منشىء لالتزام جديد وإنما هو إقرار بالتزام وقد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ من يونيتسنة ١٩٤٠ الذي حدده الأمر العسكرى رقم ١٩٥٨ والذي اعتبر كل تصرف يصدن بعده معظورا . فإن ما قرره هذا المحكم لا خطأ فيه ويكون العقد الذي تم بين الطاعن والمطمون عليها خاضماً لحكم المادة الرابعة منه الأعمدة من الأمر العسكرى رقم ١٩٥٨ التي طبقتها المحكمة لا المادة الرابعة منه لمسلمتهم ابتداء من التصرفات التي تكون قد عقدت مع الرعايا الإيطاليين أو لمسلمتهم ابتداء من التاريخ المدالف نكره .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٠ ق)

971 - متى كان الدعوى مؤمسة على مطالبة المطعون عليها بالمكافأة المستحقة لها عن مدة خدمتها السابقة بمحل الطاعن والمقر بها منه لا على المطالبة بتعويض من الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين لفصلها من الخدمة فإن الدفع بعدم قبولها تأسيساً على المرسوم بقانون رقم ١١٤٤ لمنة 19٤٥ يكون في غير محله .

(چلسة ١٩٥٢/٣/١ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٠ ق)

8077 – تحديد أتعاب الحراس ومندوييهم والموظفين بالحراسات هو من المحقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملا بالمائة الناسعة من الأمر العقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملا بالمائة التابعة التي القانون العسكرى رقم 104 منة 1981 ، وقراره في شأن تحديدها وهو يستند إلى القانون المسكري رقم 1048

يتمتع بالحماية التى فرصنها المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٧ منة ١٩٤٧ فلا تصمع بشأنه أية دعوى أو طلب أو دفع ، فإذا كان وزير المالية قد سكت عن الرد على ما طلبه أحد موظفى الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له فإن هذا السكوت لايخرج عن أن يكون تصرفا من التصرفات التى قصد القانون إلى منع الطعن فيها .

(الطعن ۷۷ اسنة ۲۴ ق - رئسة ۱۹۵۷/۱/۲۶ س ۸ ص ۹۱)

(ب) الحراسة العامة على أموال رعايا الريخ الألماني :

٣٧٣ – مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه الملطة القاتمة على إجراه الأحكام العرفية أو مندوبوها من تدابير أو إجراءات طبقا للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الجراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد الممثلة - تنفيذا لتلك التدابير والإجراءات - من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة - ذلك ما أفصح عنه المشرع في المنكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لمنة ١٩٤٧ من هره المسئولية عن كل ما خالط إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام، يؤيد ذلك ما ورد من استثناء في الفقرة الأخيرة من المائة الأولى من القانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٤٧ قسر المشرع بموجبه حق الطعن في تصر فات الحراس في خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ماحرمه القانون هو الطعن في تصرفات الملطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة إلى قانون الأحكام العرفية . أما الإجراءات التي تكون قد اتخنت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول إليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يحميها ، ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن إدارة أمواله لا يشمله المنع من مماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هي الإجراء الذي اتخذ تنفيذا للأمر العسكري القاضي بوضع أمواله تحت الحراسة ، فإنه يكون مخالفا للقانون مما بتعدن معه نقضه ،

ج - الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين:

475 - منازعة الخصم فى الخضوع للقانون الذى فرض الحراسة على الرعابا البريطانيين والفرنسيين أمر يخرج بحثه عن ولاية المحاكم لما يتضمنه هذا النزاع من طلب إلفاء الأمر الإدارى السادر بغرض الحراسة على هذا الخصم ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو أهمل هذا الدفاع.

(الطعن ١٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٧/١/٢٢ س ١٨ ص ١٣٤٨)

د - الحراسة العامة على أموال رعايا دولة الاتحاد السويسرى .

979 - إذ كان مفاد أحكام الاتفاقية بين جمهورية مصر العربية ودولة الاتحاد السويسري بشأن التصوية الشاملة النهائية للتعويض عن المصالح السويسرية التى مستها اجراءات التأميم ، هو قيام انفاق صريح بين الدولتين على ان يكون حق رعايا دولة الاتحاد السويسري قاصرا على التعويض الذي تدفعه حكومة جمهورية مصر العربية طبقا للأوضاع والشروط الواردة بهيذا الاتفاق مقابل أموالهم التي آلت ملكيتها لي للدولة فان ما تحتج به الطاعنة من بقاء ملكيتها لاموالها ومنها أرض النزاع يكون غير صحيح لتعارضه مع أحكام تلك الاتفاقية ، وبيني على ذلك أن تعسكها بانعدام الامر الجمهوري الصادر بفرض الحراسة على أموالها وصولا الى القول ببقاء الملكية لها - أيا كان وجه الرأى فيه - يفدو غير صحيح .

(الطعن ١٦٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)

1973 - اذ كانت المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم 19 لسنة 1971 بشأن نموية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ننص على عدم مريان أحكامه على الأجانب الذين طبقت في شأنهم أحكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدولة التي ينتمون اليها ، وكانت الطاعنة من رعايا دولة الاتحاد السويسرى التي أبرمت مع جمهورية مصر العربية اتفاقية التعويض الصادر بها القانون رقم 1 لسنة 1970 فان احكام ذلك القانون رقم 19 لسنة 1972 لا تسرى عليها ولا محل بالتالي لتطبيقها على النذاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

(الطعن ١٦٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)

29 V - إذ كانت المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم 19 اسنة 1978 بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة نتص على عدم سريان أحكامه على الأجانب الذين طبق في شأنهم أحكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدولة التي 1887

ينتمون اليها ، وكانت الطاعنة من رعايا دولة الاتحاد السويسرى التي أبرمت مع جمهورية مصر العربية اتفاقية التعويض الصادر بها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ فان أحكام نلك القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ لا تسرى عليها ولا محل بالتالي لتطبيقها على النزاع الذي قصل فيه الحكم المطعون فيه .

(الطعن ١٩٧٧ لسفة ٤٨ في - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)

الحراسة على أموال الرعايا اللبناتيين:

80 هـ إذ أبرمت الحكومتان المصرية واللبنانية في ١٩٦٤/١١/١١ انفاقا بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين نتيجة خضوع أموالهم لقوانين التأميم أو فرض الحراسة وفقا للقانونين ١٦٢ سنة ١٩٥٨ ، ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وبمقتضى هذه الاتفاقية تعاقبت حكومة الجمهورية اللبنانية عن نفسها باسم رعاياها -الذي يقبلون العمل باحكامها بطلب يقدم منهم خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ العمل بالإتفاق – علم أن تتخالص تخالصا كاملاً ونهائياً عن كل تعويض مستحق لهوالاء. عن ادارة الأموال أو التصرف فيها - ونص في المادة الرابعة على ان يفتتح لدى البنك المركزي المصري حساب خاص باسم حكومة الجمهورية اللبنانية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا اللينانيين محسوبا على النحو المبين بالاتفاقية وفي المادة التّأمنة على أن تتعهد حكومة الجمهورية اللبنانية بأن تسلم الى مالكي الأموال المنصوص عليها بالمادة الرابعة القيمة التي تم ايداعها لحسابهم وفي المادة الثانية عشر على أن تطبق مبادىء اتفاقيات التعويضات التي قد تبرمها حكومة الجمهورية المصرية مع الدول الأخرى إذا كانت اكثر ملائمة بدلا من مبادىء هذا الاتفاق، وإذ كان المطعون ضدهما الأولين لبنانيي الجنسية وطلبا الاستفادة من أحكام هذه الاتفاقية وتقاضى حقوقما على أساسها طبقا لما جاء على لسان وكيلهما ادى تنفيذ حكم الاستجواب أمام محكمة الاستناف وما تضمنته مذكرتها المقدمة لتلك المحكمة بجلسة ٢١/٤/٢١ ، فان أحكام تلك الاتفاقية بعد الموافقة عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠١ سنة ١٩٦٥ تكون هي الواجبة التطبيق بشأن كل نزاع يتعلق بحقوق المطعون ضدهما على الأموال التي فرضت عليها الحراسة ومدى امكان رد هذه الأموال عينا اليهما ولا يغير من ذلك القول بانعدام القرار الصادر بفرض الحراسة إذ لا يسوغ - وأيا كان وجه الرأى في هذا القول - عدم تطبيق أحكام الاتفاقية في حق المطعون ضدهما ذلك انها استهدفت تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة استنادا الى القانون رقم ١٩٦٢ منة ١٩٥٨ بما في ذلك تلك التي نشأت عن تصرف الجهات المتولية شئون الحراسة في الأموال والممتلكات الخاصة لها سواء كانت قرارات فرض الحراسة قد صدرت مخالفة للقانون أو متفقة معه .

١٩٨٤ (الطعون أرقام ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤٩٠ س ٥٠ ق - جلسة ٢٩/٤/٢٨١)

٢ - أثر فرض الحراسة الإدارية :-

9 * 9 * 9 - إذ خول المشرع لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لمنة
 مشأن حالة الطوارى مسلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بغرض
 الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة – على النحو
 المقرر بالأمر العسكرى رقم ٤ لمنة ١٩٥٦ – يغل يدهم عن ادارتها أو التصرف
 فيها فلا يكرن لهم تبعا لذلك حق التقاضى بشأنها أثناء الحراسة ، وليس في ذلك نقص
 في أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بعثابة حجز على أمواله يقيد من مسلطة عليها
 فياشرها نوابة عنه الحارس المعين طبقا للقانون لأمياب تقتضيها المصلحة العامة
 للدولة .

(الطعن ٢٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ص ٢١٤)

« ٤٣ » - لتن كان يترتب على فرض حراسة الطوارىء على أموال ومعتكات أحد الأشخاص - على ما تقضى به أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ - رفع يده عن إدارة أمواله ومنعه من التقاضى بشأنها أو متابعة السير في دعوى كانت مرفوعة عليه أمام القضاء قبل فرض هذه الحراسة وأن يصبح الحارس العام هو صاحب الصغة الرحيد في تعثيله أمام القضاء إلا أن هذا المنع لا يفقد الشخص الخاصع للحراسة أعليته . فإذا اختصام الحارس العام على أثر فرض الحراسة ليكون العكم الذي يصدر في الدعوى حجة عليه فانه يكون قد اختصام في الدعوى حجة عليه فانه يكون قد اختصام في الدعوى اختصاما صحيحا ينفق مع أمواله . ولا يغير من ذلك بقاء هذا الشخص خصما في الدعوى وصدور الحكم بإلزامه بالمبلغ موضوع الدعوى ذلك بأنه هو الأصل العازم بالدين المطلوب الحكم به وما الحارس العام إلا أنتها عنه نيابة قانوية خوله الشارع بمقتضاها تمثيله أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التي تصدر ضده في أمواله التي ينولي الحارس العام إدارتها القضاء عنه .

(الطعن ٢٦٩ لسنة ٣٤ ي - جلسة ٢٩/٢/٢/٩ س ١٩ ص ٤٤٣)

2971 - مقتضى رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم عملا بالمادة الأولى من القانون رقم 197 مناه 197 - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن يعود اليهم حق التقاضى من يوم العمل به فى ماجرى به قضاء محكمة النقض المناه على المادة الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات الى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقرر فيها ، ولا ما تقرره

المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لمنة ١٩٦٤ من استنزال جميع الديون من صافى قيمتها .

(قطعن ۲۸۵ نستة ۲۵ ق – جلسة ۱۹۷۰/۱/۱۵ س ۲۱ ص ۲۰۱)

9977 - اذ خول المشرع الرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٦ لمنة المهرب من بينها اصدار الأمر بغرض ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، م سلطة اتخاذ تدابير من بينها اصدار الأمر بغرض الجراسة ، انما قصد وضع نظام الادارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المغرر بالأمر العسكرى رقم ٥ لمنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن ادارتها أو التصرف فيها ، فلا يكون لهم تبعا لذلك حق التقاضى بشأنها - وليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة ، وانما هو بمثابة حجز على أمواله ، يقيد من سلطته عليها ، فيباشرها نبابة عنه الحارس المعين طبقا للقانون لأسباب نقتضيها المصلحة العامة للدولة .

(الطعنان ٤١١ و ٤١٦ لبنة ٣٦ ل - جنسة ١٩٧٢/٣/٩ س ٢٣ ص ٣٣٩)

977 هـ ان ما يتول الى الدولة تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قاصر على الأموال التى كانت خاضعة المحراسة فى تاريخ بده العمل به دون غيرها . اذ العبرة فى التاريخ المذكور وبنطاق الحراسة التى تتحدد بلك الأموال هى بالعراكز المستقرة فى التاريخ المذكور وبنطاق الحراسة التى تتحدد به مهمة مدير ادارة الأموال التى آلت الى الدولة .

(الطعن ۲۰۱ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۱۹۷٤/۲/ س ۲۰ س ۲۸۳)

27% - مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ أن الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارى، نؤول الى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، ونلك مقابل تعويض عنها يحدد بمقدار صافى قيمتها وبحد أقصى لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه ، ويترتب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولا يغير من ذلك ما نصب عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٩٠٠ لمنة ١٩٦٤ من رقع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليه طبقا لأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطوارى، مما مقتضاه أن يعود اليهم حق التقاضى . وأن تكون لهم مصلحة في الدفاع عن حقولهم حتى لا ينتقس التعويض المصاحدة في الدفاع عن

(الطمن ١٠٩ أستة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٣ س ٢٠ من ١٢٢٤)

8000 - إذ كانت العادة الثانية من الأمر رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ نصت على مريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن م الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، وكانت العادة ١٦ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ١٩٨٦

المشار أليه قد نصبت على جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التى تسرى ضد من خضعوا لأحكامه ، فأن مؤدى ما نقدم أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق مرت أو تسرى ضد هزلاء الاشخاص مادامت أموالهم موضوعة تحت الجراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود فسنأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال مبيب الوقف طبقا للحكام المقررة في القانون .

(الطعن ٢٧١ لسنة ٤٢ في - جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ س ٢٧ من ١٦٩٨)

2071 - فرض الحراسة على الأموال لا يفقد أو بنقص من أهلية الخاضع للحراسة وانما يترتب عليه غل يده عن ادارتها والتصرف فيها وبالتالى فلا محل للتحدى بأحكام المادة ٣٦ من فانون المرافعات السابق بشأن سريان مدة سقوط الخصومة في حق عديمي الأهلية وناقصيها .

(الطمن ٢٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩ س ١٩٩٨)

207٧ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لمنية ١٩٦٤ واتفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٩٠٦ لمنية ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارىء ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة ، وإذ كانت أيلولة الملكية التي الدولة نقع بقوة القانون ولا تتلقاها بمثابة أنها خلف عام أو خاص من أصحاب هذه الأموال ، فأن الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة والتي خولت حق تمثيل الدولة في كل ما يتعلق بادارة هذه الأموال في صلاتها بالغير وأمام الهيئات القصائية بالتطبيق للمادة الأولى من أمر رئيس الوزراء رقم ١٣٥ لمنية الهيئات الشخص الذي كان خاضعا للحراسة ورفعت عنه .

(الطعن ٤٤١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٩٧/٢/٩ س ٢٨ ص ٤٠٠)

40% - من المقرر أنه يسرى فى شأن الشخص المعنوى الخاضع للعراسة ما يسرى فى شأن الشخص الطبيعي الخاضع لها ، فتضمل الحراسة كافة الأموال التي بملكها مبواء كانت ملكيته لها قائمة وقت فرض الحراسة أم آلت اليه إيان مريانها ، كما تغرج من الحراسة كافة الأموال التي تزول ملكيتها لأى سبب من أن أسباب انتقال الملكية ، وكما تنتهى حياة الشخص الطبيعي بالوفاة فان حياة الشخص المعنوي تنتهي إما بالحل وإما بالتصفية وإما بانتهاء المدة المحددة لبقائه أو لغير ذلك من الأمياب التي ينص عليها القانون ، ويترتب على انتهاء الشخص المعنوى انقضاء

الحراسة المغروضة عليه وأيلولة أمواله الى من يستعقها قانونا فان كان شركة تم تصغيتها زالت شخصيتها المعنوية وانحسرت عنها الحراسة التى كانت خاضعة لها وآلت الأموال الناتجة عن التصغية الى الشركاء فيها كل بقدر نصيبه فاذا كان هؤلاء الشركاء أو بعضهم غير خاضعين باشخاصهم للحراسة فانه بحق لهم استلام أنصبتهم إن رضاة أو قضاة .

(الطحتان ١٠٢، ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ع ١ ص ٣٢٣)

2044 - جرى نص المادة ١/٥٢ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشئات العامة التي بمنحها القانون شخصية اعتبارية ، وهذه الشخصية الاعتبارية تخول من اكتمبها كافة مميزات الشخصية القانونية فيكون له نائب بعبر عن إرادته كما يكون له حق التقاضي ، أي يكون له أهلية في النطاق الذي يحدده سند الاعتراف له بالشخصية الاعتبارية والمادة ٥٣ من القانون المدنى، ، ولما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشنون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسلول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فإن وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدي للعقار محل النزاع باعتباره نائباً منواء عن ببت المال أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طالما لا يوجد نصوص في القانون المنشىء لأيهما ما يمنح أياً منهما الشخصية الاعتبارية بالإضافة إلى أنه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ فإن الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارىء تؤول إلى النولة من وقت رفع المراسة بحكم القانون مقابل تعويض عنها ويترتب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات دون أن يقيد من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على أموالهم .

(الطعن ۲۸۹ لسنة 10 في - جلسة ١٩٨١/١/٧ س ٣٣ من ١٢١)

• \$0\$ - يترتب على فرض الحراسة على أموال الحراسة على أموال ومنتكات بعض الأشخاص طبقا للأمر رقم ١٣٨ لمنة ١٩٦١ سريان التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لمنة ١٩٥٦ في شأن الأشخاص الخاصين لأحكامه ، وقد نصت العادة ١٦ من الأمر رقم ٤ لمنة ١٩٥٦ على أن

تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى ضد هؤلاء الأشخاص مادامت أموالهم خاضعة لأحكام هذا الأمر ، مما مؤداه – وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة – أن المشرع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الأشخاص مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فنرة الحراسة وبحيث نعود فنستأنف سيرها أو نبذأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقررة في القانون ، ووضع نظام لادارة أموال الخاضمين للحراسة على النحو المقرر بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه يغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعا انتقاضي بشأنها أثناء الحراسة .

(الطعن ٢٣٦ لمنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ س ٣٥ ص ٦٦٣)

130\$ - يدل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطواريء والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالاستناد الى نلك القانون - على أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارىء ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، وأراد ان يكون التعويض عنها بمقدار صافى قيمتها وبحد أقصم لايجاوز المبلغ الاجمالي الذي قدره بثلاثين الف جنيه ، والغرض من ذلك تصغية الحراسة التي فرضت على اصحابها وتجريدهم من اموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لإعتبارات إقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام وحماية لأهدافها ، وإذ كانت أيلولة الملكية الى الدولة بقوة القانون والانتلقاها بمثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال فإنها لاتكون مسئولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلا للوفاء بحقوق الدائنين ، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من إختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها ، وأجاز له استثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قرار بقبول أداء الدين من قيمتها فسيده بعد استنزاله لتكون سندات التعويض ممثلة لناتج التصفية أو يصدر قرار ير فض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته أو لاي سبب يقرره القانون فيستبعده من حساب التعويض ، ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على العدين ، وإذ كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون يملك استنزال ما يقبله وإستبعاد ماير فضه من حصاب التعويض ، ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءا لا يتجزأ من نظام

تصغية الحراسة يتوقف عليه تحديد ناتجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام فانه لا يجوز للدائن أن يلجأ الى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام لإدارة الأموال الني آلت الى القضاء دون ان الأموال الذي آلت الى القضاء دون ان يسلك السبيل الذي رسمه القانون فان الدعوى لاتكون مسموعه ولا يعد ذلك حظرا على الأفواد في الإلتجاء إلى القضاء .

(الطعن ١٥٠١ لسنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ س ٣٥ ص ١١١١)

V £ 6 2 - النص في المادة ٨٠٦ من القانون المدنى على أنه على المالك أن يراعى في استعمال حقه ما نقضى به القوانين والمراسيم واللواتح المتعلقة بالمصلحة العامة مزداه أنه إذا وردت على الحقوق ومنها حق الملكية قيود فرضت بأداة قانونية ينعين على مالك الشيء أن يتقيد بها ولايجوز مخالفتها ومن هذه القيود الحراسات الادارية التي فرضت بأداة لها مندها من القانون ومن آثارها غلى يد المالك عن أمواله فلا يملك التصرف فيها أو إدارتها .

(الطعن ١٣٤٨ لسلة ٥٠ في – جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ س ٢٥ ص ١١٣٩)

\$25\$ – النص في المادة الثالثة من القانون ١٩٢ لينة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه وارتيس الجمهورية – متى اعلنت حالة الطوارى، - أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوى التدابير الآتية : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ الاستيلاء على أي منقول أو عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات مما مفاده أن هذا القانون لم تجز نصوصه فرض الحراسة الادارية الا على الشركات والمؤسسات ولم يتضمن هذا القانون أو نص آخر في التشريعات المعمول بها وقتد ما يسمح بغرض الحراسة الادارية على الاشخاص الطبيعيين باستثناه ما يختص برعايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات المبيامية ، لما كان ذلك وكان القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٨ بفرض الحراسة على بعض المواطنين ومن بينهم مورثي الطاعنين استند رئيس الجمهورية في إصداره إلى قانون الطواريء رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المنكور الذي لم تجز نصوصه فرض الحراسة الاعلى الشركات والمؤسسات كما سلف البيان ، فانه يكون أمرا منطويا على مخالفة القانون المنكور ويعتبر غصبا للسلطة ينحدر الى مستوى الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا فيغدو بذلك مجرد عقبه مادية في مبيل إستفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجه من عداد الاوامر القانونية ويجرده من الحصانة المقررة له ومن أي أثر قانوني ناتج عنه .

\$20\$ - نص القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في مادته الأولى على أن ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أو امر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطوارىء ونص في مابته الثانية على أن تؤول الدر الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه مالم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، وإذ كان الشارع قد أصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لاعادة نسوية الاوضاع الناشئة عن الايلولة فنص في مائته الرابعة على أنه إذا كانت الاموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعا للخاضع الاصلم, وكان صافى نمنه المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عينا بما لايجاوز ثلاثين ألف جنيه ، ونص في المادة ٠٠ منه على أن يتولى رئيس جهاز التصفية ادارة الأموال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون الى أن يتم تسليمها لمستحقيها ويجوز لرئيس جهاز التصفية الافراج بصفة مؤقتة عن كل أو بعض الاموال الثابتة المستحقة للمعاملين بهذا القانون طبقا لاحكامه ، لادارتها دون التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات ، ويعتبر أي تصرف في هذه الاموال قبل الإفراج عنها نهائيا باطلا ولا أثر له ، ومؤدى هذه النصوص أن أبلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية النولة قد تقررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، واستمرت قائمة ، ثم جاء القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فاقتصر على تسوية الاوضاع الناشئة عن هذه الايلولة واستحدث أحكاما تسوى بها كل حالة دون أن بتضمن أي تعديل في الاساس الذي قام عليه القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو أيلولة أموالهم وممتلكاتهم الي الدولة .

(الطعن ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ س ٣٥ ص ١٦٣٩)

• 2018 — من المقرر أن فرض الحراسة الإدارية على أموال الشخص يترتب علية إعتبار المارس عليه نائيا قانونياً عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء وتحدد إختساساته وفق قرارات الحارس العام وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الطاعنين (وزير المالية وزير الاقتصاد) بصفتهما على أنهما حلا محل المطعون ضده الأول نتيجة فرض الحراسة دون إعتداد بنيابة الحارس عنه فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعون ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ١٩٨١ لسنة ٥٠ ق - طِسة ١٩٨٥/٢/٥٠ س ٣٦ ص ٤٨٤)

٢٥٥٤ –من المقرر أن إجازة بيع ملك الغير عمل قانوني من جانب وأحد يتم بإرادة المقر الصريحه أو الضمنيه . ولما كانت الإرادة الضمنية تستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابسات المحيطة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا غموض فيه ، بحيث لا يمكن النعرف عليها إلا من تصرف صلحبها تصرفا أو إتيانه عملا لا يدل إلا عليها فلا يمكن استفادتها من تصرف بنطوى على مجموعة من الاحتمالات قد يريد صلحبها واحدا منها ، وكان من المقرر في ظل أحكام موانع التقاضى ومنها القانون رقم ٩٩ لمنة ١٩٦٣ على يد كل من خضع التدابير الحراسة عن إدارة أمواله والتصرف فيها واللجوء إلى القضاء بشأنها الى أن النيت قوانين موانع التقاضى بالقانون رقم ١٩ لمنة ١٩٧٦ في ١٩٧٨ ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد خضعت لتدابير الحراسة التي نفذت خطأ على عقاراتها باعتبارها زوجة للخاضع للحراسة رغم كونها قد طلقت – وبيع عقارها في هذه الفنزة بولها أقساط ثمن العقار المبيع لا يدل بذاته في نلك الظروف على إجازتها هذا البيع ، قبول الماعنة لا قد ملت الدعوى تأسيما على أن قبول وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء برفض الدعوى تأسيما على أن قبول الطاعنة لأقساط الثمن بعد إجازة منها للبيع فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال ما معا يستوجب نقضه .

(الطعن ۱۷۲۶ لسنة ٥١ ي - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٠)

٧٠٤٧ - النص في المادة الأرلى من مواد اصدار القانون رقم ١٩ اسنة ١٩٧٤ المسبويه الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن «سوى طبقا لاحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا التي القانون رقم ١٩٧٦ بشأن حالة الطوارى» وفي المادة الثانية منه على أن فتطبق أحكام القانون رقم ١٩٤٩ لمنية ١٩٧٤ بتصفية الحراسة على أموال وممتكات الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٩٠ لمنية ١٩٣١ والمناضعين الذين صدرت في شأنهم قرارات من اللجان القضائية وذلك طبقا لأحكام القانون المرافق ، وتسرى أحكام هذا القانون على الحالات المنظورة أمام اللجان القانون المرفوحة أما المحاكم مالم تكن قد صدرت فيها أحكام نهائية قبل الممل بهذا القانون» من لمائية قبل الممل بهذا الثائمة الاشخاص الذين لا تصرى عليه المادة الرابعة منه - بعد أن دوينتفع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥ لمنة ١٩٧٤ المارافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥ لمنة ١٩٩٤ المارا اليه وبل على أن وينتفع بأحكام القانون المارافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥ لمنة ١٩٩٤ المارا اليه وبل على أن أحكامه صدى على من فرضت الحراسة على الماشار اليه وبل على أن أدكامه صدى على من فرضت الحراسة على الماشار اليه وبدن على أن وينتفع بأحكام القانون المشار اليه وبل على أن أحكامه صدى على من فرضت الحراسة على المشار اليه وبل على أن أحكامه صدى على من فرضت الحراسة على المستور القانون رقم ١٩٠٠ المنة عالم المسار المستور القانون رقم ١٩٠٠ المناس الدراسة على الحراسة على المستور القانون رقم ١٩٠٠ المنة عالم المسار المستور القرائق على من فرضت على المستور القرائق على المستور القرائية على المستور القرائق المستور القرائق على المستور القرائق على المستور القرائق على المستور القرائق المستور القرائق على المستور القرائق على المستور القرائق على المستور القرائق على

أموالهم وممتلكاتهم استنادا الى القانون رقم ١٦٢ اسنة ١٩٥٨ بشأن حاله الطوارى،
سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال
والممتلكات المفروضة عليها الحراسة الى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت
بالتالى للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ الذي تطبق أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر فانه يكون
قد التزم صحيح القانون .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

* 4.6 ه صفاد نص المادتين ٧ ، ٢٠ من القانون رقم ٢٤ لمنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أن الإجراء الذي يؤدى الى وقف المطالبات والدعاوى وما يترتب عليها من حجوزات ليس هو الأمر الصادر من الطاعن الأول بمنع التصرف في الأموال بل هو الحكم الصادر بفرض الحراسة عليها ، فالمنع من التصرف في المال الذي لا يجوز الحجز عليه انما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص ، وقد وردنت حالاته في القانون على صبيل الحصر .

(الطعن ٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢)

1994 - مفاد نص المانتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥٠ لمينة ١٩٩٤ أن تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات الخاصة بالاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطواريء وهم الاموال التي كانت خاضعة للحراسة حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون وكان مؤدى نلك أن الدولة أصبحت صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الاموال والممتلكات ولم يكن لغيرها وقتذاك حق التقاضي والمطالبة في شأن العقار موضوع النزاع بعد ايلولته لها وفقا للقانون السالف ، ولا ينال من ذلك ما نصت عليه ايضا المادة الاولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة على اموال وممتلكات الخاضعين لها مما مقتضاه ان يعود اليهم حق التقاضي للدفاع عن حقوقهم حتى لا ينقضي فيه التعويض المستحق لهم عن الحد المقرر قانونا ، ذلك أن عقار النزاع كان على ملك الخاصع للعراسة هتى وقت صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - اذ لم يكن قد اكتمل للطاعنة المدة اللازمة لكمب الملكية ولم يكن وقتذاك بعد صدور نلك القانون تملك لكل الاموال بالتقادم باعتبار أنها أصبحت من أموال الدولة الخاصة وفقا للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى فانه والحال كذلك - لم يكن للخاضع في ذلك الوقت الصفة أو المصلحة في التقاضي أو المطالبة بشأن هذا العقار بما يعد مانعا قانونيا يتعذر معه عليه المطالبة بحقوقه قبل واضعى اليد عليه طوال الفترة من العمل بالقانون رقم ١٥٠ لمنة 1147

1918 - بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ وحتى ١٩٦٤/٢/٤ تاريخ نشر الحكم بعدم دمنورية المادة الثانية من القانون السالف فيما نصنت عليه من أيلولة الأموال الى الدولة بما يترتب عليه وقف مدة النقادم المكسب للملكية طوال نلك الفترة فلا نحمب ضمن المدة اللازمة لكسب الملكية .

(الطعنان رضا ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ ي ، ١٠٢٠ لسنة ٨٨ ي - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)

• 800 - الأمر يعتم النصرف وفرض الحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – انما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص يترتب عليه غل يد صاحبه عن إدارته والتصرف فيه ولا يفقد أو ينقص من أهليته .

(الطعن ۲۱۲۲ نسنة ۵۸ ق - جلسة ۲۱۲۰)

1003 - يشترط للاقادة من اسقاط الضرائب المستحقة على المعول وفقا لحكم الماده ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - ان يكون هذا المعول معن خضعت امواله لتدابير الحراسة وان يكون صافى نمته العالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه مدينا وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة واذا كان مايستحق عليه من ضرائب يزيد على صافى نمته المالية بدون احتسابها ، اسقطت الضرائب المستحقة بما يوازى الزيادة .

(الطعن ٩٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٤)

٣ - طلب إلغاء فرض الحراسة الادارية:

* 4009 – القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۰۸ لا يمنع سماع الدعوى التي ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة في البنك لأن هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة في أصلها أي في أساس وجود الحارس وليس إلى الطعن في تصرف قام به الحارس أو تولاه كما أن عدم اجازة الطعن في تصرفات الحارس أمام القضاء المقررة بالقانون سائكر لا نفيد صحة فرض الحراسة .

(الطعن ٢٣٨ لسنة ٣٠ ي - جلسة ١٩٦٦/٤/٧٨ س ١٧ مس ٩٦٦)

200٣ - إذا رفعت الدعوى أمام القضاء الإدارى من محام بصفته ممثلا لبنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك لإطوائه على مخالفة لأحكام الأمر المسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وذلك على أساس أن هذا الأمر لا ينطبق إلا على الرعايا البريطانيين والفرنسيين وأن البنك ليس من رعايا هاتين الدولتين فإن ثبوت صفة رافع الدعوى في رفعها وعدم ثبوتها يكون منوقفا على نتيجة الفصل في المنازعة التي يثيرها في شأن عدم انطباق الأمر العسكرى رقم ٥ لمنة ١٩٥٦ على البنك فإذا تبين مصحة هذه المنازعة كانت الدعوى مقبلة إذ لا يتصور امكان رفعها في هذه الحالة من الحارس لأنها تهدف إلى إلغاء الحراسة أساس وجود الحارس، أما إذا تبين أن البنك من الرعايا المقصودين بفرض الحراسة وأنه لذلك فالحراسة صحيحة كانت الدراسة صحيحة كانت الدراسة صحيحة أن الدعوى منه غير مقبولة إذ ليس لفير الحارس - متى كانت الحراسة صحيحة أن يمثل البنك في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه . وإذ الفي القرار فرض الحراسة على البنك أثناء نظر الدعوى مما يعتبر تسليما بعدم خضوع البنك لأحكام الأمر العملكرى رقم ٥ لمنة ١٩٥٦ فإن المطعون ضده تكون له صفة في رفع دعوى الإلغاء وما يستتبع ذلك من التعاقد مع البنك على الأتعاب إذ يستلزم قانون مجلس الدولة رفع دعوى الإلغاء وما يستتبع ذلك من التعاقد مع البنك على الأتعاب إذ يستلزم قانون مجلس الدولة رفع دعوى الإلغاء

(الطعن ٢٣٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ س ١٧ ص ٩١٦)

غ - سلطات الحارس العام :

2005 - وإن كان فرض الحراسة على المرافق العامة إجراء مؤقتا لا يترتب عليه إنهاء عقد الالتزام إلا أنه ينتج عنه إقصاء العلتزم مؤقتا عن المرفق ورفع يده عن إدارته في فنرة الحراسة وإحلال الجهة مانحة الالتزام محله في هذه الإدارة ولهذه الجهة أن تنير العرفق بنفسها أو أن تعهد بإدارته إلى مدير مؤقت تخناره ويعتبر هذا الشخص عندئذ مندويا عن تلك الجهة في إدارة العرفق ومسئولا مباشرة أمامها عن كل ما يتعلق باستغلال العرفق في مدة الحراسة . ولا يغير من ذلك إدارة العرفق في هذه المدة على نفقة الملتزم وتحت ممئوليته إذ أنه وقد فرضت العراسة جزاء على نقصيره فإن ذلك يقضى أن يتحمل عواقبها وليس من شأن ذلك جعل الحارس نائبا عن الملتزم لأن هذا الحارس إنما تستقل بتعيينه الجهة مانحة الالتزام ومنها يستمد كل سلطاته بغير دخل في ذلك للملتزم ومن ثم فإن إدارة قضايا الحكرمة تكون لها عملة تمثيل الحارس أمام القضاء فيما يرفع منه أو عليه من القضايا إيان الحراسة وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستثناف المرفوع من الطاعن وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستثناف المرفوع من الطاعن موقع عليها من أحد مستشارى هذه الإدارة المساعدين ، يكون قد خالف القانون بما يصغه بهند، وحسنة بهند، أحد مستشارى هذه الإدارة المساعدين ، يكون قد خالف القانون بما يصغو بنضه بهند.

(الطعن ١٤٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٣ س ١٧ من ١٩٦٤)

\$ - 90 كان المادة ٣ من الامر رقم ١٣٨ لمنة ١٩٦١ ولين خولت الحارس العام الذي يتولى إدارة أموال الأشخاص المفروضة العراسة على أموالهم سلطات المدير العام المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ اسنة ١٩٥٦ إلا أنها أجازت للحارس العام أن يعين حراسا خاصين على نلك الأموال والمعتلكات تحدد إختصاصاتهم وفقا للقرارات التي تصدر منه وبالتالي يكون للحارس العام أن يبقى على اختصاصات الحارس الخاص المعين من قبل لأية مدة يراها (١).

(الطعتان رقما ۱۹۸ ، ۲۲ استة ۳۶ ي - جنسة ۱۹۹۸/۱/۱۳ س ۱۹ ص ۱۹۷۳)

٣٠٥٦ – متى كان الطاعن (الحارس العام) لم يتمسك أمام محكمة الإستئناف بزوال صفة الحارس الخاص فى تمثيل الخاضع للحراسة وكان الفصل فيما يدعيه الطاعن من أن الإستئناف رفع على الحارس الخاص بعد أن زالت صفته فى تمثيل الخاضع للحراسة يقتضى تحقيق عنصر واقعى هو التحقق مما إذا كانت صفة الحارس الخاص قد زالت قبل رفع الإستئناف أو لم نزل فإن النعى بذلك يعتبر سببا جديدا مما لا يقبل إداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعنان رقما ١٩١٨ ، ٢٦٦ لسنة ٣٤ ق -- جلسة ١٩١٨/١/١٣ س ١٩ عن ١١٧٣)

٧٠٥٧ – متى كان الطاعن (الحارس العام) لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الدين المطالب به طبقا للمادة ١٢ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ لعدم تقديم المطعون ضده (الدائن) إقرارا به في الميعاد وإنما تمسك ببطلان عقد البيع المطالب بالسمسرة عنه على أساس صدور قرار من الحارس العام بإيطاله وكان تقديم إقرار أو عدم تقديمه في الميعاد أمر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإن النمي ببطلان الدين يكون سببا جديدا لا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع .

(الطعنان رقعا ٤١٨ ، ٤٢٦ لسنة ٣٤ ي - جلسة ١٩٦٨/١/١٣ س ١٩ ص ١١٧٣)

8004 -- فرض الحراسة الادارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ لمنة ١٩٦١ و ٤ لمنة ١٩٥٦ يترتب عليه أن يتولى الحارس العام ادارة أمواله وتمثيله أمام القضاء ، وأنه اذا اقتضت ادارة هذه الأموال تعيين

⁽١) نقض ١٩٦٧/٦/١٥ مجموعة المكتب الفنى من ١٨ مس ١٣٧٥ بالنسية للأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ .

هراس خاصين عليها قان اختصاصاتهم تتحدد وفقا للقرارات الثي تصدر من الحارس العام وفي نطاق ما يفوضهم فيه من سلطانه .

(الطعن ٧٤٨ لسنة ٢٥ ق – جلسة ٢٧/٤/٢١ س ٢٣ ص ٧٤٧)

النصر في المادة الأولى من القانون رقم ١٩٩٩ على أنه الا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أي تصرف أو قرار أو تنبير أو اجراء وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بغرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بغرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتمويض أيا كان نوعه أو رقف التنفيذ أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات من أن توجه اليها بغرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات من أن توجه اليها المطاعن عن نصرفات اتخذت تحقيقا لمصلحة عامة وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم التعلية المراسة غرضها وهي في مأمن من كل طعن فان الحماية نقف عند المذالة المدد .

• 80% - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ مرتبطنين أن المشرع حين قضى برفع الحراسة عن أموال ومعتلكات الأشخاص الطبيعيين النين كانوا يخضعون لحراسة الطوارىء وبأيلولة أموالهم ومعتلكاتهم الى الدولة مقابل التعويض الذى حدده القانون قرر أن ما يؤول الى الدولة هو صافى قيمة هذه الأموال بعد استنزال جميع الحقوق التى للفير ويقوم العدير العام لادارة الأموال التى ألتى الدولة بهذه التصفية وله فى هذا السبيل أن يقبل الديون التى يتقدم بها أصحابها أو يرفض اداءها بقرار مصبب لمدم جديتها أو صوريتها أو لأي سبب آخر بقوة القانون في فتنظل الأموال الى الدولة بعد حصول هذه التصفية خالية من حقوق الدائنين التى لم يقرها المدير العام ويكون لهؤلاء الدائنين حق الرجوع على المدين بهذه الديون .

(الطعن ۲۷۹ استة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ س ٢٦ ص ٩٨٦)

2011 – مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ يدل –

وعلى ما أوضحته المنكرة الإيضاحية - على أن المشرع اعتبر أن التصرفات والقرارات والتدابير التي اتخنتها وتولنها الجهات القائمة على تنفيذ الأمرين ٥ و ٥ (ب) لسنة ١٩٥٦ من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها بنظر الدعاوى التي يكون الفرض منها الطعن فيها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وأيا كان وجه الرأى في دستورية هذا القانون فان عدم السماع الذي أورده هذا القانون وقضى به الحكم الابندائي ينطوى على اخراج تلك المنازعات من ولاية القضاء كلية ونهي للمحاكم عن سماعها ومن ثم فإن الدفع بعدم سماع الدعوى إعمالا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ السالفة الذكر يعتبر في حكيقته دفعا بعدم اختصاص القضاء - على اختلاف جهاته ومحاكمه - ولاتيا بنظر تلك المنازعات ، لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماء وليس بالتسمية التي تطلق عله .

(الطعنان ۲۰۲ ، ۱۶۸ نستة ۲۷ بی - جلسة ۱۹۷۹/۱/۲۲ س ۳۰ ع ۱ ص ۳۲۳)

٧٩٤٧ - فرض الحراسة الادارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص يترتب عليه أن يتولى الحارس العام ادارة أمواله وتعثيله أمام القضاء ، وأن مقتضى إنهاء الحراسة أن يعود حق التقاضى الى هذا الشخص ألا أن المشرع تصور أن هناك فترة تمضى بين انهاء الحراسة حكما وبين انتهائها فعلا بتسليم الذي كان خاضعا للحراسة أمواله ، وفي هذه الفترة يتولى الحارس أمر هذه الأموال لحين تسليمها لصاحبها وبذلك أناب المشرع الحارس على تلك الأموال نيابة قانونية في ادارتها وما يستتبع نتك من حق التقاضى فيها ينشأ عن اعمال ادارتها من منازعات الى أن يتم تسليمها لصاحبها .

(الطعن ٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢ س ٣٠ ع ٢ ص ١٣٣)

1/ 1/00 كأرض فضاء معدة للبناء وأن ملكية البلتعين اللذين آلت أموالهما وممتكاتهما إلى الدولة بموجب القانون رلاقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ وربت شائعة ضمن ملكية باقى البانعين لهذه الأرض . قان مؤدى ذلك خضوع الأرض محل النزاع لنص الفقرة ١٠ من القرار الحمهورى رقم ١٩٦٢ لمشار إليها بما يوجب تسيمها لأصحابها على أن تستنزل قيمها من التمويض المقرر لهم وفقا لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لمسنة ١٩٦٤ بشرط عدم تجاوزه ويكون مدير إدارة الأموال التي آلت ملكيتها . إلى الدولة هو المغوط به تنفيذ ذلك باخطار وزير الذرانة بقيمة التعويض المستحق لهؤلاء الأشخاص بعد استنزال قيمة ما ملم إليهم من بقيمة التعويض الاتخاذ الإجراءات المستحقة لهم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يستظهر ما كان يجب أن يكشف عنه المطعون ضده الأول – مدير إدارة الأموال بشأن ما رد إلى البائعين المذكورين من أموال وما آلت إليه الأرض موضوع التداعي فان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ز الطعن ١٩٨٠ لسنة ١٤ في - جنسة ١٩٨٠/١/٣ س ٣١ عن ٨٤)

\$ 3 8 8 - الدولة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفاً عاماً وخاصاً لأصحاب الأموال الذين فرضت الحراسة على أموالهم ، ولما كان المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة الدعويين ، ويجب لتوفر هن دنافشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من المحرق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد اختصم وزير الذرانة بصفته ممثلا لبيت المال في الدعوى وقضى له فيها نهائيا بثبوت ملكيته المكسبة للملكية وإذ كان التقادم المكسب هو أساس إدعاء المطعون ضده ملكية دات العين في الدعويين الحاليتين قبل الأمرال التي آلت إلى الدولة فإن هذه المسألة وزير الخزانة بصفته ممثلا لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة فإن هذه المسألة الأمل استقرار أيضع إعادة المغازعة فيها بينهما ، وإذ إلتزم الحكم المطعون ضده - الولة والمطعون ضده - بالحكم الأول استقرار أ يصنع إعادة المغازعة فيها بينهما ، وإذ إلتزم الحكم المطعون قد همذا النظر فاعتد بحجية الحكم المسابق فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن ٢٨٩ لبنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧ س ٣٣ ص ١٢١)

البين أن نيابة الطاعن عن الأشخاص المشار اليهم في المائد الأولى
 ١٩٩٩

من الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٦ هي نيابة قانونية حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها ، ولا يجوز والحال هذه التحدى بانطباق أحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدنى ومنها العادة ٧١٧ توصلا للقول باستمر ار مهمة الطاعن بصفته الى حين نسلم من رفعت عنه الحراسة على أمواله متى كانت المشرع لم ينص على نلك .

(الطعن ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ص ١٤٩)

975 عان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه . أن حق الطاعن بصفته في الإدارة بما يستتبعه من حق تمثيل الخاضع للحراسة أمام القضاء قد زال بصدور القرارة بما يستتبعه من حق تمثيل الخاضع للحراسة أمام القضاء قد زال بصدور الذي القرار ٣٤٣ لمنية 190٧ و لا يفير من هذا الوضيع أن تكون أموال الشخص الذي كان خاضعا للحراسة تحت يد الطاعن بصفته ومديرها فعلا ، لأن هذه السيطرة المادية لاتضفي عليه صفة قانونية في تمثيله أمام القضاء ، وهو من الحكم المطمون فيه تقرير قانوني صليم يتفق وصحيح القانون ولم يكن تفرقة منه بين حق الإدارة وبين حق الدمام القضاء ، ومن ثم يكون النمى على الحكم المطمون فيه بهذا الوجه لأأساس له .

(الطعن ٢٩٠ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ص ١٤٩ }

970 - مؤدى ما تقضى به المادة الثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية ورزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ و المادة الثانية عشر من الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ من بطلان الاتفاقات التي لايقدم عنها بيان للحارس العام في الميعاد ووفقا للاوضاع المقررة بهما ، الا اذا رأى الحارس العام اقرارها أو رأى عدم قبولها اذا كانت لديه أسباب تدعو الى الشك في صحة البيان المقدم عنها ولم يكن لها تاريخ ثابت سابق على فرض الحراسة ، هو ان حق التممك بهذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بالحارس العام فله أما أن يعتبر الاتفاقات التي لم يقد ببان عنها باطلة أو أن يتجاوز عن اعمال هذا الجزاء ويتطرق الى موضوع هذه الانقاقات فيقرها أو يرفض قبولها اذا لم يكن لها تاريخ ثابت قبل فرض الحراسة وقامت لديه أسباب على عدم صحتها .

(الطعن رقم 49 السنة 21 ي - جلسة 49/٢/٢/١)

١٩٦٨ - تصرف الحراسة في عقار النزاع بالرغم من انتفاء بعده من الواقع والقانون - يكون غير نافذ في حق الطاعنين الصدوره ممن لا يملكه وعلى خلاف القانون وكان لا يصحح هذا التصرف صدور القانون رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعده

متضمنا في مادته الثانية النص على ايلولة الاموال التي فرضت عليها الحراسة الى الدولة اذ أن محل إعمال حكم هذه المادة - وأيا كان وجه الرأى فيها وما لحقها من بعد من الغاء بالقضاء بعدم نستوريتها - هو الاموال التي فرضت عليها العراسة بموجب قرارات صحيحة صادرة من السلطة المرخص لها باصدارها في نطاق أحكام القانون الذي ينظمها ، كما لا يصحح التصرف المنكور اجراء تسجيله في ٧ يناير 1٩٧٠ لصدور هذا الإجراء بدوره معن لا يعلكه قانونا ، فضلا عما هو مقرر من أن التتسجيل ليس من شأنه تصحيح التصرف الباطل أو تصويعه ، ومن ثم قان العقار موضوع التصرف المنكور بيقى على نمة مائكه دون أن ينتقل منهم لا الى الدولة بحكم القانون المتكور ولا الى المطعون ضدها الاولى بحكم التصرف البها من العدامة أن الدراسة .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق – جنسة ١٩٨٤/١/١٤)

979 – مؤدى القرار الجمهورى رقم ٢٩٥ لمنة ١٩٦٥ والامر العسكرى رقم ١٩٦٥ لمنة ١٩٥٦ بغويض الحارس رقم ١٨٥٠ لمنة ١٩٥٦ بغويض الحارس العام سلطة بيع المنشآت والشركات التى اخضعت للحراسة وفقا الاحكام القانون رقم ١٩٦٠ الى مؤسمات وشركات القطاع العام ، أن الحارس العام الذي عين على المنشآت المغروضة عليها الحراسة بمقتضى الامر رقم ٢٩٥٥ لمنة ١٩٦٥ تكون له سلطة بيعها الى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن اصحابها نيابة فانونية .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٨)

و 80% - إذ كان الثابت أن الحارس العام بعد تفويضه من رئيس الوزراء بالبيع بمقضى الأمر رقم ١٩٦٧ لمنة ١٩٦٥ قد باع المصنع الخاصع للحراسة الى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والتي خلفتها الشركة المطعون ضدها الأولى - ليس بصفته مالكا له وانما بصفته نائبا عن اصحابه ومنهم الطاعن وذلك بعقد ببع ابتدائي مرزخ ١٩٦٠/٧/٢٠ أفان هذا التصرف الصادر من الحارس اثناء فرض الحراسة على أموال الطاعن يكون قد صدر من ذي صفة في النيابة عنه ، ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون المدنى - أن التصرف الذي ييرمه النائب في حدود نيابته انتصاف آثاره الى الاصيل ومن ثم فان آثار عقد البيع الابتدائي المشار اليه تضاف الى اصحاب المصنع البيع - ومنهم الطاعن - ولا يغير من ذلك صدور القرار رقم الحراسة لا ينفى سبق قيامها وترتيبها الآثارها طبقاً للقانون ، كما الإينال من صحة التصرفات التي صدون عالي صدون القوال الطاعن الذي سحة التصرفات التي صدون القانون ، كما الإينال من صحة التصرفات التي صدون

من الحارس العام في حدود سلطاته المخوله له قانونا وذلك استقرارا المعاملات وحماية للمراكز القانون التي نشأت قبل رفع الحراسة .

. ١٧٧٥ - لما كانت الحراسة الادارية ليست بعقد وكاله لأن القانون - وليس انفاق نوى الشأن - هو الذى يفرضها فإن الحارس يصبح بمجرد تعيينه بحكم القانون نائبا بيابة فانونية عن الشخص الموضوع تحت الحراسة إذ يعطيه القانون سلطة حفظ وادارة الاموال الموضوعة تحت الحراسة وردها إلى صلحب الشأن عند انتهاء المحراسة وتقديم حساب عن ادراتها ونيابته هذه نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها .

(الطعن ١٧٦٢ لسنة ٥٣ الى - جلسة ١٧٦٢/١٩٨٨)

تصرفات الخاضع للحراسة:

۵۷۳ – متى كان الثابت أن المطعون ضدهم (المدعين) قد اختصموا الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى بوصفه حارسا على أموال الخاضعين للحراسة ومهم المدعى عليه فى الدعوى ويوصفه ممثلا له أمام القضاء ولما استأنفوا الحكم الصادر برفض دعواهم اختصموا المدعى عليه الخاضع للحراسة والطاعن بوصفه حارسا على أمواله وممثلا قانونيا له وحضر الطاعن أمام محكمة الاستئناف بهذه الصفة وأبدى دفاعه فى الدعوى فإنه لا تكون له ثمة مصلحة فى النعى على الحكم لقبوله الإستئناف بالنسبة للطاعن يوصفه الإستئناف بالنسبة للطاعن يوصفه ممثلا قانونا له وقد صدر الحكم عليه بهذه الصفة .

(الطعن ١٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢/٥/٥١/١ س ١٩ ص ١٨٦)

9٧٣ - المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لمنة ١٩٦١ وقد نصت على أن تسرى على الأشخاص الخاضعين له التدابير المنصوص عليها في الأمر المسكرى رقم ٤ لمنة ١٩٥١ وناطت المادة الثالثة منه بنائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الإشراف على ننفيذ أحكام الأمر المنكور وخولته في مبيل ذلك المسلطات التي خولها الأمر العسكرى السائف الذكر لوزير المالية والاقتصاد بالنمية للأشخاص الخاضعين لنلك الأمر العسكرى ، وإذ أصدرت نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بناء على ننك القرار رقم ٣ لمنة ١٩٩١ وأوجب في المادة الثانية منه على كل شخص طبيعي أو معنوى أن يقدم إلى الحارس العام بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة

أيام من تاريخ نشر ذلك القرار في ٢٩/١٠/٢٩ بيلنا على النماذج المرافقة صورها لهذا القرار وبالأوضاع المحددة به عن كل إتفاق مكتوب أو شفوى يتعلق بنقل الملكية أو حق الإنتفاع أوحق الإستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها متى كان الشخص الخاضع للأمر المشار إليه بغرض الحراسة على أمواله طرفا في نلك الاتفاق ويزيد نصابه فيه عن ١٠٠ جنيه وتم الإتفاق قبل صدور نلك الأمر ، وكان هذا الذي ورد في القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦١ العشار إليه من وجوب الإخطار في ميعاد محدد إنما هو ترديد لما أوجبته المادة الجادية عشر من الأمر العسكري رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ السالف النكر بالنسبة للاتفاقات التي أبرمها الأشخاص الخاضعون له وإذ تقضى العادة الثانية عشر من هذا الأمر الأخير بأن الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها في المواعيد وبالشروط التي تحدد بقرار وزاري ولا يقدم عنها هذا البيان تعتبر باطلة إلا إذا رأى الحارس العام إقرارها ، فإن المشرع يكون قد أفصح بهذين النصين من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المحال عليه من الأمر رقم ١٣٨ لمنة ١٩٦١ مرتبطين بنص المادتين الثانية والثالثة من قرار ينائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه والمحال من ذات الأمر رفه ۱۳۸ لسنة ۱۹۳۱ الذي أحال إليه بدوره الأمر رقم ۱٤٠ لسنة ۱۹۳۱ الذي وصعت بموجبه أموال السيدة/ تحت الحراسة - أفصح المشرع بذلك عن إرانته في إحكام التدابير التي تؤدي إلى المحافظة على أموال الذين تصدر الأوامر بوصعهم تحت الحراسة بمنع الاعتداد بالإتفاقات التي يدعيها الخاضعون للحراسة مع الغير قبل فرضها عليهم إذا كانت تؤدى إلى دائنية الغير لهم بأي صفة كانت بحق عيني أو شخصي بأن جعل المشرع البطلان جزاء على عدم الإخطار عن هذه الاتفاقات في المواعيد والأوضاع التي تصدر بها القرارات الوزارية في هذا الخصوص وذلك ما لم ير الحارس العام إقرار هذه الإتفاقات.

(الطعنان رقما ۳۲۷ ، ۳۶۷ نسنة ۳۴ ق - جنسة ۱۹۹۸/٥/۲۸ س ۱۹ ص ۱۰۲۱)

\$978 - مقتضى أحكام الأمر رقم ١٣٨٨ لسنة ١٩٦١ الذي أحال إلى الأمر المسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ أن التصرف بالبيع الذي ييرمه الخاضعون للحراسة في أمرالهم بتاريخ لاحق على فرض الحراسة هو أمر محظور قانونا سواء على البائع أو المشترى ، بل إنه يعتبر جريمة من كليهما ، وإذا كان وفاء المشترى بالثمن قد تم ننفيذا لعقد البيع فان هذا الوفاء يكون قد تم بالمخالفة للقانون ولايجوز له استرداد الثمن من أموال البائعين المفروضة عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم الاعتداد بالعقد بالتطبيق لأحكام الأمر المشار إليه وبعد الحكم ببطلان ذلك المقد ، ذلك

لأن القضاء بالزام الحارس برد الثمن من أموال البائعين المغروضة عليها الحراسة يعتبر تنفيذا لإنتزام على البائع نشأ في تاريخ لاحق لغرض الحراسة وهو ماتنهي عنه صراحة المادة السادمة من الأمر رقم ٤ لمنة ١٩٥٦ ونحرمه المادة ٣٣ ، كما أنه يؤدى إلى إهدار الأسلس الذي تقوم عليه فكرة الحراسة وتغويت الغرض منها ، ولا محل للاستناد إلى المادة ١٤٢ من القانون المدنى في الزام الحارس برد الثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة لوجود نصوص خاصة في الأمر رقم ٤ لمنة ١٩٥٦ تمنع من رد الثمن من تلك الأموال وهي نصوص آمرة ومتعلقة بالنظام العام .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٣٤ ل - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ص ١٣٨)

9000 – مؤدى نص المادة الثانية من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بغرض العراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، ونص المادة ١٩٦ من الأمر العمكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بوضع نظام لادارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ، أن الشارع خول صاحب العمل فصل العامل دون انذار سابق أو تعويض بمبب فرض الحراسة على أمواله ، فاذا تعاقد صاحب العمل معه بعد فرض الحراسة فائه يكون قد تنازل عن استعمال الرخصة المخولة له وأسقد خقة فيها ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتخذ منها مبررا المغصل .

(الطعن ٩٠٠ لسنة ٣٤ في - جلسة ١٩٧٠/١/٧ س ٢١ ص ١٨)

9٧٦ - مؤدى ما تقضى به المادة الثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية وزير الداخلية رقم ٦ لسنة ١٩٦١ والمادة الثانية عشر من الأمر العسكرى رقم ٤ لمنة ١٩٦٦ من بطلان الاتفاقات التي لا يقدم عنها بيان للحارس العام في الميعاد ووفقاً للأوضاع المقررة بهما ، إلا إذا رأى الحارس العام افرارها أو رأى عدم قبولها إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صححة البيان المقدم عنها ولم يكن لها تاريخ ثابت سابق على فرض الحراسة ، هو أن حق التمسك بهذا البطلان - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بالحارس العام قله إما أن يعتبر الاتفاقات التي لم يقدم بيان عنها باطلة أو أن يتجاوز عن إعمال هذا الجزاء ويتطرق إلى موضوع هذه الانقاقات فيقررها أو يرفض قبولها إذا لم يكن لها تاريخ ثابت قبل فرض الحراسة وقامت لديه أسباب على عدم صحفها .

(الطعن ١٩٨٨ لمنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ س ٣٤ ص ١٨٨ }

١٩٧٧ - مفاد نص العادة ٢٠ فقرة سادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أن المشرع قصد بإمتداد مواعيد سقوط ١٩٧٤ - ١٩٧٤ العق والإجراءات بمقدار مدة فرض الحراسة أو المنع من التصرف أو الإدارة يكون بالنمية الأموال محل نلك مغلول اليد وفي حالة عذر قانوني موجب لهذا الإمتداد ، أما من يكون نائبا عنه قانونا في هذه الفترة فلا يشمله النصر ولا يحق له إمتداد لإنتفاء العلة إذ لم يكن ثمة ما يحول بينه وبين إقامة دعوى الحق أو مباشرة الإجراءات نيابة عن الخاضع من قبل فوات الميعاد .

80% – النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٧١ – بدل على المشرع اشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع فى هذه الحالة توافر أحد أمرين . أن يكون التصرف قد نفذ أو يكون ثابت التاريخ وذلك قبل صدور قرار المنع من التصرف – لما كان ذلك وكان الثابت مما سلف أن المقد موضوع التواعى ثابت التاريخ فى ... أى قبل صدور قرار المدعى الاشتراكى بالمنع من التصرف فى - فانة بكون بعنأى عن نطاق القرار .

(الطعن ۲۲۱ س ۵۲ ی جلسة ۱۹۸۵/۵/۵۷)

904 – ولتن كان نص المادة من القانون رقم ٣٤ لمنة ١٩٧١ قد رنب البطلان للتصرف الذي يجرية الشخص في أمواله بعد صدور الأمر بعنعه من التصرف فيها إلا أن هذا البطلان إنما قرره القانون لصالح المدعى العام الاشتراكي ويكون له وحدة حق ايطالة وإدخال المال مجل التصرف في مركزه المالي الذي يقدمه في دعوى الحراسة التي يقوم بدور الادعاء فيها باسم الشعب ونيابه عنه .

(الطمن رقم ۲۱۲۲ لسنة ۵۸ قي – جلسة ۱۹۹۱/۱/۳۰)

٦ - حق الدانن في الرجوع على الخاضع للحراسة :

. 80٨ - رفع الحراسة الإدارية لا يؤثر في خطأ الحكم بالزام الحارس بأداء الثمن للمشترى من أموال الباتعين التحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة الثمن للمشترى من أموال الباتعين التحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة لأن هذه الأموال قد آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ ولم تؤل إلى الباتعين وإنما قرر لهم هذا القانون الحق في الحصول على تعويض يؤدى لهم بمندات على الاولة على ألا تزيد قيمة ما يصرف لهم من منذات على ثلاثين ألف جنيه ، وغنى عن البيان أن هذا لا يمنع المشترى من الرجوع بعد ذلك على الباتعين بالثمن الذي دفعه لهم في غير أموالهم التي كانت في الحراسة وآلت إلى الدولة .

1001 - لا يجوز - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لدائن الشخص الذي فرضت الحراسة على أمواله وآلت إلى الدولة بمقتضى القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ أن بلجأ إلى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المبير العام لادارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة ليصدر قراره بشأنه وإلا كانت الدعوى غير مسموعه ولكل ذي مصلحة أن يتممك بعدم سماعها وللمحكمة أن نقضى بذلك من ناقاء

° (الطعنان ۱۶۹۹ ، ۱۶۹۰ لسنة ۴۸ ق – جلسة ۱۹۸۳/۱/۶ س ۳۶ ص ۱۱۸)

ته ۱۹۸۶ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع المؤسس على أنه لا يجوز لدائن الشخص الذي رفعت عنه الحراسة عن أمواله وآلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ۱۹۰ لمينة ۱۹۶۶ أن يقيم دعوى ضد المدير العام لإدارة الأموال التي التي الدولة طالباً الزامه بأداء دينه قبل أن يتقدم إليه بهذا الدين ليصدر قراره في شأنه ، هو دفع بعدم سماع الدعوى لرفعها قبل إنخاذ إجراء معين إستلزمه القانون ومن ثم فهو في حقيقته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ۱۹۰ من قانون العرافعات .

١ - ٢ (الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ١٥٣١ استة ٣٥ ق - جنسة ١٩٨٥/٣/٣٥ س ٣٦ ص ٤٨٤)

الطوارىء ويجوز لرئيس الجمهورية متى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء ويجوز لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارىء أن يتخذ بأمر كتابى أو شفاهى تدابير معينة وردت على مبيل الحصر من بينها والاستيلاء على أى منفل أو عقار والأمر بغرض الحراسة على الشركات والمؤمسات الا أن هذا النصل وقد تضمنه قانون استثناتي ينبغى عدم التومع في تضيره ويلزم إعماله في حدد عما أفسحت عنه عباراته بقصر الملطة المعنوحة أو رئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات واشركات دون ما يجاوزه الى الافراد الطبيعيين ، واذ كان البين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٠ بغرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الأشخاص – والمنشور بالجريدة الرسمية بناريخ ٢٥/ ١٩٦١/ ١٩٦١ ومع انه الفساء على اموال ومعتلكات اشخاص طبيعيين اورد اسماءهم ومنهم المطعون عليهما الأولين ومورثي باقي المطعون عليهم ، وكان هذا الامر الجمهوري لايرسي قواعد مجردة أو بولد مراكز قانونية عامة يتنفي فيها التخصيص فهو بهذه المنظبة لايعتبر قرارا تنظيميا عاماً أى تشريعا مما فوض رئيس الجمهورية في اصداره

وفقًا لما جاء بعجز الغقرة الاخيرة من المادة الثالثة من قانون الطوارىء والتي اجازت له نوسيم دائرة الحقوق المبينة بهذه المادة بقرار يعرض على مجلس الشعب في اول اجتماع له ، بل هو قرار فردي صادر من رئيس الجمهورية بمقتضى ملطته التنفيذية في تطبيق قانون الطوارىء فتتحدد سلطته في اطار الحقوق المخولة له بمقتضى هذا القانون ، لما كان ذلك وكان الأمر الجمهوري آنف النكر قد فرض الحراسة على الموال وممتلكات افراد طبيعين ومن ثم فان الأمر بفرض هذه الحراسة على الاموال الخاصة لهؤلاء الافراد يكون قد صدر ممن لا يملك سلطة فرضها بما يجعل الأمر في هذا الخصوص غير قائم على اساس من الشرعية متسما بمخالفة صارخة للقانون ومشوبا بعيب جميم ينحدر به الم، مرتبة الفعل المادي المعدوم الاثر قانونا لما ينطوي عليه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص فيصبح متجردا عن صفته الادارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية ويختص بالتالي القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الاعتداء المادي من آثار ويترتب على نلك انعدام الحراسة الادارية التي فرضت على المطعون عليهما الأولين ومورثي باقي المطعون عليهم وتظل اموالهم غير خاضعة للحراسة الادارية ، لما كان ماتقدم وكان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر بعد ذلك يقضى برفع الحراسة على الاموال التي كانت خاضعة لها وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ يقضي بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فإن ما يرفع عنه الحراسة تنفيذا لأحكام القانون الاول وما يقتضى تسوية أوضاعها تنفيذا للقانون الثانى انما يقتصر على الأموال التي كانت خاضعة للحراسة عند بدء العمل بكل من القانونين دون الاموال التي لم تكن في ذلك التاريخ خاضعة لها وإذا ثبت عدم خضوع الأرض محل النزاع للحراسة على النحو آنف الذكر ، فإن أحكام القانونين المشار اليهما لاتسرى على هذه الارض ويكون التصوف الذي أبرمه الحارس العام ببيعها للشركة الطاعنة تصرفا صادرا ممن لا يملكه ولا ينفذ في حق المطعون عليهم التسعة الأول ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فانه - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - لا يعييه ما قد يكون وقع فيه من خطأ في تقريراته القانونية التي أوردها في هذا الصدد، إذ من المقرر أن لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ في هذه التقريرات دون أن تنقضه ويضحي النعي على الحكم بالخطأ في الاسباب التي اقام عليها قضاءه غير منتج .

(الطعن رقم ١٩٨٥ نسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٨)

\$40\$ - مؤدى القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لمنة ١٩٦٤ الصادر استنادا للقانون - رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ - وجوب تقدم دانتي الأشخاص الذين رفعت ١٧٠٧ الحراسة عن أموالهم الني آلت الى الدولة ، الى المدير العام لادارة الأموال المنكورة لتحقيق ديونهم وإفرارها أو رفضها قبل الالتجاء الى القضاء للمطالبة بها ، ولم يعد للحارس العام شأن بذلك .

(ألطعن رقم ۱۲۸۴ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۲۸۱/۱/۱

8000 - المادة الأولى من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ منة ١٩٧٤ قد نصت على أنه بتسوى طبقاً لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والاعتبارين إستنادا إلى القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء، ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه ولا تسرى الغوائد التأخيرية على ديون المعاملين بهذا القانون والتي يصدر بالإعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة الجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك إعتبارا من تاريخ فرض الحراسة حتى مضم سنه من تاريخ العمل بهذا القانون، والمقرر أن فرض الحراسة يغل يد الخاضع لها عن ادارة أمواله والتصرف فيها وهذا هو - وعلى ماجاء بتقرير اللجنة التشريعية والمنكره الإيضاحية للقانون - المناط في الانتفاع بالتيسيرات المنصوص عليها في المادة ١٥ المنكورة وتضمأن جدية الدين اشترط النص صدور قرار رئيس جهاز التصفية بالاعتداد به ، وتتوافر هذه الجدية للدين متى صدر القرار بالاعتداد به من جهة أخرى كلجنة تحقيق النبون والحارس العام - لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه باستفادة المطعون ضده الأول مما نصت عليه المادة ١٥ سالفة النكر قد قام على أن دينه قد إعتد به بقرار من لجنة تحقيق الديون بالحراسة العامة وأنه وإن قضي بالغاء الأمر رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على المطعون ضده الأول واعتبار ه كأن لم يكن إلا أن ذلك لا يلفي الحقيقة الواقعة المتمثله في أن المطعون صَدِهِ الأولِ قِد غُلُت بده بالفعل عن استغلال أمو اله خلال فتر ة فر من الحراسة الأمر الذي يتحقق معه ما قصد إليه المشرع من أحكام القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٧٤ الذي جاءت نصوصه مطلقة في مخاطبة من فرضت عليه الحراسة إستنادا إلى القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء فإنه بكون ملتزما لصحيح القانون ، أما نعي الطاعن بخلو الأوراق مما يفيد نوع الحراسة وجنسية المطعون ضده الأول فهو دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تقبل إثار ته أمام هذه المحكمة لتعلقه بالواقع في الدعوى ، والأصل المقرر هو سريان القانون بأثر فورى مباشر وليس من شأن عدم صدور القرارات التنفينية له أن تحد من إعماله ومن ثم فما اثاره الطاعن في هذا الخصوص لا يمثل دفاعا جوهريا ولا على محكمة الموضوع إن هي التفت عنه ولم توليه ردا . 2003 – مؤدى ما نصت عليه المادنان الاولى والثانية من القانون رقم . 10 منه المنتقد المن

عليهم - وذلك عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ مقتضاه أن عليهم - وذلك عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ مقتضاه أن يمود إليهم حق انتقاضي يوم العمل به في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ولا يؤثر في ذلك ماتنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى النولة مقابل التعويض عليه مادته الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ الإجمالي المقرر فيها ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لمنذ المناز الجمهوري رقم ١٩٧٦ لمنة ١٩٦٤ من استنزال جميع الديون من صافى قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القزون رقم ١٩٠٠ من استنزال جميع الديون من صافى قيمتها ذلك أن المادة الثانية من القذائد وقت فرضها بمبلغ إجمالي فدره ثلاثون ألف حنيه مالم تكن أقل فيمة فإن لاره ذلك قيام صفة الطاعنة - المغروضة عليها الحراسة - في الدفاع عن حقها في عارها معل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق لها بإخراجه من فيمة التصفية .

ه ه ه المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢١ من الأمر العسكرى رقم السنة ١٩٥٦ (بشأن التدابير الخاصة بأموال الرعايا البريطانيين والقرنسيين إنما يواجه المواعيد السارية في حق الأشخاص الذين طبقت عليهم أحكام نلك الأمر . وإذ كانت الحراسة على أموال هؤلاء قد انتهت بمعقضي الأمر رقم ٣٦ سنة ١٩٥٨ الذي نص في مادته الثانية على اجتفاظ الحارس العام والحراس الخاصين بملطة (دارة أموالهم إلى أن يتم تمليمها إليهم أو إلى وكلاتهم ، وكان مفاد هذا النص – على ماجرى به قضاء محكمة النقض – أن تبقى للحارس العام إلى جانب هؤلاء صفته في أعمال الإدارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ من

منازعات بشأن هذه الأموال^(۱). لما كان نلك فانه يكون لهؤلاء الرعايا – هم والحارس الذى يمثلهم – وحدهم الحق فى القممك بحكم المادة ٢١ من الأمر المسكرى رقم ٥ منة ١٩٥٦ بمد العواعيد المارية فى حقهم.

(الطعن ١٠٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨ س ١٧ ص ١٤٥٦)

2014 - (أ) – مفاد المواد ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٥ ، ٢٠ من القانون ٦٩ لمنة ١٩٧٤ بشأن تمنوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع رتب حالتين للافراج عن الأموال محل الحراسة . الأولى : حالة الإفراج النهائي وهي المترتبة على إلغاء عقد البيع ورد المال المفرج عنه إلى مستحقيه على أن يتم رد الثمن إلى الجهات المشترية ويلتزم به جهاز التصغية أو الخاضعون ونلك خلال سنة من تاريخ الالغاء وكذلك الأمر بالنسبة للتحسينات والتعديلات ، وفي هذه الحالة ورغم انفساخ البع فإن المشرع رأى لاعتبارات خاصة التيميير على البائع وهو الخاضع للحراسة باعتبار أنها كانت نائبة عنه في هذا البيع وأن يده كانت مغلولة عن إدارة أعماله وسداد التزاماته واقتضاء حقوقه - على ماورد في تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الاقتراحات والشكاوي عن مشروع القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ~ وتمثل ذلك التيمير في أن يتم التسليم فورا للخاضع للحراسة وأن يمنح كبائع مدة سنة أجلا لرد الثمن وملحقاته ونلك استثناء من القواعد العامة مما لا يسوغ معه للمشترى الامتناع عن تسليم المبيع خلال ذلك الأجل بحجة عدم رد الثمن . والثانية : حالة الافراج المؤقت والخاضع للحراسة في هذه الحالة لا يستعيد منها حقه المطلق في الملكية على ماله المسلم إليه بل يكون جهاز التصفية وحده وهو المهيمن على المال إلى أن يتم الإفراج النهائي وليس للخاضع إلا أعمال الادارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز إعمالا للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، ومنى كان ذلك فان التمليم في هذه الحالة ليس أثرًا مباشرًا من آثار عقد البيع بحيث يرتب التزاما فوريا في حق الخاضع للحراسة باداء ما دفع من الثمن إلى المشترى ، والقول بغير ذلك مفاده إن التسليم معلق على شرط سداد الثمن فورا وهو أمر لا يتمنق ومنع صاحب المال من التصرف فيه ويتنافي مع ما قرره المشرع من تيسيرات المغرج عن ماله نهائيا بحيث يكون في وضع أفضل ممن استعاد حقه في الادارة فقط.

(ب) - الحق في الحبس لا يقوم إلا إذا كان المقابل المراد الحبس من أجله حالا

⁽١) راجع نقض ٢٧ مليو سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٦ مس ٦٣٣ .

فان قضاء محكمة الموضوع وقد انتهى إلى أن الثمن المدعى باستحقاقه في نمة المطعون ضدها - التى رفعت عنها الحراسة الادارية - ليس حالا ، ذلك أن الافراج المؤقت عن العقار ليس معلقا على شرط رد الثمن للطاعنة - الشركة التى كانت قد اشترت العقار - ومن ثم لا يجوز للطاعنة حبس العقار من أجله .

أ - ب (الطعن ١١٥٠ لسنة ٤٧ في - جلسة ١٩٨٠/٥/١٨ س ٣١ س ١٩٦١)

• 204 - إذ كان مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم 17 لمسمة 1972 هو استثناء بعض الغات من التمتع بأحكام هذا القانون ومن بينهم الأجانب الذين طبقت في شأنهم أحكام إتفاقيات التعويض المبرمة مع النول التي ينتمون إليها سواء كانوا من رعايا دول عربية أو غير عربية ، فإذا ما نصت المادة الرابعة منه على أن يتمتع بأحكامه كل من رفعت عنه العراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لمسنة ١٩٦٤ وكل من استثنى من أحكامه من غير الأشخاص المشار إليهم في المادة المابقة فإنه يعنى إنصراف أحكامه إلى من رفعت عنهم الحراسة مستثنيا منهم ما نص عليهم في المادة الثالثة ومنهم الأجانت المشار إليهم بها ، وإذ عاد المشرع إلى استثناء رعايا الدول العربية في عجز المادة الرابعة من أولئك المستثنين من الإنتفاع بأحكام القانون فإنه استثناء من المستثنين بحيث بستثنى رعايا الدول العربية من الأجانب الذين لا ينتفعون بأحكام هذا القانون وهو ما يعني انتفاعهم بأحكامه .

(الطعن ١٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١ س ٣٣ ص ١٨٨)

٩ ٩٩٩ - إن القانون ١٥٠ لسنة ٢٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بمض الأشخاص وإن كان قد نص في مادنه الثانية على ما يؤول إلى الدولة وما يعوض عنها أصحابها وقدره ثلاثون ألفا من الجنبهات . إلا أنه نص في مادنه السابعة على جواز الاستثناء من أحكام هذا القانون بموجب قرار من رئيس الجمهورية .

(الطمن ۱۹۸۸ لسلة 21 ل – جلسة ۲۲/۲/۲۲۱ س ۳۲ من ۱۹۸۸)

993 - إذ صدر القرار الجمهوري رقم باستثناء أموال وممتلكات وعائلته والطاعنين ، من أحكام القانون ١٥٠ لمينة ٢٤ ونص على أن تملم إليهما أموالهما وممتلكاتهما مالم يكن قد تم التصرف فيها فعندنذ بقتصر التسليم على ثمن المبيع ، ومؤدى هذا القرار رد جميع أموال وممتلكات الطاعنين شريطة ألا يكون قد تم التصرف فيها فعندنذ يقتصر التمليم على ثمن بيعها ، وإذ كانت المواد ٢ ، ٤ ، من القانون رقم ٦٩ لمنة ٤٩٧٤ قد تضمنت أحكاماً تتعلق بالرد العيني للأشخاص ١٠ من القانون رقم ٦٩ لمنة ٤٩٧٤ قد تضمنت أحكاماً تتعلق بالرد العيني للأشخاص

1711

الطبيعين الذين شملتهم الحراسة سواء بصفة أصلية أو بصفة تبعية فجعلت الرد عينا للأموال والممتلكات التي آلت إليهم عن غير طريق الخاصع الأصلي مالم يكن قد تم بيمها ولو بعقود إيندائية وجعلت الرد عينا للأشخاص الطبيعين الذين فرضت عليهم بيمها ولو بعقود والاندائية وجعلت الرد عينا للأشخاص الطبيعين الذين فرضت عليهم فيما آل إليهم عن طريق الخاصع الأصلي ، ونصت العادة العاشرة على الغاء عقود البيع الابتدائية المعرمة بين الحراسة العاملة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين المحكومة ووحدات الإدارة المحلية أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين المحكومة وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام متى طلب مستحقوها استلامها طبقاً المحكام المواد ١ ، ٢ ، ٢ ، ٤ من ذلك القنون شريطة ألا تتجاوز قبمة العقارات المبنية ثلاثين ألها من الجنبهات مالم تكن قد تغيرت معالمها ، كما نصت على قواعد أخرى بالنسبة للأرض الفضاء والعقارات المعلوكة على الشيوع أو المنقلة بحق رهن عين ضماناً لدين أو المنشات الفردية ، وهي تخالف ماورد بالقرار الجمهورى رقم عين ضما أدين المنبة بماليم جميع أموال وممتلكات الطاعنين وبشرط عدم التصرف غيم الطاعنين وبشرط عدم التصرف غيم الطاعنين وبشرط عدم التصرف غيم الطاعنين .

(الطعن ١٨٨ لسلة ٤٩ في - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦ س ٣٢ ص ١٨٨)

ثانه وفي التحالات المادة ١١ من فانون من ٢٩ المسنة ١٩٧٤ قد نصت على المحلية واقطاع العام وكان هذا النس حسيما هو واضح من عباراته الصريحة ولمحلية والقطاع العام وكان هذا النص حسيما هو واضح من عباراته الصريحة وفي غير الحالات العبينه بالمادة السابقة إنما ينصرف إلى عقود بيع العقارات التي تزيد قيمتها على ٣٠ ألف جنيه سواء في ذلك المسجلة أو الابتدائية بدليل ما ورد في نهاية المادة ١١ من القانون سالف الذكر من أن الخاصع والجهة المشترية يتحملان ورموم التصييل المصدده عن العقود الملغاة مناصفة ، وكان لاوجه للإستناد إلى تقرير اللبينة المشتركة من اللجنة الشريعية ومكتب لجنة الاقترات والشكاوى من مشروع غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحاً جلى المعنى فإنه لايجوز غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحاً جلى المعنى فإنه لايجوز الحادية عشر من القانون سالف الذكر قد نصت في فقر انها الثانية على أنه دويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بنظاب موصى عليه على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا لم مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا لم تضطره بذلك أعتبر ملغياً إعتباراً من تاريخ إنقضاء هذه العهلة، وقد صدر القانون

112 لمنة ١٩٧٥ بعد المهلة المنصوص عليها في هذه الفترة حتى ٣١ ديسمبر منة ١٩٧٥ مما مؤداه أن عقود البيع التي تعنيها المادة الحادية عشر تلغى بقوة القانون في حالة واحدة وهي عدم الإخطار في الأجل المحدد بهذه المادة أو في فترة المدة الواردة بالقانون ١٩٤٥ لمنة ١٩٧٥ ، وفي غير هذة الحالة فإن المادة سالفة الذكر جعلت لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازى مائة وستين مثل الضريبة .. على أن تلزم بأداء الزيادة وباقى الثمن خلال مدة لا تجاوز صنة من تاريخ العمل بهذا القانون - والتي مدت إلى ١٩٧٦/٣/٣١ بموجب القانون ١٤ المنة ١٩٧٥ وبين إعتبار هذه العقود ملفاة ورد العقارات المبينة إلى ممتحقيها مما مؤداه أن فسخ عند عدم وفائها بالنزاماتها المبينة بالمادة ١١ إلا بحكم فضائي وباتطبيق المادة ١١ إلا بحكم فضائي

(الطعن ٨٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/١/٢٩١ س ٣٣ من ٨٨٨)

1908 - القرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء جميع القرارات الصلارة باخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ نص فيه على أن يعمل به اعتبار من ١٩٥٧/٥٤ ومن ثم ينعين إعمالا لذلك النص أن يعود إلى هؤلاء الاشخاص حقهم في التقاضي اعتبارا من ذلك التاريخ وتزول عن مدير عام الإ دارة العامة لأموال المستقلين والمراقبين صفته في تمثيلهم أمام القضاء بحلول ذلك التاريخ ، وإذا لم ينص ذلك القرار على أن تكون للمدير العام المذكور صفة النيابة القانونية عن هؤلاء الأشخاص إلى أن تعلم الأموال إلى أصحابها ، فإن لازم ذلك أن تعود إلى الأشخاص أهليتهم فور صدور القرار إعتبار من ١٩٥٧/٥/٤

(الطعن ٢٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ س ٢٣ ص ١٤٩)

8993 - متى كان مقتضى رفع الحراسة عن أموال ومعنكات الأشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ أن يعود إليهم حق التقاضى من يوم العمل به في ١٩٦٤/٢/٤ وكان الالتزام بدفع قيمة الاستهلاك من العياه والكهرياء التزامأ شخصياً لا ينشأ إلا وقت الاستهلاك الفعلى لها فإنه يجوز مطالبة الأشخاص الذين رفعت الحراسة عنهم بمقتضى أحكام نلك القانون بقيمة ما يكونون قد استهلكوه من مياه وكهرياء من تاريخ العمل به دون أن يكون لمدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة شأن في هذه المطالبة .

(قطعن ۹۳۱ لسنة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۳/۲/۱۷ س ۳۶ س ۴۹۹)

2097 - المشرع جعل للجهات المشترية المنكرة بنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ٦٩ لمنة ٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، الخيار بين الإيقاء على تلك العقود بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازى مائة وستين مثل الضربية الاصلية المغروضة على العقار ، وعلى أن تلتزم باداء هذة الزيارة مع باقى الثمن خلال مدة سنة من تاريخ العمل بالقانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاه ورد العقارات المبيعة الى مستحقيها ، وعلى أن يتم ابداء الرغبة باخطار رئيس جهاز تصفية الحراسات بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقانون ، فاذا لم تخطره بذلك اعتبر العقد ملغيا من تاريخ انقضاء المهلة . ويؤشر بالالغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقاري ، ومما مفاده و فقا لصريح دلالة النص أن المشرع اعتبر العقود المبينة به ملغاه في الحالات الثلاث الآتية ، أولا : اذا لم تبد الجهة المشترية رغبتها في خلال مدة ثلاثة اشهر المحددة للاخطار ثانيا: اذا اختارت التخلي عن العقار والغاء العقد ، ثالثا : اذا أبدت رغبتها في الاحتفاظ ولكنها لم تقم بالوفاء بقيمة الزيادة وباقي الثمن في المدة المحددة لذلك ، وهو الشرط الذي علق عليه القانون حق الجهة المشترية في اختيار الابقاء اذ اوجب لاعماله لازيادة الثمن فحسب بل وسداده الزيادة مع الباقي في خلال المهلة المحددة والا اضحى العقد لاغيا ، وهو ما يتفق وقصد المشرع وماعناه من تجديد مهلة السداد ثم مدها ثانية واخيرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٠ ي - جنسة ١٩٨٤/١/١٦)

1949 - يدل نص المواد الأولى والثانية من القانون رقم 11 لسنة 1941 الخاص بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن المشرع بعد أن اعتبر أوامر فرض الحراسة على اموال الأشخاص الطبيعيين المستندة الى أحكام القانون رقم 197 المسنة 190 كان لم تصدر اصلا ، ورتب على ذلك وجوب رد تلك الأموال الى اصحابها اذا لم تكن قد تم بيعها أو تعويضهم عنها على النحو المبين بالمادة الثانية - استثنى من هذا الرد عينا أو بمقابل ، أموال الاجانب الذين خضعوا للحراسة بموجب تلك الأوامر وابرمت دولهم مع مصر اتفاقيات تعويض وقصر حقهم على الافادة من تلك الإتفاقيات التي أمر باستعرار تطبيقها عليهم .

(الطعون أرقام ١٠١٠، ١٠١٢، ١٠١٢، ١٠١٤ أسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦)

2013 - مفاد ما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعتبار العقود المبينه به ملغاة في الحالات

الثلاث الاثنية: أو لا : إذا لم تبد الجهة المشترية رغبتها أصلا في خلال مدة الثلاثة الأشهر المحددة للإخطار . ثانيا : إذا اختارت التخلى عن العقار وإلغاء العقد ثالثا : إذا أبدت رغبتها في الاحتفاظ ولكنها لم نقم بالوفاء بقيمة الزيادة وبافي الثمن في المحدة لذلك ، وهو الشرط الذي على عليه القانون حق الجهة المشترية في اختيار الإيفاء إذ أوجب لإعماله لازيادة الثمن فحصب ، بل وصداد تلك الزيادة مع باقي الثمن في خلال المهلة المحددة . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١٠/١١٩)

2099 - عدم مشروعية قرارات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين استناداً الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارى، فإن المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفيه الأوضاع الناشئة عن فرض المراسة قد جاءت ونصت على أن وتعتبر كأن لم تكن الاو امر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم استنادا الى احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارىء وتتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون ... و ذلك تقنينا من المشرع للاتجاء الذي استقر عليه القضاء حسماً للمنازعات القائمة وتجنباً لاثارة منازعات جديدة ، وتحقيقا للمساواه بين من اقاموا دعاوي لالغاء الحراسات المفروضة عليهم ومن لم يقيموا مثل هذه ألدعاوي ، إلا أن الأمر يقتضي في الوقت ذاته – وعلى ما افصحت به المذكرة الايضاحية لهذا . القانون تنظيم كيفية إزالة الآثار الناشئة عن فرض تلك الحراسات والتي استعرت نحو عشرين عاما ترتبت خلالها اوضاع يصعب - بل يمتحيل في بعض الاحوال -تعديلها أو ازالتها ، الأمر الذي دفع المشرع في المادة الثانية من هذا القانون - بعد أن قضى في صدرها بالرد عينا لجميع أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم النين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الأولى الى هؤلاء - باستثناء ، وفي ذات العادة تلك التي تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لمنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها اقساط تملك وسلمت إلى الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المنكور . فيعوض ذوو الشأن فيها وفق احكام القانون ، مؤكداً بذلك حكم المادة السابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه التي إستثنت الأراضي الزراعية التي وزعت بالتمليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المتكور والاراضى التى ربطت عليها أضاط تمليك وسلمت الى صحار العزارعين فعلاً بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، كل هذا تقييراً من المشرع - وعلى العامة وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى، كل هذا تقييراً من المشرع - وعلى ما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه - بأن الأراضى الزراعية التى قامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بتوزيعها على صخار الفلاحين تنفيذاً لأحكام القانون تعتبر مبيعه الى المنتعمين بالتوزيع فلا يجوز للهيئة كطرف بائع أن تضمخ عقد البيع أو أن تلفى هذه التوزيعات بارادتها المنفردة وإلا تعرضت لدعاوى الضمان من المشترين التى تكيدها أموالا طائلة وذلك فضلا عن تعرضت لدعاوى الضمان من المشترين التى تكيدها أموالا طائلة وذلك فضلا عن الاراضى الزراعية من صفار الفلاحين .

(الطعن ١٨٦٣ لسنة ٥١ ق - جنسة ١٩٨٥/١١/١٤)

• 53 - مؤدى رفع الحراسة ، بمنتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام – قانون الطوارىء ، وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – عودة حق التقاضى اليهم منذ العمل بهذا القانون ، وزوال صفة الحارس العام في ادارة أموالهم وتمثيلهم أمام القضاء .

(الطعن رقم ١١٢٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١

10. \$ - إذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 10 لسنة 1978 تنص على أنه مترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين التى فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لأحكام الأموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره 17 الف جنيه، مالم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة وتنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ على أن يمنتنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ على أن يمنتنى للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضعين الأموال والممتلكات الأشخاص الخاضعين الأموال والممتلكات مالم يكن قد تم التصرف فيها ، فتسلم اليهم قيمتها ، وكان مؤدى هذه التصوص الثلاثة ان المشرع قد رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الخاضعين وتقل ملكية تلك الأموال الى الدولة تمثله في ادارة تلك الأموال التي آلت الى الدولة ثم استثنى بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بعض الأموال من أيلولتها الى

الدولة وأعاد ملكيتها الأصحابها مادامت على ملك الدولة . الا أنه نظم وميلة انتفيذ الأثر المنزنب على عودة الملكية الأصحابها فأجاز لهم الحق في استلامها عينا اذا لا يُن قد تم التصرف فيها أو استلام فيمنها اذا كان قد تم ذلك بحيث يعود الأصحاب لم يكن قد تم التصرف فيها أو استلام فيمنها اذا كان قد تم ذلك بحيث يعود الإصحاب المدوق المغزبة على عقود بيمها واقتصاء الحقوق المغزبة على النزامات الطرف الاخر بحيث يلتزمون هم بتنفيذ الالتزام بنقل الملكية أو التصرف فيها والتي عقاها المشرع في هذا القرار هي تلك التي تم شهرها وققا لأحكام قانون الشهر المقارى ذلك أنه من المقرر حولي ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية في العقارات لاتنتقل من المقرر حولي ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية في العقارات لاتنتقل من المقرر حولي ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية في العقارات لاتنتقال من المقرد عول المناسبين المتعاقبين أو الغير الا بالتسجيل وان التصرف غير المصبحل لا يولد الا لك أنه لو كان المشرع في ملك البلغ يؤكد خوقا والتزامات شخصية بين عاقديه ومن ثم يبقى العقار المبيع في ملك البلغ يؤكد نلك أنه لو كان المشرف على النص على ذلك صراحة ولخصه بعبارة دولو بعقود المداسة في القانونين 19 لسنة قصد بتمام التصرف في هذا الصدة عبارة دولو بعقود الدراسة في القانونين 19 لسنة 1941 المنقع تنظيم الأوضاع الناشئة عن الحراسة في القانونين 19 لسنة 1942 المنقع تنظيم تنظيم الأوضاع الناشئة عن الحراسة في القانونين 19 لسنة 1942 المنقع تنظيم تنظيم الأوضاع الناشئة عالا الحراسة في القانونين 19 لسنة 1942 المنة 1941 .

(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥١ ق - جنسة ١٩٨٦/٤/٢٩)

٢ . ٢٤ - مؤدى رفع الحراسة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعين الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام قانون الطواريء - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - عودة حق التقاضي اليهم منذ العمل بهذا القانون وزوال - صفة الجارس العام في ادارة أموالهم وتمثيلهم أمام القضاء ، وكان مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ الصادر نفاذًا للقانون المذكور ، باستثناء أموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين الحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها من الخاضع الأصلي من أحكام نلك القانون ورفع الحراسة عنها وتسليم تلك الأموال والممتلكات أو قيمتها اليهم ، أن تزول صغة الحارس العام في كل ما يتعلق بهذه الأموال والممتلكات ، ومن ثم يكون اتخاذه اجراءات تسجيل عقد البيع محل النزاع بعد رفع الحراسة عن المبيع صادرا من غير ذي صفة ولا تحاج به المطعون عليها الأولى ، واذ كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد جرى نصها بأن تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع المبرمة بين الحراسة العامة أو ادارة الأموال التي آلت الى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والني لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائيه متى طلب مستحقوها استلامها ، مما مؤداه الغاء عقد البيع موضوع الدعوى لقوافر شروط انطباق أحكام هذا النص ، التي لم تجادل الطاعنة في توافرها ، ولا يغير من ذلك تسجيل ذلك العقد لصدوره من غير ذي صفة حسبما تقدم ومن ثم فان الملكيه لم تنتقل الى الطاعنة ، 1717

كما لايجوز التحدى بأن القرار رقم ٦٠ لمنة ١٩٦٧ قد أفرج لتلك المطعون عليها عن مقدم الثمن والأقساط فحمب للقول بخروج المبيع من ملكها ذلك أن مفاد هذا القرار في ضوء ما سلف هو الافراج عن عقد البيع لتحل هذه المطعون عليها محل الحراسة العامة وادارة الاموال البائعة في الحقوق والالتزام الناشئة عن هذا العقد باعتبارها قد أصبحت مالكه الاموال المبيعة بموجبه .

(الطعن ۱۸۲۸ نستة ۵۰ ي - جلسة ١٩٨٦/١١/٥)

٣٠٠٤ – النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ منة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة على أن متلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو ادارة الاموال التي آلت الى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام العواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وذلك وفي الأحوال الآتية كما نصت المادة ١٢ من القانون المنكور على أنه ويترتب على الغاء عقود البيع في الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة مايأتي (أ) رد ماسدد من الثمن الى الجهات المشترية ويلتزم بالرد جهاز التصفية أو الخاضعون حسب الاحوال ونلك خلال منة على الاكثر من تاريخ الالغاء (ب) رد قيمة التحسينات أو التعديلات التي تكون قد أجرتها الجهات المشترية ، ويلزم بالرد الخاضعون الذين يتسلمون هذه الأموال ونلك خلال الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة. . كما تنص المادة ٢٠ من نلك القانون على أن ويتولى رئيس جهاز التصغية ادارة الاموال التي تمرى عليها أحكام هذا القانون الى ان يتم تسليمها لمستحقيها ويجوز لرئيس جهاز التصفية الافراج بصفة مؤقته عن كل أو بعض الاموال الثابتة المستحقة للمعاملين طبقا لأحكامه لادارتها دون التصرف فيها ...، ومفاد هذه النصوص جميعها أن المشرع رتب حالتين للإفراج عن الاموال محل الحراسة الأولى : حالة الافراج النهائي وهي المترتبة على الغاء عقد البيع ورد المال المفرج عنه الى مستحقيه على أن يتم رد الثمن الى الجهات المشترية ويلتزم به جهاز التصفية أو الخاضعون وذلك خلال سنة من تاريخ الالغاء ، وكذلك الأمر بالنسبة للتحمينات والتعديلات ، وفي هذه الحالة ورغم انضاخ البيع فان المشرع رأى لاعتبارات خاصة التيسير على البائع وهو الخاضع للحراسة باعبتار انها كانت ناتبة عنه في هذا البيع وإن يده كانت مغلولة عن ادارة اعمالة وسداد التز اماته واقتضاء حقوقه - على ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الاقتراحات والشكاوي عن مشروع القانون رقم ١٦٩

منة ١٩٧٤ - وتمثل هذا التيمير في أن يتم التسليم فورا للخاضع للحراسة وأن يمنح كبائع مدة منة اجلا لرد الثمن وملحقاته ونلك استثناء من القواعد العامة مما لا بمبوغ معه للمشترى الامتناع عن تمليم المبيع خلال ذلك الأجل بحجة عدم رد الثمن ، والثانية : حالة الافراج المؤقت والخاصم للحراسة في هذه الحالة لا يستعيد فيها حقه المطلق في الملكية على ماله المسلم اليه بل يكون جهاز التصغية هو وحده المهيمن على المال الى ان يتم الافراج النهائي ، وليس للخاضع الا اعمال الادارة فقط ، وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز اعمالا السلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ منة ١٩٧٤ ، ومتى كان ذلك فان التمليم في هذه الحالة ليس اثرا مباشرا من آثار انضاخ عقد البيم بحيث يرتب التزاما فوريا في حق الخاضم للحراسة باداء مادفع من الثمن الى المشترى ، والقول بغير ذلك مفاده أن التمليم معلق على شرط سداد الثمن فورا وهو لا يتسق ومنع صاحب المال من التصرف فيه ويتنافى مع ماقرره المشرع من تيسيرات للمفرج عن ماله نهائيا بحيث يكون في وضع افضل ممن استعاد حقه في الادارة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أنه صدر قرار الافراج المؤقت رقم ١٩٨٥ منة ١٩٦٩ عن حصة المطعون ضده الثاني في ثمن العقار الذي تقع به عين النزاع ، ونفاذا للقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ صدر قرار الافراج المؤقت رقم ٢٣ منة ١٩٧٤ متضمنا الغاء القراررقم ١٨٥ سنة ١٩٦٩ والغاء عقد البيع الصادر للشركة الطاعنة وتمليم المطعون ضده الثاني نصليه في العقار تسليما مؤقتا بشرط ان يرد لتلك الشركة ما سديته من الثمن ، فان مفاد ذلك أن المطعون ضده الثاني لا يستعيد حقه المطلق في الملكية الى أن يتم الأفراج النهائي ، وأن كان لا يحرمه ذلك من أعمال الأدارة ومنها أبرام عقود الأيجار ، أذ لا تعارض بين مباشرته لاعمال الادارة والتزامه باداء ما دفع من الثمن الى الشركة الطاعنة وهي وشأنها مع الملاك بخصوصه ونلك اعمالا للاثر المترتب على الغاء الحراسة على النحو المتقدم وكانت العادة ١/١٣١ من القانون المدنى تجيز أن يكون محل الالتزام شيئا مستقبلا كما لا يشترط القانون ان يكون المؤجر مالكا للعين المؤجرة أو منفعتها ولا يمنع ذلك من انعقاد العقد صحيحا مازما لعاقديه ، ويكفى ان يتعهد المؤجر بتمكين الممتأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة متى كان نلك ممكنا اي غير مستحيل استحالة مطلقة ، وكانت الشركة الطاعنة قد خصصت عين النزاع كاستراحة للعاملين بها بتاريخ ١٩٦٧/٩/٣ ولم تؤجرها للغير ، ومن ثم فانه بالغاء البيع الصادر لتلك الشركة تعود العين الى الملاك غير محملة بايجار لصالح الغير ، ويحق للمالك تاجيرها ، ويكون عقد الايجار الصادر من المطعون ضده الثاني صحيحا .

(الطعن ٢١٩٩ نسنة ٥١ ق - جلسة ٢١٩٧ /١٩٨٨)

\$. 73 - مغاد المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لمنة ١٩٧٧ بانشاء الجهاز الادارى للجراسات العامة وقرار وزير الغزانة رقم ٣٤٦ لمنة ١٩٧٢ بشأن نصغية الحراسات العامة وقرار وزير الغزانة رقم ١٩٧٠ لمنة ١٩٧٢ بشأن نصغية الحراسات المغروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٧٤ والقرار الجمهورى المشار اليه ، والمادة السادمة من القانون رقم ١٩٠ لمنة ١٩٧٤ باصدار قانون تموية الأوضاع النشئة عن فرض الحراسة أن العشرع ألنى الجهاز الادارى للحراسات العاملة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الغزانة التي ناط بها تصغية أعمال الحراسة فأنشأ وزير الخزانة جهاز تصغية الحراسات طبيعة مباشرة وحدد اختصاصه بكافة الأعمال المتعلقة بتصغية الأموال التي يعهد بها إلى وزارة الغزانة التي حلت محلها وزارة المالية بعد بتصغية الأموال الذي يعهد بها إلى وزارة الغزانة التي ملت محلها وزارة المالية بعد لوزير المالية لا والممثل لوزير المالية هو الممثل الذي لذلك الجهاز ويكون التنبيه الموجه منه بصغته إلى الطاعنة صادرا من ذي صغة .

(الطعن ١١٩٨ نسبة ٥٠ في - جلسة ١٩٩٠/٥/١)

٥٠٤٤ - مفاد مانصت عليه الفقرتان أ ، ج من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لمنة ١٩٧١ بتصغية الحراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسفة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص ، والمادة الثانية من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، والمادة الثانية من قانون الاصدار للقانون الاخير ، والفقرات أ ، ب ، ج. ، من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من بيان لكيفية تحديد المراكز المالية للاشخاص المنكورين وتقدير التعويض الممتحق لهم عن اموالهم التي تعذر ردهم عينا اليهم مع زيادته بواقع ٥٠٪ طبقا للبند د من المادة الثانية الاخيرة ، أن المشرع وبعد أن استقر القضاء على انعدام قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين ، التي صدرت استفادا الى احكام القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن حالة الطوارىء ، مما كان يتعين معه رد العقارات والاموال المملوكة لهم التي مبق الاستيلاء عليها والتصرف فيها الى شركات التأمين او الى افراد حمني النية ، الى اصحابها الاصليين ، بيد انه لما كان من شأن ذلك - في نظر المشرع - الإضرار باقتصاديات شركات التأمين وبالمشترين حسنى النية ، فقد رأى ، إعمال القواعد المامة في القانون المدنى في تعويض هؤلاء الخاضعين عما لحقهم من أضرار نتيجة

ما ارتاه من استحالة التنفيذ العينى اذلك الرد ، لما يترتب على تنفيذه من مماس بمراكز قانونية أو حقوق الغير حسنى النية ، استقرت الفترة طويلة من الزمن جاوزت العشرين عاما ، وذلك بتحديد عناصر التعويض واسم تقديره ، ثم تعديلها على النحو المبين بالقوانين المنعافية سالفة البيان وفقا لقواعد العدالة التى توجب اداء نعويض عادل ، مما مؤداء ، أحقية أصحاب الاموال والممتلكات التى تم الاستيلاء عليها تنفيذا لقرارات فرض الحراسة آنفة الذكر المتعويض المستحق وفقا القواعد والأسمى التى ارتأها المشرع ، بحيث يرتد أى تعديل فيها ، لصالح مستحقيه ، الى وقت إستحقاق التعويض أصلا بنشؤ سببه - وهو استحالة الرد عينا ونشؤ الحق فى التعويض الحلى لا الى وقت اجرائه ، إذ يعتبر التعويض مقدرا فى صورته النهائية منذ نشوء الحق فه أصدة .

(الطعن رقم ۲۵۷۰ استة ۵۰ ق - جنسة ۲۰/۹۱/۱۰)

٨ - منازعات المراسة:

٩٠٠ ٩ - مؤدى النص فى المادة السائسة من القانون رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨١ المنطقية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والذى عمل به اعتبارا من ١٩٨١/٩/١ الخنصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر منازعات الحراسة المشار إليها وإحالة هذه المنازعات المطروحة على المحاكم بجميع درجاتها إلى محكمة القيم مالم يكن قد قفل باب المرافعة فيها قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وإذ كانت محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى ، وكان قد صدر حكم نهائى فى الدعوى قبل المعل بأحكام القانون المشار إليه ، ولم يكن لمحكمة القيم ان تعيد نظر موضوع المنازعة طالما بقى هذا الحكم النقض المرفوع عنها المعلى بأحكام عنه هذا الحكم النقل معقودا لمحكمة النقض .

(الطعن ۳۹۰ استة ۳۶ الى جلسة ۲۹۸۲/۱/۲۱)

٧- ٤٦ - النص في الفقرة الأولى من العادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة الإمان تصغية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المعمول به اعتباراً من ١٩٨١ بشأن تصغية الأوصاع الناشئة عنى الأوامر الصادرة بفرض الحراسة غلى الأشخاص الطبيعين وعائلاتهم وورثتهم إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة 1٩٥٨ والنص في العادة الثانية منه على أن نذر عيناً إلى الأشخاص الطبيعين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة العشار اليها في العادة الأولى

من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم ونلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، والنص في المادة الخامسة على أن متحدد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقأ لأحكام هذا القانون ويخطر صاحب الشأن بذلك ويكون له حق المنازعة في هذا التحديد وقيمة التعويضات المستعقة ، وفي الفقرة الأولى من المادة السائسة على أن تختص محكمة القيم المنصوص عنها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ أمنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها من المادة السابقة وكذلك المناز عات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لمينة ١٩٧١ يتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وتحال إليها جميم المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بغرار من رئيس المحكمة مالم بكن قد قفل فيها باب المر افعة قبل العمل بأحكام هذا القانون، بدل على أن المشرع قصر نزع الاختصاص من المحاكم العادية ذات الولاية العامة وإسناده إلى محكمة القيم ذات الاختصاص الاستثنائي على المنازعات التي تقوم بين الجهة العنوط بها تنفيذ هذا القانون في شأن زوال الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم وبين صاحب الشأن في خصوص ما يترنب على ذلك من رد الأموال عيناً أو التعويض عنها في نطاق تصغية الأوضاع الناشئة عن الحراسة . لما كان نلك وكان النزاع موضوع الدعوى ناشئاً عن علاقة تعاقدية بين الخاضع وبين الغير وما ترتب على فرض الحرامة من التزامات الحارس في خصوص هذا التعاقد وهو نزاع لا يدخل في نطاق الاختصاص الاستثنائي سالف البيان فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة قواعد الاختصاص الولائي يكون على غد أساس ،

(تقض جلبة ۱۹۸۰/۲/۲۰ س ۳۹ ص ۱۸۱) (تطمن ۱۳۵۰ لبنة ۹۲ ق -- جلبة ۱۳۵۸/۱/۲۰)

4. \$ 3 - لما كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصغية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين ملامة الشعب أو المترتبة عليها وأوجبت إحالة جميع القضايا المطروحة على المحاكم الأخرى إليها مالم يكن قد قتل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المطروحة على محكمة النقض من ذلك إلا أن

البين من النص سالف النكر أن المنازعات التي عمد المشرع احالتها إلى محكمة القيم هي تلك المذازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه أما الطعن بالنقض فهو طريق طعن غير عادى لا يؤدى إلى طرح نفس موضوع المنازعات التي كانت مريده بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وإنما إلى طرح خصومة أخرى ندور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التى أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مبينة بيان حصر ، فخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة تختلف عن الخصومات التى تنظرها محكمة الموضوع لأتها لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى احلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه ، بل يقتصر الأمر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية . هذا إلى أنه وقد استثنى العشرع في العادة السائسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الاستثناء ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائم. نافذ وأن طعن فيه بطريق النقص إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة ذلك الحكم أو يوقف تنفيذه ، ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بقصد تصغية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد أن ينال ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة القيم ذلك أن النزاع الموضوعي وعلى ما سلف بيانه يخرج عن نطاق الطعن بالنقض ، فضلا عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على اسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه اعادة طرح النزاع على محكمة النقض وإنما نظل هذه الأحكام محنفظة بحجيتها التي تعلو على اعتبارات النظام العام وهي هجية لا تسقط إلا ينقض الحكم إذ في هذه الحالة فقط تسقط عن الحكم النهائي حصانته ، ولما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة من المحاكم العادية في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا لمحكمة النقض وحدها.

```
( الطعن ١٩٦٩ استة ٥٥ قى – جلسة ١٩٦٧/١/١٣٩ )
( الطعن ١٤٦٢ ، ١٤٦٧ ، ١٩٦٩ استة ٥٠ قى – جلسة ١٩٦٦/١/٩٩)
( الطعن ١٤٣ لستة ٥٠ قى – جلسة ١٩٨٤/١/١٣٥ س ٥٣ ص ٣٣١ )
( الطعن ٧٧٧ لستة ٤٥ قى – جلسة ١٩٨٥/١/١٣٥ س ٣٣ ص ١٦٣ )
( الطعنان ١٩٥٤ ، ١٣٦٥ لستة ٥١ قى – جلسة ١٩٨٢/١/١٣ س ٣٤ ص ١٨٥ )
```

9 . 7 ؟ - التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون والتي تجرى عليها في شأن تقادمها احكام التقادم العادى المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدنى مالم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر ، وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص العادة ١٧٢ سالفة الذكر بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الحارس الواجبات المغروضة عليه فإن هذه الدعوى التعويض الإ بالتقادم العادى .

١ - ٢ (الطعن ١٧٦٧ استة ٥٣ ال - جاسة ١٩٨٨/٦/١٢)

• ٢٩١٥ - لما كانت المادة ٢٤ من القانون ٩٥ لمنة ١٩٨٠ باصدار فانون حماية القيم من العبب تنص على أن تختص محكمة محكمة القيم دون غيرها أولا :- ثانيا :- كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لمنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب المقرره بالقانون المنكور وكانت هذه المحكمة تخنص وفقاً للمادة العاشرة من القانون الأخير بالفصل في دعاوى فرض الحراسة ومن ثم يخرج عن إختصاصها الدعاوى المتملقة بالأموال التي لاتشملها المحراسة ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٩ من ذات القانون تنص على أن ... وكذلك لا تشمل العراسة أي مال تصرف فيه الخاضع الى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نقذ أو كان ثابت التاريخ قبل منم التصرف في المال . يدل على أن المشرع اشترط للإعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع في هذه المالة توافر أحد أمرين أن يكون التصرف قد نقذ أو أن يكون ثابت التاريخ قبل صدور قرار المنع من التصرف .

(الطعن ۲۷۴۶ استة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۷)

1113 - نزع المشرع بالقانون رقم 111 لمنة 1901 من اختصاص المحاكم النظر في جميع المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم 3 لمنة 1971 وعقد الاختصاص بنظر هذه المنازعات لمحكمة القيم دون غيرها باعتبارها تمثل القاضى الطبيعي لنظر هذه المنازعات.

(الطعن ۱۸۱۶ لسنة ۵۳ الى – جلسة ۱۹۹۱/۲/۱)

١٩٨١ - لما كان مفاد نص المادة السائسة من القانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض المراسة أن المشرع قد أناط بمحكمة القيم دون غيرها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات

والمنازعات الأخرى المتطقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لمنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحرامات ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول الحق أو نفيه . ومن ثم يخرج عن إختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت ، وتختص المحاكم العانية بهذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية والتجارية إلا ما استثنى منها بنص خاص . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدهم السنة عشر الأول قد إستندوا في طلب ثبوت ملكيتهم لأرض النزاع وسائر طلباتهم الاخرى المرتبطة به الى أن الطاعنة قد إستولت على هذه الارض المعلوكة لهم بصفاتهم الشخصية بأن وضعت يدها عنيها دون سند متجاوزه في ذلك قرار لجنة التقييم الذي يقتصر نطاقه طبقا لهذا القانون على أموال وممتلكات الشركة المؤممة ذات الشخصية الاعتبارية والنمة المالية المستقلة عن شخصية ونمة أصحابها فلا يمتد إلى أموال وممتلكات هؤلاء الأصحاب ، فإن النزاع موضوع الدعوى بهذا الوصف يعتبر متعلقا بالتأميم وتجاوز نطاقه ولا شأن له بالحراسة . ومن ثم فان هذا النزاع بدخل في ولاية المحاكم العادية ولا تختص به محكمة القيم . ويكون هذا الدفع في غير مجله متعينا رفضه .

(الطعون ۱۷۲۵ نستة ده ، ۲۰ ، ۷۷۰ نستة ۸۸ ق - جلسة ۱۹۹۱/۵/۲۰)

٩ - مسائل عامة في الحراسة الادارية :

٩٩ ٣ - إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين الحراسة الإدارية التي كانت مغروضة على الشركة الملتزمة بادارة مرفق عام وبين إدارة الدولة للعرفق ومن ثم تزول صفة الحارس الإدارى في تمثيل الشركة التي كان معينا عليها .

(الطعن ١٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١٠/١١/١٠س ١٣ عن ٩٥٢)

\$ 11 \$ - مؤدى المواد الأولى والثانية والمائسة عشرة من الأمر العسكرى رقم السنة 1907 أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو نسرى عشد «المعتقلين والمراقبين» مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لاتجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث نعود فتمنأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقرة في القانون . ولا وجه للقول بأن المادة السادسة عشر إنما أريد بها مد مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات

خلال فترة الحراسة وبالنسبة للاشخاص الموضوعين تحت الحراسة ، إذ هو تخصيص النص بغير مخصص وليس له مايدره في السوابق التشريعية الممائلة - الأوامر المسكرية والقرارات الوزارية المكملة لها - بالنسبة للرعابا الإيطاليين وغيرهم الذين وضعوا تحت الحراسة في ظروف مشابهة ماينفيه - وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت في أول يونيه سنة ١٩٥٧ بينما قرار اللجنة كان قد أعلن إلى الحارس العام في ١٦ فيراير سنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك أنه أجرى ميعاد مقوط الحق في رفع الدعوى من تاريخ إعلان قرار اللجنة للحارس ، فإنه بكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيةه .

(الطعن ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٣ س ١٦ مس ٣٦)

1100 - يبين من نصوص المواد الثالثة والرابعة والخامسة من الأمر المسكرى رقم ٥ لمنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسين والتدابير الخاصة بأموالهم أنها حظرت على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات والعمليات التجارية وكذلك تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشىء عن عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية تمت فى تاريخ سابق على تنفيذ هذا الأمر كما منعتهم من حق التقاضى أمام أية جهة قضائية فى مصر . هذا الحظر وذلك المنع لا يتضمان سلبا لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من مباشرة الأعمال المشار لبها ومنها حق التقاضى لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة .

1913 - إذا كان الأمر العسكرى رقم ٣٦ لسنة 190٨ الصادرة في ١٨ من مستمير سنة 190٨ الخاص بانهاء الحراسة قد أنهى العمل بالأمر العسكرى رقم ٥ لسنة 190٨ فقد كان متتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضى إلى الرعايا الفرنسيين منذ تاريخ هذا الأمر إلا أن المشرع تصور أن هناك فترة قد تمضى بين إنهاء الحراسة حكم بصدور الأمر العسكرى المشار إليه وبين إنهاتها فعلا بتسلم هؤلاء الرعايا أموالهم فنص في العادة الثانية من الأمر رقم ٣٦ لسنة 190٨ على أنه بيحتفظ الحارس العام والحراس التاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة في المحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائها، وبهذا النص أناب المشرع الحراس نيابة قانونية في إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة في حراستهم .

الحاصل فيه الإثابة فإنها حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠١ من القانون المعنى لاتخول الحارس صفة إلا في أعمال الإدارة وما يستتبع نلك من حق النقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات.

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى نصت على أن وفاء النيون يعد من أعمال الإدارة فإن وفاء النيون يعد من أعمال الإدارة فإن وفاء النيون متى كانت ثابتة في النمة يدخل في سلطته تبعا لذلك حق القاضي فيما ينشأ عن هذا الوفاء من منازة في أن يكون مدعياً أو مدعى عليه فيها .

(قطعن ۲۰۸ لسنة ۳۰ ق - جلسة ۲۷/٥/١٩٦٥ س ۲۱ ص ۲۲۳)

٣٩١٧ - لم يرفع المرسوم الصادر في ١٩٤٦/٦/١٢ والمرسوم السادر ١٩٤٧/١/١٢ جميع القيود التي كانت مفروضة على رعايا الدول التي كانت محارية ومنهم الرعايا البلغاريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم أم شركات تحارية وإنما إقتصر هذا المرسومان على إلغاء الحظر من إيرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية أو من أي نوع كان مع هؤلاء الرعايا أو لمصلحتهم وكنلك الحظر من رفع الدعاوي المدنية والتجارية أمام الهيثات القضائية في مصر ومن منايعة السير في الدعاوي المرفوعة أمام هذه الهيئات . وقد نص هذان المرسومان صراحة علم استبقاء نظام الحراسة المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ و نلك بالنسبة لأموال هؤلاء الرعايا الموجودة في مصر قبل العمل بأحكامه ، ومن مقتضى استمر ار الحراسة على هذه الأموال أن يكون للحراس عليها - طبقا للأمر رقم ١٥٨ - حق التقاضي عن كل ما يتعلق بهذه الأموال باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم. فإذا كان المال المحجوز عليه من أموال أحد الرعايا البلغاريين التي كانت لهم في مصر قبل العمل بالمرسوم الصائر في ٣ يناير منة ١٩٤٧ فإن الحارس على هذا المال يكون هو صاحب الصفة الوحيد في التقاضي عنه وبالتالي نكون له صفة في المعارضة في أمر الأداء الصادر للمطعون ضده بصحة إجراءات الحجز واعتباره نافذا . على أنه إذا كان الاتفاق الذي استند إليه الدائن في المطالبة بالدين قد انعقد بعد رفع الحظر الذي كان مفروضا على الشركة البلغارية المدينة فيما يختص بحقها في التعاقد والتصرف وحقها في التقاضي فإنه لا يكون للحارس شأن بالمطالبة بهذا الدين طالما أن هذه المطالبة لا تمس الأموال الموضوعة في الحراسة ومن ثم فإنه وإن كانت للحارس صفة في المعارضة بالنمية لما قضي به أمر الأداء من صحة إجراءات الحجز فانه لا صفة له في المعارضة فيما قضى به ذلك الأمر من الإلزام بالدين . 1913 - اذ كانت المحكمة النصتورية العليا قد أصدرت حكما في الدعوى رقم ١٠٠٠ منة ١٩٦٤ فيما نصت رقم ١٥٠٠ منة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة ممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام فانون الطوارىء واعتبرت ذلك من قبيل الفصب الذي لا يعتد به ولا ينقل الملكية الى الدولة .

(الطعن ١٣٧٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩)

٤٩١٩ – جرى قضاه النقض بعدم مشروعية قرارات فرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين واعتبارها معدومة الأثر قانونا .

(الطعن ١٣٧٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩)

• ٤٩٣ - نص العادة الثانية من القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨١ باستثناء الأموال والممتلكات التى تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ سدة ١٩٧٤ من أن ترد عينا الى الاشخاص الطبيعين وعائلاتهم وورثتهم مؤداه اعتبار الجهة التى تصرفت بالبيع نائبه نيابة قانونية عن صاحب الشأن في ذلك البيع ومن ثم فان أثره ينصرف مباشرة اليه وينفذ في حقه بشرط أن يكون البيع صحيحا وخاليا مما قد يؤدى الى زواله .

(الطعن ۱۳۷۱ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩)

۴۹۳۹ – اصاحب الشأن دون الدولة الحق في التممك بالمعبب الذي يودي الى زوال البيع بدعوى أو بدفع فاذا حكم له بذلك وزال البيع خرج المال من دائرة الاستثناء المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ۱۶۱ سنة ۱۹۸۰ ويكون لصاحب الشأن استرداده عينا .

(الطمن ۱۳۷۶ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩)

1917 - (أ) مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من القانون 121 منة 1941 أن المشرع اعتبر الحراسات التي فرضت على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام قانون الطوارىء رقم 1917 منة 1904 كأنها لم تفرض أصلا وأوجب رد جميع الاموال والمعتلكات اليهم مالم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتذائية ثم عاد واستثنى بالمادة الرابعة من ذات القانون عقود البيع الابتدائية المعبرمة مع الجهات التي عدينها المادة 1 من القانون رقم 71 لسنة 1976 بالشروط التي اوردتها هذه المادة .

(ب) مؤدى نص المادة الأولى والفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم

10. معنة 1972 أن المشرع في ذلك الحين قد رفع الحراسة على اموال ومعتلكات الخاصمين لها ونقل ملكية تلك الاموال الى الدولة ثم استثنى بالقرار الجمهوري رقم الخاصمين لها ونقل ملكية تلك الاموال الى الدولة ثم استثنى بالقرار الجمهوري رقم المات المسادر في المحين المات المسادر في المحين المات المسادر في المحين المات المسادر في المحين المات المسادر على ثمن البيع فاقه بهذا الاستثناء نكون ملكية عقارات النزاع لم نؤل البتة الى الدولة بل طلب على ملكية الطاعنين الثانى والثالث سواء قبل سريان القانون 10. معنة 1918 أو بعده ويكون عليهما وحدهما بعد اذ استثنيت أموالهما من أحكامه تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقدى البيع الابتدائيين الصادرين من الحارس .

777 لسنة ١٩٥٨ واضح الدلالة على أن ما ورد بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ واضح الدلالة على أن سلطة رئيس الجمهورية في فرض الحراسة بالاستناد إليها قاصرة على الشركات والمؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين وإذ لم يصدر ثمة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق العبينة بها معا يشترط عرضه على المجلس التشريعي لإقراره، فإن ما تضمنه الأمر الجمهوري سالف الذكر وهو بصند فرض الحراسة على الشركة المذكورة من فرضها على أموال ومعتكات عائلات أصحابها أو الشركاء فيها يعد خروجا على التغويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالا لاختصاص السلطة التشريعية في أمر ينصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت الدسائير المتعاقبة على حمايتها وتقرير أنها مصونة لا يجوز المساس بها إلا في الأحوال المبينة في القانون وهو ما يخرجه وقرال رئيس الوزراء رقم ٥٢ لسنة ١٤ الصادر تنفيذاً له في هذا الخصوص من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة له ، ويغدو مجرد عقبة مادية في مديل استعادة نوى انشأن لمراكزهم القانونية المشروعة ، ويخضعه لأحكام المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص ،

(الطعن ٩٣٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢١ س ٣٥ ص ١٨٥٨) (الطعن ٧٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٩/١ س ٣٤ عن ١٣٢٣)

\$ 7 8 - النصوص التي تقرر فرض حراسة الطواريء هي نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن إدارة أمواله ومعتلكاته ، فإنها نضر نضيرًا وبالقدر الذي يحقق المصتلح التي استهدف المشرع حمايتها ، ومدلول العائلة في هذه التشريعات تشمل الأشخاص الذين يكون مصدر ملكيتهم في الأغلب الأعم هو الخاضع نفسه ، وهم الزوج والزوجة والأولاد القصر ولا يتعدى هؤلاء إلى الوالدين . (قطعن ٧٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ س ٣٤٥ ص ١٩٣٣ }

المتناذا إلى الأمر الجمهورى رقم ٢٦٠ لمنة ١٩٦٣ هو تصرف باطل لصدوره معن المتناذا إلى الأمر الجمهورى رقم ٢٦٠ لمنة ١٩٦٣ هو تصرف باطل لصدوره معن لا يملكه وعلى خلاف القانون ولا يصبح هذا البطلان صدور القانون رقم ١٩٦٠ لمنة المدورة المناذي الألمال التي فرضت عليها الحراسة إلى الدولة ، إذ أن محل إعمال حكم هذه المادة وإيًّا كان وجه الرأى فيها الحراسة بموجب قرارات صحيحة وما لحقها من بعد هو الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قرارات صحيحة صادرة من الملطة المرخص لها بإصدارها وفي نطاق أحكام القانون الذي ينظمها ، كما لايصحح التصرف المنكور إجراء تسجيله في يناير ١٩٧٠ لصدور هذا الإجراء بدوره معن لا يملكه قانوناً ، فضلاً عما هو مقرر من أن التسجيل ليس من شأنه تصديح التصرف الباطل أو تصويه ، ومن ثم فإن المال موضوع التصرف المنكور يعقى على نمة مالكه – المطعون ضده الأول – دون أن ينتقل منه لا إلى الدولة بحكم التصرف الباطل .

(الطعن ٧٧ه لسنة ٤٩ ق - جنسة ١٩٨٣/٥/١٧ س ٣٤ ص ١٩٢٢)

1973 - (أ) مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم 177 لمنة 190 بشأن حالة الطوارى، وفقرتها الأخيرة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن سلطة رئيس الجمهورية فى فرض الحراسة بالاستناد اليها قاصره على الشركات والمؤسسات دون الاشخاص الطبيعيين، وكان لم يصدر ثمة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبيئة بها ، مما يشترط عرضه على المجلس النيابي لاقراره فإن ما تضمنه الامرين الجمهوريين رقمي 170، ١٤٠٠ منة 1971 من فرض الحراسة على عائلة المرحوم بعد خروجا على التغويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالا لاختصاص السلطة التشريعية فى أمر يتصل بحق الملكوة الخاصة التي حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وعدم المساس بها إلا

(ب) النصوص التي تقرر فرض الحراسة الطوارى ، هو نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة امواله ومعتلكاته فإنها تفسر تفسيراً ضيفا وبالقدر الذي يحقق المصالح التي استهدف المشرع حمايتها ، لما كان ذلك وكان مدلول العائلة في هذه التشريعات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الزوج والزوجة والاولاد القصر ، ولا يتعدى هؤلاء إلى الاولاد البلغ وهو ما اكده المشرع في العادة الخامسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . (ج) تصرف الحرامة في عقار النزاع بالرغم من انتقاء منده من الواقع والقانون - يكون غير نافذ في حق الطاعنين لصدوره ممن لا يملكه وعلى خلاف القانون وكان لايصحح هذا التصرف صدور القانون رقم ١٩٠٥ لمنة ١٩٦٤ بعده متضعنا في مائته الثانية النص على المولة الاموال التي فرضت عليها الحرامة الى الدولة أن محل إعمال حكم هذه العادة - وأيا كان وجه الرأى فيها ومالحقها من بعد من الفاء بالقضاء بعدم معتوريتها - هو الاموال التي فرضت عليها الحرامية بموجب قرارات صحيحة صادرة من السلطة المرخص لها بإصدارها في نطاق لحكام القانون الذي ينظمها ، كما لا يصحح التصرف المنكور اجراء تصجيله في لا يناير ١٩٠٠ لصدور هذا الاجراء بدوره ممن لا يملكه قانونا ، فضلا عما هو مقرر من التسجيل ليس من شأنه تصحيح التصرف الباطل أو تصوييه ، ومن ثم فان العقار وبحكم القانون المنكور ولا الى المطعون ضدها الاولى بحكم التصرف الصادر اليها من الحرامية .

أ - جد (الطعن ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ س ٣٥ ص ١٩٦)

77٧ الخاص بتصفيه الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن المشرع بعد الخاص بتصفيه الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن المشرع بعد أن اعتبر أولمر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين المستندة الى أحكام القانون رقم 117 لمنة 190٨ كان لم تصدر اصلا ، ورتب على نلك وجوب رد تلك الأموال الى اصحابها اذا لم يكن قد تم بيعها أو تعويضهم عنها على النحو العبين بالمادة الثانية – استثنى من هذه الرد عينا أو بمقابل ، أموال الأجانب الذين خضعوا للحراسة بموجب تلك الاوامر وأبرمت دولهم مع مصر اتفاقيات تعويض وقصر حقهم على الافادة من تلك الاتفاقيات الى أمر باستعرار تطبيقها عليهم .

(الطعون أرقام ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٢ ، ١٠١٤ السنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ س ٣٥ ص ٣١٦)

37 \ ما المشرع جعل الجهات المشترية المذكورة بنص المادة الحادية عشر من القانون رقم 19 لسنة ٤٧ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، الخيار بين الابقاء على تلك العقود بشرط زيادة ثمن الشراء الى مايوازى مائة وسنين مثل الضريعة الاصلية العفروضة على العقار ، وعلى أن نلتزم باداء هذه الزيادة مع باقى الشمن خلال مدة منة من تاريخ العمل بالقانون وبين اعتبار هذه العقود ملفاه ورد العقارات المبيعة الى مستحقيها ، وعلى أن يتم ابداه الرغبة باخطار رئيس جهاز

تصفية الحراصات بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في خلال ثلاثة شهور من تاريخ العصل بالقانون ، فاذا لم تخطره بذلك اعتبر العقد ملفيا من تاريخ انقضاء العهلة . ويؤشر بالالفاء بغير رموم في سجلت الشهر العقارى ، ويما معاده وفقا لصريح دلالة النص ، ان المشرع اعتبر العقود العبينة به منفاه في الحالات الثلاث الآنية ، أولا : أذا لم تبد الجهة المشترية رعبتها في خلال منة ثلاثة اشهر المحددة للاخصار ثانيا : أذا اختارت التخلي عن العقار والعاء العقد ، ثاننا : أذا أبنت رغبتها في الاحتفاط ولكنها لم تقم بالوفاء بقيمة الزيادة وباقي الثمن في المدة المحددة نلك ، وهو الشمال الشرط الذي على عليه القانون حق الجهة المشترية في اختيار الابقاء إذ أوجب لإعماله لا زيادة الثمن فعصب بل وسداد الزيادة مع الباقي في خلال المهلة السحدة والا اضحى العقد لاغيا ، وهو ما ينفق وقصد المشرع وماعناه من تجديد مهلة السداد ثم مدها ثانية واخيرة بالقانون رقم ١٤ السنة ١٩٧٧ .

١ - ٢ (للطعن ١٤٢ نسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٦ س ٣٠ ص ٣٣١)

1941 - (أ) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في ١١ مايو سنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من البرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرصت عليهم العراسة طبقا لأحكام قانون الطوارى، الى متكية الدونة وعدم يستورية المائدة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ أسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من نعيين حد أقصي لما يرد الى الاشحاص الذين شمئتهم الحراسة وأسرهم ، وإذ يترتب على الحكم بعدم بستورية نص في قانون أو الاحمة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، الا أن عدم تطبيق النص – وعلى ما ورد بالمنكرة الايضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا - لاينصرف الى المستقبل فحسب وانما يسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الاثر الرجمي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم .

(ب) القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بما يتضمنه من حكم المادة ٢٠ قد قام في اساسه ومبناه على حكم المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي آلت بموجبها أموال الخاضعين للحراسة الى الدولة وهدف بأحكامه الى تسوية الأوضاع الناشئة أساس عن هذه الأبلولة بحكم المادة السابقة ، ولما كان قد حكم بعدم دستورية هذه المادة مما مفاده أن الحكم قد أورد قاعدة تشريعية مقررة أن الأموال العملوكة للافراد المفروضة عليها الحراسة استنادا لقانون الطوارىء لازالت باقية على ملك أصحابها وهو مايترتب عليه انعدام الأساس الذي قام عليه حكم المادة ٢٠ من القانون

رقم ٦٩ أممنة ١٩٧٤ ويذلك تكون هذه القاعدة قد نمخت ضمعنا حكم المادة آنفة البيان لاتعدام محلها وتضحى الأموال التي خضعت للاجراءات المفروضة بقرارات استندت الى قانون الطوارىء طليقة من القيد الذي أوردته المادة ٢٠ المشار اليها ولمالكها وحده الحق في التصرف فيها وينتج تصرفه أثره القانوني فور انعقاده ولو كان بيعا عرفيا .

أ - ب (الطعن ١٣٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ س ٣٠ ص ١١٣٩)

• 177 - النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء على انه لرئيس الجمهورية حتى اعلنت حالة الطوارىء أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوى التدابير الآتية: الاستبلاء على أي منقول أو عقار والأمر بغرض الحراسة على الشركات والمؤسسات مما مفاده أن هذا القانون لوتحز نصوصه فرض الحراسة الادارية إلا على الشركات والمؤسسات ولم يتضمن هذا القانون أو نص آخر من التشريعات المعمول بها وقتذ ما يسمح بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين باستثناء ما يختص برعايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية لما كان ذلك وكان القرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الصادر بناريخ ١٩٦١/١٠/١٨ بغرض الحراسة على بعض المواطنين من الأفراد الطبيعيين ومن بينهم مورث المطعون ضدهم أولا وعائلته استند رئيس الجمهورية في اصداره الى قانون الطواريء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المذكور الذي لم تجز نصوصه فرض المراسة إلا على الشركات والمؤسسات على ما سلمت النباية ، فانه يكون أمرا منطوبا على مخالفة للقانون المنكور ويعتبر غصبا للسلطة بنحدر الي مستوى الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا فيغدو بذلك مجرد عقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكز هم القانونية المشروعة ، وهو ما يخرجه من عداد الاوامر الجمهورية القانونية ويجرده من الحصانة المقررة له ومن أى أثر ناتج عنه ، ويترتب على ذلك انعدام الحراسة الادارية التي فرضت على مورث المطعون ضدهم أولا وعائلته وتظل أمواله غير خاضعة للحراسة الادارية ، وإذ كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر بعد ذلك يقضى بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فإن ماير فع عنه الحراسة تنفيذا لأحكام القانون الأول وما يقتضى تسوية أوضاعها تنفيذا للقانون الثاني انما يقتصر على الاموال التي كانت خاضعة للحراسة عند بدء العمل بكل من القانونين دون الأموال التي لم تكن في ذلك التاريخ خاصعة للحراسة إذ العبرة في تحديد الأموال الخاضعة للحراسة طبقا للقانون وتسوية أوضاع فرضها هي بالمراكز القانونية المستقرة عند بدء سريان العمل بها ، لما كان ذلك مان احكام القانونين سالفي البيان لاتسرى على عقار النزاع بعد اذ ثبت عدم خضوعه للحراسة على النحو المذكور آنفا .

> (الطعن ١٣٥٢ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٤/٢/١٧) (الطعن ١٩٥٠ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

القانونية التى لم تكتمل وقت صدوره أو التالية له ولا تسرى على الوقائع والمراكز القانونية التى لم تكتمل وقت صدوره أو التالية له ولا تسرى على الوقائع والتصرفات التى تكون قد اكتمبت فى ظل القوانين الواجبة التطبيق عليها مراكز قانونية استقرت لها ، وقد ثبت من الاوراق أن المطعون ضدهم أولا والمطعون ضدها الثانية قد اكتصبوا مراكز قانونية ثابتة تتمثل فى عدم خضوع عقار النزاع للحراسة الادارية لانعدام فرضها وأن تمليمه لهم أمر واجب وان الاختصاص الولائي قد فصل فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى المائعة من العودة الى الفصل فيه من جديد - بعدم الطمن على الحكم المستأنف والحكم الاستثنافي الصائد بتاريخ ١/١/١٧١/١/٢٧ الطمن على الحكم المستأنف والحكم الاستثنافي السائر بتاريخ ١/١/١/١/١٧ المختصاص محكمة الموضوع ولائيا بالفصل في النزاع المائل ولم يكن هذا القضاء محل طعن - وينبني على ذلك أن مراكزهم قد صويت على هذا الاسلس قبل سريان القانون المنكور بشأن الاختصاص لاتسرى على الذواع مثار الخلف وينعقد بالتالي الاختصاص بالفصل فيه ولائيا للمحلكم العادية دون محكمة القيم .

(الطعن ١٥٧٠ لمنة ٥٣ ي - جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

\$177 — المادة الثامنة من مواد اصدار القانون 19 لمنة \$190 في شأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد نصت على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القانون بتاريخ ٢٥/٤/٤/١٤ بما مؤداه أن القلنون المنكور يكون نافذا أو يجرى العمل به من تاريخ نشره دون انتظار اصدار القرارات التي قد يرى الوزير المختص لزوم اصدارها ، اذ كان ما تمسك به البنك الطاعن في هذا الخصوص لا يستند الى أساس قانوني صحيح فان اغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصوره مبطلا.

٣٣٣ - النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لم يجز فرض الحراسة على بعض الأفراد ومن بينهم مورث الطاعنة والمطعون ضده الأول واذ كان الأمر الصادر

بغرض الحراسة مستنداً الى قانون الطوارى، وقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فانه يعتبر غصبا للسلطة ينحدر به الى الفعل المادى المعدوم الأثر قانونا مما يجرده من الحصالة المقرر، له .

(الطعن ٧٤ نستة ٥١ ق - جلسة ٢٠/٢/٩٨٥)

\$97\$ – يدل نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن المشرع -وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - جعل للجهات المشترية المنكورة بالنص الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما بوازى مائة ومنتين مثل الضربية الأصلية المفروضة على العقار وعلى أن تلتزم بأداء هذه الزيادة مع باقى الثمن خلال مدة سنة من تاريخ العمل بالقانون ، وبين اعتبار هذه العقود ملغاه ورد العقارات المبيعة الى مستحقيها وعلى أن يتم ابداء الرغبة باخطار رئيس جهاز تصفية الحراسات بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقانون ، بما مفاده وفقا لصريح عبارة النص أن لم تخطره بذلك اعتبر العقد ملغيا من تاريخ انقضاء المهلة ويؤشر بالالغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقاري وأن المشرع اعتبر العقود المهينة به ملغاء في حالات ثلاث (الأولي) إذا لم تبد الجهة ا المشترية رغبتها اصلا في خلال مدة ثلاثة اشهر المحددة للاخطار (والثانية) اذا اختارت التخلي عن المقار والغاء العقد (والثالثة) إذا أبدت رغتيها في الاحتفاظ ولكنها لم نقم بالوفاء بتيمة الزيادة وباقى الأمن في العدة المحددة لذلك وهو الشرط الذي علق عليه القانون حق الجية المشترية في اختيار الابقاء ، إذ أوجب لاعماله زيادة الثمن ومداده مع البائي في خلال الديلة المعددة وإلا اضعى العقد ملغيا ، وهو ما يتفق وقصد المثرع وما عناه من تحديد ميلة السداد ثم مدها بالقانون رقم ١١٤ لسنة . 1940

(الطعن ۲۲۸ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۲۲/۱۲/۵۸۶۲)

2100 - لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 10. لسنة 1918 تنص على أنه فترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذى فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطبيعين الذى فرضت عليهم بمقتضى أن نتؤول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه مالم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة،

وتنص المادة الأولى من القرر الجمهوري رقم ٩٣٠ لمينة ١٩٦٧ على أن ويستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لمنة ١٩٦٤ أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الأصلى ، وتسلم البهم هذه الأموال والممتلكات مالم يكن قد تم التصرف فيها ، فتسلم اليهم قيمتها وكان مؤدى هذه النصوص الثلاثة أن المشرع قد رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الخاضعين ونقل ملكية تلك الأموال الى الدولة ممثله في ادارة الأموال التي آلت الى الدولة، ، ثم استثنى بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بعض الأموال من أبلولتها المر الدولة وأعاد ملكيتها لأصحابها مادامت على ملك الدولة . الا أنه نظم وسيلة تنفيذ الأثر المترتب على عودة الملكية لأصحابها فأجاز لهم الحق في استلامها عينا اذا لم يكن قد تم التصرف فيها أو استلام قيمتها اذا كان قد تم ذلك بحيث يعود لأصحاب هذه العقارات وحدهم الحق في ننفيذ الالتزامات المترتبة على عقود بيعها واقتضاء الحقوق المترتبة على التزامات الطرف الآخر بحيث يلتزمون هم بتنفيذ الالتزام بنقل الملكية أو التممك بالدفع بعدم التنفيذ وكافة الدفوع المقررة للبائع اذا ما طلب منهم ذلك ، وكان المقصود بالأموال والممتلكات التي تم التصرف فيها والتي عناها المشرع في هذا القرار هي تلك التي تم شهرها وفقاً لأحكام قانون الشهر العقاري ذلك أنه من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية في العقارات لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير الا بالتسجيل وان التصرف غير المسجل لا يولد الاحقوقا والتزامات شخصية بين عاقديه ومن ثم بيقي العقار المبيع في ملك البائم يؤكد ذلك أنه لو كان المشرع قد قصد بتمام التصرف في هذا الصدد غير معناه القانوني السابق نكره لحرص على النس على نلك صراحة وخصه بعبارة بولو بمقود ابتدائية، كما فعل بصدد الأحكام التي وضعها بشأن تنظيم الأوضاع الناشئة عن الحراسة في القانونين ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، ١٤١ لسنة ١٩٨١ . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن العقار موضوع الدعوى لم يكن قد تم التصرف فيه تصرفا ناقلا للملكية حتى صدور القرار الجمهوري رقم ٩٣٠ لمنة ١٩٦٧ سالف الذكر مما كان لازمه وجوب رده وتسليمه في حينه الى مالكته - المطعون ضدها الأولى - ونلك دون التعويل على العقد الابتدائي الذي صدر من مدير ادارة الأموال التي آلت الى الدولة بتاريخ ١٩٦٤/١/١ وإذ قام الحارس بعد ذلك بالتوقيم على العقد النهائي الصادر منه للطاعنة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ بعد رفع الحراسة عن المطعون ضدها الأولى وزوال صفته في تعثيلها فإن هذا التصرف يكون باطلا ومعدوم الأثر لصدوره ممن لا يملكه . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه متلفى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية 1771 المبرمة بين الحراصة العامة أو ادارة الأموال التي آلت الى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو القطاع العم أو الهيئات العامة .. بالمقارات المبيئة التي لا تجاوز قيمتها ٣٠ ألف جنيه مالم نكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحي أو لفرض قومي أو ذى نفع عامه . فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى القضاء بالغاء عقد البيع الابتدائي المؤرخ /١٩٦٤/١ إعمالا لحكم هذا النص الأخير يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير

(الطعن ١٣٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩)

١٩٧٤ - النص في المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٦٩ لمنة ١٩٧٤ بتسويه الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن متسوى طبقا لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، ، وفي المادة الثانية منه على أن متطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لمنة ١٩٧١ بتصغية الحراسة على أموال وممثلكات الخاصعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ للسنة ١٩٦٤ – فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، وعلى جهاز التصفية اعادة تصوية مراكز الخاضعين الذين صدرت في شأنهم قرارات من اللجان القضائية وذلك طبقا لاحكام القانون المرافق ، وتسرى أحكام هذا القانون على الحالات المنظور هخ أمام اللجان القضائية طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، كما تسرى على الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم مالم تكن قد صدرت فيها أحكام نهائية قبل العمل بهذا القانون، ، ثم النص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه - بعد أن حدد في المادة الثانية الاشخاص النين لا تسرى عليهم أحكامه - على أن ووينتفع بأحكام القانون المرافق كلُّ من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ينل على أن أحكامه تمرى على من فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم استنادا الى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء سواء رفعت هذه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو آلت الأموال والممتلكات المغروضة عليها الحراسة الى الدولة بناء على هذا القانون وخضعت بالتالي للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ الذي تطبق أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ أمنة ١٩٧٤ .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

\$ ٦٣٧ - النص في المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لمنة ١٩٧٤ على أن ١٧٣٧ ولا تصرى الغوائد التأخيرية على ديون المعاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتبارا من تاريخ فرض الحراسة حتى مضى منة من تاريخ العمل بهذا القانون وفي المعادة ١١ منه على أنه وفي غير الحالات العبينه بالمادة السابقة يكون لحهات الحكومة ووحدات الادارة الصلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات النابعة لها والمشريه للعقارات المبنيه من الحراسة العامة أو ادارة الأموال التي آلت الى الدوله مفاده أن الفوائد التأخيرية التي يقف صريانها هي المستحقة على كافة ديون المعاملين بأحكام هذا القانون - أيا كان مبيب استحقاقها - للجهات المنصوص عليها في العادة ١١ من ذات القانون وأن الاحالة الى هذه المادة ليس معناها أن هذه الديون مقصورة على تلك المستحقة للجهات المبينه به باعتبارها مشتريه للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو ادارة الأموال التي آلت الى الدولة ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى هذه النتيجة - يكون قد أعمل صحيح القانون .

(الطعن ١٦٨ لسنة ٥١ ل - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

\$ 77% - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام قانون الطوارىء الى ملكية الدولة - عدم نفاذ هذا النص ومن ثم نظل أموال هؤلاء الاشخاص على ملكيةهم ولا تؤول الى ملكية الدولة .

(الطعن ١٥٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

\$179 – المادة الثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة قد أجازت لرئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال ومعتلكات الاشخاص الذين يأتون اعمالا بغرض ايقاف العمل بالمنشأت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة .

(الطعن ٤٣٩ أسنة ٥٠ ق - جلسة ٨/٥/٨٨)

* 313 - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولتن كان نص المادة الثالثة من

القانون رقم ١٩٢٧ لمنة ١٩٥٨ - يشأن حالة الطوارى، - يجيز لرئيس الجمهورية وحده متى اعلنت حالة الطوارى، - وفي الأحوال التي حددها القانون - أن يتخذ بأمر كتابي أو شفاهي تدابير معينه منها الإستيلاء على أي منقول أو عقار الا أن هذا النس قد تضمنه قانون استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم إعماله في حدود ما أفسحت عنه عباراته بقصد ملطة إصدار قرارات الاستيلاء على رئيس الجمهورية دون سواه كما وأنه لا يملك تفويض غيره في ذلك لخلو عبارات هذا التفويض .

(تطعن ١٩٦٢ نسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)

٤٦٤١ - لما كانت المادة الثالثة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطواري، التي صدر الأمر الجمهوري ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بغرض الحراسة بالاستناد اليها قد أحازت لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء الاستيلاء على أي منقول و الأمر يفوض الحراسة على الشركات والمؤسسات كما أجازت هذه المادة في فقرتها الأخبرة لرئيس الجمهورية بقرار يصدره توسيع دائرة الحقوق العبينه بها على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له وكان ما ورد بها من ذلك وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - واضح الدلالة على سلطة رئيس الجمهورية في فرض الحراسة بالاستناد اليها مقصورة على الشركات والمؤسسات دون الاشخاص الطبيعيين وكان لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبينه بها مما يشترط عرضه على المجلس التشريعي لاقراره فإن ما تضمنه الأمر الجمهوري سالف الذكر من فرض الحراسة على أموال المطعون ضده الأول وعائلته يعد خروجا على التفويض المقرر بذلك القانون وانتحال الخنصاص السلطة التشريعية في أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت النساتير المتعاقبة على حمايتها وتقرير أنها مصونه لايجوز العساس بها إلا في الأحوال المبينة في القانون وهو ما يخرجه وما بني عليه بها وقرار رئيس جهاز انتصفية بالاعتداد بهذا البيع من عداد القرارات الادارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويغدو مجرد عقبه مادية في سبيله استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة ويخضعه لأحكام المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

(تطعون ۱۹۹۲ ، ۱۹۹۷ ، ۱۹۶۳ استة ۵۹ ق – جنسة ۱۹۹۱/۲/۱۹۹۱)

ثالثًا: الحراسة القانونية:

أ - الحراسة على الوقف.

ب - المراسة على العقار المنزوعة ملكيته .

أ - الحراسة على الوقف.

7 \$ 7 \$ - تنص المادة الثانية من القانون ٢ \$ ٢ سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية على أنه إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الأوقاف مللم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالإسم كما تتضى الفقرتان الثانية والثائثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت نظارته أن يميلم أعيان الوقف للوزارة خلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته وبأن ناظر الوقف يعد حارسا عليه حتى يتم تسليم أعيانه وإذن فعتى كان الطاعن لم يعين بالاسم في كتاب الوقف ناظرا عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف وإن بقيت له صفة الحراسة طالعا أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . وهذه الصفة تغول له حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر صد الوقف لما في اتخاذ هذا الإجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يحيق بالوقف .

(قطمن رقم ۱۶ لبنة ۲۱ ق - ولية ۱۲/۱۲/۱۸ س ۱۲ ص ۸۲۰) .

٣ ٤ ٣ ٤ - صفة الحراسة على الوقف الاتورث عن الحارس ، وبالتالى فلا يقبل من ورثته - بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة - السير فى الإجراءات التلاق الإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا .

(قطعن رقم ۹۴ نستة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۹۱/۱۲/۲۸ س ۱۲ ص ۸۲۰)

\$ \$ \$ \$ 8 كل يقبل الطعن إلا معن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ويصفته التي كان متصفا بها ، ومن ثم فإذا كانت الطاعنة لم تخاصم في الدعوى بصفتها الشخصية كما أن صفتها كناظرة وقف قد زالت بالقانون رقم ١٨٠ منة ١٩٥٧ الذي أضفى عليها صفة الحراسة على الوقف وكان الحكم المطعون فيه قد صدر عليها بهذه الصفة الأخيرة فإنه لا يقبل منها الطعن بصفتها الشخصية أو بصغتها خاطرة وقف ويكون الطعن مقبولا منها بصفتها حارسا على الوقف .

(للطمن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٢ س ٢٦ مس ٤٥٠)

\$ \$7.5 - مؤدى نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على . ١٧٤. غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكا حرا اللواقف أو المستحقين على النحو المبين في تلك النصوص ؛ والى أن يتم تمليم هذه الأموال البهم فانها تكون تحت بد الناطر احعطها وادارتها وتكون للناظر في هذه الفترة صفة الحارس ، ويمتنع عليه بصفته هذه أن يمتأجر تلك الأموال من المستحقين ، وانما يجوز له ذلك بعد أن يتم تمليمها اليهم .

(الطعن ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ص ٢٥٨)

٣ ٤ ٣ ٤ - مؤدى نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لمنة ١٩٥٧ بانهاء الوقف على غير الخيرات بمد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لمنة ١٩٥٧ ، أن ناظر الوقف قد أصبح حارسا على الأعيان التي كانت موقوفة ويخضع لأحكام الحراسة القضائية .

(الطعن ٤٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٠/١/١٧٠ س ٢١ ص ٢٠٠)

٧٤٦٧ - مؤدى نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٠ منة ١٩٥٢ محل الأوقاف على غير الخيرات أن الاوقاف الاهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكا حرا للواقف أو المستحقين على النحو العبين بتلك النصوص والى أن يتم تسليم هذه الاموال اليهم فانها تكون تحت يد الناظر لحفظها وادارتها ويكون للناظر في هذه الفترة صفة الجارس بحكم القانون .

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

43.6A - الحراسة القانونية بطبيعتها اجراء تحفظى يقتضى من الحارس حفظ المال ويعطيه القانون ملطة ادارة المال الموضوع نحت الحراسة وتكون له صفة النوابة القانونية عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة .

(للطعن رقم ١١٦٩ نسبة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

ب - الحراسة على العقار المنزوعة ملكيته :

9149 - مفاد نص المادة ٦١٢ من فانون المرافعات أن اختصاص قاضى البيوع ينتوع بحسب قيمة العقارات التي يجرى بيمها فهو تارة يكون قاضيا جزئيا وفي تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية التي ندبته ويحل محلها في إجراء البيوع الخاضعة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتي نص عليها القانون ومن ذلك ما أوريته المادة ٦١٨ مرافعات من اختصاصه

بالحكم بعزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجرى بيعها أمامه أو تعديد
سلطته وذلك بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ولم يقصد العشرع من اضفاه هذا
الوصف على قاضى البيوع أن يجعل منه قاضيا للأمور المستعجلة مختصا بنظر كل
المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت وإنما أراد تخصيصه بأن
يقضى قضاء مستعجلا فيما نصت عليه المادة ٦١٨ من قانون المرافعات يمارس
اختصاصه فيه بطريق التبعية للتنفيذ على المقار وبيعه وطبقا لما تنص عليه الفقرة
الأخيرة من العادة ٤٦ مرافعات (تقديم).

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٣ س . ص ٣٧٧)

رابعا: مسائل منوعة:

و 500 سبل تطبيق أحكام إدارة المال الشائع الواردة بالمادة ٢٥٨ وما بعدها من القانون المدنى يختلف عن مجال تطبيق أحكام الحراسة على منقول أو حقار قام في شأنه نزاع وكانت قد تجمعت لدى صاحب المصلحة فيه من الأمباب المعقولة في شأنه نزاع وكانت قد تجمعت لدى صاحب المصلحة فيه من الأمباب المعقولة النزاع ينخل فيما نصب عليه المواد ٢٠٩ وما بعدها من القانون المدنى بشأن الحراسة ويكون تميين الحارس سواه كانت الحراسة اتفاقية أو قضائية بانفاق نوى الشأن جميعا فاذا لم بتفقوا تولى القاضى تميينه وذلك وفقا للمادة ٢٣٧ من ذلك القانون ، وإذن فمتى كانت واقعة الدعوى هي فيام نزاع بين ورثة بائم وورثة مشتر على إدارة أعيان صحة هذا النبيع ومنازعة المشترى في قسمة هذه الاطيان مما اقتضى تميين البائم على حارساً قضائيا على كافة عقارات التركة ثم ضم حارس في الحراسة إليه ، وكانت المحكمة الاستثنافية قد طبقت – أحكام الحراسة في شأن هذا النزاع – فأن النعى على الحكم بالخطأ في القانون لعدم تطبيق المادة ٨٢٨ من القانون المدنى يكون في غير

(چلسة ١٩٠٥/١٢/٢٩ طعن رقم ١٦٥ سنة ٢٢ ق)

1913 - لا يترتب على وفاة الحارس الأصلى سقوط حراسة الحارس المنضم بل يبقى الحارس المنضم إلى أن يثبته القاضى أو يعزله .

(جنسة ١٩٠٥/١٢/٢٩ طعن رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ي)

\$ 107 خ لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت

الحراسة القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب في هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز المدين لدى الغير (saisie arrét) وإذا كان الحارس قد تصرف في ثمن المحصولات في الوجوه التي عينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بمبب هذا التصرف أية مسئولية جنائية لا سيما إذا كان الحارس قد صدد بهذا الثمن دينا ممتازا على الأرض ، وهو مال الحكومة ، لا يمكن أن يسوى به دين الدائن الحلجز .

(جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ طعن رقم ١٤١٣ سنة ٢ في بجلابيء)

\$907 - مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لمينة ١٩٤٧ أنه لابجوز الطعن مباشرة أو يطريق غير مناشر فيما تتخذه السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها من تدابير أو إجراءات طبقا للسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المحتلة - تنفذا لثلك التداسر والأحراءات - من أعمال وتصرفات تتصل بادارة الأموال الموضوعة تحت العراسة ~ ذلك ما أفصح عنه المشرع في المذكرة الإنصاحية للقانون رقر ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من ودرء المستولية عن كل ما خالط إنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام، بؤيد ذلك ما ورد من استثناء في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ -قصر المشرع بموجبه حق الطعن في تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بمدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرمه القانون هو الطعن في تصر فات الملطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة الى قانون الأحكام العبة . أما الأجراءات التي تكون قد اتخنت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول اليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لمنة ١٩٤٥ لايستها، ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن ادارة أمواله لايشمله المنع من سماع الدعوى باعتبار أن هذه الإدارة هي الاجراء الذي اتخذ تتفيذا للأمر المسكري القاضي بوضع أمواله تحت الحراسة ، فانه يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه نقشه .

(الطعن رقم ۲۹۱ استة ۲۶ الى - جاسة ۱۹۵۹/۱/۲۷ س ۱۰ ص ۷۸)

\$30\$ -- نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ كسنة ١٩٤٥ انعا

يرمي إلى حماية السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوسها من أن توجه اليهم المطاعن عن تصرفات اتخذت في ظروف استثنائية تدعو بطبيعتها ألى سرعة البت في الأمور حفظا على سلامة البلاد وأمنها - وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها فاذا استنفدت الملطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية غرضها وهي في مأمن من كل طعن فان الحماية تقف عند هذا الحد فلا تتخطاه إلى التصرفات اللاحقة ، فإذا كان الواقع في الدعوى أن التصرف الذي اتخذته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية - هو أن وزير التموين بمقتضى السلطة المخولة من الحاكم العسكري أصدر قرارا باستيلاء لدى الطاعن على دهبية، برفاص ملحق بها ، وكان الثابت أن الطاعن قد رضخ لهذا القرار فلم ينازع في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملاءمته للمنفعة العامة أو الضرر الناجم عنه بل أذعن له ولم يممه بالطعن مباشرة بطلب إلفائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه -فإن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية تكون قد استنفيت غرضها عند هذا الحد وأفادت من الحماية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لهذا الغرض - ولما كانت دعوة الطاعن موجهة إلى وزارة الصحة عن تصرفاتها اللاحقة على صدور القرار العسكرى المشار إليه باعتبارها الجهة المستغيدة منه بأن أمس طلب التعويض عما نسبه إليها من تقصير موظفها في المحافظة على والدهبية؛ وأبو اتها حال انتفاعهم بسكناها مما أدى إلى تلفها - فإن دعواه على هذه الصورة مما لاينطبق عليها المرسوم بقانون السالف الذكر .

(قطعن رقم ۲۲ لسنة - ي - بيئسة ۱۹۹۹/٤/ س ۱۰ من ۲۲۰)





حصيانة

٤٦٥٥ – من العنفق عليه أن رجال السلك السياسي وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يعيشون معهم في معيشة واحدة يتمتعون بحصانة لا يجوز معها اكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جناية أو مدنية .

(جلسة ۱۹۰۳/۱۲/۲۸ طعن رقم ۱۵۰۸ سنة ۲۳ ق بهنائي،)

1903 - لتن كانت الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسية مقررة أصلا لصالح دولته لا لصالحة الشخصى فلا يملك - كأصل - التنازل عنها والخضوع للقضاء الوطنى الا بموافقة دولته أو إذا كانت قوانينها تنبيج له ذلك إلا أنه إذا تنازل المبعوث الدبلوماسي بالفعل عن تلك الحصانة صراحة أو أمكن استخلاص نتك ضمنا من الظروف دون لبس أو إيهام ، فإنه يتعين الاعتداد بهذا التنازل بالنسبة للتصرف الذي تم بشأنه وما قد يؤول إليه أمر المنازعة فيه متى تم التنازل في تاريخ لاحق لتمتع المبعوث بالحصانة ، أى بعد اعتماده في الدولة الموفد إليها ، باعتبار أن الأصل الا يصدر هذا التنازل إلا موافقا لقانون دولته أو في القليل بإذن منها فتكون إرادة المبعوث المعلنة في هذا الشأن قد توافقت وإرادة دولته ، إذ لا يتصور أن يخالف تشريعاتها فيما يمس سيادتها وهو رمز لها وممثلها في دولة أخرى ، وإذ كان مؤدى ماتقدم انتفاء الحصانة عن المبعوث بصدد التصرف الذي تم بشأنه التنازل فإن لازم ماتقدم انتفاء الوطنى في الدولة الموفد لديها وجواز إعلانه ولو بغير الطريق الدبلوماسي ، باعتبار أن وجوب التزام طريق معين في الإعلان نابع من تمتعه بالحصانة وقد تنازل جنها .

(الطحان ٢٩٠ ، ٢١١ استة ٥١ في - جاسة ١٩٨٢/٢/٢٠ س ٢٣ من ٢٣٠)

2008 - العصانة القضائية التي لا تخضع بموجبها الدولة لولاية القضاء في دولة أخرى - تقوم أساس على مبدأ استقلال الدول وسيانتها في المجتمع الدولي ، وهو من المبادىء المسلمة في القانون الدولي العام ومن متنضاها أن يمنتع على محاكم دولة أن تقضى في حق دوله أخرى بالنسبة للأعمال التي تصدر منها وهي تباشر منطتها بصفتها صاحبة السلطان ، دون التصرفات العادية وأعمال النجارة ، لأن حق الدولة في القضاء في المنازعات التي تتعلق بنلك الأعمال هو حق لصيق بميادتها لا تستطيع دولة أخرى مباشرته عنها واذا انعدمت ولاية القضاء في الدولة بالنمية لمعتلى ،

هذه الدولة وممتلي سلطاتها العامة الذين يعبرون عنها داخليا وخارجيا أو من يقاضون عنها في أي شأن من شئونها العامة ، لأن خضوعهم لقضاء غير القضاء الوطني بالنسبة اليهم يعنى خضوع الدولة بأمرها لذلك القضاء بما في ذلك من مساس بملطة الدولة وميانتها واستقلالها ، وعلى المحكمة أن تقضى في هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نضبها مالم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع الذي كان مطروحا اساسه القانون رقم ١٣٥ أسنة ١٩٧٠ الذي أصدرته الحكومة الليبية بصفتها صاحبة السيادة والسلطان بأن تؤول الى الدولة الليبية ما يملكه الأشخاص المبينة أسماؤهم بالكشف المرافق له عن أراض زراعية ، وكان اتخاذ ممثلي تلك الدولة مكتب محاميهم محلا مختار اليهم واستثناقهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة وطلبهم من باب الاحتياط الكلى الفاء هذا الحكم ورفض الدعوى لايفيد قبولهم اختصاص القضاء المصرى بالفصل فيها خاصة وقد طلبوا الحكم أصليا بالغاء المكم الممتأنف وبعدم اختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى ، وكانت اتفاقية التكامل بين الحكومة الليبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان -على ما يبين من مطالعه نصوصها - قد خلت من كل ما يغيد اقرار أطرافها بالتنازل عن الحصانة القضائية المقررة لكل منهم فإن القضاء المصري يكون غير مختص بنظر النزاع المطروح لتوافر شروط الحصانة القضائية المقررة وفق أحكام القانون الدولي العام ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن ١٩٩٦ لمنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦)

2708 – الأصل هو ان نتمتع الدولة الاجنبية بالحصانة القضائية وهو ما ينبنى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى لما في ذلك من مماس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها وعلى المحكمة ان تقض في هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها مالم تتنازل – الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى ، الا انه لما كانت الحصانة غير مطلقة وأنما تقتصر على الأعمال التي تباشرها الدولة الأجنبية بما لها من مبادة ، فلا تتندج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع منها من منازعات مما تتحصر عنه هذه الحصانة ، وكان النزاع في الدعوى المائلة يتعلق بالتعويض عن محب ادارة المبانى التجارية البنايات التي استدت الى شركة المطعون

عليهما الأول والثانى تشييدها تنفيذًا لحكم صدر بنلك قبل أن يصبح نهاتيا وكانت الأعمال التي تباشرها ادارة المباني التجارية حصيما هو مبين في المادتين الأولى والثانية من المرسوم الأميرى الصادر من دولة الإمارات العربية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ في شأن نظام دائرة الخدمات الاجتماعية والمباني التجارية تتملق بمعاملات مدنية عادية مما لا يتصل باعمال السيادة لهذه الدولة فأن النزاع على هذه الصورة بخرج من الحصائة القضائية التي تتمتع بها مما لايحول دون اختصاص القضاء المصرى بالفصل فيه .

(الطعنان ١٩٤١ ، ١٩٨ لسنة ١٠ ق - جاسة ١٩٩١/٤/٢٨)





حكسر

الفصل الأول: تعريف الحكر. الفصل الثاني: تقدير أجرة الحكر.

القصل الثالث: الاثبات في مسائل الحكر.

الفصل الرابع: حق المحتكر.

الفصل الخامس: انتهاء الحكر.

القصل الأول تعريف الحكر

9093 - الاحتكار من وضع فقهاه الشرع الإملامي . وهو عندهم معقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجرة المثل، وتقدير أجرته يكون : (أولا) على اعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء ، و(ثانيا) لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع (أى الجهة والناهية) الذي فيه الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها ، وان يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض أو بصقع الجهة بسبب البناء الذي أقلمه المحتكر .

(چلسة ١٩٣٨/٤/٢١ طعن رقم ١ سنة ٨ ق)

الأصلى والتحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ من مشروع القانون المننى والتحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ من مشروع القانون المننى المجيد ، مردود بأنه بيين مما ورد بالأعمال التحضيرية في باب الحكر أن المشرع إنما أراد تقنين أحكام الشريعة الإسلامية على الوجه الذي أقره القضاء كما بيين منها أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لم توافق على نصوص المادتين ١٠٨٦ ، مشروعها وكان هذا النصريع واستبدلت بهما في باديء الأمر نص المادة ١٠٨٧ من مشروعها وكان هذا النص يجعل الاستبدال إجباريا على على صاحب الرقبة نظير كل قيمة الأرض المحكرة لا نظير تلك قيمتها ثم قدم اقتراع بحذف المادة ١٠١٠ كل قيمة الأرض المحكرة لا نظير تلك قيمتها ثم قدم اقتراع بحذف المادة ١٠١٠ وإعادة النصوص التي وردت في المادتين ١٠٨٠ ، ١٠٨٧ من المشروع كما أقرم مجلس النواب وقد ورد بتقرير اللجنة الإضافي مايلي بولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراع على إطلاقه وإنما أقرت حذف المادة المقترح حذفها دون أن تستعيض عنها بنص آخر حتى لاتقطع بالرأي في ممائلة تمارضت فيها المصالح والحقوق تعارضا يصنعس على التوفيق ويحمن أن تترك هذه الحقوق والمصالح على حالها إلى أن يصعر في مأذها تشريع خاص» .

(الطمن رقم ١٤٣ نسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٨٥/١٠ س ٩ ص ٨١٦)

١٦٦١ - (أ) من مقتضى عقد الحكر أن يتملك المستحكر حق الانتفاع بالأرض المحكرة بالبناه ، أو الغراس بينما يحتفظ بملكية الرقبة المحكرة ، كما أن للمستحكر أن ينصرف في حق الحكر بالبيع أو بغيره من التصرفات . ب - من المقرر - في قضاه هذه المحكمة - أن وضع البد على أرض الوقف بمبب التحكير وضع بد مؤقت مانع من كمب الملكيية بالتقادم مهما طالت منته ولا يمنطبع الممنحكر - هو وورثته من بعد - أن يغير بنضمه لنفسه مبب حيازته ، ولا الأصل الذي تقرم عليه هذه الحيازة ، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إنغيرت صفة حيازته إما يفعل الغير وإما بغمل منه يعتبر معارضة لحق المالك ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقترن تغيير نيته بفعل إيجابي ظاهر بجابه به حق المالك بالإنكار المعلم والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزمع إنكار المعلم والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزمع إنكار الملكعة على صلحبها والإستثار بها دونه .

أ - ب (الطعن ١٤١٥ اسلة ٥٠ ي - جنسة ١٩٨١/٢/٢٤ س ٢٧ من ٩٢٠)

۲۹۹۲ – حق المكر يعد حقا عينها برتب اصاحبه على أرض الغير ويراد به الإنتفاع بالأرض مدة طويلة هي مدة المكر فيكون للمحتكر الاستقرار والبقاء فيها .

(الطعن ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ س ٢٣ ص ٩١٠)

738 - عقد الحكر ليس من شأنه أن ينقل الى المحتكر ملكية الأرض المحكرة أو حصة فيها ، وانما يعطيه حق القرار عليها مادام يدفع اجرة المثل ، فاذا كان هذا الحق موقوفا واقفا اهليا وأصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠٠ لمنة ١٩٥٢ بالفاء نظام الوقف على غير الخيرات ، فانه لا يؤول الى المستحقين في هذا الوقف الاحق الحكر ذاته ولا يكونون شركاه في ملكية الارض المحكرة ولا لهم حق التصرف فيها .

(كلتعن رقم ١٠٨٨/ السنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤)

\$77.8 – اذكان ما أورده الحكم من تسلسل وضع اليد على أطابان النزاع بوصف المعاتزين لمها ممثلين للوقف المذكور صاحب حق الحكر عليها ، انما كان في مقام استظهار نبية البلتمين لمورث الطاعنين في حيازتهم وبيان قيام سبب آخر لها يمنع من توافر نبية الملك ، فلا تثريب عليه ان هو أستدل على قيام رابطة تحكير تحول دون قيام هذه النبية حتى ولو لم يستوف عقد الحكر – وعلى ماهو مقرر في قضاء هذه المحكمة – شروطه الشكلية أو الموضوعية أو شروط صحته ونفاذه .

(الطعن رقم ۱۰۸۸ لسنة ٤٨ الى - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

 ١٦٦٥ - مقتضى عقد الحكر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان المحتكر اقامة ما يشاء من المبانى على الأرض المحتكرة وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى الحكر ، كما أن له أن يحدث في المباني زيادة وتجديد ، وله ملكية ما احدثه من بناء ملكا تاما يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر ، وينتقل عنه هذا الحق الى ورثته ، لكنه في كل هذا تكون حيازته المخرص المحتكرة حيازة وقنية تكسبه الملك ، ونظل هذه الحيازة على حالها غير منفيرة ، ولا يجوز المحتكر في - عدم تممكه بتغيير صفة وضع يده الحاصل ابتداء بسبب التكير أن يتخيى بالنهاء عقد الحكر أو بانضاخه مهما طال انتفاعه بالعين المحتكرة بفير أن يدفع اجرتها ، ذلك ان تغيير سبب الحيازة لا يكون - وعلى ما تقضى به العادة ٢/٩٧٧ من القانون المختى الابوسينين ، أن ينلقى نو اليد الوقنية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها ، أن يجابه نو اليد الوقنية مالك العين مجابهة صريحة بصفة فعلية قضائية أو غير قضائية تدل على أنه مزمع انكار الملكية على المالك

(الطعن رقم ۲۰۵۰ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۲/۲/۰)

٤٩٣٩ – من مقتضى عقد الحكر اذن للمحتكر اقامة ما يشاء من العبانى على الأراضى المحكره وله حق القرار وملكية ما يحتثه من بناء ملكا تاما وينتقل عنه هذه الحق الى خلقه العام أو الخاص .

(الطعن رقم ۱۸۰۷ لسنة ۹۱ ق – جلسة ۱۹۸۱/۱۱)

٣٦٦٧ - ابرام العقد محل النزاع في سنه ١٩٢٨ في ظل العمل بالتقنين المدنى القديم الذي علت أحكامه من تنظيم خاص لحق الحكر ، فانه يتعين الرجوع الى القواعد التي استقرت عليها الشريعة الاسلامية في شأن الحكر باعتبارها هي منشأ هذا النظام ، والتي كانت تجيز تعكير الوقف وغير الوقف على خلاف ما يقضي به التقنين المدنى الحالى الذي قصر الحكر على الاراضى الموقوفة وقد عرف الفقهاء الحكر بأنه عقد ايجار ببيح للمحتكر الانتفاع بالارض المحكره الى أجل غير محدد، أو الى أجل طويل معين مقابل دفع أجر المثل المقرر على الارض خالية ، وحق الحكر يخول للمحتكر الحق في الانتفاع بالارض بكافة أوجه الانتفاع وله هق القرار فيها بالبناء أو الغراس، وللمحتكر أن يتصرف في حق الحكر بجميع أنواع التصرفات فله أن ببيعه أو يهبه ، أو يرتب عليه حق انتفاع ، وله أن يؤجره للغير ، وينتقل عنه -بالميراث ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن للمحتكر حق عيني تتحمله العين المحكره في يد كل حائز لها ، ولذلك فلا محل لقياس حالته على حالة المستأجر صاحب الحق الشخصي الذي يقيم بناء على الارض التي استأجرها ، ومفاد ما نقدم أن عقد المكر يختلف عن عقد الايجار في أمور جوهرية فهو ينشأ مؤيدا أو لمدة طويلة ، بينما الايجار حق شخصي ينشساً لمدة مؤقته ، والاجرة في الحكر هي أجرة المثل تزيد وتنقص تبعا لزيادة أو نقص أجره المثل ، أما في عقد الإيجار فالأجرة ثابته . (الطعن ١٠٩٠ لسنة ٥٠ ي – جلسة١٠٩٠)

الفصل الثانى تقدير أجرة الحكسر

2334 - الاحتكار من وضع فقهاء الشرع الإسلامي ، وهو عندهم دعقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجرة المثل، ونقدير أجرته يكون : (أولا) على اعتبار أن الارض حرة خالية من البناء . و (ثانيا) لايلاحظ فهه موى حالة الصقع (أي الجهة والناحية) الذي فيه الارض المحكورة ورغبات الناس فيها . وأن يصرف النظر عن التحمين اللاحق بذات الارض أو بصقع الجهة بسبب البناء الذي أقامه المحتكر .

(چلسة ١٩٢٤/١/١٤ طعن رقم ٩٤ سنة ٣ ق)

9 8 9 9 - إن حق القرار الذي للمحتكر لا تأثير له في تقدير قيمة الحكر ، لكن البناء الذي يقيمه المحتكر في أرض الوقف من شأنه أن يقلل من هذه القيمة وهي أجر المثل إذا كان له دخل مافي تحصين صقع الجهة التي فيها أرض الوقف ، بحيث أن قاضى الموضوع متى اقتطع من أجر المثل قدرا ما مقررا أنه ثبت له أن بناء المحتكر قد زاد في الصقع بقدر هذه الحطيطة التي يقتطعها ، فلا رقابة لأحد عليه .

(جلسة ١٩٣٤/٦/١٤ طعن رقم ٩٤ سنة ٣ ق)

• ٤٩٧ على حق القرر الذي للمحتكر لا تأثير له في تقدير قيمة الحكر ، لكن البناء الذي يقيمه المحتكر في أرض الوقف من شأنه أن يظل من هذه القيمة وهي أجر المثل إذا كان له دخل مافي تحسين صقع البهة التي فيها أرض الوقف ، بحيث إن فاضى الموضوع متى اقتطع من أجر المثل قدرا ما مقررا أنه ثبت له أن بناء المحتكر قد زاد في الصقع بقدر هذه الحطيطة التي اقتطعها فلا رقابة لأحد عليه .

(جلسة ٢١/٤/٤/١ طعن رقم ١ سنة ٨ ق)

3771 - إن حكم القانون في تقدير أجرة الحكر - على ماسبق أن قررته محكمة النقض - هو أنه لايعتبر فيه بحق البقاء والقرار الذي للمحتكر . فان حق البقاء والقرار هو في مقابل أجرة الأرض المحكرة وصلحبه لا يحصل عليه إلا بهذا المقابل ، فلا يمكن أن يكون لهذا الحق أثر في تقدير المقابل له . ومن ثم يكون المحتكر ملزما دائما ولابد بأجرة المثل كاملة غير منقوصة . أما القول بتقدير القيمة على أسلس نمية الثلث إلى الثلثين من قيمة الارض ، على ماورد في قانون رسم الايولة على التركات ، فحطه إنما يكون عند تقدير قيمة حق كل من المحكر والمحتكر بعد أن يكون المحتكر قد حصل على حق البقاء والامتقرار مقابل الأجرة سواء لتعصيل الضريبة المستحقة عليهما أو في حالة استبدال الأرض المحكرة .

٤٩٧٢ - إذا لم تهتد محكمة النقض إلى الطريقة التى تكون قد راعتها محكمة المعرضوع في تقدير الحكر ، وهل كانت متمشية مع العبادى، القانونية المتقدمة الذكر أم وهل للطاعن وجوه ظلامة أم لا ، نقضت الحكم المطعون فيه لقصوره .

٩٩٧٣ - إذا لم تهند محكمة النقض إلى الطريقة التى تكون قد راعتها محكمة الموضوع في تقدير الحكر وهل كانت متمشية مع العبادىء القانونية المتقدمة الذكر أم لا ، نقشت الحكم المطعون فيه لقصوره .

(چلسة ۱۹۳۸/٤/۲۱ طعن رقم ۱ سنة ۸ ی)

\$ 87.8 - متى كان المحم إذ قدر أجرة المحكر ابتداء من منة 1960 أسم تقديره على وأن أجر المثل للأرض المحكرة هو أجر يتمشى مع ما قدره الخبير وأن هذا التقدير مناصب ومعادل لما أوضعه الخبير من حيث صفع الأرض ورغبات النامي فيها وهي حرة خالية من البناء بصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الارض فيها وبمعرف النظر عما ذهب البه المستنف الجهة بمبب البناء الذي أقامه المستحكر فيها ويصرف النظر عما ذهب البه المستنف المسئنف اعتمادا على تقرير الخبير في تقدير نمبة مئوية من ثمن الأرض وتشبيه أجر المثل بفائدة هذا الثمن كأنه رأس مال يستمر في تحكير أرض، - متى كان الحكم إذ قدر أجرة الحكر على هذا الأساس قد أغفل بحث النسبة بين أجرة الحكل وقيمة الأرض وقت التحكير كما أغفل بحث ما طرأ بعد ذلك على أجرة المثل من تغيير خصوصا بعد الحكم الصادر بين طرفي الخصومة بتقدير أجرة معينة جرى عليها التعامل ابتداء من صنة 1970 حتى منة 1922 مع وجوب إقامة وزن لذلك كله عند القصل في طلب إعادة التقدير بمبب تغير الظروف. فان الحكم وإن كان قد أورد في أسبابه القاعدة الصحيحة في تقدير أجرة الحكر إلا أنه لم يطبقها على واقعة الدعوي تطبيها صحيحا مما يستوجب نقضه .

(چلسة ۱۹۰۱/۲/۱ طعن رقم ٤٤ سنة ١٩ ق)

\$170 - إذا طعن على حكم صادر في حكر بمقولة إنه أخطا في تطبيق القانون ، إذ أخذ في تقدير قيمة الحكر بقاعدة يتملك بها أحد الخصمين دون قاعدة يتملك بها الآخر ، وتبين أن هذا الحكم إنما بني على أساس حكم نهائي صادر في هذا الحكر عن سفة سابقة على المدة المطالب فيها بقيمة الحكر ، مؤسس على إقرار من الناظر بقبوله تقدير اللجنة المختصة (بوزارة الأوقاف) ، تمين رفض هذا الطمن إذ الحكم بهذه المثابة يكون قد بني على اعتبارات موضوعية مستخلصة من أوراق الدعوى ، وظروف النزاع مما لا سلطان عليه لمحكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٣/٢/٢٣ طعن رقم ٧٧ سنة ٧ ي)

#17% حمتى كان الحكم قد قطع فى منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذى يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمن الأرض وقت التحكير ومن ثم فإن قضاءه فى هذا الخصوص يعد قضاء قطعبا لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مفايرا . ولا مجال للتحدى - فى هذا الشأن - ينص المادة 170 من قانون العرافعات إذ أن نطاق تطبيقها مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الاثبات ولا تتضمن قضاء قطعيا .

(الطعن رقم ۲۹۷ استة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۹۳/۱/۱۰ س ۱۹ ص ۸۹)

1478 - الدعوى بطلب الزيادة في أجرة الحكر أي بتصقيع الحكر تعتبر متفرعة عن أصل حق المحكر لأنه بطلب بها تعديلا في حقه كمحكر ليزيد المقابل لهذا الحق وهو دائما أجر العثل ، فهي دعوى تتطلب بحث ماهية الاستحكار وأثر تغيير صقع الأرض المحكرة على قيمة الحكر المقدر وكذلك فعل المستحكر في تحمين الصقع وكل هذا في صميم عقد الحكر ومرتبط بأصله . ولقد راعي المشرع ذلك في تقنين العرافعات بما نص عليه في المادة ٢٤ من أن يكون تقنير هذه الدعوى باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة في منه مضروبة في عشرين وليس باعتبار مجموع الأجرة المطلوبة فحصب والتعبير في هذه المادة بعبارة الزيادة في قيمة الحكر لا يمكن أن ينصرف إلى بدل الحكر لأن قيمة هذا البدل – وهو الذي يتنازل في مقابله المحكر عن حق الرقبة للمحتكر هذه القيمة متى تم الاتفاق عليها لا ترد عليها بعد ذلك أية زيادة بحجة تصقيع الحكر لأته بأيلولة حق الرقبة إلى المحتكر بمقتضى هذا التنازل تصبح الأرض مملوكة له مكية تامة وينتهي حق الحكر باتخاذ الذمة في شخصه – زيادة بيد المكر التي تحدد فيها الزيادة وعلى المادة ٢٤ سالفة التكر إتما هو الدعوى بتصغيع الحكر التي تحدد فيها الزيادة المطلوبة بمبلغ معين .

89٧٨ - المحتكر هو المكلف بإثبات العللة القيمة للأرض المحكرة إن ادعى أنها لم تكن وقت تحكيرها أرضا فضاه - كما اعتبرتها المحكمة عند تصغيع الحكر بل كانت بركة وأصلحها على نفقته . إذ هذه من قبله دعوى مخالفة المظاهر من الأمر ، وإذا لم يدع المحكر هذه الدعوى أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له أن يتحدى بهذا الدفاع لاول مرة أمام محكمة النقض لما يخللطه من واقع .

(قطعن رقم ۲۸۲ لمنة ۲۹ ق - جلسة ۱۹۹۶/۱۱ س ۱۹ ص ۲۰۰)

٣٦٧٩ - القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في نقدير أجرة الحكر عند طلب تصقيعه هي - على ما قررته محكمة النقض - أخذا من العبادي، الشرعية - في حكمها الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ وجرى عليه قضاؤها - أن يكون التقير على اعتبار أن الأرض حرة خالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحمين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بصبب البناء الذي أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق النقاء والقرار الذي للمحتكر تأثير في التقدير . وقد صرحت محكمة النقض في حكمها سالف الذكر بأنها ترفض الأخذ بنظرية والنسبة، التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في نلك الوقت وقالت عنها إنه لاأصل لها في الشريعة الإسلامية وأن أجرة الحكر يجب أن تكون دائما هي أجرة المثل . ولقد أخذ التقنين المدنى بالقاعدة التي قررتها محكمة النقض وقتها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ منه ونبذ نظرية النسبة ونلك على ما يبين من الأعمال التعضيرية وإذا كانت المنكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي قد نضمنت عبارات صريحة تغيد الاخذ بهذه النظرية وإسنادها خطأ إلى محكمة النقض فقد نسخ ذلك ما جرى بعدها من تعديلات أدخاتها لجنة الشيوخ على النص الذي كان واردا في المشروع التمهيدي وما ظهر جليا من اتجاه هذه اللجنة عدم الأخذ بنظرية النسبة وفات واضعو المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المنكرة في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ۲۸۲ لسنة ۲۹ ق - جلسة ۱۹٦٤/٤/١١ س ۱۰ ص ۲۰۰)

• 5٦٨ - ما تشترطه المادة ١٠٠٤ من القانون المدنى القائم لقبول طلب تعديل أجرة الحكر من مضى ثمانى سنوات على آخر تقدير هو حكم ممنحدث وليس فى أحكام الشريعة الإسلامية ولا فى القواعد التى قررها الفقة والقضاء قبل صدور هذا القانون ما كان يقيد طلب تصفيع الحكر بوجوب مضى مدة معينة على آخر تقدير

بل إن ما تقضى به أحكام الشريعة هو أن المعتكر تلزمه الزيادة كلما زابت أجرة ' العثل زيادة فاعشة . ولقد كان من العقرر في ظل القانون العننى العلفى أن تقدير ما إذا كان النغيير الذى طرأ على أجرة العثل بلغ الحد الذى يبرر طلب الزيادة أو لم يبلغه من مسائل الواقع التى يمتقل بها قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٢٨٢ لمنة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٤/٤/١١ س ١٥ من ٢٥٥)

24.4 - القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع ، في تقيير أجرة المكر عند طلب تصقيعه هي أغذاً من المبادى، الشرعية أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء وأن لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذى فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها ، وأن يصرف النظر عن التحمين اللاحق بذات الأرض و ويصقع البهة بمبيب البناء الذي أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق البناء الأرض ، ويصقع البهة بمبيب البناء الذي أقامه المحتكر ، وأن لا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحنك تأثير في التقدير ، وأنه لا محل للأخذ بنظرية «النسبة» التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكير ، وقيمة الأرض في ذلك الوقت ، اذ لا أصل لها في الشريعة الإسلامية وأن أجرة الحكر يجب أن تكون دائما هي أجرة المثل . وقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقننها بما نص عليه في المادة 0 من القانون المدنى .

(الطعن 77 السنة 77 في – جلسة 1901/1/0 س 77 من 9)

3.47 - تقدير القيمة الايجارية للأرض المحكرة طبقا لنص المادة ١٠٠٥ من القانون المدنى لا يكون الا على اعتبار انها حرة خالية من البناء أو الغراس ولا براعى فيه غير صقع الأرض ورغبات الناس فيها ، ولا يجوز أن يتأثر بما للمحتكرين عليها من حق القرار .

(الطعن ٤٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٨ س ٢٦ مس ٤٦٧)

١٩٨٣ ــ حجية الحكم الذي قضى بوجوب انباع فاعدة النسبة في تقدير أجرة الحكم عند طلب تصنيعه . لا تتعدى في هذا الخصوص نطاق الدعوى التي صدر فيها .

(الطعن ٤١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٣ س ٢٣ ص ١١٢١)

87.8 - أجرة الحكم - طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية - تتغير تبعا لتغير أجرة العثل متى بلغ هذا التغيير حدا كبيرا زيادة أو نقضا ، فهى بطبيعتها قابلة للتغيير .

(الطعن ٤١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٣ س ٢٣ ص ١١٢١)

29.40 - محكمة الموضوع غير ملزمة بوقف الدعوى المتملقة بالمطالبة بمقابل الانتفاع أو بالقيمة الايجارية الا اذا أثيرت المنازعة حول ملكية العين الوارد عليها هذا الطلب ، أما اذا الثيرت وفصل فيها بقضاء قطمى فإن المنازعة لا تكون لها محل بعد هذا القضاء ولا يكون لمن صدر عليه الحكم بذلك أن يعود لمناقشة المماللة التي نم الفصل فيها ، كما لايجوز ذلك للمحكمة حتى لو قدمت لها أدلة جديدة قاطمة في مخالفة الحكم المابق ، ومتى احتوى الحكم بندب خبير في أسبابه على القضاء بصفة علمية في شق من الخصومة فإنه لا يجوز اعادة النظر في هذا القضاء لدى ذات المحكمة في شق من الخصومة فإنه لا يجوز اعادة النظر في هذا القضاء لدى ذات

(الطعن ٢٠٣ لسنة ٤٤ ي - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤ س ٣٠ ع ١ ص ٣٣٨)

القصسل الثالث الاثبات في مسائل الحكر

\$4.5 - ابن ما قرره الشرع والقانون (لاتحة الاوقاف) من أن تقدير أجرة الحكر يكون على مثل أرض الوقف يقتضى معرفة ماذا كانت عليه حالة أرض الوقف عند التحكير . والمحتكر هو المكلف بإثبات حالتها تلك القديمة . وقاضى الموضوع متى تحرى وتحقق وقرر للأرض حالة أصلية خاصة ، أو متى قدر الخبير لها حالة خاصة واعتمدها القاضى ، وبين فى حكمه علة اعتباره إياها على هذه الحالة الخاصة فى مبدأ التحكير ، كان رأيه فى ذلك طبعا من مسائل الموضوع التى لا رقابة عليه فيها لمحكمة النقس .

(جلسة ١٩٣٤/١/١٤ طعن رقم ٩٤ سنة ٣ ق)

81AV - إن ما قرره الشرع والقانون (لائحة الأوقاف) من أن تقدير أجرة الحكر يكون على مثل أرض الوقف يقتضى معرفة ماذا كانت عليه حالة أرض الوقف عند التحكير . والمحتكر هو المكلف بإثبات حالتها تلك القديمة . وقاضى الموضوع منى تحرى وتحقق وقرر للأرض حالة أصلية خاصة ، أو متى قرر الخبير له حالة خاصة واعتمدها القاضى وينى فى حكمة علة اعتباره إياه على هذه الحالة الخاصة فى عبداً التحكير ، كان رأيه فى ذلك من مسائل الموضوع التى لا رقابة عليه فيها لمحكمة النقف . .

(جلسة ١٩٣٨/٤/٢١ طعن رقم ١ سنة ٨ ق)

87.۸۸ - محكمة الموضوع صنحبة الحق في تقدير الدليل الجائز لها أخذ به دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك فلها - اعتمادا على ما ورد في حجة وقف ما من الإشارة إلى حكر لمصلحته على أرض تابعة لوقف آخر - أن تقضى بثبوت هذا الحكد ذلك الوقف .

(جلسة ١/١/٢٣٢ طعن رقم ١١ سنة ٢ ق)

المطعون ضدها واستدل بها على أن وضع يد مورث الطاعنين الأولى والثانية قد المطعون ضدها واستدل بها على أن وضع يد مورث الطاعنين الأولى والثانية قد نجرد من نية التملك نشأت قبل العمل بالقانون المعنى القائم ومن ثم يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات ، فالحكر لم يكن من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف في هذا التي تخضع لأحكام الشريعة الاسلامية ، كما أن المقصود بمسائل الوقف في هذا الخصوص هو ما تعلق بانشاء الوقف أو بعصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتضير شروطه ، أو بالالاتحقاق فيه أو بتضوله في مرض الموت ، لما كان ذلك ، وكان مدار البحث في الحكم المطعون فيه مجرد استظهار نية مورثي الطاعنتين عند بداية الحيازة لتبين قيام سبب اخر لها يمنع من قيام نية التملك ، فلا تثريب على المحكمة أن هي استدلت على قيام رابطة تحكير تحول دون قيام هذه النية حتى ولو لم يمتوف عقد الحكر شروطة الشكلية أو الموضوعية أو شروط صحته ونفاذه .

(الطعن ٨٩ لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧١/١/٩ س ٢٧ ص ١٣٠٧)

القصل الرابع حق المحتكر

• 219 - من مقتضى عقد الحكر أن للمحتكر إقامة ما يشاء من المبانى على الأرض المحتكرة وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق الحكر ، كما أن له أن يحدث في المبانى زيادة وتعديلا ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما ينصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر ، وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته . ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقنية لا تكسبه الملك إلا إذا حصل تغيير في سبب حيازته يزيل عنها صفة الوقنية ولا يكفى في نلك مجرد نغيير الحائز الوقتى لنينة بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به مالك الحق بالاتكار الماطع والمعارضة العلنية وينل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقنية مزمع إنكارها على صاحبها والاستثار بها دونه .

(الطعن ۲۱۸ سنة ۲۹ ق - جلسة ۱۹۹۴/۲/۲۰ ق ۲۲ س ۱۹ س ۲۹۲)

2941 - وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع بد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالت مدنه . ولا يستطيع المستحكر أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذي تقوم عليه هذه الحيازة ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يغترن تغيير نيته بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالاتكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزمع إنكار الملكية على صاحبها والاستثثار بها دونه .

(الطعن ۲۱۳ لسنة ۲۳ ق - جلسة ۱۹۹۷/۶/۱۳ س ۱۸ ص ۸۱۳)

١٩٩٧ – لما كان القانون المدنى القديم لم يقنن أحكام حق الحكر ، وكان منشأ هذا الحق الشريعة الاسلامية فقد استقر الرأى على الأخذ بأحكامها التي تعطى للمحتكر الحق في الانتفاع بالمقار المحتكر الى الأبد أو لمدة طويلة ، وحق البناء عليه والتصرف في ذات الحق وفي البناء – وهو حق يعتبر من أعمال التصرف لا من أعمال الادارة .

(الطعن 214 لمنة 28 ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ سنة ٢١ ص ١٩)

2999 - من مقتضى عقد المكر - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض أن للمحتكر اقامة ما يشاء من المبانى على الأرض المحكرة ، وله حق القرار ببنائه حتى ينتهى حق المحكر ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما ، يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق المحكر ، وينتقل عنه هذا الحق الى ورثته ، ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة وقنية لا تكسبه العلك .

(الطعن ٢٢ السنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٧ س ٢٣ ص ٢٠٠)

\$ 8 9 8 ع حقد الحكر ليس من شأنه أن ينقل الى المحتكر ملكية الارض المحكرة أو حصة فيها ، وانما يعطيه حق القرار عليها مادام يدفع اجرة المثل ، فاذا كان هذا الحق موقوفا وقفا اهليا واصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفاء نظام الوقف على غير الغيرات ، فأنه لا يؤول الى المستحقين في هذا الوقف الاحق الحكر ذاته ولا يكونون شركاء في ملكية الارض المحكرة ولا لهم حق التصرف فيها .

(الطعن ١٠٨٨ لسنة ٨٤ في - جلسة ١٩٨٤/٥/٢١ س ٣٥ ص ١٤١٠)

\$ 1948 - إذ كان ما اورده الحكم من تسلسل وضع اليد على الطبان النزاع بوصف الحائزين لها ممثلين للوقف المنكور صاحب حق الحكر عليها ، انما كان في مقام استظهار نية البائمين لمورث الطاعنين في حيازتهم وبيان قيام سبب آخر لها يمنع من توافر نية الملك ، فلا تثريب عليه ان هو استدل على قيام رابطة تحكير تحول دون قيام هذه النية حتى ولو لم يمنوف عقد الحكر - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - شروطه الشكلية أو الموضوعية أو شروط صحته ونفاذه .

\$19.7 — (أ) المقرر أيضا في قضاء هذه المحكمة من مقتضى عقد الحكر ان للمحتكر اقامة ما يشاء من العبانى على الارض المحكرة وله حق القرار ببذائه حتى ينتهى حق الحكر ، وله حق ملكية ما احدثه من بناء ملكاً تاما يتصرف فيه وحده وينتقل عنه هذا الحق الى ورثته ، ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة عرضية لا تكسبه الملك .

(ب) لِلتزم المحتكر بمقتضى المواد ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ من القانون المنفى بآداء المقابل المتفق عليه الى المحكر وعلى أن يكون هذا المقابل مستحق الدفع فى نهائية كل منة مالم ينص عقد التحكير على غير ذلك ويزيادة المقابل وفقا لاجر المثل وصقع المكان وذلك بخلاف ايجار الوقف اذ العبرة فيه بأجرة العثل وفقا لنص الصادة ١٣٢ من القانون المدنى بالوقف الذى ابرم فيه عقد الايجار فلا يقيد بما يعمد من ظروف اقتصادية بعد نلك نرفع من فيمة المقابل.

(ج) الثابت من الاطلاع على صورة العقد المؤرخ ١٩٤٣/٤/١٠ موضوع النزاع أن ناظر الوقف قد أجر الم المطعون صده الأرض الفضاء محل النزاع باجرة منوية قدرها ٣٣٩ جنيه وعلى أن يكون الموقف حق رفع المقابل الي اجر المثل عند تصفيع اراضي الوقف وعلى أن الغرض من التعاقد هو بناء هذه الارض السكن أو مكاكس تعلوها مساكن وعلى أن يكون البناء مملوك للمطعون ضده بأن هذه الشروط على هذا الأخير وذريته طبقة بعد طبقة ومن يرثهم ، كما أقر المطعون ضده بمحاضر أعمال الخبير المنتنب بأن هذه أرض حكر مما مؤداه أن هذ العقد في مجملة وحقيقته ووفق ارادة طرفيه ونبتهما المشتركة هو عقد حكر صادر في ظل القانون المدنى القديم ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه في مدونته الى اعتبار هذا العقد وفق شروطه ونصوصه المثبار اليها عقد ايجار عادي وصادر من ناظر الوقف عن ارض فضاء بقصد اقامة بناء عليها ورتب على ذلك القضاء بتمكين المطعون ضدة منها دون أن -بعن بتكبيف هذا العقد بما يتفق ونية الطر فين المشتركة والتعر ف على حقيقة مر ماهم في هذا العقد وعدم الاتحراف عن ارائتهما الواضعة دون تقيد بما اطلقوه على هذا العقد من أوصاف وما ضمنوه من عبارات إذ يتعين الاخذ بما تقيده هذه العبارات بأكملها باعتبارها وحدة متصلة متماسكة فانه بذلك يكون قد حجب نضبه عن بحث أوجه بفاع الطاعنين الجوهرية المؤمسة على انقضاء حق المكر سالفة النكر مجتزءاً في ذلك بمجرد القول بخلو الأوراق من تقديم الدليل على تحكير أرض النزاع وبأن العقد مند الدعوى ليس حكراً مما يعيه بالقصور في التمبيب ، ومخالفة الثابت في الأوراق جره الم الخطأ في تطبيق القانون .

أ - يد (الطعن ١٠٧٤ استة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢ س ٣٥ ص ١٧٠٠)

القصل الخامس انتهاء الحكر

299٧ - لما كانت الشريعة تقضى بأن إذا خرب البناء المحتكر ، أو جف شجره ، ولم بيق لهما أثر في أرض الوقف ، ومضت مدة الاحتكار ، فأن الأرض تعود الى جهة الوقف ، ويأنه تعود الى جهة الوقف ، ويأنه إذا لم يمكن الانتفاع بالمين المؤجرة فأن العقد ينفسخ وتسقط عن المحتكر أجرة المدة المافقة - لما كان ذلك كان نزع ملكية الأرض المحكورة هي وما عليها من بناء للمنفعة العامة يترتب عليه حتما أن يضخ عقد الاحتكار ويسقط ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ، ولا يكون له إلا ثمن بنائه ، أما الوقف فيكون له كل ثمن الأرض .

(جلسة ١٩٤٠/١/١١ طعن رقم ٦٣ سنة ٩١ ي)

١٩٩٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دأن الاحتكار من وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد إيجار يعطى للمحتكر حتى البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجر المثل ونصوا على أنه لو خرب بناء المحتكر أو جف شجره ولم يبق لهما أثر في أرض الوقف ومضت مدة الاحتكار عادت الأرض إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء ونصوا أيضا على أنه إذا لم يمكن الانتفاع بالعين المؤجرة ينضخ العقد وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية .. وأنه تطبيقا لهذه النصوص يبين أن العقار المحكر وقد نزعت ملكيته واستولت عليه المكومة قد أصبح لا يمكن الانتفاع به ويذلك انفسخ عقد الحكر وبانضاخه تعود الأرض للوقف خالية من حق البقاء والقرار ويكون للوقف وحده حق الحصول على ثمن الأرض ... وأن هذه القواعد لا تختلف في روحها عما نصت عليه المادة ٢٧٠ من القانون المدنى - القديم - إذ ورد بها أنه إذا هلكت العين المؤجرة هلاكا كليا ينفسخ عقد الإيجار حتما ولا شك أن نزع الملكية نوع من الهلاك التام ومادام أن عقد الاحتكار لا يخرج عن كونه نظير عقد إيجار فان نزع ملكية الأرض المحكرة وما عليها من بناء يترتب عليه حتما فسخ عقد الاحتكار ويسقط بذلك ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ولا يكون له في هذه الحالة إلا ثمن بنائه وأما الم قف قله كل ثمن الأرض، فإن هذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون على ماجري به قضاء هذه المحكمة - ولا محل لقياس حالة نزع الملكية للمنفعة العامة على حالة الاستبدال لأنه يراعي عند تقدير ثمن الأرض في الحالة الأخيرة أن الأرض

مثقلة بما للمحتكر من حق البقاء والقرار عليها وهو عيب ينقص من قيمتها أما فى حالة نزع الملكية للمنفعة العلمة فإن حق البقاء يزول بضمخ عقد الإيجار . (قطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/١٣/٥٠ س ٩ ص ١٩٥)

جق الحكر إذا زالت صفة الوقف عن الأرض المدنى في فقرتها الثالثة على إنتهاه حق الحكر إذا زالت صفة الوقف عن الأرض المحكرة إلا إذا كان زوال هذه الصفة بمبب رجوع الواقف في وقفه أو إنقاصه لمنته ، وكانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لمنة ١٩٥٧ بإلغاء نظام الوقف على غير الغيرات تنص على أنه يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه لجهة من جهات البرء فإن مقتضى هذين التصين مرتبطين هو إنتهاء الأحكار القائمة على الأرض التي كانت موقوفة وفقاً أهليا بزوال صفة هذا الوقف . وهذا هو ما أكده الشارع بهانص عليه صراحة في المادة السابعة من المرسوم بقانون الآنف الذكر من أنه يهتبر منتهيا بمبب زوال صفة الموقف ، كل حكر كان مرتباً على أرض إنتهي وقفها وفقا لأحكام هذا القانون،

(الطعن ۲۸۹ لسنة ۲۳ في - جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱ س ۱۸ مس ۲۱۸)

١٠ ٤٧ - وقد زالت صفة الوقف عن الأعيان الموقوفة وقفا أهليا بمقتضى المرسوم يقانون رقم ١٨٠ لمنة ١٩٥٢ ، وانحصرت الأحكار إما في الأراضى الغير موقوفة المسلا أو الأراضي الموقوفة وقفا خيريا فإن لازم نلك أن تنصرف عبارة والأعيان الموقوفة في القوانين رقم ١٩٥٤ امنة ١٩٥٣ و ١٩٥٣ لمنة ١٩٥٠ و ١٩٥٠ لمنة ١٩٥٠ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر - ودون حاجة إلى تحديد - إلى تلك الأعيان التي بقيت لها صفة الوقف بعد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لمنة ١٩٥٧ وهي الأعيان الموقوفة عد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لمنة ١٩٥٧ وهي الأعيان الموقوفة على غير الغيرات فقط .

(الطعن ۲۸۹ لسنة ۲۳ ق - جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۱ س ۱۸ س ۱۹۸)

4 • 14 كان الطاعن طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة مستندا إلى المادة ٩٣٠ من القانون المدنى وذلك باعتباره مستحكرا لتلك الأرض ومالكا للبناء المقام عليها بموجب عقد الحكر المؤرخ أول يناير منة ١٩٧٨ . وكان الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه برفض طلبه تأسيسا على أن ملكية المطعون ضدها الأولى لأرض النزاع قد أصبحت غير الضيرات بما المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لمنة ١٩٥٢ الذي ألفي الوقف على غير الخيرات بما إستتبع إنهاه كل حكر كان مرتبا عليها ، فإن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكون صحيحا في القانون .

(الطنن ۲۸۹ استهٔ ۲۲ ی – جلسهٔ ۱۹۱۷/۲/۱۶ س ۱۸ ص ۱۹۱۸)

لا 8 4 8 - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون المدنى التي تواجه تصوية حصاب البناء أو الفراس عند انتهاء الحكر تجعل للمحكر الخيار بين أن يطلب إما إزالة البناء أو الغراس أو استبقاءهما مقابل دفع أقل قيمتيهما مستحقى الإزالة أو البقاء ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى قد طلبت - إستعمالا لحقها في الخيار - إزالة البناء وقضى لها بهذا الطلب فإن الحكم إذ لم يستجب لطلب ندب خبير لتقدير قيمة البناء تأسيما على أن المطعون ضدها الأولى قد خالف القانون .

(قطعن ۲۸۹ استة ۲۲ ق – جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۶ س ۱۸ ص ۲۱۸)

٣٠٤٧ – تنص المادة الناسعة من القانون رقم ٩٣ لمنة ١٩٦٠ – بشأن اعادة تنظيم انهاه الحكر على الأعيان الموقوفة – على أن وعقد الاستبدال يتم بالتوقيع عليه من وزير الأوقاف وبشهر العقد، وهذا العقد هو بمثابة عقد بيع أجرى بطريق المزايدة ، وتترتب على صدوره ذات الآثار التى تترتب على انعقاد البيع الاختيارى أو حكم ايقاع البيع الذي يصدره فاضى البيوع .

(الطعن ١٧٠ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ س ٢٣ ص ٤٩٩)

٤٠٠٤ – نزع ملكية الارض المحكرة هي وما عليها من بناء للمنفعة العامة يترتب عليه حتما أن يفسخ عقد الحكر ويسقط ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ، ولا يكون له إلا ثمن بنائه ، أما الوقف فيكون له كل ثمن الأرض .

(الطعن ١٩٤٤ لسنة ٤٣ كي - جلسة ١٩٧٧/١/١٨ من ٢٨ من ٣٥٠)

4000 – (أ) النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ على أن ينتهى الحكر بقرار من وزير الأوقاف على أن يتم انهاء جميع الأحكار في مدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون مفاده أن المشرع استلزم لإتهاء الحكر من جانب المطعون ضدها الثانية صدور قرار بنلك من وزير الأوقاف واتباعا للاجراءات المنصوص عليها في ذلك القانون فلا تتريب على الحكم المطعون فيه إذا هو رتب على عدم اتخاذ الاجراءات المشار اليها بقاء حق الحكر قائماً .

(ب) النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لمنة ١٩٨٢ على أن بيعتبر حق الحكر منتهياً دون تعويض في الأعيان الموقوقة الخالية من أي بناء أو غراس عند العمل بهذا القانون وتعتبر الأرض ملكا خالصاً لجهة الوقف ولا يعتد بأي بناء أو غراس تقام في الأرض الفضاء المحكرة بعد العمل بهذا القانون، والنص في المادة

الثانية من ذات القانون على أنه وينهى حق الحكر على الأعوان الموقوفة المشغولة ببناء أو غراس بقرار يصدره وزير الأوقاف ويل على أن حق الحكر ينتهى بقوة القانون منوط بأن تكون أعيان الوقف المحكرة خالية وقت بده سريان القانون سالف الذكر دون النظر الى من شغلها سواء بالبناء أو الغراس ومن مقتضى ذلك أنه يتمين لاتنهاء الحكر بقوة القانون أن يثبت أن الأرض الموقوفة المحكرة كانت خالية من أى بناه أو غراس عند بده العمل بالقانون رقم ٢٤ لمنة ١٩٨٧ في يوم

أ - ب (الطعن ١٨٦ استة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٣ س ٣٤ عس ١٩٨٩)

٧٠١ - الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع عن القرارات الادارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ينعقد -و على ماجري به قضاء هذه المحكمة - لمجلس النولة بهيئة قضاء اداري دون غيره عدا ما يرى المشرع بنص خاص اعطاء القضاء العادى ولايه نظره ، وإذ تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لمنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف على أن تشكل بوزارة الاوفاف لجنة شنون الاوفاف تؤلف من وزير - الاوفاف رئيسا وتنص المادة الثالثة على أن تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بالمسائل الاتية أولا ثانيا انهاء الأحكار ثالثًا وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع في هذه المسائل وخصوصا فيما يتعلق بتقديم الطلبات وبحثها وتقدير الاعتيان واجراءات النشر والمزاد مما مفاده ان القانون المذكور ناط باللجنة المنصوص عليها في، المادة الثانية منه ولاية الفصل في الطعون التي يرفعها ذوو الشأن عن الاجراءات التي تتبع لاتهاء الأحكار ، وإن قرار هذه اللجنة هو قرار اداري نهائي صادر من لجنة ذات اختصاص قضائي ، وإذ لم يرد في القانون نص خاص يخول القضاء العادى ولاية الفصل في الطعون التي نرفع عن قرارات اللجنة المنكورة فيكون الاختصاص بالفصل فيها منعقدا لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وكان البين من مدونات الحكم رقم ٧٧٩ منة ١٢ ق ادارية عليا - المقدم بمفردات الطعن - ان القرار المطلوب الغائه في تلك الدعوى صادر من لجنة شئون الاوقاف برفض طلب موريث الطاعنين الخمسة الأول والطاعنة السايسة بأحقيتهما وتفضيلهما في شراء الأرض الموقوفة موضوع الحجة الشرعية في غره ربيع الاول سنة ١٢٠٨ هـ باعتبار أن لهما حق حكر عنها فيكون الحكم الصادر في تلك الدعوى قد صدر من جهة ذات ولاية ومن ثم تكون له حجية امام القضاء العادى ، وكان الحكم المشار اليه قد انتهى في قضائه الى رفض طلب المدعين تأسيسا على أن حقهما ليس بحكر 1771

وانما هو حق علو ولا محل لافادتهما من الأحكام المقرره في شأن إنهاه الحكر وكان الطاعنون قد اقلموا - الدعوى الحالية بطلب نقل ملكية المقارين المبينين بالصحيفة لهم بمعر مرمى العزاد - على المطعون ضده المادس تأميماً على انهم يعتكرون لهم بمعر مرمى العزاد - على المطعون ضده المادس تأميماً على انهم يعتكرون هنين المقارين بموجب حجة شرعية صادره في غرة ربيع الاول سنة ١٠٠٨ هـ وإنهم فيكون المحكم الصادر على الخصوم حجة على خلفة ومنهم ورثته بحميان أن المورث يعتبر ممثلا لورثته في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه وكانت الممألة الامامية في النزاع هي مدى أحقية الطاعنين للمقارين محل الحجة الشرعية الصادرة في غرة ربيع الاول سنة ١٠٠٨ هـ قد استقرت وحممها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٩ سنة الاول سنة ١٠٠٨ هـ قد استقرت وحممها الحكم الصادر في قد التزم هذا النظر وقضي الا قدارية عليا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضي المحمدة الأولى باعتبارهم ورثة المدعى الاول في الدعوى المادس فان النعى المطعون ضده المادس فان النعى بكون - على غير المماس .

(قطعن ۲۵۷۹ لسنة ۵۲ ق – جلسة ۲۹۸۹/۱/۲۳)

٧ • ٧ • المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاحتكار من وضع فقهاء الشريعة الاملامية وهو عندهم عقد أبجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع اجرة المثل ونصوا على أنه لو خرب بناء المحتكر أو جف شجرة ولم ييق لهما أثر في ارض الوقف ومصت مدة الاحتكار عادت الارض الى شجرة ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء واعادة البناء ونصوا أيضا على أنه أذا لم يمكن الانتفاع بالمين المؤجرة ينفضغ العقد وتسقط الاجرة عن المحتكر عن المدة الباقية – لما كان نتك – وكان يبين من الإعمال التحضيرية للقانون المعنى الحالي ان انس في المادة ٩ ٩ ومنه على نوقيت الحكر وتحديد مدنه إنما يسرى على الأحكار الجديدة التي تنشأ في ظلم ينص على كيفية انتهائها وتركها الى أن يصدر في شأنها المابقة على هذا التاريخ فلم ينص على كتورة المحكرين والمحتكرين تعارضاً استصسى على التوفيق ، وبذلك تبقى هذه الأحكار خاصعة لقواعد الشريعة الاسلامية التي كانت تحكمها وقت انشائها .

(الطعن ۱۹۵ اسنة ۵۰ ق - جنسة ۱۹۸۸/۰/۳۰) (تقش ۱۹۳۶/۱/۱۵ مجموعة القواعد القاتونية ج ۱ ص ۹۲۸) (ونقش ۱/۱/۱) ۱۹۹ مجموعة القواعد القاتونية ج ۱ ص ۹۲۹) (ونقش ۱۹۸/۱/۲/۳۰ مجموعة العكتب القتى س ۹ ص ۱۲۸) \$ * \$ * \$ وضع اليد على أرض الوقف بمبيب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالت مدته ، ولا يستطيع المستحكر هو وورثته من بعده أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ، ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة ، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بغمل الغير أو بغمل منه يعتبر معارضة لحق المالك ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقترن تغيير نبته بغمل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإتكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزمع إنكار الملكية على صاحبها والاستثار بها دونه .

(الطعن ٢٥٩٦ ، ٢٥٥١ لسنة ٥٦ ي - جلسة ٢٩٩١/٢/٢١)





حيسازة

القصل الأول : الحيازة في المنقول . القصل الثاني : تملك الحائز للثمار .

الفصل الثالث: الحيازة الزراعية .

الفصل الرابع: دعاوى الحيازة.

القرع الأول : مسائل علمة .

القرع الثاني : دعوى منع التعرض .

القرع الثالث: دعوى استرداد الحيازة.

الفرع الرابع: دعوى وقف الأعمال الجديدة.

القصل الخامس: مسائل منوعة .

القصل الأول الحيازة في المنقول

4 · 4 · 4 الحيازة لاتعتبر سنداً للملك في المنقول - وفق ماهو مقرر في المانتين المركبة - وفق ماهو مقرر في المانتين الم و ٢ · ٧ و من القانون المدنى - إلا اذا كانت فعلية بنية التملك بريئة من شائبة المنموض واللبس . وهي لاتكون فعلية الا اذا ترتب عليها وجود الشيء المحوز في مكنة الحائز وتحت تصرفه ولا تكون بنية التملك إلا إذا كان الحائز أصيلا يحوز لنفسه لا لغيره ، ولا تكون بريئة من اللبس والفموض إلا حيث تخلص ليد واحدة لاتخالطها يد سواها مختلطة تشير الشك في انفرادها بالتملط على الشيء والتصرف فيه .

(چلسة ۱۹۵۷/۱/۳۰ طعن رقم ۱۰۷ سنة ۱۵ ي)

٤٧٠٩ - ان مجال التحدي بالحيازة كمند الملك في المنقول هو أن تكون الحيازة قد صاحبها حمن النبة ، ومن مستلزمات حسن نبة المشترى لعين يعلم أنها موقوفة ، أي محبومة عن التصرف ، أن يتعرف كيف وبأي شرط جاز الناظر التصرف فيها . فاذا كان الثابت أن المحكمة الشرعية وافقت على إبدال عدد وابور موقوف وآلاته بثمن حديته ورخصت لنظار الوقف الثلاثة في الاتفاق مع راغيي الشراء على ثمن لا يقل عن الثمن المحدد وأن يحرروا معهم عقودا ابتدائية البيم على ألا ينفذ ذلك الا بعد ايداع الثمن جميعه خزانة المحكمة وتوقيع صيغة البيع وأن احد النظار باع ، بصغته هذه ، العدد والآلات المنكورة بثمن اقل من الثمن الذي حديثه المحكمة الشرعية دفعه المشترى إلى الناظر وتملم المبيع ، وقضت المحكمة بإبطال هذا البيع لوقوعه بثمن يقل عما أننت به المحكمة الشرعية ، مؤسسة نلك على ماقالته من أن والقاضي الشرعي هو صاحب الولاية في شئون الوقف وله أن يأذن الناظر باستبداله وأنه ليس لمن تعاقد مع الناظر الذي خرج عن حدود وكالته أن يشكو من طلب البطلان لأته اما أن يكون عالماً بما تضمن التفويض الذي يخول الناظر حق التصرف في مال الوقف أو غير عالم به ، وهو في كلا الحالين بجب أن يتحمل تبعة خطئه أو تقصيره او اهماله، فهذا الحكم يكون سديداً وفيه الرد الكافي على ما يتمسك به المشترى من ان الحيازة في المنقول سند الملكية .

(جنسة ١٩٤٩/١١/١٣ طعن رقم ١٤٠ سنة ١٧ ق)

١٩٤٧ – لما كانت الحيازة في المنقول دليلاً على الملكية فان ثمة قرينة قانونية
 تقوم لمصلحة الحائز من مجرد حيازته للمنقول على وجود المبيب الصحيح وحسن
 ١٩٧٨

النبة إلا إذا ثبت عكس ذلك . وإذن فعتى كان الثابت أن المنقولات المتنازع عليها كانت في حيازة زوجة الطاعن قبل وفاتها عن طريق الهية وظلت في منزل الزوجية إلى أن وقع عليها الحجز من المطعون عليه الأول . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن في نصييه في هذه المنقولات أقام قضاءه على أنها مملوكة للمطعون عليه الأول لأنه شرط الاحتفاظ بمتكيتها حتى يوفى إليه ثمنها كاملا وأن له أن يستردها تحت يد كائن من كان دون أن يعتد بقرينة الحيازة التي ثبت توافرها نمورثة الطاعن قبل وفاتها فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

(چنسة ۱۹۰٤/۲/۶ طعن رقم ۵۱ سنة ۲۱ ق)

1 1 2 2 - نبوت حيازة المال المودع وفقا للمادة ٢٠٨ من القانون المدنى القديم يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك . وإذن فمتى كانت المطعون عليها الاولى قد تممكت بقرينة الحيازة الدالة على ملكية القاصرين للمال المودع في حسابهما بأحد البنوك فإن عبه إثبات ما يخالف هذه القرينة يقع على عائق من يدعى المكس ، ولا يغير من هذا الحكم ذكر المودع بلسمه المال أن صبب تملكه لهذا المال هو الهبة .

(چلسة ۱۹۰۳/۱۱/۲۹ طمن رقم ۱۳۰ سنة ۲۰ ی)

۲۹۴ – لا يكتفى لنفى حيازة المال العودع الوقوف عند حد مناقشة أركان الهبة التى نكر المودع باسمه المال أنها سبب نملكه له ، بل يجب أن يكون النفى منصباً على أن حيازة المال وإن انتقلت فى الظاهر الى من أودع باسمه فإنها بقيت فى حقيقة الأمر وواقعة لمودع المال الذى ظل مصيطراً عليه .

(جلسة ١٩٠٢/١١/٣٦ طعن رقم ١٣٠ سنة ٢٠ ق)

9 ٤٧١٣ – حيازة مغتاح الخزانة هي حيازة رمزية لمنقول غير حاصل فعلا في النبد ، وليمت بذاتها دليلا قاطماً على حيازة ماهو في الغزانة ، وكون الشيء حاصلا فعلا في هورة من يدعى حيازته أو غير حاصل فيها هو من الواقع الذي يحصله قاضي الموضوع في كل دعوى مما يتوافر فيها من دلائل ، وإذا كان القانون قد نص في باب البيع على أن تصليم المنقولات المبيعة يصح أن يتم بتسليم مفاتيع المخازن في باب البيع على أن تصليم المنقولات المبيعة يصح أن يتم بتسليم مفاتيع المخازن الموضوعة فيها ، فإن هذا النص لا يعنى أن كل من يحمل مفتاحا لخزانة يكون ولابد حائزا فعلا لمحتوياتها ، لأن حمل المفتاح لا يلزم عنه حتما أن حامله مملط على المغزانة معناثر بالتصرف في فراغها ومن ثم كانت المبرة في كل دعوى بظروفها

الواقعية ، فحيث تدل هذه الغلروف على أن حامل مفتاح الخزانة كان متسلطا فعلا على مافيها جاز اعتباره حائزا وإلا فلا ، وما يراه قاضس الموضوع فى هذا الشأن هو رأى فى مسألة واقعية يستقل هو بتقديرها ولا يخضع قضاؤه فيها لرقابة محكمة النقش .

(بطبية ١٩٤٧/١/٣٠ طعن رقم ١٠٧ سنة ١٥ ي)

\$ 19 \$ - القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المصروق أو النصائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ١٩٧٧ من القانون المدنى ، أن يتجر فيه حقيقة و لا يكفى أن يظهر البائع بمظهر الناجر أو يعتقد المشترى أنه يتعامل مع ناجر . (جلسة ١٩٥٥/١٩١١ طعن رقم ١٠٣٠ سنة ٣٤ ق)

\$1٧٥ – إذا كان الحكم قد نفى حسن النية عن الراسى عليه العزاد في بيع الأشياء المحجوز عليها قابن التحدى بحكم المادة ٩٧٦ من القانون المدنى لا يكون له محل.

(لطعن ۱۷۲ لمنة ۲۳ ق - جلسة ۱۹۵۷/۵/۲۳ س ۸ ص ۲۰۰)

الأثنياء التي تضبط اثناء تحقيق الدعاوى الجنائية أن الإجراءات الجنائية أن الأثنياء التي تضبط اثناء تحقيق الدعاوى الجنائية ولم تكن حيازتها في ذاتها جريمة ترد الى من كانت في حيازته وقت ضبطها سواء كانت هذه الحيازة أصيلة بنية التملك أو حيازة مادية لحساب الغير إلا إذا كانت هذه المضبوطات من الاشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها ، فأنها ترد الى من فقد حيازتها بالجريمة ، يؤيد هذا النظر ما تقضي به المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأمر برد المضبوطات الى من ضبطت معه لا يمنع أولى الشأن من المطالبة بحقوقهم أمام المحلكم المنتية .

(تَطَعَنُ * لَسَنَةً * عَ فِي - جَلْسَةً ١٩٧٥/٢/١١ سَ ٢٦ صَ * ٤٠)

8/11 - المقرريحكم المادتين ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدنى أن ملكية المنقول المعين بذاته تنتقل إلى المشترى بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه إليه ، مما مؤداه وعلى نحو ماورد بالمنكرة الإيضاحية للمادة ٩٣٢ أنه إذا قام بائع هذا المشترى المنقول بعد ذلك ببيمه مرة أخرى إلى مشتر ثان فإن الملكية تبقى مع هذا المشترى الأول إلا أن يكون البائع قد قام بتسليم المنقول إلى المشترى الثانى ، وكان هذا الأخير حصن النية ولا يعلم بمبق التصرف في المنقول إلى المشترى الأول ، فإن الملكية تنتقل في هذه الحالة إلى المشترى الثانى لا عن طريق المقد بل عن طريق الحيازة وهي في المنقول سند ملكية الحائز ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالمقد موضوع

التداعى أن المطعون عليه الثانى باع المنقولات المبينة به إلى المطعون عليه الأول على أن يتم تسليمها إليه عند دفع باقى الثمن فى موعد غاينه /١٩٧٦/٤/ وكان الثابت بالعقد الصادر من المطعون عليه الثانى ذاته إلى الطاعنة بتاريخ /١٩٧٦/١٧٨ أنه باع إليها المنقولات عينها وأقر بقبض ثمنها وقام بتسليمها إليها، وإذ خلت الأوراق مما يدل على علم الطاعنة بالتصرف السابق الداصل للمطعون عليه الأولى، فإنها تكون قد اكتسبت ملكية هذه المنقولات عن طريق الديازة المقترنة بحمس النية .

٨٤٧١ - لئن كان بيع المحل التجاري بمحتوياته ومقوماته بما في ذلك حق الايجار يعتبر بيع منقول وتصرى في شأنه المادة ١/٩٧٦ من القانون المدنى ، الا أن النص في هذه المادة على أن ومن حاز منقولا أو حقا عينيا على منقول أو سندا لحامله فأنه يصبح مالكا له اذا كان حسن النية وقت حيازته، يدل على أنه بتطبيق هذه القاعدة في المنقول يتعين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وإن يكون الحائز ذ. تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك إذ التصرف لا ينقل الملكية ماداء قد صدر من غير مالك ولكن تنقلها الحيازة في هذه الحالة وتعتبر سببا لكسب ملكية المنقول. أما إذا كان التصرف صادراً من مالك المنقول امتنع تطبيق القاعدة لأن التصرف هو الذي يحكم العلاقة بين المالك والمتصرف اليه ولما كان في البيع بالمزاد يعتبر المدين في حكم البائع والراسى عليه المزاد في حكم المشترى لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى ان الراسي عليه المزاد قد تلقى حيازة المنقولات الراسي مزادها عليه من مالك - هو المدين مورث الطاعنين - فانه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية في هذا المقام ولا تصلح سنداً لكمب ملكية المنقولات المتنازع عليها وييقى بعد ذلك البيع كتصرف جبرى هو الذي يحكم علاقة طرفية لما كان ما نقدم وكان المكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى بطلان اجراءات البيع ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين - المدين والراسي عليه العزاد ~ الى الحالة التي كانا عليها قبل رسو العزاد - أي بقاء ملكية المنقولات للمدين وورثته من بعده -الطاعنين - فان قضاءه برفض طلب رد المنقولات الى الطاعنين استنادا الى القول بتملك الرامس عليه المزاد هذه المنقولات بالحيازة القائمة على السبب الصحيح وحمن النية يكون قد خالف القانون .

(الطعون أرقام ۱۷۶۷ ، ۱۷۶۸ ، ۱۷۵۸ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۲۰/۸/۸۹۱)

١٩٧٩ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى على أنه ايعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل أنه يعتدى على حق الغير ، إلا إذا كان هذا الجهل ناشئاً عن خطأ جميم، ، وفي المادة ٩٧٧ على أنه ميجوز لمالك المنقول أو المعند لحامله إذا فقده أو مئرق مه أن يسترده ممن يكون حائزاً له بحمن نبه

فإذا كان من يوجد الشيء المصروق أو الضائع في حيازته قد اشتراه بحصن نية في موق أو في مزاد علني أو اشتراه ممن يتجر في مثله ، فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشيء أن يعطب ممانيء أن يعجل له الثمن الذي دفعه – يدل على أن حق حائز الشيء المصروق في أن يطلب ممن يسترده منه أن يعجل له الثمن الذي دفعه رهين بأن يكون هذا الحائز حسن النية ، وأن مناط إعتباره كذلك أن يجهل انه يعتدي بحيازته على حق المغير ، وألا يكون جهله هذا ناشئاً عن خطأ جميم ، وإلا وجب اعتباره مبيىء النية وامتنع عليه حق المطالبة بتعجيل ما يكون قد دفعه من ثمن .

(الطعن ٦١٠ نستة ٥٣ تي - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٩)

• ٤٧٢ - إذ كان يشترط في حيازة المنقول لكي تكون دليلا على الملكية أن تكون حيازة أصلية وليمت عارضه ، فإذا ثبت أنها كانت باسم أو لحماب شخص آخر غير الحائز أو بالوساطة عنه فإنها لاتصلح قرينة على ملكية الحائز حتى يقيم هو الدليل على أن صفة حيازته قد تغيرت الى حيازة أصيلة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع قام على أنه استورد السيارة محل النزاع ولما تعذر عليه الافراج عنها من مصلحة الجمارك بدون اذن استيراد اتفق مع الشركة على القول بأنها وربت لحسابها وبناء على ذلك وقع الطاعن على أوراق الإفراج عنها بصفته مندوباً عن هذه الشركة ومددت الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأقر ممثلها في تحقيقات النيابة بأن ذلك تم بقصد تسهيل الإفراج عن السيارة مما مفاده أن حيازة الشركة لم تكن لحسابها وإنما لحساب الطاعن في حين أعت الشركة أنه حين تعذر الإفراج عن السيارة اشترتها من الطاعن بمبلغ سبعة الاف جنيه واستدلت على ذلك بتوقيع الطاعن على مستندات الشحن وعلى أوراق الجمارك بصغته مندوبا عنها ، وكأن الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز اثبات نلك البيع الا بالكتابة وأقام قضاءه على مجرد اعتبار حيازة الشركة للميارة قرينة على وجود التصرف القانوني الناقل للملكية دون ان تقيم الشركة الدليل على ذلك البيع واعتمد على البيان الجمركي الذي تضمن أن الطاعن استورد السيارة بصفته مندويا عن الشركة في حين أن ممثلها أقر بتحقيقات النيابة بمخالفة هذا البيان للحقيقة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التمبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن ٩٧٢ لبيلة ٥٠ ق - جاسة ٢٩/٤/٢٦)

١٣٢٩ – الحيازة في المنقول سند الملكية ، المشترى حسن النية بملك المنقول بالحيازة . حق الامتياز ، لا يحتج به على من حاز منقولا بحسن نية ، م ١/٢ ١/١ مدنى .

> (الطمن ۱۸۳۶ اسنة ۵۰ ی - جلسة ۲۱/م/۱۹۱) (نقش جلسة ۲/۸/۱۲/۲۰ س ۳۶ ص ۱۹۳۷) (نقش جلسة ۲۲/م/۱۹۷ س ۸ ص ۹۰۰)

القصال الثانى تملك الحائز للثمار

4 ٧ ٣ ٧ ان تعرف حقيقة نية واضع اليد عند البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فمن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقديره ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك منى كان قضاؤها مبنياً على مقدمات من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها ، فاذا كان الحكم قد أسس انتفاه حمن النية لدى واضع الد (وزارة الأوقاف) على علمها بحجج الوقف جميعاً ، وعلى وضع على المرفف المتنازع عليه واستغلالها إياه بصفتها ناظرة دون أن تستصدر بهذه يدها على الوقف المتنازع عليه واستغلالها إياه بصفتها ناظرة دون أن تستصدر بهذه النقض . هذا التقدير لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٣/١/٢٨ الطعن رقم ٢٧ صنة ١٢ ي)

8 ٢٣٣ - لا مخالفة للقانون في أن يعتبر الحكم الطاعنة صيئة النية في قبض ما قبضته من ربع حصة في وقف من تاريخ اعلانها بصحيفة الدعوى المقامة عليها من أحد الورثة ، إذ يكفي لتحقيق موء النية لديها علمها بالعيب اللاصق بمند استحقاقها ولو كان مصدر هذا العلم من كان يقاضيها وحده في الدعوى منكراً استحقاقها وهدعياً الاستحقاق لنفسه عن طريق مورثته وقضى له في دعواه دون أن بشترك معه فيها باقي المطعون عليهم.

(جنسة ١٩٩٥٢/١/٣ الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩ والطعن رقم ٣٧ سنة ٢٠ ق)

\$ ٧٧٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعنة سيئة النية في قبض ما قبضته من ربع حصة في وقف بعد أن أعلنت بالدعوى الشرعية المقامة عليها في هذا الغصوص وعلمت منها بالعيب الذي يشوب سند استحقاقها فانه لا يكرن قد أخطأ . ذلك بأن الحائز يعتبر مىء النية من الوقت الذي علم فيه بعيوب مند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق الثمار ، لأن الحكم الذي يصدر فيها يستند الى تاريخ رفعها . ولا يبطل الحكم عدم بيانه القواعد وانصوص القانونية التي أمس عليها قضاءه متى كانت النتيجة التي انتهى اليها صحيحة قانونا .

(عِنْسَة ١٩٥٢/١/٣ الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٤ في والطعن رقم ٢٧ سنة ٢٠ في)

2779 - بحسب المحكمة أن تبين في حكمها العقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليلها وهي بعد غير ملزمة أن تتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وأن ترد استقلالا على كل قول أو حجة أثاروها في دفاعهم فاذا كانت المحكمة قد نفت حسن نية الطاعنة في قبض ما قبضته من ربع حصة في وقف بما قالته من أن هذه الطاعنة لم تنكر أنها كانت خصما في النزاع على هذا الاستحقاق وأنها حضرت الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بشأن هذا النزاع على هذا الاستحقاق وأنها وأن الحكم الذي استتدت اليه في بيان حمن نيتها لا قيمة له هذا الصدد لصدوره بعد الحكم الفاصل في الاستحقاق الذي كان متنازعا عليه ، فضلا عن أن محكمة النقض قد فضت بالغائه فرال بذلك كل ما ترتب عليه من أثار ، فذلك كاف لحمل ماقضت به من انتفاء حمن النية ولا مخالفة فيه القلون .

(جِنْسَة ١٩٥٢/١/٣ الطعن رقم ١٢٥ سنة ١٩ في وقطعن رقم ٣٧ سنة ٢٠ في)

7 ٢ ٣ - التزام الحائز صىء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التي تمقط بالتقادم الخمصي ومن ثم فلا يتقادم إلا بانقضاء خمس عشرة منة طبقا للمادة ٢٧٥ من القانون المدنى التي قننت ما كان مقررا في ظل القانون المدنى الماغي . فإذا كان الحكم المطمون فيه قد قد اعتبر الطاعنة ميئة النية في وضع يدها على جزء من «الأملاك العامة، بغير ترخيص ومسئولة بالتالي عن رد الثمرات - وأن التزامها في هذا الصدد لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة ، فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۳۱ اسنة ۲۱ في - جلسة ۱۹۹۲/۵/۲۶ س ۱۳ ص ۲۰۱)

27٧٧ - تنص المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدنى على أنه ولا يسقط الريع المستحق في نمة الحائز سيء النية ولا الريع الولجب على ناظر الوقف أداؤه المستحقين إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، وأنه وإن لم يرد في القانون المدنى القديم نص عن مدة تقادم الاستحقاق في الوقت بالذات إلا أن حكمه في ذلك لا يختلف عما منه القانون المدنى الجديد في هذا الخصوص ، لأن ناظر الوقف يعتبر - على أي حال - وكيلا عن المستحقين فإن قبض غلة الوقف كانت أمانة تحت يده لحسابهم فلا يسقط حقهم في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ١٤٠ لمنة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٤/١/١٦ س ١٥ من ٩٢)

٤٧٢٨ – يعتبر الحائز مسى النية من الوقت الذي يعلم فيه بعيوب سند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق العقار لأن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يستند إلى تاريخ رفعها .

١٧٨٤ (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/١٩٦٤/١ س ١٥ ص ٢٠٩)

9 ٧ ٧٩ - نقس الحكم القاضى بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ماكانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويقتضى ذلك منقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه ويطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له وبالتالي ينعين رد ما قبض أو حصل تملمه من مال أو عقار نتيجة له ، وليس يجب رد الأصل قحمب بل يجب أيضا رد فوائد النقود وثمار العقار ، وتجب هذه الشمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار ، لأن هذا الإعلان لتضمنه معنى النكليف بالحضور المماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه - سند حيازة الحائز - ولاحتوائه على بيان عبوب هذا المند ، يكون لهذا الإعلان مثل ما رتبه الحائز - ولاحتوائه على بيان عبوب هذا المند ، يكون لهذا الإعلان مثل ما رتبه المائذ و كال حمن نية الدعوى من أثر

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ١٦٥)

• ٤٧٣ - الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم ، وللشريك على الشيوع أن يرجع بريم حصنه على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصنهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .

﴿ الطَّعَنِ ١٤١ لَسَنَّةُ ٢٩ فِي - جِنْسَةُ ١٩٧٤/١٢/٣ مِن ١٩٣٤ }

247 كان من المقرر أن الحائز يعتبر سيىء النية من الوقت الذي يعلم فيه معيوب سند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ إعلائه برفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق العقار . وحسن النية يغترض دائما في الحائز حتى يقدم الدليل على العكس . وكان الثابت أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى صد الطاعنين الثاني ، والثالث بطلب الريع سنة 1977 ، وقد تمسك الأخيران بائهما حائزان لأرض النزاع بحسن نية ، بموجب العقد المسجل رقم الصادر لهما من الطاعنة الأولى ، فقد كان مقتضى ذلك الزامهما بالريع من تاريخ اعلائهما برفع الدعوى ، وهو الوقت الذي يعتبر الحائز فيه سيىء النية بعلمه بالحيب اللاصق بسند حيازته ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالزامهم بالريع عن الفترة من سنة 1979 حتى ناريخ إعلان صحيفة الدعوى الإبتدائية ، دون أن يين في أمبابه كيف أفاد استخلاص سوء النية وعلم الطاعنين بالعيب اللاصق بمند استحقاقهم خلال هذه الفترة ، ودون أن يرد على دفاعهم في هذا الخصوص وهو دفاع جوهرى قد ينفير به وجه الرأى في الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعلمه لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعلمه القصور في التسبيب .

(الطعن ١٠٦٨ استة ٤٧ ي - جلسة ١٩٨١/٤/٧ س ٣٣ ص ١٠٧٣)

حسلا المدنى - وعلى ماجرى به نص المادة ٩٧٣ من القانون المدنى - بتملك النمار بقبضها إذا كان حمن النبة بأن يعتقد أنه بملك المين التى انتجت الثمار ملكا صحيحا لا تشويه شائبة وأن ملكية العين قد انتقلت اليه من مالكها انتقالا صحيحا باتاً ، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن حمن النبة مقترض دائما لدى الحائز إلى أن يقوم الدليل على المكمى ، لما كان ذلك وكان المحكم المحلمون فيه قد ألزم الطاعنين بآداء ربع المحصة محل النزاع للمطمون ضدها الأولى المالكة عن مدة وضع يدهم ومورثهم عليها بموجب العقد الصادر لهم من مورث المطعون ضدهم من الثانية للأخيرة ودون أن يمتظهر موه نيتهم وقت قيضهم للثمار ، فإنه يكون معيها بالقصور بما يوجب نقضه نقضا جزئها في هذا الخصوص .

(الطعن ١٠٦١ نسلة ٥١ في - جلسة ١٠٦١/١٩٨)

9٧٣ كانتس في الفقرة الأولى من المادة ٩٧٨ من القانون المدنى على أن بكرب التنفر المدنى على أن بكرب الحائز ما يقبضه من ثمار مادام حمن النية، ويدل على أن مناط كسب الحائز ما يقبضه من ثمار مادام حمن النية، ويدل على أن مناط كسب الحائز كان يعلم في أى وقت بعيوب مند حيازته ، أو أثبت أنه أعلنه بدعوى بأحقيته أو بإسترداده للعين أو ثمارها لم يتملك الحائز الثمار التي يقبضها من وقت علمه بتلك العيوب أو اعلانه بهذه الدعوى إذ يعتبر من هذا الوقت مييه النيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصائد بتاريخ ٩ ١٩٧٩/٥٢ قد أقام قضاءه برفض طلب إلزام الحائز بالتعويض على أنه كان حسن النية عند إقامته للطابقين محل النزاع – لاعتقاده بأن له الحق في إقامتها إستفادا منه الى العقد الصائر له من المالك – فان الحكم المطمون فيه إذ قضى مع ذلك بإلزامه بالربع منذ حصول البيع إليه حتى تاريخ الحكم دون التحقق من تاريخ إنقطاع حمن النية أو اعلاته بدعوى أحقية المالك أو استرداده للعين أو ثمارها ، يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٩٧٢ لسنة ٥٥ في - جلسة ١٩٨٨/١/١٨)

الفصل الثالث الحيازة الزراعية

\$٧٣٤ حمودى نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ أن الثلث الجائز زراعته قطنا ينسب إلى مجموع الأراضى التى فى حيازة الزارع لا إلى ما يستأجره من كل شخص على هده .

(الطعن ١٠٠ اسلة ٣٣ ق - جاسة ٢٣/٥/١٩٦١ س ١٩ ص ٩٨٢)

2000 – مفاد نص المادتين ٢/٩٢ و ١/٩٤ ج من قانون الزراعة رقم ٥٣ لمنة ١/٩٤ الذي عمل به من ١/٩٢ أنه لا يجوز تعديل العيازة الزراعية للا يعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين ، مسواه كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤمسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ويصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين .

(للطعن ٧٩ه لسنة ٤١ ق – جنسة ١٩٧٧/١/١٨ س ٢٨ ص ٢٤٩)

٧٣٦ عاد نص المادتين ٣/٩٦ عام المحكمة - أنه لا يجوز تمديل الحيازة ١٩٩١ عام ١٩٩٠ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز تمديل الحيازة الزراعية إلا بمد موافقة الجمعية النماونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المسابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية المامة للائتمان الزراعي والتماوني وبمصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين ، فإن انتقات الحيازة بالمخافة لذلك النزم الحائز الجديد بهذه الديون ، وهو النزام مدنى مصدره الفاتون دون أن يقدح في ذلك النص عليه في مادة تضمنت عقاباً .

(الطعن ١٩٤٣ نسلة ٤٩ في - جلسة ٥/١٩٨٣ س ٢٤ ص ١١٢٠)

8/٣٧ - لما كان مفاد نص المادتين ٣/٩٧ ، ٤٤/ ح من قانون الزراعة رقم ٥٥ المنية ١٩٤٦ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز تعديل الحيازة إلا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الجائز الجديد بالديون المستحقة على الارض محل التنازل قبل الحائزين المبايقين سواء كانت هذه الديون للحكمة أو

للمؤمسة المصرية العامة للانتمان الزراعي والتعاوني وبصرف النظر عن تاريخ نشؤ هذه الدين أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين فأن انتقلت الحيازة بالمخالفة لنلك التزم الحائز الجديد بهذه الدين وهو النزام مدني مصدره القانون دون أن بغدح في ذلك النص عليه في مادة تضمنت عقابا وكان الثابت من الأوراق أن المبلغ محل العزاج هو دين على الحائزين السابقين للارض التي نقلت حيازتها إلى الطاعنة ممسحق للبنك المطمون ضده الثاني وأن إقرار الطاعنة الذي نقلت بموجب حيازة الارض البها قد اقتصر على التزامها بالدين المستحق على مورثها الحائز السابق لها الارض البها قد اقتصر على الترامها بالدين المستحق على من سبقه من الحائز السابق لها يمنأجرون الارض منه خلافاً لما توجبه المادة ٣/٩٢ من قانون الزراعة رقم ٣٠ لمنة ١٩٩٦ فان الحكم المطعون فيه إذ رفض دعوى الطاعنة على سند من التزامها بالدين محيح القانون .

(الطعن ١٩٩٧ لسنة ٥٠ ق - جنسة ١٩٨٧/١/٤)

2478 – إذ كان البين من الطلبات المقدمة في الدعوى أنها وإن أقيمت في صورة مخاصمة الجمعية بطلب قيد الحيازة الزراعية لأنصبه الطاعنين الأربعة الأولى في اطيان النزاع بأسمائهم أو بلسم الطاعن الخامس في سجلات الجمعية الا أنها ويصعب مقيقة المقصود هذا – لا تدور في ويصعب مقيقة المقصود هذا – لا تدور في المواعنين الأربعة الأول – وأرملة أخيهم المطعون صدها المائسة حول أصل الحق في حيازة هذه الأنصبة وتأجيرها الى الطاعن الخامس – لانتهاء وكالة لخيهم عنهم في إدارتها بوفاته ، وتستهدف الحكم – في مواجهة الجمعية – بهذا الحق لهم دونها – حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم في مجالتها – لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون ضدها السائسة من أن مورثها إشترى جزءاً من أطيان النزاع – وعول المحلمون ضدها السائسة من أن مورثها إشترى جزءاً من أطيان النزاع – وعول الأطيان المملوكة لهم وأنه لم يثبت أنهم كانوا يزرعونها لحسابهم أو يستغلونها بأى وجه من الوجوه في حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهرى بشقيه قد يترتب عليه تغيير وجه من الوجوه في هدين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهرى بشقيه قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

(قطعن ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق -- جلسة ١١٨٧/١/١٤)

٤٧٣٩ -- مفاد نص المادة ٣/٩٢ من فانون الزراعة إلا بعد موافقة الجمعية

التعاونية الزراعية أو بعدم أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الارض محل التنازل قبل الحائزين السابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ويصرف النظر عن تاريخ نثبوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين ، وإذ إستثنت الفقرة الاخيرة من المادة المبالف نكرها حالات تغيير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية فقد بلت على أن المر ادبالحياز وفي هذا الصندهو معناها العام المعُر فيه في القانون و هو سيطر والحائز سيطرة مادية على الأرض الزراعية بباشرها باسمه ولعسابه وهذا أمر لا ينطبق على الحارس القضائي الذي ناط به حكم الحراسة آداه أعمال معينة وأسبغ عليه في أدائها صفة النباية عن نوى الشأن الذين خضعت أموالهم للحراسة ، فتكون حيازته هي حيازة بالوساطة وفقا لنص المادة ٥٥١ من القانون المدنى فينصرف أثرها الى الأصيل دون الناتب ، ومؤدى هذا ان الحكم القاضي بتعيين حارس على أرض زراعية لا يندرج على إطلاقه في عموم الاستثناء المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون أنف الذكر ولا يعتبر تغييراً للحيازة في مفهومه طالما كان الحارس قد حل محل من خضعت أموالهم للحراسة في حيازتهما فسار نائباً عنهم يديرها لحسابهم إذ بلتزم على مند من هذه الصفة بآداء الديون المستحقة على الأرض محل الحراسة والتي نشأت في نمة أولئك ، أما إذا كان الحائز من غير نوى الشأن الخاضعة أرضهم للحرامية ولم يكن يحوزها لحساب أي منهم فتمكن الحارس تنفيذاً لحكم قضائي من استرداد الأرض من يد هذا المائز كي بياشر سيطرته عليها نيابة عن نوى الشأن فإن ذلك يعد تغييراً لشخص العائز بالمعنى الذي قصده المشرع في قانون الزراعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد تسلم المطعون ضده بصفته حارماً قضائياً للأرض الزراعية موضوع النداعي تغييراً للحيازة تم تنفيذًا لحكم قضائي دون أن يستظهر ما إذا كانت الحيازة من قبل أن يتسلم الأرض هي لأحد من خضعت أرضهم للحراسة أم لأجنبي عنهم - فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(قطعن ۱۷۰ نستة ۵۷ ي – جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۲۹)

 ٤٧٤ - المقصود باستغلال الاراضى الزراعية العملوكة للحكومة بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد إيجار حتى ولو كان الحائز يؤدى عنها للحكومة مقابلا للاستغلال .

(الطعن ٢٠٤ استة ٤٠ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

القصل الرابع دعاوى الحيازة(١)

الفرع الأول : مسائل عامة .

الفرع الثاتي: دعوى منع التعرض.

القرع الثالث: دعوى استرداد الحيازة.

القرع الرابع: دعوى وقف الأعمال الجديدة .

⁽¹⁾ كثير من التشريمات ، كالقانون الغرنسي والقانون المصرى المابق يكتفي بالاشارة إلى دعارى الحيارة . الله و المابقة على الاشارة إلى دعارى الحيازة ، الحيازة في نصوص نقين المرافعات أما النقين المدني المصرى العالى فقد عنى بدعاوى الحيازة ، ووضعها في مكانها الصحيح بين نصوصه المتعلقة بالحيازة .

القصل الرابع دعاوى الحيازة

الفرع الأول: مسائل عامة:

التعرض الذى يصلح أساساً لرفع دعوى اليد هو الإجراء العوجه إلى
 وضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد .

(چلسة ۲۷/۱۰/۲۷ طعن رقم ۲۲ سنة ۲ في)

حقه بصلح لأن يكن ما يوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتمارض مع حقه بصلح لأن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض حتى ولو لم يكن هناك غصب وإذن فعتى كان الطاعن قد تدخل فى الدعوى التى أقامها المطعون عليه الثانى على المطعون عليه الثانى على المطعون عليه الثانث مدعيا أن له حقا على الأرض محل النزاع فى مواجهة المطعون عليه الأول الذي تدخل أيضنا فى تلك الدعوى . فإن هذا الادعاء من الطاعن يعتبر تعرضنا قانونيا للمطعون عليه الأول يجيز له رفع دعوى منع التعرض ، ويكون فى غير محله ما نماه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ فى تطبيق القانون إذ قبل دعوى منم التعرض من المطعون عليه الأول مع انتفاه المصب

(عِلْسَةُ ١/١١/١١/١ طَعَنْ رَقَمَ ٨٦ سَنَةً ٢٠ ق)

73 لا 24 سان العادة 79 من قانون العرافعات إذ تنهى عن الجمع بين دعوى اليد ودعوى الحق تلزم القاضى إلزامها الخصوم ، بالنزول على حكمها . فيتعين على القاضى أن يقيم حكمه فى دعوى اليد على توافر وضع اليد بشروطه القانونية أو عدم توافره ، لا على ثبوت الحق أو عدم ثبوته .

فإذا كان الحكم فى دعوى وضع اليد قد اتخذ من ثبوت حق الارتفاق الأسامى الوحيد لقضائه بإعادة الطريق محل النزاع إلى حالته الأولى فلمنه يكون مخالفا للقانون .

(چلبة ١٩٤٨/٢/٤ طعن رقم ١٣ سنة ١٧ ق)

٤ ٤ ٤ ٤ - الأمناس الأصلى لدعارى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل التعرض فيها لبحث الملكية و فحص ما يتمنك به الخصوم من معتنداتها إلا

أن يكون ذلك على سبيل الاستئناس بمتخلص منها القاضى كل ما كان متعلقا بالحيازة وسنتها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصوداً لتحرى الحق وتلك قاعدة يرتبط بها المدعى والمدعى عليه وقاضى الدعوى ، فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ولا يجوز المدعى عليه أن يدهمها بالاستناد إلى الحق ، ولا أن يقيم القاضى حكمه على أساس ثبوت الحق أو ينفيه وإذن فإنه يكون من غير المقبول فحص مستندات ملكية الخصوم في دعاوى الحيازة والبت في شأنها بالصحة أو بالتزوير لما في ذلك من المساس بالحق وجوداً

(چلسة ١٩٥٥/١/١٦ طعن رقم ٢٧ سنة ٢٢ ق)

8٧٤٥ - من الدقرر قانون أنه لا يجوز البحث في الملك وفي وضع اليد ولا القضاء فيهما في وقت واحد ولو كان أمام محكمتين مختلفتين ، وأنه إذا رفعت دعوى الملك أولا وفصل فيها فلا يصح بعد ذلك رفع دعوى اليد ، لأن القضاء في الملك يكون شاملا لها .

(چلسة ۱۹۶٤/۲/۲۶ طعن رقم ۲۰ سنة ۱۳ ق)

287\$ – دعاوى وضع البد أساسها الأصلى الحيازة المادية بشروطها القانونية ، ولا محل فيها للتعرض لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتها . فإذا وجنت المحكمة أن الحيازة المادية ثابتة كان هذا كافيا لبناء الحكم عليه ، وكان مايأتى فى الحكم بعد ذلك عن الملكية فضلة لا تصلح لأن تكون أساسا للطعن فى الحكم بطريق النقض .

(چلسة ۱۹۳۱/۱۲/۱۰ طعن رقم ۲۰ سنة ۱ ق)

٧٤٧ – القارق بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد أن الأولى منهما ترمى إلى حماية حق الملكية ومايتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى بطريقة مباشرة والبحث فيها يتناول حتما أساس الحق ومشروعيته ، ولمن من الخصوم هو في الواقع ، أما الثانية فلا يقصد منها إلا حماية وضع اليد في ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته ولايفير من طبيعة الملكية ماقد يجيء على لسان المدعين من أن المدعى عليهم متعرضون لهم ، ولا مايجي، على لسان المدعين من أنهم الواضعون اليد المدة الطويلة متى كان مقصود الطرفين من الدعوى إنما هو تقرير الملك لمن يثبت له منهما الحق فيه . فإذا كانت الدعوى مرفوعة بقصد تقرير ملك المدعين العين التى المنتروها فهى دعوى ملك وإن جاه على لسان المدعين أن المدعى عليهم أنهم هم الواضعون اليد عليها المدة الطويلة . والحكم الصادر فى هذه القضية من محكمة ابتدائية بهيئة استثنافية لايجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٤ استة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٢/١٧)

8 ٧٤٨ - لا يجوز لقاضى وضع اليد أن يجعل حكمه فى دعوى وضع اليد مبنيا فى جوهره على أسباب ماسة بأصل حق الملك . بل يجب عليه أن يكون جوهر بحثه فى هذه الدعوى منصبا على تبين ماهيتها والنظر فى توافر شروطها وعدم توافرها بحيث لو دعت ضرورة هذا البحث الرجوع إلى مستندات حق الملك فلا يكون ذلك مقصوداً لذاته ، بل يكون على مببل الاستئناس ، وبالقدر الذى يقتضيه التحقيق من نوافر شروط وضع البد الأمر الذى يجب أن يجمله القاضى مناط تقصيه ، فان تجاوز هذا فيحث فى الملكية فغاها وجعل أماس قضائه فى دعوى البد مانغى به أصل الحق فى أمر الملك فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٣ لسلة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٧)

9 8 9 8 - يجب على المحكمة في دعاوى وضع اليد أن تعصر أسباب حكمها فيما يتعلق بالحيازة المادية وتبحث شروطها القانونية: هل هي منوافرة للمدعى أم لا ، أما إذا هي استقت أسباب حكمها من عقود الملكية وأقامتها عليها وحدها فانها بذلك نكون قد جمعت بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد ، وخالفت بذلك نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات وتعين نقض حكمها .

(الطعن رقم ٢١ أسنة ٣ في - جلسة ١٩٣٧/١١/٩)

• 800 – الاستناد في دعوى اليد إلى أدلة الملك فيه جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك ، وهذا غير جائز بمقتضى المادة 79 مرافعات . فإذا رفعت دعوى منع تعرض وطلب المدعى الإحالة إلى التحقيق ليثبت انتفاعه بالشارع المتنازع عليه المددة الطويلة المكسبة لذلك فأجابته المحكمة إلى طلبه هذا ، وباشرت التحقيق ، ثم عرضت – عند المفصل في الموضوع – إلى حق الارتفاق على الطويق ، وبنت على ثبوته بوضع اليد المدة الطويلة قضاءها في دعوى منع التعرض – ثم أيتت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم آخذة بأسبابه رغم تممك المدعى عليه بعدم قبول دعوى اليد المرفوعة من خصمه بعد أن استحالت إلى دعوى ملك ، فذلك لما فيه من جمع بين دعوى الدر ودعوى المدد 79 المذكورة .

1 8 9 9 - في دعوى البديجب أن يقسر بحث القاضى على تبين ماهيتها والنظر في توافر شروطها دون تعرض للملكية ، فإذا مادعت الضرورة إلى الرجوع إلى مستندات الملك فلا يكون ذلك إلا على مبيل الاستثناس وبالقدر الذي يقتضيه البحث في دعوى اليد ، فإن تجاوز ذلك الحد كأن حكم للمدعى يوضع يده بناء على ثبوت حقة في الملك ، أو حكم برفض دعواه لاتعدام حقة في ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢٦ تسنة ١٤ ي - جنسة ١٩٤٥/٥/٢٤)

٧٥٧ – دعاوى وضع اليد أساسها الحيازة المادية بشروطها القانونية ولامحل فيها لبحث الملكية ولاممتنداتها إلا على سبيل الاستناس بها في شأن وضع اليد وبالقدر الذي نقتضيه دعوى اليد دون التعرض إلى أمر الملكية بأى حال . فعلى المحكمة أن تقيم حكمها في هذه الدعاوى على الحيازة المادة بشروطها فتقضى بقبولها أو برفضها بناء على توافر تلك الشروط أو عدم توافرها . أما إذا هي أسست قضاءها على الملكية ومستنداتها فانها تكون بذلك فد اقحمت دعوى الملك على دعوى اليد ، واغفلت أمر وضع اليد وخالفت المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

وإذن فإذا كانت المحكمة ، وهي تفصل في دعوى وضع يد ، بعد أن اثبتت وضع يد المدعى عليه تملمها تنفيذًا لحكم يد المدعى عليه تملمها تنفيذًا لحكم رمو مزادها عليه وان المدعى لم يكن ممثلاً في دعوى نزع الملكية ، قد أقامت حكمها برفض هذه الدعوى على أساس أبلولة ملكية الأرض إلى المدعى عليه بموجب حكم مرسى المزاد ، وعلى حجية هذا الحكم على المدعى ، في حين أن انقضاء في دعوى وضع البد لايصع أن يؤسس على الملكية وفي حين ان حكم مرسى المزاد هذا ليس في مسألة وضع اليد حجة على المدعى ، فأنها تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ٣٠ نستة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/١/١٧)

* ٤٧٥٣ - إن الشرط الأساسي لدعوى اليد هو حيازة المدعى بشروطها القانونية للمقار الذي يطلب منع التعرض له فيه ، ولا محل فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا للمقار الذي يطلب منع التعرض له فيه ، ولا محل فيها لبحث عليها . فاذا كان الطاعن بنازع في حيازة المطعون عليه للحارة المختصة لمنفعة قطع التقسيم التي يملك هو إحداها ، وكانت المحكمة قد حققت شطرا من دفاع الطاعن وأوردت في حكمها أن الدعوى رفعت قبل مضى منة من حصول التفير ولم نلق بالا إلى تحقيق الشطر الآخر المتضمن منازعة الطاعن في توافر حيازة المطعون عليه للحارة المذكورة ، وكان الخبير الذي اعتمنت المحكمة في حكمها على تقريره قد أثبت في المذكورة ، وكان الخبير الذي اعتمنت المحكمة في حكمها على تقريره قد أثبت في

هذا التقرير أن الطاعن محق في فتح بلب على الحارة ، ومع ذلك اعتبرت هذا الممل منه تعرضا دون أن نمنظهر وجه التعرض في هذا الخصوص وهو الشرط الممدوغ لدعوى التعرض وأقلمت حكمها على ثبوت ملكية المطعون عليه للحارة ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣ تستة ٢٠ ي - يطسة ١٩٥٢/١/١٠)

\$ ٧٠٤ – القاضى في دعاوى وضع اليد أن يستخلص من مستندات الخصوم ، ولو كانت خاصة بالملك ، كل ما كان متعلقا بالحيازة وصغتها .

 ٤٧٥٥ - لا حرج على القاضى في دعوى وضع اليد في أن يستخلص من مستندات الخصوم ، ولو كانت خاصة بالملك ، كل ما كان متعلقا بالحيازة وصفتها .

(الطمن رقم ٣١ استة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٣/٢/٢٥)

2003 - مجرد رفع طالب الحيازة دعوى بالشفعة ضد من سلب حيازته أنتاء نظر دعواه بالحيازة أو قبلها أو بعدها الايعتبر جممًا بين دعوى اليد ودعوى الملك بما يمنقط حقه في الادعاء بالحيازة ، ذلك أن الشفعة وإن كانت من أسباب التملك غير أن السند القانوني المنشىء للملكية فيها هو الحكم الذي يصدر لمصلحة الشفيع الذي لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك قبل صدور الحكم له بأحقيته لتملك المعالر المبيع .

(قطعن رقم ۲۲۴ تستة ۲۱ ی – جلسة ۲۹/۲۱/۱۹۹۱)

400 = إن حظر الجمع بين دعوى الملك ودعوى البد لايكون إلا في الأحوال التي يعتبر فيها رافع دعوى الملك متنازلا عن دعوى البد الأمر الذي لايمكن أن يصدق إلا إذا كان التعرض في وضع البد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الملك . أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فانه لامانع يمنع مدعى الملكية من أن يلحق بدعواه دعوى البد .

(الشعن رقم ١٠ استة ١٠ ق - جاسة ١٩٤٠/١)

\$٧٥٨ - إذا كان الحكم الصنادر بمنع النمرض قد قضى بالإزالة والتسليم فلا محل للنمي عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد . ذلك لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض وذلك بلزالة الافعال

المادية التى أجراها المتعرض كتسوير الأرض ووضع أغشاب وإقامة هيكل ومصرح وغيرها مما يعتبر وجودها في ذاته تعرضاً أحيازة وضع اليد مما نتسع ولاية قاضي الحيازة لمنمه متى قامت لديه أسبابه وكذلك التسليم إذ يعتبر من مستلزمات منع التعرض وإعادة يد الحائز إليه .

(للطعن رقم ٤١٧ لبيئة ٢١ في -- جلسة ١٩٥٥/١/١٣)

١٧٥٩ - استفادة النزاع في رضع اليد من التشكيات والمعارضات الحاصلة من مدعى الملكية هي من المماثل الموضوعية المنزوكة لمطلق تقدير قاضى الموضوع ولاهيمنة عليه لمحكمة النقض في ذلك .

(قطعن رقم ۲۲ نستة ١ ي - و ٢٦ ي - جنسة ١٩٣٧/٤/١٨)

• 8٧٦ - وضع الله بمعناه القانوني يقع على حصة شائعة كما يقع على النصيب المغرز ، قلا يؤثر في قيامه وجود العين في حيازة واحد فقط من الشركاء أو في يد ممثل واحد لهم جمهما كوكيل أو ممنأجر . ولكل ذي يد على حق عيني في العقار صواه أكان مغرزا أم شائعا أن يحمى يده بدعلوى وضع اللهد . فهذه الدعاوى يجوز إذن رفعها من الشريك في الملك لدفع تعرض شركائه له كما يجوز له رفعها لدفع تعرض الغير دون أن يترقف رفعها على تسليم خصمه له بالشركة .

(الطمن رقم ۱۲ نستة ٦ ق – جلسة ۱۹۳۷/۲/۱۱)

١ ٣٧٦ - للحائز على الشيوع أن يرفع دعاوى اليد ضد شركائه الذين ينكرون عليه حقه فى الانتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشيوع . (تقصد رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٠٤/١٢٨)

٧٦٧ – للمالك على الشيوع أن يدفع تعرض الشركاء له صونا لحيازته وإذن فعتى كان الثابت أن المدعى هو الذى استلم الأطيان موضوع الدعوى واستمر حائزا لها حيازة هادئة ظاهرة وزرعها بواسطة مستأجر حتى نازعة المدعى عليه في حيازتها بعد شرائه نصيب شركاته فإنه يكون للمدعى أن يدفع تعرض المدعى عليه له وأن يرفع دعوى اليد ضده حماية لحيازته .

(للطعن رقم ۲۲۶ تسلة ۲۱ ي - جلسة ۱۹۵۶/۱۲/۱۲)

٣ ٤٧٦ – المقصود بدعوى أصل الحق التي نص في المادة ٤٨ من قانون المرافعات على عدم جواز الجمع بينها وبين دعاوى الحيازة – هي دعوى الملكية أو أي حق آخر متفرع منها .

(تطمن رقم ۲۰۷ استة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۰۲/۶/۱۲ س ۷ عن ۲۱۰)

\$ 841 - تأجير ناظر الوقف للأطيان المعلوكة للوقف هو عمل من الأعمال القانونية وهو لايكفى لتوافر الركن المادى لحيازة الهزء المتنازع عليه من هذه الأطيان بل يجب لتوافره وضع اليد الفعلى على هذا الجزء . فإذا كان الثابت من تقوير الخبير على ماجاء أسباب الحكم أن شخصا آخر غير ممنأجر تلك الأطيان هو واضع اليد ماديا على الجزء المتنازع عليه وأنه لم يكن يدفع عنه إيجازاً لناظر الوقف ولا للمعنأجر منه فان القول بأن ناظر الوقف كان يضع يده على هذا الجزء لمجرد أنه يدخل فيما كان يؤجره للفير دون التثبت من وضع اليد القعلى هو استدلال غير مائع فلنوني قد يطلبق أو لايطابق الحقيقة .

(الطعن ٨٩ نستة ٢٣ ق - جنسة ١٩٥٧/٢/١٤ س ٨ ص ٢٢٥)

● \$49 ك - تحرم المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الجمع بين دعوى الملك ودعوى الله . وقد نهج قانون المورى الله أو الاستثاد إلى مستندات الملكية القصل في دعوى الله . وقد نهج قانون المرافعات الحالى هذا المنهج بما نص عليه في المادة ٨٤ من عدم جواز الحكم في دعوى الحياري الحيارة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . فإذا كان الحكم الصادر في دعوى الهد قد أقدم عليها دليل الملك وحكم فيها على أساس ذلك الدليل فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

(ناطعن ۱۱۱ نستة ۲۶ ق - جنسة ۱۹۸۸/۲/۱۳ س ۹ ص ۲۱۲)

477 ك لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب منع النمرض للطاعن في المرور بالطريق الموصل إلى أرضه تأسيما على استيالته الشرائط القانونية التي تحمى يده على ارتفاق المرور ولم تؤسس على ثبوت حق الارتفاق في المرور وتملكه له ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى على أساس انتفاه ملكية الطاعن لحق المرور الذي يخوله القانون لمن كانت أرضه محبوسة عن الطريق طبقا للمادة ٨١٢ من القانون المدنى ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن ٤٧٧ لبينة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ س ١٣ عس ١٩٥٠)

٧٩٧ - إذ نص الشارع في المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات على جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استثناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد، وقصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون حالتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات ، إنما أراد بنلك التخصيص مايكون من مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع اليد بالذات دون ما يكون متعلقا بما قد يقع في مائز الدعوى . فإذا كان الحكم المطمون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى (دعوى منع التموض) قد بني قضاءه على أن الطاعن بصفته حارسا ليس له أن يرفع الدعاوى المينية المعارية أيا كان نوعها حتى لو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة ، فإن الطعن على الحكم بالنقض لايكون متعلقا بموضوع وضع اليد بالذات الحراسة ، فإن الطعن جائزاً قانوناً .

(قطعن ۲۳۲ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۹۲/۱۲/۱ س ۱۳ ص ۱۰۹۸)

8٧٦٨ - لا يقبل من المدعى عليه في دعوى الحيازة دفعها بالاستناد إلى نفى المدق.

(الطعن ٢٩ لسنة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨ س ١٤ ص ١١١٢)

2739 - تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات على أنه بتختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا في دعاوى الحيازة، ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الغاممة من القانون رقم ٥٦ لمنة ١٩٥٩ في شأن الملطة القضائية - قبل تصديله بالقانون ٤٧ لمنة ١٩٦٣ - تنص على أن بيكون الإختصاص في استثناف احكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة لمحكمة الإستثناف، ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها تنص علم أن بجميع الأحكام الصادرة من محاكم الاستثناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضى المواد الجزئية بنظرها والحكم فيها ابتدائيا .

(الطمن ١٩٨٨ لمنة ٢٧ في - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ص ٢٩٦)

• ٤٧٧ ه - إذا كان الحكم المعلمون فيه قد اكتفى فى قضائه بإنهاه الغصومة فى الدعوى بما ثبت له من استلام الطاعن للجراج واسترداده للحيازة بعد رفع دعواه واستغنى بذلك عن البحث فى حقيقة الحيازة وأصلها وكان قضاؤه بممنولية المطعون عليه عن مصروفات تلك الدعوى مؤسسا على أنه هو المتسبب فى طرح الخصومة على المحكمة ومنقطع الصلة ببحث موضوع الحيازة ولا يعتبر قضاة حاسماً فيها فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بصدد التزاع المتعلق بطلب الطاعن مقابل حيازة المطعون عليه بصفته للجراج أنه غير مقيد بقضاء معليق فانه لايكون قد خالف الأمر المقتصد. فه .

(الطعن ۲۲۱ استة ۲۴ ق - جاسة ۱۱/۱/۱۹۱۸ س ۱۹ س ۱۹۱۸)

الحكال الحكم الصادر في دعوى الحيازة الايحوز قوة الأمر المقضى في دعوى الربع والتي تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً ، ومن ثم فلا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في هذه الدعوى الاخيرة لمخالفته الحكم الأول ، والايغير من ذلك أن يكون الحكم في دعوى منع التعرض قد فصل في أسبابه في ملكية أرض النزاع وقضى بأنها لاتدخل في معمندات الخصم ، ذلك أن قاضى الحيازة ممنوع من النعرض للملكية ومن بناه حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل مايقره في شأنها الايحوز أية حجية لدى المحكمة التي يعرضها عليها النزاع على أصل الحق أو نزاع منفرع عنه أو مترتب عليه كالنزاع على أصل الحق أو نزاع منفرع عنه أو مترتب عليه كالنزاع على الريم ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة .

(الطعن ٢١ نسنة ٢٠ ي - جنسة ١٩٦٩/٢/١٣ س ٢٠ ص ٣٣٣)

٧٧٧٧ - مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقا الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ المسنة ١٩٩٣ ، هو أن تكون الدعوى ١٩٩٦ ، هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيازة التي كان القاضى الجزئي يختص بنظرها طبقا الفقرة (أ) من المادة ٤٧ من قانون المرافعات السابق ، فاذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فان قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الطعن الوارد في المادة الخامسة مالفة البيان .

(الطعن ۱۲۸ لسنة ۲۱ ق - جلسة ۲۱/۱/۱۹۷ س ۲۱ ص ۱۰۰۸)

#4٧٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه فى دعوى الحيازة قبل الفصل فى دعوى الحيازة قبل الفصل فى دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها ، أو تخليه عن الحيازة لخصمه من تلقاء نفسه ، هو فى حقيقة دفع موضوعى ، وبالقضاء به تكون محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ، ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما اجتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف التى لا يجوز لها اذا ما ألفت الحكم المستأنف وقبلت الدعوى أن نعيدها لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

(الطعن ٤٨٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢١ س ٢٧ من ٩٣٠)

\$٧٧٤ - النص في المادة ١/٤٨ من قانون المرافعات السابق على أنه ولا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ١٧٩٩ إدعاؤه بالعبازة يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق ، يمتوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو يرفع دعوى الحيازة المنازة مستقلة عن دعوى الملكبة ، وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة اذاتها مجردة عن أصل الحق ، ويبقى هذا المنع قائما أمادامت دعوى الحيازة منظورة وإلا مقطحق المدعى في الإدعاء بالحيازة . أما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه كان يتمذر على الشركة المطعون عليها الثانية (المدعية في دعوى الحيازة) أن ترفع دعوى الملكية طوال المدة التي نظرت فيها دعوى الحيازة بمبب عدم جواز الجمع بين الدعويين مما يعتبر مانعاً يوقف سريان التقادم المكسب الملكية ، عملا بحكم المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(قطعن ٢٠٣ لسنة ٢٨ ي - جلسة ١٩٧٤/١١/٠ س ٢٠ ص ١١٨٥)

۴۷۷۵ - الالتجاء الى دعوى العقد لا الى دعوى الحيازة محله أن يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ويكون انتزاع الحيازة داخلاً فى نطاق هذا العقد .

(الطعن ٧١١ لسنة ٤٣ ل - جلسة ٥/٥/١٩٧١ س ٢٧ مس ١٠٦٣)

8۷۷۹ - دعوى الملكية تختلف عن دعوى الحيازة في أن الأولى ترمى الى حماية حق الملكية وما ينفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى بطريقة مباشرة ويتناول البحث فيها حتما أساس الحق المدعى به ومشروعيته ، أما دعوى الحيازة فليس الغرض منها إلا حماية وضع البد من حيث هو بغض النظر عن كنه أساسه وعن مشروعيته .

(الطعن ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق - جنسة ١٩٧٩/٤/٢١ س ٣٠ ع ٢ ص ٢٠٢)

8۷۷۷ – القانون المدنى اعتبر المستأجر حائزاً تحميه جميع دعاوى الحيازة . وطبقت المادة ١/٥٧٥ من القانون المدنى هذا الحكم تطبيقا صحيحا فى صدد التعرض المادى الصادر من الغير ، فأننت للمستأجر أن يرفع باسمه على المتعرض جميع دعاوى الحيازة ، سواء كان تعرض لغير له ماديا أو تعرضا مبنيا على سبب قانونى .

(الطعنان ٢٥ ، ١٨ لسنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨١/١/١

٤٧٧٨ -- من المقرر أن الأحكام التي تصدر في دعاوى الحيازة بصفة عامة
 ليست حجة في دعوى المطالبة بالحق الختلاف الموضوع والسبب ، بما مفاده أن

القضاء في دعاوى الحيازة يرمى إلى تحديد مركز الخصوم تحديداً مؤقناً حماية لصاحب الحق الظاهر وإذكان من المعتمل أن يقضى في أصل الحق بما يخالف الحكم الصادر في دعوى الحيازة وبعد تنفيذه ، فإن الحكم الصادر في دعوى الحيازة إنما يجرى تنفيذه على ممئولية طالب التنفيذ فترتب ممئوليته إذا ما ثبت فيما بعد بحكم نهائي من محكمة الموضوع أن الحق لم يكن في جانبه منى كان سيىء النية ، وهو يعتبر كذلك منذ إعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية ، لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكيف بالحضور لمماع الحكم في الدعوى المذكورة فيعتبر بمثابة إعلان له بعيوب حيازته مما يزول به حمن النية طبقاً المادة ٩٦٦ من القانون المدنى .

(الطعن ۱۲۹ نستة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ س ٢٣ ص ٢٧٧)

9٧٧٩ عـ مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون العرافعات - وعلى ماجرى به قضناء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق يمنوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى العيازة مستقلة عن دعوى الملكية ، والمبرة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المطلوب فيها .

(تطعن ۱۹۸۳ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۸۱/۳/۲۱ س ۲۲ ص ۱۰۰۳)

• ٧٨٥ – ان حظر الجمع بين دعوى المطالبة بالحق ودعوى الحيازة – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – لايكون إلا في الأحوال التي يعتبر فيها رافع دعوى الدق متناز لا عن دعوى اليد ، الأمر الذي لايتتي إلا إذ كان التعريض في وضع البد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الحق ، أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فانه ليس ثمة مايينم مدعى العق ان يلحق بدعواء دعوى اليد .

(الملمن ۲۰۹۸ استة ۵۰ ق – جلسة ۲۰۹۸/۱۸۱۳)

٤٧٨٩ - مناط قبول دعوى الحيازة أن تكون لرافعها حيازة مادية على العقار وقت فقدها لأنها تقوم قانونا على رد الإعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضع اليد ولايشنرط لقبولها تواقر نية النملك عند واضع اليد أو وضعها لمدة منة مابقة على التعرض بل يجوز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية تجعل يد الحائز متصلة بالعقار انصالا فعليا فائما في حالة وقوع الغصب .

(الطعن ٢٧ استة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤)

٧٧٨ - إذ كان المشرع قد قصد بالمادة ٣٧٩ عقوبات أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لاتستند إلى حق منى كانت معتبرة قانونا فإذا دخل شخص عقارا ويقى فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت بحيث يصبح فى القانون حائزاً للمقار فإن حيازته تكون واجباً احترامها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائى ، وامتناع مثل هذا الحائز من الخروج من اللعقار لا يصبح فى القانون اعتباره تعديا على حيازة الغير بل هو منه عدم تغريط فى حيازة التى اكتسبها ومن ثم يكفى أن تستظهر المحكمة للقضاء بالبراءة أن للمنهم حيازة فعلية حالة على العقار دون ما حاجة لبحث صنده فى وضع يده .

(الطعن ١٧٨٠ لسنة ٤٨ الى - جلسة ٢١/٥/٢١ س ٣٣ ص ٢٢٢)

٤٧٨٣ - استخلاص واقعة التعرض فى وضع اليد وعلم المدعى بها هو فى المسائل الموضوعية المتروكة لتقدير قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائفا وله سنده من الأوراق.

(قطعن ۱۰۶۸ لستة ۷۷ ق - جلسة ۱۰۶۸ (۱۹۸۲/۱۱/۲۸

\$ ٧٨٤ - من المقرر وفقا لصريح الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لايجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والا سقط ادعاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التجاء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسليما ضمنيا بحيازة خصمه وتنازلا عن الحملية التي قررها القانون لها بما يستتبع أن يكون هذا السقوط مترتبا على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق ولو أعتبه ترك القضية فيها ، مالم يكن العدوان على الحيازة قد وقع فيما بعد رفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق فحينئذ يجوز للحائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق .

(قطعن ۱۹۱ استة ۹۹ ي - جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲)

• ۲۷۸۵ - لمحكمة الموضوع أن تمنتدل على توافر وضع اليد من الأبلة المقتمة اليها من مستندات أو من أى تحقيق قضائى أو ادارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها .

(قطعن ۷۹۳ لسنة ٤٩ ق - جنسة ۲۱/۱/۱۹۸۱)

٤٧٨٦ – لا يجوز للقاضى فى دعوى العبازة أن يقيم حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه اعمالا لنص المادة ٤٤ من قلنون المرافعات إلا أنه يجوز له عند بحثه ١٨٠٧ فى توافر شروط هذه الدعوى أو عدم توافرها أن يرجع الى مستندات الملكية ليستخلص منها ما يقتضيه البحث فى دعوى اليد وبالقدر الذى يستلزمه الفصل فيها دون التعرض لأمر الملكية بأى حال .

(الطعن ۷۹۳ اسلة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۳/۱/۱۱)

(الطعن ۱۷٤۷ لسنة ٤٩ ي - جلسة ۱۹۸۳/٤/۱۹)

8۷۸۸ – الحكم في دعوى استرداد العيازة يجب أن يعرض للشروط اللازمة لقيامها وأن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تكشف عن مدى توافرها .. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه – على نحو ما ورد بمدوناته – على مجرد قوله أن الطاعنة لم يكن لها حيازة مستوفاه للشروط المقررة ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الادعاء بالتزوير ورفض الدعوى دون أن يدلل على ما استخلصه من عدم توافر شروط الحيازة أو يبين منده في ذلك أو ماهية الشروط التي افتقتها الحيازة المطلوب استردادها فانه يكون معيا بالقصور .

(الطعن ١٣١٨ نستة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

8۷۸٩ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين
دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق ، يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة
دائها بموضوع الحق أو ان يرفع دعوى الحيازة مستقلة وذلك لاعتبارات قدرها
المشرع هي استكمال حملية الحيازة الذاتها مجردة عن أصل الحق – وأساس هذه
القاعدة أن المطالبة بالحق من جانب مدعى الحيازة تتضمن نزولا منه عن دعوى
الحيازة لأن هذا المدعى حينما حصل له التعرض في حيازته كان أمامه طريقان ادفع
التعرض ، طريق دعوى الحيازة – وهو طريق سهل وطريق دعوى الحق وهو
طريق صحب ، فاختيار الطريق الصحب لحماية الحيازة – وهو المطالبة بأصل
الحق - يعد من جانب الحائز نزولا ضمنيا عن مباشرة الطريق السهل الذي حاباه
المشرع وهو طريق رفع الحيازة .

(الشعن ١٩٧١ نسبة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٢)

٧٩٥ – الأسلس الأصلى لدعاوى العيازة هو العيازة المادية بشروطها القانونية فلا محل فيها للتعرض لبحث الملكية وفحص ما يتممك به الخصوم من مستنداتها ، فإذا وجنت المحكمة أن الحيازة المادية بشرائطها القانونية ثابتة كان هذا كافيا لبناء الحكم عليه .

(الطعن ۱۳۲۲ استة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۱)

1 8 9 9 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ولاية قاضى الحيازة تتمع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال الى ما كانت عليه ومن حق الحائز لمدة لا تقل عن صنة أن يطلب اعادة العقار الى أصله بطلب إزالة ما يحدثه المتعرض من تغيير سواء بازالة ما بقيمة من مبان أو باعادة ما يهدمه منها .

(تطعن ۲۲۰ نستة ۵۱ ی – جلسة ۱۹۸٤/۱۱/۲۰)

2447 - أوجبت المائتان 490 ، 471 من القانون المدنى أن ترفع دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض خلال السنة التالية لفقدها أو من وقوع التعرض وهي مدة سقوط يجب أن ترفع الدعوى خلالها وكانت الدعوى تعتبر مرفوعة بابداع صحيفتها قلم الكتاب طبقا للمادة 77 من قانون المرافعات وكان الثابث في الدعوى أن المطعون ضده أقام دعواه بمنع التعرض بصحيفة قدمت لقلم الكتاب في أر ١٩٧٨/٢/١ من التعرض للمطعون ضده لطلباته الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ ، فان الدعوى تكون قد أفيمت في الميعاد ولا يغير من ذلك تعديل للمطعون ضده لطلباته الحاصل في الميعد ولا يغير من ذلك تعديل للمطعون ضده لطلباته الحاصل في الميعد وأن رفع الدعوى بمنع التعرض في الميعاد وتكييف المحكمة لها أنها دعوى باسترداد الحيازة أو طلب الحائز الحكم باعتباره كذلك لا يؤثر على تاريخ رفعاً أياً كان تاريخ تعديله الطلب .

(تطعن ٢٠٩٠ لمنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٥/١/١ س ٣٦ عن ٧٧)

\$٧٩٣ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على المحكمة أثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى إسترداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبيئت توافر شروطها ، إذ أنه لا تنافر ولا تعارض بين دعوى إسترداد الحيازة ودعوى منع التعرض لأن أساسهما واحد وهو الحيازة المادية بشروطها القانونية والفرض منهما واحد وهو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها ومتى ثبت هذا الحق للمحكمة فإنه يجوز للمدعى في دعوى الحيازة أن يغير طلبه من دعوى منع تعرض إلى دعوى بإسترداد حيازة .

١٨٠٤ (الطعن ٢٠٩٥ استة ٥٠ ي - بياسة ١٩٨٥/١/١ س ٣١ عن ٧٧)

السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى، وإنزال الوصف القانوني الصحيح السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى، وإنزال الوصف القانوني الصحيح عليها دون النقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها، وكان من المقرر ايضا أن الالتجاء الى دعوى الحق لا للى دعوى الحيازة محله - يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ، ويكون انتزاع العيازة داخلاً في نطاق هذا المقد ، وإن الايجار لاينتهي طبقا المادنين ١٠٦٠، ١٦٠ من القانون المدنى بموت المؤجر ، ولايموت المعناجر ، ويجوز لورثه الأخير - إذا انعقد الايجار بصبب حرفته أن يطلبوا إنهاء المعقد . وكان النص في المادة ٧١ من القانون المدنى يوجب على يطلبوا إنهاء المعقد . وكان النص في المادة ٧١ من القانون المدنى يوجب على ويحق المعتاجر عند وقوع المخالفة أن يلجأ الى القضاء لإجبار المؤجر على التنفيذ الميني لعقد الايجار وتمكينه من الانتفاع بالمين المؤجرة باعادة وضع يده عليها ، وهذا المعنان الذي يلتزم به المؤجر يمنعه من تأجير المين المؤبر ، ويقع عقد الايجار اللحق للمقد الاول باطلا بطلانا مطلقا منطقا بالنظام العام المؤجر ، ويقع عقد الإيجار اللحق للمقد الاول باطلا بطلانا مطلقا منطقا بالنظام العام حتى ولو كان المستأجر الثاني حصن النية .

(الطمن ١١٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١)

ف 849 - النص في المادة ٤٤/١ من قانون المرافعات على أنه ولا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والا مقط ادعاؤه بالحيازة ه ينم على أنه لا يجوز المدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة اذاتها مجردة عن أصل الحق ويبقى هذا المنع قائماً مادامت دعوى الحيازة منظورة ، وإلا سقط حق المدعى في الادعاء بالحيازة ، الا أن دعوى الحيازة التي يسقط الحق في رفعها على هذا النحو هي التي ينشأ الحق في رفعها على هذا النحو بعد ذلك فلا يمنع من رفعها ولا يحد ذلك نزولا عنها .

(تطعن ۲۵۷ لسنة ۵۲ ق – جلسة ۱۹۸۵/٥/۱٤)

۲۹۷۹ - لما كانت دعوى الطاعنة قد أقيمت بطلب وقف اعمال البناء الجارية في الأرض المجاورة لمنزلها والتي تعول دون انتفاعها بالطريق المؤدى اليه مما يعد تعرضاً لها ، وكان لا يشترط لرفع دعوى منع التعرض ووقف الأعمال الجديدة 1۸٠٥

أن تقع الأعمال الجديدة والمعتبرة تعرضاً في العقار الكاتن في حيازة المتعرض له ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقلم فضاءه برفض الدعوى على أن أعمال البناء المقلمة بجوار منزل الطاعنة لا يشكل اعتداء على ملكها مستنداً في ذلك الى تقرير الخبير المقدم اليه دون أن يبحث ما إذا كانت هذه الأعمال تعد تعرضا للطاعنة في انتفاعها بمنزلها على نحو ما ذهبت الله فإنه يكون قد جاء قاصراً في تصبيبه بما يستوجب . نقضه .

(قطعن ۱۰۹ استة ۵۳ ي – جنسة ۲۸۲/۱۲/۲۸)

٧٩٧٧ - الحكم الصادر في دعوى من دعاوى وضع اليد لا يحوز حجية الأمر المقتضى في دعوى الملكية إذ المحل في الدعوى الأولى هو الحيازة والسبب هو وضع البد مدة معدودة . بينما المحل في الدعوى الأولى هو الملكية والسبب وضع البد مدة أطول ان يثبت الدعوى عليه ، وكان الثابت في الأوراق أن الحكم الصادر في الدعوى أطول ان يثبت الدعوى منع التعرض رقم ، ١٩٠٩ منني جزئي الامماعيلية قد صدر في دعوى منع التعرض وكان التحقق من توافر الشروط القانونية للعيازة المكسبة للملكية بالتقادم من سلطة ممتكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل فيها ولا رقابة عيها متى كانت أسباب الحكم مائقنة وكافية لحمله ، وكان الحكم المعطمون فيه قد نفى عن الطاعن توافر الشروط القانونية للحيازة المكسبة للملكية بالتقادم الطويل بما حصله من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ومن أقوال الشهود أمام المحكمة وكان تحصيله من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ومن أقوال الشهود أمام المحكمة وكان تحصيله الأمياب يكون على غير أسلس .

(الطعن ۲۰۳ نسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۸)

8٧٩٨ - في قضاء هذه المحكمة أن مدة المنة المعينة لرفع دعوى العيازة هي مدة نقادم خاص تمرى عليه قواعد الوقف والانقطاع التي تمرى على التقادم المسقط المدى.

وكان التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به امام محكمة الموضوع فان ماآثاره الطاعن بمبب النعي من انقضاء حق المطعون ضدها الأولى في رفع الدعوى المضى أكثر من منة على تاريخ سلب الحيازة يكون دفاعا جديدا لم يسبق له التمسك به امام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة امام محكمة التقض ، والنعي مردود في شقة الثاني ذلك أن الثابت أن المطعون ضدها الأولى عدلت طلباتها الى استرداد العيازة بصحيفة أودعتها قلم كتلب محكمة أول درجة فاصبح المطروح على

المحكمة هو طلب استرداد الحيازة كدعوى مبتدأة دون الدعوى المستندة الى أصل الحق ما الديون معه فى النزاع الماثل ثمة جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق ، ويكون النمى على الحكم المطعون فيه بوجهيه على غير أساس .

(الطعن ۱۸۱ لسنة ۵۰ ي - جلسة ۱۹۸۷/۲/۷۱)

899.4 مكرر - المنازعات المتملقه بننفوذ قرارات النيابة العامة التي تصدرها في شكاوى وجنح الحيازه وتأمر فيها بتمكين أحد الطرفين ومنع تمرض الآخر حتى في شكاوى وجنح الحيازه وتأمر فيها بتمكين أحد الطرفين ومنع تمرض الآخر حتى يفصل القضاء المدنى في النزاع لا تدخل في عداد تلك المنازعات ومن ثم لا يختص قاضى التنفيذ بنظرها .

(الطعن ١١٢٦ استة ٥٣ ي - جلسة ١١٨٧/١/٣٠)

٤٧٩٩ - الميازة التي تبيح رفع دعوى منع التعرض ليست هي مجرد السيطرة المادية على العقار فحسب بل يجب أن يكون ذلك مقترنًا بنية التملك والزم هذا أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فيخرج منها العقار الذي يعد من الأموال العامة أو الخاصة للدولة إذ هي اموال غير جائز تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم إعمالا لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون رقم ١٤٧ مينة ١٩٥٧ أما ما أباحه هذا القانون في المادة ٥٧٥ للمستأجر – وهو حائز عرضي - من رفع دعاوي الحيازة فانما جاء استثناءً من الاصل فلا يجوز التوسع في تفسيره ويلزم قصره على المستأجر الذي يثبت ان حيازته وليدة عقد الايجار ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يورد بمدوناته ان الطاعن مستأجرا لأرض النزاع بل ان البين من هذه - المدونات وتقرير الخبير الذي اتخذه الحكم عماداً لقضائه ان الطاعن لم يقدم دليلا على قيام علاقة البجارية انعقدت بينه وبين الحكومة في شأن ارض النزاع والتي ثبت انها من املاك الدولة الخاصة وحصرت في سجلات مصلحة الاملاك على انها من الأراضي التي تزرع خفية لما كان ذلك وكان المقصود باستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو ماكان بغير عقد ايجار حتى لو كان الحائز يؤدى عنها المحكومة مقابلا للاستغلال ومن ثم لا يكون الطاعن مستأجرا ولا ينطبق على دعواه الاستثناء المقرر بالمادة ٥٧٥ من القانون المدنى ويكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح القانون إذ حمل قضاءه برفض الدعوى على انتفاء نية التملك في حيازة الطاعن للارض التم. ثبت أنها من أملاك الدولة الخاصة المحظور تملكها بالتقادم. • 84 - المنتفع وإن جاز له في الفانون أن يحمى حيازته لحق الاتنفاع بدعاوى الحيازة إلا أنه يتعين أن يثبت بداءة أن العقار المطلوب دفع المدوان عن حيازته مُنقَل بحق عيني اكتمبه رافع الدعوى بسبب من الأسباب المقرر بالعادة ٩٨٥ من القانون المبنى لاكتمباب حق الانتفاع . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الأرض محل التداعى من أملاك الدولة الخاصة التى نزرع خفية وأبت الخبير في تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضع يد عليها وقيد اسمه بمجلات مصلحة الأملاك باعتباره مستفلا للأرض بطريق الففية وكان الطاعن لم بمجلات مصلحة الموضوع ثمة دليل يغيد حصول تصرف من الحكومة في أرضها اكتمب بمقتضاء حقاً عينياً بالانتفاع فإنه لا يكون صحيحاً مليثيره في النعى من الادعاء بحيازتها على منذ من قيام هذا الحق .

(الطعن ١٩٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

١٠ . ٨٨ – إذ كان مؤدى نصر المائة ١/٤٤ من قانون المرافعات أنه لايجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة ويستوى في نلك أن يطالب برد الحيازه ذاتها مع دعوى الحق أو ان يرفع دعوى الحيازه مستقله عن دعوى الملكيه ونلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازه لذاتها مجردة عن أصل الحق ، ويسرى هذا الحكم على دعوى الحيازه التي ترفع قبل رفع دعوى الحيازه التي ترفع بعدها ، وييقي هذا المنع قائماً مادامت دعوى الحيازه منظورة وإلا سقط حق المدعى في الادعاء بالحيازه . لما كان نلك دعوى الحيازه منظورة وإلا سقط حق المدعى في الادعاء بالحيازه . لما كان نلك مضمى المحلمون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض دعوى الطاعن على ما مناقه من أن الأخير قام برفع الدعوى رقم الحق ، ونلك قبل الفصل في دعوى الحيازة مما يترتب عليه سقوط حقه في دعوى الحيازة باعتبار أن نلك يُعد نزولاً منه عن الحماية التي تقررها دعوى الحيازة ، كما لم يعتمد في الوصول إلى هذه النتيجه على فحص المستندات المقدمه في دعوى الحق أمناهى .

(الطعن ١٩٨١ لسنة ٥٠ تي - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)

٧ . ٨٥ - إذ كانت دعوى الحيازة التي لا يجوز الجمع بينها وبين المطالبة بالحق والا منقط الادعاء بالحيازة طبقا لنس المادة ٤٤ من قانون المرافعات (١ - هي تلك

⁽۱) الطعن رقم ۳۷۷ السنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٠ .

التي ترفع من الحائز على المعندي نضه ، وكان المطعون ضده الأول قد قصر طلباته أمام محكمة أول درجة على طلب استرداد الحيازة ، ثم طلب في الاستثناف – الحتاطيا وبالنسبة للمؤجر فقط – الحكم بصحة ونفاذ عقد الايجار فانه لايكون قد جمع بالنسبة لمورث الطاعنين بين دعوى الحيازة وبين الدعوى بالحق .

(الطعن ١٥١٦ لسنة ٥١ ي - جلبة ١٩٨٩/٢/١٤)

۴۸۰۴ – دعوى الحيازة لا تتمع لبحث واقعة الاحتجاز المدعى بها (احتجاز أكثر من ممكن) بعد أن خلص الحكم صحيحا الى نفى واقعة التعرض ولا على الحكم المطعون فيه اذ هو أغفل الرد على دفاع الطاعنات فى الخصوص .

(الطعن ١٣٩١ نسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٣)

\$. 8 م - من المقرر وفقا لنص العادة ١/٥٧٥ من القانون المدنى انه يجوز للمستأجر رغم أن حيازته حيازة مادية فحمب ، ان يرفع جميع دعلوى الحيازة سواء كان تعرض الفير له تعرضا ماديا أو تعرضا مبنيا على سبب قانونى ، ومن ثم فان إقامة دعوى الحيازة من المستأجر ، والاشارة فيها الى صفته هذه للتدليل بها على حقه في رفع الدعوى لابعد من فيل الإستناد الى اصل الحق الذي يسقط إدعاؤه بالحيازة وفقا لنص العادة 1/22 مرافعات .

(الطعن ۲۰۷۳ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)

النص في المادة ٤٨٠٥ من قانون المرافعات يدل على أن المناط في معقوط الحق في دعوى الحيازة ، هو قيام المدعى برفع دعوى الحق ، إذ يُعتبر المدعى برفعه لهذه الدعوى متناز لا عن دعوى الحيازة ، ولايعنى ذلك أنه يمتنع عليه تقديم أوجه الدفاع والأدلة المثبته لتوافر صنفته أو توافر أوصاف الحيازة التي يحميها القانون ، ولو كانت هذه الأدلة تتعلق باصل الحق ، طالما أن الهدف منها هو اثبات توافر شروط الحيازة في جانبه ، ولم يطلب الفصل في موضوع الحق ذاته .

(الطعن ۲۵۷۳ نسنة ۵۰ في - جلسة ١٩٩٠/١/١٠)

القرع الثاني: دعوى منع التعرض

4 . 4 - إن القانون يحمى وضع اليد من كل تعرض له ، يمنتوى في ذلك أن يكون التعرض اعتداءً محضاً من المتعرض أو بناء على حكم مرسى مزاد لم يكن واضع اليد خصماً فيه ، إذ الأحكام لا حجية لها إلا على الخصوم ولا يضخار بها من لم يكن طرفاً فيها ، لا فرق في هذا بين حكم مرسى المزاد وغيره من الأحكام . ٧. ٨٩ — الفقهاء لم يتفقوا على جواز رفع دعوى وضع اليد لحماية حق سلبى (عدم إقامة بناء على أرض اتفق في عقد فسمة على تركها فضاء) . ومن أجاز ذلك منهم أوجب أن يكون الحق مستندا إلى عقد مسندر من مالك العقار المتفق عليه ، وأن يكون مقتضى هذا العقد قد نفذ منذ سنة على الأقل من قبل المالك بامتناعه عن كل عمل يخالف هذا الارتفاق .

(جنسة ۱۹۲۸/۲/۷ طعن رقم ٤٢ سنة ٧ ق)

4.8 - لاوجه في العمل التغرقة بين مواعيد السقوط ومند التقادم المسقط إلا أنه لما كانت مند التقادم أو مواعيد السقوط لا بسرى عليها كلها أحكام واحدة بل بعضها تنظمه قواعد خاصة لا يخضع لها البعض الآخر لم يكن معدى عن بحث كل مسألة منها على حدة لمعرفة طبيعة البواعث التى دعت إلى تعيين المدة فيها ، وفيما يتعلق بالمدة المعينة لرفع دعوى منع التعرض فإن مدة السنة المشترط في المادة ٢٦ من قانون المرافعات عدم مضيها على الفعل الصادر من المدعى عليه هي مدة نقادم خاص تسرى عليه قواعد الانقطاع التي تسرى على التقادم المسقط العادى .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٣ طعن رقم ٢٥ سنة ١٥ ي)

٩ . ٨٥ - إذا غصب شخص أطيانا وحكم عليه برد حيازتها فحيازته إياها من وقت تقديم الشكوى الإدارية ضده إلى وقت تنفيذ الحكم الذى صدر عليه لا تعتبر حيازة هادئة ، فلا يصح التمسك بها في دعوى منع التعرض قبل صاحب اليد الذى حصل له تعرض جديد من الغاصب والذى توافرت في وضع يده الشروط القانونية .

(چلسة ١٩٤٣/٢/٢٥ طعن رقم ٤٦ سنة ١٢ ق)

• 841 - متى كان الحكم المطعون فيه إد قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول في وضع يده على الأرض محل النزاع وكيف منازعته له فيها ، قد أوضح في أسبابه التي تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضا قانونيا ، فإنه لا حاجة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

(چلسة ١٩٥٢/١١/١ طعن رقم ٨٧ سنة ٢٠ ق)

١٩ ٨٩ – إن الشارع في المادة ١٩ من الأمر العالى الصادر في ٢٢ من فجراير سنة ١٩٩٤ في شأن الترع والجمعور العمومية والمصافى الخصوصية وما يتعلق بها قد رأى - مراعاة لمصلحة الزراعة وما يقتضيه ذلك من وجوب حماية المساقى من تعدى أحد المنتفعين بها بغير حق إضراراً بجيرانه - أن يجيز لمن لحقه ضرر من عبث بمسقى أو بمصرف أن يلجأ إلى الجهات الإدارية إيثاراً للسرعة التى تقضيها الحال . وإذن فهذه الجهات تكون مختصة هى والمحاكم بالفصل فى دعارى وضع اليد المتعلقة بذلك ، والشكوى التى تقدم إلى إحدى هذه الجهات متضمنة طلب منع التعرض نقطع مدة مقوط دعوى منع التعرض .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٣ طعن رقم ٢٥ سنة ١٥ ي)

السند المداع الذا رفع واضع الهد دعواه أمام القضاء المستعجل طالباً إز إله السد موضوع النزاع وتمكينه من رى أطبانه بواسطة إز الة السد ، كان هذا الطلب إذ يعتبر مبناه ومعناه طلباً بمنع التعرض يقطع مدة دعوى وضع اليد ولو حكمت المحكمة المستعجلة بعدم اختصاصها ، لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع المدة والدفع بأن التكليف بالحضور أمام قاضى الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم لأنه لا يؤدى إلا إلى إجراءات وقتية بقصد تأييد الحق فيما بعد فلا يستنتج منه معنى الطلب الواقع فعلا للمحكمة بالحق المراد اقتضاؤه - هذا الدفع لا محل له حين يكون المدعى قد رفع أمام هذا القاضى طلباً خاصا لموضوع منع التعرض .

(جنسة ١٩٤٥/١٣/١٣ طعن رقم ٧٠ سنة ١٠ ق)

811 — المستأجر لا يملك أن يرفع دعوى منع التعرض . فإذا دفعت هذه الدعوى بأن رافعها لم يضع يده على الأرض موضوع النزاع بنية النماك لأنه لم يكن الاعوى بأن رافعها لم يضع يده على الأرض موضوع النزاع بنية النمات توافر الأركان القانونية لدعوى منع التعرض وأن تورد الدليل على حصول التغيير فعلا في سبب وضع يد المعدعى ، فإن هي اكتف بقولها ان التغيير في سبب وضع البد غير محظور قانونا على المستأجر فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(چنسة ۲۹/۳/۲۹ طعن رقم ۱۳۲ سنة ۱۶ ق)

\$ 841 كل تتريب على المحكمة اثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها ، نلك أنه لا تتافر ولا تعارض بين الدعويين لأن أساسهما واحد هو الحيازة المادية بشروطها القاتونية والتعرض منهما واحد هو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها .

(جنسة ١٩٥٤/١٣/١٦ طعن رقم ٢٢٤ سنة ٢١ ق)

8119 - لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة إذ اعتبرت دعوى منع التعرض دعوى منع التعرض ادعوى استرداد حيازة قد قضت في منطوقها بمنع التعرض وبتسليم العين للمحكوم له إذا أن ما قضى به بنعق مع ما يصح أن يطلب ويقضى به في مثل هذه الدعوى ولا يتعارض مع اعتبارها دعوى استرداد حيازة .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/١٦ طعن رقم ٢٣٤ سنة ٢١ قي)

۴۸۹۹ – إذا كان المدعى يطلب بدعواء الحكم له بمنع تعرض المدعى عليه فلا يجوز أن يدعى أنه مالك للأرض محل النزاع ، إذ هذا لا تجوز إثارته فى دعوى وضع يد طبقاً للمادة ۲۹ من قانون المرافعات .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٥ طعن رقم ٨٧ سنة ١٦ ق)

على ماثبت لدى المحكمة من تقرير الخبير المعين في الدعوى من أن المدعين يملكون على ماثبت لدى المحكمة من تقرير الخبير المعين في الدعوى من أن المدعين يملكون نصف المسقى تجاه أرضهم ، وأن هذا النصف بدخل في الأرض المكلفة بأسمائهم وأن ريهم من المسقى يرجع إلى ماقبل سنة كذا (أى من مدة تزيد سنة سابقة على التعرض) فإن استناد هذا الحكم سابقة استعمال المدعين المسقى للرى ذلك يكفى لأن يقام عليه القضاء بمنع التعرض . أما ماجاء به عن الملكية فأنه ليس إلا من قبيل النزيد فلا يوسع أن يؤسس عليه الطعن في الحكم .

(الطعن رقم ٣١ سنة ١٥ ي - جلسة ١٩٤٥/١١/٢٢)

٨٩٨٨ - إن من شروط قبول دعوى منع النعرض أن يكون العقار مما يجوز تملكه بوضع اليد ومما يجوز فيه وضع اليد بنية التملك . فقاضى دعوى وضع اليد ملزم قانونا يبحث توافر هذا الشرط فى العقار المتنازع على وضع اليد عليه ويبحث غيره من الشروط الأخرى فاذا هو بحث فى توافر هذا الشرط ورجع فيه إلى مستندات الملكية فذلك إنما يكون ليستخلص منه ما يعنيه على وصف وقائم وضع اليد مدة السنة السابقة لرفع الدعوى . فاذا تجاوز فى حكمه هذا القدر كان جامعا بين دعوى الملكية ووضع اليد وكان حكمه بأطلا لمخالفته لنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١٠٤ نسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٩/٥/١٤)

۸۱۹ = إذا كان الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لم يرد فيه بيان عن وضع يد المدعى لمعرفة هل هو مستوف للشروط القانونية أو غير مستوف ، وهل المدعى رفع الدعوى قبل مضى سنة على واقعة التعرض ، كما هو الواجب قانونا أولا . ولكن كان كل ماجاء به هو أنه عرض لوضع يد المدعى عليه فأورد أنه لم يكن مقترنا بنية التملك ، ثم استعرض مستندات ملكية المدعى ، لا للاستئناس بها فى تنبين وضع يده وشرائطه بل للاستدلال منها على ملكيته للأطيان المتنازع بشأنها ، فإنه يكون قد استند فى دعوى النعرض إلى أنلة الملك فجمع بين دعوى اليد ودعوى الملك ، وهذا غير جائز قانونا بحكم المادة ٢٩ مرافعات .

(الطعن ٥٧ سنة ١٣ في - جلسة ١٩٤٣/١١/٢٥)

۵۸۲۰ – إذا كانت الدعامة الجوهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى منع التعرض هي عدم توافر شروط الحيازة المادية للأرض موضوع النزاع ، وكان تحدثه عن مستندات الملكية الخاصة بالطاعن لايتجاوز الاستئناس بها في الدعوى بالقدر الذي اقتضاه البحث فيها فيكون النعي على هذا الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

(الطعن ١٥٩ سلة ٢٠ الى – جلسة ١٩٥٢/١٧/٤)

9 * 8 * حمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمنع تعرض الطاعنة المطعون عليه فى الانتفاع بحق ارتفاق المطل موضوع النزاع قد أقام قضاءه على وجود المطل والشرفة) بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض المطلوب منعه ، واستخلص من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض ، وكان مانكره من أن هذه الشرفة بنيت من أكثر من خمس عشرة سنة إنما كان منه تقريرًا للواقع ولم يكن الغرض منه الفصل فى حق الارتفاق ، فان النمى عليه مخالفة قاعدة انه ليس للمدعى أني يجمع بين دعوى وضع اليد ودعوى الملكية فى أن واحد على غير أساس .

(الطعن ١١٣ سنة ١٩ ي - جلسة ١٩٥١/١/٥)

8 4 7 8 - متى كان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن دعوى منع التعرض قد رفعت قبل مضى سنة من تاريخ حصوله قد قرر أن التعرض لم يبدأ بالنمبة للمطعون عليه الأول من وقت مماحة للمطعون عليه الأخير بوضع مجيره فى الأرض محل النزاع لأن هذا المعاح لايعتبر تعرضا لحقه بل هو تأييد لهذا الحق إذ حصل شفل أرضه برضاه وسماحه للمطعون عليه الأخير وإنما يبدأ التعرض حينما يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حقه فى حيازته للأرض ، فإن هذا الذى أورده الحكم صحيح فى القانون .

مطلات تعلل على قطعة أرض فضاء معلوكة لآخر أقام عليها دجراجا، مصنوعا من الشخب والمساج ثم باعها أخيرا إلى المطعون عليه الذي أقام حائطا لمند هذه المطلات المشعب والمساج ثم باعها أخيرا إلى المطعون عليه الذي أقام حائطا لمند هذه المطلات عائمت عليه الطاعنة دعوى تطلب منع تعرضه . وكان الحكم المطعون فيه وهو بمبيل تحقيق توافر شرائط وضع البد قد استخلص من الأدلة التي ساقها أن ترك بمبيل تحقيق توافر شرائط وضع البد قد استخلص على كان من قبيل التسامح من جانب البائع لهذا الأخير إذ لم يكن فيه اى اعتداء على ملكه وبذلك نفى نية النملك على وضع يد الطاعنة وهو ركن أساسى من أركان دعوى منع التعرض فان في هذا على وضع يد الطاعنة وهو ركن أساسى من أركان دعوى منع التعرض فان في هذا من القول بأن هذا التسامح لاينشى حقا لايكتسب صفة الارتفاق فهو تزيد لا بضيره ، من التعرف بأن هذا التسامح المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع في التعر منتج .

(الطعن ١٣٨ سنة ١٩ ق - جلسة ١٣٨/١/١٥)

٨٧٤ - متى كان الحكم الابتدائي قد قرر أن للطاعن حق إرتفاق ببيح له الارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعمال خزان المياه استنادا إلى أن هذا الحق قد إستمده من المالك الأصلى لأرض الطاعن ومنزل المطمون عليه (رب الأسرة) وكان هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في موضوع حق الأرتفاق ذاته وإنما ليستمد منه الدليل على نفى حصول التعرض الذي نسبه المطعون عليه إلى الطاعن في العقار محل النزاع . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ الغي الحكم الابتدائي وقضي بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه قد نفى قيام حق الارتفاق الآنف نكره وقرر أن الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى وكانت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التي لايصح فيها الاستناد إلى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن مغفلا الرد على ما استند إليه المكم الابتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض من الطاعن للمطعون عليه ، ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها ومنتها ومظهرها ودون أن ببين العناصر الو اقعية التي استخلص منها حصول التعرض ، وأن حيازة المطعون عليه قد تو افرت شروطها القانونية . فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه مثبوبا بالبطلان لفقده الأساس القانوني الذي يتعين أن يقام عليه . مما يستوجب نقضه .

(الطمن ٢٠٣ سنة ٢١ الى - جاسة ١٩٥٢/١٧/٤)

(الطعن ١١٩ سنة ١٨ ي - جاسة ١٩٥٠/١/١٩٠)

من الأدلة التي ساقتها في حكمها ومن المعلينة التي أجرتها بنفسها أن الأرض المتنازع على حيازتها مازالت تستعمل جرئا عموميا ، وأنها بنلك تعد من المنافع العامة التي على حيازتها مازالت تستعمل جرئا عموميا ، وأنها بنلك تعد من المنافع العامة التي لا يجوز تملكها بوضع اليد ، كان حكمها بعدم قبول دعوى وضع اليد المرفوعة بشأنها لا يجوز تملكها بوضع اليد المحرفوع بشأند دعوى منع التعرض ملكا عاما أم لا ، ليس فيه جمع بين دعوى اليد والملك لأن المقصود به هو أن تستبين حقيقة وضع اليد إن كان يخول رفع دعوى اليد أم لا ، حتى إذا رأت الأمر واضعا في ان المقار من الملك العام وأن النزاع بشأنه غير جدى قبلت الدفع وإلا فصلت في دعوى منع النعرض تاركة للخصوم المنازعة في الملك فيها بعد . كما أن قضاءها في هذا المقام المؤسس على أن العقار من المنافع العامة لايمكن أن يُعد حاسما المذاع في الملك .

(الطعن ١٥ سنة ١٠ ي - جلسة ١٩٤٤/٢/٩)

التملك . فيجب على المحكمة عند الحكم فيها أن نبين في حكمها جميع الشرائط التملك . فيجب على المحكمة عند الحكم فيها أن نبين في حكمها جميع الشرائط القانونية الواجب توافرها في وضع اليد ، وأهمها أن يكون بنية النملك . وخصوصًا إذا ماقام نزاع جدى حول تحقق هذا الشرط . وإذن فإذا دفع المعدى عليه دعوى منع التعرض بأن وضع يد المدعى عليه أرض النزاع إنما كان باعتباره مستأجرا كما تدل عليه شهادة الشهود والوصلات التي تفيد قيامه بدفع الأجرة ، ثم حكمت المحكمة بمنع النعرض بمقولة إن إيجار الخفية لايكون سببا لحرمان واضع ليد من ملكه متى تبيئت محكمة المملكية أن أحوالا اضطرارية هي التي حملته على أن يدفع الأجرة ، ثم تعليف فيما إذا كان وضع يد المدعى هو بصفته مالكا أو بصفته مستأجرًا تاركة ذلك - على حد قولها - لمحكمة الملكية فإنها نكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطمن 99 سنة ١٤ ي - جلسة ١٩٤٥/١/١٩

4. **AYA - إذا كان الطاعن أسس طلباته المتامية لدى محكمة الموضوع على اعتبار دعواه منع تعرض (en complainte) ولم يطلب قط من المحكمة اعتبارها دعوى استرداد حيازة (eninegrande) وقصلت فيها المحكمة على ذلك الاعتبار الأول ، فلا يلتفت لما بنعاه على الحكم مما عساه يكون قد أخطأ فيه من التقريرات الخاصة بأحكام دعوى استرداد العيازة ، التي أوردنها المحكمة في حكمها استطرادا منها لاستيفاء البحث ، لأن كل كلام منه في دعوى استرداد الحيازة يكون غير ماس بسلامة المحكم من جهة ماقرره من الأحكام القانونية في ذات دعوى منع التعرض التي هي دعواه .

(الطعن ٢١ سنة ٥ الى - جلسة ١٩٣٥/١٣/٥)

4 8 4 9 - إذا كان أحد الشركاء على الشيوع واضعا بدء على جزء معين تسهيلا لطريقه الانتفاع فهو يمتلك فى هذا الجزء مايتناسب مع نصيبه فى المجموع ويكون انتفاعه بالباقى مستمداً من حقوق شركانه الآخرين على أساس التبادل فى المنقعة وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه الأرض بحجة أنه معادل له فى الحقوق على الأرض ، بل كل ما له - إن لم يعامل هذه المعاملة بالذات أو إذا أواد العدول عنها - أن يطلب قسمة الأرض أو يرجع على واضع البد بما يقابل الانتفاع . فإذا كان الحكم قد اثبت أن وضع اليد بشروطه القانونية كان لأحد الشركاء على الشيوع فلهذا الشريك ، فى مبيل حماية يده الفعليه على العقار من تعرض المشترى من أحد شركائه أن يرفع دعوى وضع الد ضد المتعرض ، والمشترى وشأنه فى اتخاذ مايراه

(الطعن ٤٦ سنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٣/٢/٢٥)

• 84٣ - القانون قد جعل لكل ذي يد على عقار أن يحمى يده بدعاوى وضع البد . ولما كان وضع اليد بمعناه القانونى كما يقع على العقار المغروز يقع على الحصة الشائعة ، ولا يمنع من ذلك أن تكون الحيازة المادية حاصلة لبعض الشركاء دون البعض الآخر أو لممثل مشترك لهم كوكيل أو ممتأجر ، ولما كان لايوجد في القانون أية تفرقة في الحماية بين وضع اليد على الشيوع ووضع اليد الخالص لعدم وجود أى مقتض – لماكان ذلك كذلك يكون لكل واضع يد خالصة أو على الشيوع أن يستعين بدعاوى اليد في حماية يده فيقبل رفع هذه الدعاوى من الشريك في الملك المشاع بدعل المتعرض الواقع له ، أيا كان المتعرض فإن وقع من بعض الشركاء في المقار المشاع قعل يراد به استثار مرتكبه وحرمان غيره من الشركاء فإنه بجوز لهؤلاء

أن بستعينوا بدعوى منع التعرض . وإذن فإذا كان الحكم قد رفض دعوى منع التعرض بمقولة إنه لايجوز في القانون رفعها من الشريك على شريكه في الشيوع فإنه يكون مخالفا للقانون .

(الطعن ١٠٩ سنة ١٣ في - جلسة ١/٥/١٩٤٤)

84 9 هـ بجب توافر نية التملك لمن بينفى حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم هذا أن يكون المقار من المقارات التى يجوز تملكها بالتقادم ، فلا تكفى حيازة عرضية ولا يكفى أن يكون وضع اليد على عقار من الأموال العامة . أما ما أباحه القانون المدنى فى المادة و٧٥٠ الممتأجر وهو حائز عرضى من رفع دعاوى الحيازة فإنما جاء استثناء من الأصل لاتطبيقا لمبدأ عام وذلك لما لمركز المستأجر من اعتبار خاص دون سائر الحائزين العرضيين كالحارس والمرتهن حيازيا والمودع لديه .

(الطعن ۲۵۷ منة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۵۹/٤/۱۲ س ۷ ص ۲۱۰)

24٣٢ – لايملك المستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر لأن عياد حيازته للعقال المؤجر غير مقترنة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر إنما نقوم على عقد الإيجار لاعلى الحيازة التى تبيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض وهي ليست مجرد التسلط المادى على العقار بل يجب أن تكون مقترنة بنية التملك – ولم يخالف القانون المدنى الجديد القانون المدنى القديم في هذا الخصوص . أما ما أباحه القانون الجديد في المادة ٧٠٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المؤجر فإنه استثناء من القاعدة العامة .

(الطعن ٢٩٣ سنة ٢٢ في - جلسة ٢٢/١/١٩٣ س ٩ ص ٢٠١)

8٨٣٣ – وضبع يد المستحق في ربع العقار الموقوف لايبيح له رفع دعوى منع التعرض لأن وضع يده في هذه الحالة لايقترن بنية التملك .

(الطعن ۲۹۳ سنة ۲۲ ي - جنسة ۱۹۸۸/۱/۲۳ س ۹ ص ۲۰۱)

8478 – إذا كان الحكم قد قضى بمنع تعرض المدعى عليه فى الطريق . موضوع النزاع وكذلك بإزالة البناء الذى أقامه فيه المدعى عليه إذا لم يرفع فى خلال أجل معين دعوى بملكيته للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه المدعى فإن هذا الحكم لايجعل تنفيذ الإزالة مرهونا بنتيجة الفصل فى دعوى الحق بل يجعله مرهونا بأمر آخر منقطع الصلة بتلك النتيجة وهو فيام المدعى عليه برفع الدعوى بالحق خلال أجل معين وليس فى هذا القضاء مخالفة لتص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ مرافعات .

ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضى الحيازة هي دعوى منع النعرض، نتمع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه باعتبار أن قضاءه في هذه الحالة هو من قبيل إعادة الحالة ما كانت عليه قبل حصول التعرض إلا أن له في هذا الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقسى بها أو يقرن قضاءه في خصوصها بأجل بحدده المدعى عليه ليرفع في خلاله الدعوى بالحق.

(الطعن ٥٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٣ س ٩ ص ١٤٩)

ماثنت لديه من وقاتم الدعوى ومستنداتها - على ماتعرض قد أقام قضاءه - على ماثنت لديه من وقاتم الدعوى ومستنداتها - من أن حيازة الأطيان محل النزاع لم تكن مقسورة على الطاعن وإنما كانت الحيازة على الشيوع واستمرت كذلك حتى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الذى نرتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من البلطن والمالك مباشرة بعد انسحاب المستأجر الأصلى نزولا على حكم المادة ٧٧ المياض والمالك مباشرة بعد انسحاب المستأجر الأصلى نزولا على حكم المادة ٧٧ إذ لم يفصل الحكم فى الدعوى على أساس بحث الملكية وإنما على أساس بحث الحيازة الذى انتهى منه إلى تقرير أن الحائزين لأطيان النزاع بطريق الاستئجار إنما كانوا يحوزونها لحصاب الطاعن وغيره من الملك - ومنهم المطعون عليه - ولا يعد استناد المحكم فى ذلك إلى أحكام قانون الاصلاح الزراعي تقريراً الثبوت الحق أو نفيه .

(الطمن ۲۴۷ استة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۹۲/۱۲/۲۷ س ۱۳ من ۱۲۳۳)

8474 – متى كان استنادا الحكم إلى استمرار استعمال المطعون عليه الممر سواء بالمطل الذى لانزاع فيه أو بالمرور الذى استخلصه من أقوال الشهود يكفى أن يكون أساسا القضاء بمنع التمرض وكان ماجاء بالحكم عن ثبوت حق المطعون عليه في ارتفاق المطل والمرور استنادا إلى الحكم الصادر لصالحه ليس إلا تقريرا للواقع للاستناس به في تبين الحيازة وصفتها فانه يكون غير صحيح ماينهاه الطاعن على الحكم من أنه بغي قضاءه على أساس ثبوت الحق.

(الطعن ٢٩ لسنة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨ س ١٤ ص ١١١٦)

**EATV - فعل التمرض الذي يصلح أساسا لرفع دعوى منع التمرض بتحقق بمجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه عن فعل التعرض أن المستأنف عليه (الطاعن) قد أقام السلم جميعه بعمده الأربعة داخل الممر وأنه بذلك يعتبر معترضا للمستأنف (المطعون عليه) فهذا حسبه ببانا لقعل التعرض .

﴿ الطَّعَنَ ٢٩ أَسَنَةً ٢٩ في جَلْسَةً ١٩١٨/١١/٢٨ س ١٤ ص ١١١٢ ﴾

8ATA - ولاية قاضى الحيازة فى دعوى منع التعرض - على ماجرى به قضاء محكمة النقض - تتسع لإزالة الأفعال العلاية التى يجريها العدعى باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة إلى ملكانت عليه قبل حصول التعرض.

(الطعن ٢٥٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ مس ٢٩٦ }

4.489 — الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لايمس أصل العق فلا حجية له في دعوى الموضوع التي يدور النزاع فيها حول من هو صلحب الحق في ثمار العين محل النزاع .

(الطعن ٤٩ لسنة ٢٤ ق -- جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ س ١٨ ص ١٩٦٩)

م 8.4.3 - إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديرا الجمعية الادارة الزراعية بمدينة مطروح شغل ممكنا مملوكا للحكومة ، وخصصته جهة الادارة لمسكني الموظفين والممال الذين يعملون بالمدينة ، ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قرارا إداريا بإنهاه هذا الترخيص وإخلاء الممكن ، وأقام المطعون عليه بعد إخراجه من الممكن بطلب تمكينه منه ورد حيازته إليه ، وكان التعرض الممتند إلى أمر إداري إقتصته مصلحة عامة لايصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض، وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف نتفيذه ، وهو مايمتنع على المحاكم بنص المادة ١٦ من قانون السلطة التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الاداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه ، وإذ كان العرض سوى الالتجاء إلى القضاء الاداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه ، وإذ كان المحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون في ممالة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم ، وهو مايجيز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استثنافية .

(الطعن ١١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١٥ س ٢٤ ص ١٣٠)

٤٨٤١ - من الواجب توافر نية التملك لمن ينبغى حماية يده بدعوى منع التمرض ، ولازم ذلك أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي منع الشارع تملكها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٧٠ من القانون المدني .

(الطعن ٤٦٨ لسنة ٤٤ لي - جلسة ١٩٧٧/١١/١ س ٢٨ مس ١٦٣٩)

٩٦٤٧ - نص المادة ٩٦١ من القانون المدنى على أن من حاز عقارا واستمر حائزاً له أن يرفع خلال السنة التالية حائزاً له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض ، انما يوفر الحملية القانونية لحائز المقار من التعرض الذي يقع له ويعكر عليه حيازته اذا ما توفرت الشرائط التي تضمنتها هذه المادة ، وإذ لم يمنظرم القانون الإصباغ تلك الحماية على الحائز أن يكون المتعرض مىء النية .

28.6° - يشترط لقبول دعوى منع التعرض أن يكون المدعى عليه قد تعرض للمدعى عليه قد تعرض للمدعى في وضع يده ، ولا يعتبر تمليم العين المتنازع عليها تنفيذاً للحكم الصادر بذلك ضد واضع البد تعرضا له ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه برفض دعوى منع التعرض المقامة من الطاعن الأول إلى أن تنفيذاً لحكم الصادر ضده في التعويين رقمى ، لا يعد تعرضا لهذا الطاعن في وضع يده ، فأن الحكم لايكون بذلك قد بنى على أسباب متعلقة بأصل العق وإنما نفى عن الدعوى توافر أحد شروط قبولها .

(قطعن ٩٩٣ لسنة ٤٦ ق - جنسة ٧٩/١١/٣٧ س ٣٠ ع ٣ ص ٧٠)

\$ 48.5 - وإن كان الطاعن قد حدد دعواه بأنها دعوى منع تعرض تقوم فى أساسها على العبازة المادية ، إلا أن الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ينسب إلى المطعون ضدها الثانى والثالث مشاركتهما للمطعون ضدها الأولى فى التعرض لحيازته وذلك باجراء تعديل فى بيانات عقد البيع المسجل . ولذلك ضمن طلباته طلبا الحكم بالفاء هذه التعديل الذي أجرته مأمورية الشهر العقارى التى يعتلها المطعون ضده الثانث بالإشتراك مع وزارة الأوقاف المطعون ضدها الثانية . وإذ أغفل المحكم المطعون فيه الفصل فى هذا الطلب رغم عدم تنازله عنه فقد نمى بالسبب أغفل المحكم المطعون على الحكم بالغطأ الذي يمتوجب نقضه ، ومن ثم فقد أضمى المطعون ضدهما الثاني والثالث خصمين حقيقيين فى الدعوى ، ويتوافر لدى الطاعن مصلحة في اختصامهما فى هذا الطعن .

• 1840 — التعرض الذى يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانونى الموجه إلى واضع اليد على أساس حق يتمارض مع حق واضع اليد .

4887 - أوجب المشرع في المادة 931 من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض وترابطت التعرض وترابطت التعرض وترابطت وترابطت من شخص واحد ننشىء حالة اعتداء مستمرة بيداً معها احتساب مئة السنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه ينضمن اعتداء على الحيازة .

ر (الطعن ١١٧ سنة ٤١ ي - جلسة ٧٩/٤/١٦ س ٣٠ ع ٢ من ١٣١)

٤٨٤٧ -إذا تعددت أعمال التعريض وتباعدت واستقل بعضها عن بعض أو صدرت عن أشخاص مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال بعتبر تعرضا قائما بذاته وتتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال أو الأشخاص الصادرة عنهم، وتعتسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذي أنشأ هذه الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صدرت عن المطعون ضدها الأولى أعمال تعرض لحيازة الطاعن تتابعت بتقديم الشكوى رقم ١٧٥١ لسنة ١٩٧٠ إداري الخليفة ، وإقامة الدعوى رقم ٢٧٦٨ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة ، وقد انتهت هذه الأعمال بصدور حكم استثناف في ١٩٧٠/٥/٣١ بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ، ثم عانت المطعون ضدها الأولى بعد قرابة عام وقدمت شكوى إلى المطعون ضدها الثاني والثالث اللذين قاما باجراء تصميح في ١٩٧١/٥/١٨ وذلك بالتأشير على هامش عقد شراء الطاعن لعقار النزاع بما يفيد أن حقيقة مساحته هي ٢٢٥ مترا مربعا وليست ٧٦٥،٥ مترا مربعا وكان هذا الاجراء يتضمن إعتداءً جديداً على حيازة الطاعن فيما لو ثبت توافر شروطها -وينشى له حقا في رفع دعوى منع تعرض مختلفة عن تلك التي نشأت عن الأعمال السابقة . وبيدأ احتساب مدة السنة المقررة لرفعها من تاريخ حدود هذا التعرض الجديدة في ١٩٧١/٥/١٨ . وإذا أقام الطاعن دعواه بمنع التعرض في غضون شهر فبراير سنة ١٩٧٧ فإنه يكون أقامها في الميماد القانوني .

(تطعن ۱۰۷ تسنة ٤٦ ق - جلسة ٧٩/٤/١٦ س ٣٠ ع ٢ ص ١٣١)

8.4.8 - دعوى منع التعرض ترمى الى حماية العيازة ، والتعرض الذى يصلح أساساً لرفعها يتحقق بمجرد تعكير العيازة والمنازعة فيها ولا يشترط فى التعرض أن يكون قد ألحق ضرر بالحائز .

(الطعن ۱۱۷۸ س ٤٧ ي - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

١٨١٦ – النص في المادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع

التعرض في خلال السنة التالية من وقوع التعرض والاكانت غير مقبولة. فانه وان كان هذا الميعاد سقوط لا يسرى عليه تقادم أو انقطاع إلا أن رفع الدعوى في خلاله أمام محكمة غير مختصة مجز في تحقق الشرط الذي ينوقف عليه قبول الدعوى إذ أن المشرع في المادة ١٩٠ من قانون العرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية بلحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة كان عدم الإختصاص متعلقا بالولاية بلحالة الدعوى بحالتها الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤديا بذاته الى نظرها وكأنه اجراء من اجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ رفعها هو برفع الدعوى أمام المحكمة المختصة . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحكمة الدعوى أن اجراءات ولى الاحالة يبقى صحيحا من أجراءات رفع الدعوى من حيث انتهت الإجراءات أمام المحكمة المحال اليها الدعوى من حيث انتهت الإجراءات أمام المحكمة المحال اليها الدعوى من حيث انتهت الإجراءات أمام المحكمة المحلة الذعوى من حيث انتهت الإجراءات

(قطعن ۱۷ س ۶۸ ی – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۱ س ۳۳ ص ۲۰۱۲)

4849 - التعرض الذى يبيح لمائز المقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو كل عمل مادى أو كل تصرف قانونى يتضمن بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر إدعاة يتعارض مع حق واضع اليد . فيكفى أن يعارض المدعى عليه حق المدعى في الحيازة ليكون هناك تعرض واقع عليه . فلا يشترط أن يكون التعرض قد ألحق ضررا بالمدعى أو أن يكون ظاهرا أو حصل علنا وأنما يكفى أن يعلم به المدعى حتى يبدأ ميعاد المنة التى يجوز له رفع الدعوى خلالها .

(قطعن ۱۰۶۸ س ٤٧ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸ س ۲۳ س ۱۰۹۹)

• 8.0 - إذا تتابعت أعمال التعرض وترابطت وكانت صادرة من شخص واحد فانها تنشىء حالة اعتداء مستمرة بيداً معها احتساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء على الحيازة .

۱۵۵۹ – المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة انه يتعين توافر نية التملك لمن يبغى حماية وضع يده بدعوى منع التعرض ولازم ذلك أن يكون العقار من المقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الخيرية التى منع المشرع تملكها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم بما نص عليه فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة المقانونين ١٩٧٠ ، ١٩٥٩/٣٩ . ومن ثم يتعين على المحكمة فى دعوى منع التعرض أن تحسم النزاع المثار حول ما اذا كان العقار مما يجوز كمب ملكيته بالتقادم أم لا للوصول الى ما اذا كانت حيازته جديرة بالحملية القانونية لمنع التعرض لها أم لا دون أن يعتبر ذلك منها تعرضا لأصل الحق .

(الطعن ١٠٨٠ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ س ٢٥ ص ٨٤٦)

\$407 - أوجب المشرع في المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال منة من حصول التعرض .

(الطعن ١١٧١ س ٥٠ ق – ولسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

* 4.09 – إذ لم يستلزم القانون لاسباغ الحماية لحائز العقار أن يكون المتعرض سيء النية فلا على الحكم إن هو لم يعرض لبحث نية الطاعن إذ أن أحكام المادتين 975 ، 970 من القانون المدنى تخرج عن نطاق هذه الدعوى .

(الطعن ١٢٢٢ ص ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

\$ 8.0 للحائز على الشيوع أن يحمى حيازته بدعاوى الحيازة ضد المتعرض له فيها سواء كان هذا المتعرض شريكا معه أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك .

(الطعن ۱۹۲۲ س ۵۰ لی - جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۱)

■ \$400 - يجب - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن
يبغى حماية وضع يده بدعوى منع التعرض ، ولازم ذلك أن يكون المقار مما يجوز
تملكه بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة
أو الأوقاف الخيرية التي منع الشارع تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم
بما نص عليه في الهادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانونين رقمي ١٤٧٧ لسنة
١٩٥٧ م ٢٩٠ لسنة ١٩٥٩ من القانون المدنى المعدلة بالقانونين رقمي ١٤٧٧

(الطعن ٦٩ س ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ س ٣٥ ص ٢٠٥٣)

٩٨٥٩ -- المقرر -- وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة -- وجوب توافر نية التملك لدى الحائز الذى يلجأ الى دعوى منع التعرض حماية لحيازته ، ولازم ذلك أن يكون المقار موضوع الحيازة مما يجوز تملكه بالتقادم فلا يكون من الأموال

الخاصة الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي منع الشارع تملكها أو كسب أي من حق عيني عليها بالتقادم ، وقد نصت المادة ٧٠ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٤ منه ١٩٥٧ على عدم جواز تملك أموال الأوقاف الغيرية أو كسب بالقانون رقم ١٤٧ منة ١٩٥٧ على عدم جواز تملك أموال الأوقاف الغيرية أو كسب تضمنته حجة الوقف التي تقع حصة الغيرات مشاعاً فيها ، ولذن كان المطعون ضده الأول يمنتد في حيازته لنصيبه إلى عقد قسمة عرفي مؤرخ ١٩٦٢/١١/١٤ فيما ببنه وباقي ورثة الواقف بيد أن الأوقاف الغيرية لم تكن طرفاً في هذا العقد ولم يتم فرز وتجنيب حصتها عن طريق لجان القسمة بوزارة الأوقاف ومقتضى قيام حالة الشيوع هذه أن الأوقاف الغيرية تملك في كل ذرة من ذرات المال الشائع ومؤدى نلك وإعمالا لمانصت عليه المادة ٧٠ من القانون المدني سالفة الذكر عدم جواز نمائلي مؤده من الأطيان الذي تضمنتها هجة الوقف المشار إليها بالتقادم ولا تتوافر بالتللي لدى المطعون ضده الأول وهو حائز لجزء من تلك الأطيان شروط الصيازة بالتي بجوز حمايتها بدعوى منع التعرض ومن ثم تكون دعواه غير مقبولة .

(الطعن ١٦٢٣ لسنة ٥١ ي - جلسة ١٠٤/١/٥٨ بن ٣٦ ص ١٠٤)

المادى والمعنوى مما لايجوز معه لحائز المال العام أن يرفع هذه الدعوى لعدم إمكان المادى والمعنوى مما لايجوز معه لحائز المال العام أن يرفع هذه الدعوى لعدم إمكان توفر نية الملك في وضع يده ، إلا أنه لما كان الثابت في الدعوى أن الأرض محل المنزاع قد ريطت باسم المعطعون ضده كعنافع من قبل مصلحة الضرائب مما يُعد ترخيصا لم من هذه الجهة بالانتفاع بها مقابل ما تمتأديه منه عن هذا الريط ، وكانت عوازة المرخص له في الانتفاع بالعين المرخص بها وإن اعتبرت حيازة عرضيه في مواجهة المبرت حيازة عرضيه في مواجهة المبرت عيلي أذا وقع منه اعتداء على الحق المرخص به - لما كان نلك دعوى منع التعرض عليه إذا وقع منه اعتداء على الحق المرخص به - لما كان نلك وكان وضع يد الطاعن على رأض النزاع بعد إلغاء ربطها عليه قد أضحى بغير مبب فيل الحكم المطعون فيه إذ قضي بتأبيد الحكم الابتدائي الذي خلص في قضائه إلى قد وافق صحيح القانون ولا يعيه بعد ذلك ما ورد في أمبابه أو أمباب الحكم المؤيد به التي أحال اليها من تقريرات قانونية غير سليمه إذ لمحكمة النقض أن تصوب ذلك دون أن تنقض الحكم .

(الطعن ٢٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/١٢/٢٨١)

AAA - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه فيما يتعلق بالمدة المعينة لرفع دعوى منع التعرض فان مدة السنه المشترطه في المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق «المقابله المادة ٢٦ من القانون المدنى الحالى، عدم مضيها على الفعل المسادر من المتعرض في الحيازة هي مدة تقادم خاص ، تسرى عليه قواعد الانقطاع التي تسرى على النقادم المستقط العادى .

وأن رفع واضع اليد داعواه أمام القضاه المستعجل طالبا منع التعرض له في حيازته يعتبر بمبناه ومعناه طلبا بعنع التعرض يقطع مدة دعوى وضع اليد حتى اذا صدر المحكم من القضاء المستعجل بعدم الإختصاص لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصه يقطع المدة مادام أن رفع الدعوى أمام القضاء المستعجل هو في ذاته طلبا خاصا بموضوع منع التعرض .

(الطعن ١٠٦٥ استة ٥٢ في - جلسة ١٠٦٠)

800\$ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمه بأن تكيف الدعوى و فقا لما تتبينه من و قائعها و أن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون مقيده في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحه عليها . ولما كان الطاعن قد اقام دعواه امام محكمة أو درجة طالبا الزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا له تعويضا قدره عشرون الف جنيه عن استيلائهم دون وجه حق على الأطيان المبينه بالصحيفه وحرمانه من الانتفاع بها والعصول على ريعها استنادا الى أن هذه الاطيان معلوكه لمه وانها آلت له بالشراء ووضع اليد المدة الطويله فان التكييف القانوني السليم للدعوى هو انها اقيمت من الطاعن بطلب تعويضه عن الاستيلاء على ارضه وقيمة الريم باعتباره مقابل ما حرم من ثماره وذلك على أساس ان هذه الأطبان مملوكه له وإذ كيف الحكم المطعون فيه الدعوى على انها تعويض عن الاعتداء على الحيازة وقضى برفضها على اساس من حجية الحكم الصادر في دعوى منع التعرض ١٤٤ لمنة ١٩٧٨ كلي دمنهور الذي أقام قضاءه على ان الطاعن لم يكن حائزاً لأرض النزاع سنة كاملة قبل حصول التعرض المدعى به وان واقعة الغصب تنتفى تبعا لذلك في حين ان الحكم الصادر في دعوى منع التعرض الايمس أصل الحق والايحوز حجية في الدعوى المطروحة والتي تعتبر الملكية عنصراً من عناصرها ونلك لاختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً ،

(قطعن ۲۱۸ نستة ۵۰ ق - جنسة ۲۲/٥/١٩٨٧)

. ٤٨٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة وجوب توافر نية التملك لمن بيغي

حماية بده بدعوى منع التعرض مما لازمه أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال العامة التي لا بجوز تملكها به عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤ من القانون المدنى وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنين بان ارض النزاع من قبيل هذه الأموال بما أورده منه أنه موحيث إنه عملا بالمعادة ٤٤ من قانون المرافعات فإنه لايجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستناد الى الحق ولايجوز العكم في دعاوى الحيازة على املس ثبوت الحق أز نفيه ومن ثم فلا بجدى المستأنفون والطاعنون، دفع دعوى الحيازة بالاستناد الى مليدعونه من أن ارض النزاع من المنافع العلمة - فإن هذا الذي أورده المكم غير صحيح في القانون - ذلك أن تحرى المحكمة ماإذا كان العقار المرفوع بشأنه دعوى منع التعرض ملكا عاما أم لا ليس فيه جمع بين دعوى الحيازة أم لا ، حتى اذا رأت أن تمتيين حقيقة وضع اليد إن كان يخول رفع دعوى الحيازة أم لا ، حتى اذا رأت لاعوى منع التعرض وإلا قصلت فيها تاركة للغصوم المنازعة في الملك فيما بعد دعوى منع التعرض وإلا قصلت فيها تاركة للغصوم المنازعة في الملك فيما بعد أن قضاءها في هذا المقام المؤسس على أن المقار من المنافع العامة لا يمكن أن بعد حاسماً للنزاع في الملك .

(الطعن ٢٥٣ لسنة ٥٤ ق - جنسة ١٩٨٧/٦/٧٥)

1973 - العيازة التي تبيح رفع دعوى منع التعرض ليست هي مجرد السيطرة المائية على العقار فعمب بل يجب أن يكون ذلك مقترناً بنية التملك ولازم هذا أن يكون المقار من المقارات التي يجوز تملكها بالثقادم فيضرج منها العقار الذي يُعد من الأموال العامة أو الخاصة للدولة إذ هي أموال غير جائز تملكها أو كسب أي حق عنيها بالثقادم إعمالاً لنص المادة ٩٠٥ من القانون المعنى المعدلة بالقانون رقم ١٤٧٠ من عليها بالثقادم إعمالاً لنص المادة ٩٠٥ من القانون المعنى المعدلة بالقانون رقم عرضي – من رفع دعاوي الحيازة فإنما جاء استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع عرضي – من رفع دعاوي الحيازة فإنما جاء استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع كان الحكم المعلمون فيه لم يورد بمدوناته أن الطاعن مستأجرًا الأرض النزاع أن البين من هذه – المدونات وتقرير الخبير الذي اتخذه الحكم عماداً لقضائه أن الطاعن لم من هذه – المدونات وتقرير الخبير الذي اتخذه الحكم عماداً لقضائه أن الطاعن لم يقد دليلاً على قبام علاقة ايجارية انعقدت بينه وبين الحكومة في شأن أرض النزاع على يقدم دليلاً على قبام علاقة الجارية الخاصة وحضرت في مجلات مصلحة الأملاك على والتي من الأراضي التو المقصود باستغلال الأراضي النزاع المورى به قضاء هذه المحكمة – الوراعية المعلوكة للحكومة بطريق الغفية – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – الزراعية المعلوكة للحكومة بطريق الغفية – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة –

هو ما كان بغير عقد ايجار حتى لو كان الحائز يؤدى عنها للحكومة مقابلاً للامتغلال ومن ثم لايكون الطاعن مستأجرًا لابتعليق على دعواه الاستثناء المقرر بالمادة ٥٧٥ من القانون المدنى ويكون الحكم المعلمون فيه قد وافق صحيح القانون إذ حمل قضاءه برفض الدعوى على انتفاه نية التملك في حيازة الطاعن للأرض التي ثبت أنها من أملاك الدولة الخاصة المحظور تملكها بالتقادم ويضحى النعى الذي يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

(الطعن ١٩٨٧/١١/٢٦) علية ١٩٨٧/١١/٢٦)

* 4.33 – التعرض المستند الى امر ادارى اقتضته مصلحة عامة لايصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حقا على الحكم فى هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمنتع معه على المحاكم نظرها ولا يكون للحائز فى هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء الى القضاء الادارى لوقف تنفيذ الأمر أو إلشائه .

(الطعن ۱۲۶۰ نستة ۱۰ ق – جلسة ۱۲۶۰ (الطعن

الفرع الثالث : دعوى استرداد الحيازة

*8.78 - إن دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى وضع اليد فى ذاته . ولذلك لايشترط فيها لاتية التملك عند واضع اليد لوضع اليد لمدة سنة على الأقل سابقة على التصرض ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره فى الحيازة ، بل ممن كانت حيازته عن تسامح من صاحب اليد ويكفى فى قبولها أن يكون لر افعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة وإنما يشترط أن يقع ملب الحيازة بقرة أو باكراه ، فإذا قبلت المحكمة دعوى استرداد الحيازة مع أن وضع يد المدعى عليها فيها لم يقم بقوة ولا اكراه فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن ٢٧ سنة ٣ ق - جنسة ٢٦/١/٢١)

\$ 84.3 - لايشترط لقبول دعوى استراد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوبا باعتداء أو تعد على شخص الحائز أو غيره بل يكفى أن يثبت الحكم أن المغتصب وعماله قد استولوا على العقار ولم يقو خفير الحائز على رد اعتدائهم .

(الطعن ١٩١ سنة ٢٢ في - طبعة ١٩٠٠/١٠/١٩٥٥)

٤٨٦٥ -- إذا كان الشريك قد طلب تسليمه ملكان في حوزته معادلا لبعض

نصيبه في الأطيان المشاعة . مقيما هذا الطلب على أساس أن يده رفعت بفعل غيرمشروع ليس هو الإكراه فحمل بل هو أيضا الفش من جانب المدعى عليهم والتواطؤ بينهم وبين الممتأجر منهم ، وقضت المحكمة برفض هذا الطلب بحجة أن ما يطلب تسليمه قد خرج من يده ودخل في يد المدعى عليهم بغير إكراه ، فإن حكمها بنلك يكون قاصر التسبيب إذ هو لم يتعرض لدفاع المدعى خاصا بالفش والتواطؤ مع كونه دفاعا جوهريا لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى ، لأنه قوله بنفى حصول الإكراه لايدل لزوما على انتفاه حصول الفش والتواطؤ .

(الطعن ١٤٣ سنة ١٦ ق - جاسة ١٤٣/١/١٩)

8 ٨٩٦ - يكفى فى دعوى استرداد الحيازة أن يكون للمدعى حيازة واقعية هادئة ظاهرة وأن يقع سلب تلك الحيازة بالقوة والإكراه ، فإذا استظهرت المحكمة قيام هذه العناصر فى الدعوى المرفوعة على أنها دعوى منع تعرض فاعتبرتها دعوى استرداد حيازة وحكمت فيها على هذا الاعتبار فإنها لاتكون قد أخطأت .

(تطعن ۱۰۸ سنة ۱۳ ق - جلسة ۱۹۶۱/۰/۱

\$470 – لاتقبل دعوى استرداد الحيازة إذا كان العمل المادى المدعى به قام به المدعى في ملكه الواقع في حيازته .

(الطعن ٤٣ سنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٨/٢/٣)

4.١٩٨ – إن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الفصيب ، ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية . ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت نصر فه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائما في حال وقوع الفصيب .

فإذا كان الثابت ان المقار محل الدعوى (شادر) قد صدر حكم بإغلاقه لمخالفة إرتكبها مستأجره، ونفذ حكم الاغلاق بإخراج جميع الأشياء التى كانت به وإغلاق بليه ووضع الاختام عليه ، فإن حيازة المستأجر المادية للشادر تكون قد زالت نتيجة تنفيذ الحكم الجنائي الصادر عليه - والقول بأن المستأجر ظل حائزا رغم ذلك هو خطأ في فهم معنى الحياز .

8٨٩٩ - إن دعوى استرداد الحيازة تستلزم بطبيعتها وقوع أعمال عنف وقوة

ملنية وتكون قد ملبت حيازة مادية أيضا . وهي بهذه المثابة لايمكن أن يكون موضوعها إعادة مسقى أو مصرف هنمهما المدعى عليه ويدعى المدعى أن له حق ارتفاق عليهما إذا كان هذا الممشى أو المصرف اللذان هما محل حق الارتفاق مقطوعا بأنهما في يد المدعى عليه .

(الطعن ٤٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٢)

۱۹۸۹ - إذا كان المدعى عليه في دعوى حق ارتفاق ايجابى (فتح مطلات ومنافذ) قد بادر - قبل فوات المدة المقررة لحماية الدقوق بدعوى وضع اليد - إلى الاعتراض عليه فعلا باقامة حوائط في ملكه الخاص وقضاء بانذار وجهه إلى المدعى أعتبه رفع دعوى عليه فان دعوى رد الحيازة بالنسبة لهذا المحق تكون غير مقبولة لعدم استكمالها الشرائط الواجب توافرها في دعوى وضع اليد .

(الطعن ٤٣ أسنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٨/٢/٣)

8AV1 ـ يسترط القانون في الحيازة التي تؤدى إلى التملك بالتقادم أن تكون مادئة إذا بدنت بالإكراه مادئة (م ٢٧ مدنى قديم ، ١٩٤٩/ جديد) وتعتبر الحيازة غير هادئة إذا بدنت بالإكراه فإذا بدأ الحائز وضع يده هادئا فإن التعدى الذي يقع أثناء الحيازة ويمنعه الحائز لايشوب تلك الحيازة متى تظل هادئة رغم ذلك . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن هناك نزاعا أو تعكيراً متواصد للحيازة دون أن يبين التي بدأ هذا التعكير وهل كان مقارنا لبدء الحيازة أو تاليا لبنتها وأثره في استمرار الحيازة فانه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

(الطمن ۱۱۸۰ سنة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۹/۲/۲۰ س ۱۰ ص ۲۸۰)

4/۷۲ – دعوى استرداد الحيازة نقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضع اليد ، فلا يشترط توافر نية التملك عند واضع اليد ولا وضع يده مدة سنة سابقة على التعرض ، ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالمقار اتصالا فعليا قائما في حالة وقوع الغصب .

(الطعن ٥٨ استة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩ س ١٥ ص ٦٣)

۴۸۷۳ – لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره بل يكفى أن تكون قد سلبت فهرا .

\$484 - المكم الصادر من ممكمة النقض والذي يقضى بنقض حكم صادر في دعوى أسترداد الحيازة التي أقامها المستأجر على مشترى العين المؤجرة مستندافها إلى حيازته للعين وأن هذه الحيازة قد ملبت بالقوة ، لاتكون له حجية في الدعوى الموضوعية التي أقامها المستأجر على المشترى مطالبا إياه بالتعويض عن إخلاله بالتزامه بتمكينه من الإنتفاع بالعين المؤجرة ويعدم التصرف له فيها وهو الإنتزام الذي يفرضه عليه عقد الإيجار الذي خلف المؤجر الأصلى فيه ، وذلك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ولأن المكم الصادر في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق ولا يبنى على أسلس ثبوته أو نغيه وإنما على أسلس توافر الحيازة بشروطها القانونية وعدم توافرها .

(الطعن ٢١٨ لسنة ٢٤ ق - جاسة ١٩٦٨/٢/٢٨ س ٩ ص ٩٠٠)

\$4٧٠ - مؤدى المادة ٩٦٠ من القانون المننى أنه يجوز رفع دعوى استرداد الميازة على من انتقلت اليه حيازة العقار من مغتصب الحيازة ولو كان الأول حسن النية .

(الطعن ٧١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٥/١٠١ . سنة ٧٧ من ١٠٦٣)

40% — نص المادة 40% من القانون المدنى ان دعوى استرداد الحيازة إنما شرحت لعماية الحائز من أعمال الفصب ، ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون ارافعها حيازة مادية حالية ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائما حال وقوع الفصب والإيشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة نية التملك فيكفى لقبولها أن تكون الرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ، وهو ماقررته المادة ٥٧٥ من القانون المدنى .

(قططان ۲۰ ، ۲۸ استة. ۵۰ ی – جاسة ۱۹۸۱/۱/۱

40٧٧ – دعوى استرداد العيازة شرعت لحملية العائز من أعمال الفصب فهى تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون ارفعها حيازة مادية حالية بحيث تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا بجعل العقار تحت تصرفه المباشر وأن يكون هذا الاتصال قائما حال وقوع الفصب وأنه ولئن كان لا يلزم أن تكون هذه الحيازة بنية التملك إلا أنه يتعين في جميع الأحوال أن يكون لرافع الدعوى - حال وقوع الغضب - حيازة هادئة وظاهرة .

(الطعن ٧٩٣ س ٤٩ ال – جلسة ١٩٨٢/١/١١)

(الطعن ١٧٤٧ س ٤٩ ي - جلسة ١٩٨٢/٤/١٩)

8۸۷۹ - دعوى استرداد الحيازة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على رد الاعتداء غير المشروع ، ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجمل بده متصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما في حالة وقع الفصب ، ولا يشترط وضع اليد مدة سنة سابقة على سلب الحيازة ويكفى أن تكون قد سلبت قهرا .

(الطنن ۱۸۵۸ س ٤٩ ق – جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۳۰)

• 8۸۸ - إذ كان القرار الصائر من معافظ الاسكندرية بالترخيص للمطعون صدهم في استغلال أرض النزاع لا يخرج هذه الأرض من ملكية الدولة ، وكان قيام الطاعنة بانشاء محطة محولات الدخيلة الكهريائية على هذه الأرض يعتبر تفصيصا فعليا لها للمنفعة العامة ، بما لا يقبل معه دعوى المطعون ضدهم باسترداد حيازتها لورودها على مال عام لا ترد عليه دعلوى العيازة ، وهو الأمر المتعلق بالنظام العام، ، ويتمع له نطاق الطعن المائل ، بما يتيح لمحكمة النقض التصدى له .

(الطعن ۲۰۷ س ۵۳ ی - جلسة ۲/۲/۹۸)

8۸۸۱ – يدل نص المادتين ١/٩٥٨ و ١/٩٥٩ من القانون المدنى على أن من فقد حيازة عقار يجاب الى طلبه ردها اليه متى ثبتت حيازته له عند فقدها وأقام الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا المقد ولو كان من سلب الحيازة يستند الى حيازة أحق بالتفصيل طالما أن حيازة المدعى دامت مدة تجاوز سنة سابقة على فقدها . * *** - الحيازة العرضية هي حيازة لحماب الأصيل وحده ، الذي له - عند فقدها أن يستردها ولو كان من سلبها منه هو الحائز العرضي ، ولئن كان لهذا الأخير - وعلى ماجرى به نص المادة ٢/٩٥٠ من القانون المدنى - أن يحمى حيازته العرضية باستردادها من الغير الذي يصابه اياها ، إلا أنه ليس له أن يلجأ الى هذه الدعوى ضد الأصيل الذي يحوز لحسانه .

(الطعن ۸۹۱ س ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۱/۱۱/۲۹)

قد العيازة أن يطلب خلال المنة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن طحائز المقار اذا فقد العيازة خفيه بدأ سريان المنة حال المنة التالية لفقدها ردها اليه ، فاذا كان فقد العيازة خفيه بدأ سريان المنة من وقت أن ينكشف ذلك ويجوز ايضا أن يسترد الحيازة من كان حائزاً بالنيابة عن غيره هيل على أن دعوى استرداد الحيازة انما شرعت لحماية الحائز من اعمال الفصب ومن ثم كان قبولها رهنا بأن يكون لرافعها حيازة مادية خالية ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل المقار نصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع العصب ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفى لقبولها أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفى لقبولها أن تكون المستأجر مباشرة ودون حاجة لاختصام المؤجر .

(الطعن ٢ لبنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٤/٤/١ س ٣٥ ص ٩٤٣)

\$ ٨٨٤ – دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر الى صفة واضع اليد ، ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حاله تجعل بده متصلة بالعقار انصالا فعليا قائما في حالة وقوع الفصب وان حيازة قد سلبت ، فلا يشترط أن يكون سلبها مصحوبا بايذاء ، أو تعد على شخص الحائز أو غيره .

(الطعن ۱۸۹ نستة ۵۱ ق - جلسة ۲۸۷/۱۹۸۹)

(الطعن ٧٩٧ نسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٥/٤/١٨)

\$4٨٩ – النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن طحائز العقار اذا فقد الحيازة ان يطلب خلال السنة التالية لفقدها ردها اليه ..، انما ١٨٣٧ يدل على ان فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدى الى انقضاء الدق فيها ، وبالتالى فهى مدة نقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى . لما كان نلك ، وكانت المادة ٣٣ من قانون المرافعات تقضى بأن نرفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير نلك ، وكانت المادة ٩٥٨ من القانون المدنى المشار اليها لم ترسم طريقا معينا لرفع الدعوى باسترداد الحيازة فانها تعتبر مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة .

(الطعن ١٣١٢ نسنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٨٨٧ - دعوى استرداد الحيازة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة -تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر الى صفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية التملك عنده ، ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل بد الحائز منصلة بالعقار اتصالا فعليا قائما في حالة وقوع الغصب ، والعبرة في ثبوت هذه الحيازة - وهم, واقعة مادية - بما يثبت قيامة فعلا ولو خالف الثابت بمستندات ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد ان استظهر التعقيقات الادارية التي كانت صبورها منضمة الى الدعوى واقوال الشهود فيها ، اثبت انه كان للمطعون ضدها الأولى حيازة مادية على العقار المتنازع عليه وقت فقد الحيازة الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣٠ واقامت الدعوى - وعلى نحو ماورد بالرد على السبب الأول - بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وخلص من كل ذلك الى ان الطاعن قد حضر الى الارض ومعه العمال الذين قاموا برفع القانورات وتسوير الأرض وهو ما يمثل عنصر القوة والإكراه الذي لجأ اليها الطاعن في الاستيلاء على الأرض واضاف الحكم المطعون انه هيكفي المستأنف (الطاعن) انه استولى على الأرض دون رضاء المستأنف عليها الحائزة (المطعون ضدها الاولى) ودون علمها وكان هذا الملب عقبة امامها لا تستطيع مفاداتها إلا إذا لجأت الى العنف ...، فانه بذلك يكون قد استظهر بجلاء ان الحيازة قد سلبت قهرا وان المطعون ضدها الاولى قد اقامت دعواها قبل مضى سنة على سلب حيازتها .. وإذكان ذلك وكان لايشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة ان يكون سلبها مصحوبا بايذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره بل يكفي ان تكون الحيازة قد سلبت قهراً ، لما كان ذلك فان النعي على الحكم بهذه الاسباب يكون في غير محله .

(الطعن ۱۴۱۲ اسلة ٥٠ الى - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)

8۸۸۸ – الطاعن لم يقدم ما يدل على صدور قرار ادارى من هيئة الاوقاف بشأن وضع اليد على الارض محل النزاع ومردود في شقه الثاني ذلك انه لما كان 1۸۳۳

المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ان العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد لاتعتبر عقودا ادارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام وأظهرت الادارة نبتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطها استثنائية وغير مألوفة تناى بها عن اسلوب القانون الغاص أو تحيل فيها الادارة على اللوائح الخاصة بها وكان الثابت من عقد الايجار المؤرخ ٢٠/١/١٥/١ الصادر من هيئة الاوقاف الى الطاعن انه تضمن تأجيرها اليه أرضاً زراعية من املاكها الصاف ميئة الاوقاف أى شرط استثنائي يخالف المألوف في القانون الخاص فان هذا المقد يعتبر عقدا مدنيا يحكمه القانون الخاص ومن ثم فان دعوى استرداد العيازة المرفوعة من المطمون صدها الأولى بشأن تعرض الطاعن المستند الى العقد سالف الذكر تكون مما تختص ضدها الأولى بشأن تعرض الطاعن المستند الى العقد سالف الذكر تكون ما تختص به المحاكم العادية وإذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ويرفض الدغم الموادي بنظر الدعوى لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي ويكون النمي عليه على غير أساس .

(الطعن ۱۸۱ اسنة ۵۰ ق – جلسة ۲۹/۲/۲۸۱)

ولم كانت الحيازة لا تستند الى حق متى كانت معتبرة قانونا ولذلك لا يشترط فيها ولم كانت الحيازة لا تستند الى حق متى كانت معتبرة قانونا ولذلك لا يشترط فيها نبة التملك عند الحائز ولا وضع اليد لمدة سنة سلبقة على التعرض ويكفى فى قبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية تجعل يد الحائز متصلة بالمقار اتصالا فعلها قائما فى حال وقوع سلب الحيازة بقوة أو ألكراه وكان الثابت من تقرير الخبير للذى عول عليه الحكم المطمون فيه فى قضائه أن المطعون ضدها كانت تضع يدها على الأرض محل النزاع منذ سنة ١٩٦٥ حتى تعرض لها الطاعن بتاريخ ١٩٨٧/١/٣ وسلب حيازتها بالقوة وأقام عليها موراً بالدبش دون سند قانونى فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص منه الى ما يغيد ثبوت حيازتها العادية للأرض وقت حصول الغصب بالقوة ويكفى وحده لقبول دعواها باسترداد حيازتها لهذه الأرض ولو صح دفاع الطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(بُطَعَن ۲۱۳۷ لَمِنَةً ۵۳ ق – جِلْمَةً ۲۹۸۷/۰/۲۱) (الطّعَن ۲۰۸ لَمِنَةً ۵۹ ق – جِلْمِةً ۲۰/۱۹۹۰)

٨٩٥ - إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته
 حارما قضائيا وطلب فيها لسترداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقوماتها
 ١٨٣٤

المادية والمعنوية التى وقع عليها الحجز الادارى وتم بيعها بالمزاد العلني الذي رسا على الطاعن بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ مستندًا في ذلك إلى الحكم النهائي الصادر في الاستناف رقم ٢٩٥٥ لسنة ٩٣ قضائية القاهرة والذي قضى به في مواجهة الأخير ويقية المطعون ضدهم ببطلان إجراءات الحجز الاداري الموقع من مصلحة الضرائب على منقولات المستشفى المنكوره وحق الايجار والاسم التجاري وما ترتب عليه من إجراءات بيم ورسو المزاد على الطاعن فإن هذه الدعوى بالنظر إلى الطلبات الواردة بها والأساس الذي أقيمت عليه ليست دعوى استرداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد المطعون ضده الأول من اعمال غصب تمت من قبل الطاعن وإنما هي بحسب تكييفها الصحيح دعوى بالحق ذاته الهدف منها رد الأموال المنقولة المملوكة للمستشفى محل النزاع بجميع مقوماتها المانية والمعنوية بما فيها حق الايجار وتعكين المطعون ضده الأول من العمنتشفي ، وذلك إعمالا لأثر الحكم الذي قضى له ببطلان إجراءات المجز الاداري على هذه المنقولات - وبيعها بالمزاد للطاعن والذي من مقتضاه عودة الطرفين - الراسي عليه المزاد وورثة المدين -إلى الحالة التي كانا عليها قبل رسو العزاد أي بقاء ملكية المنقو لات محل النزاع ضمن تركة المدين التي عين المطعون ضده الأول حارسا عليها ، والذي أصبح بمجرد هذا التعيين وبحكم القانون نائبا قضائيا عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فتكون له مباشرة إجراءات التقاضي عنه والمحافظة عليه ، ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة في مقاضاه الطاعن ومطالبته برد هذه المنقولات باعتبار أنه الذي رميا بيعها بالمزاد عليه فيكون ملتزما بردها بعد القضاء بيطلان هذا البيم إعمالا للأحكام المقررة لرد غير المستحق دون تلك الأحكام التي خص بها القانون دعوى استرداد حيازة العقار.

(الطعن ١٠٣٦ استة ٥٠ ي - جلسة ١٠٣٦ (١٩٨٩/١١/٢٠)

٤٨٩١ - مُلْقَاةً .

٤٨٩٢ - مُلقاة .

** 4.94 - واقعة سلب الحيازة وناريخها من العمائل العوضوعية المنزوكة لتقدير فاضى العوضوع متى كان استخلاصه سائفا وله سنده فى الأوراق .

(الطعن ١٠٨ لسنة ٥٩ ي - جلسة ١٠٨ (١٩٩٠)

\$ 8.9 \$ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه فيما يتعلق بالعده المعينه لرفع دعوى استرداد العيازه فإن مدة العنة التي اشترط العشرع في العادة 90 من القانون لدعوى استرداد العيازه في مدة تقادم خاص تمرى عليها قواعد الوقف والانتطاع التي تعرى عليها قواعد الوقف الانتطاع التي تعرى على التقادم العمنقط العادى وأن رفع واضع اليد دعواه أمام القضاء المستعجل طالبا استرداد العيازه يعتبر بعنياه ومعناه طلبا برد العيازه بقطع مدة تقادم دعوى وضع اليد ولو قضت المحكمة العستعجلة بعدم اختصاصها لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصه يقطع العدة .

(الطعن ۲۰۰۸ لمنة ۵۰ ي - جلسة ۲۰۰۸ (۱۹۹۰)

القرع الرابع: دعوى وقف الأعمال الجديدة:

98.4 - دعوى وقف الأعمال الجديدة التي تعد من دعاوى وضع اليد ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لمسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية هي الدعوى التي يكون مببها وضع اليد على عقار أو حق عيني وموضوعها حماية اليد من تعرض يهندها ومقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها والشروط اللازمة لحمايتها وتختلف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذي يرفع إلى قاضى الأمور المستعجلة بوصفه كذلك ويقضي فيه على هذا الأساس إذ مناط اختصاصه بنظر هذا الطلب أن يقوم على توافر المغطر والامتعجل الذي بيرر تدخله لإصدار قرار وقتى يراد به رد عدوان يبدو للوهلة الأولى انه بغير حق ومنع خطر لايمكن تداركه أو يخشي استفحاله إذا ماقات عليه الوقت ، والحكم الذي يصدره القاضي المستعجل في هذا الشأن هو قضاء باجراء وقى لايمس أصل الحق معا يرفع الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ، من قانون المرافعات .

(الطعن ٢٠٣ أسنة ٢٠ ق – جلسة ١٩٦١/١/١٨ س ١٧ ص ١٤٧)

القصل الخامس مسائل منوعة

٩٨٩٦ – هيازة النائب إنما هي حيازة بالواسطة وفقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني فأثرها ينصرف إلى الأصيل دون النائب .

(الطعن ١٤٨ لسلة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٠/٤/٧٤ س ٣١ من ١٣٠١)

2499 - المائز في التنفيذ المقاري - عملا بالفقرة الاولى من المادة ٤١١ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة ١٠٦٠ من القانون المدنى هو من اكتسب - بعد قيد الرهن - ملكية العقار المرهون أو حقا عينيا عليه بموجب سند مسهل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يكن مسلولا شخصيا عن الدين المضمون بالرهن .

(الطعن ۲۹۲۱ استة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۱/۲/۸۲)

خلسف

خلف

القصل الأول : الخلف الخاص . القصل الثاني : الخلف العام .

القصــل الأول خلف خاص

2.4٩٨ - البلاع الايمثل المشترى منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع . ومن ثم فلا يمكن أن يُحاج المشترى بحكم صادر ضد البائع بأنه غير مالك المبين المبيعة في دعوى لم يختصم فيها هذا المشترى متى كان قد ممجل عقد شرائه قبل صدور ذلك الحكم .

(قطعن ۱۹۰ لسلة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۵۲/۲/۲۳ س ۷ ص ۲۰۱)

89.94 - إذا كان الحكم إذ أهدر حجية أو امر الآداء بالنمية الى دائن آخر لنفس المدين قد أقام قضاءه على أن تلك الأوامر قد صدرت استنادا إلى سندات صورية وأن استصدار أوامر الأداء وما تلا نلك من لجراءات الحجز بموجبها والبيع الذي تم تنفيذا لهجز كل ذلك كان بطريق التواطؤ بين المدين والدائن الذي استصدر تلك الأوامر فإن الحكم لايكون قد خالف القانون ، ذلك أن الدائن لايعتبر خفا المدين في التصرفات الصورية التي تصدر من هذا الأخير أو التي تصدر منه بطريق النواطؤ مع دائن آخر إضراراً بحقه إذ يصبح الدائن في هذه الحالات من طبقة الغير .

(الطعن ۱۷۲ استة ۲۳ جلسة ۱۹۵۷/۵/۱۹۳ س ۸ ص ۵۲۰)

• 4 9 9 - يقضى القانون بأنه في حالة تزاحم مشترين لعقار واحد من مالك واحد فإن الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأمبق في التسجيل . فعنى تبين أن أحد المشتريين المتزاحمين قد رفع دعوى بصحة تعاقده ومسجل عريضتها قبل تسجيل عقد المشترى الآخر ثم سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد فإن هذا الحكم يعتبر أسبق المشترى الآخر . ولا محل بعد ذلك لاقحام المادة ١٤٦ من القانون المدنى لإجراء حكمها على المشترى بهذا العقد المسجل باعتبار أنه خلف خاص كان يعلم بحكم صحة التعاقد فيصرى عليه ذلك الحكم أو للبحث في أن علمه هذا كان مقترنا بعلمه بحصول تنازل عن الحكم المذكور مما يحد من أثره لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغنى في تحقق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشترط في المادة ١٤٦ المشار إليها .

(الطعن ٧١ (سنة ٢٤ ق - جنسة ١٩٥٨/٢/٢٧ س ٩ ص ٢٤٣)

١ - ١٩ أ - لا تعتد حجية الحكم إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقاً على
 اكتساب الخلف حقه .

١٨٤٧ (الطعن ٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧١/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٤٢)

٢ • ١٩ - إذا كان الواقع في الدعوى أن عقارا رسى مزاده على الطاعنين فنازعهم المطعون عليه في شأن ملكية جزء منه تأسيسا على أنه يمثل جهة وقف وأن الوقف حصل على حكم ضد المدينة المنزوع ملكيتها قبل تسجيل حكم مرسى المزاد قضى بتبعية جزء من العين المنزوع ملكيتها له ، فإن هذا الحكم يكون حجة على الراسي عليهم المزاد - ذلك أن الراسي عليهم المزاد بوصفهم خلفا خاصا للمدينة تلقوا عنها الحق بمقتضى حكم مرسى المزاد ويعتبرون ممثلين في شخص البائعة لهم في الدعوى المقامة من جهة الوقف ضدها - ولا يحول دون هذا التمثيل إلا أن يكون حكم مرسى المزاد قد سجل قبل صدور الحكم بتبعية جزء من العين لجهة الوقف ، ولا عبرة بعد ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر ابتدائيا قبل تسجيل حكم مرسى المزاد لأن الحجية تثبت للحكم ولو كان ابتدائيا ، ولا عبرة بعدم تسجيل جهة الوقف لصحيفة الدعوى و لا يعدم تسجيل الحكم ذلك لأن يمسك الراسي عليهم المزاد بحكم مرسى المزاد - وهو لم يصدر إلا بعد أن قضى بتبعية جزء من العين لجهة الوقف - يعتبر تمسكا بتصرف صادر من غير مالك لم ينشيء للمتصرف إليهم -وهم المشترون بالمزاد – أي حق في الملكية بالنسبة لذلك الجزء إذ التصرف الصادر من غير مالك لا يكسب بمجرده الحق العيني ولا يمكن أن يؤدي إلى كسب الملكية إلا بالتقادم الخمسي إذا توافرت شروطه وأهمها الحيازة فضلا عن السبب الصحيح وحسن النبة .

(الطعن ۱۷۲ لسلة ۲۶ ق - جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۲ س ۱۰ ص ۹۸)

٩٠٠ عبيرورة المنشأة فردية بعد أن كانت شركة واستقلال أحد الشركاء بإدارتها لايمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد واعتبارها متصلة من وقت استخدام العامل ادى رب العمل الأصلى كما او كانت قد أبرمت منذ البداية مع هذا الأغير .

(الطعن ٤٨٧ استة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠ س ١٤ عن ١٠٦٧)

\$ 9 9 3 - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار مدة عمل العامل منصلة على أن ورب العمل العابق أخذ على العامل إقراراً جاه به أنه باع محلاته إلى رب العمل الحالى (الطاعنة) وجاء في عقد البيع أن البائع يقوم بتعويض مستخدميه بعيث يعتبرون مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد ادى المشترى ابتداء من تاريخ البيع ، وقد أقر العامل أنه قبض ما يستحقه من تعويض ومقابل مهلة الإنذار ومكافأة، وأن شجزئة عقد العامل فضلا عن مخالفته المديح نص

القانون فإنه يترتب عليه إنقاص حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة، وأنه الابحتج بالمخالصة الصادرة منه لأن نصوص عند العمل نصوص آمرة لا يصح الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم يكون رب العمل الثانى وقد حل محل رب العمل الأول بطريق الشراء مسئولا بطريق التضامن عن الوفاه بالالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة، وهي تقريرات موضوعية سائفة من شأنها أن تؤدى إلى اعتبار مدة عمل العامل (المطعون عليه) متصلة فإنه يكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم من أن الشركة الطاعفة وقد حلت محل الشركة المابقة بطريق الشراء تكون مسئولة بطريق الشراء تكون مسئولة بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة .

(الطعن ١٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ ص ١٧٣)

• • 9 ع - خلافة المشترى للبائع في الحقوق والواجبات المتولدة من عقد الإيجار تحدث بحكم القانون نفسه ويتمام البيع . فإذا كان البائع قد أسقط حقه في طلب إزالة ما على الأرض المؤجرة من مبان فإنه لا يجوز للمشترى باعتباره خلفا للبائم أن يعود إلى التصمك بما أسقط الملف حقه فيه إذ أن الخلف لا يكون له من الحقوق أكثر من السلف .

(الطمن ٢٤٨ أسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١١ س ١٥ ص ٨١٩)

٩, ٩ ٩ .. مؤدى مانتص عليه المواد ١٤١ و ١٠٤ و ١٠٠ و ١٠٠ من القانون المننى أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجرون جميع التزاماته نحره ، غير أن انصراف عقد الإيجار إلى الخلف الخاص الذي يتلقى ملكية العين المؤجرة هو وما يترتب عليه من أثار ، وإن كان بعد تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدنى إلا أنه وفقاً التنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة - في المواد الثلاث الأخرى مالفة التكر وبالشروط المبينة بها - لايكون المنصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلا . وعلى من البائم أن يمجل هذا العقد حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شراته قبل المستأجر من البائم أن يمجل هذا العقد روحى المشترى في تمليم العقار المبيع وفي ثماره ونمائه المقرر له قانونا من مجرد البيع في ذاته إنما هو حق شخصى منزتب له في نمائة البائع الميد من مجرد البيع في ذاته إنما هو حق شخصى منزتب له في نمائة البائم إليه كما أن علاقت بالبائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشترى للعقار الذي المنقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشترى للعقار الذي المنقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشترى للعقار الذي المنقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشترى للعقار الذي

لم يصعل عقده والمستأجر لهذا العقار ومن ثم فليس لاحد هنين أن يطالب الآخر بشمى. بالطريق المباشر .

(الطعن ١٧ لسنة ٢١ ق - طسة ١٩٦٠/١١/٣٠ س ١٦ ص ١١٦٥)

٧ • ٢٩ - التملك بوضع اليد واقعة متى توافرت شرائطها القانونية فانها تكفى بذاتها مبدل المتعلق به التملك به وليس مايمنع مدعى النملك بهذا المبيب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين إليه وتكون حيازته في هذه الحالة امتداداً لحيازة ملفة المبائع له .

(الطعن ٥٠٠ استة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٥ س ١٥ ص ٨٩٠)

٩٠٠ ع. - مغاد المادة ٣٨٧ من القانون المدنى أن للدائنين استعمال حق مدينهم في التعميل حق مدينهم في التعميل المنافق ا

(الطعن ٥ استة ٢٠ ي - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٩٢٨)

٩ . 8 . يعتبر المدين ممثلاً لدائنه العادى فى الخصومات التى يكون المدين طرقاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينة ، كما يعتبر المكم على المدين حجة على دائنة فى حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينة ، كما أن للدائن ولو لم يكن طرقاً فى الخصومة بنضه أن يطعن فى الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالشروط التى رممها القانون لأطراف الخصومة وذلك أثما هو مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفا بنفسه أو بعن ينوب عنه فى الخصومة التى انتهت بالحكم المطعون فيه ، كما يغيد الدائن من الطعن عنه فى الخصومة التى انتهت بالحكم المطعون فيه ، كما يغيد الدائن من الطعن المرفوع على هذا المدين ، ومن ثم فان الطاعن إذ وجه امنتثنافه إلى المطعون ضدها الأولين وأعلنهما به فى الميعاد القانونى فانه لم يكن بعد ملزما بتوجيه الاستثناف أيضا إلى المطعون ضده الثالث الذى تنخل فى الدعوى أمام محكمة أول درجة منضما إلى مدينته المطعون ضده الثالث الذى تنخل خصام هذه المدينة المعلية المدينة المعلية المدينة المعلية المدينة المعلية المدينة المعلية مايضى عن اختصامه هو .

(الطعن ١٦ تسلة ٣٠ ق - ولسة ١٩٦٤/١٢/٣١ س ١٥ ص ١٧٦٦)

ه ٤٩١ – حق ملكية العقار لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنصبة إلى الغير

الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل الملكية لمشتر لم يسجل عقد البيع الصلار اليه ، ومن ثم لايكون لهذا المشترى أن ينقل الملكية لمن اشترى منه لأنها لا تؤول اليه هو إلا بتسجيل عقده ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ٢٣ من قانون الشهر العقارى نصا يقضى بأنه لايقبل فيما يتعلق بالثبات أصل الملكية أو الحق العينى إلا المحررات التي مبق شهرها ، فاذا توصل المشترى إلى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغماً من أن مند البائع له لم يكن قد تم شهره فانه لايكون من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشترى مالكاً إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق على هذه المسورة اعتبار المشترى مالكاً إذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائم له الذي لم تنتقل الهه الملكية بسبب عدم تسجيل منده .

٩ ٩ ٩ ٩ - لايمثل البائع المشترى منه فيما يقوم على المقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع ومن ثم فالحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للمين المبيعة لايمتبر حجة على المشترى الذى سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى .

(الطبع ۲۲۰ تبلغ ۲۰ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱۰/۲۸ س ۱۹ ص ۹۲۹)

999 - مفاد نص المادة 181 من القانون المدنى أنها إذ تقرر قاعدة عامة بشأن تصرف أثر العقد إلى الخلف الخاص اشترطت أن يكون انتقال ملكية الشيء بشأن تصرف أثر العقد إلى الخلف وأن يكون الخلف الخاص عالماً بالمقد وقت إنتقال الملكية إليه . وإذ لم تتطلب هذه المادة أن يكون العقد ثابت التاريخ فذلك لأن العلم من جانب الخلف الخاص يقوم مقام ثبوت التاريخ ويعد طريقا من طرق إثبات تاريخ الورقة العرفية فتصبح الورقة حجة عليه من وقت علمه بها بوصفه خلفا خاصا .

(للطمن ۲۰۷ لمئة ۲۱ ي - جلسة ۱۹۹۹/۲/۱ س ۱۷ مس ۲۲۱)

9 1 9 3 - مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من القانون المدنى أن الخلف الذي تصرف له المدين بعقد معاوضة - إذا ما تصرف بدوره إلى خلف آخر بعقد معاوضة ، فإن على الدائن الذي يطلب عدم نفاذ التصرف الأخير في حقه أن يثبت غش الخلف الثاني وألزمه القانون أن يثبت علم هذا الخلف الأخير بأمرين الأول وقوع غش من المدين وهو أن التصرف منه ترتب عليه إعصاره أو زيادة إعصاره والثاني وهو علم الخلف الأول بغش المدين .

\$ 9 9 9 - مفلد نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤١ لمنة ١٩٤٤ المقابل لنص المادة ٤٨ من العرسوم بقانون رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥٧ والمادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لمنة ١٩٥٩ أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ، وييقى الحقد قائما بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد ، كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف اليه أثره ويكون معنولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه .

(الطعن ۱۵۷ اسنة ۳۰ ق - جلسة ۱۹۷۰/٤/١٥ س ۲۱ ص ۱۹۰)

8910 - اذ اعتبرت المادة الرابعة من القانون ٢٤٤ لمنة ١٩٦٠ الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا عاما الشركات المندمجة وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها ، فإنه يترتب على الإدماج - وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة - أن تنمحى شخصية الشركة المندمجة وتؤول الى الشركة الدامجة وحدها جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالشركة الأولى بعد انقضائها .

(للطعن ٧١ لسنة ٣١ ي - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ س ٢١ ص ٨٨٠)

ق 8913 - الأصل في النزام العرافق العامة أن العلنزم يدير العرفق لحسابه وتحت مسئوليته ، وجميع الالتزامات التي تترتب في نمته أثناء قيامه هو بادارة المرفق تمتير النزاما عليه وحده ولا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها ، مالم ينص في عقد الالتزام - أو في غيره - على تحملها بها ، واسقاط الالتزام أو انتهاؤه من شأنه أن يضع هذا فاصلا بين ادارة الملتزم أو الحراسة الادارية وبين ادارة الدولة للمرفق ، ومن ثم فان الدولة لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما للشركة التي أسقط عنها الانتزام أو انتهى المترامة الدولة التي أسقط عنها

(الطعن ١٩٨ استة ٣١ ي – جلسة ١٩٧١/١/١ س ٢٧ ص ٣٣)

491٧ - إسقاط الالتزام من شأنه أن يضع حدا فاحسلا بين إدارة الملتزم وإدارة العربة في نمته أثناء هذه الادارة عليه العربة في نمته أثناء هذه الادارة عليه وحده ، ولا شأن لجهة الادارة بها مالم ينص في عقد الالتزام أو غيره على خلاف أه كيفية تسوية حقوق الدائنين .

﴿ لَلْمُعَنِ ١٥ لُسَنَّةُ ٢٧ ق - وَلَسَةً ١٩٧١/١١/٣٠ سَ ٢٧ ص ٩٥٥ }

٩١٨ = الأصل في الحيازة أنها لصاحب البد ، يمتقل بها ، ظاهرا فيها بصفته

صلحب العق ، ويتعين عند ضم مدة حيازة الملف الى مدة حيازة الخلف ، قيام رابطة قانونية بين الحيازتين .

(الطعن ٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ س ٢٢ من ١١٠٧)

8119 - انماج الشركات بطريق الضم يترتب عليه أن تنقضى الشركة المنمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية ونمتها المالية ، وتحل محلها الشركة الدامجة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، وتخلفها في ذلك خلافه عامة ، ومن ثم تختصم وحدها في خصوص الحقوق والديون التي كانت للشركة المنتمجة أو عليها ، وقد أكنت المائد ؟ من القانون رقم ٤٤٢ لمنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مماهمة ذلك الأصل مالم يتغق على خلافه في عقد الاندماج .

(الطعن ١١٣ نستة ٢٨ ي - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨ س ٢٤ ص ١٢٨٠)

• 89.7 - الحكم الذى يصدر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع يعتبر حجة على المشترى الذى سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تممجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشترى يعتبر ممثلا في شخص البائع له في تلك الدعوى العقامة ضده وأنه خلف خاص له .

(الطعن ٢٧ لمنة ٤٠ ل - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ س ٢٦ ص ٦٦٧)

29 9 - مفاد نص المادة 37 9 من القانون المدنى أنه يشترط فى الخلف الخاص وهو من كمب حقا من المشترى ، حتى ينممك بالمقد الصورى أن يكون حسن النية أى لا يعلم وقت تعامله مع المالك الظاهر ، أن العقد الظاهر إنما هو عقد صورى ، أما إذا كان مى النية أى يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر ، فان المعقد الذي يمرى فى حقه هو العقد الحقيقي شأنه فى ذلك شأن المتعاقدين .

(الطعن ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ص ٣٢٨)

٩٩٢٥ – إذا جاز أن الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فانه لا حجية للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

(الطعن ٧١٣ لبنة ٤٥ ي - جلسة ١٩٨٠/١/١٥ س ٢١ ص ١٦٢)

معن عند عند الله عند المادة ١٤٦ من القانون المدنى أن من يكتمب معن يمتخلفه حقا عينيا على شيء معين يلتزم بما تعاقد عليه الملف متعلقا بهذا الشيء

متى كان هذا التعاقد مابقا على انتقال هذا الحق العينى إليه وكان ما يرتبه العقد المابق من حقوق أو التزامات من مستظرمات الشيء وكان الخلف عالما بها وقت انتقال الحق إليه ، ولما كانت الالتزامات تعتبر من مستظرمات الشيء إذا كانت محددة له بأن تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آثار عقد البيع نقل ملكية المبيع من ترقية ومنفعة إلى المشترى – مالم ينص العقد على قصرها على أحدهما – بما يكملها وبما يحدها ، فإن ما يتماقد عليه السلف محدد النطاق انتفاعه بالشيء يلتزم به الخلف متى كان عالما به وقت النعاقد ، باعتبار المنفعة من مستظرمات الشيء الذي انتقل إليه كأثر من آثار عقد البيع .

(الطعن ١٦٦ لسنة ٤٣ في - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ س ٣٣ من ١٧٣١)

2 * * * * - المدين - وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة - يعتبر ممثلا لدائنه المعادر في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفا فيها فيغيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مديينة كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه ، كما أن للدائن ولو لم يكن طرفا في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها بطرق الطمن العادية وغير المعادية بالشروط التي رسمها القانون لأطراف الخصومة وذلك لما هو مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفا بنفسه أو ممن ينوب عنه في الخصومة التي إنتهت بالحكم المعلمون فيه ، كما يفيد الدائن من الطعن المرفوع من مدينه ويحتج عليه بالطعن المرفوع على هذا المدين .

(تلطعن ۱۹۸ نستة ٤٨ في - جلسة ١٩٨٢/١/١٤ س ٣٣ ص ١١٨)

و 2 4 3 - تنص المادة 1 3 1 من القانون المدنى على أنه وإذا أنشأ العقد التزامات أو حقوقا شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك الى خلف خاص ، فان هذه الالتزامات والحقوق تنتقل الى هذا الخلف من الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مسئلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء اليه، مما مفاده أنه وإن كان الأصل في الخلف الخاص أنه يعتبر من الغير بالنمبة للالتزامات المترتبة على عقود أجراها ملفة قبل الشراء ، إلا أن هذه الفيرية تنحمر عنه متى كان عالما بالتصرف السابق وكانت الالتزمات الناشئة عن العقد اعتبرته من مستلزمات الشيء وهي تكون كذلك إذا كانت مكملة له كمقود التأمين أو إذا كانت تلك الإلتزامات تحد من حرية الانتفاع بالشيء وتغل اليد عن مباشرة بعض الحقوق عليه .

(الطعن ١٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/١٩٨٤/١ س ٣٥ ص ١١١)

٣٩ ٢٦ – مناط حجيه الحكم العبادر في احدى الدعاوي ، في دعوي تالية سواء كان الحكم السابق صادرًا في ذات الموضوع ، أو في مسألة كليه شامله اساسية واحدة في الدعويين أن يكون الحكم السابق صادر ابين ذات الغصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والمبب في الدعوبين فلا تقوم متى كان الخصوم في الدعوى الاولى قد تغير أحدهم في الدعوى التالية إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضاربه إلا إذا تدخل أو الخل في الدعوى واصبح بذلك طرفا في هذا الحكم وتكون الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاء منه إذا صدر قبل انتقال الحق الى الخلف واكتسابه الحق عليه أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فأنه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لايتعدى اثره والاتمند حجيته الى الخلف الخاص فيعتبر من الغير بالنمية له . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان المطعون ضدها الاولى كانت قد اقامت الدعوى رقم ٤٩٧ لمنة ١٩٧٠ مبنى كلى الاسكندرية ضد والمطعون ضده الثالث بعد انتقال ملكية الحصة البالغ مقدارها ١٢ س ٢ ط الى بالعقد المسجل رقم ١٦٦٨ سنة ١٩٦٩ دون اختصامها في تلك الدعوى ومتى صدر الحكم بتاريخ ١٩٧١/١/٢ برفضها تاسيسا على عدم تسجيل المدعيه للحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من وتأيد الحكم استثنافيا برقم ٢٢٣ م ٢٧ ق الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩ فلا يسوغ في القانون أن تُحاج بهذا الحكم تبعا لصدوره في تاريخ لاحق لانتقال ملكية تلك الحصة اليها كما أن الموضوع يختلف في الدعوبين فالدعوى الأولى كان الطلب الذي فصلت فيه المحكمة خاصا بشطب التسجيل رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٩ الاسكندرية في حين أن الدعوى المالية هي بطلب شطب التسجيل عقد البيم رقم ٣٢٨٩ لمنة ١٩٧٢ الاسكندرية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان الحكم الصادر في الدعوى الاولى لاتمتد حجيته الى بخصوص البيم الصادر لها منعن الحصة البالغة ١٢ س ٢ ط لانتقال الملكية اليها من قيل الحكم في تلك الدعوى ودون اختصامها فيها فان النعى يكون على غير اساس.

(الطعان ۲۰۱۸ و ۲۰۲۲ استة ۵۲ ق – جلسة ۱۹۸۲/۸/۱

89.79 – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الذي يصدر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع يعتبر حجة على المشترى الذي لم يسجل عقد شرائه قبل صدوره ، ونلك على أساس أن المشترى يعتبر ممثلا في شخص البائع له في تلك المدعوى المقامة ضده إذ أنه خلف خاص ، وأن الغير الذي لا يمس التقليل أو الفسخ - حقوقه

هو من اكتسب حقا عينيا على العقار العبيع ، ولا يتحقق نذك بالنسبة لمشترى العقار من العشترى الأول إلا بشهر عقد البيع أو بالتأشير بالحكم الصلار في دعوى صحة التعاقد على هامش صحيفتها العشهرة .

(الطعن ٢٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٤٧)

لا 1973 - مؤدى ماتنص عليه المواد ١٤٦ ، ١٠٥ ، ١٠٥ من القانون المنفى أن أثر الايجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر وفي جميع التزاماته نحوه ، غير أن إنسراف عقد الايجار إلى الخلف الخاص الذي يتلقى ملكية المين المؤجرة هو وما يترتب عليه من آثار ، وإن كان يُعد تطبيقاً للقاعدة المامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدنى إلا أنه وفقا للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة في المواد الثلاثة الأخرى سالقة البيان وبالشروط المبينة فيها وعلى نلك فإنه يتعين على مشترى المقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائم أن يسجل هذا المقد لتنقل إليه الملكية بموجبه ، أما قبل التسجيل فهو ليس إلا دائناً عادياً للبائم مؤجر المقار وعلاقة المشترى بالبائم وعلاقة الأغير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشترى المقار الذي لم يسجل عليها قيام أية علاقة بين مشترى

(الطعن ۲۲۰۷ استة ۵۰ ق – جاسة ۲۲/۸۸۱۰)

القصل الثاني خلف خلم

9 * 9 * 9 - النزام المرافق العامة هو عقد الغرض منه إدارة مرفق عام دى صفة اقتصادية ويكون هذا المدفق وبين فرد اقتصادية ويكون هذا المدفق وبين فرد أو شركة يمهد إليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن ، فإذا انتهت مدة الالنزام وعاد المرفق إلى الإدارة فإن هذا الأخيرة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام عمن كان يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلتزم بما علق من ديون أو التزامات في نمة المستغل بسبب إدارة المرفق .

(الطعن ١٤٨ لسنة ٢٣ في - جلسة ٢٠/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٩٠)

9 9 9 9 - متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر - مثل التصرف بالبيع - قابلة للإبطال لمصلحة القاصر - كما هو حكم المادة ١١١ من القاضر في حال حياته أن بياشر طلب الإيطال براسطة من يمثله قانون المعنفي - فإن القاصر في حال حياته أن بياشر طلب الإيطال براسطة من يمثله قانون ، كما أن هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفا عاما له بحل صحل سلفة في كل ماله وماعليه فتؤول إليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه . وإذ كان موضوع طلب الإيطال تصرفا ماليا فإنه بهذا الوصف لا يكون حقا شخصيا محضا متعلقا بشخص القاصر بحيث يمتنع على الخلف العام مباشرته .

(الطعن ٤٤ لسنة ٢٤ في - جلسة ١٩٠٨/٢/٨٧ س ٩ ص ١٦١)

\$4.9 - الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام ، إذ أن إسقاط الالتزام ، إذ أن إسقاط الالتزام يضم حدا فاصلا بين إدارة المرفق ، ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكم المذكور يكون غير منتج متعينا رفضه .

(الطعن ١٩٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٢١/١١/٢٢ س ١٢ ص ١٩٦)

89٣٧ - القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحصابه وعلى نفقته وتحت ممثوليته وتبعا لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في نمة الملتزم أنتاء فيامه بإدارة المرفق تعد النزاما عليه وحده ومن ثم فلا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها فإذا هي أنهت الالتزام بالإمقاط وعاد المرفق إليها فانها لا تلتزم بشيء من هذه الديون مالم ينص في عقد الالتزام على التزامها به ، ذلك أن الملتزم

لا يعتبر في قيامه بإدارة المرفق - لحسلبه - وكيلا عن جهة الإدارة كما أنها لاتمتير بمثابة خلف خاص أو عام له .

(الطعن ١٧٥ تسلة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١ س ١٣ ص ١٩٥٢)

89٣٣ - القاعدة في عقود النزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحصليه وعلى نفقته وتحت مسئوليته ، وتبعا لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في نمته أثناء فيامه بإدارة المرفق تعتبر النزاما عليه وحده ولا شأن لمهة الإدارة مانحة الالتزام بها ، فإذا النهي عقد الالتزام وعاد المرفق لمهة الإدارة فإنها لا تلتزم بشيء من هذه الديون إلا إذا وجد نص في عقد الالتزام بإزمها بها ، ذلك أن الملتزم في ادرارة المرفق لابعتبر وكيلا عن جهة الإدارة ، كما أن هذه المجهة لاتعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له .

(الطعن ٢١٢ لسنة ٢٩ ي - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠ س ١٥ ص ١٦١)

\$٩٣٤ – إذا كان الطاعنون وهم خلف عام لمورثهم لا يعتبرون من الفير بالنسبة للتصرف المطعون فيه وهو تصرف بات غير مضاف إلى مابعد العوت، فإنهم لا يملكون من وسائل الإثبات قبل المنصرف إليها – المشترية – إلا ما كان يملكه مورثهم في صند منازعته لها في ملكيتها الثابنة لها بالعقد المسجل.

(الطعن ٤٠٩ نسلة ٢٠ ي - جلسة ١٩٦١/٣/٢٣ س ١٢ ص ١٦٠)

٤٩٣٥ - لا ينصرف أثر العقد إلى غير عاقديه وخلفاتهم ولا يمكن أن يرتب
 التزاما في ذمة الغير ولو كان تابعا لأحد المتماقدين .

(الطعن ١٦٥ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢ س ٢١٠ من ١٠٢)

2973 - متى كان الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من أن المطعون عليهم يستعقون في نصيب أحد المستحقين في الوقت ماكان يستعقه والدهم لو كان حيا قد الفض ماميق أن قضي به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بين الخصوم نافسهم في نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصيب بالذات وكان هذا الحكم قد حاز قرة الشيء المقضى بالنمية لجميع المطعون عليهم لأنهم كانوا طرفا فيه ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لمجيئه على خلاف ذلك الحكم يكون جائزا عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لمنة ١٩٥٩ . ولا يصمح الاعتراض بأن بعض المطعون ضدهم لم يكونوا مختصمين بأنضيهم في الدعوى الأولى التي صدر فيها الحكم من المحكمة العليا الشرعية وأن اغتصام والدهم في تلك الدعوى لا يجعل الحكم

الصادر فيها بتحديد الامتحقاق في الوقف حجة عليهم لما هو مقرر من أن المستحق في الوقف لا يتلقى حقه من مورثه وإنما من الواقف مباشرة - ذلك أن المورث المذكور قد توفى بعد انتهاء الوقف الأهلى وصدرورته ملكا للمستحقين فتلقى ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل إليهم عن طريق الوقف ولذلك يكون الحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفا عاما لمورثهم الذي كان طرفا فيه .

297٧ - الأصل في إقرارات المورث إنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورثة بهذه القرارات من الدليل الكتابي في حللة ما إذا طعنوا في التصرف بأنه في حقيقته وصية وأنه قصد به الاحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيه يكفى لإهدار حجية هذه الإقرارات بل بجب اذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الاثبات فإن عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم .

29٣٨ - يقضى القانون رقم ٣٨٤ لمنة ١٩٥٦ بثنان الجمعيات والمؤسسات الفاصة في مانته المابعة بأن الشخصية الاعتبارية الجمعية لاثبت إلا إذا شهر نظامها ، ومن ثم فإن اندماج جمعية ذات شخصية أعتبارية في جمعية جديدة لا يثبت به زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وخلاقة الجمعية الدامجة لها في شخصيتها بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى ، وإلى أن يتم الشهر لايثبت الاستخلاف بين الجمعيتين في الشخصية الأعتبارية وتبقى هذه الشخصية لاسعة بالجمعية التي كانت لها أصلا .

9 9 9 9 - يبين من نص المادة 120 من القانون المدنى ومذكرتها الإيضاهية أنها وضعت قاعدة عامة تقضى بأن آثار العقد لا تقتصر على المتعاقدين بل تجاوزهم إلى من يخلفهم خلافة عامة عن طريق الميراث أو الوصية واستثنى من هذه القاعدة الحالات التى تكون فيها العلاقة القانونية شخصية بحتة ، وهى تستخلص من إرادة المتعاقدين صريحة أو ضمنية أو من طبيعة العقد أو من نص في القانون .

• \$94 - الوارث بحكم كونه خلفا علما لمورثه لا يُعد من الغير طبقا للمادة

٣٩٥ من القانون العننى ، بل حكمه بالنسبة الى المحررات غير الرسمية التى يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ، ويكون تاريخها حجة عليه ، ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء أكانت الورقة صادرة الى وارث أو غير وارث مالم يقم الدليل على عدم صحنه .

(الطعن ۱۹۷۳ لسلة ۳۱ ق – جلسة ۱۹۷۱/٤/۱ س ۲۲ ص ۹۰۹)

4 £ \$ 4 - يترتب على انصراف أثر المقد الى الخلف العام أنه يمرى في حقه ما يمرى في حقه ما يمرى في حقه ما يمرى في حقه المقد أو يمرى في حقه المقد أو يمرى في حق الملف بشأن هذا المقد ، فلا يشترط أنن المقرب التمرث المورث ، وخلصت له قوته ويلتزم بتنفيذ ما التزم به مورثه طالما أن المقد قد نشأ صحيحا ، وخلصت له قوته المازمة .

(الطعن ٢٤٦ لسنة ٣٦ في - جنسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٣ ص ٨٥٢)

٧ \$ \$ \$ 9 - مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض موت المورث إضراراً بحقوقه في الارث لا يكفي لإهدار حجية التصرف ، بل يجب على الوارث أن يقيم الدليل على ادعاته ، فإن عجز عن ذلك ظل التصرف حجة عليه وملزما له ، ولا يعتبر الوارث في حالة عجزه عن اثبات طعنه في حكم الفير ، ولا يعتبر أن المعن الذي أخفق في اثباته مجرد إدعاء لم يتأيد بدليل . وبالتالي يكون التصرف حجة على الوارث باعتباره خلفا عاما لمورثة .

(الطمن السابق)

٣٤٣ — انتقال الحيازة بالميرث لا يمكن اعتباره مفيراً للسبب ، لأن الحيازة تنتقل بصفاتها الى الوارث الذي يخلف مورثه في التزامه بالرد بعد انتهاء السبب الوقتي لحيازته العرضية ، ولا تكون للوارث حيازة مستقلة مهما طال الزمن ولو كان يجهل أصلها أو سببها . مالم تصحب هذه الحيازة مجابهة صريحة ظاهرة .

(الطمن ١٩٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ س ٢٣ من ١٤٥٠)

\$9.5 – الإقرار – وعلى ماجرى قضاه محكمة النقض – لا يكون سبباً لمنلوله ، إنما هو دليل تقدم الاستحقاق عليه فى زمن سابق ، فحكمه ظهور ما أفر به المقرر لا ثبوته ابتداء ، ويكون الإقرار صحيحا نافذا ولو كان خاليا من ذكر سببه السابق عليه ، ويقوم حجة على ورثة المقر بما حواه .

(الطعن ١١٤ لسبّة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٧ س ٢٤ ص ٩٩٠)

• \$ \$ \$ \$ - متى كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فان تاريخها بكون حجة على الأصيل - ولو لم يكن لها تاريخ ثابت - اذ أنه لا يعتبر غيرا لأنه كان ممثلا في التصرف الذي أبرمه وكيله لحصابه ، كما يكون هذا التاريخ حجة على وارث الأصيل بحكم كونه خلفا عاما لمورثه .

(الطعن ١٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٣/٣/١ س ٢٥ عن ٩٧٠)

* \$ 9 \$ - إذ كان العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم فى التماقد من خلف عام أو خاص ، فانه لايكون حجة على من يخلف المتعاقد من وارث أو مشتر أو متلق عنه إذا استند هذا الخلف فى إثبات ملكيته الى سبب آخر غير التلقى .

(الطعن ٤٩٠ نستة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١ س ٢٦ ص ١٤٢٢)

4

دخان ـ دســتور

١ - تهريب الدخان

الذيرية المسادر في ٢٢ يونيه منة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٣ الديريتو المسادر في ٢٧ يونيه منة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٣ أن يكون الدخان مخلوطا بمواد أخرى غربية عنه بأية نسبة كانت وأن يكون الحائز عالما بوجود هذه المواد الغربية فيه وليس في نصوص هذا الديكريتو مايسنقاد منه أن المضرع افترض علم الحائز بذلك ولا محل للاحتجاج في هذا المقلم بالمادة المابعة من القانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٣٣ التي تنص على أنه ولا عقلب على من لم يكن صائعا وأحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا إذا أثبت حمن نبته، ذلك بأن هذا القانون خاص بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ولا شأن له بجرائم التهريب المنصوص عليها في الديكريتو واختص المحاكم الونائية المادية بتوقيع هذه العقوبات المفررة لجرائم التهريب على هخالفتها تغاير العقوبات المقررة لجرائم التهريب على خلاف جرائم التهريب الدعنونات المقررة المادية بتوقيع هذه العقوبات على خلاف جرائم التهريب الدي تنظرها اللجان الجمركية .

(الطعن ۱۹۸ نستة ۳۲ في جلسة ۲۸/۲/۱ س ۱۹ ص ۱۸۹)

٢ - غش الدخان

القواعد القانونية:

41.8 - إن مناط المقاب في غش الدخان هو خلط الدخان بمواد أخرى وإحرازه أو بيحه أو عرضه للبيع على أنه دخان خال من الغش بأية كيفية كان الخلط وأبا كان نوع المخلوط أو مقدراره .

(چلسة ١٩٣١/١١/١٩ طعن رقم ٤ سنة ١ ق)

٩٤٩ - موه النية يتحقق بخلط الدخان بمواد أخرى مع العلم بأنها ليست دخانا ، ولا يشترط قصد الاضرار بالغير .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٩ طعن رقم ٤ سنة ١ ق)

• 648 - منى اعترف حائز الدخان المخلوط فى محضر الضبط بصحة الاجراءات وقرر أنه ليس له اعتراض على شىء منها ، فإن هذا من شأنه أن يحول بينه وبين العود الى الادعاء ببطلان الاجراءات التى اتبعت سواء فى عدد العينات التى اختت من الدخان أو صور محضر الضبط.

(الطعن رقم ۲۲۶ منتة ۲۳ ی جلسة ۱۹۰۲/۱۱/۲۹ س ۷ عن ۹۲۷)

1909 - الماة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لمنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لمنة ١٩٣٨ بشأن تنظيم صناعة الدخان وتجارته لم ترتب بطلانا على النقص في عند العينات أو صورتى محضر الضبط ما دام من ضبط لديه الدخان لم بيد اعتراضا على ذات العينات التي جرى التحليل عليها ولا اعتراضنا على مادون بالمحضر فعتى أطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستعد من التحليل ولم يماوره الشك في ناحية من نواحيه خصوصا من جهة أخذ العينة أو من تحرير المحضر من صورة واحدة أو من عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد المينات التي أخذت كما جرى قضاء هذه المحكمة .

(الطعن رقم ۲۹۵ سنة ۲۳ ق جلسة ۲۹/۱۱/۲۹ س ۷ ص ۹۲۷)

۲۹۵۲ – متى ثبت أن حائز الدخان المخلوط قد حازه مع علمه بوجود العواد الغربية فإنه بذلك يكون قد توافر لديه ركن صوء النيه في حيازته .

(الطمن رقم ۲۹۱ سنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۵۹/۱۱/۲۹ س ۷ ع ۳ ص ۹۹۷)

دستور



دستور

- -- ماهيته -
- صدور الدستور وأثره على نفاذ القوانين .
 - تعارض التشريع مع أحكام الصتور.
 - الدفع بعدم دستورية القوانين.
 - دعوى عدم دستورية القوانين .
 - المحكمة الدستورية العليا .
- نشر أحكام المحكمة الدستورية العليا ، أثر . .
 - ميدأ الغصل بين السلطات .
 - الانتخاب وعضوية مجلس الشعب .
 - العصانة البرلمانية .
- الاعتداء على الحريات العامة التي كفلها الدستور.
 - دستورية القوانين متطبيقات، .
 - ١ قرارات النموين .
- ٢ التفويض التشريعي لوزير المالية في مجال الضرائب .
- ٣ العاملين بالقطاع العام .
- ٤ الاختصاص بنظر منازعات قرار حل الجمعيات التعاونية .
 - ٥ نظام الشفعة .
 - ٦ المصادرة الادارية .
 - ٧ اختصاص محكمة النقض .
 - ٨ العفو الشامل .
- ٩ الطعن في قرارات لجنة المعاشات والتعويض بالقوات المسلحة . ١٠ مابتعلق بالحراسة الادارية .
 - ١١ في ايجار الأماكن .

مسائل عامة :

- التزام الشريعة الاسلامية .
 - ٢ يستورية الفوائد ،
 - ٣ مسئولية مجلس الشعب .
 - ٤ مجلس الشورى -

دستور

ماهيته:

٣٩٥٣ – الدستور هو القانون الوضعى الرسمى صاحب الصداره وعلى ما دونه من التشريعات الغزول عند احكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب الغزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها .

(الطعن ۱۹۳۰ نستة ٤٨ ق - جنسة ١٩٨٠/٣/١٣ س ٣١ ص ٨١٠)

صدور الدستور وأثره على نفاذ القوانين:

\$405 – ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن مكل ما قررته القوانين والمواتح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز العائرة أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور، فحكمه لا ينصرف بداهة إلا إلى النشريع الذي لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور لذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع .

(الطعن ۱۰۹۷ لسنة 20 ي جلسة ۱۹۷۹/۲/۱۰ س ۳۰ ع ۱ ص ۲۹۹) (الطعن ۱۳۱۱ لسنة 20 ي جلسة ۸۳/۱/۲۷ س ۳۶ ص ۱۳۱۱) (الطعن ۱۸۰۲ لسنة 21 ي جلسة ۲۵/۵/۳۸ س ۳۴ ص ۱۳۱۹) (الطعن ۱۸۰۳ لسنة 21 ي جلسة ۲۵/۵/۳۸ س ۳۶ عن ۱۲۰۵)

تعارض التشريع مع أحكام النستور:

\$400 – التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا وإلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدمنور نصا صالحا بذاته للإعمال بغير حاجة إلى سبق تشريع أدنى لزم إعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد فسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

(الطعن ١٦٣٠ لسنة ٤٨ في جلسة ٨٠/٣/١٣ س ٣١ ص ٨١٠)

الدفع بعدم دستورية القوانين:

١٩٩٦ – رقابة القضاء على دستورية الفوانين واللواتح فيما قبل إنشاء ١٨٦٤ المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن نفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل في الدعوى وما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، وهذه قواعد قننها الشارع في العادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التي اختصها دون غيرها بالفصل في عدم دستورية القوانين ، إذ يتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع فإن هي قدرت جيئه حددت لصاحبه أجلا لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الأجل دون رفع الأمر إليها سقط الدفع ، ومقتضى ذلك كله أن الدفع بعدم الدمنورية مازال غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، ومن ثم لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض عند مباشرتها ملطنها في الفصل في الطعون على الأحكام .

(الطعن رقم ۲۲۳ لمنة ۳۹ ق - جلسة ۱۹۷۶/۹/۱۳ - س ۲۰ - ص ۸۷۲) (جلسة ۲۷/۲/۱۲ س ۲۷۰ ص ۱۳۳۴)

240٧ – لا محل لتممك الطالب بعدم دستورية النص المانع من التقاضى ، وطلب وقف الدعوى حتى يستصدر حكما بذلك من المحكمة العليا لعدم جدية هذا الطلب ، لأن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠٨ من دستور صنة ١٩٧١ على أن ويخطر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء، هو نص مستحدث لا ينسحب على المنع من الطعن الوارد فى المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى الغي قبل العمل بهذا الدستور .

(الطَّمَن رقم ١٠ أمنة ٤٤ ق مرجال القضاء، جلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ س ٢٦ ص ٢٩)

A94 - اذ كان النص في النمستور على عدم قابلية القضاة الدزل هو نص خاص ، وكانت المادة ١٦٧ السابقة عليه قد نصت على أن يبين القانون شروط واجراءات تعيين اعضاء الهيئات القضائية ونقلهم ، وورد النص بذلك مطلقا يشمل النقل المكاني والنقل النوعي على السواء ، فإن مايدفع به الطالب من عدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٧١ من قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ فيما أجازه من نقل أعضاء النيابة العامة الى وظيفة أخرى غير قضائية يكون دفعا غير جدى ، ويتمين الاتفات عنه .

(الطلب ١ لسنة ٤٣ ق برجال القضاء، - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨ . س ٢٧ ص ٧٠)

٤٩٥٩ – إذ كان الطاعن لم يبين المواطن التى بنى عليها ما أثاره – من دفع بعدم دستورية القرار التفسيرى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ – استنادا إلى أن القرار المذكور ١٨٦٥ تضمن تفسيرا لنصوص القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإن ذلك يدل على عدم جدية دفعه .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ - جلسة ١٩٧١/١١/١٧ - س ١٩٩٤ - س ١٩٩٤)

• 843 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق النظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

> (الطعن ١٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٧٧/٣/٢٦ س ٢٨ ص ٧٧٩) (الطعن ٢٦٣ لسنة ٤١ ق جلسة ٧٨/٣/٢٥ س ٢٩ ص ٩٩٥)

9 7 9 9 - الدفع بعدم دمتورية القوانين - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة عير متعلق بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما نص عليه من أنه لا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . فإنه لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة لأول مرة ويكون الدفع غير مقبول .

(الطعن ۲۳۷ نسنة ۲۱ ق جلسة ۸۱/۱۲/۱۹ س ۳۳ ص ۲۳۳۷)

1978 – بدل نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ – الذي يحكم واقعة الدعوى – والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة من قانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة قانون في دعوى مطروحة عليها وقف السير فيها إذا هي ارتأت أن هذا الدفع لا يتمم بطابع الجد ولا ضرورة لحسم النزاع بثنانه قبل الفصل في موضوعهما . لما كان نلك وكان مناط اختصاص المحكمة العليا بالفصل في دمنورية القوانين أن يكون أساس الطمن هو مخالفة التشريع لنص دمنوري ، فلا يعتد لحالات مساس القوانين أباره الطاعن من عدم دمنورية القانون رقم ١٩ المحقوق المكتسبة ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن من عدم دمنورية القانون يمس الحقوق لمنذ ١٩٦٨ – بثأن الحد الأدنى للأجور – بمقولة أن نلك القانون يمس الحقوق

المكتمبة له في ظل قوانين سابقة عليه هو أمر لا يتناوله اختصاص تلك المحكمة ، بما لازمه أن يكون الدفع بعدم دستورية القانون المنكور غير جدى .

> (الطَّعَنُ ۱۹۹۲ لَسَنَةً ٤٨ فَي جِلْسَةُ ٣٠/١٠/٣٠ سَ ٣٤ مِن ١٩٥٣) (الطَّعَنُ ٢٠٠٣ لَسَنَةُ ٤٥ فَي جِلْسَةُ ١٩٩١/٤/١)

دعوى عدم دستورية القوانين:

على أن تتختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع على أن متختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام المحلكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدغم ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وبوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعا اعتبر الدفع كأن لم يكن، يدل على أن رفع الدعوى أمام المحكمة العليا لابد وأن يسبقه دفع بعدم الدستورية أمام المحكمة التي تنظر النزاع وتحدد هذه المحكمة للخصوم ميعادا لرفع الدعوى بعدم الدستورية مباشرة أمام المحكمة العليا أي أن الخصوم لا يستطيعون رفع الدعوى بعدم الدستورية مباشرة أمام المحكمة العليا وعليهم أن يرفعوها في الميعاد الذي تحدده لهم المحكمة التي أثير أمامها الدفع .

(الطِمن ۷۳۱ استة ٤٤ ي جلسة ۷۷/۱۲/۲۹ س ۸۸ مس ۱۹۲۲)

\$ 4 8 9 - النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لمنة العربة المنتقد النص المنتقد المنتقد المستورية المستورية هو طريق الدفع أمام محكمة الموضوع فإن هي فنرت جديته وضرورة حسم النزاع بشأن الدمتورية قبل الحكم في موضوع الدعوى كان عليها أن تقرر وقف السير فيها وتحدد أجلا لصاحب الدفع كي يرفع خلاله الدعوى الدمتورية أمام المحكمة العليا ، فإذا انقضى الأجل دون رفع تلك الدعوى سقط الدفع .

(قطعن ۲۱۷ نستة ۵۰ ق جنسة ۲۸/۱۲/۱۹ س ۲۹ ص ۱۹۹۲)

999 – المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحه عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم وقا لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لمنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، إلا ان عدم تطبيقه - وعلى ماورد بالمنكرة الايضاحية لهذا القانون - لا ينصرف الى المستقبل فحسب وانما يسمحب على الوقائع والعلاقات

السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على ان يستثنى من هذا الاثر الزجمى الحقوق والمراكز التى استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة العقضى أو بانقضاء مدة التقادم .

(الطعن ١٦٣٠ لسنة ٥٨ في جلسة ١٦٣/٣/١٣)

المحكمة النستورية العليا:

1973 - يدل نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادرة بالقانون رقم ٨١ لمنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة المسادر بالقانون رقم ٦٦ لمنة من قانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة المسادر بالقانون رقم ٦٦ لمنة قانون في دعوى مطروحة عليها وقف المبير فيها إذا هي ارتأت أن هذا الدفع لا يتمم بطابع الجد ولا ضرورة الحمم النزاع بشأنه قبل الفصل في موضوعها لما كان نلك وكان مناط اختصاص المحكمة العليا وبالفصل في دستورية القوانين أن يكون أمام الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمند لحالات مسامل القوانين بالحقوق المكتمبة ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن من عدم دستورية القانون رقم ٥١ المنتمبة له في ظل قوانين مباقة عليه هو أمر لا يتناوله اختصاص تلك المحكمة ، المكتمبة له في ظل قوانين مباقة عليه هو أمر لا يتناوله اختصاص تلك المحكمة ، بما لازمه أن يكون الدفع بعدم دستورية القانون المذكور غير جدى .

(الطعن رقم ۱۱۹۲ لسنة ۱۸ ی جلسة ۱۹۸۳/۱۰/۳۰)

293٧ - النص فى المادتين ٢٥ و ٣٢ من القانون رقم ٨٨ لمنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة النستورية العليا - يدل أن المشرع قد ناط بالمحكمة النستورية العليا دون غيرها الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين صادر أحدهما من جهة قضائية أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منهما ، وأسند لرئيس هذه المحكمة الأمر بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما بناء على طلب نوى الشأن لحين الفصل فى النزاع .

(الطعن رقم ۱۸۹ س ۵۷ ق جلسة ۱۹۸۵/۵/۱۹۸۸)

893A – يدل نص المادتين ١/١٧٥ من الدستور الدائم، ٢٩ من قانون المحكمة النستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان المحكمة الدستورية العليا هي ١٨٦٨ الجهة المنوط بها - دون غيرها مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين فلا يكون لفيرها من المحلكم الامتناع عن نطبيق نص في القانون لم يقض بعدم دستوريته ، وانما إذا تراءى لها ذلك في دعوى مطروحة عليها تعين وقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن لدى محكمة الاستثناف قد قام على أن ايداع المطعون ضدهم لباقى الثمن وحده دون الفوائد لا يكفي لتوقى الفسخ ، فان الحكم المطعون فيه إذ رفض هذا الدفاع على سند من مجرد القول بعدم دستورية النص على الفوائد ، وبعدم استحقاق البائع لموائد باقى الثمن محدم المادة ٥٠٨ من القانون المدنى واعتبر هذا الايداع مبرثا للذمة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الفسخ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ۲۶۳ لمنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۹ (الطعن ۱۹۶۹ لسنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۳۷) (الطعن ۱۹۸۳ لسنة ۵۰ ق جلسة ۴/۹۹/۱۹۹۰)

المستورية العليا تستهدف صون الدستورية القوانين واللوائح المنوطه بالمحكمة الدستورية العليا تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على احكامه ، وصبيل هذه الرقابة يكون بالتحقق من النزام ملطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ، مما مؤداه أن إثاره الطعن بمخالفة قرار أصدرته الملطة التنفيذية لاحكام القانون الذي فرضها في اصداره لا يشكل خروجا على أحكام الدستور المنوط بنلك المحكمة صونها وحمايتها وإنما هو طعن بمخالفة قرار لقانون وافتقاد القرار لهذا السبب مشروعيته فيكون طعنا منبت الصلة بمجال الرقابة الدستورية ، ولما كان قرار السلطة التنفيذية المستمد من تقويض القانون يعتبر من قبيل القرارات الادارية فانه ينبغي أن تكون القواعد والضوابط التي ينظمها في حدود نطاق التقويض ، ولا يجوز للقرار أن يتناول نصوص القانون الصادر تنفيذا له بالفسخ أو التعديل أو أن يزيد عليها شيئا ، فاذا ما خرج القرار عن نطاق التقويض أصبح مفتقدا العناصر التي تنزله منزلة التشريع ومتجرداً من الاساس القويم أصبح مفتقدا العناصر التي تنفيذا له .

(الطعن ٢٠٢٣ أسنة ٥٤ جلسة ٢٠٢٣)

أ، ١/١٧٠ من النصت عليه العواد ١/١٧٥ من النستور و٢٩/أ، ٤٩ من
 ١٨٦٩ – مؤدى مانصت عليه العواد ١/١٧٥ من النستور و٢٩١/أ، ٤٩ من

القانون رقم ٤٨ لمنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الصنورية العليا ، انه ليس للمحاكم الامتناع عن تطبيق نص تشريعي لم يقض بعدم دستوريته ، وإذا تراءى لاحداها عدم بستورية نص في قانون او لاتجة في دعوى مطروحة عليها تعين القضاء بوقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، ويكون حكم تلك المحكمة ملزما لجميع سلطات الدولة وللكافة ، وكان مفاد ما استند اليه الحكم المطعون فيه في قضائه بوقف الاستثناف المقام من الطاعنة لحين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في شأن دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ان محكمة الاستثناف لم تمتنع عن تطبيق حكم المادة المشار اليها على الاستثناف المطروح عليها ، وانما أو قفت ذلك الاستثناف ريثما تقضى المحكمة الدستورية العليا في الدعوى المقامة امامها في شأن يستورية ذلك النص ، إلا أنه لما كانت المحكمة النستورية العليا قد حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ في القضية رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية (٧ لمنة ٥ ق عليا) بان المادة ٢٣٦ من القانون المدنى مالغة الذكر لا تخالف أحكام النستور مما كان يحق منه للمصلحة الطاعنة معاودة المبير في استثنافها غداة ذلك الحكم لزوم سبب الايقاف ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى دون احالتها الى المحكمة الدستورية العليا لا يكون من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية بحته لا يعتد بها ولا تؤدى الى نقض الحكم.

(الطعن ۲۶۳ أسنة ۵۳ ق – جنسة ۲۲/۱۲/۱۸۸۱)

نشر أحكام المحكمة الدستورية العليا وأثره:

8949 – النص في المادة ١٧٨ من الدمتور على أنه وتنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدمتورية العليا في الدعاوى الدمتورية ، والمعربة الأحكام الصادرة بتفسير النصوص التشريعية ، وينظم القانون مايترتب على الحكم بعدم دمتورية نص تشريعي من أثاره وفي المادة ٣١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه وتنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفيير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام السادرة من المحكمة العليا بالفصل في دمنورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاه، يدن على أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة ، وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر ، وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص النشريعية المحكوم بعدم دمتوريتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ .

(الطعن ۱۲۸ ثبنة ۲۷ ق جلسة ۸۱/۳/۱۸ س ۳۷ عس ۸۹۱) (الطعنان ۲۰۰۷ ، ۱۳۰۵ ثبنة ۲۷ ق جلسة ۲۰۲۷/۸۰ س ۳۱ عس ۹۹۷) ٩٧٧ عــ إذ كان الثابت من الطلب الذي قدمته المطعون ضدها لفتح باب المرافعة في الدعوى بعد حجزها للحكم أنه أشار إلى قرار المحكمة العليا الصادر في طلب التضير رقم ١٦ لسنة ٨٥ و وكانت العادة ٣١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ ننص على أنه (ننشر في الجريدة الرسمية قرارات نفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا، فإن مقتضى ذلك افتراض علم الكافة به ولا يكون من أوجه الدفاع التي يمتنع على المحكمة قبولها دون إطلاع الخصيم عليها طبقاً للعادة ١٦٨ مرافعات .

(الطعن ٢٠٦ لسنة ٤٨ في جلسة ٨٤/٢/١٣ س ٣٠ ص ١٥٤)

مبدأ القصل بين السلطات:

9479 ع - مقتضى مبدأ الفصل بين السلطات أن يكون بين السلطات الثلاث تعاون وأن يكون لكل منها رقابة على الأخرى في نطاق اختصاصها بحيث يكون نظام الحكم قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة فتعمل كل سلطة في نطاق وظيفتها على وقف السلطة الأخرى عن تجاوز حدود سلطتها القانونية فيؤدى ذلك إلى تحقيق حريات الأفراد وضمان حقوقهم واحترام القوانين وحسن تطبيقها عادلاً وسليماً .

(الطعن ۲۸ه نستة ٤٦ في جنسة ۲۲/۲/۷۷ س ۳۶ ص ۲۱ه)

494\$ - مؤدى نصوص المواد ٢٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٥٢ ، ٢٠ من الدستور أن الدولة بجميع سلطانها تخضع للقانون شأنها شأن الأفراد فلا سيادة لأحد فوق القانون وأن لكل مواطن الحق في النقاضي وفي أن يلجأ إلى قاضيه الطبيعي مطالباً بحقه فيصدر القاضي حكمه وفقاً للقانون وإلا اعتبر متكراً للمدالة ومرتكباً لجريمة يمافب عليها القانون ولا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنها بالتقادم .

(الطعن ۲۸ه استة ٤٦ في جلسة ۸۳/۲/۲۷ س ۲۴ ص ۴۹۹)

84% - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مبدأ الفصل بين السلطات ليس معناه إقامة مدياج مادى يفصل فصلاً تاما بين مسلطات الحكم و يحول دون مباشرة كل منها لوظيفتها بحجة المعساس بالأخرى وأن مبدأ توزيع وظائف الحكم الرئيسية التشريمية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصله ومتساوية تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها حتى لانتركز المسلطة في يد واحد فتسىء استعمالها ، مؤداه أن يكون بين السلطات الثلاثة تعاون ، وأن يكون تكل منها رقابة على الأخرى في نطاق إختصاصها بحيث يكون نظام الحكم قائما على أساس أن السلطة تحد السلطة فتمعل كل مسلطة في نطاق وظيفتها على وقف الملطة الأخرى عن تجاوز حدود مالهتها كل مسلطة في نطاق وظيفتها على وقف الملطة الأخرى عن تجاوز حدود مالهتها

القانونية فيؤدى ذلك الى احترام القوانين وحسن تطبيقها وهو مايتفق وحكمة الأخذ بمبدأ الفصل بين المنطات التي هي تحقيق النوازن والتعاون فيما بينها وتوفير العيده لكل منها في مجال إختصاصها .

(الطعن ۱۷۱٦ لسنة ۵۳ جلسة ۸۸/۲/۲۰)

الاتتخاب وعضوية مجلس الشعب:

49٧٦ – مؤدى نص المادة ٩٣ من الدمتور أن اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه اختصاص استثنائي فلا يتسع ولايقاس عليه فيقتصر على الطعن في صحة العضوية به ويكون لقراره في شأنها حجية الأمر المقضى به طبقاً لشروط الحجية العنصوص عليها في العادة ١٠١ إثبات.

(الطعن رقم ۲۸ه لسنة ٤٦ ق جلسة ۸۳/۲/۲۷ س ۳۶ ص ۹۹۱)

الحقوق السياسية إلى لجان الفرز الاختصاص بالفصل في جميع المسائل المتعلقة الحقوق السياسية إلى لجان الفرز الاختصاص بالفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إيداء كل ناخب رأيه أو بطلائه ولم يخص الدمنور مجلس الشعب بالفصل في صحة قرارها ، وإنما يكون عرضه عليه عند فصله في صحة عضوية أعضائه لا للفصل في صحته وإنما كعنصر من عناصر التحقيق في الطعن الذي ينظره ، شأنه في ذلك شأن قرار محكمة النقض فيما تجريه من تحقيق في الطعن ، وأي من القرارين - قرار لجن الفرز وقرار محكمة النقض - يخضع لتقدير المجلس بصحة العضوية.أو بطلائها علم مقتضاه .

(الطعن السابق)

494% - قرار مجلس الشعب بصحة أو بطلان المضوية هو الذي يحوز الحجية .. ولا يتعداها إلى قرار لجنة الغرز بصحة إيداء الناخب رأيه أو بطلانه والمواعيد والإجراءات المتعلقة بتحقيق الطعن واحالته إلى المجلس للفصل فيه والإصرار على نظر الطعن ورفض طلب التأجيل فهذه لا تحصنها حجية الأمر المقضى وإنما الذي يحصنها هو أن تكون قد تمت على الوجه العبين بالنمنور فلا تكون قد خالف عليه في شأنها فإذا ماتبين أن أيا منها قد خالف الدمنور أو القانون فيكون قد فقد سند مشروعيته واستحال إلى عمل غير مشروع إذا ما تعبب عنه ضرر يمتحق معه من أصابه الضرر التعويض عنه طبعاً للقانون ويكون سبيله للحصول على حقه هو اللجوء إلى قاضيه . -

(الطعن السابق)

\$979 - إذ كان المطعون ضده لم يلجأ إلى المحاكم للطعن في قرار مجلس

الشعب بصحة عضوية منافسة الذي حاز حجية الأمر المقضى فإن هذه الحجية الامتدى إلى صحة إيداء الناخب لرأيه أو بطلانه أو الانتزام بأحكام الدستور في المواعيد والإجراءات المتعلقة بتحقيق الطعن وإحالته إلى المجلس للفصل فيه ورفض طلب التأجيل ، كما لم يلجأ للمحاكم لمؤاخذة عضو من أعضاء المجلس عن إيداء فكرة أصابته بسبب أن هذه الأعمال المشار إليها غير مشروعة لمخالفتها للدستور وأحكام القانون ، ولئن كان من بينها ماهو منسوب لمجلس الشعب وصدرت منه أثناء توليه لأعماله إلا أنه متى ثبت أنها لم تتم على الوجه المبين بالدستور فقتت سند مشروعتها لأعماله إلا أنه متى ثبت أنها لم تتم على الوجه المبين بالدستور فقتت سند مشروعيتها في مشروعة إذا ما تسبب عنها ضرر كان لمن أصابه الضرر الحق في التعويض عنه ، ولما كان الاختصاص بذلك غير معقود بنص في الدستور أو المائون لمجلس الشعب أو لأية جهة أخرى استثناء ولايعتبر منازعة إدارية فهو باق للمحاكم على أصل ولايتها العامة .

(الطعن ٣٨ه لسنة ٤٦ تي جلسة ٨٣/٢/٢٧ س ٣٤ ص ٢١٥)

فاقمه - 448 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القضاء المسادر من جهة ذات اختصاص قضائي استثنائي في حدود اختصاصها تكون له حجوة الأمر المقضى به شأن مائر أحكام المحاكم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ما يحتج به الخصوم هو القرار القضائي الذي فصل في الحق محل المنازعة وأن الذي يحوز الحجية هو منطوق القرار والأسباب المرتبطة به ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقرار مجلس الشعب في صحة عضوية أعضائه غير مرتبط بأسباب بيني عليها ولا يتوقف نظر المجلس للطعن على القضاء بصحة الجراءات التحقيق أو اجراءات إحالة الطعن إلى المجلس وعرضه عليه لنظره ومن ثم فإن قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلائها لا يتضمن فضاء بصحة الإجراءات المذكورة وإذ كانت هذه الأمور تعرض على المجلس عند فصله في الطعن في تعرض عليه لا للفصل فيها وإنما لتكون تحت نظره وتخضع لتقديره فإن القول بأن قرار مجلس الشعب لا ينفصل عن اجراءاته قول لا أساس له من الدستور أو

منى نص القانون على أن ينتخب من كل دائرة انتخابية عدد معين من الأعضاء في المجلس التشريعي فإن ذلك خطاب من الشارع إلى كل ناخب في الدائرة بأن يباشر حقه المياسي في انتخاب أعضاء المجلس على هذا الوجه من العدد المطلوب فإذا خالف الناخب ذلك فإنه لا يكون قد باشر حقه المياسي وفقاً للقانون وتكون بطاقة ابداء الرأى الخاصة به باطلة لأنها لا تعبر عن مباشرته لحقه المياسي كما أرادة الشارع

يمنوى فى نلك أن يكون قد ترك البطاقة بيضاء أو علق رأيه فيها على شرط أو كان قد انتخب أكثر أو أقل من العدد المقرر .

(الطعن ۲۸ه لسنة ٤٦ ي جلسة ۲۳/۲/۲۷ س ۳۶ ص ۲۹ه)

44٨١ -- يبين من استقر از نصوص القوانين المتعاقبة المعنية بالحقوق السياسية -ومباشرتها والقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦ بشأن عضوية مجلس الأمة وقرار المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ١٩٦٢/٦/٣٠ وقرار الميثاق الوطني والقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة المعدل بالقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٦٣ ويستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وأخيراً دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ أن قرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ صحيح وغير مخالف للقانون وأن أحكامه هي الواجبة التطبيق على عملية الانتخاب محل هذا الطعن التي تمت في ١٩٧١/١١/٣ إذ أن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية نظم عملية الانتخاب في وقت لم يكن للناخب فيه أن ينتخب غير عضو واحد وقد نص القانون رقم ٢٤٦ منة ١٩٥٦ على ذلك بالنسبة لمجلس الأمة و هذا العضو الواحد هو الحد الأدنى ولا حد أنني له سواه يمكن للناخب أن ينزل عنه ومن ثم فلم يكن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ المنظم لعملية الانتخاب في حاجة لأن يبطل الرأي الذي يعطى لأقل من العدد المقرر إذ أن يكون هناك على الإطلاق رأى أقل من الرأى الواحد حتى ينص على إبطاله فكان النص على ذلك حينئذ عبث ولا تستفاد صحة هذا الأقل المعدوم أصلا من نص المادة ٣٣ من القانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ فلما صدر القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة ووضع تنظيماً جديدا للمجلس التشريعي ونص فيه على أن يتألف المجلس من ٢٥٠ عضواً يكون نصفهم على الأقل من بين العمال والفلاحين كما نص على أن ينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان في المجلس كان لابد من مواجهة ما استحدث به بلائحة تنفيذية جديدة للقانونين رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ ورقم ١٩٨ لمنة ١٩٦٣ معاً إذ أصبح كل منهما مكملاً للآخر فصدر قرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على النحو المبين في القانونين معاً لما هو واضح في ديباجته ونصوصه من الإحالة البهما معا ولأنه الغي في المادة ٢٠ منه القرار رقم ٢٥ سنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٧ بشأن عضوية محلس الأمة قبل تنظيمه بالقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ الذي أعاد تنظيم هذا المجلس، وإذ نصت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية الجديدة للقانونين ٧٣ سنة ١٩٥٦ ، ١٥٨ سنة ١٩٦٣ 1441

الصادر بقرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ ، على أن تعتبر بطاقة إبداء الدأي باطلة إذا انتخب الناخب أكثر أو أقل من مرشحين وكان هذا الحكم من شقين أولهما تربيد للحكم المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بشأن انتخاب أكثر من العدد المقرر ، وثانيهما حكم مكمل له بشأن انتخاب أقل من العدد المقرر وهو ما أصبح لازماً في ظل القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ ولم يكن متصوراً عقلاً عند صدور القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦ فإن هذا الحكم الجديد بشقيه هو الذي واجه به المشرع عملية انتخاب أعضاء المجلس التشريعي بتنظيمه الجديد ولما كان يستور مارس سنة ١٩٦٤ قد التزم في تنظيمه لمجلس الشعب نفس القاعدة تقررت بقانون مجلس الأمة رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ من أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من العمال والفلاحين فإن احالته في المادة ٤٩ منه على القانون في بيان شروط العضوية وأحكام الانتخاب تعنى القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ واللائحة التنفيذية لهما معاً الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ ، ولئن كان دستور سبتمبر سنة ١٩٧١ قد غير اسم المجلس التشريعي من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب فذلك لا ينفي عن المجلس ماهيته وأن هذا الدستور قد التزم في نصوصه نفس القاعدة بأن يكون نصف أعضاء المجلس من العمال والفلاحين وهي القاعدة التي تقررت بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ وصدر هذا القانون في شأن تنظيم المجلس على أساسها ولم يكن قد صدر فانون آخر بتنظيم مجلس الشعب فتكون الإحالة بالمادة ٨٨ من النستور المنكور إلى القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ مكملاً بالقانون رقم ١٥٨ منة ١٩٦٣ ولاتحته التنفيذية خاصة وأن المادة ١٩١ من الدستور نفسه نصت على أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور بيقي صحيحاً ونافذاً ما لم يلغ بالإجّر اءات المقررة بالنمنتور ، ومؤدى نلك أن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٥٨ منة ١٩٦٣ وقرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ باللائحة التنفيذية لهما معا تبقى نافذة ويكون القول بأن القرار المذكور باطل لمخالفته حكم المادة ٣٣ من القانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ لا أساس ولا سند له من القانون . ب - جاء حكم المَّادة ١٥ من قرار وزير الداخليَّة رقم ٢ سنة ١٩٦٤ ألذي بقضى ببطلان بطاقة إبداء الرأى إذا انتخب الناخب أكثر أو أقل من مرشحين موافقاً لحكم القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ فيما نصت عليه المادة ٣٣ منه من بطلان الآراء التي تعطى لأكثر من العدد المقرر وغير مخالف له في بطلان الآراء التي تعطى لأقل من العدد المقرر إذ لم يرد فيه صراحة أن مثل هذه الآراء تكون صحيحة ولا يستفاد منه ذلك لأن محل الحكم وهو العدد الأقل من واحد لم يكن متصوراً حينلذ بل كان

معدوماً ولا يستنتج الحكم المعدوم ومن ثم تكون صحة قرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ غير متوقفة على الحكم بعدم نمندورية القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٦ بضاف الى نلك أن المادة المنكورة موافقة لحكم القانون رقم ١٩٥٨ سنة ١٩٦٣ وهو قانون لاحق يقضى بانتخاب عضوين في المجلس التشريعي عن كل دائرة انتخابية مما مؤداه أن تكون باطلة الآراء التي تعطى لأقل أو أكثر من العدد المقرر وتكون صحة القرار سالف النكر غير متوقفة على عدم دستورية القانون رقم ١٥٨ منة ١٩٦٣ أيضاً ويكون تطبيق الحكم المطعون فيه القرار ليس معناه القضاء بعدم دستورية أي من القانونين المنكورين .

ج - مؤدى نص العادة ٩٣ من الدستور أن مجلس الشعب لايفصل في صحة عضوية أعضائه إلا من خلال فصله في طعن مقدم فيها فإذا لم يكن طعن فهي باقية على أصلها من المصحة عندما أعلن انتخاب المرشح فلا يلزم أبداً عرض صحة العضوية على المجلس لتقريرها يؤكد ذلك أن نص العادة المذكورة أوجب إحالة الطعن لا إحالة صحة العضوية إلى محكمة النقض لتحقيق وأوجب أن تعرض نتوجة التحقيق والرأى الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن لا للفصل في صحة العضوية التي لم تكن تحتاج إلى فصل فيها لولا وجود الطعن لا

د - قررت المادة ٩٣ من الدمنور أن العضوية لا تعتبر باطلة إلا بقرار بصدر من المجلس مشكلاً من المجلس مشكلاً من المجلس المشكلة عن المجلس مشكلاً المن أعضائه ولا يكون هذا التشكيل الأقل صالحاً لنظر الطعن أيا كانت النتيجة التي انتهت اليها اللجنة التشريعية لأن رأى اللجنة التشريعية غير ملزما النتيجة التي انتهت إليها اللجنة هي التي للمجلس والقول بغير فلك من أن صحة العضوية التي انتهت إليها اللجنة هي التي تعرض وحدها على المجلس لا تحتاج إلا للأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فيه ارتداد إلى الأصل المقرر بإعلان انتخاب العرضية للعضوية والذي لم يكن في حاجة إلى تقريره من المجلس وفيه مصادرة للمجلس على حقه في نظر الطعن لأن موضوع على الأصل ومن ثم فلا تنظر للطعن بنظر صحة العضوية دون نظر بطلانها ولانظر على المحلس على الأسل ومن ثم فلا تنظر للطعن بنظر صحة العضوية دون نظر بطلانها ولانظر المجلس المحلس على الأسل أن يقررها ولو أبدى الأعضاء الحاضرين جميعهم الرأى إلى جانبها وإذا تألج نظرها تغير التشكيل وتغيرت مداولات الأعضاء فلا يتحد الإساس الذي بني عليه أخذ الرأى في طعن واحد في جلستين اختلف فيهما القضاء وهم الأعضاء عليه أخذ الرأى في طعن واحد في جلستين اختلف فيهما القضاء وهم الأعضاء عدد لم يشتركوا في المداولة ومده وهم الأعصاء ومده وهم الأعضاء ومده واختلف المداولات إذ يدخل في المداولات إذ يدخل في التشكيل الجديد قضاة جدد لم يشتركوا في المداولة وحده و المناس واحده وهم الأعصاء واحده و المناس وحده و مدهده و مدهده و مدهده و مدهده و مدهد و مد

السابقة وقد يخرج منه قضاة لا يشتركون في المداولة الجديدة ، وإذا كان قرار المجلس رغم بطلانه قد تعصن بقوة الأمر المقضى ، فإن ذلك لا ينفى أن الإصرار على نظر الطعن والمجلس بتشكيله الأقل من نلثى أعضائه تم على وجه مخالف للدستور يؤكد ذلك أن الفصل في النزاع يقتضى أن يكون وجها الرأى فيه مطروحين معاً على الهيئة ذات الاختصاص القضائي بتشكيلها الصالح لنقرير أى منهما فإذا كان المعروض أحدهما لتقريره وحده انتفى الفصل والحسم لأن الفصل والحسم إنما يكون فصلاً بين الأمرين في حال وجودهما معاً والحسم يقتضى إزالة أحدهما ليبقى الأخر وبغير ذلك لا يتحقق غرض الدستور من الفصل في صحة العضوية .

أ - د (الطعن ٩٣٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٩٣/٢/٢٧ س ٣٤ ص ٩٦١)

محة عضوية اعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعن المقدمة محة عضوية اعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعن المقدمة الى المجلس بعد إحالة الطعن الي محكمة النقض خلال الى المجلس بعد إحالة العلمن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسمين يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض وتُعرض نتيجة التحقيق والرأى الذي اننهت نتيجة التحقيق على المجلس ولاتعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية تلثى اعضاء المجلس» . مفاده أن الدستور ناط بمحكمة النقض تحقيق صحة الطعون الانتخابية واختص مجلس الشعب بسلطة الفصل في صحة العضوية ، وقد استهدف الشارع الدستورى – بما عهد به لمحكمة النقض – أن يستقيم لمجلس الشعب مموغات قراره بإقامته على دعامات مستمدة من تحقيق قضائي محايد ، ومقدراً في الوقت ذاته أن الفصل في صحة العضوية هو في حقيقته احتكام في خصومة يدخل ضمن وظيفة القضاء يحتاج إلى نزاهة القضاء وحينتهم احتكام في خصومة يدخل

(الطعن ۲۲٤٩ نستة ۵۸ في - جلسة ۲۲/۲/۱۹۹۰)

2947 - إذ كان المستور قد اختص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية استثناء فما قام في مُراده أن يجُرده من مضمونه بأن يدفع به وسط صراع حزبي تتقاذفه آراء تتجرد من حيدة القضاء التي تفرض ألا يكون القاضي مصلحة فيما يقضي فيه ، ذلك أن المشرع الدستوري - عند وضع هذا النص - لم يكن قد أخذ بمبدأ تعدد الأحزاب إذ أورد في المادة الخاصمة قبل تعديلها في ١٩٨٠/٤/٣ بأن والاتحاد الاشتراكي هو التنظيم المدياسي الذي يمثل تنظيماته القائمة على أساس مبدأ

الديمقراطية - تحالف قرى الشعب العاملة ...، وهو ما كان يتسق مع نص المادة ٩٣ ، باعتبار ان التنظيم الواحد لا يقوم على مبدأ الصراع الحزبى وإنما بأخذ بمبدأ الانتياد إلى رأى واحد ، ومؤدى ذلك ان اختصاص مجلس الشعب بالنظرة في صحة العضوية - بعد تعديل المادة الخاصمة من الدستور بالأخذ بنظام تعدد الاحزاب - لا يمكن النظر اليه على أنه يقوم على مبدأ الاحتكام في خصومة ، ومن ثم فهو اختصاص سياسي بتأبي على مبدأ عدل القضاء وحيدته ، وهو مالازمه أن يُعل هذا الاختصاص في نطاقه السياسي وينحصر في ممالة الاقتراع عليه دون أن يعتطيل المختصاص المحاكم بما لها من ولاية علمة في مراقبة الاجراءات المابقة عليه الى المختصر ما شابها من الأخطاء لتعويض المصرور عنها ، وفقا لأحكام المسئولية .

(الطعن ۲۲۱۹ لسنة ۵۸ تي جلسة ۲۸/۲/۱۹۹۰)

#4.4 - لا يستقيم في صحيح النظر - أن يقال أن سلطة مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية تتأبى على مبدأ الصباعلة القانونية في أمر كل إجراء يتعلق بعملية الانتخاب - صحيحاً كان أو باطلاً - لما فيه من الخوض في اختصاصه وما يحمله من معنى الخروج على مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة ، ذلك أن الدستور عندما رميم الحدود بين السلطات نص في المادة ٩٨ على أن التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي وحظر في النص ذاته تحصين أي عمل أو قرار من رقابة القضاء واخضع سلطات الدولة جميعا - بما فيها السلطة التشريعية - لسيادة القانون وناط بالقضاء في المادة ٥٠ نوفمبر الحماية المصائية للمواطنين من كل عسف وكفاله خضوع كافة السلطات الميادة القانون .

(الطعن ۲۲۶۹ كسنة ۵۸ في ولسة ۲۲۲۸(۱۹۹۰)

و 4 . و إذ كان المقصود بالطعن الانتخابي الوارد بنص المادة ٩٣ من الدمنور هو الطعن الذي ينصرف الى العملية الانتخابية من تصويت وفرز للأصوات وهو يستطيل إلى أعلان النتيجة باعتباره قراراً تنفينياً – ويمتد إلى ما أوجبه الدمنور على رئيس مجلس الشعب من إحالة الطعن الذي يقدم اليه الى محكمة النقض وعرض نتيجة التحقيق الذي تجريه المحكمة على المجلس خلال وقت مناسب الإصدار القرار في شأنه وهي جميعا إجراءات لا يُحصدها – سوى أن تكون مستنده إلى المشروعية الاستورية فإن فقت مندها الدمنوري أو اتحرفت عن أحكامه ترددت إلى مستوى العمل المادي واقتصت مسئولية فاعلها بحيث يتحقق بها ركن الخطأ في المسئولية

التقصرية ، لما كان ذلك وكن الدمنور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتغرير الممشولية عفها ولم يختص بها مؤسسه دستورية آخرى فإنها تبقى في نطاق الاختصاص العام للمحاكم ذات الولاية العامة .

(الطمن ۲۲۶۹ استة ۹۸ ی - جاسة ۲۲۴۹ ،۱۹۹۰)

الحصناتة البرلماتية:

49.43 - مؤدى نصر المادنين ٩٨ ، ٩٨ من الدمنور أن الحصانة البرلمانية نوعان حصانة لأعمال المجلس البرلمانية مقيدة بأن يكون العمل قد تم على الوجه المبين في الدمنور وحصانة مطلقة لأعضاء المجلس نمنع مؤاخذتهم عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه ولو تجاوزوا فيها هدود القانون ، وهذه الحصانة بنوعها استثنائية لا يتوسع فيها ولا يقاس عليها .

(الطعن ٢٨٠ لسنة ٤٦ لي جلسة ٢٧/٢/٢٧ س ٣٤ ص ٢١٥)

\$4.9 كلى – إذ كان الصنور قد نص في العادة ٩٨ على حصانة اعضاه مجلس الشعب فيما ييدونه من الأفكار والآراه في آداه أعمالهم داخل المجلس أو لجانه فهي حصانه لا تعدو نطاق إيداء الرأي ولا تستطيل الى أي عمل آخر تجرد من المشروعية واستوجب مسئولية فاعله .

(الطعن ۲۷٤٩ لسنة ٥٨ قي - جنسة ۲۲/۲۸ ١٩٩٠)

الاعتداء على الحريات العامة التي كفلها النستور: -

29٨٨ - النص في المادة ٤١ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١ على الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي أو النيابة العامة ... وفي المادة ٥٠ منه على أن ذكل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمه الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء مفاده أن الاعتداء الذي منع مناه تقييدها في غير مناه القانون ، كالقيض على الشخص أو حبمه أو منعه من التنقل في الحراث الحالات التي يقرها القانون ، كالقيض على الشخص أو حبمه أو منعه من التنقل في

غير الحالات التى يقوها القانون . وهو مايعتبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات .

(الطعن ١٠٩٧ لسنة ١٤ ي - جلسة ١٩٧٩/٢/١٠ س ٣٠ ع ١ ص ١٩٣٩)

1941/4/1 أ- النص في المادة ٥٧ من الدمنور المعمول به في 1941/4/١ على أنه دكل اعتداء على الحرية الشخصية أو هرمة العياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدمنور والقانون جريمة لا تمقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالثقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء ، مفاده أن الاعتداء الذي منع الدمنور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها أو المساس بها في غير الحالات التي يرها القانون كجرائم الاعتداء على الحرية التي يرتكبها المسئولون في سلطة الدولة إعتمادا عليها ويدخل في نطاقها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٩٦٦ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه وكل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعنيب متهم أو قعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث منوات إلى عشرة وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة المقتل عمداً .

ي - إذ كان المكم المسادر من محكمة أول درجة والمؤيد بالمكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون ضده بالتعويض قد وقف مدرياته منذ وقوع التعذيب والاعتداء على حريته في ١٩٥٥ وحتى صدور الدمسور ١٩٧١ انتهى إلى أن الدعوى المدنية الناشئة عن هذا الاعتداء لا تسقط بالتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون لأنه أعمل الأثر المباشر لنص المادة ٥٧ من الدمستور التي اعتبرت ملفية لنص المادة ١٧٧ من القانون المدنى في صدد هذه الجرائم بقوة الدمستور ودون حاجة إلى تذخل من المشرع.

أ - ب (الطعن ١٦٣٠ استة ٤٨ ي جلسة ٨٠/٣/١٣ س ٣١ مس ٨١٠)

• 9 9 \$ أ – النص فى المادة ١٧٨ من الدمنور على أنه بينشر بالجريدة الرمسية الأحكام الصادرة من المحكمة الدمنورية العليا فى الدعاوى الدمنورية والقرارات الصادرة بتضير النصوص التشريعية وينظم القانون مايترتب على الحكم بعدم دمنورية نص تشريعي من آثار ، وفى المادة ٣١ من القانون رقم ٢٦ المنة ١٩٧٠ الخاص باصدار قانون الاجراءات والرموم أمام المحكمة العليا على أنه منتشر فى الجريدة الرمدية قرارات تضير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دمنورية القوانين وتكون هذه الأحكام مازمة لجميع من المحكمة العليا بالفصل فى دمنورية القوانين وتكون هذه الأحكام مازمة لجميع

جهات القضاء مفاده أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة بها وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم بمنوريتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ. ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ عيا بمعنورية بعدم بمسورية نص من المحكمة العليا في الدعوى رقم ١١٣ اسنة ١٩٧٤ عيا بمنورية بعدم بمسورية نس المحادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٧٤ - بشأن عدم جواز نظر كافة الجهات القضائية لدعاوى التعويض المشار إليها بالنص – قد نشر في ١٩٧٤/٥/١٩ بالمدد ١٩٠ من الجريدة الرسمية ١ لسنة ١٧ اكن دعوى المطعون ضدهما بالتعويض وقد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي وإذا انتهى الحكم رفعت في ١٩٧٧/٢/١٧ قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي وإذا انتهى المحكمة المطعون غيه إلى هذه النتوبي عليه أحكامها – أن تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانوني خاطيء عندما قرر أن مدة التقادم الثلاثي تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم بستورية هذا النص .

ب – المائة ٦٩ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المعاشات و المكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئي بسبب العمليات الحربية قد منحت اللجنة المبين بها تشكيلها حق منح المعاش والتأمين والتعويضات بقرار نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ثم حرمت المادة ١١٧ من هذا القانون على كافة الجهات القضائية النظر في دعوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عندما تكون الاصابة أه الوفاة قد حدثت بمبت الحرب أو العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في البندين أ ، ب من المادة ٣١ من هذا القانون فان قصد المشرع من ذلك هو جعل اختصاص اللجنة المثبار إليها قاصرا على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد الذي رسمه هذا القانون لما كان ذلك ، وكان الثابت مما منجله الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوى المرفوعة من المطعون مندهما ناشئة عن وفاة مورثها الضابط بالقوات المسلحة والخاضع لأحكام القانون رقم ١١٦ لمنة ١٩٦٤ بصبب الخدمة ونتيجة حادث وقع من المبارة العمكرية التي كان يركبها والتي كان يقودها أحد جنود القوات المسلحة فإن دعوى المطعون ضدهما تكون ضمن الدعاوى الخاضعة للمنع من التقاضي المنصوص عليه في المادة ١١٧ سالفة النكر - والتي قضى بعدم دستوريتها - إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس -

1993 - النص في المادة ٥٧ من الدمنور مفاده أن الاعتداء على العرية الشخصية أو حرمة العياة الفاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة لا يسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم . وإذ كان حق الملكية الفاصة من الحقوق الخاصة فإنه لا يندرج تحت نص المادة ٥٧ من الدمنور سالفة البيان ، وكان الطاعن قد أفسح عن أن المطعون ضدهما بصفتيهما قد استوليا على أطيانه الزراعية المملوكة له ضمن الأطيان التي تم الاستيلاء عليها والمملوكة للميد/ الذي فرضت الحراسة على أمواله وممتلكاته بما لا يعدو أن يكون خطأ ترتب عليه ضرر له نشل في حرمانه من الانتفاع بأرضه ، ومن ثم فإن النمى على الحكم المطعون فيه عدم تطبيق ص المادة ٥٧ من الدمتور المشار إليها يكون على غير أساس .

(الطعن ۲۱۸ لسنة ٤٧ ي جلسة ٥٠/٥/١ من ٣١ من ١٢٧٩)

997\$ أ - مفاد نص المادنين ٤١ ، ٥٧ من الدستور المعمول به في المربة الشخصية هو كل ١٩٧١/٩/١١ أن الإعتداء الذي منع الدستور وقوعه على المحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقويها في غير الحالات التي يقرها القانون كالقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل في غير الحالات التي يقزها القانون وهو مايعنبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات .

پ - النص في المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تعقط الدعوى الجنائية والدعوى الناشئة عنها بالتقادم إنما هو صالح بذاته للإعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة لمن تشريع آخر أدنى هو صالح الخصوص إذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات.

هـ مانصت عنه المادة ١٩١١ من الدستور من أن مكل ماقررته القوانين واللواتح
من أحكام قبل صدور هذا الدستور بيقى صحيحا ونافذا ومع ذلك بجوز إلفاؤها أو
تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور، فإن حكمه لا ينصرف
بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملفيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة
إلى تدخل من المشرع.

د اذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المعطون عليه قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١ وإذ لم
 تكن مدة التقادم قد إكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١٩٧١/٩/١١ فلا تسقط تلك
 الدعوى بالتقادم إعمالا لنص العادة ٥٧ منه .

أ – د (الطمن ۱۲۱۱ لسنة 24 ي جلسة ۸۲/۱/۷۷ س ۳۵ من ۲۲۱) (الطمن ۱۸۵۷ لسنة 24 ي جلسة ۲۰/۰/۲۸ س ۳۵ من ۱۱۱۹) (الطمن ۱۸۵۳ لسنة 41 ي جلسة ۱۲/۰/۲۸ س ۳۵ من ۱۲۰ه ٩٩٩٣ - مفاد نص العادة ٥٧ من الصنور أن الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة الاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، واذ كان حق الملكية الخاصة من الحقوق الخاصة فانه لا يتدرج تحت نص العادة ٥٧ مىالفة البيان .

(الطعن رقم ۲۰۹ س ۵۱ ق جلسة ۱۹۸۰/۱/۱

\$ 89.8 – مؤدى نص المادة ٥٧ من الدستور أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحواة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات المامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المعنية الناشئة عنها بالتفاد، و وتكفل الدولة تعويصاً علالاً لمن وقع عليه الاعتداء ومن المقرر أن حق الطبع والنشر من الحقوق التي كفلها الدستور ويعتبر من الحقوق التي يكون الاعتداء عليها مستوجبا المساعلة الجنائية والمعنية ولا تسقط الدعوى بشأنها بمضى المدة مواء كان الناشر هو المؤلف أو غيره ولم يشترط الدستور أن يكون فعل الاعتداء على الحريات والحقوق العامة للمواطنين ومن بينها حرية الطبع والنشر يشكل جريمة ما وإذ ساير الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم سقوط الدعوى بالتقادم على اساس أنها من الدعاوى التي حماها النستور من التقادم فإنه يكون قد التزم صحيح المائون .

(الطعن ۱۹۵۰ لسنة ۹۳ ق – جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۲۸)

حرمه يعميها القانون، ، وفي المادة ٤٥ من المستور على أن طحياة المواطنين الخاصة حرمه يعميها القانون، ، وفي المادة ٥٠ من القانون المدنى على أنه طكل من وقع عليه اعتداه غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة الشخصية أن يطلب وقف هذا الاعتداه مع التعريض عما يكون قد لحقه من ضرر ، يدل على أن المحقوق المُلازمة الشخصية القود ومنها حياته الخاصة حُرمه يعميها القانون والكشف عنها بطريق اعلانها للنبر بأمور من شأنها أن تنبع دون إذن منه - اسراراً عن حياته الخاصة عرص على كتمانها أو تنطرى على مسلس باعتباره وكرامته يعد اعتداء غير مشروع على هذه الحقوق يتحقق به ركن الخطأ الموجب للمسئولية التي لا يدروها في هذا الخصوص الثبات صحة هذه الأمور ، فإذا ماترتب على هذا الاعتداء ضرر في هذا الاعتداء ضرر في مصلحة مالية أو أدبياً أصابه في معنوياته ومنها شعوره بالاعتداء على حقه الشخصي هذا .

(الطعن ٢٠١٠ لسنة ٥٣ في جلسة ١٩٨٨/٤/٧)

٩٩٩٤ - المقور في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدمتور بان الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونه لا تمس وفيما عدا حالة التلس لا بحوز القيض على أحد أو تغتيثه أو حسبه أو تقيد حربته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة النحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضم المختص أو النبابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون، مؤداه أن أوامر القيض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل والسفر وهن اجراءات جنائية تمس الحرية الشخصية للمواطن ، وأنه يجب التخاذها أن يصدر قانون ينظم أحكامها ، والأيجوز الجهة أدنى من السلطة التشريعية - ولو بناء على تفويض - أن تتخذ منها ماتراه أو أن تنظمه وفق ارادتها حتى لاتطلق السلطة التنفيذية يدها فيما قيد الدستور سلطتها فيه ، وإن أصدار الأمر بأى اجراء من تلك الاجراءات في غير حالات التلبس لا يجوز إلا من القاضي المختص أو النيابة العامة ووفقا لقانون ينظم القواعد الشكلية والموضوعية لاصدار هذا الأمر في ضوء الضوابط التي وضعها الدستور وكان أي نص يخالف هذه الأصول يعتبر مفيوجاً حتما بقوة النستور نفيه باعتباره القانون الوضعي ، ثما كان نلك وكان منع الطاعن من المغر لم يصدر وفق أحكام قانون ينظمه فإن إصداره يكون على غير أساس ـ

> (قطعن ۱۹۶ استة ۲۰ في جلسة ۱۹۹۱/۱/۲۳) (قطعن ۱۹۹۰ استة ۹۹ في – جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۹) (الطعن ۱۳۳۱ استة ۹۵ في – جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۵

999 عكرر - اذ كان من المقرر وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى انسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً - وكان البين من قرار اعتقال المطعون ضده الصادر بناريخ ١١ من صبتمبر سنة ١٩٦٥ أنه صدر من رئيس الجمهورية وأقصح عن سنده التشريعي في الإصدار بأنه القانون رقم ١٩ المنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والذي تضمن النص في مائته الأولى على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية القبض على الاشخاص الآتي ذكرهم وحجزهم في مكان أمين ...، وكانت المحكمة التستورية العليا قد قضت بتاريخ الاول من ابريل سنة ١٩٧٨ في القضية من مسنورية العالمة الأولى من القانون رقم ١١٩ في القضية المنة ١٩٧٤ مالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنص الحكم ، إلا أن عدم تطبيق في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنص الحكم ، إلا أن عدم تطبيق

النص – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – لا ينصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم يعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجمى الحقوق والعراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة النقادم ، واذ كان الحكم من الطاعنين بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي ، ومن ثم فإن الاستثناء من نطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم من نطبيق الأثر الرجعى للحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم النس بشأن واقعة اعتقال المطعون ضده ويصبح قرار رئيس الجمهورية باعتقاله النس بشأن واقعة اعتقال المطعون ضده ويصبح قرار رئيس الجمهورية باعتقاله بمنابة قرار فردى لا يستند فيه مصدره إلى قانون بما يجعل الأمر في هذا الخصوص غير قانم على أساس من الشرعية ومتسماً بمخالفة صارخة للقانون ومشوباً بعيب جديم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانونا لما ينطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية فيصبح متجرداً من صغته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقدرة للقرارات الإدارية ويختص بالتالى القضاء العادى برفع ماينتج عن هذا المحادى المادى من آثار .

(الطعن ٢٤٦ نسنة ٥٨ في جلسة ٢٤٦/١٩٩٠)

دستورية القوانين ، تطبيقات ،

١ - في قرارات التموين :

مبلغ معين عن كل أقة من الزيت زيادة على التمعيرة الواردة في خدل النستور الملغى فرض مبلغ معين عن كل أقة من الزيت زيادة على التمعيرة الواردة في جدول التسعيرة الجبرية تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية فإن هذا القرار يكون باطلا لمخالفته لذلك الدستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذا لقرار من مجلس الوزراء إذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رمم ، ولايقدح في ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٤٠٥ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمعاصر في جميع بلاد القطر المصرى إذ أن هذا الاستيلاء صدر عاماً فهو استيلاء مجرد ولم يقترن بالتمليم الفعلى للزيت المعتولى عليه ولم بصاحبه جرد وصفى بحضور ذوى الشأن فيه أو بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقا للمادة ٥٤ من المرموم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيما قصد به تحقيق العدائة في التوزيع على المستهاكين ومنع العضارية في هذه السلعة ، وليس من شأنه نقل ملكية الزيت إلى الحكومة فلا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه

وإلا كان ذلك نوعا من الضريبة المرسومة بغير الطريق النستورى الصحيح طبقاً للمادة ١/١٣٤ من النستور العلقي .

(الطعن ۲۰۰ سنة ۲۳ لي جلسة ۱۹۵۸/۱/۲ س ۹ عس ۲۸)

\$994 - متى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل النستور الملغى اقتضاء جزء من ثمن الحديد المستولى عليه لتغطية مصاريف توزيع تدعيها واستندت في اقتضاء هذه الحصيله على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه الحصيلة قانون يحبد أساسها ووعاءها والمازمين بدفعها وطريقة تعصيلها فإن ذلك بكان نوعا من الضربية أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الصنوري الصحيح وفقا للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملفى ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعي سليم لصلة ذلك بالنظام العام - ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٨٩ لمعنة ١٩٤٥ والصلار تتغيذا للمرسوم يقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم يقانون رقم ٩٦ لمسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبرى قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على كميات العديد المغزونة بالمغازن أو الموجودة بالدوائر الجمركية أو الكميات التي يتم استيردها مستقلا فهو استبلاء مجرد ولم يقترن بالتسليم الفطى للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور نوى الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو الإبعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومذع المضاربة في هذه الملعة بعد تعديد معرها والكعيات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه .

(الطعن ۲۳۶ سنة ۲۳ ي جلسة ۱۹۰۸/۱/۲ س ۹ ص ۲۰۰

• • • • المنتصاص وزارة التموين ولجانها قاصر على تنظيم تداول الذيت وتحديد أسعاره فلا يتحداه إلى تحصيل فروق أسعار عن سلعة ليمت مملوكة لها فإذا كانت وزارة التموين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية قد حددت في ظل الدستور الملفي مسعرا لبذرة القطن بإذم به البائع وأضافت اليه زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم إلى المصابن فإن هذه الزيادة لاتحد جزءا من الثمن وإنما هي فرض ضرب على المشترى لا مصلحة للبائع فيه ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو استهدفت من ذلك تعطية ما تتحمله من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بأقل مما تتكلفه فعلا - ذلك إنها لا تملك فرض رسوم أو

ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء إذ أن المادة ١٣٤ من الدستور الملغى الذى كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو الفاؤها إلا بقانون ولاتكايف الأهالى بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون ولم يخول القانمون على إجراء الأحكام العرفية وقذالك فرض ضريبة أو رمم ومن ثم يكون الحكم العطمون فيه إذ اعتبر هذه الزيادة فروق أسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه أم

(الطعن ١٥٤ بيئة ٢٥ في جلسة ١٩٥٩/٥/٢١ بن ١٠ ص ٤٤١)

٢ - التقويض التشريعي لوزير المالية في مجال الضرائب:

١٥ ٥ - يستفاد من نص المادة ٣٧ من دمتور منة ١٩٢٣ العلغي أنه يخول السلطة التنفيذية حق إسدار اللواتح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تقنينه للمادة ٧٧ من القانون ١٤ اسنة ١٩٣٩ أنه من غير العيمور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا أغرى بقرارات تصدر منه حميما يتجلى له وجه الرأى في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى العمل فهو يدعو الجهة الادارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ منافقة الذكر أو تهيئة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا افتيات على حقوق الملطة التشريمية . وعلى ذلك فلا يصبح القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٢٧ المشار إليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدمتور وإنما هو تفويض تشريعي لا يملك الوزير مباشرته لمنافاته لحكم المادة ١٩٠٤ من ذات الدمتور التي لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو الغادة ١٠ المنافرة ١٩٠١ من ذات الدمتور التي لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو المنافئة المنافئة المنافقة المنافئة المنافئة المنافئة المنافقة المنافزين .

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٤ تي جنسة ١٩٥٨/١/١٢ س ٩ ص ٥٥٠)

٣ - في قصل العاملين بالقطاع العام:

٧ . . ٥ - إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لجهة القضاء العام بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيته عليها الذي اصدرته جهة قضاء لحرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة وكان الحكم الصادر 1٨٨٧

من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معدوم المحبية أمام المجهة صاحبة الولاية في الناع ، واذ كانت المحكمة التأديبية قد استمدت ولايتها في القصل في الطعن الذي اقامه الطاعن امامها طالبا القاء قرار فصله من نص المادة ، 7 من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ منة ٢٩٦٦ والمعدلة بغرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٨ لمنة ١٩٦٧ ، وكانت المحكمة العليا قد قضت بعدم دمتورية هذه المادة فيما تضمنته من اسناد الاختصاص بنظر الطعون في بمصل الجزاءات التأديبية و ومنها جزاء الفصل - بالنسبة للعاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية وكان لازم ذلك ان حكم المحكمة التأديبية الذي بعتج به الطاعن قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون قد المذر صحيح القادرن .

(الطعن ۲۹۸ نستة ۵۸ ق جلسة ۲۰/۱۰/۳۰ س ۳۶ ص ۱۰۵۷) (الطعن ۹۵ نستة ۵۳ ق جلسة ۲۰/۲/۱۱ س ۳۰ ع ۱ ص ۷۷۷)

٤ - الاختصاص بنظر منازعات قرارات حل الجمعيات التعاونية :

٩٠٠ و الذن كان المشرع قد أخذ بمبدأ التفاضى على درجنين كقاعدة عامة الا انه استثناء من تلك القاعدة لاعتبارات خاصة جمل اختصاص محكمة الدرجة الاولى بالفصل في بعض الدعاوى انتهائيا ولا مخالفة في ذلك للدمنور ، واذ نصت المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لمنة ١٩٥٦ على اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في قرارات حل الجمعيات التماونية وعلى أن تكون أحكامها نهائية غير المنازعات في قرارات حل الجمعيات التماونية وعلى أن تكون أحكامها نهائية غير لمناذة للطعن ، فليس في ذلك تحصين لهذه القرارات من رفاية القضاء أو مصادرة لحق التقاضى .

(الطعن ١٨٥ نسنة ١٤ ي - جلسة ١٩٧٨/٣/١٥ . س ٢٩ ص ٢٠١)

نظام الشفعة :

• • • • اذا كانت المحكمة العليا قد انتهت في حكمها الصادر بتاريخ المادر بالريخ المادر و المادر بالريخ المادر و المادرية نظام المادرية نظام المادرية الماد

(الطعن ٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٠ . س ٣٠ ع ١ ص ٧٠٨)

٦ - المصادرة الإدارية:

 ٥٠٠٥ - مؤدى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤ من القانون ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي وما قررته المحكمة العليا في طلب تضير نص الفقرتين أنفتي البيان بقرارها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٨ والطلب رقم ١٠ سنة ٨ ق عليا أن مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة النقدية لا يتم بقرار من الجهة الإدارية مقابل عدم طلب إقامة الدعوى الجنائية أو التنازل عن السير فيها مما كانت تجيزه المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأصبح لا يتفق وأحكام الدستور القائم الذي حظر المصادرة الإدارية بالمادة ٣٦ منه ، بل تؤول تلك المبالغ والاشياء إلى الحكومة بالصلح ، تتنازل بموجبة الجهة الإدارية عن الدعوى الجنائية مقابل تفازل المتهم عن تلك المبالغ والأشياء للنولة وان تعبير الشارع عن تنازل المتهم عن المضبوطات موضوع الجريمة بلفظ المصادرة قد جاء من قبيل التجاوز استنادا إلى تماثلها من حيث الأثر وهو أيلولة المبالغ والأشياء للدولة في الحالتين ، مغاد ذلك أن قرار التصالح الذي تصدره الجهة الإدارية بغير رضاء المهتم لا تترتب عليه أيلولة الأموال المضبوطة للدولة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مدير عام إدارة النقض رفض الصلح الذي تقدم به المطعون ضده عند ضبطه في ١٩٧٨/٢/١٥ ضغط بذلك إيجاب الصلح الصادر من الأخير وأن القرار الذي أصدره وكيل وزارة الاقتصاد بالتصالح بعد ذلك لا يعدر أن يكون إيجابا جديدا لم يصادف قبولا من المطعون ضده . ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يترتب على هذا القرار أيلولة المبلغ المضبوط إلى الدولة .

(الطمن ۱۷۹۳ نستة ۵۱ ق جلسة ۸۲/۵/۱ س ۲۳ من ۵۰۰)

٧ - في اختصاص محكمة النقض:

٣٠ - ٥٠ - مؤدى نصوص المواد ١٥٧ ، ١٥٧ من دستور سنة ١٩٦٤ أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أننى مرتبة من القانون . وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لمنة ١٩٦٩ يمس حقوق القضاة وضماناتهم مما يتصل باستقلال القضاء وهو مالا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لاتشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ، ومشويا بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ، ولا وجه للتحدى في أساس من الشرعية ، ومشويا بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ، ولا وجه للتحدى في أساس من الشرعية ، ومشويا بعيب جسيم يجعله عديم الأثر ، ولا وجه للتحدى في أساس من المسرد بأن الدغم بعدم دمتورية هذا القرار يستوجب وقف المسير في الطلب

حتى تفسل فيه المحكمة العليا ، ذلك أنه علاوة على أن عيب عدم الشرعية الذي شلب القرار بالقانون المطعون فيه أساسه الخروج على نطاق الموضوعات المعينة في قانون التفويض ، وأن مخالفة أحكام الدستور إنما هي على سبيل التأكيد لا التأسيس ، وأن الدفع بعدم الدستورية يعتبر دفعا احتياطيا لا يوجب وقف الدعوى متى كان الهيب الآخر يكفي لإلفائه - فإنه وقفا انص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ - تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في طلب إلغاء القرارات الجمهورية متى كان مبنى الطلب مخالفة القوانين ، فتكون في طلب إلغاء القرارات الجمهورية متى كان مبنى الطلب مخالفة القوانين ، فتكون مخالفا القانون النظويض بو ذكر في نفس الوقت مخالفا القانون النفويض و لأحكام الدستور علم السواء .

(الطلب رقم ۲۱ استة ۵۱ ی - برجال التضاء، جلسة ۱۹۷۲/۱۲/۲۱ - س ۲۳ - ص ۱۹۹۱)

٠٠٠٧ – لا يوجد في القرار بالقانون رقم ٨١ لمنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة العليا ولا في القانون رقم ٦٦ لمنة ١٩٧٠ الخاص بالرسوم والاجراءات أمامها مايغيد تعديل الاختصاص المخول لمحكمة النقض - دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنبابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية - صراحة أو ضمنا ، وإنما ورد النص في المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على اختصاصها بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين ، وورد النص في المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم بنشر سنطوق الأحكام الصادرة منها بالفصل في يمتورية القوانين، ولا يندرج تحت هذا النص أو ذاك الفصل في يمتورية القرارات بقوانين ، وهو نص مازم في شأن الاختصاص لا تملك محكمة النقض أن تضيف إليه أو أن تعدل فيه ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة ١٧٥ من دستور جمهورية مصر العربية من أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على بمنورية القوانين واللوائح لأن الاختصاص بمراقبة بمنورية اللوائح حكم ممتحدث للمحكمة الدمتورية العليا وحدها ، إذ تنص المادة ١٩٢ الواردة في باب أحكام الدمتور الانتقالية على أن وتمارس المحكمة العليا اختصاصها المبين في القانون الصادر بإنشائها ، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدمتورية العلياء .

(المطلب رقم ۲۲ لمنة ٤١ كي برجال أشاء، جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ – س ۲۳ – ص ١٩٩١)

٨٠٠٨ - مؤدي تصنوص المواد ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ من دستور سنة ١٩٦٤

أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أنني مرتبة من القانون . وإذ كان القرار بقانون رقم ٨٣ لمينة ١٩٦٩ يمس حقوق القضاة وضماناتهم معا يتصل باستقلال القضاء ، وهو مالا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من الملطمة التشريعية ، فإن ذلك القرار فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التميين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أسلس من الشرعية ومشوبا بعيب جميع يجعله عديم الأثر .

(الطلبان رضًا ٢٤ لمنة ٤١ ، ١ لمنة ٢٢ ق برجال القضاء، جلسة ١٩٧٣/٤/١٩ - س ٢٤ ص ٢٩ه)

• • • • النص في قوانين السلطة القضائية المتعاقبة على اختصاص الهبئة المامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، ثم دائرة المواد المدنية والتجارية بهذه المحكمة دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا ما استثنى منها صعراحة ، وعلى أن تكون الأحكام الصادرة في هذه الطلبات نهائية غير قابلة للطمن بأى طريق من طرق الطمن - يدل على أن المثرع قد منم الطمن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض في شئون القضاء بأى طريق من طرق الطمن العادية وغير العادية وأنه الامبيل إلى إلفائها إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها مبيب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . وإذ كان الطمن في الحكم الصادر من دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في الطلب المقدم من الطالب قد بنى على وجوه الاتندرج تحت أسباب عم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات . فإن الطلب يكون غير مقبول ، و لا يغير من ذلك تممك الطالب بمد معتورية القانون الذي صدر على أساسه حكم النقض المطلوب عدم الاعتداد به ، طالما أن هذا الدفع لم ينجه إلى نصوص قانون المرافعات المانعة للطعن في أحكام محكمة النقض في غير الحالة مالفة البيان .

(الطلب رقم ٥ اسنة ٤٣ ق برجال القضاء، جلسة ١٩٧٤/٢/٧ س ٢٥ ص ٤٥)

٨ - العقو الشامل:

٥١٠ - إذ كان نص المادة ١٤٩ من النستور قد جرى على أن طرئيس
 الجمهورية حق العقوبة أو تفقيضها ، أما العقو الشامل فلا يكون الا

بقانون ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن العفو عن الطاعنين لم يصدر بقانون ومن ثم فهو ليس بعفو شامل بل هو عفو عن باقى العقوبة الاصلية والتبعية والآثار الحنائية المترتبة على حكم الادانة .

(الطعن رقم ١٩٨٤/٣/٢٩ بي ٥٠ تي بيلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ بي ٣٥ مي ٨٧٨)

٩ - عدم جواز الطعن في قرارات لجنة المعاشات والمكافأت والتأمين والتعويض بالقوات المسلحة :

١١١ ٥ - المادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ منة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم المعاشات والمكافأت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المملحة عن الوفاة والعجز الكلم أو الجزئى بسبب العمليات الحربية وقد منحت اللجنة المبينة بها حق منح المعاش والتأمين والتعويضات بقرار منها مما لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ثم حظرت المادة ١١٧ من هذا القانون على كافة الجهات القضائية النظر في الدعاوي التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضمين لأحكام هذا القانون عندما تكون الإصابة أو الوفاة قد وقعت بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليهما في الفقرتين أ ، ب من المادة ٣١ من هذا القانون ، مؤدى ذلك منع جهات القضاء من نظر دعاوى التعويض قبل وزارة الحربية عن اصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاصعين لأحكام هذا القانون في الحالات الواردة في تلك المادة. لما كان نلك وكان الثابت مما سجله الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوي المرفوعة من الطاعنة ناشئة عن وفاة مورثها أثناء ويسبب الخدمة في قيادة إجدى المغن الحربية في إحدى العمليات الحربية فإن دعواها تكون ضمن الدعاوى الخاضعة للمذم من التقاضي المنصوص عليه في المادة ١١٧ سالفة الذكر والتي قضي بعدم دستوريتها بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ ونشر هذا الحكم بتاريخ ١٩/٥/ ١٩٧٤ ويترتب عليه عدم نفاذ هذا النص من تاريخ نشر حكم المحكمة العليا إعمالا للمادتين ١٧٨ من الدستور والمادة ٣١ من القانون ٦٦ منة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا وإذ أقامت المستأنفة دعواها بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ فإنها لا تكون قد مقطت بالتقادم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب الأخرى .

> (الطعن ۱۹۱۱ استة ۸۵ ق – جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۱) (الطعن ۱۹۷۱ استة ۸۸ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۹۸۲)

١٠ - ما يتعلق بالحراسة الإدارية:

١٩ ٥ - وحيث أن المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسة ١٩٨١/٥/١٦ في القضية رقم ٥٠ منة ١٩٨١/٥ في القرار بقانون رقم ١٩٠٠ منة ١٩٦٤ في القرار بقانون رقم ١٩٠٠ منة ١٩٦٤ فيما نصبت عليه من ليلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطرارىء إلى ملكية الدولة - ثانيا : بمدم دستورية المادة الرابعة من قانون تصوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصلار بالقانون رقم ٢٩ منة ١٩٧٤ فيما نصبت عليه من تعيين حد أقسى لما يرد إلى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم - ونشر هذا الحكم في المورية الرابعة والعشرون العدد رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ - فإن مؤدى الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٩٤ المشار إليه انفا عدم نفاذ هذا النص ، ومن ثم تظل أموال هؤلاء الأشخاص على ملكيتهم ولا نؤول إلى ملكية الدولة .

(الطعن رقم ۲۸۸ تستة ٤٤ قضائية جلسة ۲۸۸ (۱۹۸۲)

١١ - في إيجار الأماكن:

9.9 - الفاية التي دعت المشروع إلى هذا التعديل - (المادة ٣١ من ق ٤٩ لمنة ١٩٧٧) ليس مجرد التيمير على المستأجر الذي وضع حكم توقى الإخلاء في الإصل بقصد حمايته - بل اتجاها من المشرعة الذي وضع حكم توقى الإخلاء في الإصل بقصد حمايته - بل اتجاها من المشرعة إلى مناهضة الفوائد والنزوع إلى ما نصبت عليه المادة الثنية من المستور المعدلة الصادر في سنة ١٩٨١ من اعتباد المناه المادة المهدد الرئيسي للتشريع ، لما كان ذلك . فان هذا النص المستحدث يكن متعلقا بالنظام العام ويمرى بالمنز فورى على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ثارا المركز القانونية وقت نفاذه ولو القانوني الذي يتمتع به المعلمون ضدة الأول طبقا لنص المادة ٢٩٨٢ من القانون رقم ٢٥ لمنة ١٩٩١ ويذول حق إخلاء الطاعن لعدم صداده الفوائد قد أدركها القانون الجديد ٤٩ لمنة ١٩٧٧ قبل أن تتحقق تلك الآثار وتمنقر فعلا بصدور حكم نهائي في النزاع بما مؤداه عدم جواذ الحكم بالاخلاء استنادا إلى عدم صداد الفوائد.

(الطَّعَنَ ١٩٥٤ لِسَلَّةُ ٤٦ فِي جِلْسَةُ ٢٧/٢/٢٨٦١ مِن ٣٣ مِن ١٩٨٤)

١٥٥ – النص في المادة ١٥٦ من النستور على أن يمارس مجلس الوزراء
 ١٨٩٣

بوجه خاص الاغتصاصات الاتية....(ج) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها، مفاده أن اصدار نلك القرار المشار البين من القرار رقم لمجلس الوزراء وأن سنده التشريعي ١٩٠٨ لمنية ١٩٧٨ أن الذي أصدره هو رئيس مجلس الوزراء وأن سنده التشريعي في الاصدار هو التفويض التصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ اسنة عي الاصدار هو التفويض التصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ اسنة

(الطعن ۲۰۲۲ لبنة ۵۰ ق - جلسة ۲۰۲۲)

مسائل عامة دعوى النستور إلى التزام الشريعة الاسلامية في التشريع .

٠١٥ - النص في المادة الثانية من النستور على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئسي للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع بان تكون هذة الشريعة المصدر الرئيسي فيما يضعه من قوانين ومن ثم فان المناط في تطبيق احكام الشريعة الاسلامية استجابة الشارع لدعوته في افراغ مبادئها السمحاء في نصوص القوانين التي يلزم القضاء باعمال أحكامها بدءا من التاريخ الذي تحدده السلطة الشريعة لسريانها ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى الخلط بين القضاء بتطبيق القانون الوضعي وبين اشتراع القواعد القانونية التي نتأبي مع حدود ولايتة ، ويؤكد هذا النظر أنه لما كان الدستور المصرى في حدود السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى مما لازمه أنه لايجوز لاحداها أن تجاوز ما قرره النستور باعتباره القانون الأسمى ، وكانت وظيفة السلطة القضائية وفق احكامة تطبيق القوانين السارية فانة يتعين عليها إعمال احكامها ، وفضلا عن نلك فان المادة ١٩١ من النستور تنص على أن مكل ما قررته القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور بيقي صحيحا ونافذا ومع ذلك بحوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور، ومن ثم فانة لامجال هذا للتحدى باحكام الشريعة الاسلامية مادام أن السلطة التشريعية لم نقنن مبادئها في تشريع وضعى لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ برفض دعوى عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه رغم ذلك على تأبيد الحكم المستأنف فيما انتهى اليه من اهدار لنص المادتين ٢٢٦، ٢٢٦ من القانون المدنى لتعارضهما مع احكام الشريعة الاسلامية التي اعتبرها الدستور مصدرا رئيميا للنشريع ، فانه يكون قد خالف الفاتون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ۱۰۸ تستة ۷۷ ق جلسة ۱۹۹۰/۱/۹۹۱)

بستورية القوائد:

١٩ . ٥ - إذ قضت المحكمة الدمنورية العليا - برفض الدعوى رقم ٢٠ منة ا و دمنورية تأسيما على أن النص في المادة الثانية من الدمنور بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - على أن مبادىء الشريعة الإسلامية «المصدر الرئيسي للتشريع» لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات المسابقة عليه ومنها المادة ٢٢٣ من القانون المدنى آنفه البيان فلا ينطبق عليها أيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية .

(الطعن رقم ۸۹۲ نسلة ۵۳ ي - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۱

مسنولية مجلس الشعب عن فحص العضوية:

9 \ 9 \ 0 - إذ كان المطعون ضده لم يلجأ الى المحاكم الطعن في قرار صحة عضوية منافسة وإنما لجأ مطالباً بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإحلان النتيجة من أخطاء ثم تعطيل عرض التحقيق الذي أجرته محكمة النقض على المجلس في وقت منامب ، وكان لمحكمة الموضوع استغلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة المببية بينه وبين الضرر وتقدير التعويض المناسب وكان الحكم المطعون فيه قد استغلص الخطأ في نتيجة عملية الغرز وإعلان النتيجة التي انتهت المسئدا من المتحقيق الذي أجرته محكمة النقض ، كما استظهر الحكم من الأوراق مسئداً من اللتحقيق الذي أجرته محكمة النقض ، كما استظهر الحكم من الأوراق تراخي رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في فحص هذا التحقيق وتراخي رئيس المجلس في عرض نتيجته على المجلس في وقت مناسب حتى استنظر وقتاً طويلاً المخلس في عرض نتيجته على المجلس أي بعد أكثر من سبعة شهور من تاريخ إحالة التحقيق إليه ورتب على ذلك ماائتهي اليه من حق المطعون ضده في تعويضه عن الأضرار واستوى على اسباب تكفي لحمله .

(الطعن ٢٢٤٩ لسنة ٥٨ جلسة ٢٢/٢/١٩٩٠)

١٨ • ٥ - إذ كان المقصود بالطعن الانتخابي الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور
 ١٨٩٠

هو الطعن الذي ينصرف الى العملية الانتخابية من تصويت وفرز للأصوات وهو يمتطيل إلى اعلان الننبجة باعتباره قراراً تنفيذياً – ويمتد إلى ما أوجبه النميتور على رئيس مجلس الشعب من إحالة الطعن الذي يقيم اليه الى محكمة النقض وعرض نتيجة التحقيق الذي تجريه المحكمة على المجلس خلال وقت مناسب لإصداد القرار في شأنه وهي جميها إجراءات لا يحصنها – سوى أن تكون ممنتده إلى المشروعية الدستورية فإن فقدت سندها الدستوري أو انحرفت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادي واقتضت مسئولية فاعلها بحيث يتحقق بها ركن الخطأ في المستولية التعسرية ، لما كان ذلك وكان الدستور لم يسلس المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقرير المسئولية أخرى فإنها تبقى في نطاق وتقرير المسئولية المحاكم ذات الولاية العامة.

(الطعن ۲۲۶۹ نسنة ۸۸ في جلسة ۲۲/۲۸ (۱۹۹۰)

مجلس الشورى:

٩ ٩ • ٥ – لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لمنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنس على أنه متنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا، وكان مدلول نصوص مواد الدمنور وقانون الحكم المحلي أن مجلس الشورى هو تنظيم دمنورى مفاير للحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية التي تنوب عنها ادارة قضايا الحكومة بموجب المادة السادسة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الطعن قد أقيم من ادارة قضايا ادارة قضايا دارة قضايا دارة قضايا دارة قضايا الحكومة بموجب المادة السادسة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الطعن قد أقيم من غير مضاة ومن ثم غير مقبول .

(قطمان ۲۱۳ ، ۲۲۱ لسنة ۵۰ في جلسة ۱۹۹۱/۲/۲۴ ، الطمن ۲۰۹۸ لسنة ۵۲ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۲)

• ٢ • ٥ - الاتحاد الاشعر الحى العربي : انس في المادة الخامعة من دمنور سنة ١٩٧١ على أن والاتحاد الاشتراكي العربي هو انتظيم المدياسي الذي يمثل تنظيماته القائمة على أساس من الديمقر اطبة وتحالف قوى الشعب العاملة ... وتحديده في القصول الثاني والثالث والرابع من الباب الخامس السلطات الثلاث الدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التغينية والسلطة القصائية ، يدل على أن الاتحاد الأشتراكي العربي ليس ملطة عامة جديدة تقف الى جانب هذه السلطات الثلاث وانما هو تنظيم سياسي يضم قوى الشعب العاملة فلا تعد فراراته قرارات ادارية أو عمل من أعمال المديادة .

رد غير المستمق

رد غير المستحق

٩٠ ٢ • ٥ - إذا ثبت للمحكمة أن المبلغ المدفوع من المدعى والذى يطلب الحكم برده إنما دفع منه عن بصيرة وترو تنفيذا لعقد تصفية شركة يتضمن النز امات متبادلة أبرم ببنه وبين المدعى عليه فإنه لا يكون محقا في استرداده:

(چلسة ۱۹۵۳/۱۰/۲۲ طعن رقم ۱۷۸ سنة ۲۱ ق)

٩ ٧ ٧ . ٥ - متى قضى بحكم حائز لقوة الأمر المقضى بزوال سبب التزلم الزوج بأداء النفقة الذي تعهدا بأدائها فإن مؤدى ذلك أن تلتزم الطاعنة (الزوجة) برد ماقبضته تنفيذا الحكم النفقة لأن وفاء المطعون ضده بهذه المبالغ يعتبر بعد زوال سبب النزامه وفاء بما ليس مستحقا ولا يفترض فيه النبرع إذا لم يكن هذا الوفاه عن اختيار وإنما عن اكراه وتحت تأثير أولمر الأداء الصلارة بهذه النفقة والمشمولة بالنفاذ المعجل.

(الطعن ١٦٣ لسنة ٣١ في جلسة ١٦/٢/٣ س ١٧ مس ٢٤٧)

٣٣ - تنص المادة ١٨١ من القانون المدنى على أن من تسلم على سبيل الوفاه ما ليس مستحقا له وجب عليه رده وأنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاه يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون قد أكره على الوفاه فإذا استخلصت محكمة الموضوع أن وفاء الشركة للبلاية بالرسوم لم يكن تبرعا بل نتيجة إكراه لحصوله تحت تأثير الحجز الذى توقع على أحوالها وتحديد يوم ليبع هذه الأموال وحضور مندوب البلاية في هذا اليوم لإجراء البيع فعلا فإن هذا الاستخلاص سئلغ لا مخالفة فيه للقانون لأن الإكراه بالمعنى المقصود في المادة ١٨١ يتحقق في هذه الصورة .

(الطعن ١١٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٨/٢/٢١ س ١٩ س ١٩٥٠)

٧ ٩ ٥ – متى كان عقد الصلح كاشفا للحق الذى تناوله ولا يعتبر ناقلاله ، فانه
 لا يصلح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله ، ولا يمنع من استرداد غير المستحق .

(الطمتان رقما ۲۰۰ ، ۲۰۳ نسلة ۳۰ ی - جلسة ۱۹۷۰/۱/۱۱ س ۲۱ می ۱۰۷۱) -

٧٥ - متى كانت محكمة الاستئناف بعد أن استبانت فعوى خطابات المطالبة برسم النمغة الصادرة من مصلحة الضرائب للشركة الطاعنة استخلصت بما لها من مسلمة في التقدير ان تلك الخطابات لا تتضمن أى تهديد للشركة الطاعنة وأن هذه الأغيرة لم تكن مكرهة على أداء رسم الدمغة ، فلا يحق لها بالتالي استرداده ، وإذ كان هذا الاستخلاص سائعا ، فأن النعي يكون على غير أسلس .

(الطعن رقم ٢٠٤ استة ٣٠ ي - جلسة ١٩٧٤/١/١٦ س ٢٠ ص ١٠٧٠)

٣٩٠ • إذ كانت الطاعنة تؤسس دعواها بطلب استرداد رسم الأيلولة وضريبة النركات على أنها مالكة للرقبة في المقار بعد اشهار الفاء وقفة وأن حق الأنتفاع قد الربعاء بوفاة الواقفة فلا يندرج هذا الحق في أصول تركنها ولا يخضع لضريبة التركات أو رسم الأيلولة ، ومن حقها استرداد المبائغ التي سددتها لمصلحة الضرائب لأنها غير مستحقة لها قانونا . ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هي دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ولا تعتبر طعنا في قرار صادر من لجنة الطعون بحيث تخضع في رفعها لميعاد الطعن المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لمنة في رفعها لميعاد الطعن المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لمنة في أمامها على رباط عقدى بين مصلحة الضرائب والممول ، وانما تحددها القوانين في مذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فللممول أن يمترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٨ في - جلسة ١٩٧٤/٦/١٩ س ٢٥ مس ١٠٨٧)

٧٧ . • • — النص فى المادة ١٨١ من القانون المدنى على أنه ١٠ - كل من تسلم على سبيل الوفاه ما ليس مستحقا له وجب عليه رده . ٧ - على انه لا محل للرد اذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاه، يدل على أنه لا محل للرد اذا كان الدفع عن بصيرة ونرو أى عن عام الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الاكراه الذى عناه المشرع بهذا النص المبطل للوفاه الذى حصل بناء عليه والممموغ للرد هو ذات الاكراه الذى يجيز ابطال العقد والمنصوص عليه فى المادة ١١٧ من القانون المدنى . وشرط تحققه ان يكون الاكراه قد بعث الرهبة فى نفس المكره بغير وجه حق باعتبار ان الأعمال المشروعة قانونا لا يمكن أن يترتب عليها ابطال ماينتج عنها .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٤١ في - ونسة ١٩٧٥/١٢/١٠ . س ٢٦ ص ١٦١٨)

٥٠٢٨ - ٥ - بشترط لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدنى أن يكرن المبلغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رمما وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق .

" (الطمن ٢٥٠ استة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٧ . س ٢٨ ص ١٥١٩)

 ۲۹ ۰۰ - موضوع بعوى براءة الذمة - من الدين - يختلف طبيعة ومصدرا ۱۹۰۰ عن موضوع دعوى الالزام برده ، إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعى فى الدعوى الاولى موقفا سلمبها يقتصر فيه على مجرد انكار الدين دون أن يرقى الى حد المطالبة به فى حين أن دعوى الالزام هى دعوى ايجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد نلك - الدين - وهو مايتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق مانتص عليه المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى . لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على رفع المطعون ضده دعوى براءة الذمة قطع التقادم بالنمبة للحق المطلوب رده فى دعوى الالزام قانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ۲۸ سنة ۲۳ ق - جلسة ۲۸/۲/۷/۲۸ . س ۲۸ ص ۲۸۸)

• ٣ • ٥ - المادة ١٨٧ من القانون المدنى على أن تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده يمثل عقوبة غرامة قضي بها على مورث المطعون عليهم ، وأنه بعد أن قام يدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية بوقف تنفيذ هذه العقوبة فيكون العورث حين دفع هذا المبلغ تنفيذا للحكم الصادر في تلك القضية قد وفي بدين كان مستحقا عند الوفاء به ، ولما كان القرار المذكور ليس من شأنه أن يزيل الحكم الجنائي الذي قضى بالغرامة بل كان من أثره أن صار للمطعون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه الحق وفي استرداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصبح أن يواجهوا بحكم المادة ١٨٧ ومن القانون المننى مالفة الذكر ، ذلك أن المبلغ المحكوم به وقت أن حصلته النيابة العامة قد حصل بحق لكن بقاءه تحت بدها أصبح بعد صدور القرار سالف الذكر بغير سند ، ولذلك بصبح دينا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمس عشرة سنة لم تكن قد اكتمات من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ حتى رفع الدعوى في ١٩٧١/١٠/٢١ بأحقية المطعون ضدهم في صرف قيمة الغرامة المدفوعة من المورث - فان الحق في المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقادم.

(الطعن ٢٧٤ نسنة ٤٣ في - جلسة ١٩٧٧/٤/ . س ٢٨ ص ٩٢٧)

٣٩ . • القاعدة التى قررتها المادة ٣٣٧ من القانون المدنى ، والتى لا تجيز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وتقضى بأنه لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال تعتبر من القواعد المتعلقة بالنظام التى يفترض علم الكافة بها . وإذ كان نص هذه المادة قد سرى منذ نفاذ التقنين

المدنى الجديد في ١٩٤٩/١٠/١٥ فإن علم المدين بسريانه منذ هذا التاريخ يكون مفترضا، فإذا تولى المدين سداد أفساط الدين وفوائده منذ تاريخ الاتفاق وحتى ١٩٥٨/٣/٨ فإن علمه بمقدار مادفعه يكون ثابتاً وإذ كان سداد آخر فسط قد تم في ١٩٥٨/٣/٨ بينما لم ترفع الدعوى باسترداد ما دفع من الفوائد زائدا عن رأس المال إلا في ١٩٦١/٤/١٦ أي بعد انقضاء أكثر من ثلاث صنوات من تاريخ علمه بحقه في الاسترداد فإن الدعوى بالاسترداد تكون قد سقطت ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جنسة ٢٨/٢/٢٨ س ٢٠ ص ٢٠٠)

٣٧ • ٥ – مؤدى نص المادتين ١٨١ و ١٨٦ من القانون المدنى أن المشرع أورد حالتين يجوز فيهما للموفى أن يسترد ما أوفاه ، أولاهما الوفاء بدين غير مستحق أصلا وهو وفاء غير صحيح بدين غير مستحق الآداء ، وفى هذه الحالة يلتزم المدفوع له بالرد إلا إذا نسب إلى الدافع نية القيام بتبرع أو أى تصرف قانوني آخر ، وثانيهما أن يتم الوفاء صحيحا بدين مستحق الأداء ثم يزول السبب الذي كان مصدرا لهذا الالتزام ولا يتصور فى هذه الحالة الثانية أن يكون طالب الرد عالما وقت الوفاء بأنه غير ملزم بما أوفى لأنه كان ملتزما به فعلا وسواء أتم الوفاء اختيارا أو جبرا ، قصد منه الموفى تحقيق مصلحة شخصية أو لم يقصد فإن الالتزام بالرد يقوم بمجرد زوال سبب الوفاء ...

(الطعن ۱۸۸۱ نسنة ۶۹ ق جلسة ۸۲/۵/۱۷ س ۲۶ ص ۱۲۱۷)

٣٣ . و - المغرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ١٨١ من القانون المدنى على أنه دكل من نصلم على صبيل الوفاء ما ليس ممتحقا له وجب عليه رده ٢ - على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء، يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وترو أى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن يكون الاكراه الدافع على الوفاء هو الضغط الذي تتأثر به ارادة الشخص ويدفعه إلي الوفاء متى كان من شأن الوسيلة المستخدمة أن تشيع الرهبة في نفس الموفى وتدفعه إلى الوفاء ، وفيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه ومدى أثرها من المسائل الموضوعية التي تخضع لملطة محكمة الموضوع لتعلق ذلك بالواقع - لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول لم يكن يعلم وقت الوفاء بأنه غير ملزم بما دفعه لأن دين البنك لم تتحدد مغرداته في نمته إلا بعد ندب حير هد على أوراق الدين التي مدم و مدم و مدم و مدم المدم و مدم و مدم و المسائل الم تحدد مغرداته في نمته إلا بعد ندب حير في الدعوى لتصغية الحساب بين المرفين واطلاعه على أوراق الدين التي مدم و م

حجبها عنه البنك دون مبرر رغم نكرار طلبه موافاته بها وكان وفاؤه أثناء قيام الخصومة وتحت تأثير النهديد بتوقيع الحجز استيفاءا لهذا الدين ورنب على ذلك أحقية المطعون ضده الأول في استرداد ما دفع وهذا من الحكم استخلاص سائغ من أصل ثابت بالأوراق ويضحى النعى جدلا موضوعيا غير مقبول .

(الطعن ۲۱۸۲ لسنة ۵۱ ال جلسة ۲۱۸۲/۲/۱

₹ ₹ • Φ - النص في المادة ١٨٥ من القانون المدنى على أنه • ١ - إذا كان مين تملم غير المستحق حصن النية فلا يلتزم أن يرد الا ما تسلم ٢ - أما إذا كان مين النية فانه يلتزم أن يرد الا ما تسلم ٢ - أما إذا كان مين النية فانه يلتزم أن يرد أيضا الفوائد والأرباح التي جناها أو التي قصر في جنيها من الشمىء الذي تسلمه بغير حق وذلك من يوم الوفاء أو من اليوم الذي أصبح فيه مين النية ٣ - وعلى أي حال يلتزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد والثمرات من يوم رفع الدعوى؛ . يدل على أن المشرع قد أوجب على من تسلم غير المستحق رد ما الوقت الذي ترفع فيه دعوى رد غير المستحق ، متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أغلل أثر دعوى امترداد غير المستحق رقم ١٠ لمنة فيه قد خالف القانون قد خالف القانون قد خالف القانون قد ظله في نظيية به به يوجب نقضه .

(الطعن ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٣)

• ٣٠ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ١٨٥ من القانون المدنى أن الدائن سيىء النية الذى يتسلم غير المستحق يلتزم بالإضافة إلى رد ماتسلمه بدفع فوائد محسوبة على أساس المعر القانوني من يوم الوفاء لا من يوم المطالبة القضائية .

(الطعن ۱۳۲۱ نسنة ۵۰ ي - جلسة ۱۹۸۸/۲/۲۹)

9.971 ما مناد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى أن الفسخ يترتب عليه انحلال المقد بأثر رجعى منذ نشوته ويعتبر كأن لم يكن فيسترد كل متعاقد ماقدم للآخر ويقوم استرداد الطرف الذي نفذ التزامه ماسنده للآخر من مبالغ في هذه الحالة على استرداد ما دفع بغير حق الأمر الذي أكنته المادة ١٨٧ من القانون المدنى بنصها على أنه يصح استرداد غير المستحق اذا كان الوفاء قد تم تنفيذ الالتزام زوال سببه بعد أن تحقق ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣/١٨٥ من القانون المدنى تلزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد من يوم رفع الدعوى فان الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعن بالفوائد اعتبارا من تاريخ قيد صحيفة الدعوى موضوع العلمين بقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .







رسوم

الفصل الأول: رسوم البلدية:

أولا: رسوم البلدية على الملاهى:

١ - عب الالتزام بها .

٢ - تحديدها .

٣ – تحصيلها .

ثانيا : الرسم المقرر على صرف مياة المحال العامة والصناعية

١ - مناط استحقاقه .

۲ - تقديره .

ثالثا: تحديد الرسوم على المحال الصناعية على أساس انتاجها

القعلى :

رابعا: رسوم محلية.

خامسا : التظلم من تقدير رسوم المجالس البلدية .

القصل الثاني: رسم التسجيل:

١ - مناط استحقاته .

۲ - استرداده .

٣ - تقادمه .

أمر تقدير الرسوم التكملية .

القصل الثالث : رسم الدمقة .

القصل الرابع: الرسوم عن أعمال الرى والصرف.

القصل الخامس: رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية.

القصل السادس: رسم الانتاج على السكر.

القصل السابع : رسوم الطيران المدنى .

القصل الثامن : منازعات الرسوم .

القصل الأول

رسوم البلدية

- أولا: رسوم البلدية على الملاهي:
 - ١ عب الانتزام بها .
 - ٧ تحيدها .
 - ٣ تحصليها .
- ثانيا: الرسم المقرر على صرف مياة المحال العامة والصناعية
 - ١- مناط استحقاقة .
 - ۲ تقدیره .
- ثَالثًا: تحديد الرسوم على المحال الصناعية على أساس انتاجها الفطى.
 - رايعا: رسوم محلية.
 - خامسا : التظلم من تقدير رسوم المجالس البلدية .

القصسل الأول

رسوم البلدية

أولاً - رسوم البلدية على الملاهى:

(١) عبء الالتزام بها:

(الطعن رقم ۳۹۹ لبنة ۲۱ في جلبية ۳/۳/ ۱۹۹۱ س ۱۲ ص ۲۸۰)

٣٨ • عب الالتزام بالرسم البلدى على الملاهى إنما يقع على أصحاب ومستفليها وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على باقى المحال والعقارات والأشياء المبينة في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٤٤ .

(الطعن رقم ٢٣٤ نسنة ٣٦ ق . جنسة ١٩٦١/٢/٣٠ س ١٧ ص ٢٧٨)

• ٣٩ عنصوص العرسوم بقانون رقم ٨٥ لصنة ١٩٣٣ صريحة فى أن ضريبة الملاهى يقع عب، الالتزام بها على الجمهور ، ولما كانت رسوم الملاهى لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهى بل هى مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم فهى لا تأخذ حكمها ولاتتبعها .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٦١/٣/٣٠ س ١٢ ص ٢٨٠)

 على الجمهور لصراحة نصوص القانون ٨٥ مننة ١٩٣٣ فى الدلالة على ذلك فضلا على أن الرسم البلدى يختلف عن ضريبة العلاهى فى طبيعة التكليف العالمي المفروض فى كليهما ويمنقل الرسم البلدى عن ضريبة العلاهى فلا يعد نابعا لها ولا بأخذ حكمها .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٦ في جلسة ١١/٥/١١ س ١٢ ص ٤٧١)

• 8 • • عبء الالتزام بالرسم البلدى المقرر على الملاهى إنما يقع على الصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه فى ذلك شأن سائر رسوم البلدية المقررة على باقى المحال والمقارات والأشياء المبينة فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٥ لمنة ١٩٤٤ ، ولايقدح فى صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهى تحدد على أسس مغايرة للأمسس النى انبعت فى تحديد الرسوم عن غيرها من المحال المذكورة وبواقع نمبة مئوية من الثمن الأصلى لتذاكر الدخول ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستقلال فى كل منها وليس فى تلك المغايرة دلالة على أن عبه الالتزام بالرسم البلدى على الملاهى يقع على عانق الرواد − ولا وجه للتحدى بأن عبه الالتزام بالرسم البلدى على المقررة بالمرسوم بقانون ٥٨ لسنة وجه للتحدى بأن عبه الالتزام بصريبة الملاهى المقرون صريحة فى تقرير ذلك وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدى فى طبيعة التكليف المالى المفروض فى كليهما المستورة التوسير الرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق النبعية أو القياس .

(الطعن رقم ۲۰۰ اسنة ۲۸ ق . جلسة ۱۹۹۳/۱۱/۲۸ س ۱۱ ص ۱۰۹۹)

(۲) تحدیدها :

٧ \$. ٥ - تحديد رمعوم البلدية على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلى لتذاكر الدخول وبواقع ١٠ ٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور وإنما هو مجرد معيار اتخذه الشارع أساسا لحسابها كما اتخذ بالنسبة إلى سائر المحلات من أهمية النشاط ومن القيمة الايجارية ومن الانتاج القعلى ومن القوى المحركة معايير أخرى .

(الطعن رقم ۳۱۹ استة ۲۱ الى جلسة ۱۹۱۱/۳/۳۰ س ۱۲ ص ۲۸۰)

(٣) تحصيلها :

* ۱۹۱۵ - لاوجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل

الضريبة على وجه مخالف للقانون باعتماد مندوبيها لتذاكر الدخول العبينة عليها قيمة الرسم البلدى المقرر ذلك أن هذا الخطأ من جانب المصلحة بغرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بغرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون . ولا يجوز الإعقاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون وقد أوجبت المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لمنة ١٩٣٣ على المستغلين لمحال الغرجة والملاهى تكملة كل فرق بالنقس يتضع بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا .

(الطعن رقم ٢٣٣ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٦١/٣/٣٠ س ١٢ عن ٢٨٨)

8 8 0 - لمصلحة الأموال المقررة أن تطالب المستغل بما لم يتم تعصيله من ضريبة الملاهى (م ١٢ ق ٥٠ سنة ١٩٣٣) ولا يمنع من ذلك سبق اعتماد المصلحة المذكورة لتذاكر النخول مشتملة على الثمن مضافا إليه الرسم البلدى المقرر ، إذ أن خطأها في ذلك لا يكسب المستغل حقا ولا يمنع من المطالبة بغرق الضريبة المستحقة وهو ما أوجبته الماة ١٢ سالفة الذكر فضلا على أنه لا يصبح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

(الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٥/١١ س ١٣ عن ٤٧١)

● ٤ . • • استخلاص ما إذا كان ماتحويه حديقة ما - زيادة على مقوماتها الطبيعية من أشجار ونباتات وزهور - من شأنه ان يجعل هذه الحديقة من حدائق الملاهي والفوجة التي تخضع اجرة دخولها لمضريبة الملاهي المقررة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ٥١ المعدل بالقانونين رقمي ٤٤٨ ، ٥٨٠ لسنة ٥٣ - أم لا هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائم أو مخالف للثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ١٤٦ س ٤٢ ي جلسة ١٩٨٣/٥/١٩)

9 8 9 - النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٧١ لمنة ٥١ بغرض ضريبة على الممارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى يدل على ان هذه الضريبة انما تفرض على مقابل الدخول أو أجور الاملكن التي يدفعها المنزددون على الدور والمحال المبينة فى الجدولين الملحقين بالقانون المذكور على مبيل الجصر ، كل دار وكل محل وفقا للفئة المقررة له ولا يغير من ذلك ماجرت به المادة الثانية من نفس القانون من انه واذا حصل علاوة على اجرة الدخول مبلغ مقابل ايجار او حفظ الملابس أو ثمنا لما يورد فرضت الضريبة على المبلغ الزائد على قيمة المخدمة أو الشيء المورد على أساس الفقات المقررة زيادة على الضربية المستحقة على أجرة الدخول المورد على أساس الفقات المقررة زيادة على الضربية المستحقة على أجرة الدخول المورد على أساس الفقات المقررة زيادة على الضربية المستحقة على أجرة الدخول المورد على أساس الفقات المقررة زيادة على الضربية المستحقة على أجرة الدخول المورد على المستحقة على أحدود المورد على المورد المورد المورد على المورد على المورد على المورد على المورد على المورد المورد المورد المورد على المورد على المورد على المورد على المورد على المورد على المورد المور

ذلك ان هذه الضريبة بدورها انما تغرض على مبيل الحصر كذلك على الغرق بين ما بحصله أصحاب الممدارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى والمستغلون لها مقابل ايجار أماكن الملابس أو حفظها وبين القيمة الحقيقية لهذه الخدمة والفرق بين مليتقاضاه هؤلاء ثمنا لما يوردونه للعملاء وبين القيمة الحقيقية لما يوردونه ، ولا يتعدى ذلك الى غيره من المنافع التى قد يحصل عليها صاحب المحل أو مستغله ولا تخضع للضريبة بنص صريح .

(الطعن رقم ١٤٦ س ٤٢ ي جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

♦ 8 • النص فى البند الرابع عشر من الجدول رقم ب الملحق بقانون ضريبة الملاهى على وأحواض السباحة العمومية، يدل - بلفظه ومعناه - على أن المشرع قصد الاحواض الصناعية فاخضع رسم دخول العمومى منها لتلك الضريبة ، وهى تختلف عن شاطىء البحر الطبيعى ولوحد منه جزء بحاجز وفرض على دخول هذا الجزء أجر ، ولما كان الطاعنون مسلمين بأن شاطىء قصر المنتزه لا يعدو وان يكون جزءا من شاطىء البحر الطبيعى وان حد بحاجز فان رسم دخول هذا الشاطىء ومايضاف اليه من أجر نظير خلع الملابس وحفظها لا يكون خاضعا لضريبة الملاهى.

(الطعن رقم ١٤٦ س ٤٢ في جلسة ١٩٨٣/٥/١٩)

٨٤٠٥ – اذ كان مفاد ماجاء بالجدول رقم ١ الملحق بقانون ضريبة الملاهى ان مايخضع لهذه الضريبة لا يعدو الاجور التى تدفع عن كل سيارة يصرح لها بالدخول في ميادين السباق ومحال صيد الحمام وجميع الأماكن العامة والمحلات الأخرى الخاصة بالمراهنات بمختلف أنزاعها ، وكان الطاعنون لم يدعوا لدى طرح النزاع على محكمة الموضوع ان السيارات التى تدخل قصر المنتزه يصرح لها بالدخول في مكان أو أكثر مما ورد في الجدول المنكور ويحتويه القصر فان أجر بخول هذه الميارة الى القصر وانتظارها بحظائر أعدت لذلك فيه لا يكون خاضعا لضريبة الملاهى .

(الطمن رقم ١٤٦ س ٤٢ في جلسة ١٩٨٣/٥/١٩)

ثانيا - الرسم المقرر على صرف مياة المحال العامة والصناعية في المجارى العمومية:

(أ) مناط استحقاقه .

٩٤ - ٩ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة
 ١٩١٢ - ١٩١٢

بالقانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٤٨ أن الرسم المقرر عن صرف مياة المحال العامة والصناعية في تلك المحال التي والصناعية في المجارى العامة بمنحق مقابل المياة المستعملة في تلك المحال التي تصرف في المجارى العامة ومن ثم فعناط استحقاق الرسم هو التصرف الفعلي لامظنة النصريف ولا يمكن لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة.

(الطعن رقم ۲۹۹ استة ۲۱ ق جلسة ۱۹۱۱/۱۲/۱۶ س ۲۱ ص ۷۹۱)

• ● • ● – جرى قضاء محكمة النقض عى أن مناط استحقاق الرسم المقرر على صرف مياة المحال العامة والصناعية في المجارى العامة هو النصريف القعلى لا مظنة النصريف . وإذ كان مفاد نص العادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لمسنة ١٩٤٦ الخاص بصرف مياة المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية والمعتلة بالفانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٤٨ ونص العادة ٢ من القرار الوزارى المؤرخ المقانون رقم ١٩٤٧ ، هو انخاذ مايرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع المرخص له بالمسرف فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقدر الرسوم المستحقة على أساس كمية المياه التي صرفت في المجارى العامة ولم يعتد بما سجله عداد استهلاك المياه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣١ ي . جلسة ١٩٦٥/١/٢٩ س ١٦ ص ٩٦١)

• • • • متى كان الحكم لم يقم قضاءه على أساس أن تغطية المصرف فى جميع أجزائه أو أغلبها هى الشرط اللازم لاعتبار المصرف مجرى عموميا وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن صرف مياه المحال الصناعية فى المجارى المعومية بها جعل مناط ذلك ثبوت صرف مياه المصنع فى مواسير المجارى مستخلصا الدليل على ذلك من تقرير الخبير الذى أثبت تلاقى هذا المصرف فى أكثر من موضع مع المجارى العمومية ، وأن المياه التى يصرفها تصب فى النهاية فى مواسير المجارى العمومية ، فإن هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه بأحقية البليية فى تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع فى المجارى العمومية بالتطبيق لقانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٤٨ يكفى بذاته لحمل: هذا القضاء .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٨ س ١٦ ص ١٤٩)

(٢) تقديره:

٧٥٠ - القرار الصادر من وزير الداخلية في ١٩٤٦/٩/٢٦ قد صدر بالاستناد
 ١٩١٣

إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٤٦ - بشأن صرف مواه المحال الصناعية في المجارى العمومية ، ولم يتضمن فرضا لضربية وإنما بين القواعد الواجب اتباعها في تقدير كميات المواه المنصرفة في حالة عدم وجود عداد وهو ماخوله له القانون آنف الذكر .

(قطعن رقم ۲۹۷ سنة ق ۳۰ جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۸ س ۱۹ ص ۱۹۰

•••• عكر - نهائية التقدير المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٦ قد بينت حدودها عبارة المادة ذاتها إذ قالت وإي هذا التقدير يكون نهائيا من جانب قسم هندسة بلدية الاسكندرية، بمعنى أنه يكون ملزما لجهة الإدارة بصفة نهائية ، ولا يعنى ذلك عدم جواز الطعن فيه وحجب ولاية القضاء عن مناقضته .

(الطعن رقم ۲۱۷ سنة ۳۰ ي جنسة ۱۹۲۰/۹/۲۸ س ۱۲ ص ۱۶۹)

\$ • • • حبرى قضاء محكمة النقض على أن مناط استحقاق الرميم المقرر على صرف مياه المحال العامة و التصناعية في المجارى العامة هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف . وإذ كان مفاد نص العادة الأولى من القانون رقم ٣٠ لمنة ١٩٤٦ الخاص بصرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية والمعدلة بالقانون رقم ٣٠ لمنة المدار الوزارى المؤرخ ١٩٤٦ عنه ١٩٤٨ ونص المادة ٣ من القرار الوزارى المؤرخ ١٩٤٦/٩/٣٦ ، هو اتخاذ مايرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع المرخص له بالصرف في المجارى العامة أساسا ثابتا منضبطا لما يستحق من الرسم عن المياه المنصرفة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقدر الرسوم المستحقة على أساس كمية المياه التي صرفت في المجارى العامة ولم يعتد بما سجله عداد استهلاك المياه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٥ نستة ٣١ في جنسة ١٩٦٥/١١/٣ س ١٦ ع ٣ مس ١٩٦١)

ه ه ه ه - مُلغاد .

- ٥٠٥٦ - مُلغاه -

♦ • • متى كان الحكم يقيم قضاءه على أسلس أن تقطية المصرف في جميع أجزائه أو أغلبها هي الشرط اللازم لاعتبار المصرف مجرى عموميا وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لمنة ١٩٤٦ – بشأن صرف مياه المحال الصناعية في المجارى المعومية ، بل جعل مناط ذلك تبوت صرف مياه المصنع في موامير المجارى المعومية مستخلصا الدليل على ذلك من تقرير الخبير الذي أثبت تلاقي هذا المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية ، وأن المياة التي يصرفها تصب في النهاية في موامير المجارى العمومية ، فإن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه بأحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياة المصنع في المجارى العمومية بالتطبيق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ يكفي بذاته لحمل هذا التضاء .

(الطعن رقم ۲۱۷ لسنة ۳۰ ق – جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۸ س ۱۹ مس ۱۶۹)

ثانيا : تحديد الرسوم على المحال الصناعية على أساس انتاجها الفعلى :

 هذه الآلات الاحتياطية مادامت لا تستعمل إلا في حالة توفف مثيلتها من الآلات التي تدار بصفة أصلية . وكذلك الشأن أيضا بالنسبة لجميع القوى المحركة الأخرى الاحتياطية التي لا تستعمل إلا في حالة الطوارىء .

(الطعن ۱۱۵ نستة ۲۳ في جلسة ۲۸/۳/۲۱ س ۱۹ ص ۱۹۵)

رابعا : رسوم محلية :

₱ • • • مفاد نصوص المواد ٢٩ فقرة ب بند ٢ ، ١٤ من قانون نظام الادارة المحلية رققم ١٩٣ و ١٩٣٠ و ١٩٨٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠ سنة ١٩٦٠ العالم ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون مترابطة أن المشرع وإن فوض مجالس المحافظات في فرض رسوم ذات طابع محلى ، إلا أنه قيد سلطتها في ذلك ، فلا يمرى قرار المجلس بغرضها في حق الأقراد ولا يؤخذون بحكمه ، إلا بعد اعتماده من اللجنة الاقليمية للادارة المحلية التي صدر بانشاتها قرار رئيس الجمهورية رقم من ١٩٦١ مواذكان من المحلف المنافظة المنيا قد أصدر بتاريخ صدوره في ١٩٦٠/٩/١ . وإذكان مجلس محافظة المنيا قد أصدر بتاريخ ١٩٦٠/٤/١ قرارا بغرض رسوم ذات طابع معلى على بعض المنتجات الزراعية ومن بينها رسم قدره مائة مليم على القنطار لا جود له لعدم استيفائه الأوسناع الشكلية الواجب توافرها فيه ، ومن ثم فلا يكون نافذا في مواجهة الكافة ولا ملزما لهم .

(الطعن رقم ۲۹۹ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۷۲/۱۲/۱۹ س ۲۲ ص ۱۹۲۱)

واقعة الدعوى - قد استبدل المجالس التنفيذية في المحافظات بمجالس المحافظات المنطبق على المحافظات بمجالس المحافظات المنشأة بنظام الادارة المحلية رقم ١٩٢٤ اسنة ١٩٦٠ استبقى في المدادة ٥٦ منه من المنشأة بنظام الادارة المحلية رقم ١٩٢٤ اسنة ١٩٦٠ استبقى في المادة ٥٦ منه من احكام القانون الاخير ما لايتعارض مع احكامه واللوائح المادة ٤٠ من القانون من بين ماتشمله الموارد المالية لمجلس المدينة حصبما أوردته المادة ٤٠ من القانون ال بيغرض في دائرته رسوما على ... وح؛ الاسواق المرخص في دائرته للفراد والهيئات والشركات، ونصت المادة المامة المناه منه على ألا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في المواد السابقة نافذاً إلا بقرار من الوزير فرض المحمدس ... وكما تنص المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٣ المنة ١٩٦٠ على ان الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة

او مجلس قروى يجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيا على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الإعفاء منها، ... ونصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ منة 19٧١ في شأن الحكم المحلى على اختصاص اللجنة الوزارية للحكم المحلى ١) ٤) إلموافقة على فرض الرسوم المحلية والضرائب الاضافية المسالح المحليات التى تزيد نسبتها عن ٥٪ من فيمة الضرائب الاصلية .. ونص في المادة ٤٤ منه على ان، يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشئون المالية والادارية بالنسبة لمجالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة ...، ولما كان قرض المرسوم المحلية بدائرة المحافظة ...، ولما كان والقرى وموافقة المجلس النتفيذي ونص في المادة الأولى منه بفرض الرسوم المحلية بدائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقا للقنات والأوعية الموضعة بالجداول المدرفقة بقرار السيد وزير الادارة المحلية رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار الصادر من محافظ الشرقية المشار اليه والصادر بمائه من اختصاص الوزير في المادؤن المائية بكون قد استوفي اوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه .

(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ۵۳ في جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۹)

9 9 9 -- لما كانت الفقرة الأولى من كل من المادة الثالثة من القانون ٥ ٧ لمنة 19٧٥ والمادة الرابعة من القانون ٤ ١ منة 19٧٩ قد نصبت على أن ويعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لمنة ١٩٧٩ والقرارات المحكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للاحكام الواردة في القانون المرافق ، وكانت الرسوم على الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد - موضوع النزاع المطروح - لم تحدد طبقا لأحكام أي من هنين القانونين فإن قرار وزير الادارة المحلية المشار اليه - والذي يفرض تلك الرسوم بواقع ٥٣ مليما عن كل منز مربع من مساحة السوق - يكون هو الواجب التطبيق ، ولما كان المحلمون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على عدم احقية جهة الادارة في مطالبة المطعون ضده بلارسوم موضوع الدعوى تأسيما على أن الأوراق خلت مما يدل على أن الأوراق خلت مما يدل على الناجراءات الت يستلزمها القانون لتحديد تلك الرسوم ، فانه حكون قد خالف القانون .

(الطعن ۲۹۰ استة ۵۳ ي جلسة ۲۹۸۹/۱/۱۰)

خامسا: التظلم من تقدير رسوم المجالس البلدية:

٧ ٩ ٥ ٥ ـ مادام القانون لم يحدد ميعادا للطمن في قرار لجنة التظلمات من تقدير الرسوم البلدية أمام المحلكم فإنه يجوز المطالبة برد مادفع من الرموم بفير حق مادام الحق في طلب الرد لم يسقط بالتقادم المقرر له في القانون .

(الطعن ١١٥ لسنة ٢٣ في طبعة ٢٠/٣/٢١ س ١٩ مس ١٩٥٠)

" الذي يصند من لجنة بحث التعادة ١٧ من مرسوم ٣٠ أكتوبر منة ١٩٤٥ القرار الذي يصند من لجنة بحث التظلمات من الرسوم المفروضة من المجالس البلدية على المحال الصناعية والتجارية – إستنادا إلى القانون رقم ١٤٤٥ اسنة ١٩٤٤ – ولا يكون محل اعتراض من وزير الصححة العمومية بأنه نافذ ، وهذا الوصف لا يؤدي إلى اعتبار هذا القرار وإننهاتياه بمعنى أنه لا يقبل الطعن فيه أمام المحاكم وإنما المقصود بنكك أن يكون القرار واجب النفاذ بانقضاء ميماد الاعتراض عليه من الوزير دون أن يستعمل الوزير حقه في هذا الاعتراض وأن الطعن في هذا القرار لا يوقف تنفيذه ومن ثم فإن القرار الصادر من اللجنة مالفة الذكر برفض نظلم الممول والذي لم يكن محل اعتراض من الوزير يكون قابلا للطعن فيه أمام المحاكم مادام لم ينص صراحة على عدم الطعن فيه .

(الطعن ١١٥ لمنة ٢٣ من جلسة ١٨/٢/٢١ س ١٩ س ١٥٠)

القصسل الثاني رسم التسجيل

- ١ مناط استحقاقه .
 - ۲ استرداده .

 - ٣ تقادمه .
- ٤ أمر تقدير الرسوم التكميلية .

القصل الثاني رسم التسجيل

(أ) مناط استحقاقه:

3 7.0 - الرسم بصفة عامة هو مبلغ من النقود تجيبه الدولة جبرا من شخص معين مقابل خدمة تؤديها له السلطة العامة وإذ كان هذا التعريف يصدق على رسم التسجيل باعتبار أنه مقابل خدمة خاصة هى شهر المحررات المطلوب تسجيلها فإن هذا الرسم يصبح مستحق الأداء للدولة بمجرد القيام بتلك الخدمة وتستطيع الدولة حينذ أن تطالب به ولايقدح فى ذلك أن يكون الرسم المستحق غير ممكن تحديده ابتداء بصغة نهائية إذ لا تعارض بين ذلك وبين استحقاقه .

(الطعن رقم ۱۶۲ لسنة ۳۱ في جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۰ س ۱۹ في ۱۲۱۰)

 ٩٥ - القانون الواجب التطبيق في شأن تقدير رسوم اشهار الاقرار بملكية العقار هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ والمعمول به ابتداء من ١٩٥٧/٧/٤ وتنص المادة الاولى منه على أن اتفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو إشهار أو تصرف أو حكم مما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون حميما هو مبين أمام كل منها كما نصت المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن مستبدل فئات الرسوم على التصرفات المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون بغناتها المبينة بالجدول المرافق للقانون ٩٢ منة ١٩٤٤، . وقد ورد بالبند السابع من الجدول المرافق للقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بيان بعض التصرفات التي تخضع لفرض رسم نسبي ومنها الاقرار للغير بملكية العقار أو تصابق على ملكيته ونسبة الرسم ٧٪ من قيمة العقارات وقت الاقرار أو التصادق، لما كان ذلك وكان الاقرار بالحق كاشفا له ويختلف في طبيعته عن انشاء الحق العيني أو انتقاله وكان النص السابق بفرض رسم نسبي على إشهار المحررات يشمل الاقرار للغير بملكية العقار فان المحرر موضوع النظلم الذى وثقه طرفاه بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ يخضع في إشهاره - بصريح النص - لرسم نسبي مقداره ٧٪ من قيمة العقارات المشهرة وقت التوثيق وهي بذاتها النسبة التي صدر بها التقدير وطبقها الحكم المطعون فيه على إشهار الاقرار بحق الملكية دون التفات الى بحث ما إذا كانت الملكية قد انتقلت الى المقر له من قبل أم لا .

(الطعن ٩١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٧ . س ٢٨ ص ٩٦٠)

٩٦ • الطت العادة الناسعة في نفرتها الثالثة من القانون ٩٧ اسنة ٤٤ المعدل بالقانون ٩٥ اسنة ٩٤ المعدل بالقانون ١٣٥ اسنة ١٩٥٧ بأمين مكتب الشهر العقارى في حالة استحقاق رسوم تكميلية على المحرر المشهر اصدار امر تقدير بها يعلن لذوى الشأن وتجوز المعارضة فيه خلال ثمانية ايام من تاريخ الاعلان وإلا اصبح الأمر نهائيا .

(الطعن ٩١٧ نسنة ٤٣ ق - جنسة ١٩٧٧/٢/٧ . س ٨٧ ص ٩٧٥)

٧٩٠ • ■ مفاد نصوص المادة التاسعة من قانون الشهر المقارى رقم ١٩٠٤ لمنة ١٩٤٦ والمادتان ١٩٠ من قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ١٧٠ لمنة ١٩٦٤ يدل على أن المشرع أوجب شهر الوصية بملكية العقار أو بحق الاتنفاع به وفرض رسماً نمبيا قدره ٧٪ من قجمة العقار العوصي به وقت شهر الوصية ، ومن ثم فاذا طلب الموصى لهم أو خلفهم شهر الوصية فان ذلك يفد تمسكهم بانتقال ملكية العقار الموصى به اليهم عن طريق تلك الوصية دون سواها من طرق كسب الملكية الأخرى ، وبالتالي يخصنع شهر الوصية للرسم النمبي المشار اليه سواء تطابق مضمونها مع أحكام الارث في قانون الموصى أو اختلف معها ذلك أن استحقاق الرسم المقرر على شهر الوصية لا يتأثر ولا يتوقف على بحث ما إذا كانت ملكية المقار الموصى به قد انتقلت الى الموصى له قبل شهر الوصية أم لا .

(الطعن ١٤٩ نسنة ٤٣ ي – ١٩٧٨/١٢/١١ . س ٢٩ ص ١٨٨٧)

(ب) استرداده:

• ١٩٤٠ م -أحال الشارع - بخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٧ منة ١٩٤٤ بشأن المعدل بالقانون ٣٢ لمنة ١٩٤٨ بشأن المعدل بالقانون ٣٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحلكم الشرعية وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل . وما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٠ من القانون رقم ٩١ لمنة ١٩٤٤ نتص على أنه ولايرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه، ، وقد خلا القانونان المذكور ان من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقر رد رسوم التسجيل في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٢ س ١٣ عن ١٠٠٥)

٩٢ • ٥ – أحال الشارع – يخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لمنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لمننة ١٩٤٨ – إلى القانونين 1٩٣١

رقمى ٩٠، ٩١ لمنة ١٩٤٤ (بشأن الرموم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحلكم) الشرعية وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل . ولما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٠ من القانون رقم ٩١ لمنة ١٩٤٤ ننص على أنه ولا يورد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه، وقد خلا القانونان المنكوران من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقر رد رسوم التسجيل في هذه الحالة .

(قطعن رقم ۲۸۶ نستة ۲۷ ق جلسة ۱۹۹۳/۱/۲۷ س ۱۶ ص ۱۹۷)

• ٧ • • أحال الشارع في المادة ٩ من القانون رقم ٩٧ لمنذ ١٩٤٤ بشأن رموم النسجيل والحفظ فيما يتعلق بتقدير رسوم الشهر العقارى وتحصيلها وردها والمنازعة فيها إلى الأحكام المقررة لذلك في القانونين ٩٠ ، ٩١ لمنذ ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورموم التوثيق في العواد المنذية والشرعية . ولما كانت العادة ٢٩ من القانون رقم ٩٠ لمنذ ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لمنذ ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لمنذ ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لمنذ ١٩٤٤ المدخد محمد عند الرسوم وليس من بينها حالة عدول أصحاب الشأن عن الإجراء الذي حصل عنه الرسم قان مؤدى ذلك عدم جواز الرد في هذه الحالة ويؤيد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لمنذ ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠ ، ٩١ ، ٩١ ، ٩٠ با ١٩٤٤ عن الميز في الإجراء الذي حصلت عنه الميز في الإجراء الذي حصلت عنه .

(الطعن رقم ۱۵۷ لسنة ۲۸ في جلسة ۱۹۹۳/۲/۱۱ س ۱۶ ص ۲۰۱)

9 \ 9 - أحال المشرع في المادة التاسعة من القانون رقم ١٩ لمنة ١٩٤٤ إلى القانونين رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٢٣ لمسنة ١٩٤٨ إلى القانونين رقم ٩٠ لمسنة ١٩٤٤ في شأن رد رسوم التسجيل وإذ نسبت المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٠ لمسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم والتوثيق المقابلة للمادة ٥٠ من القانون رقم ٩١ لمسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية على أنه ولايرد رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فه، وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص يجيز رد الرسوم في حالة عدل أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع أراد عدم رد رموم التسجيل في الحالة المذكورة . ويؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لمسنة في الحالة المذكورة . ويؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لمسنة بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن المدير في الاجراء الذي حصلت

عنه . وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن تلك النصوص لم نتشىء حكما جديدا وإنما جاءت مؤكدة للنضير الصحيح لما كانت تقضى به النصوص السابقة .

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/١٨ س ١٦ ص ١٨٨)

٧٧ • - تسليم الجهة الإدارية خطأ بأحقية دافع الرسم في استرداده ينطوى على إعفائه من رسم مستحق للخزانة وهو مالا يجوز قانونا وبالتالي فإن هذا التسليم لا ينشىء له حقا في الاسترداد .

(الطعن السايق)

٧٣ • ٥٠ - مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٦ لمنة ١٩٥١ انه بتعين أن يخصم من رسم الأيلولة الرسوم النسبية التى تكون قد دفعت الى الخزانة العامة على التصرفات والهيات الصادرة من العورث الى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة ونلك حتى لا يتحمل أصحاب الشأن برسوم التسجيل ورسم الأيلولة معا ، ولايجوز خصم الرسوم النسبية من ضريبة التركات ، لأن رسم الأيلولة يتحمل به المتصرف اليه مما مقتضاه ألا ينتفع بالخصم غيره .

(الطعنان ٥٢٠ ، ٢٨ نسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩ س ٢٣ ص ١٢٩٥)

♦ ٧٠ - تقادم الحق في استرداد صاحب الشأن لرسوم الشهر العقارى . بدؤه
من تاريخ استحالة اجراء الشهر .

(الطعن ١٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ . س ٢٩ مس ١٥٥)

(ج) تقادمه :

•٧٥ هـ إذ كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدنى تنص على أن تتقادم بثلاث سنوات الرسوم المستحقة للدولة وكانت المادة ٣٨١ من القانون المذكور تنص على أنه لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء وإذ لم يرد بشأن رسوم التسجيل نص خاص يقضى ببدء مريانها من تاريخ آخر غير تاريخ استحقاقها فإن مريان التقادم بالنمبة لهذه الرسوم بيدأ من اليوم الذي تصبح فيه مستحقة الأداء وفقا للقاعدة الواردة في المادة ٣٨١ من القانون المعنى . فإذا كان الثابت من وقائم للدعوى أن عقد التخارج المطلوب الرسم التكميلي عنه قد أشهر فإن رسم التسجيل المستحق عنه قد أصبح مستحق الأداء بتمام مقابلة وهو شهر المقد ومنه يبدأ نقادم ذلك الدين (الرسم) .

(الطبين رقم ١٤٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ س ١٦ ص ١٣١٠)

♦٧٧. • ٧ لا يعتبر ندب مصلحة الشهر المقارى خبيراً لتقدير الرسوم إجراء قاطماً للتقادم لأنه ليس موجها إلى المدين حتى يقطع التقادم لمصلحة الدائن كما أنه لايمدو أن يكرن إجراء من إجراءات تقدير الرسوم وهو بعد لايعتبر من أسباب قطع التقادم الواردة على سبيل الحصر في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدنى . كما أن رفع المعارضة في تقدير الخبير لا يعتبر إجراء قاطما للتقادم . إذ فضلا عن أنها ليست من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ من القانون المدنى فأنها إجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدنى لا ينقطع التقادم باجرا صادر من المدين إلا إذا كان ما هو صادر منه يعتبر الرا اسريحا أو ضمنيا بحق الدائن . ولما كانت هذه المعارضة إنكاراً لحق الدائن لا إقراراً به فانها لا تقطع التقادم وإنما تعتبر موقفة لمسريان التقادم عند حساب منته باعتبارها مانها ينعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه حسيما تقضى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ۳۰۹ سنة ۲۸ ی جلسة ۱۹۹۲/۱۰/۲۴ . س ۱۹ ص ۱۳۱۱)

(د) أمر تقدير الرسوم التكميلية :

٧٧ ● - أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين الشهر العقارى ليس مما
 ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل حتى بصح النفيذ به قبل صيرورته نهائيا .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ قي . جلسة ١٩٦٥/١١/١٨ س ١٦ ص ١١١٤)

• ٧٨ • مفاد نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لمنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لمنة ١٩٤٨ أن الأو امر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لا بجوز التنفيذ بها إلا بعد سيرورتها نهائية بغوات ميعاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى الشأن أو الفصل فيها إن كانت قد رفعت وإذ أجاز المشرع تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن يتبع في شأن تنفيذها بهذا الطريق نفس القواعد التي وضعها المشرع لتنفيذ الأحكام .

(الطعن رقم ۱۰۲ لسنة ۳۱ ق طِسة ۱۹۱۵/۱۱/۱۸ س ۱۲ ص ۱۱۱۱)

٧٩ ٥ ٥ - الأصل في تقدير الرسوم النصبية - وفقا لنص المادة ١/٩ من القانون

ر قم ٩٢ لمنة ١٩٤٤ في شأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لمنة ١٩٤٨ - أن تتخذ قيم العقارات الموضحة بالمحررات أساسا لذلك التقدير فإن لم توضح نلك القيم - أو رأى الموظف المختص أنها لا تمثل القيمة المقيقية فقد نص المشرع على أنه يجب بالنسبة للأراضي الزراعية - ألا تقل الرسوم عن الضديبة السنوية مضروبة في سنين وبالنسبة للأملاك المبنية ألا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة في مائة وخمسين . أما بالنسبة للأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية في ضواحي المدن والمباني التي لم تربط عليها العوائد فان الرسم يحصل على أساس القيمة الحقيقية التي تسفر عنها التحريات . وإذ رأى المشرع أن القيمة التي تستقر عنها تلك الأسس قد لا تمثل القيمة الحقيقية للعقارات الواجب تحصيل رسوم التسجيل على أساسها وذلك على اعتبار أن تلك الأسس تقوم على تقديرات حكمية فقد أجاز لمصلحة الشهر العقارى - بنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفة النكر وفي كل الأحوال المبينة بالفقرة الأولم. منها - أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تندبه مما يدل على أن التقدير بناء على الأساس المبين بالفقرة الأولى ليس تقديرا نهائيا بل يجوز الرجوع فيه ومعاودة التقدير بمعرفة خبير ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على تلك الأسس مادام حق المصلحة في اقتضاء الرسوم مازال قائما .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ س ١٦ ص ١٣١٧)

• ٨ .٥ • المقرر وفقا لنص العادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رصوم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر في النظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطمن إلا أنه - وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يكون ذلك إلا أذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما اذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فانه يخضع من حيث قابلينه للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

(الطعن ۲۸۷ لسنة ۲۱ ق جلسة ۲۱/۲/۱۱ س ۲۲ ص ۲۱۳)

(الطعن ۱۰۹۷ لسنة 10 في – جلسة ۱۹۷۸/۱۲/۱۲ . س ۲۹ ص ۱۸۹۱ والطعن ۸۸۸ لسنة 18 في – جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۱ . س ۳۰ ع ۳ ص ۱۹۱)

١٩٥٥ – النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لمنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر يدل على أن الإعلان الذي يبدأ منه سريان ميعاد النظام من أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقاري يتعين أن يكون بنسخه رسمية من الأمر ذاته الصادر من أمين مكتب الشهر العقاري المختص متضمنا بيان مقدار الرسوم الواجبة الاداء والمحرر المستحقة عنه هذه الرسوم وتعيين الاشخاص الملتزمين بها ، وإذكان الثابت

فى الأوراق أن المطالبة التى وجهها الطاعن إلى المطعون ضده مصحوبه بطم الوصول بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ لا تحوى نسخة أمر تقدير الرسوم الصادر من أمين المكتب المختص مشتملا على بياناته آنفه البيان ومن ثم فإن هذه المطالبة بمجردها لا يصبح فى القانون اعتبارها اعلانا بأمر التقدير بيداً من تاريخ حصوله صريان ميعاد النظلم مما يكون معه الدفع المبدى من الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول النظلم شكلا لمرفعه بعد الميعاد إستنداأ إلى تاريخ الاخطار بتلك المطالبة هو دفع ظاهر الفساد فى القانون فلا يعيب الحكم المطعون فيه إن هو أغفل تضمين أمبابه رداً صريعاً عليه واكتفى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بقبول التظلم شكلا .

(الطعن ۳۶۲۱ لسنة ۵۸ في جلسة ۲۸/۱۹۹۰)

القصل الثالث

رسم الدمغة

٩٨٠ - ييين من الأمر العالى الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن مير البيونات العالية المشتقلة بتمليف النقود على رهونات والتعديات التي أدخلت عليه ومن قبله الأمر العالى الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، أن الشارع نظم أوضاع عملية متسليف النقود على رهونات، وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة خلصة لاتحتمل النجزئة ، ومن ثم فإنه لا يحصل عليها سوى رسم اتساع واهد .

(الطعن رقم ۲۷۱ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۲۰/۳/۱۷ س ۱۹ مس ۲۲۲)

• ٨٣ ■ النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الفصل الثالث من المحدول ٢ الملعق بالقانون ٢٧٤ لمنة ١٩٥١ على أن مجميع الأسهم على اختلاف أنواعها والسندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو من مجالس المديريات أو من مجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دمغة سنوى مقداره واحد في الألف من هذه الأوراق المذكورة غير مقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبورصة فيحسب الرسم النسبي على هذه الأوراق على أسلس إثنين في الألف من قيمتها الرسمية، وما دار في شأنها من مناقشات في البرلمان انتهت إلى تعديل عبارة معن قيمتها الإمسية، المدفوعة فعلا، الوارد بمشروع الحكومة إلى عبارة معن قيمتها الإمسية، ينل على أن المشروع أراد التعويل على القيمة الاسمية المدفوعة على الأسهم والسندات غير أن المشروع أراد التعويل على القيمة الاسمية المدفوعة على الأسهم والسندات غير المقيدة بالتسميرة الرسمية .

(الطعن رقم ۲۲۱ نسلة ۲۹ ق جلسة ۱۹۹۱/۱۹۱۱ س ۱۰ ص ۱۳۹۰)

۸٤ • سماتدفعه لجنة القطن من مبالغ ثمنا لمشترياتها يخضع لرسم الدمغة المنصوص عليه في العادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٧٤ لمنة الإدارة والحال الحالة وعن صنفات تمت لحصابها أو لحصاب وزارة المالية وتؤول إليها حصيلتها وفقا للمواد ١ و٢ و٣ من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٢ بتمويل محصول القطن والقرار الوزارى بإنشاء لجنة التطن .

الملحق بالقانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ المعنل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥١ على أن المشرع جعل المناط في تخفيص رسم النمغة النسبي إلى السندات على أن المشرع جعل المناط في تخفيص رسم النمغة النسبي إلى السندات والمستأمنين والمدخرين في السحب الذي تجريه شركات التأمين والإرخار مواء كانت هذه الشركات تباشر نشاط التأمين والإرخار كفرض وحيد لها أم تباشره بالاضافة الي غيره من الأنشطة ، وذلك تحقيقا للفرض الذي تغيّاه المشرع وهو تشجيع عمليات الإخار وتجميع الأموال للاستثمارات أيا كانت الجهة التي تباشرها ، ويؤكد هذا النظر مانصت عليه المادة ٧٥/ب من قانون ضريبة الدمفة الصادر بالقانون رقم ١١١ المناء ١٩٥٠ – من استحقاق ضريبة نسبة قدرها ١٩٥ – من استحقاق ضريبة نسبية قدرها ١٥ ٪ بدلا من ٣٠٠ على الأنصبة والمزايا التي يحصل عليها حاملو المناء والمؤمن لهم والمدخرون عن طريق المحب بالقرعة الذي تجرية الجهات العامة والخاصة التي أصدرت المند والأوراق .

ب لما كان البنك المطعون ضده الثانى - إلى جانب مايقوم به من عمليات مصرفية مختلفة يقدم لصمغار المدخرين نظام دفاتر التوفير تشجيعا على إيداع أموالهم لديه مقابل فائدة عن المبالغ المودعة وكان هذا النظام الذي يتسم بالصفة الإدخارية يختلف أسلما عن نظام حساب الودائع النقدية المعروف في عمليات البنوك. فإن البنك يعتبر في مباشرته لهذا النشاط من قبيل شركات الإدخار انمنصوص عليها في المادة ١/٢ من الفصل الرابع من الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ المادين في المحب الذي يجريه على دفاتر المغير الرمع الدمغة النمبي المخفض.

أ - ب (قطعن ٩٩٢ نستة ٨٨ في جلسة ٨٣/٢/٧ س ٣٤ مس ٤٣١)

4.0 • مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من القانون ٣٣ اسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق العرة - المضافة بالقانون ٣٣ اسنة ١٩٧٧ - والمانتين الأولي والمائسة والعشرين منه وفي المواد ١٩ ، ١٩ ، ٣٦/ فقرة أخيرة من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي برقم ١٩٧٥ أن الاعفاء من رمم النمفة ومن رموم الشهر والتوثيق تطبيقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من القانون ٣٣ اسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار المال العربي والاجنب المعدل - لا يقتصر على عقود تأمين الشركات المالكة للمشروعات الاستثمارية والعقود المرتبطة بها بل يشمل عقود تأمين المشروعات الاستثمارية ذاتها والعقود المرتبطة بها سواء كان صاحبها فردا أو شركة او فرعا لشركة أو كان ماملكه مشروعا واحدا أو لكثر من مشروع و

القصل الرابع

الرسوم عن أعمال الري والصرف

• ٨٧ • الرسم الذي تعنيه المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٨ منة ١٩٥٣ - الذي يتقادم بثلاث منوات بالتعليبيق لحكم المادة ٣٧٧ مدنى - هو المبلغ الذي تستحقه الدولة مقابل ترخيصها باجراء أي عمل من الأعمال المبينة فيها داخل حدود الأملاك المامة ذات الصلة بالري والصرف ، وهو يختلف عن مقابل الانتفاع الذي يمنحق للدولة عن شغل جزء من الأملاك المامة بغير ترخيص الذي لا يتقادم إلا بالمدة الطويلة كما أنه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمصي .

(قطمن رقم ۲۱۰ه نستهٔ ۲۲ ی چنسهٔ ۱۹۹۲/۵/۲۶ س ۲۲ مس ۲۰۸)

القصل الخامس

رسم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية:

٩٨٨ - مفاد نصوص المواد ٢ و٨ و ١٩ من القانون رقم ٢٥١ منة ١٩٥٣ لمنة ١٩٥٣ المنسوجات القطنية - مجتمعة - أن المصنع لايلتزم بأداء الرمم للصندوق إلا عن الأقطان المملوكة له الداخلة في التشغيل المصنع لايلتزم بأداء الرمم للصندوق إلا عن الأقطان المملوكة له الداخلة في التشغيل مواء كان هذا التشغيل لحمله فإن المصنع لا يلتزم في هذه الحالة بالرمم وإنما يتحمله صاحب القطن لأنه يعتبر عندئذ صانعا يقوم ينشغيل قطن في مصنع الغير ولأن الرمم هو مقابل المختمات التي يؤديها الصندوق لصانعي الغزل والمنموجات القطنية وهذه الخدمات كما بينتها المادة الثانية يعود نفعها دائما على مالك القطن الذي صنع غزلا أو منموجات ويقوم هو ببيعها في الأمواق الداخلية أو الخارجية ومن ثم فإن صاحب المصنع بديع الغزل والمنموجات الناتجة منها .

(الطعن ۲۱۹ استة ۲۴ في جلسة ۲۸/۲/۲۹ س ۱۹ مس ۱۹۶)

• ٨٩ - إن الموفى حين يرجع على المدين بدعوى الحلول انما يرجع بنفس المحق الذى انتقل إليه من الدائن فإذا كان هذا الحق هو الرسم العمنحق لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية فإنه يتقادم بخمس منوات عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لمنة ١٩٥٣ الذى عدل المادة ٣٧٧ من القانون المدنى .

القصل السابس

رسم الانتاج على السكر:

• • • • أ – لنن كانت المادة ٦ من المرسوم بقانون ١٦ لمنة ١٩٥٣ بتنظيم تعصيل رسم الاتتاج والإستهلاك على المسكر قد نصبت على أن يعفى من رسم الاتتاج المسكر المستولات على أن يعفى من رسم الاتتاج المسكر المستور المستور المائية والاقتصاد غملا تصدير المائية والاقتصاد فلا لم يتم تصدير هذا السكر المفارج زال سبب الإعفاء وأصبح الرسم مستعقا على صلحب المصنع وواجبا عليه أداره لمصلحة الجمارك .

ψ - لايمنع من استحقاق رمم الإنتاج على السكر هلاكه داخل البلاد لأن هذا الرمم يستحق بمجرد إتمام الصنع مادام لم يصدر إلى الخارج ويؤكد ذلك مانصت عليه المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦ السنة ١٩٥٣ من أنه ويعتبر صاحب المصنع معنو لا عن رمم الإنتاج المستحق على كموات السكر التي تقد أثناء نقلها من مصانع إنتاج السكر إلى مصانع تكريره، مما ينقض القول بأن المشرع قمد إعفاء المنتج من الرمم في حالة هلاك السكر.

أ- ب (الطون ١٩٠ لمنة ٣٤ في جلسة ١٨/١٢/١٩ س ١٩ من ١٥٥١)

القصل السابع

رسوم الطيران المعنى:

٩٩ . • مودى نص البند اولا من الباب الثانى من البيان المرافق للقانون رقم امنة ١٩٥٩ أن الرسم الواجب تصعيله هو خمصون مليما عن كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلر جرام أو كسورها حتى ٢٥٠٠ كيلو جرام أو كسورها من الوزن الأقصى المصرح به الملكرة في حالة نزوايها مرة واحدة ، وسبعون مليما عن كل وحدة مقدرها ١٠٠ كيلو جرام أو كسورها نزيد على ٢٥٠٠ كيلو جرام ، وإذا كان هذا النص واضعا جلى المعنى قاطع الدلالة على المراد منه ، فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، لأن البحث في حكمة التشريع ، واستخلاص قصد الشارع لا يكون له محل الا عند غصوض النس أو وجود ليس فيه .

(قطعن رقم ۸۱ استة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۷۲/۲/۲۰ س ۲۳ ص ۲۰۱)

٩٢ • • اذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران ، ثم ندب خبيرا لبيان مقدار ما حصلته مصلحة الطيران زيادة على الرسم الذي حدده ، وكان هذا القضاء قد أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق ، فانه يجوز الطمن فيه على استقلال طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم في ظله .

(الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۷۲/۳/۳۰ س ۲۲ ص ۲۰۱)

القصل الثامن

منازعات الرسوم:

9.9 • 9 - لما كان القانون رقم 170 لمنة 1900 في شأن تنظيم مجلس الدولة قد نص في العادة ٧٣ منه على أنه بالنسبة المنازعات الخاصة بالضرائب والرموم تظل الجهات الحالية مختصة بنظرها وفقا لقوانينها الخاصة وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضعنا تنظيم هذه المنازعات - وكان قانون الإجراءات المشار إليه لما يصدر بعد ، فإن الدعوى المرفوعة من الشركة بطلب الإجراءات المشار إليه لما يصدر بعد ، فإن الدعوى المرفوعة من الشركة بطلب رسوم دفعت منها بغير حق إمنتادا إلى العادة ١٨١ من القانون المعنى وبطلب التعويض على الأضرار التي أصابت الشركة بمبب الحجز الإدارى الذي أوقعه المجلس البلدى ضدها وفاء لهذه الرموم ، تكون من اختصاص المحاكم العادية باعتبارها ذات الاختصاص العام حتى ولو كيفت الدعوى بأنها تتضمن منازعة في تقدير المرصوم .

(الطعن ۱۱۰ اسلة ۲۲ ی چلسة ۱۸/۲/۲۱ س ۱۹ ص ۹۵۷)

٩٤ - هـ يدل نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٧ امنة ١٩٧٥ باعقاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجموكية وغير من الضرائب والرميوم على أن المشرع - خروجا على الأصل العام من خضوع جميع السلع المستوردة الضرائب الجموكية وغيرها من الضرائب والرميوم - رخص لوزير التحديث بقرار بصدره اعقاء مايراه من المواد الغذائية المستوردة من تلك الضرائب والرميوم متى كانت هذه المواد مما يستهلكها جموع المواطنين ، وكان ما ورد بقرار 19٣٩

وزير التموين رقم ٣٩٤ لمنة ١٩٧٥ من النص على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها والرسوم العلم القذائية المستوردة الواردة في الجدول المرافق . وما ورد بهذا الجدول من النص على «اللحوم المجمدة والمعفوظة والمثلجة بخضع لذات القيد الوارد بالترخيص من أن تكون اللحوم المجمده والمحفوظة والمثلجة مما يستهلكه جموع المواطنين ، لما كان لحم الخنزير ليس معا يستهلكه جموع المواطنين فإن المستورد منه لا يدخل ضمن الاعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بقرار وزير التموين المشار اليه .

(قطعن رقم ٤٠ س ٥٥ ي جنسة ١٩٨٤/١١/٢٩)

رهينة

- -- ماهيتها وأهلية الراهب.
- أحقية المطالبة بالشفعة بالنسبة للراهب.
 - هل تعتبر الكنيسة من الأموال العامة ؟

رهينة

ماهيتها وأهلية الراهب:

90.0 - الرهبنة نظام جار عند بعض الطوائف المميحية في مصر وقد اعترفت به الحكومة المصرية إذ اختصت الرهبان على اختلاف درجانهم ببعض المزايا فأعفتهم من الخدمة العسكرية ومن الرموم الجمركية . والقانون في المادة ١٤ المزايا فأعفتهم من الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو صفة ١٨٨٣ بترتيب واختصاصات المجلس الملي لطائفة الاتجاط الارثونكس قد صرح بأن الرهبنة نظاما خاصا يجب اعترامه والعمل على نفاذ الأحكام المقررة له . ومن هذه الأحكام ان كل مايقتنيه الراهب بعد انخراطه في ملك الرهبنة يعتبر ملكاً للبيعة التي كرس حياته لخدمتها فالراهب يدخل الدير فقيراً مجرداً عن كل مال ليثقف ويربى وفقا لأحكام الدين على حساب الدير فقيراً مجرداً عن كل مال ليثقف ويربى وفقا لأحكام الدين على حساب الدير فيد شيئاً بل يكون ملكا لكنيمة ولما كان هذا الذي جرى العرف الكنمي عليه ليس فيه ما يخالف أحكام القانون أرمبادى، النظام العام فان العكم الذي يحد المطران مالكا لنفسه ١ لا لكنيمة ، مايشتريه وفت شغله منصبه الديني على أساس أن عقود الشراه عدرت له شخصيا لا بصفته نائبا عن الكنيمة في ملكية الأموال باعتبارها قانون العقد الواجب الأخذ به .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١٤ طعن رقم ٥٧ سنة ١١ ق)

99. • التن كان نظام الرهبنة لدى طائفة الأقباط الأرثوزكس - وهو على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - معترف به في مصر - يقضى بأن كل مايقتنيه الراهب بعد انغراطه في سلك الرهبنة من غير طريق الميراث أو الوصية يعتبر ملكا للبيعة التي كرس حياته لمخدمتها فإن نلك لا يرجع إلى انعدام شخصية أو أهلية الراهب وإنما إلى أنه يعتبر طبقا لقوانين الكنيسة نائبا عن البيعة في تملكه لهذه الأموال وعلى نلك يكون للراهب الحق في أن يتعاقد باسمه أو باسم البيعة التي ينتمي البها ويكون للبيعة في الحالة الأولى أن تتممك بانصراف أثر العقد إليها ولايكون للمتعاقد مع الراهب شأن في ذلك مادام المقد قد انعقد صحيحا مرتبا لكل أثاره.

(الطعن ٤٩٤ لسنة ٣٤ في - جلسة ٢٠/١/١٠ س ١٩ ص ١٢٠٧)

٥٠٩٧ – الرهبنة – على ملجرى به قضاء محكمة النقض – نظام متبع ادى

بعض الطوائف المسيحية في مصر . وقد اعترفت به العكومة إذ منعت الرهبان بعض المزايا فأعنتهم من الخدمة العسكرية ومن الرسوم الجمركية ، وقد صرح الأمر العالى الصادر في ١٨٨٢/٥/١٤ بترتيب المجلس العلى لطائفة الأقباط الأرثونكس العالى الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤ بترتيب المجلس العلى لطائفة الأقباط الأرثونكس العقورة له . ووفقا لهذه الأحكام لا تعدم الرهبنة شخصية الراهب ولاتمس أهلية وجوبه ، إذ يظل صالحا لاكتماب العقوق والتحمل بالالتزامات ، وإنما يعتبر كل مايقتنيه الراهب بعد إنغراطه في ملك الرهبنة ملكا البيعة التي كرس حيلته لخدمتها لأنه يمتبر طبقا للأحكام الكنيمة نائبا عن البيعة في تملك هذه الأموال إذ الأصل أن لارهب يدخل الدير فقيرا مجردا عن كل مال كي يتقف ويربي وفقا لأحكام الدين على حساب الدير وهو راض بالنظام الكنمي القاضي بأن كل مايصيبه من رزق على حساب الدير وهو راض بالنظام الكنمي القاضي بأن كل مايصيبه من رزق يعتبر أصلا ملكا الكنبيمة مالم يثبت عكس ذلك . وهذا الذي جرى عليه العرف الكنمي

(الطعن ٩ استة ٣٧ ي - جلسة ٢١/٥/٢١ س ١٧ من ١٧٩١)

أحقية المطالبة بالشفعية بالنسبة للراهب:

9. 9. • المناط في أحقية الطاعن بوسفه راهبا - في المطالبة بالشفعة يتحدد ، لا بما إذا كانت العين التي يشفع بها معلوكة له ملكية خاصة فحمب ، بل بما إذا كان المبلغ الذي أودعه ثمنا للمقار المشفوع فيه من ماله الخاص أيضا . فإذا كان الطاعن قد المنتسر على التعميك أمام محكمة الموضوع بأن العين التي يشفع بها معلوكة له ملكية خاصة ولم يدع أن ثمن العقار المشفوع فيه الذي أودعه خزانة المحكمة هو من ماله الخاص وكان ماقرره الطاعن من أن العين المشفوع بها هي من ماله الخاص من ماله الخاص وكان الثمن الذي أودعه يخرج عن مال البيعة ، وكان الحكم المعلمون فيه قد أمس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على أن مايكه الطاعن من مال بعد انخراطه في سلك الرهبنة يعتبر ملكا للبيعة التي يتبعها وعلى الطاعن رفع دعوى الشفعة لحمايه الخاص لا بوصفه ممثلا للكنيمية ، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون صحيحا في القانون .

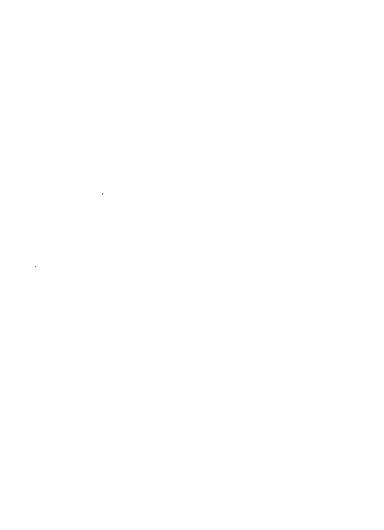
(الطعن ٩ اسلة ٣٢ في جلسة ٢١/٥/٢١ س ١٧ عس ١٢٩١)

هل تعتبر الكنيسة من الأموال العامة :

9.0 • الكنيسة لاتعتبر من الأموال العامة العبينة في المادة 9 من القانون المنتى القديم ، حتى لو صحح قياسها على الجوامع المنصوص عليها في هذه المادة ثنك أن عبارة الفقرة السابعة صريحة في الجوامع لاتعتبر من الأموال العامة إذا كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف مايلزم لحفظها وبقاتها ، فشرط اعتبارها من الأموال العامة هو أن تكون في رعاية المحكومة وإذن فإذا كانت الكنيسة موضوع الدعوى لا يتطبق عليها هذا الوصف فلا يصح اعتبارها من الأموال العامة ، ولا يصمح اعتبارها كنك استناداً إلى الأمر العالى رقم ١٥ الصادر في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٠٥ ، لأنه لا يعدو كونه مجرد ترخيص في إنشاه كنيسة فليس من شأنه أن يغلع عليها صفة المال العام . فالحكم الذي يقضى بعدم اختصاص المحاكم بالنظر في ملكية مثل هذه الكنيسة باعتبارها من الأموال العامة يكون مخالفا القانون .

(الطعن رقم ۲۱۸ سلة ۱۸ في جلسة ۱۹۵۰/۱۹۰۸)





وهسن

- القصسل الأول : الرهن التأميني . القصسل الثاني : الرهن الحيازي .
- القصل الثالث: الرهن العقارى والرسمى، .
 - أ شرط تفاذه في حق الفير وقيده .
 ب انتشاء الدهن العقل ع .
 - ب انقضاء الرهن العقارى .
 - ه. النزول عن الرهن الطاري .

الفصل الرابع: مسائل منتوعه

القصىل الأول الرهن التأميني

مه اه و صريح الما كانت المادة ٢٠٨ من القانون الانتطبق ، كما هو صريح نصبها ، [لا على الديون أو التعهدات فان حكمها لا يسرى على الرهن الرسمى الذى هو حق عينى ، بل الذى يسرى عليه هو حكم المادة ٨٨ التي أورد فيها القانون بيان أحوال زوال الحقوق العينية ، ولما كان حق الرهن بحسب طبيعته لا يمكن اكتسابه بوضع اليد لأنه حق تبعى لا يتصور له وجود إلا ضمانا لدين ، والديون لا تكتسب بوضع اليد ، فالاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المعنى المختلط ليس إلا تقريراً لما هو مقرر ، فاغفاله في المادة ٢٠٨ من القانون الأهلى لا يمكن أن يغيد أن هذا القانون جاء على خلاف القانون المختلط مجيزاً اكتساب الرهن بوضع يغيد أن هذا القانون عم الاستعمال ليس من أسباب زوال الحقوق العينية الواردة على مبيل العصر في المادة ٨٨ فان حق الرهن المحفوظ وفقاً للقانون لا يمكن أن يسقط بعضى المدة استقلالا عن الدين المضمون به .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٥ طعن رقم ١٩٧ سنة ١٣ ق)

٩ ، ٩ ٥ - إن عدم تجديد قيد الرهن في الميعاد يجعله معدوم الأثر ، وليس يغنى عن التجديد أن يكون الحق المحتمون بالرهن ثابتا بحكم فان حجية الأحكام لا تتعدى عن التجديد أن يكون الحق المحتمون بالرهن ثابتا بحكم حقوقا عينية يحتج بها على الكافة . كذلك لا يغني أن يكون الغير عالما بحصول الرهن لأن القانون أوجب بصفة المحلقة إجراء التجديد لكي يبقى للرهن أثره في حق الغير ، ولم يستثن إلا الحالة الواردة بالمادة ٥٧٠ مرافعات وهي الخاصة ببيع للعقار أمام المحكمة بعد مصنى المواعيد التي تجوز فيها زيادة العشر . وإذن قلحائز العقار إذا لم يحدد القيد أن يتمسك بمقوط الرهن بالنسبة له ولو كان عالما به .

(چلبية ١٩٤٢/١/١١ الطمن رقم ١٨ سنة ١١ ي)

١٠٠٥ – تعتبر المقارات بالتخصيص وفقا لنص المادة ٢٨٨ من القانون المدنى المختلط داخلة ضمن الملحقات المشار إليها في المادة المذكورة ، وتباع مع العقار المرهون مالم ينفق صراحة على خلاف ذلك ، ويقع عبه إثبات هذا الاتفاق على من يدعيه . وإذن فعتى كان الطاعن بوصفه مدعيا، هو المكلف باثبات أن المنقولات

موضوع النزاع لا يشملها عقد الرهن الصادر منه ، فانه كان لزاما عليه هو أن يقدم هذا العقد إلى محكمة الموضوع فى سبيل إثبات دعواه واذ هو لم يفعل فلا يقبل منه النعى عليها بالخطأ فى تطبيق المادة المشار اليها .

(جنسة ١٩٠٤/١/١٤ طعن رقم ١٢١ سنة ٢١ ق)

٣ • ٩ ٥ - تعتبر العقارات بالتخصيص وفقا لنص المادة ٦٨٨ من القانون المدنى المختلط ملحقة بالعقار الأصلى المرهون دون حلجة الى نص صريح عنها بعقد الرهن كما تعتبر داخلة ضمن الملحقات المشار اليها في المادة المذكورة ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٣ طعن رقم ١٣٨ سنة ٢١ ق)

\$ • 9 9 - بشترط لصحة ونفاذ رهن العقار السادر من غير مالك وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المحتلط المادة ٧٩ مكررة من القانون المحتلط العلقي توافر شرطين ، الأول - أن يكون الرهن قد صدر من شخص وضع يده على العقار المرهون مدة خمس السنوات السابقة على الرهن وضعا مستوفيا الشروط العقار المرهون مدة خمس السنوات السابقة على الرهن وضعا مستوفيا الشروط المودية الى كسب الملك بالتقادم ، بأن تكون حيازته ظاهرة هادئة مستمرة لا غموض فيها وبصفة مالك والثاني - أن يكون المرتهن حسن النبة ، فلا يكتفى أن يعتقد أن مدينة مالك ، بل يجب أن يكون لدية أسباب فوية أوجبت اعتقاده ملكية الراهن . واذن فعتى كان الرهن قد صدر من شخص يضع يده بسبب معلوم غير اسباب التملك كالنائب والمستأجر والمستعير فان الرهن يكون باطلا ولا يسرى حكم المادة المشار البها .

(جلسة ١٩/٥/٥/١٩ طعن رقم ٤٥ سنة ١٢ ق)

• • • • • بمقتضى تكريتو ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وهب خديوى مصر بالنبابة على أعضاء الأسرة الملكة جميع أملاكهم الى الحكومة لرهنها تأمينا على قرض معين ، وشكل قومميون لادارة هذه العقارات وتسليم إيراداتها للدائنين ، ثم صدر في ٣ يناير سنة ١٨٧٩ دكريتو بيبح للقومسون بيع الأملاك المرهونة وتسليم الصافي اللناتج من البيع للدائنين وفاء للقرض - ولكى تكون هذه الأملاك في مأمن من ادعاء الفير بأي حق عليها صدر دكريتو ١٥ نوفميرسنة ١٨٧٩ ، وقد نصت المادة الأولى منه على عدم جواز الحجز عليها ولا بيمها إلا بمعرفة القومميون ونصت المادة الثانية منه على أنه بعد شطب التمجيلات الراهنية المتقدمة على تمجيلات الخواجات روتشيلد تكون هذه الأملاك خالصة من كل دعوى توجب الفعخ أو الاسترداد وتكون

خالصة أيضا من كل حق عينى مهما كان نوعه ، ماعدا الحقوق المعطاة لمكتتبى السلفة وتبقى خاصة معينة لتأمين فوائد واستهلاك القرضة المذكورة دون غيرها .

فالتطهير الذى قضى به هذا النكريتو بجب أن يحدث أثره فى الحال والاستقبال ويكون ملازما للاملاك المرهونة فيعطيها صفة خاصة تجملها غير خاضعة لكثير من القواعد المتعلقة بالتنفيذ واكتساب الحقوق وغيرها لكى تبقى ضامنة لحقوق الدائنين صليمة من العبث .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٢٤ طعن رقم ٥ سنة ٢ ق)

10.1 - يبين من الرجوع الى الامر العالى الصادر فى ١٩٠١/٣/٣٣ بشأن مير البيوتات المالية المشتغلة بتمليف النقود على رهونات والتعديلات التي أدخلت عليه ، ومن قبله الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/٢/٢٤ ، أن الشارع نظم أوضاع عملية تسليف النقود على رهونات وشروطها وأحكامها على أنها تصرف قانوني مركب ومن طبيعة خاصة لا تحتمل النجزئة ، ومن ثم فانه لايحصل عليها سوى رسم اتساع واحد .

(الطعن ٧٧ لسنة ٢٨ ي - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦ . س ٢٠ ص ١١١٥)

القصل الثاني الرهن الحيازي

٧ • ١٥ - إن القانون يوجب لصحة رهن الحيازة وضع المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، ويقضى ببطلان هذا الرهن اذا رجع العرهون إلى حيازة راهنة واذ كان عقد الأيجار يضع العين المؤجرة في حيازة المستأجر فانه يكون على المحكمة ، متى أثبتت في حكمها أن الراهن استأجر العين المرهونة في اليوم الذي حصل فيه رهنها أن تعتبر أن حيازة المرهون لم تنقل الى المرتهن أو أنها على الأقل قد رجعت على الفور إلى الراهن ، وفي كلتا الحالتين يجب عليها أن تحكم ببطلان الرهن والقول بأن رجوع الحيازة إلى الراهن بطريق الايجار لا يبطل الرهن مردود بعموم أنه إذا كان القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٩٣ المحدل للمادة ٥٤٠ قد رخص للدائن في ايجار المقار المرهون إلى المدين بشرط النص على ذلك في عقد الرهن أو التأثير به في هامش تسجيله فانه لم يقصد تمهيل المعلملات بين الناس ، ملاحظا في ذلك أن من القانون المدنى وإنما قصد تمهيل المعلملات بين الناس ، ملاحظا في ذلك أن

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١٤ طعن رقم ٥٠ سنة ١٤ ق)

4 . ٥ ٩ - في عقد الرهن العيازي اذا امتنع الرهن عن تسليم الرهن أمكن للمرتهن أن يجبره على ذلك قضاء ويبطل الرهن اذا بقى المرهون باختيار المرتهن في حيازة الراهن أو رجم اليه باختياره أيضا . فاذا رفضت المحكمة طلب حبس العين على أسلس مااستبانته من وقاتع الدعوى من عدم وضع يد المرتهن على العين المطلوب حبسها وتركها باختياره تحت يد الراهن فقضاؤها بذلك سليم ، ولا رقابة عليها لمحكمة النقض فيما تثبته بشأن مسألة وضع اليد . أما اذا ثبت أن عدم وضع يد المرتهن على العين المطلوب حبسها قد كان غصبا فلا يبطل الرهن بل يبقى صحيحا ويكون المرتهن حق المطالبة بالحبس .

(بينسة ١٩٣٤/٥/٣١ طمن رقم ٣ سنة ٤ ق)

٩ . ٩ - إن مقتضى المادة ٥٤٥ من القانون المدنى إن الدائن المرتهن عليه
 ١٩٤٣ - إن مقتضى المادة ١٩٤٣

أن يسعى في استغلال المقار المرهون بحسب ما هو قابل له على أن تستنزل قيمة المغلة من الدين المؤمن بالرهن بحيث إنها تستنزل أولا من الفوائد والمصاريف ثم من إصل الدين . ولما كان الدائن المرتهن في سبيل استغلال العقار ان يستغله بنفسه أو يؤجره لغير المدين الراهن بالشروط الواردة بالقانون ، ولما كان لا نزاع في أنه وإذا كان الإيجار لغير المدين لا يكون دين الأجرة المقتضى تحصيله من هذا الغير مضمونا بالرهن بل يكون استنزال قيمته من الدين على الوجه المتقدم واجبا ولو لم يحصله الدائن ، قانه إذا كان الإيجار للمدين نضمه فلا وجه لأن يتغير الحكم . ولا يصح اعتبار دين الأجرة فوائد مستحقة عليه للدائن لأن الأجرة – على خلاف الفوائد التي يضمنها الرهن خطأ . ومتى كانت الأجرة لاتعد مضمونة بأنها من قبيل الفوائد التي يضمنها الرهن خطأ . ومتى كانت الأجرة لاتعد مضمونة بالرهن باعتبارها فوائد عن الدين ، وكانت فيمة الغلة واجبا خصمها من الدين المضمون بالرهن وكان على الدائن المرتهن ان يقدم عنها حسابا بحيث إنه إن لم يحصل فيمة الغلة أو أهمل في تحصيلها فانه يكون مسئولا عن نتائج تقصيره .

(چنسة ١٩٤٢/٥/١٤ طعن رقم ٥٤ سنة ١٨ ق)

٩ ١ ٥ - الدائن المرتهن رهن حيازة يعتبر أنه وكبل عن المدين الراهن في استغلال إدارة العين المرهونة وقيض ريمها وأن عليه بهذا الوصف أن يقدم إلى الراهن حسابا مفصلا عن ذلك ، ودين الموكل قبل وكبله لا يبدأ تقادمه إلا من تاريخ انتهاء الوكالة وتصغية الحساب بينهما .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٣٣ طعن رقم ٢١٤ سنة ١٨ ق)

١١١٥ – المطالبة باستهلاك الدين وملحقاته بسبب استغلال الدائن الأرض المرهونة له تتضمن في حقيقة الواقع المطالبة بريع هذه الأرض عن مدة الرهن كلها وإجراء المقاصة بين هذا الريع وبين الدين المضمون وتوابعه .

(چلسة ۱۹۳۸/۲/۱۷ طمن رقم ۱۴ سنة ۷ ق)

٩ ١ ١ ٩ - إذا كان المعارض في تنبيه نزع الملكية قد أسس معارضته على براءة نمت من الدين بطريق الاستهلاك خصما من ربع الأطيان المرهونة ، ثم لما ندبت المحكمة خبيرا التصفية الحصاب اعترض الدائن على تقرير الخبير بأنه رغما من أن يده على الأطيان المرهونة له رهناً رسمياً لم تكن إلا يد حارص معين بحكم قضائي فإن الخبير لم يعول في تقدير الربع على ماحصله هو فعلا بل قدر الربع تقديراً يزيد على المتحصل ، وبأنه أخطأ إذا استنزل فاتمن الربع منذ تاريخ وضع يده من أصل 1954

الدين رغماً من بقاء فوائد متأخرة كان يجب استنزال فائض الفلة منها عملا بالمادة ١٧٣ من القانون المدنى ، ومع ذلك فإن الحكم أخذ بتقرير الخبير ولم يتحدث عما دفع به الدائن المعارض ضده إلا بقوله إنه لم تقدم مطاعن جدية على عمل الخبير مع خلو التقرير من هذا الدفاع وعن الرد عليه ، فإنه يكون قد شابه بطلان جوهرى موجب لنقضه .

(جلسة ۲۸/۱۰/۲۸ طعن رقم ۱۰ سنة ۱۷ ق)

٣ ١ ١ ٩ - متى كانت المحكمة إذ طبقت المادة ٥٤٠ من القانون المدنى القديم التي توجب على الدائن المرتهن أن يبنل في سبيل استغلال المقار المرهون حسب ما هو قابل له ما يستطيع من مجهود يمكن لم تبين الأسباب الت اعتمدت عليها في اعتبار الدائن مقصرا في استغلال العين المرهونة مكتفية في ذلك بايراد عبارة عامضة لا تكثف عن أي معنى ثم ندبت خبيرا لاجراء عملية الاستهلاك لا على أساس مااستولى عليه الدائن المرتهن فعلا بل على أساس أجر المثل ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه ،

(جلسة ١٩٥٥/١/٢٧ طعن رقم ٢٩٩ سنة ٢١ ق)

\$ 1 1 0 - متى كان المدين الراهن قد تمسك بعدم جواز الحكم بفوائد الدين بواقع ٨٪ من تاريخ عقد الرهن وأنها إنما تستحق بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ولم يبين وجهة نظره فيه فإنه يكون قاصد البيان قصوراً يستوجب نقضه .

(چلسة ۱۹۱۱/۱۹۷۱ طعن رقم ۱۰۲ سنة ۲۲ ق)

9 1 9 - متى كان الحكم قد حصل تحصيلا سائفا من المستندات أن اتفاقا تم بين الطاعن والمطعون عليه على أن يضع هذا الأخير اليد على الأطيان التى رهنها له الطاعن رهنا تأمينيا وأن يحصل ريعها خصما من دينه وقرر أنه سواء أكان الفرض من هذا الاتفاق هو إنشاء عقد رهن حيازى لا حق للرهن التأميني أم عقد وكالة لإدارة الإطيان واستيفاء الدين من غلنها فإنه على كلا الفرضين لا سببل للطاعن في أن ينهي بإنذار منه العلاقة القائمة ببنهما ، لأن عقد الرهن لا يفسخ بارادة واحدة وكذلك عقد الركالة إذا كان لمصلحة الدائن فإن الطعن على الحكم بالخطأ في التكييف يكون على غير أساس .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٢ طعن رقم ١٣ سنة ١٩ ق)

١٩٣ -إن التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من
١٩٣ - إن التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من

مالك هذا الشيء . فليس إذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه ، فإن فعل فلا يحتج بالمحقد على المالك الحقيقي . غير أنه اذا كان هذا المرتهن الأخير حمن النية وقت العقد ، أي معتقدا صحة ملكية من تعاقد معه ، ففي هذه الحالة يكون على المالك الذي يطالب برد ملكة أن يوفي هذا المرتهن بكل المستحق له من الدين المضمون بالرهن . وأما أذا كان سيء النية فإن الرهن لا يكمبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لمدينه الذي تعاقد معه ، فلا يازم المالك إلا بأن يؤدي له قيمة الدين المطلوب منه لدائنه هو والذي يخول للمرتهن حبس المرهون حتى المددد . ولم يعين القانون طريقة خاصة لإثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك ، بل ترك ذلك للقواعد العامة التي تبدح في هذه الحالة الاثبات بكافة طرق الإثبات القانونية ، تلك هي الأحكام الذي تضيفنها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتهن للشيء المرهون لديه والتي تضيفنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للنسليف على رهونات .

(جلسة ۱۹۳۹/٤/۳ طعن رقم ۳۹۹ سنة ۹ ی بجلای)

٩٩٧ – لم يحين القانون طريقا خاصا يجب انباعه فى تقدير ربع العين المرهونة رهنا هيازيا عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت نبنيه على أسباب صائفة .

(قطعن رقم ۱۲۸ نستة ۲۱ ی جلسة ۱۹۹۱/۱۲/۲۱ س ۱۲ من ۸۱۰)

١٩١٥ – اذا كان رب العمل لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بحقه في حبس التأمين – المدفوع له من العامل بمقتضى عقد العمل - تبعا للزهن العيازي المقرر له عليه حتى تبرأ نمة العامل من المسحوبات فان هذا الدفاع يكون سببا جديدا لا يجوز ابداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ۲۹ اسنة ۳۷ ق - جلسة ۱۹۷۳/۳/۳ س ۲۶ مس ۳۷۲)

٩١١٩ – اذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر قيام الدين المصمون بالرهن ، فلا يمنعه من القضاء بصحة الرهن الحيازى أن يكون الدين قد حل ما دام لم ينقض عملاً بالمادة ١١١٢ من القانون المدنى .

(الطعن ١٨ لسنة ٤٤ في ع جنسة ١٩٧٩/٥/١٠ . س ٣٠ ع ٢ ص ٢١٢)

• ١٢ ٥ - إذ كان الثابت في الدعوى أن الدائن المرتهن - البنك المطعون صده

استأجر من المدين الراهن - الطاعن - حجرة بمصنعه لحفظ البضاعة محل عقد الرهن المبرم بينهما ضمانا تلوفاه بالقرض ، ونص في عقد الايجار على عدم مسئولية المطعون منده فأى حال من الأحوال عما يلحق البضائم المودعة بالاماكن المؤجرة من سرقة أو تبديد أو تلف او فساد او نقص فيها أو اوزانها أو أطوالها مهما يكن قيمته أو سبيه ويتحمل بكل ذلك الطرف الأول - الطاعن - وحده ، وكان النزام الطاعن هذا لا ينقضي بتوقيع الحجز على هذه البضاعة المودعة بالعين المنكورة مع بقائها بها ، ومن ثم فإن الاتفاق على عدم مسئولية المطعون ضده عن سرقة هذه البضاعة وتعمل الطاعن لقيمتها يظل ساريا رغم توقيع الأول الحجز الإدارى المنكور ، وبيقى الطاعن وحده مسئولا عن فقدها ، لأن حيازتها كانت و من قبل ذلك الحجز للبنك المطعون ضده بمقتضى عقد الرهن كما لايغير من انتفاء مسئوليته الحكم نهانيا بيراءة الطاعن من نهمة ميرقة تلك البضاعة ، ذلك أن حجية الحكم الجنائي قاصرة على مدى ثبوت الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن ، ولا يمند الرها الى مايتصل بمسئولية المطعون منده التقصيرية في الفترة اللاحقة على توقيع الحجز ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى أنه لامحل لالزام الأخير بالفرق بين قيمة البضاعة ومقدار الدين في ضوء مانص عليه في عقد الايجار ولعدم ثبوت توافر خطأ ما في حقه وهو مايكفي لحمل قضائه وينطوى على الرد الضمني المقسط لدفاع الطاعن ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والقصور والضاد في الاستدلال لا يعد وأن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته امام محكمة النقض .

(الطعن ١٠٧ استة ٥٠ ي - جاسة ١٩٨٨/١١/٧)

القصل الثالث

الرهن العقارى «الرسمى»

أ - شرط نفاذه في حق الغير (قيده) .

ب - انقضاء الرهن العقارى .

جـ - النزول عن الرهن العقارى .

القصل الثالث

الرهس العقارى

(أ) شرط نفاذه في حق الغير (قيده):

1 ٢ ٩ ٥ - هدف المشرع بالأحكام الواردة في المانتين ١ ١ ، ٥ ٥ من القانون رقم ا ١ ١ المنة ١٩٤٦ و المانتين المدنى الجديد ننظيم شهر ا ١٠٤ المنة ١٩٤٦ و المانتين المدنى الجديد ننظيم شهر التصرفات العقارية حماية للانتمان العقاري . فتعتبر هذه الأحكام لذلك متعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تكون القواعد التي قررتها قواعد آمره واجبة التطبيق حتما ولا تسوخ مخالفتها بمقولة وأن من شرعت لمصلحته قد تنازل عن التممك بهاه فاذا كان المحكم المسلحت في أنه وإن كان المطاعن من قريق الفير إلا أنه ليس له أن يستفيد من عدم قيد الرهن وفقا المقانون التنازله عن حقه في ذلك وقبوله مريان الرهن بالنسبة له فان المحكم بكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۲۷۲ سنة ۲۰ ی جلسة ۱۹۲۰/۱/۹ س ۱۱ ص ۲۲۰)

1979 - حسن النية الذى تقتضيه الحماية التى أصفاها المشرع فى المادة 1078 من القانون المعنى على الدائن المرتهن فى حالة إيطال أو فسخ سند ملكية الراهن ينتفى متى كان الدائن يعلم وقت إيرام الرهن أو كان فى مقدوره أن يعلم بأن الراهن ينتفى متى كان الدائن يعلم وقت إيرام الرهن أو كان فى مقدوره أن يعلم بأن فاضنى الموضوع لموه النية لا بخضع لرقابة محكمة النقض إلا من جهة مطابقته المتعرب المسبول النية . فإذا كان الحكم المطبون فيه قد إستخلص من تضميين عند البيع المصبول - مند ملكية الراهن - وجود باق من الثمن قدره أربعة آلاف من الجنيهات لم يدفع - أن البنك المرتهن كان فى مكنته أن يعلم بأن هذا المقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ إذا ماتخلف المشترى (الراهن) عن الوفاء بهذا المبلغ وأنه لذلك يعتبر البنك ميه الذية غير جدير بالحماية المقررة فى المادة ١٠٣٤ من القانون المدنى ، فإن الحكم يكون قد أقام استخلاصه لموء نية البنك المرتهن على أسباب من شأنها أن تؤدى عقلا إلى مانتهى إليه فى هذا الخصوص .

(الطعنان رقما ٢٧٣ ، ٢٤٥ لينة ٢٩ في جلسة ١٩٦٤/١١/١٢ بن ١٥ ص ١٠٧٨)

٩ ٢٣ - اذا طلب الحكم وجويا ببطلان عقد الرهن لوقوعه في فترة الربية على مند من المادة ٣٢٧ وحدها من قانون التجارة ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه 1929

فى أميابه بشأن عدم قيام المبور لتطبيق العادة ٣٣١ من ذات القانون ، والتى تجيز الحكم ببطلان قيد الرهن ، اذا تم بعد مضى أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ عقد الرهن يكون نزيدا فيما لم يطلب منه القضاء فيه ولا تحوز هذه الأسباب حجية الشيء المقضى ومن ثم لا يكون للطاعن مصلحة فى الطعن فيه .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ي - جلسة ١٩٧٠/١/٢٣ س ٢٦ عس ١٦٧)

\$917 – حائز العقار – المرهون – طبقا للمواد ٣٦٠ و٣٣٦ و٣٣٠ و٣٣٠ من القانون المدنى ملزم بالدين عن المدين ، وينبنى على وفاته بالدين المضمون أو بجزء منه للدائن المرتهن ، حلوله محل هذا الدائن فى كافة حقوقه بمقدار ماأداه ، ويشمل الحلول الرهن الوارد على عقار الحائز ذاته ، ويترتب على الحلول ، انتقال حق الدائن الى الموفى فيكون له أن يرجع على المدين بهذا الحق بمقدار ما أوفاه .

(الطعن رَقم ١٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ س ٢٢ من ٣٨٤)

المقارى لكى يمرى الرهن الحيازى المقارى في حق الفير المدنى ، ١٧ من قانون الشهر المقارى لكى يمرى الرهن الحيازى المقارى في حق الفير الى جانب انتقال الحيازة ، فيد الرهن ، انه وفقا للمادة ٤٧ من القانون الاخير بسقط القيد اذا لم يجدد خلال عشر سنوات من تاريخ اجرائه ويترتب على سقوط القيد عدم سريان الرهن في حق «الفير» والمقسود بالفير في حكم هذه المواد هو كل من له مصلحة في عدم سريان الرهن عليه عدا الراهن وورثته ، فيعتبر من «الفير» من انتقلت البه ملكية العقار المرهون كالمشترى من المدين الراهن بمقتضى عقد مسجل ، ويكون لهذا المشترى أن يتممك بعدم سريان الرهن في حقه اذا لم يكن قد قيد ، أو اذا قيد ولم يجدد القيد خلل المسوات المشر التالية ، ولو كان انتقال الملكية الى المشتر لاحقا على القيد قبل سقوطه .

(الطعن ۲۲۰ نستة ٤١ تي - جلسة ١٩٧٥/٤/٠ . س ٢٦ ص ٢٤٩)

٩١٢٦ –طلب الدائن المرتهن للعقار شطب تسجيل تنبيه نزع الملكية والاجراءات التالية له التي اتخذها دائن آخر ضد المدين . لا يحول دون طلب هذا الدائن الاخير عدم نفاذ عقد الرهن في حقه .

(الطعن ١٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١١ . س ٢٨ مس ١٩٤)

١٩٧٧ - تنص المادة ٣٠٠ ٢/١٠٥٠ من القانون المدنى لنه لا يصبح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد ، ولا التمسك بالحق الناشيء عن حلول شخص محل . ١٩٥٠ .

الدائن في هذا الحكم بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن مرتبة القيد لمصلحة دائن آخر الا اذا حصل التأشير بذلك في هامش القيد الأصلى ، وهو نفس المعنى الذي تنص عليه المادة ١٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لمنذة ١٩٤٦ ، ومفاد هذا النص أن من يحل محل الدائن المرتبى في الحق المضمون بالرهن لايجوز له ان يتمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا بالتأشير على هامش القيد الأصلى بما يفيد هذا الحلول ، ولا شأن لذلك بنفاذ الحلول في مواجهة الغير .

(الطعن ۲۸۸ ق - جلسة ۱۹۷۷/۲/۲۲ . س ۲۸ ص ۹۵۷)

والمادة ٢٠١١ من فانون المرافعات المماثلة للمادة ٢٠٢١ من القانون المدنى والمادة ٢٠١١ من فانون المرافعات المماثلة للمادة ٢٠٢٦ من قانون المرافعات المابق ان للدائن المرتهن حق عينى على العقار المرهون يخوله مزية التتبع فيحق له عند حلول اجل الدين أن ينزع مليكة العقار المرهون في يد الحائز لهذا العقار . والحائز هو ح على ماجرى به قضاء هذه المحكمة – كل من اكتمب ملكية العقار المثقل بحق عينى تبعى أو حقا عينيا عليه بموجب سند سابق في تسجيله على تمجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئو لا شخصيا عن الدين المضمون ، ومادام هذا الحائز قد انذاره بالدفع أو التخليه طبقا للقانون فلم يختر اياً منهما فان للدائن المرتهن أن ينفذ على العقار المرهون تحت يده .

(الطعن ٧٥ لسنة ٤١ في جلسة ٨٣/١١/٣٤ س ٣٤ ص ١٦٧٨)

(ب) إنقضاء الرهن:

9 ٢ ٩ ٥ - إذا وضع شخص بده على عقار مرهون المدة الطويلة المكسبة للملكية فان تملكه للعقار لايستتبع حتما انقضاء الرهن بل يكون للدائن المرتهن الحق في نزع ملكية العقار وفاء لدينه ولا يصبح القول بأن وضع اليد على ذلك العقار المدة الطويلة يكسب ملكية العقار وملكية الرهن إذ هذا يؤدى إلى إهدار حق الدائن الذي كظه نصب المدادة ٥٥٤ من القانون المدنى من استيفاء دينه بالأولوية والتقدم على الدائنين الآخرين من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون ، كما أن فيه إجازة لسقوط حق الرهن استقلالا عن الدين المضمون به مع أنه تابع له لا ينقضي إلا بانقضائه .

(الطعن رقم ۲۸۸ سنة ۲۲ ي جلسة ۱۹۰۹/۳/۸ س ۷ ص ۳۰۱)

 ٩ ٣ ٥ - مفاد مانتس عليه المادة ١٠٤٠ من القانون المدنى من أن كل جزء من المقار أو المقار ات المر مونة ضامن لكل الدين ، وكل جزء من الدين مضمون بالمقار أو العقارات العرهونة كلها ما لم ينص القانون أو يقضى الاتفاق بغير نلك ، أن الرهن الرسمى على العقار غير قابل للتجزئة ، سواء بالنسبة الى العقار العرهون أو بالنسبة الى الدين المضمون ، فاذا انقضى جزء من هذا الدين بقى العقار العرهون ضامنا لما بقى من الدين ، فلا يخلص منه مايقابل ما انقضى من الدين .

(الطعن رقم ۷۰ لسنة ۳۹ في - جلسة ۱۹۷۳/۷/۱۱ س ۲۶ مس ۲۰۰۰)

واقعة الدعوى ، إلا أنها تخضع في ذلك لرقابة محكمة النقس ، وإذ كان استناد واقعة الدعوى ، إلا أنها تخضع في ذلك لرقابة محكمة النقس ، وإذ كان استناد محكمة الاستئناف إلى المادة ٣٣٣ من القانون المدنى لا يصلح أساسا لتكييف الملاقة بين الأطراف الثلاثة – الباتع والمشترى والبنك – لأنه لا صالح للطاعنين في الوقاء عن البائع بقصد الحلول محل البنك في دينه قبل البائع ، كما أن الطاعنتين لم تقصداً الوقاء إلى البنك تفصلاً ، وكان التكييف المصحيح لهذه العلاقة هو أن الأمر يتعلق بحوالة دين تم الاتفاق فيها بين المدين الأصلى للبنك – المطعون عليه الأول البائع والمحال عليه – الطاعنتين المشتريتين – على أن تتحمل الأخيرتان سداد دين البنك بدلا من سداد الثمن للبائع في مقابل تطهير المقار من الرهن ، ومؤدى ذلك أن الدين بدلا الذي النزمت به الطاعنتان قبل الدائن هو عين الدين الذي كان مترتبا في ذمة المدين الأصلى وبرنت منه هذه المدة المدهنة مادام الدائن – البنك – قد قبلها ويكون له أن بحتج على الدائن بأوجه الدفع المستمدة من عقد الحوالة كعيوب الرضا .

(الطعن ٢١٩ نستة ٤٠ في جلسة ٨٠/٣/٢٥ س ٣١ مس ٨٧١)

1979 - مقاد نص المادة ١٠٨٧ من القانون المدنى أن الرهن الرسمى ينقض بطريقة تبعية بانقضاء الدين المضمون . واذ كان من حق المدين الراهن ان يتمسك قبل الدائن المرتهن بانقضاء الرهن تبعا للوفاء بالدين وبالتالى فانه يكون لمشترى العقار المرهون المحال عليه بالدين أن يتمسك بهذا ايضا قبل الدائن المرتهن إعمالا للحق المخول له وفقا للمادة ٣٢٠ من القانون المدنى ومن ثم فان دعواه بذلك تكون مقبولة .

(الطعن ١١٠ نستة ٤٩ ي جلسة ٨٤/١٢/٢٥ س ٣٠ ص ٢٢٠١)

(جـ) النزول عن الرهن

 شأن صاحب أى حق عينى آخر - أن ينزل عن رهنه دون أن يرجع فى ذلك إلى إرادة المدين الراهن .

ب – متى كان الدائن المرتهن قد تسلم الأطيان المرهونة وظلت فى حيازته وكان
 هو الذى تخلى عن حيازة هذه الأطيان باختياره فانه يكون هو المسئول وحده عن
 إضعاف التأميذات .

(الطعن ۱۷ لسنة ۲۰ ي جلسة ۲۱/۲/۱۱ س ۲۰ من ۲۰۳)

178 - مفاد المادة ٢٠٥٢ من القانون المدنى أن انفاق الراهن مع الداتن المرتهن على تملك هذا الأخير العقار العرهون إذا لم يتم الوفاء بالدين يقع باطلا متى أبرم هذا الاتفاق وقت إنشاء الرهن أو قبل حلول أجل الدين ، أما بعد حلول الدين أو قسط منه فانه يجوز للراهن أن ينزل للدائن عن العقار المرهون ويكون هذا النصرف بيما صحيحا سواء كان الثمن هو ذات الدين أو مايزيد أو يقل عنه .

(الطعن ١٣٤٤ تستة ٤٨ ق - جلسة ٨٧/٤/١٥ س ٣٣ ص ٤١٣)

القصسل الرابع

مسائل متنوعة

المبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وبالنبة المشتركة التي الجهت البها ارادة العاقدين . وإذا كان مؤدى ما حصله الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه أن العقد الرمسي منذ التنفيذ هو عقد فتع اعتماد مضمون برهن عقارى ، فأنه يجوز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٦٠ من فأنون المرافعات السابق ، ومن شأن هذا المقد عدم التغرقة بين الرهن في حد ذاته وبين الدين المكفول به ، ولا يغير من ذلك أن المقد معنون بأنه كفالة عقارية ، أو أن الشركة المرتهنة لم تتعهد صراحة بالافراض أو التوريد ، واحتفظت بحقها في الامتناع عن ذلك وقعا تشاء ، ما دام أن العقد قاطع الدلالة في أن هناك عمليات التمان صادفت محلها فعلا عند التعاقد ، ومن حق الشركة المرتهنة أن تتدير موقفها المالي مستفلا .

(الطعن رقم ۲۵۷ لسنة ۳۱ ق - جلسة ۱۹۷۱/۱/۱۹ س ۲۷ ص ۵۲)

١٣٦٥ – الصورية النمبية التدليسية التى تقرم على اخفاء رهن وراء البيع – وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض تعد تحايلا على القانون ، مما يترتب عليه بطلان البيع ، وللمتعاقد أن يثبت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن أن اله . لم يكن بيعا وانما هو على خلاف نصوصه يخفى رهنا .

(الطعن رقم ۲۹۷ لسنة ۳۱ لي ع جلسة ۱۹۷۱/۵/۲۷ س ۲۲ ص ۹۷۱)

1970 - اذا استخلص الحكم المطعون فيه مما أورده الخبير في تقريره أن الاقرار اللاحق للعقد محل الدعوى الموصوف بأنه عقد بيع بات انما ينصب على هذا المقد واستنتج الحكم من عبارات هذا الاقرار - بما لا خروج فيه على المعنى الظاهر لها - أن المقد وان كان في ظاهره بيما إلا أن طرفيه إنما قصدا به في الحقيقة منذ البداية الى أن يكون ساترا لرهن حيازى فان الحكم لا يكون قد أخطأ إذ يكفى - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - في اعتبار الاقرار المذكور ورقة ضد توافر المصرة الذهنية التي تربطه بالمقد وان لختلف تاريخهما .

(الطعن رقم ۱۲۱ لسنة ۲۹ ق - جلسة ۱۹۷۶/٤/٩ س ۲۰ مس ۲۰۸)

۱۳۸ - الحائز في التنفيذ المقاري الذي أوجبت المادة ۱۲۲ من قانون

المرافعات السلبق انذاره بدفع الدين أو تخلية العقار هو - كما عرفته المادة ٢/١٠٦٠ من القانون المدنى - كل من انتقلت اليه بأى سبب من الأسباب ملكية العقار المرهون أن يحق عينى آخر عليه قابل للرهن دون أن يكون ممثولا مسئولية شخصية عن الدين ، مما مؤداه - وعلى قررته الأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن الوارث لا يعتبر حائزا للعقار المرهون من المورث لأن المبدأ القانسي بألا تركة الا بعد سداد الديون من شأنه ألا يجعل ملكية العقار المرهون تنتقل اليه من المورث الا بعد سداد الدين المضمون وزوال الرهن .

(الطعن رقم ۲۷۱ استة ۳۹ ي - جاسة ۱۹۷٤/۱۰/۲۲ س ۲۰ ص ۱۹۵۳)

٩٩ ٥ - النمى بأن الدائن لم بجدد قيد رهنه فى الميعاد . سبب جديد لا يجوز إثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ۲۷۶ لسنة ۵۰ في - جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠ . س ۲۶ مس ١٦٠٩)

• \$ 0 \$ 6 - الدائن المرتهن متى انتقلت إليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها أو لحصاب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى الذى تصلح له ، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بذلك ، فاذا أجرها إلى الغير كان صاحب صفة فى هذا التأجير ، وبالتالى فإن عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضنى بانقضاء الرهن بل يمتد تلقائيا فى مواجهة الراهن . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن عقد الإيجار الصادر من الدائن المرتهن - المعلمون عليه الخامس - إلى الطاعنين قد حرر وأثبت فى دفاتر الجمعية التعاونية طبقا للقانون ، فانه يمتد - حتى بعد انقضاء الرهن - فى مواجهة المدينتين الرهنين ما المعلمون عليهما الثالثة والربعة - اللتين تحلان محل الدائن المرتهن المعلمون عليه الخامس - كمؤجرين ، ويحل من بعدهما كمؤجر المشتريان منهما المعلمون عليهما الأول والثاني .

(الطعن ١١٥ لسنة ٤٧ في جلسة ١٠/٢/٤ س ٣١ ص ٢٧٤)

١٤١٥ (أ) - حيازة الدائن المرتهن للعين المرهونة هي حيازة عارضة لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن ، فلا يمتطيع أن يغير سبب حيازته بمجرد تغيير نيته ، إذ ليس لأحد أن يكسب بالتقادم على خلاف سنده .

(ب) نعى الطاعنين - بأن الخبير أغفل إنقضاء الرهن ببيع العين المرهونة لمورثهم بيعاً صحيحاً ، وعدم تجديد عقود الرهن في الميعاد ، ولم يبين من تسلم تمويض نزع الملكية الأول حتى يظهر ما إذا كان من حق الورثة المدينين الراهنين الموريض نزع الملكية الأول عتى يظهر ما إذا كان من حق الورثة المدينين الراهنين

استلام مقابل التعويض أم لا – غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدموا ما يفيد أنهم تمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه يعتبر سبباً جديداً ، لا يجوز لهم التحدي به أمام محكمة النقض .

أ - ب (الطُّعن ١٠٧ تُسنَّة ٤٨ في جِلسة ١٠/٥/١٨ س ٣٧ ص ١٠٣٨)

٧٤ ٥ - من المقرر أن الدائن المرتهن - شأنه شأن المستأجر والمستعبر والمدع لديه والمنتقع - لا يحوز العقار العرهون حيازة حقيقية لعدم توافر الركن المعنوى للحيازة لدية ، وإنما يحوزه حيازة مادية عرضية نيابة عن المدين الراهن الذي تظل له الحيازة الحقيقية بياشرها بواسطة الدائن المرتهن .

(الطعن ١١٥١ لسنة ٤٧ ي جلسة ٨١/١/٢٥ س ٣٧ مس ١٩٣٩)

عانق من يدعى مايخالف النابت أصلا مدعيا كان أو مدعى عليه . وكان الثابت من عانق من يدعى مايخالف النابت أصلا مدعيا كان أو مدعى عليه . وكان الثابت من عقد فتح الاعتماد المؤرخ ... بين البنك الطاعن ومورث المطعون صدهم أنه حماب جار مضمون الوفاء بتأمين بضائع بودعها طرف البنك الطاعن رهنا وتأمينا للوفاء برصيد هذا الحماب وقد ورد فيه أن البنك الطاعن يعتبر وكيلا عن مورث المطعون صدهم في بيع تلك البضائع المرتهنة بالكيفية التي يراها محققة لمصلحة طرفي العقد وأن عليه بهذا الوصف عبء إثبات مادفعه إلى الفير عن موكلة إعمالا لنص المادة من التقنين المدنى التي توجب على الوكيل أن يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حمابا عنها .

(الطعن ١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨٢/١/١٤ س ٣٣ ص ٧٥٧)

\$ \$ 0.4 - الضمان الناشىء لمصلحة مشترى العقار نتيجة قيام الباتع بتحميل هذا المقتر برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه لا يتبح لهذا المشترى الذى لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد - استبقاء البيع واختار التعويض العينى سوى بقضاء البائم از الة التعرض بتحرير العقار المبيع من الرهن فان امتنع البائع عن التنفيذ أو استحال عليه ذلك لم يكن لهذا المشترى مىوى التعويض بمقابل وفي الحالين لا يكون له أن يطلب الزام - البائع بأن يؤدى له هو الدين المضمون بالرهن لينوب عنه في تمليمه للدائن المرتهن لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطالب البائعين بدعواه المائلة مىوى بالزامهم بأن يدفعوا متضامنين له قيمة دين البنك الدائن المرتهن ليؤديه هو له فان دعواه في هذا الخصوص تكون غير مقبولة ، وإذا قضى الحكم المطعون

فيه برفض هذا الطلب فانه يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة ويكون النعى بمببى الطعن - ايا كان وجه الرأى فيهما - غير منتج .

(الطعن ۲۱۵۲ نسنة ۵۲ ي جلسة ۲۱۸۲/۲۸۱۳)

 ١٤٥ - للدائن المرتهن - متى انتقلت اليه حيازة الأرض العرهونة - أن يستغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذي تصلح له أما بزراعتها أو بتأجيرها الى من يقوم بذلك فإذا أجرها الى الغير كان صاحب صفه في التأجير وبالتالي فان عقد الإيجار الصادر منه لا ينقضي بانقضاء الرهن بل يمتد تلقائيا في مواجهة الراهن ، وكأن البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم عقدي ايجار مؤرخين ١٩٦٧/١١/١٠ ، ١٩٦٧/١/١٢ صادرين له من العطعون ضده الثاني الدائن المرتهن، بمسلحة ٦ ط، ١ فدان من الأرمس الزراعية عن العامين الذر أعبين ١٩٧٦/١٩٧٥ ، ١٩٧٧/١٩٧٦ فإن هذه الإجارة تكون نافذه في حق المدين الراهن حتى بعد ابتداء الرهن بتاريخ ١٩٧٧/٤/٩ وترتب للمستأجر والطاعن، الحق في الامتداد القانوني لها ولا يجوز للراهن - وفقا لنص المادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعي - آنف الذكر - أن يطلب إخلاء تلك المساحة إلا إذا أخل المستأجر بالنزام جوهري يقضى به القانون او العقد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن عقد الايجار الصادر من الدائن المرتهن ينتهي بإنقضاء الرهن ولا يمند في مواجهة المدين الراهن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يغير من ذلك عدم ايداع نسخة من كلا العقدين المشار اليهما الجمعية التعاونية المختصة لأن الايداع - وعلى ما هو مقرر من هذه المحكمة - شرط قبول الدعوى أو المنازعة من المؤجر دون المستأجر لأن المؤجر هو الذي يقع على عاتقه عبء الالتزام بايداع العقد وبذلك طبقا للمادتين ٣٦ ، ٣٦ مكررا من قانون الاصلاح الزراعي المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(الطعن ۲۰۹۷ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۰۹۷)

7 \$ 7 \$ 0 - لما كان لمشترى العقار المرهون المحال عليه بالدين - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك قبل الدائن العرتهن بانقضاء الرهن تبعا للوفاء بالدين إعمالاً للحق المخول له وفقا للمادة ٣٢٠ من القانون المدنى ، وكان قبول الدائن للحوالة يغنى عن إعلانه بها رسمياً على نحو مانص عليه بالمادة ٣٣٠ من ذات القانون وهذا القبول كما يكون صريحا فمن الجائز أن يكون ضمنيا كما لو صدر من الدائن أى تعبير عن الارادة يدل على رضائه بالحوالة .

(الطعن ۹۲۱ اسنة ۵۷ ق - جلسة ۹۲۱/۱۹۸۹)

محلاً لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والإنفراد بنية تملكها ، ولا يحول دون محلاً لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والإنفراد بنية تملكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدى الى المخالطة بينهما وإنما العبب فيما ينشأ عنها من غموض وإيهام ، فاذا استطاع الشريك في العقار الشائم أن يحوز حصة باقى شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملاك لها على نحو لايترك محلاً لشبهة الغموض ومظنة التسامح ، واستعرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالنقادم ، ومن المقرر أيضا أن حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل ، فلهذا أن يستند اليها عند الحاجة ، وينبني على ذلك أن حيازة الدائن المرتهن للمقار المرهون والتي تعتبر استمراراً لحيازة الراهن إذا قامت على معارضة حق باقى الملاك على ذلك النحو وتوافرت لها سائر شرائطها القانونية فإنها تؤدى الى اكتسابه الملكية بالتقادم .

(الطعن رقم ۲۹۹۶ لسنة ۵۷ ق جلسة ۱۹۹۰/۵/۱۹۹)

(الطعن رقم ١٣٦٢ نسنة ٥١ ي جنسة ١٩٨٥/٣/١٩ الطعن ١١١٥ نسنة ٤٩ ي جنسة ٨٣/٤/٢٨)

136 - إذ كان ماذهب اليه الحكم المطعون فيه مفاده أن اساس قصائه أنه اعتقد بأن مانصبك به الطاعن في دفاعه من اكتساب الملكية بالتقادم لا ينصرف إلى ما قام هو برهنه من أرض النزاع وإنما يقصد به ذلك القدر الذي يملكه مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأول فيها ، وأن ملكية هذا المورث لا تنحصر فيما عقد عليه الأخير الرهن فيها بل تمتد لتشمل كل المساحة المرهونة من الراهنين جميما بما فيها نصب الطاعن - وهذا الاستخلاص من الحكم غير سائغ لابتنائه على فهم خاطى للواقع في الدعوى ومناقص لما أثبته الحكم ذاته ولما هو ثابت من الأوراق وفي ذلك مايصمه بعدم السلامة في الاستنباط ويكشف عن عدم استيعاب المحكمة لحقيقة دفاع الطاعن الى انها لم تقسطه حقه من البحث والتمديس ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور المبطل .

(الطعن رقم ۲۹۹۶ استة ۵۷ في جلسة ۲۹۹۰/۵/۱۹۹)

9 1 8 9 - للدائن المرتهن متى إنتقلت إليه حيازة الارض المرهونة أن يمنغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، إما بزراعتها أو بتأجيرها إلى من يقوم بنك ، فاذا أجرها الى الفير كان صاحب صفة فى هذا التأجير وبالتالى فان عقد الابجار الصادر منه لا ينقضى بل يمتد تلقائيا فى مواجهة المدين الراهن .



• 9 9 - إن اتصاف ترعة بأنها عمومية أو غير عمومية أمر قانوني ببنته لاتحة الترع والجمور فمن واجب المحكمة إنن أن نراعي في قضائها ماجاءت به تلك اللائحة في هذا الصدد . فإذا هي لم تفعل واعتمدت فقط في قيام صفة الترعة على تقرير الخبير المؤمس على تطبيق خريطة فك الزمام المرسوم عليها ما يفيد أن الترعة بجمريها عمومية كان حكمها متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٣٨/٤/١٤ طعن رقم ٦٧ سنة ٧ ق)

900 - إذا كان الحكم قد استند في اعتباره المسقاة محل الدعوى مسقاة خصوصية إلى أنلة مؤدية إلى ذلك فانه لايعييه كونه لم يرد على ماتمسك به القائلون بأنها ترعة عمومية مع أنها ثابتة في خرط المساحة ، أو أنها تروى أطيانا لأشخاص آخرين ومقام عليها كوبرى إذ أن مجرد إثبات المسقاة في خرط المساحة لا يصلح دليلا على أنها مسقاة عمومية كما أن انتفاع ملاك آخرين بها بالرى منها أو إقامة وزارة الأشغال كوبريا عليها - ذلك لا يمنع كونها مسقاة خصوصية محملة بحق ارتفاق للغير أو للمصلحة العامة .

(جنسة ٢٠١ ما طعن رقم ٢٠١ سنة ١٧ ق)

٧ • ١ • • تقرير الحكم أن البدالة التي ازالتها الطاعنة - وهي المركبة على مصرف والتي توصل مياة نرعة إلى أرض المطعون عليها - تعتبر مسقاة لأنه لا فرق ببنها وبين المسقاة العادية المعدة لتوصيل مياة ترعة دون أن نمر على مصرف - هذا التقرير ليس فيه مايخالف لاتحة الترع والجمور . وإذن فعتى كان الحكم قد اعتبر أن إزالة الطاعنة البدالة المشار إليها دون مراعاة ماتنص عليه المادة ١٣ من لاتحة الترع والجمور - اعتبر ذلك مخالفة للقانون توجب تعويض المطعون عليها عما أصابها من ضرر من جراء هذه المخالفة - فانه لا يكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥١/٣/١ طعن رقم ١٥ سنة ١٩ ق)

١٥٣ - لا تترتب على محكمة الموضوع فى قضائها بالتعويض على وزارة الأشفال إذا كان حكمها قد بنى على أن هذه الوزارة قد أزالت سواقى للمدعين مقامة فى أرضهم لتوسيع أحد الغزانات ، وأنها استولت على الأرض والسواقى دون أن تتخذ إجراءات نزع الملكية مفاجئة أصحاب السواقى بازالتها فى وقت حاجتهم إلى

مياهها ، لأن الوزارة بهذا الذى وقع منها تعنبر متعدية غاصبة وملتزمة بتعويض ماترتب على عملها من الاضوار ولا يشفع لها فى ذلك التممك بالمادة السليمة من لاتحة الترع والجمور .

(چلسة ١٩٣٩/٢/١٦ طعن رقم ١٧ منة ٨ ق)

\$100 - إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لمنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف تنص على أنه بيعمل في المسائل المتعلقة بالرى والصرف بالأحكام المر افقة لهذا القانون، كما نصب المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر العالى الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن النرع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد مايأتي: و وكذلك الغي المشرع لجان الري وأحال اختصاصها في جرائم الرى والصرف الى المحاكم العادية ، وفي هذا ضمان كبير للافراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبي هذه الجرائم لتكون ذات أثر فعال، . ويتضح من ذلك أن الشارع قد الغي تلك اللجان الادارية التي كانت تتولى النظر في جرائم الرى والصرف وجعل ولاية النظر في هذه الجرائم للمحاكم العادية وبذأ أصبحت هذه المحاكم هي الجهة التي لها وحدها الاختصاص الذي كان معنوحا من قبل لتلك اللحان ، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم تلك الدعاوي وتجرى عليها حكم المادة الخامية من قانون العقوبات . وإنن فالحكم الذي يقضى بعدم الاختصاص تأسيبها على أن القانون المشار اليه ليس متعلقا بالإجراءات فقط بل تضعنت نصوصه أحكاما حديدة وعقوبات أخرى أشد مما كانت تنص عليه لائحة الترع والجسور الملغاة مما لا يجوز معه أن ينسحب أثره على الماضي طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات ، هذا الحكم يكون مخطئا في تأويل القانون مما يستوجب نقضه .

(چلسة ١٩٠٥/٤/٤ طِينَ رقم ٢٢٣٢ سنة ٢٤ في دهنائي)

1900 أ - إن قانونى مجلس الدولة رقم ١٩٥٥ لمنة ١٩٥٥ ورقم ٥٠ لمنة ١٩٥٥ لم ينزعا من ولاية المحلكم بالنسبة لدعاوى المسئولية المرفوعة على الحكومة التي كانت تختص بنظرها مىوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقا بطلب تعويض عن القرارات الإدارية المعيية أما ما عدا ذلك من دعاوى التعويض من أعمال الادارة المالية فما زال المحلكم اختصاصها المطلق به . فإذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب تعويض عن ضرر بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب وزارة الأشغال يتمثل في الممالها في تطهير مصرف عمومي إهمالا نتج عنه ارتفاع منسوب المهاة في المصرف

وطغيانها على لُرض المدعين مما ألمق الضرر بهم فإن دعوى المسئولية نقوم فى هذه الحالة على العمل المادى ومن ثم تختص المحاكم بنظرها .

(به) مفاد نصوص المادين ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٢٨ لمنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف أن المشرع ترك لمصلحة الري ملطة تقدير مايطهر من الترع والصرف أن المشرع ترك لمصلحة الري ملطة تقدير مايطهر من الترع والمصارف العامة واختيار الوقت الذي تتم فيه عملية التطهير والكيفية التي تجرى بها وحظر المشرع مطالبة الحكومة بتعويض عن أي ضرر بيشاً للأفراد من استعمال المصلحة هذه السلطة التقديرية . ولكن هذا الحظر ليس مطلقا بحيث يحصن جميع أعمال الحكومة الضارة وإنما هو مقيد بشرط بستفاد دلالة من عجز المادة ٣٢ المشار إليها وتعلية الأصول العامة لمستولية الإدارة قبل الأفراد ، وهذا الشرط هو أن يكون المصلحة المصلحة الممل المضاد بالأفراد لم تكن تقتضيه العامة فإذا ثبت أن ما وقع من مصلحة الري وإلحق الصرر بالأفراد لم تكن تقتضيه تلك الدواعي أو تبرره بل كان تحكما من عمال المصلحة وتعسفا منها في استعمال المطحة التقديرية المخولة لها لزمها التعويض .

أ - ب (الطعن ١٢٠ استة ٢٢ في جلسة ١١/٢/١٧ س ١٧ مس ٢١٢)

900 - وفقا للمادة الثانية من لائحة النرع والجمعور الصادرة بالأمر العالى المغرخ ٢٧ فيراير سنة ١٨٩٤ تعتير مسقاة كل قناة أو مجرى معدة لرى أراضى المغرخ ٢٧ فيراير سنة ١٨٩٤ تعتير مسقاة كل قنائلة مشتركة ولو كانت المسقاة في زمام عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكا خصوصية والمنتفعون بها هم المكلفون بنطهيرها وصيانتها ، ويجوز للعكومة عند التأخير في تطهيرها أن تطهرها على نفقة هؤلاء المنتفعين .

(الطعن رقم ۲۰۹ نستة ۳۱ ق - ولية ۲۱/۱/۱۱ س ۲۱ من ۲۰۹)

١٥٧ - مفاد نص المادتين ١١ و١٢ من القانون رقم ١٨ لمنة ١٩٥٧ في شأن الرى والمسرف المعدل بالقانون رقم ٢٥ لمنة ١٩٥١ ، أن المشرع جمل مهمة تطهير المساقي الخاصة في الأصل على عانق أصحاب الأراضي المبنفعين بها . وإذ كان أمر هذه المساقي لا يعني المنتفعين بها فحسب ، بل يعني أيضنا المصلحة المامة حماية للثروة الزراعية ، فقد نص المشرع على أنه اذا لم يقم أصحاب الأراضي بواجبهم في التطهير فإن لمفتش الرى سواء بناء علي تقرير البائمهندس أو شكرى ذي شأن أن إن يكلفهم بنلك في ميماد يحدد لهم بحيث اذا امتعوا تمين على المفتش

أن يقوم بنفسه بهذه الاعمال ويرجع بالنفقات على المنتفعين ، وهو ماصرحت به المادة الثانية عشرة بقولها ووإلا قام نفتيش الرى باجراء ذلك، . (فطعن ۷۲۷ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/ . س ۲۷ ص ٥٣٥)

2000 - يتعين على تغنيش الرى فى حالة قيامه بتطهير المساقى الخاصة أن يراعى الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال . وإذ كان الطاعن قد طالب بالتعويض عن الأصول الفنية فيما يقوم به من أعمال . وإذ كان الطاعن قد طالب بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه وزراعته نتيجة لما يدعيه من ان تغنيش الرى لم يقم بتطهير المسقاه الخاصة التى يروى منها أرضه الخبير الزراعى أن جهة الرى لم تقم بتطهير المسقاة الخاصة التى تروى منها أرض الطاعن كما يجب أن تطهير لفنيا وأنها تقاصت فى تطهيريها حسب الأورنيك الهندسي المقرر ولما كان يبين من لفنيا وأنها تقاصت فى تطهيريها حسب الأورنيك الهندسي المقرر ولما كان يبين من بالتطهير وهو فى الأصل غير مكلف به وهو على إطلاقه قول خاطىء يخالف نص المادة الثانية عشرة من قانون الرى والصرف . هذا الى أن الحكم وإن حصل أن التطهير تم فى الموعد المناسب إلا أنه أغفل الرد على ماأثاره الطاعن فى دفاعه من أن التطهير لم يتم على الوجة اللازم وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون الدعوى ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون واله قصور يبطله .

(الطعن ٢٣٢ لسنة ٤١ ق – جلسة ١٩٧٦/٣/٢ . س ٢٧ مس ٩٣٨) ،

١٥٩ – قرار المحافظ بالقاء العياه والمخلفات بأحد المصارف. مخالفته لقانون الرى والصرف ٧٤ لمنة ١٩٧١. أثره. تجرده من صفته الادارية بما يسقط عنه حصانته. اختصاص القضاء العادى بحماية الافراد.

(الطعن ۷۹ استة ٤٤ ق - جلسة ٢٩/٨/٢/١١ . س ٢٩ ص ٢٠٥)

• ٣٠٦ ه - النص في المادة ١٦ من القانون رقم ١٨ لمنة ١٩٥٣ - الذي صدر استندا إليه قرار وزارة الري بانشاء المستقاء محل النزاع بأنه وإذا رأي أحد ملاك الأطيان أنه يستحيل أو يتعذر عليه ري أرضه ريا كافيا أو صرفها صرفا كافيا إلا بانشاء مستقاة أو مصرف في أرض الفير وتعذر عليه الزاضي مع أصحاب الأراضي ذوى الشأن فيرفع شكواه لمفتش الري ليأمر باجراه تحقيق فيها ... وترفع نتيجة هذا التحقيق إلى المفتش الذي يصدر قرارا مسببا باجابة الطلب أو رفضه ... ، مفاده أن الحق الذي يتولد من 1978

ترخيص جهة الإدارة بانشاء مسقاة في أرض الغير ليجرى بها المياة توصلا لاستعمالها في ري أرض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق المقرر بالمادتين المدنى ، وتقرير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالحيازة بالمستعمال المسقاة في الرى ركونا إلى ذلك الحق تعتبر حيازة بسبب معلوم غير أسباب الملكية مما تنتفى معه نية تملك أرض المسقاة ، وتبقى هذه الحيازة المتجردة من هذه الملكية غير صالحة للتممك بالتملك مهما طال أمدها إلا إذا حصل تغيير في صببها .

(الطعن ٥٥٥ لسلة ٤٩ جلسة ٨٠/٢/٢١ س ٣١ ص ٥٧٣)

179 - مقاد العواد 7 من القانون رقم ٧٤ لمنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والمادة ٨٠ من ذات القانون المحدلة بالقانون رقم ٦٨ لمنة ١٩٧٥ أن يكون لوزارة الرى الرجوع على من إستفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بمقابل ماعاد عليه من منفعة نتيجة هذا التعدى دون إنتظار لصدور قرار بإدانته عن مخالفته أى عليه من منفعة نتيجة هذا التعدى دون إنتظار لصدور قرار بإدانته عن مخالفته أى عليه المادة ٢٠ من ذات القانون الرى والصرف سالف الذكر من اللجنة المختصة التى نصت عليها المادة ٢٠ من ذات القانون ذاته قبل تعديلها المتألور بطريق الحجز الإدارى ، يؤكد ذلك أن المادة ٨٠ من القانون ذاته قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لمنة ١٩٧٥ كانت تمتلزم صدور قرار الليقان عادة الشيء إلى المخالف لأحكام هذا القانون قبل أن نرجع وزارة الرى عليه بنققات إعادة الشيء إلى أن يقرم بتعديل نص المادة المذكورة لمد الثفره التى أظهرها تطبيق هذه المادة إلى أن يقرم بتعديل نص المادة المذكورة لمد الثفره التى أظهرها تطبيق هذه المادة كبل تعديلها فإلزم من إستفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بنققات إعادة بي استفد من منفعة ، ولاتعتبر هذه المبائغ عقوبة بل المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة ، ولاتعتبر هذه المبائغ عقوبة بال المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة ، على مرافق الرى والصرف .

(الطعن ۸۶۶ استة ۸۸ ی جلسة ۸۱/۵/۲۸ س ۳۲ ص ۱۹۳۳)

١٩٢٥ - جرى نص المادة ٥١ من القانون رقم ٧٤ لمنة ١٩٧١ بشأن الرى والمصرف المعدل بأنه ولا يجوز بفير ترخيص من تفتيش الرى إقامة المسواقى والتوابيت وغيرها من الآلات التى تدار بالماشية لرفع المياه من الذيل أو من أحد المجارى العامة أو الخاصة ذات الإنتفاع المشترك ... ويؤدى طالب الترخيص الرسم الذي يحدده وزير الرى بقرار منه ويعين مفتش الرى فى الترخيص موقع الآلة الرافعة والشروط اللازمة لإقامتها وإدارتها ورعاية للصالح العام فرض المشرع 1970

فى المادة ٧٥ من ذات القانون عقوبة على مخالفة حكم المادة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام دعواء بطلب الحكم بأحقيته فى إنشاء ساقية على النزعة آنفة الذكر مقرراً أنه يشارك المطعون عليه فى الحق فى الرى منها ، وأن الإدارة العامة لرى كفر الشيخ قد رفضت الترخيص له بإقامة هذه الساقية بالقرار رقم ١ - ٩ - ٧٦٩ بناريخ ١٠/٢/ ١٩٧٣/ لوجود طريق رى آخر كاف لرى أرضه بسافيتين ، وكان هذا القرار بلا ريب فراراً إدارياً صادراً من جهة الإدارة المشار إليها ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بالفصل فى الطعن فيه المقضاء الإدارى .

(الطعن ٨٠٠ استة ٤٦ في جلسة ٨١/١٢/٣٠ س ٣٧ ص ٢٤٩١)

197% - مؤدى نص المادة ٨٠ من القانون رقم ٧٤ لمنة ٧١ بشأن الرى والصرف المعدلة بالقانون رقم ٨٤ لمنة ١٩٧٥ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٥/٧/١١ والمادة ٨٤ من ذات القانون أن لوزارة الرى الرجوع على من إستفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بنفقات إعادة الشيء إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة نتيجة هذا التعدى دون إنتظار لمسدور قرار بإدانته عن مخالفة حكم من أحكام قانون الرى والمسرف مبالف الذكر من اللجنة المختصة التي نصبت عليها المادة ٧٩ من ذات القانون ، ويكون لوزارة الرى بالتالي حق تحصيل المقابل المذكور بطريق الحجز الإدارى ولاتعتبر هذه المبالغ عقوية بل هي إسترداد الدولة المنفات الفعلية التي تكبدتها مقابل إعادة الشيء إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدى على مرافق الرى والمسرف .

(الطعن ۲۸۶ لسلة ۵۱ ی جلسة ۲۸/۲/۸ س ۳۹ ص ۲۲۱) (الطعن ۵۱ لسلة ۵۱ ی جلسة ۲۰/۲/۲۰ س ۳۲ ص ۲۲۸)

\$ 1 0 - النص في المادة ٨٧ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف على أنه ويختص بالفصل في منازعات التعويض المنصوص عليها في هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل مخالفة برئاسة قاضي يندبه رئيس المحكمة الإبتدائية في المحافظة وعضوية وكيل تغنيش المماحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي يندبه أمين الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل وتصدر الجنة قرارها خلال شهر من اريخ أول جلسة ، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجع الجانب الذي منه الرئيس ، ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة

ولا يترتب على الطعن وقف ننفيذ القرار بيبل على أن المشرع قد ناط بنلك اللجنة وحدها ولاية الفصل إبندائياً في النمويضات المنصوص عليها في هذا القانون وجمل من المحكمة المدنية جهة طعن في قرارات نلك اللجنة .

(الطمن ۲۲۶۷ لسنة ٥١ في جلسة ٨٥/٢/٣ س ٣٦ ص ٣٤٣)

١٩٥ – النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف - يدل على أن وصف المسقاة بأنها عامة أو خاصة هي مسألة قانونية بتعين على المحكمة أن تتعرض لها وأن تبدى الرأى فيها على هدى من تعريف قانون الري لها.

(الطعن رقم ۲۱۰۳ س ۵۱ في جلسة ۱۹۸۵/۱/۱۱

وابداء الرأى المعنية الخبير انما تقتصر على تحقيق الواقع في الدعوى وابداء الرأى الممسائل الغنية التي يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه دون المسائل القانونية ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه بنى قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما ورد بتقرير الخبير من أن المسقاة عامة ، وكان ماذهب اليه في ذلك لا يستند إلا الى شهادة صادرة من الجمعية الزراعية والى أقوال الشهود من أنها تروى أحيانا أخرى ، وكانت هذه الأدلة لا تقوم بذاتها سندا كافيا لاعتبار المسقاة عمومية وذلك على ضوء المعيار الذي حدده القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩١ في هذا الصدد والذي يحدد الترعة العامة المعدة للرى بتلك التي تقوم الدولة بنققات صيانتها وتكون مدرجة بمدجلات وزارة الرى فهذا الوصف الذي يتمين التقيد به والرجوع اليه في صدد الوقوف على حقيقة وصف المستاة بأنها عامة أو خاصة .

(الطعن رقم ۲۱۰۳ س ۵۱ ی جلسة ۱۹۸۵/۱/۱۱)

179 - وان كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أنلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يتعين عليها أن تفصيح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وان يكون لهذه الأدلة مأخذها الصحيح من الأوراق ، ولما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إعتمد في قضائه على ماورد بتقرير الخبير من أن المسقاة الرئيمية التي تروى أرض الطاعن والأرض المشفوع فيها - وتقذى المسقاة الفرعية المشتركة بينهما - قد نزعت ملكيتها للمنفعة العامة دون أن يفصح التقرير عن المصدر الذي إستقى منه ذلك ، ودون أن يكون في الأوراق مايسنده فيه ، والتقت مع ذلك عما تصلك به الطاعن في دفاعه مما ورد بوجه النعي بشقيه ، ودون أن يعنى بمواجهة أثر وجود المسقاة الفرعية المشتركة بين الأرضين في ثبوت حق الشفته بمواجهة أثر وجود المسقاة الفرعية المشتركة بين الأرضين في ثبوت حق الشفته

للطاعن رغم أنه دفاع جوهرى قد يتفير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ۲۷۷ اسنة ۵۰ ق طسة ۲۹/٥/۸۲۱)

1930 - يكون لوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الادارى على من اسنفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بقيمة نفقات اعادة الشيء الى أصله بمجرد عدم قيامه باعادة الشيء الى أصله بمجرد عدم قيامه باعادة الشيء الى أصله بمجرد تربع الخماء بالداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ اخطاره بها دون انتظار صدور قرار بادانته عن مخالفة أى حكم من أحكام نلك القانون و لا تعتبر هذه المبالغ عقوبة بل هى استرداد الدولة النفقات الفعلية التى تكينها مقابل إعادة الشيء الى أصله ويتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدى على مرفق الرى والصرف . كما لاتحد هذه المبالغ من قبل المعويضات النعويضات المنصوص عليها في منازعات التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من ذات القانون إذ لاتختص هذه اللجنة بالمنازعات المتعلقة بنعقات إعادة الشيء الى أصله .

(الطعن ۱۱۱۶ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۱۹۰/۱۹۹۰) (الطعن ۱۰۷۶ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۰۷۸/۱/۲۲)

1970 – المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان المشرع قد عهد الى اللجنة المبينة في المادة ٢٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف بنظر منازعات التعويض المنصوص عليها في هذا الشأن للطعن فيه أمام المحكمة المدننية المختصة فإن المادة ٨٠ المنة ١٩٧٥ وقد ألزمت من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بنفقات إعادة الشيء الى أصله بمقابل ماعاد عليه من منفعة فإنها دلت بذلك على أن هذه المبالغ لا تعد من قبل التعويضات التي تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٢ المشار اليها نظر المنازعات عنها بداءة بل هي استرداد الدولة للنفقات الفعلية التي تكيدتها مقابل إعادة الشيء إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عاد عليه من منفعة نتيجة التعدى على مرفق الرى والصرف.

(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩١/١/١٦)



• ١٧٥ – إذا رفعت دعوى للمطالبة بريع أطيان واقتصر المدعى عليه فى دفاعة على الدفع القانونى بقوة الأمر المقضى دون أن تكون محكمة الموضوع قد قيدة فى دفاعة وجعلتة فاصرا على البحث فى قوة الأمر المقضى فلا على محكمة الموضوع إن هى حكمت فى موضوع الدعوى واعتبرت سكونة عن مناقشة قيمة الربع عدم منازعة منه فى تلك القيمة .

(الطعن ۲۸ سنة ۲۲ في جلسة ١٩٥٧/١/١٠ س ٨ ص ٤٥)

1۷۱ه -إذا كانت المحكمة قد قررت أن النزاع الذي أثير أمامها حول بقاء الاتفاق الحاصل بين الطرفين أو انتهاء أثره في خصوص تحديد أجرة الأطيان المطالب بريمها هو نزاع جوهرى ولم تفصل المحكمة في هذا النزاع فإنها تكون قد تخلت عن الفصل في عنصر جوهرى من عناصر النزاع المطروح عليها ولو أنها فعلت لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى في الدعوى فكان من المتعين عليها أن تقول كلمتها فيه أو أن توقف السير في الدعوى حتى يفصل في النزاع الذي أثير حول ذلك الاتفاق في دعوى اخرى مقامة للمطالبة بتنفيذه - كما أن المحكمة تكون قد أخطأت إذا كانت قد عادت فأعملت ماتضمنه الاتفاق المنكور .

(الطعن رقم ۱۹۸ سنة ۲۳ ي جنسة ۱۹۵۷/۱/۱۳ س ۸ ص ۵۷۱)

۱۹۷۷ - لا يجوز الطعن على الحكم بطريق النقض بسبب خطئه في حساب ربع خطأ ماديا حسابيا إذ هذا السبب لا يندرج تحت أسباب الطعن بالنقض التي رسمها القانون .

(الطعن ۲۹۶ سنة ۲۳ في جلسة ۲۱/۱۰/۲۱ س ۸ ص ۲۹۳)

(الطمن ۲۸۳ سنة ۲۲ ي جلسة ۱۹۰۸/۱/۲۲ س ۹ ص ۹۳)

١٩٧٤ –إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالربع للمطعون ضده ١٩٧٥ - على أن الحكومة استولت على أطيانه جبراً عنه وبطريق الفصب دون انتباع الإجراءات التى يوجبها قانون لاح الملكية فلا محل لتطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى فى هذه الحالة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالقا لأحكام هذا القانون لأن القصب يعتبر عملا غير مشروعا يلتزم من ارتكبه بتعويض الأصرار الناشئة عنه فاذا قضت المحكمة بالربع لمساحب المقار المعتصب مقابل ما حرم من ثمار فإن هذا الربع يعتبر بعثابة تعويض وبالتالى فلا يلتزم في تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى التى تقضى بعدم جواز أن نزيد أجرة الأرض الزراعية على مبعة أمثال الصريعة الأصلية المربوطه عليها.

(الطعن رقم ٢٥١ لمنة ٣٧ لي - جلسة ١٩/١٢/١٥ س ١٧ ص ١٩٤٣)

• ١٩٧٥ - قيام الحكومة بالإستيلاء على عقار جبرا عن صاحبه وبدون إتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية رقم ٥ لمنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٠٤ لمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٠٤ لمنة ١٩٠٧ يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية المقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الإستيلاء ويكون له المطالبة بريعه ، إلا أنه إذا اغتار المطالبة بقيمة هذا العقار وحكم له بها فإنه - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - تنتهى حالة الغصب من وقت صدرورة هذا الحكم نهائيا وتصبح حيازة الحكومة للعقار حيازة مشروعة وتكون من هذا التاريخ مدينة لمن استولت على عقاره بالمبلغ المحكوم له به مقابل قيمة العقار ويلزمها الوفاء به ، غاني تأخرت حقت عليها الفائدة القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ المطالبة فإن عامل بالمادة ٢٣٦ من القانون المدني (١٠).

(الطعن ۱۶ لسنة ۳۲ في جلسة ۱۸/۲/۲۷ س ۱۹ مس ۳۹۸)

91٧٩ - حجية الحكم السابق لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم سراحة أو ضمنا منواه في المنطوق أو في الأسباب التي ترتبط به ارتباطا وثيقا . وإذ كان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى السابقة لم يفسل إلا في طلب الريع عن أرض النزاع في مدة معينة ، فإن حجيته تكون قاصرة على هذه المدة ولا تنسحب على مدة لاحقة ، لأن الريع المستحق عنها لم تكن محل مطالبة في الدعوى السابقة ، وبفرض تعرض الخبير أو المحكمة له في تلك الدعوى فإنه يكون تزيداً لا تلحقه قوة المدعوم فيه .

(الطمن ٤٠٧ اسنة ٣٠ في جلسة ١٩/١٢/٢٥ س ٢٠ ص ١٣٤٤)

⁽۱) راجع نقش جلسة ۱۹٤۸/۱۲/۱۱ الطمن رقم ۷۶ لسنة ۱۷ ق مجموعة القواعد القانونية لربع قرن ص ۱۰۳۵ قاعدة ۷ مكرر وجلسة ۱۹۵۲/۱۱/۱۲ الطمن رقم ۲۲ لسنة ۲۳ ق س ۸صر ۸۷۳ مجموعة المكتب الفنى س ۸ ص ۷۸۳ . وجلسة ۱۹۲۱/۱۲/۱۰ الطمن رقم ۳۵۱ لسنة ۱۳۳ قي مجموعة المكتب الفنى س ۱۷ ص ۱۹۳۶ .

الأضرار الناشئة عنه ولاتنتيد المحكمة بحكم المادة ٣ من قانون الاصلاح الزراعى الأضرار الناشئة عنه ولاتنتيد المحكمة بحكم المادة ٣ من قانون الاصلاح الزراعى عند قضائها بالربع لصاحب الأرض المغتصبه مقابل ماحرم من ثمار ، وذلك باعتبار هذا الربع بمثابة تعويض ، فأن الحكم المطعون فيه لايكون قد خالف القانون بتجاوزه الحد الأقصى المقرر لايجار الأراضى الزراعية طبقا للمادة ٣٣ المشار اليها .

(الطعن رقم ۲۹۹ لسنة ۳۸ في – جلسة ۱۹۷۲/۳/ س ۲۰ ص ۲۱۹)

4٧٨ - إذا كان استناد المحكمة - في دعوى ربع - الى تقرير الخبير في الدعوى السابقة - وهي دعوى ربع بين ذات الخصوم غن ذات الأطيان في مدة مابقة - لم يكن على اعتبار أن الحكم الصادر في نلك الدعوى له حجية نازمها وانما على أساس أنه من مستندات الدعوى الحالية يجوز التعويل عليه في تكوين عقيتها في خصوص نصيب المطعون عليه في الأطيان وما تفله من ربع ، ومن ثم فلا يصبح الطعن في الحكم بأنه خالف القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به وجعل للحكم في الخصومة الأولى حجية متعنية الى غير موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٣٣٩ لمنة ٣٩ ق - جلسة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٠ س ٣٥ ص ١١٤٦)

9 \ 9 \ 0 - الربع بعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وتقدير ها التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه ، هو من صلطة قاضى الموضوع ، ولاتتريب عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الانتفاع بأرضه بقدر الأجرة خلال المدة التى حرم فيها من هذا الانتفاع ، مادام أن القاضى قد رأى فى هذه الأجرة التعويض العادل الجابر الضرر الناشى، عن هذا الحرمان .

(الطعن السابق)

• ٩١٨ ه – الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء فيام الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم ، وللشريك على الشيوع أن يرجع بريع حصته على الشركاء الذين يضمعن اليد على مايزيد عن حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٦ ق – جنسة ١٩٧٤/١٢/٣ س ٢٠ ص ١٣٢٥)

۱۸۱۹ – إذ كان الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه وضع يده على المماحة التي اشتراها بالعقد العرفى المؤرخ 197۲/1/۷ حتى استولى عليها الطاعنان فان له مساملتهما عن الربيع مدة الاستولاء

عليها ، ولا محل للتحدى بأن هذا العقد ثم يسجل ، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المعنى أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشترى من تاريخ ابرام البيع ، فيمثلك الثمرات والنماء في المنقول والمقار على المواء مادام المبيع شئيا معينا بالذات من وقت تمام المقد وذلك مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف يمتوى في بيع العقار ان يكون البيع مسجلا او غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبترى ولو لم يسجل المقد .

(الطعن ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٨ . س ٢٨ مس ١٩٣٢)

١٨٧ - المطالبة بمقابل الانتفاع بالعين ليس مردها عقد الايجار الأصلى أو عقد التأجير من الباطن طالما اعتبر كل منهما باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ، والحق في المطالبة بالربع لايمقط إلا بالتقادم الطويل أي بمضى خممة عشر عاما .

(الطعن ١٠٦ لسنة ٤٣ ي - جلسة ١٩٧٨/٤/١٩ . س ٢٩ مس ١٠٣١)

۱۸۳ - إقامة اغلبية الشركاه بناه على العقار الشائع . أثره . اعتبار باقى الشركاء مالكين له وفيما يفله من ربع منذ انشائه . عدم توقف ذلك على وفاتهم بنصيبهم في النقات .

(الطعن ١٩ لسنة ٤٦ ل - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣ . س ٢٩ ص ١٩١٢)

٩٨٤ - القضاء للمدعى بالربع . نفى الحكم ملكية المدعى عليه فيهما . لايفود ثبوتها للمدعى . هذا القضاء لايحوز حجية فى النزاع حول ملكيته فى الدعوى التي يقيمها بطرد المدعى عليه من الارض محل النزاع .

(قطعن ١٣٥ لسنة ٤٨ لي - جاسة ١٩٧٩/١٢/١٨ . س ٣٠ ع ٣ ص ٣١٥)

أوا أو تطبيق المانتين ٩٧٨ ، ٩٧٩ من القانون المدنى يقتضى حنما التفريق بين الحائز حمن النية والحائز مى النية عند بحث تملك ثمار العين التى يضع بدء عليها فإن تكل حكماً ، فالثمره وهى الربع تكون واجبة الرد إذا كان من أخذها حائزاً مى النية والحق فى المطالبة بها الايمقط إلا بالتقادم الطويل عملا بنس الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، أما إذا كان من أخذها حائزاً للمين وافترنت حيازته بحمن نية فلا رد للثمرة .

ه الربع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ماحرم من ثمار ويلزم بالربع من ارتكب العمل غير المشروع وهو الفصب . جـ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعرف حقيقة نية واضع اليد عند.
 البحث في تملك غلة العين الموجودة تحت يده هو من مسائل الواقع التي تخضع في
 تقديرها اسلطة محكمة الموضوع.

ه - الحائز وإن كان بعد سيء النية من الوقت الذي يعلم فيه بعيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تاريخ إعلانه بذلك في صحيفة الدعوى تطبيقاً لنص المائتين المدتني ، إلا أنه إذا ماائتهت هذه الدعوى بالحكم بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني فإن الأثر المستمد من إعلانه صحيفتها يزول ولايعتد به في مقام اثبات سوء النبة .

أ - د (الطعنان ۲۷۷ ، ۲۸۲ لسنة ۶۹ في جلسة ۸۳/۱/۲۰ س ۳۲ ص ۲۷۱)

١٨٦ - الملك الأرض الحق في مطالبة من أقام بناء على أرضه بالربع طالما أن هذا الأخير ينتفع بالمبنى ، لايغير من ذلك حق من أقام البناء في التعويض الذي يقرره القانون .

(الطعن ٨٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨٣/٢/١٦ س ٣٤ ص ٤٨٦)

۱۸۷۷ – بائع العقار – ولو بعقد غير مسجل – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة مسئول أمام المشترى عن ريعه من تاريخ البيع إلى أن يتم النسليم مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف .

(الطعن ۱۳۷۲ لسنة ٤٨ ق جلسة ۸۳/۳/٢ س ۳٤ ص ۲۲۸)

المداه - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - ان من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشترى من تاريخ أبرام البيع فيمتلك المشترى الشعرات والنماء في المنقول والعقار على المنواء مادام البيع شيئا معينا بالذات من وقت تمام المقد وذلك مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف يستوى في بيع المشترى المقار أن يكون مسجلاً أو غير مسجل لأن البلنع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشترى ولو لم يسجل المقد . ومن ثم يكون للمشترى بعقد عرفى صفة المطالبة بريع الأرض مدة الاستلاء عليها .

(الطعن ٢١ه نستة ٥٠ ي جنسة ٨٣/١١/٢٤ س ٢٤ ص ١٦٨٢)

٩٨٩ - مناط الحكم بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تكون المسألة الأولية التي يثيرها أحد الخصوم خارجة عن اختصاص المحكمة المنطق بالوظيفة أو النوعى، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن محكمة الدرجة

الأولى المختصة بنظر كل من دعوى الملكية والربع عن ذات العقار - أمرت بضم الدعوبين ليصدر فيهما حكم واحد - وإذ كان الفصل في دعوى الربع متوقفا على الفصل في دعوى الربع متوقفا على الفصل في دعوى الملكية - حتى نتعقق المحكمة من صحة وتحديد النصيب المطالب به فقد انتهت المحكمة لذلك إلى إرجاء السير في دعوى الربع لمدين الفصل في دعوى الملكية ، وإذ تهيأت دعوى الملكية للفصل فيها على صوء نقرير الخبير المقدم وقد تناضل الطرفان في مذكر اتهما المقدمة في دعوى الربع ومن ثم فقد مضب المحكمة في نظرها على ضوء دفاع الطرفين فيها وهو ماصادف محله من الحكم الابتدائي ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه المتعردة فلا يعيبه مايكون قد استطرد البه في شأن الرد على ما أثاره الطاعن من عدم تجديد الدعوى من الايقاف قبل الحكم فيها من محكمة الدرجة الأولى .

(الطعن ۸۳۸ لسنة ٤٩ في جلسة ٨٤/٣/١٣ س ٣٥ ص ١٦٥)

 ٩٩٩ - المقرر ان الربع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب المقار المفتصب مقابل ماحرم من ثمار.

(الطعن ۱۱۰۷ لسنة ۵۰ ي جلسة ۸٤/٢/۲۰ س ۲۰ ص ۷۰۸)

۱۹۹۱ أ - الربع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بعثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ماحرم من ثمار ، وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع .

— الربع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ماحرم من ثمار ، والغصب باعتباره عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكمة بنعويض الأضرار الناشئة عنه ، ولا تنقيد المحكمة عند قضائها بالربع لصاحب العقار المغتصب بحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى الممادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمنة ١٩٥٢ المعدل والتي تنص على أنه لايجوز أن نزيد . أجرة الارض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها .

أ - ب (الطعن ١١٩١ لسنة ٤٧ في جنسة ٨٤/٣/٢١ من ٣٠ من ٧٧٧)

٩٩٧ - المقرر أن لمالك الشيء الحق في كل ثمارة ومنتجانه وملحقاته مما مفاده ولازمه ان ربع الشيء يعتبر أثرا من آثار الملكية وننيجة لازمة لها ومن ثم فان دعوى المطالبة بنتبيت ملكية الشيء تعتبر قاطمة للتقادم بالنسبة للمطالبة بريمه مادامت تلك الدعوى قد دلت في ذاتها على التممك الجازم بالعق إلمراد اقتضاؤه ،

هو حق الملكية - وماألحق به من توابعه - وهو الربيع الذى يجب لزوما بوجوبه ويسقط بستوطه .

(الطعن ۱۷۲۲ لسنة ٥٠ ي جلسة ٨٤/٤/١٧ س ٣٥ من ١٠٢٧)

99.9 - الذن كان من المقرر أن عقد المعاونة والمساهمة في مشروع ذى نفع عام يعتبر في ذاته من العقود الادارية الا أنه لما كان البين من الأوراق ان حقيقته المنازعة المطروحة على محكمة الموضوع انها دعوى مطالبة بريع العقار بمقولة ان الطاعنين يضعون يدهم عليه بطريق الغصب ودون سند من التعاقد أو القانون وهو ماينعقد الاختصاص ببحثه والفصل فيه لجهة القضاء العادى وحده بصرف النظر عما قد يقتضيه هذا البحث من التعرض لتكييف سند الطاعنين في وضع يدهم على عين النزاع إذ أن مؤدى ذلك ومع التمليم بكونه عقدا اداريا هو انتفاء واقعة الغصب المدعاة أساس الدعوى .

(الطعن ۱۲۷۱ لسنة ٤٧ ي جلسة ١٤/١٢/٢٥ س ٣٥ من ٢١٩٤)

998 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الربع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل مقابل ماحرم من ثمار ، وتقدير هذا التمويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضى الموضوع والانتريب عليه إن هو استرشد في تقديره بالقيمة الايجارية ، ذلك أنه وإن كانت القيمة الايجارية المتخذه أساساً لربط الضريبة العقارية ليست حجة قاطعة في بيان الأجرة الحقيقية إلا أنها يجوز اتخاذها قرينة بميطة لتقدير الربع.

(الطعن رقم ۱۷۰۵ س ۵۱ ی جلسة ۱۹۸۵/۱/۳۱

٩٩٥ — لما كان للمشترى طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٥٤ من القانون المدنى ثمرات المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع سجل العقد أو لم يسجل ، فان من حقه ولو كان عقده عرفيا الرجوع بربع المبيع على من استولى عليه غصبا مدة استيلاته عليه .

(الطعن رقم ۲۶۰۳ س ۵۷ فی جلسة ۱۹۸۲/۳/۲۰) (الطعن رقم ۱۸۵۸ س ۵۷ فی جلسة ۱۹۸۲/۲۹۸)

٩٩٦ – المستفاد من الفقرة ٥ من العادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى أن المقسود باستفلال الأراضى العملوكة للحكومة بطريق الخفيه هو ما كان بغير عقد ايجار ، ولما كان واضع اليد عليها انما يقوم

باستفلالها بطريق التسامع ولايترتب له هذا الانتفاع حقا عليها ، فان للمكرمة حق استردادها من تحت يده في أي وقت ولايكون في تقاضيها جعلا محددا عن هذا الاستفلال مليخرجه عن طبيعته تلك ويجعله بمثابة عقد ايجار ، لأن هذا الجعل انما يمثل الربع المستحق للدولة مقابل انتفاع الغير بأملاكها دون سند قانوني .

1940 - للبائم أن يشترط لنفسه في عقد البيع الحق في الحصول على مقابل الانتفاع بالمبيع لفترة معينة يتفق عليها الطرفان وذلك طبقا لحكم المادة ٢/٤٥٨ من القانون المدنى ، وليس في مجرد تحديد هذا المقابل بالقيمة الإيجارية مايدل على أن الأطيان كانت مؤجرة للمشترى عند البيع لما كان ذلك فأن استخلاص الحكم المطعون فيه قيام علاقة ايجارية بين الطرفين قبل البيع من عبارة المقد بشأن التزام المطعون ضده بأداء قيمة ايجار الأطيان للطاعنين خلال فترة معينة ، يكون استخلاصا غير سائغ ولايؤدى الى الننيجة التي انتهت اليها مما يعيه بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ۸۷ س ۵۳ ق جلسة ۲۷/۱۹۸۹)

١٩٩٨ – الربع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ماحرم من ثمار ويلزم به من ارتكب العمل غير المشروع وهو الفصب .

(الطمن ١٥٥١ اسنة ٥٥ في جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

1999 - التزام الحائز سيء النية برد الثمرات ليس من الحقوق الدورية أ المتجدد التي تسقط بالتقادم الخمسي ومن ثم فلا ينقادم إلا بإنقضاء خمس عشرة منة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدني ، ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدهم المنة عشر الأول قد طلبوا إلزام الطاعنة بالربع عن أرض النزاع التي إستولت عليها اعتبارا من تاريخ ١٩٦٢/٨/٨ عملا غيل أساس من الغصب باعتباره عملا غير مشروع يمتوجب التمويض وليس كمقابل إنتفاع أو أجره إستناداً لملاقة البجارية ، كما لم تدع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قيام تلك العلاقة في نلك التاريخ ، فمن ثم فان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الخمسي بناء على نلك وتقريره بأن الربع المطالب به لايصدق عليه وصف الحقوق الدورية التي تخضع لهذا التقادم وانما هو مقابل انتقاع مبناه عمل غير مشروع يكون متفقا مع حقيقة الواقع ولامخالفة فيه للقانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(الطعون ١٥٢٧ لسنة ٥٥ ي م ٤٢٠ ، ٧٧٠ لسنة ٥٨ ي جلسة ١٩٩١/٥/٢٠)



فسفعة

القصل الأول : أسباب الشقعة

القرع الأول : الشيوع في الملك .

القرع الثاني: الجوار.

القصل الثاني: العقار المشقوع يه .

القصل الثالث: العقار المشقوع قيه .

الفصل الرابع: البيوع التي تجوز فيها الشفعة والتي لاتجوز فيها .

القصل الخامس: تزاحم الشقعاء.

القصل السادس: إظهار الرغبة ومواعيده.

الفصل السابع: العلم بالبيع الذي يبدأ به ميعاد سقوط حتى الشقعة:

الفصل الثامن : دعوى الشبقعة .

القرع الأول : شرط قبونها (ملكية الشقيع لما يشقع به) .

الفرع الثاني : الخصوم فيها .

الفرع الثالث : مواعيدها وإجراءاتها .

أ - الانذار الرسمي واعلان الرغية .

ب - رقع الدعوى .

حـ - تقدير قيمة دعوى الشقعة .

القرع الرابع: الثمن والملحقات.

: Y. j

أ - سلطة محكمة الموضوع .

ب - طريقة اثبات الثمن من الشفيع .

حـ - جدية العقد وصورية الثمن .

ثانيا: ملحقات الثمن.

الفرع الخامس: اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة نطرفى عقد البيع .

القرع السادس: الحكم في دعوى الشقعة وآثاره. أ – في حالة الحكم بالشفعة .

ب - في حالة الحكم يعدم جواز الأخذ بالشفعة . ح - مسائل عامة .

القصل التاسع : التنازل عن الشفعة .

القصل العاشر: اتتقال عقى الشقعة بالارث.

القصل الحادي عشر: سقوط الشقعة .

- التحيل لاسقاط حق الشقعة .

- مضى أربعة أشهر من تسجيل البيع .

- مواتع نص عليها قانون الاصلاح الزراعي.

- ليطلان اعلان أحد القصوم .

- مسائل عامة .

القصيل الثاني عشر: مسائل متوعبة.

الفصل الأول أسباب الشفعة

القرع الاول الشيوع في الملك

• • • • • • إن عدم تسجيل عقد القسمة لايمنع غير المنقاسمين من التمسك بحصول القسمة وخروج أحد الشركاء بمقتضاها من الشيوع واستقلاله بجزء من العقار وفقدانه تبعا لذلك حق طلب الشفعة . وذلك لأن التسجيل هنا إنما شرع لفائدة الغير صونا لحقوقهم فعدم حصوله لايصح أن يعود بضرر عليهم ولابنفع على من لم يقم به .

(چلسة ۱۹۴۲/۱/۲۹ طعن رقع ۲۴ سنة ۱۱ ق)

الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بسنده وفي حدوده أي باعتباره مالكا ملكية مفرزة من شريك مشتاع لايستطيع إذا ما طلب ومن ثم فانه لايكون له أن يشفع إلا بسفته جارا ملاصقا وكل ادعاء منه على خلاف مقتضى سنده خليق بأن يهدره القاضى ، نلك أن من تلقى حصة مفرزة لايملك بارادته المنفودة أن يفير موضوع حقه فيجعله شائعا . وإذن فاذا كان مبنى ماتعاه الطاعن على الحكم هو أنه علي الرغم مما ورد في عقد بدله الذي تلقى بمقتضاه العقار المشفوع به من تحديد وإفراز فان قسمة نهائية لم تقع بين الورثة الذين حصل البدل مع بمضيم وأنه يعتبر على الرغم من هذا الإفراز ونلك التحديد مالكا على الشيوع وبحق له أن يشفع بهذه الصفة في المبيع وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن تلقى بعقد بدله العقار المشفوع به محددا مفرزا فأنه لاتقبل شفعته إلا أذا توافر لديه ما يشترط في الجار الشفيع ، ومن ثم تكون دعواه بالشفعة على أماس أنه شريك على الشيوع في العار المبيع متعينة الرفض – فان النمى عليه بأنه أخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(چلسة ١٩٠٠/١١/٣٠ طِعن رقم ٤٨ سنة ١٩ ق)

۷ ، ۷ ، ۳ ، جرى قضاء محكمة النقض على أن من تلقى حصة مغرزة من شريك مشتاع لايستطيع إذا ما طلب الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بصنده وفي حدود أي باعتباره ملكيا ملكية مفرزة . ومن ثم لايكون له أن يشفع إلا بصفقه جارا ملاصقا 14۸۳

وان كل ادعاء منه على خلاف مقتضى سنده خليق بأن يهدره القاضى نلك أن من تلقى حصة مغرزة لايملك بارادته المنفردة أن يغير موضوع حقه فيجعله شائعا . وإذن فعتى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر حدم توافر سبب الشفعة لدى الطاعن ورتب على نلك عدم أحقيته في مزاحمة المطعون عليها الأولى في الأخذ بالشفعة قد استند الى أن العقار الذي يريد أن يشفع به فد تلقاه بعقد شرائه مغرزا ، فان هذا الحكم لايكون قد خالف القانون أو شابه تناقص فيما استند اليه من أصباب .

(جلسة ٢٠ /١/٢٥٩ طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٠ ق)

٣٠٧ - إذا قضيت المحكمة بالشفعة وأثبتت في صدد سببها أن الشهوع لايتناول جميع القطع ، ولم تتحدث عن مؤدى ماأثبتته من أن بعض الأرض المشفوع فيها شائع والبعض غير شائع وعن أثر ذلك في حق الشفيع والمشفوع ضده ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور .

(چلسة ۱۹۴۲/۱/۱۸ طعن رقم ۱۱ سنة ۱۲ ق)

\$ • ٧ ٥ - متى كان المشترى لايعدو أن يكون شريكا على الشيوع في مجرى معدل للرى يشق الأطيان المبيعة موضوع الشفعة فإن هذا الوضع لايصح أن يوصف به المشترى بأنه شريك على الشيوع في جميع العقار المبيع يرفعه إلى مصاف الشريك على الشيوع الذى له حق أخذ العقار المبيع بالشفعة وإن كانت تلك المجرى هي جزء ضنيل من بعض المبيع .

(الطعن رقم ۱۹۷ سنة ۲۳ تي طسة ۱۹۷۰/۱۹/۱ س ۷ ص ۱۰۱۱)

• • • • • الشريك في معنى المادة ٩٣٦/ ب من القانون المدنى هو المالك على الشيوع . وإذ كان أنر التسجيل في نقل الملكية لاينرتب الا من تاريخ حصوله دون أن يرتد الى تاريخ مابق عليه ، فأن المشترى لايكون مالكا الا بتسجيل عقده . وأذ كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر الطاعنة شريكة على الشيوع في العقار المشغوع فيه ، استنادا الى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر اليها لاحق لعقد البيع الذى تولدت عنه الشفقة ، فأنه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ . س ٢٦ ص ١٥١٥)

٣٠٩ - المالك على الثنيوع يملك بقدر نصيبه في كل ذرة من العقار المشاع ومن ثم فانه يجوز له أن يطلب الشفية في العقار المجاور وقو ثم يشترك معه في طلبها بافي شركاته في الملك ولايؤثر في ذلك احتمال أن تسغر القسمة فيما بعد عن حرمانه من الجزء المجاور للمقار المشفوع لأن القانون انما يشترط أن يكون الشفيع مالكا لما يشفع به وقت بيع المقار المشفوع وأن يبقى مالكا لحين الأخذ بالشفعة وبقاء الجوار ليس شرطا لبقاء الاستحقاق .

(الطعن ١١ لسنة ٤١ ق - جنسة ١٩٧٩/٣/٥ - س ٣٠ ع ١ ص ٧٠٨)

. ٧ • ٧ 9 - العبرة في الشفعة هي بحالة المقار المشفوع فيه وقت بيعه ، فاذا أقام المشترى عليه بناء او غراس فيه أشجارا سواء قبل او بعد اعلان الرغبة ، فان ذلك لايحول دون الحكم للشفيع بأحقيته في الشفعة طالما قد توافرت لديه أسبابها واستوفي إجراءاتها القانونية وآية ذلك أن المشرع قد عالج هذه الحالة كأثر من الآثار المترتبة على الحكم بثبوت على الحكم بثبوت الشفعة في المادة ٩٤٦ من القانون المدني .

(الطعن السابق)

٩٠٠٨ — مفاد المادتين ٢٧٦، ٩٣٦/ب من القانون المدنى - وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة - أن للمالك فى المال الشائم أن يبيع ملكه محددا مغرزا ويقع البيع صحيحاً وإن كانت حالة التحديد هذه نظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشيع على الشيوع ، فاذا صدر البيع مفرزا لأجنبى فان هذا الإفراز الذي تحدد به محل البيع لايحًاج به سائر الشركاء فى الشيوع ولاينفذ فى حقهم طالما تتم القسمة قضاء أو رصائ مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم فى حكم التصرف فى قدر شائع ، وينبنى على ذلك أن يتبت لهم حق الأخذ بالشفعة فى هذا البيع وقتا لصريح نص القانون المدنى التى وردت عبارته مطلقة فى قيام الحق فى الشغعة للشريك على الشيوع ، وعلى ذلك فانه يستوى فى ثبوت هذا الحق أن يكون الشعمة الشريك على الشيوع ، وعلى ذلك فانه يستوى فى ثبوت هذا الحق أن يكون الشيء المبيع حصة شائعة أم قدرا مفرزا فى المقار الشائع إذ المناط فيه هو قيام حالة الشيوع فى المقار الذى بيع قدر منه دون إعتداد بما إذا كان هذا القدر مغرزا أو شائعا .

(الطعن ۲۰۸۸ تستة ۵۱ ق – جلسة ۲۲/۰/۱۹۹۱)

الفرع الثنائي الجوار

 ٩ - ٧ - إن المادة الأولى من قانون الشفعة بنصها على جواز الشفعة وإذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف الأرض المشفوعة على الأقلاء قد دلت على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الأخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار (الشفيع) ، من جهتين من جهاتها المدرض المشفوع فيها ، إذ هي قد أسندت الملاصقة إلى أرض الجار (الشفيع) واشترطت أن يكون ثمن هذه الأرض مساوياً نصف شن الارض المشفوعة على الأقل ، وهذا وذلك يقطمان في أن الشارع قد ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفيع دون الأرض المشفوع فيها ، بما يقتضى القول بأن كون الملاصقة من جهتين هو أيضا وصف وارد على الأرض المشفوع فيها . يؤيد هذا النظر أن الشفعة إنما شرعت لدفع الضرر عن الجار ، ومقتضى هذا أن هذا الجار المقصود درء الضرر عنه هو الذي تكون جبرته محل الاعتبار .

(چلسة ۱۹۴٤/۱۲/۷ طعن رقم ۳۱ سنة ۱۶ ق)

• 971 -أن ماورد في قانون الشفعة عن شرط الجوار هو في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الشفعة - القديم - والتي تنص على أنه وإذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتماوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل، وهذه العبارة تدل على ماجرى به قضاء محكمة النقض، على أن الشارع إنما أراد أن يجعل العبرة في تقرير حق الاخذ بالشفعة بمجاورة أرض الجار الشفيع من جهتين من جهاتها للأرض المشفوع فيها إذ أسند التلاصق بالشروط التي نكرها الى أرض الجار ويؤكد اشتراطه أن تماوى أرض الجار نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل مما يقطع في أن الشارع ركز اهتمامه في تحديد أرصاف أرض الشفيع .

(چلسة ۱۹۸۲/۱۰/۲۲ طعن رقم ۱۹۸ سنة ۲۱ ق)

9 9 9 - لما كانت المادة الأولى من دكريتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ المنطبق على واقعة الدعوى قد اشترطت في فقرتها الأولى لثبوت الشفعة للجار المالك أن تكون أرض هذا الجلر ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل ، وكان الشارع قد استمد شفعة الجار من فقه العنفية مكملا بما أورده في المادة الآنف نكرها من شروط ، وكان الرأى في هذا المذهب هو أن التلاصق ولو بشبر واحد يكفي ويمنوي مع التلاصق من ثلاث جهات في حق الشفعة - لما كان ذلك - فإنه يكون مخالفا للقانون وللمصدر الذي استمد منه الشارع شفعة الجار أن يضيف الحكم المطمون فيه الى القيود التي أوردها النص قيداً لم يرد فيه بأن يشترط لثبوت الشفعة للجار المالك أن يكون التلاصق على امتداد

كاف في حين أنه من المقرر في قواعد التفسير أن لامماغ للاجتهاد في مورد النص ، وأن المطلق يجري على اطلاقه .

(چلسة ١٩٥٤/٤/١ طعن رقم ٢٠٦ سنة ٢١ ق)

٧ ٩ ٧ ٩ - بجوز للجار الذى يملك على الشيوع أن يطلب الشفعة ولو لم يشرك معه باقى شركاته فى الملك وذلك لأنه انما يملك نصيبه فى كل ذرة من العقار المشترك . ولايرتر فى ذلك احتمال أن تصغر القسمة فيما بعد عن حرمانه من الجزء المجاور للعقار المشفوع لأن القانون إنما يشترط أن يكون الشفيع مالكا لما يشفع به وقت بيع العقار المشفوع وأن يبقى مالكا له لحين الأخذ بالشفعة ، ويقاء الجوار ليس شرطا لبقاء الاستحقاق ، فاذا حصلت القسمة قبل القضاء للشفيع بالشفعة ولم يختص بالجزء المجاور للعقار المشفوع سقط حقه فيها ، أما اذا قضى له بها قبل حصول القسمة فلا يهم زوال ملكة الذى يشفع به بعد ذلك عن طريق القسمة أو عن أى طريق آخر .

(چنسة ۱۹۶۶/۱۲/۲۱ طعن رقم ۹۷ سنة ۱۳ ق)

٣١٣ ه - اذا كانت الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها هما في الأصل أرضاً واحدة معلوكة لشريكين على الشاع ثم قسمت بينهما سكة زراعية عملت على حساب القسيمين ومعلوكة لهما مناصفة ، وكان الحد الشرقي للأرض المشفوع فيها هو نصف هذه السكة والحد القربي للأرض المشفوع بها هو نصف السكة المنكورة ، فإن الجوار بين الأرضين يكون قائما .

(چنسة ۱۹۱۱/۱۲/۲۱ طعن رقم ۹۷ سنة ۱۳ ق)

\$ 9 1 9 - إن وجود حق ارتفاق للفير على أرض الطريق الذي بين الأرضين لإيمنع الجوار بينهما ، لأن حق الارتفاق على أرض لايخرج هذه الأرض عن ملكية أصحابها بل هي تظل جزءا من العقار العملوك لهم . كما أن اشتراك الفير في الانتفاع بحق الارتفاق الذي للأرض المشفوعة أو المشفوع بها لايحرم الشفيع من التمسك بهذا الحق للمطالبة بالشفعة ، لأن القانون لم يشترط أن يكون حق الارتفاق الذي على الأرض المشفوعة مقرراً لمصلحة أرض الجار دون غيرها أو أن يكون حق الارتفاق الذي على الذي على أرض الجار مقرراً لمصلحة الأرض المشفوعة وحدها .

(چلسة ۱۹۴٤/۱۲/۲۱ طعن رقم ۹۷ سنة ۱۳ ق)

ه ٣١٥ - المصرف الذي يفصل بين جارين لايعتبر معه التلاصق بين الأرضين ١٩٨٧ - ١٩٨٧

غير قائم إلا أذا كان غير مملوك للجارين . أما اذا كان مشتركا بينهما فالتلاصق قائم .

(جلسة ١٩٤٥/٢/١ طعن رقم ٨٩ سنة ١٤ ي)

9 1 9 9 - إذا كان بين الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع طريق مشترك من جهة ومصرف مشترك من جهة ثانية ، فان هذا لايمنع من الشفعة متى كان الطريق والمصرف خصوصيين . إذ الشفيع يكون مالكا لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلا في أطيانه ، كما يكون المشفوع ضده مالكا لنصف الطريق ولنصف المصرف ويكون هذا النصف داخلا في أطيانه ، وبذلك يكون المدفعة امن الجهتين ، وعلى هذا الأساس تكون الشفعة جائزة .

(جلسة ١٩٤٤/١٣/٧ طعن رقم ٣١ سنة ١٤ لي)

٣٩١٧ - إن وجود مصرف في العقار المثفوع فيه فاصل بينه وبين العقار المثفوع به ومضحص لصرف مياه أراض أخرى لايمنع قيام حالة الجوار بين العقارين بالمعنى المقصود في قانون الشفعة . فان وجود حق ارتفاق للغير على أرض هذا المصرف لايخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المثفوع فيه بل هي تظل جزءا من العقار . فالحكم الذي يعتبر وجود مثل هذا المصرف مانعا من التلاصق المشترط في الشفعة لمجرد تحمله بحق ارتفاق للغير مما يستحيل معه إزالته يكون حكما خاطناً .

(جلسة ۱۹۲۳/۱۲/۴۰ طعن رقم ۲۱ سنة ۱۳ ق)

٩٩٩ - يكفى لقيام الحكم القاضى بالشفعة أن بثبت جوار الشفيع فى حد واحد بقطعة أرض عليها حق ارتفاق لمصلحة الأرض المشفوعة دون الاعتداد فى هذه الحالة بنسبة قيمة أرض الجار إلى قيمة الأرض المشفوعة .

(جلسة ١٢٠ /١٩٥٦ طعن رقم ١٢٠ سنة ٢٠ ق)

٩ ٢ ٩ - إن المادة الأولى من قانون الشفعة تسوى في ثبوت الشفعة بين أن يكون حق الارتفاق للأرض المشفوعة على الأرض الشافعة وبين أن يكون للأرض الشافعة على الأرض المشفوعة . وعلى ذلك فلا يجدى الطعن في الحكم بمقولة إنه أغطأ في التقوير بوجود حق ارتفاق لأرض الشفيع على الأرض المشفوعة في حين أن الثابت أن حق الارتفاق هو للأرض المشفوعة على أرض الشفع .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٣ شعن رقم ٥٣ سنة ١٧ ق)

. ٧٧٠ - إذا كان الثابت أن الأرض المثفوع بها تروى بمرور المياة من فتحة

في ترعة إلى مناقية تابعة للأرض المشفوع فيها ومنها الى مناقية تابعة للأرض المشفوع بها ، وأن أرض الساقية الأولى المشفوع بها ، وأن أرض الساقية الأولى السجاورة للترعة داخلة ضمن الأرض المبيعة ، فأن الأرض المشفوع بها يكون لها ، والحالة هذه ، حق ارتفاق على الارض المشفوع فيها ذاتها لا على الساقية وحدها مادامت الساقية متصلة بالأرض والمياة التي تروى منها الأرض المشفوع بها لاتصل البها إلا بمروها بالأرض التي بها الساقية ثم ببئرها .

(چلسة ١٩٤٤/١٣/٢١ طعن رقم ٩٧ سنة ١٣ ق)

٩ ٣ ٩ ٥ - إنه لما كانت الشفعة مبيا لكسب الملكية تثبت متى توافرت لدى الشفيع الشروط المقررة للأغذ بها ، فلا يجوز أن يعارض هذا الحق بعرض المشترى التنازل عن أرض المسقاة التي يدعى الشفيع أن له ارتفاقا عليها وعن حق الارتفاق المثقلة به العين المبيعة مقابل ثمن يتقاضاه من الشفيع إذ لاسند في القانون لاجبار الشفيع على قبول هذا العرض .

(چلسة ۱۹۵۰/۳/۳۰ طمن رقم ۱۵۸ سنة ۱۸ ق)

٧٢٢ – إذا كان الحكم قد اعتبر الأرض غير معدة للبناء فلا يكفى للشفعة فيها الجوار من جهة واحدة ، قد أقام نلك على أن المنطقة التي تقع فيها واسعة المساحة وغالبها منزرع وأن مافيها من أبنية قليل ، فاته لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون في فهم الاعداد للبناء قانونا .

(ولسة ١٩٤٨/٦/١٠ طعن رقم ٤٧ سنة ١٧ ق)

٣٢٧ - إذ كان الحكم فى نفيه أن الأرض الشافعة ارتفاقا على الأرض الشافعة ارتفاقا على الأرض الشافعة المشفوعة قد أسس ذلك على أن الطريق الفاصل بينهما داخل كله فى الأرض الشافعة أسس ذلك ومملوكة للشافعين ، ثم فى نفيه ارتفاق الأرض المشفوعة على الشافعة أسس ذلك على أن هذا الطريق نضه طريق عام . وتحدث عنه بما يفيد أنه فى نظره من الأملاك الأميرية التى لايكتسب الأفراد حقوقا عليها ، فانه يكون متنافعاً فى الأسس التى أقيم عليها متعينا نقضه .

(ولمبة ١٩٤٧/٤/١٧ طعن رقم ١٣ سنة ١٦ ق)

٤ ٣ ٣ ٥ - إذا استخلصت محكمة الموضوع أن المسقاة الخصوصية القاصلة بين أرض الشفيع والأرض المشفوع فيها مملوكة مناصفة للاثنين مما يفيد أن حق ارتفاق الرى المقرر عليها هو مقرر على ذات الأرض المشغوع فيها التي يدخل فيها نصف المسقاة فانها لاتكون بذلك قد خالفت القانون .

(طسة ١٩٥٠/١١/٢٣ طعن رقم ١٩٦ سنة ١٨ ق)

٥٩٣٥ – إذا كان الحكم قد رفض دعوى الشفعة لاتنفاء سبب الجوار ، وكان مع ذلك قد تعرض للنمية في القيمة بين الأرضين الشافعة والمشغوعة وإلى حقوق الارتفاق المدعاة للأولى على الثانية ، فان تعرضه لذلك إذ كان غير لازم لإقامة الحكم برفض الدعوى يكون تزيداً ، فمهما كان فيه من عوار فهو لايؤثر في سلامة الحكم القائم على انتفاء الجوار .

(چلسة ۱۹۵۷/۲/۱۳ طعن رقم ۱۰۵ سنة ۱۰ ق)

9 ٣٣٩ - إذا كان يبين من الحكم أنه بنى قضاءه بعدم جدية منازعة المشترى فى جوار ملك الشغيع للأرض المشغوع فيها من حدين على اقرار المشترى الوارد بعقد البيع سبب الشفعة من أن أرض الشفيع تجاور القدر المبيع من الحدين الشرقى والغزبى وعلى تمليم المشترى بهذا الجوار فى صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن الأرض المشفوع فيها وعلى عقد شراء الشفيع المطيانه التى تجاور الأرض المشفوع فيها من حدين ، فإن هذه الدلائل التى أوردها الحكم كافية لحمل قضائه فى هذا الخصوص ويكون النعى عليه بالقصور ومخالفة القانون على غير أساس .

(چلسة ۱۹۰۳/۲/۱۹ رقم ۱۰ سنة ۲۱ ق)

۷۲۷ - الشغيع إنما يحل محل المشترى في كافة حقوقه والتزاماته المنرتبة على عقد البيع ، ومن ثم فلا يجوز له أن يستعمل حق الشفعة إلا في حدود مااحتواه عقد البيع .

وإذن فاذا كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الثاني - المشغوع منه - وأخاه القاصر كانا يملكان شيوعا بينهما قطعة أرض مجاورة لأرض الطاعن - الشغيع - وأن المطعون عليه الثاني باع نصيبه مغرزاً محددا الى المطعون عليه الأول الشغيع - وأن المطعون عليه الأول ثم أقام الطاعن دعواه بطلب الحكم بأحقيته في أخذ القدر المبيع بالشفعة لأنه يجاور الأرض المشغوع فيها ولأرضه عليها حقوق ارتفاق ، فدفع المطعون عليه الأول بأن قصم حصلت بين البائع له وأخيه وأن مااشتراه لايجاوز أرض الطاعن إذ يفصله عنها القدر الذي اختص به أخو البائع في القسمة ، فأدعى الطاعن أن هذا العقد غير نافذ في حقه لأن المجلس الحميى لم يأذن الرصية في مباشرته فضملا عن أنه قصد به لاحتيال لحرمانه من استعمال حقه في الشفعة ، وكان الحكم إذ قضى برفض دعوى

الشفعة قد أسس قضاءه على أن المطعون عليه الثانى باع مايملكه محددا مغرزا وأن القدر المبيع لايجاور أرض الطاعن وأن هذا البيع وهو أساس دعوى الشفعة صحيح لاييطله ماأثاره المطاعن من طعون على عقد القسعة مادام الشريك المتقاسم لم يجحدها بل أجازها بعد بلوغه سن الرشد – قان الطعن عليه بأنه أخطأ في تطبيق القانون بأديله يكون على غير أساس.

(چلسة ۱۹۰۰/۱۲/۷ طعن رقم ٤٧ سنة ١٩ ق)

١٩٧٨ - إذا كان المدعى عليه فى دعوى الشفعة قد دفع بعدم الجوار لأن المدعى قد اختص بموجب قسعة أجريت بجزء معين من العقار المجاور ولم بعد ملكه مجاورا للعقار المشفوع فيه ، واستند فى ذلك الى أوراق قدمها ، وطلب التحقيق على الطبيعة للتثبت من ذلك ، ورأت المحكمة أن الأوراق المقدمة ليس فيها مايقنع بأن المدعى قد خرج من الشيوع فانه يكون لزاما عليها أن تعرض لما طلبه المدعى عليه من التحقيق وتقول كلمتها فيه مادم هو قد اتخذه وصيلة لاتبات دعواه فى حالة عدم افتناع المحكمة بكافة ماقدمه من أسانيد . فأذا هى لم تفعل ، ولم يكن فيما عرضت عدم افتناع المحكمة بكافة ماقدمه من أسانيد . فأذا هى لم تفعل ، ولم يكن فيما عرضت عن الأسانيد الأخرى وله دلالة خاصة مادية لها أثرها فى مصير الدعوى ، فأن حكمها يكون باطلا . ولايصلح ردا على هذا الطلب قول العكم إن المدعى عليه لم يقدم عقد القسمة أو صورة منه مادام الثابت أن العقد لم يكن لديه لائه لم يكن طرفا فيه ومادام العقد لم يكن قد سجل حتى كان يمكن الحصول على صورة منه .

(چنسة ۱۹۴۲/۱/۲۹ طعن رقم ۲۶ سنة ۱۱ ق)

9 ٢ ٢ ٥ - متى كان الواقع هو أن المطمون عليه الاول أقام الدعوى على الطاعن وباقى المطمون عليهم بطلب أخذ الحصة المبيعة الى الطاعن في المنزل موضوع النزاع على اعتبار أنه شريك على الشبوع في المنزل المجاور للمنزل المبيعة منه العصة المشفوع فيها فدفع الطاعن الدعوى بأن طالب الشفعة لايجاور بملكه المقار المبيع ذلك أنه هو وباقئ الورثة قد اقتسموا المنزل المنكور بمقتضى عقد قسمة عرفى وبه اختص بنصيب مغرز لايجاوز المقار المبيع واستند الى صورة من عقد قسمة منا المنزل موقعة من الخبير الذي اجرى القسمة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذه الصورة لم يعسد عن فيم خاطىء المقانون من أنه يجب على الطاعن لاثبات حصول القسمة أن يقدم صورة من عقد القسمة موقعة من المتقاسمين وأنما أهدرتها المحكمة لأنها فدرت في حدود سلطتها الموضوعية أنه لايمكن التعويل عليها لان المجبير الذي أعدها ووقعها قد وقع إقراراً قدمه اليها المطمون عليه الأول جاء فيه

أن عقد القسمة المنكور لايعدو كونه مجرد مشروع لقسمة المنزل لم يقبله الورثة فجقى المنزل شائما بينهم وفي وضع يدهم جميعا ونظراً لوجود هذا التناقض الواضح بين تقريرات الخبير قررت المحكمة وجوب اطراح دلاله هذه التقريرات جميعا وهذا من حقها ومن ثم فان النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(جنسة ١٩٥١/٥/٣١ طعن رقم ٢٩ سنة ١٩ لي)

• ٣٣٠ - متى كان الثابت بمحضر أعمال خبير الدعوى أن الطاعن - المشفوع منه - قدم أوراقا للاستدلال بها على حصول قسمة المقار المشفوع به واختصاص طالب الشفعة - المطعون عليه الأول - بحصة فيه لاتجاور العقار المشفوع فيه كذلك فدم هذا الأخير أوراقا للاستدلال بها على عدم حصول هذه القسمة ، وقد قابل الخبير بين الأوراق المقتمة من الطرفين وانتهى في تقريره الى أن المستندات المقدمة من الطاعن تنفيها مستندات المعلمون فيه قد أقر الطاعن تنفيها مستندات المعلمون فيه قد أقر الخبير على ماذهب اليه في تقريره للأسباب المبينة فيه ، فإن التمي عليه القصور في التمبيب استنادا الى أنه أغفل مستندات الطاعن يكون غير صحيح ، وهو اذا كان لم يعول عليها فذلك لأنه لم ير فيها مايثبت حصول القسمة .

(جلسة ۲۱/۵/۳۱ طعن رقم ۲۹ سنة ۱۹ ق)

٩٣٣٥ - اذا كان الحكم يبين منه أن الغبير لم يتم الجزء الاساسى من المأمورية التي ندب لها وهو ببيان في أي الأرضين ، الشافعة أو المشغوعة ، يقع الطريق أم أنه مناصفة بينهما ، إذ قال الخبير إنه يترك للمحكمة استخلاص هذا البيان من مراجعتها للأطوال التي أخذها هو على العقود ، ولم يرد في الحكم شيء عن هذه المراجعة و لا عن ذلك البيان الذي هو ضروري للفصل في الدعوى ، ولم يرد على ماتممك به الشغيع من ذلك النقص ، ومع ذلك فصل في ملكية الطريق ، فأنه يكون مشوباً بقصور امبابه متعينا نقضه .

(واسة ١٩٤٧/٤/١٧ طعن رقم ٦٣ منة ١٦ ق)

9٣٣٧ - إذ قال الحكم إن أحداً من الطرفين لم يطعن على تقوير الخبير بأى طعن وان ذلك يعتبر تسليما منهما بما جاء به ، وبناء على هذا اعتمده وأخذ بالنتيجة التي انتهى البها ، وكان الثابت من المنكرة التي قدمها الشفيع الى المحكمة الابتدائية والى محكمة الاستناف أنه قد طعن على هذا التقرير وتممك بأن أرضه تجاور الأرض المشغوعة من جهتين وأن لها عليها حق ارتفاق بالرى ، وبأن خصومه

سلموا له بحقه فى الشفعة منذ اللحظة الأولى ، كما استند الى تقرير خبير استشارى جاء فى نتيجته أن أرضه تحد الأرض المشفوعة من جهتين ، فان هذا الحكم إذ لم يرد على شىء من ذلك ولم يبين أى سند له فى القول بأن أرض الشفيع لاتجاوز الأرض المشفوعة إلا من جهة واحدة يكون باطلا لقصور أسبابه .

(طِلسة ١٩٤٥/٤/١٢ طعن رقم ٩٠ ستة ١٤ ق)

۷۲۳ – متى كان الواقع هو أن الطاعن أسس دعواه بالشفعة على سبيين الثميوع في الملك والجوار ، وكان الحكم إذ قضى برفمن الدعوى استنادا الى انعدام الشيوع لم يتعرض للمبب الثاني مع أنه لو صبح لكان له أثره في مصير الدعوى ، فان هذا الحكم يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه .

(چاسة ١٩٥٣/٦/٤ طعن رقم ٤٥٧ سنة ٢١ ق)

\$ ٣٣٤ - وان كان للمحتكر وفق النظام المقرر في الشريعة الاسلامية أن يشع ببنائه إلا أنه لايصح أن تقاس حالته على حالة المتساجر الذى يقيم بناء على الأرض التي استأجرها ، ذلك أن المحتكر طبقا للنظام المشار إليه له حق عيني تتحمله العين في يد كل حائز لها ، ويراد به استيقاء الأرض للبناء تحت يد المحتكر مادام فتما بحر المثل ، فهو مالك لمنافع العين ملكاً أبديا بدوام دفعه أجرة المثل بخلاف المستأجر فان عقد الايجار لايخوله إلا حقا شخصيا قبل المؤجر ويعطية حق البقاء والاستقرار على الدوام فلا يثبت له حق الشفعة بوصفه جارا مالكا للبناء .

(چلسة ۱۹۰۰/۲/۳ طعن رقم ۱۰ سنة ۲۲ ق)

وبالوفاء به يصبح البيع غير المسجل بولد في نمة البائع التزاما بتمليم المبيع وبالوفاء به يصبح المبيع في حيازة المشترى له أن ينتفع به بجميع وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار ، ومتى أحدث المشترى بناء على الأرض المبيعة له يصبح هذا البناء عقارا ملكا له ملكية مصدرها واقعة البناء بماله على مبيل البقاء والقرار ، ومن ثم يقوم به مبيب الشفعة يوصفه جاراً مالكا للبناء ، ولا مخالفة في ذلك ثقافون التسجيل ذلك أن الشفيع مشترى الأرض بعقد غير مسجل لايومس حقة في طلب الشفعة على عقد شرائه وإنما يقيمه على ملكية البناء استقلالا عن الأرض . كما لا مخالفة لأحكام الملكية بالانتصاق قولا بأن بائع الأرض يعتبر في حكم القافون وبالنمبة التي الكافة هو وحده مالك البناء الذي أقامه المشترى الذي لم يسجل عقد شرائه ، ذلك بأن القافون إذ يعتبر مالك الأرض مالكا للبناء يغمل الانتصاق إنها يقرد في صالح مالك الارض قرينة غير قاطعة قابلة لاثبات العكس ، كما 1490

إذا خول مالك الارض لممتأجرها الحق في إقامة المنشآت وتملكها ، فانه في هذ الحالة يعتبر مالكا لما يقيمه عليها من بناء على اعتبار أنه عقل . فمناط تطبيق قواعد الالتصاق ألا يكون ثمة إذن صريح أو ضمنى من مالك الأرض للفير باحداث هذا البناء فعيثما وجد انفاق أو اذن امتنع التحدى بقواعد الالتصاق وفقا لأحكام المادة ٥٠ من القانون المدنى القديم ، ووجب اعتبار البناء عقارا مستقلا عن الأرض وملكا خالصا لمن أقلمه . ولا نزاع في أن البائع ، وهو ملتزم بتسليم المبيع للمشترى وعدم التحرض له ، إذا ما أوفى بهذا الالتزام فقد نقل الى المشترى حيازة المبيع ، وكان لهذا الأخير أن ينتفع به بكافة وجوه الانتفاع ومنها البناء على سبيل البقاء والقرار .

(جلسة ١٩٥٠/١/١٢ طعن رقم ٢١ سنة ١٨ في)

٧٣٦ – مجرد التماقد على البيع ينشأ عنه حق للجار في الأخذ بالشفعة بشرط أن يكون مالكا وقت البيع لما يشفع به وفقا للمانتين ٩٣٥ ، ٩٣٦ من القانون المدنى . فإذا كان عقد شراء الأرض المشفوع فيها سابقا على تاريخ تصميل عقد الجار المثبت لملكيته لما يشفع به فإنه لايكون مالكا لما يشفع به وقت شراء الأرض المشفوع فيها ولايعول في إثبات هذه الملكية على مايرد في عقد المشترى من أن الارض المنكورة محدودة بملك الشفيع .

(قطعن رقم ۱۲۲ سنة ۲۲ في جلسة ۱۹۰۱/۱۲/۱۳ س ۷ ص ۹۸۱)

٥٤٣٧ – حق المستأجر على المبانى التى انشأها على العين المؤجرة لابعدو أن يكون حقا مصيره الحتمى الى الزوال بانتهاه الابجار إذ لايكتسب عليها حقا بوصفها مالا ثابتا إلا لفترة محدودة ، فلا يجوز له أن يحسل بموجب هذا الوضع على حق داتم على ملك الفير بأخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره جارا مالكا .

(الطعن رقم ۱۸۶ استة ۳۱ ق – جلسة ۱۹۷۰/۱۰/۲۷ س ۲۱ س ۲۰۹۷)

٩٣٨ و - إن الفقرة (هـ) من المادة ٩٣١ من القانون المدنى إذ نصت على ثبوت الحق في الشفعة للجار المالك في الأحوال الآتية : (١) إذا كانت المقارات من المبانى، أو من الأراضى المعدة للبناء معواء أكانت في المدن أم في القرى - (٢) إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة من آ) إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل فقد دلمت على أنه يكفى للأخذ بالشفعة في الحالة الأولى حيث يكون المقاران المشفوع به والمشفوع فيه من المبانى أو من الأرض الممدة المبناء أن يكونا متجاورين أى متلاصقين من جهة واحدة المبانى أو من الأرض الممدة البناء أن يكونا متجاورين أى متلاصقين من جهة واحدة عوه عوا

دون أي شرط آخر ، ومن ثم لايثبت الحق في الشفعة للجار المالك لأرض زراعية إذا كان العقار المجاور العبيع من العبائي أو من الأراضي المعدة للبناء ، ذلك أن الأراضي غير المعدة للبناء لايكفي فيها للأخذ بالشفعة مجرد التلاصق بل يجب أن يكون للأرض أو عليها حق ارتفاق أو يكون التلاصق من جهنين مع اشتراط فيمة معينة للمقار المشفوع به كما هو الحال في الحالتين الثانية والثالثة فقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ سالقة البيان .

(الطعن ٧٧١ لسنة ٤٧ في جلسة ٨٠/٤/١٥ س ٣١ هن ١١٣٣)

قلام قلام أبد المادة ٩٣٦ من القانون المننى قد جرى نصبها على أن يثبت الحق في الشفعة للجار المالك في الأحوال الآنية (١) (٢) إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على المبيعة وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها متلاصقين وان يكون لأي من الأرضين حق ارتفاق على الأخرى بحيث يترتب على الأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق على الأخرى بحيث يترتب على الأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق على الأخذ الشفعة أن لارتفاق في الفرضين لما كان ذلك ، فإن تممك الطاعن بملكيته للمسقاة لايجديه في القول بتوافر شروط الشفعة فيه إذ أن ملكية الممقاة وحدها لانتحقق بها صفة الجوار المثبتة للحق في الشفعة .

ب – من المقرر – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – أن قاعدة الشفعة لاتتجزأ تعنى أنه لايجوز الشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحد بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لايضار المشترى بتبعيض الصنفة والثابت بالحكم المطعون فيه أن شراء الأرض المشفوع بها كان بعقد مستقل في عقد شراء المسقاة فشمة صفقتان ويحق للشفيعين أن يأخذ الشفعة دون المسقاة .

— وجوب أن يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقا للقانون فهو لايتم إلا إذا كان قد أشهر وفقا لقانون الشهور المقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولايفنى عن ذلك مجرد التقوير بالتنازل عن حق الارتفاق في دعوى الشفعة بعد رفعها ذلك أن - حق الشفيع يشت بمجرد إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة إذ تكون عناصر الشفعة قد تكاملت ويحل محل المشترى في البيع الذي يأخذ به بالشفعة وليس رفع دعوى الشفعة بعد ذلك وصدور الحكم بثبوت المشفعة إلا تقريراً لما تم من أثر قانوني ترتب مباشرة على إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - مما يسوغ الالتفات عما يقرره الطاعن في مذكرة نقاء أمام محكمة الاستثناف من أن البائع له قد مبوق له التنازل عن حق الارتفاق بالري من 1940

المسقاة الفاصلة وأن دليله على ذلك هو إنشاء المسقاة الأخرى التي اشتراها الطاعن لرى، الأرض دون أن يقدم مايئيت حصول شهر هذا النتازل قبل رفع الدعوى .

أ - يد (الطعن ٧٦٠ لسبة ٤٥ ي جلسة ٨٠/٢/٣٨ س ٣١ ص ١٥٤٥)

• \$ 7 9 - مؤدى نص المادة ٣٩٦ من القانون المدنى يدل على أن الشارع إنما أرد أن يجعل العبرة في تقرير الأخذ بالشفعة بمجاورة ارض الجار الشفيع من جهنين من جهانها للأرض المشفوع فيها ، إذ أسند التلاصق بالشروط التي ذكرها إلى الجار . من جهانها للأرض الشفيع بصيفة الفرد ، فان هذا الوصف لايتوافر إذا كان الشفيع يجاور الأرض المشفوع فيها بقطعتين منفسلتين بطك كل منهما في احدى جهات هذه الأرض إذ أن المشرع ركز اهتمامه في تحديد أوصاف أرض الشفيع دون الأرض المشفوع فيها مما يقتضى القول بأن ملاصقة هذه الأرض بقطعتين لايؤدى إلى ثبوت الشفعة فيها لمالكها ، ذلك لأن الشفيع إنما يستند في شفعته في هذا الغرض إلى عقارين منفسلين فلا يصدق على أي منهما وصف المجاورة من جهنين (1) .

(الطعن ٤٠٠ لسنة ٥١ في جلسة ٨٣/٣/٢ س ٣٣ ص ٢٨٧)

عينى هو تكليف يثقل به عقار خادم لفائدة عقار آخر مخدوم ، والشفعة لاتقوم على عينى هو تكليف يثقل به عقار خادم لفائدة عقار آخر مخدوم ، والشفعة لاتقوم على الجوار من حد واحد في غير العقارات المبنية والأراضى المعدة للبناء إلا اإذا كان للأرض المبيعة حق إرتفاق على أرض الجار أو كان حق الإرتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة، طبقاً لنص البند الثاني من الفقرة هـ من المادة ٣٣٦ من القانون المدنى مما يتعين معه أن يقع حق الإرتفاق على عانق الأرض المشفوع بها أو الأرض المشفوع فيها أو الأرضان في المشفوع فيها ويخدم الأخرى ، ولايكفي في هذا الخصوص أن تشترك الأرضان في الإستفادة من حق إرتفاق واحدة طالما لايثقل إحداهما .

(الطعن ١٧٢٣ لمنة ٥٠ في جلسة ٨١/٦/٣ س ٢٣ ص ١٦٩٤)

٧٤٧٥ - يتمين لتوافر الجوار كسبب للأخذ بالشفعة التلاصق المباشر بين الأرضين بحيث لايفصل بينهما أى فاصل كطريق أو مسقاه كما يتعين لتوافر حق

⁽۱) طعن رقم ۲۱ لسنة ۱۱ ق - جلسة ۱۹۶۷ .

وطعن رقم ۱۵۸ لسنة ۳۱ ق - جلسة ۲۲/۱۰/۲۰ .

مجبوعة ٢٥ سنة من ٢٠٦ ، ٧٠٧ .

الإرتفاق كسبب لها أن يكون لأيهما حق إرتفاق مباشر على الأخرى لا أن يشتركا في حق إرتفاق على عين أخرى .

(الطعن ١٢٧٤ لسنة ٥١ في جلسة ١٠/١/١٥ س ٣٦ ص ١٠٨)

٣٤٣ - النصر في المادة ٩٣٦ من القانون المدنى على انه ويثبت الحق في الشاهة (هـ) للجار المالك في الأحرال الاتية

١ - إذا كانت العقار أت من الأر أضى المعدد للبناء سواء كانت في المدن أم القرى. ويدل على انه يشترط للاخذ بالشفعة في هذه الحالة امران الاول ان يكون محل البيع المشفوع فيه ارض داخله في نطاق المدينة او القرية والثاني ان تكون من الأراضي المعدة للبناء ، والمناط في النعرف على الأمر الرجوع الم, الخرائط التي تعين (كردون) المدينة او القرية والقرارات المعدلة لتلك الحدود وفقا لما تقضر يه المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لمنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلى اما التعرف على الأمر الثاني فمرده استظهار موقع الارض من الكتلة السكنية في المدنية او القرية وطبيعتها ومبائر الظروف المحيطه بها لبيان ما إذا كان يصدق في شأنها وصف الأرض المعدة للبناء من عدمه وهي من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا ، لما كان ذلك وكان الطاعنان لاينازعان فيما اثبته تقرير الخبير المعين في الدعوى من وقوع الارض المشفوع فيها داخل حدود (كردون) مدينة الجيزة وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على كون ارض النزاع من الاراضى المعدة للبناء بقوله «ان الاصل العام ان يرجع في تحديد الاراضى المعدة للبناء بحسب موقعها وما إذا كانت في منطقة مكنية عامرة بالمباني وقريبة من العمران وإذا كان الثابت من تقرير الخبير ان الاراضي المثفوع فيها من الاراضي المعده للبناء لقربها من منطقة بها تقاسيم معتمده وممىلكن منذ عام ٩٧٠ وسبق لمجلس مدينة الجيزة أن قرار اعتماد تقسيم كائن في الحد القبلي للأرض المشفوع فيها ... وهو من الحكم استخلاص سائم مما ئه اصله الثابت بالاوراق ويؤدي الى مانتهي اليه من أن الاراضي المشفوع فيها من الاراضي المعدة للبناء ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ أمنة ٧٣ الذي يتحدى بها الطاعنان والتي تحظر اقامة مبانى على الاراضى الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة قد استثنت من ذلك الأراضي التي تقع داخل كردون المدن ، فإن النعى على الحكم اعتباره الارض المشفوع فيها من الأراضي المعدة للبناء وما رتبه على ذلك من توافر سبب الخذها بالشفعة بملاصقتها للأرض المشفوع بها من حد واحد على غير اساس.

\$ \$ \$ \$ \$ 9 - إذا أستمل عقد البيع على عقارات متعدد وكانت منفصله بعضها عن البعض فإن الأصل أن للشفيع أن يأخذ بالشفعة ماتوافرت له فيه أسبابها دون تلك التى المستطيع أن يشفع فيها لو أنها بيعت مستقلة وذلك ما لم تكن تلك العقارات مخصصة لعمل واحد أو لطريقة أستقلال واحده بحيث يكون استعمال الحق في الشفعة بالنسبة الى جزء منها من شأنه أن بجعل الباقى غير صالح لما أحد له من انتفاع.

(الطعن رقم ۱۳۶۷ لسنة ۵۰ في جلسة ۱۹۸۹/۰)

٣٤٥ -إذ كان يشترط لعدم مقوط حق الجار المالك في الشفعة بقاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الاخذ بالشفعة إلا ان استمر ار التلاصق ليس شرطاً لبقاء الاستحقاق ، لما كان نلك وكان النص في المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٩٧٦ على أنه يصدر باعتماد خط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٧٧٥ لسنة ٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة إجراء اعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزه عن خطوط التنظيم على أن يعوض أصحاب الشأن تعويضا عادلا أما اعمال الترميم لإزالة الخلل وكذلك اعمال البياض ويجوز القيام بها مفاده ان صدور قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم لايترتب عليه بمجرده خروج الأجزاء الداخلة في خط التنظيم عن ملك صاحبها بل تبقى له ملكيتها الى ان يتم الاستيلاء الفعلى عليها و فق الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٧٥ لمنة ٥٤ ، وكان الطاعنان لم يدعيا اتخاذ اجراءات نزع ملكية الجزء الداخل في خط التنظيم والاستيلاء الفعلى عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه - فإن التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه يظل قائما كسبب للاخذ بالشفعة ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ۱۲٤٧ لسنة ٥٦ ي حلسة ١/٥/١٩٨١)

787 - أفرد القانون ٢٠٦ لمنة ١٩٥١ - المنطبق على واقعة الدعوى - الباب الثانى منه لتنظيم اعادة تخطيط المدن والقرى ونص فى المادة العاشرة على وجوب تخطيط حدين لكل مدينة أو قرية يحدد أولهما المدى الذى يتطلبه التوسع المنتظر فى البناء لمواجهة عدد المكان لمدة خممين عاما مقبله ويحدد الثانى منطقة زراعية خارج الحد الأول لايجوز إقامته منشآت فيها لغير الأغراض الزراعية إلا بموافقة المنطمة المختصة بالتخطيط ، ثم اتبع المشرع هذا القانون باصداره قانون نظام المكلى رقم ١٢٤٤ لمنة ١٩٦٠ - الذى يمرى على واقعة الدعوى فنص فى

مانته الاولى على ان تقسم الجمهورية الى وحدات ادارية هى المحافظات والمدن والقرى ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ ، وتنفيذا لهذا القانون اصدر رئيس الجمهورية القانون اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٥٥ لمنة ١٩٩٠ الذى نص على نفسيم الجمهورية الى محافظات ومدن وقرى وفقا للجداول المرافقة لهذا القرار . ولما كان التقنين المدنى محافظات ومدن وقرى وفقا للجداول المرافقة لهذا القرار . ولما كان التقنين المدنى المالك واذا كانت المقارات من المادة ٩٣٦ على أن يثبت الحق في الشفعة المجارات من المائة أنه يكفى للأخذ بالشفعة في هذه الصورة أن يكون المدن او القرى، فإن مؤدى نلك أنه يكفى للأخذ بالشفعة في هذه الصورة أن يكون المغار المشفوع به ملاحمةاً للعقار المشفوع به ملاحمةاً للعقار المشفوع به ملاحمةاً للعقار المشفوع به ملاحمةاً للعقار المثنوع ألم الذي وضعتها الحكومة تحديداً لنطاق المدينة أو القرية في ضوء القانونين سالفي النكر وما صدر بشأنهما من قرارات

(الطعن ۲۶۸ استة ۵۱ ي - جلسة ۲۴۸ (۱۹۸۸/۳)

٧٤٧ - إذا كانت الأرض تدخل في حدود المدينة أو القرية التي نبين المدى الذي يتطلبه التوسع الحمراني بالبناء فهي بحكم هذا الوضع الذي اتشاته الدولة تعتبر من الأراضي المعده للبناء حتى ولو كانت مستغله استغلالا مؤقتا لفرض آخر ، اما إذا كانت تد اعدت إعداداً إذا كانت تد اعدت إعداداً فعليا لهذا الفرض ولقاضي الموضوع بهذا الصدد السلطة التقديرية للفصل في هذه المسالة بغير معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، والمعول عليه في اي من هاتين الحالتين هو بحالة الارض وقت انعقاد البيع الذي تولد عنه حق الشعة .

(الطعن ۲۵۸ لسلة ۵۱ ق - جلسة ۲۴۸/۱۹۸۸)

٣٤٨ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بأحقية المطعون ضدهم الأربعة في أخذ أرض النزاع بالشفعة إلى ماورد في تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف من أن الأرض المشفوع فيها زراعية وأن لها حق ارتفاق بالري على الأرض المشفوع بها الملاصعة لها ، مما يصوغ طلب الأخذ بالشفعة طبقا لنص البند الثاني من الفقرة دها من المادة ٩٣٦ من القانون المنتى الذي يجعل حق الارتفاق صبباً للأخذ بالشفعة إذا تعلق بالأرض المبيعة أو بأرض الجار ، فمن ثم يكون المحكم فيما إنه مديداً ، والإينال منه إغفاله الرد على دفاع الطاعنين - بأن حق الارتفاق بالري على الأرض المشفوع فيها اليس قاصراً على الأرض المشفوع فيها المرتفاق بالدى على الأرض المشفوع فيها الموس أعلى الأرض المشفوع فيها

بل تشترك فيه أراضى أخرى مما لابجوز معه طلب الشفعة - إذ لاعبرة باشتراك الفير في حق الارتفاق المقرر للأرض المشفوع فيها أو الأرض المشفوع بها على الأخرى في معت الارتفاق المقرر للأرض المشفوع بها على الأخرى في نممك الشفيع بطلب الشفعة طالعا أن القانون لم يشترط أن يكون هذا الحق مخصصاً لإحداهما على الأخرى وحدها . هذا إلى أن وجود حق ارتفاق الفير على أرض المروى لايخرج هذه الأرض عن ملكية صاحب العقار المشفوع به بل تظل جزءاً من هذا العقار ، إذا فعنى كان هذا الدفاع لايستند إلى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه تغيير وجه الرأى في الدعوى فإن اغفال الحكم الرد عليه لايمد قصورا

(الطعن ٥٩٠٠ نسنة ٥٥ ي جنسة ١٩٩٠/١/٤)

9 4 4 9 - مفاد النص في المادة ٩٣٦ هـ من القانون المدنى على أن للجار المالك ان بطلب الشفعة إذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة أن المشرع لم يشترط للأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق بين العقارين إذا اجتمعا في يد واحدة هي يد الشفيع وأن يزول هذا الحق في الوقت ذاته بالنسبة للمقارات الأخرى التي تشترك فيه ، فروال - هذا الحق كلية - ليس شرطاً من شروط الأخذ بالشفعة وقد استهدف المشرع من ذلك تحرير العقارين من ربقة الارتفاق ولو جزئياً باجتماعهما في يد واحدة مايتادي الى علاج أسباب النزاع عند تعدد الملك .

(قطعن ۲۸ لسنة ۵۰ ی جنسة ۲۹/۵/۱۹۹۱)

الغميسل النيائي العلسار البندوع ب

• ٣٠٥ - إذا كان عقد شراء الشفيع غير مسجل فالعين التي هي مجل هذا العقد
 لا يصمح أن يشفع بها .

(الطعن رقم ١٠ غستة ١٠ ي - جنسة ١٩٤٦/٤/٤)

٧٥١٥ – الشريك في معنى الفقرة الأولى من العادة الأولى من قانون الشفعة هو المالك على الشيوع ، وإذ كان المشترى لايكون مالكا إلا بتسجيل عقده ، ومن وقت التسجيل لاتبله ، فإن الحكم إذا نفى حق الشفيع في الشفعة على أساس أن تسجيل عقد لحصمة شائمة في القطعة التي بها الأطيان المشفوعة لاحق لعقد البيع الصادر الى المشفوع منه لايكون قد أخطأ .

(الطمن رقم ۳۰ اسنة ۱۷ ق - جلسة ۲۰/٥/۲۰)

٧٥٧ - يجب ثبرت ملكية الشفيع للعقار الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أي وقت انعقاد بيع المقار الذي يشفع فيه ولاعبرة بتاريخ تسجيل هذا البيع ، لأن حق الشفعة بتولد عن عقد البيع ولو لم يكن مسجلا ، وإذن فعنى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دفاع المشترى المؤسس على أن الشفيع لم يكن مالكا لما يشفع به وقت حصول البيع سبب الشفعة أقام قضاءه على أن عقد شراء الشفيع للأرض التي بشفع بها أمبق في التسجيل على تاريخ تسجيل عقد البيع الأطيان التي يشفع فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون وكان يتمين على المحكمة ليكون قضاءها صحيحا في هذا الخصوص أن تقيمه ، على أن تاريخ تسجيل عقد الشفيع سابق على تاريخ بيع الأرض المضعوع فيها ،

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢١ ق -- جلسة ١٩٥٤/٢/١٨)

٣٥٣ - إن استناد أثر الشرط الى الماضى على النحو المستفاد من نص المادة
١٠٥ من القانون المدنى إنما يصبح حيث يكون التعليق على الشرط ناشئاً عن ارادة
المتماقدين . أما حيث يكون القانون هو الذي قرر الشرط وعلق عليه حكما من الأحكام
فان المكم المشروط لايوجد ولابثبت إلا عند تحقق شرطه أما ماقبله فلا ، لأن الأصل
أن الأثر لا يسبق المؤثر .

وعلى هذا لامحل لتطبيق المادة ١٠٥ المذكورة في غير باب التعهدات والعقود .

ويصفة خاصة لامحل لتطبيقها على ما كان من الشروط جعليا مردودا الى إرادة الشارع ، كشرط التسجيل نقل الملكية ، لان هذا النوح من الشروط باق على أصله فلا انسحاب لأثره على الماضى ، على أن القول بالأثر الرجعى للتسجيل فيه منافاة لمقصود الشارع في وضع قانون التسجيل ، فالحكم الذي يقضى برفض دعوى الشفعة بناء على أن الشفيع لم يكن مالكا للعين المشفوع بها يوم اشتراها بل من تاريخ تسجيل عقد الشراء لايكون مخالفا للقانون في نفيه الأثر الرجعى للتسجيل .

(قطعن رقم ۱۲۸ لسنة ۱۰ ق - جلسة ۱۹۶۱/۱۱/۲۱

\$ 900 - التسجيل إنما يترتب أثره من تاريخ حصوله ولايرتد الى تاريخ مابق عليه . فاستناد الحكم الى أن عقد البيع غير المسجل يعتبر معلقا على شرط التسجيل بالنسبة الى نقل الملكية ، اذا ماتحقق هذا الشرط ارتد أثره الى تاريخ التسجيل - ذلك غير صحيح ، لأن ارتداد أثر الشرط الى الماضى إنما يصح حيث يكون التعليق على الشرط ناشنا عن ارادة المتعاقدين ، أما حيث يكون القانون قد أوجب اجراء معينا ورتب عليه أثرا قانونيا فهذا الأثر لايتحقق إلا بتمام الاجراء ولاينمحب الى الماضى . فاذا قضى الحكم بالشفعة بناه على مجاورة أرض الشفيع للارض المشفوع فيها من حديث (القبلى والشرقى مثلا) بمقولة إن تسجيل الشفيع عقد شرائه الأرض الواقعة في الحد الشرقى يرتد أثره الى تاريخ العقد فانه يكون قد أخطأ .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٢)

2006 مكرر - إذا دفع بأن الشغيع الإيملك العين التي يشفع بها لأن العقد الذي يستند إليه في تملكها لم يصدر من مالكها بل من وكيل عنه قد عزله بكتاب مسجل سابق على تاريخ البيع المدعى ، وقضت المحكمة الشغيع بالشفعة بناء على أنه مالك فلا تتريب عليها في ذلك . إذ حتى لو صح أن العقد كان صادرا من وكيل معزول فلن بطلانه الايكون إلا نمبيا ، ولهذا فالعيب الذي يشوبه الايمنع انتقال المالك حتى يتقدم من شرع البطلان لمصلحته ويطلب ابطاله ، والمشفوع منه لا شأن له بهذا البطلان .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٣ في - جلسة ١٩٤٤/١/٨)

٩٤٥٥ – إذا قبل المدين المنزوعة ملكيته الابجاب الذي أرجبته البحكومة على نفسها بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ المتضمن شروط بعع الأرض التي آلت الى الحكومة نتيجة تدخلها بالشراء لصيانة الثروة المقارية ، فإن ذلك لا ينشىء بيما مستحدثا وإنما هو إتفاق على التقايل .

والتقايل في عقد من العقود هو اتفاق بين طرفيه على إلغائه ورفع آثاره وهذا إلاتفاق هو عقد جديد فاسخ للعقد الأول . فاذا كان العقد الأول قد ترتب عليه انتقال حق الملكبة في عقار ، فان النقابل فيه من شأنه ان ينتقل هذا الحق ممن آل إليه الى صاحبه الأصلى ، ومن ثم يكون تسجيله لازما لانتقال الملكية إليه عملا بنس المادة الأولى من فانون النسجيل ، وهو ليس من العقود المقررة للملكية المعقاه من التمويل . فاذا هو لم يسجل فانه لا يملك المشترى ولا يصح لأن يشفع بالعين التى هي مجله .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٠ ي - جلسة ١٩٤٦/٥/١٦)

أو الحكم الذي من شأنه انشاء حق الملكية أو أي حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو الحكم الذي من شأنه انشاء حق الملكية أو أي حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو الذي من شأنه انشاء حق الملكية أو أي حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو الذي من شأنه تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لاينسعب الى الماضي و لايحتج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٧ من قانون التسجيل المقود واجبة التسجيل أن المواد المنكورة إذ أجازت تصجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو قصحها أو اللاجوع فيها ودعاوى استحقاق الحقوق العينية المقارية ورتبت على التأشير بعنطوق الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر التأشير بالحكم الى تاريخ تسجيل الصحفية ، فانما أجازته على مسبل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من نرتبت لهم حقوق عينية على مسبل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من نرتبت لهم حقوق عينية على مسبل الاستثناء حماية لأسحاب تلك الدعاوى قبل من نرتبت لهم حقوق عينية على نات المقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تصجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء بين أى الملكية أرض الشفيع أو أرض المشترى تعود عليه منفعة أكثر أسقط اعتبار بصحة التعاقد عنها لاحق لعقد المشترى الذى تواد عنه حق الشفعة ، فانه لم يخطى من طبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٦ نسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٣)

• ٥٢٥٧ - متى كان المكم الاستئنافي إذ قضى برفض دعوى الشفيع -- الطاعن - قد أقام قضاءه على ما قرره من أن عقد شراء الشفيع للمقار المشفوع به لم يسجل إلا بعد حصول البيع الذي تولد عنه حق الشفعة فأن مقتضى هذا التقرير أن الشفيع لا يعتبر شريكا على الشيوع في الملك المشفوع فيه وهذا يغنى عن التعرض لسائر أوجه الدفع الذي تتاولها الحكم الابتدائي وقضى برفض الدعوى على أساس واحد منها وبذلك لايكون في عدم بحث الحكم الاستثنافي لها قصور يعيه .

♦ ٣٩٨ – اذا كان الحكم المعلمون فيه قد استند في اثبات ملكية الشغيع للأهليان المشغوع بها والتي لم يسجل عق مشتراها الى ماجاء بعريضة دعوى صحة التماقد المرفوعة من المشغوع منه من أن الشغيع يجاور الاطبان المشغوع فيها من حدين والى تأشيرة مصلحة الشهر المقارى على عريضتى دعوى صحة التماقد ودعوى الشغعة فأنه يكون فضلا عن محالفته للقانون – قد شابه قسور بيطله ، ذلك أن هاتين المريضتين ليسنا في حد ذاتهما دليلا على الملكية كما أنهما لابين فيهما سبب هذه الملكية ومندها ، وعقد الشغيع غير مسجل فلا تنتقل الملكية بموجبه ، وليس يغنى عن التسجيل مجرد انفاقات الخصوم أو اقراراتهم .

(قطعن رقم ۱۱۰ سنة ۱۹ ی جلسة ۱۱۰/۱۹/۱

٩٠٧٩ - لما كان من المقرر قانونا أن الشفعة لاتجوز إلا إذا كان الشغيع مالكا للعين التي يشفع بها وقت بيع المقار المراد أخذه بالشفعة فإنه إذا كان الشغوع ضده قد قرر أنه وإن كان العقد الذي تملك به الشغيع الأرض التي يشفع بها مسجلا قبل تسجيل عقد تملكه هو للارض المشغوع فيها إلا أن الاتفاق على شراء هذه الأرض قد تم بينه وبين البائع لها قبل تسجيل عقد الشغيع ، واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى ، التي بينتها في حكمها والمؤدية إلى مااستخلصت المحكمة من ظروف في التاريخ المدعى به ، وأن كل مافي الأمر أنه كان هناك مفاوضات للبيع والشراء لم يتحسل انتهت بعصول البيع بعد تسجيل عقد الشغيع فناك منها لا مطعن عليه ، ولايصح أن يماب عليها أنها لم تجب المشغوع ضده إلى ملطنه من إحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت ما أدعاه مادامت هي قد استظهرت من وقائع الدعوى أنه غير صحيح ، مما مفاده أنه لاموجب لإجابة طلب التحقيق في شأنه .

، (الطعن رقم ٣١ سبة ١٤ في جلسة ١٩٤٤/١٣/٧)

 ٩٣٩ - بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشترى ينتفع بسائر حقوق الملاك ، ومن ثم يثبت له الشفعة من تاريخ تسجيل عقده ما دام لم يقض ببطلانه .

٩٣٦٩ – مجرد منازعة المشترى للشفيع فى ملكة لايترتب عليها اسقاط حقه منى ثبت أن هذه المنازعة على غير أساس.

(الطعن رقم ۲۱۰ سنة ۲۰ ي جلسة ۱۹۵۲/۲/۲۲)

٣٦٦٧ – مُلقام .

٣٩٦٣ - إذا كان الحاضر عن المشترى قد أقر بمحضر الجلسة بأنه لايذازع . في ملكية الشغيع للعقار الذي يستشفع بموجبة ، فإن هذا الإقرار لايؤدى إلى التسليم بالملكية المغرزة .

(الطعن رقم ۲۶۹ سنة ۲۳ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١ س ٧ ص ٨٧٦)

\$ ٣٩ 8 -- من المقرر في قضاه هذه المحكمة أنه إذا كان مبب النعى ينطوى على دفاع يخالطة واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا بأن ملكية المطعون ضده الأول للعقار المشغوع به ملكية مفرزة وليست شائعة كما لم يقدموا ما يدل على مبتى تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وإذ كان هذا النعى ينطوى على دفاع يخالطة واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لايجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ١٠٤٢ لسنة ٤٧ في جلسة ٨١/٢/١٨ س ٣٧ ص ٤٩٠)

970 - مؤدى نص المانتين ٨٦٦ من القانون المدنى أن للمالك على الشيوع الحق ان يبيع ملكه معددا مغرزا ويقع البيع صحيحا وان كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع ، ومتى كان هذا البيع صحيحا وصدر لأجنبي وكان الإفراز الذي تحدد به محل البيع لايحاج به سائر الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاءا أو رضاءا مما يعتبر معه هذا التصرف بالنمية لهم في حكم التصرف في قدر شائع فإنه ينبني على هذا أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في ذلك البيع وفقا لصريح عبارة النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدنى. "

(تقش جلسة ۲۰/۱/۳۰ س ۸۳ س ۳۶ ص ۳۴)

9779 - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشفعة لاتجوز إلا إذا الشغيع مالكاً للمقار الذي يشفع به وقت قيام مبدب الشفعة وأن ملكية العقار لاتنتقل إلى المشنرى إلا بتسجيل عقد البيع ، وإذ كان الطاعن - الشفيع - لم يسجل حكم صحة التعاقد الصادر لصالحة عن المقار المشفوع به إلا بعد صدور البيع المشفوع فيه ، وكان هذا التسجيل لايرتب أثره إلا من تاريخ حصوله ولاينسحب إلى تسجيل صحيفة الدعوى وإذ رتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن في طلب أخذ العقار المبيع بالشفعة لأنه لم يكن مالكاً للمقار المشفوع به وقت صدور البيع مبيب الشفعة يكون قد المقرون .

T . . .

٧٩٧ - النص فى العادة ٩٩٣ / ب من القانون العننى على أنه يثبت الحق فى الشفعة (أ) (ب) للشريك فى الشيوع إذا بيع شىء من العقار الشائع الى أجنبى يدل وعلى ماجرى قضاء هذه العحكمة على أن الحق فى الشفعة يثبت للشريك على الشيوع إذا بيع قدر من العقار الشائع الى أجنبى مواء كان هذا القدر شائعا أو مفرزا .

(للطمن ۲۱۲۳ لسلة ۵۱ ق جلسة ۸٤/۱۱/۲۵ س ۲۹ ص ۱۸۹۵)

٣٩٨ - يتمين لقبول دعوى الشفعة أن نتبت ملكية الشفيع للحين المشفوع بها
 وقت البيم مبيب الشفعة .

(قطعن ۱۹۶۲ نستة ۵۱ ی ولسة ۸۵/۱/۲۰ س ۳۱ مس ۱۳۳)

٥٢٦٩ - ائن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ليس لتسجيل العقود أثر رجعي وأنه يتعين أن يكون عقد الشغيع مسجلا وقت حصول البيم المشفوع فيه اذا كانت ملكية العقار المشفوع به تستند عقد ، إلا أنه في مجال البناء فان ملكية البناء مصدرها واقعة البناء وتكون المشترى بعقد مسجل بما له من حق البناء على سبيل البقاء والقرار ومن ثم تخوله حق الاستشفاع اذا ما قام به سبب من أسباب الشفعة ، إذ أنه حينتذ يشفع في العين المبيعة لا بالأرض التي لم يسجل عقد مشتراها بعد -لأنه لايتملكها إلا يتسجيل العقد بحسب ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ولكن بواقعة البناء الذي اقامه على سبيل القرار والذي يتملكه منذ اقامته وقبل أن يتملك الأرض واستقلالا عنها ، كما أنه لامخالفة في ذلك لأحكام الملكية بالالتصاق قولا بأن بائع الأرض يعتبر في حكم القانون وبالنصبة للكافة - هو وحده مالك البناء الذي أقلمه المشترى الذي لم يسجل عقد شراته ، ذلك لأن القانون إذ يعتبر مالك الأرض مالكا للبناء بفعل الالتصاق انما يقرر في صالح المالك قرينة غير قاطعة قابلة لاثبات العكس ومناط تطبيقها ألا يكون ثمة اذن صريح أو ضمني من مالك الأرض للفير باحداث البناء . فحيثما وجد اتفاق أو انن صريح أو ضحني من مالك الأرض للغير امننع التحدي بقواعد الالتصاق وهي دعامة لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا على المحكمة أن هي لم تحل الدعوى الى التحقيق لأثبات هذه الملكية .

(الطعن رقم ۱۲۵۳ س ۵۷ ی جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۳)

٩٧٠ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشفعة لاتجوز إلا إذا كان الشفع لاتجوز إلا إذا كان الشفيع مالكا للعقار الذي يشفع جبه وقت قيام سبب الشفعة أي وقت بيع العقار الذي يشفع فيه فاذا كان عقد شراء الشفيع غير مصجل بالعين التي هي محل هذا العقد لايصح ٢٠٠٧.

أن يشفع بها ولا يكفى أن يكون الشفيع حائزا وواضعا اليد بينة التملك دون أن يتم له التملك فعلا ، بل ويتعين على المحكمة وهى تعرض لثبوت ملكية للشفيع للعقار المشفوع به بالتقادم أن نبين فى حكمها مدى نوافر شروط هذه الملكية من وضع يد مستمر وهادىء وظاهر مقترن بنية التملك وأن نبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى الى نوافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

(الطعن رقم ۹۹۷ س ۵۰ ی جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۹)

٩٧٧ - ملكية الشغيع للمقار الذي يشفع به شرط لقبول دعواه ، وإذا ماأنكر عليه المشترى هذه الملكية نعين على المحكمة أن تستظهر حقيقة هذا الدفاع من واقع مايتممه البها الشغيم من أسانيد مثبتة لملكيته .

(الطمن رقم ۱۲۴۳ س ۵۷ ی جلسة ۱۹۸۱/۱/۲۳)

٣٧٧ – الإشترط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل ،
 والاحمل للتغرقة في هذا الخصوص بين حالتي البيع الواحد والبيوع المتوالية .

(الطعن رقم ٢٣٦ اسنة ٥٣ في - جاسة ١٩٨٩/١١/١٢)

القصل الثالث

العقار المشفوع فيه «عدم جواز تجزئته»

" و المادة ١١ من قانون الشفعة بنصها على أنه وإذا بيع العقار لمعدة أشخاص مشاعا بينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه ، أما إذا عينت في العقد حصة كل منهم مغروزة كان للشغيع الحق في طلب أخذه بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراحاة القواحد العقررة لطلب الأخذ بالشفعة ، - بنصها على هذا قد تناولت حالتين الأولى - بيع العقار لعدة أشخاص مضاعا بينهم ، ففي هذه الحالة لاتصبع الشفعة الا في العقار بتمامه . الثانية - بيع العقار لعدة أشخاص مع تعيين حصة كل منهم مغرزة . فيكون للشفيع الحق في طلب أخذ العقار بتمامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر اذا توافرت شروط الشفعة بالنمية اليها ، ويمنفاد من نص الفقرة الأولى من المادة المتكورة الذي يؤكده نص الفقرة الثانية ، أن مناط تطبيقها في الحالتين أن يكون المبيع عقار ابتمامه لعدة مشترين ، فإذا كان المبيع جزءا شائما في عقار امتنع تطبيق الفقرة الأولى المتلا الشغطة فيها ، فإذا الحكم قد أسقط حق الشغيع قبل أحد المشترين استنادا الى الفقرة الأولى من المادة التكر مع أن المبيع انما كان جزءا شائما فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم 60 اسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٩)

9778 - متى كان الحكم قد قرر أنه اذا شعل البيع عقارات متعددة فى ذات العقد ، وكانت منفصلة بعضها عن بعض ، فيجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه أسبلها دون العقارات الأخرى التى لا يستطيع أن يشفع فيها لو أنها بيعت مستقلة أما اذا كانت العقارات المبيعة متصلة فيجب على الشفيع أن يأخذها بتمامها ، فان ما قرره هذا الحكم هو تطبيق صحيح للمادة 11 من قانون الشفعة القديم .

(الطعن رقم ۷۱ نسنة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۵٤/۲/۱۸

٥٢٧٥ - إن الأخذ بقاعدة عدم جواز تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة محله أن يكون المبيع عقارا واحدا أو عقارات متعدده متصلة . أى متلاصقة ، أو منفسلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث ان استعمال حق الشفعة بالنمية إلى جزء منها يجعل الباقى غير صالح لما أعد له من الانتفاع .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٥/١٣)

٣٧٧٦ -إذا دفع المشفوع منه بعدم قبول دعوى للشفعة لأن طلب الشفعة لم ٢٠٠٨ يرد إلا على قطعة واهدة من القطعتين العبيعتين له بالعقد الابتدائى ، ورد الشغيع على هذا الدفع بأن الشراء حصل على دفعتين كل منهما بعقد وأن عقديهما سجلا في تاريخين متباعدين ، وأن العقد الابتدائى الذى جمعهما انما اصطنع لمخدمة الدعوى ، وقبلت المحكمة هذا الدفع بناء على ما استظهرته من وقائع الدعوى من أن شراء القطعتين تم صنفقة واحدة بموجب عقد ابتدائى وأن تحرير عقد ممنقل عن كل قطعة إنما كان لدواع اقتضاها التأثير على كل عقد من مصلحة المملحة لاختلاف سبب أيلولة الملك لورث العقد البائع . ونفى الحكم بما أورده من أدلة الطعن على العقد الابتدائى بأنه اصطنع خدمة للدعوى ، فلا تقبل العجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ۱۷۳ لسنة ۱۸ في - جلسة ۱۹۰۰/۱۸

٧٧٧ - إذا كانت دعوى الشفيع بالشفعة متضمنة حصة شائمة في آلتين الرى مضصصتين لجميع أطيان الورثة ولم يتناولهما عقد القسمة الحاصل بينهم ، وقضت المحكمة برفض الدعوى دون أن تتحدث في حكمها عن مانين الآلتين فذلك لا يعد من القصور ، لأن هانين الآلتين إذ كانتا - على حمب ماجاء في عقد البيع - تابعتين للاطيان المبيعة وخادمتين لها بقدر المبيع منسوبا إلى كل الأطيان ، فإنهما يسرى عليهما حكم الأطيان المبيعة ويكون قضاء المحكمة برفض الشفعة متضمنا الرفض في آلتي الرى ، ولم يكن على المحكمة هذه الحالة أن تتحدث عنهما على وجه التخصيص .

(الطعن رقم ١٠٤ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٧/٢/١٣)

٣٧٨ حسست المادة ١١ من دكرية ٣٣ مارس سنة ١٩٠١ الصادر بشأن الشفعة - معالجة حالة ما إذا بيع عقار واحد لعدة أشخاص فأباحت التجزئة في صورة حرمتها في صورة أخرى وهي حالة تختلف عن حالة بيع عقارات منعددة لاعقار واحد وحكم هذه الحالة أن العقارات المبيعة إن كانت منفصلة فلا يحق الشغيع أن يطلب منها إلا ماتوافرت له فيه أسباب الشفعة دون العقارات الأخرى . فإذا تبين أن يطلب المعالوية بالشفعة منفصلة تمام الاتفصال عن باقى الأطيان المبيعة وأن الشيغ يجاور المقدار الذي يطلب أخذه بالشفعة من أكثر من جهة مع وجود حقوق ارتفاق رى وصرف بين هذه الأطيان والأرض المشفوع بها ولم يطعن المشترى على ماحصله الحكم من ذلك بأى مطعن قان الحكم فيما قرره من جواز التجزئة في هذه الحالة بكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ۲۱۱ سنة ۲۲ ی جلسة ۱۹۵۷/۲/۷ س ۸ ص ۲۱۶)

9٧٩ - إذا كان الحكم قد قسمى الشغيع بأحقيته في أخذ جزء من الأطيان المبيعة بالشفعة في الحالة التي تجوز فيها التجزئة كما قسمي بأحقيته أيضا في أخذ باقي المستقة وذلك قبو لا لما ردده المشترى في دفاعه أمام محكمة الموضوع من تضرر لترك باقي السفقة تحت يده رغم ضعفها وصعوبة استغلالها واستجابة لما أظهره الشغيع من استعداد لأخذ هذا الباقي رفعا للضرر عن المشترى فإن التكييف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشغيع لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقه في أخذ الجزء المشقوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشترى بأضرار من تخلف الجزء الباقي في يده . فعتى كان الحكم قد أثبت قيام الأمس التي ينع عليها هذا التراضى فانه لايكون قد أخطأ أذا أعمل أثره وقضى للشغيع بأخذ باقي الصفقة رفعا للصنرر الذي شكامنه المشترى ولايفير من ذلك أن يكون المشترى قد اعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداء الشغيع من أخذ باقي الأطيان بأنه طلب حديد للشفعة لم تتو أفر شروطه ومو اعيده .

(الطعن رقم ۲۱۱ سنة ۲۲ ي جلسة ۱۹۵۷/۲/۷ س ۸ عس ۲۱۶)

٥٢٨ - تقدير كفاية اليان الوارد في الإنذار المنصوص عليه في المادة ١٩٤١ مدنى عن العقار الجائز أغذه بالشفعة وعدم كفاية هذا البيان مما يستقل به قاضى الموضوع.

(قطعن رقم ۲۸۵ نستة ۲۸ ی جنسة ۱۹۹۳/۱۱/۷ س ۱۶ ص ۱۰۱۱)

9 ٨ ٩ - محل تطبيق قاعدة عدم جواز تجزئة المقار المطلوب أخذه بالشفعة أن يكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة أى متلاصقة - أو منفصلة بشرط أن تكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة أى متلاصقة بكون استعمال حق أن تكون منها يجمل الباقى غير صالح لما أعد له من الانتفاع . وإذا لكن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الجزء الذي أكله النهر ولم يكن مخصصا هو والجزء الذي أكله النهر ولم يكن مخصصا هو الجزء الذي ألك المشغرع فيه . فصر الحكم بالشفعة على ذلك الجزء فيه تجزئة المقار المشفوع فيه .

(قطعن رقم ۷۶ لسلة ۳۰ ق جلسة ۱۹۹۵/۱/۱۶ س ۹۱ ص ۹۷)

٧٨٧ - قاعدة أن الشفعة الانتجزأ تعني أنه الايجوز الشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر . حتى الايضار المشترى بتبعيض الصفقة .

(الطنن ٢٥١ نسنة ٤١ ي - جلسة ٢١/١/١١١ . س ٢٦ ص ٢٠٠١)

(الطعن ٥٣١ لسلة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ . س ٢٦ ص ١٤٨٢)

٩٨٤ - الشغيع اذا بيع جزء شائع في عقار لمشترين متعددين على الشيوع ان يأخذ بالشفعة في نصيب احد هؤلاء المشترين متى توافرت أسباب الشفعة دون أنصبة الباقين ، ولايكون في هذا تجزئة للصنقة لأنها مجزأة من الأصل .

(الطعن ١٨٩ لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧٩/٣/١ . س ٢٠ ع ١ ص ١٧١)

• ٣٨٥ – اذاشمل البيع عقارات متعددة في ذات العقد ، وكانت منفسلة بعضها عن البعض ، فإن الاسل ان للشفيم أن يأخذ بالشفعة ماتوافرت له فيه . أمبابها دون العقارات الأخرى التي لايمنطيع أن يشفع فيها لو انها ببعت ممنقلة . واستثناء من هذا الأصل يشترط لعدم جواز التجزئة في الشفعة في هذه الحالة أن تكون العقارات مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة ، بحيث يكون استعمال حق الشفعة بالنمبة الي جزء منها يجمل الباقي غير صالح لما أعد له من انتفاع .

(الطعن ٢٤٧ نسنة ٤٥ كي - جلسة ١٩٧٩/١/٧ . س ٣٠ ع ٢ ص ٩٧٨)

(الطعن ١٦٥٠ نسلة ٤٩ ي جلسة ٨١/٢/٢١ س ٣٧ ص ٢٧٧)

٧٨٧ = إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة طلبت أخذ المبيع كله بالشفعة بما في ذلك الجزء الذي بيم إلى المشترى الذي لم يختصم في الدعوى ، فإن النعى على الحكم بأنه لم يبحث مدى أحقية الطاعنة في الأخذ بالشفعة بالنسبة لأجزاء العقار المشفوع فيه التي بيعت لمن إختصمتهم في الدعوى يكون دفاعاً جديداً يخالطة واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وبالتالي لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ي جلسة ٨١/٢/٢١ س ٣٣ ص ٢٧٧)

٧٨٨ – إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الطاعنين لم يقدما دليلا على ملكيتهما للأرض المجاورة للحصة المراد أخذها بالشفعة ، وهو مايكفى لحمل قضاء الحكم ، ومن ثم فإن النعى عليه فيما إستطرد إليه بشأن تجزئة الصفقة أيا كان وجه الرأى فيه – يكون نعياً غير منتج .

(الطعن ۸۶۷ استة ۶۸ في جلسة ۸۱/٥/۲۱ س ۳۲ ص ۲۹.۱)

٥٢٨٩ – قاعدة أن الشفعة لانتجز أ تعنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أنه لايجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة فى صفقة و لحدة بعض المبيع دون البعض الأخر حتى لايضار المشترى بتبعيض الصفقة و لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثالث باع للطاعنة قطعة أرض مساحتها ... وأن المطعون عليهما الأول والثانى أعلنا رغبتهما في أخذ كل المساحة المبيعة بالشفعة وأقاما الدعوى بطلب أحقيتهما في أخذ المقار المبيع جميعه بالشفعة بعد أن أودعا سوياً الثمن ، فإنه لايكون ثمة تبعيض الصفقة على المشترية الطاعنة أو تجزئة للشفعة .

(الطعن ٧٧٠ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨٤/١٨ س ٧٧ ص ١٩٨٩)

آ ، 9 9 9 - المقرر أنه إذا كانت الصفقة واحدة فإنه لايجوز للشفيع أن يغرقها على المشترى بأن يأخذ ببعض الصنفقة ويدع باقيها إذ أن من شأن ذلك تجزئة الصنفة وتبعيضها .

(الطعن ۲۰ ، ۲۲۷۰ ، ۲۲۸۱ نستة ۵۳ ق جلسة ۸۳/۱/۲۰ س ۲۶ ص ۱۹۱۵)

٧٩٩١ -المقرر ان قاعدة عدم التجزئة في الشفعة الاتجيز الشفيع ان يأخذ بالشفعة في صفقه واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى الايضار المشترى بتبعيض الصفقة عليه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المعلمون فيه ان المعلمون ضدهما الأولين طلبا معا اخذ كامل العقار المبيع بالشفعة فانه الايكون ثمة تبعيض للصفقة على المشترى او تجزئة للشفعة .

(الطمن ٤٨٧ نسلة ٥٠ تي جلسة ٨٤/١/٢٤ س ٣٥ ص ٢٨٤)

٧٩٢ ~ القاعدة المقررة لعدم تجزئة الشفعة تعنى أنه لايجوز للشفيع أن يأذذ

بالشفعة في صنفقة ولحدة بعض المبيع دون بعضه الآخر حتى لايُضار المشترى بتعيض الصنفقة عليه .

(الطعن ١٦٤٤ لسنة ٥١ في جلسة ١٩٤/٥٨ س ٣٦ من ٥٦٥)

٣٩٣ - اذا اشتمل عقد البيع على عقارات متعدة وكانت منفصلة بعضها عن البعض فأن الأصل أن للشفيع أن يأخذ بالشفعة ماتوافرت له فيه أسبابها دون تلك التي لايستطيع أن يشفع فيها لو أنها بيعت مستقلة وذلك مالم تكون تلك العقارات مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال الحق في الشفعة بالنسبة الى جزء منها من شأنه أن يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من انتفاع .

(الطعن رقم ۲۶۱۸ س ۵۲ ق جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۱)

\$ 9 9 0 - المغرر في قضاه هذه المحكمة () أن القاعدة أن الشفعة الانتجزأ تعنى أنه لايجوز للشفيع ان يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الاخر لايضار المشترى بنبعيض الصفقة ، وإنما يجوز له اذا تعددت الصفقات ببيع العقار اجزاء مفرزة - ان يأخذ بالشفعة في بعض هذا السفقات دون بعض اذا توافرت شروط الشفعة فيما يؤخذ بالشفعة فيه دون ان يكون في ذلك تجزئة لها .

(الطمن ١٦٨٥ لسنة ٥٦ في جنسة ٨٧/٤/٧٨)

999 هـ - لما كان من حق المشترى للعين المشفوع فيها - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ألا تتجزأ عليه الصفقة فاذا تعدد الشفعاء من طبقة واحدة ولم يطلب كل منهم الشفعة في كل العين المشفوع فيها وسقط حق أحدهم لمبيب يتملق بالمواعيد أو بغيرها من إجراءات الشفعة تفرقت الصفقة على المشترى وصارت بذلك دعوى الشفعة غير مقبولة ، وكان من العين المبيعة أن يعدل الى طلب الشفعة فى العين لمن طلب الشفعة فى جزء من العين العينة أن يعدل الى طلب الشفعة أن العين المنتم مادام قد فوت على نفسه المواعيد المقرره للأخذ بالشفعة الأن إجراءات الشفعة المنصوص عليها فى المواد من 3 ألى الى 7 \$ و من القانون المدنى ومواعيدها مرتبطة فى الشفعة ذاته ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المعلمون ضدهما الأول فى الشفعة ذاته ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المعلمون ضدهما الأول برمتها وإنما طلبا ذلك معوياً وأودعا ثمناً واحداً لها ، وكان إقرار المعلمون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة من شأنه إلناء كافة إجراءات الشفعة بالنسبة لها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمئته من طلبات تخصها وذلك عملا الثانية أمام محكمة أول درجة بترك الخصومة من شأنه إلناء كافة إجراءات الشفعة بالنسبة لها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمئته من طلبات تخصها وذلك عملا بالنسبة لها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمئته من طلبات تخصها وذلك عملا بالتي المناسة المناسبة الها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمئته من طلبات تخصها وذلك عملا بالنسبة لها بما في ذلك صحيفة الدعوى فيما تضمئته من طلبات تخصه و كلاية وحرفة بمن طلبات تخصه و كلاية وحرفة و كلاية وحرفة بالمسلم و كلاية وحرفة وحر

بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات مما يجزى، الصفقة على المشتريين (الطاعنين) الأمر الممتنع قانونا ، ولايفير من ذلك إقرار المطعون ضدها الثانية في الامرام المرام الموادع يخص الشفيع الآخر وحدة ذلك أن التكييف الصمديح لهذا الاقرار منها - بعد رفع دعوى الشفعة بتاريخ ٢٠/١/١/١ أنه في الحقيقة نزلت به الشفيع الآخر عن حقها في الشفعة وهو مالا يجيزه الشارع ويتضمن إسقاطأ لحقها ذاته ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام فضاءه على ان نتازلها يمثل حوالة حق تنتج أثرها دون حاجة لقبول المدين بما لا محل معه لالزامه بلجناع آخر والا تجاوزت المبالغ المودعة ثمن البيع قانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن ۲۲ استة ۹۱ ق - جاسة ۲۹۸۸/۱۱/۲۹)

٧٩٦ — المقرر انه اذا كانت الصنقة واحدة فلا يجوز للشفيع ان يغرقها على المشترى بأن يأحذ بعضها ويدع باقيها والمناط في وحدة الصنقة أو تبعيضها يرجع الى شروط العقد وارادة العاقدين ، وإذ كان البين من الاوراق ان الطاعنين قد اشتروا بطريق التضامن فيما بينهم مماحة ٤ ط من ٢٤ ط على الشيوع نظير الثمن المبين بالمقد ومدد الثمن جميما بما يفيد وحدة الصنقة رغم تعدد روابطها بما يوجب رفع دعى الشفعة على المشترين جميعا فإن كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لأحدهم فانها تكون غير مقبولة بالنسبة لأحدهم فانها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقين .

(الطعن ۲۸۱۰ استة ۹۹ ق جاسة ۲۸۲۰/۱۹۹۰)

القصل الرابع

البيوع التى تجوز فيها الشفعة والتى لا تجوز فيها (أ) بيوع تجوز فيها الشفعة:

٧٩٧ - -من المقرر أن ملكية الشغيع للعقار الذي يشفع به يجب أن تكون ثابته وقت بيع العقار الذي يشفع فيه وأن الشفعة جائزة في العقار المبيع ولو كان عقد البيع لم يسجل فإن حق الشفعة الذي ينشأ من يوم البيع لايمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بتولده من يوم التسجيل فقط.

(طعن رقم ۱۲۰ سنة ۱۶ ق جنسة ۱۹۴۵/۲/۱۵

٩٢٩٥ – لايشترط قانونا في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ .

(طعن رقم ۱۷۳ سنة ۱۸ ق - جلسة ۱۹۰//۱۹۰)

٧٩٩ - وصف العقد بأنه عقد ابندائي - أهذا بالعرف الذي جرى على اطلاق هذا الوصف على عقود البيع التي لم تراع في تحريرها الأوضاع التي ينطلبها فانون التسجيل - ذلك الاحول دون اعتبار البيع بانا الزما متى كانت صيفته دالة على أن كلا من طرفيه قد ألزم نفسه الوفاء بما التزم به على وجه قطعى الايقبل العدول .

ومتى كان عقد البيع لازما باتا فانه بثبت المعق فى الشفعة بمجرد تمامه تكل من قام به سبب من أسبابها ومن ثم كان العلم به موجبا على الشفيع العبادرة الى اظهار رغبته قبل أن ينقضى على علمه الميعاد المقرر له فى القانون . وما قد يقع من النزاع بين البائع والمشترى على تكييف العقد أو على قوته المازمة لابرفع عن الشفيع واجب إظهار رغبته فى هذا الميعاد ، لأن الشارع قد جعل مجرد العلم بداية حتمية لمريان الميعاد ، ورتب على قواته مقوط حق الشفعة ، ومواعيد المقوط dechéance لاتقبل الوقف و لا الانقطاع .

(طعن رقم ٣ سنة ١٦ ئي جنسة ١٩٤٦/١٢/٢٦)

٥٣٠٥ - المادة ١٩ من قانون الشفعة كانت تقضى بمقوط حق الشفيع إذا لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع ، والبيع يتم بانفاق المتعاقدين على أركانه ، وإثبات هذا الاتفاق في عقد يوصف بأنه .

عقد ابتدائى لاينفى تمام البيع ووجوب ابداء الشفيع رغيته فى ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه به ، وإذن فعتى كانت محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقدير الواقع قد حققت دفاع الشفيع وانتهت بالاقتناع بأن البيع قد تم فى تاريخ معين وعلم به الشفيع قبل ابداء رغبته فى الأخذ بالشفعة بمدة تزيد على خمسة عشر يوما فلا معقب على هذا التقرير .

(طعن رقم ۲۰۹ سنة ۲۰ ق جنسة ۱۹۵۳/۲/۲۲

٩٠٠٩ - إذا حرر عقد ابتدائي ببيع نصيب القصر في أطيان اشترط فيه أنه لايكون نافذا إلا بعد موافقة المجلس الحسبي عليه ، ثم قرر المجلس الترخيص للرصية في ببع هذه الأطيان بالشروط الواردة في العقد الابتدائي إلا فيما يتعلق بالثمن فقد رفعه الى الحد الذي وصلت اليه المزايدة التي أمر باجرائها تمهيداً لإقرار البيع ورست على نفس المشترى بالعقد الابتدائي ، فإن هذا القرار لايعتبر ملفيا لذلك المقد وإنما هو مؤيد ومتمم له . وإذن فلا يجوز رفض دعوى الشفعة في الأطيان المبيعة بعقضي ذلك العقد بعقولة إنها نكون على غير أساس إذ هذا العقد بعدم إقرار المجلس الحسبي إياه لايكون له وجود .

(الطعن رقم ٩٠ سنة ١٤ لى جلسة ١٩٤٥/٤/١٧)

٧ . ٣٠ - إن القانون إذ جعل البيع صببا للشفعة وجعل حق الشفيع في طلبها متوادا من مجرد اتمام انعقاد البيع على العين المشفوعة جاء نصه عاما مطلقا لا فرق فيه بين بيع خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط ، وإذن فالحكم الذي يقرر أن حق الشفعة لايتواد عن العقد الابتدائي المعلق نفاذه على تصديق المجلس الذي يقرر أن حق الشفعة لايتواد عن العقد المحرر بعد تصديق المجلس الحصيي على بيع نصيب القصر القصر - هذا الحكم يكون خاطئا في تقريره هذا . إلا أنه إذا كانت المحكمة مع ذلك قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بأدلة سائغة أوردنها أن الشفيع لم يكتمل عمله بأركان البيع التي أقرها المجلس الحسيي ومنها الثمن الذي لابد من علمه به ليوازن بين ما إذا كان يقدم على الطلب أو يتخلى عنه إلا في التاريخ الذي علم عدده في صحيفة الدعوى فان ذلك النقرير الخاطىء لايستوجب نقض الحكم لأنه لم يكن له تأثير على سلامة النتيجة التي انتهت اليها المحكمة وهي عدم سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة لأن مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون الشفعة في تبدأ إلا من تاريخ العلم الكامل بأركان البيع وترك الحق لايكون إلا بعد توافر هذا العلم العلم العلم العلم العلم الطعة الناطة العلم ا

(جلسة ١٩٤١/١١/٢٩ طعن رقم ١١٤ سنة ١٩ ق)

٣٠٠٣ - البيوع التي ترخص المجالس المصبية للأوصياء أو القامة في إجرائها ليست من نوع البيوع الحاصلة بطريق المزايدة العلنية التي منعت المادة الثالثة من قانون الشفعة من الاستشفاع فيها ، لأن الشارع لايعني بهذه البيع إلا البيوع التي تباشرها الجهة القصائية أو الادارية المختصة طبقا لقواعد وإجراءات معينة قانونا تضمن العلانية والطمأنينة الكافيتين لحماية ذوى الحقوق ثم توقعها حتما لمن يرسو عليه المذاد .

(طعن رقم ۱۸ سنة ٥ ي - جلسة ۱۹۳۹/۲/۲۷)

\$ 9.6 - إن البيع الحاصل أمام المجلس الحسبي لايدخل في البيوع التي لاتجوز فيها الشفعة ، إذ أنه ليس من البيوع الحاصلة بطريق المزايدة العلنية التي تجريها الحهات القضائية أو الإدارية المختصة بمقتضى قوانين وإجراءات معينة يتوافر فيها الضمان الكافي لذوى الحقوق ويترتب عليها وقوع البيع حتما لمن يرسو عليه المزاد .

(الطعن رقم ٩٠ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٥/٤/١٢)

• ٥٣٠٥ - إن المادة الثالثة من قانون الشفعة تنص على منع الشفعة فيما بيع بالمزادة (faite aux enchéres publiques si la vente est) ومقسود الشارع من النس - على ماجرى به قضاء محكمة النقض - هو البيع بالمزاد طبقا لقواعد وإجراءات معينة قانوناً تتضمن علانية العطاءات من جهة وإيقاع البيع حنما على صاحب العطاء الأكبر من جهة أخرى بحيث يمكن للشفيع إذا كانت له رغبة في المبيع أن يشترك في العزايدة ويتلبع الزيادة حتى يرسو عليه المزاد . ولما كان بهم أراضمى المحكومة الحرة بطريق المطاريف ليس فيه من علانية العطاءات مليسمح لراغب الشراء بمتابعة الزيادة ، ثم لما كان وقوع البيع لصاحب العطاء الأكبر غير مكفول لم هو يحتفظ به للحكومة من الحق المطلق في قبول أو رفض أي عطاء ، ولوجوب اعتماد وزير المالية للبيع في كل حال ، فالبيع الواقع من مصلحة الأملاك بطريق المظاريف ليس هو البيع بالمزايدة المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الشفعة ، فتجوز فيه الشفعة .

(الطعن رقم ۷۷ سنة ۱۹ ق - جنسة ۱۹۶۷/۱۱/۲۷)

٣٠٩ هـ - تجوز الشفعة في البيع الذي أجراء الحارس على أموال الرعايا الألمان بالمزاد لأن هذا المزاد لم يتم وفقا لإجراءات رمسمها القانون كما نتطلب ذلك المادة ٩٣٩ من القانون المدنى ، إذ أن الحارس ضمن قائمة شروط البيع ضرورة موافقته على الثمن الراسى به المزاد وعلى حقه في إلفاء البيع بدون إيداء أسباب ، وهذه شروط تنطق بأن مثل هذا البيع ولو أنه يتم بالمزاد إلا أنه لايتفق مع ماهو منصوص عليه قانونا بشأن البيوع الجبرية ووجوب رسو المزاد فيها حتما على صاهب آخر عطاء بدون مصادقة أهد .

(الطعن رقم ۲۲۱ سنة ۲۲ ي جلسة ۱۹۵۲/٥/۲۵ س ٧ مس ۲۰۰۲)

٧٠٥٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن بيع مصلحة الأملاك لمقاراتها بالمزاد بشرط مصادقة وزير المالية وكذلك البيع الذي كان يتم أمام المجالس الحسبية لعقارات القصر بالمزاد - هي بيوع عادية تجوز فيها الشفعة رغم حصولها بالمزاد أمام جهة الإدارة أو المجلس الحميلي المختص .

(الطعن رقم ۳۳۱ سنة ۲۲ ي جلسة ۱۹۰۱/٥/۱۷ س ٧ ص ٢٠٠٧)

٣٠٥ – لايتشرط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل ، ولا
 محل للتغرقة في هذا الغصوص بين حالتي البيع الواحد والبيوع المتوالية .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١، س ٢١ ص ١٩٣٠)

٩٣٠٩ – مؤدى نص المادة ٩٣٥ من القانون المدنى أن الحق فى الشفعة يثبت
 لكل من قام به سبب من اسبابها بمجرد انعقاد البيع على العين المشفوعة .

(الطعن ۲۷۰ لسبّة ٤٠ الى - جلسة ٢/١/١٩٧٥ . س ۲٦ ص ١٩٧٠)

• ٩٣١ - بيع البناء على صبيل القرار استقلالا عن الأرض هو بيع عقار يجوز للشريك المشتاع في البناء أخذ الحصة المبيعة فيه بالشفعة طبقا لما تنص عليه الفقرة وب، من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى من أن الحق في الشفعة يثبت للشريك في الشيوع اذا بيع شيء من العقار الشائع الى أجنبى .

(الطعن ١٩٩ نستة ٤٠ ي - علسة ١٩٧٥/١/١٧ . ص ٢٦ من ١٣١٦)

9 ٣٩١ - القانون جعل البيع مببا للشفعة كما جعل حق الشفيع في طلبها منولدا من مجرد إتمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، فاذا فسخ بتراضي الطرفين بعد طلب الشفعة فانه لايعدم أثر البيع بالنسبة للشفيع ويظل حقه في الشفعة قائما . ولما كان الثابت بالأوراق أنه بعد إتمام البيع من الطاعن الاول إلى المطعون عليه الثاني بموجب المقد المؤرخ ٣/٧/٢/١٣ قام المطعون عليه الأول باعلانهما في بموجب المقد المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٣ برغيته في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة ثم أقام دعوى الشفعة بايداع صحيفتها قلم الكتاب وقيدها بتاريخ ١٩٧٢/٥/١ ، فان ضمخ البيع الذي

ادعى الطاعن الاول حصوله رضاء في ١٩٧٢/٥/١٥ بعد طلب الشفعة ، لايسقط حق الشفيع ، ويجرز له إجبار البائع بأن يمضى معه في البيع لا مع المشترى .

(الطعن ٧٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٨٠/٩/٣ س ٣١ ص ١٩٥٧)

٧٩١٧ من القانون ٤٦ لمنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية أن ترى المحكمة تعليق ١٢٥ من القانون ٤٦ لمنة ١٩٧٧ بشأن السلطة القضائية أن ترى المحكمة تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وأن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي ، وإذ كانت دعوى الضعخ تنخل في الاختصاص الولائي القاضي العادي المختص ولائيا بدعوى الشفعة ولاتخرج عن الاختصاص الولائي القاضي العادي المختص ولائيا بدعوى الشفعة الشرط الصريح الفاسخ لأن البيع في هذه الحالة يكون موجوداً ونافذاً من وقت البرامه ، وعلى الشفيع أن يراعي مواعيد إجراءات الأخذ بالشفعة فيه ، فإن هو فوتها يرامه ، ولاتبدأ مواعيد جديدة بتخلف هذا الشرط ، لما كان ذلك مقط حقه في الأخذ بها ، ولاتبدأ مواعيد جديدة بتخلف هذا الشرط ، لما كان ذلك الدعوى بعد أن رأت في حدود سلطتها التقديرية أنه لا محل لوقفها حتى يفصل في دعوى الضمخ تأسيساً على أن الشفعة جائزة في البيع المعلق على شرط فاسخ طالما البعيع قائماً ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

(الطعنان ۲۸۱ ، ۱۹۹۲ نستة ۵۱ ق جنسة ۸۱/۳/۱۲ س ۳۲ ص ۷۸۱)

حق الشغيع في طلبها متولداً من مجرد إنمام انعقاد البيع على العين المشغوعة جاء حق الشغيع في طلبها متولداً من مجرد إنمام انعقاد البيع على العين المشغوعة جاء نصب عاماً مطلقاً وبتلك المثابة أجاز الشفعة . في العقار المبيع ولو كان عقد البيع البتدائي لم يسجل نلك أن حق الشفعة الذي ينشأ من يوم البيع لايمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بمولده من يوم التسجيل فقط إذا لم ينذر المتعاقدان البائع والمشترى - الشفيع بحصول البيع الابتدائي . ذلك أن حق الشفعة على ماسلف القول لابتولد من مجرد الإنذار بحصول البيع بل من وقت انعقاده سواء تم الإنذار بحصولة أم لم يتم إذ لايرتب الإنذار أثراً سوى سقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا المتضب المدة المنصوص عليها في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى ولم ييد الشفيع رغبة في الشفعة قبل إنقضائها .

(الطعن ١٣٢٦ لسنة ٤٩ ي جنسة ٢٩/٥/٢٩ س ٣٤ ص ١٣٢٢)

\$ ٣٩١ - النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدنى على أن ويثبت الحق في ٢٠١٩

الشفعة (أ) لمالك الرقبة إذا بيع كل حق الإنتفاع الملايس لها أو بعضه .. (جـ) لعساحب حق الإنتفاع إذا بيعت كل الرقبة الملايسة لهذا الحق أو بعضها ...، مفاده أن كلاً من حق الرقبة وحق الانتفاع بمكن أخذه بالشفعة إذا ماتوافرت شروط الأخذ بها .

(الطعن ١٦١١ لمنة ٤٩ في جلسة ١٣/٥/٤ س ٣٤ من ١٦٢١)

٣٩٥ – الشفيع إذا قاته الأخذ بالشفعة فى البيع الابتدائى جاز له الاخذ بها فى البيع النهائى وفى مواعيد هذا البيع وبشروطه ، وذلك إذا اختلفت شروطه عن شروط عقد البيع الابتدائى حتى ولو كان قد أسقط حقه فى الاخذ بالشفعة فى هذا البيع .

(الطعن ١٠٢٩ أسنة ٤٩ ق جنسة ٨٤/١/١١ س ٣٥ ص ١٩٣٠)

٩٣١٦ – من المقرر – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – أن الشفيع بإعتباره من الغير الأخذ بالعقد الظاهر حتى ولو كان في حقيقته عقداً صورياً بين عاقبيه دون إعتداد قبله بالعقد الحقيقي المستتر إلا أن يكون سيء النية أي يعلم بصورية العقد الظاهر وحقيقة العقد المستتر ، وعلى من يدعى سوء نية الشفيع إثبات نلك ، فإن عبء الاثبات يقع في هذه الحالة على عانق المشفوع ضده بحيث إذا أفلح في ذلك اعتد قبل الشغيع بالعقد المستتر أما إذا أخفق ظلت الحجية للعقد الظاهر .

(الطعن ١٤٠٠ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٥/١/١٥ س ٣٦ ص ١١٩)

و ١٩٩٥ - من المقرر أنه لايشترط قانوناً في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مصحل أو ثابت التاريخ - لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن عقد البيع الصادر من الطاعن - المشترى الأول للعقار المشغوع فيه - إلى المطعون ضده الأخير - المشترى الثاني - قد تم بتاريخ أى قبل تاريخ إعلان الرغبة الموجه من الشفيع - المطعون ضده الأول - إلى الطاعن والباتعين له في - والذي تم تسجيله في ... وكان الطاعن قد دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير دى صفة وأدخل في ... وكان الطاعن قد دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير دى صفة وأدخل بعدم قبول الدعوى لمدم توجيه طلب الشفعة إلى البيع الثاني الصادر إليه من المشترى الأول في ... والسابق على تاريخ إعلانه الشفيع رغينه بالأخذ بالشفعة الموجه إلى المشترى الأول والبائعين له في وعلى تاريخ تسجيله في وكان الشفيع المطعون ضده الأول والبائعين له في وعلى الشفيع المامورية بمقولة إنه لا حاجة لذلك - المطعون صده الأول وإن ذهب رداً على ذلك المصورية بمقولة إنه لا حاجة لذلك - وهو مامجله عليه الطحن على البيع الثاني بالصورية بمقولة إنه لا أنه عاد أمام لمحكمة الابيتائية إلى التعميك بأن المقد المذكور غير ثابت التاريخ ومن ثم فلا يحتج المحكمة الابيتنائية إلى التعميك بأن المقد المذكور غير ثابت التاريخ ومن ثم فلا يحتج

به عليه بإعتباره من الغير ، هذا إلى أنه عقد صوري صورية مطلقة دون حلجة إلى طلب تحقيق نلك إكتفاءاً بما أورده من أنه من صورة واحدة وغير موقع عليه من أي شاهد وأنه مقدم من البائم ، لما كان نلك وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في رده على هذا الدفع إلى القول بأنه يشترط لتطبيق نص المادة ٩٢٨ من القانون المعنى أن يكون البيع للمشترى الثاني ثابتاً ثبوتاً قاطعاً على نحو ما توجبه المادة ١٥ من قانون الإثبات قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وأن كلا من الطاعن والمطعون صده الأخير لم يوردا أي دفاع أو طلبات بشأن عدم ثبوت تاريخ المقد المنكور مما يقتضى الإلتفات عنه لإنتفاء الدليل على أنه سابق على تسجيل إنذار الشفعة المحاصل في لما كان ماتقدم وكان هذا الذي ذهب وإنتهي إليه الحكم يخالف صحيح القانون الذي لاشترط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ وأوجب على الشفيع في هذه الحالة أن يوجه طلب الأخذ بالشفعة إلى البيع الثاني متى كان سابقاً لإعلان الرغبة أو تسجيله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٨٦٤ نستة ٥١ جلسة ٨٠/٢/١٧ س ٢٦ ص ٢٥٩)

٣٩٨ عال - ١ - مفاد النص في المادة ١/٩٨٥ من القانون المدنى أن حق الانتفاع يمكن كسبه بالشفعة في حالة بيعه استقلالا دون الرقبة الملابسة له إذا ماتوافرت شروط الأخذ بالشفعة .

- ٢ النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدنى على أن هيبت الحق في الشفعة .
 - (أ) لمالك الرقبة إذا بيع كل حق الانتفاع الملابس له أو بعضه .
 - (ب) للشريك في الشيوع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبي .
- (جـ) لصاحب حق الانتفاع إذا بيعت كل الرقبة الملابسة لهذا الحق أو بعضها .
 - (د) لمالك الرقبة في الحكر إذا بيع حق الحكر وللمستحكر إذا بيعت الرقبة .
- (هـ) للجار المالك، والنص في المادة ٩٣٧ من ذات القانون على أن ووإذا نز احم الشفعاء يكون إستعمال حق الشفعة على حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة السابقة، ممادها أن المشرع فرد حق الشفعة لكل من مالك الرقبة ولصاحب حق الانتفاع لحكمة توخاها هي جمع شنات الملكية برد حق الانتفاع إلى مالك الرقبة ويرد الرقبة إلى صاحب الانتفاع ، وتحقيقاً لذات الحكمة فقد جعل المشرع الأفصلية عند تزاحم الشفعاء لمالك الرقبة على سائر الشفعاء عند بيع حق الانتفاع الملابس للرقبة التي يملكها ، وكذلك لمالك حق الانتفاع عند التزاحم إذا بيعت كل الرقبة الملابسة

لهذا الحق أو بعضها ، وإذ قرر المشرع الأقضلية بين الشفعاء عند تزاجمهم وفق ماجرى به النص السائف فإن مؤدى ذلك أن الشفعة في حق الانتفاع أو في حق الرقبة مقررة أصلا لسائر الشفعاء المنصوص عليهم لتوفر الحكمة في تقرير الشفعة لكل منهم وهي المضارة على أن تجرى المفاضلة بينهم عند تزاحمه .

١ - ٢ (الطعن ١٦٤٤ لسنة ٥١ ل جلسة ١١١/٩ س ٣٦ س ١٥٥)

9 9 9 9 - بيع الشريك المشتاع لجزء مغرز من المال الشائع دون موافقة باقى الشركاء لاتنتهى به حالة الشيوع . والنص فى المادة 9 7 من القانون المدنى على أن ميثبت الحق فى الشفعة ... للشريك فى الشيوع اذا بيع شيء من العقار الشائع الى أجنبى، يدل على أن للشريك المشتاع فى العقار أن يشفع فى البيع الذى يصدر من شريك آخر لأجنبى . وأن لم يقصر المشرع حق الشفعة فى هذه الحالة على بيع الحصمة الشائعة ، بل أطلق ذلك الحق على بيع أى شيء من المال الشائع فان للشريك المشتاع فى العقار أن يشفع فى هذا البيع الصائد من شريك أخر سواء كان المبيع حذ ما هذ زا أو حصة شائعة .

(تطعن رقم ۲۳۹۲ س ۵۱ ی جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۰) (الطعن رقم ۲۰۱۳ س ۵۱ ی جلسهٔ ۱۹۸۲/۲/۱۲)

 ٥٣٣٥ – للبائع أن يطلب الشفعة في البيع الصادر من المشترى – أو من احد ممن تلفوا الحق عنه – متى توافرت شروط هذا الطلب .

(الطعن ۱۲۱۸ تستة ۵۳ في طسة ۲۲۱۸)

٩٣٢٩ - البيع الذي هو سبب الشفعة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا عبرة فيه بتاريخ تسجيله لأن حق الشفعة يتولد وقت انعقاد البيع ولو لم يكن مسجلا أو ثابت التاريخ .

(الطعن ۱۰۵۰ استة ۵۷ ي جلسة ۱۰۵۱ (۸۸/۲/۱۱

9 9 7 9 - نظم المشرع في المواد ، 9 9 إلى 9 3 1 من القانون المننى اجراءات الأخذ بالشفعة مواء في إبداء الرغبة فيها أو في رفع الدعوى بطلبها وهي اجراءات توجب تعيين المبيع الذي قام بسببه الحق في الأخذ بالشفعة وتحديد شخص البلتع والمشترى والثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، واذ تعتبر العقود في توالى البيوع في العقار المشفوع فيه عقودا متباينه كل منها قائم بذاته مستقل عن الاخر في أشخاص المتعاقد بل وشروط التعاقد فإن الشغيع اذا ما حدد في دعواء أمام محكمة أول درجة

طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لعقد معين من هذه العقود المنتلبعة فانه بتحدد وفقا لهذا العقد موضوع الحق المنتلبعة فانه بتحدد وفقا لهذا العقد موضوع الحق المنتلف الشفعة في عقد بهم آخر إذ بعد ذلك تغييراً للطلب الذي كان مطروحا أمام محكمة أول درجة معا لايقبل لدى محكمة الاستئناف باعتباره طلباً جديداً فلا تتريب على هذه المحكمة إن - أعرضت عن بحثه ولم تعر التفاتاً لدفاع يتصل به لخروجه عن نطاق الاستئناف المطروح .

(الطمن ١٩٤ استة ٥٥ ق جاسةلا ٨٨/١٢/٨)

الله الله الله المعلقة إن سحت بنعدم بها وجود عقد البدع قانونا فلا تترتب آثاره ولاتنقل بمقتضاها ملكية المقار إن سجل إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقدا منعدما . فأنه بنبنى على ذلك أن الشغيع إذا طمن بالصورية المطلقة على عقد المشترى الثانى فدفع هذا الأخير بعدم قبول الدعوى لأنه تصرف في العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثالث لم يختصمه الشغيع في دعواه كان الزاماً على المحكمة قبل أن تفصل في هذا الدفع أن تتصدى بداءة لبحث العلمن بالصورية وتدلى بكمتها فيه حسماً له ذلك بأنه لو ثبتت صورية عقد المشترى الثاني كان منعدما غير مناوي أن قلا في مداوية الشغيع منتج لاي آثر قانوني ولو كان ممجلاً فلا يكون لهذا المشترى في مواجهة الشغيع ثمة حقوق تعلقت بالمقار المشفوع فيه ويفدو بالثالى غير مقبول منه أن يحتج قبله بنصرف صدر منه في هذا المقار إلى مشتر ثالث .

(الطعن ٤٠٦ نسلة ٥٧ ق جلسة ٨٩/٦/٢٩)

٣٣٤ - بيع المشترى المقار المشفوع فيه الى مشتر ثان قبل اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل تصجيلها . م ٩٣٨ منفى . أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثاني . ادعاء الشفيع صورية المقد الصادر للمشترى الثاني . وافلاحه في اثبات ذلك . مؤداه . الاعتداد بالبيع الأول . نتيجة طلب الشفعة الى المشترى الثاني لا محل له وان وجب اختصامه أو إدخاله ولو بعد الميعاد - حتى يتسنى اثبات الصورية في مواجهة .

(الطعن رقم ۱۳۳۰ استة ۵۸ في جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۲)

٣٢٥ – مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى أنه اذا تصوف مشترى المفاق المشغوع فيه بيعه الى أخر قبل اعلان أو تصجيل رغبه الشغوع في الأخذ بالشغمة في البيع الأول فانه يقد حق الشفعة في هذذا البيع ولاييقى أمامه إلا طلب الشفعة في البيع الثاني متى توافرت شروط الشفعة فيه ، على أنه يتعين لمدريان أثر البيع في البيع الثاني متى توافرت شروط الشفعة فيه ، على أنه يتعين لمدريان أثر البيع هي ٢٠٢٧

الثانى فى حق الشغيع - على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون هذا البيع حقيقيا أما إذا كان صوريا صورية مطلقة فانه يُعد غير موجود ويكون الوضع الناشىء عن البيع الأول هو القائم وحده الأمر الذى يترتب عليه ان يبقى حق الشغيع فى الأخذ بالشفعة فى هذا البيع ، بما مؤداه أن أحقية الشغيع فى الأحذ بالشفعة فى البيع الاول هو امر يترتب على عدم وجود البيع الثانى أو وجوده ، فلا يعد الثانى دليلا فى طلب الأخذ بالشفعة فى البيع الاول .

(الطعن ۱۰۱۸ نستة ۵۸ في جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۹

٣٢٦ - المابتين ٩٣٨ ، ٩٤٧ من القانون المدنى إذ تنصان على انه داذا اشترى شخص عينا تجوز الشفعة فيها ثم بساعها قبل ان تعلن اية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل ان يتم تسجيل هذه الرغبة طبقا للمادة ٩٤٢ فلا يجوز الأخذ بالشفعة الا من المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها، وأنه ولايسرى في حق الشفيم ... اى بيم صدر من المشترى ... اذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة ...، فإن مؤدى ذلك أن بيع العين التي تجوز الشفعة فيها بيما ثانياً ساريا في حق الشفعة بوجب عليه أن لايتطلب اخذها بالشفعة إلا من المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها ، وأن البيع الثاني يسرى في حق الشفيع اذا كان قد تم فعلا قبل تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة فلا يشترط أن يكون ثابت التاريخ أو أن يكون قد أنذر به رسميا أو علم به علما واقميا وان كان لايتصور طلبه الأخذ بالثفعة من المشترى الثاني على أساسه إلا بعد علمه به فذلك مما يتعلق بالإمكان الواقعي لايتوافر الشروط التي يتطلبها القانون في طلب اخذ العين بالشفعة ، إلا انه اذا ادعى الشفيع صورية العقد الصادر للمشترى الثاني وأفلح في اثبات نلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشترى الأول قائما وهو وحده الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما يغني الشفيع عن توجيه طلب الشفعة الى المشترى الثاني ، على أنه يجب أن يتم اثبات الصورية في مواجهة المشترى الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الصورية واثبات جدية عقده وليكون الحكم الذي بصدر بشأن عقده حجة له أو عليه ، ويتحقق ذلك باختصامه في دعوى الشفعة مع تمسك الشفيع بالبيع الأول ودفعه بصورية البيع الثاني صورية مطلقة أو بادخاله أو تدخله خصما في الدعوى قبل الفصل فيها دون اعتداد بأن يتم هذا الانخال أو التنخل في المواعيد المحدده بطلب الشفعة وعنئذ يتعين على المحكمة ان تفصل في الدفع بالصورية إذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الصورية من عدمه وبصدور حكم ضد الشفيع بعدم صورية عقد المشترى الثاني لاتصح اجراءات الشفعة Y . Y .

في البيع الأول ويجب توجيه طلب الشفعة في البيع الثاني ، لما كان نلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الأخير – المشترى الثاني – قرر أنه أشترى الأطيان المشفوع فيها بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٥/١١/٥ في تاريخ سابق على رفع دعوى الشفعة – ولم يثبت في الأوراق أن الطاعن مجل رغبته في الشفعة قبل هذا التاريخ ، فأن البيع الثاني يمرى في حق الشغيع – الطاعن – دون أن يتوقف ذلك على مبق علمه بالبيع الثاني أو انذازه رميميا ، ويجب على الطاعن أخذ الأطيان المشفوع فيها من المشترى الثاني ويالشروط الذي أشترى بها ، وإذ خلص المحكم المطعون غيه الى أن عقد المشترى الثاني و المطعون عليه الأخير – عقد جدى غير صعورى – على نحو ما مديجيء في الرد على سبب النعي الثاني – ولم يطلب غير صعورى – على نحو ما مديجيء في الرد على سبب النعي الثاني – ولم يطلب الطاعن المشفعة لمدم توجيه الطاعن المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الأخذ بالشفعة لمدم توجيه الطاعن المراءات الشفعة الى البيع الثاني فانه يكون قد وافق صحيح القانون .

(الطعن ۱۷۰۱ لسنة ٥٠ ق - جلسة ۱۷۰۱/۱۹۹۱) (الطعن ۱۹۰۲ لسنة ٥٠ ق - جلسة ۲۰۵۱) (الطعن ۱۳۱۸ لسنة ٥٨ ق - جلسة ۲۰/۱۰/۱۹۹۱)

(ب)بيوع لاتجوز فيها الشفعة :

و٣٧٧ - إن قانون الشفعة حين قال في المانة الثالثة منه أن لا شفعة وفيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغلية الدرجة الثالثة، لم ييين القاعدة في احتساب درجات القرابة . ثم إن الشريعة الإسلامية ، باعتبارها هي الاصل في نظام الشفعة ، لابجدى الرجوع اليها في هذا الصدد . وذلك : أولا - لأن المادة المتكورة لم تنقل عن الشريعة الاسلامية وإن كانت قد تعرضت لدرجات الشريعة الاسلامية وإن كانت قد تعرضت لدرجات إلقرابة وقال فقهاؤها إن الدرجة هي البطن ، فانها لم تتعرض لكوفية احتساب الدرجات إلى مرتب أحكاما على تعدها . كذلك لم يأت الشارع في النصوص الأخرى التي أشار فيها إلى درجة القرابة بقاعدة لاحتسابها ، فيما عدا نصا واحدا في قانون المرافعات في المادة ٤٠٠ التي أشير فيها إلى هذه القاعدة بصند درد أهل الخبرة إذ المرافعات بعد نكر أنه يجوز رد أهل الخبرة إذا كان قريبا من الحواشي إلى الدرجة الرابعة : ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة فطبقة إلى الجد الرابعة المنكورة بدخول الفاية و على حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المنكورة بدخول الفاية و وهذا النص وإن كان قد ورد في صدد معين فان الطريقة التي أوردها في احتساب درجة القرابة هي مالزيقة التي أوردها في احتساب درجة القرابة هي مالزيقة الني أوردها في احتساب درجة القرابة هي الماريقة الني أوردها في احتساب درجة القرابة هي مالزيقة الني أوردها و المناب الدرجة القرابة هي مالزيقة الني أوردها و المناب المنابعة في مالزيقة الني أوردها و المناب الدرجة القرابة هي مالزيقة الني أوردها في المنابعة في مالزية التي أورد في صدد معين فان

الأحوال ، لا لأن النص ورد بها فصب بل لأنها هي الطريقة التي تتفق والقواعد الحسابية في عد الدرجات ، واحتساب الدرجات بمقتضى هذا النص يكون على أساس أن كل شخص يعتبر طبقة بذاته . وعلى نلك يكون ابن العم أو العمة في الدرجة الرابعة ، إذ هو طبقة ووالده طبقة والاصل المشترك (الجد) طبقة إلا أنها لاتحتسب ، ثم العم طبقة وابنه طبقة ، فهذه طبقات أربع . ويظهر أن هذه الطريقة في احتماب الدرجات قد نقلت عن المادة ٧٣٨ من القانون المدنى الغرنمي التي جاء في الفقرة الأولى منها ماترجمته هيكون احتساب الدرجات بالنسبة إلى الاقارب من الحواشي على حسب الطبقات من القريب المراد احتساب درجته إلى الأصل المشترك من غير أن يدخل هذا في العدد ثم منه إلى القريب الآخر، . وجاء في فقرتها الثانية تطبيقات للقاعدة فقالت : إن أولاد العم الاشقاء هم في الدرجة الرابعة . والواقع أن درجة القرابة ما هي في حقيقة أمرها إلا المسافة بين الشخص وأصله أو فرعه ، فيجب بالنمبة إلى الحواشي أن تعد المماقات التي تفصل بين الشخص المطلوب معرفة درجة قرابته والأصل المشترك ، ثم تضاف اليها المسافات التي بين هذات الأصل والقريب الآخر ، ومجموع هذه المسافات يكون درجة القرابة وعلى ذلك فابن العم أو العمة يكون في الدرجة الرابعة لأن بينه وبين أبيه مسافة – وبين هذا وابيه – وهو الأصل المشترك - مسافة ، ومن هذا لابنه مسافة ، ومنه لابنه مسافة ، مجموع هذه المسافات أربع ، وهذا هو حاصل القاعدة التي أوردها الشارع في المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فالحكم الذي يعتبر ابن العمة في الدرجة الرابعة وعلى هذا الاساس اجاز الشفعة في مااشتراه من أبناء خالة يكون قد أصاب .

(چلسة ۱۹۶۴/۱۱/۲۳ طعن رقم ۲۷ سنة ۱۴ ق)

التصرف المسادر من المطعون عليها الاولى إلى المطعون عليه الثاني ليس بيما تجوز التصرف المسادر من المطعون عليها الاولى إلى المطعون عليه الثاني ليس بيما تجوز فيه الشفعة وإنما هو تصرف فر طلبع خلص روعى فيه إيثار المتصرف إليه بالأولوية في شراء الأطوان المبيعة موضوع طلب الشفعة لاعتبارات منها مايتملق بشخص المتصرف إليه لقيامه باصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها مايتملق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار المزارعين وتوفير أسباب العيش لهم والتشجيع على إصلاح الأراضى البور – فضلا عن أن الثمن المسمى بالعقد لايمثل حقيقة قيمة المين المبيعة وقت البيع ، فإن هذا الحكم لايكون قد خالف القانون ، لايمثل حقيقة قيمة المعن المقد وفيه تغويت للأغراض المنشودة منه .

٣٣٩ – التقايل في البيع لايعتبر بيما جديدا يتولد عنه للشغيع حق الشغمة لأن التقايل أو التراد في البيع هو ضبخ له بتراضي الطرفين لا إنشاء لبيع جديد ومن شأنه في قصد التماقدين إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل البيع ومحو كل أثر له بما لايكون معه أساس لطلب الشفعة . وإنن فعتى كان التقايل قد حصل قبل طلب الشفعة فإنه يعدم أثر البيع الأول ولاييقى محل لطلب الشفعة .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢١ في جلسة ١٩٥٤/٢/٢٥)

• ٣٣٠ - إن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٢٧ من نوفمبر منة المهروم بنة المموافقة على منكرة وزارة المالية التي تضمنت شروط ببع الأراضى التي المحومة نتيجة تدخلها بالشراء لصيانة الثروة المقارية الزراعية قد تضمن إيجابا من الحكومة أوجبت به على نفسها أن ترد تكل مالك ملكة الذي نزع منه بمجرد طلبه في مدى خمس سنوات مقابل ثمنه الذي رسا به المزاد عليها ، ولما كان المدين المنكور المنازعة ملكيته هو قانونا في حكم الباتع ، فإن هذا الإيجاب متى قبله المدين المنكور لايكون إنشاء لبيع مستحدث وإنما هو اتفاق على التقايل في البيع القديم والتراد في المبيع والثمن ، ومنى كان هذا هو التكييف المصحيح للمقد المكون من عرض الحكومة وقبول المالك الأصلى لهذا العرض ، فإن إفراغ التراد في صورة عقد بيع ليس من شفة ، أن يؤثر في صحة هذا التكييف ، ولهذا لايجوز أن يكون هذا التصرف موضوع شفعة .

(الطعن رقم ۱۲۷ سنة ۱۵ ق - جلسة ۱۹۴۹/۱۹۴۱)

9٣٣١ - إن مجلس الوزراء إذ أصدر في ٢٧ من نوفيبر سنة ١٩٣٥ قراره بالموافقة على مذكرة وزارة الملاية التي تضمنت شروط بيع الأراضي التي آلت الى المكومة نتيجة تنخلها بالشراء لصيانة الثروة العقارية الزراعية إنما كان يباشر ملطته الإدارية التي تجعل منه قيما على الملك الخاص للدولة ، له أن يضع من الشروط لبيع هذا الملك مايراه محققاً للصالح العام . فما يصدر منه في هذا الشأن من قرارات هو من قبيل القرارات الإدارية . وإذا كان العرصوم بقانون رقم ١٠٧ لمسنة ١٩٣١ الذي نص على فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لمساعدة ملك الأراضي الزراعية المهدده بخطر نزع الملكية قد أنن مجلس الوزراء في أن يحدد كيفية هذه المساعدة وشروطة فإن هذا الإذرات الخاصة وشروطة المراق الشرافة الشراف الأراضي الزراعية أو بيع مالشترته منها بشروط معينة في متكل المكرمة لشراه الأراضي الزراعية أو بيع مالشترته منها بشروط معينة في حكم القوانين ، فهي لايمكن أن تكون ناسخة لأحكام الشفعة . وإذا كان قرار مجلس

الوزراء سالف الذكر قد تضمن ايجابا من الحكومة أوجبت به على نفسها أن ترد لكل مالك ملكه الذي نزع منه بمجرد طنه في مدى خمص سفوات مقابل ثمنه الذي رسا به المزاد عليها ، وإذا كان المدين المنزوعة ملكيته هو قانونا في حكم الباتع ، فإن قبول المدين المنكور هذا الإيجاب لايكون إنشاء لبيع مستحدث وإنما هو انفاق على النقايل في البيع القديم والتراد في المبيع والثمن .

وأما إذا مانغازل المدين المعنزوعة ملكيته الى آخر عن حقه فى استرداد أرضه على أساس التقابل فى البيع الذى آلت به الأرض الى الحكومة ، وقبلت الحكومة هذا التغازل وتصرفت على موجبه فى الارض الى المتغازل اليه ، فان هذا التصرف الذى من شأنه أن يحدث للمنغازل اليه ملكية لم تكن له من قبل يكون بيعاً ، ومن ثم تجوز فيه الشفعة .

(الطعن رقم ٣٦ سنة ١٥ قي - جلسة ١٩٤١/٥/١٦)

9٣٣٢ - إن القانون إذ جعل البيع صبباً للشفعة وجعل حق الشفيع في طلبها متولدا من مجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة جاء نصه عاماً مطلقاً ولا فرق فيه بين بيع بات خال من الشروط وبيع مقيد بها ولا بين شرط وشرط. ومن ثم فالبيع المشروط فيه خيار البائم يتولد منه في الحال ، كغيره ، حق الشفيع في طلب الشفعة وتمرى عليه مواعيد المقوط وإن لم تجب له الشفعة ولا أخذ العين المشفوعة إلا بانقصاء خيار البائع بعد أن يكون الشفيع طلب الشفعة وفقاً للقانون .

وكذلك جاء نص المادة ٢٢ من قانون الشفعة على سقوط العق فيها بمضى ستة أشهر من تسجيل عقد البيع نصاً عاماً عموماً مطلقاً شاملا لكل أحوال الشفعة جامعاً لكل أنواع البيوع والشفعاء مانعاً من أي استثناء .

وعلى ذلك فاذا قضت المحكمة بمنقوط حق الشفعة بمضى منة شهور من تسجيل عقد البيع كان حكمها غير مخالف للقانون ولو كان البيع مقترنا بشرط الخيار وادعى الشفيع أنه أظهر رغبته في الشفعة ثم رفع الدعوى بها في مواعيد القانون محسوبة من تاريخ مقوط ذلك الخيار .

(الطعن رقم ١٣ سنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/٤/٣)

७٣٣٣ - متى كان كل من المتعاقدين قد ترك جزءاً من حقوقه على وجه التقابل قطعاً للنزاع الحاصل ببنهما فهذا العقد صلح طبقاً لنص العادة ٥٣٢ من القانون المدنى ، والايصح اعتباره بيعا لكونه تضمن نقل ملكية أحد المتعاقدين إلى الآخر بثمن ٧٠٧٧. معين ، مادامت هذه الملكية لم تكن بعد مستقرة لناركها بل كانت محل نزاع ، والعبلغ العمسى لم يكن مقابلا لنقل الملكية المتنازع عليها بل كانت مقابلا لحمم النزاع معا تنعدم به مقومات البيع وتظهر مقومات الصلح .

والصلح لاتجوز فيه الشفعة ولا الاسترداد . ذلك بأن الصلح الواقع في ملكية مقابل دفع مبلغ معين من النقرد ليس ناقلا للملكية بل مقرراً لها . والعبلغ العدفوع صلحا لايمثل فيه العقار وإنما يمثل ما قد يكون للطرفين من حظ من كمس أو خمارة دعوى الملكية . ثم إنه بطبيعت يقتضى ترك كل طرف شيئاً من حقه ولايجوز أن ينتفع الأجنبي يفائدة مقررة لمنفعة المتصلاح ، كما أنه يمتلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية لايمكن أن يحل فيها أجنبي عن العقد ، مثل طالب الشفعة والاسترداد . هذا فضلا عن أن نصوص القانون في الشفعة والاسترداد صريحة في أن كلا الحقين لايردان إلا على حالة البيع .

(الطمن رقم ٧٧ سنة ١٦ قى - جلسة ١٩٤٧/١١/٢٧)

و ٩٣٤ - إذا كان المشترى قد تمسك بعدم جواز الشفعة في أرض استراها بطريق الممارمة من مصلحة الأملاك بشن روعي في تقديره اعتبارات خاصة وكان الحكم إذ قضى بالشفعة لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يتعين نقضه . ذلك أنه متى كان البيع مقصورا على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لفيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة في شرائها ومهما زايدوا على أثمانها ، ويعتبر البيع في هذه الأحوال متراوحا بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشترى من ناحية وبمصالح عليا اجتماعية وميامية من الناحية الأخرى وكل ذلك لايمكن تقديره بثمن .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٢٧ ي جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ س ٧ سن ٢٣٠)

• ٣٣٥ – اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار عقد الطاعنين - المشترين الأخيرين - صوريا صورية مطلقة ، فان مؤدى نلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة ، وبالتالى فلم يكن هناك مايدعو الشفعاء الى توجيه طلب الشفعة الى الطاعنين عملا بنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى ، ولا على الحكم ان هو لم يتعرض لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ۲۰ استة ۳۲ ق - جلسة ۱۹۷۰/٤/۱٤ س ۲۱ ص ۲۱۸)

٣٣٣٥ –إذا بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع في ٣٣٣٥

أى من هذه البيوع طالما كانت ملكية هذا المقار مازالت البائم ، فإذا انتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشغوع منه بتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وفي هذه الحالة لاتودى إلى انتقال الملكية إلى الشفيع ، فإن هو ادعى صورية هذا العقد المسجل لايلتفت إلى ادعائه مالم يختصم جميع المشترين فيه وإلا بقبت دعواه غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان مفاد دفاع المطعون ضده الأول - الشفيع - أنه يشفع في البيع المسادر من المطعون ضده الثاني إلى الطاعنين وحدهما ويدفع بصورية البيع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلى الطاعنين و وكان المطعون ضده الأول لم يسجل إعلان الرغبة في الشفعة ولم يختصم في دعواه هذه المشترية مع الطاعنين بالمقد المدعى صوريته فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

(الطعن ۱۲۰۳ نسلة ۶۹ ی جلسة ۸۲/۱۲/۳۰ س ۲۳ ص ۱۲۸۹)

9٣٣٧ - الشفعة الاتجوز إلا في بيع العقار ولو كان يعقد غير مسجل ، والاتجوز في السلح الواقع بشأن ملكية عقار الأنه ليس ناقلاً للملكية بل كاشفاً عنها ومقرراً لها ولما تقتضيه طبيعته من أن يترك كل طرف شيئاً من حقه فلا يجوز أن يدفع الأجنبي بفائدة مقرره لمنفعة المتصالح كما أنه يستلزم من قبل طرفيه واجبات شخصية الايمكن أن يحل فيها أجنبي عن العقد مثل طالب الشفعة الا أن الصلح الذي يقع بين الخصوم ويصنق عليه القاضي في دعوى صحة ونفاذ البيع الايترتب عليه قانونا اعلان البيع الذي صدر الصلح في شأنه ليحل هذا الصلح محله وأنما يظل التصرف الأصلى - وهر البيع متكما منتجاً الآثره وبالتالي تجوز فيه الشفعة .

(الطعن ٨٣٩ لسنة ٥١ في جلسة ٨٤/١٢/١٣ س ٣٠ ص ٢٠٩٤)

۵۳۳۸ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكمة - أنه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينيين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما أاحت عليهم الحاجة الى شراه المعقار المبيع ومهما زايدوا على ثمنه ويعتبر البيع فى هذه الأحوال متراوحا بين البيع واللهبه والسلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبار تتعلق بشخصية المشترى وكل ذلك لايمكن تقديره فالقضاء بالشفعة فى مثل هذه الأحوال يتنافى مع طبيعة المقد وفيه تقويت للأغراض المنشودة منه لأن الثمن المسمى بالعقد لاييمثل حقيقة قيمة المين المبيعة وقت البيع .

(الطعن ١١٣ لسنة ٥٤ ي طسة ١٩٩١/٣/١٣)

٩٣٣٩ – البيع لاتجوز الشفعة فيه إذا كان مقصورا على أشفاص معينين ٢٠,٣٠ فلا يمكن حصولة لغيرهم مهما الحت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زايدوا على ثمه ، ويعتبر البيع في هذه الأحوال متراوحا بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بالمشترى من ناحية وبمصالح عليا نجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال يتنافي مع طبيعة العشد وفيه تغويت للأغراض المنشودة منه ، لما كان نلك وكان الثابت من المقد موضوع الشفعة أنه تصرف لايخرج في حقيقته عن كونه بيما مستوفيا لكافة أركلته القانونية ، وأنه بغرض قيام الزوجية بين الطاعنه الثانية – المتصرف اليها – والطاعن الأول – مستأجر العقار المشفوع فيه فإن ذلك لايجعل البيع مقصورا عليها إذ يمكن حصوله لفيرها ولايكون محل اعتبار في تقدير الثمن ، فلا يغير من طبيعة لايستند الى أساس قانوني صحيح وليس من شأنه أن ينغير به وجه الرأى في الدعوى ، ومن ثم فإن اغفال الحكم الرد عليه أو التفاتها عن طلب ندب خبير لتحقيقه لايسبب حكمها بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن ۲۱۱۰ لسنة ۸۸ جلسة ۹۱/۵/۲۸)

القصل الخامس

تزاحم الشفعاء

م 20% - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من العادة ٧ من قانون الشفعة على أنه إذا تعدد الشفعاء يكون حق الشفعة أولا لمالك الرقبة ، وثانيا للشريك الذي له حصة شائمة ، وثالثا لعسلحب حق الانتفاع ، ورابعا للجار المالك ، وإذ نعس في فقرتها الثانية على أنه إذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع ناستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصبيه ، وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره ، ثم إذ نعس في المادة ٨ من القانون المنكور على أنه يثبت حق الشفعة وتراعى الأحكام المقررة في المادة ١٨ من القانون يتملق بالأولوية ولو كان المشترى حائزاً لما يجعله شفيها - إذ نعس على هذا وذاك فقد أفاد أن الأولوية ولو كان المشترى حائزاً لما يجعله شفيها - إذ نعس على هذا وذاك مقد أفاد أن الأولوية من نوعين : أولوية بحمب الدرجة بين شفعاء من طبقات اليها المادة وأولوية بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة فيه مجافاة للنص لأنه لو لم تكن هناك وجود أولوية بين الشفعاء الذين هم طبقة واحدة فيه مجافاة للنص لأنه لو لم تكن هناك أولوية بينهم وحجب نصيم العين المشغوعة عليهم بالتساوى .

وإذن فإن التطبيق الصحيح للمادة ^ من قانون الشفعة يجعل حق الشفعة ثابتا في حالتي الأولوية المنصوص عليهما في المادة ٧ منه ، والقضاء بأنه لاشفعة للشفيع المصاوى للمشترى في الطبقة هو قضاه مخالف للقانون .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩/٥/٥/١١)

988 - إن القول بحرمان الشفيع من الشفعة لمجرد كونه مساويا للمشترى في سبب الأخذ بالشفعة غير صحيح في القانون - ذلك بأن المادة الثامنة من قانون الشفعة نفسي بأن بحق الشفعة يبقى ولو كان المشترى حائزاً لما يجعله شفيعا ، وفي هذه الحالة تنبع فواعد التفسيل عند نزلجم الشفعاء المقررة في المادة السابقة، ، والمادة السابعة ننص على أنه وإذا نعدد الجيران قدم منهم من تعود على ملكية منفعة من الشفعة أكثر من غيره ، وإعمالا لهنين النصين يكون على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التى تعود على ملك الجار الشغيع وتلك التى تعود على ملك المارا الشغيع وتلك التى تعود على ملك المارا المشترى ، وأن تفصل في طلب الشفعة وقا انتيجة الموازنة ، فتقضى بالشفعة الشغيع متى ثبت أن منفعة ملكه من الشفعة أكبر ، وترفض دعواه اذا كانت المنفعة 1989،

التم تعود على ملك المشترى أكبر أو إذا تصاوت المنفعتان ، فإذا هي لم تفعل و: فضت دعوى الشفعة بناء على المساواة في سببها فإنها تكون قد خالفت القانون ،

وتطعن رقم ١٣٦ منة ١٥ ي - جلسة ١٩٤١/١٧/٥ ٣٤ ٢ – من مقتضى نص المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم؛ ان حق الشفيع بيقى ولو كان المشتري حائزًا لما يجعله شفيعا على أن يراعي فيما يتعلق بالأولوية ما ذكر في المادة السابعة ، ولما كانت الأولوية المشار اليها في المادة السابعة على نوعين أولوية بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة ، فإنه اذا تعدد الشركاء على الشيوع وكان المشترى أحدهم فان حق الشفعة يثبت لطالبيه من الشركاء ويكون استحقاقهم مع المشترى في المقار المشفوع فيه كل بنمبة نصبيه ، أما قصر معنى الأولوية في النص المالف ذكره على أولوية الدرجة فهو تقييد للمطلق وتخصيص للعام دون مبرر يقتضيه . وإذن فمتى كان ببين من الحكم الابتدائي المؤيد لأمبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنه وإذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع وكان أحدهم مشتريا فلا شفعة ممن هم في درجته ، فان هذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون المدنى - القديم - الذي يحكم النزاع على ماجرى به قضاء هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٣٦ منة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/١٤)

٣٤٣ - متى كان يبين من الحكم أن المحكمة رجحت الرأى الذي بقول بعدم جواز الشفعة في الحالة التي يكون فيها الشفيع من مرتبة المشترى أخذاً بما انتهم. اليه الشارع في المادة ٩٣٧ من القانون المدنى الجديد وكان هذا الذي ذهبت اليه المحكمة أقامت عليه قضاءها من حرمان الشفيع من الشفعة لمجرد كونه مساويا للمشترى في سبب الأخذ بها غير صحيح في القانون على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ، ذلك أن المادة الثامنة من قانون الشفعة (القديم) وهي الواجبة التطبيق على و اقعة الدعوى تقضى بأن حق الشفعة بيقي ولو كان المشترى حائزا لما يجعله شغيعاً وفي هذه الحالة تتبع قواعد التفضيل المقررة في المادة السابعة لتزاحم الشفعاء ، وتنص هذه المادة الأخيرة على حالة تعدد الجيران فيقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره أنه إعمالا لهذين النصين كان على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التي تعود على ملك الشفيع وتلك التي تعود على ملك المشتري ، وأن تفصل في طلب الشفعة وفقا لنتيجة الموازنة ، فتقضى بالشفعة للشفيع متى ثبت أن منفعة ملكه من الشفعة أكبر، وترفض دعواه إذا كانت المنفعة التي تعود على ملك المشترى 1.77

أكبر ، أو اذا تصاوت المتفعتان ، أما وهي لم تفعل ورفضت دعوى الشفعة بناء على العصاواة في معيها فانها تكون قد أخطأت في خطيق القانون .

(الطعن رقم ۲۷ سنة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۰۲/۱۲/۱۱

\$ 9.4 - وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة الاولى والمادة الثامنة من قانون الشفعة القديم على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ، يثبت حق الشفعة ولو كان المشترى حائزا لما يجعله شغيها . وإذن فإنه يكون الشريك على الشيوع أن يطلب الشفعة ولو كان المشترى هو الآخر شريكا على الشيوع مع مراعاة باقى نصوص المادة الثامنة المشار إليها ، ولامحل للتحدى بنص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى الجديد لأنه نص ممتحدث يتعارض القيد الوارد به ، مع عموم نص الفقرة الأولى من قانون الشفعة ولاينفق مع مايستفاد من نص المادة الثامنة من

(الطعن رقم ۱۱۸ سنة ۲۲ في - جلسة ۱۹۵۵/۳/۳

٣٤٥ – العبرة في مجال المفاضلة بين الجيران المتزاحمين في طلب الشفعة إنما هي بالمنفعة التي تعود من الأخذ بالشفعة على ملك كل منهم المشفوع به دون اعتداد بالمنفعة التي قد تعود على ملك كسبه بعد البيع أساس الشفعة ودون اعتبار للفوائد التي قد تعود عليه شخصيا من الأخذ بالشفعة .

(الطعن رقم ١٦٦ سنة ١٨ ي - جنمة ١٩٥٠/١١/٣٣)

٣٤٦ - المفاضلة في حق الشفعة بين المشترين الذين أنخلهم المشغوع منه بحق اختيار الغير وبيين من شفع منه لاتجوز ، إذ الحقوق التي آلت إليهم بأعمال المشفوع منه لحق اختيار العين بعد تسجيل إنذار الشفعة لاتسري على الشفيع فلا يحاب الشفيع بشرائهم ولا يعتبرون بالنمبة إليه مشرين مشفوعا منهم يحق لهم دفع دعواء بأنهم أولى منه بالشفعة استناداً إلى المادة الثامنة من قانون الشفعة .

(الطعن رقم ۱۰۱ سنة ۱۷ ق - جلسة ۱۹۵۰/۳/۹)

٣٤٧ - مادامت المحكمة قد وجدت في الأدلة التي استندت اليها مايكفي لتكوين اعتقادها بوجود حق ارتفاق للمشترى وكان من شأن هذه الأدلة أن تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها فاته لاتثريب عليها إن هي لم تجب الشغيع الى طلبه إحالة الدعوى على التحقيق لنفي هذا الحق .

المشغوع ضدهما) في دفاعهما من أنهاما بمتلكان على الشيوع في الأطيان التي يقع (المشغوع ضدهما) في دفاعهما من أنهاما بمتلكان على الشيوع في الأطيان التي يقع بها القدر المشغوع فيه – وأنهما يفصلان الشغيعة بشرائهما لذلك القدر – وأنتهت إلى عدم التعويل عليه تأسيما على مااستظهارا على ماستظهارا المستندات التي قدمت لها – استظهارا صحيحا من زوال حالة الشيوع التي كانت قائمة قبل الحكم بالقسمة وإقرار الطاعنين المسمة التي تمت بموجبة وارتضائهما له وإعمالهما مقتضاه من قبل شرائهما للصفقة المشغوع فيها – وعن تحرير العقد النهائي المسجل الصادر لهما من المطعون عليها المثغوع فيها - وعن تحرير العقد النهائي المسجل السادر لهما من المطعون عليها الثانية . وقد اقامت حكمها في هذا القصوص على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة الذي خلصت لها فإن النعى على حكمها بالقصور والتناقص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ۲۰۳ سنة ۲۰ في جلسة ١٩٥٩/١/١٥ س ٢٠ ص ٢٤)

978 أ – لنن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى أنه صدر من مشترى العقار المشفوع فيه بيع لمشتر ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يصرى في حق الشفيع ، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثانى وبالشروط التى إشترى بها إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البييع صورياً .

إذ إدعى الشفيع صورية البيع وأقلع في أثبات نلك إعتبر البيع السائر من المائك للمشترى الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لاوجود له ، بما يغنى الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشترى الثاني ، ومن الموجود له ، بما يغنى الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشترى الثاني لأنه صاحب الشأن الأول في نفى للصورية وإثبات جدية عقده لكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده هجه الأول في نفى للصورية وإثبات جدية عقده لكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده هجه له وعليه ، ويكفى لمسلامة إجراءات الشفعة — إذا ما أصر الشفيع على طلب الشفعة في النبيع الأأني قبل تسجيله اعلان رغبته في الأخذ بالشفعة - أن يصدر لصالحة حكم بصورية البيع الثاني في مواجهة المشترى الثاني ويتحقق ذلك إما بإختصامة إينداء في دعوى الشفعة مع تمسكة بالبيع الأول ودقعه بصورية البيع الثاني صورية مطلقة وإما بادخاله في الدعوى أثناء نظرها وقبل الفصل فيها أو بتدخله هو فيها ، وعندذ يتعين على المحكمة أن تفصل في الادعاء بالصورية فيها أو بتدخله هو فيها ، وعندذ يتعين على المحكمة أن تفصل في الادعاء بالصورية أو لا ، وصدور حكم لصالح إذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الصورية أو لا ، وصدور حكم لصالح الشفيع بالصورية يصدور لختصام المشترى .'

الثاني .'

الثاني .'

الثاني .'

الثاني .'

الثاني .'

التاني .'

التاني ..'

التاني ...

التعرب المحكمة أن تفعل المتحد المنترى .'

التاني .'

التاني ..'

المتحد المتحد المتحد إجراءات الشفعة في البيع الأول ودون اختصام المشترى .'

التاني .'

المتحد المتحد المتحد المحدد المتحدد المتح

T . TA

• 940 - يفترض نص الفقرة الثانثة من المادة 970 من القانون المدنى ان المثنى نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة في العقار الذي اشتراء بأن يكون مالكا بالفعل في هذا الوقت لما يجعله شفيعا ثم يتقدم لأخذ المقار منه بالشفعة شفيع من نفس طبقته أو من طبقة أدنى فإن المشترى يفصل في هذه الحالة والاجوز الشفيع أن يأخذ بالشفعة .

(قطعن رقم ۱۱۳۹ س ۵۲ ی جلسة ۱۹۸۵/۱۲/۲۱)

9701 – النص في المادة 971 من القانون المدنى – على أن بيثبت – الحق في الشفعة»:

- (أ) لمالك الرقبة إذا بيع كل حق الانتفاع الملابس له أو بعضه .
- (ب) للشريك في الشيوع اذا بيع شيء من العقار الشائع الى أجنبي .
- (جـ) لصاحب حق الانتفاع اذا بيعت كل الرقبة الملابسة لهذا الحق أو بعضها .
- (د) لمالك الرقبة في الحكر اذا بيعت حق الحكر وللمستحكر اذا بيعت الرقبة .

(هـ) للجار المالك . والنص في المادة ٩٣٧ من ذات القانون على أن وواذا تزاحم الشفعاء يكون استعمال حق الشفعة على حميب الترتيب المنصوص عليه في المادة السابقة، مفادها أن المشرع قرر حق الشفعة لكل من مالك الرقبة ولصاحب حق الانتفاع لحكمة توخاها هي جمع شنات الملكية برد حق الانتفاع إلى مالك الرقبة وبرد الرقبة الى صاحب الانتفاع ، وتحقيقا لذات الحكمة فقد جمل المشرع الأفضلية عند تزاحم الشفعاء - لمالك الرقبة على مبائر الشفعاء عند بيع حق الانتفاع الملابس الرقبة التي يملكها ، وكذلك لمالك حق الانتفاع عند التزاحم اذا بيعت كل الرقبة الملابسة لهذا الحق أو بعضها ، واذ قرر المشرع الأفضلية بين الشفعاء عند تزاحمهم وفق ماجرى به النص السالف فان مؤدى ذلك أن الشفعة في حق الانتفاع أو في حق الرقبة مقررة أصلا لمبائر الشفعاء المنصوص عليهم لتوقر الحكمة في تقرير الشفعة لكل منهم مقرر، المضارة على أن تجرى المفاضلة بينهم عند تزاحمه .

(الطعن رقم ١٩٤٤ س ٥١ جلسة ١٩٨٥/٤)

٣٥٢ - يفترض نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدنى أن المشترى نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة فى العقار الذى اشتراء بأن يكون مالكا بالفعل فى هذا الوقت لما يجعله شفيعا ثم ينقدم لأخذ العقار

ميه بالشفعة شفيع من نفس طنقته أو من طبقة أدنى – فان المشترى يفصل فى هذه الحالة ولا يجوز للشفيع يأخذ بالشفعة .

(قطعن رقم ۲۳۲۰ س ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۲/۱/۸۷)

٣٠٥٣ - لما كان من المقرر بنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدنى «أنه إذا كان المشترى قد توافرت فيه الشروط التي تجعله شغيعا بمقتضى المادة السابقة فإنه يفضل غلى الشفعاء الذين هم من طبقته ، وكان الثابت من تقرير الخبير الذي أطمأتت اليه محكمة الموضوع أن الطاعن يمتلك قطعة أرض زراعية تجاور القطعة الثانية المشفوع فيها ولكل من القطعتين حق ارتفاق على الاخرى ، وكانت المطعون صدها تشفع في هذه القطعة بالجوار وحق الارتفاق فأنها تكون من طبقة المطعون ولا تجوز لها الشفعة فيها واذ كان من حق المشترى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - الانتجزأ الصفقة عليه فإن دعوى الشفعة برمتها تكون غير مقبلة .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٩

* 900 - النص في الفترة الثانية من المادة ٩٥٧ من القانون المدنى على ان د... ٢ - إذا تزاهم الشفعاء من طبقة واحدة فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه على أن المشرع لم يضع قاعدة عامة تحكم موضوع الغزاهم بين الشفعاء جديعا ، ذلك أن القاعدة التي تقضى بأن يقتسم الشفعاء عند تعددهم العقار المشفوع به لاتنطبق في حالة النزاهم فيما المشفوع فيه كل بنسبه نصيبه في العقار المشفوع به لاتنطبق في حالة النزاهم فيما جميعا في عقار مشفوع به واحد ، فلكل جار عقاره الذي يشفع به لايشتركون غيره من الجبران الآخرين ، وإذ لم يورد النص حكما لتلك الحالة فيجب - وقا لنص غيره من الجبران الآخرين ، وإذ لم يورد النص حكما لتلك الحالة فيجب - وقا لنص قائون الشفعة المابق - باعتبارها عرفا مستقرا جرى عليه العمل - والتي تضمنها الجار الذي تعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره من الجبران وهي أيضا الحكم المادل عند مكوت النص ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وهي أيضا الحكم المادل عند مكوت النص ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر

(الطعن ۲۱۱۰ تستة ۸۸ في جلسة ۲۸/۰/۱۹۹۱)

القصل السادس اظهار الرغبة ومواعده

880 - إن قانون الشفعة إذ نص في المادة ١٤ على أنه بيجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشترى طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الإعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانونا ، وإذ نص في المادة ١٩ على أن حق الشفعة يسقط إذا لم يظهر الشفيم رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيم – إذ نص على هذا وذاك فقد دل على أنه يجب على طالب الشفعة أن يعلن رغبته الى البائع والمشترى بورقة على يد محضر في ميعاد خمسة عشر يوما بيدأ من تاريخ العلم بالبيع وإلا سقط حقه في الشفعة ، كما دل على أن العبرة في انتهاء الميعاد هي بحصول الاعلان فعلا الى البائم والمشترى لا بتسليم ورقة الاعلان لقلم المحضرين . لأن نص العادة ١٤ صريح في وجوب الاعلان والاعلان لايكون بالتسليم لقلم المعضرين وإنما يكون بالطريق المقررة له في قانون المرافعات . يؤكد هذا النظر ما جاء في آخر الفقرة الثانية من المادة ١٩ من أنه بيزاد على هذه المدة (أي مدة الخمسة عشر يوما) عند الاقتضاء ميعاد المسافة، مما يقطع بأن المقصود بإظهار الرغبة هو بالاعلان أي نتسيلم الورقة للمعلن اليه أو في محله على حميب الأصول المرسومة في القانون ، فانه لو كان يكفي مجرد التمليم لقلم المحضرين لما كان هناك محل للنص على ميعاد الممافة ، ولكان الشارع بين مايجب على الشغيم اتباعه بعد هذا التسليم إذ التسليم بذاته ليس فيه أي أعلان للغصم . وإنن فالحكم الذي بيني قضاءه على العبرة في احتساب مدة اظهار الرغبة في الشفعة هي بحصول الاعلان الى البائع والمشترى لا بتقديم الورقة الى قلم المحضرين يكون قد أصاب في تطبيق القانون .

(چلسة ۱۹۴۵/۴/۱۲ طعن رقم ۳۱ سنة ۱۴ ق)

٣٠٥١ – العبرة في احتساب ميعاد الخمسة ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليه في المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم هي بحصول الإعلان فعلا الى البائع والمشترى ، لابتسليم العريضة لقلم المحضرين .

(الطعن رقم ٤٥ سنة ١٨ ي جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٩)

970٧ - أن القانون لايوجب في توجيه الرغية في الشفعة والدعوى بها إلا أن يكون ذلك الى البائع والمشترى دون نظر إلى انتقال الملكية إلى البائع بالتسجيل 7.9%. أو عدم انتقالها إليه . ولايغير من هذا أن يكون العالك الأصلى قد حرر العقد النهائى بالبعع إلى المشترى مباشرة لتيسير التسجيل متى كان عقد البيع المشفوع فيه قائما لم يدع أحد بضخه .

(طعن رقم ۱۰ سنة ۱۹ ق - جلسة ۱۹۵۰/۱/۱۹۰۱)

۵۳۵۸ – إن المادة التاسعة عشرة من قانون الشفعة إذ نصب على أن إظهار الشغيع رغبته يكون في ظرف خصمة عشر يوما من وقت علمه بالبيع لم ترد أن تجعل هذه الخمسة عشر يوما تبندىء من لحظة العلم بالبيع بل ارادت أن تجعلها تبندىء من اليوم التالى ليوم العلم به .

(طعن رقم ۲۰ سنة ٥ ي - جلسة ١٩٣٥/١/٢٠)

9704 - ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد قانوناً الإيداء الرغبة في الأخذ بالشفعة هو من المواعيد التي يزاد عليها ميعاد المصافة ، وتحمب المسافة من محل الشغيع إلى محل المشغوع منه .

(طعن رقم ٦٣ سنة ٣ ي - جلسة ١٩٣٤/١/٢٥)

• ٣٦٥ – إن المحل المقصود في المادة السادمة من قانون المرافعات هو المركز المنسوب الى الشخص الذي يفترض أنه عالم بما يجرى فيه مما هو متعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائما ولو غاب عنه بعض الأحيان والمحل بهذا المعنى كما يجوز أن يكون محل سكن الشخص الذي يعيش فيه يجوز أن يكون محل عمله الذي يقوم فيه باستيفاه ماله وايفاه ما عليه وعلى ذلك فإنذار إظهار الرغبة في الشفعة الذي يعان به المشفوع منه في مكتب مقاولاته يكون صحيحاً.

(طعن رقم ۱۹ سنة ۱۵ في - جلسة ۱۹۴۱/۱/۴۱)

٩٣٩٩ - إن مقصود النمارع من البيانات التى أوجبها بالمادة ٢١ من قانون الشفة فيما يتعلق بالمقار المبيع هو تعريف الشفيع بالعقار المبيع نعريفا تاما نافيا للجهالة بحيث يستطيع أن يعمل رأية فى الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك . وتقدير ما اذا كان بيان المقار المبيع فى التكليف بابداء الرغبة قد وقع كافيا أم غير كاف متروك لقاضى الموضوع فإذا ما أقام تقديره على أسباب مؤيدة إليه فلا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن رقم ۷۷ سنة ۱۸ ی - جلسة ۱۹۵۰/۱/۱۲)

٣٣٦٧ - اشتمال إنذار الشفعة على رأى الشفيع في بطلان عقد البيع لصدور.

وقت التفكير في توقيع الحجر على البائع أو لأنه نناول أكثر مما يملك لابزيل الأثار القانونية المترتبة على هذا الإنذار ومتى كان قد تضمن أيضا إيداء الرغبة في الأخذ بالشفعة بصورة تكفى للتعبير عن نيته .

(طعن رقم ۱۹۵۸ سنة ۲۱ ق – جنسة ۱۹۶۵/۱/۲۷)

٣٣٣٣ – إذا نقع بسقوط حق الشغيع في الشفعة لعدم توجيهه إنذار الرغية الى جميع البائعين فأجاب الشغيع على ذلك بأنه لم يكن يعلم بصغات البائعين إلا عند تحرير صحيفة الدعوى ولذلك ذكر بها أسماءهم وأماكنهم على حقيقتها وكان الطاعن لم يعترض على هذه الصحيفة بأى اعتراض ولم يوجه اليها أى طعن ولم يقدم أى دليل على عدم صحة هذه الإجابة ، فإن أخذ المحكمة بها لايكون خطأ في القانون ولا عيا في الاستدلال .

(طمن رقم ۱۱۶ سنة ۱۹ ق – جلسة ۱۹۰۱/۱۱/۲۹)

\$975 - مفاد نص المادتين ٩٤٠ ، ٩٤١ من القانون المدنى - وعلى ماأفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - أن الإجراء الوحيد الذى ينفتح به ميماد المحمدة عشر يوما الممقط لحق الشفيع إذا لم يعان خلاله رغبته فى الأخذ بالشفعة هو إنذاره رسميا من البائع أو المشترى بوقوع البيع وبالبيانات المشار إليها ببيان العقار والثمن؛ ولايعنى عنه ثبوت علم الشفيع بذلك بأى طريق آخر .

• ٣٣٥ – من المقرر ان علم الشفيع بحصول البيع لايعتبر ثابتا في نظر المشرع في القانون المدنى القائم طبقا لمفهوم نص المادة ٩٤٠ منه الا من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه اليه البائع أو المشترى ولايمرى ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يعقظ حق الشفيع اذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه الا من تاريخ هذا الأنذار ، مما مؤداه انه لا الزام على الشفيع باعلان رغبته الا بعد انذاره من المشترى أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك وبأية وسيلة أخرى .

(الطعن ۱۹۹۱ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۸۹۱ (۱۸/۸/۸) (الطعن ۱۹۸۵ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۸۷/۵/۱۸) (الطعن رقم ۱۹۵۷ س ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۵/۵/۳۱)

9٣٦٦ ـ من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مباشرة المحامى للجراءات نيابة عن موكلة لا يمنلزم حصوله على مند بالوكالة قبل مباشرته للاجراء مالم بنص القانون على غير ذلك - لما كان ماتقم والمشرع لم يتطلب أن يكون النحامى الموقع على انذار الشفعة مفوضا تغويضا خاصا بالتصرف أو موكلا في ذلك بتوكيل سابق .

(الطعن رقم ١٩٤٤ ص ٥١ في - جلسة ١٩٨٥/٤/١

المحضرين يسرى عليه مايسرى على الأخذ بالشفعة لايمدو أن يكون من أوراق المحضرين يسرى عليه مايسرى على نلك الأوراق من أحكام السحة والبطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات، والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار البه على أنه ولايحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء، مفادة أن المشرع - وعلى ماأوضحته المذكرة الايضاحية - قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عندما يتطلب شكلا معينا فانما يرمى الى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان فان من التممك بالشكليات القضاء بالبطلان . لما كان ذلك وكان البين من الاعلان الذي وجهه المطعون ضده الأول الى الطاعن - المشترى - ويلقى المحلمون ضدهم البائعين أنه ينذرهم فيه بانخاة الإجراءات الكفيلة للأخذ بالشفعة في الحصة المبيعة والمعرفة فيه تعريفا نافيا للجهالة والثمن المقدر لها . فانه يكون قد تحققت به الفاية التي ابتفاها المشرع من اعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة وهي ابلاغ لطاعن المشترى الرغبة في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة والعلول محله في الصفقة الطاعن المشترى الرغبة في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة والعلول محله في الصفقة المشرع على غير أساس .

(الطعن رقم ۱۱۸۴ س ۵۲ في جلسة ۲۹۸۲/۲/۲۰)

۵۳۲۸ – إذ قبلت محكمة أول درجة الدفع ببطلان اعلان فانها تكون قد استنفنت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف بما حوته من أدلة ودفوع وأوجه دفاع أخرى ولايجوز لها إن هي ألفت قضاء محكمة أول درجة ان تعيدها الى تلك المحكمة بل عليها أن تفسل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها افتئاتا على مبدأ التقاضى على درجتين .

(الطعن رقم ۲۳۳۱ س ۵۲ في جلسة ۱۹۸۹/۱۹۸۸)

9٣٦٩ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون لم يستازم حصول اعلان الرغبة بورقة مستقلة سابقة على اعلان صحيفة الدعوى ، ومن ثم فلا على الشفيع إن أعلن رغبته في ذات اعلان الصحيفة مادام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات اعلان الرغبة وأن دعوى الشفعة من الدعلوى التي يوجب القانون اختصام

أشخاص معينين فيها - وهم البائع والمشترى - ويجب رفعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة وأن تصحيحها بإدخال صنحب الصفة فيها يجب ألا يخل بالميماد المجدد لو فعها .

(الطعن ۷۱۷ نسنة ۵۰ ي جلسة ۱۹۹۱/۳/۲۰)

• ٣٩٧ - القانون المدنى وضع نظاما خاصا لاجراءات الشفعة نص عليه فى المواد من ٩٤٠ الى ٩٤٣ وجعل اجرائه مرتبطه ببعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسه بذات الحق ، وتبدأ هذه الأجراءات من جانب الشغيم من تاريخ اعلان الرغبة الذى لوجب القانون حصوله الى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من الأثدار الرسمى الذى يوجهه اليه احد هذين الأخيرين أو خلال اربعة اشهر من تاريخ تصبيل عقد البيع اذا لم يكن البائع أو المشترى قد بادر بانذار الشغيع ويجب ان يتضمن انذار الرغبة تحديد عقد البيع المشغوع فيه والعقار المطلوب الأخذ فيه بالشفعة والثمن الذى يعتد به الشغيع فاذا لم يقم الشغيع باعلان رغبته الى جميع البائمين والمشترين في الميداد وبالكيفية المبينه بالمادة ٩٤٠ من القانون المدنى سقط حقه فى الأخذ بالشغعة طبقا للمادنين عـ ٤٤٠ م ٩٤٨ من ذات القانون .

الطعن ١٩٧ نستة ٥١ عي جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

القصل السابع

العلم بالبيع الذي بيدا به ميعاد سقوط حق الشفعة

المادة ٢١ من قانون الشفعة بيانها للشفعة هو العلم بأركان عقد البيع التى أوجبت المادة ٢١ من قانون الشفعة بيانها للشفع عند تكليفه رسمها من جانب البائع أو المشترى بليداء رغبته ، أى العلم التفسيلي بالمبيع وبالثمن وبالشن وبالشروط الأساسية للبيع – ذلك العلم التفسيلي بالمبيع وبالثمن وبالشروط الأساسية للبيع – ذلك العلم الذي يمكن صاحب الحق في الشفعة من تقرير رغبته فيها أو عنها وهذا العلم لايصبح افتراضه بل بجب أن يقوم الدائل عليه ، فاذا كان الحكم قد أثبت علم الشفع ببيع العين المراد أخذها بالشفعة ولكنه ارتكن في اثبات علمه بالثمن على مجرد قوله انه لم يكن لابنات على الشفعة و وهذا القول لايكفي لابنات هذا العلم ، لأنه لا يخرج عن كونه مجرد احتمال لايلغ درجة القرينة الجائر لابنات عليها في الابنات ، وخصوصاً اذا كان الحكم ليس فه ، لا في جملته ولا الأخصال ويرفعه الى مرتبة الدليل الممكن الأخذ به ، وعلى في نقصاليه ، مايحزز هذا الاحتمال ويرفعه الى مرتبة الدليل الممكن الأخذ به ، وعلى الأخص اذا كان الشخع بغير مايدعى ، يكون البيم مما مقتضاه أن المحكمة ، اذا ما أرادت أن تأخذ الشغيع بغير مايدعى ، يكون عليها أن تورد الاعتبارات الذي من أجلها لم نعباً بدعواه وإلا كان حكمها باطلال لقصور أسابه .

(الطعن رقم ۹۷ سنة ۱۵ ی - جلسة ۲۹/۱۰/۱۹۵۱)

والعلم الواقعي بجميع أركان البيع ومنها البائم إذا كان واحداً أو البائعون جميعهم هو العلم الواقعي بجميع أركان البيع ومنها البائع إذا كان واحداً أو البائعون جميعهم إذا تعددوا ، وهذا العلم هو الذي يجب على المحكمة أن تتحراه وأن تقم على ثبوته بالذات حكمها بمقوط حق الشغيع ، إلا أن يكون قد انقضى على تسجيل عقد البيع سنة شهور من تاريخ تسجيله طبقاً للمادة (٢٧) ، إذ أن حق الشفعة بسط في هذه الحالة بغير حاجة إلى إثبات العلم الواقعي ، فإذا كان الحكم قد قضى بمقوط حق الشفعة بناء على أن اعلاته أحد البائعين برخته في الأخذ بالشفعة وإدخاله في الدعوى كان بعد الميعاد القانوني مع علم الشفيع بأن هذا الذي أعلن بعد الميعاد كان من صمن البائمين ، محصلا فيام هذا العلم من كون الشركة التي يمثلها الشفيع كان من صمن البائمين ، محصلا فيام هذا البائم بالمؤود المترت الأرض التي تشفع بها من هولاء البائمين أنصمهم ومنهم ذلك البائع ومن أن الشفيع عندما أعلن البائمين عدا البائع المنكور تكر أنهم ورثة فلان البائع ومن أن الشفيع عندما أعلن البائمين عدا البائع المنكور تكر أنهم ورثة فلان البائع

من هؤلاء الورثة ، وقائلا إن تغيير شخص مدير الشركة طالبة الشفعة فيما بين البيع لها المنعوع منه لاينفي صابق علمها لأن الشركة لها شخصية واحدة مستمرة ، ولن خطأها أو تقصيرها في الالتجاء إلى السجل لتتعرف منه على الدقة أسماء جميع البائمين يحملها تبعة السهو الذي ادعت حصوله في مسودة عقدها ونتج عنه سقوط اسم ذلك البائع الأخير فهذا الحكم يكون قد خالف القانون لاتصرافه عن تحرى العلم الواقعي الذي يحتمه القانون إلى العلم الافتراضي الذي لايكفي في هذا المقام .

(طمن رقم ٤٤ سنة ١٥ ق جنسة ١٩٤٦/٣/٧)

۳۷۷۳ - علم الشفيع بالبيع المعتبر قانونا هو العلم الشامل لأركان البيع الجوهرية ، كالثمن وأسماء المشترين ، وذلك لكى يقدر مصلحته فى طلب الشفعة ويتمكن من نوجيه طلبه إلى من يجب .

(طعن رقم ۱۱۱ سنة ۱۰ ق - جلسة ۱۹۴۲/۱۰/۱۷

97% - العلم المسقط لحق الشفعة في معنى العادة 19 من قانون الشفعة هو العلم بأركان عقد البيع التي أوجبت العادة ٢١ من القانون المنكور بيانها للشغيع عند تكليفه رسمياً من قبل البائع أو العشترى بإيداء رغبته ، أى العلم التفسيلي بالعبيع والشمن و الشروط الأساسية للبيع ، ذلك العلم الذي يمكن صاحب الحق في الشفعة من تقرير رغبته فيها أو عنها . فإذا كان الحكم قد قضى بر فضن دعوى الشغيع على أساس أنه لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في مدى الخمسة عشر يوما من علمه بالبيع ولم يين فضاءه ألا على أن عقد البيع الابتدائي حصل في تاريخ كذا وهو لم يظهر رغبته إلا في تاريخ كذا (بعد فوات هذه المدة بشهور) ، وأن البائعين منهم من هم نوى قربته والآخرون يقيمون معه في بلدة واحدة ، وأن البيع قد اقترن بتخلي البائمين عن حيازة العين المبيعة إلى المشترين ، وأنه ليس من المعقول ، والحالة فل يكون الشفيع جاهلا للبيع في حين حصوله أو بعده بقليل ، فهذا الحكم يكون القانونية التي لها مدلول خاص لايقبل خلافه ، وهي بذاتها لاتكفي لإثبات حصول العلم الذي يتطليه القانون .

(طعن رقم ۸۰ سنة ۱۶ ق - جلسة ۱۹۶۵/۱/۱۸

•٣٧٥ _ العلم الذى يبدأ به ميعاد إبداء الرغبة فى الشفعة هو العلم الذى يتم به للشفيع معرفة البائع والمشترى كليهما . فإذا كان الشفيع وقت علمه بالبيع يجهل المشترى فلا يبدأ ميعاد إبداء الرغبة إلا من وقت معرفته المشترى أيضا.

(طعن رقم ۱۳۵ سنة ۱۰ ق - جلسة ۱۹۶۱/۱۲/۲۹

٣٧٦ - العلم الذي جعله القانون بداية للميعاد الممقط لحق الشفعة هو العلم الشامل لشروط البيع الأساسية التي لابد من علم الشفيع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم طلب الشفعة أو لايقدمه . هذا إذا كان البيع قد اقترن فعلا بشروط من هذا القبيل وإلا فإن علم الشفعة بأركان البيع وحدها يرجب عليه المبادرة إلى طلب الشفعة في الميعاد الذي حدده القانون ، ولايقبل منه في هذه الحالة - إذا هو أخر الطلب عن ميعاده - الاعتذار بأنه ما كان يعلم هل اقترن البيع بشروط أم لم يقترن ، لأن الأصل في التصرفات أن تكون خالية عن هذه الشروط.

(الطعن ٣ سنة ١٦ ي جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١)

مسألة موضوعية تستخلصها المحكمة مما في الدعوى من أدلة وقرائن يصمح أن تؤدى مسألة موضوعية تستخلصها المحكمة مما في الدعوى من أدلة وقرائن يصمح أن تؤدى البها عقلا . فإذا دفع في دعوى الشفعة بسقوط الحق في رفعها لعدم توجيهها الى جميع الباتعين فطلب المدعى التأجيل لإنخال من لم توجه اليه منهم ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، فطلب المدورة عقد البيع لمعرفة أسماء جميع الباتعين ودفع رسم الصورة وسلمت الصورة في التاريخ الذي تكرته المحكمة في حكمها إلى وكيله في دعوى الشفعة بالذات ، ولكنه تأخر في إعلان باقي الباتعين أكثر من شهرين من تاريخ تسلم وكيله الصورة أو بعد نلك بزمن وجيز ، وكيله المسورة أو بعد نلك بزمن وجيز ، فإن استخلاصها نلك سائغ في حدود سلطتها . ثم إذا هي رتبت على نلك سقوط حق فإن استخلاصها نلك سائغ في حدود سلطتها . ثم إذا هي رتبت على نلك سقوط حق المدعى في الشفعة فإنها لاتكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ أن دعوى الشفعة المدعى في العيماد المحدد وإلا سقط الحق فيها طبقا للمادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة . وهذا الميعاد هو ثلاثون يوما من وقت إعلان الرغبة في الشفعة . أو مذا المياه عاقى البائعين والدعوى قائمة مع سبق ابداء الرغبة كما هي الحال هذا) .

(الطعن ١٧ سنة ١٣ تي جلسة ١٩٤٣/١٠/٢١)

۵۳۷۸ – متى كانت أقوال الشهود التى اعتمد عليها الحكم فيما انتهى اليه من القول بعلم الشفيع بالبيع ، كما هى واردة بمحضر التحقيق الحاصل تنفيذاً للحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى ، مشتملة على جميع العناصر المكونة لعلم الشفيع بالبيع كما يتطلبه القانون ، فإنه ، إذ كانت شهادة الشهود كافية وحدها الإقامة الحكم بغير حاجة إلى دليل آخر ، الايضير الحكم كونه لم يرد على كل ماقيل مما الايقدم والإيؤخر في مآل الدعوى .

9٣٧٩ - أن المادة ٢٠ من قانون الشفعة لاتوجب إثبات علم الشغيع بالبيع بالبينة وإنما هي تجيزه . كما أنها لاتقصر الإثبات على البينة حتى يفرض على المحكمة احالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا العلم . وانن فاذا كانت المحكمة قد أعملت ملطنها الموضوعية في تقدير القرينة المستمدة من خلو انذار المشفوع منه الى الشفيع من اصناد علم هذا الأخير بالبيع الى تاريخ صابق على تاريخ هذا الاتذار ، وخلصت من نلك الى أن هذا الاتذار يعتبر بده تعريف الشغيع بحصول البيع ، فهذا صحيح من تلك الى أن هذا الاتذار يعتبر بده تعريف الشغيع بحصول البيع ، فهذا صحيح

(الطعن ١٠ سنة ١٩ ي جلسة ١٩/٥/١٩٠٠)

• ٣٨٠ - إن علم الشعيم بأسماء بعض المشترين دون بعض لا يعتبر علما ناقصا لمجرد ذلك بل هو علم تام فيما يتعلق بمن علم بهم وتمسرى من تاريخه المواعيد التي نص عليها القانون لطلب الشفعة وارفع الدعوى بها بالنسبة إليهم وييقى حق الشغيم قائما بالنسبة إلى من عداهم منوطا بعلمه بأسمائهم ، ومن تاريخ هذا العلم تسرى في حقه المواعيد المذكورة أيضا .

> (الطعن ۱۰۱ سنة ۱۷ ق جلسة ۱۹۰۰/۳/۹) (الطعن ۹۷ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۰۳/۱۱/۰)

> > ۳۸۱ _ مُلغاه ،

٣٨٧ – إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بمقوط حق الشفيع في أخذ العقار على ما استبلته من أنه لم يهد رغبته في أخذه إلا من يوم كذا مع أنه علم بالبيع وبالمشترى وبالشمن منذ كتابة العقد الابتدائي بين ولديه البائعين وبين المسترى وتوقيعه في كذا ، وتأكد لديه ذلك بخطاب مرصل إليه من وكيل المشترى ، مستنذا في ذلك إلى القرائن التي أوردها ، ومنها سفاء العلاقة بين الشفيع وولديه البائعين وإقامته مع أحدهما في ممكن واحد ، وما شهد به السممار من حصول المعارضة في الثمن على مرأى ومسمع منه بين المشترى وبين ابنه المقيم معه عن نفسه وبوصفه متكلما عنه وعن أخته ، وإرسال كتاب موصى عليه إلى الشفيع معلته إليه مصلحة البريد في كذا يقول المشترى له فيه إنه من تاريخ عقد البيع الصادر إليه من ولدى الشفيع عن المنزل المشترى له فيه إنه من تاريخ عقد البيع الصادر إليه من ولدى الشفيع عن المنزل

موضوع النزاع أن يقوم بالتوقيع عليه فيما يختص بنصبيه ولكنه لم يرد عليه ،
وامتناع ولديه البائمين عن قبض الشيك الذى تسلماه عند توقيمهما عقد البيع حتى
اضطر المشترى الى رفع الدعوى عليهما بصحته ونفاذه ، مستفيداً الحكم من ذلك
أنهما حاولا بالانضمام الى والدهما الرجوع فى الصيفة بعد تمامها متوسلين جميعاً
بدعوى الشفعة ، فتلك القرائن من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التي وصل إليها الحكم
ولا معقب عليه في ذلك .

(الطعن ۱۸۳ سنة ۱۸ ی جلسة ۱۹۶۹/۲/۱۰)

٣٨٣ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الثالث دفع بسقوط حق الطاعنة في الشفعة لعدم إظهار رغبتها فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمها بالبيع بالخطاب الموصى عليه المرسل اليها من وكيل المطعون عليهما الأولين وأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الثالث واقعة العلم بالبيع وشروطه قبل ابداء الرغبة في الشفعة بغمسة عشر يوما ولتنفى الطاعنة ذلك وتثبت أن البيع لم يتم إلا في تاريخ لاحق لارسال الخطاب ، وكانت المحكمة إذ قضت بقول الدفع وسقوط حق الطاعنة في الشفعة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأبلة السائغة التي أوريتها أن البيع الذي تولد عنه حق الشفعة قد تم في التاريخ المبين بالكتاب المشار إليه والذي اعترفت الطاعنة بتسلمه قبل أن ترفع دعوى الشفعة بمدة تزيد على شهرين وكان هذا الخطاب قد تضمن أركان البيع وشروطه الأساسية التي لابد من علم الشَّفيع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم على الطلب أو لايقدم ، وكان الأخذ بأقوال الشهود منوطا بتصديق المحكمة اياهم واطمئنانها اليهم ولاسلطان لأحد عليها في تكوين عقينتها مما ينلي به الشهود أمامها مادامت لم تخرج عما تحتمله أقوالهم ، وهي بعد غير ملزمة بإيداء الأسباب لتبرير عدم أخذها بشهادة من لاترى الأخذ بشهادتهم وكان الحكم قد نفي ما أدعته الطاعنة من أن توجيه الخطاب السالف نكره اليها كان وليد الغش والتواطؤ بين البائعين والمشترى لعجزها عن تقديم الدليل على صحة ادعائها وبذلك لم يعول على دفاعها في هذا الخصوص . لما كان ذلك كذلك ، يكون ماتعييه الطاعنة على هذا الحكم من القصور والخطأ في القانون على غير أساس .

(الطعن ۲۱۳ سنة ۲۰ ي جلسة ۲۱۳/۱۹/۱)

۵۳۸٤ – إذا دفع بمنقوط حق الشغيع فى طلب الشفعة لعلمه بالبيع وسكوته عن رفع الدعوى بطلبها فى المدة المقررة قانونا فرفضت المحكمة هذا الدفع بناء على ماتبينته من شهادة الشهود الذين استشهد بهم المشفوع منه من أن تاريخ علم الشفيع غير معين بالضبط ، والعلم الذي يعتبر حجة على الشغيع هو الذي يكون محيطاً بجميع شروط البيع الأساسية وأسماء المتعاقدين وهذا لم يشهد به أحد من الشهود ، فان ماذكرته في حكمها من ذلك فيه الكفاية لتسبيب قضائها .

(الطعن ١١٩ سنة ١٣ ق جلسة ١١٩/١/١٩٤٤)

٣٨٥ – متى كان الحكم المطعون فيه قد استغلص واقعة العلم الكامل اليقينى بالبيع من عريضة دعوى الشفعة التى أعلنها الطاعنان الى المطعون عليهما ونكرا فيها أنهما بمجرد أن علما بأن البائعة باعت الى المطعون عليهما مقدار معينا من الأطيان أظهرا رخيتهما في الأخذ بالشفعة بير فيتين أعقبهما تكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية الوطنية ، وكان استخلص الحكم لواقعة علم الطاعنين بالبيع من عريضة دعوى الشفعة ومن تاريخ رفعها على الأقل ، وهي الدعوى المقضى فيها بعدم الاختصاص هو استخلاص سائغ ، فانه يكون غير منتج تعييب الحكم فيما أورده في خصوص البرفيتين المشار اليهما في سبب الطمن للاستدلال بهما ، على أن العلم الكامل قد تحقق من تاريخ إرسالهما .

(الطعن ٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٥)

٣٨٦٠ - متى كان يبين من الحكم أنه لم يقض بمقوط حق الشفعة فى الشفعة لإيداء الرغبة بعد أكثر من خمسة عشر يوما من العلم باسم المشترى فقط بل بناء على ماحصله من علمه بشروط البيع كافة اعتمادا على شهادة شاهد الاتبات الذى قرر أن الشفيع اعترف أمامه فى تاريخ سابق على إيداء الرخبة بأكثر من خمسة عشر يوما بأنه اطلع على عقد البيع ، فأنه يكون فى غير محله مانماه الشفيع على الحكم فى هذا الخصوص . ولايعاب على الحكم أنه اعتبر الاطلاع على عقد البيع دليلا على المام الشامل بكافة شروطه .

(الطعن ۲۰۹ سنة ۲۰ في جنسة ۲۰۹/۲/۲۹

٣٨٧ – متى كانت المحكمة إذ قضت بمعقوط حق الطاعنة فى الشفعة قد قررت أنها نباشر أعمالها بواسطة زوجها وأولادها وأن مفاوضة حدثت بين المطعون عليهما وبين ابن الطاعنة وزوجها لأخذ الصفقة فرفضاها بعد أخذ الرأى ، وأن أول من يؤخذ رأية هى المدعية (الطاعنة) باعتبارها زوجة ووالدة وباعتبارها مالكة للمنزل المشفوع به ، شم عقبت المحكمة على ذلك بقولها إن المدعية (الطاعنة) كانت عالمة بصفة قاطعة بالبيع وشروطه اعتباراً من تاريخ معين وأن اعلان الرغبة قد جاوز الميعاد المحدد فى القانون . إذ قررت المحكمة ذلك ، فانها تكون قد أقامت قضائها

على قرائن استخلصت منها استخلاصا سائفا علم الطاعنة علما حقيقيا بالبيع وشروطه ويكرن في غير محله النعى عليها بأنها اعتمدت على علم الطاعنة الافتراضى في القضاه بسقوط حقها .

(الطعن ۱۹۱ سنة ۲۰ في جلسة ۱۹۹۲/۵/۸)

٣٨٨ – إذا رفضت المحكمة طلب الشفعة اعتمادا على أن الشفيع نفسه - لا وكليه فقط - قد علم بحصول بيع الأطلبان التي أراد أن يشفع فيها وسكت عن طلب الشفعة حتى انقضنت المواعيد القانونية ، وذكرت في حكمها المصادر والقرائن والدلائل التي أطمأنت إليها في تكوين عقيدتها بقيام هذا العلم الشخصى فلا شأن لمحكمة النقض معها .

(الطعن ١٠٦ سنة ٥ ق جلسة ١٠٦/٥/٢١)

٣٨٩ – اذا كان كل ما أورده الحكم في صند بيان علم الشفيع بثمن المبيع وشروط البيع ليس من القرائن القانونية التي لها منلول خاص لايقبل خلافه ، ولم يكن مؤديا على الأخص الى العلم بثمن المبيع ، الأمر اللازم ليتحقق به العلم الكافي الذي يبدأ منه الميماد الواجب فيه إظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة ، فهذا الحكم يكون قاصورا يعييه بما يستوجب نقضه .

(الطعن ۱۸۲ سنة ۱۸ ق طسة ۱۹۵۰/۵/۱۹

• ٣٩٥ – المبرة في علم الشفيع بالبيع العلم الذي يحاج به هي بوقت حصول البيع . فإذا قرر المجلس الحميلي الموافقة على بيع جانب من أطيان القاصر وعلم الشفيع بهذا القرار ثم شفع في الأرض المبيعة بعد يومين من تاريخ البيع الحاصل من الوصى بناء على قرار المجلس الحسيى فإن الشفيع لايحاج بعلمه بنلك القرار .

(الطعن ٦٨ سنة ٥ في جلسة ١٩٣٩/٢/٢٧)

9999 - متى كانت المحكمة بعد أن حصلت دفاع الطاعنين - الشفعاء - ومؤداه أنهم كانوا بجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان البائعة ، فندت هذا الوجه من الدفاع بالأدلة السائفة التى أوردتها فإن هذا منها لايعتبر تكييفا للدعوى مخالفا للتكييف الذى ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الارد على كل مايطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية وهى إذ حصلت من عناصر الدعوى أن علم الطاعنين بالبيع كان شلملا لكافة البيانات التى أوجبها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون أستعمال حق الشفعة في الميعاد القانوني وأنهم رغم هذا العلم لم يدوا رغيتهم فيها

إلا بعد فوات الأجل المحدد قانونا ورتبت على ذلك سقوط حقهم فى الشفعة فانها بذلك لاتكون قد خالفت القانون أو جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها .

(الطعن ٥٦ سنة ١٩ تي جلسة ١٩٥١/٤/٥)

و ۱۹۹۳ - إن الأصل على ماجرى به قضاء هذه المحكمة هو أن أثر التسجيل الملكية لايترتب إلا على تسجيل المقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حوّ، الملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تفييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لاينسحب إلى الماضى ولايحتج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٦ من فانون التسجيل رقم ١٨ لمنة ١٩٣٣ أو المواد ١٥ و ١١ و ١١ من القانون رقم ١٤ لمنة ١٩٤٦ . لأن المواد المنكورة إذ أجازت تسجيل مسحلتف دعاوى بطلان العقود و اجبة التسجيل صحاتف دعاوى بطلان العقود و اجبة التسجيل صحاتفها انسحاب أو الرجوع فيها ودعاوى استحقاق الحقوق العينية تسجيل صحاتفها انسحاب أثر التأثير بالحكم الذى يسمير في هذه الدعاوى على هامش تسجيل مسحاتفها المسعيفة ، فإنما أجازته على مبيل الاستثناء حماية لاصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينة على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لايصح التوسع فيه أو القياس عليه بعند تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لايصح التوسع فيه أو القياس عليه بعيث يترتب على تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد نفس الأثار التي تترتب على تسجيل الحكم فيها ومنها سريان المدة المناصوس عليها في المادة ٢٢ من قانون الشفهة (القديم) .

وإذن فعتى كان المشترى قد دفع بسقوط حق الشفيع فى الشفعة وفقا المادة ٢٧ من قانون الشفعة وتأسيسا على أنه رفع الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر إليه وسجل صحيفتها فى ١٨ من نبيسا على أنه رفع الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر بالتصديق على الصلح الحاصل بينه وبين البائع على صحة ونفاذ ذلك المقد فى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٧ وأنه بنسجيل هذا المحكم ينسحب أثره الى تاريخ تصجيل الصحيفة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد مضى بين تسجيل الصحيفة وإظهار الرغبة فى الشعمة فى ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أكثر من ستة شهور ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض هذا الدفع أقام قضاءه على أن ميعاد سقوط حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة المنوة عند أمن يوم تسجيل الحكم بالشفعة المنوة عند البيع لا من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل الحكم الصادر له فى دعوى صحة ونفاذ البيع ،

" " " " المواد ٧ و ١٠ و ١٠ من قانون التسجيل رقم ١٨ لمنة ١٩٣٣ إذ أجارت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو الفائها و الرجوع فيها ودعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية ورتبت على التأشير بمنظوق الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر التسجيل بالحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامأ أجازت ذلك على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من تترتب لهم حقوق عينية على العقار أو ديون عقارية منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، فهي الاتفيد أن تسجيل الصحيفة في هذه الأحوال يقوم مقام تسجيل العقد في جميع مايترتب على هذا التسجيل من آثار . وإذا كانت المادة ٢٧ من قانون الشفعة صريحة في النص على سقوط الحق في الشفعة بعد مصنى ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع ، وإذا كان النص على سقوط حق إذا لم يستعمل في مدة معينة يجب التزام حدوده فإن الحق في الشفعة الايسقط بمضى ستة أشهر على تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعه بشأن عقد شراء الأطيان المشفوع فيها على تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعه بشأن عقد شراء الأطيان المشفوع فيها سواء أكانت هذه الدعوى دعوى صحة تعاقد أم صحة توقيع .

(الطعن ۱۹۱ سنة ۱۸ ق جلسة ۱۹۵/٤/۱۹۰)

٣٩٤ - وإن كانت المادة ٢٢ من قانون الشفعة تنص على سقوط حق الشغعة ، وغي سائر الأحوال بعد مضى سنة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفع غير أهل للتصرف أو غائباً، فان محل ذلك ألا يكون هناك تحيل بقصد الهروب من أحكام القانون .

(قطعن ۱۰۵ سنة ۱۵ ق جلسة ۱۹۵٥/۱۹۱۷)

سنة ١٩٤٩ - متى كان الثابت أن عقد البيع أساس الشفعة قد انعقد قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد ، كان قانون الشفعة القديم هو الذى يجب تطبيقه على إثبات علم الشفيع بالبيع ، فيجوز المحكمة في هذه الحالة أن تقضى ، ولو بعد ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بلحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المشترى بكافة الطرق أن الشفيع علم بالبيع الذى تم قبل ١٥ من اكتوبر منة ١٩٤٩ ، وأنه لم بيد رغبته في الأخذ بالشفعة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ العلم ، ولايجوز لها أن تعليق في هذا الخصوص مانصت عليه المادة ١٩٤٠ من القانون المدنى الجديد من أن الخمسة عشر يوميا لاتبدأ من تاريخ العلم بل من تاريخ الإندار الرسمى الذى يوجه إلى الشفيع من الباتع أو المشترى ، لأن في هذا التطبيق اخلال بالقاعدة العلمة وهي عدم مريان القانون على الوقائع السابقة على العمل به .

٣٩٩ _ إذا كان البيع صبب الشعمة قد انعقد في ظل قانون الشفعة القديم في حين أن طلب الشفعة قد بدأت اجراءاته في ظل القانون المدنى الجديد فانه لايميب الحكم المطعون فيه أن يكون أحال الدعوى الى التحقيق لإثبات تاريخ العلم بالبيع ، نلك أن العلم بالبيع كواقعة إنما يخضع في اثباته للقانون الذي كان صاريا وقت حصوله .

(الطعن ٥٤ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٥)

وسعور المدنى الجديد على أن الباتع والمشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى الجديد على أن بيمان الشغيع رغبته في الشفعة إلى كل من الباتع والمشترى في خلال عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه الباتع أو المشترى وإلا سقط حقه، لم يقصد أن يجعل من هذا الإنذار عرضا ينعقد بموجبه عقد بين المشترى والشفيع يلتزم به الأول بنقل ملكية المين إلى الثاني إذا رد عليه بالقبول وانما أراد المشرع أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التى كانت تثور في شأن علم الشفيع بالبيع المثبت على كافة ضروب المنازعات التى كانت تثور في شأن علم الشفيع في الأخذ على بالشفعة في حالة أبداء رغبته خلال تلك المدة أو بدءا الافتتاح إجراءات الشفعة في نلك علمة إبداء الرغبة خلالها – أما التراضى الذي ينتج أثره في إتمام الشفعة فهو ذلك الذي ينتج أثره في إتمام الشفعة فهو ذلك

(الطعن ۹۲ سنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۵۹/۱۹۱۶ س ۲۰ ص ۲۲۱)

معه ۱۹۹۸ - إذا كانت واقعة العلم بالبيع مدعى بحصولها في يوم ٥ من سبتمبر منة ١٩٩١ فلازم ذلك معاملتها بحكم التقنين المدنى الجديد النافذ اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، وإذ كان حق الشفيع في إعلان الرغبة في ظل هذا التقنين وطبقا لتعفير من نص المادة ٤٠٠ منه لايسقط إلا بمضى خمصة عشر يوما من تاريخ المنفار الرسمى الذي يوجهه إليه البائع أو المشترى ، وكان الطاعن (المشترى) لم يدع أنه قد وجه هو أو المطعون عليه الثانى - البائع - هذا الإنذار إلى المطعون عليه الثانى - البائع - هذا الإنذار إلى المطعون عليها الأولى (الشفيعة) ، فإن حقها في إعلان رغبتها في الشفعة لايسقط بالإقرار المنسوب لها في إنذار الشفعة المقدم للشهر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بأنها عملت في اليوم السابق على ذلك بالبيع والذي ابتدرت هي به البائع والمشترى ، ولما كان المذي المعلون فيه قد انتهى في منطوقه إلى قيام حق الشفيعة في الشفعة - وفق هذا النظر - قليس يضيره خلو أسبابه من الإشارة اليه .

(الطعن ٢٦٥ سنة ٢٥ تي جلسة ١٩٦٠/٢/٤ س ١١ ص ١١١)

9999 ـ علم الشغيع بحصول البيع لايعتبر ثابتا في نظر المشرع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - إلا من تاريخ الاتذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى، ولايسرى ميعاد الخصمة عشر يوما - الذى يمنقط حق الشغيع إذا لم يعرض رغبته في الأخذ بالشغعة قبل انقضائه - إلا من تاريخ هذا الاتذار ، مما مؤداه أنه لا الزام على الشغيع باعلان رغبته إلا بعد انذار من المشترى أو الباتع ولو علم بالبيع قبل ذلك ، فلا يعتد بعلمه إلا من تاريخ هذا الاتذار .

(الطعن ۲۹۱ سنة ۶۹ ی – جلسة ۲۹ (۱۹۸۶) (ونقش ۱۹۷۹/۶/۵ س ۲۷ من ۲۸۵)

(الطعن ٢٦٩ نسنة ٤٩ ق جنسة ٢٢/١١/٢٤ س ٣٣ من ١٠٣٩)

٩. ٥٥ – علم الشغيع بحصول البيع لايعتبر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ثابتا في نظر المشرع في القانون المدنى القائم طبقا لمفهوم المادة ٩٤٠ منه الا من تاريخ الاتذار الرسمي الذي يوجهه البه البائع أو المشترى ولايسرى ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشغيع اذا لم يعان رغبته في الاخذ بالشفعة قبل الفضائه الا من تاريخ هذا الاتذار مما مؤداه أنه لا الزام على الشغيع باعلان رغبته الا بعد انذاره من المشترى أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك .

(الطمن ۱۱۸۶ س ۴۰ ق جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۰)

٣٠ . ٥٤ - الأصل وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكمة أن أثر التسجيل في نقل الملكية لايترنب الا على شهر العقد أو الحكم الذى من شأنه انشاء حق الملكية أو أي حق عينى آخر أو نقله أو نقييره أو زواله أو نقرير هذه الحقوق ، وإن هذا الأثر لاينسحب الى الماضى ، وإذ كان القانون رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر

المقارى قد أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورنب على التأثير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها المسحلة أثر هذا التأثير الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، فأن ذلك انما ورد على مبيل الاستثناء بقصد حماية أصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع مع نسجيل صحيفة الدعوى ، فلا يصح التوسع فيه أو القياس عليه فلم يقصد المشرع أن يقوم تسجيل السحيفة في هذه الأحوال مقام تسجيل العقود في جميع مايترتب على هذا التسجيل من آثار ، وإذ كانت الفقرة (ب) من المائة ٩٤٨ من القفون المدنى صريحة في النص على مقوط الحق في الشفعة بعد عضى اربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وكان المقرر في النص على سقوط حق اذا لم يستعمل في مدة معينة بجب النزام حدوده فان حق المطعون ضده الأول في الشفعة لايمقط بمضى أربعة أشهر على تاريخ نسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بشأن عقد شزاء الحصة المشغوع فيها .

(الطعن ۱۱۸۶ س ۵۰ بی جنبیة ۱۹۸۲/۲/۲۰)

9 ° 9 9 — القانون الذى وضع نظاما لاجراءات الشفعة نص عليه في المواد من 9 9 الى 9 9 9 وجعل اجراءاته – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – مرتبطا بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق ، وتبدأ هذه الاجراءات من جانب الشفيع من تاريخ اعلان الرغبة الذى أوجب القانون حصوله الى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاتذار الرسمى الذى يوجهه اليه هذين الاخيرين ، أو خلال أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع والاسقط الحق في الشفعة و هذه الاجراءات جميعا تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ اعلان رغبته في الأخذ بالشفعة .

(قطعن ۲۳۲۱ س ۵۲ في جلسة ۱۹۸۸/۵/۸

الفصل الثامن دعوى الشفعة

الفرع الأول : شرط قبولها مملكية الشقيع لما يشقع به، .

القرع الثاني: القصوم في دعوى الشقعة .

القرع الثالث: مواعيدها وإجراءاتها:

أ – الإنذارِ الرسمى واعلان الرغية .

ب - رقع الدعوى .

جـ - تقدير قيمة دعوى الشقعة .

الفرع الرابع: الثمن والملحقات:

أولا الثمن:

أ - سلطة محكمة الموضوع .

ب - طريقة اثبات الثمن من الشفيع .

جـ - جدية العقد وصورية الثمن .

ثانيا : ملحقات الثمن :

القرع الخامس: اعتبار الشقيع من الغير بالنسبة لطرفى عكد البيع .

القرع السادس: الحكم في دعوي الشفعة وآثاره.

أ - في حالة الحكم بالشفعة .

ب - في حالة الحكم يعدم جواز الأخذ بالشفعة .

ج - مسائل عامة .

الفصل الثامن دعوى الشفعة

الفرع الأول -- شرط قبولها ملكية الشفيع لما يشقع به،

\$ • \$ • حتى كان المحكم إذ قضى برفض دعوى شفعة - قد حصل من تحقيق النزاع القائم بشأن ملكية الشفيع للأرض التي يشفع بها أن الشفيع عجز عن إقامة الدليل على ملكيته لهذه الأرض بأى سبب من أسباب الملك بالتقادم أو بالعقد المسجل حتى تاريخ رفع الدعوى وأنه غير محق في طلب الشفعة لعدم قيام سببه لديه فإن المحكم لايكون قد أخطأ في القانون ، ذلك أن من شرائط الأخذ بالشفعة أن يكون الشفيع ماتكا لما يشفع به ولايكفي أن يكون حائزا أو واضع اليد بنية التملك دون أن يتم له التملك إذ مجرد حيازة الشفيع كايفني عن إثبات ملكيته .

(الطعن ۲۸۷ سنة ۲۲ ق جنسة ۱۹۹۲/۲/۱ س ۷ ص ۱۹۳

0.00 - ملكية الشغيع للمقار الذي يشفع به شرط لتبول دعواه فإذا ماأنكر عليه المشترى هذه الملكية تمين على المحكمة أن تستظهر حقيقة هذا الدفاع من واقع مايقمه اليها الشفيع من أسناد مثبتة لملكيته ولايفنى عن ذلك مجرد القول إن المحكمة ترى أن منازعة المشترى في الملكية منازعة غير جدية وأن تسوق أسبابا تسندل بها على عدم جدية المنازعة ثم تنتهى من ذلك إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة إذ مؤدى ذلك هو أن الحكم قد استخلص سند الملكية من الأسباب التي أقامها على عدم جدية المنازعة فيها وهو استخلاص لنتيجة من أمباب لاتؤدى إليها وهي غلى عدم جدية المنازعة فيها وهو استخلاص لنتيجة من أمباب لاتؤدى إليها وهي غي عدم بدية المنازعة فيها وهو استخلاص لنتيجة من أمباب لاتؤدى إليها وهي غي عدم بدية المنازعة فيها وهو استخلاص لنتيجة من أمباب لاتصلح في القانون لاثبات الملكية وفي ذلك فصلا عن مخالفة القانون قصور في التمبيب يعيب الحكم .

(الطمن رقم ۲۷۷ سنة ۲۳ ي جلسة ۱۹۵۷/۲/۷ س ۸ ص ۱۹۳)

 ٣ - ٤٥ - لدعوى الشفعة شرائط خاصة بخلاف الشروط العامة التي تنعقد بها الخصومة في الدعاوى ، فإذا كان أحد الخصوم في دعوى الشفعة قد تممك بعدم توافر شروط توجيهها إليه باعتبار أنه المشترى الثاني وأنه سجل عقد قبل تسجيل إجراءات دعوى الشفعة الموجهة إلى المشترى الأول ونِم يتناول الحكم هذا الدفاع إليه ، فإن الحكم يكون معييا بالقسور الميطل له .

(الطعن ١١٩ سنة ٢٢ ي جنسة ١٩٥٦/١/٢١ س ٧ س ٢٥١)

٧٠ ٥٤ ~ من المقرر قانونا ان الشفعة لاتجوز الا اذا كان الشفيع ماتكا للمقار الذي يشفع به وقت قيام سبيب الشفعة ، أى وقت بيع المقار الذي يشفع فيه ، وأن الملكية الانتقال إلى المشترى الا بتسجيل عقد البيع ، وأما عقد البيع الذي لم يسجل فلا ينشى، الا التزامات بين طرفية .

(الطعن ١٤ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤ س ٢٤ مس ٣٢٩)

٥٤٠٨ - من المقرر قانونا أن الشفعة الانجوز الا أذا كان الشفيع مالكا للمقار
 الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة - أي وقت بيع المقار الذي يشفع فيه .

(الطعن ٨٩٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٧٧ . س ٢٩ ص ١٩٧٠)

9 • 3 • النص في المادة الثانية من فترتها (أه من القانون الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للمقارات المبنية والأراضي الفضاء قد أجازت استثناء من الحظر المنسوص عليه في المادة الأولى لغير المصري إكتساب ملكية المقارات المبنية والأراضي الفضاء إذا كانت ملكية المقار لمكومة أجنبية لاتخاذه مقرا لبعثتها العباماسية أو القنصلية أو اسكني رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل أو كانت الملكية لاحدى الهيئات أو المنظمات الدولية - وإذا كان ذلك فان مصلحة الطاعنة وقد قررت أنها تبتغي الأرض المشفوع فيها لتوسيع مقر بعثتها تكون قائمة طالما أن أحدا من المطعون ضدهم لم يدع عدم توافر ما اشترطت تلك المادة لجواز تملك الأرض موضوع النزاع عن طريق الاستثناء .

(الطعن وه سنة ه ع ي - جلسة ٧٩/١/١٧ س ٣٠ ص ٣٧٧ ع ١)

٩ 8 % - إذ كانت ملكية الشغيع للمين الشفوع فيها - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - إذ لاتنشأ إلا برضاء المشترى بالشفعة أو بالمحكم الصادر بها ولا برتد أثر هذه الملكية إلى تاريخ المبع الحاصل للمشترى ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة وفقاً لنص المادة رقم 3 9 9 من القانون المدنى التى تنص على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بالشفعة يمتبر منذاً للشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المنعقة بالتسجيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بملكية الشفعاء وقت الحكم مضافاً إليها الأطيان المشفوع فيها باعتبارها معا لانتجاوز ملكيتهم أو ملكية أحدهم العد الاقصى للملكية وفقاً للقائرة على ٢٠٥٧

دون الاعتداد بملكيتهم وقت حصول البيع المشفوع فيم باعتبار البيع مببأ للمطالبة بالشفعة وليس سببأ منشئا لملكية الشفيع للمقار المشفوع فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعنان ۲۸۱ ، ۹۵۲ اسنة ۶۹ ق جنسة ۸۱/۳/۱۲ س ۳۲ من ۷۸۲)

٩ ٩ ٩ ٩ ٥ المقور قانونا أن الشفعة لاتجوز الا إذا كان الشفيع مالكا للمقار الذي يشفع به ولما كانت الملكية في المقار وقت بيع المقار الذي يشفع فيه ، ولما كانت الملكية في المقار وفقا لاحكام قانون الشهر المقاري لاتنتقل الى المشترى الا بتسجيل عقد البيع ولايترتب النصجيل أثره في الأصل إلا من تاريخ تسجيل المقد أو الحكم الذي من شأنه انشاء حق الملكية ، فإنه ترتيبا على ذلك يشترط في الشفيع الذي يستند الى عقد أو سجل الحكم الصادر بصحفه ونفاذه وقت بيع المقار المشفوع فيه .

(تطعن ۱۰۵۰ ثبنة ۵۷ جلسة ۱۰۵۸(۸۸/۲/۱۱

١٢٤٥ – يشترط أن يكون الشفيع مالكا وقت البيع للعقار الذي يشفع به وفقا للمادتين ٩٣٥ ، ٩٣٦ من القانون المدنى ، فملكية الشغيم لما يشفع به شرط لقبول دعواه . فاذا كان سند الشغيع في ملكية العقار المشفوع به عقدا صوريا فلا وجود له قانونا ولو سجل ولايكون من شأنه ان يجعل الشفيع مالكا لهذا العقار ولاتجوز له به شفعه ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الصورية في العقود يصح التممك بها من الغير ، والمقصود بالغير في الصورية هو كل ذي مصلحة ولو لم تكن بينه وبين العاقدين رابطة عقدية ولهذا الغير ان يثبت الصورية بجميم طرق الاثبات ومنها القرائن ، فمن ثم فإن المشترى وهو صاحب مصلحة في دعوى الشفعة يعتبر بالنسبة الى العقد الذي يستند اليه الشغيم في ملكيته للعقار المشفوع به ويجوز له أن يتممك بصورية هذا العقد ليتمكن بذلك من اعتباره منعدما و أزالة جميم العوائق القائمة في مبيل تحقيق أثر عقد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بعدم قبوله تحقيق طعن الطاعنين بالصورية المطلقة على العقد المسجل رقم ٤٣٧١ سنة ١٩٣٨ الزقازيق الذي استند اليه المطعون ضده الاول في ملكيته للعقار المشفوع به يعقولة انهما ليسا من الغير بالنسبة اليه ورتب قضاءه في الدعوى على هذا الأساس فانه يكون معييا بمخالفة القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب وحده دون حاجة لبحث اسباب الطعن الاخرى.

(تطمن ۲۳۱ استة ۵۰ في جلسة ۲۷/۸۸/۲۰)

9819 - لما كانت الشقعة الاتجوز الا إذا كان الشغيع مالكا للمقار المشفوع به وقت قيام سبب الشفعة - أى وقت بيع المقار المشفوع فيه - وكان القانون ١١٤ لمنة العجار الخاص بتنظيم الشهر المقارى وإن أوجب بالمادة الخامسة عشرة منه تسجيل صحيفة دعوى صحة التماقد على المقور العينية العقارية ، ورتب بالمادة ١٧ منه على التأثير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل الصحيفة انسحاب أثر هذا التأشير الى تاريخ تسجيلها ، إلا أنه قصر هذا الأثر الاستثنائي على حماية صاحب الدعوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينية على المقار المبيع بعد تسجيل الصحيفة ، فلا يصح التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، ومن ثم فان مشترى المقار الذي بوسح التوسع في هذا التأشير مسحيفة دعواه لايكون له الحق في الشفعة بهذا العقار إلا من تاريخ هذا التأشير .

(قطعن ۲۱۰ لسنة ۵۰ ق جلسة ۲۹۰/۱۹۸۸) (الطعن ۱۲۹۱ لسنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۸/۱/۲۲

\$ 9.9 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - تطبيقا لأحكام المانتين 9.9 ، 9.7 من القانون المدنى - أن ملكية الشغيع للمقار المشفوع به وقت ابرام البيع المشفوع فيه شرط لقبول دعواه بالشفعة ، وأنه ينمين على محكمة الموضوع أن تتثبت من هذه الملكية بدليل يصلح قانونا لإثبانها ، وهي إذ يقمل ذلك من نلقاه نضبها - انما الموقائم التي شبتت لديها تمهيدا لإنزال حكمه المسحيح في الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أجاب طلب الشفعة دون التحقق من ثبوت ملكية الشفيع للحصة المشفوع بها طبقا لما توجبه المادتان 9.7 ، 9.7 من القانون المدنى ، وعول في المشفوع بها طبقا لما توجبه المادتان 9.7 ، 9.7 من القانون المدنى ، وعول في من شرت مورد قول الشفيع في صحيفة الدعوى بملكيته نتلك الحصة دون منازعة من الطاعنين ، وهو مالا يصلح دليلا على هذه الملكية ، فإن المحكم المطعون فيه اذا الكتاب وأقام عليه قضاءه بالشفعة يكون معيها بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

(الطعن ۸۰۰ لمنة ۵۷ ق منسة ۲۲/٥/۱۹۹۰)

القرع الثاني الخصوم في دعوى الشفعة

• ١٩ ٥ - لابد لقبول دعوى الشفعة من اختصام الشفع والمشترى والبلتم منواه في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض ، سواه أكان رافع الدعوى أو الطاعن في الحكم هو الشفع أو المشترى أو البلتم ، فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها تلك ولم يخاصم أحد صاحبيه قضن المحكمة ، ولو من تلقاه نفسها ، بعدم قبولها ، إذ لا حكم إلا في دعوى ولا دعوى يغير خصم ، وذلك بأن الشفعة في نظر القانون هي تحويل الحقوق والالتزامات ما بين البلتع والمشترى الى مابين الباتع والمشترى الى مابين الباتع عقد البيع لتكون سلته في تلك الحقوق بالشغيع ، فهي عملية قانونية تدرر بين أطراف عقد البيع لتكون سلته في تلك الحقوق بالشغيع ، فهي عملية قانونا حصول هذا التحويل الواقع في حقوقهم هم الثلاثة بعضهم على بعض ، ولايتصور إلا قبل ثلاثتهم جميها . الدوي الشفعة ، والمقصود بها إجراء عملية هذا التحويل قضاء يجب بطبيعة الحال أن تكون دائرة بينهم هم الثلاثة كذلك .

(الطعن ۱۰۹ سنة ۱۱ ی جلسة ۱۹۵۸/۲/۱۹

٩٤٩ - الابد من وجود الشفيع والمشترى والبائع في خصومة الشفعة سواء أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام الاستثناف أو أمام محكمة النفض ، وسواء أكان رافعها الشفيع أو المشترى أو البائع . فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم الباقين قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها إذ لا حكم إلا في دعوى ولا دعوى بغير خصم .

(الطعن ۹۶ سنة ۱۷ ي جلسة ۱۹۴۸/۱۱/۶)

9£1V - قد استقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة لاتكون مقبولة إلا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة: الشفيع والمشترى والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض ، وسواء أكان رافعها الشفيع أم المشترى أو البائع ، فان رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم أحد صاحبيه قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها .

(الطعن ١٩٤ سنة ١٧ ي جلسة ١٩٤٩/١/١

8110 - إن اختصام البلتع والمشترى في استثناف حكم الشفعة هو من الموجبات التي لايقيل الاستثناف بغيرها ولمحكمة الاستثناف أن تقسى بذلك من نقاء نفسها ولايجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مايخالفة لأنه لايجوز الاتفاق على أن نقام دعوى على غير خصم.

(الطعن ۱۱۹ سنة ۱۸ ال جلسة ۱۹۰۰/۱/۱۹۰۰)

919 - إن المادة ١٤ من دكريتو الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون الممننى توجب رفع دعوى الشفعة على البلتع والمشترى وإلا سقط الحق فيها ولهذا فقد استقر فضاء محكمة النقض على أن دعوى الشفعة لاتكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والمشترى والباتع سواء فى أول درجة أو فى الاستثناف أو فى النقض وصواء كان رافعها هو الشفيع أو المشترى أم البلتع.

(الطعن ٨٦ سنة ٢٠ تي جلسة ١٩٥٢/٢/٢٨)

• 9 \$ 7 هـ استقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة لاتكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشترى سواء في أول درجة أو في النقض وسواء كان رافعها هو الشفيع أو المشترى أو البائع.

(الطعن ٢٣٤ سنة ٢٢ في جلسة ٢٢/٥/٥٥١)

والمشترى في الميعاد المحدد ارفع الدعوى وإلا منقط الدق فيها ، فانه يكون ازاما لختصام كل من البلتع والمشترى في الميعاد المحدد ارفع الدعوى وإلا منقط الدق فيها ، فانه يكون ازاما لختصام الشفيع والمشترى والبلتع معواء في أول درجة أو في الاستثناف أو في النقض ، وسواء أكان رافعها الشفيع أو المشترى أو البلتع ، فان رفعها أبهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم أحد صاحبيه قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم عبولها إذ لا حكم إلا في دعوى ولاتقبل الدعوى إذا لم يعلن فيها جميع الخصوم الواجب المتصامم ، وإذن فإذا كانت الطاعنة وهي المشترية وإن كانت قد اختصمت في طعنها الشغيع والبائمين إلا أنها أعلنت الطعن لأحد هذين البلاعين بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض كان طعنها غير مقبول شكلا ، لأن البائع مالف الذكر وقد أعلن إعلانا باطلا لحصوله بعد الميعاد يعتبر غير مخاصم في الطعن .

88 9 - إن المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة قد نصت على أن دعوى الشفعة ترفع على البائع وعلى المشترى وإلا سقط الحق فيها . ومع وجود هذا النص المسريح لامحل للاجتهاد والقول بأن البائع ليس خصماً حقيقيا في دعوى الشفعة وأنه لايترتب على عدم إعلانه سقوط الحق فيها .

(الطعن ۱۷ سنة ۱۳ ي جلسة ۱۹۶۳/۱۰/۲۱

25 9 - إن صح القول بعدم وجوب إعلان الرغبة في الشفعة الى الباتع لعدم النص صراحة على السقوط في العادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة وعدم نكر الباتع صراحة في الفقرة (ثانيا) من العادة الناسعة عشرة فإن ذلك لابؤثر في سقوط المحق في دعوى الشفعة إذا لم ترفع على الباتع والمشترى في ميعاد ثلاثين يوما من وقت إعلان الرغبة مادام الشارع - كما سلف - قد نص على السقوط عند عدم مراعاة ذلك .

(الطعن ١٧ سنة ١٣ ي جلسة ١٩٤٢/١٠/٢١)

\$ * \$ • إن المادة 10 من قانون الشفعة إنما تطلب رفع الدعوى على البائع النظاهر في العقد دون نظر الى كونه مالكا أو غير مالك ، بدليل مانصت عليه المادة ٢ من القانون المذكور من أن الشغيع يحل بالنسبة الى البائع محل المشغوع منه في جميع ما كان له أو عليه من الحقوق ، فإذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشغوع ممنحق الغير فليس الشغيع أن يرجع إلا على البائع ، ويدليل مانصت عليه المادة ٤ من وجوب إعلان الرغبة في الشفعة الى البائع والمشترى . ويناء على ذلك فإن تقسى الحكم ملكية الأرض المشغوع فيها لمعرفة بائعها أمر لامحل له في صدد تطبيق المادة المادة ...

وإذن فَإِذَ كان الظاهر من عقد البيع أن البائمين فيه متعددون ، وأن المبيع بموجبه عدة قطع منها القطعة المشفوع فيها ، وأنه مخصص فيها بائع معين لكل قطعة بل ذكر به أن البيع صادر من الجميع بطريق التضامن والتكافل كشخص واحد ويكل الضمانات الفعلية والقانونية ويطريق المشاع بينهم كل منهم بحصب نصيبه الشرعى ، وأن الأرض المبيعة صفقة واحدة محمل بعضاء على بعض بثمن إجمالي ممي فيه دفع البهم جميعا فهجب اعتبار البيع صادراً منهم جميعا ويجب رفع دعوى الشفعة عليهم . فاذا قضت المحكمة بصحة الدعوى المرفرعة على أحدهم - دون مالنر البائعين - بناه على ما ورد في عقد البيع في بيان مصادر تمليك البائعين من أن أحدهم بعينه هو المالك القطعة المشغوعة كان حكمها مخطئا في تطبيق شروط العقد وفي تطبيق القانون واحبا نقضه والقضاء في موضوع الدعوى بمقوط الحق في طلب الشفعة .

(الطعن ۱۰۷ سنة ۱۶ ق هلسة ۱۹۶۵/۲/۱

270 - ترجب المادة ٩٥ من قانون المرافعات على المحكمة قبل أن تصدر حكمها في غيبة المدعى عليه ان تتحقق من صحة إعلانه ، وان تحكم من تلقاء نفسها بيطلان صحيفة افتتاح الدعوى اذا تبين لها بطلانها ، كما أن للخصوم الحاصرين أن يتممكوا بهذا البطلان متى كانت الدعوى لاتقوم لها قائمة إلا بإعلان الخصم الفائب كما هو العال في دعوى الشفعة ولايسقط حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم ابدائه في صحيفة الاستئناف . لأن الدفع في هذه الصورة لايستبر من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من قانون المرافعات التي تصقط إذا لم تبد قبل التكلم في الموضوع بل هو دفع متعلق بصحة انعقاد الخصومة بين أطرافها الوجب اختصامهم قانونا .

(الطعن ١٦٥ سنة ٢١ ي جلسة ١٦٥/١٠/٢٢)

4 8 9 8 - لما كانت المادة 9 من قانون الشفعة القديم تقضى بأن المين الجائز أغذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله فلا تقام دعوى أغذها بالشفعة إلا على المشترى الثاني بالشروط التي اشترى بها وكان المطعون عليه الأخير هو المشترى الثاني وقد أصبح طرفا في الدعوى بتدغله فيها كما أدخلت فيها البائمة له فان اختصام البائعين لهذه الأخيرة لايكون لازما .

(الطعن ١٤٠ سنة ٢١ في جلسة ١٩٥٤/٢/٤)

98 90 - الإشترط قانونا في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ ، اذا يجب وفقا المادة 9 من قانون الشفعة القديم توجيه طلب الشفعة إلى المشترى الثاني منى ثبت أن البيع له قد تم قبل تسجيل طلب الشفعة ولو لم يكن عقده مسجلا وإذن فعني كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البيع قد انعقد المشترى الثاني قبل تصجيل طلب الشفعة وأن الطاعن كان على علم به ومع ذلك لم يوجه إلى هذا المشترى طلب الشفعة في الميعاد القانوني فإن الحكم الايكون قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى .

۵٤٣٨ – إذا كان الطاعن لم يثبت أن طلب الشفعة قد منجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له وكان الشفيع قد وجه دعواه إلى البائعين الأخيرين والمشترى منهما (الطاعن) فانه يكون قد قلم بما أوجبته المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة ولا عليه إذا هو لم يعلن البائعة لأحد البائعين للطاعن.

(الطعن ٣١ سنة ٢١ في جلسة ٢٨/٥/١٩٥٣)

٩٤٣٩ - إن المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة تقضى بوجوب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى كما تقضى المادة التاسعة منه بأن العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة وتسجيله لاتقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشترى الثانى بالشروط التى اشترى بها . وتدل هذه المادة بمفهوم المخالفة على أنه إذا باع العين مشتريها بعد تقديم طلب الشفعة وتسجيله ، فإن دعوى أخذها تقام على المشترى الأول بالشروط التي اشترى بها .

فإذا باع المشفوع منة العقار إلى أجنبي بعد رفع دعوى الشفعة أمام المحكمة الأهلية ، فإن هذا البيع لايقتضى ترك الدعوى الأهلية ورفع دعوى أمام المحكمة المختلطة ولا إدخال المشترى الأجنبي أمام المحاكم الأهلية ولكن إذا أدخل المشترى الأجنبي للحكم في مواجهته بطلبات المدعى فدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية فانه يجب على المحكمة الأهلية أن تأخذ بهذا الدفع في حق الأجنبي وأن تقصر حكمها على مايتعلق بطلبات الخصوم الوطنيين ودفاعهم فقط .

(الطعن ١٥ سنة ٥ ق جلسة ١/١/١٩٣٥)

• 94 0 - لما كان عقد البيع الابتدائي يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به صبب من أسبابها فانه لايكون واجبا على الشفيع اختصام باتع البااتع ولو الشرك الأول في التوقيع على العقد النهائي لتسهيل إجراءات التسجيل .

(الطعن ۱۱۸ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۰۰/۱/۱۹۰)

95.99 - طعن الشغيع الذي يرغب في استممال حقه في أخذ كل المقاز المبيع بالشفعة بصورية عقد أحد المشترين ، هذا الطعن يستوجب أن توجه إلى المشترى سالف النكر الدعوى به حتى يصح الاحتجاج قبله بالحكم الصادر فيها ، وإنن فمني كان الشفيع قد أغلل توجيه دعواه إلى هذا المشترى وكان المشترى الآخر المشفوع منه ، قد دفع بعدم قبول الطعن بالصورية وكان الحكم إذ قضيى بالشفعة لم يرد على هذا الدفع ولم يقم له وزنا وأقام قضاءه على أن إدخال المشترى - الذي لم يختصم في الدعوى في عقد الشراء المسبول لم يقصد به إلا الاحتيال لمنع الأخذ بالشفعة ،

كان هذا الحكم باطلا إذ كان يتعين على المحكمة لكى يستقيم قضاؤها وقف الفصل في الدعوى حتى يستصدر الشفيع حكما نهائيا في مواجهة جميع أطراف الدعوى ومن بيفهم المشترى الذي لم يختصم فيها بصورية عقد هذا الأخير.

(الطعن ۷ سنة ۱۹ ال جلسة ۱۹۵۱/۱/۱۸)

٣٩٣٥ - تقضى المادة ١١ من قانون الشفعة القديم بأنه إذا بيع العقار لعدة الشخاص مشاعا بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه وهذا يفيد بداهة أن الشفيع إذا رغب في استممال حقه في أخذ كل العقار المبيع بالشفعة وجب عليه أن يوجه الدعوى بها إلى جميع المشترين ختى تتم عملية التحويل في مواجهة جميع أطرافها ولا يعفيه من ذلك طعنه بصورية عقد أحد هؤلاء المشترين بحجة أن إدخاله في عقد الشراء كان إجراء صوريا قصد به اسقاط حقه في الشفعة .

(الطعن ٧ سنة ١٩ ق جنسة ١٩/١/١٨)

و و و المشغوع الدواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الأول (المشغوع منه) أخبر الطاعن (الشغوع) في أول مراحل النزاع بأنه ليس هو وحده المشترى بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء عينه وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الشفعة كي تكون مقبولة بتعين رقعها على البائع والمشترى معا مهما تعددا ولا يعفى الشغيع من رفع الدعوى على جميع المشترين لدعاؤه أن المشترى الحقيقي هو المرفوعة عليه الدعوى وحده دون الآخرين لأن مثل هذا الأدعاء لايئبت إلا بحكم والحكم لايكون حجة إلا على من كان طرقا في الخصومة، فإن الطمن عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس لأن هذا الذي قرره صحيح في القانون وأما ادعاء الطاعن أن المشترى الآخر صوري فهر لايصلح مبررا لعدم مخاصمته لائه هو صاحب الشأن الأول في دفع الصورية والنات قبله - واثبات جدية عقده و لاحجية عليه لحكم يصدر في دعوى لم يكن ممثلا فيها و لا جدوى من هذا الحكم للطاعن قبله .

(الطعن ١٦٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٦٥/٥/١٠)

3 8 8 هـ متى كان دفاع الطاعن هو أنه تصرف بالبيع في جزء من العين المشفوع فيها إلى المطعون عليه السادس وأن هذا الجزء هو الذي يجاور ملك الشفيع وتأيد هذا الدفاع بتدخل المطعون عليه السادس أمام محكمة الاستثناف منضما إلى الطاعن في طلب رفض دعوى الشفعة وكان ماأورده الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفاع لإيفهم منه إن كانت المحكمة قد رأت أن هذا الشراء صورى فلا يكون

له أثر في مصور الحكم في الدعوى أو أنه جدى - وإن كان الشغيع لم يعلم به إلا من وقت تدخل هذا المشترى في الدعوى - مع أن هذا البيان كان واجبا لاختلاف الحكم في الحالتين إذ لو صح أن عقد المطعون عليه السادس هو عقد جدى وكان شراؤه منصبا على القطعة المجاورة لملك الشغيع فانه كان يتمين توجيه طلب الشفعة اليه عن الأرض مشتراه متى كان طلب الشفعة لم يسجل قبل البيع الصادر له ، أما وقد قضى الحكم المطعون عليه الاول بالشفعة في الارض المشفوع فيها كلها دون أن يوضع وجهة نظره في ذلك فانه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن ۲۰۰ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۹/۵۲/۱۹

• 2.50 – إذا تعلق إعلان تقرير الطعن بدعوى شفعة مما يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشترى والشفيع في جميع مراحل الخصومة ومنها النقض وكان إعلان البائع قد وقع بلطلا ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنمبة لباقي المطعون عليهم .

(الطعن ۲۰۰ سنة ۲۲ ی جلسة ۱۹۵۲/۲/۹ س ۷ ص ۲۱۳)

\$٣٦ - لما كانت دعوى الشفعة كى تكون مقبولة بتمين رفعها على البائع والمشترى وإن تعددوا وكان أحد المطعون عليهم هو أحد أوصياء التركة البائمين وقد المتصم في الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف فإنه يتمين لقبول الطعن أن بعلن به المطعون عليه المنكور ولايفير من ذلك أن يكون الورثة ممثلين في الطعن أو أن يكتفي فيه بإعلان باقي أوصياء التركة.

(الطعن ۲۸۱ سنة ۲۲ ق جنسة ۱۹۰۲/۲/۸ س ۷ مس ۲۹۳)

♦ ٣٠٧ - متى تعدد أوصياء التركة البائمين للأطليان المشفوع فيها ولم يخص بلغوادهم فى العمل فإن اختصامهم فى دعوى الشفعة هو مما يلزم معه تبادل الرأى فيما ببنهم ، وكان عليهم أن يعملوا مجتمعين وذلك وفقا للمادتين ٨٨٥/٣/٨٨٥ من القانون المدنى .

(العلمن ١٨٤ سنة ٢٧ ق ولسة ١٩٥٦/٣/٨ س ٧ مس ٢٩٢)

۵۶۳۸ – متى تبين أن أحد المطعون عليهم قد اختصم بادىء الأمر فى دعوى الشفعة أمام محكمة العوضوع على أسلس أنه من بين الباتعين ولما تبين أنه لم يوقع على عقد البيع وأنكر هو من نلحيته صدور البيع منه قصر الشفيع الدعوى على طلب ٢٠٠٧، ١ أخذ القدر الذي باعه من وقع على عقد البيع بالشفعة كما اقتصرت منازعة المطعون عليه المذكور أمام محكمة للموضوع على تحديد القدر الوارد بعقد البيع فأخذت تلك المحكمة بوجهة نظره فإن بطلان الطعن بالنسبة له لايمند أثره إلى الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

(الطعن ١٦٩ سنة ٢٣ ي جلسة ١٩٧/٢/٧ س ٨ مس ١٣٢)

9 * 9 * - تفول المادة ٣٦٠ من القانون المدنى للمشترى حبس ثمن المبيع إذا ظهر له صبب يخشى منه نزع ملكيته مما اشتراه ولو صبح القول بأن دعوى الشفعة لاتهدد هق المشترى المشفوع منه لأن حقه في استرداد ما دفعه من الثمن إلى البائع له مضمون قبل الشغيع مما لايجيز له حبس الثمن فإن هذا القول لايصدق على المشترى الثاني للعقار الذي لم يختصم في دعوى الشفعة إن يكون في هذه الحالة مقطوع الصلة بالشغيع ولايحق له الرجوع عليه بما عسى أن يكون قد دفعه إلى البائع له وبالتالي يستهدف حقه للضياع بعد أن يكون العقار المشفوع فيه قد نزعت ملكيته منه وعلى ذلك يجوز لهذا المشترى الثاني حبس الثمن حتى يفصل في دعوى الشفعة .

(الطعن ۱۰۱ سنة ۲۳ في ولمبة ١٩٥٧/٤/٤ س ٨ مس ٢٥٣)

« \$ \$ \$ \$ ● −وإن كانت دعوى الشفعة من الدعارى التي يوجب القانون توجيه الطعن فيها إلى جميع الخصوم الذين كانوا ماثلين في الخصومة أمام محكمة الموضوع ، وكان المطعون عليه الأخير الذي اختصم في النزاع في جميع مراحل التقاضي قد وقع إعلانه بتقرير الطعن بالنقض باطلا ، إلا أنه اذ يبين من أسباب الحكم الابتدائي أن اختصام كان باعتباره مشتريا الأطيان المشغوعة وأنه ثبت لمحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ واأسترى الطاعنان هذه الأطيان بدلا عنه كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن أحدا من الخصوم لم يوجه أي مطعن نقضاء الحكم الابتدائي في هذا الصدد فعاز بذلك هذا القضاء قوة الأمر المقضى وأصبحت الخصومة في حقيقتها معقودة بين الطاعنين - كمشترى - والمطعون عليه الأول - كشغيع - ومورث باقى المطعون عليه ما وياد كان الثابت أن إعلان المطعون المناهدي عليهم عدا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحا - فإن بطلان الطعن بالنسبة له لايمتد

(الطعن ٢٧٧ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٩/٤/٢ س١٠ عس ٢٠٣)

١ ٤٤٥ - إذا كان بيبن من صباغة افتتاح الدعوى - كما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - أن المنصومة موجهة إلى المجلس البلدى بوصفه البائع للعين المشفوع ١٠٩٧ - ١٠٩٧ فيها وأن إسم رئيس إدارة قضايا الحكومة قد ورد بها بوصفه ناتبا عن هذا المجلس في تعلم صورة الصحيفة ، فإن ذلك لايتأدى منه أن البائع لم يختصم في دعوى الشفعة – لايغير من ذلك أن تكون العبارة الواردة في الصحيفة مصدرة باسم من تسلم لم الصورة طالما أنه اقترنت بذكر إسم الأصيل – كما لايقدح في سلامة هذا النظر ما استطرد إليه الحكم المطعون فيه نزيدا من التحدث عن صحة تسلم صورة الإعلان وفقا لنص المادة 12 من فانون العرافات .

(الطعن ٢٦٥ ميلة ٢٥ ق طبية ١٩٦٠/٢/٤ س ١١ ص ١٧)

٧٤٤٣ – وجرب اختصام البائع والمشترى في دعوى الشفعة إجراء أو جبه القانون على خلاف الأصل الذي يقضى بأن المدعى حر في توجيه دعواه إلى من يشاء فلا يجوز التوسع في مفهوم هذا الاستثناء . ولما كان ذلك وكانت دعوى الشفعة تنتهى بصدور الحكم فيها فإنه لايشترط لقبول الدعوى التي ترفع بطلب سقوط حكم الشفعة اختصام البائع فيها .

(الطعن ١٩٦١ لسنة ٢١ تي . جنسة ١٩٦١/٣/٣٠ س ١٢ . ص ٢٧٦)

٩٤٤٣ - يوجب على القانون في دعوى الشفعة اختصام جميع البائعين والمشترين في كافة مراحل التقاضى بما فيها الطعن بالنفض وينبني على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبول شكلا ابلنسبة لجميع الخصوم .

(الطعن ۲۹۸ لسنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۲۱/٤/۷۷ س ۲۱ . ص ۴۲۰)

3 \$ \$ \$ 0 - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان حكم صلار بالشفعة ويرفض دعوى الشفعة على أن الهيئة التى أصدرت الحكم لم تكن هى التى سمعت المرافعة - فإن هذا الحكم يكون صادرا في موضوع لايقبل التجزئة كما أن الخصومة في دعوى الشفعة لاتنعقد إلا باختصام البائع والمشترى والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في جميع مراحلها - على ماجرى به قضاء النقض ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنمبة للباقين .

(الطعن ٢٧ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠ س ١٤ ص ٢١٦)

• 1046 أ - مادام إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة قد وجه إلى البلتع وإلى المشترى ورفعت دعوى الشفعة عليهما وقد تضمن كل من إعلان الرغبة وصحيفة الدعوى طلب الشفيعين أخذ العقار المبيع جميعه بالشفعة كما أودعا كل الثمن الوارد 7.74

فى عقد البيع فى العيعاد القانونى ، فإن إجراءات الشقعة تكون قد تمت وقفا للقانون ولايكون ثمت تبعيض للصنفقة المبيعة . ولاينال من ذلك كون إعلان الرغبة صحيفة الدعوى قد شعلت إلى جانب اسم المشترى واسم البائع اسمى شريكى البائع على الشيوع اللذين باعا إليه حصتهما فيه بعقد عرفى لأن إضافة إسميهما فى إنذار الرغبة وفى صحيفة الدعوى وإن كان غير لازم إلا أنه تزيد لايؤثر فى صحة إجراءات الشفعة مادامت قد وجهت إلى البائع الحقيقى والمشترى وعن العقار المبيع بأكمله .

ب - منى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن اختصام المطعون ضدها الأخيرة في دعوى الشفعة لم يكن لازما لأنها ليست بائعة للعقار المشفوع فيه وأن طالبي الشفعة قد لجآ إلى اختصامها على سبيل الاحتياط فإن بطلان إعلانها بصحيفة الدعوى لايؤثر في صحة إجراءات الشفعة ومن ثم يكون الدفع بهذا البطلان غير عموى لإيقدام أساسه القانوني وبالتالي فلا يبطل الحكم إغفاله الرد عليه .

(1-10) (الطعن 30 السنة 30 المين 30/0/7 من 30 من 30 من 30

\$89 - دعوى الشفعة لاتكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشترى فإذا رفع الطعن - في الحكم الصادر في دعوى الشفعة - من أي من هؤلاء دون أن يغتصم فيه الطرفين الآخرين كان غير مقبول ولأى من الخصوم الحاضرين التممك بعدم قبوله ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للبائمين الذين لم يصح إعلائهم به يستتبع بطلائه بالنسبة ليجمع المطعون ضدهم.

(الطعن ٤٩٩ لبنة ٣٤ في جلسة ١٦٠/١/٢٥ س ١٩ ص ١٦٤)

٧٤٤٧ هـ إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار عقد الطاعنين المشترين الأخيرين - صوريا صورية مطلقة ، فان مؤدى ذلك ألا يكون لهذا العقد وجود في الحقيقة ، وبالتالى فلم يكن هناك مايدعو الشفعاء إلى توجيه طلب الشفعة إلى الطاعنين عملا بنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى ، ولا على الحكم إن هو لم يتعرض لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

(الطعن ١٠ لبيئة ٣١ ق - جنسة ١٩٧٠/٤/١٤ س ٢١ ص ٢١٨)

۵٤٤٨ – اذا اقتصر الطاعنان (للفنهمان) عندما أقاما دعواهما بالشفعة على مخاصمة المطعون عليهما الثانى والثالث (البلتع والمشترى الأول) دون المطعون عليه الأول (المشترى الثانى) الذى أخطرهما بحصول البيع اليه ، فإن قعود الطاعنين 17.1

عن اختصاصه - حميما انتهى اليه الحكم الصطعرن فيه - يجعل دعواهما بالشفعة غير مقبوله ، ولايفير من ذلك تنخل المطعون عليه الأول (المشترى الثاني) في الدعوى لأن شرط امكان القول باستقامة الدعوى بتنخله أن يكون هذا التنخل قد حصل قبل لقضاء المواعيد التي يخول فيها القانون طلب الشفعة وهو الأمر الذي ثبت عدم تحققه في الدعوى الراهنة .

(الطعن ١٩٢ أسنة ٢٦ في - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠ س ٢١ من ١٦٣٠)

٩ ٤ ٤ ٥ – شرط امكان القول باستقالة دعوى الشفعة بتدخل المشترى الثاني الذي كان يجب أدخاله فيها ، أن يكون هذا التدخل قد حصل قبل المهماد المقرر في المادة 9٤٣ من القانون المدنى لرفع دعوى الشفعة .

(الطعن ۲۵۳ نستة ۲۸ ق - جاسة ۱۹۷۳/۱۱/۱۳ س ۲۶ ص ۲۰۰۱)

• • • • • • • بجب على الشغيع الذي يريد الأخذ بالشغمة في حالة توالى البيوع أن يستمعل حقه وقا للمادة ٩٣٨ مدنى ضد المشترى الثاني وبالشروط التى اشترى بها مني ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة في الشغمة - فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشغيع بالبيع الثاني هو وقت تسجيل اعلان الرغبة لا وقت حصول الاعلان - ومما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ مدنى التي تقضى بأنه لا يسرى في حق الشغيع أي تصرف يصدر من المشترى إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة مما مؤداه بمفهوم المخالفة أنه لايحق للشغيع أن يتحلل من واجب ادخال المشترى الثاني في دعوى الشفعة طالما أنه قد أثبت أن البيح لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان رخبة أشي الشفعة وأن المادة ٩٤٣ من ذات القانون قد أكنت مؤدا المشترى الثاني على معافلة المؤلفة لاتكون حجة على الشغير إلا إذا سُجل - ولا عبره بما قد يسوقه الشفيع في هذا الصدد من أن عقد المشترى الثاني عقد صورى قصد به التحايل لمنع الشفعة إذ أن دعوى الشفعة لاتكون متبولة إلا ذا دارت الخصومة فيها بين جميع اطرافها مهما تحدوا الأمر الذي يستلزم أن نوجه الدعوى إلى المشترى الثاني إذ هو صلحب الشأن الأول في نفى الصورية أن توجه الثوث عند .

(الطمن ۱۰۳ سنة ۳۸ ق – چنسة ۲۳/۱۱/۱۳ س ۲۶ ص ۲۰۰۰) (الطمن ۲۰۰۰ استة ۵۰ ق چنسة ۷۸/۱۳/۱۳ س ۲۹ س ۱۸۹۱) (الطمن ۵۰۸ نستة ۵۰ ق چنسة ۷۸/۲/۱۳ س ۲۹ س ۲۷۲)

٧٠٠٠ - دعوى الشفعة من الدعارى التي يوجب القانون اختصام أشخاص

معينين فيها ، وهم البائع والمشترى وان تعددوا ، ومن ثم فعنى كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لبعض المشترين فانها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقين .

(الطعن ١٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٩ س ١٢٨ ص ١١٨٩)

980 - وان كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من التقنين المدنى أنه صدر من مشترى العقار المشفوع فيه بيع لمشتر ثان قبل اعلان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة ، فانه يسرى في حق الشفيع ، ولايجوز الأخذ بالشفعة الا من المشترى الثانى ، وبالشروط التي اشترى بها ، إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثانى صوريا ، فان ادعى الشفيع صوريته أن من حقه - باعتباره من الغير - اثبات الصورية بكافة طرق الأثبات بما فيها البينة والقرائن ، فان أفلح اعتبر البيع الصادر من الملك للمشترى الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الشانى الذي لا وجود له .

(الطمن ۷۰۱ نسنة ۵۱ ق – جلسة ۱۹۷۰/۱/۱۱ . س ۳۱ ص ۱۳۰۸ والطمن ۱۰۹ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۷۹/۱۱/۲۷ . س ۳۰ ع ۳ مس ۷۲)

20% – مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى أنه إذا صدر من مشنرى العقابي المشغوع فيه بيع لمشتر أخر قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فانه يسرى في حق الشغيع – ولايجوز الأخذ بالشفعة الأمن المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها – إلا أن ذلك مشروط بالا يكون البيع الشاتي صوريا – فإذا إدعى الشغيع صوريته واقلع في إثبات نلك اعتبر البيع الصادر لا الملك للمشترى الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي من الملك للمشترى الثاني – على أنه يجب أن يتم اثبات الصورية في مواجهة المشترى الثاني لأن هو صلحب الشأن الأول يعب أن يتم اثبات الصورية وثبات جديد عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه – إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن عدم توجيه اجراءات طلب الشفعة في الميعاد للمشترى الثاني يترتب عليه عدم قبول الدعوى ولو كان البيع الصادر صوريا وحجب الحكم بذلك نضه عن الفصل في صورية المقد الصادر إلى المطعون عليه الأخير والتي لو ثبت ماكان شمة مايدعو الشفيع إلى توجيه السادر إلى المطعون عليه الأخير والتي لو ثبت ماكان شمة مايدعو الشفيع إلى توجيه المالد الشفعة إلى الدعوى قطيدي الشفعة إلى الدعوى المسادر إلى المطعون عليه الأخير والتي لو ثبت ماكان شمة مايدعو الشفيع إلى توجيه السادر إلى المطعون عليه الأخير والتي لو ثبت ماكان شمة مايدعو الشفيع إلى توجيه الشول الشفعة إليه فان الحكم بكن قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٥٩ سنة ١٥ ق - جلسة ٢٩/١١/٢٧ س ٣٠ ص ٢٧ ع ٣)

. \$ \$ \$ 0 – إذا كان الثابت من عقد البيع المشهر في أنه ينضمن بيعين كل ٢٠٧١ منها مستقل عن البيع الآخر تماما - وفي حين باع المطعون عليه الثاني إلى الطاعن الامليان المشغوع فيها - فقد باع له المطعون عليه التاسع أطيانا أخرى - ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الحكم بالشفعة في هذه الحالة - ليس فيه تجزئه للصنفقة فان الخصومة في دعوى الشفعة الراهنة تستقيم باختصام الطاعن والمطعون عليه الثاني ومن ثم لايفيد الطاعن من الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو اعتبار المدعى تاركا دعواه أو بسقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليه التاسم .

(الطعن ٢٤٧ سنة ١٥ ق - جلسة ٢/١/١٧٧ س ٢٠ ص ٢٠٥ ع ٢)

\$60 أ - عقد البيع الابتدائي يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسبابها ، ومن واجب الشفيع في هذا العقد أن يراقب مايطرأ على أطرافه من تغيير في الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها .

ب - ننص المادة ١٠٥ من قانون المرافعات على أنه وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لاتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذى صفة .. وكان تصحيح الدعوى بإنخال صاحب الصفة فيها يجب ألا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فان التصحيح لاينتج أثره إلا إذا تم خلال المجاد وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بمقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها صوى (حدى المشتريات (المطعون عليها الثالثة) ولم يختصم باقى المشتريات بأشخاصهن إلا بعد الميعاد ، مع سبق اختصام والدهن باعتباره وليا عليهن في الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فان النعى على الحكم يكون على غير أساس .

أ - ب (الطعن ٢٥٦ لسنة ٤٦ في جلسة ٢٠/٢/١٦ س ٣١ من ٤٨١)

200 – على الشغيع الذي يريد الأخذ بالشفعة ، في حالة توالى البيع ، أن يمتعمل حقه وفقاً لنص العادة ٩٣٨ من القانون العنني ضد المشترى الأخير ويالشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة . إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع التالى للبيع الصادر من المالك للمشترى الأول صورياً . فإذا ادعى الشفع صورية العقد التالى للبيع الأول وأقلح في إثبات ذلك أعتبر البيع الصادر من المالك للمشترى الأول قاتما ، وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيوع المتالية التي لاوجود لها ، بما يغني الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشترى الأخير . على أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشترى الأخير لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي صورية عقد صلفة وإثبات حقه المشترى الأخير عقد صلفة وإثبات حقه المشترى الأخير عقد صلفة وإثبات حقه المشترى الأخير عقد صلفة وإثبات حقه

٧٤٥٧ - دعوى الشفعة من الدعاوى التى يوجب القانون إختصام أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشترى وإن تعددوا وإذا كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لبعض المشترين فإنها نكون غير مقبولة بالنصبة للباقين .

(الطعن ٨٣٢ لسنة ٤٧ في جلسة ٨١/٣/١٧ س ٣٣ ص ٨٣٨)

0200 - من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن على الشغيع أن يراقب مايطرأ على أطراف عقد البيع من تغيير في الصغة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضيع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها ، وإن تصحيح الدعوى بإبخال صاحب الصفة فيها يجب ألا يخل بالميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة ، فالتصحيح لاينتج أثره إلا إذا تم خلال هذا الميعاد ، وإذ كانت دعوى الشفعة لاتكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة الشغيع والبائع والمشترى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة على أنهما لم يختصما المعلعون عليه اثناني - الذي بلغ من الرشد قبل إتخاذ إجراءات الشفعة - ولم يوجها إليه أي عليه الثاني - الذي بلغ من المقرر في المادة ٩٤٣ من القانون المدنى ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لأن المطعون عليه الثاني ، إذ حضر في شخص وليه الطبيعي فمثل في الدعوى على غير أساس .

(الطعن ۸۳۲ نُسنة ٤٧ تي جلسة ٨١/٣/١٧ س ٣٣ مس ٨٣٨)

9604 - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجب على الشغيع الذي بريد الأخذ بالشفعة في حالة توالى البيوع أن يستمعل حقه وفقا للمادة ٩٨٣ مننى هذا المشترى الثاني وبالشروط التي إشترى بها ضد المشترى منى ثبت ان البيع لهذا الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة في الشفعة ولايحق الشفيع أن يتحلل من واجب إيخال المشترى الثاني في دعوى الشفعة ادعاء بأن عقد المشترى الثاني عقد صورى قصد به التحايل لمنع الشفعة لأن المشترى الثاني هو صاحب الشأن الأول في نفي الصورية واثبات جدية عقده .

(الطعن ۱۲۱ سنة ۱۱ ق - جنسة ۱۲۱/۱۹۸۱)

٩ \$ \$ 0 - الابد نقبول دعوى الشفعة من اختصام الشفيع والمشترى والبائع سواء
 فى أول درجة أو فى الاستثناف أو فى النقض ، سواء لكان رافع الدعوى أو الطاعن
 فى المحكم هو الشفيع أو المشترى أو البائع فان رفعها إيهم فى أية مرحلة من مراحلها

ليكون الحكم الذي يصدر بشأن هذا المقد حجة له أو عليه ، ولما كانت دعوى الشفعة من الدعاوى الني يوجب القلنون اختصام أشخاص معينين فيها وهم البائع وأن تعدواً ، ولأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تختصم أحد المشترين تعدواً ، ولأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة إعلان رغينها في الإخرين - رغم أن تاريخ عقد سابق على تاريخ تسجيل الطاعنة إعلان رغينها في الأخذ بالشفعة - وهو سلحب شأن في صورية العقد الصادر من سلف البائمتين له حتى يعتد بالتالي بعقده هو ، شأنه في ذلك شأن باقي المشترين من هاتين البائمتين من وكان لمحكمة الموضوع أن ترفض ولو ضمنا طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما المقتمة لها تقديما صحيحاً وترجيح ماتطمان إليه منها واستخلاص ماتراه من واقع المقتمة لها تقديما صحيحاً وترجيح ماتطمان إليه منها واستخلاص ماتراه من واقع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد انقهي إلى نتيجة صحيحة بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم اختصام أحد المشترين الأخيرين ، فلا على محكمة الموضوع أن لاتحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات المصورية طالما أن الدعوى غير مهيأة للحكم في الدعوى عبر أساس .

(الطعن ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ي جنسة ٨١/٢/٢١ س ٣٧ ص ٢٧٧)

9 * 9 \$ - من المقرر أنه لابد لقبول دعوى الشفعة أن تكون الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشغيع والمشترى والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم الباقين قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بهم قبولها ، لما كان نلك ، وكان النزاع المطروح مريداً في دعوى الشفعة يوجب القانون أن يختصم البائعون والمشترون جميعاً في كافة مراحل التقاضى ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول - الشغيع - لم يختصم البائعة المطعون عليه الأول - الشغيع - لم يختصم البائعة الدعوى ، وإنما اختصم من كانت تمثلها وهي قاصرة ، وقد تمسك الطاعون - المشترون - ببطلان هذه الإجراءات للوصول إلى القضاء قد انقضى دون أن ترفع المؤل في الشفعة على اعتبار أن الميعاد المحدد الطلبها قضاء قد انقضى دون أن ترفع ولم يمحصه مجتزئاً في ذلك بالقول بأن التمسك بالبطلان في هذه الدائمة فاصر على ولم يمحصه مجتزئاً في ذلك بالقول بأن التمسك بالبطلان في هذه الدائمة فاصر على المطعون عليها الرابعة التي لم تتمسك به ، وأن اختصامها في الاستئناف يصمح المطعون عليها الرابعة التي لم تتمسك به ، وأن اختصامها في الاستئناف يصمح المطعون عليها الرابعة التي لم تتمسك به ، وأن اختصامها في الاستئناف يصمح البطلان ، ومن ثم فإن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وعليه النصور في التصبيب .

(الطّعن ۱۱۲ لسلة عدى جلسة ۱۱۲/۸ س ۲۲ ص ۷۵۰)

تلك ولم يخاصم أحد صاحبيه قضت المحكمة ولو من تلقاء نضبها بعدم قبولها . ومن ثم فان اختصام المطعون عليها الأولى (البلتمة) في صحيفة الطعن بالنقض واجب قانونا إيا كان موقفها من الخصومة في درجتى التقاضى ولو أخنت منها موقفا سلبها ، مما يكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض قبلها - لعدم منازعة الطاعة (الشغيعة) في طلبانها ، وعدم تأسيس الأخيرة طعنها على اسباب تتعلق بموقفها من الخصومة - عني غير أساس .

(الطعن ١٣٥٩ سنة ي - جلسة ١٣٥٩)

* 987 - سفاد نص العادة ٩٣٨ مننى - وعلى ملجرى قضاء هذه المحكمة - أنه بجب على الشفيع الذي يريد ممارسة حقه في الأخذ بالشفعة في حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وقفا لتلك العادة قبل المشترى الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيم لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة في الشفعة ، ولايقدح في نلك ما قد يوهم به نص العادة التألى ما قادن الشفعة العلمي ، فالمذكورة من وجود اختلاف بينها وبين نص العادة الناسعة من قانون الشفعة العلمي إعلان الرغبة ، ويؤيد هذا النظر ماتقضي به العادة ٤٧٤ من القانون المنتى من أنه لايسرى في حق الشفيع أي تصرف يصدر من المشترى إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة ، مما مؤداه بمفهوم المختلفة أنه لايحق للشفيع أن يتحال من واجب إدخال المشترى الثانى في دعوى الشفعة طالما أنه قد ثبت أن البيم لذلك الأخير تم قبل تسجيل اعلان رغبة الشفيع ، وقد أكدت ذلك العادة على الفيور إلا إذا منجل .

(الطعن ۱۳٤۷ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٣٤٧)

٩٤٧ - مؤدى نصر المادنين ٩٣٠ ، ٩٤٧ من القانون المدنى أن بيع العين التي تجوز الشفعة فيها بيعا ثابتا ساريا في حق الشفيع بوجب عليه أن لايطلب أخذها بالشفعة إلا من المشترى الثانى وبالشروط التي اشترى بها وإن البيع الثانى يصرى في حق الشفيع إذا كان قد تم فعلا قبل تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة فلا يشنرط أن يكرن ثابت التاريخ أو يكون قد أنذر به رسميا أو علم به علما واقعيا .

(الطعن ١٥٢٨ لسنة ٤٩ تي جنسة ٨٣/١/١٢ س ٣٤ ص ١٤١٢)

١٩٤٨ – المقرر في قضاء محكمة النقض أن عقد البيع الابتدائي يتولد عنه بمجرد تملمه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسباب الشفعة ومن واجب الشفيع

فى هذه الحالة أن يراقب ما يطرأ على اطراف المقد من تغير فى الصفة والحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذى اصبحوا عليه وقت اتخاذها ، كما أنه إذا كان الشفيع لم يختصم فى الميعاد البائعين باشخاصهم مع مبكى اختصاء والدهم باعتباره وليا طبيعياً عليهم بالرغم من بلوغ سن الرشد فان حقه فى الأخذ بالشفعة يكون قد منقط .

(الطعن ۲۲۰۰ ، ۲۲۷۰ ، ۲۲۸۲ تستة ۵۰ في جلسة ۲۰/۱/۳۰ س ۲۵ ص ۱۵۱۵)

• 3 9 - دعوى الشفعة - وعلى ملجرى به قضاء هذه المحكمة - لاتكون مقبرلة في جميع مراحلها الا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشترى والبائم سواء أمام محكمة أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض ، فان رفعت في أي مرحلة دون اختصام باقي اطرافها قضت المحكمة ولو من نقاء نفسه بعدم قبولها ، وعلى الشفيع أن يراقب مليطراً على أطراف عقد البيع من تغيير في الصفة أو الحالة ليوجه اليهم اجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها .

(الطعن ٣٤٤ تسنة ٥٠ في جطسة ٨٤/٢/٨ س ٣٥ ص ٢٦٨)

* 3 9 9 - الذن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى - أنه إذا صدر مشترى العقار المشغوع فيه بيع لمشترى ثانى قبل أن تمان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تمميل هذه الرغبة فإنه يمرى في حق الشفيع ، ولايجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثانى ، وبالشروط التى إشترى بها ، إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثانى صورياً ، فإذا ادعى الشفيع صوريته وأقلع في إثبات ذلك اعتبر البيع الثانى غير موجود ، كأن لم يكن وبيقى البيع الأول قائماً وهو الذي يعتد به في الشفعة ، وهو مايفنى الشفيع أصلا عن توجيه طلب الشفعة إلى المشترى الثانى ، ولين كان يتعين مع ذلك إدخاله في الدعوى لوجوب إثبات الصورية في مواجهته بإعتبار أنه صاحب الشأن الأول في نفى الصورية وإثبات جدية عقده حتى يكون للحكم الصادر فيها حجية قبله .

(الطعن ٨٦٤ لسنة ٥١ ق طسة ٢٠/١/م س ٣٦ ص ٢٥٩)

٧٩ ٧ - لما كان مناط النزام الشفيع بنوجيه طلب الشفعة الى المشترى الثانى وبالشروط التى اشترى بها - حتى يجوز له الأخذ بالشفعة وقتا لنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى - الا يكون البيع الثانى صوريا ، فاذا ادعى الشفيع فى مواجهة المشترى الثانى صورية عقد هذا المشترى ، وأقلح فى الثبات هذه الصورية ، اعتبر ٢٠٧٩

البيع الثانى غير موجود قانونا ، وكان البيع الأول هو وحدة الذى يعتد به فى الشفعة ، ولايقبل من المشترى الثانى الطعن على اجراءات الشفعة فى هذا البيع لانعدام مصنحته القانونية فى الطعن عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه – وعلى ما سلف الرد على المبب السابق – قد انتهى الى صورية البيع الثاني صورية مطلقة بما يعتبر معه هذا البيع إن يتممك بنا أثاره بهذا السبب من أسباب الطعن .

(الطعن ۷۷۸ استة ۵۷ ق جلسة ۹۹/۱۲/۰)

٩٣٨ - يدل النص في المادة ٩٣٨ من القانون المنني - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجب على الشغيع الذي يريد الأهذ بالشفعة في حالة توالى البيوع أن يستعمل حقه وفقا لما جرى به نص هذه المادة ضد المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان الرغبة في الشفعة ، وبالتالي والمنازي المنازي المنازي المنازي المنازي المنازي المنازي المنازي المنازي المنازي وبشروط هذا البيع ، فيصبح الصحوم على الشغعة أن يوجه طلبه إلى طرفى البيع المثاني وبشروط هذا البيع ، فيصبح التصوم فيه هما البائع في هذا العقد أى المشترى الأول والمشترى الأول قبل توجيه طلب الشفعة في البيع الأول قل توجيه الرغبة في الأخذ بالشفعة لكل من المشترى والبائع إعلانا رمميا على يد محضر وإلا لنبا باطلا كما نتص بذلك صراحة المانتان ٩٤٠ ٢٤/١ من القانون المنني ويوجه الى عوطن كل منهما إلا إذا كان أيهما قد اتخذ موطناً مختاراً له فيجوز إعلان الرغبة في هذا الموطن ، ولا يثبت إعلان الخصم بالرغبة في الأخذ بالشفعة وتاريخ هذا الاجراء إلا من واقع الورقة المثبته له أو صورتها .

(الطعن ۱۳۸۳ لسنة ٥ في جلسة ١٩٨٩/٣/٩)

9 7 9 هـ المقرر في قضاه هذه المحكمة أن النص في المادة 9 4 م 10 القانون المدنى على أن دترفع دعوى الشقعة على البائع والمشترى أمام المحكمة الكائن في دائرتها المقال .. والا منقط الحق فيها هيدل على أنه لابد لقبول دعوى الشفعة من اختصام الشفيع والبائع والمشترى في أول درجة أو في الامنتناف أو النقض ومواء كان رافع الدعوى أو الطاعن في الحكم هو الشفيع أو البائع أو المشترى ، أما اذا رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها تلك ولم يخاصم الآخرين قضت المحكمة ولو نظاء نضيها بعدم قبولها .

(الطعن ۱۳۲۰ استة ۵۸ في جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۴)

تابع الفصل الثامن - دعوى الشفعة

القرع الثالث - مواعيدها واجراءاتها

(أ) الإنذار الرسمى وإعلان الرغية :

• ٧٠٥ - اشتمال الإنذار المرجه من المشترى إلى الشفيع على دعوة الأخير إلى المصدر إلى مكتب الشهر العقارى في يوم معين معلى تنهاه الأجل المحدد إلى الحضور إلى مكتب الشهر العقارى في يوم معين معلى على انتهاه الأخذ الملتمن المتون الرخية في الأخذ بالشفعة للتنازل له عن الصفقة إذا هو قبل أخذها بالثمن الذي اشتراها به ليس من شأنه أن يزيل الآثار القانونية المترتبة على هذا الإنذار متى كان قد تضمن جميع البيانات التى أوجب القانون في المادة ٩٤١ من القانون المدنى اشتمال عليها .

(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧ س ١٤ ص ١٠١١)

٧٤٧١ – المقصود بشروط البيع التي استلزم القانون بيانها في الإنذار هي شروطه الأساسية التي لابد من علم الشغيع بها حتى يستطيع الموازنة بين ان يقدم على طلب الشفعة أو لايقدم ، وإذ كان شرط منح المشترى أجلا في الوفاء ببعض الثمن لا يتوقف عليه تقرير صاحب الحق في الشفعة لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ذلك أنه ملزم في جميع الأحوال طبقا للمادة ٩٤٢ من القانون المدنى بإيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل رفع الدعوى بها وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة ، كما أنه طبقا للمادة ٩٤٥ مدنى لايستغيد الشغيع من الأجل الممنوح للمشترى إلا برضاء البائم وحتى في هالة حصول هذا الرضاء فإنه لا يترتب عليه إعفاء الشفيم من واجب إبداع كلمل الثمن بما فيه المؤجل في الميعاد القانوني ، ومن ثم ظيس ثمة نفع يعود على الشفيع من علمه بشرط تأجيل الثمن قبل إعلان رغبته فيها وبالتالي فإن عدم اشتمال الإنذار الموجه من المشترى إلى الشغيم على هذا الشرط لايترتب عليه بطلان هذا الانذار . ولايعتبر كذلك من شروط البيع التي توجب المادة ٩٤١ من القانون العدني اشتمال الإنذار عليها ما ورد في عقد البيم الصادر للمطعون ضده الأول (المشترى) من أن البائم له تلقى ملكية ما باعه بطريق الشراء من اخر بعقد ابتدائى ؛ كما لم يوجب ألقانون تضمين هذا الإنذار شروط عقد تمليك البائم.

(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧ س ١٤ ص ١٠١١)

٧٤٧٧ – إدعاء الشفيع بصورية الثمن الوارد في عقد البيع لا يعنيه من واجب

إعلان رغبته فى الأخذ بالشفعة فى الميعاد القانونى ، وله بعد نلك أن يطعن فى هذا الثمن أمام المحكمة ويثبت صوريته بجميع طرق الإثبات القانونية .

(للطعن رقم ١٨٤ تسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧ س ١٤ ص ١٠١١)

قلام - لتن كان علم الشغيم بحصول البيع لا يعتبر ثابتا في نظر الشارع في القانون المننى القائم إلا من تاريخ الإنذار الرصمى الذي يوجهه إليه البائم أو المشترى . ولايسرى ميعاد الضمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشغيع إذا لم يعلن رخبته في الأخذ بالشفعة قبل انقصائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا الزام على الشغيع باعلان رخبته إلا بعد انذاره من المشترى أو البائع ولو علم بالبيع قبل نلك ، فإنه يستطيع مع هذا أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الإنذار إليه إذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك ، ولم يقصد المشرع بما أورده في المادة ١٤٠ من القانون المنتى تحديد بداية الأجل الذي يجوز الشغيع اعلان رغبته فيه أو أن يجعل من إنذار المشترى والبائع لجراء حتميا يتوقف على اتخاذه صحة اعلان الرغبة وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لمريان ميعاد الخمسة عشر يوما المقرر لسقوط حق الشغيع .

(الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٢٨/١٢/٢١ س ١٩ ص ١٩٩١)

\$ 4 \$ 0 حمتى أعلن الشغيع رغبته رسميا إلى كل من البلام والمشترى - ولو كان قبل انذاره من أيهما - فان هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيمرى من كان هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيمرى من تاريخه ميعاد الثلاثين يوما التي أوجب القانون أن يتم في خلاله ايداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به ورفع دعوى الشفعة وقيدها بالجدول و إلا سقط حق الأخذ بالمشفعة ذلك لأن المشرع قد نصن في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفي المادة ٩٤٢ على مريان ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ اعلن الرغبة الوارد نكره في الفقرة الأولى من العادة ٩٤٢ ولم يعلق صريانه على انقضاء ميعاد الخمسة عشر يوما الوارد في المادة ٩٤٢ وكل ما اشترطه القانون في هذا الإعلان هو أن يكون رسميا وأن يوجه من الشفيع إلى كل من البائع والمشترى ولم يستلزم فيه أن يكون حاصلا بعد الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشترى.

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢١/١٢/٢٦ س ١٩ من ١٩٩٤)

• 240 - إذ أوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على من بريد الأخذ بالشفعة إعلان رغبته فيها إلى كل من البائم والمشترى خلال خمسة عشر يوما الأخذ بالشفعة إعلان رغبته فيها إلى كل من البائم والاستطحقه ، على اعتبار أن هذا الانذار الرسمي الموجه من أيهما إليه وإلا سقط حقه ، على اعتبار أن هذا الانذار هو الذي يتحقق به علم الشفع بوقوع البيع ، فقد افترض ألا يقوم البلاغ أو ١٧٥٧

المشترى بإنذار الشغيع بحصول البيع أو أن يقع الانذار باطلا فيظل الحق في الشفعة قاتما مع أنه حق استثنائي يخل بحق المالك في التصرف في ملكه لمن يريد ، ونلافيا ننلك جعل المشرع مبيلا ميسرا المشترى يطمئن معه إلى سقوط الحق في الشفعة فنص في الفقرة (ب) من المادة ٩٤٨ مدنى على أن حق الشفعة يمقط إذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع مذا افترض إفتراضا غير قابل الإثبات المكس أن الشفيع علم بالبيع إذا مبله المشترى ، ولكن لما كان علم الشفيع بوقوع البيع في هذه الحالة ليس إلا علما افتراضيا فقد أطال المدة التي يتعين خلالها طلب الشفعة فبعطها أربعة أشهر من وقت التسجيل ، فإذا أعلن الشفيع رغبته في الأخذ الشفعة فبعطها أربعة أشهر من وقت التسجيل ، فإذا أعلن الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البلاء والمشترى قبل إنقضائها فقد حفظ حقه من المنقوط وتعين عليه إنباع باقي الإجراءات المنصوص عليها في المادتين إع؟ ٩٤٣ من المنقوط وتعين المدنى ومنها رفع الدعوى في مدى ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة ، شأنه في المدنى الشفيع الذي أنذره البلاء أو المشترى بوقوع البيع .

(الطعن رقم 204 لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥ ص ٢٠٠ ص ١٣٠٠)

٩٤٧٦ – ان كل ما تشترطه العادة ٩٤٢ من القانون العدني في اعلان الرغبة أن يكون رسميا ، ولم تستلزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على اعلان صحيفة الدعوى ومن ثم فلا على الشغيع أن أعلن رغبته في ذات اعلان الصحيفة ، مادام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات اعلان الرغبة .

(الطعن رقم ۲۳۹ نستة ۳۱ ي - جلسة ۱۹۷۰/۱۲/۱۰ س ۲۱ ص ۱۲۲۷)

24VV - القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التى أوجبت المادة 121 من القانون المدنى اشتمال الاتذار الذى يوجهه البائع أو المشترى لمن بجوز له الأخذ بالشفعة ، هو تعريف الشفع بالعقار المبيع تعريفا كافيا بمنطبع أن يعمل رأيه فى الصفقة ، فيأخذ بالشفعة أو يترك ، ولم يقصد المشرع أن يجعل من هذا الاتذار ايجابا بالمقد يلتزم به المشترى بنقل ملكية العين الى الشفيع اذا رد عليه بالقبول ، لأن الأصل فى الشفعة هو حاول الشفيع محل مشترى العقار فى جميع حقوقه والتزاماته الناشئة عن عقد البيم المقتبت لها .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ي - جلسة ١٩٧١/٤/٨ س ٢٢ ص ١٤٢)

85۷۸ - تنص العادة ٩٤١ من القانون المعنى على أن ميشتمل الاتذار الرسمى الذي يوجهه البائح أو المشترى الى من يريد الأخذ بالشفعة على البيانات الآتية وإلا كان بنطلا: (أ) بيان المقار الجائز أعنه بالشفعة بيانا كافيا (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشترى وصناعته

وموطنه، وليس في القانون ما يمنع موجه الاتذار من اتخاذه موطنا مختارا له إذ نصل في المادة ٤٣ من القانون المدنى على أنه بيجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معينه. وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الاتذار الموجه من المشترى الى الشغيع قد حوى بيانا كافيا للمقار المبيع وبيان الثمن والمصروفات وشروط البيع واشتمل على ببيان اسم البائع وموطنه وأسماء المشترين وموطنهم المختار ، وكان المقصود بشروط البيع التي يستلزم بيانها في الاتذار ، الشروط الأمامية التي لابد من علم الشغيع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أو لا يقدم وإذ كان بيان حصة كل مشتر في بيع على الشبوع لا ينفع صاحب الحق في الشفوع لا ينفع صاحب الحق في الشفعة في تقديره لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ، ذلك أنه لا بجوز المقيم في جميع الأحوال إلا أن يشفع في العقار المبيع كله فان عدم اشتمال الاتذار الموجه من المشترين الى الشغيع على هذا البيان ، وعدم اشتماله على بيان محل اقامتهم من المشترين الى الشغيع على هذا البيان ، وعدم اشتماله على بيان محل اقامتهم والاكتفاء بنكر موطنهم المختار لا يترتب عليه بملائه .

(الطعن رقم ٥٩١ نسنة ٤٣ ق - جنسة ١٩٧٧/٣/٩ س ٢٨ ص ١٩٤٢)

844 - وضم القانون المدنى نظاما معينا لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ ، وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة ، وهذه الإجراءات جميعا تبدأ من جانب الشغيع من تاريخ إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة وقد أوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على المشترى أو البائع إنذار الشفيع بحصول البيع ، وحدد في المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التي يجب أن يشتمل عليها وهي بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا وبيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشترى ولقبه وصناعته وموطنه وذلك بهدف علم الشغيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكى يقدر مصلحته في طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه إلى من يجب توجيهها إليه ، ومن ثم فإن القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الاتذار الرسمي المتضمن لتلك البيانات ولا مجال للاعتداد بعلم الشغيع بغير هذه الوسيلة التي حددها القانون. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أنه لا المشترى ولا البائع قام بانذار الشفيعة بحصول البيع طبقا لما أوضحته المادة ٩٤١ سالفة الذكر فإن ميعاد إعلان الشفيعة الرغبتها في أخذ العقار . يكون منفتحا أمامها إلى ما بعد تسجيل البيع بأريعة أشهر طبقا لنص المائد ٩٤٨/ب من القانون المدني ، ولا تسأل الشغيعة عن التأخير في إعلان أحد البائعين بصحيفة الدعوى بمبب عدم توجيه إنذار لها بأسماء البائعين ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الأخذ بالدفع بسقوط حق الشفيعة في الأخذ بالشفعة على هذا الأساس قد النزم صحيح القانون ويكون الطعن بذلك على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢١ س ٣١ من ٩٨٠)

و 8.4 مسماد نص المادة 9.1 من القانون المدنى أن الإنذار الرممى الذي يوجهه البائع أو المشترى إلى الشغيع يجب أن يشتمل على بيان المقار الجائز أخذه بالشغمة بياناً كافياً وكذا بيان الثمن والمصروفات الرممية وشروط البيع وإسم كل من البائع والمشترى وتقبه وصناعته وموطنه وإلا كان باطلا ، والهيف من هذا الإنذار إعلام الشغيع بالبيع وأطرافه وشروطه لإتاحة الفرصة له لإيداء رغبته في الأخذ بالشفعة إن شاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار المشار إليه وإلا سقط حقه على ما نصت عليه المادة 9.5 من ذات القانون ، ولما كان البين من صورة الإنذار الرممي الموجه من الطاعنين والمطن في 1/ ١٩٧٤/١ أنه خلا من بيان موطن البائعة وتضمن إنكار حق المطعون ضده الأول المعلن إليه في الأخذ بالشفعة ، فإنه لا يعد إنذاراً بالمعنى المقصود بالمادة 9.1 المشار إليها تنفتح به المواعيد التي يتحتم خلالها على الشغيع إيداء رغبته في الأخذ بالشفعة ،

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨ س ٣٧ ص ٤٩ه)

94.4 - لئن كانت العدة المنصوص عليها في المادة ٩٤٠ من القانون العدني لاتبدأ إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري للشفيع مالم يكن عقد البيع قد منجل ، إلا أنه لايقيل من الطاعنين - المشترين - التممك بالإنذار المقدم ضمن حافظة مستنداتهم لهذه المحكمة لعدم ثبوت تقديمه إلى محكمة الموضوع ، لأن التممك بالدلالة المستمدة منه تعتبر من الأسباب الجديدة التي لايجوز التحدى بها لأول مرة أمام هذه المحكمة .

(الطحان رقبا ۲۸۱ ، ۲۰۲ استة ۶۹ ی – جلسة ۲۲/۱۲/۱۹ س ۲۲ ص ۲۸۷)

98٨٧ – لتن كان علم الشغيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتاً في نظر المشرع في القانون المدنى إلا من تاريخ الإنذار الرممي الذي يوجهه إليه البائع أو المشترى ، ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشغيع إذا لم يعلن رخيته في الأخذ بالشفعة قبل إنقصائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا إلزام على الشغيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشترى أو البائع ولو علم بالبيع قبل نلك ، فإنه ييتطيع مع هذا أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الإنذار إليه ، إذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك ، ولم يقسد المشرع بما أورده في المادة الاحداد المدرع بما أورده في المادة الاحداد المدرع بما أورده في المادة

٩٤٠ من القلنون تحديد بداية الأجل الذي يجوز الشغيع إعلان رغبته فيه أو أن يجعل من إنذار المشترى أو البائع إجراء حتمياً يتوقف على انخاذ صحة إعلان الرغبة وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً المقرر لمقوط حق الشفيع .

(للطمن رقم ٨٣٢ نسلة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧ س ٣٧ من ٨٣٨)

المعضرين يصرى عليه ما يصرى على تألف الأوراق من أحكام وهي بالنظر إلى أنها المعضرين يصرى عليه ما يصرى على تألف الأوراق من أحكام وهي بالنظر إلى أنها شكلية ورممية فالكتابة شرط للاعتراف بوجودها ، ولا يثبت إعلان الخصم بالرغبة في الأخذ بالشفعة وتاريخ هذا الإجراء إلا من واقع الورقة المثبتة له أو صورتها إذ هي الاعتمال دليل صحتها إلا من مجموع بياناتها ، ولا يجوز تكملة النقص في البيانات الموجودة بها بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الذليل ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعتد بإقرار المطمون ضده الثاني (البائم) بإعلانه في منتصف شهر يونيو سنة 1977 ابإنذار المطمون ضدها الأولى (الشغيمة) برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة لأنه دليل غير مستمد من ورقة من أوراق المحضرين المثبتة لهذا الإعلان أو صورته ، ولم يثبت بالأوراق إعلانه بذلك قبل تاريخ 1977/٧/٣١ فإنه لا يكون قد أخطأ فهم الواقع أو أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ ي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ س ٣٧ عن ١٣٣٤)

\$4.4 - يصح الثفيع أن يستغنى عن إعلان رخبته فى الأخذ بالشفعة برفع الدعوى رأسا على كل من البلتع والمشترى إلا أنه يشترط أن تعلن صحيفة الدعوى فى هذه الحالة إلى كليهما خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار بوقوع البيع حتى تصلح العريضة لأن تكون إعلانا بالرغبة فى الأخذ بالشفعة حاصلا فى الميعاد القانونى .

(تلطعن رقم ٢٩٩ نستة ٤٩ ق -- جلسة ٢٣/٥/٢٩٧ س ٣٣ مس ٧٧٠)

١٨٤٥ مكرير - النص في المادة ٩٣٨ من القانون المدنى على أنه وإذا المنرى الشغمة أو قبل الشخم عينا تجوز الشغمة فيها ثم باعها قبل أن تعلن أية رغبة في الشغمة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقا للمادة ٩٤٢ فلا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها، والنص في المادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه ولايمرى في حق الشغيم أى رهن رممي أو أي حق اختصاص أخذ ضد المشترى ولا أي بيع صدر من المشترى ولا أى حق عينى رتبه أو ترتب ضده إذا كان قد المثان المثان قد المثان قد المثان ا

تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة، ، مفادهما أنه إذا مارس الشفيم حقه فى الأخذ بالشفعة فإنما يتخذ إجراءات دعواه قبل مشترى العقار ودون اعتداد بالبيع الذى صدر من هذا المشترى متى ثبت أن البيع قد تم فى تاريخ تال لتسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة ،

(للطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ س ٣٣ ص ٨٢٧)

• 85.0 - بطلان إجراءات الإعلان الانتصال بالنظام العام فلا يجوز الطاعنين التحدى ببطلان إعلان الرغبة في الشفعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ س ٣٣ ص ٨٢٧)

ولا 26.4 حجرى نص المادة 9.6 من القانون المدنى بأن على من يريد الأغذ بالشعة أن يعلن رغبته فيها الى كل من البانع والمشترى خلال خصبة عشر يوما من تاريخ الاندار الرسمى الذى يوجهه اليه البانع أو المشترى وإلا سقط حقه ...، مما مفاده – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن علم الشفيع بحصول البيع لايعتبر ثابتا في نظر المشرع إلا من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجهه اليه البائع أو المشترى ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوما الذى يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه إلا من تاريخ هذا الإندار ، مما موداه أنه لا إلزام على الشفيع باعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشترى أو البائع ، ولو علم بالبيع قبل انتظام على الشغيع باعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار حصول الانذار اليه إذ ليس في القانون مايحول دون ذلك .

(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٨٤/١/١٨ س ٣٥ مس ٢٣١) (الطعن رقم ١٧٧ نسنة ٥٠ ق -- جلسة ١٩٩١/٢/١٤)

وجهه البائع أو المشترى لمن القانون المدنى إنما أوجبت أن يشتمل الاتذار - الذي يوجهه البائع أو المشترى لمن يجوز له الأخذ بالشفعة - على بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا ، والثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشترى ولقبه وصناعته وموطنه ، ولم يرجب الشارع أن يتضمن هذا الاتذار تسليما من المشترى بحق الشفيع في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، وإنما أراد أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التي كانت تقور في شأن علم الشفيع بالبيع وأن يتخذ من تاريخ الاتذار بدءاً لتحديد المدة المقررة لسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة إن لم يعلن رغبته خلالها .

(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٤/٣/١٤ س ٣٥ مس ٦٧٩)

٨٨ ٥٤٨٨ - الإنذار الموجه من الطاعن إلى المطعون ضدها الأولى بإيداء الرغبة

فى الشفعة لايعد إقراراً منه بملكيتها لأنه لا يعدو أن يكون دعوة لإيداء الرغبة فى الأغذ بالشفعة إذ تعققت شروطها .

(الطمن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ س ٢١ مس ١٧٣)

PAR9 - أ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القصد من البيانات المتعلقة بالمقار التي أوجبت المادة ٩٤١ من القانون المدنى إشتمال الإنذار الرسمي عليها هو مجرد تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفاً كافياً بحيث يستطيع أن يعمل رأيه في الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك إذ العبرة في تحديد مساحة القدر المبيع وأبعاده بالبيانات الواردة بالإنذار ، مما مزداه أن البيان الذي يتمكن به الشفيع من معرفة المقار معرفة نافية للجهالة بأن كان منضمناً لموقع العقار وأوصافه وما يوينه بهد بهاناً كافياً ولو لم يذكر به حدود العقار طالعا أن البيانات الشعنع عن من أنها تميين تلك الحدود .

ب - المصروفات التي يتعين بيانها في الإنذار إن كانت فهي نلك التي تم إنفاقها
 في شأن إبرام التصرف أو التعاقد كالمممرة والأتعاب منذ تاريخ البيع وحتى وقت
 الإنذار .

(الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ س ٣٦ ص ١٧٠)

• 9.9 ه - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مباشرة المحامى للإجراءات نيابة عن موكله لا يستلزم حصوله على سند بالوكالة قبل مباشرته للإجراء ما لم ينص القانون على غير ذلك - لما كان ما تقدم والمشرع لم يتطلب أن يكون المحامى الموقع على إنذار الشفعة مفوضاً تفويضاً خاصاً بالتصرف أو موكلا في ذلك بتوكيل سابق.

(الطعن رقم ١٦٤٤ اسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١ س ٣٦ ص ٥٦٥)

9 في المادة على المادة ع 9 من القانون المدنى على أنه وعلى من يريد الأخذ المنفعة أن يعلن رغبته فيها الى كل من الدائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاتذار الرمسى الذى يوجهه البائع أو المشترى وإلا سقط حقه . ويزاد على تلك المدة ميعاد مماأة إذا اقتصى الأمر نلك، . والنص في المادة ١٩٤١ من ذات القانون على أنه ويشتمل الاتذار الرسمى المنصوص عليه في المادة المائيقة على الميانات الآتية وإلا كان بالهلا (أ) بيان المقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا (ب) بيان النمن والمصروفات الرمسية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشترى ولقبه وصناعته وموطنه، . يدل على ان مناط الاعتداد بالاتذار الصادر من البائع أو المشترى الميانات التي وردت بالنص

والمقصود من بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن يكون البيان الذى ينضمنه الانذار للعقار من شأنه تعريف الشغيع به على نحو بعنع جهالته به بحيث يستطيع أن يندبر أمر الصنقة فيأخذ بالشفعة أو يترك ولا يعتبر مجرد خلو الانذار من بيان حدود العقار أو أطواله أو مقاسه مرتبا بذاته ليطلان الانذار مادام باقى البيانات الخاصة بالعقار المبيع كافية في وصفه وتعريف الشغير به على نحو يعنع جهالته به دون اشتراط لبيان ما إذا كان العقار محملا بحق ايجار من عدمه ، وانه ولذن كان تقدير كفاية البيانات المذكورة في الانذار معا يستقل به قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصه سائةا وله أصله الثابت بالأوراق .

(الطمنان رقما ۱۲۰۷ ، ۱۲۲۹ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۲/۲/۳) (الطمن رقم ۱۷۲ نسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۹۱/۲/۱۴)

(ب) رفع الدعوى :

البائع والمشترى في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة البائع والمشترى في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة ، وهذه المادة تنص على وجوب توجيه الإعلان إلى البائع والمشترى . ومن ثم يجب إعلان كليهما بالدعوى في خلال ثلاثين يوما تبدأ من تمام إعلانهما برغبة الشغيع في الأخذ بالشفعة ، فان أعان أحدهما بالرغبة بمد الآخر فالمبرة في بدء الميعاد بالإعلان الأخير . فاذا كان الثابت أن الشغيع أعان المشترى برغبته في الأخذ بالشفعة في ٢٠ من يناير والبائع في ٢٥ منه ، ثم أعلن أولهما بالدعوى في ٢٠ من فيراير والنائي في ٢٧ منه فيراير وي قد رفعت في الميعاد ، إذ ميعادها بيداً من يوم ٣٠ من يناير .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٦ ي - جلسة ١٩٤٧/١١/٢٧)

\$9.9 - لا تعتبر دعوى الشفعة قائمة إلا من تاريخ إعلان البائع والمشترى بها . واذن فعنى كان المشترى قد أعلن بالدعوى في تاريخ لاحق لاعلان البائع فإن الدعوى لا تكون قد رفعت إلا من وقت اعلان المشترى .

(الطعن رقم ١٨٤ نسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/١٥)

\$9.2 — ان ميماد الثلاثين يوما المقرر في المادة ١٥ من قانون الشفعة لرفع دعوى الشفعة على البلغ و المشترى إنما يبدأ صريانه من تمام اعلانهما كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة في ميعاده المقرر بالمادة ١٩ فان إعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالاعلان الاخير .

(الطعن رقم ۱۳۱ نسنة ۱۱ الى - جلسة ۱۹۶۸/۱/۸)

على من يرغب الأخذ بالشفعة القيم إذا نص في المادة 12 منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعان للبانع والمشترى طلبه لهما كتابة على يد محصر ، وإذا نص في المادة 10 منه على أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة 12 ، فقد دل بذلك على أن ميعاد الثلاثين يوما الواجب رفع دعوى الشفعة خلاله إنما ييذ أفقد من تاريخ إعلان هذه الرغبة كتابة وعلى يد محضر ، ولما كان المطعون عليه الأول لم يكتف بابداء رغبته في الشفعة بخطابه الموصى عليه بل عمل بما أوجبه القانون بابداء رغبته على يد محضر في ظرف خممة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع وأردف هذا الإنذار برفع دعوى الشفعة قبل انقضاه ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة وفقا للقانون إذ قضى الرغبة منطام رفعه الدعوى برفض دفع الطاعن بمقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبداء الرغبة بخطابه الموصى عليه .

(الطعن رقم ۲۱۰ لسنة ۳۰ ق - جلسة ۲۱/۳/۲۱)

٩٤٩٠ - إن رفع الدعوى في عرف القانون - سواء في ذلك دعوى الشفعة وغيرها - إنما يكون بإعلان الخصم بورقتها . وباطل القول بأن رفع دعوى الشفعة الذي يحفظها من السقوط بفوات ميعادها إنما يحصل بتقديم وراقتها إلى قلم المحضرين لإعلانها دون اشتراط حصرل الإعلان بالفعل .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٦ قي - جلسة ١٩٤٨/١/٨)

الباتع والمشترى معا ولو تعددا في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص الباتع والمشترى معا ولو تعددا في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ قانون المنكور وهو إعلان الرغبة ولايتم رفع الدعوى إلا باعلان الخصم بصحيفتها إذ لو كان القانون قد قصد ببرفع الدعوى، مجرد تقديم صحيفتها للاعلان لنص على ذلك . وإذن فمتى كان الثابت أن بعض الباتعين لم يعلنوا بصحيفة دعوى الشفعة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلاتهم بالرغبة فانه يكون صحيحا ما قضى به الحكم المطعون فيه من سقوط دعوى الشفعة لعدم حصول هذا الإعلان لجميع البائعين في الميعاد القانوني ، ولا يعفى من وجوب مراعاة هذا المبعاد أن يوجه الإعلان في الميعاد إلى المحل الذي يعتقد طالب الشفعة أن خصومه يقيمون فيه والذي مبق أن يتم الإعلان في الميعاد في

(الطعن رقم ۱۱۸ استة ۲۱ ق - جاسة ۱۹۵۳/۱۲/۲۶)

١٤٩٨ – متى تم إعلان صحيفة دعوى الشقعة في ميماد الثلاثين يوما المحدد
لرفعها فان الدعوى نكون مقبولة ولو كان قيدها بالجدول لم يحصل إلا بعد هذا
المبعاد .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٨ قي - جلسة ١٩/٥/١٩)

9£٩٩ – جرى قضاء محكمة النقض على أن قيد دعوى الشفعة غير خاضع للميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٥ من قانون الشفعة فإذا أعلنت صحيفة الدعوى في الميعاد القانوني ثم قيدت بعد ذلك فان الشفيع يكون قد قام بالواجب عليه قانونا .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ في - جلسة ٢٩/٣/٢٦)

• • • • إذا كان الحكم قد قرر أن رفع دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين بوما من تاريخ إعلان الرغبة تعتبر به الدعوى قائمة وإن لم تقيد بالجدول ورتب على ذلك انه لا يسرى على حق الشفعة ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم فانه لايكرن قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٩/٢/٢١)

٩٠ ٩٠ – رفع دعوى الشفعة أمام محكمة غير مختصة من شأنه أن يقطع مدة السؤوط طالما أن الدعوى فاتمة ولم يصدر فيها حكم في الاختصاص ، ذلك أن مسألة الاختصاص هي من المسائل الدقيقة التي تغتلف فيها وجهات النظر ، إلا أنه متى صدر في الدعوى حكم بعدم الاختصاص ولم يطعن فيه رافع الدعوى بالاستئناف ، فإن الانقطاع يقف أثره بمجرد صدور هذا الحكم .

٧ • ٥٥ – بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر بعدم الاختصاص في دعوى الشفعة مفتوحا لعدم إعلانه وثبوت حق الشفيع في استئنافه ليس من شأنه جعل الانقطاع مستمرا ، فاذا لم يرفع الشفيع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص ، فان حقه في الشفعة يسقط عملا بالمادة ١٥ من قانون الشفعة أما إذا رفع الاستئناف قبل مضى الشهر ، فانه يتولد عن رفعه سبب جديد لانقطاع التقادم .

٣٠٥٥ – سواء قام النزاع بين أطراف دعوى الشفعة على جميع أركانها وشرائطها أم كان مقصور! على بعض منها متفقا على البعض الآخر فانها نظل محتفظة بوصفها باعتبارها دعوى شفعة إذ ليس يغير من وصف الدعوى مدى الخلف بين أطرافها على تحقق أركانها وشرائطها ويجب أن تطبق عليها مواد القانون الخاصة ٢٠٨٨

باجراءات دعوى الشفعة . وإذن فعنى كان الحكم المطعون فيه إذ كيف الدعوى على أنها دعوى المنهنت دعوى شفعة تخضع للاجراءات التى أوجبها القانون بل على أنها دعوى أساسها حق تقرر بتراضى الشفيع والمشترى وانحصر النزاع بين الطرفين على الثمن ولذلك لم يطبق عليها المادتين ٩٤٢ و ٩٤٣ من القانون المدنى اللتين ننص أو لاهما على وجوب إعلان الرغية بالشفعة رسميا وتوجب الثانية رفع الدعوى وقيدها فى ميماد ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عليه فى المادة السابقة ، فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ۲۱۹ تستة ۲۱ ي - جلسة ۲۹۵٤/۱/۱۹

\$ • • • ان دعوى الشفعة التي أوجب القانون رفعها على البائع والمشترى أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار ونص على وجوب الحكم فيها على وجه السرعة وعلى عدم قبول المعارضة في الأحكام الغيابية التي تصدر فيها وعلى أن يكون ميعاد الاستثناف فيها خمسة عشر يوما من يوم إعلان الحكم ، تلك يدخل فيها أي دعوى يطلب فيها اقتضاء حق الشفعة سواء تعدد فيها الشفعاء أو لم يتعددوا . ولا يغير من وصفها أن يتسع فيها النزاع فيقع على جميع أركان الدعوى وشروطها أو ينحصر في أضيق نطاق . ومنيان أن يكون مثير هذا النزاع الشفيع أو المشتري أو البائع ، فلا يجرد الدعوى من وصفها أن يكون النزاع قد أصبح مردداً فيها بين شفيعين متزاحمين لم يستطع المشترى المفاضلة بينهما فترك البت في أمرهما للقضاء ، إذ كلاهما ينكر على خصمه دعواه ويطلب ثبوت حقه كشفيع قضاء . والحكم الذي يصدر في الدعوى لأحدهما هو سند ملكية لا مجرد تخل من المشترى لمن يتحقق القاضي من توافر شروط الأولوية له ، إذ لاجدال في أن حكم القاضي هو الذي أرسى الشفعة على مستحقها بعد أن حسم اجتهاده النزاع الذي أثاره المتخاصمان أمامه فيجب في مثل هذه الدعوى إجراء نص المادة ١٧ من قانون الشفعة على الحكم الصادر فيها ، فيختصم كل من البائم والمشترى في الميعاد المحدد لرفع الأستتناف وإلا كان الاستئناف غير مقبول شكلا ، بل إنه يجب اختصام الأطراف الثلاثة في جميع مراحل التقاضي بما في ذلك الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ۱۱۹ استة ۱۸ ق – جلسة ۱۹۰۰/۱/۱۹

٥٠٥٥ – لما كان القانون المدنى الجديد قد وضع نظاما مستحدثا لإجراءات الشفعة نص عليه في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٠، وكانت إجراءات هذا التنظيم ومواعيده مرتبطة بعضها بالبعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق إذ ينص القانون على وجوب اتباعها وإلا مقط الحق في الشفعة ، وكانت تبدأ جميعا من جانب الشفيع

من تاريخ إعلان الرغبة ، فإن من مقتضى هذا الوضع أن نصوص القانون الجديد إنما تسرى على طلب الشفعة الذى تبدأ إجراءاته بإعلان الرغبة فيها بعد العمل به لا الطلب السابق عليه الذى حصل على هدى قانون الشفعة القديم الذى كان ساريا إذ ذلك واتباعا لنصوصه وليس يسوغ مزج أحكام القانونين وإعمال بعض نصوص القانون القديم لأن ذلك قصلا عن كونه يؤدى إلى لتناج غير مستساغة بل ومخالفة لنصوص القانونين القديم وللجديد فانه لايتقق مع قواعد التطبيق الصحيحة .

• • • • اما كان القانون المدنى الجديد قد استحدث نظاما معينا لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه فى العواد • ٩٤٠ إلى ٩٤٢ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق فى الشفعة ، وكان طلب الشفعة قد بدأت إجراءاته بإنذار وجهه الشفيع بعد العمل بهذا القانون فإن أحكامه هى التى تمرى على طلب الشفعة دون أحكام القانون القديم .

٧ • ٥ ٥ – متى كان الاستئناف قد رفع بتكليف بالحضور على اعتبار أن الدعوى التى صدر فيها المحكم المسئأنف دعوى شفعة بوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وقد اختصم المسئأنف فى صحيفة الاستئناف الشفيع المحكوم له ابتدائيا والبائعين وقام بإعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات هذا الميعاد فان إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات هذا الميعاد لا يترتب عليه مشوط الحق فى الاستئناف لا بالنسبة لجميع المسئأنف عليهم ولا بالنسبة لأيهم ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٣٤ من قانون المرافعات .

٨ . ٥٥ – إذا كان إعلان دعوى الشفعة لم يتم بمبب تواطؤ المشترى والبائع الإخفاء موطن هذا الأخير فإن مثل هذا التواطؤ لا يضغى اعتبارا على ورقة ردت دون إعلان البائع ولم يكن من شأنه أن يحول دون اتخاذ الشفيع الإجراء القانوني الذي يؤدى إلى إتمام إعلانه خلال المدة الباقية لمرفع دعوى الشفعة بتسليم صورة الورقة إلى النبابة .

(الطعن رقم ۸۱ نستة ۳۰ ي - جلسة ۱۹۱۹/۱۱/۹ س ۱۹ ص ۹۹۷)

٩ . ٥ - أ - إذ كان ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من

القانون المعنى هو ميماد مقوط لأن القانون رتب صراحة على تفويته مقوط الحق في رفع دعوى الشفعة فإن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين يقطع مدة هذا المقوط - وفقا للمادة ٧٥ مرافعات - وتبدأ مدة مقوط جديدة أى ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين .

ب- ما أنخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ على نصر المادة ٧٥ من قانون المرافعات من تعديل مقتضاه اعتبار نقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين قاطعا لمدة التقادم أو المقوط ، ألا يترتب عليه - في خصوص دعوى الشفعة - إهدار الميعاد المحيد في المادة ٩٤٣ من القانون المدنى والإكتفاء بإعادة الإعلان صحيحا في خلال الميعاد المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات وهو ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين ومن ثم يجب أن يتم إعلان صحيفة دعوى الشفعة إلى البائع والمشترى خلال المدة المحددة في المادة ٣٤٣ من القانون المدنى فإذا انقطعت هذه المدة بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين وجب أن يتم الإعلان في الثلاثين يوما التالية لتقديم الصحيفة وهي مدة المقوط الجديدة .

اً ، ب (الطعن رقم ١٩٦ نسنة ٣٤ ق - جنسة ١٩٦٧/١/٢٩ س ١٨ ص ١٩٤٠)

• ٩٠٥ -إذا كان الثابت أن طالب الشفعة لم يقيد دعوى الشفعة بالجدول فى ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه فى المادة ٩٤٣ من القانون المدنى ، وكان ذلك قبل تعديل المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لمينة ١٩٦٧ - فإن حقه فى الأخذ بالشفعة يكون قد مقط عملا بصريح نص المادة ٩٤٣ من القانون المدنى .

(الشعن رقم ١٩٥٥ نسلة ٢٤ ق - جاسة ١٩٦٨/١٢/٢١ س ١٩ من ١٩٩٤)

٩ ٩ ٩ ٥ - مؤدى نص المادة ٧٥ من قانون العرافعات بعد تعديل بالقانون ١٠٠ لمنة ٩ ٩ ٥ - ١ أن تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا يقطع مدة السقوط ، وإذ كانت مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون المدنى هي مدة منقوط ، فإن تقديم صحيفة دعوى الشفعة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا خلالها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون قاطعا لمدة السقط ط.

(الطمن رقم ٤٧١ لمنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ من ٥٨)

٩٤٧ - مفاد نص المادنين ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدنى انه يتعين رفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى أمام المحكمة الكائنة في دائرتها العقار وقيدها

بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشععة عنى البائع والمشترى يبدأ سريانه من تمام اعلائها طلبهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة فان أعلن احدهما قبل الآخر فالعبره بالاعلان الأخير ، لما كان ماتقدم وكانت المطعون عليها الأولى الشفيع قد اعلنت الصعون عليه الثاني البائع في ١٩٤/٥/١٠ برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة بعد اعلائها الطاعن - المشترى - بذلك في ١٩٤/٥/١٠ فان ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى بالشفعة بيدأ بالاعلان الذي تم بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٣ وتكون الدعوى إذا رفعت بصحيفة أودعت قلم الكتاب وقيدت في ١٩٧٠/٦/١٣ قد رفعت في الميعاد وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٥ س ١١٨٥ ص ١١٨٤)

المسارى وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات المسارى وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى تقضى بأن نرفع الدعوى إلى المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى ، في رذلك ، وكان القانون لمعنى عن دعوى الشفعة خلال وكانت المادة ٤٣٣ من القانون المعنى عند كانت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال تلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة مون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولا بها وقت صدور القانون المعنى أو ترسم طريقا معينا لرفعها . إذ كان ذلك ، فان دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداعها صحيفتها لم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات العالى المنطبق على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ي - جلسة ١٩٨٠/١/٣ س ٣١ مس ١٦٦٣)

2006 - متى أعلن الشغيع رغبته رسميا إلى كل من الباتع والمشترى - ولو كان نلك قبل إنذاره من أيهما - قإن هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيسرى من تاريخه ميعاد الثلاثين يوماً الذى أوجب القانون أن يتم في خلاله رفع دعوى الشغعة وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة ، ذلك لأن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفي المادة ٩٤٣ من القانون المدنى على مريان ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة الواردة ذكره في الفقرة الأولى من المادة ٩٤٢ ولم يعلق مريانه على نقضاء ميعاد الخمسة عشر يوماً الوارد في المادة ٩٤٠ ، وكل ما اشترطه القانون في هذا الإعلان هو أن يكون رمميا وأن يوجه من الشغيع إلى كل من البائع والمشترى ولم يستلزم فيه أن يكون حاصلا بعد الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشترى

• ١٩٥٥ - مفاد نص المادتين ٩٤٧ ، من القانون المدنى أنه يتمين رفع دعوى الشفعة على الباتع والمستوى أمام المحكمة الكانن في دائرنها العقار وقيدها بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشترى إنما بيداً سريانه من تمام إعلان كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة ومن ثم فإن أعلن أحدهما قبل قبل الآخر فالمبرة بالاعلان الأخير .

```
( الطعن رقم ۲۲۱ نستة ۹۸ ق - جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۰ )
( الطعن رقم ۲۱۷ نستة ۸۸ ق - جلسة ۱۹۸۱/٤/۲۹ س ۳۲ ص ۱۳۳۲ )
```

المحكمة - أن تكون البيانات التي أوجب القانون توافرها فيه قد تضمنتها صحيفة المحكمة - أن تكون البيانات التي أوجب القانون توافرها فيه قد تضمنتها صحيفة الدعوى ، ما لم تكن هذه الصحيفة قد أعلنت بالفعل في الميعاد الذي أوجب القانون اعلان الرغبة فيه ، ولا يكفي في ذلك مجرد ايداع الصحيفة بقلم الكتاب لأن هذا الايداع لا يحفظ إلا الحقوق التي يحميها رفع الدعوى من المسقوط ومن ذلك ماهو مقرر بالمادة 25 من القانون المعنى من وجوب رفع دعوى الشفعة في ميعاد ثلاثين يوم من تاريخ اعلان الرغبة فلا يوم من تاريخ اعلان الرغبة وإلا سقط الحق فيها أما جزاء عدم اعلان الرغبة فلا يمنع من إعماله إلا حصول هذا الاعلان في الميعاد طبقا للمادتين 91 و 92 ما سالفتي الذكر ، ولما تنص عليه المادة الخامسة من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ ي ~ جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ س ٣٤ عن ٢٠٠٠)

المادى وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المحدد في قانون المرافعات المالى تقضى بأن المارى وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من التقنين المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغية في الأخذ بالشفعة دون أن يحيل صراحة الى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولا بما وقت صدور القانون المدنى أو ترسم طريقا معينا لرفعها ، فان دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ۲۳۷۰ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۱/٤/۱۷) (الطعن رقم ۱۳۲۱ لسنة ۵۸ ق – جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۹

جـ - تقدير قيمة دعوى الشفعة :

♦ ٩٩٥ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن الطلب المدعى به في دعوى الشقعة هو الحق في أخذ العقار المبيع إلى الغير والحلول فيه محل المشترى ونلك في مقابل الثمن الحقيقي الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشترى ، قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليه ، ويعتبر الثمن الوارد في المقد هو الثمن الحقيقي إلى أن يثبت الشفيع صوريته ، وأنه إذا كانت العين المشفوعة قد بيعت بموجب عقدى بيع فإن الحق في الشفعة باعتبارها مبيب من أمباب الملكية يثبت لكل عقد منها على امتقلال ومن ثم فإن الدعوى بطلب أخذ المبيع بالشفعة تقدر باعتبار قيمة كل منها على حدة مما مفاده أن قيمة دعوى الشفعة لا تقدر بقيمة المقار ذاته بل بقيمة الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وباعتبار أن المدعى الشفيع يحل بموجب هذا الحق محل المشترى في ذلك التعاقد والذي يعد بهذه المنابة منذاً لملكية الشفيع للمقار المشفوع فيه .

(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ س ٣٤ ص ١٤٥٥)

والح والالما المنفوعة بيعت المحكم المعلمون فيه أن الأطيان المشفوعة بيعت إلى المعلمون ضدهم بموجب عقود مؤرخة ١٩٧٤/١/٢٨ ، ١٩٥٣/١/٢٢ ، ١٩٧٤/١/٢٨ من المعلمون ضده الأول فإن الحق في الشفعة – باعتبارها مبيا من اسباب كسب الملكية – يكون قد ترتب الطاعنة بالنسبة لكل عقد منها على استقلال بمجرد تمام انعقاده ، وإذ كانت الدعوى تتضمن طلب احد الأطيان المبيعة بالمقود ماالمة الذكر بالشفعة ، وكانت في حقيقها قد تضمنت عدة طلبات جمستها مصحيفة واحدة فإن الدعوى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – تكون قد انتظمت خمس دعاوى مستقلة ومختلفة خصوما وسببا وموضوعا وتقدر باعتبار فيمة كل طلب منها على حدة ، ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذي يستند اليه كل من هذه الطلب الأخر ومو الحق في الأخذ من هذه الطلب تقد بيع ممنقل بذاته فإن الأسبب تعتبر مختلفة في معنى المادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات ولو تماثلت في الأد.

النوع . (الطعنان رقما ۲۷۵ ، ۲۷۲ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۳/۱۹/۲ س ۳۴ ص ۱۹۹۳)

• ٣٠٥ – إذ أورد المشرع فى القانون المدنى الشفعة باعتبارها سببا من أسباب كسب الملكية ونص فى المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذى يصدر نهاتيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل فقد دل

على أن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه ، وهو ما إكتته المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه من أن المشرع اختار اصطلاح الدعاوى المترعة بملكية المقارات حتى لا تنصرف لمجرد الدعاوى العينية المقارية وإنما لكي تشمل دعاوى الشفعة وغيرها من الدعاوى التي تتصل بالملكية ولاتعد من قبيل الدعاوى العينية العقارية ، ومن ثم تقدر قيمتها طبقا للبند الثاني من هذه المادة بقيمة العقار على النحو المبين بالبند الأول منها دون اعتداد بالثمن الوارد بعقد بيعها في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١١٦ تسلة ٤٩ ي - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

بين طرفى الخصومة - قيمة الدعوى بمبلغ أريعة وتسعيدا - ويما لاخلاف عليه بين طرفى الخصومة - قيمة الدعوى بمبلغ أريعة وتسعين جنيها ومبعماتة وثلاثين مليما - وذلك طبقا للبند الأول من المادة ٣٧ من غانون المرافعات - اعتبارا بأن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشغوع فيه فيرجع في تقدير قيمتها الى قيمة المقار وهو من الأراضي التي يكون تقديرها باعتبار سبمين مثلا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها - بما يجعل الدعوى تدخل في الاختصاص القيمي للمحكمة الإبتدائية فان الحكم الصادر فيها من هذه المحكمة بيكون جائزا استثنافه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بعدم جواز الاستثناف على سند من أن الدعوى تدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية ، فان تحدل في تنصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية ،

(الطعن رقم ٢١٧ نستة ٥٧ ق - بعيلة علمة، جلسة ١٩٨٨/٤/٢٧ س ٣٠ ص ٣٧)

٧٧٥٥ – المشرع إذ أورد الشفعة في القانون المدنى باعتبارها مبياً من أسباب الملكية ونص في المادة ٤٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر منذا لملكية الشفع وذلك دون إخلال بقواعد التصجيل فقد دل وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة على ان دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية المقار المشفوع فيه وهو ما اكتته المذكرة الإيضاحية لقانون العرافعات في تعليقها على الماده ٢٧ منه ، وإذ كان البند الثاني من هذه المادة ينص على أن «الدعاوى المتعلقة بملكية المقارات ... تقدر قيمتها بقيمة المقار فإن ذلك يمنتبع تقدير قيمة دعوى الشفعة بما المقارات ... تقدر قيمتها المقاد من نص على أن «الدعاوى التي يرجع في تقدير قيمتها الى قيمة المادة من نص على أن «الدعاوى التي يرجع في تقدير قيمتها الى قيمة المضريبة المقار فإن الكان المقار مينيا ، فإن كان من الأراضي يكون التقديد باعتبار مبعين مثلاً تقيمة الضريبة الاصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة باعتبار مبعين مثلاً تقيمة الضريبة الاصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضربية باعتبار مبعين مثلاً تقيمة الضريبة الاصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضربية باعتبار مبعين مثلاً تقيمة الضربية الاصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضربية باعتبار مبعين مثلاً تقيمة الضربية الاصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضربية باعتبار مبعين مثلاً تقيمة الضربية الاصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضربية

قدرت المحكمة قيمته ، ولئن كان المشرع في هذا النص قد ناط بالمحكمة تقدير قيمة العقار بيد أن ذلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمدأ من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد في التقدير بيوم رفع الدعوى على ما توجيه المادة ٣٦ من ذلك القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتقدير قيمة العقارين المشفوع فيهما على قوله يوحيث أن قيمة الطلب الأول ٢٢٠ جنيها وقيمة الطلب الثاني ٩٩ جنيها و ٢٠٠ مليم وهي المبالغ التي وردت كثمن في عقدي البيع المؤرخين ٢٢//٨/٢ محل طلب الأخذ بالشفعة ... وكالاهما يقع في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف عملا بنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لمنة ١٩٨٠ والبالغ مائتان وخميون جنبها ميما وأن الأرض المشفوع فيها زراعية بور أي غير مقدر عليها ضريبة وتطمئن المحكمة إلى تقديرها الوارد بكلا العقدين ٥٠٠ ، ومفاد نلك أن الحكم انخذ من الثمن المسمى بعقد البيع الذي نشأ بسببه الحق في الأخذ بالشفعة أساسا لتقدير قيمة الدعوى مع أن هذا التقدير يكون محكوما بقيمة العقار المشفوع فيه وفقا للقاعدة المنصوص عليها في البند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، هذا إلى أنه غير سديد من الحكم ما ساقه من افتراض أن العقار المشفوع فيه غير - مربوط عليه ضربية دون التحقق والتثبت من هذا الأمر ، ثم هو من بعد ذلك الافتراض يعول في تقدير قيمة العقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنمو علمين على الرغم من اشتمال الأوراق على بيان لقيمة العقارين المشفوع فيهما في وقت معاصر لرفع الدعوى أثبته الخبير المنتدب من محكمة اول درجة وهو ما يزيد أضعافا مضاعفة على الثمن المسمى بعقدى البيم ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور والفعاد في الاستدلال مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث ما بني عليه الطعن من أوجه أخرى .

> (الطمن رقم ۲۰۸۰ استة ٥٠ ق - جلسة ۱۹۸۸/۱۳/۲) القرع الرابع – الثمن والملحقات

> > أولا: الثمن

أ - سلطة محكمة الموضوع :

 الحقيقي حسبما وصل إلى علمه ، فاذا نازعه المشترى في مقداره قضت المحكمة بالشفعة بالثمن الذي يتبين لها أنه الثمن الحقيقي . وإذا كان القانون لم يشترط أن يكون عرض الثمن على المشترى عرضا حقيقيا يتبعه ايداعه ، ولم يجعل المشفيع حق تسلم المبيع إذ أودع الثمن على نمة المشترى فالشفيع والحالة هذه لايضار بابداه استعداده لأخذ المبيع بثمنه الحقيقي الذي تقضى به المحكمة ، لأن هذا لايكلفه شيئا أكثر مما يطلب ، والمشترى من جهة أخرى لايستفيد من إبداه هذا الاستعداد ، لأن المرجع في نهاية الأمر إلى كلمة القضاء المازمة للطرفين .

وإذن فإذا قضى الحكم برفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة لخلو إعلانها من ابداء الاستعداد لدفع الثمن المسمى في العقد إذا ثبتت صحته ، فانه يكون قد أصاب . (الطعن رقم ٧١ نسنة ١٤ ق - جنسة ١٩١٤) ١١ عدم المعدود ١٩٤٥/١/١١

٣٥٧ه مكرر - إذا كان الثابت بصحيفة الدعوى أن الشغيم طلب الأخذ بالشفعة مقابل الشمن الحقيقي - ملى تقديره - وهو مبلغ كذا أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي - بالفا ما بلغ ، فعرض الثمن على هذا النحو يعتبر عرضا جديا وليس فيه ما يدل على الرغبة في المساومة ، بل هو استعمال للحق المخول قانونا للشفيم في اثبات حقيقة

(الطعن رقم ۸۹ استة ۱۵ ق - جلسة ۲/۲/۱۱)

الثمن .

\$9 * 9 - إذا كان المبلغ الذى عرضه الشغيع أقل من الثمن الوارد فى المقد فهذا لايقدح فى صحة العرض مادام الشفيع قد قرن عرضه هذا باستمداده لدفع الثمن الذى يثبت أمام القضاء أنه دفع فعلا .

(فطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ ي - جنسة ١٩٤٦/١/٣١)

• ٣٥٠ – إذا كان المبلغ الذى عرضه الشغيع أقل من الثمن الذى انعقد به البيع فانه يكفى لصحة العرض أن يكون المشفيع قد أظهر استعداده لدفع ما يظهر أنه الثمن العقيقي مع كافة المصروفات الرسمية .

(الطمن رقم ۱۲۰ لسنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۰۲/٤/۱۰)

90 ؟ - الشقيع لايكلف قانونا بعرض الثمن الوارد في العقد بل الذي عليه أن يعرض ما يعرف أنه الثمن الحقيق عميما وصل إلى علمه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي بالغا ما بلغ من حفظ حقه في إثبات ذلك بكل طرق الاثبات، كما أن خلو انذار الشفعة من عرض الملحقات لايعييه مادام الشغيع كان معتقدا عند ابداء الرغبة في الأخذ بالشفعة أن ليس للثمن ملحقات ومادام أنه قد ثبتت صحة ذلك بعجز المشفوع

منه عن إثبات أنه دفع شيئا منها . وإنن فاذا كان الحكم قد أقام قضاءه بصحة عرض الشغيع على أن العرض كان مصحوبا بلحتفاظ الشغيع بالنبات حقيقة الثمن وأنه اعترض على السمسرة واتعاب تحرير العقد وعجز المشغوع منه عن إثباتهما رغم لحالة الدعوى على التحقيق ثم نكل عن اليمين التى وجهها اليه خصمه في صدد حقيقة الشعن ، فانه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧٧ ٥ ٥ - متى كان لم يثبت علم الشفيع بالثمن الحقيقى قبل رفع دعوى الشفعة وأته لما اعلن باتذار المشترى المتضمن للثمن الذي اشترى به العين المشفوع فيها رفع دعواه مظهرا استعداده في صحيفتها لدفع الذي يظهر أنه حقيقى كما أظهر استعداده لدفع الملحقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اطرح ما دفع به المشترى من متوطحة الشفيع في الشفعة استنادا إلى أنه لم يعرض استعداده لدفع الثمن لايكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣١ اسنة ٢١ الى - جلسة ١٩٥٣/٥/٢٨)

۵۲۸ – إذا أعلن الشغيع رغبته في الاخذ بالشفعة وعين الثمن الذي أسس عليه هذه الرخبة قائلا إن هذا العبلغ هو الذي دلت تحرياته على أنه الثمن الحقيقي وهو قيمة ما تساويه العبين العبيعة في نظره ، فإن العرض في هذه الحالة يكون مقيدا بالثمن المنكور . فإذا تبين أن هذا الثمن دون الثمن الحقيقي الذي ثبت لدى محكمة الاستثناف فإن هذا العرض يكون ناقصا نقصا لايجزيء عنه أن يكون الشفيع قد وصف الثمن الذي عينه بأنه الثمن المعتيقي ، لأن طلب الشفعة على أساس ثمن معين لا يفيد بذاته استعداد الطالب للأخذ بثمن أعلى .

(للطعن رقم ٦٩ لبنة ١٥ ي - جلسة ١٩٤٦/٤/١٨)

و ٩ ٧ ٥ - إن ما يجب على الشغيع دفعه مقابل أخذه العين المبيعة بالشفعة (فيما عدا الملحقات القانونية) هو الثمن الحقيقي الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشترى ، قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليها . ويعتبر الثمن المممى في العقد هو الثمن الحقيقي إلى أن يثبت الشيع صوريته . فإذا كان الحكم مفيدا أن المحكمة إنما اعتبرت في تحديد الثمن الذي تمت به الصفقة بتقدير الخبير قيمة الأطيان المشفوع فيها وقت البيع وأقامت قضاءها على هذا الأماس وحده ، ولم يكن تحدثها عن شهادة الشهود الذين ممعتهم لتستخلص منها مقدار الثمن الحقيقي الذي حصل عليه الاتفاق فعلا بل المتخذ منها قريفة تؤيد بها تقدير الخبير الذي بين على اعتبارات اقتصادية تتصل بالقيمة التي كانت تماويها الأطيان المشفوع فيها

وقت البيع ولا علاقة لها بالثمن المقيقى الذى لتفق عليه ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

• 907 - إذا كان ثمن العين المشغوع فيها محل نزاع بين الخصوم في دعوى الشغة مما حدا بمحكمة أول درجة إلى إحالة الدعوى على التحقيق للوصول إلى معرفة حقيقة الثمن وسمعت شهود الطرفين إثبانا ونفيا في هذا الخصوص فإن الحكم المطعون فيه إذ خلا من بيان الدليل الذي استند اليه في قضائه بالشفعة بالثمن الذي تمسك به الشفيع دون الثمن المسمى في العقد يكون قد شابه قصور يبطله .

(الطعن رقم ۱۰۸ استة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۰۳/۱۰/۲۲)

۱۳۹۵ – ان القانون لم يشترط لسمحة طلب الشفعة أن يقوم الشفيع بدفع الثمن ولا إيداعه ، ولم يجعل من مسقطات الشفعة امتناع الشفيع عن الدفع أو الإيداع بعد تكليفه بذلك من المشترى .

(الطعن رقم ۲۷ اسلة ۱۰ ق - جلسة ۱۹۶۰/۱۱/۲۹)

وسرى التمارع المصرى قد جرى في قانون العرافعات وفي القانون العرف إلى القانون العرض العبرى الذمة العرض العبرىء الذمة المعرون بالشيء المعروض . وهذا يغيد بطريق مفهوم المخالفة أن الشارع نفسه إذ المقرون بالشيء المعروض . وهذا يغيد بطريق مفهوم المخالفة أن الشارع نفسه إذ المقرون بالشيء المعرض بغير وصف كان مراده عرضا غير العرض المبرىء الذمة المادة الرابعة عشرة منه قد تحدث عنه يور موصوف ، بل هو لم يتحدث عنه إلا كيوان من البياتات التي يجب أن يشطها إعلان اظهار الرغبة ، وأنه لا تلازم بين إيراد هذا البيان وبين أن يكون الاعلان المتضمن له مصحوبا بالمبلغ موضوع العرض ، ولوحظ أن الشغيع لا يصير مدينا بالثمن وملحقاته إلا بعد أن يثبت حقه في الشغعة بالرضاء أو القضاء − إذا لوحظ كل ذلك علم أن إيجاب القانون على الشغيع أن يضمن الاعلان المظهر الرغبته في الأخذ بالشفعة عرض الثمن وملحقاته لا يمكن أن يحرض العرض الحقيقي الذي لا يتطلبه القانون إلا في مبيل براءة ذمة العارض .

(الطعن رقم ١٦ أسنة ١٥ ق – جنسة ١٩٤٦/١/٢١)

٣٣٥٥ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن عرض الثمن عرضا حقيقيا وايداعه غير لازمين في حكم المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة . ومن ثم فامساك الشفيع عن عرض الثمن أو عن إيداعه لا يصلح وحده سببا للقضاء بعدم جدية دعواه . ١٩٩٩ فاذا قضت المحكمة بعدم جدية دعوى الشفعة اعتمادا منها على أن المشفوع منه بمجرد اعلانه برغبة الشفيع في الأخذ بالشفعة قد أنذره بقبوله التخلى له عن العين المشفوعة وكلفه دفع الثمن والملحقات فلم يقمل متعللا بمختلف العلل ، وكان الثابت – على خلاف هذا الزعم – أن الانذار المعلن إلى الشفيع لم يتضمن تنازل المشفوع منه عن الصففة وأنه يكون إذن قد كلف الشفيع بالعرض الحقيقي مع منازعته إياه في طلب الشفعة ، فان هذا الحكم يكون متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٧٦ نسنة ١٥ ي - جنسة ١٩٤٦/١٧/)

ويداع المسمى في العقد والملحقات التي يدعيها المشترى ، كما أنه لم يجعل من المسمى في العقد والملحقات التي يدعيها المشترى ، كما أنه لم يجعل من مسقطات الشفعة امتناع الشغيع عن الدفع أو الإيداع بعد تكليفه بذلك من المشترى . وليس من المعقول أن يحتم القانون شيئا من ذلك لأن فيه إر ماقا للشغيع بلا مقتض وليس من المعقول أن يحتم القانون شيئا من ذلك لأن فيه إر ماقا للشغيع بلا مقتض في المواعيد التي عينها من إحلان الرغبة ورفع الدعوى ، ولم يكن قد صدر منه ما يصح اعتباره غير جاد في طلبه بناء على مجرد امتناعه عن إجابة المشترى لما يوضه عليه القانون ولا ينزم بها الشفيع الإبحكم اعتبر الشفيع متناز لا عن حقه في الشفعة إلا إذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشترى مالكا نهائيا للمبيع . ولا يكنى في ذلك أن يكون الشفيع وهو مستأجر للأرض المشفوع فيها قد انفق مع البائع على ضمخ إجارتها وتعهد له بتسليمها إلى المشترى ولم يبادر إلى طلبها بالشفعة قبل أن يتكبد المشترى مصاريف التسميل المشترى ولم يبادر إلى طلبها بالشفعة قبل أن يتكبد المشترى مصاريف التسميل وغيرها ، فإن القانون قد جعل للشفيع مدة خمسة عشر يوما لإبداء رغبته ، فمتى أبداها في هذا الميعاد فلا يصح أن يؤاخذ بعدم إيدائها بعد العلم بالبيع مباشرة أو بعده بأبارة فلائل .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٥/٢/١٥)

مالك حمتى كان الحكم الصادر في دعوى الشفعة قد قضى الشفيع بالشفعة مالك مقابل دفعه الثمن المشترى في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النطق به فانه يكون قد دل بذلك على أنه جعل من هذا الدفع في الميعاد المقرر فيه شرطا لاستحقاق المين المشفوع فيها بحيث إذا فوت الشفيع هذا الأجل دون أن يقوم بالدفع بطلت شفعته وذلك دون حاجة إلى حصول تنبيه عليه من المشترى بالدفع وسواء كان الحكم القاضى بتحديد الأجل ابتدائياً لم يستأنف في الميعاد أم صادراً من محكمة استثنافية ولا يشترط

النص صراحة في منطوق الحكم على سقوط الحق في الشفعة جزاء على عدم دفع الثمن في الميعاد ولا يترتب على إغفال نلك عدم إعمال مقتضى الحكم.

"949 - متى كان الحكم الابتدائى القاضى بالشفعة إذ قضى بها للشفيع مقابل أن يدفع الثمن للمشترى فى خلال مدة معينة من تاريخ النطق به ، فانه يكون - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد دل على أنه جعل من هذا الدفع فى الميعاد المحدد له شرطا لاستحقاق العين المشفوع فيها بحيث إذا فوت الشفيع هذا الأجل دون أن يقوم بوفاء ما فرض عليه بطلت شفعته وذلك دون حاجة إلى أن يقوم المشترى بالتنبيه عليه بالدفع ولا بإعلانه بالحكم القاضى بالشفعة ولا باتخاذ أى [جراء من إجراءات التنفيذ بالثمن ، ولا يشترط النص صراحة فى منطوق الحكم على مقوط الدق فى الشيعة جزاء على عدم دفع الثمن فى الميعاد المحدد ولا يترتب على إغفال عدم إعمال مقتضى الحكم .

(الطعن رقم ۱۲ استة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۰۲/۱۱/۱۳)

۵۴۷ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الشفيع فى الشفعة قد قرر أن قيامه بعرض الثمن لا جدوى فيه لأنه جاء بعد أوانه وهو الميعاد الذى حدد الحكم القاضى بالشفعة من تاريخ النطق به فان هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه .

ا الطعن رقم ١٢ لسنة ٢١ ق - جنسة ١٩٥٢/١١/١٣)

صه النقصة التصوي قد رفعت من المشترى بطلب القضاء بمقوط حق الشفيع في الشفعة لتأخره في الوفاء بأداء الثمن في الميعاد الذي حدده الحكم القاضي بالشفعة وقضت المحكمة بإجابة هذا الطلب ، فيكرن النمي على الحكم بأنه خالف الطريق المقرر لتضير الأحكام في غير محله ، ذلك أن الدعوى بحالتها الآنف ببانها ليست دعوى تضير الحكم الشفعة لغموض أو ابهام فيه ، وإنما هي دعوى بطلب الحكم بمقوط الحق في الشفعة بناء على سبب لاحق للحكم القاضي بها وهو تأخر الشفيع في الرفاء بالثمن مما لا يكون معه محل لمطوك طريق تضير الأحكام .

(الطعن رقم ۱۲ استة ۲۱ ق – جلسة ۱۹۵۲/۱۱/۱۳)

٥٩٣٩ – للبائع بمقتضى المادة ١٣ من قانون الشفعة ألا يقبل تأجيل اللمن للشفيع ، إلا أنه إذا كان البائع بعد أن طلب الى المحكمة الابتدائية تكليف الشفيع إيداع الشمن كله واجابته المحكمة الى هذا الطلب عاد فعدل عن طلبه مكتفيا بأن يكون الإيداع

بعد ثبوت حق الشفيع في الشفعة فلا يكون للمحكمة ان تعتمد في قضائها برفض الشفعة على عدم تنفيذ الشفيع قرارها القاضى بتكليفه إيداع الثمن .

(الطعن رقم ۲۲ لمنة ۱۰ ق – جلسة ۱۹۴۵/۱۱/۲۹)

• \$00 -- متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى الشغيع بالشفعة قد قرر أن عرض الثمن عرضا حقيقيا وايداعه خزانة المحكمة ليس لازما اصحة الشفعة بل يكفى العرض البميط للثمن الذى يراه الشفيع حقيقيا ولا محل للتممك بالمادة ٩٤٢ من القانون المدنى الجديد إذ أن دعوى الشفعة قد رفعت قبل العمل بهذا القانون ولا أثر له على الماضى فان هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه .

(الطعن رقم ۱۲۰ لمنة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۹۲/٤/۱۰)

9 \$ 90 - اشتراط إيداع الثمن عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قبل رفع دعوى الشفعة على خلاف أحكام قانون الشفعة القديم ليس القانون المدنى قبل رفع دعوى الشفعة للتوفيق بين رأى القاتلين بالغاء هذا النظام ورأى القاتلين بابقاته ، ولهذا يكون الإيداع فى حكم القانون المدنى الجديد شرطا لقبول الدعوى . وإذن فمتى كانت الدعوى قد رفعت صحيحة وفقا لقانون الشفعة القديم فلا يصرى عليها نص المحادة ٩٤٢ من القانون المدنى الجديد سواء اعتبر هذا الشرط متعلقا بالإجراءات أو متصلا بموضوع الحق .

(الطعن رقم ۱۹۰۵ لسلة ۲۱ ق – جلسة ۱۹۰۵/۱/۲۸)

٣٤٠٥ - أوجب القانون المدنى فى المادة ٩٤٢ فقرة ثانية للأخذ بالشفعة شرطين : الاول : أن يودع الشفيع فى خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة بخزانة المحكمة الكائن فى دائرتها المقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع ، والثانى : أن يتم هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فقويت أحد الشرطين موجب لمحقوط الحق فى الشفعة ويؤكد هذا المعنى العبارة الواردة فى آخر المادة ونصها (فان لم يتم الايداع فى هذا الميعلد على الوجه المتقدم منقط حق الاخذ بالشفعة) وعبارة (على الوجه المتقدم) إنما تشير إلى وجوب مراعاة أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة .

(الطعن رقم ۳۲۸ استة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۰۳/۱/۲۲)

۳٤٠٥ - إن كلا من رفع الدعوى وفيدها اجراء يختلف عن الآخر ومن ثم الايكون هناك مع وضوح نص العادة ٢/٩٤٢ مننى مجال للخلط بين هذين الاجراءين ، ويكون القول بأن القانون إذ شرط في العادة المشار اليها لقبول دعوى

الشفعة رجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة في خلال ثلاثين بوما على الاكثر من تاريخ إعلان الرغبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد إلى أن يتم الإيداع في الميعاد المنكور قبل قيدها وأنه لا عبرة بحصول الإيداع قبل رفعها هو قول غير صحيح في القانون .

(تطعن رقم ۲۲۸ استة ۲۰ ق - جلسة ۲۲۸/۱/۲۲)

\$\$ ٥٠ - إن الشارع إذ وجب في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشغيع أن بودع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة ، خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن المقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، وإذ رتب على عدم إتمام الإيداع في الميعاد المنكور على الوجه المتقدم سقوط حق الأخذ بالشفعة ، فقد دل بذلك على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميماد المنكور وعلى الوجه السابق بيانه هو شرط لقبول دعوى الشفعة ، فلا يملك البائع إعفاء الشغيع من شرط أوجبه القانون ، لأته فضلا عن أن هذا الاعفاء مخالف لصريح النص ، فأن الشرط المذكور لم يتقرر لمصلحة البائم وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الثمن المودع كله أو بعضه عندما يثبت حق الشفعة بحكم نهائي ، سواء أكان صاحب هذا الحق هو المشترى الذي عجل كل الثمن أو بمضه للبائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه . ولاتعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ من أنه لايحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح المشترى في دفع الثمن إلا برضاء البائع ، ذلك أن هذا النص الآخير إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أي بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائم وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشترى ، ومن ثم لايجوز استنادا إلى هذا النص تخويل البائع حق الاعفاء من شرط أوجبه القانون لقبول دعوى الشفعة .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢١ ي - جلسة ١٩٠٢/١٧/٢١)

• ١٩٤٥ – للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشغيع في الأخذ بالشفعة إذا لم يقم بإيداع الثمن في المبعاد المحدد في العادة ٩٤٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٤٠ لسلة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٣١)

٩٤٤٥ - إذا كانت المحكمة قد رأت أنه من غير المستماغ أن يدفع الشفيع الثمن إلى المشترى في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع عقاره المشفوع به إلى هذا المشترى فلا عليها إن هي أطرحت مادفع به المشترى من سقوط حق الشفيع في الشفعة لتأخره في الوفاء بالثمن .

٧٤٠٥ − لما كانت الفترة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى الجديد توجب على الشغيع أن يودع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة الكائن بدائرتها المقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ورنبت على عدم اتمام الإيداع في الميعاد المذكور وعلى الوجه المتقدم منقوط الحق في الشفعة كان مفاد ذلك أن الإيداع الكامل وفي الميعاد المذكور أصبح شرطا أساسيا لقبول طلب الشفعة وإجراء جوهريا من إجراءاتها ولا تعتبر الدعوى قائمة في نظر القانون إلا بتحقق حصوله وإذن فعني كان الواقع هو أن الشغيع قد بادر برفع دعواه اعتمادا على علم تلقائي دون انتظار لإعلان إطهار الرغبة من جانب بلاغم أو المشترى وأودع ما ظنه الثمن الحقيقي ثم ظهر أنه على خلافه فانه يكون بنلك مجازفا وعليه خطره ويكون بهذا الإيداع الناقص قد عرض حقه في الأخذ المنقعة المنقوط .

(الطعن رقم ١٤ استة ٢٢ الى - جلسة ١٩٥٥/٢/١٠)

♦ 500 - إذا كانت محكمة الموضوع قد أخذت الطاعنين (المشغوع صدهما) - في خصوص ثمن الصفقة المشغوع فيها بدليل صالح للأخذ به قانونا - وهر عقد البيع الابتدائي الموقع عليه منهما - ولم تعتد بما أبدياه من تعليل لرفع الثمن في العقد النهائي لما سائفة في هذا الخصوص من أسباب سائفة - فلا وجه للنمي على حكمها بأنها لم تحل الدعوى إلى التحقيق لتتعرى حقيقة الثمن - ذلك أن لها في هذا الشأن سلطة تقدير إجابة هذا الطلب أو رفضه تبما لما يتراءى لها من عناصر الدعوى .

9889 - إذا استعرضت محكمة الموضوع مستندات الخصوم وناقشت شهادة الشهود وساقت القرائل واستخلصت من كل ذلك استخلصا سائفا له أصله الثابت في أوراق الدعوى أن الثمن صورى وأن حقيقة الثمن هو كذا وليس أكثر من ذلك - كانت في حدود ملطتها الموضوعية في تقدير الأدلة مما تستقل به دون رقابة عليها من محكمة النقض.

(الطعن رقم ۲۷۲ لسلة ۲۶ ق – جلسة ۱۹۰۹/۶/۲ س ۱۰ ص ۲۰۳)

• ٥٥٥ - إيداع كامل الثمن المقيقي في الميعاد القانوني وعلى الوجه المبين في

المادة ١٤٢ من القانون المدنى شرط لقبول دعوى الشفعة ولا يعفى من واجب إيداع الشمن كاملا أن يكون متفقا على تأجيل بعضه فى عقد البيع المحرر بين المشترى والبائع ولاتعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه فى المادة ١٤٥ مدنى من أنه لا يحق الشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشترى فى دفع الثمن إلا برضاء البائع ذلك أن البائع لا يملك إعفاه الشفيع من شرط أوجبه القانون ، كما أن هذا النص إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أى بعد أن يثبت حق الشفيع فى الشفعة رضاه أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده فيكون له فى هذه الحالة أن يمنح الشفيع فى الوفاه به الأجل الممنوح للمشترى .

(الطعن رقم ۲۸۵ تستة ۲۸ في - جلسة ۱۹۹۳/۱۱/۷ س ۱۶ ص ۱۰۱۱)

9000 – لما كان هدف المشرع من شرط إيداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض – هو ضمان الجدية في طلب الشفعة ، دون تحديد فاصل زمني معين بين الإيداع ورفع الدعوى ، وإذ يتحقق هذا الهدف بأسبقية الإيداع أو القبلية على رفع الدعوى ، فإن اشتراط حصول الإيداع في اليوم المابق يعد فيذا آخرا لا يحتمله نص المادة ٢٩٤٢ من القانون المدني .

(الطعن رقم ۲۲ استة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۹۹/۱۰/۱۰ س ۱۷ مس ۱۹۳۰) (الطعن رقم ۲۲۹ استة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۷۰/۱۲/۱۰ س ۲۱ ص ۲۲۲)

٧٥٥٥ - إذا كان طالب الشفعة لم يودع كل الثمن طبقاً لما توجبه المادة ١٩٤٢ من القانون المدنى بعد أن علم به علما يقينيا من عقد البيع الذى قدمته المشترية ، فأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الأخذ بالشفعة لعدم إيداعه كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وذلك بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩٤٢ من القانون المدنى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحا ، لأنه إذا صحح الطالب الشفعة أن يحتج بعدم علمه بحقيقة الثمن الذي حصل به البيع عند الإيداع ورفع دعوى الشفعة فأنه لا يكون لهذا الاحتجاج وجه بعد تقديم عقد البيع من المشترية الثابت به الثمن الذي حصل به البيع ، كما لا يعفى طالب الشفعة من إيداع هذا الثمن كونه طعن عليه بالصورية لأنه في هذه الحالة يكون مجازفا فيتحمل خطر هذه المجازفة إذا أخفق في إثبات هذه الصورية .

(الطعن رقم ۱۹۹۹ استة ۳۵ ق - جلسة ۱۹۹۹/۱۱ س ۲۰ ص ۲۰۱)

٣٥٥٣ _ إذ أوجب الشارع فى الفقرة الثانية من العادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشفيع أن يودع فى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة فى الشفعة خزانة المحكمة الكائن فى دائرتها العقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به

البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، وإذ رتب على عدم اتمام الايداع في الميعاد المذكور على الوجه المنقد معنوط حق الأخذ بالشفعة ، فقد دل على أن أيداع كامل الثمن الحقيقي في ذلك الميماد هو شرط القبول دعوى الشفعة فلا يملك الباتع اعفاء الشفيع من شرط أوجبه القانون ، لأته فضلا عن أن هذا الاعفاء مخالف لصريح النص ، فإن الشرط المذكور لم يتقرر لمصلحة الباتع وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الثمن المودع كله أو بعضه عندما يشبت حق الشفعة بحكم نهائي ، مواه كان صاحب هذا الحق هو المشترى الذي عجل كل الثمن أو بعضه للبائع ، أم هو الهائع الذي لم يستوف الشفعة وبين مانس عليه في كما الثمادة وبين مانس عليه في المائدة وبين مانس عليه في المائدة وبين مانس عليه في المائدة في هذه الله الممنوح المشترى في دفع الثمن الا برضاء البائع ، ذلك أن هذا النص الأخير انما ورد بصدد المشترى في دفع الثمن الا برضاء البائع ، ذلك أن هذا النص الأخير انما ورد بصدد الشفعة ، أي بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء ، ويصبح الثمنو من حق البائع وحده ، فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح المشترى ، ومن ثم لا يجوز امتنادا الى هذا النص تخويل البائع حق الأعفاء من شرط أوجبه القانون نقبول دعوى الشفعة .

(الطمن رقم ٧١٨ لسنة ٤١ ي - جلسة ١٩٧١/١/٢٩ س ٢٧ من ٣٤٧)

\$ 900 - إذ كانت المادة 987 من القانون المدنى قد نصب على أنه ويجب خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع مع مراحاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد المحكمة في خلال الموعد الذي حددته المادة السائفة هو اجراء من اجراءات دعوى الشفعة فانه يتعين اتخاذه امام المحكمة المختصة قانونا بنظر تلك الدعوى ، يؤكد ذلك أن المادة 927 من القانون المدنى قد حددت المحكمة التي ترفع اليها دعوى الشفعة أن المادة 927 من القانون المدنى قد حددت المحكمة التي ترفع اليها دعوى الشفعة بأيا المحكمة الكائن في داثرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حددت بها المادة 1977 المابقة عليها المحكمة التي يجب ايداع الثمن الحقيقي بخزانتها اذ استخدام هذه العبارة في النصين بمعنى اصطلاحي واحد يدل على وجوب ايداع الثمن الحقيقي المقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة المختصة قانونا بنظر دعوى الشفعة والا

(الطعن رقم ۱۸۲۱ استة ۵۰ ق – جلسة ۱۱/۲/۱۹۶۰) (الطعن رقم ۱۸۲۱ لسنة ۵۵ ق – جلسة ۱۹۷۷/۱۲/۱۱ س ۲۸ من ۱۷۹4) •••• - المنازعة الموضوعية في تقذير ثمن الأطيان المشفوع فيها ، لا يجوز اثار تها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ۷۸ استة ۵۰ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠ س ٢٩ ص ١١٥)

2007 - أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشفيع أن يودع - في خلال الميعاد الذي حدد - خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، ورتب على عدم اتمام الابداع على هذا النحو سقوط حق الأخذ بالشفعة ، وقد دل بذلك على أن ايداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد بالكيفية التي حددها - هو شرط أساسي لقبول دعوى الشفعة مما يخرل المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة ان هو اخل بما أوجبه عليه الشارع في خصوص ايداع الثمن .

(الطعن رقم ۸۸۸ استة ۱۵ ق – جلسة ۱۹۷۸/۱/۲۸ س ۲۹ ص ۱۹۹۸)

٧٥٥٧ - أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشغيع أن يودع في خلال الميعاد الذي حدد خزانة المحكمة الكائنة في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع - ورتب على عدم اتمام الإيداع على هذا النحو سقوط حق الأخذ بالشفعة - وقد دل بذلك على أن يدفع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد بالكيفية التي حددها هو شرط أساس لقبول دعوى الشفعة مما يخول المحكمة أن تقضى من تلقاء نضبها بمقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة إن هو أخل بما أوجبه عليه الشارع في خصوص ايداع الثمن - ويجيز لمحكمة النقض أن تثير ذلك في الطعن باعتباره مسألة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على مارفع عنه الطعن وكانت جميع العناصر التي تتبح الإلمام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع - ومن المقرر أن ايداع الثمن باعتباره اجراء من اجراءات دعوى الشفعة يتمين اتخاذه أمام المحكمة المختصة قانونا بنظرها وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة - وإذ كان المطعون ضده قد أودع الثمن خزانة المحكمة الجزئية دون المحكمة الابتدائية الواقع بداترتها العقار المشفوع فيه والتى احيلت عليها الدعوى لنظرها باتفاق الخصوم باعتبارها المحكمة المختصة بنظرها - وقد دفع الطاعنان أمامها بسقوط حق المطعون ضده في الأخذ بالشفعة لعدم ايداع الثمن خزينتها فان الحكم المطعون فيه إذ قسس باحقيته في أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن المودع خزانة المحكمة الجزئية يكون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتفسيره .

> (الطّعن رقم ۸۸۵ لسنة 20 ق - جلسة ۱۹۷۸/۲/۷۸ س ۲۹ ص ۱۹۹۸) (الطّعن رقم ۲۷۷ لسنة 26 ق - جلسة ۱۹۷۷/۱۲/۱۶ س ۲۸ ص ۱۹۹۲)

موص - إذ أوجب المشرع في المادة ٢٤٢ من القانون المدنى على الشغيم أن يوما من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشغمة خز انة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ورتب على عدم إنمام الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به الإيداع على هذا النحو مقوط حق الشغيم في الأخذ بالشفعة ، فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن ايداع كامل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في الميماد وبالكيفية التي حدها المشرع هو شرط لقبول دعوى الشفعة مما يول محكمة الموضوع أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إن أخل به الشغيع ، ويجيز لمحكمة النقض أن تثير ذلك من نلقاء نفسها باعتباره مماللة تتعلق بالنظام العام متى كانت واردة على ما رفع عنه الطمن وكانت جميع العناصر التي تتبح الإلمام بها قد توافرت لدى محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ۱۹۵ نسنة •• ق - جلسة ۱۹۹۱/۳/۱۳) (الطعن رقم ۱۳۲۸ نسنة ۵۸ ق - جلسة ۱۹۸۳/۷/۳ س ۳۶ ص ۳۸۱)

9009 - إذ أرجب المشرع في المادة 927 من القانون المدنى على الشغيع ان يودع خلال ثلاثين بوما من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة الكائن في دائرتها المقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، ورتب على عدم اتمام الايداع على هذا النحو مقوط حق الشغيع في الأخذ بالشفعة ، فقد دل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان أيداع كامل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في الميعاد وبالكيفية التي حددها المشرع هو اجراء من اجراءات دعوى الشفعة ينمين اتخاذه امام المحكمة المختصة قانونا بنظرها والا منقط الحق في الأخذ

(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٤٩ ق - ولسة ١٩٨٣/١٢/١٤ س ٣٤ من ١٨١٦)

• ٣٠٥ – المقرر ان جميع النصرفات القانونية التي يجوز للشخص ان يقوم بها قد بياشرها بنفسه أو من ينوب عنه قانونا سواه كانت هذه النيابة قانونية أو قضائنية او اتفاقية ، وكانت النيابة الاتفاقية لايشترط تقيامها بحميب الأصل شكلا معينا ، ويجوز اتباتها بكافة الطرق الاتبات القانونية ولتن كان ايداع ثمن العقار المشفوع في خزينة المحكمة وفي الموحد الذي حدده القانون من الاجراءات اللازمة لقبول دعوى الشفعة وإلا معقط الحق في طلبها إلا انه اجراء صابق على رفعها ولا يعتبر من اجراءات الدعوى ذاتها التي تبدأ بابداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة ومن ثم يكون الوفاء بهذا الالتزام الذي فرضه القانون جائزا من الوكيل ولو لم تكن وكالته رمعية ، لما كان ذلك وكان لمحكمة المحضوع السلطة المطلقة في تضير صيغ المحررات مادام

تضيرها لها ساتفا ولا تخرج عن حقيقة مناولها ، وكان الحكم المطمون فيه قد استدل على نبابة ابن المطعون ضده الثانى عن المطعون ضده الاول في ايداع الثمن بما ورد بعبارات محضر الايداع من انه اودع العبلغ المودع لحسابهما معا وعلى ثمة دعوى الشفعة المزمع اقامتها منهما ، وكان هذا الاستدلال سائفا ، قان النمى عليه بصبب النمى يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٤٨٧ نستة ٥٠ ق - جلسة ٢٠/١/١٤ س ٣٠ ص ١٩٨٤)

١ ٣٥٥ - أوجبت العادة ٩٤٢ من القانون المدنى في فغرتها الثانية على الشفيع أن يودع خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - خزلنة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن العقيقي الذي حصل به البيع ، فأن لم يتم الايداع على الوجه المنقدم مقط حق الأخذ بالشفعة ، بما يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ايداع الثمن العقيقي خزانة المحكمة خلال الموعد العشار اليه هو اجراء من اجراءات دعوى الشفعة مما يتعين اتخاذه امام المحكمة المختصة قانونا بنظر تلك الدعوى ، وشرط أساسي لقبول هذه الدعوى يتعلق بالنظام العارض له المحكمة من نلقاء نفسها في أية مرحلة من مراحلها .

(الطعن رقم ١٩٨٧ نستة ٥١ في - جنسة ١٩٨٦/٤/٣)

٩٩ ٣٠ - تنص العادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى على أن ووخلال ثلاثين يوما على الكثير على المحكمة .. على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان (اعلان الرغبة) يجب أن يودع خزنية المحكمة .. كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع، وهذا النص صريح في أن ما يجب ايداعه هو كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع، واستخلاص الثمن الحقيقى هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ۲۳۲۰ نسنة ۵۲ ق – جلسة ۱۹۸۱/٤/۱۷)

٧٩٣٧ مكرر - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن مفاد نص المادتين المحكمة ، أن مفاد نص المادتين المجتمعين ، أنه يجب على الشفيع أن يودع غزانة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشعنة كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، ويترتب على مخالفة ذلك سقوط حقه في الأخذ بالشعنة ، وأن عبارة كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع لاتنمع لأن يكون المستحق للمشترى مقابل البناء أو الغراس ، مما يجب على الشفيع بداعه في الثمن ، وكل ما يتوكد للمشترى في هذه الحالة هو حقه في مطالبة الشفيع بمقابل البناء أو الغراس طبقا للقواعد العبينة بنص المادة ١٤٤٦ المشار البها معواء تم ذلك أثناء نظر دعوى الشفعة كطلب عارض منه أو رفعت به دعوى ممنقلة . ويبني على ذلك أن عجم ايداع الشفيع هذا المقابل لا يترتب عليه دعوى ممنقلة . ويبني على ذلك أن عجم ايداع الشفيع هذا المقابل لا يترتب عليه

مقوط حقه في الأخذ بالشفعة إذ لو أراد المشرع أن ينمحب الجزاء المقرر بنص المادة ٩٤٣ سالغة البيان الى حالة التخلف عن ايداع مقابل البناء أو الغراس الذي يأتيه المشترى على الأرض المشفوع فيها ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة أو يضمن نص المادة ٩٤٦ الإحالة الى نص المادة ٩٤٦ الذي تضمن ذلك الجزاء ، ومن ثم فان القول بغير ذلك فيه إضافة لإجراء من إجراءات الشفعة لايتطلبه القانون وإعمال للجزاء في غير النطاق الذي حدد .

(الطعن رقم ١٠١٣ استة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

الموضوع منى اقامت قضاءها على أسباب سائفة ولما كانت محكمة الاموضوع منى اقامت قضاءها على أسباب سائفة ولما كانت محكمة الاستئناف قد عهدت إلى الخبير المنتدب لبحث النزاع بيان الثمن الحقيقي للأرض المشفوع فيها ومدى مطابقها اللمن المممى بعقد البيع المسجل رقم ... فانتهى الخبير المثفوع فيها ومدى مطابقها اللمن المممى بعقد البيع المسجل رقم ... فانتهى الخبير أنف المأبوان وأشار في تقريره إلى أن الطاعن ادعى بأن الثمن الحقيقي يبلغ على ١٩٥٠ جديه البيع الابتدائي نون أن يقدم دليلا على ذلك سوى العقد المسجل وكان الحكم المطعون فيه قد صدق على ما انتهى على خلك سوى العقد المسجل ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدق على ما انتهى وكانت أوراق - الدعوى تدخلت مما يفيد صحة ما يدعيه الطاعي من تقديمه المحكمة المقد الابتدائي لأرض الذراع استدلالا على أن ثمنها الحقيقي بما يزيد عن الثمن المثبت بالعقد المسجل ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه باسبابه سالفة البيان سائفا المثبت بالعقد المسجل ، وكان الأمن العقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن العقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن العقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن العقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن العقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض ويكفي لحمل ما خلص إليه من أن الثمن العقيقي الذي حصل به بيع تلك الأرض

(تَطَعَنُ رَقُمَ ١٩٢١ لَسَنَةً ٥٨ في - جَلَسَةً ١٩٩٠/٢/١٥)

\$ 900 - ابداع كامل الثمن الحقيقي في العيماد وعلى الوجه المبين في المادة 917 من القانون المدنى هو شرط لقبول دعوى الشفعة فإن تخلف هذا الشرط في الدعوى رقم ٣٦٣ لمنة ١٩٦٦ مدنى دمنهور الابتدائية لا يمنع الشفعاء من تداركه وإعلان رغبتهم في أخذ أرض النزاع بالشفعة في صحيفة الدعوى رقم ٤٨١ لمنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية التي رفعت رأما على البائعين والمشترى مادامت إجراءات هذه الدعوى قد اتخذت في وقت كان ميعاد إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لم يزل مفتوحا بسبب عدم توجيه الإنذار إلى الشفعاء بحصول البيع أصلاً طبقاً لما أوضحته المادة ١٩٤١ سالفة الذكر وعدم تمام إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة في

صحيفة الدعوى الأولى لجميع أطراف البيع لسلل لا يسأل عنه الطاعنون متى كان لم يجه الطاعنون متى كان لم يجه إليهم إنذار بالبيع يتضمن بياناً بموطن المطعون ضدها الماشرة التى لم يتم إعلائها من قبل بنلك الرغبة . وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فى قضائه حين اعتد فى طلب الشفعة بإجراءات الدعوى رقم ٣٦٣ لمنة ١٩٦٩ ممنى دمنهور الابتدائية ولم يقم اعتباراً للدعوى رقم ٤٨١ لمنة ١٩٦٩ مما حجبه عن بحث حق الطاعنين فى الشفعة طبقا للإجراءات التى تمت فيها فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التمبيب مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ۱۷۲ نسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۹۱/۲/۱۱) ي - طريقة (ثباته من الشقيع

• 2000 −إن الشفع بحكم أنه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة اطرفى عقد البيع فيجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما لبينة أن الثمن الوارد فى عقد المشترى ليس هو الثمن الحقيقى للعين المشفوع فيها لبن هو ثمن صورى تواطأ عليه البائع والمشترى بقصد تمهيزه عن الأخذ بالشفعة .

(الطعن رقم ۲۷۲ لسنة ۲۶ ق - جلسة ۱۹۹۹/۲/ س ۱۰ ص ۲۰۳)

٩٩٣٥ - بحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه ، هو من مسائل الواقع التى لمحكمة الموضوع الحق فى تقديرها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سائفا .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٥/١١/٧٧ . ص ٢٦ ص ١٠١٠)

٥٩٦٧ – منى كان الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه صوريا وأقل من الثمن الحقيقي ، فإن للشفيع – باعتباره من الغير في هذا العقد – إذا كان حسن النبة أن يأخذ بالعقد الظاهر ، ولا يلزم إلا بدفع الثمن المذكور فيه .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ س ٢٦ ص ١٥١٥)

٩٦٨ – بينت المادة ٩٤٦ من القانون المدنى ما يحق للمشترى اقتضاءه من الشغيع مقابل البناء أو الغراس الذى يجريه المشترى في العقار المشغوع به والمادة ٩٤٦ من هذا القانون حددت ما يجب على الشغيع إيداعه بأنه دكل الثمن المعقيقي الذى حصل به البيع ورتبت على مخالفة ذلك سقوط حق الأخذ بالشفعة ، وعبارة دكل الثمن المحقيقي الذى حصل به البيع، لاتتمع لأن يكون المستحق للمشترى مقابل البناء أو الغراس هو مما يجب على الشغيع إيداعه ، ومن ثم فان عدم إيداع الشغيع لهذا المقابل

لا ينبنى عليه سقوط حق الأخذ بالشفعة ، إذ القول بغير ذلك فيه إضافة لإجراء من إجراءات الشفعة لا يتطلبه القانون وإعمال للجزاء في غير النطاق الذي حدد .

٩٩٩٥ – الشفيع في حالة عدم انذاره بالبيع ليمن له من سبيل إلى معرفة الثمن الحقيق. الذي يعتقد انه مقابل البيع على أن يكمن يتحقد انه مقابل البيع على أن يكمن يتحقق من الثمن الحقيقى فيصح الايداع.

(الطمتان رقما ۲۷۷ ، ۲۷۱ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۲۹ س ۲۶ ص ۱۹۹۳)

• ٧٥٥ -إذ كان الشفيع - في حالة عدم انذاره بالبيع - ليس له من سبيل الى معرفة الثمن الحقيقي الذي يم به هذا البيع ، فيجوز له ابداع الثمن الذي يمتقد انه مقابل البيع على ان يكمله عندما يتحقق من الثمن الحقيقي فيصح الايداع .

(الطعن رقم ٢٤٩٣ نسنة ٥٧ في - جنسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

ج - جدية العقد وصورية الثمن

البينة أن الثمن الوارد في عقد المشترى ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشترى ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صورى تواطأ عليه البائع والمشترى بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة إلا أن ذلك لا يسلب القاضى سلطته في إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعا لما يتراءى لم عناصر الدعوى الدا تعلق على المحقق وإذن فمتى كانت الطاعنة إذ طلبت الإحالة على التحقيق لم تمند طلبها بقرينة تؤيد بها صورية الثمن المممعى في العقد بل بالمكس قامت لدى المحكمة فرينة تؤيد صحته وهي شراء نفس الطاعنة أطيانا شائعة في نفس المحرض في تواريخ قريبة من تاريخ العقد سبب الشفعة بأثمان تزيد على الثمن المممعى في العقد الأخير ، فان المحكمة لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ رفضت بمالها من سلطة التقدير إحالة الدعوى على التحقيق بعد أن تبين لها صحة الثمن المسمى في العقد من القرينة المشار إليها .

(الطعن رقم ١٦٠ نستة ٢١ ق – جلسة ٢٨/١٩٥٣)

١٩٧٧ - إذا طلب تمنخص الحكم له بأحقيته فى أخذ أطيان بالشفعة بالثمن الحقيق لها وقدره كذا ، مدعيا أن الثمن الوارد بالعقد صورى لايحتج به عليه وطالبا إثبات صحة الثمن بالبينة ، ودفع المشترى الدعوى بأن الثمن المذكور بالعقد حقيقى ، وأن الشفيع - مع علمه بالبيع وشروطه وثمنه - لم يرفع الدعوى فى الميعاد

القانوني ، ثم أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق الإثبات ما ادعاه كل من الطرفين ثم حكمت المدعى بالشفعة بالثمن الوارد بالعقد على اعتبار أنه لم يثبت لها من التحقيق أن هذا الثمن أكثر من الثمن الحقيقى ، فهذا الحكم الايعتبر أنه قد قضى للمدعى بما لم يطلبه ، ولو كان المدعى لم يطلب على صبيل الاحتياط الحكم بأحقيته في أخذ الأطيان بأى ثمن آخر تثبت صحته ، فإن هذا الطلب يكون ملحوظا ومتعبنا افتراضه لدخوله تحت عموم طلب المدعى الشفعة بالثمن الحق .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٦/٤/٢)

۵۷۷۳ – إذا كانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لاثبات صورية عقد شراء الطاعنين ، وكان الثابت أنها استخلصت من نتيجة هذا التحقيق ومن القرائن الأخرى التي استندت إليها أن هذا المقد جدى ولم تأخذ بالثمن الوارد به لما ثبت لها من أنه صورى فلا تناقض بين الأمرين .

(الطعن رقم ۲۷۲ نستة ۲۶ ق – جلسة ۱۹۹۹/٤/۱ س ۱۰ ص ۲۰۳)

2018 - تضمن نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى شرطين أولهما: أن يودع الشفيع الثمن الحقيقي خزانة المجكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إحلان الرغبة . والثانى: أن يكون هذا الإيداع سابقا على رفع الدعوى . وقد هدف المشرع من حصول هذا الإيداع قبل رفع الدعوى الى ضمان الجدية في طلب الشفعة ولم يحدد فاصلا زمنيا معينا بين الإيداع ورفع الدعوى فاشتراط حصول الإيداع في اليوم المابق هو قيد آخر لا يحتمله النص ولا يتفق مع فكرة التيمير في المبعاد التي أخذ بها الشارع . أما المتحدى بالمادة ٣٠ من قانون المرافعات فمردود بأن القانون قد شرط ميعادين أحدهما محدد بالأيام وإنما قد شرط ميعادين أحدهما محدد بالأيام له بداية ونهاية والثاني غير محدد وهو مجرد الأسبقية أو القبلية على رفع الدعوى مما لا محل معه لاعمال حكم تلك المادة .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٧٧ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ س ١٢ مس ٦١٩)

• ١٥٧٥ – إذا كانت المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم توجب على الشفيع إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة مشتملا على عرض الثمن والعلمقات الواجب دفعها قانونا ، إلا أن الشارع في القانون المدنى الجديد لم يأخذ بقاعدة عرض الثمن والعلمقات وأوجبت المادة ٩٤٢ منه على الشفيع إيداع كامل الثمن ضمانا لجدية طلب الشفعة وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هو مقوط الحق في الأخذ بالشفعة مما يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون الجديد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه اكتفاء منه

بتقيد حق الشفعة بليداع الثمن الحقيقي فحسب ، مما يتمين معه إعمال هذا القيد في أضيق الحدود بحيث لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون .

(الطعن رقم ٤٢ اسلة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ س ١٤ مس ٢٧٨)

٣٧٩ - الثمن الذي ترجب المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشغيع إيداعه حتى لا يسقط حقه في الأخذ بالشفعة هو الثمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشترى وانعقد به البيع ولا يكون هذا الثمن دائما هو الثمن المسمى في المقد إد يحتى أن يكون هذا الثمن غير حقيقي بتصد تعجيز الشفيع عن الأخذ بالشفعة ، وللشغيع أن يطعن في هذا الثمن بالصورية ويأنه بزيد على الثمن الحقيقي وعندنذ يقع عليه عب، إثبات هذه المصورية وله أن يثبتها بطرق الإثبات القانونية كافة بحيث إن عجز عن إثباتها اعتبر أنه قد تخلف عن الإيداع المغروض عليه قانونا إن كان المبلغ عجز عن إثباتها عن الثمن المسمى في المقد .

(الطعن رقم ۲۷ استة ۲۹ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٥ س ١٤ ص ١١٣١)

٧٧٥٥ - تنص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى على أن ووخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان (إعلان الرغبة) يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فإن لم يتم الإيداع في هذا المبعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة . ولما كان هذا النص صريحا في أن مابجب إيداعه هو كل الثمن المقيقي الذي حصل به البيع ، فإن اشتراط إيداع الثمن الممسمي في المقد ولو كان صوريا يعد قودا لا يحتمله النص .

(تَطَعَنُ رَقِمَ ٤٨١ تُسَنَّةً ٤٧ ق – جَلْسَةً ١٩٣١/٤/١ س ٣٦ ص ٢٠٠٦)

٥٧٨ هـ بعب على الشفيع أن يودع كل الثمن المسمى بالإنذار بإعتباره - وعلى ما جرى به قضاء النقض – الثمن الحقيقي إلى أن تثبت صوريته أو الثمن الذي يدعى تحت مسئوليته أنه الثمن الحقيقي وأن يرفع دعوى الشفعة في خلال ثلاثين يرماً من تاريخ إعلان الرخبة ، بحيث إذا سكت عن ذلك ظم يعلن عن رغبته أو لم يودع الثمن أو لم يرفع الدعوى في الميعاد المحدد سقط حقه في الأخذ بالشفعة .

(قطعن رقم ۱۹۸۵ نستة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۵/۱/۲۹ س ۳۲ من ۱۷۰)

ثانيا - ملحقات الثمن

٥٥٧٩ - إذا لم يكن لثمن البيع ملحقات وقت التعاقد فلا يكلف الشفيع عرضها

في إعلان رغبته في الشفعة . وإذا كان المزجل من الثمن قد خصمص لوفاء الديون الممجلة على الأطيان محل الشفعة فلا مجل كذلك لعرضه .

• ٥٥٨ – الشعيع غير مازم بأن يؤدى للمشفوع منه ما دفعه من الأموال عن الأطيان المشفوع فيها ولا ما أنفقه عليها من مصاريف استغلالها مدة حيازته هو لها وانتفاعه بها .

9 ٨٩٠ - عرض ملحقات الثمن لا يكون واجبا على الشفيع إلا إذا كان عالما للإجودها وحقه في الشفعة لا يسقط إلا بالثبات هذا العلم وإغفاله ابداء الرغبة في الالتزام بها - وإذن فعتى كان المشترى لم يقدم ألى محكمة ألموضوع ما يفيد أن الشفيع كان عالما بأن للثمن ملحقات أبدى في استثنافه استحداده لدفعها مع الثمن ، الشفيع بمجرد أن علم بأن للثمن ملحقات أبدى في استثنافه استحداده لدفعها مع الثمن ، وكانت المحكمة فضلا عن ذلك قد استخلصت بأدلة مسوغة من العبارات التي أوردها الشفيع في انذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى أنها تفيد استحداده لدفع ما تكلفه المشترى من ثمن وملحقات ، فأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بمعوط حق الشفيع في الشفعة لعدم عرضه ملحقات الثمن لم يخالف القانون ، أما ما يعييه المشترى على الحكم فيما قرره من أن المادة ٢١ من قانون الشفعة (القديم) لم تمسوجب النص على الملمقات في التكليف الرسمى المنصوص عليه في الفترة الثانية من المادة التاسعة عضر لاعتبارها جزءا من الثمن فائه تزيد لا يؤثر الخطأ فيه على معلامة المحكم .

(الطعن رقم ١٥ استة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٣/٢/١٩)

٩٨٨ مكور - عرض ملحقات الثمن لايكون واجبا على الشفيع إلا إذا كان عالما بوجودها ، فان حقه في الشفعة لايسقط إلا بالثبات هذا العلم وإغفاله إيداء الرغبة في الالتزام بها .

9 ٨ ٥ - إذا اختلف الشغيع والمشغوع منه في مدلول العبارة التي أوردها الشغيع في مدلول العبارة التي أوردها الشغيع في صحيفة دعواء خاصة بعرض الثمن والملحقات هل كانت تغيد عرض الثمن والملحقات أم تغيد عرضه مع الملحقات فرأت محكمة الموضوع أنها تغيد عرض الثمن والملحقات مما ، فإن ما رأته من ذلك لا يخضم لرقابة محكمة النفض .

٣٨٣ – أذا كان الحكم قد قضى بملحقات الثمن دون أن يبين مقدارها وكان هذا المقدار كما هو ثابت من المستندات المقدمة فى الطعن محل نزاع بين الطرفين فإن إغفائه يكون قصورا ممتوجبا نقضه في هذا الخصوص .

\$ 00 . حمتى كانت المحكمة إذ قضت بملحقات الثمن في دعوى الشفعة لم تبين مقدارها ، وكان الثابت من المستندات المقدمة في الطعن أنها موضع نزاع بين الخصوم مما كان يتمين معه تجديد مقدارها في الحكم فان حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ۲۲۰ استة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۹۳/٤/)

٥٨٥٥ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الشفيع - الطاعن -بالمبالغ التي دفعها المشترون - المطعون عليهم - إلى البنك المرتهن قبل إبرام عقد البيع الصادر اليهم من الراهنين رغم عدم نكرها في هذا العقد ، قد أسس قضاءه على أن هذه المبالغ دفعها المشترون على اعتبار أنها جزء من أصل ثمن الأطيان المشفوعة فيها ، وعلى أن أكثرها حصل دفعه في فترة المفاوضات التي انتهت بالبيع ، وكان الحكم الصادر بأحقية الطاعن في الشفعة قد جاء في أسبابه أن عقد شراء المطعون عليهم الاطيان المشفوعة فيها هو الذي حدد مركز البائم والمشترى إزاء الشغيم بصفة نهائية ، أما الأوراق الأخرى التي استند اليها المطعون عليهم ومنها وصولات دفع العبالغ موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا تدل على قيام بيع محدد لعلاقة الطرفين وإنما تغيد حصول مفاوضات انتهت بابرام ذلك العقد فهو الذى يتولد منه حق الشفعة . فانه لا تناقض بين الحكمين إذ ليس في إلزام الطاعن بوصفه شفيعا بما دفعه المطعون عليهم من أصل الثمن الى البنك المرتهن في فترة المفاوضات ما يخالف مقتضى العقد الذي عل فيه محلهم بحكم الشفعة لاسيما أن أمر المبالغ المتنازع عليها كان معروفا له قبل صدور حكم الشفعة ، فكان على بينة مما يجب عليه رده للمطعون عليهم وما يجب عليه دفعه من الثمن الى البنك في حالة القضاء له بالشفعة . ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بقوة الأمر المقضى لحكم الشفعة يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥١/٢/٨)

٩٥٨٦ – متى كان الحكم قد قرر لأسبابه السائفة والتي تتفق مع شروط البيع أن الشفيع إذ لم يقم بإيداع العلحقات مع شمن العقار العشفوع فيه لم يكن قد وصل إلى علمه شىء عن هذه العلحقات ولا عن مقدارها ، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون

صحيحًا في القانون ويكون الشفيع عذره في عدم إيداع الملحقات صع الثمن.

(الطعن رقم ١٩٣١ نستة ٢٢ في - جلسة ١٩٥١/٥/١٧ س ٧ عس ١٩٠١)

②٩٨٧ — التزام الشغيع بملحقات الثمن إنما يترتب على قيام المشترى بانفاقها ويبدأ واجب حرض الملحقات من وقت انصال هذا الاتفاق بعلم الشغيع – طبقا لنص الملحقات من قادن الثلبت أن المشترى ما كان على علم بهذه الملحقات وقت إنذار الشفعة فإنه يكفى أن يكون الشغيع قد أبدى استعداده بعريضة الدعوى الابتدائية لدفع الملحقات مع الثمن ولا يكون الحكم قد أخطأ فى القانون إذا قضى برفض الدفع ببطلان إنذار إبداء الرغبة لعدم إشتماله عرص الملحقات فى هذه الحالة .

(الطمع رقم ۱۹۷ استة ۲۳ ق - جنسة ۱۹۹۲/۱۳/۲ س ۷ من ۱۰۱۱)

۵۵۸۸ – إذا كان المشترى قد حدد أمام محكمة الموضوع ملحقات الثمن وبين تفاصيلها فإن الحكم اذا قضى بأحقية الشفيع في أخذ الأطيان موضوع الشفعة مع ما يتبعها من الحقوق مقابل دفع ثمن معين والملحقات دون أن يبين هذه الملحقات ولا قيمتها هذا الحكم يكون قد جاء قاصر البيان فيما يتعلق بهذه الملحقات .

(الطعن رقم ۱۹۷ لسلة ۲۳ ق – جلسة ۱۹۵۲/۱۲/۲۰ س ۷ مس ۲۰۱۹)

٩٨٩ – المادة ٩٤٢ من القانون المدنى توجب على الشغيع إيداع كامل الثمن ضمانا لجدية طلب الشغعة وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو مقوط الدق فى الأخذ بالشغعة بما يدل على أن الشارع قد تعمد فى القانون القائم – خلافا تقانون الشغعة التديم – إغفال ملحقات الثمن مما يجب إيداعه ، إكتفاء منه بتقييد حق الشغعة بايداع الثمن المحقيق فحمس مما يتعين معه إعمال هذا القيد فى أضيق الحدود دون أن ينمحب إلى ملحقات الثمن التى لم يرد بها تكليف فى القانون .

(Nat of 1940) (1940

• ٩ ٥ ٥ ٧ على الحكم المطعون فيه إن اكتفى - عند الرد على الدفع بعدم إيداع الشفيع لملحقات الثمن - بالقول بأن الشفيع قد أودع كامل الثمن ولم يتعرض للملحقات إذ جرى فضاء هذه المحكمة بعد العمل بالقانون المدنى العالى على تقرير أن الشارع قد تعمد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحمب مما يجب معه إعمال هذا القيد في أضيق الحدود فلا ينمحب إلى الملحقات التي لم يرد بها تكليف في القانون .

• • المادة ٩٤٢ من القانون المدنى توجب على الشفع إيداع كلمل الثمن الذي حصل به مبيع ضماناً لجدية طلب الشفعة ، وجعلت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة ، وأغفلت ملحقات الثمن فهما يجب إيداعه إكتفاء بليداع الثمن الحقيقي فحسب ، ولم يرد تكليف في القانون ببيان المصروفات الرمسية بإحان الرغبة في الأخذ بالشفعة .

(الطعن رقم ۷۲۰ استة ٤٨ في – جنسة ١٩٨١/١١/٤ س ٢٣ مس ١٩٨٩)

994 - ولئن كان المشرع لم يلزم الشفيع سوى بليداع الثمن العقيقي فحسب وأغفل ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه بما ينبنى عليه عدم سقوط الحق في الأخذ بالشفعة في حالة عدم إيداع الملحقات إلا أن دعرى الشفعة تتسم مع هذا لبحث النزاع الذي يقوم بين طرفي الخصومة حول الزام الشغيم بأداء ملحقات الثمن من مصروفات رسمية وغير رسمية بحيث يتعين على المحكمة أن تفصل في هذه المنازعة منواء أثيرت من جانب الشغيع أو المشترى مادامت مطروحة عليها - لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن الشفعاء المطعون ضدهم طلبوا الحكم بأحقيتهم في أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن والمصاريف والملحقات ، وأن الخصوم تجادلوا أمام محكمة الدرجة الأولى دفعاً ورداً في شأن قيمة هذه الملحقات ووجه الشفعاء للطاعنين اليمين العاسمة في شأن قيمة السمسرة ومصاريف المهندس الذي عاين العقار - كما استمرت المجادلة بين الخصوم في ذلك الشأن أمام محكمة الاستئناف بما مؤداه أن النزاع بشأن قيمة الملحقات التي يلزم الشفعاء بدفعها للطاعنين كان مطروحاً مع طلب الشفعة أمام محكمة الموضوع ومن ثم فهي تلتزم بالفصل فيه باعتبار أن الخصومة حق مشترك بين طرفيها وقد طرح كل منهما أمر هذه الملحقات في دفاعه وطلباته الموضوعية في الدعوى بما ينتفي معه وجه القول بوجوب المطالبة بها إستقلالا بطلب عارض رغم كونها مطروحة فعلا من جانب الطرفين وتناضلهم فيها طلباً ودفاعاً - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه عللي أن الشغيم لا يلزم بإيداع ملحقات الثمن بخزينة المحكمة وأن الطاعنين وشأنهم في المطالبة بها بدعوى مستقلة بعد أن تقاعسوا عن اتخاذ الإجراء المناسب للمطالبة بها في دعوى الشفعة فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيق القانون .

(قطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٨٥/٤/١ س ٣٦ من ٥٦٥)

٣٩٥ – المقصود من بيان الثمن والمصروفات الرسمية هو بيان الثمن الذي تم به البيع والمصروفات التي أنفقت في التسجيل .

(للطمنان رضا ۱۲۹۹ ، ۱۲۹۹ لسنة ۵۳ ق - علسة ۱۹۸۲/۱/۷)

دعوى الشفعة

القرع الخامس

اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة نطرفي عقد البيع

2006 - إذا كان الثابت أن هناك عقداً ظاهراً يقول طالب الشفعة إنه هو الذي علم به وحده وبنى عليه طلبه الأخذ بالشفعة وهو العقد النهائي المسجل ، وآخر يقول إنه كان مستتراً عنه وقت الطلب ، وهو العقد الابتدائي الذي قدمه المشترى أثناه مسير الدعوى واعتمده الحكم وكان العقدان مختلفين في بيان ثمن الصفقة إذ هو في العقد الابتدائي أكثر منه في العقد المسجل ، والشفيع ينممك بما جاء من الثمن في العقد الأخير حتى ولو كان صوريا ، فإنه إذ كان الشفيع ، بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة ، من طبقة الفير بالنسبة إلى ورقة الصد المحررة بين البائع والمشترى ، وإذ كانت ورقة الصد لايعتج بها إلا بين المتعاقدين وخلفهم العام أما غيرهم من ذوى الحقوق الذين لم يعلموا بها وقت أن نشأت حقوقهم ظهم أن يتمسكوا بالعقد الظاهر ، مبواء أكانت ورقة الصد ثابتة التاريخ أم غير ثابتة مادامت لم تسجل ، جائز قانونا ، وإذا خالف الحكم هذه القاعدة دون أن يتكر شيئاً عن علم الشفيع أو جاء علمه بحقيقة الثمن حين طلب الشفعة أونه يكون متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ۱۳۲ لسنة ۱۷ ي – جنسة ۱۹٤٩/٤/١٤)

• 90 9 - إن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من طبقة الغير بالنسبة الى الطرفين المتعاقدين البائع والمشترى . فله أن يتمسك بالعقد الظاهر دون العقد المستتر ومن ثم لايجوز أن يحاج بالعقد المستر ومن ثم لايجوز أن يحاج بالعقد المستر المستر ومن ثم لايجوز القلام أو برجود ورقة ضد واذن فمنى كان الحكم المطمون فيه قد خالف متضمى هذه القاعدة وقضى بعدم جواز أخذ العقارات المبيعة بالشفعة تأميما على أن عقد البيع ليس في حقيقته إلا عقداً ماترا لهبة فلا تجوز فيه الشفعة ، وكان هذا الخطأ قد صرف المحكمة عن بحث ما دغم به المطعون عليهما دعوى الطاعنين من أن حقهما في الشفعة قد سقط لمضى المدة القانونية من تاريخ العلم بالبيع ، لما كان ذلك ، كان الحكم متعين النقض .

(للطمان رقما ۱۷۷ و ۱۷۹ اسلة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۵۲/٥/۱۰)

٣٩٥٦ - الشفيع – على ما جرى به قضاء هذه المعكمة بحكم أنه صلعب حق

فى أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع سبب الشفعة ومن ثم لا يحتج عليه إلا بالعقد الطاهر . وإنن فعنى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى لم لا يحتج عليه إلا بالعقد الطاهر . وإنن قعتى اللمطعون عليها الأولى بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد المصبحل الصادر من الشركة البائمة اللى الطاعنين قد نفى بأنلة مصوغة علم المطعون عليها الأولى بأن الثمن الحقيقي يختلف عن الثمن الوارد بالعقد ، فإن النمى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ۲۰ الى -- جلسة ۱۹۵۲/۱/۲۹)

فد العقد بالشفعة يعتبر من طبقة المحكمة على أن الشغيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع سبب الشفعة ، فلا يحتج عليه بغير العقد الظاهر ، وإذن فعتى كانت الأطيان المشغوع فيها مملوكة لمصلحة الإسلاك الأميرية وأن لمالكيها الأصليين حق استردادها بحكم القانون في خلال فترة معينة ثم تنازلا عن هذا الحق الى المشترى الذي تعاقد مع مصلحة الأملاك ولم يشر في هذا العقد إلا الإقراري تنازل صاحبي حق الاسترداد ولم يرد فيه نكر المعقد الذي سبق إيرامه بين المتنازلين وبين المشترى والذي يتضمن أن مصلحة الأملاك تحرر عقدا لأحد المنتنزلين وهذا يحرر بدوره عقدا المشترى ، وكان هذا المشترى لم يتمسك في دفاعه في أية مرحلة من مراحل التقاضي بأن الشفيع كان يصع بالحتج بعليه بما ورد فيه ، فإن النعي على الحكم يط بالعقد المستتر حتى كان يصح الاحتجاج عليه بما ورد فيه ، فإن النعي على الحكم أن أنه لم يبتن في صوريته ، كل هذا النعي يكون غير منتج إذ الشفيع لا يمكن أن يُحاج به مادام البيع الذي صدر من مصلحة الأملاك بوصفها بائعة الى المشترى هو الذي تقال الذي على أن النعي على أساسه دعوى الشفعة .

(الطعنان رقما ۱۹۲ و ۱۹۷ نستة ۲۱ ي - جنسة ۱۹۰۵/۲/۲۰

۵۹۸ – الشفیع – على ما جرى به قضاء محكمة النقض – یعتبر من طبقة الفید بالنصبة لطرفی عقد البیع میب الشفعة ، فلا یحتج علیه إلا بالعقد الظاهر فعتی كان عقد البیع قد أشهر ، فلا جناح على الشفیع إن هو رفع دعواه بالشفعة على البائع النظاهر فیه .

(الطعن رقم ۲۲ لسنة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۲۱/۱۰/۱۸ س ۱۷ مس ۱۹۳۰)

١٩٥٥ – الشفعاء يعتبرون من طبقة الفير بالنسبة لعقد البيع المبرم بين الطاعنين – المشترين – وبين المطعون عليهما الناسع والعاشر ~ البائمين – فيجوز لهم الثبات صورية ذلك العقد بجميع الطرق ومن بينها البينة والقرائن أخذا بأن

الصورية بالنسبة للغير تعتبر واقعة مدية . لا تصرفا قانونيا ونلك سواء وصف نلك العقد بأنه بهيم أو هبة مستترة في صورة عقد بهيم .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق - جنسة ١٩٧٠/٤/١٤ س ٢١ ص ٦١٨)

 • • • • • • الشفيع – بحكد كونه صحب حق فى أخذ العقار بالشفعة – يعتبر من الغير بالنسبة لطرفى البيع سبب الشفعة ، ولا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر منى كان حسن النبة .

> (الطعن رقم ۳۲۵ استة ۵۰ ی - جلسة ۱۹۷۰/۱۱/۲۷ س ۲۰ ص ۱۹۱۰) (الطعن رقم ۱۹۷۳ استة ۵۰ ی - جلسة ۱۹۷۰/۱۱/۲۷ س ۳۰ ص ۲۹۱)

٩٠٠٩ — المقرر فى قضاء النقض أن الشفيع بحكم أنه صاحب حق فى أخذ المقار بالشفعة من طبقة الفير بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين – البائع والمشترى – فله أن يتممك بأن العقد الظاهر فن العقد الظاهر بون العقد المستتر ، وله أن يتممك بأن العقد الظاهر يتضمن واقعة صورية كتقديم تاريخه إلا أنه يقع عليه إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات على أساس أن هذه الواقعة تعد بمثابة واقعة مادية بالنسبة له .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٩ س ٣٤ مس ١٣٢٢)

1 • • • • الشغيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لعقد البيع سبب الشفعة فلا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر دون المستتر بشرط أن يكون حمن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر وقت اظهار رغبته في الأخذ بالشفعة مما يترتب عليه جواز طلب الشفعة في عقد الهبة المستترة في صورة بيع ما لم يثبت علم الشفيع بالهبة المستترة وقت اظهار رغبته ، لما كان ذلك وكان الماطاعن لم يدع علم الشفيعين بأن عقد البيع سبب طلب الأخذ بالشفعة يسترهبه ، فلا على محكمة الموضوع إن هي لم تجب طلب الطاعن احالة الدعوى الى خبير او الى على محكمة الموضوع إن هي لم تجب طلب الطاعن احالة الدعوى الى خبير او الى التحقيق لأثبات العقد المستتر الذي ادعاه وأيا كان وجه الرأى في السبب الذي بررت به رفضها لهذا الطلب مادامت النتيجة التي انتهت اليها بالاعتداد بالعقد الظاهر في شأن طلب الأخذ بالشفعة تتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٤ س ٣٥ مس ٢٨٤)

٣ ، ٤ - الشفيع - بحكم كونه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة - يعتبر من الغير بالنسبة لطرفى البيع سبب الشفعة ولا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النبة ، فالثمن الصممى بعقد البيع المشفوع فيه إذا كان صوريا وأقل من الثمن الحقيقى فان للشفيع باعتباره من الغير فى هذا العقد أن يأخذ بالعقد الظاهر طالما كان حمن النبة ولايلتزم إلا بدفع الثمن المذكور فيه ، وبحث توافر حمن النبة لدى الشفيع 1914

وعدم علمه بصورية الثمن الممسمى بعقد البيع المشفوع فيه هو من مسائل الواقع التى لمحكمة الموضوع الحق في تقديرها ولا رفاية لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائفا .

﴿ الطَّعَنَ رَقْمَ ١٠٠٦ لَمِنَةً ٥٠ ق - خِلْسَةُ ١٩٨٤/٥/٩ س ٣٠ عِنْ ١٩٣٩ ﴾

\$. ٥ . ٥ - المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشفيع باعتباره من الفيز الأخذ بالمقد الظاهر حتى لو كان في حقيقته عقدا صوريا بين عاقديه ودون اعتداد قبله بالعقد الحقيقي المستتر إلا أن يكون مي النية أي يعلم بصورية العقد الظاهر وحقيقة العقد المستتر وعلى من يدعى سوه نية الشفيع اثبات ذلك ، ومن ثم فأن عب الاثبات يقع في هذه الحالة على علق المشفوع ضده بحيث إذا أقلح في ذلك اعتد قبل الشفيع بالعقد المستتر اما أذا أخفق ظلت الحجية للعقد - الظاهر .

(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

القرع السانس الحكم في دعوى الشقعة وآثاره

(أ) في حالة الحكم بالشفعة :

0.00 — استقر قضاء محكمة النقض في ظل أحكام دكريتو ٣٣ من مارمى
منة ١٩٠١ بقنون الشفعة على أن ملكية الشفيع للعين المشفوع فيها لا تنشأ إلا برضاه
المشترى بالشفعة أو بالحكم الصادر بها وأن هذه الملكية لا يرتد أثرها إلى تاريخ البيع
الحاصل المشترى ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة ولم يعدل القانون المدنى الجديد
شيئا من أحكام ذلك الذكريتو في هذا الخصوص فجاه نص المادة ١٤٤٤ مطلبقا لنص
المادة ١٨ من الدكريتو من أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة بعنبر سنداً
لملكية الشفيع وانتهى المشرع إلى ترك الأمر في تحديد ملكية الشفيع إلى ما كان عليه
المحكمة قبل إصدار القانون المدنى الجديد — وعلى ذلك فلا نتنقل الملكية الشفيع في
ظل القانون المدنى الحديد — وعلى ذلك فلا نتنقل الملكية الشفيع في
ظل القانون المدنى الحديد الحكم بالشفعة .

(للطمن رقم ۲۲۰ لسنة ۲۲ ق – جلسة ۱۹۵۷/۱۱/۱۶ س ۸ ص ۲۹۸)

٩٦ ، ٦ - تنص المادة ١٨ من قانون الشفعة التي تحكم واقعة الدعوى – على أن الحكم الذي يصدر نهاتيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا لماكية الشفيع وأن على المحكمة أن تقوم بتسجيله من تلقاء نفسها ومؤدى ذلك أن الشفيع يعتلك المبيع من وقت الحكم له بالشفعة كما أنه يحل قانونا محل المشترى في كافة ماله من حقوق وما عليه من التزامات البائع ضمان انتقال ملكية المبيع إلى المشترى

فإنه لايجوز له طلب تثبيت ملكينه إلى العقار المبيع في مواجهة المشترى لمجرد أن الأخير لم يسجل عقد شرائه .

(الطعن رقم ۲۲۳ استة ۲۶ ق - جاسة ۱۹۵۸/۱۲/۱۸ س ۹ مس ۲۷۲)

٧٠ ٥٩ - مقتضى نص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم الصادر به دكريتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أن العين المشغوع فيها تصير إلى ملك الشغيم بالحكم النهائى القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه المنشىء لهذا الحق ، ومن ثم يكون ربع هذه العين من حق الشفيع من هذا التاريخ إن كانت مما يفل ثعرات وتنقطع سلة المشترى بها ولا يكون له ثمة حق عليها وتتحصر حقوقه قبل الشفيع فى الثمن والتضمينات ولا يغير من ذلك عدم قبام الشفيع بأداء الثمن نلك أنه إذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة ميعدا معينا لهذا الأداء فإن حكم الشفعة يستعر حافظا قوته فى مصلحة الشفيع حتى بسقط بعضى المدة فى حالة عدم بالشفائه لعدم دفع الثمن أو حتى بسقط بعضى المدة فى حالة عدم بتنفد.

(الطعن رقم ٣٤٨ تسنة ٢٤ ق - جنسة ١٩٥٩/٤/٢ س ١٠ ص ٢٩٠)

٨ ، ٣ ٥ هكري - عندما نظم المشرع أحكام الشفعة في التقنين المدني الجديد انتهى إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقاً في هذا الصدد لنص المادة ١٩٤٠ منه مطابقاً في هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم - التي كانت تنص على أن «الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة بعتبر منذا المكية الشفيعه - ومؤدى هذا ألا يصير المشفوع الى ملك الشغيع إلا بعد هذا الحكم . أما ما أورده القانون في العادة ٢٩٤٧ من إلزام الشغيع بالميت خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - فلم يقصد به تغيير الوضع وهو لا يتم عن رغبة المضرع في العدول إلى رأى القائلين بارتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام اجراءات المطالبة بالشفعة - وإنما كان تلك تمثياً مع أتجاهه في التضييق من حق الشفعة وضمانا لجدية طلبها - وطالعا أن حق الشفيع في العين المشفوع فيها لايستقر إلا بصدور الحكم له بالشفعة قلا محل للقول باستحقاق الريم ابتداء من تاريخ إيداع الثمن .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ١٥ ي - جلسة ١٩٥٩/٥/١٤ س ١٠ ص ٤٣٦)

٩ ، ٥ هكرز أ - النص في المادة ٩٤٠ من القانون المدنى الجديد على حلول الشغيع محل المشترى في حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع هو نص لم يستحدث حكما جديدا بل هو مماثل لنص المادة ١٣ من قانون الشفعة القديم - وهو لا يفيد اعتبار الشغيع الذي حكم له بطلبه حالا محل المشترى في الربع منذ قبام الطلب -

إذ اعتباره كذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لايجوز إلا على تقدير أثر رجعى لحلوله محل المشترى الأمر الذي يتنافى مع ماهو مقرر من أن حكم الشقعة منشىء لامقرر لحق الشفيع معا بمنتع معه القول بحلوله محل المشترى قبل الحكم نهائيا بالشفعة - وإذ كان من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشترى - المشفوع منه - فإن ثمرته تكون له من تاريخ إيرام البيع ما لم يوجد اتفاق مخالف - ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى تقرير حق المشترين في ربع المين المشفوعة من تاريخ تقازل الباتمين لهم عن عقد إيجارها حتى صدور حكم نهائي المشفوعة من تاريخ تقازل الباتمين لهم عن عقد إيجارها حتى صدور حكم نهائي

٩ • ٣ • ٦ الما كان الحكم بثبوت الشفعة يعتبر مندا لملكوة الشغيع للعين المشفوع فيها مقابل قبل المشفوع المقابل قبل عن مقابل قبل المقابل على مقابل قبل المقابل المقابل

• 93 9 - نقس المكم القاضى بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور المكم المنقوض ويقتضى ذلك منوط جميع الأقار التي ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له وبالتالي يتمين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له ، ولا يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضنا رد فوائد النقود وثمار العقار ، ويجب رد هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز المقار ، لأن هذا الإعلان لتضمله معنى التكليف بالحضور لمماع المحكم بنقض المحكم المطعون فيه - سند حيازة الحائز ولاحتوائه على بيان عيوب هذا المعند ، يكون هذا الإعلان مثل ما رتبه القانون في المادة ٢٩٦٦ من القانون المعنى على إعلان صحيفة الدعوى من أثر في زوال حمن نه الحائد .

٩٩١٩ - العين المشفرعة لا تصير إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي له بالشفعة مما يستتبع ألا يكون للشفيع حق في ريع هذه العين إلا ابتداء من تاريخ هذا الحكم.

9717 — الحكم النهائي القاضى بالشفعة يعتبر سندا لملكية المحكوم له للعين المشغوع فيها مقابل قيامه بدغم الثمن المبين في الحكم فاذا كان هذا الحكم لم يحدد ميعادا لدفع هذا الثمن ورفعت على المحكوم له بالشفعة دعوى بطلب سقوط حكم الشفعة لتخلفه عن دفع الثمن فان هذه الدعوى هي في حقيقتها بمثابة طلب فمخ مند التمليك وللمحكوم له بالشفعة أن يتوفى الفسخ بدفع الثمن المحدد في حكم الشفعة إلى وقت صدور الحكم النهائي في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ ي - جلسة ١٩٦٤/١٣/٣ س ١٥ س ١١٣٤)

9119 - الشفعة رخصة تجيز تمليك المقار المبيع كله أو بعضه ولو جبرا على المشترى والبائع بما قام عليه من الثمن والمؤن ، والحكم الذي يصدر نهائيا بثبوتها يعتبر سندا لملكية الشفيع يقوم مقام عقد البيع الذي يترتب عليه أن يحل الشفيع قبل البائع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . لما كان ذلك فانه يجب على الحكم بهذه المثابة أن يعنى بتحديد الثمن الذي يلتزم الشغيع بدفعه مقابل تملكه العقار ، سواء للبائع اذا لم يكن قد قبضه أو للمشترى اذا كان قد أداه .

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٠ ق - جنسة ١٩٧٠/٣/١٩ س ٢١ ص ٤٧٠)

8 1 4 9 - من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أنه يترتب على نقض الحكم القاضى بالشفعة اعتباره كأن لم يكن ، واعادة القضية والفصوم الى ما كانت عليه ، وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه ويطلان كل ما اتخذ من أعمال واجراءات تنفيذا له ، وبالتالي يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له ، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقد وثمار المقار ، وتجب هذه الثمار من يوم اعلان تقرير الطمن بالنقض الى حائز العقار ، لأن هذا الاعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع المحلون فيه - سند حيازة الحائز - ولاحتوائه على بيان عيوب هذا السند ويكون لهذا الاعلان ذات الأثر المترتب على اعلان صحيفة الدعوى في زوال حمن نية الحائز .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٣ س ٣٣ ص ١١٠٩)

910 - إذا كانت المادة 927 من القانون المدنى توجب على الشفيع ايداع كامل الثمن ضمالنا لجدية طلب الشفعة ، وجملت الجزاء على مخالفة ذلك هو مقوط الحق في الأخذ بالشفعة معا يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون الجديد - خلافا لقانون الشفعة القديم - اغفال ملحقات الثمن فيما يجب ايداعه ، اكتفاء منه بتقييد حق الشمقة بايداع الثمن الحقيقي فحمدب مما يتعين معه إعمال هذا القيد في أضبئ

الحدود ، دون أن ينسحب الى ملحقات الثمن التى نم يرد بها تكليف فى القانون ، فأن اغفال الحكم المطعون فيه الرد على ما يثيره الضاعنان بسبب النمى – من سقوط حق المطعون عليه الأول فى الأخذ بالشفعة لعدم اشتمال صحيفة الدعوى على استعداده شفع الملحقات – لا يعيبه بالقصور ،

﴿ الطَّعَنَ رَقَمَ ١١٤ لَسِنَةً ٢٨ ق - وَلَسِةً ١٩٧٤/٢/١٤ مِن ٢٩ ص ٥٠٣)

٣١٦٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لئن كان حق الشفيم في طلب الأخذ بالشفعة انما ينشأ بالبيع من قيام المسوغ إلا ان العين المشفوعة لاتصير على ملك الشغيع - في غير حالة التراضي - إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة - إذ ان المشرع عندما نظم احكام الشفعة في التقنين المدنى الحالى انتهى الى ترك الأمر في تحديد بدء تاريخ ملكية الشفيع الى ما كان عليه الحكم قبل صنور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقا في هذا الصند لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم ، وهو إذ كان ينص في هذه المادة على أن حكم الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع أنما اراد بالسند السبب القانوني المنشىء لحق الملكية لادنيل الملكية أوحجتها . ومقتضى هذا النظر ولازمه أن العقار المشفوع فيه لا يصير الى ملك الشغيع إلا بعد هذا الحكم اما قبله فلا ، لأن المسبب لايوجد قبل سببه ولأن ماجعله المشرع من الأحكام منشأ للحقوق لا ينسحب على الماضي . ولا يغيد ان لحكم الشفعة أثرا رجعيا ما جاء في المادة ٩٤٦ من القانون المدنى من ان للمشترى الحق في البناء والغراس في العين المشفوعة ، ولا ملجاء في المأدة ٩٤٧ من انه لايسرى في حق الشفيع اي رهن رسمي أو اي حق اختصاص أخذ ضد المشترى ولا اي بيع صدر من المشترى ولا أى حق عيني رتبه أو ترتب ضده اذا كان كل ذلك قد تم بعد التاربيخ الذي سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة ، لأن المشرع انما اخذ احكام هاتين المادتين جملة من فقه الحنفية وهي مخرجة فيه ، لاعلى فكرة الأثر الرجمي ، بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتوفيق بالقدر المستطاع بين ما تعارض من مصلحتي المشترى والشفيع ، وكذلك لايتعارض القول بتملك الشفيع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نص عليه في المادة ٥٤٥ / ١ من حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته بالنسبة الى البائع ولا مع مانص عليه في فقرتها الثالثة من أن الشفيع ليس له في حالة استحقاق العقار للغير بعد اخذه بالشفعة ان يرجع إلا على البائع - فان هذا لايدل على ان الشفيع يحل محل المشترى من وقت طلب الشفعة .

﴿ الطَّعَنَ رَقِمَ ١٧٧٧ تَسَنَّةُ ٤٩ ق - جِنْسَةُ ١٩٨٤/١/١٩ مِن ٣٠ ص ٢٣٤ ﴾

١/٩٤٥ حجرى نص المادة ١/٩٤٥ من القانون المنتى على أن يحل الشفيع

محل المشترى فى جميع حقوقه والتزاماته وذذا يضحى المشترى بعد القضاء بالشفعة كما لو لم يشتر من قبل ، وإذ كان النص فى المادة ٣ من القلنون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٩ المقابلة المادة ٦ من القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن على أن بيعد فى حكم المستأجر ... مالك العقار المنزوع ملكيته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا المقار ...، هو إستثناء خرج به المشرع على الأصل العام فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، ومن ثم فلا يسرى حكمه على المشغوع منه .

(الطعن رقم ۲۰۷ استة ۶۱ ی – جاسة ۱۹۸۰/۲/۷ س ۳۱ من ۲۰۸)

71.8 - مناط الحكم بالشفعة في جميع الأحوال الا يقوم مانع من موانعها أو تخلف شرط من شروطها ، أو بتحقق صبب من أسباب سقوطها ، وأذكان من أسباب ستوط الحق في الشفعة أن يبيع الشفيع العقار المشغوع به قبل صدور الحكم النهائي بشوت حقد فيها ، ولا يغير من ذلك أن يكون البيع بعقد ابتدائي لم يسجل ، لأن هذا البيع يلزم البائع بنقل ملكية المبيع للمشترى وتمليمه له وحدم التعرض له في الانتفاع به ، وهو ما يتضمن بالمضرورة نزول البائع عن حقه في الشفعة به لزوال مصلحته في دفع ضرر البيع المشغوع فيه ، وكان من أسباب مقوط الحق في الشفعة كنلك أن ينزل الشغيع عن حقه فيها ولو قبل البيع ، وكان البيع ملك الفير ينقلب صحيحا أذا لم يستعمل المشترى حقه في ابطاله ، وألت ملكية المبيع الي البائع ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بوفاة مورثه الطاعنين ألت اليهم ملكية حصنها الني مبئي أن باعوها بالمقد المؤرخ ٢٨/٥/١/١ وأن المشترى لم يستعمل حقه في البطاله فان هذا المقد يكون قد انقلب بذلك صحيحا ومقط به حقهم في الشفعة في الوقت

﴿ قطعن رقم ١٢١٨ نسبة ٥٣ ي – جلسة ٢٨/٤/٧٨)

9119 - البين أن المكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده الأول في الشفعة معتمدا في قضائه على ما ثبت لديه من أنه شريك على الشيوع مع البائمة للقدر المشغوع فيه ، ورفض ما تمسك به الطاعن من أنه يشارك المطعون ضده الأول في الملكية الشائمة للأرض التي يقع فيها هذا القدر تملقا بما أسبغه عليه الخبير خطأ من وصف الشريك المشتاع في هذه الأرض إستناداً لشرائه القدر المذكور بعوجب العقد محل الشفعة ، وهذا النظر من الحكم سديد ذلك بأنه متى كان عقد البيع ذاته هو الذي يتولد منه حق الشغيع في طلب الشفعة بمجرد تمام انعقاد البيع على العين أمي المشغوعة ، فلا يجوز المشترى أن يتحدى بنفس العقد سندا لملكيته لهذه العين في مواجهة الشغيم ولو سجل .

الاسلامية الاعتبارات اجتماعية واقتصادية تقوم عليها مصلحة الجماعة ، فجعل البيع الاسلامية الاعتبارات اجتماعية واقتصادية تقوم عليها مصلحة الجماعة ، فجعل البيع سب للشفعة ، وجعل حق الشفع هيه متولدا من العقد ذاته بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، وكفل قيام هذا الحق دائماً للشفيع هي مواجهة البائع والمشترى على العين المناوعة ، وكفل قيام هذا الحق دائماً للشفيع هي مواجهة المنفع حقه في الشفعة فإذا ما تممك الأخير بهذا الحق وسلك في سبيلة طريق الدعوى الذي يوفعها على كل من البائع والمشترى توصلاً إلى ثبوته حتى إذا ما صدر له حكم نهاتي بذلك يعتبر منذاً لملكية العقار المشفوع فيه فإنه يحل بموجبه محل المشترى في جميع الحقوق والاتزامات الناشئة عن البيع قنفاص له ملكية العقار المبيع في مقابل للثمن الحقيق الذي أوجب عليه المشرع ايداعه خزانة المحكمة طبقاً للمادة ٩٤٢ من القانون المدنى ضماناً لحق المشترى فيصترده الأخير إذا كان قد وفاه . لما كان ذلك ، وكان حق الشفع بهذه المثابة لا يعد تعرضا موجباً لضمان الاستحقاق ، فمن ثم فإن استعمال الشغيع حقه في الشفعة وصدور حكم نهائي بأحقيته للعقار المبيع لا يرتب مسئولية البائم قبل المشترى لتعويضه عما حاق به من ضرر بمبب استحقاق العقار الشفع بالعقار المبيع لا يرتب مسئولية البائد قبل المشترى لتعويضه عما حاق به من ضرر بمبب استحقاق العقار الشفع.

(الطعن رقم ۷۶ اسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۱)

977 - إذ كان الثابت أن طلب الشغيفين أخذ عقار النزاع بالشفعة في الدعوى رقم لعنة ١٩٧٨/ مني الفيوم قد تحدد بعقد البيع الصادر من المالكة الأصلية للعقار إلى الطاعن وليس بعقد البيع الثاني المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٧ الصادر من الأخير اليم المطعون صدهما فإنهما يكونان خارجين عن الخصومة في دعوى الشفعة ولا يعتبران طرفاً فيها فلا تتصرف إليهما أثار الحكم النهائي الصادر فيها بثبوت الشفعة ولا فيها المتزامه بدفع ثمن العقار المشفوع فيه الى البلاع إذا لم يكن قد قبضة أو إلى المشترى في جميع حقوقه والتزاماته بما المشترى إذا كان قد أداه ، إذ المقسود بهذه الاثار هو عقد البيع الأول الذى باعت بموجبه المالكة العقار إلى الطاعن واستند اليه الشفيمان في حق البيع الأول الذى باعت النهائي لهما بذلك في دعوى الشفعة على أساسه . لذا فغير صحيح في القانون قول المحاعن صديح في القانون قول المحكمة على نما لحكم النهائي المحادن عند وعوى الشفعة ، لما كان ذلك ، وكان يترتب على الحكم النهائي الصادر في دعوى الشفعة والذى بعتبر سنداً لملكية الشفيع نعلق حق ملكية المحكرم لها بالشفعة بعقار النزاع واستثثارهما به مما يحول بين الطاعن وبين تنفيذ التزامه بنقل ملكية هذا العقار الناشيء عن عقد البيع الصادر منه الى المطعون ضدهما بناريخ بنقل ملكية هذا العقار الناشيء عن عقد البيع الصادر منه الى المطعون ضدهما بناريخ بنقل ملكية هذا العقار الناشيء عن عقد البيع الصادر منه الى المطعون ضدهما بناريخ بنقل ملكية هذا العقار الناشيء عن عقد البيع الصادر منه الى المطعون ضدهما بناريخ

۱۹۷۸/۱۱/۱۷ فيصير هذا الالنزام مستحولاً باستحقاق الشفيعين العقار المبيع بالشفعة .

(الطعن رقم ۷۷۵ لمنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۹۰/۲/۲۱)

(ب) في حالة الحكم بعدم جواز الأخذ بالشفعة :

9377 - الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز الأخذ بالشفعة هو حكم في صعيم موضوع دعوى الشفعة وحاسم للخصوصة فيها وقد استنفدت به تلك المحكمة ولاينها في الخصوصة ويتعين على محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى على أساس ماقدمه لها الخصوم من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة فسلا عما قدم من ذلك الى محكمة الاستئناف إن هي قضت بالغاء هذا الحكم أن تعيد المشرى الثانى المحكمة أول درجة لبحث الصورية التي طعن بها على عقد المشنرى الثانى والفصل في موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠/٦/٢١ س ٧ ص ٢٠٠١)

٣٩٧٩ - متى كان مقتضى أسباب الحكم المطعون فيه الصحيحة أن يكون منطوق الحكم ورفض دعوى الشفعة، فإنه لا مصلحة للطاعن في التممك بالنعى على أن منطوق الحكم هو دعدم جواز الشفعة، إذ سيان بالنسبة له أن يكون منطوق الحكم عدم جواز الشفعة أو رفض الحكم بها .

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٧٩٨)

2776 - العبرة في بيان المقار المطلوب أخذه بالشفعة هي بما ورد بالعقد المشفوع فيه ما لم تتبت صوريته وعلم الشفيع بها وليس مما يقوم الباتع بتسليمه للمشترى . وإذ كان الثابت ان محل عقد البيع المميحل الصادر من المطعون ضدها الأخيرة لباقى المطعون ضدهم حصة شائعة في العقار فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض دعوى الطاعنين أخذها بالشفعة المؤسسة على انهما شريكان على الشيوع استنادا الى ان الباتعة - المطعون ضدها الأخيرة - قد سلمت المشترين - المطعون ضدهم الأربعة الأول - جزءا معددا مفرزا لسبق تملكها اياه بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملك مهدراً بذلك ما جاء بالعقد المسجل المشفوع فيه الذي انصب على حصة شائعة في الأرض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٠٦ لمنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ س ٣٤ ص ١٩٧١)

٣٩٠٥ – الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثان يُحاج به الشفيع الأنه

صابق على تسجيل طلب الشفعة العبدى فيها - لا يمنع من نظر دعوى الشفعة التي يرفعها الشفيع ناته عن هذا البيع الثاني في مواعيده ويشروطه لاختلاف الموضوع في الدعويين ، وهو البيع المشفوع فيه لكل منهما ، ما لم يكن ثمة مسألة اساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من اعادة نظرها فى الدعوى الجديدة . (الطعن رقم ١٦٨٥ اسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

ج - مسائل عامة :

٣٢٦٥ - يترتب على الأخذ بالشفعة تحويل الحقوق والالتزامات ما بين البائم والمشترى إلى ما بين البائع والشفيع فتزول صلة البائع بالمشترى فيما لكل منهما من الحقوق على الآخر بموجب عقد البيع لتكون صلته في تلك الحقوق بالشغيع فهي عملية قانونية تدور ولابد ، بين أطراف ثلاثة كل منهم طرف حقيقي ضروري فيها حتى يمكن قانونا حصول هذا التحويل الواقع في حقوقهم الثلاثة بعضهم على بعض ولا يتصور إلا قبل ثلاثتهم جميعا . ودعوى الشفعة - والمقصود بها إجراء عملية هذا التحويل قضاء - يجب بحكم طبيعة الحال أن تكون دائرة بينهم هم الثلاثة كذلك ، ومن ثم يتحتم المتصامهم جميعا في جميع مراحل التقاضي كما جرى به قضاء هذه المحكمة وإلا كانت غير مقبولة .

(الطعن رقم ٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/١/١٨)

٣٢٧ - إذا كان حق الشفيع في طلب الأخذ بالشفعة إنما ينشأ بالبيع مع قيام المسوغ، فإن العين المشفوعة لا تصير الى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة . ولاسند في القانون لدعوى الشفيع بريع العين عن المدة السابقة للحكم ولو كان قد عرض الثمن على المشترى عرضا حقيقيا وأودعه خزانة المحكمة إثر رفضه . ذلك بأن الشارع إذ نص في المادة ١٨ من قانون الشفعة على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً لملكية الشغيع إنما أراد بالسند السبب القانوني المنشيء لحق الملكية لادليل الملكية أو حجتها . ومقتضى هذا النظر ولازمه أن المشفوع لايصير الى ملك الشفيم إلا بعد هذا الحكم ، أما قبله فلا ، لأن الممبيب لايوجد قبل مبيه ، ولأن ما جعله الشارع من الأحكام منشئا للحقوق لاينسحب على الماضى .

ولا يفيد أن لحكم الشفعة أثراً رجعيا ما جاء في المادة العاشرة من قانون الشفعة مفيداً حق المشترى في البناء والغراس في العين المشفوعة ، ولا ما جاء في المادة الثانية عشرة قاضيا بأنه لايسرى على الشغيع كل رهن من المشترى وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشترى أو اكتسبه الغير ضده بعد تسجيل طلب الشفعة ، فان الشارع المصرى إنما أخذ أحكام هاتين المادتين جملة من فقه الحنفية وهي مخرجة فيه ، لا على فكرة الأثير الرجعي ، بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتوفيق بالقدر المستطاع بين ما تعارض من مصلحتى المشترى والشفيع .

وكذلك لايتعارض القول بتملك الشفيع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نص عليه في المادة الثالثة عشرة من حلول الشفيع محل المشترى في حقوقه والتزاماته بالنسبة الى البائع ، ولا مع ما نص عليه فيها من أن الشفيع ليس له في حالة الاستحقاق أن يرجع إلا على البائع ، فإن هذا لايفيد أن الشفيع يحل محل المشترى من وقت طلب الشفعة .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ١٥ ي - جلسة ٢١/١٠/٣١)

٣٩٨٥ - نصب المادة ١٨ من قانون الشفعة - القديم - على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع ، ومن مقتضى هذا النص أن العين المشغوع فيها لا تصير إلى ملك الشغيع إلا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة إذ هو سند تملكه . وينبنى على ذلك أن يكون ربع هذه العين من حق المشترى وحده عن المدة السابقة على تاريخ هذا الحكم ولا يكون للشفيع حق فيه إلا ابتداء من هذا التاريخ فقط حتى لو كان قد عرض الثمن على المشترى عرضا حقيقيا أو أدعه على نمته خزانة المحكمة إثر رفضه ، وبذلك لايكون هناك محل للتغريق بين حالة ما إذا كان قد غضى بها الحكم الاستثنافي بعد أن كان قد رفضها الحكم الابتدائي وحالة ما إذا كان قد فضى بها الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستثنافي ، إذ العبرة في الحاليين بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الابتدائي .

وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليهم اشتروا الأطيان والتزموا بدفع ثمنها رأسا إلى البنك المرتهن لأطيان البائمين الشائعة فيها الأطيان المبيعة خصما من دين الراهن المستحق على البائمين ، ولما أن قضى بأحقية الطاعن في أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة حل محل المطعون عليهم فيما التزموا به من دفع كامل ثمن الأطيان المشقوع فيها إلى البنك المرتهن رأسا وقام بدفع هذا الثمن إلى البنك مع فوائده من تاريخ استحقاقه ثم أقام دعواء على المطعون عليهم يطالهم بريع الأطيان من تاريخ طلب أخذها بالشفعة حتى تاريخ تسلمه لها فقعنى الحكم المطعون في خصوص فيه برفضها الدعوى في خصوص ويع المدة السابقة على تاريخ صدور الحكم الاستثنافي المؤيد للحكم الابتدائى القاضى ربع المدة السابقة على تاريخ صدور الحكم الاستثنافي المؤيد للحكم الابتدائى القاضى بالشفعة ، إذ مجرد دفع الطاعن ثمن الأطيان وقوائده وحلوله محل المطعون عليهم

لا يكسبه أى حق فى الربع عن المدة سالفة الذكر ، إلا أن الحكم من جهة أخرى يكون قد أخطأ فى خصوص فضائه برهض طلب الربع عن المدة التالية للحكم النهائى بأحقية الطاعن فى الشفعة .

(الطعن رقم ۲۱۱ نستة ۱۸ ق - جنسة ۱۹۰۱/۲/۱۰)

9 * * * * * - مؤدى النص فى المادة ٥ * 9 / ١ من القانون المدنى انه يترتب على الشفعة حلول الشفيع محل المشترى فى البيع المشفوع فيه سواء بالنسبة للحقوق أو الانتزامات فتزول صلة الباتع بالمشترى فيما تكل منها من الحقوق على الأخر بموجب عقد البيع لتكون صلته فى تلك الحقوق بالشفيع إلا أن العين المشفوعة لاتمتبر على ملك الشفيع فى غير حالة التراضى إلا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة والتراضى الذي ينتج أثره فى إتمام الشفعة هو ذلك الذى يتم بقبول المشترى بعد إيداء الشفيع رغبته فى الأخذ بالشفعة .

(الطعن ٢٤٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢)

القصل التاسع التنازل عن الشفعة

مقدما وفقا للقواعد العامة ولا يغير من هذا النظر أن محل الالتزام هو حق محتمل مقدما وفقا للقواعد العامة ولا يغير من هذا النظر أن محل الالتزام هو حق محتمل الوجود متى كان الملتزم يعلم مقدما كنه هذا الحق ومداه وأثر التنازل عنه وإذن فعتى كان الحكم المعلمون فيه إن قضى بصحة التنازل عن الشفعة مقدما بنى قضاءه على أن قانون الشفعة الصداد بناريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والذى تسرى أحكامه على موضوع النزاع وإن لم يورد من مسقطاتها إلا النزول عنها بعد البيع أخذا برأى بعض أثمة الفقه الإسلامي إلا أنه ينص على تحريم الاتفاق على التنازل عنها مقدما وأن هذا الاتفاق صحيح لعدم مخالفته النظام العام وليس ثمة ما يوجب التقيد برأى فقهاء الشريعة في هذا الخصوص . فأن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

3.78 - إن الشفعة رخصة والتنازل عنها التزام لايرتبط به إلا من ارتضاه ، ومن ثم فان المحكم المطعون فيه لم يخطىء إذ لم يعتد بتنازل البائع إلى المطعون عليها في عقد شرائه من الشركة البائعة له عن حق الشفعة لأن هذا التنازل لا يعتبر حقا عينيا بنبع العقار في يد كائن من كان .

١٩٩٢/١/٢٩ لسنة ٢٠ ق – جنسة ٢٩/١/١٩٥٢)

٩٦٣٧ – النص في عقد البيع على ننازل المشترى عن استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى البائع وخلفائه العباشرين هو استثناء من الأصل العام الذي يجبز الشفعة في نطاق الحدود التي بينها القانون فلا يجوز التوسع في تضيره.

(الطعن ١٤٣ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٥٥/٢/١٧)

٩٩٣٥ – متى كان الطاعن قد تمسك بأن تنازله عن حق الشفعة مقصور على البيع الذي قد يصدر للفير من جاره المتنازل له والواقع على الأرض المجاورة وبالتالي فانه لا يتعدى إلى البيع الصادر المفير من مشترى هذه الأرض ولم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهرى فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(الطعن ٨٧ نسبة ٢٠ في - جلسة ٢٠/٣/٢٠)

٩٦٣٤ – متى كانت المحكمة قد فسرت الشرط الوارد في عقد البيع بمنع نمشترى من استعمال حق الشفعة تفسيرا سليما واستخلصت منه أنه لا يفيد سوى الناقع وخلفائه المباشرين ، فانه يكون غير منتج النعى عليها بأنها لم تبحث في جواز نطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدنى .

(الطعن ٢٤٣ لسنة ٢٤ قي - جلسة ٢٤/١/١٥٥)

9900 - الإستبر الشغيم متنازلا عن حقه في الشفعة إلا اذا صدر منه ما يغيد أنه اعتبر المشترى مالكا نهائياً للبيع ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الشفيع وهو مستأجر للارض المشفوع فيها قد انفق مع الباتع على فسخ اجارتها وتعهد له بتسليمها إلى المشترى ولم يبادر الى طلبها بالشفعة قبل أن يتكبد المشترى مصاريف التسجيل وغيرها فإن القانون قد جعل للشفيع مدة خمسة عشرة يوما لابداء رغبته ، فعنى أبداها في هذا لملا الميماد فلا يصح أن يؤاخذ بعدم ابدائها بعد العلم بالبيع مباشرة أو بعدة أيام كلائل .

(الطعن ١٦ استة ١٤ ي - جلسة ١٩٤٥/٢/١٥)

9479 - إذا كان الشفيع مستأجراً للأرض التى يشفع فيها من قبل بيعها إلى المشفوع منه ، ثم حدث بعد بيعها له أن أوقع الصراف الحجز الإدارى على زراعة الشفيع في هذه الأرض وفاء للأموال الأميرية المستحقة عليها ، وذكر في محضره اسم المشفوع منه باعتباره مالكا ثم قبل اليوم المحدد لبيع الزراعة المحجوزة باع الشفيع هذه الزراعة ودفع ثمنها من أصل الأموال المحجوز بها ، ثم لما أقام ملاك الأرض المؤجرة ، ومن بينهم المشفوع منه ، حالا محل المالك الذي باعه الأرض ، الدعوى على الشفيع من الأموال ،

واستفاصت المحكمة من ذلك أن الشغيع قد أقر المشغوع منه على ملكيته وتنازل له ضمنا عن حقه في الشفعة ، فهذا الاستخلاص يكون حاصلا مما لايفيده ، إذ الأموال الأميرية تستحق على الأرض بصرف النظر عن شخص مالكها ، ودفعها كان مخولا للمستأجر (الشفيع) في عقد الإيجار ، وهو لم يدفعها إلا بعد توقيع الحجز على الزراعة ، وبهذا يكون الحكم معيب التمبيب متعينا نقضه .

(الطعن ١٣٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤١/١٢/٥)

٩٦٣٧ – إذا كان ما حصلته المحكمة هو أن الشفيع إنما رفض أخذ العين المشفوع فيها بالثمن الذي طلبه المشفوع منه لاستكثاره هذا الثمن على الثمن الحقيقي ، واستخلصت من ذلك أن الشفيع لايعتبر متنازلا عن طلب الشفعة ، وكان ما أورنته المحكمة ثابتا في التحقيق ومن شأنه أن يؤدى إلى ما استخلصته منه فلا محلم انها خالفت التحقيق .

(الطعن ٣٠ اسنة ١٠ في - جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٠)

٣٨٨ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليها الثانية آلت اليها أطيان بطريق الاسترداد من الشركة العقارية ومصلحة الأملاك الأميرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفير منة ١٩٣٥ فطلبت الطاعنة أخذ هذه الأطيان بالشفعة وأقامت للدعوى بذلك وفي أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة تنازلت المطمون عليها الثانية الى المطمون عليه الاول عن هذه الأطيان ، ولما قضت محكمة أول برحة برفض تلك الدعوى أقامت الطاعنة دعوى شفعة جديدة على أساس التنازل المشار اليه كما استأنفت الحكم الصادر برفض دعواها الأولى وطلبت في دعوى الشفعة الثانية الإيقاف حتى يفصل نهائيا في الدعوى الأولى ، فلما قضى في استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأولى للطاعنة بالشفعة طعنت فيه المطعون عليها الثانية بطريق النقض وأعلنت الشفيعة بهذا الطعن ثم وجه المطعون عليه الأول انذارا للطاعنة بمرض فيه عليها أن تحل محله في العقد موضوع دعوى الشفعة الثانية مقابل أن تدفع الله ماعجله من الثمن على أن يتم ذلك في خلال أسبوع من تاريخ الإنذار ، وبعد انقضاء هذه المدة دون أن ترد الطاعنة على هذا الإنذار قررت هذه الأخيرة في الجلسة المحددة للمرافعة في دعوى الشفعة الثانية نزولها عن هذه الدعوى لقضاء محكمة الاستئناف في الدعوى الاولى بالشفعة لها وأثبتت المحكمة نزولها عن دعواها ، ثم قضي من محكمة النقض بنقض الحكم المشار اليه فأقامت الطاعنة دعوى شفعة جديدة وصفتها بأنها تجديد للدعوى الثانية التي زعمت أنها نزلت عنها اضطرارا · بعد أن قضير لمصلحتها نهائياً في دعوى الشفعة الأولى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد المحكم الابتدائى الصادر برفض هذه الدعوى الأخيرة قد أقام قضاءه على أن ننازل المدعية عن دعوى الشفعة الثانية كان ننازلا اختياريا انصب على ذات الحق وعلى أنه بغرض أنه كان مقصوراً على ترك المرافعة في الدعوى فان هذا الترك يترتب عليه الغاه جميع اجراءات الدعوى بما فيها ورقة التكليف بالحضور ويزيل كل الآثار التي ترتبت على اقامنها من حفظ الطلب وقطع مدة التقادم وأنه ينقوع عن ذلك أن تكون الدعوى الجييدة قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه في المائدة ١٥ من قانون الشمعة متى كان الأمر كذلك فان المحم لايكون قد خالف القانون في تكييفه المتازل المشار اليه وفيما رتبه عليه من أثار كما أنه لايكون قد خالف المائدة في تكييف المترسوم بقانون بانشاء محكمة النقش مادامت المحكمة قد أثبتت في حدود من المرسوم بقانون بانشاء محكمة النقش مادامت المحكمة قد أثبتت في حدود حتمية للحكم الصادر من محكمة الأمنتذاف بأحقيتها في دعوى الشفعة الأولى أيا كان الباعث لها على هذا التنازل إذ صدر منها وهي على علم بقيام المطعن بطريق النقض في الحكم المذكور واحتمال القضاء فيه على غير مصلحتها وانها بالرغم من ذلك في الحكم المذكور واحتمال القضاء فيه على غير مصلحتها وانها بالرغم من ذلك اخترات التنازل الصريح دون طلب ايقاف الفصل في دعوى الشفعة الثانية حتى يفصل في الطعن المذكور و

(الطعن ۲۲۳ نسنة ۱۸ ق – جنسة ۲۹۳۱/٥/۴۱)

99.99 - ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع إن هو إلا تعهد من الشغيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع ، مما يغيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحا ، أما النزول الضمنى عن الشفعة فيغترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفعة بعد ذلك يغيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة . هذا هو مفهوم النزول الضمنى عن الشفعة وهو ما كانت تقرره المادة 19 من قانون الشفعة الملفى إذ نصبت على أنه بيستدل على التنازل الضمنى بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشغيع عرف المشترى ببسفته مالك العقار نهائياً ، أما ما تضمنته المادة 45 من من القانون المدنى الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع ، فالمقصود منه جواز محاجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من النزام بعدم استعمال حق الشفعة ، ويهذا النص حسم القانون المدنى الجديد الضلاف الذى كان قائما قبل صدوره بشأن جواز محاجة الشفيع بمثل هذا الالتزام .

(للطمن ٢٣٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٠ س ١١ ص ٢١٣)

• ٩٩٤ - لايجوز للمشترى أن يتممك لأول مرة أمام محكمة النقض بتنازل الشغيم عن حقه في الشفعة لتهنئته له بالصفقة .

9181 – إذا كانت المحكمة قد استخاصت من أقوال الشهود وفي حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائغة أن ما قرره المطعون عليه الأول – من رفض الصفقة لضيق ذات يده وقت ابرام عقد بيع العقار المشفوع فيه – لا يتضمن تنازلا عن استعمال حقه في الشفعة ، فإن ما استطرد اليه الحكم تزيداً من أن والتنازل الضمني لا يثبت إلا بعد اتمام البيع، لا يؤثر على قضائه في هذا الخصوص .

(الطعن ١١٤ نستة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٤ س ٢٥ ص ٥٠٠)

٣٤٢ - الدفع بنزول الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تقرع سمع المحكمة فتدل على اصرار من أبداه على التمسك به دون غيره من الدفوع التي قد تختلط معه لأن العبرة بحقيقة الدفع ومرماه لا بالتسمية التي تطلق عليه .

(الطعن ٢١٠ لمنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٦ . س ٢٦ ص ١٤٨٢)

٣٤٣ – النزول الضمنى عن الحق فى الأخذ بالشفعة يفترض صدور عمل أو نصرف من الشغيع بعد البيع يفيد الرغبة عن استعمال ذلك الحق .

(الطعن ٧٨ه استة ٥٠٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٠ . س ٢٩ ص ١١٥)

21.6 - أجازت المادة 1989 من القانون المدنى النزول عن الحق فى الأخذ بالشفعة قبل البيع ، وعلى ذلك فاذا أقام الشركاءالمشتاعون بناء بقصد تعليك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع عد هذا نزولاً منهم عن حقهم فى أخذ الطوابق أو الشقق بالشفعة عند بيع أحدهم انصييه فيها ، وهذا هو المفهوم الصحيح لارادة الشركاء المشتاعين فى نظام تعليك الطوابق والشقق .

(الطعن ٣١١ نسلة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٧ . س ٢٩ ص ١٤٢٤)

98.9 - النزول الضمنى عن الدى فى طلب الأخذ بالشفعة بستازم صدور عمل أو تصرف من الشغيع يفيد حتما رغبته عن استعمال هذه الرخصة بأن ينطوى على اعتبار المشترى ماتكا نهائيا للمبيع . لما كان ذلك ، وكان مجرد قبول المطعون ضدها الأولى - بفرض ثبوته - لنعامل زوجها بوصفه مستأجرا مع الطاعن بوصفه مؤجرا محولا إليه عقد الايجار ، سواء بالنسبة لاستمرار العلاقة الايجارية أو بالنسبة لمرض إنهائها مقابل مبلغ نقدى ، لا يفيد حتما أنها اعتبرت الطاعن مالكا نهائيا لهذه الأطيان المؤجرة ونزلت بذلك من حقها فى طلب الشفعة .

(الطعن ٢٦٣ نستة ٤٩ ق - جنسة ٢٩/٥/١٩ س ٣١ ص ١٦٠٠)

٣٤٦٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة

يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمن أو نصرف من الشغيع بعد ذلك يغيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة وكان الحكم المضعون فيه قد استخلص في حدود مناطته الموضوعية بأسباب سائفة من أقوال الشهود أن المساومة كانت حول التنازل عن حق الشفعة وليس المساومة على شراء الشفيع نلعقار المشغوع فيه من المشتريات وانتهى صحيحاً إلى تكييف مثل هذه المساومة بأنها لا تغيد النزول عن حق الشفعة وفقاً للمادة ١٩٤٨ من القانون المدنى وقضى للشفيع (المطعون عليه الأول) بطلباته فإنه لا يكون قد خالف القانون

(الطعن ٤١ أسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨ س ٣٢ س ١٣٢)

٣٤٧ — إذا كانت المادة ٩٤٨ من القانون المدنى قد أجازت النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبل البيع الذي يرتب هذا الحق ، وكان قيام مالك الأرض بإقامة مبان عليها بقصد تعليك طوابقة وشفقه للغير بطريق البيع بعد نزولاً منه عن حقه في أخذ الطوابق أو الشقق بالشفعة عند إعادة بيعها بإعتباره العفهوم الصحيح لإرادة المالك الأصلى في نظام تعليك الطوابق أو الشقق .

(الطعن ١٣١٧ لسنة ٥٠ تي - جلسة ١٩٨١/٣/١٩ س ٣٠ ص ٨٧٨)

٩٤٤٨ – النص في العادة ٩٤٨ من القانون العدني بأن يسقط الحق في الأغذ بالشفعة في الأحوال الأتية :

(أ) إذا نزل الشفيع عن جقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع الذي هو سبب الشفعة قد يكون تالياً له سواءاً كان هذا النزول قبل رفع الدعوى بالشفعة أو من بعد رفعها وحتى صدور الحكم منها ، ولا يشترط في النزول الذي يصدر أثناء سبر الدعوى على ما يحتج به الطاعنان أن يكون مصبوقا بابداء ترك الخصومة وفقا للطريق الذي رسمه قانون المرافعات . ذلك أنه متى كان النص على النزول ورد عاما مطلقا فلا محل لتقييده بشكل معين أثناء مير الدعوى وفي القول بتطلب هذا الشرط استحداث لحكم مغاير لم يأت به النض وتخصيص لعمومة بغير مخصص ، هذا إلى أن ترك الخصومة يقتصر التنازل فيه عن إجراء الخصومة بون أن يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائما في حين أن النزول عن الحق المنداعي بشأنه يؤدى إلى زوال ذات الحق وإسقاطه ، ومن ثم فلا حاجة لاشتراط سلوك طريق ترك الخصومة عند التحقق من النول عن الحق .

ب - النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قد يصدر صريحا . فإنه قد يكون ضمنيا
 بإتيان الشفيم بعد البيع عملا أو اتخاذه موقفا يكشف بوضوح في دلالته عن هذا

الغزول ، واستخلاص ذلك عن ممائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا مستمدا له أصل ثابت بأوراق في الدعوى .

(ج) النزول الضمنى عن الحق فى الأخذ بالشفعة ، ذلك هو كل مايدل على رضا الشفع بالبيع وحكمه للمشترى وهو ثبوت الملك له من شأنه أن يفيد النزول عن الحق فى الأخذ بالشفعة ، فاذا ساوم الشفع المشترى على المقار المشفوع فيه بأن طلب ببعه له بثمن شرائه أو بما يزيد عنه ، فإن ذلك يعنى طلب تمليك بعقد جديد من هذا المشترى ، وفى ذلك دلالة الرضا به مالكا بمقضى البيع المسادر إليه ، كذلك فإن طلب الشفيع من المشترى مقاسمته المقار المشفوع فيه أو إشراكه فى جزء منه يفسع فى دلالته عن الإعراض عن استعمال الحق فى الأخذ بالشفعة ورضائه بالمشترى منكا ، وهذه أمور اعتبرت لهذا السبب عن مسقطات الشفعة فى فقه الشريعة الاسلامية التى هى مصدر نظام الشفعة فى القانون المننى .

أ - جد (تلطعن ١٤٧٨ تستة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١ س ٣٣ مس ٨٩٧)

9 8 8 9 - الذول الضمنى عن العق فى طلب الأخذ بالشفعة يمنلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد هنما رغبته فى عدم استعمال ذلك الحق واعتبار المشترى مالكا نهائيا للمبيع ، واستخلاص هذا النزول الضمنى هو من مماثل الواقع التى تستخلصها محكمة الموضوع وحميها أن تقيم قضاءها على اسباب ساتفة تكفى لحمله .

(الطمن ۲۱۳۳ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۳۰ س ۳۰ ص ۱۸۹۶) (الطمن ۸۵۲ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۲/۲/۹ (الطمن ۲۰۰۱ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱/۳۰ س ۳۰ من ۱۳۳۰) (الطمن ۲۲۹ لسنة ۵۱ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۳۲ س ۳۳ من ۱۳۳۹)

• ٣٦٥ - إذ كان الحق في أخذ العقار المباع بالشفعة ينشأ بمجرد بيعه دون توقف على إنذار الشغيع بإنعقاه هذا البيع من أحد طرفيه وكان المشرع قد نص في المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على مسقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا نزل الشغيع عنه فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على جواز التنازل عن الحق في الأخذ بالشفعة دون توقف على إذار الشفيع بالبيع يكون قد التزم صحيح القانون .

ب - لما كان الثابت بالمحضر الإدارى - المرفق صورته الرسمية ضمن الأوراق - أن الطاعنة قررت به أن مالك الأرض المجاورة لأرضها - وهو المطعون ضده - قام بهدم المدور المحيط بأرضها وتعدى على مسلحة منها وطلبت الزامه بالتعهد بإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، وهو ما يذل على تعاملها معه بإعتباره

مالكاً للأرض المشفوع فيها فإن إستدلال الحكم المطعون فيه من ذلك على تنازلها عن هقها في طلب أخذها بالشفعة يكون إستدلالا سائنةاً .

أ - ب (الطعن ١٢٨ نستة ٥٠ ق - جلسة ٢٠/٣/١٨ س ٣٦ ص ٥٣١)

٩ ٥ ٥ - النص في العادة ٤٨ من القانون العدني على أنه ويعقط الحق في الأخذ بالشفعة ولو قبل بالشفعة في الأجذ بالشفعة ولو قبل للبيع ... يدل على أن ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع ان هو إلا تعهد من الشفع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحا ، أما النزول الضمني عن الشفعة فيقترض فيه حصول البيع لم مصدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد تلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة .

(الطمن ۲۶۱۸ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۲/۵/۲۸۹۱)

تطبيقات:

٧ ٥ ٩ ٥ - وان كان تراخى الشفيع في إنخاذ إجراءات الشفعة لايفيد بذاته نزوله عن حقه فيها ، الا إنه إذا لابست هذا التراخى ظروف بستفاد معها بجلاء رغبة الشفيع عن إستعمال حق الشفعة - بإثباته عملا أو تصرفاً أو إتخاذه موقفاً لايدع - مع تراخيه هذا - مجالاً للشك في دلالته على تلك الرغبة - فإنه يكون قد نزل بذلك ضمناً عم حقه في الشفعة وسقط بهذا النزول الضمنى حقه فيها عملاً بنص المادة ٩٤٨ من القانون المعنى .

(الطعن ۱۹۸۷/۱۲/۲۹ في - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۲۹)

** ** • الما كان النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على أن ويمقط الدق في الأخذ بالشفعة ... إذا نزل الشغيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع، مغاده – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة –ان النزول عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا – وذلك بإتيان الشغيع عملا أو تصرفا أو إخذاذه موقفاً يفيد حتماً رغبته عن إستعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول – فاذا تمسك المشترى بمثل هذه النزول وطلب تمكينه من اثباته بشهادة الشهود ، وخلت أوراق الدعوى مما يحول دون ذلك أو يكفى لتكوين عقيدة المحكمة في شأنه بما يغنى عن إجراء التحقيق وجب على المحكمة أن تجيب هذا الطلب ، فاذا لم تعرض له كان حكمها مشويا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن تممك أمام محكمة الموضوع كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى أن الطاعن تممك أمام محكمة الموضوع بدفاعه محل النعى – وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى – ومع يدفاعه محل أن دعد البيع موضوع

الشفعة قد خلا من توقيع لهم (للشعماء) عنيه، - وهو ما لا يواجه ذلك الدفاع فى جوهر، ولا يصنح ردا عليه فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع وشابه قصور مبطل له بما يوجب نقضه نهذا السعب.

(الطمن ۱۳۹۰ لسنة ۵۱ ع – جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۰)

\$9.00 - اقرار المطعون ضدها الثانية في ١٩٧٦/٦/١ أن الثمن المودع يخص الشفيع الآخر وحده ذلك أن التكييف الصحيح لهذا الاقرار منها - بعد رفع دعوى الشفعة بتاريخ ١٩٧٦/٤/١ - انها في الحقيقة نزلت به للشفيع الآخر عن حقها في الشفعة وهو ما لايجيزه الشارع ويتضمن اسقاطا لحقها ذاته ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على ان تنازلها يمثل حوالة حق تنتج أثرها دون حاجة لقبول المدين بما لا محل معه لإلزامه بايداع مبلغ آخر وإلا تجاوزت المبالغ المودعة ثمن المبيع فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن ۷۳ نسنة ۵۰ ق - جلسة ۲۹۸۸/۱۱/۸۹۱)

0900 - لما كانت الشفعة فيداً على حرية التعاقد ورخصة لصنيقة بشخص الشغيع لبدفع بها عن نفسه مضار الجوار او المشاركة في عقاره الذي يشفع به ، ومن ثم يقع باطلا تعامله في هذه الرخصة أو حوالته اياها أو ننازله عنها الى غيره ، ازوال العلم نفيا في هذه الأحوال التي تأباها طبيعة الشفعة ذاتها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على اعتبار الاقرار موضوع الدعوى صحيحا فيما تضمنه من أنه إذا حكم للشفيع بالشفعة تكون الارض المشفوع فيها ملكا للمطعون ضده وأن هذا الاقرار لا مخالفة فيه للنظام العام فاته يكون قد خالف القانون .

(الطعن ۲۲۷۱ استة ۵۰ ق – جلسة ۲۲/۱/۱۹۹۹)

• واتخاذ الشفيع اجراءات دعوى الشفعة لا ينفى بطريق اللزوم الحنمى والمنطقى سبق نزوله عن حقه فى الشفعة قبل رفع الدعوى ولا يمنع صاحب المصلحة من التممك فيها بهذا النزول وطلب تمكينه من إثباته قانونا ."

(الطعن ۲۰۰۳ نستة ۵۳ ق – جلسة ۱۹۸۹/٤/۱

٧٥٧ – لما كان النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على ان يسقط الحق في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع ، مما في الأخذ بالشفعة ... إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع ، مما مفاده - وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة - أن النزول عن الحق في الطلب الأخذ بالشفعة كما يكون صديحا قد يكون ضمنيا - وذلك بإثيان الشفيع عملاً أو تصرفاً أو تصرفاً أن التخاذه موقعاً يفيد حتما رغبته عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته

عن هذا النزول ، وهو بذلك يختلف عن سقوط الدق في الأخذ بالشفعة لعدم اعلان الشفع رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمى الذي يوحهه إليه البائع أو المشترى ، وكانت الطاعنة قد نمسكت أمام محكمة الاستئناف بنزول المطعون ضدها الأولى ضمنا عن هذا الحق واستدلت على ذلك بما أوردته بوجه النعى ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع بقوله ، . . . ان مبعاد الخمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع في اعلان رغبته في الشفعة يبدأ صريانه من تاريخ إنذاره رسميا من البائع أو المشترى بوقوع البيع ، في الشفعة يبدأ صريانه من تاريخ إنذاره رسميا من البائع أو المشترى بوقوع البيع ، وأن علمه بذلك بأى طريق آخر لايفنى عن الانذار عملا بالملاتين ، ٩٤٠ ، ٩٤١ من القانون المدنى ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بعلم المستأنف عليها الأولى بالبيع بالمحضر الادارى في ٨٤/ / ١٩٨١ يكون على غير أساس من القانون ، فإنه يكون فذهم دفاع الطاعنة على غير مرماه وقد حجبه هذا الفهم الخاطىء عن تمحيص دفاعها والرد علوه بما يعيه ويوجب نقضه .

(الطعن ٢٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٢)

٩٦٥٨ – إذا كان ما استدلت به الطاعنة على سقوط حق المطعون ضدها الأولى في طلب الأخذ بالشفعة - على ما سلف الاشارة اليه - وان كان يفيد علمها بالبيع فإنه لايفيد حتما رغبتها عن استعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول .

(الطعن ۲۹۱ نستة ۵۹ ق - جلسة ۲۹۱/۱۲/۱۹۸۹)

97.94 - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من شغيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة . وكان الثابت من أقوال شاهدى المطعون عليه الثاني التي تطمئن البها المحكمة أن الطاعن ابدى التهنئة للمطعون عليه الثاني باتمام البيع وأنه كان يتردد بعد البيع على مقهى المطعون عليه المذكور الواقعة بالعقار المشفوع فيه معلنا أن هذا البيع على مقهى المطعون عليه المذكور الواقعة بالعقار المشفوع فيه ورغبته في عدم استعمال الحق في الأخذ بالشفعة واعتبار أن - المشترى مالكا نهائيا للمبيع بما يسقط حقه في الأخذ بالشفعة .

(الطعن ۲۸۸۷ تستة ۵۸ ي – جلسة ۱۹۹۰/۵/۱۳)

عن حقها في الشفعة لرفضها شراء أرض النزاع واستند في ذلك إلى صورة الخطاب المؤرخ ٤ / ١٩٨١/١٢/١٤ الذي عرضت فيه البائعة له على تلك الشركة شراء هذه الأرض بواقع ٥٠٠٠ جنيها للفدان وانها اعرضت عن الصفقة وكان رفض الشركة المنكورة شراء تلك الأرض قبل تمام البيع الحاصل منها إلى الطاعن في تاريخ لاحق بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٢/٨/٢٢ لا يعتبر تنازلا عن حقها في أخذ أرض النزاع بالشفعة طبقا لهذا العقد وشروطه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى ذلك بقضائه بأحقية الشركة المطعون ضدها الأولى في الشفعة طبقا لهذا العقد فإنه يكون صحيح النتيجة قانونا .

(الطمنان رقما ۲۲۰۸ ، ۲۲۰۹ نسنة ۵۸ ق - جنسة ۲۹۹۰/۱۰/۲۰)

٩٢٦٥ - إذا كان مفاد نص المادة ٩٤٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزول عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يجوز ولو قبل البيم ، وأنه كما يكون صريحا يكون ضمنيا إلا أن أثر هذا التنازل نسبي ، فإذا صدر لصالح أشخاص معينين فلا يغيد منه غيرهم ذلك بأن الشفعة رخصة لصيقة بشخص الشغيع ليدفع بها عن نفسه مضار الجوار أو المشاركة في عقاره الذي يشفع به ، ولأن النزول عن الشفعة يؤدى الى سقوط الحق فيها فلا يجوز التوسع في تفسيره ، لما كان ذلك وكان مفاد دفاع الطاعنة المبين بأسباب الطعن أن المطعون ضده الأخير بشرائه الأرض المشفوع فيها لحساب ابنه المطعون ضده الأول وتراخيه في دعوى الشفعة حتى اقامت الطاعنة دعواها قد تنازل عن حقه في أخذ المبيع بالشفعة لحساب ابنه المطعون ضده الأول ، فإن اثر هذا التنازل - بفريض ثبوته لا ينصرف الى الطاعنة ، ويكون طلبها إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك غير منتج وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ، وكان المقرر أنه منى كانت النتيجة التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه صحيحه فإنه لا يعييه ما ورد في أسبابه من تقريرات خاطئة لا نتفق مع القانون ويضحى النعبي عليه بهذه الأسباب غير منتج .

(الطعن ٩٧٠ لسنة ٥٥ ق - جنسة ١٩٩١/٥/١٤)

٣٩٦٣ - النزول الصريح عن طلب الأخذ بالشفعة هو الذي يستلزم أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له القيام به أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء هذا التصرف وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى ، في حين أن كل مايدل على رضا الشفيع بالبيع من شأنه أن يفيد النزول الضمني عن الحق في الأخذ بالشفعة سواء أكان عملا أو موقفا أو تصرفا صدر من الشفيع نفسه أو من غيره إذا رضي الشفيع به ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الفصل العاشر انتقال حق الشفعة بالإرث

٣٦٦٠ - إن القانون المصرى قد خلا من النص على حكم خيار العيب وخيار السرط وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع الشرط وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع لمشتريه . وكذلك قد خلا قانون الشفعة من النص على حكم خيار الشفيع هل ينتقل للورثة أو لا ينتقل والصحيح في هذه الخيارات أنها جميما تنتقل قانونا الى ورثة من له الخيار ، لأنها حقوق مالية يجرى فيها التوارث مجراه في المال ولا يغض من ذلك أن الشريعة الاسلامية - في مذهب أبي حنيفة - لاتجيز انتقال خيار الشفعة الى وارث الشفيع .

(الطعن ٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩/٦/٨)

. ٣٩٦٠ عكرر - أن الشريعة الإملامية لاتعتبر من القانون الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه إلا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت قبل إنشاء المحاكم الأهلية وفيما أحاله القانون عليها كالميراث والحكر وفي مصائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها ولا تجد فيها مابسندعي التقرير بوقف الدعوى حتى تفصل في هذه المسائل المحاكم الشرعية المختصة بصفة أصلية ، أما ما أخذه الشارع من أحكام المريض مرض الموت وأحكام الشريعة وطبعه بطابعه وأصجه في القوانين ، كأحكام المريض مرض الموت وأحكام الشغفة وحقوق الزوجات في القانون التجارى ، فإنه يكون قانونا بذاته تطبقه المحاكم النظامية وتضره غير متقبدة فيه بآراء أثمة الفقه الإسلامي ، وعلى ذلك فكون الشريعة الاسلامية هي مصدر تشريع الشفعة لايوجب التقيد بآراء أثمتها عند البحث في هل ينتقل حق الشفعة بالإرث أم لاينتقل .

(الطمن ١٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤١/١/٢١)

\$ 7.5 - إن كون الشيء مالا فينتقل من الشخص إلى ورثته أو ليس مالا فلا ينتقل هو بحث في مسألة عينية من صميم المعاملات . وإذا كانت المادة ٤٥ من القانون المدنى قد أحالت في تعرف أحكام المواريث على قانون الأحوال الشخصية للمتوفى فإن المراد بهذه الإجالة هو أن تطبق أحكام القانون المحال عليه في مسائل الإرث ككون الانسان وارثا أو غير وارث ، كونه يستقل بالإرث أو يشاركه غيره إلى غير ذلك مما يقوم عليه حق الإرث ذاته ، أما الأشياء التي هي موضوع هذا الحق فالمحكم في ثبوت ماليتها أو نفيها لايكون إلا تبعا لأحكام القانون الوضعى الذي هو وحده المرجع في كل مايدخل في دائرة المعاصلات والأموال .

والمال في عرف القلنون هو كل شيء منقوم نافع للانصان يصع أن يستأثر به وحده دون غيره . وكما يكون المال شيئا ماديا كالأعيان الني نقع تحت الحواس يكون شيئا معنويا كانحقوق التي لاتدرك إلا يالتصور والاستشفاع حق من هذه الحقوق توافرت فيه عناصر المالية ، وهي النفع والتقوم وقابلية الاستثثار ، فوجب اعتباره مالا يورث ، لاحقا متصلا بشخص الشغيع .

(الطعن ١٦ نسنة ١٠ في - جلسة ١٩٤٦/١/٣١)

الخيارات إلى الورثة انتقال الأموال والحقوق والمذهب الذي انتحاه القانون المصرى الخيارات إلى الورثة انتقال الأموال والحقوق والمذهب الذي انتحاه القانون المصرى فيما جرى عليه من توريث الأموال والحقوق المنعلقة بالأموال والحقوق المجردة والمنافع والخيارات والمؤملات والدعاوى وأجال الديون . فمن مات وعليه دين مؤجل فلا يحل بموته أجل الدين لأنه حق استفادة المدين حال حياته فينتقل بعد موته إلى ورثته ميراثا عنه . والمنافع المعلوكة للشخص إذا مات قبل استيفائها يخلفه ورثته فيما بنى منها ، فلا تنضم الإجارة بموت المستأجر أو المؤجر في أثناء منتها . ومن أعطيت له أرض ليحيها بالزراعة أو العمارة فحجرها ثم مات قبل مضى ثلاث منين أعطيت الإجارة بمؤ وارثه محله في اختصاصه وأولويته بإحيائها . وإذا مات الدائن المرتهن أنتقل حقه في الرهن إلى ورثته وانتقل معه حقه في حبس المين المرهونة حتى يوفي الدين . وكل هذا كما هو صحيح في القانون صحيح عند المين المرهونة حتى يوفي الدين . وكل هذا كما هو صحيح في القانون صحيح عند المثلثة وجمهور الفقهاه ، وغير صحيح عند أبي حنيفة .

(قطعن ۹۰ نستة ۸ قى – جنسة ۱۹۳۹/۱/۸

٩٦٦٦ - حق الشفعة من الحقوق التي يجرى فيها التوراث على ماجرى به قضاء هذه المحكمة .

(الطعن ٢١١ لسنة ٢٣ في - جاسة ١٩٥٧/٢/٧ س ٨ ص ٢١٤)

٣٦٧ – من العقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الشفعة من الحقوق التي يجرى فيها النوارث ، وهو حق غير قابل للتجزئة ، يثبت لكل وارث إذا انفرد به ، ولهم جميعاً إذا اجتمعوا عليه .

(الطعن ٩٠٣ نستة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤ س ٣٣ ص ٢١٦)

٩٦٩ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الشفعة من الحقوق التي يجرى فيها النوارث ، وهو حق غير قابل للتجزئة يثبت لكل وارث اذا انفرد به ولهم جميعا اذا اجتمعوا عليه ، فيجوز لأي من ورثة الشفيع أن يتابع إجراءات الشفعة من حيث انتهت عند وفاته واذ كان ايداع كامل ثمن العقار المشفوع فيه لا يخرج عن كونه ١٩٤٢

اجراء من هذه الاجراءات وقد قامت به الشفيعة مورثه المطعون عليه الأول قبل وفاتها فانه يحق له وهو أحد ورثتها أن يحل محلها في الدعوى كي يصل بها الى غايتها . ومقتضى هذا العلول أنه لايجوز لأي من أطراف الخصومة الأخرين أن يتمسك في موجهته كوارث بما تثيره علاقته بباقي الورثة من حيث الأنصبة أو نقسيم التركة . وإذ النزم المكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى صحيحا الى أحقية المطعون عليها بالشفعة ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ في تعليه ويكون النعي عليه بهذا المسب غير صديد .

(الطعن ۱۷۱۰ لسنة ۵۰ ق – جلسة ۲۱/۱۰/۲۱) (الطعن ۲۱۸ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۲۱/۱۹۸۷)

حق الشفعة:

١٩٩٥ – حق الشفعة من الحقوق التي يجرى فيها التوارث فيكون للورثة أن يعلوا محل مورثهم في المطالبة بهذا الحق باعتباره جزءا من نمته انتقل اليهم بوفاته مم العقار المشفوع به .

(الطعن ۱۹۷۸ لسنة ۵۷ ی - جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۱۰)

الغصل الحادى عشر

سقوط الشفعة

- ب مضى أريعة أشهر من تسجيل البيع .
- ج. مواتع نص عليها قاتون الاصلاح الزراعي .
 - د ليطلان إعلان احد الخصوم .
 - هـ مسائل علمة .

أ - التحيل السقاط حق الشفعة .

أ - التحيل لإسقاط حق الشفعة :

• 410 - إن التحيل لإيطال الشفعة مناقض للفرض المقصود منها لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر . فاذا ما أجيز التحيل لإيطالها كان ذلك عوداً عن مقصود الشارع يلحق المضرر الذى قصد إيطاله . فكل تحيل لإيطال الشفعة لا يصح للمحاكم أن تقره يوجه من الوجوه .

(الطعن ١٠٥ ثمنة ١٤ ق - جلسة ١٠/٥/٥١٤)

٩٧٦ - إن استغلاص المحكمة من ظروف الدعوى ووقائعها أن المشترى قد أراد بتجزئة الصفقة التى اشتراها التحيل لمنع من له أن يشفع فيها من أخذها بالشفعة هو من أمور الموضوع التى يفصل فيها قاضى الدعوى دون معقب عليها .
(الطعن ١٠٠ نستة ١٤ ٤ - حلسة ١٩٤٥/٥/١٤)

7 ٧٧٥ - اذا كان كل ما قصده الحكم بالغش أو التدليس الذى اسنده الى الطاعن انما هو الاحتيال بقصد تعطيل حق مقرر بمقتضى القانون وهو عمل لا يجوز اقرار مرتكبه عليه ويجب رد سعيه عليه ، وكان الحكم قد استخلص عناصر الاحتيال من الوقائع التى أوردها والتى يبين منها بجلاء أن الطاعن قد لجأ الى الحيلة لاسقاط حق المطعون عليه الأول فى الشفعة فان النمى عليه بالقصور أو مخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطعن ٢١٠ لسنة ٢٠ ي - جلسة ٢٩٥٣/٢/١٦)

٣٧٧٥ - تقدير قيام التجابل لإسقاط حق الشفعة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .

(الطفن ١٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ س ٣١ ص ٤٧١)

270\$ ~ التحيل الإبطال الشفعة وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ~ مناقض للفرض المقصود منها الأن الشفعة شرعت لدفع الضرر فاذا ما اجيز التحيل الإبطالها كان ذلك عودا عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذى قصد ابطاله ، فكل تحايل كان ذلك عودا عن مقصود الشارع يلحق الضرر الذى قصد ابطاله ، فكل تحايل الإبطال الشفعة الابصحكمة من ظروف الدعوى ووقائمها ان المشترى قد اراد تجزئة الصفقة التى الشخراها المنع من الحق فى الأخذ بالشفعة هو من امور الموضوع التى يفسل فيها مناسي الموضوع دون معقب عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد اقام قضاء - بلكفتية المطمون ضدهما الأولين فى اخذ الحصمة المبيعة بالعقدين المشار البيما بالشفعة - على ما اورده بمدوناته من ان الثابت من مطالعة اوراق النزاع

ومستنداته أن مورث الطاعنة المرحوم قام بتجزئة الصنفة محل عقدى البيع المشفوع فيها الى جزئين فياع الى نفسه وبصفته وليا شرعيا على كريمته كارين والى زوجته (الطاعنة) بموجب توكيل من المالكة - (المطعون ضدها الثالثة) ١٧ س من من حا (كامل المصاحة التى تملكها الأخيرة في عقار النزاع) بعقد مجله بتاريخ الى ١٩٧٩/٢/١٧ تحت رقم ٥٠٠ سنة ٧٩ شهر عقارى بورسعيد ، ثم باع بذات الصفة الى نفس المشترين باقى الصفقة ومقدارها ١٢ س ، ٧ ط في ذات العقار بعقد معجله بتاريخ ٧١/٧/١٧ تحت رقم ٢٧٦ سنة ٧٩ شهر عقارى بورسعيد ، واستخلص من نلك توافر الاحتيال من جانب مورث الطاعنة بقصد منح المطعون ضدهما الاولين من اخذ الحصة المبيعة بالشفعة متى كان ذلك ، وكان سقوط الحق في الأخذ بالشفعة اذ التقست أربعة اشهر من يوم تسجيل عقد البيع محله إلا يكون هذاك تحيل بقصد التهرب من احكام القانون ، فإن الحكم المطعون فيه بذلك لايكون قذ خالف القانون .

(الطعن ١٤٤٠ نسنة ٥٠ ق - جلسة ١١/١/١٩٨٧)

(ب) مضى أربعة أشهر من تسجيل البيع:

2700 - إذا رفع الشغيع دعواه بطلب الشفعة في الأطيان المبيعة ثم تبين أنه أخطأ في البيانات التي أوردها صحيفة الدعوى عن حدود هذه الأطيان ورقم القطمة من الحوض الواقعة فيه فعدل طلباته بما ينفق والبيانات الصحيحة وكان دفاع المشترى يفيد أنه قد اعتبر الدعوة مرفوعة من بادىء الأمر بطلب الشفعة في هذه الأطيان فلم يلتبس عليه الأمر بالرغم مما لابس البيانات التي أوردها الشفيع في صحيفة الدعوى من أغطاء لم تؤثر على ماتلاقى عنده قصد الشفيع من دعواه وقهم المشترى لمها فإن الحكم يكون معيا إذا قضى بسقوط حق الشفيع في الشفعة تأسيما على أن تعديل الطلبات في هذه العالة يعتبر رفعا للدعوى بطلبات جديدة تخالف الطلبات الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى وأن هذا التعديل قد جاء بعد مضى أكثر من أربعة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع .

(الطعن ١٢ لمنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧/١٢/٢٦ س ٨ ص ٩٧٩)

93٧٦ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن المشرع إذ أوجب في المادة 9٤٠ من القانون المدنى على من يريد الأخذ بالشفعة إعلان رغبته فيها إلى كل من الباتع والمشترى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه من أيهما إليه وإلا سقط حقه على إعتبار أن هذا الإنذار هو الذي يتحقق به علم الشفيع بوقوع البيع ، فقد افترض ألا يقوم الباتع أو المشترى بإنذار الشفيع بحصول البيع أو أن يقع الإنذار بالمثلا فيظل الحق في الشفعة فائماً مع أنه حق إستثنائي يخل بحق المالك في

التصرف في ملكه لمن يريد ، وتلافيا لذلك جعل المشرع صبيلا ميسر المشترى يطمئن مع المه والمدتى على معه إلى سقوط الحق في الشفعة ، فنص في الفقرة (ب) من العادة ٩٤٨ مننى على أن يصفط الحق في الأخذ بالشفعة إذ إنقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع بنك أنه إفترض إفتراضا غير قابل الإثبات العكس أن الشفيع عام بالبيع إذا سجله المشترى ، ولكن لما كان عام الشفيع بوقوع البيع في هذه الحالة ليس إلا علما إفتراضيا فقد أطال المدة التي يتعين خلالها طلب الشفعة فجعلها أربعة أشهر وقت التسجيل ، فإذا أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشترى قبل إنقضائها فقد حفظ حقه من المنقوط وتعين عليه إتباع باقى الإجراءات المنصوص عليها في المانتين ٩٤٢ و ١٩٤٣ من القانون المعنني ومنها رفع الدعوى في مدى ثلاثين يهما من تاريخ إعلان الرغبة شأنه في ذلك شأن الشفيع الذي أنذره البائع أو المشترى

(الطعن ٢٠٣٣ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨١/١٢/١٣ س ٣٢ ص ٢٢٧٧)

97۷۷ - القانون المدنى وضع نظاما لإجراءات الشفعة نص عليه فى المواد من 9٤٠ إلى 9٤٣ وجعل اجراءاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسه بذات الحق ، وتبدأ هذه الاجراءات من جانب الشفيع من تاريخ اعلان الرغبة الذى أوجب القانون حصوله إلى كل من البائع جانب الشفيع من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجهه إليه أحد هذين الأخيرين ، أو خلال أربعة أشهر من يوم تسبيل عقد البيع إذا لم يكن البائع أو المشترى قد بادرا بانذار الشفيع وجعل جزاء ذلك سقوط الحق فى الشفعة طبقا للمادتين 9٤٠ و 9٤٨ من القانون المدنى .

(الطعن ۲۲۳ نستة ٥٠ ي - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ س ٢٤ ص ٢٠٠٠)

معهم النص في المائتين ٩٤٠ من القانون المدنى على مقوط الحق في الأخذ بالشفعة بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الاتذار الرسمى الذي يوجهه البائع أو المشترى إلى الشفيع ، أو بانقضاء أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع ، وفي الأخدر بالشفعة على الأخذ بالشفعة بيسقط بالتقادم بانقضاء إحدى مائين المدنين من اليوم الذي يعلم فيه الشفيع بالبيع علما غانونها أو افتراضها – وإن إنتفاء هذا العلم لايمنع من سقوط دعوى الشفعة بإنقضاء خمس عشرة منة من اليوم الذي ينشأ الحق فيها وهو يوم إنعقاد البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر – فرفض دفاع الطاعنين بالتقادم المسقط الطويل – تأسيما على أنه لم يثبت علم الشغيع بالبيع وقت حصوله وحجب الحكم نفسه الطويل – تأسيما على أنه لم يثبت علم الشغيع بالبيع وقت حصوله وحجب الحكم نفسه

بذلك عن تحقيق مادفع به الشفيع من أن البيع نم في ناريخ لاحق – فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن ۱۹۹۰/۱/۳۰ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۹۰/۱/۳۰)

97٧٩ حمودى نصر المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه إذا عين القانون لحصول الأجراء مبعاداً محددا بالشهور فإن هذا المبعاد بيداً من اليوم التالي للتاريخ الذي يعتبره القانون مجريا له ، وينقضي بإنقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهى فيه المبعاد دون نظر إلى عدد الأيام في كل شهر ، وكان البين من الأوراق أن تمبعيل البيع الممفوح فيه تم بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ مما مؤداه أن مبعاد الأربعة شهور المقررة بنص العادة ٤٤٨ من القانون المدنى لمعقوط الحق في الأخذ في الشفعة إن لم يتم اعلان الرغبة خلا له - يبدأ من اليوم التالي لتاريخ التمجيل وينتهى بإنتهاء يوم ١٩٨٢/٢/٣ – الذي لم يكن عطلة رسمية - فإن حصول الاعلان الثاني للرغبة في الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٥ بكون قد تم بعد المبعاد .

(الطعن ۱۰۸۸ نستة ۵۸ ی – جنسة ۱۹۹۰/۱۹۹۰)

(ج) مواتع نص عليها قانون الإصلاح الزراعى:

• ٥٦٨ - متى تبين أن الشغيم يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مانتي فدان فإن الحكم لايكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من أن الحكم بالشفعة في هذه الحالة من شأنه مخالفة ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي التي تقضى ببطلان كل عقد تترتب عليه مخالفة ما نصت عليه تلك العادة من عدم جواز زيادة ملكية الغرد عن مائتي فدان لتعلق حكم هذه المادة بقاعدة من قواعد النظام العام - ولا محل للاستناد إلى القانون رقم ٢٦٧ لمنة ١٩٥٦ الذي أجاز للأفراد أن يتملكوا أكثر من مائتي فدان عن طريق الميراث أو الوصية أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية غير العقود وأباح لهؤلاء أن يتصرفوا فيما زاد عن المائتي فدان خلال سنة من كمب الملكية غير مقيدين بالقيود التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ نسنة ١٩٥٧ في خصوص من يملكون أكثر من مائتي فدان وقت صدوره ذلك لأن حكم الشفعة وإن كان سببا ممنقلا لكسب الملكية إلا أنه يأخذ حكم العقد إذ بحكم الشفعة تنصرف آثار عقد البيع إلى الشفيع لأن الملكية في حالة الحكم بالشفعة تكون قد اكتسبت بعمل إرادى من جانب الشغيع وهو ماهدف المشرع إلى تحريمه إذا كان الشفيع يملك قبل الحكم بالشفعة أكثر من مائتي فدان وإن في اياحة تعلك مايزيد على مائتي فدان بالشفعة تحايلا على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمنة ١٩٥٢ ، أما الوصية والميراث وملجري مجراهما من أسياب كسب الملكية فإن الأمر فيهما يتم بغير سعى من جانب من آلت إليه الملكمة .

والطعن ٢٣٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ عس ٧٩٨)

د - لبطلان اعلان أحد الخصوم:

المدنى في باب الشفعة هو قضاء في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة في القانون المطالب به المدنى في باب الشفعة هو قضاء في الموضوع وارد على أصل الحق المطالب به وتستنفد ممكمة الدرجة الأولى بهذا القضاء ولايتها في القصل في موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات ودفوع وأجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة إلفاء هذا القضاء أن تعيد الدرجة الأولى لنظر موضوعها من جديد . ولا يغير من الأمر أن يكون سند الحكم بمقوط الحق في الشفعة هو بطلان إعلان أحد الخصوم ذلك لأن هذا البطلان ليس هو الغاية من الدفع به وإنما هو مجرد وسبلة للوصول إلى القضاء من المنفعة على اعتبار أن الميعاد المحدد لطلبها قضاء قد انقضى دون أن ترفع على البائع والمشترى وفقا لما ينطلبه القانون ومن ثم فلا يصح النظر إلى هذا البطلان المسترت عليه من التمسك به والأثار المترتب عليه .

(الطعن ١٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ١٣٨٤)

٩٩٨٧ – لا محل للتحدى بأحكام البطلان في هذه الحالة التي اوجب فيها المشرع توقيع الجزاء بمقوط الحق في الأغذ بالشفعة إذا لم يتغذ الاجراء المذكور على الذعو الذي اوجبه القانون .

(الطعن ١٦٠٩ لسنة ٤٩ في - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٤ س ٣٤ ص ١٨١٦)

ه - مسائل عامة:

٣٨٣ – الدفع بمتوط الحق في الشفعة لمبيب من الأسباب الواردة في باب الشفعة هو دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به ، ومن ثم فان الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يكون حكما صادرا في الموضوع مما يطعن فيه على . استقلال في الميماد القانوني وإلا صار نهائيا وحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن عالا لميلة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ س ٢١ ص ٦٨٣)

الفصل الثاني عشر مسائل منوعة

٣٨٨٥ - الشفعة في العقار المبيع بشرط اختيار الغير تخضع لأحكام هذا النوع من البيوع تكملها وتحد منها أحكام الشفعة . وحاصل ما انفق عليه الرأى في أحكام البيم على شرط اختيار الغير أن عقد البيم يظل قائماً نافذا في حق المشترى الظاهر إلى أن يعمل حقه في اختيار الغير ، وإذا كان إعمال هذا الاختيار بمند شراء من يختاره الى عقد البيم الأول ومن تاريخ انعقاده فيرتب له قبل البائم نفس الحقوق المقررة في عقد البيم المنكور فإنه يكسبه أيضا حقوقا قبل المشترى الظاهر إذ يحل محله في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد شرائه والتي كانت تظل متعلقة به لو أنه لم يعمل حقه في الاختيار ولما كان مقررا بالمادة ١٢ من قانون الشفعة أن الشفيع لا يحاج بأى حق اكتسبه الغير ضد المشترى بعد تسجيل إنذار الشفعة ، فإنه إذا كان إنذار الشفعة قد منجل قبل الإنذار المعلن للشفيع الذي ثبت به تاريخ الاتفاق الذي عقد بين المشترى الأول وبين من أدخلهم معه في الشراء والذي قال فيه هذا المشترى إنه تنازل لهم عن بعض العقار المبيع له وهو ما يعتبرونه إهمالا لحق اختيار الغير ، كان المكم الذي يقضي بعدم جواز الاحتجاج على الشفيع بما ترتب على هذا الاختيار من حقوق لمن أدخلوا في الشراء وبالتالي عدم سقوط حقه في الشفعة الإبخالهم في الدعوى بعد الميعاد المقرر في القانون حكما قائما على أساس قانوني صحيح لا يؤثر في صحته ما يكون قد اعتوره من تقريرات أخرى مخالفة القانون .

(الطعن ١٠١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٠١/١٩٠)

• ٩٩٨٥ – إذا كان الشفيع قد علق المضى في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى لشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقده ببيعه العقار الذي يشفع به إلى المشترى المشفوع منه وكان هذا الأخير هو الذي اضطره إلى هذا الممثلك بالحيل التي استعملها لإسقاط حقه في الشفعة ، فانه يكون في غير محله النمي على الحكم المطعون فيه بأنه أجاز للشفيع أن يجمع بين حقين متناقضين .

(الطعن ۲۱۰ لسنة ۲۰ ق - جلسة ۲۱، ۱۹۵۳/۲/۲۹

٩٦٨٩ - أنن كان الشفيع - بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة - يعتبر من طبقة الغير بالنصبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة وبالتالي بحق له أن يتمسك بالمقد الظاهر فلا يحتج عليه بالعقد المستتر ، إلا أن شرط ذلك أن يكون حسن الذية ٢٩٥٣

بمعنى ألا يكون عالما بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة فاذا انتفى عنه حسن النية بأن ثبت علمه بالعقد الحقيقي المستتر جاز للمتعاقدين الاحتجاج عليه بهذا العقد .

(الطعن ١٤٤ لمبنة ٣٠ ي - جلسة ١٩٦٥/١٣/٠ س ١٦ هن ١٣٨٤)

وعملات المناط في أحقية الطاعن بوصفه راهبا - في المطالبة بالشفعة - يتحدد ، لابما إذا كانت العين التي يشفع بها مملوكة له ملكية خاصة فحسب ، بل بما إذا كان المبلغ الذي أودعه ثمنا للعقار المشفوع فيه من ماله الخاص أبضا . فاذا كان الطاعن قد اقتصر على التممك أمام محكمة الموضوع بأن العين التي يشفع بها مملوكة له ملكية خاصة . ولم يدع أن ثمن العقار المشفوع فيه الذي أودعه خزانة المحكمة هو من ماله الخاص . وكان ماقرره الطاعن من ان العين المشفوع بها هي من ماله الخاص لابدل بذاته على أن الثمن الذي أودعه يخرج عن مال البيعه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسم قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على أن المطلعون فيه قد أسم قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على أن ما يملكه المطاعن من مال بعد انخراطه في ملك الرهبنة يعتبر ماكا للبيعة التي يتبعها وعلى أن الطاعن رفع دعوى الشفعة لحمايه الخاص لا بوصفه ممثلاً للكنيسة ، فإن هذا اذي قرره الحكم يكون صحيحا في القانون .

(الطعن ٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١/٥/٢١ س ١٧ ص ١٢٩١)

التنفيذى ورئيس لجنة الحراسات المشكلة بمقتضى الأمر رقم ٢١٠ لمنة ١٩٦٧ التنفيذى ورئيس لجنة الحراسات المشكلة بمقتضى الأمر رقم ٢١٠ لمنة ١٩٦٧ الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١١٠٨ لمنة ١٩٦١ والأوامر اللحقة له ملطة بيع العقارات المينية المملوكة للخاضعين للحراسة المنكورة إلى شركات التأمين النابع المؤسسة العامة للتأمين وذلك وقا انموذج العقد العرقم بالقرال المنكور والذي يتضمن أن البيع يصدر من الحارس العام بصفته إلى إحدى شركات التأمين بثمن يقدر وفقا لحكم العادة ٣٦ من القادن رقم ١٤٤ أمينة ١٩٤٤ أى إننى عشر صفعا للقيمة الإيجارية المتخذة ١٩١٦ من العوائد ، يدفع منه مقدما ٥٪ والباقى يقسط على إثنى عشر قسطا سنويا متساوية ويفائدة قدرها ٤٪ سنويا ويستحق القسط الأرل منها بمضى سنة على تاريخ توقيع هذا العقد ، وظاهر من هذا أن الدولة إنما قسمت قسر هذه البيوع على شركات التأمين التابعة للمؤسسة العامة للتأمين بثمن خاطبيعة خاصة روعيت فيه اعتبارات تتعلق بشخص المتصرف إليه وبمصالح عليا اجتماعية واقتصادية هي تمكين شركات التأمين بعد تأميمها من النهوض بوظيفتها ،

وهو على هذا الأسلس لا يعتبر بيها عاديا مما تجوز الشفعة فيه ، بل إن تجويز الشفعة في هذه الحالة بتنافى مع طبيعة تلك التصرفات ويفوت الأغراض المنشودة منها ، وعدم إيراد نص خاص يعنع الأخذ بالشفعة فى هذه الحالة على غرار النصوص الواردة فى قانون الإصلاح الزراعى والقانون رقم ٣ لمنة ١٩٦٣ لا يؤدى إلى إياحة الشفعة فى المبانى التي يحصل التصرف فيها تنفيذا للقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ مادام لا يتوافر فى هذه التصرفات الشروط اللازمة للأخذ بالشفعة طبقا لأحكام القانون المدنى .

(الطمن ۲۲۳ لسلة ۲۰ ق - جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۲ س ۲۰ مس ۹۶۱)

٩٨٩ – النص فى المادة ٩٨٥ / ١ من القانون المدنى على أن محق الانتفاع يكسب بعمل قانونى أو بالشفعة أو بالتقادم، مفاده ان حق الانتفاع يمكن كسبه بالشفعة فى حالة بيعه استقلالا دون الرقية الملابسة له اذا ما توافرت شروط الأخذ بالشفعة .

(الطعن ١٠٣ اسنة ٤٨ ق - جنسة ١٩٧٩/١٢/١٣ . س ٣٠ ع ٣ ص ٢٩١١)

• 79. – مفاد نص المادتين ٢٩٦٠ ، ٩٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قرر حق الشفعة لمالك الرقبة – في بيع حق الانتفاع لحكمه توخاها في جمع شتات الملكية برد حق الانتفاع الى مالك الرقبة إذ بدون هذا النص الصديح ما كان لمالك الرقبة أن يشفع في بيع حق الانتفاع إذ هو ليس شريكا مشتاعا ولا جارا مالكا – وتحقيقا لذات الحكمة فقد فضل المشرع مالك الرقبة على سائر الشفعاء عند مزاحمتهم له في الشفعة في بيع حق الانتفاع الملايس للرقبة التي يملكها .

(الطعن ۱۰۲ استة ٤٨ ق - واسة ۱۹۷۹/۱۷/۱۳ س ۳۰ ع ۳ ص ۲۹۱)

999 - لتن كان مفاد نص المادة 970 من القانون المدنى أنه إذا صدر من مشترى العقار المشفوع فيه بيع لمشتر ثان قبل إعلان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة ، فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثاني وبالشروط التي اشترى بها إلا أن ذلك مشروطا بألا يكون البيع الثاني صورياً ، فإن ادعى الشفيع صوريته كان من حقه باعتباره من الغير إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ، فإن أقلع اعتبر البيع الصادر من المالك للمشترى الأول قائماً وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني .

(الطعن ۲۰۸ استة ۶۱ ق - جلسة ۱۹۸۱/۱/۱ س ۲۲ س ۱۱۰

٩٩٩٥ – التضامن الايكون إلا بناء على إنفاق أو نص في القانون والحق في الشفعة مصدره القانون ولم تنص مواد الشفعة على تضامن الشفعاء وإذ كانت الطاعنة

الأولى ليس لها الحق في الشفعة لأنها - على ما أورده الحكم المطعون فيه - لاتملك الخطاب المطعون الله عليها حق الانتفاع فإنه لا يكون لها أن تطلب ذلك الحق المتضاهن مع آخرين ولو كان لهم الحق في الشفعة وكانت الطاعنة الأولى طلبت مع الطاعنين الثانية والثالثة أحقيتهم في أخذ الأطليان المشفوع فيها مثالثة بينهم مما معادم أنهم قاموا بتجزئته وهو ما لايجوز .

(الطعن ٢٥٦ لسنة ٤٨ في - جلسة ١٩٨١/٤/٢ س ٣٣ ص ٢٠٠٩)

2999 ~ النص في الفقرة الأولى من المادة 930 من القانون المدنى على أنه
بعدل الشغيع قبل البائع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته، مفاده أن البائع
وليس المشترى هو الذي يتحمل في مواجهة الشغيع بكافة الالتزامات التي كان يتحمل
بها في مواجهة المشترى ، ومن ذلك الالتزام بنقل ملكية المبيع وتسليمه وضمان
التعرض والاستحقاق والعبوب الخفية ، كما أنه إذا تمت الشفعة انفاقا التزم الشفيع
بالوفاء بالأمن إلى البائع مباشرة إلا أن يكون هذا الأخير قد سبق أن تقاضاه من
المشترى فيلتزم الشفيع بأدائه إليه .

(الطعن ٧٤ فسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١ س ٣٣ ص ٢٠١)

\$ \$ 44.6 — إذ كان القانون رقم ٥ السنة ٦٩ الذي أبرم عقد الايجار محل النزاع في ظله لم يكن يمنظزم ثبوت التاريخ ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤ اسنة ٧٧ – التي تحكم آثار هذا العقد – تنص صراحة على انه داستثناء من حكم المادة ٠٠ من القانون المدنى تصرى أحكام عقود الايجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثلبت بوجه رسمي مابق على انتقال الملكية ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان المطمون ضده الأول – المشترى – بيرم مع المطمون ضده الأول – المشترى – بيرم مع المطمون ضده الثاني عقد الايجار محل النزاع بتاريخ /٧/٧/٧ إبان ان كان مالكا للمين المؤجرة بموجب عقد بيع مسجل فان هذا الايجار يسرى على الطاعنين – الشفعاء – ولو لم يكن له تاريخ ثابت مايق على حكم الشفعة النهائي الصادر بتاريه الشفعاء – ولو لم يكن له تاريخ ثابت مايق على حكم الشفعة النهائي الصادر بتاريه

(الطحن ۱۷۲۷ لسلة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٤/١/١٩ س ٣٠ ص ٢٣٤)

• 819 - كان المشرع قد نظم في المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ من القانون المدنى الجراءات الأخذ بالشفعة سواء في ابداء الرغبة فيها أو في رفع الدعوى بطلبها وهي إجراءات توجب تعيين المبيع الذي قام بمبيه الحق في الأخذ بالشفعة وتحديد شخص الباتع والمشترى والثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، وإذ تعتبر العقود في توالى البيع في المقار المشفوع فيه عقودا متباينة كل منها قائم بذاته مستقل عن الآخر 1400

في أشخاص المتعاقدين وشروط التعاقد هن الشغيع إذا ما حدد في دعواه أمام محكمة أول درجة طلب الأخذ بالشفعة بالنسبة لمقد معين من هذه العقود المتتابعة فإنه يتحدد وفقا لهذا العقد موضوع الحق المتداعي بشأنه والخصوم في التداعي فلا يجوز إذا ما قضى برفض دعواه - أن يطلب في الاستثناف الشفعة في عقد بيع آخر إذ يعد نلك تغييراً للطلب الذي كان مطروحا أمام محكمة أول درجة مما لا يقبل لدى محكمة الاستثناف باعتباره طلبة جديداً ، لما كان ذلك وكان الثلبت معا ملف بياته أن الطاعنين حددوا مطلبهم الختامي في الدعوي أمام محكمة أول درجة في أخفيتهم الأخذ بالشفعة في مأن البيع الذي إنعقد به العقد الثاني المؤرخ ٢٩/٧/٧٢٧ وصدر الحكم الابتدائي بمقوط حقهم في الشفعة مقيدا في قضاته بهذا الطلب وحده فانه لا يجوز لهم من يعد أن يطلبوا في الاستثناف الشفعة بالنسبة البيع الأول موضوع - العقد المؤرخ ١٩/١٢/١٢ إذ يعتبر طلبا جديدا غير مقبول طرحه على محكمة الاستثناف ، ومن شم فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن بحث هذا الطلب الجديد يكون قد وافق صحيح المائذون .

(الطعن ١٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨)

99.7 - لما كانت الشفعة مبياً من أسباب كسب الملكية وينشأ حق الشغيع فى الأخذ بالشفعة بمجرد انعقاد البيع ولو كان غير مسجل أو غير ثابت التاريخ وكان من آثار الأخذ بالشفعة وفقا لما هو مقرر بنص الفقرة الأولى من المادة 950 من القانون المدنى أن يحل الشفيع محل المشترى فى جميع حقوقه والتزاماته فإن مؤدى ذلك أنه لايجوز أن يحاج الشفيع محل المشترى فى جميع حقوقه والتزاماته فإن مؤدى لملكية المقار المشفوع فيه بسبب الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد البيم المسادر اليه ما لم يكن حق الشفعة ذاته قد مقط بأى مبيب من أسباب المسقوط ، فهنتم لذلك على هذا المشترى الإحتجاج بتملك العقار بانتقال ملكيته إليه بتمجيل العقد أو مجابهة الشغيع باكتمال مدة حيازته للعقار المشفوع فيه نتيجة ضم مدة جيازة ملفه البلتم تنفيذا الشفعة بالتاشيء عن العقد لما في ذلك كله من مناقضة لطبيعة الحق في الأخذ بالشفعة والآثار القانونية المترتبة على ثبوت هذا الحق .

(تطعن ۱۶۸۹ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۹)

ثبوت الشقعة للشخص المعنوى:

٥٦٩٧ – إذ كان لا يجوز تقييد مطلق النص بغير مخصص بحيث إن كان صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الامتهداه بالمحكمة الذي الملته وقصد الشارع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض مده

النص أي وجود ليس فيه ، وكان نص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى قد اطلق بيان من له الحق في الشفعة دون تخصيصه بالأشخاص الطبيعيين مما مفاده أن حق الشفعة يثبت للشخص الطبيعي والمعنوى على حد سواء فان النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير اساس . كذلك فان النعى غير سديد في وجهه الثالث ذلك انه لما كان النص في المادة ٥٢ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية هم : ١ - الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحدها القانون ٢ - الشركات التجارية والمدنية وفي المادة ٥٣ من ذات القانون على ان والشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها لازما لصفة الاتمان الطبيعية وكذلك في الحدود التي قررها القانون، يدل على ان لكل من الدولة ووحدات المنكورة وللشركات التجارية والمدنية شخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى تتمتم أصلا بجميم الحقوق التي قررها القانون وان تبعية اي من هذه الوحدات أو تلك الشركات للدولة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وكان مناط الغيريه في التصرفات القانونية تغاير الأشخاص القانونية في تلك التصرفات لما كان نلك وكان من شأن استقلال شخصية الشركة الشغيعة عن شخصية الدولة أن يجعل هذه الشركة - في خصوص شفعتها في العقار المبيع - من الغير بالنسبة لطرفي العقد الوارد عليه فان النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير اساس .

(الطعنان ۲۲۲۲ ، ۲۳۱۰ استة ۵۲ ق - جنسة ۱۹۸۷/۱/۱۰)

نسحمر عقساري

نسخر عقساري

الفصل الأول : الطعن في قرارات مأمور الشهر العقارى . الفصل الثاني : رسوم التسجيل .

الفصل الثالث: مسائل منوعة .

القصل الأول الطعن في قرارات مأمور الشهر العقاري

71.4 - مفاد نص المادة ٣٥ من القانون ١١٤ سنة ١٩٥٧ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن المشرع لم يرتب لصاحب الشأن حقا في الطعن المباشر في القرارات التي تصدرها مأموريات الشهر العقارى باستيفاء بيان أو استحضار مستند يتعلق بطلب الشهر بل جعل من القضاء مرجعا للتظلم منها عن طريق غير مباشر وذلك بطلب شهر المحرر شهرا مؤقا إلى أن يقول قاضى الأمور الوقتية كلمته فيه بابقاء الرقم الوقتي أو بالغاته .

(الطمن ٩٣ لسلة ٢٦ ي - ولسة ٢١/١٠/١١ س ١٢ من ٦٠٩)

٣٩٩ – لا يعتبر القرار الصادر من قاضي الأمور الوقتية بابقاء الرقم الوقتي أر بالفاته استناداً للمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ منة ١٩٥٧ من قبيل الأوامر على العرائض التي يصدرها قاضي الأمور الوقتية طبقا للمادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون المرافعات بل هو قرار يحسم به قاضي الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقاري بخصوص شهر المحرر . وهذا القرار لا يقبل العلمين بأي طريق كان ومن ثم فلا يصبح إعادة طرح النزاع من جديد على أي وجه من الوجوه . وإذا كان الحكم الابتدائي قد خالف هذا النظر بقبول النظام من القرار سالف الذكر والقضاء في موضوعه ، جاز الطحن فيه بطريق الاستناف أمام محكمة الابتدائي فانشي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية .

(للطعن ٩٣ لسنة ٢٦ ي – جلسة ٢٩/١٠/١٠ س ١٢ ص ٢٠٩)

ه • ٧٠ - النص في المائة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن هلمن المر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجها له ، ولمن تقرر مقوط أسبقية طلبه بسبب نلك ، أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حصب الأحوال ونلك في عشرة أيلم من وقت ابلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط إليه ويطلب من أمين المكتب .. أعطاء هذا المحرر رقما وقنيا .. وفي هذه الحالة بجب على أمين المكتب .. أن يرفع الأمر إلى قاضى الأمور الوقنية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دار تها الوقتية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دار تها الوقتية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دارة الوقتي بصفة دائمة أو بالفائه تبعا لتحقق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة ويكون القرار الصادر في هذا الشأن

نهاتيا ويدل على أن الشارع لم يلزم صاحب الشأن باللجوء إلى قاضى الأمور الوقتية ، دون سلوك الطريق العادى للتقاضى إلا فى حالة الاعتراض على قرار مكتب الشهو باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له أو بسقوط طلبه بسبب ذلك .

(الطعن ١٤٠٢ لسلة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨٣/٢/١٧ س ٣٤ من ٤٩٨)

١ • ٧٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع ملزم باعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانوني الصحيح عليها ، ولما كان مفاد نصوص المواد ١٣ ، ١٥ ، ١٨ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ أن الشارع بعد أن أوجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبه الشهر - ومنها حق الإرث - بما يقدم ضدها من الدعاوى - ومنها دعوى صحة التعاقد - التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً ، أجاز لذى الشأن أن يطلب إلى القاضي المستعجل محو ذلك التأشير فيأمر به القاضي إذا تبين أن الدعوى التي تأشر بها لم ترفع إلا لغرض كيدى محض - قد دل على أن طلب محو التأشير الهامشي وإن كان القاضي الممتعجل يختص بنظره فيأمر بإجراء وقتى لا يعرض فيه للموضوع إلا أن ذلك لا يمنع ذا الشأن من أن يطرح منازعته الموضوعية في صدد محو التأشير على محكمة الموضوع فتفصل حينئذ في أصل الحق المتنازع عليه - وإذ كان الطاعنون قد إقاموا دعواهم المائلة امام محكمة الموضوع بطلب محو التأشير بدعوى صحة ونفاذ عقد البيم المرفوعة من فريق من المطعون عليهم على فريق آخر منهم والوارد على تسجيل حق الطاعنين في الارث على سند من أن هذا البيع قد تعلق بملك الغير لثبوت تملك مورثهم الأرض موضوع تلك الدعوى بموجب عقد بيم مُسجل ثم آلت اليهم الملكية من بعده ، وكان الحكم المطعون فيه قد كنس برفض الدعوى على ما اجتزاه في أسبابه من عبارة أورد يها بوحيث إنه لما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى قد نصت في فقرتها الثانية على أن للطرف ذي الشأن أن يطلب الى القاضي معو التأشير أو التسجيل المشار اليه في المادة الخامسة عشر فيأمر به القاضي إذا تبين له أن الدعوى التي تأشر بها أو التي سُجِلتَ صحيفتها لم تُرفَع إلا لغرض كبدي محض ، وكانت المحكمة لم تتبين من الأوراق أن دعوى صحة التعاقد رقم ٥٠٤٢ محض لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة والمسجلة صحيفتها برقم ١٤٥٥ لسنة ٧٧ جيزة والمقدمة صورتها القونوغرافية من المستأنفين امام محكمة اول درجة لم ترفع إلا لغرض كندي مخطىء و - وإذ كان هذا الذي اقام عليه الحكم قضاءه يكثب عن أنه أخطأ فهم واقع النزاع المطروح في الدعوى وتكييفها الصحيح في القانون باعتبارها دعوى موضوعية استهدف بها الطاعنون محو التأشير بدعوى صحة التعاقد على أساس ثبوت ملكيتهم للأرض محل التداعى دون البائمين في تلك الدعوى ، وقد أدى
به هذا الخطأ الى حجب نفسه عن بحث المنازعة في الملكية التي هي قوام الفسل
في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور
المبطل بما يوجب نقضه .

(الطعن ۱۱۸ اسلة ۵۲ ق – جلسة ۱۹۸۸/۲/۲۱)

٧ • ٧٥ – إذ كانت الطاعنة الأولى قد ضمنت صحيفة دعواها مثلب محو تسجيل صحيفة الدعوى رقم ١٦١٢ لمنة ١٩٧٥ مدنى الجيزة الابتدائية ومحو تسجيل الحكم الصادر فيها المشهر برقم ٢٤٣٩ لمنة ١٩٧٧ الجيزة ووجهت هذا الطلب إلى مصلحة الشهر المقارى التي قامت أصلا باجراء تلك التسجيلات والمنوط بها ننفيذ الحكم بمحوها بما يجعل هذه المصلحة التي ينوب عنها قانونا وزير العدل بصفته خصما حقيقيا في الدعوى فيصح اختصامه في الطعن .

(قطعن ۲۰۳۰ نستة ۸۰ ی – جلسة ۲۸/۲/۲۸)

القصل الثانى رسوم التسجيل

٧٠٧٣ - أحال المشرع في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٨ إلى القانونين بشأن رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إلى القانونين رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إلى القانونين القانون رقم ٩٠ لمسنة ١٩٤٤ في شأن رد رسوم التسجيل وإذ نصبت المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم الترثيق والمقابلة للمادة انه الايرد أي رسم حصل بالتطبيق الأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه، وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص يجيز رد الرسوم في عليها صراحة فيه، وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص يجيز رد الرسوم في التصحيل في الحالة المذكورة . ويؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٧ بتعديل القوانين ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لمنة ١٩٤٤ وأورد نصوصا صريحة تضمي بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت عنه . وصرحت المنكرة التضييرية لهذا القانون بأن تلك النصوص لم تنشيء حكما جديدا وإنما جاءت مؤكدة التضيير الصحيح لما كانت تقضي به النصوص

(الطعن ۲۲۹ استة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۲۰/۲/۱۸ س ۱۹ من ۱۸۷)

\$. ٧٠ - مفاد نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لمنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التمجيل والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لمنة ١٩٤٨ أن الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرموم التكميلية لايجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهاية بفوات ميعاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى شأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت وإذ أجاز المشرع تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن يتبع في شأن تنفيذها بهذا الطريق نفس القواعد التي وضعها المشرع لتنفيذ الأحكام .

(الطعن ١٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨ س ١١ ص ١١١٣)

٥٧٥٥ – أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين الشهر العقارتي ليس مما
 ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل حتى يصح التنفيذ به قبل صديرورته نهائيا .

(قطعن ۱۰۷ لبيلة ۲۱ ق - وليية ۱۹۲۵/۱۱/۱۸ س ۱۹ ص ۱۹۱۳)

٣٠٧٠ – الأصل في تقدير الرسوم النسبية – وفقا لنمن المادة ١/٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ – أن تتخذ هم العقارات الموضحة بالمحررات أساسا لذلك التقدير فإن لم توضع تلك القيم - أو رأى الموظف المختص أنها لاتمثل القيمة الحقيقية فقد نص المشرع على أنه يجب بالنسبة للأراضي الزراعية - ألا تقل الرسوم عن الضريبة المنوية مضروبة في سنين وبالنمية للأملاك المبنية ألا نقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة في مائة وخمسين ، أما بالنسبة للأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية في ضواحي المدن والمباني التي لم تربط عليها عوائد فإن الرمام يحصل على أساس القيمة الحقيقية التي تمغر عنها التحريات. وإذا رأى المشرع أن القيمة التي تسفر عنها تلك الأسس قد لا تمثل القيمة الحقيقية المعقارات الواجب تحصيل رسوم التسجيل على أساسها وذلك على اعتبار أن تلك الأسس تقوم على تقديرات حكمية فقد أجاز المصلحة الشهر العقاري - بنص الفقرة الثانية من المادة الناسعة سالغة الذكر وفي كل الأحوال المبينة بالفقرة الأولى منها -أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تنديه مما يدل على أن التقدير بناء على الأساس المبين بالفقرة الأولى ليس تقديرا نهائيا بل يجوز الرجوع فيه ومعاودة التقدير بمعرفة خبير ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على تلك الأسس مادام حق المصلحة في اقتضاء الرسوم مازال قائما .

(الطعن ١٤٣ لسنة ٣١ ي - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ س ١٦ من ١٢١٧)

٧ • ٧ • إذ كانت الواقعة المنشئة لامتحقاق رمم التمبيل هي واقعة التوثيق المنسبة للعقود الرميعة وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية ، فان أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٤ المحل بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٤٧ هي التي تصري على المحرر موضوع الدعوى الذي صدق على التوقيعات الواردة به وشهر تصري على المحرر موضوع الدعوى الذي صدق على التوقيعات الواردة به وشهر المقارى والتوثيق فيما عدا ما نص عليه في الأحكام المابقة الأحكام الواردة في قانون الرموم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية والرموم الشرعية فيما يتطير الرموم الشرعية فيما يتطي بتقدير الرموم التسميلها وردها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتى : أولا يكون أساس تقدير الرموم النميية مبدئيا قيمة العقارات الموضحة بالمحررات فاذا لم توضع هذه القيمة أو وضعت إلى ما الموضعة بالمحررات فاذا لم توضع هذه القيمة الحقيقية قدرت الرموم وفقا للأمس الآنية : ألا نقل قيمة الأواضى الزراعية عن الضعيية المنوية مضروبة في معمين ... (ب) الانقل قيمة العقارات المبنية المناوية مضروبة في معمين ... (ب) الانقل قيمة العقارات المبنية مدد... (ج) تحصل رموم عن الأراضي المحدة للبناء والأراضي الزراعية في ضواحي.

المدن ... ثانيا – يجوز لمكتب أو لمأمورية الشهر العقاري والتوثيق المختصة في كل الأحوال ولو بعد تمام الاجراءات أن يطلب بموافقة المكتب الرئيسي التقدير بمعرفة خبير ثالثا : إذا استحقت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين المكتب المختص وبعلن هذا الأمر الى نوى الشأن يكتاب موصي عليه مصحوب بعلم وصول ، أو عن يد أحد محضري المحكمة وتجوز المعارضة في أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح نهائيا ... وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستثناف ومفاد هذا النص أن الرسوم المستحقة على المجرر المراد شهره تحتسب على أساس القيمة الموضعة به بصفة مبدئية فاذا تبين أن هذه القيمة نقل عن القيمة الحقيقية قدرت بحيث لا نقل عن الموضح بالبندين أ ، ب أو بمعرفة خبير كالموضح بالبندج ويؤيد نلك ما جاء بالمنكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٥ لمنة ١٩٥٧ من اتخاذ القيمة الموضحة بالمحرر أساسا لتقدير الرسوم النسبية انما يكون بصفة مبدئية ، ثم تعمل أحكام الفقرات أ ، ب ، ج من البند الأول من المادة المنكورة ، وإذ جاء نص الفقرة الثالثة عاما فاته ينصرف إلى كل الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية سواء في ذلك الأحوال المنصوص عليها في الفقرات أ ، ب ، ج من البند أو لا أو في غيرها ومنها حالة خطأ الموظف المختص في تقدير قيمة العقار أو في تكييف التصرف أو في تعيين فئة الرسم أو في حساب الرسم ذاته أو يسبب اغفال نوع من أنواع الرسم أو لأي سبب آخر ، واذ كان ذلك فان أمين مكتب الشهر العقارى إذ أصدر أمرا بتقدير الرسوم التكميلية المستحقة قانونا تصحيحا لما وقع من خطأ بالنسبة لتعيين الرسم المستحق لايكون قد جاوز

(الطعن ٢١٦ لسنة ٤٣ ي - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ س ٢٨ ص ١٩١٦)

٧٠٥ - نص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لمنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الترثيق والشهر قد ورد عاما مطلقا دون تخصيص متحدثا عن التظلم من أمر التقدير ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع . التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بها وذلك تبسيطا للاجراءات على ما أشارت اليه المنكرة الايضاحية .

(الطعن ٨٩ لسنة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤)

♦ • ♦ • أراد المشرع – بما نص عليه في المواد ١٥ ، ١٦ و ١١/١ من القانون رقم ١٦٤ الصنة ١٩٤٦ بشأن الشهر المقارى والتوثيق ، أن يرسم طريقا للمدعى في دعوى صحة التعاقد يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل اليه الحق من الباتم المدعى عليه واعلام الغير بالأخطار التي يتعرض لها عند التماقد بشأن المقار محل الدعوى ، وإذ كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فانه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر يتضمن كل ببانات التسجول الهامة ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فان أثر تسجيل الحكم من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار برند الى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد .

(الطمئان ١٩٨٨ ، ٢٥٧٦ لسنة ١٩ ق – جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

• ٧١ - إذ كان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على انه وفي الأحوال التي يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ، ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول ، أو على يد أحد محضري المحكمة ، ويجوز لنوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١١، التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الادارى ... ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع النظلم أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن وقد ورد عاما مطلقا دون تخصيص ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد بذلك الى ان يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المغضر عند الاعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرموم وذلك تبسيطا للاجراءات على ما أشارت اليه المنكرة الايضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية ، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصا ينص على المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر بما مفاده أن طريق المعارضة الذي رمىمته العادة ١٧ المشار اليها قاصر على حالة المنازعة في مقدار الرسوم القضائية المقدرة ، أما المنازعة على أساس الالتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الاجراءات المادية المنصوص عليها في قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما أفصحت عنه المنكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٤٤ المشار اليه ، وانه وان كان المقرر وقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لمنة ١٩٦٤ أن الحكم الصائر في التظلم من أمر تقيير الرسوم التكميلية يكون غير قابل الطعن إلا أنه – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – لايكون كذلك إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم أما اذا فصل فيما يثور من منازعات اخرى فانه يخضع من حيث قابليته الطمن للقواعد العامة في قانون المرافعات ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن ۱۸۰ لسنة ۵۱ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۳) (الطعن ۲۲۳۹ لسنة ۵۰ جلسة ۲۲/۱۱/۲۲۲)

٧١١ - إذ كان التعرف على ما عناه المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع إلا أنه من استخلصت المعكمة نلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصدوه وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض لتكييف عقد البيم المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير محل الدعوى فوصفه بأنه عقد تعاوني حرر بين أطرافه التعاونيين وتسدد عنه الرسم الشامل المستحق عليه والمقرر في المادة الثانية من القانون ١٢٨ لمنة ١٩٥٧ في شأن اعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، وذلك على مند من القول بأن العقد صدر من عضو الجمعية التعاونية الى ذات الجمعية ثم من الأخيرة الى عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم وأنه قد تأشر على هامشه بالرسوم المعفاه رغم أن المناط في تكييف العقد هو بوضوح الارادة لا وضوح اللفظ وما عناه المتعاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرماهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، لما كان ماتقدم وكان الثابت في الأوراق أن عقد البيع المشهر برقم ٧٤٩١ سنة ١٩٦٦ قد صدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفي شركات مثل الى ذات الجمعية ثم من الأخيرة الى مورث المطعون ضدهم العضو بالجمعية ، وقد أفرغ هذا البيع بين الاطراف الثلاثة في مند واحد وفي تاريخ واحد وثمن واحد ، وهو ما يكثف عن أن حقيقة الواقع أن البيع قد تم بين عضو بالجمعية التعاونية وبين عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم وذلك بموافقة الجمعية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة الطيا قد قررت في طلب التضير رقم ٦ منة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ بأن عقود البيع التي تصدر من عضو بالجمعية التعاونية

ليناء المسلكن الى عضو آخر بها الاتخصاع المرصم الشامل المتصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رفع ١٩٥٧ اسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة الجمعية ، بل يخضع للرسم الأصلى ، وكان هذا القرار التضيري ملزما بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا انصادر برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعدم بالمادة ١٩٤٩ من قانون المحكمة الدمنورية العليا برقم ٨٨ منة ١٩٧٩ فان هذا الحكم وقد أيد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بالفاء أمر التقدير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب .

9119 - المادة ٢٦ من القانون رقم ١٥ لمنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد جرى نصبها بأنه وفي الأحوال التي تمتحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المفتص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الي نوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعام الوصول أو على يد احد محضرى المحكمة ويجوز لنوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بموفة اهل الخبرة المنصوص عليها في المادة الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بماوية الها الخبرة المنصوص عليها في المادة ١٧ - التظلم من امر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا اصبح الأمر اعلان أمر التقدير في قلم الكتاب ، ويدفع التظلم الم المحكمة الابتدائية اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكان بدائرتها المكتب الذي اصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن وقد ورد الكان بدائرتها المكتب الذي اصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن وقد ورد المحكمة - أن المضرع قصد أن يكون رفع التظلم من الامر الصادر بتقدير في قام المحكمة - أن المضرع قصد أن يكون رفع التظلم من الامر الصادر بتقدير في قام المحكمة بها المادية المحضر عند الاعلان أو بتقرير في قام الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وصواه انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسم المغرة أم تناولت أمان الانتزام بها أو انقضائه بالنقادم وذلك تبسيطا للاجراءات على ما أشارت اليه المنكرة الايضلحية .

(الطعن ۱۳۶۰ لسنة ۵۲ ال - جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۲)

٩٧١٣ – الشارع أوجب بمقتضى المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٦ لمنة ١٩٧٨ بشأن المدالة الضريبية - على مأموريات ومكاتب الشهر المقارى تحصيل الضريبة على التصرف في المقارات المبنية والأراضى داخل كردون المدينة من المتصرف البه الذي يلزم بمدادها عند اجراء الشهر او التوثيق لحصاب المتصرف وكان مؤدى نلك أنه ولئن كان الشارع التى عب، الضريبة على عاتق المتصرف إلا أنه الزم المتصرف اليه بمدادها نباية عنه ، وهي نباية قانونية بمقتضى نص آمر ولا بنال

منه ما يشرطه المتماقدون فيما بينهم من احكام مخالفة يستوى في ذلك أن تكون شروطهم سافرة الدلالة على مناهضة حكم القانون أو مؤديه ضمنا إلى نقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه أو مانعة إياه من سدادها لمساب المتصرف وآية ذلك أن الشارع أوقع البطلان على كل اتفاق يقضى بنقل عبه المضربية إلى المتصرف . اليه وأوجب على مكاتب الشهر العقارى تحصيلها منه لحصاب المتصرف .

(الطعن ۲۲۱۲ لسلة ۵۳ ق – جلسة ۲۲۱۸ (۱۹۸۳/۱۲۸۲)

٤١١ه - الضريبة على التصرفات العقارية المغروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة 197٨ - باعتبارها ضربية مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها -تمرى على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من اول بناير سنة ١٩٧٤ وتحصل مع رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب ومأموريات الشهر العقارى بذات اجراءات هذه الرسوم الأخيرة ، ولما كانت الواقعة المنشئة لرسم التسجيل والتي يتحدد بموجبها المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرسمية وواقعة التصديق على التوقيعات في العقود العرفية إذ أوجب المشرع في المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تحصيل رسم التسجيل مقدما عند التوثيق او التصديق فان هذه الضربية لاتسرى على العقود العرفية التي تم التصديق على التوقيعات فيها ومداد رسم التسجيل قبل اول يناير سنة ١٩٧٤ ولو تراخت باقى اجراءات التسجيل الى ما بعد هذا التاريخ ، وهو ما يتفق مع ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية عن مشروع قانون العدالة الضريبية من أن أرجاع الضريبة على التصرفات العقارية الى اول يناير سنة ١٩٧٤ قصد به مواجهة ظاهرة إثراء مفلجيء نشأت عن تغيير الظروف بعد الأهذ بسياسة الاتفتاح في أواخر عام ١٩٧٣ ، لما كان ذلك وكان الثابت أن التصرف موضوع النزاع قد تم التصديق على التوقيعات في العقد العرفي المحرر بشأنه بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٦ فانه لايخضع للضربية المغروضة بالقانون رقم ٤٦ لمنة ١٩٧٨ حتى ولو تراخت باقي اجراءات التسجيل الى ١٩٧٤/٢/٢٠ . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٥٠ لسنة ٥٣ ي - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

۵۷۹۵ – لما كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسوم التسجيل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هي واقعة التصديق في العقود الرسمية وواقعة التصديق في العقود العرفية وكان النص في العادة ٣٦ من القانون رقم ٧٠ صنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر هأن يسقط الحق في استرداد ما يتحصل من الرسوم بغير وجه

حق بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ دفعها، يدل على انه يشترط لتطبيق حكم هذه المادة أن يكون المبلغ الذي حصلته الدولة دفع باعتباره رسما وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق . لما كان ذلك وكان التمن في المادة الأولى من القانون ٤٣ منة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق العرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ منة ١٩٧٧ على إن يقصد بالمشروع في تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط ينخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة، وفي المادة ٤/٢٣ من ذات القانون على ان تعفي من رسوم الدمفة ومن رسم التوثيق والشهر عقود تأسيس اي من هذه المشروعات وكذلك جميم العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن ... مفاده ان الإعفاء من تلك الرسوم منوط بصدور قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربي - والأجنبي والمناطق الحرة بالموافقة على المشروع ، وكان الثابت من الأوراق ان الرسوم المطالب باستردادها قد دفعت بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٧ قبل صدور قرار بالموافقة على المشروع بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠ فان تلك الرسوم يكون قد تم دفعها بحق ولا ينطبق على المطالبة باسترادها نص المادة ٣١ من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ سالف الإشارة ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بمقوط الحق في المطالبة بمضى ثلاث منوات على دفع الرسوم المطالب بها وحجب نفسه بنك عن بحث دفاع الطاعن في مدى احقيته في الاسترداد بعد صدور قرار الموافقة على ذلك المشروع فيكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(للطعن ٧٧٠ لسلة ٥٠ ق - ولسة ١٩٨٧/١٢/٢)

719 - المستفاد من نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رموم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لايكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذا الرسم إما إذا فصل الايكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذا الرسم إما إذا فصل المحكمة فيما يدور من منازعات أما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٧/٣٠ انه قضى بعدم قبول التظلم شكلا للتقرير بعد الميعاد وكان النزاع يدور أمام المحكمة المطعون في حكمها حول صحة اعلان الطاعنين بأمر تقدير الرمم التكميلي في مواجهة النيابة العامة وما إذا كان التظلم من هذا الأمر قد تم في الميعاد القانوني من عدمه فإنه لايكون قد فصل في منازعة في تقدير هذه الرموم ويخضع بالتالي للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه ، وإذ

لأنه فحنى فى منازعة فى أمر تقدير الرسوم التكميلية ، وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستناف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ۱۳۵۹ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۲۹/۸/۱/۲۱)

المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لمنة ١٩٧٨ والمادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لمنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لمنة ١٩٧٨ والمادة ٥٦ من القانون الاخير بشأن تحقيق العدالة الضريبية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – ان الضريبة على التصرفات العقارية المغروضة بالقانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٧٨ باعتبارها ضريبة مباشرة تغرض على الاصوال العقارية تداولها وتسرى على التصرفات التي تم مباشرة تغرض على الاصوال العقارية بدائم و رسوم التوثيق والشهر بمعرفة مكاتب مأموريات الشهر العقاري بذات اجراءات هذه الرموم الأخيرة ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الواقعة المنشئة لرمم التسجيل والتي يتحدد بموجهها المركز القانوني للشخص هي واقعة التوثيق بالنسبة للعقود الرممية ، إذ أرجب المشرع في المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لمنة ١٩٦٤ تحصيل رسم التسجيل مقدا عند التوثيق أو التصديق ، وكان الثابت بالأوراق أن التصرف – محل النزاع – أشهر في ١٩٧٧/٣/٣ ، فانه يخضع للضرية من ذلك التاريخ .

(الطعن ١٠٨٠ استة ٥٠ ال - جنسة ١٠٨٠)

 الرسوم، وسواء كان التقدير بناء على التحريات أو بمعرفة أهل الخبرة، ونلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت اليه المنكرة الايضاهية. (تطعن 30 سنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٩٠/١/٨)

المادة ٢٣ من القانون ٤٦ لمنة ١٩٧٨ - وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة (١) المشرع القيون ٤٦ لمنة ١٩٧٨ - وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة (١) أن المشرع القي بعبء ضريبة التصرفات المقارية على عاتق المتصرف بوصفه المستفيد من الربح وجعل التزامه بها متعلقا بالنظام العام إذ منع نقل عبنها الى المتصرف إليه ورتب البطلات جزءاً لأى اتفاق من شأنه في أية صورة - نقل عبء الالتزام بها من المتصرف إلى المتصرف إليه إلا أنه تيمبرا لجباية هذه الضريبة وحب المتصرف وحمى نياية قانونية بمقتضى نص آمر لاينال منها ما يشترطه المتمافدان فيما بينهم من أحكام مخالفة . وكان النص في البند الناسم من المقد على أن بيلتزم الطرف الأول - المتصرف - بعداد كافة الديون والمستمقات والضرائب - عدا ضريبة التصرفات التزم بها المشترى، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن هذا الاتفاق - لما هو ظاهر من عبارته - يتضمن نقلا لعبء الضريبة من المتصرف الى المتصرف إليه بالمخالفة النص القانوني الأمر ، ومن ثم وقع باطلا - وهو بطلان بتمسك به كل ذي مصلحة وتقضى به المحكمة من تلقاء نضها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن ٩٠٨ لسنة ٥٨ ق – جلسة ٩٠٨/١/١٦)

• ٧٧٠ - اجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون 157 لمنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الصرائب والرسوم مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يمنوي في نلك ما ورد - منها في القانون المدنى أو القوانين الخاصة على ما بينته المذكرة الايضاحية ، وان التكليف بالوفاء السابق على اعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يمتبر قاطعا للتقادم ، وانما هو مجرد انذار بالدفع لا يكفى لترتيب هذا الأثر إذ المقصود بالتنبيه الذي يقطع التقادم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو التتبيه المنصوص عليه في المادة ٢٨١ من قانون المرافعات قضاء هذه المشرع اشتماله على اعلان المدين بالبند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين .

⁽١) الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٨ لم ينشر .

لما كان الخطاب حكليف بالدفع، الذى اشار المطعون عليهم اليه فى نظلمهم ان الطاعن الثانى ارسله اليهم لم يقدم الى محكمة الموضوع حتى تستطيع التحقق مما اذا كان هذا الخطاب قد اشتمل على أمر تقدير الرسوم التكميلية وتكليفهم بالوفاه و لا يعرف تاريخ وصول الخطاب اليهم للتحقق ليضا مما اذا كان قد تسلموه قبل التقادم، ومن ثم فان هذا الخطاب لا يعتبر تنبيها قاطما للتقادم بالمفهوم الذى يشترطه القانون . (قطعن ١٠٠ عسة ١٩٠٤/٢/٢٨

٩٧٢١ - النص في البند رقم ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ -المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية - على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات في العقارات المبنية والأراضى داخل كردون المدينة ... وعلى ماموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضربية مع رسوم التوثيق والشهر المقور بالقانون رقم ٧٠ نسنة ١٩٦٤ بذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذي يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ، ويعتبر باطلاكل اتفاق أو شرط يقضى بنقل عب، الضريبة الى المتصرف اليه ، وفي المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على سريان هذا الحكم على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٤ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) على أن الضريبة على التصرفات العقارية المفروضة بالقانون رقم ٤٦. لمنة ١٩٧٨ باعتبارها ضريبة مباشرة تسرى على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٧٤ حتى تاريخ الغاء هذا القانون والعمل بقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لمنة ١٩٨١ ، وتحصل مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بمعرفة مكاتب وماموريات الشهر العقارى بذات اجراءات هذه الرسوم الأخيرة ويسعر خاص محدد هو الرسم النسبي المقرر في قانون الرسوم والتوثيق سالف الذكر استثناء من حكم المادة ٣٧ من القانون رقم . 1989 aud 18

(الطعن ٢١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

⁽١) نقض ١٩٨٩/١/٣٠ في الطعن رقم ٢١٧٣ لمنية ٥٣ ق – ونقض ١٩٨٧/١٧٨ في الطعن رقم ٢٠٠٤ لمنية ٥٣ ق – ونقش ١٩٨٧/٢/٣٢ في الطعن رقم ٦٥٠ لمنية ٥٣ ق .

القصل الثالث

مسائل منوعة

طرح البحر بعقود غير مسجلة في ظل القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لمنة ١٩٣٣ نلك مطرح البحر بعقود غير مسجلة في ظل القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لمنة ١٩٢٣ نلك أن هذين القانونين لم يوجبا تسجيل القرارات الادارية بتوزيع طرح البحر . ولا يغير من هذا أن تكون المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٢٤ المنة ١٩٤٦ يشمل نسمها الي جانب المعقود والاتفاقات الواجب شهرها التصرفات الادارية التي تتناول حقوقا عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع البحر ، أو أن تكون المادة العاشرة من القانون رقم ٧٣ لمنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله قد نصت على أن يوزع طرح البحر بقرار من وزير المالية ويكون سندا له قوة العقد الرسمي وان يسجل بدون رسم إذ ليس لهذين القانوني أثر رجعي فلا يسريان على القرارات السابقة عليهما .

(الطعن ٨٥ تستة ٢١ في - جنسة ١٩٥٤/١١/٢٥)

٣٧٧٣ - قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لم يوجب تسجيل القرارات الادارية بتوزيع طرح البحر على اعتبار انها لم نكن من العقود الواجب تسجيلها بمقتضى هذا القانون وأنه وإن كانت التصرفات الواجب شهرها وفقا للمادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تشمل الى جانب العقود التصر فات الإدارية التي تتناول حقوقا عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر إلا ان هذا القانون ليس له أثر رجعي فهو لا يمري على القرارات السابقة عليه ، وإنن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضي بأحقية المطعون عليه الأول في الثنفعة أقام قضاءه على ما ورد في تقرير خبير الدعوى من ان اطيان الشغيع في الحد القبلي من العقار المشفوع فيه ثابتة ملكيتها له بعقود ومسجلة وإنه توجد قطعة ارض من طرح البحر في الحد الشرقي سلمت الى الشغيم في ١٤ من مايو ١٩٤٢ من مديرية الغربية بموجب القرار الصادر منها في أول مايو ١٩٤٧ وقيدت بتكليفه ويحدها غربا القدر المشفوع فيه . فإن هذا الذي استند اليه الحكم في ثبوت جوار ملك الشفيع من حدين لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الشغيم قد تملك القدر الذي يحد العقار المشغوع فيه من الجهة الشرقية بقرار مديرية الغربية الصادر في الأول من مايو ١٩٤٢ والذي يدل التأشير به في دفاتر المكلفة على صدور قرار سابق من وزير المالية بتوزيع اطيان طرح البحر وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

(قطعن ۱۲۰ استة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۹۲/۱۰)

٧٧٤ – المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ اسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر المقارى – إذ تنص على أن مجميع التصرفات والأحكام التهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية بجب كنلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لاتكون حجة على الفير – ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالا موروثة، فإن مؤدى ذلك إنه بجوز للغير اعتبار حالة الشيوع لا تزال قائمة طالما أن عقد القسمة أو الحكم المقرر لها لم يسجل وإذ كان التسجيل في هذه الحالة قد شرع لفائدة الغير وصونا لحقه فإنه يكون له أن يرتضى القسمة التي تمت ويعتبر بذلك متنازلا عن هذا الحق الذي شرع لفائدته.

(الطعن ٢٠٧ نستة ٢٤ ي - جلسة ١٩٥٩/١/١٥ س ١٠ ص ٢٢)

• ٧٧٥ – هدف المشرع بالأحكام الواردة في المانتين ١٧ و ٥٥ من القنون رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ والمانتين ١١١٤ و ١٠٥٤ من التقنين المدنى الجديد تنظيم شهر التصرفات العقارية حماية للاكتمان العقاري – فتعتبر هذه الأحكام لذلك متعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تكون القواعد التي قررتها قواعد آمره واجبة التطبيق حتما ولا تسوغ مخالفتها بمقولة «أن من شرعت لمصلحته قد تنازل عن التعمك بها» .

راجع أيضا : تسجيل .

(الطعن ٢٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١ س ١١ ص ٤٢٥)

٧٧٩٩ - مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر المقارى أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المنقاسم فيما ببنه وبين المنقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم ، وأنه لايحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .

(الطعن ٢٦٤ لسلة ٢٩ ي – واسة ١٩٦٤/٤/٢ س ١٥ ص ٥٠٣)

٧٧٧ – الفير في الحكم المادة الماشرة من قانون الشهر العقاري هو من تلقى حقا عينيا على أسلس أنه مازال معلوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مغرزا قانه لايعتبر غيراً ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه في الجزء المغرز الذي أنصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى من أن التصرف إذا انصب على جزء مغرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف المتصرف التقل حق المتصرف على التسمون المتصرف المتصرف المتصرف المتصرف المتصرف المتصرف المتصرف المتصرف القسمة ؛ معا

مفاده أن القسمة غير المسجلة يعتج بها على من اشترى جزءاً مغرزاً من أحد المتقاسمين من إنهاء حالة المتقاسمين من بنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم ملكا للجزء المغرز الذى وقع فى نصيبه بموجب القسمة . ومن ثم فإنه لا يكون لمن اشترى جزءا مغرزا لم يقع فى نصيب البائع له بموجب القسمة أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنصبة إلى ذلك الجزء ذاته طالعا أن القسمة ولن كانت لم تمنجل تعتبر حجة عليه وترتب انتقال حقه من الجزء المغرز المعقود عليه إلى النصيب الذى الغرز المعقود عليه إلى النصيب الذى اختص به البائع له بموجب تلك القسمة .

(الطعن ٢٦٤ استة ٢٩ ق - جاسة ١٩٦٤/٤/٢ س ١٥ ص ٢٠٥)

۵۷۷۸ – الفير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لمنة المناوك هو من تلقى حقا عينيا على العقار الشائع على أساس أنه مازال مملوكا على الشهر عند القسمة .

(الطعن ١٩٤٤ اسلة ٢٩ ي - جلسة ١٩٢٥/١٢/٢ س ١٦ مس ١١٧٧)

9٧٢٩ - المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ٦٣١ من قانون المرافعات السابق ، هي الشهادة التي يحررها مكتب الشهر العقاري طبقا للبيانات الواردة في الفقرة الرابعة من للبيانات الواردة في الفهرس المعد لذلك ، والمنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الخاممة من قانون الشهر العقاري والتوثيق رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ وهي إما أن تكون ايجابية تشمل ما ثبت به من تصبيلات أو قيود مرتبة على العقار أو ملبية إذا خلا من هذه التصبيلات أو القيود د.

(الطعن ١٤ نسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧ س ٢٣ ص ١٧٩)

• ٧٣٥ - نص المادة ٢٤ من اللائعة التنفيذية لقانون التوثيق رقم ١٨ لمنة ١٩٤٧ - فيما أشار إليه من أن توقيع ذوى الشأن على العقد العرفي يكون في ذيل المحرر - لا شأن له بطرق الاثبات في المواد المدنية التي حدها القانون ، ولم يقصد به سوى تنظيم اجراءات التصديق على الامضاءات أمام الموثق .

(الطعن ٢٥٠ لسلة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٢/١٧/٢٧ س ٢٤ ص ١٣٧١)

۷۳۹ - أشكال العقود والتصرفات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - تخضع لقانون البلد الذي أبرمت فيه ، لما كان ذلك فانه لا وجه التذرع بشأن عقد الوكللة الصادر في قبرص بأحكام قانون الشهر العقارى المصرى رقم ١١٤ لمنة . ١٩٤٦ .

(الطعن ٥٩ نسنة ٢٦ ق بأهوال شخصية: - جلسة ٢٠/٢/٢١٩ س ٢٦ ص ٣٦٤)

و ١٩٣٧ - قبول طلب شهر المحرر يقتضى اثبات اصل ملكية البلاع أو المنصرف ، ولا يقبل في اثبات نلك الا اوراق معينة منصوص عليها في قانون الشهر العقارى والتوثيق رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣ منه العقارى والتوثيق رقم المحررات فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا للمادة السابقة الا المحررات التي مبق شهرها ثم أوريت طائفة أخرى من الأوراق ليس من ببنها المحررات المؤشر بصلاحيتها للشهر وعقود القسمة العرفية اللاحقة لصدور القانون . وطبقا للمادة المائية من القانون رقم ١٩٥٠ منة ١٩٥٢ الخاص فيه أو حق انتفاع أن يقوم بشهر حقه طبقا للاجراءات والقواعد المقررة في شأن حق الارث في القانون رقم ١١٤٤ منة ١٩٤٦.

(ناطعن ۸۸۷ نستة ۲۳ ی – جلسة ۲۹۷۸/۲/۲۳ س ۲۹ ص ۸۸۰)

٥٧٣٣ - نص المادتان ١٥ ، ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ يدل على أن المشرع استقضى الدعاوى الواجب شهرها وهي جميع الدعاوي التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف القانوني الذي يتضمنه المحرر واجب الشهر وجودأ أو صحة أو نفاذا وكنلك دعاوى الاستحقاق ودعوى صحة التعاقد وجعل التأشير بهذه الدعاوى أو تسجيلها يكون بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة ورتب على تسجيل الدعاوى المنكورة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بمكم يؤشر به طبق القانون فيكون هجة على من ترتبت لهم حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعاوي أو التأشير بها . ولما كان الثابت ان التحكيم ليس من قبيل الدعاوي التي هي سلطة مخولة لصاحب الحق في الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته ، كما أن مشارطة التحكيم لاتعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عيني عقارى أصلى أو من قبيل صحف الدعاوى وإنما هي مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ولا ينضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور أمام هيئة التحكيم ، مما مفاده أن مشارطة التحكيم لاتكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ مِن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري وإن سُجلت أو أشر بها لا يترتب على ذلك أن الحق المدعى به إذا تقرر بحكم المحكم وتأشر به أن يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية إبتداء من تاريخ تسجيل مشارطة التحكيم ، لأن هذا الأثر يتعلق بالدعاوى فقط ، ثما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول مباشر إجراءات التنفيذ قد أثنهر حق اختصاصه بأن قيد في ١٩٦٤/٦/١٠ برقم ٣١١٥ على العقارات المنفذ عليها Y1 V4

وكانت الطاعنة (المعترضة) قد مجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر من المحكمين بصحة ونفاذ عقد البيع في ١٩٦٤/٧/١٥ ا برقم ١٣٧٤ أى أن المطعون عليه الأول قيد حق اختصاصه بتاريخ سابق على نسجيل الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه ولا عبرة في ذلك بتاريخ تصجيل مشارطة التحكيم على ما ملف البيان . ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه أن حكم المحكمين لم يسجل إلا ضمن أوراق تسجيل عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٥/١٣/٢٥ وذلك في ١٩٥٥/١/١٥ ونلك من عبر المحكمين قد سجل ، لأن النمي في هذا الخصوص بعرقم ٢٤٣١ في حين أن حكم المحكمين قد سجل ، لأن النمي في هذا الخصوص بعد أن تبدين أن قيد الاختصاص مابق على تسجيل حكم المحكمين يصحى غير منتج .

2078 — الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري هو من تلقى حقاً عينها على الشهر العقار على أساس أنه مازال معلوكاً على الشيوع وقام بتسجيله ، قبل تسجيل مند القسمة ، فالمشتري لحصة شائعة من أحد الشركاء على الشيوع ، إذا مبل عقد قبل تسجيل عقد القسمة ، يعتبر من الغير وبالتالي لا يحتج عليه بهذه القسمة . ويكون هو دون البائع له صاحب الشأن في القسمة التي تجرى بخصوص هذا العقار ، وله أن يطلب إجراء قسمة جديدة ، إذا لم يرتض القسمة التي تعت دون أن يكون طر فا فيها .

(الطعن ١١٥٧ لسنة ٤٧ ق ~ جلسة ١٩٨١/٤/٢٨ س ٢٣ هن ١٣٠٤)

صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأثير بمنطوق الحكم السائع الإثبات التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأثير بمنطوق الحكم الصادر نتيجة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشترى حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على المقار ايتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ويذلك يكون المشرع قد رسم المدعى في دعوى صحة التعاقد طريقا يمكنه من التسلك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإحلام كان هذا الإعلام يتحقق بالتأثير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر المحكم كاملا إذا أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الإحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على المقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة النعاقد ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقررت بتصرف رضائي صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى إتخذت ضد هذا البائع .

(الطعن ٩٩ استة ٤٨ ق -- بطسة ١٩٨١/٤/٢٩ س ٢٧ ص ١٣٤٠)

۷۳۹ - مؤدى نصر المادة ٥٤ من قانون تنظيم الشهر المقارى المعمول به أنه لا يصرى هذا القانون على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رمميا قبل أول يناير منة ١٩٢٤ ولا على الأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ بل نظل هذه المحررات والأحكام خاضعة لأحكام القوانين التي كانت مارية عليها .

(الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٤/١/٢١ س ٣٣ ص ١٩٦)

٧٣٧ - أ - طلب الطاعنين محو ما تم بشأن عقد شراء المطعون ضده من تسجيلات إنما هو موجه لمصلحة الشهر العقارى التي قامت أصلاً بلجراء تلك التسجيلات وهي المنوط بها تنفيذ الحكم بمحوها بما يجعل المطعون ضده الأول (وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى) خصماً حقيقاً في الدعوى يصح اختصامه في هذا الطعن .

ب - مفاد نص المادتین ۱۰ ، ۱۷ من القانون رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹٤٦ بتنظیم الشهر العقاری أنه وإن کان مبق تسجیل صحیفة دعوی صحة التعاقد لا یعنم من تسجیل بیم آخر صادر من نفس البائع عن ذات العقار وانتقال الملکیة بهذا التسجیل إلی المشتری فیه ، إلا أنه متی صدر فی تلك الدعوی حكم بصحة التعاقد وتأشر بمنطوقه فی هامش تسجیل صحیفتها أصبح البیم المحكوم بصحته حجة علی المشتری الآخر الذی کان قد منجل عقده بعد تسجیل صحیفة الدعوی ، ویالتالی زوال حجیة أثر تسجیل هذا العقد قبله فی نقل الملتوری به .

جـ - مؤدى ما برتبه القانون من زوال حجية الحق العيني بمبب الاحق أن تزول بالتبعية حجية الحكم السابق صدوره استندااً إلى هذا الحق . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الثاني سجل صحيفة دعواه بصحة التعاقد قبل تسجيل الطاعنين عقد شرائهم فإن سبق حصولهم بهذا العقد على حكم نهائي بثبوت ملكيتهم نتلك المقار لا يكون حجة على المطعون ضده بعد أن قام بالتأثير بمنطوق الحكم بصحة عقده في هامش تسجيل صحيفة الدعوى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

أ ـ جـ (الطعن ١١٤٨ نستة ٤٩ ق – جلسة ٥/١٩٨٣ س ٢٤ ص ١١٤١)

٥٧٣٨ - ورود التصحيح في بيانات الأرض محل التصرف على حدودها فضلا عن رقمها لا يعتبر تصويبا لخطأ مادى بل هو تغيير للمحل يجعله بمثابة تصرف جديد يجب تسجيله لنترتب أثاره القانونية من حيث نقل الملكية ولا يحاج به الغير إلا من تاريخ تصحيله دون اعتداد بما سبق هذا التصحيح من تسجيل لمنذ التصرف أو تسجيل لصحيفة الدعوى المرفوعة بشأن صحته ونفاذه.

• ٧٣٩ - مفاد نص العادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ السنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر المقارى - وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطاً لإنتقال الحقوق المينية العقارية إلى الورثة حتى لا نبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الإرث ، وإنما نؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المعورث بإعتبار أن إنتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المعورث إلى الوارث أثر يترنب على واقعة الوفاة ، واكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الإرث بعنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته .

(الطعن ١١٣٩ نسنة ٥١ ق - جنسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١٣١)

 ٥٧٤ – المائة ٥٠٥ من قانون المرافعات تقضى بأن تصرف المدين أو الجائز أو الكفيل العيني في عقار لاينفذ في حق الحاجزين ولو كانوا دائنين عاديين ولا في حق من حكم بايقاع البيم عليه إذا كان التصرف قد حصل شهره بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية مما مفاده أن القانون قد جعل العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين او عدم نفاذه في حق الحاجزين عموما ومن حكم بايقاع البيع عليه هي بشهر التصرف او عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فإذا شهر التصرف قبل تسجيل التنبيه كان نافذا في حق هؤلاء أما إذا لم يشهر إلا بعد تسجيل التنبيه أو لم يشهر على الاطلاق فإنه لايمرى في حقهم ولو كان ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه وبذلك بكون تمجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات التي تنفذ في حق الدائنين وبين تلك التي لاتنفذ في حقهم أيا كان الشخص الذي يصدر منه التصرف مدينا كان أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من اصحاب الحقوق المقيدة فالتصرف الذي لم يُشهر قبل تسجيل التنبيه لأينفذ في حق الماجز فإن صدر حكم بصحة هذا التصرف لايكون من شأنه نفاذ التصرف المنكور مادام هذا الحكم لم يُشهر قبل تسجيل التنبيه او يؤشر بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بطلب صحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه إذ إن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قينناه بانعقاده صحيحا ونافذا بين طرفيه ولكنه لايعطى اي منهما ميزة في المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه وعلى ذلك فلا يصبح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استنادا الى القول بأنه ماداء البيم حجة على البائم فهو حجة على دائنه العادى المعتبر خلفا عاما له ولما كان الثابت من تقرير أت الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٧/١٢/١ ، ١٩٦٧/١٢/١ اللذين يمنند الطاعنون اليهما لم يشهرا كما لم بشهر الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٩ منة ١٩٧٨ معنى كلى الزقازيق الصادر بصحتهما ونفاذهما فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لاشبابه اذ اقام قضاءه على ان هذا التصرف لاينقذ في حق الدائنة نازعه الملكية المطعون ضدها الأولى - لعدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية يكون قد طبق القانون في هذا الخصوص تطبيقا صحيحا وكانت الأحكام الصادرة في مواجهة الملف حجة على الخلف بثمان الحق الذي تقاه منه اذا صدر قبل انتقال الحق الى الخلف واكتمابه الحق عليه لما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فإنه - وحلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لايتمدى أثره ولاتمند حجينه الى الخلف الخمس فيعتبر من الغير بالنسبة له لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الهطعون ضدها الأولى لم تختصم في الدعوى رقم ٢٩٩٦ سنة ٨٠ مدنى كلى الزقازيق وصدر الحكم فيها بناريخ ١٩٨/١/١/١٨ فلا يسوغ في القانون أن تحاج المطعون ضدها الأولى بهذا الحكم تبها تسريح ٤٨ تاريخ لاحق لاتقال ملكية عقار النزاع اليها الأولى بهذا الحكم تبها تصدوره في تاريخ لاحق لاتقال ملكية عقار النزاع اليها .

(الطعن ٢٠٤٩ لمنة ٥٣ ي - جلسة ٢٠٤٢)

٩٧٤١ - النص في المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى على أن جميم التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تقييده أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من نلك يجب شهرها بطريق التسجيل ... وفي المادة الخامسة عشر منه على أنهه ... يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة ، وفي المادة السادسة عشر على أن يؤشر بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوي المبينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى او في هامش تسجيلها ، وفي الفقرة الاولى من المادة السابعة عشر على أنه ميترتب على تسجيل الدعاوي المتكورة في المادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى اذا ما تقرر بحكم مؤشر طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ نسجيل الدعاوى او التأشير بها ، مؤداء أن الأصل في التسجيل أنه لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه انشاء حق الملكية أو حق عيني آخر على عقار أو نقله وان هذا الأثر لا ينسحب الى الماضي بيد أن القانون أجاز على سبيل الاستثناء تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد المتعلقة بحقوق عينية عقارية ورتب عطى التأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر فيها على هامش تسجيل صحفا انسحاب أثر هذا التأشير الى تاريخ تسجيل هذه الصحف ، واستهدف المشرع من هذا الاستثناء حماية أصحاب

نثك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، وكل ما تطلبه القانون لإحداث هذا الأثر الاستثنائي أن يسجل رافع الدعوى صحيفتها بعد قيدها بجدول المحكمة واعلانها ثم يتبع هذا الاجراء بالتأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر بتقرير حقه على هامش تسجيل الصحيفة ، وحسب رافع الدعوى أن يملك هذا السبيل لكي يجعل حقه الذي تقرر بالحكم النهائي حجة على كل من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار منذ التازيخ الذي سجلت فيه صحيفة الدعوى ودون اشتراط أن يكون قد تم تسجيلها في تاريخ سابق على صدور الحكم الذى انتهت به الدعوى إذ القول بهذا الشرط يعتبر تقييداً لمطلق عبارة النص واستحداث لقيد لم يرد به ، وإذ كان النابت من الأوراق ان الطاعن تقدم إلى مكتب الشهر العقارى بتاريخ ١٩٧٤/١/١٦ بطلب تسجيل صحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقد بيع حصة العقار محل التداعي ، وذلك بعد قيدها بجداول المحكمة ، وعقب إعلان الصحيفة الى المدعى عليها في ١٩٧٤/١/٢٠ اتخذ مكتب الشهر إجراءات تسجيل هذه الصحيفة فأتم تسجيلها في ١٩٧٤/٣/٤ تاليا لتاريخ ١٩٧٤/٢/١٧ الذي صدر فيه الحكم بانتهاء الدعوى بتوثيق المحكمة عقد الصلح المعقود بين طرفي الخصومة ، ثم باشر الطاعن اجراء تسجيل هذا الحكم والتأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى فتم هذا الاجراء بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥ ، لما كان ذلك فإنه يترتب على تلك الاجراءات النم، اتخذها الطاعن أن يرند أثر التسجيل إلى تاريخ ١٩٧٤/٣/٤ الذي سجلت فيه صحيفة دعواه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى لأمبقية تسجيل تنبيه نزع الملكية على تسجيل حكم صحة ونفاذ عقد البيع الصادر الى الطاعن ودون أن يعدد بانسحاب أثر تسجيل هذا الحكم الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى على سند من أن هذا الانسحاب لا يتحقق إلا إذا كان الحكم قد صدر في تاريخ لاحق لتسجيل صحيفة الدعوى فلا يكون مجديا تسجيلها إن أعقب صدور الحكم، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعنان ۱۲۷۸ ، ۱۲۹۲ استة ۵۱ ی - جلسة ۱۹۸۸/۲/۱۰)

٧٤٧ – وثنن كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لمنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لمنة ١٩٧٦ أوجبت إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة قبل شهرها إلا أنه لم يرتب جزاء البطلان لمخالفة ذلك .

(الطعن ١٩٤ تسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦)

نيــوع

شيسوع

القصل الأول : الشيوع يوجه عام .

القصل الثاني : ادارة المال الشائع .

- الاتارة غير المعتادة.

- الاتبارة المعتادة

- اعمال العقظ .

القصل الثالث: التصرف في المال الشائع.

- تصرف الشريك على الشيوع منقردا .

- استرداد الحصة المبيعة .

الغصل الرابع: تملك الشريك حصة شائعة بالتقادم.

الفصل الخامس: إنهاء حالة الشيوع.

القصــل الأول أحكام الشيوع بوجه عام

٧٤٣ -إذا كان الملك الإخوة متعددين ولم بيع للمشترى منهم إلا بعضهم فحصه الآخرين باقية لهم بداهة ولايمتطيع المشترى بنسجيل عقد مشئراه أن يخلق لنفسه علاقة بهؤلاء الآخرين يمنعهم بها من التصرف في ملكهم الباقى لهم نصرفا إنشائيا أو بطريق الإجازة ولا أن يجبرهم كلما تصرفوا أو كلما أجازوا عمل فضولي أن يعبطوا تصرفهم أو إجازتهم حتى يكون إيهما حجة عليه .

(قطمن ٥ نسنة ٥ ق - جنسة ٢٠/٥/٥٠)

\$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ وإن كانت الملكية الشائعة نسرى بقدرها إلى كل أجزاء المال المشاع فإن ذلك لا يسعو ما لكل حصة فيه من كيان ذاتى فتكون في كل جزء منه منميزة بالقوة عن غيرها إلى حصول القسمة وحينذ تصير متميزة بالقول . ذلك أن الحصة الشائعة وإن لم تكن في العيان متميزة حالا فإنها متميزة بالقسمة مآلا ، وموجب ما للقسمة من أثر رجعى كاشف تكون في نظر القانون متميزة عن غيرها من أول الأمر . فإذا قضى حكم برفض دعوى تثبيت ملكية أرض اشتراها المدعى مؤسماً ذلك على بطلان عقد البيع الصادر إليه نتيجة سبق الحكم ببطلان عقد تمليك الباتم الأصلى ، في حين أن هذا البلتع كان قد تملك بعد البيع الصادر منه حصة شائمة في جملة الأطيان يمكن أن تفرج منها الحصة المبيعة فلا مخالفة في ذلك القانون . إذ أن ما باعه البلتع الأصلى وآل أخيراً إلى المدعى وإن كان قدراً شائعاً في جملة الأطيان فإنه قدر معين بذاته متميز عن غيره بكونه هو ما اشتراه هذا البلتع من أحد الورثة وقضى بإيطال البيع الصادر له في خصوصه ، فهو لذلك يختلف عن القدر الشائم الذي تملكه البلتم المذكور فيما بعد بالشراء من مالك آخر مشتاع .

(الطعن ۱۱۱ استة ۱۱ ق – جلسة ۱۹۵۸/۱/۱۰ والطعن ۱۰ استة ۱۷ ق)

۵٤٠٥ - متى كان الحكم إذ قضى بتنبيت ملكية الطاعن إلى المقدار الذى اشتراه شائماً لا مفرزاً قد استند إلى ما ورد بعقد شرائه فليس له أن ينمسك بما ينعاه على الحكم لعدم قضائه له بالملكية مفرزة استناداً إلى أن ملكية البائعين له كانت مفرزة وأن ماورد بالعقد من أن البيع شائع في مساحة معينة إنما كان بناه على أمر المسلحة إذ أن مؤدى هذا النعى مخالفة ماورد بسند ملكيته في هذا الخصوص.

(الطعن ٢٨٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/١٦)

٧٤٦ هـ إن مجرد وضع يد الوارث على قدر مغرز من أرض مشتركة لايمنعه من أن يطالب بتثبيت ملكيته لحصته المير اثية شائعة في هذه الأرض ، ولا من القضاء له بذلك ، مادامت النركة لاتزال على الشيوع . وإذن فلا يعيب الحكم في هذه الدعوى إغفاله بحث أمر وضع الهد اعتباراً بأنه غير منتج .

(الطعن ١٧٠ لسنة ١٧ الى - جنسة ١٩٤٩/١/١)

٧٤٧ - منى كانت المحكمة قد قررت أنه لاتمارض بين اعتبار مطالبة الطاعنة يربح نصبيها في الدور الذي شيئه المطعون عليها بالمنزل المملوك لهما على الشيوع سابقة لأوانها وبين القضاء لها بملكية هذا النصيب لأن الملكية تتكون من ثلاثة عناصر ، التصرف والاستعمال والاستغلال ، ولأن الطاعنة نزلت في عقد الاتفاق المحرر بينها وبين المطعون عليها عن حقى الاستعمال والاستغلال لمدة مؤقلة إلى أن توفيها بحصتها في تكاليف الإنشاء فإن هذا الذي قررته المحكمة ليس فيه ما يناقض الحكم الصادر المنكور .

(الطعن ٥٥ لسلة ٢٠ ي - جلسة ١٩٥٧/٤/١٠)

٧٤٨ – ليس للشريك على الشيوع ولا لمن تلقى العق عنه أن يدعى الاستحقاق في للجزء الذي باعه الشريك الاخر إلا بعد أن تحصل القسمة ويقع المبيع في نصيه هو ، أما قبل ذلك فتكون الدعوى سابقة لأوانها .

(الطعن ٤ استة ١٠ ي - جاسة ١٩٤٠/٤/٢٠)

989 - لكل مالك على الشيوع حق الملكية في كل ذرة من العقار المشاع فلا يستطيع الشريك الآخر إخراجه منه . والشركاء في هذا سواء ، فلا تفضيل لواحد على واحد إلا بناء على حق آخر غير الملكية الذائمة كالإجارة مثلا . فإذا أجر الشريك حصته ووضع المستأجر يده على جزء من الأرض المشاعة معادل لها ، فلا يقبل من الشريك الآخر أن يدعى حصول تعرض له في وضع يده من المستأجر ، أو أن يطلب استرداد حيازته منه فان النزاع في هذه الصورة لايكون إلا على طريقة الاتفاع ، وهذا محله دعوى محاصبة أو قسمة .

(قطعن ۲۸ تستة ۹ ق – جلسة ۲۷/۱۹٤۰)

• ٧٠٥ - إذا كان أحد الشركاء على الشيوع واضعا بدء على جزء معين تسهيلا لطريقة الانتفاع فهو بمتلك في هذا الجزء ما يتناسب مع نصيبه في المجموع ويكون انتفاعه بالباقي مستعداً من حقوق شركاته الآخرين على أسلس التبادل في المنفعة . وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه الأرض بحجة أنه ممادل له في الحقوق على الأرض ، بل كل ماله - إن لم يمامل هذه المعاملة بالذات أو إذا أراد العدول ١٩٨٩

عنها - أن يطلب قسمة الأرض أو يرجع عنى واضع اليد بما يقابل الانتفاع . فإذا كان الحكم قد أثبت أن وضع اليد بشروطه القانونية كان لأحد الشركاء على الشيوع ظهذا الشريك ، في سبيل حماية يده الفعلية على العقار من تعرض المشترى من أحد شركاته ، أن يرفع دعوى وضع اليد ضد المتعرض ، والمشترى وشأنه في اتخاذ مايراه كفيلا بالمحافظة على حقوقه .

(الطعن ٤٦ نسنة ١٢ ي - جلسة ١٩٤٣/٢/٢٥)

١ ٧٥٠ - إن مقتضى الاستغلال على أساس المهارأة الزمنية أن يستغل الشريك حقه بالإصالة ، ولا يكون نائباً عن شريكه إلا في وضع اليد المادى على العين مدة الاستغلال . وهذا لاتأثير له في حقوق الانتفاع ذاتها ، فلا يكون الشريك المنتفع ملزما بتعويض ما للشريك الآخر على أساس أنه كان مفتصبا نصيبه أو مانعا إياه من الانتفاع به .

(الطعن ٤١ المئة ١٢ الى - جلسة ١٨٤٣/١/٢١)

٧٥٧٧ - متى كان العقار معلوكا لعدة شركاه فليس لأحدهم أن يطالب إلا بنصييه هو في الأجرة فقط ، ولا يكون له أن يطالب بكامل الأجرة إلا إذا كان وكيلا عن البقون ، وفي هذه الحالة لايقبل منه القول بصفة إجمالية إنه وكيل عن باقى الشركاء ، بل ينبغي أن يبين أسماء موكليه ويقدم للمحكمة ما يثبت توكيله عنهم حتى تصبير الدعوى معلوما فيها كل خصومها ، ويكون الحكم الذي بصدر حجة لهم أو عليهم . وعدم اشتمال الحكم على ذلك البيان (بيان أسماء الوكلين ودليل نوكيلهم القائم الصالح للاثابة في الخصومة المطروحة) واقتصاره على رفض الدفع بعدم الصفة بعبارة مبهمة ، وعدم نكره لامدم أحد في ديباجته ولا في منطوقه سوى اسم المستأنف عليه - كل هذا النقص لايدرى معه لمن صدر هذا الحكم وهذا عيب جوهرى مبطل له .

(الطعن ۷۸ استة ۳ الى – جاسة ۱۹۳۱/۱/۷)

٣٠٧٣ - إن الشيوع في الأعيان المختلفة عن المورث لا يقتضى الشيوع فيما يشتريه مدير التركة باسمه إلا إذا قام الدليل على أن الشركاء في الملك انقوا صراحة أو ضمنا على أن تشمل الروكية ما يستجد من الأموال التي يقتنيها مدير أعيان التركة ولر كان شراؤها باسمه خاصة فاذا كان الحكم بعد أن بين وقلتم الدعوى نقصيلا وناقش الأدلة التي قنمت فيها قد انتهى من تمحيصها إلى نفى حصول اتفاق صريح أو ضمنى على قيام الروكية فيما استجد من الأموال التي اشتر اها مدير التركة باسمه ، فناك أمر موضوعي لا شأن لمحكمة انقض به مادام مقاماً على أدلة مموغة له . (قطعن ٧٠٧ يستة ١٩ ق - جسة ١٩٥٣/١/٣)

المشترك ، باع أحدهما حصة شائعة من هذا الملك ورهن الآخر قدراً مفرزاً منه . المشترك ، باع أحدهما حصة شائعة من هذا الملك ورهن الآخر قدراً مفرزاً منه . ثم تنازع المرتهن والمشترى على جزء من هذا الملك وضع المشترى بده عليه ، ثم رفع المرتهن دعوى على الراهن وعلى المشترى طلب فيها إلزام الأول بأداء مبلغ الرهن إليه ، كما طلب في مواجهة الثاني حبس العين المرهونة وتسليمها إليه حتى يوفى إليه دين الرهن ، فقضت المحكمة برفض طلب الحبس والتسليم بناء على ما تبيئته من أن المشترى قد سجل عقده قبل أن يسجل المرتهن عقده وانتقل الحق العيني اليه بهذا التسجيل ووضع بده على القدر المتنازع عليه ، فهذا منه صديد ولا غبار عليه . إذ المرتهن يطلب استحقاقه لقدر مفرز سبق وضع يد المشترى عليه ، وهذا القدر عليه وه نه فادنة لا يكون له محل إلا عند حصول القسمة ووقوع هذا القدر في نصيبه هو ، فعندئذ – وعندئذ فقط – يكون له أن يطلب تسليمه إليه لحبسه تحت في نصيبه هو ، فعندئذ - وعندئذ فقط – يكون له أن يطلب تسليمه إليه لحبسه تحت إذا ماوقع القدر المتنازع عليه في نصيبه اعتبر مالكا له من تاريخ انتقال الملك إليه بالشراء ، فهذا لا وجه له لأنه ليس في القانون ما يلزم المشترى بذلك .

(الطعن ٣٠ لسلة ١٤ في - جلسة ١٩٤٤/١١/١٦)

معرداً وأن حالة التعديد هذه وإن طالت على الشيرع أن يبيع ملكه معددا مغرزاً وأن حالة التعديد هذه وإن ظلت موقوفة أو معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشريك على الشيوع إلا أن هذا كله لايبطل عقد البيع . ويتسجيل المشترى لعقده تنتقل الملكية إليه ويصبيح شريكا لباقي الشركاء تجب مخاصمته في دعوى القسمة إن لم شريكا على الشيوع أو متلقيا ملكه من شريك على الشيوع - أن يدعى الاستحقاق في المبيع إلى بعد القسمة ووقوع المبيع في نصبيه هو لا في نصيب البائع لنلك في المبيع إلى المنتقل التناون المنتى القديم هو ما أخذ به القانون المننى الحالى في المادة ١٩٧٩ منه .

(الطعن ۲۹۱ اسلة ۲۲ ي - وليبة ۱۹۰۱/۱/۲۸ س ۷ ص ۲۰)

٧٩٩٦ – الايجوز لمدعى الاستحقاق الذى نلقى الحق عن شريك أو وارث أن يتحدى ببطلان بيع نصيب القاصر فى المال الشائع إذا تم بأقل من الثمن المحدد بقرار المحكمة العسبية ، إذ أن هذا البطلان نسبى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الفير.

(الطعن ۲۹۱ لينة ۲۲ ق - جلية ۲۸/۱/۲۹۱ س ۷ ص ۲۹۰)

۱۹۷۷ - مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى أنه بمجرد حصول

القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقامم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مغرزة للجزء الذى وقع فى نصييه دون غيره من أجزاء العقار العقسم ، وأنه لا يحتج بهذه الملكية المغرزة على الغير إلا إذا صجلت القسمة .

(الطعن ٣١٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٤/٤/٢ س ١٥ ص ٥٠٤)

٥٧٥٨ - الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تمنجيل سند القسمة . وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مغرزاً فإنه لا يعتبر غيرا ولو مبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه في الجزء المغرز الذي انصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة ونلك لما هو مقرر بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدنى من أن التصرف إذا انصب على جزء مغرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي اختص به من المتصرف بموجب القسمة ، مما مفاده أن القسمة غير المسجلة يحتج بها على من اشترى جزءا مغرز ا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المغرز الذي وقع في نصيبه بموجب القسمة . ومن ثم فإنه لا يكون لمن اشترى جزءا مفرزا لم يقع في نصيب البائم له بموجب القسمة أن يطلب الحكم بصحة عقد البيم بالنسبة إلى ذلك الجزء ذاته طالما أن القسمة وإن كانت لم تسجل تعتبر حجة عليه وترتب انتقال حقه من الجزء المغرز المعقود عليه إلى النصبيب الذي اختص به البائم له بموجب تلك القسمة .

(الطعن ٢١٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٦٤/٤/١ س ١٥ ع ٢ ص ٥٠٤)

٩٧٧٩ - الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام المثيوع من حق الشركاء جميما بنسبة حصة كل منهم وإجراء القسمة بعد ذلك لايجعل للمتقاسم حقا في الاستئثار بثمار الحصة التي خصصت له إلا من وقت حصول القسمة . ولا يقدح في ذلك ما قضت به المادة ٨٤٣ من القانون المدنى من اعتبار المتقاسم مالكا للحصة التي الت إليه منذ أن تملك في الشيوع ذلك أن علة تقرير هذا الأثر الرجمي للقسمة هو حماية المتقاسم من الحقوق التي يرتبها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء فيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المفرز الذي خصص له في القسمة مطهرا من هذه الحقوق ويجب قصر إعمال الأثر الرجمي للقسمة في هذا النطاق

واستبعاده في جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقا بحماية المتقاسم من نصر فات شركاته الصادرة قبل القسمة .

(الطعن ١٣١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٥ س ١٦ ع ٣ ص ١١٤١)

٥٣٩٥ -- متى كان المطمون عليهم قد رفعوا الدعوى بطلب ريع ثلاثة أفدنة شائمة في اثنى عشر فدانا ، فان مفاد ذلك أن مطالبتهم انصبت على ريع حصتهم في مجموع العقار الشائع وذلك أثناء قيام حالة الشيوع وفي حق كل من يثبت أنه كان منتفعا بهذه الحصة وينسبة هذا الانتفاع.

(الطعن السابق)

٩ ٣ ٩ منى كانت حصص كل من الشركاء في المحل التجارى لم تفرز فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية اذا لم تر المحكمة دليلا مقنعا على غير ذلك عملاً بحكم المادة ٨٢٥ من القانون المدنى الجديد والتي قننت – على ما أفسحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور – ما كان معمولاً به أثناء سريان القانون المدنى القديم .

(الطعن ٥٧٦ لسلة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ من ٢٤)

٧٩٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمالك على الشيوع اذا وضع بده وليس من بده وليس من العقار بوازي حصته ، العق في حماية وضع بده وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع البد بما يقابل الانتفاع .

(الطعن ٢٤١ لسنة ٣٩ في - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ عس ١٣٧٤)

٩٧٩٣ - المحاتز على الشيوع أن يحمى حيازته بدعاوى الحيازة ضد المتعرض له فيها سواء كان هذا المتعرض شريكا معه أو تلقى الحيازة من هذا الشريك .

(الطبق ٢٤ البنة ٤٤ ق - يشة ١٩٧٨/١/١٠ س ٢٩ ص ١٣٤)

\$ ٧٦٤ - العصدة الثنائعة يصبح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ، ولأ يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدى الى المخالطة بينهما لان هذه المخالطة الميت عبيا في ذاتها ، وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام ، فاذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة باقى شركاته المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق الملك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض والخفاه أو

مظنة التسامح ، واستمرت هذه العيازة دون انقطاع خمص عشرة سنة ، فأنه يكتسب ماكيتها بالتقادم .

(الطعن ١٤٣ لسنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٨/٢/٧ س ٢٩ مس ٢٨٦)

٧٩٥ – من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من المقار يوازي حصته الحق في حماية وضع يده ، وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة المقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع بكافة الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء فيام الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم ، وللشريك على الشيوع أن يرجع بريع حصته على الشركاء الذين يضمون اليد على مايزيد على حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .

(للطمن ٤٩٩ لسلة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨ س ٢٧ من ١٩٥) .

٧٦٦ – المقرر في قضاه هذه المحكمة أن من تلقى حصة مغرزة لا يملك بإرادته المنفردة أن يغير موضوع حقه فيجعله شائماً ، على خلاف مقتضى سنده ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن القدر المبيع للمطعون عليه الأول بالمقد موضوع الدعوى هو ١٢ ط مفرز ، وقد طلب المطعون عليه الأول الحكم بصحة ونفاذ هذا المقد عن قدر شائع في مساحة أكبر هي ١٥ س ٣ ف فإن الحكم المطعون فيه إذ أجابه إلى هذا الطلب وقضى له على خلاف مقتضى سنده ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(قطعن ٧٦٧ لسنة ٤٥ ي - جلسة ١٩٨١/٥/٥ س ٢٧ من ١٣٧٤)

٧٦٧ – الثمار التي ننتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع في حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجع بريع حصته على الشيوكاء الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم كل بقدر نصيه في هذه الزيادة .

(الطعن ۱۷۳۷ لسنة ٥١ لي - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ س ٣٣ ص ٩٩٠)

٩٧٩٨ – من المقرر في قضاء النقض أنه لايجوز للمشترى القدر المغرز في العقار الشائع أن يطالب بالتسليم مغرزا قبل حصول القسمة إلا برضاء باقى الشركاء جميعا .

(لطعن ١٤١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ س ٢٥ ص ١١٤٩ }

٩٤٩٩ - النص في المادة ٨٢٦ من القانون المدنى - يدل وعلى ما اوردته المذكرة الايضاحية المشروع التمهيدي في هذا الصدد على أن الملكية في الشيوع كالملكية المفررة تشتمل على عناصر ثلاثة: الاستعمال والاستفلال والتصرف. إلا أن الاستعمال والاستغلال واتصرف. إلا أن الاستعمال والاستغلال يتقيدان بحقوق الشركاه الآخرين ، وكانت المطعون ضدها لم نقم دعواها بالطرد إلا على أساس غصب ملكها دون أن تنسب للطاعن الأول الشريك المشتاع وهو والد الطاعن الثانى – أنه استعمل حصته الشائعة إستعمالا الحق ضرراً بمائر الشركاء ، فإنه يكون من حقه إستعمال هذه الحصة لسكناه وعائلته وإذ خالف القلون من شقة النزاع فإنه يكون قد خالف القلون .

(للطعن ٩٧٦ لسنة ٥٧ لى - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ س ٣٠ مس ١٦٥٨)

• ٧٧٠ - لتن كان من المقرر في قضاه هذه المحكمة أن المالك على الشيوع النا وضع يده على جزه مفرز من العقار يوازى حصته ، لا يحق لأحد الشركاه أن ينتزع منه هذا القدر ، بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع ، إلا أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أقام قضاه ه برفض دعوى الطاعنة على قوله .. مستخلصا بذلك من أوراق الدعوى والائلة المقدمة فيها أن الطاعنة لم تكن تضع اليد على شقة النزاع أو تستقل بالانتفاع بها بسكناها قبل أن يؤجرها المطعون ضده الثاني للمطعون ضدها الأولى ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله .

(الطعن ۸۷۰ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣ س ٣٥ ص ٢٠٨٨) (الطعن ١٣٥١ لمنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)

٧٧١ - مُثَفَّاه .

الموضوع ملطاتها المطلقة في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن البه وجدانها متى المحكمة الموضوع ملطاتها المطلقة في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن البه وجدانها متى كان استخلاصها ملتفا ولا يخالفه فيه المثابت بالأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم حدود ملطتها في فيم الولقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها مان اقامة حائط مشترك بين عقارين لايفيد الملك شيوعا في الأرض المقام عليها وان الأوراق خلو من ثمه دليل على أن للمقار المشفوع به حقوق ارتفاق على العقار المشفوع فيه وكان تقدير توافر الشيوع أو حق الارتفاق على أرض الجار اللذين يجيزان أخذ المقار بالشفيع هو منا يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . وكان ما استخلصاتها المتفار بالشغه هو منا يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . وكان ما استخلصاتها

المحكمة من انتفاء الشيوع وحق الارتفاق سائفا وله صنده في الأوراق خاصة وان تقرير خبير الدعوى ورد خلوا مما يفيد اشتراك العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه في مدخل واحد فان ما ينماه الطاعن في هذا الشأن لايعدو ان يكون جدلا في تقدير الدليل لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض ويضحي سبب النمي على غير السلس.

(الطعن ۹۲۲ استة ۸۸ ق – جاسة ۱/۹۰/۱۹۹۰)

الفصل الثاني إدارة المال الشائع

أ - أعمال الإدارة غير المعتادة: بناء الشريك على الشيوع:

٧٧٧ - لكل من الشركاء على الشيوع حق ملكية حقيقية في حصنه الشائعة ، ولذلك فإنه إذا تمكن أحدهم من إقامة بناء على جزء من العقار المشترك فإنه لا يعد بانيا في ملك غيره . ومن ثم فإن المادة ٦٥ من القانون المدنى لاتكون منطبقة على حالته لتعلقها بحكم البناء في ملك الغير . ولا يغير من ذلك ما للشريك الآخر من حق الملكية على الشيوع في الجزء الذي حصل عليه البناء فإن كل ما له هو أن يطالب من أقام البناء بقسمة العقار المملوك لهما على الشيوع ثم يرتب حقه على ما يظهر من نتيجة القسمة . (الطعن ١٤ نسنة ٩ ق - جلسة ١٩٤٠/١/١١)

4٧٧٤ - الشريك الذي يقيم بناء على العين المشتركة لا يعتبر من الغير في معنى المادة ٦٥ من القانون المننى فإذا ما طلب الشريك الأخر بملكيتة لحصة في هذا البناء وجب أن يكون ذلك في مقابل ما يناميها في تكاليف البناء الفعلية وقت [قامتة ، إذ أن مطالبته هذه تفيد أنه اعتمد فعل شريكه ، ومن ثم يكون الشريك الباني في هذه الحالة معتبراً في حكم الوكيل .

(الطعن ٩٧ استة ١٧ ي - جنسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

 المالك تحصة مقدارها ثلاثة أرباع الأرض الثائمة ، لة الحق في ادخال تغييرات أساسية في الغرض الذي أعدت له هذه الأرض في سبيل تحسين الانتفاع بها وفقا لأحكام المادة ٨٢٩ من القانون المدنى ، ويكون البناء الذي يقيمه على نفقته لتحقيق هذا الغرض داخلا في حدود حقه في ادارة المال الشائع ، وهو يباشر هذا الحق بوصفه أصيلا عن نضه وناتبا عن مالك الربع الباقي ، وتكون إجارته نافذة في حق هذا المالك كما يكون له الحق في قبض الأجرة واقتضاء التعويض الناشيء عن تلف البناء لحساب جميع الشركاء.

(الطعن ٢١٠ لسنة ٣٦ ق – جلسة ١٩٧١/٢/١٨ س ٢٢ ص ٣٢٢)

٧٧٦ - تخول المادة ٨٢٩ من القانون المدنى الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرياع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل في الغرض الذي أعد له ما يخرج عن حدود الادارة المعتادة مما مفاده أن ما تجريه الأغلبية من تغيير أو تعديل بدخل وفقا لهذه المادة فيما تملك من اعمال الادارة غير المعتادة وينفذ في حق الأقلية ما لم نقرها المحكمة المختصة على ما قد تثير من اعتراض .

(الطعن ١٩ لسنة ٤١ كي - جلسة ١٩٧٨/١٣/١٣ س. ٢٩ ص ١٩١٢)

٧٧٧٥ – ان ما تباشره الأغلبية في المال الشائع من تغييرات أساسية ، وتعديل في الفرض يخرجه من أعمال الادارة المعتادة ، انما تباشره أصيلة عن نفسها ونائبة عن غيرها من الشركاء فان هي شادت من مالها على العقار الشائع بناء ملكت الأقلية فيه وفيها يغل منذ انشائه ولو لم تف في حينه بما عليها من نفقاته فذلك حق شخصى للأغلبية تمنزده مع الفائدة من وقت الانفاق وفقا لما يخضع له من احكام الوكالة ولا ينشأ على وجه النقابل أو التبادل مع حق الأقلية المدينة في التملك وشاره فالحقان يختلفان مصدراً وأثراً ولا يرتبطان بما يجعل أحدهما يزول بقيام الآخر أو لا يرتبطان بما يجعل أحدهما يزول بقيام الآخر أو يقوم بزواله ، وقد تسوغ المقاصة بشروطها بين ما للأقلية مع ربع وما عليها من دين الانفاق وفائدته .

(الطعن ١٩ نستة ٤١ في - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٣ س ٢٩ من ١٩١٢)

٩٧٧٨ – أ – لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن لكل من الشركاء على الشيوع حق ملكية حقيقية في حصنه الشائمة ، وأنه إذا تمكن أحدهم من البناء على جزء من المقار الشائع ، فإنه لا يعد بانيا في ملك غيره ، وكل ما للشريك الآخر أن يطالب من أقام البناء بقسمة العقار المملوك لهما على الشيوع ، ثم يرتب حقه على ما يظهر من نتيجة القسمة ، إلا أن مناط ذلك أن يكون القدر الذي بني عليه معادلا لنصيبه ، فيه فإذا جاوزه ، اعتبر بانياً في ملك غيره بالنسبة لما أقامه على ما يجاوز حسنه فيه .

9٧٧٩ – ب – إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن شريك على الشيوع فى أرض النزاع مع المطعون عليها وبحق النصف لكل منهما ، وأنه لم يقم البناء على حصنه من العقار تعادل نصيبه فيه ، بل أقام البناء على كامل الأرض المملوكة له والمعلمون عليها مع علمه بذلك ورغم اتذارها له وطلبها منه وقف البناء الإقامته على الأرض المملوكة لها ، ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بشهادة شاهديه من أنه قام البناء بموافقة المطعون عليها ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الطاعن بانياً مسيىء النبة على أرض المطعون عليها وأنه يحق لها وطبقاً للمادة ٤٣٤ من القانون المعنى استبقاء نصف البناء على أن تدفع قيمته مستحق الإزالة إعمالا الإحكام الالتصاق ، الايكون مخالفاً للقانون .

1947 أ - ب (قطعن ۱۲۶۱ لسنة ۷۷ ی - جلسة ۱۹۸۱/۱/۸۲ س ۲۷ می ۹۲۷)

م ٧٩٥ - الأصل ان الملك على الشيوع اذا وضع بده على جزء مغرز من المقار يوازى حصته ، الحق في حماية وضع بده وليس من حق أحد الشركاء ان ينتزع منه هذا القدر ، إلا انه اذا اتفق الشركاء على تنظيم معين لادارة المال الشائع أو جزء منه كان هذا التنظيم هو الواجب الاتباع مواء تعلق بأعمال الادارة المعتادة أو غير المعتادة ، وإذ أعمل المحكم المعلمون فيه الاتفاق المبرم بين الطاعنة والمطعون ضدهما المؤرخ ١٩٧٧/٢/٥ بشأن كيفية استغلال العين محل النزاع لتى تعلل احدى وحدات المقار الشائع بينهم فانه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا المبب على غير اساس .

(قطعن ۲۴ استة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۸۸/۱/۱۹

٧٨٩ - تنصر الفقرة الأولى من المادة ٩٧٨ من القانون المدنى على ان للشركاء الذين يتملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحصين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الإساسية والتعديل في الفرض الذي أعد له مليخرج عن حدود الادارة المعتادة على ان يعلنوا قراراتهم الى باقي الشركاء ولمن خالف من هؤلاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهرين من وقت الاعلان ويعد من قبل الأعمال التي تخرج عن حدود الادارة المعتادة بقاء احد الشركاء في جزء مغرز من العقار الشائع قبل قسمته فإذا لم توافق اغلبية الشركاء على ذلك جاز إجبار الشريك الباقي على ازالة البناء .

(تطعن ۱۷۸۶ نستة ۵۰ ق – جنسة ۱۹۹۰/۱/۳۱)

٧٨٧ –إذ كان الأصل في العلكية الثنائمة أنه إذا أقام أحد الشركاء مشروعا أو بناء على جزء مغرز من أرض شائعة – بعلم باقى الشركاء ودون اعتراض منهم – اعتبر وكيلا عنهم في نلك وعد مكوتهم اقرار لعمله ، ويكون المنشأ ملكا شائما بينهم جميعا ويتحمل كل منهم في تكاليفه بنمبة هصته في الأرض مالم ينغق على غير ذلك .

(الطعن ١٦ اسنة ٥٨ الى - جاسة ٥/٥/١٩٩٠)

***** 9/۸%** لما كان الأصل فى الملكية الثلثاعة وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة أنه إذا أقام احد الشركاه بناء على الأرض الثلثاعة بعلم باقى الشركاه أو دن اعتراض احد منهم اعتبر وكيلا عنهم وعند مكونهم افرارا لعمله ويكون البناء ملكا شائعا بينهم جميعا ولو لم يفوا فى حينه بما عليهم من نققات فذلك حق شخصى اللبانى يسترده مع القائدة من وقت الاتفاق وققا لما يخضع له من أحكام الوكالة.

(البلعن ١١٤٨ نسنة ٨٥ ق - جنسة ١٩٩١/٤/٣٠)

ب – أعمال الإدارة المعتادة: •

24.8 - لما كلنت المادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، فإن مفاد هذا النص أن تعتبر هناك وكالة ضعنية قد صدرت إلى الشريك الذى تعلوع لإدارة المال الشائع من باقى الشركاء . ويعد هذا الشريك أصبيلا عن نفسه ووكيلا عن باقى الشركاء في إدارة المال الشائم إدارة معتادة فتغذ الأعمال التى تصدر منه في حق الشركاء الباقين مبواء ما كان منها عملا ماديا أو تصرفا فانونيا تقتضيه الإدارة معا يعتبر معه هذا الشريك في مفهوم المادة ٢/٧٠ من القانون المدنى وكيلا عن باقى الشركاء وكالة عامة بالإدارة وهي تشمل بيع الشريك للمحصول الناتج من الأرض الزراعية المشتركة وقبض الثمن بوصفه تصرفا تقضيه الإدارة .

(الطعن ۳۲۰ اسنة ۳۵ ق – جلسة ۱۹۹۹/۱۱/۱۸ س ۲۰ ص ۱۲۰۹) (الطعن ۲۲۸ اسنة ۳۷ ق – جلسة ۱۹۷۲/۶/۱۱ س ۲۳ ص ۲۸۲)

المال الشائع يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء ، ٨٦٨ من القانون المدنى ان حق تأجير المال الشائع يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء ، فمتى صدر الايجار للعين كلها أو لجزء مغرز منها من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الأنصبة ، فان الايجار وإن وقع صحيحا ونافذا فيما بينه وبين المستأجر منه إلا أنه لايسرى في حق باقى الشركاء ممن لم تصدر منهم الإجارة طالما لم يقرروها صراحة أو ضمنا ، اعتبارا بأن الايجار يقع في جزء منه على ملك الفير ، فيحق لهؤلاء الشركاء أن يطلبوا اخراج المستأجر من أحدهم من العين كلها ومن أى جزء منها مهما صغر دون انتظار نتيجة القسمة .

(الطعن ۱۹۷۷ لسلة ۲۲ ق - جلسة ۱۹۷۷/۱۲/۲۱ س ۲۸ من ۱۸۶۲)

٧٨٣ – مفاد المادة ٨٢٨ من القانون المدنى أن حق تأجير المال الشائع يثبت للأغلبية المطلقة الشركاء محسوبة على أسلس الانصباء ، ولا يثبت لأحد المشتاعين بمفرده طالعا أنه لايملك أكثر من نصف الانصباء ، وأن الايجار الصادر من أحد الشركاء الشركاء متى كان لا يملك أكثر من نصف الأنصبة لا يسرى في مواجهة بافي الشركاء إلا أذا أر تضوه صراحة ، وأنه يترتب على عدم مريان الايجار من احد المشتاعين في مواجهة الباقين ثبوت الحق لهولاه على اعتبار الايجار غير قائم بالنمبة لهم ، وبالتالى في اعتبار المستأجر متعرضا لهم فيما يملكون إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين .

(الطعن ٢٦٨ استة ٤٤ ق - جنسة ١٩٧٨/٢/١ س ٢٩ من ٣٧٠)

♦ PNAV - النص في العادة ٨٦٨ من القانون المدنى على أنه ... ٣٠ - إذا تولى الحدركاء الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهمه يدل - وعلى ما أفسحت عنه المتكرة الايضاحية للقانون المدنى - على أنه إذا كان الأمر متعلقا بأعمال الادارة المعتادة كايجار المال الشائع ، فإنه إذا انفقت الأغلبية على اختيار مدير من بين الشركاه أو من غيرهم كان هو صاحب الشأن في الادارة ، أما إذا لم يختاروا مديرا وتولى أحد الشركاه الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، مما مؤداه أنه إذا تعدد ملاك العين المؤجرة فإنه يمكن لمن يملك منهم أغلبية الاتصباء فيها أن يطلب إنهاء الايجار بوصفه من أعمال الادارة .

(الطعن ١٣٩ نسنة ٥٠ ي - ونسة ١٩٧٩/٥/١١ س ٣٠ ع ٢ مس ٣٣٧)

عدد على المنافقة ال

(لطعن ٢٠٦ لسلة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢١ س ٢١ مس ١٦٢٨)

۵۷۸۹ – لما كانت إدارة المال الشائع طبقا لصريح نص المادتين ۸۲۷ ، ۸۲۸ من القانون المدنى لا تكون إلا للشركاء مجتمعين أو في القليل للأغلبية المطلقة الشركاء محموية على أساس الأتصباء ، ولا تثبت لسواهم ، فيحق لباقى الشركاء في اعتبار الإيجار المسادر من أحدهم غير قائم بالنسبة لهم في حصصهم بل وفي حصدة الشريك المؤجر ذاته وياعتبار المستأجر متعرضا لهم فيما يملكون إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين ، فإذا ما انتقلت ملكية الشريك المؤجر إلى باقي الشركاء انتقلت غير محملة بذلك المعقد ، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ،

وكان الثلبت بالأوراق أن عقد الإيجار المؤرخ ... محل النزاع - صادر اصالح المطعون ضده من أحد الورثة لشريك كان بملك نصف الأنصبة شيوعا في المقار الكائن به شقة النزاع ، فإن هذا العقد حتى لو اقترن بمواقفة باقى الورثة ، لا يكون صادرا من أصحاب أغلبية الأنصباء ، ولا يصرى في حق الطاعن باعتباره مالكا على الشيوع للنصف الآخر مواء في حصته أو في حصة شريكه والتي يملك الطاعن في كل نزة من نزاتها ، وتكون ملكية حصة الشريك هذه قد انتقلت إلى الطاعن بعد الشراء غير محملة بعقد الإيجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ مابق على انتقال المالكية ما لم يكن الطاعن قد ارتضاه صراحة أو ضمنا ، وهو الأمر الذي تخلو منه أوراق الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ۱۰۰۷ استة ۶۵ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲۳ س ۳۰ ص ۱۱۱) (الطعن ۹۰ استة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲۳۳ ص ۳۳ ص ۱۲۳۰) (الطعن ۱۸۸۸ نستة ۶۵ ق - جلسة ۱۹۸۲/۲۷۳ س ۳۳ ص ۵۰۰ (الطعن ۱۸۰۷ نستة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۲/۳۲۱ س ۳۳ ص ۲۰۰۱) (الطعن ۱۰۰ نستة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۲/۳۲۱ س ۳۳ ص ۲۸۲۱)

• ٧٩٥ - أ - مفاد المادة ٨٢٨ من القانون المدنى يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاهية للقانون المدنى - على أنه إذا كان الأمر متعلقاً بأعمال الإدارة المعتادة كإيجار المال الشائع فإنه إذا اتفقت الأغلبية على اختيار مدير من بين الشركاء أو من غيرهم كان هو صاحب الشأن في الإدارة ، أما إذا لم يختاروا مديراً وتولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم وتنعقد أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر عنه في حق الشركاء .

ب – لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدنى قد نصت على أن الإيجار يُعد من أعمال الإدارة ومن ثم فليجار المال الشائع يدخل في ملطة متولى إدارته من الشركاء ويدخل في ملطته تبعاً لذلك حق التقاضى فيما ينشأ عن هذا الإيجار من منازعات فيصح أن يكون مدعياً أو مدعياً عليه فيها .

أ - ب (الطعن ٧٦٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١١ س ٣٤ من ٩٣٤)

9 9 9 النص في المادة ٢٧ من القانون المنتى على أن تكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك والنص في المادة ٨٢٨ من هذا القانون على أن ما يمتقر عليه رأى أغلبية الشركاء في اعمال الادارة المعتادة يكون ملزما للجميع وتحميب الأغلبية على أساس قيمة الأنصباء ، فإن لم تكن ثمة أغلبية فللمحكمة بناء على طلب أحد الشركاء ، أن تتخذ من التدابير ما تقتضيه

YY. Y

الضرورة ، ولها أن تعين عند الحاجة من يدير المال الشائع ، وللأغلبية أيضا أن تغتار مديراً ... وإذ تولى أحد الشركاء الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم، يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن حق تأجير المال الشائع يثبت للأغلبية المعلقة الشركاء محسوبة على أسلس الأنصباء ولا يثبت لأحد المشتاعين بمغرده طالما أنه لايملك أكثر من نصف الأنصباء ، وأن الايجار الصادر من أحد الشركاء متى كان لا يملك أكثر من نصف الأنصبة لا يسرى في مواجهة باقى الشركاء إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمناً ، وأنه يترتب على عدم سريان الايجار من أحد المشتاعين في مواجهة الباقين ثبوت الحق لهؤلاء في إعتبار الإيجار غير قائم بالنمية لهم ، وبالتالي في إعتبار المستأجر متعرضا لهم فيما يملكون إذ كان قد وضع يده بالقعل على المين .

(الطعن ٢٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥ س ٢٥ ص ١٩٤)

٧٩٢ - لما كانت اعمال الحفظ المعنية بنص المادة ٨٣٠ من القانون العننى تتمع لرفع دعاوى الحدود والحيازة والاستحقاق وما يلحق بها من طلبات الإزالة والتعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر فانه لايكون قد أخطأ في نطبيق القانون .

(الطحنان ۱۳۷۶ ، ۱۶۰۹ اسنة ۵۳ ق – جلسة ۲۱/۲/۱۸۷۱)

244 - لتن كان من الأصول المقررة وفقا لنص المادين ٢٨٠ ، ٢٨١ من القانون المدنى أن للشريك في الشيوع منفرداً ودون حاجة إلى موافقة باقى الشركاء القيام بأعمال حفظ العال الشائع يستوى في ذلك أن تكون من الأعمال المادية أو من المسرقات القانونية ، ويلتزم جميع الشركاء في ملكية العال الشائع بنفقات هذه الأعمال وتنقم عليهم كل بقدر حصته في الملكية ، إلا أنه إذا كان أحد الشركاء مستأثر ا بالاتنفاع بالعقار المعلوك على الشيوع فأصاب العقار التلف لسبب مردّه خطأ هذا الشريكاء الآخرين من ضرر تكون مستقدة على أسلس من قواعد الممسؤلية العقدية إن كان انتفاعه بالعقار محكوما بإنفاق بعقد ببنه وبين مائر الشركاء أو على مند من المسؤلية التقسيرية إن انتفى قيام المقد ، والتمويض إما أن يكون عينيا وهو الأصل ويُصار إلى عوضه أي التعويض المقد ، والتمويض عينا ، فإن أصلح الشريك الذي وقع منه الخطأ ما أصاب المقار من تلف فإن ذلك لا يعتبر عملا من أعمال حفظ المال الشائع بل هو رفع المذكر، عينا عن المضرورين فلا بحوز له الرجوع بنفقات الإصلاح في هذه الحالة على المشركاء في الملكية الشائعة .

٧٩٤ – المادة ٩٣٠ من القانون المدنى تعطى الحق لكل شريك فى الشيوع ان يتخذ من الوسائل ما يازم لحفظ الشيء وأو كان ذلك بغير موافقة باقى الشركاء ، وأعمال الحفظ التي يصح ان يقوم بها كل شريك فى الشيوع منفرداً دون حاجة الى موافقة باقى الشركاء قد تكون أعمالاً مادية وقد تكون تصرفات قانونية أو اتخاذ اجراءات أو رفع دعاوى .

(الطمن ١٠٤٥ نستة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)

• ٧٩٥ – من المقرر أن ادارة المال الشائع حق للشركاء أصحاب الأغلبية في الملكية وذلك وفقا لنص المادة ٨٢٨ من القانون المدنى ، ولما كان تأجير المال الشائع وما يترتب عليه من آثار يعد من أعمال الادارة فانه يكفى في خصومة الطعن المتعلق بتحديد الأجرة ، أن يختصم المستأجر فيه الشركاء في الملكية أصحاب الأغلبية المؤجرين للمقار .

(الطعن ١٩٥٦ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٩/١٣/١) (الطعن ٢٩٩ نسنة ٥٣ ق – جلسة ٢٩٨/١١/٢٢)

٧٩٦ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن ادارة المال الشائع وفقا لنصن المادين ٨٢٨ من القانون المدنى حق للشركاء على الشيوع مجتمعين ، ومع نلك اذا تولى أهدهم الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم ، وأن الطعن في المنازعات المتعلقة بتحديد أجرة الاماكن يعتبر من أعمال الادارة ويحق لائ من الشركاء في ملكية العقار القيام به منفردا ، ويعد في هذه الحالة نائبا عن باقى الشركاء في الطعن ، طالما أن أحدا منهم لم يعترض على هذا الاجراء .

(الطعن ٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٤)

٧٩٧ – النص في المائتين ٨٣٨ ، ٨٣٩ من القانون المدنى – يدل على أنه اذا تعدد ملاك العقار الثمائع فانه يحق لمن يملك أغلبية الانصداء فيه – أن يؤجره للفير بوصفه من أعمال الادارة المعتادة . أما اذا كان الامر يتعلق بالخال تغييرات أساسية أو تعديل في الغرض الذي أعد له المال بما يخرج عن حدود الادارة المعتادة فانه يحق لمن يملكون ثلاثة أرباع هذا المال اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن ويكون قرارهم نافذا قبل الأقلبة .

(الطعن ٢٣٩٩ أسنة ٥٠ ي - جلسة ٢٣/٥/١٩٩٠)

القصل الثالث

التصرف في المال الشائع

أ - تصرف الشريك على الشيوع:

٧٩٨ - تصرف الشريك في حصة شائعة نافذ في مواجهة شركاته دون حاجة إلى موافقتهم طبقا لنص المادة ١/٨٢٦ من القانون المدنى .

(الطعن ١٩٠ لسنة ٣٧ في - جنسة ١٩٦٦/٣/٢٤ س ١٧ ص ٢٧٣)

٧٩٩٩ - يجوز - تأسيما على المانتين ٣/٨٢٨ و ٢/٧٠١ من القانون المحصول الناتج من المحصول الناتج من المشتريك الآخر الذي تصرف ببيع المحصول الناتج من زراعتهما المشتركة أن يثبت في حدود هذه العلاقة صدور هذا التصرف منه بوصفه من أعمال الإدارة وذلك بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن على أساس أن هذا التصرف يعتبر بالنسبة له بمثابة واقعة مادية .

(الطعن ٢٠٠ نسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/١٨ س ٢٠ ص ١٩٠٩)

٩٥ - من حق الشريك على الشيوع أن يبيع جزءا مفرزا من العال الشائع
 قبل اجراء القسمة .

(للطمن ٢٨١ نستة ٢٧ ق - جنسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٧ ص ٢٨١)

٩٠٩ - تصرف الشريك في مقدار شائع يزيد على حصته ، لا ينفذ في حق الشركاء الآغرين فيما يتعلق بالقدر الزائد على حصة الشريك المتصرف ويحق لهم أن يرفعوا دعوى بتثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ البيع فيما زاد على حصة الشريك البائع دون انتظار نتيجة القسمة .

(الطعن ٢١٤ لسنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٥/١١/١١ س ٢٦ ص ١٣٨٨)

٧٠٤ – الشريك على الشيوع طبقا للمادة ٨٢٦ من القانون المدنى أن يتصرف في حصنته وأن يمنتولى على شارها وأن يستعملها ، إلا أن ذلك مشروط بألا يلحق ضررا بحقوق مائر الشركاء .

(الطعن ٢٢٩ استة ٤٨ في - جاسة ١٩٧٩/٢/٧ س ٣٠ ع ١ ص ٢٩١)

٩٨٠٣ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى على أن التصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند التسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزاء الذي آل إلى المتصرف جطريق القسمة، يدل على أن بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز المدتم المسلمة على المدتم المسلمة المسلمة المدتم المسلمة المس

من العقار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجيز للمشترى طلب تلبيت ملكينه لما إشتراء مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً.

(الطعن ٢٣٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤ س ٣٣ س ٨٧٠)

\$ • ٥٨ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه ليس ثمة ما يمنع البائع وإن كان الآتا على الشيوع أن يبيع قدرا مغرزا من نصيبه ، فهو وإن كان لا ينفذ في حق باقي الشركاء بل يظل معلقا على نتيجة القسمة ، إلا أنه يعتبر صحيحاً ونافذاً في حق الشريك البائع ومنتجاً لآثاره القانونية على نفس المحل المغرز المنسرف فيه قبل القسمة وإذ كانت الطاعنة الشريكة البائعة لحصة مغرزة إلى المشترى المطعون عليه لم ندع وقوع قسمة قبل البيع ، فإنه لايحق لها طلب إيطال البيع الصادر منها ، ويحق للمشترى طلب الحكم بصحة ونفاذ هذا البيع قبلها حتى يتسنى له تمييل عقد شرائه ومن ثم يستطيع أن يحاج به الطاعنة البائعة له في فترة ما قبل القمير .

(الطعن ١٤٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠ س ٣٧ ص ٢٧٧)

و م المشرع في المادة ٢٦٨ من القانون المدنى على أن وكل شريك في الشيوع يملك حصنه ملكا تاما وله أن يتصرف فيها ويمنولى على ثمارها وإذا كان التصرف منصبا على جزء مغرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المنصرف انتقل حق المنصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة ثم نص في المادة ٢٣٦ من هذا القانون على أنه ويثبت الحق في الشفعة للشريك في الشيوع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبي، ، يدل على أن للمالك على الشيوع أن يبيع ملكه محددا مفرزا ويقع البيع صحيحا وإن كانت حالة التحديد هذه نظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع ، ومتى كان هذا البيع صحيحا وصدر لأجنبي وكان الإفراز الذي تحديم ممل البيع لا يحاج به مائز الشركاء في الشيوع طالما لم نتم القسمة في قضاء أو رضاء مما يعتبر معه هذا التصرف بالنمية لهم في حكم التصرف في قدر شائع فإنه في نامادة ٣٦١ من القانون العدني .

(الطعن ٧٨٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١ س ٣١ ص ١٢٨٣)

٩٨٠ - بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز من العقار الشائع قبل اجراء القسمة
 لا يجيز المشترى طلب تثبيت ملكيته لما اشتراه ولو كان عقده مسجلا ، فيظل معلقا

على نتيجة القسمة إذ أن استقرار التصرف على ذات المحل رهين بوقوعه – بعد القسمة – في نصيب البائع له فاذا وقع في غيرنصييه ورد التصرف على ما آل للمنصرف نتيجة القسمة .

﴿ الطَّعَن ١٣٧٠ لَمِنَةً ٥٠ في - ولمَّة ١٩٨٤/٢/٢٥ بن ٣٥ من ٩٠٣)

٩٨٠٧ – بيع الشريك في المقار الشائع قدرا مفرزا قبل اجراء القسمة بين الشركاء لايجمل المشترى – بالتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٩٦ من القانون المدنى – شريكا في المقار الشائع ولايكون له أي حق من حقوق الشركاء ولايلزم تمثيله في القسمة حتى لو سجل عقد قبل القسمة .

(الطعن ٢١٢٣ لسنة ٥١ ق - ولسة ١٩٨٤/١١/٢٠ س ٣٠ ص ١٨٩٤)

♦ • ♦ • النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٠٦ من القانون المدنى على أنه وإذا كان التصرف منصب على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف إنتقل حق المتصرف إلى الجزء القسمة في نصيب المتصرف بطريق القسمة . يدل على أن بيع الشريك المشتاع لجزء مفرز الذي آل إلى المقدر الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لايجيز للمشترى طلب تثبيت ملكيته لما اشتراء مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقدم مسجلا .

(الطعن ٢١٢٣ لبنة ٥١ ي - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٥ س ٣٥ ص ١٨٩٤)

٩٠ ٩ - يدل نص المادتين ٩٣٦، ٩٣٦، من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المالك على الشيوع أن يبيع ملكه محدداً مغرزاً ويقع البيع مسحيحاً ، وإن كانت حالة التحديد هذه نظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع ، ومتى كان هذا البيع صحيحاً وصدر الأجنبى وكان الإفراز الذي تحدد به محل البيع لا يحاج به مائر الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاه ، مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع ، وبالتالي يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في ذلك البيع .

(الطعن ١١٣٩ استة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧٤ س ٣٦ ص ١٣١)

• ٩٩٩ - نص المانتين ٩٣٦ ، ٩٣٦ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على ان للمالك على الشيوع ان يديم ملكه محدداً مفرزاً ويقع البيع صحيحا وان كانت حالة التحديد هذه نظل معلقة على نتيجة القسمة أو الجازة الشركاء في الشيوع ، ومتى كان البيع صحيحا وصدر لاجنبى وكان الافراز الذي تحدد به محل البيع لا يحاج به سائر الشركاء في الشيوع طالعا لم تتم القسمة قضاءا

أو رضاءا مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع وبالتقلق بثبت لهم حق الأغذ بالشفعة في ذلك البيع – لما كان نلك وكان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أن المقلر الذي يقع فيه المقدار المبيع لم تتم قسمته قضاءا أو رضاءا فإنه يستوى بالنسبة للمطمون صدهما الأولين أن يكون – المبيع شائعا أو مفرزاً إذ يثبت لهما حق أخذه بالشفعة في المالين – ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

(الطعن ۲۰۳ استة ۵۰ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤)

9 9 9 9 - لما كان بدع الشريك المشناع لجزء مغرز من المال الشائع دون موافقة بأقى الشركاء لاتنتهى به حالة الشبوع وكان النص فى المادة 9 7 من القانون المدنى على ان يثبت الحق فى الشفعة ... للشريك فى الشيوع اذا بدع شىء من العقار الشائع الى اجنبى، يدل على ان للشريك المشناع فى المقار ان بشفع فى هذه الحالة على بدع من شريك آخر لأجنبى وإذ لم يقصر المشرع حق الشفعة فى هذه الحالة على بدع الحصمة الشائعة بل اطلق ذلك الحق على بدع اى شىء من المال الشائع فان للشريك المشناع فى العقار ان بشفع فى هذا البدع الصادر من شريك آخر مواء كان المبدع جزءا مغرزا أو حصة شائعة .

(الطعن ۲۲۹۲ لسلة ۵۰ ي - جلسة ۲۰/۲/۲۸۱)

٧ ٩ ٨ ٩ - تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المشتاعين لجزء مفرز من العقار الشائع يترتب عليه نقل ملكية الجزء المبيع مغرزا إلى المشترى ولا يتوقف على ابرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القرار المبيع.

٩ (قطعان ١٩٥ ، ٣١ نسلة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣٠)

■ ٨٩٣ – للمالك على الشيوع أن ببيع ملكه معددا مفرز ا ويقع البيع صحيحا – وان كانت حالة التحديد هذه نظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة الشركاء في الشيوع ومتى كان هذا البيع صحيحا وصدر لأجنبي وكان الإفراز الذي تحدد به محل البيع لا يحاج به سائر الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاءاً أو رضاءً مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع ، فإنه ينبني على هذا أن يثبت لهم حق الشفعة في ذلك البيع وفقا لصريح نص المادة ٣٦٦ سالفة البيان ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على أن البيع المشفوع فيه ورد على حصة شائعة وهو ما يتحد في نتيجته – حسيما سلف البيان – مع ما يدعيه الطاعن من أنه ورد على قدر مفرز ، وأن النعي على الحكم المطعون فيه بما ورد بهذا السبب يكون على غير أساس .

♦ 1.4 - النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون يدل على أن للشريك على النصي النصي النصي النصي الشيوع أن يبيع ملكه محدداً مفرزاً وليس من شأن ذلك بطلان البيع وهو إن كان لا ينفذ في حق باقى الشركاء بل نظل حالة التحديد هذه معلقة عى نتيجة القسمة إلا أن البيع يعتبر صحيحا وينتج كافة آثاره القانونية في حق الشريك البائع ولو كان العقد غير مسجل.

(الطعن ۱۹۹۷ لسنة ۵۷ ق - جلشة ۲۹/۱۰/۲۱)

• ١٨٥ -النص في المادة ٢٦٨ /١ من القانون المدنى على ان (١ - كل شريك في الشيوع بملك حصته ملكا تاما ، وله أن يتصرف فيها وأن يستولى على ثمارها وأن يستعملها بحيث لا يلحقه الضرر بحقوق سائر الشركاء . ٢ - واذا كان التصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف ، انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى المتصرف بطريق القسمة ، وللمتصرف اليه ، اذا كان يجهل أن المتصرف لايملك المين المتصرف بها مغرزة الحق في ابطال التصرف . يدل على أنه يشترط لإعمال الحلول العبني وفقا لهذا النص إن تجرى قسمه بين الشركاء للمال الشائم يكون من شأنها أن تؤدي إلى افر از نصيب معين للشريك البائم يو ازى حصته في الثبيوع بحيث ا يستأثر وحده بكل سلطات الملكية الخالصة على هذا الجزء وأن لا يقع العبيع في الجزء المفرز الذي اختص به البائع بما مؤداه أنه لا مجال لإعمال العلول العيني إلا اذا أصاب المتصرف بالبيم حصة مفرزة من المال الشائع ، فإن اسفرت القسمة بين الشركاء عن اختصاص كل مجموعة منهم بقدر مفرز من المال الشائع مع بقاء الشريك البائع مالكا لحصة شائعة فانه يمتنع في هذه الجالة إعمال الحلول العيني طالما أن نصيب البائع بقى شائعا لم يتم افرازه - لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن مسلحة ٤ ف شائعة في ١٠ ف التي اختص بها الشهير بـ ووالدنه وشقيقناه وأقام قضاءه هذا على أن حق المطعون عليه الأول قد انتقل بقوة القانون إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ سالفة البيان الى الحصة الشائعة التي يمتلكها البائع له ضمن المساحة التي اختص بها ومن معه في حين انه لا مجال لاعمال العلول العيني طالما بقيت حصة الباتع شائعة ولم تسفر القسمة عن اختصاصه بقدر مفرز فانه يكون قد قضى في الدعوى على خلاف سند المشترى وبالمخالفة لإرادة المتعاقدين وأعمل الحلول العيني على خلاف مقتضى القانون وهو ما يعييه ويوجب نقضه .

(الطعن ٢٧٦ استة ٥٠ ي - جلسة ٢٢/٥/١٦)

به قضاء هذه المحكمة - أن المالك في المال الشاتع أن يبيع ملكه محدداً مفرز أ ويقع به قضاء هذه المحكمة - أن المالك في المال الشاتع أن يبيع ملكه محدداً مفرز أ ويقع البيع صحيحا وإن كانت حالة التحديد هذه نظل معلقة على نتيجة القسمة أو إجازة النبركاء في الشيوع ، فإذا صدر البيع مغرز أ المجنبي فإن هذا الإفراز الذي تحد به محل البيع لا يحاج به سائر الشركاء في الشيوع و النفذ في حقهم طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاء مما يعتبر معه هذا التصرف بالنمية لهم في حكم التصرف في قدر شائع ، وينبني على ذلك أن يثبت لهم حق الأخذ بالشفعة في هذا البيع وفقا الصربح نص المادة ٩٣٦/ب من القانون المدنى التي وردت عبارته مطلقة في قيام الحق في يكون أمفرزاً في المقار الشائع أذ المناط فيه هو قيام حالة الشيء المعبع حصة شائعة أم قدراً مغرزاً في العقار الشائع أذ المناط فيه هو قيام حالة الشيوع في العقار الذي بيه قدر مفه دون اعتداد بما أذا كان هذا القدر مفرزاً أو شائعاً لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا النظر في قضائه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

(الطعن ۱۹۹۸/۵/۲۳ شنة ۹۹ ی - جلسة ۱۹۹۱/۵/۲۳)

ب - استرداد العصة المبيعة القـرع الأول شروط الاسترداد

• الشركاء في الإرث ولم يقصري يسوى في حق الاسترداد بين الشركاء في الإرث والشركاء في الإرث والشركاء في غير الإرث ولم يقصر - كما فعل القانون الفرنسي - هذا الحق على الشيوع الناشيء عن الإرث . على أن الحصة الشائمة التي يجبز نص المادة ٤٦٧ منني استردادها هي الحصة الشائمة في مجموع الملك المشترك كله لا الحصة الشائمة في عين معينة من هذا الملك .

(الطعن ٧٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤١/١١/٢١)

۵۸۱۸ – إن المادة ٤٦٢ من القانون المدنى إذ قررت حق استرداد الحصة الشائعة قد جاء نصها عاماً مطلقاً لا قيد فيه . فيدخل فى مدلوله كل حصة شائعة أياً كان سبب الشيوع ، وصواء أكانت فى مجموع الأموال المشتركة أم فى عقار معين منها . إلا أنه لما كانت الحكمة من تقرير الشارع لهذا الحق هى حماية الشركاء الأصليين الذين جمعت بينهم القرابة العائلية أو الرغبة الاختيارية من الأجنبى الدخيل

عليهم تجنبا الاطلاعه على احوال التركة أو اشتركة لما قد يترتب على تدخله من ارتباك لهم منواء أثناء قيام الشركة أو عند تصعينها - لما كانت هذه هي الحكمة من تقرير حق الاسترداد فإنه الايكون له محل في الحصة الشائعة في العقار المعين التي يتبادر بجلاء ويلا أدني شك سهولة تسليمها للمشترى الأجنبي دون ذلك الاطلاع أو الارتباك ودون احتمال اشتراكه في القسمة . فإذا كان الحكم قد رفض طلب استرداد الحصم المبيعة الشائعة في عقارات معينة لا الانتفاء نلك الحكمة بل على أساس قصر حق الاسترداد على حالة بيع الشريك حصته كلها أو بعضها شائعة في عموم أموال الشركة فإن الحكم المذكور يكون قد خالف القانون في قضائه هذا .

(الطعن ۱۴۲ لسنة ۱۳ ق ج. بُولسة ۱۹۶۵/۱/۸)

• ٨٩٩ – المادة ٣٦٠ عن القانون المدنى – القديم – منقولة عن المادة ٨٤١ من القانون المدنى الغرنسى لحالة خاصة ، وهى حالة ما إذا باع أحد الورثة للغير حصته الشائعة في تركة أو جزء من تلك الحصة الشائعة بحيث يدخل فيها ما يخصها في جميع مشتملاتها من عقار ومنقول وما عليها من الحقوق فانه يحق عندئذ لباقى الررثة أو لأحدهم لحين القسمة أن يسترد الحصة الشائعة المبيعة في حدود المادة ٣٦٠ سالفة الذكر . وهذا النص لا ينطبق إذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة من التركة أو الشركة ، ولا يغير من ذلك أن تكون العين التي باع أحد الورثة حصته شائعة فيها للغير هي كل ما تركه المورث متى كان المبيع هو جزء من عين معينة وليس هو حصة البائع الميراثية في مجموع أموال التركة أو جزءا من هذه الحصة .

۵۸۲ من القانون المدنى والمدنى من المادة ٤٦٧ من القانون المدنى والتدنى من القانون المدنى والتدني بشأن الاسترداد المقارى لا ينطبق إذا كان المبيع حصة شائمة فى عين معينة من التركة ، ذلك بأن محل تطبيق هذا النص هو أن يكون المبيع حصة شائمة فى تركة بحيث يدخل فيها ما يخصها فى جميع مشتملاتها من عقار ومنقول وما عليها من الحقوق .

(الطعن ۱۷۷ لسنة ۲۰ الى - جلسة ۱۹۹۲/٦/۱۳)

9879 - جرى قضاء محكمة النقض بأن الحصة الشائعة التي يجوز استردادها وفقاً لنص العادة ٤٦٢ من القانون المدنى «القديم» هي الحصة الشائعة في مجموع الملك المشترك كله لا الحصة الشائعة في عين معينة من هذا الملك ذلك أن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع التركة هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة أمرار التركة وإضاد محيطها .

٨٢٢ - إن محل ثبوت حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٤٦٢ من القانون المدنى هو أن يكون المبيع حصة شاتعة في مجموع الملك المشترك كله لا حصة شائعة في عين أو اعيان معينة منه ، وذلك لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع الملك هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة أسرار الشركة وإنساد معيطها .

(الطعن ١١٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/٥/٢٢)

٨٢٣ -إن حكمة المادة ٢٦٤ من القانون المدنى هي حماية الشركاء الأصليين الذين جمعت بينهم القرابة العائلية أو الرغبة الاختيارية من الأجنبي البخيل عليهم، تجنباً لاطلاعه على أحوال التركة أو الشركة ولما قد يترتب على تدخله من ارتباك لهم سواء أثناء قيام الشركة بينهم أو عند تصفيتها . وإذ كانت هذه هي الحكمة في تقرير حق الاسترداد فإنه لا يكون له محل في الحصة الشائعة في العقار أو العقارات المعينة التي يتبادر بجلاء وبلا أدنى شك سهولة تسليمها للمشترى الأجنبي دون ذلك الاطلاع أو الارتباك، ودون احتمال اشتراكه في قسمة عموم أموال التركة أو الشركة ، بل هذه تكون مستثناة من حق الاسترداد . فإن كان الحكم قد أثبت أن البيم وقع على حصة في أعيان معينة ، وأنه يسهل تسليمها دون اطلاع على أوراق الشركة وأسرارها ، ولم تعترض الطاعنة على ذلك في طعنها في الحكم بطريق النقض فغيما أثبته الحكم من ذلك ما يكفى لاعتبارها غير محقة في المطالبة بالاسترداد عملا بالمادة ٤٦٢ سالفة النكر .

(الطعن ١٣٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣٤ /١٩٤٥)

٨٧٤ -إن مناط ثبوت حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٢٦٢ من القانون المدنى هو أن يكون المبيع حصة شائعة في مجموع المشترك كله لا حصة شائعة في عين معينة منه . ونلك لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع الملك هو وحده الذي قدر فيه مظنة إذاعة أسرار الشركة وإنساد محيطها ، فإذا كان الثابت في الحكم أن القدر المبيع هو حصة شائعة في عين معينة من الشركة المشتملة على منزل لم يدخل في صفقة البيع وقضى الحكم برفض طلب الاسترداد فإنه لايكون قد خالف القانون .

(الطعن ١٤ لسنة ١٦ ق - طسة ١٩٤٧/٣/١٣)

٨٢٥ - إن محل حق الاسترداد الوارد في المادة ٤٦٢ من القانون المدنى هو أن يكون المبيع حصة أو جزءاً من حصة شائعة في مجموع الملك المشترك كله لا حصة شائعة في عين معينة من هذا الملك .

استرداد الجزء الذي باعه أخواه - المطعون عليهما الثاني والثالث - من حصتهما استرداد الجزء الذي باعه أخواه - المطعون عليهما الثاني والثالث - من حصتهما في الملكينة موضوع النزاع المخلفة لهم جميعا عن المورث إلى الغير - المطعون عليه الأول - قد أقام فضاءه على أن المادة ٤٦٦ من القانون المننى - القديم - وهي عليه الأول - قد أقام فضاءه على أن المادة ٤٦٦ من القانون المننى - القديم - وهي معينة ، فإن ذلك يكفى لصحته دون حاجة إلى التحدث عما إذا كان حكم هذه المادة مقصوراً على الشركاء الأصليين في شركة أو تركة أو يتناول الشركاء الأصليين وغير الأصليين ، ومن ثم فانه يكون غير منتج الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استنداد إلى أنه قرر أن الشركة لم تبدأ بين الطاعن وبين المطعون عليهما الثاني استقاداً إلى أنه قرر أن الشركة لم تبدأ بين الطاعن وبين المطعون عليهما الثاني والثام ورتب على هذا التقرير أن على هذا التقرير المقل من الأجانب ورتب على هذا التقرير أن على المنات بين مورثهم وبين شخصين من الأجانب ورتب على هذا التقرير أن على المنات بين مورثهم وبين شخصين من الأجانب ورتب على هذا التقرير أن على المنات للأعلى الأنه ليس من الشركاء الأصليين .

(الطعن ١٥٣ لسلة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢٩)

٨٢٧ - متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعن استرداد الحصة الشائعة في العقار الذي طلب المطعون عليه بيعه عند عدم إمكان قسمته عينا أقام قضاءه على أن دعوى استرداد الحصة الشائعة المبيعة لا توجه إلا إلى مشترى هذه الحصة متى كان أجنبيا عن الشركاء الأصليين ، ومن ثم لا يجوز رقعها على المطعون عليه لأنه من جهة ليس مشتريا ومن جهة أخرى لم يصدر بيع بعد وأنه لا يغير من هذا النظر أن يطلب حق الاسترداد أثناء إجراءات البيع بالمزاد لعدم إمكان القسمة عينا لأن الحكمة في تخويل هذا الحق للشركاء هي منع تدخل الأجنبي في الملكية الشائعة وهذه المحكمة تتوفر بطبيعتها في البيع بالمزاد إذ لهم أن يشتركوا فيه ويشتروا الحصة المعروضة للبيع ويمنعوا الأجنبي من التدخل في الشركة ، كما أن طلب المطعون عليه قسمة العين المشتركة وبيعها بالمزاد وتحديد ثمن أساسى لهذا البيع لا يعتبر عرضا طرما له ببيع حصته بالثمن الذي حدده إذا طلب منه الشريك الآخر الشراء استناداً إلى أن له أفضلية على الغير باسترداد العصمة الشائعة وذلك لأن هذا الحق لا يكون إلا في حالة البيع النام وهو لم يتم ولأن تحديد ثمن للبيع عند عدم إمكان االقسمة عينا إنما هو المزايدة وليس مؤداه أن يتخلى طالب القسمة عنها وهي حق من حقوقه وليس معناه أن يجبر على بيع حصته لأحد الشركاء فإن هذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور.

(الطعن ٢٠٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٠٠/١٠/٢)

المنقول الشائع أو في المجموع من المادة ٩٣٣ من القانون المنقى انه طلشريك في المنقول الشائع أو في المجموع من المال إن بمنزد قبل القسمة الحصة الشائعة التي باعها شريك غيره الأجنبي بطريق الممارسة ... وكان مؤدى هذا النص انه يشترط لاستعمال حق المسترداد وفقا لاحكامه ان يكون البيع محل الاسترداد صادر من أحد الشركاء في الشيوع الى أجنبي عنهم حتى لا يتضرر باقي الشركاء من نخوله بينهم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها الأولى للحصة محل الانزاع على أساس الميراث ، فان عقد البيع الذي تضمن بيع هذه الحصة اليها والشركة في دور التصفية - لا يكون صادرا من شريك على الشيوع الى أجنبي عن الشركاء ، وهو ما تتخلف معه شروط تطبيق حكم المادة ٩٣٣ من القانون المدني ومن ثم لا يحق للطاعن الاول - امترداد الحصة موضوع الدعوى ، وإذ انتهى المكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فان النمي عليه بالخطأ في الأسباب التي اقام عليها قضاءه يكون غير منتج .

(الطعن ١٩١١ لسلة ٥٣ في - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)

٩٨٣٩ - نطاق حق الشريك في الشيوع في استرداد الحصة الشائعة التي باعها شريك آخر لأجنبي لا يرد إلا في منقول شائع قائم بذاته أو في مجموع من المال ولو اشتمل هذا المجموع على عقار ، اما العقار الشائع المعين بالذات فلا يكون محلا لحق الاسترداد ، وانما هو محل لحق الشفعة حتى لو كان سبب الشيوع في العقار هو الميراث ، وحتى لو كان العقار هو كل ما تركه المورث ، وكان عقد البيع غير المعبد الوارد على عقار تترتب عليه أثاره بوصفه بيما عدا نقل الملكية والحقوق العينينة الاخرى فانها تتراخى لحين التسجيل .

(الطعن ١٥ سنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧) القرع الثاني الاحكام المشتركة بين الشقعة واسترداد الحصة المبيعة وأوجه الخلاف بنعما

• ٥٣٠ – إن الشفعة والاسترداد وإن كانا متفقين في أن كلا منهما يؤدي إلى نوع من الافتيات على حرية التابع وإلى نزع الملك جبراً على مشتريه ، فإنهما مع نلك حقان متغاير ان من حيث المصدر والحكمة والسبب والمحل . وذلك بأن الشفعة مصدرها الشريعة الإسلامية ، وحكمتها دفع ضرر شريك جديد أو جار طارى ، ومعلها ومببها الموجب لها هو اتصال ملك الشفيع بالمبيع اتصال شركة أو جوار ، ومعلها

أن يكون المبيع عقاراً فلا شفعة في منقول أما الاسترداد فمصدره القانون الغرنسي . وحكمته حفظ أسرار التركات وكف الأجانب عن النقاذ إليها وجعل الورثة في مأمن من دخيل بطراً فيصد عليهم محيطهم العائلي ، وصبه الشركة في الإرث ، ومحله أن يكون المبيع حصة أو جزءاً من حصة شائعة في التركة عامة منظوراً إليها كوحدة قانونية تتنظم كل مايقوم بمال من الحقوق والواجبات .

(الطعن ٧٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/١١/٢١)

٩٣٩ – إن القانون لم يأت بقواعد خاصة لرفع الدعوى بطلب استرداد الحصة السبعة ، فيتمين أن تطبق في هذا الصند القواعد العامة ، ولكن لما كان هذا الاسترداد نوعاً من الشفعة كانت الدعوى به خاضعة لما تقتضيه هذه النوعية من القواعد الموضوعية لدعوى الشفعة . أما ما جاء به قانون الشفعة من أحكام خاصة بدعوى الشفعة غير منصلة بهذه النوعية فإنه – إذ كان وارداً على خلاف أحكام القانون العام ومن ثم لايصنح القياس عليه – لايطبق على دعوى الاسترداد . وإذ كان في الاسترداد . كما في الشفعة ، يحل المسترد بالنسبة إلى البائع محل المشترى في جميع ما كان له من الحقوق وما عليه من الواجبات ، ويعتبر المبيع كأنه بيع مباشرة من البائم للمشترى ، فإنه يكون من الملازم إنخال البائم في دعوى الاسترداد ، كما يلزم في دعوى الاسترداد ، كما يلزم في دعوى الشفعة أما الحكم الخاص بوجوب إعلان المشترى والبائع في الميعاد المعين لاستئنافي بل الذي يصرى هذا هو حكم القانون المام .

(الطعن ١٣١ لسنة ١٤ قي - جلسة ١٣/١٣/٢٧)

السرداد المستودات المستودات المستودات المستودات المستودات المستودات المستودات الثمن ، خلافاً لما هو مقرر في قانون الشفعة وهذا يغيد أنه لايجوز رفض للب الاستوداد بمقولة إن الثمن الذي عرضه الطالب هو دون الثمن الذي ثبت لدى القضاء أنه الثمن الحقيقي ، إلا إن أعرض الطالب عن الاستوداد مقابل هذا الثمن بعد أن تتاح له فرصة العلم به ، فاذا كان ثمن الحصة المبيعة بقى مختلفاً عليه إلى أن حسمت محكمة الاستثناف هذا الخلاف بحكمها مثبتة فيه الثمن الحقيقي ، ثم حكمت المحكمة في ذات الوقت برفض طلب الاستوداد لكون الطالب لم بيد استعداده لدفع هذا الثمن ، فإنها نكون قد خالفت القانون .

(الطعن ١٩ لسنة ١٥ قي - جلسة ١٩٤٦/٤/١٨)

القصل الرابع

تملك الشريك حصة شائعة بالتقادم:

٨٩٣٣ - ليس فى القانون ما يمنع الشريك فى العقار الشائع من أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد شركاته المشتاعين إذا استطاع أن يجوز هذه الحصة حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الفموض والخفاء أو مظنة التسامح واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة صنة .

(الطعن ٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١ س ١٩ ص ٨٠٠)

٨٣٤ - يجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء قسمة المهايأة من حائز بمبب وفتى معلوم الى الى حائز بقصد التملك ، إذا جابه هذا الحائز باقى الملاك المشتاعين بما يغيد قصده القاطع فى التملك .

(الطعن ١٢٧ لبيئة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٩ س ٢١ ص ٨٦٢)

۵۸۳۵ - الیس فی القانون - وعلی ما جری به قضاء محکمة النقض - ما یحرم علی الوارث أن ینملك بالتقادم نصیب غیره من الورثة ، إذ هو فی ذلك كأی شخص أجنبی عن التركة بنملك بالتقادم ، متی استرفی وضع بده الشرائط الواردة فی القانون .

(الطمن ٢٢٨ لسنة ٣٦ ق – طسة ١٩٧١/٣/١١ س ٢٢ ص ٢٨٢)

> (الطعن ١٧٠ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٠/١٢/١٨ س ٣١ ص ٢٠٥٣) (الطعن ٥٨ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ س ٢٣ ص ١٩٣٨)

۸۳۷ حديث إن الحصة الثبائعة كالنصيب المقرر يصبح كلاهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المجكمة - أن يكون محلاً لأن يحوزه صلحيه على وجه التخصيص

و الانفراد ولا فارق بينهما إلا من حيث ان الحائز للنصيب المقرر تكون بده بريئة من المخالطة ، أما حائز العصة الثنائمة فان بده بحكم الشيوع تخالط بد غيره من المثناعين وليست هذه المخالطة عيبا في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإبهام فإذا إنتفت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقى المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالا الشبهة الغموض أو مظنة التسامح فان الحيازة تصلح عندئذ لأن تكون أماما تتملك الحسة الشائمة بالتقادم .

(الطعن ١٨٨٤ لسلة ٥٧ في ، جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

القصل الخامس انهاء حالة الشيوع

(الطعن ١١ لسنة ٤٠ ي - جلسة ١٩٧٥/٧/١٥ س ٢٦ ص ٤٧٨)

٩٨٣٩ - قسمة المال الشائع تتم بتعيين جزء مفرز من هذا المال لكل شريك ليفرد بملكيته دون باقى الشركاء ، والتصليم الفعلى للمبيع في البيع على الشيوع - وعلى ما جرى به نص المادة ٧٣٥ من القانون المدنى - يتم بمجرد وضع القدر المباع تحت تصرف المشترى بحيث يتمكن من حيازته والإنتفاع به خلفاً للبائع في حقوقه وهو ما لاتنتهى به حالة الشيوع ولا يعتبر قسمة للمال الشائع .

(الطعن ١٠٤ لسلة ٥٠ في - جلسة ١٩٨٥/٢/١ س ٢٦ ص ٢٢٠)

• ٩٨٠ – إذ كان التمليم الفعلى للحصة الشائعة لصاحبها – وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة – يتم بوضعها تحت تصرفه بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها ، وهو ما لا تنتهى به حالة الشيوع ولا يعتبر قسمة للمال الشائع ، فأن العكم المطمون فيه إذ رفض طلب الطاعن تمليمه القدر المقضى بأحقيته في أخذه بالشفعة شائعا لمجرد القول بأن ذلك يترتب عليه إفراز جزء من المال الشائع يكون قد أخطأ في نطبيق القانون .

(الطعن ٤٨٧ لسلة ٩٣ في - جلسة ١٩٨٦/١/١٢)

18.9 - النص فى المادة ٣٥٠ من القانون المدنى على ان وللشركاء اذا انعقد اجماعهم أن يقتمعوا المال الشائع بالطريقة التى يرونها، مؤداه ان القسمة التى لا يُجمع عليها الشركاء لا يترتب عليها انهاء حالة الشيوع إلا أن عقد القسمة الذى يوقعه بعض الشركاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر باطلاً لعدم توقيعه من جميع الشركاء ، وهو وإن كان لا يصلح للاحتجاج به على من لم يوقعه لا يعتبر ملزما كل من وقعه ولا يجوز لاحد منهم التحلل من التزامه بحجه تخلف المناسبة المناسب

احد الشركاء عن التوقيع ويخلل العقد قائما وللشريك الذي لم يوقعه الحق في اقراره منى شاء فينصرف الثره اليه .

(الطعن ١٧٤ لسنة ٥٣ الى - جلسة ١٩٨٨/١/١١)

٩٨٤٢ →النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٤٦ من القانون المدني يدل على ان للشركاء على الشيوع في الملكية ان يتفقوا على قسمه المهايأة لمدة معينة فيقسمون المال بينهم قسمة منفعة لا قسمة ملك فيختص كل منهم يجزء مفرز يعادل حصته في المال الشائع فيستقل بادارته واستغلاله والانتفاع به سواه ينفسه او بواسطة غيره دون بافي الشركاء ، ذلك ان الشريك بمقتضى هذه المهايأة يحصل على نصيب باقي الشركاء في منفعة الجزء الذي اختص به في مقابل حصول الشركاء على نصيبه هو في منفعة الأجزاء المفرزة الاخرى، ويعتبر الشريك مؤجراً المنفعة حصته ومستأجرًا لمنفعة حصم الباقي من الشركاء وتطبق القواعد الخاصة بالايجار - فيما يتعلق بحقوقه والتزاماته وجواز الاحتجاج بالقسمة على الغير ، ويكون له تأجير الجزء المغرز الذي اختص به أيجاراً نافذا في حق باقي الشركاء الذين يمتنع عليهم ممارسة هذا الحق لالتزامهم يضمان عدم التعرض ولو كانوا اصحاب أغلبية الحصص في ملكية المال الشائع وتكون الإجارة الصادرة منهم للغير غير نافذة في مواجهة الشربك ساحب الحق في استغلال وادارة هذا الجزء ، ويحق لهذا الشريك أن يحتج بهذه القسمة قبل الغير الذي استأجر من باقي الشركاء بعد القسمة ولو لم يكن عقد القسمة مشهرا إذ يعتبر الشريك في حكم المستأجر لهذا الجزء وطبقا للقواعد الخاصة بعقد الايجار فانه لايلزم شهره للاحتجاج به على الغير.

(الطعن ١٠٣٠ لمنة ٥٦ في - جلسة ١٩٨٩/١٧/١



ملحق الكتاب

•

يتضمن القواعد المستحدثة في موضوعات الجزء الأول

بعد مثوله للطبع

- نورث يعنبر في حكم الغير بالنمية للتصرف الصادر من المورث الى وارث أخر اذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وان كان في ظاهره بيما منجزا الا أخر اذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وان كان في ظاهره بيما منجزا الا أنه في حقيقته يخفى وصية إضرار بحقه في الميراث أو أنه صدر في مرض موت المورث ، فيعتبر إذ ذاك في حكم الوصية لاته في هاتين الصورتين يستمد الوارث حقه من القانون معالية من التصرفات التي قصدبها التحايل على قواعد الأرث التي تعتبر من النظام العام ويكون له أثبات طعنه بكافة طرق الأثبات القانونية ، اما اذا كان مبنى الطعن في العقد أنه صورى صورية مطلقة فأن حق الوارث في الطعن في التحد أنه صورى صورية مطلقة فأن حق الوارث في الطعن في التحد أنه صورى من مورثه وليس من القانون ومن ثم فلا بهوز له ورثه من طرق الأثبات .

(نلطعن ۱۲۵۲ نستة ۵۳ ي – جاسة ۱۹۹۱/۱۶/۱۰)

- الوارث وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة بعتبر من الفير فيما يختص بالتصرفات الصادره من مورثة الى وارث أخر إضراراً بحقه في الميراث لما كان نلك وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الطاعنة تمسكت بان التصرف موضوع المقد المؤرخ ١٩٧٩/١/١ صادر من مورثه اولادها القصر الى ابنها المطعون عليه الاول في مرض الموت ، فانها بذلك انما تستعمل حقا خاصا بالقصر مصدره القانون وليس حقا تلقوه عن المورثة ومن ثم فلا يكون الحكم السادر ضد المورثة بصحه التصرف كيوع حجة عليهم وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على خلافه فانه يكون معيها بمخالفة القانون .

(الطعن ١٤٧٠ لسنة ٥١ في - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٣)

- الملكية لا تنتقل الى المشترى إلا بتمجيل عقد البيع وأن العقد الذى ثم يممجل لا ينشىء إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، فاذا لم يمجل المشترى من العورث عقده فلا تنتقل اليه الملكية وييقى المقار على ملك المورث وينتقل منه الى ورثته فاذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك فى ذات العقار ، فأنه يكون قد تصرف فيما بملك نصرفا صحيحاً .

(الطعن ۱۳۷۸ أسلة ٥٥ ق – جاسة ١٩٩٢/١/١٥)

- استيلاء الحكومة على عقل جبرا عن صلحبه بدون اتباع الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ويكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أى عمل غير مشروع له أن يطالب بتعويض الضرر سواء ملكان قائما وقت الغصب أو ماتفاقم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم بما يستتبع تقدير التعويض بقيمة المقار وقت رفع الدعوى لا وقت الاستولاء عليه .

(الطعن ٩٩٤ استة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

الاستيلاء على مواد التموين:

- النص في المادة الأولى من القانون رقم 10 اسنة 1950 بشأن التموين يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قصد الى أن يكون هذا الاستيلاء مختلفاً عن الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه في قانون نزع الملكية للمنفعه العامة رقم ٧٧٥ لسنة 195٤ الذي نص فيه على توقيت القرار بمدة أقصاها ثلاث سنوات والاختلاف بين قرار الاستيلاء في كل من القانونين ظاهر في ان استيلاء وزارة التموين على الأشياء غير محدد بمدة معينة في حين ان الاستيلاء المؤقت طبقا لقانون نزع الملكية محددة منته ابتداء بحيث لاتزيد على ثلاث سنوات وأن إنتهاء قرار الاستيلاء على العقار وفقا لأحكام القانون رقم 19 لسنة 1950 رهن بصدور قرار من وزير التموين برده إلى صاحبه إذا ما انتفت الحاجة إليه .

(قطعن ٩١٩ استة ٥٧ ي - طسة ١٩٩٧/١/١)

اصلاح زراعي

- مقاد نص المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لمنة ١٩٥٧ المحدل بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٦ أن الالتزام بليداع عقد ايجار الارض الزراعية بالجمعية المختصة - كدليل على قيام الملاقة الايجارية - يقع على عانق المؤجر وحده ، وللمستأجر التصلك بقيام العلاقة الايجارية وإثباتها بكافة طرق الاثبات .

(الطعن ١١٢٧ لسنة ٦١ ي - جلسة ١١٧٧/١)

نص المانتين ٣٣ ، ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمنة ١٩٥٧ بشأن
 الاصلاح الزراعى قد عاليج ممالة تفنيت ملكيه الأراضى الزراعية الى أقل من خمسة
 ١٢٣٣

أفدنه سواء أكان ذلك نتيجة للبيم أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبه أو غير ذلك من طرق كمب الملكية بأن يتفق ذو الشأن على من تؤول اليه ملكية الأرض منهم ، فاذا تعذر الاتفاق رفع الأمر الى المحكمة المختصة سواء منهم أو من النيابه العامة لتفصل فيمن تؤول اليه الأرض ، فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الأتصبه . قررت المحكمة بيع الأرض عن طريق المزاد ، كما تفصل المحكمة في أيلولة الأرض غير القابل التجزئة لمن يحترف الزراعة من نوى الشأن ، فان تساووا في هذه الصفه أفترع بينهم فاذا كان سبب كسب الملكية بالميراث فضل من يستقل بالزراعه من الورثة فان تساووا في هذه الصفه قدم الزوج فالولد فاذا تعدد الأولاد اقترع بينهم ويبين من نلك أن القواعد المتقدمه يعمل بها أذا كأن سبب التجزئة نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبه أو غير ذلك من طرق كمب الملكية أما غير نلك من الحقوق العينيه الاصلية المتغرعة عن الملكيه فلا يسرى عليها نص المادتين سالفتي الذكر ومن ثم فلا تمارض بين حكم هاتين المادتين وبين حق المطعون عليهم في الانتفاع بالمساحه التي خصصها الاصلاح الزراعي لانتفاعهم والتي لاتزال في ملكية الدولة ولم تنتقل ملكيتها الى من وزعت عليهم مما مفاده انه حين بتم تمليك أرض النزاع للمستحقين منهم فأنهم جميعا يظلون منتفعين بأنصبتهم في الأرض على الشيوع.

(الطعن ۲۱۲ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٥)

أعمال السيادة

- ولتن كانت اعمال السيادة - وعلى ملجرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتحذر وضع تعريف جامع ملنع وحصر دقيق لها إلا أن ثمة عناصر تميزها عن الأعمال الإدارية المادية أهمها تلك الصبغة السياسية البارزرة فيها لما يحيطها من اعتبارات سياسية فهى تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينعقد لها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الاخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج وهي في هذا المجال تتأبى بطبيعتها لأن تكون محلاً للتقاضي لما يكتفها من اعتبار سياسيي يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق في اتخاذ ماترى من للتنابير المدياسية والمسكرية مما يتحقق فيه صالح الوطن وأمنه وسلامة أراضيه دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها فيه .

التصاق

- العدل يأبى أن يجمع شخص بين ثمرة البدلين - المبنى وقيمة التعويض المستحق للبانى - قينقع طرف بالشيء وعوضة ، وأن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان الدفاع جوهريا مؤثرا في النتيجة التى انتهى البها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم بثمرات البناء - الذي أقامه الطاعنان بحمن نيه من مالهما الخلص عن مدة مابقة على تاريخ الوفاء بالتعويض المستحق لهما عن إقامة ذلك البناء وأغفل دفاع الطاعنين المشار إليه بوجه النعي إيرادا وردا فإنه يكون معيا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن ۱۳۵۸ لسلة ۵۰ ي - جلسة ۱۹۹۱/۱۱/۲۹)

التسزام

أوصاف الالتزام:

حوالة الحق :

لا يجوز لمشترى العقار بعقد غير مسجل أن يطالب المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الايجار – ومنها دعوى الفسخ وتسليم العين المؤجرة – إلا إذا قام البائع يتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها/أنها بالقبول أو الاعلان تكون نافذه في حقه طبقا لنص المادة ٢٠٥ من القانون المدنى ، وأن الاعلان الذي تنفذ به الحوالة بالتطبيق لحكم هذه المادة هو الاعلان الرسمى الذي يتم بواسطة المحضرين ووفقا لقواعد قانون المرافعات ويشمل على نكر ونوع الحوالة وشروطها الأساسدة .

(الطعن ٢٤١ لسنة ٦١ ي - جلسة ٢٤١/١/٧)

- لما كان البين من الأوراق أن المطعون ضده الثاني حول عقد الإبجار المبرم بينه وبين مورث الطاعنين إلى المطعون ضدها الأولى التي اشترت مماهة من العيق المؤجرة بعقد غير ممبحل وأنها لم تقم بإعلان الطاعين بالحوالة إلا بإعلان صحيفة الدعوى الماثلة التي تضعفت تكر وقوع العوالة وشروطها الأساسية ، وإذ كان مؤدى هذا أن الحوالة الصادرة الى المطعون ضدها الأولى لم تنفذ في حق الطاعنين إلا من تاريخ إعلانهم بصحيفة الدعوى في وكان الطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم بأن وقاءهم بالإيجار المتأخر والصلح مع المطعون ضده الثاني وتنازله عن حكم الفسخة قدة من في قبل نفاذ الجوالة ، ظم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاح

وأن الحكم المطعون قيه لم يواجه دفاع الطاعنين – العبين بوجه النعى – رغم أنه دفاع جوهرى – لو حقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فأنه يكون معييا بالقصور .

(الطعن السابق)

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للمشترى أن يحيل العقوق الشخصية
 الناشئة عن عقد البيع لآخر ، وأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له بصفاته
 ودفوعه كما ننتقل ممه توابعه .

(الطعنان رقما ۱۹۹۳ ، ۲۸۹۳ لسنة ۵۰ ي ـ جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۳) يعض أتواع الالتزام :

الالتزام التخييرى:

- مردى مانصت عليه الفقرة (د) من المادة 29 من القانون رقم 29 اسنة 19۷٧ أن المشرع القي على عاتق المالك المرخص له بهدم مبناه لاعادة بنائه بشكل أوسع بالنزام تخييرى قبل كل من ممناًجرى وحدات هذا المبنى ، وهو أن يوفر له مكان مناسب بأجر مماثل لأجر الوحده التى كان يستأجرها بالعبنى المرخص بهدمه وإما بتعريضه تعويضا نقديا على الوجه المبين بالنص ، وجمل الخيار فى ذلك للمالك بإعتباره المدين بهذا الالتزام التخييرى .

(الطعن ٢٠١٣ لسنة ٥٩ ق - ولسة ٢٠١٠/١١/١٠)

انقضاء الالتزام:

اتجاد الذمة:

- مؤدى النص فى المادة ٣٧٠ من القانون المدنى على أنه إذا اجتمع فى شخص واحد صفقا الدائن والمدين بالنمبة الى دين واحد انقضى هذا الدين بالقدر الذى اتحدت فيه الذمة فاذا زال السبب الذى أدى الى اتحاد الذمة وكان لزواله آثر رجعى عاذ الدين الى الوجود هو وملحقاته بالنمبة الى نوى الشأن جميعا ويعتبر اتحاد الذمة كأن لم يكن وان شراء المستأخر العين المؤجرة من المؤجر وانقال الملكية اليه هو صورة من صور انتهاء الايجار باتحاد الذمة وذلك بمجرد وقوع البيع ذلك لأن المستأجر بشرائه العين حل محل المؤجر فأجتمعت له فيه صفقا المؤجر والمستأجر مما مؤداه انقضاء عقد الايجار باتحاد الذمة بما لازمه أنه بزوال سبب اتحاد الذمة كالقضاء يضع

عقد البيع وبما للحكم بالضخ من أثر رجمي وعودة المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد عملا بالمادة ١٦٠ من القانون المدنى أن تعود العلاقة الإيجارية التي كانت قائمة بينهما قبل انعقاد عقد البيع بحيث يعود المشترى مستأجرا والبائع مؤجراً لاستعادته صفة المالك ، أي تترتب التزامات عقد الإيجار بمقوماته الأصلية بينهما .

(للقطان رقما ۲۲۸۹ ، ۲۲۰۹ استة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۹)

أموال عامة:

- الأشواء التي تصبيح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة بطريق رسمي أو فعلى هي الأموال المعلوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وذلك عملا بنص العادة/ ٨٧ من القانون العدني ، أما الأموال المعلوكة للأفراد فانها لاتكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة إلا اذا انتقلت ملكيتها الى الدولة بأحد أسباب كسب العلكية المنصوص عليها في القانون .

(الطعن ١٥١٧ تسنة ٥٥ ي – جلسة ١٩٩٢/٤/١٢)

- اتصاف الطريق بانه عمومي أو غير عمومي أمر بيبنه القانون ، فمن واجب المحكمة إذن أن تراعى في قضائها ما جاء بهذا القانون في هذا الصدد ، فأن هي لم تقعل واعتمدت فقط في قيام صفة الطريق على تقرير الخبير المؤسس على مجرد وجوده على الخريطة المماحية مايفيد أنه طريق عمومي كان حكمها خاطئاً .

(الطعن السابق)

- يشترط لاعتبار علاقة المنتفع بالسلطة المرخصة له في الانتفاع بمال مملوك للدولة مستندة إلى ترخيص ادارى تحكمها قواعد القانون العام ولا تخضع للقانون الخاص أن تكون الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية طرفاً في العقد الذي يريطهما وأن يحترى هذا العقد على شروط استثنائية غير مألوقة في العقود المدنية التى تنظمها قواعد القانون الخاص وأن يكون متصلا بمرفق علم اتصالاً يتحقق به معنى المشاركة في تسييره أو أن تكون الأموال المرخص له بالانتفاع بها قد خصصت بالفعل بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار وزارى للمنفعة العامة .

(تطعن ۲۰۰ تستة ۵۷ ق -- جلسة ۲۹۹/۵/۲۹)

- لا يجوز للوصمى طبقا لنص المادة ٣/٣٩ من قانون الولاية على العال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ - مباشرة النصر فات التي من شأنها التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الاحكام القابله للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العاديه في الاحكام ، ويترتب على هذا العظر بطلان النصرفات المنكورة بطلانا نمبيا مقرراً لمصلحة القاصر فيمتنع الاحتجاج بها عليه أو نفاذها في حقه ولو تحررت من أي ضرر أو غين للقاصر .

(الطعن ١٠٧٨ لسنة ٥٠ الى - جلسة ١٠٧٨)

- يدل نص المادة ١٩٥٧ في شأن احكام الولاية على المال وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوسى مباشرة تصرفات معنه إلا باذن المحكمة ومن بينها جميع التصروفات المشار على الوسى مباشرة تصرفات معنه إلا باذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات المشار اليها في هذا النص - ينبني على ذلك أن الوسى اذا باشر نصرفا من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزاً حدود نيابته القانونية عن القاصر ويكون هذا التصرف باطلا بطلانا نمبيا لمصلحة القاصر لتعلقه في هذه الحالة بأهلية نافته أرجب أوجب باطلا بطلانا نمبيا لمصلحة القاصر لتعلقه محكمة الاحوال الشخصية بالموافقة على بيع عقار القاصر كتملت المقد شروط صحيحة وأرند أثر الاذن الى تاريخ أبرام المقد ويكون هذا المقد صحيحا نافذا بين طرفيه فلا يملك أيهما التحلل منه بأرائته المنفرد ، وانعا يتم أنحلاله باتفاقهم رضاء أو بصدور حكم بينهما ومن ثم فلا يكون لقرار محكمة الاحوال الشخصية الولاية على المال من بعد بالمدول عما كانت قد وافقت عليه من أثر على العقد الذي مبق أن انعقد صحيحا بناء على هذه الموافقة .

(الطعون أرقام ١٠٢٦ ، ١١٣٠ ، ١١٧٩ لسنة ١٠ في - جلسة ١٩٩٢/١/٣٦)

توقيع العجر:

- مفاد نصر المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ المنة ١٩٥٧ في شأن الولاية على المأل أن توقيع الحجر ورقعه لا يكون الا بمقتضى حكم خلافا لما تواضع عليه فقهاء الشريعة الاسلامية حق أن الحجر يكون بقيام موجبه ورقعه يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة الى صدور حكم به مما مؤداه أن نشؤ الحالة القانونية المترتبة على توقيم الحجر أو رقعه يتوقف على صدور حكم بهما .

(الطمن ١٩٠٤ اسنة ٥٠ ق - جاسة ١٢٠/١/٢٠٠)

الفين في البيع :

- مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ عن القانون المدنى أنه يشترط للتمسك بالغبن في البيع وفقاً له أن يكون مالك العقار المبيع غير كامل الأهلية سواء أكان فاقد الأهلية أم كان ناقصها وقت البيع ، وهذا الدفع فيما لو ثبت صحته وتوافرت شروطه لا يؤدى الى إيطال العقد وإنما هو سبب لتكملة الثمن .

```
( الطعن ١٩١٠ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٩٢/٢/١٩ )
( الطعن ١٩٤٩ لسنة ١٥ ق – جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ )
( الطعن ٢٩٢٢ لسنة ٨٥ ق – جلسة ١٩٩١//٢٩١ )
```

التزامات البائع والالتزام بالضمانه:

- إن من أحكام البيغ المقررة بنص المادة ٣٦٩ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - التزام البائع بضمان عدم النمرس للمشترى فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهو التزام ابدى يتولد عن عقد البيع ولو لم بشهر ، فيمنتع على البلتم أبداً التمرض للمشترى لان من وجب عليه الضمان امتع عليه التعرض ، وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمنتع عليهم مثله منازعة المشترى فيما كمبه من حقوق بموجب عقد البيع - إلا إذا توافرت لديهم بعد البيع شروط وضع البد على المقار المبيع مالتقادم المسقط لان ذلك يعد من قبيل المنازعات التي تمتنع عليهم قانونا المقد والتسليم بالتقادم المسقط لان ذلك يعد من قبيل المنازعات التي تمتنع عليهم قانونا بمقتضى التزامهم الابدى بالمضمل ، كما يمتنع عليهم للمبيب ذاته دفع تلك الدعوى بالتقادم الممكية والتمليم ، لان هذا الدفع يكون في حقيقته عندئذ دفعا بالتقادم المسقط ، ومن يضمن نقل الملكية لفيره المبيع مهما طالت منته لا يصلح لأن يكون مبيا للادعاء في مواجهة المشترى بتملك المبيع بانتقادم المكميب ولا يحتد في حماب التقادم إلا بمنته التلاية اذلك التنفيذ الميني بالتقادم المكميب ولا يحتد في حماب التقادم إلا بمنته التلاية اذلك التنفيذ الميني بشية المكميب ولا يحتد في حماب التقادم إلا بمنته التلاية اذلك التنفيذ المينية بالتقادم المكميب ولا يحتد في حماب التقادم إلا بمنته التلاية اذلك التنفيذ المينية بالتقادم المكميب ولا يحتد في حماب التقادم المتعدد التلاية اذلك التنفيذ الميني بشية .

سحق الضمان لا ينشأ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - إلا من وقت

منازعة الغير للمشترى في حيازته للمبيع وانتفاعه به ، أما مجرد خشية المشترى تعرض الغير أو علمه بوجود حق للغير على المبيع فلا يخوله حق الرجوع على البائع بالضمان مادام لم يحصل له تعرض فعلى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعن من نصفيات على مجرد صدور حكم - لم يكن المشترى طرفا فيه - ببطلان سند ملكية البائع للعقار ، ورتب على ذلك حق المطعون ضده في الرجوع على الطاعن بضمان الاستحقاق ، وحجب بذلك نضمه عن تحقيق ما تمسك به الطاعن من عدم حصول معارضة من المحكوم له للمطعون ضده في حيازته للمبيع به الطاعن من عدم حصول معارضة من المحكوم له للمطعون ضده في حيازته للمبيع .

(الطمن ۲۰۵۰ استة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۱) وقارن (الطمن ۲۳ نسنة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۳۲/۳/۲) (الطمن ۲۰ نسنة ۲۰ ق – جلسة ۱۹۶۰/۱۹۶۰) محموعة الريم قرن جـ ۲ ص ۲۰۵ القاصنان ۲۷ ، ۷۷

العجز في المبيع:

مفاد نص المادة ٤٣٤ من القانون المدنى أنه اذا وجد فى المبيع عجز فان حق المشترى فى طلب انقاص الثمن يسقط بالتقادم اذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيم تسليما فعلها .

(الطعن ۱۷۹ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۹۱/۱۰/۲٤)

بيع ملك الغير:

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد بيع ملك الغير الى أن يتقرر ابطاله بناء على طلب المشترى بيقى قائما منتجا الآثاره بحيث يكون المشترى أن يطالب بتنفيذ ما يترتب على العقد من حقوق والنزامات شخصية وننتقل هذه الحقوق ونلك الالنزامات من كل من الطرفين الى وارثه فيلتزم وارث البلتع بنقل ملكية المبيع الى المشترى أو وارثه كما يلتزم بضمان عدم التعرض للمشترى في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا البيع ينقلب صحيحاً بأيلولة للملكية المبيع الى البلاع أو ورثته عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦٧ من الفانون المدنى .

 لا - يترتب على إقرار المالك البيع الصادر من غيره أن ينقلَب العقد صحيحاً في حق المشنرى من وقت صدور البيع .

بطلان البيع :

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حظر التصرف الوارد في المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ المنذ ٢٨ من القانون رقم ٤٩ المنذ ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والأوامر العسكرية السابقة عليه قاصر على بيع الأماكن المعدة المسكني ، وأن بيع الأرض أكثر من مرة لا يكون جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات طالما أن الملكية كانت باقية وقت صدور هذه البيوع للبائع .

دعوى صحة التعاقد :

 إلى النص في الفقرة الخاصة من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات قد جرى على أن يجوز المدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي، وكانت الأجازة اللاحقة كالإثن السابق وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الهدف من دعوى صحة العقد يتحدد في الغاية مع طلب ثبوت الملكية بالتقادم الطويل بما يوفر الارتباط الوثيق بينهما وأن تممك طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد بأنه المالك للعين المبيعة يوجب على المحكمة المنظوره أمامها الدعوى قبول تدخله باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية ويتعين عليها ألا تحكم بمسمة التعاقد إلا بعد الفصل في موضوع طلبه وذلك باعتبار أن هذا البحث مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها فالحكم الذي تصدره المحكمة بصحة التعاقد يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخل ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الممتأنف فيما قضيي من قبول تدخل الطاعنين واقام قضاءه على مجرد القول بأن طلب تثبيت الملكية وختلف عن طلب صحة العقد موضوعا وسببا ولم يقدر مدى الارتباط بين الطلبين وأثر إجازه محكمة أول درجة لتعديل الطاعنين طلباتهما ولم يمرض لطلب الطاعنين رفض دعوى المطمون ضدها الأولى ودعوى المطعون ضده الرابع تأسيسا على ملكيتهما لعين النزاع وصله طلبهما تثبيت ملكيتهما به فانه بكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

لا حالكم الصائد برفض التدخل الاختصامي في دعوى صحة التعاقد لعدم توافر
 شروط اكتساب طالب التدخل ملكيه العين المبيعة بالتقادم الطوييل حتى صار نهائيا

فائه يحوز قوة الأمر المقضى في الدعوى التي يرفعها من بعد بتثبيت ملكيته لذات العين انفس السبب مع وحدة الظروف .

(الطعن ١٧١١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٤)

دعوى صحة التوقيع :

٩ - دعوى صحة التوقع ليست سوى دعوى تحفظية شرعت ليطمئن من بيده مند عرفى على آخر الى أن الموقع على ذلك المند ان يمتطيع بعد صدور حكم بصحة توقيعه أن ينازع فى صحته ، ويعتنع فيها على القاضى أن يتعرض للتصرف المدون فى المند من جهة صحته أو بطلانه ووجوده أو انعدامه وزواله ، وتقصر حجية الحكم الصادر فيها على صحة التوقيع ولا يتعدى أثره الى صحة النزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

(الطعن ۲۹۱۰ لسنة ۵۸ ق - جلسة ١٩٩٧/٢)

٧ - دعوى صحة التوقيع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هى دعوى تعفظية الغرض منها الثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ومن ثم فان نطاق هذه الدعوى لا يتمنع لأمر صحة التصرف الذي تضمنته الورقة ونفاذه ووجوده أو انعدامه ولا تجوز المنافشة فيها في أمر من هذه المسائل وبالتالي فان بحث أمر تزوير طلب السند يخرج عن نطاق الدعوى بطلب صحة التوقيع عليه ولا يحد وسيلة دفاع فيها ولا يمنع المحتج عليه بالورقة من بعد الحكم فيها من اقامة دعوى أصلية بطلب رد ويطلان المحرر لهذا المبب كما لايكون للحكم الصدر فيها أبة حجية في الدعوى الاخيرة لاختلاف المحل في كل منهما .

(الطعن ٢٥٩٩ لسنة ٥٨ قي - جلسة ١٩٩٢/٢/١٦)

تأمين

١ - الماكان المشرع قدائشاً بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٢ الميذ ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوائث الميارات دعوى مباشرة المضرور قبل العرمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٢٥٧ من القانون المدنى – رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الامتقرار الاقتصادى لها وقد اكتت المنكره الإيضاحية لذلك القانون أن هذا التقادم تمرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها . وكانت القاعدة تمرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها . وكانت القاعدة المتحرة المدنية المدنية المدنية المدنية المتحرة المدنية المتحرة التقادم وانقطاعها . وكانت القاعدة المتحرة المدنية القواعد العامة المدنية ال

في الاجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقالم أو استبدال مدته لا يتمدى من رفعها ومن رفعت عليه ، ولا يغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار اليه الزم شركه التأمين بأن تؤدى الى المضرور مقدار ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما عفاده أن الحكم بالتعويض يون حجه على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك أن حجيته عليها عنتذ انما تكون مقصوره على اثبات تحقق الشروط المنصوص عليها بنلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون أن يكون لها أن نتازع في ذلك المقدار ومن ثم فأن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنمية لشركة التأمين مالم تكن طرفا فيه .

(الطعن ١٥١٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٢)

٧ - المشرع أنشأ بنص العادة الخامسة من القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث الميارات للمضرور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المعصوص عليه في العادة ٢٥٢ من القانون المدني وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، كما أن التمسك بالدفع بالتقادم المسقط – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – دفاع جوهرى لو صحح لتغيير به وجه الرأى في ماجرى ، وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستثناف بالتقادم الثلاثي المسقط إستنادا إلى أن الدعوى أقيمت بتاريخ بعد فوات أكثر من ثلاث سنوات على انقضاء الدعوى الجنائية التي صدر فيها حكم غيابي استثنافي بتاريخ لم يما دعى المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع مع ماله من أثر في الفصل في الدعوى فانه يكون مشويا بالقصور .

(الطعن ۲۲۶۶ استة ۲۰ ق – جلسة ۲۲۶۸)

٣ - مفاد نص العادة العادمة من القانون ٤٤ عامنة ١٩٥٥ بشأن العارة وقواعد العرور والفقره الأولى من العادة الخامعة والعواد ١٩ ، ١١ ، ١٩ ، ١٩ من القانون العرور والفقره الأولى من العادة الخامعة والعوادة العنية الناشئة من حوادث السيارات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمضرور من الحادث الذي يقع من العيارة المؤمن عليها اجباريا أن يرجع على شركة التأمين مباشرة الاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابة نتيجة الحادث مستمدا حقه في ذلك من نصوص القانون العشار اليه آنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسئولية المؤمن

له أو قائد السيارة عن العادث ودون ضروره لاختصامهما في الدعوى . ذلك أن النزام النزام المؤمن طبقا للأحكام سالفة البيان يمتد إلى تغطية المسئولية عن افعال العؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من مرتكبى الحادث على حد سواء ومن ثم فلا يشترط لإنزام شركة التأمين أداء التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسئولية مالكها المؤمن له أو مرتكب الحادث حسب الأحوال بغير حاجة إلى اختصام أيهما في دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن .

٤ - نص المانتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٢٥٣ لمنة بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات مفاده أن نطلق التأمين من المسئولية في خلل العمل باحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حقل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمند التزام المؤمن إلى تغطيه المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقياده السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز الشارع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من تعويض للمضرور .

(الطعن ٢٧١١ لسنة ٥٦ قي – جلسة ٢٧١١/٤/١٩

تأمينات عينية

- لما كان من المقرر - وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكمة أن المنع من اتخاذ الاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين لا يسرى إلا بالنمية للدائنين الما العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنين المرتهنون وأصحاب حقوق الامتياز المقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب مالهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم حظر إفلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده ؛ وللدائن المرتهن رهنا رسمياً الحق في التنفيذ على المقار المدهون إعمالاً للمادة ٣٠ من القانون المدنى .

تركسة

- مفهوم الموطن في حكم المادة ١٤٧ من ألتون العرافعات ينصرف إلى المكان الذي يقيم فيه المورث قبل وفاته لا إلى المكان الكانن به محل تجارته لأن المشرع وإن أجاز في المادة ٤١ من القانون المدنى اعتبار مجل التجارة - بالنمية للأعمال المنعلقة بها - موطنا للتاجر بجانب موطنه الأصلى للحكمة التي أفسيح عنها من أن قاعدة تعدد الموطن تعتد بالأمر الواقع وتمنجيب لحاجة المتماملين إلا أن إعمال هذه القاعدة ييقى مابقى النشاط التجارى مستمراً وله مظهره الواقعي فان توقف أو انتهى انتفعت الحكمة من تطبيقها ، وطلب تعيين مصف للتركة لا يُحد من قبيل الأعمال التجارية .

(الطعن ١٩٣٥ تسنة ٩٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٩)

تسبجيل

- مفاد نص المادتين 10 ، 10 من القانون رقم 11 لمنة 1921 المعدل الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشترى على البائع باثبات صحة التماقد الحاصل بينهما بشأن بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة ونفاذ التماقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشترى الذي يقرر بحكم - حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداءً من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى

> (الطعن ٢٤٢٩ لسنة ٦٠ ي - جلسة ١٩٩٢/٢/١٩) تعويمض

تقدير التعويض وتحقق ضرر التعنيب:

تميين المناصر المكونة قانونا والتي يجب أن تدخل في حمداب التعويض - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو من مماثل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وإذ كان يشترط للحكم بالتعويض عن الصرر المادى الإخلال بمصلحة مالية المصرور . وأن يكون الشرر محققاً بأن يكون قد وقع بالقعل أو يكون وقوحه في المستقبل حتمياً ، وكان مناط تحقق الضرر المادى الذي يدعيه شخص نتيجة تمنيه أن يكون من شأن هذا التعويض إصابة الجسم أو العقل بأذي يخل بقدرة صاحبه على الكسب أو يكبده نفقات في العلاج .

(الطعن ١٩٩٦ اسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٣/٤)

الجمع بين التعويض وما قديكون مقرر اللمضرور بموجب قوالين أو قرارات أخرى:

المقرر أنه يجوز للمضرور أن يجمع بين التعويض الذي يطالب به من الضرر
 الناشيء عن الخطأ وفقا لاحكام العمدولية التقصيرية - وبين ماقد يكون مقرراً له
 عن ذلك - بموجب قوانين أو قرارات أخرى - من تعويضات أو مكافآت أو
 معاشات . بشرط أن يراعى ذلك عند تقدير التعويض .

(الطعن ١٩١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

٧ -- لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٧٥ الخاص بالتقاعد والتأمين والمعاشات للقولت المصلحة قد خلت من أي نص يحول دون أحقية المنتفعين بأحكامه في المطالبة بما يستحق لهم من تعويض عن أي خطأ تقصيري جبرا لما حاق به من ضرر ومن ثم يظل حقه في هذا الصدد قائماً ومحكوماً بقواعد القانون المدنى ، وإذ كان المطعون ضدهم قد أقاموا دعواهم قبل الطاعن بصفته على سند من المسئولية التقصيرية بسبب خطأ تابعيه في حق مورثهم تمثيلا فيما كلفوه به من أعمال لا تتنامب البنة مع حالته المرضية التي أوصى طبيب وحدته العسكرية بحاجته للراحة منها والإهمال في العلاج بالمستشفى العسكري التي نقل اليها وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ٩٠ لمنة ١٩٧٥ سالف الذكر مما يجعل الاختصاص بنظرها معقودا لجهة القضاء العادى دون جهة القضاء الادارى .

(تطعن ۱۹۹۲/۱ لسنة ۵۷ ق – جلسة ۱۹۹۳/۱۳)

٣ - يجوز للمضرور أن يجمع بين التعويض الذي يطالب به عن الضرر الناشيء عن الخطا وفقا لأحكام المسئولية التقسيرية وبين ما يكون مقررا له عن ذلك بموجب قوانين أو قرارات أخرى من مكافآت أو معاشات استثنائية بشرط أن يراعى ذلك عند تقدير التمويض بحيث لا يجاوز ما يعود من ذلك القدر المناسب والكافى لجبر الضرر وحتى لا يثرى المضرور من وراء ذلك بلا سبب وتقدير ذلك مما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(الطعن السابق)

المطالبة بتكملة التعويض:

الحكم بتعويض مؤقت من المحكمة الجنائية لايمنع من المطالبة بتكملة التعويض
 أمام المحكمة المنتبة لأن المدعى بالحق المننى لايكون قد استنفد كل ماله من حق

أمام المحكمة الأولى ، إذ أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المننية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

(الطعن ١٨١٠ استة ٥٠ ي – جلسة ١٩٩٣/٤/١٠)

حجية الحكم النهائي الصادر بالتعويض المؤقت :

الحكم النهائي الصادر بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعون المدنية المدعوم فيه أمام المحكمة المدنية التي يطلب اليها استكمال ذلك التعويض فيما قضى به من مبدأ استحقاق من المضرور لكامل التعويض .

(الطعن ۲۹۲۰ لسلة ۵۷ ي - جلسة ۲۹۹۲/۲/۱۳)

تقادم دعوى التعويض:

ا ان المشرع حين تحدث عن تقادم الدعوى المدنية - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - قد اورد نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى عاما منبسطا على تقادم دعوى التمويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، واللفظ منى ورد عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومه واثبات حكمه قطما لجميع افراده ومن ثم تتقادم دعوى المسئولية عن العمل الشخصى ودعوى المعنولية عن الأمياء بانقضاء ثلاث منوات من البيرم الذي يعلم فيه المصرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئولية الاولى تقوم على خطأ تلاب وكون المسئولية الاولى تقوم على خطأ مقترض لا يقبل اثبات العكس اذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي تترتب عليه المسئولية والذي لا يتأثر تقادم دعواها جطريقة اثبات الخطأ فيها .

(الطعن ٢١٦٩ لمنة ٥٧ في - جنسة ٢١٩٩٠)

٧ - اذا نشأت دعوى المسئولية عن جريمة فإن دعوى التعويض تتقادم في الأصل بثلاث سنوات فاذا كانت هذه المدة قد بدأت في المعريان وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجاني ولم يشأ المضرور إن يطالب بالتعويض المدنى امام المحكمة الجنائية فإن مدة التقادم في هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الثلاثي الى المعريان الا عند صدور الحكم النهائي بادائة الجانى او عند انتهاء المحلكمة الجنائية لأي سبب آخر ويكون للمضرور بعد ذلك وقبل ان تكتمل

مدة النقادم الثلاثي ان يرفع دعواه المدنية بالتعويض امام المحلكم المدنية يستوى فى نلك ان يؤسس دعواه المدنية على قواعد المسئولية الذاتية أو المسئولية الشيئية .

(الطعن السابق)

٣ - إن المراد بالعلم المدى سريان التقادم الثلاثي المقرر بنص المادة ١٧٣ من القادن للمدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط برقوع الصدر وشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من بوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التمويض بمضى مدة النقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم المقوط في حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقع من جانب المضرور أو لشخص المسئول عنه وكان الحكم المطعون فيه قد اجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار اليه في حق الطاعن في تاريخ وفاة مورثهم باعتبارها المسئول عنه وابن اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها قاضى المسئول عنه وإن اعتبر من المسئل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها قاضى الموضوع ، إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الاسباب التي بني عليها الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنين بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنين بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه الحكم المطعون فيه قد قرن علم التقلى بهن الأمرين فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٢٥٤ لينة ٥٥ ق – جلسة ٢٩٩٢/٤/٢٨)

تقادم مسقط

التقادم الثلاثي:

- المقرر في قضاه هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع مناطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وأنه ولذن منع قانونا ايجار الاماكن رقما ٥٧ لمنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لمنة ١٩٧٧ المؤجر من تقاضى مقدم ايجار من المستأجر حماية للأخير من جور المؤجر نحت وطأة شدة حاجة المستأجر المأوى ورغبة المؤجر في الحصول علي مبالغ كبيرة من المستأجر مُعجَلة من الأجرة إلا أنه لا على المستأجر إن اقتضت ظروفه تعجيل الأجرة برضائه ولا يكون للمؤجر بعد أن سلم بأن المبلغ المدفوع هو معجل أجرة أن يتحدى بالتقادم الثلاثي لاسقاط حق المستأجر فيما عجله من اجرة مقابل انتفاعه بالعين

المؤجرة له ومن ثم فان مبلغ الأجرة المعجلة باعتباره من الديون العادية يخضع لأحكام النقادم الطويل .

(الطعن ١٣٨٩ السنة ١٩٩٤ - جاسة ١٩٩١/١٢/١٨)

انقطاع التقادم:

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة المام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فإن صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما لا نقطع التقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه التي تجب بوجويه أو تصقط بسقوطه ، فإن تفا ير الحقان أو تغاير مصدرهما فإن رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للحق الآخر ، وكانت الدعوى التي يرفعها من هاق به ضرر شخصي مباشر من وفاة المجنى عليه تختلف في موضوعها عن الدعوى التي يرفعها ورثته بطلب التعويض الموروث والذي نشأ حق المورث فيه بمجرد اصابته وأصبح جزءا من تركته بعد وفاته ، فإن رفع الدعوى بطلب التعويض عن الضرر الشخصي المباشر ليس من شأنه قطع التقادم بالنسبة الطلب التعويض عن الضرر الشخصي المباشر من شأنه قطع التقادم بالنسبة الطلب التعويض عن الضرر الموروث .

(الطعن ١٢٥٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢٥٧)

تقادم مكسب

- ليس في القانون ما يمنع المشترى من كسب ملكية العين المبيعة له بوضع البد المدة الطويلة اذا توافرت لديه الشروط لهذا التملك وأن مجرد أقامته على البائع دعوى سابقة بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له لايستخلص منه حتما أقراره بالحق القاطع الدلالة على النزول عن مدة وضع اليد السابقة في كسب الملكية بالتقادم أو عدم توافر شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم الطويل لما ينطوى عليه رفعها من رغبة في اقتضاء الحق بالوسيله التي وجدها أيسر سبيلا من غيرها ، ولا يعنى ذلك منه للنزول عن السبل الاخرى في اقتضاء ذات المحق ومنها التملك بوضع البد المدة الطويلة المكسبه للملكية .

(الطعن ۸۷۷ اسلة ۵۰ ق - جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۱)

- النص في المادة ٧/٩٥ من القانون المدني على أن وجوز للخلف الخاص أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من أثر، . مفاده أن ادعاء الخلف الخاص الملكية بالتقادم الطويل المدة بضم مدة هيازته الى حيازة سلفه يقتضى انتقال الحيازة الى الخلف على نحو يمكنه من حيازة الشيء وان لم يتسلمه تسلما ماديا مع توافر الشروط القانونية الأخرى لكمب الملكية بوضع اليد مدة خمسة عشر عاما .

(الطعن ١٩٧٠ لسنة ٥٧ في - جنسة ١٩٧٠/١١٣)

التقادم الخمسى:

يشترط في التقادم المكسب الخمسي أن يستند الى سبب صحيح ناقل للملك وان يكون صادرا من شخص لايكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم ويجب ان يكون مسجلا وان تقع الحيازة على عقار أو على حق عيني عقاري مقترن بحسن النبه .

(الطعن ١٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٤٢ /١٩٩١/١٠)

تقسيم

ا حوكل تجزئة تقطعة أرض بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو التأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت أى قطعة من هذه القطع غير متصلة بطريق قاتم ، فاذا كانت جميع تلك القطع تتصل بطرق قائمة بأن كانت كل منها محدودة من أحد أضلاعها أو جزء منه بطريق قائم فإن هذه التجزئة لا تعتبر تقسيما نتوقف صحة التصرفات المشار اليها بشأنه على صدور قرار باعتماده .

(الطعن ۲۵۱۱ لسنة ۸۰ ي - جلسة ۲۹۹۲/۲/۰)

٧ - إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاع حاصله أن قطعة الارض محل النزاع وباقى القطع تتصل بطرق قائمة بالفعل تم اعتمادها بقرار من السيد المحافظ كما ثبت من تقرير خبير الدعوى بما مفاده أن هذه التجزئة لا تعتبر تقسيماً وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صبح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فأن الحكم المحلمون فيه بتأييده حكم محكمة أول درجة القاضى برفض الدعوى تأسيما على بطلان عقد البيع صالف البيان لوروده على أرض مقسمة لم يصدر بشأنها قرار باعتماد التقسيم طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ودون أن بيحث هذا الدفاع الجوهرى أو يرد عليه فانه يكون معيا بالقصور .

(الطعن السابق)

حراسة

هراسة ادارية :

٩ - من المقرر أن وضع أموال الشخص تحت التعفظ ومنعه من التصرف فيها أو إدارتها وفقا لاحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب – أسوة بفرض الحراسة وفق نلك القانون – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – إنما هو وصف يلحق بالمال لا بالشخص يترتب عليه غل يد صلحبه عن ادارته والتصرف فليه ولا يفقد أو ينقص من أهليته .

(الطعن ١٦١٠ نستة ٥٧ ق - جلسة ١٦١٠)

٧ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٩٥ لمنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب تنص على أن وخنص محكمة القيم دون غيرها أولا ثانها : كافة إختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون ٣٤ لمنذ ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب المقرره بالقانون المذكور وكانت المحكمة الأخيرة تختص وفقا المادة العاشرة من القانون سالف الذكر بالفصل في دعاوى فرض الاخيرة تختص وفقا المادة العاشرة من القانون سالف الذكر بالفصل في دعاوى فرض الحراسة ، ومن ثم يخرج عن اختصاصها الدعاوى المتملقة بالأموال التي لا تشملها الحراسة ، وكانت المادة ١٨ من القانون ذاته تنص على أن ه وكذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع الى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال ، يدل – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع في هذه الحالة توافر أحد أمرين : أن يكون التصرف قد نفذ أو أن يكون التصرف .

(الطعن ۲۲۸۳ لسلة ۵۱ ی - جلسة ۲۲۸۲)

٣ - لماكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الرابع باعه العقار موضوع النزاع قبل صدور قرار منعه من التصرف في أمواله وقدم الممنتدات الداله على ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف الدعوى لحين انتهاء العراسة دون مصلارة ، تأسيما على أن هذا العقار من بين الأموال التي شملتها العراسة المفروضة على المطعون ضده الرابع وحجية ذلك عن فحص هذا الدفاع وتحديسه وصولا إلى حقيقة الأمر بشأنه رغم أنه دفاع جوهرى قد ينغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون فضلا عن التصور في التمبيب .

٤ - المدعى العام الاشتراكى:

- من المقرر ان فرض الحراسة الادارية على اموال الشخص ينرتب عليه اعتبار الحام نائباً قانونياً عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المعلمون فيه أنه صدر الحكم رقم ٤ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٨٠/٢/١٢ والمؤيد بالاستئناف رقم ٢ اسنة ١ ق قيم عليا بجلسة ١٩٨٠/٢/١٢ بغرض الحراسة على أموال المعلمون ضدهما الأول والثاني مما يترتب عليه غل يدهما عن ادارة أموالهما أو التصرف منها ولا يكون لهما حق انتقاضي بشأنها ويعتبر الحارس العام - المدعى العام الاشتراكي - نائباً قانونياً عنهما في إدارتها وتمثيلها أمام القضاء ومن ثم فأن فيلمهما برفع الدعوى رقم ١٩٨٤ اسنة ١٨٤ مدنى كلى جنوب القاهرة والتي تتعلق بالمال المفروض عليه الحراسة بشخصهما دون أن يمثلها المدعى العام الاشتراكي غير مقبوله لرفعها من غير ذي

مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٤ لمنة ١٩٧١ بشأن تنظيم فرض الحراصة وتأمين ملامة الشعب أن الدعاوى التي أوجب المشرع وقفها لحين انقضاء الحراصة على الخاضع هي تلك المتعلقة بالاموال التي لازالت تشعلها الحراصة بما مؤداه أن لاينصرف خطاب المشرع الى الاموال التي تم التصرف فيها وفقا لاحكام القانون بتصرف فيها وفقا لاحكام القانون بتصرف فيا وفقا لاحكام كان ذلك وكان البين من الاوراق أن المدعى العام الاشتراكي بصفته مديرا لأموال المطعون صده الثاني قد تصرف في الشقه محل النزاع ببيمها الى العلاعن بتاريخ المطعون ضده الثاني بموجب الحكم الصادر من محكمة القيم في الدعوى رقم ١٧ حراصات ويموافقة بموجب الحكم الصادر من محكمة القيم في الدعوى رقم ١٧ حراصات ويموافقة الاخير حصيما يبين من صوره العقد المقدمة ضمن مستدات الطاعن أمام محكمة الاحيراسة ، وتكون بالتالي الدعوى المقامة بمنأى عن نطاق تطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٠ مالقة النكر .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٦١ ق - جنسة ١٩٩٧/٣/٧)

إذ كانت الحراسة تمثل المؤجر المطعون ضده الاول ، والبلتم الطاعن ، الا أنها لا تملك الفصل في النزاع القائم بينهما على شقة النزا – ممن تمثله ، ولا يكون امام ذى المصلحة الا الجوم الى القضاء المفصل في منازعته بمالازمة عدم النقيد بالاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لمنة ١٩٧١ اذ مجال الالتزام بها أن تملك الحراسة تحقيق هذا الامر والوصول فيه الى قرار وهو الامر المستمسى عليها في مثل هذه الحالة ومن ثم فلا على المطمون ضده الاول أن أقسام الدعوى بتمكينه من الشقة محل النزاع ، دون تقيد بالاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٠ من ذلك القانون .

(الطعن السابق)

حراسية قضائية

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع وضع قاعده تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصائره اثناه صير الخصومة قبل المحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصائره بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة التنفيذ الجبرى ، ولما كان موضوع الخصومة قد تحدد بطلبات المدعين في الدعوين المنضمين بعدم الاعتداد بالاقرار المؤرخ الا ٢٩٥/٣/١٢ وتعيين حارس قضائي ومصف الآداء المهمة المينة بالأوراق واذا كان المحكم المطعون فيه قد قضى المطعون عليهم الثالث والخامس والسابس والسابع - المحكم المطعون فيه قد قضى المطعون عليهم الثالث والخامس والسابس والسابع - قضائي ومصف الأموال المينة بالأوراق دون أن يطلبوا المحكم باعتماد نتيجة التصفية قضائي ومصف للأموال المينية بالأوراق دون أن يطلبوا المحكم باعتماد نتيجة التصفية والمحكمة ما يستوجب القصل فيه ويكون الدفع بعدم جواز الطعن فيه على غير اساس .

(الطعن ١٠٧٨ اسنة ٥٠ ي - جلسة ١٩٩٧/١/٥)

 لا - إن الحارس القضائي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائباً نيابة قضائية عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فتكون يده عليه بدأ عارضة .

(للطعون أرقام ٢١٣٧ ، ٢١٣٨ ، ٢١٣٩ استة ٥٠ ق - جلسة ٢٢/١/٢٣)

حيازة

دعوى منع التعرض :

ا التعرض الذي يصلح أسلسا لرفع دعوى الحيازة هو كل عمل أو تصرف يتعارض مع حق واضع الليد في العيازة فإذا وجد عقد يحكم العلاقة بين الطرفين فلا يجوز رفع دعوى منع التعرض مواه بقصد تنفيذ العقد أو التحلل منه ، بل يجب الاستئاد إلى دعوى المقد ، لما كان ذلك وكان البين أن الطاعنين تممكا في دفاعهما بوجود اتفاق بينهما والمطعون ضده انتظيم حيازة كل طرف لأجزاء من الأرض موضوع النزاع وقدما الاتفاق المبرم بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٢ - بهذا الخصوص ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يمحصه لبحث مدى توافر شروط قبول دعوى العيازه ، وهو ما يعيه بالقصور في التعبيب .

(الطعن ۲٤٧١ استة ٥٠ ي - جلسة ٢٤٧١)

 ٣ - القانون يحمى وضع اليد من كل تعرض له يستوى فى ذلك أن يكون التعرض اعتداءً معضاً من المتعرض أو بناء على حكم لم يكن واضع اليد خصماً فيه .

(تطعن ۱۳۷۱ نستة ۵۷ ي - جنسة ۱۹۹۱/۱۲/۱۷)

٣ - يدل نص المادة ٩٤٩ من القانون المدنى على أن حيازة حق المرور التى تبيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض يجب أن تكون سيطره متعدية لا مجرد رخصة ولا عمل يقبل على سبيل التسامح .

وكان الطاعن قد تممك في دفاعه بأنه لم يكن للمرور بأرضه معالم ظاهرة إذ كان الباب مفتوحا على أرضه الفضاء وقد تحمل المرور فيها على سبيل التسامع ء وإذ قمنى الحكم المطعون فيه بمنع تعرض الطاعن تأسيسا على توافر الشروط القانونية في حيازة الجهة المطعون ضدها وأغفل الرد على هذا الدفاع الذى من شأته – لو صبح – أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون معيا بالقصور في التمبيب الذى أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٢١٩٢ لسلة ٦٠ ق - جلسة ٢١٩١/١٢/٢١)

8 - لما كان من المتحين فيمن ينبغي حماية وضع يده على عقار بدعوى منع التعرض - وعلى ماجرى به فضاء هذه المحكمة - ان تتوافر لديه نية التملك وكان لازم ذلك ان يكون هذا العقار الذى تسبغ الحماية عليه بمقتضاها من العقارات التي يجوز تملكها بالقندام بأن لا يكون من الاموال الخاصة بالدولة أو الاشخاص الاعتبارية المامة أو الاوقاف الخيرية التي حظر المشرع تملكها أو كسب اى حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه في المادة ٩٠٠ من القانون المدنى بعد تعديلها بالقانونين رقمي الدول الدول الدول الدول الدول منع التعرض ان تحمم النزاع المثار حول ما اذا كان المقار محل النزاع مما يجوز كسب ملكيته بالنقادم من عدمه للوصول إلى ما اذا كان المقار محل النزاع ما يجوز بالحماية القانونية لمنع التعرض لأصل الحق و بالقانونية لمنع التعرض للأصل الحق و جاسة ١٩٩٢/٣/١٨)

دعوى استرداد الحيازة:

دعوى استرداد الحيازة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على رد الاعتداد غير المشروع ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يدة متصلة بالمقار اتصالاً فعلياً فى حالة وقوع الغصب ومن ثم يشترط لكى يؤدى هذا الغصب الى نشأة هذه الدعوى أن يتم نتيجة لعمل لاسند له من القانون ولهذا إذا تم التنفيذ جبرا فإن من فقد الحيازة نتيجة هذا التنفيذ لاتكون له دعوى استرداد حيازة . (الطعن 131 لسنة 11 ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٣)

خلف

خلف عام:

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على انصراف أثار العقد الى الخلف العام طبقاً لنص المادة 150 من القانون المدنى أنه يسرى فى حقه مايسرى فى حق السلف بشأن هذا العقد فلا يشترط انن ثبوت تاريخ العقد أو تصعيله متى يكون النصرف حجة الخلف أو عليه لأنه قائما مقام المورث ويلتزم بتنفيذ ما التزم به مررثه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن هو أحد ورثه الشريك الذى أبرم عقد القسمة ومحل النزاع مع المطعون ضدهما ومن ثم فإن أثر هذا العقد ينصرف اليه باعتباره خلفاً عاماً لمورثه - وايس خلفاً خاصاً كما يدعى - ويكون حجة عليه دون توقف على ثبوت تاريخه أو تسجيله وفى طلبه نقض القسمة للغين

يمرى في حقه مليمرى في حق مورثه من وجوب تقديم هذا الطلب في خلال السفه التالية للقسمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٤٥ من القانون المدني .

خنف خاص :

١ - ادعاء الخلف الخاص الملكية بالتقادم الطويل المدة بضم مدة حياز ته إلى حيازة الشيء وإن لم سلفه يقتضي انتقال الحيازة إلى الخلف على نحو تمكينه من حيازة الشيء وإن لم يتسلمه تسلماً مادياً مع توافر الشروط القانونية الآخرى لكسب الملكية بوضع اليد مدة خمسة عشر عاما .

٧ - الحكم الذي يصدر ضد البائع متعلقا بالعقار المعبع وإن كان يعتبر حجة على المشترى الذي لم يسجل عقد شرائه قبل صدوره على أساس أن المشترى يعتبر مُمثلا في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له إلا أن هذا المشترى - بوصفه دائناً للبائع في الالتزامات المنزبة على عقد البيع الصادر له يعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات الصورية التي تصدر من البائع له ، وأن المشترى لا يجوز أن يُحاج بورقة غير مسجلة تغيد صورية عقد البائع له ويكون من حقه - متى كان حسن النبة - أن يتمسك بهذا العقد الصورى .

(الطعن ۲۳۲۸ لسلة ١٥ الى - جلسة ١٩٩١/١٢/٤)

دســـتو ر

المحكمة البستورية العليا:

- مؤدى نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لمنة ١٩٧٩ أن المشرع إختص المحكمة النستورية العليا بنفسير النصوص التشريعية ، وهو فى ذلك لا يصادر حق جهات القضاء الاخرى فى نفسير القوانين وإنزال تضيرها على الواقعة المعروضة عليها مادام لم يصدر بشأن النص المطروح أملمها تضير ملزم من الملطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا - كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعن رفعها مُطالبا بتضير نصوص القانونين ٢٩٧٧ لمنة ١٩٥٧ ، ٧٧٧ لمنة ١٩٥٧ وقانون الحكم المحلى بشأن ما تضمنته أحكام تعلق بأسس تقدير التعويض عن مقابل

نزع الملكية والتحمين على نحو ما أشار إليه بشأنها في الدعوى ، مما مؤداه أنها لا تحمل طلباً موضوعيا بستازم تضمير نص قانونى على واقعة بعينها ، وإنما رفعت مباشرة يطلب تضير نصوص قانونية مما تختص به المحكمة الدمنورية العليا ، وكان الحكم المطعون فيه قد النزم هذا التكييف الصحيح للدعوى المطروحة ورتب عليه عدم اختصاص القضاء العادى بنظر طلبات الطاعن فإن الطعن يكون غير قائم على أساس .

(الطعن ١٩٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/١٢)

نشر أحكام المحكمة الدستورية العليا:

- انه وان كان يجوز الطعن بالنقض استثناء في أى حكم انتهائي - أيا كانت المحكمة التي أصدر بين الخصوم المحكمة التي أصدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة في مماثل تنازع الاختصاص لا تنشر في الجريدة الرسمية ولم نقدم الشركة الطاعنة رفق طعنها صورة رسمية من الحكم المدعى بصدوره من المحكمة الدستورية العليا والحكم رقم ٤٠ ، ٧٨ لسنة ١٩٨٧ مستأنف تنفيذ الاسكندرية المدعى بأن الحكم المطعون فهه خالفهما فان النعى يكون عاريا عن الدليل ويكون الطعن بطريق النقض غير جائز .

(الطعن ١٨٨ لننة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٢)

رسنوم

رسوم صندوق الخدمات الاجتماعية للهيئات القضائية :

الما كان النص في المادة (١) مكرر من القانون ٣٦ لمنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقانون ٧ لمنة ١٩٨٥ على أن يفرض رمم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الاحوال ويكون له حكمها وتؤول حصيلته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، يدل على ان المشرع قد جعل الرسوم القضائية الأصلية هي الأسلام لهذا الرسم الفاص من حيث أساس الالنزام به ومداه ومقداره وأوجب أن يأخذ حكمها . وإذ كان البين من الاوراق أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستثنافية في الدعوى قد قضى

بالنماء قائمة الرسوم الاصلية عن الدعوى ذاتها تأسيما على أن قلم الكتاب اخطأ أسس تغيير قيمة العقار ، فإن المكم المطعون فيه - أيا ما كان الرأى في المكم المبابق - اذ قضى بتاريخ بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعنة على سند من سلامة الاسس ذاتها يكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم المبابق صنور بين الخصوم انضهم والحائز لقوة الامر المقضى ومن ثم يكون الطمن عليه بطريق النقض حائزا .

(الطعن ۱۳۷۰ نستة ٦١ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٧)

ريع:

- لما كان البين من الأوراق أن الحكم الاستثنافي قد قضى بالزام المطعون ضده الاول بأن يدفع للطاعن ريعا مقداره وان يسلمه مساحة الاطيان الزراعية المبينة بالأوراق بما عليها من زراعة ، فأرقع الطاعن حجزا على هذه الزراعية وأقام دعواه اقتصاء لقيمة هذه المزروعات فقدات محكمة أول درجة قيمتها وحكمت له يطلبانه ، وإذا قام الحكم المطعون فيه قضاءه بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على ما أورده بأسبابه من أن «المبلغ المحكوم به في الاستثناف قد صده في حين أن الدعوى الراهنة لم تكن اقتصاء لمبلغ الربع المحكوم به بناك قد اخطأ فهم الواقع في الدعوى وهو ما حجبه عن بحث أحقية الطاعن في اقتصاء قيمة الزراعة المحكوم له بها في الحكم ذاته مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

(الطعن ۲۰۰۳ لسلة ۵۱ ق – جلسة ۲۸/۱/۲۸)

شنقعة

الشفعة لا تثبت إلا في بيع قائم وقت طلبها :

الشفعة لا تثبت إلا في بيع قائم وقت طالبها وإذا أبطل العقد - القابل للابطال قبل الحكم بالشفعة سقط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة أما إذا أبطل العقد بعد الحكم بها زال حق الشفيع على العقار المبيع .

(الطمن ١٧٤ لسنة ٥٠ ق - جاسة ١٩٢/١٢/١٨)

البناء المقام على الأرض قبل تسجيل عقد شرائها لايعتبر سببا نطلب الشفعة :

- من العقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه وان كان لمشترى الارض بعقد غير مسجل حيازتها والانتفاع بها الا أن هذا العقد لا ينتج أثرا بشأن تملك المشترى لما يقيمه من بناء عليها على سبيل البقاء والقرار ذلك لان حق القرار حق عينى لا بنشأ ولا ينتقل الا يعد التسجيل ، واذ كان البناء الذي أقامه الطاعن مع شركاته على الارض قبل تسجيل عقد شرائها لا يعتبر معلوكا لهم ، فانه لا يعتبر مبيا لطلب الشقعه .

(الطعن ۲۷۱۱ لسنة ٥٨ في - جلسة ١٩٩٢/٢)

توالى البيوع:

- المقرر - وعلى ماجرى به قضاه هند المحكمة - أن مفاد النص في المادة ٩٣٨ من القانون المدنى أنه إذا صدر من مشترى المقار المشفوع فيه بيع لمشتر ثان قبل إعلان أى رغبة في الأهذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فأنه يسرى في حق الشفيع ولا يجزز الأهذ بالشفعة إلا من المشترى الثاني بالشروط التي اشترى بها إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثاني صورياً فأن إدعى الشفيع صوريته كان من حقه باعتباره من الفير إثبات المسورية بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن فأن أفلح أعتبر البيع المسادر من المالك الى المشترى الأول قائماً وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي أصبح لا وجود له وأن استخلاص الصورية من أملته و تقدير أقوال الشهود من سلطة محكمة الموضوع مادام الاستخلاص والتقدير سائناً.

(الطعن ٩١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٩٩/١/٢٩٩)

دعوى الشفعة (المصلحة فيها) :

إذا إدعى الشفيع في مواجهة العشترى الثانى بصورية عقد هذا العشترى وأفلح
في الثبات هذه الصورية ، اعتبر البيع الثانى غير موجود قانونا وكان البيع الاول هو
وحده الذي يعتد به في الشفعة ، ولا تقبل من العشترى الثانى الطعن على اجراءات
، شروط الشفعة في هذا البيع لانعدام مصلحته القانونية في الطعن عليها .

(الطعن ٩٦٣ نسنة ٥٣ الى - . جلسة ٩٦٢/٤/٢٨)

شهـر عقاري

 انتقال الملكية ليس شرطأ الهرد الفاصب وعدم شهر التصرف لا يترتب عليه مقوط هق الطاعن في الضمان ولا سقوط النزام المستأجر برد المين المؤجرة بعد فسخ عقده .

٧ - يدل نص المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى على - ما صرحت به مذكر ته الايضاحية وجرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أنه بمجرد إنعقاد النصرف الوجب شهره يكون لمن عقد التصرف لمصاحته جميع العقوق التي من شأن هذا التصرف أن يرتبها ماعدا إنتقال الحق العينى فيتراخى هذا الحق حتى حصول التسجيل .

(الطعن ٢٠٣٧ أسنة ٩٥ ق - جلسة ٢٠٢/١٧/١٧)

رسوم التوثيق والشهر:

 المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مقاد نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم النوئيق والشهر أن الحكم الصائر في التظلم من أمر نقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن فيه إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم .

(الطعن ١٨٦ لسنة ٥٠ الى - جلسة ١٩٩٢/٢/١٩)

٧ - مفلد نصوص العواد ١ ، ٢ ، ٤ / ٤ ، ٤ من القانون رقم ٣٤ لمنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لمنة ١٩٧٧ بشأن استثمار العال العربي والأجنبي أن اعفاء تأسيس المشروعات وكذلك العقود العرتبطة بها من رسم الدمغة ورسوم التوثيق والشهر منوط بصدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة بالموافقة على المشروع لحين تمام تنفيذه ومضى منة كاملة على تشغيله فاذا انقضت تلك المنة استحقت تلك الرسوم فالإعفاء منها مؤقت ومرهون بتمام تنفيذ المشروع ومضى منة كاملة على تشغيله انقانون المشروع ومضى منذ كاملة على تشغيله ، وإن مفلد نص المادة ٢٧ من ذات القانون انه إذا لم يتخذ المستثمر خطوات جديه انتفيذ المشروع خلال منة أشهر من صدور الموافقة على إقامة المشروع اعتبرت موافقة الهيئة العامة للاستثمار كأن لم تكن مالم يقرر مجلس ادارة الهيئة تجديد تلك الموافقة للمدة التي يراها وأن رسم الدمغة ورسوم التوثيق والشهر تستحق في إحدى الحالتين ٤ الأولى بسقوط موافقة مجلس ادارة الهيئة الماهم الموافقة مجلس ادارة الهيئة الماهم الموافقة مجلس ادارة الهيئة الماهم الموققة مجلس ادارة الهيئة الماهم الموافقة المدة التي يراها وأن رسم الدمغة ورسوم التوثيق والشهر تستحق في إحدى الحالتين ٤ الأولى بسقوط موافقة مجلس ادارة الهيئة الماهم الموافقة المدة التي يراها وأن رسم الدمغة ورسوم الدرة الهيئة ورسوم ادارة الهيئة الماهم الموافقة المدة التي يراها وأن رسم الدمغة ورسوم الدرة الهيئة ورسوم ادارة الهيئة الماهم الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة المدة التين عالم ادرادة الهيئة الموافقة المواف

على إقامة المشروع واعتبارها كأن لم تكن فى حالة عدم قيام المستثمرين بانخاذ الخطوات الجاده لننفيذ المشروع خلال العدة القانونية والحالة الثانية هى مضمى سنة كاملة على ننفيذ المشروع وتشغيله .

(الطعن ١٨٣٤ نسبة ٥٥ في - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩)

شيوع

استرداد الحصة المبيعة الشانعة :

-- النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٣٣ من القانون المدنى على أن طلشريك في المنقول الشائع أو في المجموع من المال أن يمترد قبل القيمة الحصية الشائعة التي باعها شريك غيره لأجنبي بطريق الممارسة ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بالبيم أو من تاريخ اعلانه به . ويتم الاسترداد باعلان يوجه الى كل من البائع والمشترى ويحل المسترد محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته اذا هو عوضه عن كل ماانفقه . وفي المنكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي على أن وقصر المشروع حق استرداد الحصه الشائعة على المنقول دون العقار ، وجعل حق الشفعة في العقار مغنية عن هذا الحق فإن أعلن المسترد رغبته في الاسترداد وأتفق الجميع حل المسترد محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته كما في الشفعة ، وعوض المسترد المشتري عن كل ما أنفقه ماأتفقه.... ولم يلزم المشروع المسترد أن يعرض الثمن عرضا حقيقا فيكفى انن اظهار الرغبة في الاسترداد وفي الاستعداد لدفع الثمن وبقيه النفقات، . يدل على انه يتعين أن يشتمل الاعلان الذي يوجه من الشريك البائع لحصه شائعه في المنقول أو في مجموع من المال أو ممن اشترى منه الي باقي, الشركاء على شروط البيم ومنها مقدار الثمن الذي تم به ، حتى يستطيع هؤلاء أن يعملوا ارادتهم في الصفقة فيستردونها أو يتركونها ، وإن المقصود بالعام الذي يبدأ منه سقوط الحق في طلب استرداد الحصم المبيعة هو العلم الحقيقي بشروط البيع شامله الثمن المدفوع دون العلم الظني . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعتمد في قضائه بالاعلان الذي وجهه لطاعن الى المطعون صده الاول في ٩٧٩/٥/٣ لخلوه من بيان مقدار ثمن بيع الحصتين - موضوع النزاع . فانه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولاتتريب عليه ان هو النفت عما ساقه الطاعن من دفاع يتعلق بعلم المطعون ضده الاول بواقعتي البيع في تاريخ حدوثهما بعد ان خلا هذا الدفاع من علم المنكور بشروط البيع ومقدار الثمن الذي تم به - بحسابه دفاعا ظاهر القساد لايستأهل ردا .

تصرف الشريك على الشيوع:

ا العقرر في قضاء هذه المحكمة عملا بالمادة ٢/٣٨٦ من القانرن المدنى انه اذا كان البيع الصادر من احد المشتاعين قد انصب على جزء مغرز من العقار الشاع وتمت قسمته بعد ذلك بين الشركاء فأن القسمة تكون حجة على المشترى واو لم يكن طرفا فيها ويترتب عليها في حقه مايترتب عليها في حق المتقاسمين من انهاء حالة الشيرع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المغرز الذى – وقع في نصبيه ويتحدد المندمة مصير التصرف الصادر اليه فاذا وقع القدر المغرز العبيع له في نصيب الشريك البائع خلص له هذا القدر وان لم يقع انتقل حقه من وقف التصرف الى الجزء الذى آل الى البائع بطريق القسمة وخلص القدر المبيع لمن خصص له في القسمة مطهراً من هذا التصرف وبذلك يصبح استعرار المشترى في وضع بده على هذا القدر مهرداً من المند ويكون لمن اختص به الحق في استلامه من تحت يد المشترى .

٢ - للشريك على الشيوع - وعلى ماجرى به قضاه هذه المحكمة - أن يبيع حصته شاتعة في بعض العقارات وإذا سجل المشترى عقده انتقات اليه حصة البائع في هذا البعض من العقارات شائعا ويصبح بمقتضى عقد شرائه شريكا في العقار الشائع بقدر المصة التي اشتراها اما اذا كان البيع منصبا على جزء مفرز من العقار الشائع فان المشترى في هذه الحالة لا يعتبر شريكا ولا يكون له اي حق من حقوق الشركاء وإذا كان الواقع في الدعوى أن البيع الصادر من المطعون ضده الثاني للمطعون ضده الاول لمساحة ٩ س ، ١٧ ط ، ١ ف بحوض الماقية رقم ١٣ قد انصب على جزء مفرز عبارة عن القمطم ارقام ٩ ، ١٠ ، ١١ بهذا الحوض حسيما ورد بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ومن ثم فان تسجيل المشترى والمطعون ضده الأول، لعقد شرائه الصادر من الشريك على الشيوع والمطعون ضده الثاني، وقد ورد على جزء مفرز من المال الشائم لا يجعل منه شريكا و لا يكون له اى حق من حقوق الشركاء ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعنين أخذا لمساحة الاولى من صحيفة الدعوى البالغ مقدارها ٥ ط ، ١ ف بحوض الشيخ صلاح ١٢ شيوعا في ٥ س ، ١٠ ط ، ١ ف بالشفعة على اساس أن شراء المطعون صده الاول للمساحة الثانية من الصحيفة البالغ مقدارها ٩ س ، ١٧ ط. ، ١ ف بحوض الساقية رقم ١٣ والذي تم تمجيله يجعله شريكا في المال الشائع فيفضل على طالبي الشفعة عملا بنص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى مرتبا على ذلك قضاءه برفض الدعوى بالنسبة للمساحة الاولى سالفة النكر رغم أن هذا البيع المسجل ورد على جزء مفرز من المال الشائع يكون معييا بما يوجب نقضه .

فهرس هجائى تحليلى لموضوعات الكتاب الجزء الأول «المجلد الثاني»

القاعدة	الموضوع رقم
TT1 £	تسوية النيون العقارية
***4	تضامن وتضامم
	اللوع الأول : التضامن
***	تويشن
****	القصل الأولى: استجقاق التعويض والمستول عنه
7770	المصل الثاني: نقدير التعويض في صوره المختلفة
****	القرع الأول : الضرر المادي والتحيي
TTTO	- مسائل علمة
***	- التعويض عن العدول عن الخطبة
7709	القرع الثاني: الضرر المعقق والاهتمالي
	القرع الثالث: الضرر المفترض
4770	القرع الرابع : الضرر الدباشر متوقع العصول وغير متوقع الحصول
7770	القرع الخامس: وجوب بيان العناصر المكونة للضرر
7790	القرع السائس : التعويض عن تقويت الفرصة
28.4	القرع السابع: التعويض عن الفصل التصفى

الموضوع رقم القاعدة

القرع الثامن: التعويض عن اصابات العمل
القرع التاسع: التعويض عن الوفاة أثناء العمل
TE19
القرع العاشر: التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة
للقوانين واللواتح ٣٤٣١
اللوع الحادى عشر : التعويض عن نزع الملكية ومقابل
التحسين
الفرع الثاني عشر : سلطة محكمة الموضوع
القرع الثالث عشر: الفوائد والتعويض
الفرع الرابع عشر: من قضاء الدائرة الجنائية
غصل الثالث : الشرط الجزائي (إحالة)
غصل الرابع : اختصاص القاضي الجنائني الاستثنائي في دعاوي
التعويض عن ارتكاب جنحة أو مخالفة
غصل الخامس: دعوى التعويض
– تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير
العشروع ١٥٥٦
قصل السائس : مسائل متنوعة
ښے
نادم مسقط
·
غصل الأول : بدء النقادم
غصل الثاني : مدة التقادم وتغيرها وحسابها
أ – مدة التقادم بوجه عام
پ – تغیر مدة التقائم
چ. – حساب مدة التقائم
١ - في الدعاوي

رقم القاعدة		الموضوع
TY	٢ - في الدفوع	

٣٧	٧ - في الدفوع
۲۷.۷	٣ – في الفوائد
TY1.	٤- في الضرائب والرموم
2714	٥ - في الأفعال الجمركية
۳۷۲.	٦ – في الربع
* YY £	٧ - في الالتزامات الناشئة عن المند الأنني
T VTV	٨ - في الايرادات المرتبة
2777	٩ - في الاستحقاق في الوقف
	١٠ - في العلاقة بين الملتزم بادارة مرفق عام
۲۷۲۸	والمنتفع
	١١ - في التمويض عن أعمال الادارة المخالفة
7779	القانون
2741	المُصلُ الثَّالثُ : قطع التقادم
TYEI	أ - قطع التقائم بوجه عام
	ب - الاجراءات القاطعة للتقامم
	١ - المطالبة القضائية
	٢ - الإقرار
	٣ - التنبيه
	٤ - المطالبة الجزئية
	٥ - شطب الدعوى والحكم برفضها
	٦ - الإخطار بريط الضريبة والإحالة إلى لجنة
TATA	الطعن
	٧ - التدخل والطلبات العارضة٧
	٨ - طلب التوزيع في النظام القضائي المختلط
-	٩ - اجراءات نزع الملكية في ظل قانون المرافعات
TATA	المغتلط
	لفصل الرابع : وقف التقادم
4400	
	4444

رقم القاعدة

۳۸۷٦.	القامس: أثر التقادم على البطلان المتملق بالنظام العام	القصيل
TAY9 .	السلاس : النزول عن النقادم	القصل
TAA7 .	السابع : مسائل متنوعة	القصل
4414 .	مكسب	تقادم
	الأولى : تعريف الحيازة المكسبة للملكية	
4116 .	الثاني : صفات العيازة	القصل
4445 .	الغرع الأولى : الظهور	
4444 .	القرع الثاني: الهدوء	
	الفرع الثالث : الاستمرار	
	- ضم حيازة السلف للخلف	,
	القرع الرابع : عدم الغموض	
	الفرع الخامس : نية التملُّك	
T9V0 .	الثالث : الحيازة العارضة	
٤٠٠٠ .	الرابع : تغيير الصفة	القصال
٤٠١٧ .	الغامس : أعمال التسامح	القصل
٤٠١٩ .	السادس: اكتساب الحصة الموروثة أو الشائعة بالنقادم	القصل
٤٠٣١ .	الممايع : تملك أموال الدولة الخاصة بالتقادم	القصل
£+£9 .	الثَّامِنْ : تملك الوقف بالتقادم	القصل
1.04 .	التامع : الغلف الغاص العائز العرضى	القصل
	العاشر : قطع التقادم	
£.70 .	الحادى عشر : وقف النقائم	القصل
	الثاني عشر : مريان القانون الجديد على النقادم	

رقم القاعدة		الموضوع
• •		

£ • ¥1	الفصل الثالث عشر : التقادم الخمسي
£ • Y 1	القرع الأول: السبب الصحيح
	القرع الثاني: حسن النية
1110	الفرع الثالث: مسائل منوعة
1111	اللفصل الرابع عشر: تملك البائع العقار الذي باعه بالتقادم
£177	الفصل الخامس عشر: التنازل عن التقليم
٤١٢٣	القصل السادس عشر : اثبات التقادم
£10T	القصل السابع عشر : عدم تعلق التقادم بالنظام العام
	القصل الثامن عشر: سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة
£17.	النقض
4.73	القصل التاسع عشر : مسائل منوعة
£ 7 • 7	
£ 7.A •	نموين
	القصل الأول : القرارات التموينية
	– عم رجفيتها
1473	- مبائل عامة
£ 7 A Y	القصل الثاني : الاستيلاء
	- سائل عامة
	 المعارضة في قرارات لجان التقدير وولاية المحكمة
£4. E	بنظرها
£7.7	الفصل الثالث : التبعير الجبرى
	- مسائل علمة
2717	- اللجنة العليا ولجنة الحديد
	الفصل الرابع: مسائل متنوعة
770Y	

القاعدة	الموضوع رقم
277.	تظیم
£77A	ڊامعـة
2779	جباتات
171.	بمعيات
٤٣٤.	للصل الأول : عضوية الجمعية وشخصيتها الاعتبارية
£7.5 .	عضوية الجمعية
2721	- الشخصية الاعتبارية للجمعيات
1701	المصل الثاني : رئاسة مجلس ادارة الجمعية
2707	لقصل الثالث : طائفة رؤماء البوغاز بالامكندرية
1073	لقصل الرابع : معالل عامة
ETOY	- اعفاء الجمعيات من الضرائب
	- تملك الأراضى الزراعية
	- تصفية حمايات الجمعيات التعاونية
٤٣٦٠	- حل وتصغية الجمعية التعاونية للتسويق الصناعي
	- الجمعيات التعاونية الزراعية
2772	- الجمعيات التعاونية لبناء المسلكن
£TVY	
	المُعلَ الأول : اثبات ألْجنسية
	نقصل الثاتي: جنسية التأسيس المصرية
	الثالث: الجنمية الأجنبية
	المسل الرابع: إجراءات دعوى الجنسية
	فصل الخامس: اكتباب الجنسية المصرية
	المالس التحاس عنسية أجنبية
	غصل السابع : مسائل منوعة
	– من قضاء الدائرة الجنائية

الموضوع رقم القاعدة

1111		حساب
1133	الأول : نقديم الحساب للمجالس الحسبية واعتماده	القصل
££4.	الثاني : دعوى الحساب أمام محلكم الأحوال الشخصية	القصل
2544	الثالث : الخطأ أو الفش في الحساب	تقصل
	الرابع: مماثل منوعة	
£ £ 477	***************************************	هر إسة
	الحراسة القضائية	
1733	الأول: الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها	القصل
2504	الثالى: تعيين العارس	تفصل
£ £ 0 Y	الثالث : سلطة الحارس وواجبانه	تقصل
1113	الرابع: تنفيذ الحراسة	تقصل
10.1	الخامس: توقيت الحراسة	لقصل
80.0	السائمي: استبدال وعزل العارس	لقصل
	السابع : أجرة الحراسة	
	الثَّامن : دعوى الحراسة والحكم الصادر فيها	
107.	الحالمة الادارية	التما :
tor.	العراسة على أموال الأجانب	- 1
£0Y.	أ - الحراسة على أموال رعايا ابطاليا	
	ب - المراسة على أموال رعايا الرايخ الألماني	
	 جـ - الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين . 	
	د - الحراسة العلمة على أموال رعايا دولة الاتحاد	
2070	السويسرى	

رقم القاعدة	•	الموضوع
, -		- · ·

هـ - الحراسة على أموال الرعايا اللبنانيين
٧ - أثر المراسة الادارية٢
٣ - طلب الغاء فرض الحراسة٣
٤ - ملطات العارس العام ١٥٥٤
٥ - تصرفات الغاضع للعرامة
٦ حق الدائن في الرجوع على الخاضع للحراسة
٧ - رفع العراسة٧
٨ - منازعات العراسة٨
٩ - مماثل عامة في العراسة الإدارية
الثا: الحراسة القاتونية
١ – المرامنة على الوقف١
٢ - المراسة على العقار المنزوعة ملكيته٢
Alla Sold til
انعا: مسائل منوعه
إنها : مسئل متوعة
المالة ال
عصانة
عصانة
عصانة
عصانة
الفصل الأولى: تعريف الحكر
الفصل الأول: تعريف المكر
عصانة
الفصل الأول: تعريف المكر

القاعدة	رائم	الموضوع
1373	: دعاوى العبازة	القصل الزايع
EVEI	الفرع الأول: مسائل عامة	
	الفرع الثاني : دعوى منم التعرض	
	الفرع الثالث : دعوى استرداد الميازة	
	المارع الرابع : دعوى وقف الأعمال الجديدة	
FPA3	ى : ﻣﯩﻤﺎﺋﻞ ﻣﻨﻮﻋﺔ	الغصل الخامس
4443	***************************************	غلف
4843	: الخلف الخاص	لقصل الأول
1979	: الخلف العام	تفصل الثاتى
£4£Y	•••••	نفان
1111	- تهريب الدخان	
4372	- غش البغان	•
1907	***************************************	ستور
1907	– ماهینه	•
1901	- صدور المستور وأثره على نفاذ القوانين	
	- تعارض التشريع مع أحكام النمتور	
	- الدفع بعدم دستورية القوانين	
1173	- دعوى عدم دستورية القوانين	
1177	- المحكمة الدستورية العليا	
	- نشر أحكام المحكمة النصنورية العليا وأثره	
	- مبدأ الفصل بين الملطات	

- الانتخاب وعضوية مجلس الشعب

الموضوع رقم القاعدة

FAP3	- العصانة البرلمانية
	 الاعتداء على الحريات العامة التي كفلها
AAP	الصتور
	- دستورية القواتين مطبيقات،
194	١ - قرارات التموين
٠.١	٧ - التغويض التشريمي لوزير المالية في مجال الضرائب
	٣ - فسل العاملين بالقطاع العام
	٤ - الاختصاص بنظر منازعات قرارات حل الجمعيات
٠.٣	التعاونية
£	٥ نظام الشفعة
• • •	٦ - المصادرة الادارية
٠.٦	٧ - اختصاص محكمة النقض
٠١٠	٨ - العفو الشامل٨
	٩ - الطعن في قرارات لجنة المعاشات والتعويض بالقوات
	المبلخة
	١٠ - ما يتعلق بالحراسة الادارية
۰۱۳	١١ – في ايجار الأملكن١٠
.10	- مسائل عامة ·
.10	١ - التزام الشريعة الاسلامية
	٢ - بمتورية الفوائد
• 17	٣ - مسئولية مجلس الشعب
	٤ - مجلس الشورى
	٥ - الاتعاد الاشتراكي العربي

القاعدة	رقم	لموضوع	ð

رد غير المستحق
ريسوم
القصل الأول: رسوم البلدية
أولا : رسوم اليلدية على الملاهى
١ - عبد، الالتزام بها
٧ - تحديدها
٣ - تعصيلها
ثانيا: الرسم المقرر على صرف مياه المحال العامة
والصناعية
١ – مناط استمقاقه ١٩٠٥
٢ – تقييره
ثالثًا: تحديد الرسوم على المحال الصناعية على أساس
انتاجها القطى
رايفا : رسوم مطية
خامما : النظام من تقدير رسوم المجالس البلدية
7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7, 7
القصل الثاتي: رسم التسجيل
(بقصل الناني : رابع التسجون
0.78
١ – مناط استحاقه١
۱ – مناط استحاقه
۱ – مناط استحاقه
۱ - مناط استحاقه
۱ – مناط استحاقه

الموضوع رقم القاعدة

القصل القامس: رمم دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية
الغصل السافس: رسم الانتاج على السكر
القصل السابع : رسوم الطيران المتنى
الفصل الثامن: منازعات الرسوم
رهيشة
– ماهيتها وأهلية الراهب ٥٩.٥
– أحقية المطالبة بالشفعة بالنسبة للراهب
– هل تعتبر الكنيمة من الأموال العامة
رهن
الغصل الأول : الزهن التأمينيا
القصل الثاني: الرهن الميازي
الغمل الثالث: الرهن العقارى «الرسمى،
أ - شرط نفاذه في حق الغير وقيده
ب – انقضاء الرهن العقارى
ب - انقضاء الرهن العقاري
الفصل الرابع : مسائل متنوعة
e)e
ويع ١٧٠
٠٢٠٠
القصل الأولى: أسباب الشفعة

٥٢	الفرع الأول : الشيوع في الملك
9.70	القرع الثاني: الجوار
oto,	القصل الثاني: العقار المشفوع به
٥٢٧٣	القصل الثالث : المقار المشفوع فيه (عدم جواز تجزئته)
	القصل الرابع : البيوع التي تجوز فيها الشفعة والتي لاتجوز
9797	فيها
071.	القصل الخامس: تزاحم الشفعاء
0700	الغصل السادس: إظهار الرغية ومواعيده
	القصل السابع: العلم بالبيع الذي يبدأ به ميماد سقوط حق
۲۷۱	الشفعة
01.1	القصل الثامن : دعوى الثفعة
	القرع الأولى : شروط قبولها (ملكية الشفيع لما يشفع
01.1	(4
0110	القرع الثاني: الفصوم فيها
٥٤٧.	القرع الثالث: مواعدها وإجراءاتها
ogy.	أ - الانذار الرسمي واعلان الرغبة
	ب – رفع الدعوى
	جـ - تقدير قيمة دعوى الشفعة
	الفرع الرابع : الثمن والملحقات
0077	أولا: اللهن
	أ حراطة محكمة المحتمدة

الموضوع رقم القاعدة

00 (0	ب - طريقة اثبات الثمن من الشفيع
0041	جدية العقد وصورية الثمن
***	ثاتوا : منحقات الثمن
	القرع الخامس: اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة المرفى
	عقد البيع
0.70	الفرع السائس: الحكم في دعوى الشفعة وآثاره
07.0	أ – في حالة الحكم بالشفعة
7770	ب - في حالة الحكم بعدم جواز الأخذ بالشفعة
0777	ج – مسائل عامة
۰٦٣٠	الفصل التاسع : التنازل عن الشفعة
٦٢٢٥	القصل العاشر : انتقال حق الشفعة بالارث
	الفصل الحادي عشر : سقوط الشفعة
	القصل الحادى عشر: سقوط الشفعة
٥٦٧.	
07V. 07V0	- التحيل لاسقاط حق الشفعة
07V. 07V0 07A.	- التحيل لاسقاط حق الشفعة
07 V P 07 V P 07 A P 07 A P	- التحيل لاسقاط حق الشفعة
07 V · 07 V · 07 A · 07 A ۲	التحيل لاسقاط حق الشفعة
07V. 07V0 07A. 07AY 07AY	التحيل لاسقاط حق الشفعة
0770 0770 0774 0774 0774	التحيل لاسقاط حق الشفعة
017. 0170 01A. 01A. 01A. 014.	التحيل لاسقاط حق الشفعة

القاعدة	ع رقم	الموضو
٥٧٢٢	ك : مسائل منوعة	القصل الثالد
***	***************************************	شپوع
۳٤۷م	،: الشيوع بوجه عام	القصل الأول
۲۷۷م	ن: ادارة المال الشائع	القصل الثاتر
٥٧٧٣	- الإدارة غير المعتلدة (بناء الشريك على الشيوع)	
	- الادارة المعتادة والحفظ	
	ك : التصرف في المال الشائع	القصل الثالد
APYO	- تصرف الشريك على الشيوع منفرداً	
0111	- استرداد الحصة المبيعة	
٥٨٣٢	ع: تملك الشريك حصة شائعة بالتقادم	القصل الراي
٥٨٣٨	س : إنهاء حالة الشيوع	القصل الخام
		ملحق الكتاب

تم الجزء الأول يحمد الله تعالى وتوفيقه

رقم الإيداع ١٩٩٨/ ٩٣

دار الطباعة الحديثة ٧ كيسة الأرمن - أول شارع الجيش ت ٩٠٨٣١٨





